

# تاريخ التحليل الاقتصادي

المجلد الثالث

جوزيف أ. شومبيتر

ترجمة : حسن عبد الله بدر

مراجعة : عصام الخفاجي

# تاريخ التحليل الاقتصادي

(المجلد الثالث)

تأليف: جوزيف أ. شومبيتر

ترجمة: حسن عبد الله بدر

مراجعة: عصام الخفاجي





*mohamed khatab*

- العدد: ٨٣٢
- تاريخ التحليل الاقتصادي (المجلد الثالث)
- جوزيف أ. شومبيتر
- حسن عبد الله بدر
- عصام الخفاجي
- الطبعة الأولى ٢٠٠٦

هذه ترجمة كتاب:

History of Economic Analysis

Edited by: Joseph Schumpeter

© Introduction by Mark Perlman

«All Rights Reserved»

«Authorised translation from English language edition published by  
Routledge, a member of the Taylor & Francis Group».

---

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة.

شارع الجبلابية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤

EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo

TEL: 7352396 Fax: 7358084



---

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس الأعلى للثقافة.

## المحتويات

الجزء الرابع: من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤ (وما بعد ذلك)

9.....	الفصل الأول: مدخل وخطة
19.....	الفصل الثاني: الخلفية والأنماط
53.....	الفصل الثالث: بعض التطورات في الحقول المجاورة
83.....	الفصل الرابع: السياسة الاجتماعية والمنهج التاريخي
119.....	الفصل الخامس: الاقتصاد العام في الفترة: الكتاب والمجموعات
207.....	الفصل السادس: الاقتصاد العام: طبيعته ومحتوياته
291.....	الفصل السابع: تحليل التوازن
455.....	الفصل الثامن: النقود والائتمان والدورات

الجزء الخامس: الخاتمة: مسودة حول التطورات الحديثة

543.....	الفصل الأول: مدخل وخطة
559.....	الفصل الثاني: التطورات التي انطلقت من جهاز مارشال- فيكسل
565.....	الفصل الثالث: علم الاقتصاد في الأقطار 'الشمولية'
575.....	الفصل الرابع: الديناميكا وبحوث الدورة الاقتصادية
591.....	الفصل الخامس: كينز والاقتصاد الكلي الحديث
611.....	قائمة الكتب المقتطف منها كثيراً



## الجزء الرابع

من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤ (وما بعد ذلك)



## الفصل الأول

### مقدمة وخطة

١- نطاق الجزء الرابع

٢- لوازم لا بد منها

٣- خطة الجزء الرابع

#### ١- نطاق الجزء الرابع

يغطي هذا الجزء تاريخ العمل التحليلي من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤. ولتبرير التاريخ الأول، أشير إلى واقعة سينكرها بعض الاقتصاديين، أى أن عام ١٨٧٠ تقريباً شهد اهتماماً جديداً بالإصلاح الاجتماعى، شهد 'روحاً جديدة' من 'النزعة التاريخية' ونشاطاً جديداً فى حقل 'النظرية' الاقتصادية بدأت كلها بفرض نفسها؛ أو أن هذه الفترة شهدت تغيرات فى التقليد breaks with tradition كانت واضحة بالمقارنة مع ما يمكننا أن نتوقعه دائماً من عملية يُفترض أنها عملية متواصلة من حيث الجوهر. وتبرر اختيار التاريخ الثانى فكرة أن الحرب العالمية الأولى كانت 'عاملاً خارجياً' قوياً إلى حد أن اندلاعها يكفى لوضع نقطة نهاية معينة، رغم أن المؤثرات التى من شأنها أن تضع نهاية لتلك الحقبة من التحليل الاقتصادى وتبشر بحقبة أخرى كانت واضحة جداً من قبل ومع أنها لم تنتصر إلا بعد مضى عقد من الزمن أو نحو ذلك.

وينبغى أن يؤخذ كل هذا سوية مع نفس التحفظات التى تسرى على أى محاولة تقسيم أى شئ إلى فترات زمنية periodize، وبخاصة التحفظات المشابهة لتلك التى وجدناها ضرورية للدفاع عن مفهومنا للفترة السابقة. ثمة عدد من الكتاب والأعمال يطل على كلتا الفترتين ولا يمكن وضعه فى أى منهما دون قدر كبير من الاعتبارية؛ وكان هناك الكثير من التداخلات فى الآراء والمواقف والمناهج. ولهذا



السبب إلى حد ما، أدخلنا في هذا الجزء بعض الكتاب والأعمال التي تعود زمنياً أما إلى الفترة السابقة أو إلى الفترة التالية. ومع ذلك، ثمة سبب آخر للإشارة، وعلى نحو كامل نوعاً ما أحياناً، إلى تطورات حدثت في فترتنا الحالية نفسها ولحمل تاريخنا في بعض القضايا إلى وقتنا الحاضر نفسه (١٩٤٩). إن التطورات الحديثة لن تُعالج في الجزء الرابع إلا كشيء دخيل عليه، ويبدو أن من المرغوب الاستفادة مما يسنح من فرص للإشارة إلى مدى ارتباط العمل الحديث، أو عدد من نقاطه المهمة على الأقل، بعمل الفترة ١٨٧٠-١٩١٤، أي إلى أي مدى بنى عملنا نحن أنفسنا عملنا في الوقت الحاضر على الأساس الذي تم وضعه في الفترة الأخيرة.

ولكن كل التحفظات الضرورية لمنع تقسيم الفترات periodization من أن يصبح مضللاً - أو حتى هراء مطبقاً - لا ينبغي أن لا تحجب عنا حقيقة أن الفترة التي نباشر بدرسها تشكل وحدة حقيقية بالفعل وكان يتعين ملاحظتها بمعزل تام عن كل متطلبات الملائمة في العرض. وقد قصدنا بالتغيرات في التقليد التي حدثت قريباً من عام ١٨٧٠ التغيرات التي أحدثها كتاب ترتبط أسماءهم بها: ربما بدت هذه التغيرات لأولئك الكتاب حادة ومهمة أكثر مما بدت للمؤرخ ولكن هذا لا يعنى أنها كانت متصورة كلياً. فقد تبع هذه 'الثورات' عقدان من الصراع والمناقشات الساخنة إلى هذا الحد أو ذاك. وقد نجم مرة أخرى عن هذه الثورات، في التسعينيات، وضع كلاسيكي نمطي وفق مفهومنا أظهرت أعماله الكرى مدى واسعاً من الأرضية المشتركة توحى بمشاعر الراحة والاستقرار مما خلق كلاهما لدى المراقب السطحي إحساساً بالكمال - مثل كمال كنيسة إغريقية تشر ألوانها الزاهية على سماء صافية. ولكن حتى المراقب السطحي لا بد من أن أدرك، في العقد الأخير السابق لاندلاع الحرب العالمية الأولى أو نحو ذلك، علامات التحلل، علامات على تغيرات جديدة توشك أن تحدث، على ثورات لم تتحول بعد إلى وضع كلاسيكي آخر.

شهدت هذه الفترة تقدماً كبيراً عبر 'الثورة' والدمج. ويحتمل أن نغال، كما افترض أنا، من شأن إنجازات الفترة بقدر ما نصخم إنجازات الفترة الممتدة من أ. سمث إلى ج. س. ميل. وهذا يعود جزئياً إلى حقيقة تشكل السبب الرئيسى تصعوبات التى سببها بعض القراء عند قراءة هذا الجزء: إذ بدأ الاقتصاد بتطوير مناهج أكثر تعقيداً أخذت تحتل بشكل متزايد مكان المناهج القديمة البسيطة التى كان بوسع أى فرد متعلم إتقانها دون إعداد خاص. وكنيجة طبيعية يتعذر تجنبها، أصبح علم الاقتصاد أكثر تخصصاً وفى متناول الجمهور العام بدرجة أقل على حد سواء مما عرض الاقتصاديين لكثير من اللوم - غير المبرر تماماً - ليس فقط من جانب ممثلى ذلك الجمهور بل أيضاً من جانب زملائهم الذين يملكون توجهاً أقل تقنيةً *less technique minded*. ومع ذلك، فهذه العملية كانت بطيئة - وإن الاقتصاديين الكبار، مثل مارشال ممن كانوا يتطلعون إلى 'أن تكون أعمالهم مقروءة من قبل رجال الأعمال - وبالتالي كانوا يكتبون على هذا الأساس، ما زالوا يحققون انتشاراً واسعاً فى الصحافة اليومية. وليس هناك داع لأن نوضح أن مثل هذا النجاح تم إحرازه بدفع ثمن معين، وإن الفائدة التى كسبها العلم والجمهور التى يمكننا رؤيتها فى هذا النجاح تقابلها خسارة فى مجال الكفاءة التحليلية لآبد من تبصرها.

كان العلم قد نما من حيث الكم أكثر مما فى خبرته وتجربته. وهذه هى جزئياً نتاج 'تقدمه' السريع على صعيد اكتساب الطابع المهني *professionalization* واكتساب طابعه الأكاديمي *professorialization*. سبق أن رأينا أن الاقتصاديين، حتى فى الفترات السابقة، كانوا قد اعترفوا بعضهم ببعض كأفراد يمتلكون كفاءة خاصة وأنه جرى تطوير ما يشبه معايير الأداء المهنية. وقد أصبحت هذه المعايير أكثر تحديداً فى الفترة محل الدرس التى تطور خلالها علم الاقتصاد - أو حتى كل فرع من الفروع المعترف بها ضمن الكيان الاقتصادى - إلى شغل كامل *full-time* *job*. وقد شجع هذا الأمر على مزيد من ال *professionalization* مثلما شجعت هذه

الأخيرة عليه بدورها. لم يكن معظم الاقتصاديين الكبار مدرسين أكاديميين فى الفترة السابقة. بينما أصبح كلهم عملياً كذلك فى الفترة محل الدرس. ويتحلى هذا التغيير بشكل مذهل فى إنجلترا أكثر مما فى أى مكان آخر وذلك لأن أساتذة اقتصاد هناك (أو المدرسين الأكاديميين بألقابهم المختلفة)، الذين كان عددهم ضئيلاً جداً فى السابق، لم يزد عددهم إلا قليلاً خلال الفترة ولكنهم سيطروا فى حقهم رغم ذلك<sup>(١)</sup>. وفى الولايات المتحدة، كانت زيادة عدد المدرسين الأكاديميين تثير الدهشة بعد أن كسبت هارفارد كرسى الأستاذية المنتظمة الأولى فى الاقتصاد السياسى عام ١٨٧١ (يعود تاريخ كرسى الأستاذية الأقدم فى كولومبيا فى الفلسفة الأخلاقية والاقتصاد السياسى إلى عام ١٨١٨) وكسبته يال عام ١٨٧٢. وقد طورت ألمانيا، وإيطاليا، وأسبانيا وبلدان الشمال مهنهم الاقتصادية وفق الخطوط القديمة، ولكن فرنسا خطت خطوة واسعة بإشياء كراسى فى علم الاقتصاد فى جميع كليات القانون فى البلاد عام ١٨٧٨، بينما لم يكن هناك حتى ذلك العام أى تدريس منظم ومعترف به فى الاقتصاد قط إلا فى باريس.

وعند تقييم التسهيلات المتعلقة بالبحث بحسب المعايير الحديثة، فأنها تبقى ما عدا تلك التى تقدمها المكتبة التى توسعت كثيراً وبخاصة فى الولايات المتحدة متواضعة جداً ولم يكن لها وجود قط فى كثير من الأقطار<sup>(٢)</sup>. وقد تطورت مناهج التدريس بأشكال مختلفة فى كل البلدان. ينبغى علينا أن نتذكر إن الدراسة المهنية فى علم الاقتصاد، فى إنجلترا والولايات المتحدة، كانت ما تزال شيئاً جديداً وكان عليها أن تكافح لشق طريقها ووضع طرقها من خلال عملية التجربة والخطأ<sup>(٣)</sup>، وأن علم الاقتصاد فى بعض البلدان الأخرى ظل مادة ثانوية ملحقة بدراسة القانون.

(١) حول الشروط فى قسم للنقود والمصرفية، انظر الفصل الثامن، أناه.

(٢) ومع ذلك، فقد يعطى هذا انطباعاً غير ملائم إلى حد بعيد، ففى ألمانيا مثلاً كانت تتوفر دخول (حقوقية) كافية جداً وعطلات طويلة للأساتذة وبخاصة فى الجامعات الكبيرة مع تسهيلات كبيرة لأغراض البحث.

(٣) من المهم جداً، من هذه الناحية، أن نلاحظ أنه لم يتم تنظيم امتحان درجة الشرف Tripos فى الاقتصاد والقروع المرتبطة من العلم السياسى فى كامبريدج (إنجلترا) حتى عام ١٩٠٣. وقبل ذلك، كان يتم تدريس الاقتصاد بالفعل ولكن إعادة تنظيمه كدراسة مهنية كاملة لم تتحقق. وقد توسع التدريس بعد ذلك بيد أن الفترة كلها لم تشهد كلية اقتصادية كما فى وقتنا الحاضر.

وحتى في روسيا وبعض الدول الألمانية الأخرى، حيث احتل علم الاقتصاد وضعاً مستقلاً أكثر في كليات الفنون والعلوم (الكليات 'الفلسفية') التي وضعت برنامج لدراسة ومنحت درجة الدكتوراه في علم الاقتصاد، كان يوجد أستاذان كاملان في الاقتصاد عادة<sup>(٤)</sup> وربما واحد أو اثنان من المحاضرين (privatdozenten). ومن شأن الطلبة الأمريكيين أن يرتعّبوا حينما يعلموا أن مدرّسنا واحداً كان يدرس الاقتصاد العام، والمالية العامة، والعمل، والنقود والمصارف، و'السياسة الزراعية'، والتجارة الدولية، والتنظيم والسيطرة الصناعية (Industrielpolitik) - وكل هذا في ثلاثة مقررات دراسية. ولكن الحلقة الدراسية (حيث يعطى كل أستاذ حلقة دراسية عامة تغطي كل تلك الموضوعات دون تمييز حينما ينتهي الطلبة من وضع تقاريرهم)، ومن ثم الحلقة المتخصصة، كانت قد تطورت لاستكمال مقررات (التي لم يكن كلها معتبراً مع الأسف) ولضمان الاهتمام الفردي على الأقل بالباحثين المنكبين على أطروحاتهم للدكتوراه. وقد أخذ التقدم خطوطاً مختلفة في بلدان أخرى، مع أن طريقة الحلقة الدراسية انتشرت على نطاق واسع. ومع ذلك، فقد قيل الكثير للتعبير عن فكرة تتعلق بحالة للأشياء تفسر الكثير من الصعوبات التي عرقلت تقدم التحليل الاقتصادي وخفضت مستوى كفاءة الاقتصادي المعادي إلى أقل مما كان يمكن أن يكون عليه - ويفسر هذا المستوى بدوره تكرار محاولات غير الهادفة التي لم تتبع من شيء غير عدم المقدرة على الفهم، ويفسر حقيقة من شأنها أن تعقد أكثر من مهمة المؤرخ. من العسير تقديم صورة واقعية وبصعب أن نصف العمل الاعتيادي average حينما تكون هناك فجوة واسعة بين عمل عدد صغير من كبار الاقتصاديين وعمل بقية أعضاء المهنة.

نظمت المهن المتنامية نفسها وهيأت منافذ لنشر إنتاجها الجارى. وليس من الضروري أو الممكن هنا مرة أخرى أن نذهب أبعد من بضع وقائع مهمة ومألوفة. ثمة ثلاثة محطات مهمة: فقد تم تأسيس Verein für Sozialpolitik لجمعية السياسة الاجتماعية {عام ١٨٧٢، وتأسيس الجمعية الاقتصادية الأمريكية عام ١٨٨٥

(٤) كان يوجد في عدد من الجامعات الإنجليزية والاسكتلندية مدرّس اقتصاد واحد فحسب.

(والجمعية التاريخية عام ١٨٨٤)، والجمعية الاقتصادية الملكية- وهو الاسم الذى تبنته فى آخر الأمر- عام ١٨٩٠. أخذت الجمعية الاقتصادية الملكية على عاتقها تزويد المهنة الاقتصادية بكيان مركزى ومحلة؛ وزودت الجمعية الاقتصادية الأمريكية الاجتماعات السنوية التى نعرفها ببرامج واسعة من المقالات والمناقشات أيضاً. أخذت جمعية السياسة الاجتماعية اسمها من غرض خاص لم يكن 'علمياً' بذاته (انظر الفصل الرابع أدناه)<sup>(٥)</sup> وهو يتضمن تعهداً محدداً قرّر موضوعات المناقشات السنوية وروحها معاً فى السنوات الأولى من تقدمها. ولكن الجمعية مالت أخيراً إلى أن تصبح، كما كانت عليه الجمعيتان الأخريتان منذ البداية، جمعية ذات طابع علمى أساساً تغطي كل نطاق علم الاقتصاد. وكان للجمعية جانب آخر أكثر أهمية غاب عن برنامج وممارسة الجمعيتين الأمريكية والإنجليزية: وهو تنظيم البحث الجماعى من البداية team-work research. فقد كان من حق كل عضو فى لجنّتها المركزية اقتراح مشروعات. وتقدّم المشروعات التى تقبلها اللجنة التنفيذية إلى لجان فرعية تشكل بدورها مجموعات من الأعضاء المهتمين وتقدم نتائج تحقيقاتها لمناقشتها فى الاجتماعات السنوية. وقد جرى نشر المقالات الأصلية سوية مع مناقشاتها فى المجلدات الثمانية والثمانين من مجلة الجمعية Schriften<sup>(٦)</sup>. ثمة حجة لصالح، وأخرى ضد، مثل هذا الحجم من العمل الجماعى. ولكن من المهم أن يُبقى القارئ فى ذهنه هذا الشكل الأقدم من العمل.

تم توفير منافذ جديدة لنشر العمل العلمى على شكل مجلات جديدة. وفيما يلي بضع منها فقط مما صدر ضمن الفترة المدروسة: the Revue of d'economie politique, the Giornale degli Economisti, the Economic Journal, the

(٥) لقد سارت اللوائح الأصلية للجمعية الاقتصادية الأمريكية إلى حد ما وفقاً للبند الثالث الذى يفيد "نعتبر الدولة كجهاز يشكل دوره الإيجابى أحد الشروط الضرورية للتقدم البشرى"- وهى عبارة قصد بها الإشارة إلى أساس معين للسياسة. ولكن أصبح من الواضح حالاً أن هذا الطرح لا يلائم الطابع الحقيقى للجمعية مما أدى إلى إسقاط البند فى وقت مبكر يعود إلى عام ١٨٨٨.

(٦) فى عامه: Geschichte des Vereins für Sozialpolitik, 1872-1932 (1939 : last volume of the Schrift), يصف هرنس بويس Franz Boese- الذى عمل كمسكرتير لعدة سنوات- الطريقة التى عمل بها ذلك النظام والنتائج التى قاد إليها. إن بساطة هذا التقرير الشديدة ليس من شأنها إلا أن تجعله أكثر إثارة.

Quarterly Journal of Economics, the Journal of Political Economy, the American Economic Review, the Ekonomisk Tidskrift. Schmoller's Jahrbuch, the Archiv fur Sozialwissenschaft und Sozialpolitik, the Zeitschrift fur Sozialpolitik, und Verwaltung و fur Volkswirtschaft. (التي كانت أصل Zeitschrift fur Nationalökonomie). ولم تكن قواميس الاقتصاد الشاملة جديدة طبعاً أكثر من جده المجلات المهنية. ومع ذلك، فإن مشروعات تعاونية مثل Palgrave's Dictionary of Political Economy, the New Dictionaire d'economie politique, the Handwörterbuch der Staatswissenschaften كلها الظهور القوي - آنذاك - لعهد جديد و إنجازاته، وخلافاته التي لا تنتهي، و ثمراته الكثيرة، وتخلصه من 'الأصولية' [حقاً؟ ج. شومبيتر] التي يبدو أن الجيل تسابق بالغ فيها كثيراً<sup>(٧)</sup>. كما تم أخيراً تأسيس بعض المؤسسات التي احتل فيها علم الاقتصاد مكان الشرف بصورة أو بأخرى. دعونا نحكي المؤسسة الأكثر أهمية بنى حد بعيد: مدرسة لندن للاقتصاد (١٨٩٥)<sup>(٨)</sup>.

نقطة أخرى: إن من يريدون التشديد على أهمية العمل العلمي لأصحاب الدرجات العلمية، ومراكز البحث، والجمعيات، وما شابه، من شأنهم أن يستنتجوا إن العمل الإنجليزي كان في أسفل السلم العالمي أو قريباً منه. أما في الواقع، فقد كان في القمة. صحيح أن تفوق إنجلترا في البحث الاقتصادي خلال الفترة السابقة لم يبق بعيداً عن يتداه. فالعديد من المساهمات الحاسمة، وبخاصة الأصلية منها، لم تكن إنجليزية إلى حد أكبر مما كان عليه الحال سابقاً. وأن إنجلترا لم تحتفظ بتفوقها إلا بنفس المعنى الذي حافظت فيه على تفوقها في الصناعة والمالية. ولكنها حافظت عليه بالفعل، وبخاصة من ناحية الهيبة. بيد أن هذا، مرة أخرى، تحقق بفضل قادتها؛ كما أنه يعود أيضاً، وربما أساساً، إلى نوعية 'الخط الثاني' فهو

(٧) هكذا عبّر اللورد كينز عن نفسه بمناسبة يوبيل جمعية: Royal Economic Society عام ١٩٤٠ (Economic Journal, December 1940, p. 409). وينبغي علينا طبعاً أن نأخذ المناسبة بعين الاعتبار.

(٨) انظر خلاصة البروفيسور فون هايك von Hayek الأكثر فائدة حول سيرة تلك المدرسة خلال سنواتها الخمسين الأولى: Economica, February 1946.



يعود ليس فقط إلى الكفاءة المتميزة (وربما أكثر) لمارشال واديغورث بل أيضاً إلى التوافر الكامل تقريباً للكفاءة الحقيقية لدى الآخرين. ومن هنا يأتي الدرس: إن الدرجات العلمية ومراكز البحث ليست هي كل شيء؛ وأن هناك أشياء يتعذر استجارتها أو شراؤها؛ وما لم تتطور هذه الأشياء سوية مع المراكز والدرجات، فإن الأخيرة قد يكون وجودها من قبيل العبث.

### ٣- خطة الجزء الرابع

تشبه خطة هذا الجزء خطة الجزء الثالث بصورة عامة. ومع ذلك، فلم تتم التصحية بأي شيء مهم من أجل هذا التشابه. فثمة أشياء بدت جديدة بالتشديد رغم أن أهميتها سابقاً كانت معدومة أو ضئيلة والعكس صحيح أيضاً؛ كما بدا الكثير من إعادة الترتيب ضرورياً لأسباب أخرى.

وكما فعلنا من قبل، سوف نهيب أنفسنا للمهمة الرئيسية وذلك بإلقاء نظرة على الخلفيات الاجتماعية- السياسة الاجتماعية (Zeitgeist)-(الفصل الثاني) وعلى التطورات في الحقول المجاورة لأنها أثرت أو كان يمكن أن تؤثر على علم الاقتصاد (الفصل الثالث). ومن يجد من القراء إن هذه المواد زائدة، فإننا نذكره مرة أخرى بأن الوقائع التي سنذكر لا تورد لأجلها هي ذاتها. فعملنا هو تاريخ للتحليل الاقتصادي، تاريخ المحاولات التي بذلها البشر لاستعمال العقل لفهم الأشياء وليس تاريخاً لمحاولات الناس لاستخدام العقل- والإرادة- لمهمة تغيير هذه الأشياء. ثم نرد ملاحظتان حول مجموعتين من الناس والأفكار يسمحان بمعالجة منفصلة: للمجموعة التي تركز اهتمامها آنذاك على الإصلاح الاجتماعي والتي اختار قاداتها أنفسهم تسمية غير موفقة: 'الاشتراكيون الأكاديميون' socialists of the chair (Kalhedersozialisten)؛ والمجموعة التي سُميت وأُسْمِتْ هي نفسها بالمدرسة التاريخية (الفصل الرابع)<sup>(٩)</sup>. يجري تناول الموضوع المثير للخلاف بين

(٩) [إرلا ح. شومبيتر أصلاً معالجة هذه الموضوعات في فصلين منفصلين ولكنه ضمهما إلى بعض قيمها بعد. ولم يتيسر له إكمال الفصل الذي جرى دمجه، ولكن هذا الفصل يُقدم أدناه (الفصل الرابع) بالحالة نفسها التي وُجد فيها.]

الاقتصاديين: الأحكام القيمية سوية مع الفصل الثالث، بينما يجرى تقديم الموضوع الشهير: معركة المناهج (ونظيره الأمريكي: السجال المؤسسي) ضمن الفصل الرابع. إن من شأن هذا الترتيب أن يشوه لوحتنا نوعاً ما لأننا حينما نمضي في تقديم عرض موجز للكتاب، والمجموعات، والتطورات في 'الاقتصاد العام' (الفصلان الخامس والسادس)، نكون قد استبعدنا بالفعل اثنين من المؤثرات الأكثر أهمية على هذا 'الاقتصاد العام'. ولذلك، دعوني أناشد القارئ قراءة هذين الفصلين وفق ترتيبهما هذا. يدرس الفصلان الأخيران من هذا الجزء مجموعة من الموضوعات وجدنا من الأفضل أن نعالج بشكل منفصل. إن الفصل السابع (تحليل التوازن) يناظر<sup>(١٠)</sup> الفصل السادس من الجزء الثالث وهو يمنح فالرأس نفس دور الدليل الذي منحه الجزء الثالث لسنير. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم ظهور عناصر النظرية الحديثة المعاصرة بطريقة معينة أخشى أن لا ترضى المنظر الحديث مثلما تبدو مرهقة بالنسب لغير المنظر. وقد يكون الأخير على حق بالاكتهاء بما يتعين عليه قراءته حول هذه الموضوعات في الفصلين الخامس والسادس. أما ملحق الفصل السابع، الذي يدور حول مصائر نظرية المنفعة ومن تابعها من الكتاب حتى الوقت الحاضر، فيبرز كموضوع قائم بذاته تقريباً ولا ينبغي قراءته إلا من قبل من لديهم اهتمام خاص بالموضوع.<sup>(١١)</sup> إن معالجة موضوعات: النقود، والائتمان، والانخار والاستثمار، والدورات التجارية، بصورة منفصلة في الفصل الأخير (الثامن) لا تتطلب إلا الملاحظة التالية: فقد فرضت هذه المعالجة المنفصلة نفسها لأسباب تتعلق بالعرض كما حدث هذا الأمر في الجزء الثالث أيضاً؛ ولكنني إذ أسلم بهذه الضرورة، فلا أريد تكوين الانطباع بأنني أقبل وجهات النظر المتداولة حول النظرية النقدية في تلك الفترة. وسوف يتضح هذا الأمر أكثر كلما مضينا في عملنا.

(١٠) لمن المؤكد أن شومبيتر كانت لديه بعض الشكوك حول ذلك. إذ ترك ملاحظة بالقلم للرصاص: 'هل يمكن أن يبقى الأمر كذلك؟'

(١١) [عند كتابة: 'Note on Utility'، قصد ج. شومبيتر أن يجعل منها فصلاً مستقلاً ولكنه حولها فيما بعد إلى ملحق للفصل السابع. وكانت الحطة الأصلية تتطلب عشرة فصول ولكنها تقلصت إلى ثمانية كنتيجة لذلك.]



## الفصل الثاني

### الخلفية والأنماط

١. التنمية الاقتصادية

٢. اندحار المذهب الليبرالى

٣. السياسات

(أ) مذهب حرية التجارة والسياسة الخارجية

(ب) السياسة المحلية و السياسة الاجتماعية Sozialpolitik

(ج) السياسة المالية

(د) النقود

٤. الفن والفكر

(أ) الحضارة البرجوازية ونتاجها المتمرد

(ب) الحضارة البرجوازية وفلسفتها

يتضاءل فهما لحقبة معينة كلما كانت هذه الحقبة أقرب إلينا: وإن أقل فهم هو فهما للحقبة التى نعيش فيها. ولهذا السبب وحده، فإن خلاصة النمط الحضارى sketch cultural pattern للفترة قيد الدرس ينبغى أن نرسمها بعناية ودقة أكثر مما كان ضرورياً بالنسبة للفترة السابقة. وعلاوة على ذلك، فإن النمط الحضارى قد تطورَ بالفعل على نحو أكثر تعقيداً فى كل مكان كلما تقدمَ العمر بالحقبة البرجوازية. ومن الملائم أن يتذكر القارئ ما سبق قوله فى الجزء الثالث (الفصل الثالث) عن موضوع انتقاد النمط الحضارى أو السياسة الاجتماعية zeitgeist فى أى حقبة للتجانس: فالحديث عن هيمنة سياسة اجتماعية zeitgeist واحدة معناه تشويه الوقائع - تشويهها إيديولوجياً فى معظم الحالات. بيد أن هذه الحقيقة الجوهرية

للسوسيولوجيا الحضارية تسرى على الفترة محل الدرس بصورة قوية. ومن شأن الملاحظات التالية أن تجعل هذا الأمر غاية في الوضوح وذلك مهما تعين علينا تبسيط الأشياء تبسيطاً شديداً.

## ١- التنمية الاقتصادية

شهدت الفترة التي نزمع درسها تنمية اقتصادية سريعة هي الأخرى. فقد أصبحت ألمانيا والولايات المتحدة حينذاك قوى صناعية من الدرجة الأولى. ولكن التصنيع في البلدان الأخرى كالنمسا وإيطاليا واليابان وروسيا مثلاً مضى بمعدل لم يكن أقل بروزاً (ولو ليس بالقيم المطلقة، طبعاً). وبعد عام ١٩٠٠، فشلت إنجلترا في أن تتابع هذا المعدل، ولكنها حتى تلك السنة تقريباً حققت زيادة في الثروة يمكن أن تصفها واقعة أن الأجور الحقيقية الإنجليزية للفرد الواحد زادت بحوالي ٥٠ % من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٩٠٠<sup>(١)</sup>. وقد أتاح هذا الأمر للجماهير مستوى معيشياً جديداً كلياً.

ولكن حتى نهاية القرن تقريباً، كان التوسع في المنتج المادي يصحبه هبوط في الأسعار وانتشار البطالة بين العمال وخسائر في الأعمال. وكانت مراحل 'الازدهار' أقصر وأضعف مما كانت عليه مراحل 'الكساد'. وفي الواقع، جرت تسمية الفترة المحصورة بين عامي ١٨٧٣ و ١٨٩٨ بـ 'الكساد العظيم'<sup>(٢)</sup> Great Depression. وليس من الصعب تفسير هذه النسخة الخاصة من 'لغز الفقر وسط الغنى'. فمن الممكن تفسير كل الظواهر المشاهدة بواسطة تأثير المنتجات التي تدفقت بفضل الجهاز الإنتاجي الذي توسع في العقدين الأخيرين كثيراً. وفي مجتمع

(١) A. L. Bowley, Wages and Income in the U. K. since 1860, Table xiv, p 94. وبطبيعة الحال، فهذا لم يعنى سوى أن قائمة الأجور الكلية حافظت على مكانتها النسبية في الدخل القومي الكلي.

(٢) H. L. Beales, 'The Great Depression in Industry and Trade,' Economic History Review, October 1934. فهذا المؤرخ يجعلها تستمر حتى عام ١٨٨٦ فقط. ولكن كل الأعراض التي تبينها تلك المسألة تواصلت لعقد آخر تقريباً.

اشتراكي، كان يمكن الترحيب بفترات كهذه كفترات حصاد. أما في المجتمع الرأسمالي، فأنها لا تكف عن أن تكون كذلك. ولكن هذا الجانب يضيع كلياً في خضم المخاوف والمعاناة والسخط الناجم عن اضطراب dislocation البنى الصناعية القائمة الذي هو أول نتيجة للتقدم التكنولوجي أو التجارى. ويوضح المثال التالي هذا الأمر. لقد جلبت التحسينات في الأرض والنقل البحرى في السبعينيات والثمانينيات كميات كبيرة من القمح الأمريكى الرخيص إلى أوروبا، الأمر الذى كان يعنى كساداً حاداً بالنسبة للزراعة الأوروبية. وكان هذا الأمر، طبعاً، عنصراً جوهرياً في زيادة الأجور الحقيقية للعمل الإنجليزى بمقدار ال ٥٠ % التى أشرنا إليها قبل قليل. ولكن المزارعين الأوروبيين وممثليهم لم ينظروا إلى الأمر في هذا الضوء. ولو أنهم فعلوا ذلك، لاستخلصوا القليل جداً من العزاء منه. فالقطاعات الزراعية كانت مهمة في كل مكان إلى حد يكفى لأن يعم كسادها على القطاعات الأخرى. ولكن القطاعات الصناعية كانت تمتلك اضطرابات مماثلة خاصة بها، مع أن توضيح هذا الأمر يتطلب مجاًلاً أكبر. وبمعنى ما، فإن هذه هي اضطرابات على السطح تحدث عند عملية التكيف بعد التحول من مرحلة ازدهار طويلة-الأمد إلى مرحلة أخرى. ولكن الإفلاس كان يمثل الطريقة الوحيدة المتاحة للتكيف بالنسبة لأفراد ومجموعات كثيرة. أما بالنسبة للعمل، فتلك الطريقة كانت تعنى البطالة أو التهديد الدائم بها.

سيجد القارئ أن من السهل تصور المشاكل العملية التى تنتج عن ذلك وردود الأفعال عليها من جانب المجموعات، والطبقات، والأحزاب والحكومات. وعلى أساس هذه الخلفية بالضبط، يتعين علينا أن نرسم بقية هذا الفصل. والأمر واضح جداً إلى حد أن نسبانه يمثل خطورة أقل من المبالغة في المدى الذى قررت فيه الوقائع المذكورة- أى 'التقدم' وتقلباته معاً- التاريخ السياسى والحضارى. فمثلاً، تفسر تلك الوقائع حقاً الكثير مما نلاحظه من راديكالية الجماهير radicalization: فتمو مستوى المعيشة وظهور إحساس جديد بالقوة قد ساهم في تلك النتيجة ليس أقل مما ساهم به التهديد بالبطالة. كما أنها تفسر الكثير من الحماس العام للإصلاح الاجتماعى، وظهور الميول للتنظيم الصناعى (وبخاصة من نوع



للكارنل)، وللأنشطة الحكومية المتزايدة، ولعدم الرضا عن النتائج المترتبة على حرية التجارة، بل وحتى لانبعاث الميل مجدداً للروح العسكرية. ولكن الحقيقة الأخرى وهى أن أيًا من هذه الميول لم يبدِ أى علامة على الضعف خلال السنوات الخمسين التى سبقت الحرب، وهى سنوات ذات طبيعة اقتصادية مختلفة تمامًا - بل إن معظمها استجمع قوة دفع إضافية حقًا - ينبغي أن نحذرنا من الاعتماد كثيرًا على مثل هذه التفسيرات. فثمة أشياء أعمق... [كان ج. شومبيتر يريد توسيع هذا القسم].

## ٢- اندحار المذهب الليبرالى

على العموم، كانت طبقة رجال الأعمال ما تزال تمتلك طريقها طوال الفترة، على الأقل حتى بداية هذا القرن، مع أن هذا الأمر كان كذلك فى الولايات المتحدة أكثر مما فى أوروبا. ولكن الثقة الوادعة لهذه الطبقة فى مزايا سياسة عدم التدخل كانت قد انتهت وإن شعورها السليم كان فى سبيله نحو الانتهاء. فالقوى المعادية كانت تتجمع ببطء وكان يتعين على طبقة رجال الأعمال أن تصل إلى تسوية ما معها. وما هو أهم كان هو تزايد رغبة هذه الطبقة بالتسوية وتبنى وجهات نظر أعدائها<sup>(٣)</sup> وهكذا جرى تشويه الليبرالية الاقتصادية<sup>(٤)</sup> بتحفيزات كانت تعنى التخلي عن أسسها أحيانًا. كما فقدت الليبرالية السياسية، بدءًا من الثمانينيات، سيطرتها على النخبين على نحو أسرع مما كان يبدو على السطح: ففى بعض

(٣) تميز هذه العبارة بين الانسحاب الإجبارى والانسحاب الاختيارى الذى ترفض التسليم به نظرية متداولة حول السلوك السياسى. فوفقاً لهذه النظرية، ليست ثمة طبقة تتسبب طوعاً. وكل الوقائع التى يمكننى تقديمها لدعم تمييزى سيفسرها أنصار هذه النظرية كانسحاب 'إستراتيجى'. ولكن إذا جرى الاعتراف بتكرار حدوث هكذا انسحابات إستراتيجية، فإن النظرية المعنية تكف عن أن تكون ذات معنى - إذ إن أى 'تسوية' لا يجرى فرضها بالإكراه بصورة مباشرة - هى تسوية إستراتيجية بالتعريف - ما لم يتم إثبات الهدف الإستراتيجى من كل 'تسوية'. وأؤكد، مع أننى لا أستطيع أن أثبت هذا التأكيد هنا، إن هذا أمر ممكن فى بعض الحالات ولكن ليس فى كلها - فمثلاً، ليس فى حالة أصحاب الأعمال 'الأوروبيين' أو حالات المجموعات التى تندرج تحت عنوان: الراديكالية البرجوازية.

(٤) حول معنى هذا المصطلح ومصطلح: الليبرالية السياسية، المستخدمين فى هذا الكتاب، انظر الجراء الثالث، الفصل الثانى أعلاه.

البلدان فقط كالألمانيا والنمسا لحقت الهزيمة الصريحة ففى جميع الانتخابات بالأحزاب الليبرالية حقاً- بالمعنى الذى يحمله هذا المصطلح فى هذا الكتاب- بينما كانت قوة المنظمات السياسية القائمة وقيادتها فى البلدان الأخرى، وبخاصة إنجلترا من القوة بحيث كان بوسعها تحقيق انتصارات على البرامج الثورية<sup>(٥)</sup>. ونأمل ألا يحتاج إلى تفسير لماذا إن هذا الأمر ومداه كانا مختلفين فى الولايات المتحدة. فما كان يمكن أن يكون تحليلاً مطولاً يمكن تلخيصه- إذا استثنينا عددًا من المجموعات والحركات التى لم يكن أى منها قوياً إلى حد التأثير على السياسات الوطنية بصورة محسوسة- بالقول إن كل التطرف الذى آل إليه الفرد الأمريكى العادى- وهذا يسرى على الاقتصاديين أيضاً- هو العداء للمنشآت الكبيرة Big Business (الاحتكار القابض curbing monopoly).

وقبل أن نحاول رؤية كيف انعكس هذا الأمر فى تلك الأقسام من السياسة العامة التى نهتم بها أساساً (القسم الثالث)، ينبغى أن نلقى نظرة سريعة على مَنْ أسمىناها القوى السياسية المعادية لمذهب عدم التدخل البرجوازي التى كانت تستجمع قوة الزخم أثناء الفترة. الاشتراكية الأصولية هى القوة الأكثر وضوحاً. ولكنها لم تكن القوة الأكثر أهمية فى تلك الفترة. ومع ذلك، يمكن الافتراض أن سعى هذه القوة معروف لدى القارئ إلى حد أنه تكفيها بضع ملاحظات للوصول إلى غرضنا<sup>(٦)</sup>. أولاً، شهدت الفترة تكوين أحزاب ماركسية فى كل البلدان تقريباً. ولكن حتى أكثر هذه الأحزاب نجاحاً: الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، الذى كان عاملاً مهماً فى الشؤون السياسية بحكم نوعية وعدد أعضائه، قد ظل

---

(٥) وهذا يحل لغزاً ظاهرياً يمكن أن يعبر القارئ. فمن المحير حقاً أن نتحدث عن سقوط الليبرالية الإنجليزية فى فترة كانت قد شهدت انتصارات غلادستون الكاسحة عام ١٨٨٠ وانتصارات السير كامبل-بانرمان Campbell-Bannerman عام ١٩٠٦. ومع ذلك، فإن الحيرة تزول حينما نتذكر أننا لا نهتم باليافطات الحزبية حتى حينما يتعزز استمرار منظمة سياسية معينة بالاستمرار (القوى) للقيادة الشخصية كما كان الحال بالنسبة لحزب غلادستون. وفى الحالة الأخيرة، فإن انشغال الحرب الليبرالى فى الثمانينيات يوضح النقطة التى أود طرحها. فعند النظر إلى الانشغال بصورة سطحية، فإنه يكون قد حدث بسبب قضية: الحكم الوطنى الأيرلندى؛ ولكن معظم من تخلو عن الإخلاص لهذه القضية كانت لديهم أسباب أخرى لاتحاد هذا الموقف؛ إذ لم يهوا متابعه السير وراء الجناح الراديكالى.

(٦) القراء الذين يجدون هذا الافتراض فى غير محله يمكنهم مقارنة الأجزاء ذات الصلة من العمل: (H. W. Laiders, Social-Economic Movements 1944).

بعيداً عن المسؤولية السياسية من حيث المبدأ<sup>(٧)</sup> وقُلَّ بهذه الصورة إلى حد بعيد من تأثيره العملي عما كان قادراً عليه حتى في مسائل التشريع الاجتماعي. ولم تكن الأحزاب الماركسية الأخرى مهمة عددياً فيما عدا الحزب النمساوي. إن الأحزاب الاشتراكية غير الماركسية التي تحولت ببطء إلى مجموعات عمل غير اشتراكية non-socialist labour groups والتي لم تشعر بالريبة من التعاون السياسي مع الأحزاب البرجوازية اقتربت من العمل السياسي أو انخرطت فيه ها وهناك. ولهذه الأحداث - التي أثارت قضية Millerandism<sup>(٨)</sup> المثيرة للخلاف - وظهور حزب عمالي في البرلمان الإنجليزي عام ١٩٠٦ أهمية فائقة طبعاً. ولكن أهميتها حينذاك كانت كعلامة فقط. وبالنسبة لأولئك الذين يقفون على حقائق الأمور، ثمة علامة أخرى أكثر أهمية - وأكثر أهمية من الخطاب الثورية الأكثر توهجاً. من المؤكد أن هناك برجوازيين كثيرين ممن يثيرهم عادة مجرد سماع كلمة: اشتراكية. ولكن هناك آخرين ممن يتعاطفون مع الأفكار الاشتراكية ويمنحونها دعماً خاصاً - بأكثر من المدى المتصور بشكل عام - بصورة أو بأخرى ولو ليس بصورة صريحة دائماً. ولم يكن تصويت غير الاشتراكيين للأحزاب الاشتراكية في حالات عدة سوى تعبير عن عواطف مؤقتة طبعاً. ولكن ثمة تزايد في عدد من يستحسنون الغايات النهائية للاشتراكية أو يستحسنون الأغراض الأنية للأحزاب الاشتراكية أو يفعلون الأمرين مع إعلانهم بأنهم غير اشتراكيين.

(٧) ليس بوسعنا تناول أسباب هذا الموقف. ولكن المسألة لم تكن مسألة عند بصورة تامة a matter of sour grapes.

(٨) أصبح للكسندر ميليراند Alexander Mullerand، رئيس الجمهورية الفرنسية فيما بعد، محامياً مشهوراً في قضايا العمل ودخل البرلمان radical socialiste {كراديكالي اشتراكي}. لم يكن ال radicaux-socialistes اشتراكيين بالمعنى الحزبي بل إنهم شكلوا الجناح اليساري من الراديكالية البرجوازية: حيث تغير اسم الحزب على نحو جيد عن الوضع الاجتماعي للرأسمالية العصرية التي أحاول وصفها. ومع ذلك، فقد جعل ميليراند موقفه اشتراكياً بشكل محدد أكثر لاحقاً وأصبح قائداً لمجموعة من ٦٠ نائب يحملون قناعات اشتراكية إلى هذا الحد أو ذلك حينما قيل عام ١٨٩٩ العمل في إدارة والنك-روسو Waldeck-Rousseau. وهكذا أصبح هو أول اشتراكي، والوحيد لفترة من الزمن، يعمل ضمن وزارة برجوازية في أحد البلدان الكبيرة. وهكذا صار اسمه يشير إلى هذه الممارسة التي لم تتسبب في أي صعوبات في بلدان الشمال، رغم ذلك.

اكتسب نمو المجموعات والأحزاب الراديكالية البرجوازية أهمية عملية أكبر حالاً. ثمة اختلاف كبير بين هذه المجموعات والأحزاب من حيث النوع والبرنامج - وهى تتراوح من المجموعات الليبرالية من النوع القديم التى تنادى بقرات مهمة من الإصلاح الاجتماعى إلى هذا الحد أو ذاك إلى مجموعات من المثقفين انحدرت من قدامى الراديكاليين الفلسفيين والذين لم يختلفوا إلا قليلاً، إن اختلفوا أصلاً، عن 'الاشتراكيين' 'الإصلاحيين' reformists مثل ادوارد بيرنشتاين (انظر الفصل الرابع، تقسم الثامن، أدناه). أما لماذا كان للراديكاليين من النوع الأكثر تقدماً وزن سياسى لا ينسجم مع مقدرتهم الانتخابية - أو دون أن يكون لهم أى مقدرة قط كما هو شأن 'الفاييين الإنجليز' (٩) - فهذا الأمر يعود إلى أن مساعدتهم كانت ضرورية فى الغالب تنحركات فى الأوضاع غير المستقرة حينما كان الراديكاليون يشكلون أحزاباً خاصة بهم وحينما كانوا يشكلون الجناح اليسارى من حزب أكبر له طبيعة مختلفة. فتلك الحقبة كانت تتميز بهذا الوضع بالذات.

من الممكن اعتبار الراديكالية البرجوازية كمجرد نتاج ثانوى لتنامى فكرة الاشتراكية. وأن الأخيرة كانت دون شك نتاجاً لمجتمع يعتنق سياسة عدم التدخل laissez-faire society: فلا يحتاج المرء أن يكون ماركسياً لى يدرك إن نظام المشروع الخاص يتطور باتجاه شكل اشتراكى من التنظيم. والوقائع التى ما نزال نناقشها لحد الآن، مهما كانت تنذر بالشؤم بالنسبة للترتيب البرجوازى للأشياء، فهى جزء من هذا الترتيب نفسه وهى 'طبيعية' تماماً بهذا المعنى. ولكن ثمة وقائع أخرى لا تتماشى مع مخطط أو منطق التطور الرأسمالى. إن قسمًا من هذه الوقائع لا يثير أى صعوبات بالنسبة للتحليل، ولكن قسمًا آخر منها يفعل ذلك.

بالنسبة للفئة الأولى، لن تواجهنا صعوبة فى فهم إن التطور الرأسمالى السريع من شأنه استثارة مقاومة الفئات التى يهددها هذا التطور ولا تستطيع تكيف نفسها لشكل آخر من الوجود. وكان هذا هو حال المزارعين الأوروبيين - وكذلك

(٩) حول الفاييين Fabians: انظر أدناه [إراد ج. شومبيتر مناقشة موضوع الفاييين فى الفصل الرابع، للسم الأول، ولكن لم يتم إكمال هذا الفصل وهذا القسم].

المزارعين الإنجليز، وبخاصة الأيرلنديين - والحرفيين المستقلين فى القسرة. والملأك كانوا على نفس المركب، طبعاً. ومن الطبيعى جداً أن يثير هؤلاء الصخب عند صدور تشريع يهدف إلى تقديم الحماية - مما قد يخرق عقيدة الليبرالية الاقتصادية - وأن يدعموا مجموعات وأحزاب كانت معادية للرأسمالية، مع أنها غير اشتراكية<sup>(١٠)</sup>. ومع ذلك، ليس بوسعنا التأكيد من أن هذا هو كل شىء حتى فى حدود هذه الظواهر. فكثير من ممثلى هذه المجموعات لم يشعروا بأنهم بصدد وضع اقتصادى صعب بشكل خاص: فهم، بخلاف الراديكاليين البرجوازيين، كانوا يشعرون بأن المخطط الليبرالى ككل، بما فيه جوانبه القانونية والأخلاقية، كان خاطئاً أساساً.

أما الفئة الثانية فتتألف من حالات يبرز فيها نفس الموقف بصورة أفضل وهى تطرح الكثير من مشكلة معينة لأنها لا ترتبط بالتزام اقتصادى محدد بمثل هذا الوضوح. فقد حدث تغير مهم فى الأقطار التى تشكل البيروقراطية فيها عاملاً قوياً وفى بلدان، كألمانيا. رعت فيها هذه البيروقراطية الليبرالية الاقتصادية فى الفترة السابقة: فنون أن تصبح معادية بعد بشكل واضح، بدأت البيروقراطية تنظر إلى طبقة رجال الأعمال بطريقة مختلفة - كشىء يمكن السيطرة عليه وتوجيهه بدلاً من تركه وحيداً، على غرار ما تفعل البيروقراطية الأمريكية فى الوقت الحاضر. أظهرت طبقة أصحاب البياض التى ازداد عددها كثيراً، والمجموعات الأخرى التى أخذت تحمل اسم 'الطبقة الوسطى الجديدة' - حيث كانت الطبقة 'القديمة' تتألف من المزارعين والحرفيين والتجار الصغار - مقاومة قوية وواضحة للدعاية الاشتراكية. ولكن الأقلية التى باشرت الليبرالية الاقتصادية أو السياسية بمفهومنا لم تكن أكبر بكثير، إن كانت أصلاً، من الأقلية التى أصبحت اشتراكية. أما الناقون فقد طوروا مواقف وبرامج إصلاحية خاصة بهم. أخيراً، ثمة أفراد ومجموعات فرعية من كل الطبقات أفلحوا فى عدم جعل الليبرالية الاقتصادية والسياسية تعمل بصورة مشابهة - رغم احتفاظها بالاسم فى الغالب. فرغم كل

---

(١٠) فى إنجلترا، لم تتطور الأشياء بهذه الصورة أو أنها تطورت هكذا على نحو أقل وضوحاً على الأقل. ولكن لا ينبغى أن تفرحنا أسباب ذلك، مع أنها أسباب مهمة إلى أقصى حد.

الاختلافات فى المصالح والاهتمامات الثقافية التى كانت موجودة فيما بينهم بالتأكيد، ولكن ثمة شىء مشترك: وهو الوضع المركزى أو المسيطر الذى أعطوه للدولة State أو البلد Nation - الدولة الوطنية National State. ومن هنا يُشار عادة إلى هذه الميول بأنها 'وطنية' nationalist أو 'ميركانتيلية جديدة' neo-mercantilist أو 'إمبراطورية' (١١) imperialist، ولكن رغم أن هذه العبارات وغيرها تُعتبر بالفعل عن جوانب فردية من موقف يصعب تعريفه مثلما يصعب تفسيره، بيد إنها لا تُعتبر عن الموقف كله. ويوجد لدى الماركسيين صيغة بسيطة من شأنها موائمة هذه الظواهر مع مخططهم - وقد تكون هذه للصيغة هى الصيغة الأبسط ومفادها أن الإمبريالية هى المرحلة الأخيرة (أو الورقة الأخيرة) من الرأسمالية. كما يطرح علم النفس الاجتماعى المؤلف صينغ بسيطة أخرى. وليست لدى أى صيغة وينبغي على الاختصار على توضيح أننا ما نزال ننظر فى جذور المذهب الشمولى الحديث modern totalitarianism.

ثمة حركة أخرى تختلف تمامًا عن هذه الحركة من حيث طبيعتها ولكنها تشبهها تمامًا فى عدائها للبرالية الاقتصادية والسياسية بمفهومنا وهى حركة يسهل أكثر تعريفها ذلك لأنها كانت قد عرّفت نفسها. ولغرض الاختصار، نقوم، للتعبير عنها، بتبني الاسم المعتاد ولكن المضال: الاشتراكية المسيحية Christian Socialism. ولغرض الاختصار أيضًا، نقصر على الفرع الكاثوليكي الرومانى منها وهو الوحيد الذى شكل أحزابًا كبيرة مستقلة (مثل حزب المركز الألمانى) تحمل صفة فريدة: إذ يجمعها حصرًا الولاء الدينى لأعضائها الذين كانوا، فيما عدا ذلك، يختلفون فى المصالح الاقتصادية والمواقف السياسية إلى أقصى حد ممكن - من التطرف فى النزوع المحافظ إلى الراديكالية المتطرفة - ولكنهم كانوا يتعاونون بشكل فعال، رغم ذلك.

بقت الكنيسة الكاثوليكية فى قارة أوروبا طوال الفترة هدفًا للتهجمات التشريعية والإدارية من قبل الحكومات والبرلمانات المعادية - علمًا بأن العداء فى

---

(١١) أو إمبريالية.

إنجلترا لم يتجاوز الحديث العنيف عن 'الفاتيكانية' Vaticanism - وهو ما كان متوقعاً في عالم 'ليبرالي' طاع. والأمر الذي لم يكن متوقعاً هو أن هذه التهجمات تراجعت وأنها تركت الكنيسة الكاثوليكية وهي أقوى مما كانت عليه لقرون. لقد انحدر المذهب الكاثوليكي السياسي political catholicism من انبعاث المذهب الكاثوليكي الديني. وإذا نظرنا إلى الخلف، فلا نجد مجرد التشديد على وجهة النظر الكاثوليكية من جانب أفراد لم يهجروها قط بل نجد أيضاً ثمة تغييراً في مواقف أفراد كانوا قد هجروها: فحوالي عام ١٩٠٠، كانت ثمة ملاحظة عامة مؤداها أن الأفراد الأكبر سناً والشيوخ في كل عائلة كاثوليكية كانوا علمانيين وليبراليين وأن الأفراد الأكثر شبهاً بمؤمنون و'متدينون' clerical. وهذه هي واحدة من أهم الرقع الملونة في لوحتنا. ولكن ثمة واقعة أهم من زاوية أغراض هذا الكتاب. فالمذهب الكاثوليكي السياسي كان قد دعم الإصلاح من البداية ولا أستطيع أن أفعل سوى الإشارة إلى أسماء: دي مون de Mun، وفون كيتلر von Ketteler، وفون فوغلسانك von Vögelsang<sup>(١٢)</sup>. لم يكن اهتمام الكنيسة الكاثوليكية هذا بظروف العمل جديداً وأن كل ما جرى هو تكييف تقليد قديم لمشاكل تلك الحقبة<sup>(١٣)</sup>. ولكن الشيء الجديد تطور عند نهاية القرن، أي ثمة مخطط محدد للتنظيم الاجتماعي قام، بالاستفادة من العناصر القائمة من التعاون بين المجموعات، بتصور مجتمع - ودولة - يعمل وفقاً لتعاونيات مهنية تدار ذاتياً وفقاً لإطار من التعاليم الأخلاقية. وهذه هي الدولة 'التعاونية' corporative state التي أُلْمِحَ إليها المنشور البابوي (1931) Quadragesimo Anno. ولكننا لن نشير لهذه الدولة أكثر في هذا الكتاب لأنها برنامج معياري normative program وليست قطعة من التحليل. واكتفى بالإشارة للكاتب الذي قَدَّمَ لهذا المفهوم عن المجتمع أكثر من أي فرد آخر: هنريك بيش، س. ج.<sup>(١٤)</sup>.

(١٢) يجد القارئ خلاصة في العمل: (F. S. Nitti. Catholic Socialism (English trans. 1895).

(١٣) جرى توسيع الاعتراف للرسمي ليشمل الرعاية للكنائس لفضية العمل في مشورات بابوية عدة، وبخاصة (1891) Rerum Novarum.

(١٤) لم يكن ذلك الرجل العظيم S. J. Heinrich Pesch (1854-1926) بارعاً بشكل خاص في الاقتصاد التحليلي مما يفسر لماذا أننا لن نضير مرة أخرى إلى بحثه Lehrbuch der Nationalökonomie (1905-23)، رغم أن نطائر هذا البحث قليلة من ناحية عظيمنة. كما تبرز أعماله الأخرى مذهبه على نحو أفضل مثل (Lebrialismus, Socialismus, und christliche Gesellschaftsordnung 1896-9).

أخيراً، ما هو موقف الاقتصاديين؟ من العسير الإجابة على هذا السؤال لأن جمهرة الاقتصاديين كانت تمزقهم الخلافات التي فرقّت الكيانات السياسية. فالأفراد المتمسكين بالمعتقد الليبرالي في كليته ما يزالون كثيرين - وبخاصة في الولايات المتحدة. كما كانت هناك مجموعات ليبرالية بالمعنى المحدد وهي تشكل المثال البارز - في أوروبا، كانت هناك مجموعة باريس (انظر الفصل الخامس، القسم الثالث، أدناه). ولكن مارشال أعلن تعاطفه مع أهداف الاشتراكية وتحدث، دون تفسير وتحفظ، عن 'شروط عدم العدالة'؛ كما أنه كان أول منظرٍ يثبت نظرياً أن سياسة عدم التدخل، حتى في ظل المنافسة التامة وبغض النظر عن شروط عدم العدالة هذه، لم تؤمن أقصى حد من الرفاه للمجتمع ككل؛ وأنه فضل فرض الضرائب العالية بأكثر مما يتمشى مع الليبرالية الحقيقية. وهذا الموقف يسرى على معظم الاقتصاديين الإنجليز. فإذا قمنا بتصنيفهم 'كليبراليين'، فهذا لأنهم ساعدوا مذهب حرية التجارة على تبوء منزلته القوية، وربما أيضاً لأننا لا نعبأ كثيراً بتغير عقيدة الحزب الليبرالي الإنجليزي، الذي ناقشناه آنفاً. وكان معظم الاقتصاديين الألمان بمثابة ركانز للسياسة الاجتماعية Sozialpolitik وينفرون كلياً من 'مذهب سمث' Smithianism أو 'مدرسة مانشستر' (15). وعلى العموم، كان علم الاقتصاد في جميع البلدان يدعم سياسياً الميول المضادة للمذهب الليبرالي أكثر مما يدعم الميول الليبرالية التي كانت ما تزال سائدة. وبهذا المعنى، يمكننا أن نقول إن الاتحاد بين علم الاقتصاد والمذهب الليبرالي - وبين علم الاقتصاد والمذهب النفعي، مع استثناءات - كان قد أُنكسر.

---

وأنصو القارئ إلى الرجوع إلى الكاتب الذي يمكن اعتباره تلميذه في نظري: O. von Nell-Breuning, *The Reorganization of the Social Economy* (English trans., 1936). وقد جعلت إساءات التفسير الماركسية والليبرالية معاً فهم مذهب بيشر أكثر صعوبة، كما فعل هذا أيضاً اتجاه - يضم الأصدقاء والخصوم على حد سواء - يربط المذهب بقوة بوجهات النظر السكولائية. وبطبيعة الحال، ثمة خلفية واحدة من الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية، ولكن هناك تشابه قليل بين المشاكل التي تصورها مولينا، مثلاً، وبيشر.

(15) كان هناك دائماً ليبراليون حقيقيون بالمعنى الغلامتوني حتى في ألمانيا. ولكنهم كانوا قلة ولا يتمتعون بقبول واضح بين زملائهم. وقد أكد شمولر ذات مرة علناً أن الاقتصادي 'السمثي' لا يصلح لنيل كرسي الأستاذية. ولم يذهب إلى هذا الحد حتى أنصار البرنامج للجديد الأمريكي New Dealers. وهذه النقطة يوضحها سجل اقتصادي أكثر من مقتدر من ذلك النوع مثل يوليوس وولف Julius Wolf. فقد كان وولف ماصراً للرأسمالية بقوة - فحصد الجفاء كنتيجة لذلك.



عكست الأحداث في جميع دوائر السياسة العامة كلاً من ليبرالية تيار مذهب عدم التدخل الذي ما يزال سائداً والتيارات المضادة له التي كانت تدل على إعادة توزيع القوى السياسية والمواقف الجديدة التي جرى التلميح إليها في القسم السابق.

(أ) مذهب حرية التجارة والسياسة الخارجية تنبأ مراقبون كثيرون - من بينهم م. تشيفالر - بصورة وثيقة حوالي عام ١٨٧٥ بأن مذهب حرية التجارة الشامل والكامل سيسود قبل انقضاء القرن. كما توقعوا ضمناً وصراحة انتصار أسس وممارسات السياسة الخارجية التي ترتبط بمذهب حرية التجارة مثل حسم الخلافات على أساس التنازلات المتبادلة أو التحكيم، وخفض التسليح، والنظام المعدنى الأحادى العالمى (الذهب)، وما شابه ذلك. وهذه التوقعات لم تكن حينذاك غير معقولة، كما تبدو لنا حالياً ذلك لأن تلك الأشياء هى حقاً من أساسيات الليبرالية الاقتصادية والسياسية بمفهومنا وأن التوقعات التى تستند على منطق نظام ساند لا يمكن اعتبارها غير معقولة. وعلاوة على ذلك، كان هناك أكثر من استنتاج منطقي يدعمها حتى نهاية القرن. فقد ساندت إنجلترا مذهب حرية التجارة، وأن القوى الأخرى لم تتعد عنه إلا ضمن حدود معينة<sup>(١٦)</sup>. كانت هناك عدة حروب كبيرة. ولكن ينبغي أن نحسب حساب البقايا والأوضاع الموروثة. وعلاوة على

(١٦) فقد عدت فرنسا إلى تقليدها للحماى - ولكن بشكل معتدل - بمجرد أن أصبحت قادرة على ذلك بعد سقوط نابليون الثالث. وواصلت ألمانيا فى البداية سياستها القائمة على حرية التجارة تقريباً. فإصلاحات بيسمارك الجمركية كانت تصب فى الاتجاه الحماى، ولكنها تفعل هذا بصورة محفلة جداً إذا قارناها بالمقاييس الحديثة. وسياسة المعاهدة التى سار عليها خليفته كابرقي تمثل محاولة للمودة إلى نظام لم يختلف جوهرياً عن مذهب حرية التجارة. ويفسر صبط المصالح الزراعية ومصالح الصناعات الثقيلة السياسة الحماية الهادفة أكثر - ولكنها ما تزال معتدلة - التى أخذ بها فيما بعد. أما الولايات المتحدة، فقد شددت مجدداً على التقليد الحماى فى التسعينيات. كما واصلت روسيا وألمانيا سياستها الحماية. ولكن على الإجمال، وبالمقارنة بما حدث فى، ومنذ، الحرب العالمية الأولى، من الصحيح تقريباً القول نظرياً وعملياً إن 'حرية التجارة أساساً' كانت تسود العالم. ولا يمكن، إلا وفقاً لأسس أنصار حرية التجارة المتطرفين، أن نسمى ذلك العالم عالمًا حمائيًا، وبخاصة إذا استثنينا الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا. وهذا يسرى أيضاً على استعمار أدوات السياسة الخارجية الأخرى غير القمريغات. وقد جرى إلغاء الاستثناء الأكثر أهمية: المساعدات الممنوحة للسكر فى القارة ضمن الفترة نفسها.

ذلك، فإن تشكيل المحكمة الدولية في لاهاي والحالات الكثيرة من تسوية الخلافات بواسطة التحكيم كان يعد بالتقدم صوب حالة هادئة وإن غير سلمية. وحتى عام ١٩٠٠ (تقريباً)، ظلّ الإنفاق العسكرى ضئيلاً نسبياً في كل مكان<sup>(١٧)</sup> وأن مقاومة وزراء المالية له لم تكن غير موفقة<sup>(١٨)</sup>. لقد وسّعت إنجلترا وفرنسا من إمبراطوريتهما كثيراً، وأن ألمانيا وإيطاليا أخذتا الخطوة الأولى نحو المشروع الاستعماري بواسطة الاستعمال الوقح للقوة. ولكن حتى هنا، فإن المراقب 'الليبرالي' آنذاك يمكنه أن يستمد العزاء من وقائع معينة. إذ إن أهمية التجلي القوي للموقف 'الإمبريالي' كما في معاملة إنجلترا لجمهوريات البوير Boer republics، مثلاً، تقلل من شأنها بصورة ملموسة واقعة التصدي القوي لهذه السياسة في كل مكان من جانب قسم من الحزب الليبرالي وواقعة أن زعيم هذا الحزب (السير هنري كامبل-بانرمان Henry Campbell-Bannerman) حقق نصراً باهراً في الانتخابات بعد ذلك بقليل (١٩٠٦).

إن معرفتنا بالنتيجة هي وحدها التي تدفعنا إلى أن نضع تفسيراً مختلفاً لتلك 'الاستثناءات' و'الارتدادات' وكذلك لأشياء مثل توسيع الأسطول الألماني، والتحضيرات العسكرية لحكومة بلفور، وصخب ألمانيا، وسياسة entente {التحالف} الفعالة التي انتهجها إنجلترا. ومع ذلك، فمن الصحيح أن كل هذا، بما فيه هذه 'الاستثناءات'، يمثل موقفاً جديداً كان قد تطور بوجه مقاومة الليبرالية الغلادستونية وانتزع أفضل ما فيها<sup>(١٩)</sup> عند نهاية الفترة، ويشهد على هذا سباق

(١٧) جرت المقارنة نسبة إلى الدخول القومي وإلى مجاميع الميزانية.

(١٨) وقد قدم معظم هؤلاء الوزراء استقالتهم حينما تبدل الجو. والاستثناء البارز هو بوهم-باورك الذي استقال بسبب تقديرات الجيش عام ١٩٠٤ (انظر الفصل الخامس، القسم ٤، أدناه).

(١٩) دعوني أثير مرة أخرى إلى حقيقة أن هذا الموقف يسمح بتفسيرين مختلفين: التفسير الأول الذي يمكن تلخيصه بالفرضية القائلة إن 'الإمبريالية' هي المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية والذي يعنى الاعتقاد بأن المصالح الرأسمالية أصبحت 'إمبريالية' في ظل الشروط الجديدة من الإنتاج كبير الحجم مودية إلى الإغراق، زيادة التكاليف-الأجور wage costs، وهكذا، والتفسير الآخر الذي يمكن تلخيصه بالفرضية القائلة إن البرجوازية، بعد أن فقدت السيطرة، قبلت بالسياسات 'الإمبريالية' مثلما قبلت بأشياء أخرى - منفرعة أفضل ما فيها، طبعاً - لم تكن تتماشى مع خطها. ولكن ليس من المهم كثيراً بالنسبة لمرضنا أى من هاتين النظريتين نقبل نحن. حقيقة ظهور موقف جديد يختلف عن العقيدة الليبرالية هي أمر مؤكد وهذا يكفي.

التسلح والأعراض الواضحة الأخرى. إن هذا الموقف 'الإمبراطورى' أو 'الميركنتيلى الجديد' كان موقفًا عامًا. ولكنه يتجلى بوضوح كلاسيكى فى الحملة الحمائية فى إنجلترا ('إصلاح التعريفات')، التى ارتبطت بالقيادة الباهرة لحوزيف تشامبرلين Joseph Chamberlain، رغم أنها انتهت إلى الفشل آنذاك. كانت الرغبة بالتوسع الإمبريالى Imperial Preference، وليس الحماية بحد ذاتها، هو العنصر الجوهرى فى البرنامج؛ وهكذا فإن حجج الاقتصاديين حول مزايا أو عيوب التعريفات الجمركية فشلت كليًا فى مواجهة القضية الحقيقية - قضية الإمبريالية.

(ب) السياسة المحلية والسياسة الاجتماعية Sozialpolitik عند نهاية الفترة السابقة، كف توسيع حق الانتخاب وشمول فئات جديدة به عن أن يكون اختراعًا كانت الأحزاب الليبرالية تطرحه كواحد من ممتلكاتها. وقد جلبت الفترة المدروسة توسيعات جديدة بشرت بحق الاختراع للعام مع أنها لم تصل إليه. وهذا يتماشى طبعًا مع التيار الليبرالى؛ ولكنه كان عاملاً قوياً فى خلق التيارات المضادة. وتتمشى بقية السياسة المحلية مع هذا الأمر بصورة عامة ومع استثناءات لا تنبغى أن نعطينا. وفى حقل السياسة الصناعية، بدأت بالظهور أولى الإجراءات على صعيد سياسة وضع الضوابط أو السيطرة regulation or control مثل قانون التجارة الخارجية الذى أخضع الأسعار التى تضعها المرافق للمراجعة القانونية، وقانون شيرمان المناهض للترسبات - وهذه أمثلة أمريكية<sup>(٢٠)</sup>. ولكن السياسة الحكومية لوضع الضوابط أو السيطرة تبقى 'كتداخل' interference - وهو مصطلح لا يعنى عدم الاستحسان بالضرورة بل بشير، كما يبدو، إلى رأى مفاده أن النشاط التشريعى أو الإدارى فى مجال الصناعة يتطلب تبريراً خاصاً فى كل حالة منفردة أو مجموعة من الحالات. ومع ذلك، فالأهم كان هو الموقف الجديد من الإصلاحات الاجتماعية لصالح العمل: Sozialpolitik {السياسة الاجتماعية}.

(٢٠) ينطوى التفسير على صعوبات فى الغالب. وهكذا، فمن الممكن تفسير قانون شيرمان المناهض للترسبات Sherman Anti-Trust Act كخطوة للدفاع عن المنافسة، كواحد من العناصر الجوهرية للمخطط الليبرالى للأشياء. وهذه هى أيديولوجيته حقاً. ولكن القانون يتحمل تفسيراً آخر يضسه فى التيار المصاد بمعنى ما، أى كتعبير عن موقف جديد من مصالح الأعمال.

إن الإصلاحات التي تم تنفيذها بالفعل تتألف بشكل رئيسي من: (أ) التشريع الذي يمكن الحكومات من اتخاذ موقف مختلف من العمل المنظم والإضرابات (في إنجلترا، جرى اتخاذ الإجراءات الحاسمة في نهاية السبعينيات في ظل حكومة دزرايلي (Disraeli)؛ (ب) التشريعات حول ساعات العمل وظروف العمل الأخرى (والمثال الإنجليزي هو إدخال يوم العمل من ثماني ساعات في المناجم عام ١٩٠٨)؛ (ج) التأمين الاجتماعي (ضد الإصابات، والمرض، والشيخوخة، والبطالة في آخر الأمر). وقد أخذت ألمانيا الصدارة في هذا المجال (قوانين ١٨٨٤، ١٨٨٧، والتشريعات الصادرة في التسعينيات التي وسعت هذه القوانين) ولكن معاشات الشيخوخة الممولة من قبل صاحب العمل فقط non-contributory pensions التي صدرت في إنجلترا في ظل حكومة كامبل-بانرمان Campbell-Bannerman والإجراءات الأخرى التي اتخذتها حكومة أسكوذ Asquith أشرت باتجاه حصول تقدم مهم تجاوز المثال الألماني. وفي الولايات المتحدة، لم يكن ثمة شيء من هذا النوع باستثناء بعض تشريعات صدرت في ولايات منفردة. أما في أوروبا، فقد تقدمت كل البلدان على هذه الخطوط ولو على درجات مختلفة من السرعة.

ومع ذلك، فإن الشيء المهم بالنسبة لنا ليس هو ما كان قد تحقق بالفعل. كما أننا لا نهتم أساساً بالسؤالين: إلى أي حد يمكن مواءمة الإجراءات المتخذة فعلاً مع المخطط الليبرالي؛ وإلى أي حد تعنى هذه الإجراءات مجرد استمرار السياسات الأقدم - السياسات الأقدم للدولة الليبرالية، أو الدولة الأبوية paternalistic بخلاف ذلك. من المؤكد أنه يمكن إلى حد ما الإجابة على كلا السؤالين بالإيجاب؛ فقد حملت السياسة الاجتماعية Sozialpolitik منطلقاً جديداً أفضل مما أراد أنصارها وخصوصاً التسليم به. ولكن ما يهمنا هو: الروح الجديدة التي صدرت تلك الإجراءات على أساسها، الموقف الجديد منها الذي أخذ به قسم كبير من الجمهور البرجوازي، وحقيقة أنها فهمت - مرة أخرى: من قبل الأصدقاء والأعداء معاً - كحركات أولى من مخطط أوسع لإعادة البناء. إن هذا الارتباط بإعادة بناء المستقبل أساساً هو الذي يضع السياسة الاجتماعية في التيار المضاد حتى حينما تمتعت بدعم الأنواع الجديدة من الليبراليين الإصلاحيين تمييزاً له عن دعم الراديكاليين من

ناحية والمحافظين من ناحية أخرى. أخيراً، من المهم أن نلاحظ العلاقة التي أبدت فيها السياسة الاجتماعية الإمبريالية أو النزوع الوطني nationalism أو الميركنتيلية الجديدة. إن هذه العلاقة لم تكن شاملة، أى أنها لم تكن قائمة فى مخطط نوع واحد من المؤيدين: الراديكاليين البرجوازيين. فحيثما جهز هؤلاء الاحتياطي الرئيسى من المؤيدين، كما فعلوا فى إنجلترا، فإن العلاقة فشلت فى أن تتجلى على السطح. ولكن بوجود رجال من نوع جوزيف تشامبرلين Joseph Chamberlain، فإن الإصلاح الاجتماعى والإمبريالية كانا يكملان أحدهما الآخر حتى فى ذلك البلد. ويتجلى هذا الأمر فى ألمانيا بوضوح أكثر. ولكن لم يتسن فهم ذلك العهد نظراً إلى أن الذين كان تأكيد الذات الوطنية والسياسة الاجتماعية مجرد وجهين لعملة واحدة بالنسبة لهم لم يتم أخذهم بنظر الاعتبار.

(ج) السياسة المالية نتوقع أن يتجلى التيار والتيار المضاد بوضوح خاص فى حقل السياسة المالية نظراً لعدم قدرة أى شيء على عكس طابع مجتمع وحضارة ما مثلما تعكسه السياسة المالية المتنبأة فى القطاعات الاقتصادية فى المجتمع. ويتجلى هذان التياران هكذا حقاً.

فمن ناحية، ظلت الميزانية المتوازنة - بل الميزانية التى تظهر بعض الفائض بقصد استعماله لتسديد الدين - تشكل بنذا أساسياً من المعتقد المالى، مع أن الممارسة غالباً ما أخفقت فى مراعاته؛ ثم إن فرض الضرائب كان لغرض زيادة الإيراد فقط ولم يكن الهدف منه إحداث أى تأثيرات أخرى باستثناء ما يتعدى تجنبه؛ وكان يتعين اقتصار الإنفاق على الأغراض 'الضرورية' حتى تبقى الضرائب متدنية قدر الإمكان. لقد تمسك غلادستون Gladstone (وزير ماليته) بهذه الأسس بشكل ثابت. وقد فعل هذا أيضاً غوشن Goschen: وزير مالية إدارة سالزبورغ الثانية (١٨٨٦-١٨٩٢)، وكذلك كل وزراء المالية فى القارة كلما كانوا قاندين على فعل ذلك - وهم من يحتمل أن تضيع أسماءهم فى التاريخ مثل ريموند بوينكار Raymond Poincare، ويت Witte، بيرسون Pierson، بوهم-بلورك<sup>(٢١)</sup> وميكوييل

(٢١) بالنسبة لبيرسون، انظر الفصل الخامس، القسم السادس، أدناه.

Miquel، يمكن الاستشهاد بالثلاثة الآخرين كأمثلة على تقدم يتجاوز مالية غلادستون- وهو تقدم صاحبه في إنجلترا جزئياً إدخال الضريبة الإضافية عام ١٩٠٩- ويمكن القول إنه ما يزال يتمشى مع مخطط ليبرالية مذهب عدم التدخل: أى فرض ضريبة دخل تصاعدية على الدخل الكلى للأفراد مما يصرحون هم به، وهى ضريبة كانت تختلف كلياً طبعاً عن ضريبة الدخل بالمعنى الإنجليزي لهذا المصطلح. لقد تعودنا على هذا الأخير إلى حد أننا فقدنا الإحساس بجرأة ذلك الابتكار. ولكن إذا تخيل القارئ أن أى بلد كبير آنذاك (بداية التسعينيات) لم يُدخل شيئاً يشبه تلك الضريبة وأن هيئة النظام الإنجليزي المستحقة حينذاك إنما تتأتى من نجاحه الاقتصادى والإدارى، فإنه سيدرك عظمة ذلك الإنجاز المرتبط بوزير مالية بروسيا يوهانس فون ميكويل Johannes von Miquel (١٨٩١-١٨٩٣) ووزير مالية النمسا يوهان-باورك<sup>(٢٢)</sup>.

ومن الناحية الأخرى، فقد أكدّ التيار المضاد نفسه بصورة ظافرة: إذ جرى خرق المبادئ الثلاثة التى أُشيرَ إليها. إن المبدأ الأول: الميزانية المتوازنة، أو بالأحرى الميزانية مع فائض، لم يُخرقَ عن قصد قط بقدر ما أعلم إلا إذا فسرنا بهذا المعنى برنامج فريسينيه Freycinet program لإعادة البناء بعد الحرب الفرنسية-الألمانية وبرنامج التنمية اليابانى بعد الحرب الصينية-اليابانية<sup>(٢٣)</sup>. وتواصل اعتبار التمويل بالعجز مبدأ deficit financing كشيء تافه وغير جدير بالحكومات المحترمة. ولكن المبدأين الآخرين فقدنا تدريجياً تأثيرهما على المدارك السياسية: فمثلاً، كانت ضريبة العقار التصاعدية لدى السير ولیم هاركورت William Harcourt (١٨٩٤) و'الميزانية الشعبية' لدى لويد جورج Lloyd George

(٢٢) كان يوهان-باورك وزيراً للمالية ثلاث مرات ولكن ليس حينما جرى تنفيذ الإصلاح الكبير للضرائب المباشرة فى النمسا بالفعل (عام ١٨٩٦). يعود الفضل السياسى فى هذا الإصلاح إلى أفراد آخرين. ولكن يوهان-باورك تخلى عن العمل كأستاذ ودخل وزارة المالية كموظف متفرع أقدم عام ١٨٨٩ وذلك للتخصيص لذلك الإصلاح الذى يعود إليه بشكل رئيسى. ومع ذلك، فقد شارك فيه منظر آخر وهو ر. أوسبيتز R. Auspitz (انظر الفصل الخامس، القسم ٤، أدناه) الذى كان يعمل فى البرلمان حينذاك.

(٢٣) للتخفيف من أثر حالات الكساد، تم اللجوء إلى سياسة الأشغال العامة بصورة متكررة كما حدث فى النمسا فى الثمانينيات.

(١٩٠٩) تهدف إلى أغراض أخرى غير مجرد زيادة الإيراد؛ كما أخفق المبدأ الثالث من جانب الإنفاق على الأغراض الاجتماعية حيث أنهت الرغبة بهذه الأخيرة، عند أواخر الفترة المدروسة، شعبية سياسة فرض ضرائب قليلة على الدخل العالية وشعبية سياسة 'تخفيض النفقات' retrenchment.

(ج) النقود سادت عقيدة الليبرالية الاقتصادية والسياسية، من حيث الجوهر، في حقن السياسة النقدية طوال الفترة. وفي الواقع، إنها سادت أطول من ذلك، ويكفي لإثبات هذا الأمر تقرير Cunliffe الإنجليزي الصادر عام ١٩١٨ (صدر التقرير الأخير عام ١٩١٩) والقانون الإنجليزي حول قاعدة الذهب لعام ١٩٢٥: فقاعدة الذهب كانت آخر من يرحل من بين كل عناصر تلك العقيدة.

بقت الفضة تشكل المعدن النقدي المستعمل من قبل الجزء الأكبر من البشرية، كما أنها تمتعت بهذا الشكل أو ذاك من الدعم في كل مكان، كما سنرى ذلك على نحو أكمل في الفصل الثامن<sup>(٢٤)</sup>. ولكن كل البلدان 'المتقدمة' ظلت على، أو أسست، قاعدة الذهب، وعلى حساب تضحية كبيرة في بعض الحالات. إن معظم الاقتصاديين سيثيرون أن حتى إنجلترا كانت ستحتاج لقليل من التحفيز النقدي monetary stimulation خلال الثمانينيات. كما أنهم قد يستغربون من شدة تروق الإمبراطورية الألمانية للأخذ بقاعدة الذهب بعد عام ١٨٧١. ولكنهم لن يتمكنوا قط من فهم لماذا كان يتعين على بلدان مثل النمسا-هنغاريا وإيطاليا وروسيا، التي دخلت الفترة بعملة ورقية كانت قيمتها قد تدنت عند تقييمها بالفضة، أن تقيد من نموها وتخلق لنفسها صعوبات من أجل زيادة قيمة وحداتها النقدية إلى حد التماثل مع الذهب بصورة اعتباطية أساسًا. فقد كان بوسع هذه البلدان أن تبقى 'بعيدًا عن قاعدة الذهب' off gold، إذا كان يتعين عليها أن تمتلكه، فإنها كانت تستطيع إدخال قاعدة الذهب وفقًا للقيمة الذهبية (لعملاتها) التي حدث أن سادت حينما خطر ببالها الإقدام على هذه الخطوة. ويحير اللغز أكثر حينما نتصور أنه لم يكن هناك

(٢٤) ليس من غير أهمية أن نلاحظ أن أ. ج. بلفور A. J. Balfour كان يفضل نظم المعدنين، رغم أن زملاءه في مجلس الوزراء ما كانوا ليوافقوا على أبسط تنازل لهذا النظام.

ضغط سياسى من شأنه أن يجبرهم على تلك السياسة: فكل المصالح المهمة سياسيًا حقًا-مزارعين، وملاك، وصناعيين، وعمال- كانت تعاني منها، وحتى أن مصلحة المقرضين لم تكن مؤكدة قط؛ فقد كان مستخدمو الحكومة هم المستفيدون الوحيدون بصورة واضحة. لا نستطيع تناول السؤال: إلى أى حد، في ظل الظروف التى سادت حينذاك وبخاصة من زاوية كل بلد منفرد، يمكن البرهنة على حجة اقتصادية لصالح تلك القاعدة رغم كل شيء. يكفى أن نشير إلى الاعتبارات فوق-الاقتصادية وفوق-الوطنية التى كانت حاسمة دون شك: فالتجارب السابقة فى العملات التى تدنت قيمتها أضفت على قاعدة الذهب هبة لم يكن بالإمكان تحديدها حينذاك؛ وأن العملة الذهبية الحرة أو 'التلقائية' أصبحت رمزًا للسياسة السليمة وعلامة على الشرف والاحترام، ثم إن هناك مثال إنجلترا الملهم وما يضيفه وضعها الممتاز من قيمة إضافية على تلك القاعدة أيضًا. إن هذا التفسير قد يطرح المزيد من المشاكل أكثر من أنه يقدم حلًا. بيد أن صحته مؤكدة.

بيد أن التيارات المضادة أكدت نفسها فى السياسة النقدية أيضًا. إذ نلاحظ إدراكًا متناميًا لضرورة السيطرة على أسواق النقود عبر المصرف المركزى بطرق أخرى غير سياسة الخصم 'الكلاسيكية'. كما نلاحظ، عند انقضاء الفترة، وجود نفور متزايد فى كل البلدان من أداء لعبة قاعدة الذهب كما يتجلى هذا فى اللجوء إلى قاعدة الصرف بالذهب gold exchange standard، وإلى 'الإجراءات الذهبية' gold devices حتى فى إنجلترا وألمانيا. ربما أن قاعدة الذهب لم تكن 'تلقائية' قط؛ فمن المؤكد أنها كفت عن أن تكون تلقائية عند نهاية الفترة، هذا إن كانت كذلك أصلاً (انظر الفصل الثامن، أدناه). وهذا يعود إلى أسباب سياسية أكثر مما إلى أسباب اقتصادية بحتة: وهذه الأسباب ترتبط بالمواقف الميركننتيلية الجديدة والتوتر المتزايد فى العلاقات الدولية الذى بدأ الشعور به حوالى عام ١٩٠٠، وكذلك تزايد الإنفاق العام. وقد تضاعفت الحجج ضد قاعدة الذهب غير المقيدة وأخذت تفقد شعبيتها كالطفل المشاغب naughty الذى يفضح الأسرار المحرجة.



حينما نمعن النظر فيما وراء النشاطات الروتينية التى مضت على خطوط برجوازية فى كل مكان تقريباً، فقد كنا لحد الآن نكتشف أنماطاً جديدة وهى فى طور التكوين، وتيارات مضادة تدل على أن هناك تغييراً جوهرياً يوشك أن يحدث. ونحصل على الانطباع نفسه حينما نلقى نظرة على تجليات السياسة الاجتماعية Zeitgeist الخاصة بتلك الفترة فى حقلى الفنون والفلسفة.

(أ) الحضارة البرجوازية ونتائجها المتمرد بشير مثل دارج إلى أن تلك الفترة لم تمتلك أى طراز style. وثمة شئ من الحقيقة فى هذا القول: فمما لا شك فيه أن طبقة رجال الأعمال والطبقات المهنية عاشت، كقاعدة عامة، حياة غير موحية فى بيوت خفية تسيء إلى عناصر الطرز الماضية التى تجتمع فيها؛ وإنهم ابتاعوا أثاثاً حقيراً من نوع متشابه ولوحات لا تصف شيئاً وشجعوا تقليداً فى المسرح والموسيقى كانت أمجاده موروثه من الماضى؛ وكانوا يقرعون أدباً عادياً من كل الأنواع فيما عدا الأدب العلمى المهنى. إن هذا النمط للحياة فى كل تجلياته- الذى كان يُعرف بالنمط الفيكتورى فى إنجلترا- تحول الآن إلى نموذج للغلاظة أو الكآبة وهو يثبت حقاً افتقاد البرجوازية للقدره على القيادة الثقافية مثلما يكشف ضعف قدرتها على القيادة السياسية.

ومع ذلك، فإن الباحثين الذين تركوا ذلك الطراز عند هذا للتشخيص مخطئون فى تشخيصهم؛ ومن السهل تعيين النقطة التى أخطئوا عندها: فقد فشلوا فى إنصاف الحضارة البرجوازية فى ذلك العهد بكل ما كان لها من إبداعات، وأخفقوا فى إدراك إن ضعف مقدره الآباء على توجيه أبنائهم يمسك أن يقلب الأخيرين ضدهم ولكنه لا يغير شيئاً من حقيقة كونهم أبناءهم. إذ شهدت الفترة ولادة موسيقى جديدة عبر مراحل متتابعة؛ ونوع جديد من الرسم؛ ورواية جديدة ودراما جديدة وشعر جديد؛ وكذلك هندسة معمارية جديدة فى أواسط العهد الفيكتورى. ومن المؤكد أن جمهور البرجوازية وقف مذهولاً من معظم هذه الإبداعات وفعل كل ما استطاع من أجل كبجها. ومن المؤكد بالدرجة نفسها أن

كثيراً من الإبداعات كانت معادية بطبيعتها للبنية الاجتماعية التي نبتت منها، وأن كثيراً من الأفراد المبدعين كانوا أعداء للعالم الاجتماعي الذي كان أمامهم وشعروا بأنفسهم كقوة خلاقة تعود للعالم آخر. ولكن هذا لا يغير شيئاً من حقيقة أن هذه الأعمال ومبدعيها جاءوا من البنية نفسها، وإن معظم المبدعين كانوا برجوازيين من حيث ولادتهم وأصولهم؛ وأن أعمالهم تمثل نتاج للفكر البرجوازي تماماً كما هو شأن السكك الحديدية ومنشآت الطاقة. وهكذا فإن المجتمع البرجوازي كان في طريقه نحو حضارة جديدة كلها من صنعه حينما بُوغِست عام ١٩١٤-١٩١٨ بالكارثة الخالية من المعنى التي وضعت عالم هذه الحضارة في مهب الريح.

(ب) الحضارة البرجوازية وفلسفتها كنا قد كونّا لمحات حول مخططات الفكر الديني والسياسي في تلك الفترة - وكذلك حول تغيرات محددة حدثت في كليهما معاً - تكفي لإقناعنا بأن Weltanschauung {النظرة العالمية} <sup>(٢٥)</sup> للبرالية العلمانية لم تهيم دون أن تتعرض للتحدي. ولكن بالقدر الذي سادت فيه هذه النظرة، فلن تواجهنا سوى صعوبة ضئيلة في وصف الجهاز الفكري لجمهرة البرجوازية كما هو شأننا عند تصوير الجهاز المادي لبيوتها. حينما نصرف النظر عن الصور البارقة subliments والتموهيات المختلفة evasions، فأنا نجد علم الأخلاق النفعي - الذي يتركز على فكرة الملائمة الاجتماعية بالمعنى النفعي - كما نجد، 'كفلسفة'، المادية التطورية أكثر مما نجد المادية الميكانيكية <sup>(٢٦)</sup>. والدين، الذي تم الابتعاد عنه في معظم الحالات بصورة ضمنية أكثر مما تم التكرار له بشكل صريح، تم استبداله 'بموقف' attitude - وهذه كلمة تمتلك كل الأسباب لتسجيلها لأن أحد أبرز الاقتصاديين قد قام باستعمالها: أ. مارشال <sup>(٢٧)</sup> - حافظ على الإرث

(٢٥) النظرة العالمية هي فلسفة فردية أو عرقية في تصوير التاريخ أو في تصوير الغلبة من العالم ككل.

(٢٦) أتق بأن هذه المصطلحات لا تحتاج إلى توضيح. ولكن ينبغي التشديد على أن المادية التطورية evolutionary materialism تأخذ شكلين متميزين: إن الاتجاه المساند هو الشكل السدارويني، ولكن المذهب التطوري من النوع الذي طرحه كوندرسية-كونت (انظر الجزء الثالث، الفصل الثالث، القسم ٤د، أعلاه) قد تم تبنيه على نطاق واسع من قبل أفراد لم يسموا قط باسم كوندرسية Condorcet أو كونت Comte.

(٢٧) انظر ج. م. كينز: Essays in Biography, p. 162. إن الصفحات المحكمة من سيرة مارشال التي تتركز في تلك الفترة هي الصفحات الأكثر تنويراً إلى حد بعيد مما جرت كتابته منذ أياما وقتاً

الأخلاقي للدين المسيحى ولم يكن على العموم معادياً بصورة فعالة للمعتقدات العتيقة والكنائس التى تعلمها، رغم أنه كان هناك أيضاً مذهب علمانى مثابر كما نعلم.

وقد ساعدَ هذا على القراءة التاريخية: فقد كان هذا الموقف، بالنسبة للبعض، الوسيلة التى تستكمل هدم المعتقدات القديمة؛ وكان، بالنسبة للبعض الآخر، وسيلة لتلبية الميول الثقافية والأخلاقية مما أدامَ الولاء الدوغمائى. وهذا ما يفسر كما يبدو النجاح الهائل، وسط الجمهور العام، لأعمال مثل عمل أرنست رينان Ernest Renan: Life of Jesus الذى كان علمانياً فى محتواه، رغم أنه لم يبدِ أى عداء صريح للديانة المسيحية قط. ولكن تفضيل القراءة التاريخية تجاوزَ حقل اللاهوت ولسبب مماثل: إذ واجهت الليبرالية للعمياء الكثير من خيبة الأمل (كما رأينا) مما جعلها بالتالى تفقد تقاؤها السطحي؛ وأن الفترة، خارج معقلى الاشتراكية للماركسية والمذهب الكاثوليكي، كانت تتنازعها شتى المعتقدات المتنذبة، وبخاصة حول الديمقراطية السياسية؛ وإن مثل هذا الإطار الفكرى يروق للتاريخ والنقد التاريخي. وهذا الأمر لم يكن كذلك فى أى بلد مثلاً كان فى فرنسا. ولذلك، فإن مثالنا التوضيحي الوحيد سنأخذه من النجاح لذى حققه، لدى الجمهور، عمل هيبوليت تاين Hippolyte Taine<sup>(٢٨)</sup> (Origins of Modern France (English trans., 1876-94)). وللسبب نفسه، فقد راق هذا الإطار إلى تاريخ الفن، تاريخ الأدب، تاريخ الفلسفة. وهذه العادات قد عززتها التربية الكلاسيكية التى لم تُمس تقريباً بعد.

---

=مضى حول العملية، كما جرت ملاحظتها فى وسط كمبريدج، التى تمكنت فئة المتقنين الإنجليز بوسطيتها من إسقاط الديانة المسيحية بصورة مهدية ودون فظاظة. وقد صحبت هذا التطور عمليات مماثلة فى كل البلدان الأخرى. إن حالة مارشال وحالة كتاب كمبريدج الآخرين مثل سيدليك Sidwick لا تختلف، بقدر ما أعلم، عن حالة الكتاب الذين تحكمهم ظروف مماثلة فى القارة إلا بحقيقة أن المجموعة الأولى، بعد أن باشرت رحلاتها الفكرية من أرضية صليبية فى اللاهوت الإنجليكاني (ومن الترامات محددة تجاهه بفضل مساهمات الزملاء فى جامعتي كمبريدج وكسفورد) توصلت إلى استنتاجاتها النهائية عن طريق التصارع للواعى وليس عبر عدم الاكتراث المعبّر عن لادرية مقرايدة، كما تفعل المجموعة الثانية.

(٢٨) بيد أن نجاح النقد الأدبي من النوع المشائم أيضاً من شأنه أن يوضح نقطتنا بصورة أوضح: يكفى أن نشير إلى كاتب وكتاب كانا متداولين جداً: إميل فاكويت Emile Faguet (بروفيسور فى الشعر): Le Culte de l'incompétence (English trans. 1911) - وهو عمل متميز جداً.

ولم يكن هذا كل شيء طبعاً. فما كان يتمشى بنفس الدرجة مع روح العهد هو الاهتمام الواسع بالعلوم الطبيعية التي تجاوزت مع هذا الاهتمام وقدمت أدباً مبسطاً ضخماً: لم يكن قد توافر بعد 'العلم للملايين'، بل كان هناك ما يمكن تسميته العلم لعشرات الألوف. ومع ذلك، فكل ما ينبغي ذكره لأغراضنا هو بروز الطلب على الكتب والمقالات الدورية عن التطور البايولوجي وبخاصة من النوع الدارويني، وذلك في إطار الطلب العام على هذا الأدب. وبعد ما تم ذكره آنفاً، فمن السهل فهم هذا الأمر وبالتالي النجاح الشعبي حتى للكتابات المهنية لكتاب مثل هيكِل<sup>(٢٩)</sup>. وسوف نفهم هذا الأمر بصورة أفضل حينما يجمع كاتب ما بين مذهب التطور وتبنى مذهب ساذج لعدم التدخل. وهذا الجمع يفسر شعبية كتابات هربرت سينسر<sup>(٣٠)</sup>. وكان يمكن أن نتوقف هنا لولا أن من الضروري لفت الانتباه إلى

- (٢٩) إرنست هيكِل Ernest Haeckel (١٨٣٤-١٩١٩)، انظر مثلاً عمله: *Anthropogenie* (1874: English trans. 1879). وقد شجع هيكِل على الاهتمام العلماني عبر موقفه الانفصالي (انظر عمله: *Kampf um den Entwicklungsgedanken*, 1905, English trans. 1906 نظرية التطور وتحويلها إلى مخطط فلسفي عام (انظر عمله: *Weltratsel*, 1899, English trans: *Riddles of the Universe*, 1900). والقارئ يدرك بأنني أشير إلى هيكِل كنموذج تمثيلي فقط. فقد كان يوسعي أن أذكر 'نزينة: دسنة' من الكتاب الآخرين الأكثر 'شعبية' بصورة واضحة.
- (٣٠) كان هربرت سينسر Herbert Spencer (١٨٢٠-١٩٠٣) - الذي تلقى تعليمًا في الفيزياء والرياضيات، مهندس سكك حديد، ومخترعًا، وكاتب حول الموضوعات الاقتصادية الحارية، وأحيانًا حول الصحف (التي تضمنت العمل كمحرر مساعد في مجلة ال *Economist* اللندنية لمدة خمس سنوات) - فيلموفاً حقيقياً بالمعنى الخاص الذي يفيد أنه معد بالفطرة لحياة الفكر، التي استقر عليها بالفعل عام ١٨٦٠ ليفهم - من عام ١٨٦٢ إلى عام ١٨٩٦ - عمله: *Synthetic Philosophy* الذي تضمن، إضافة إلى عمله التمهيدى: *First Principles*، العمل: *Principles of Biology, Psychology, Sociology, Ethics* إلى عمله ذي المجلدات لثلاثية: *Descriptive Sociology* - وهو تشكيلة مؤثرة من اللوائح جمعها مساعده الباحثين بصورة مرفقة - هو الوحيد من بين أعماله الأخرى الذي يلزم ذكره ها (مع أن بعضًا من أهم تعابيرهِ المتميزة ترد في عمل مثيل: *The Man Versus the State*, 1884). يحتل سينسر منزلة نموذجية حيث كان كاتبًا عميقًا، ونكيًا وساذجًا في وقت واحد بصورة تثير الدهشة. فالرجل الذي أجاد اكتشاف أفكار باقان Buffon حول تطور العضويات العليا (المعقدة) من العضويات الدنيا (الأبسط) قبل أن يهر بحث دارون العالم العلمي، يمكن أن نسميه كاتبًا عميقًا عن حق. والرجل، الذي اخترع ال *velocimeter* (الخاص بالقاطرات) ونزينة من الأدوات الأخرى، هو من تنطبق عليه عبارة: نكي. ولكن لا تصلح إلا كلمة: ساذج للتعبير عن الرجل الذي عجز عن إدراك أنه، بحمل لبيروالية مذهب عدم التدخل إلى حد عدم استعسان الضوابط الصحية، والتعليم العام، وخدمات البريد العام، وما شابه، إنما عرض مثاله للسخرة، بل إنه كتب ما من شأنه أن يصلح كهجاء للسياسة التي دافع هو عنها. ولا يهمننا علمه الاقتصادي أو الأخلاقي (المعياري والتحليلي). فما يستحق اهتمامنا هو الحجة الفائلة إن كل سياسة تهدف إلى=

الاستقبال الممتاز المثير للاستغراب من جانب جمهور القراء البرجوازيين  
للمنتجات الأولى من روح تعادى حضارته بصورة ازدرائية.

أنا لا أقصد لتبعات الفكر الأكوبنى الذى لا يمكن أن يوصف كفكر معادى  
بصورة ازدرائية للحضارة البرجوازية ككل - بل لنسختها العلمانية تحديداً - والذى  
لم يعد، على أى حال، قوة حية مؤثرة فى فكر الجمهور العام<sup>(٣١)</sup>. كما لا أقصد  
الانتشار المتزايد للكتابات الماركسية وسط القراء غير الاشتراكيين ذلك لأن هذه  
الكتابات، رغم أنها تعادى إلى حد الكفاية الترتيبات الاقتصادية للعالم الرأسمالى،  
بيد أنه لا يمكن وصفها بأنها معادية للعبادة البرجوازية للعقلانية النفعية أو  
لعلمانياتها، أو حتى لمذهبها الإنسانى الديمقراطى democratic humanitarianism  
(بقدر تعلق الأمر بالأصولية الماركسية)<sup>(٣٢)</sup>. بل إن ما أقصده هو تيار من الفكر  
انقلب بالضبط ضد هذه العبادة الليبرالية للعقلانية و'التقدم' وهذا المذهب الليبرالى  
الإنسانى والديمقراطى. من الناحية السياسية، يمكن نعتير هذا التيار معادياً  
للديمقراطية، وفلسفياً يمكن اعتباره: معادى للفكر anti-intellectualist. إن نيتشه  
Nietzsche من شأنه أن يطرح مثلاً سيئاً عنه لأن تعاليمه لا تمثل شكلاً نقياً لهذا  
التيار من الفكر ولأن تأثير هذه التعاليم كان - وما يزال - أقل مما نتصور أحياناً.  
كما إن من الأفضل الاحتفاظ بيرغسون Bergson لقائمتنا المتعلقة بالتيارات التى

---

=الإصلاح الاجتماعى هى سياسة جديرة بالإدانة على أساس إنها تتعارض مع الانتقاء الطبيعى  
وبالتالى مع تقدم البشرية. ومع ذلك، يتعين على القارئ أن يلاحظ أن الهراء المجزأ تقريباً كان يمكن  
تجنبه وأن العنصر السليم فى حجته كان يمكن إعادته جزئياً بإضافة: 'ما لم يتم إيجاد طرق أكثر إنسانية  
وأكثر علمية من الانتقاء الطبيعى لتحقيق ما يُعتقد أن بقاء الأصلح يحقّه'.  
(٣١) إن هذه الفترة هى التى أعلنت فيها تعاليم توما الأكوبنى كتعاليم رسمية للكنيسة الكاثوليكية الرومانية  
(المنشور البابوى: Aeterni Patris, 1879). ولكن هذا الأمر صادق فقط على الحالة القائمة للأشياء  
ولم يمارس من التأثير ما يتجاوز رجال الدين الكاثوليك. إن رواج الفكر الأكوبنى بين الأفراد العاديين  
فى كل البلدان - بمن فيهم البروتستانت واليهود - الذى جعل من توما الأكوبنى أحد أكثر المؤلفين  
'المحدثين' تأثيراً لم يبدأ إلا من العشرينيات فقط. بل إن انتشارها فى الولايات المتحدة جاء حتى بعد  
هذا التاريخ بقليل.

(٣٢) غالباً ما يُقرأ ماركس بصورة غير مباشرة من خلال كتاب آخرين وذلك بقدر ما وردت منه أفكار  
مفكرين برجوازيين كثر. ولكنه يُقرأ بشكل مباشر، خارج مسعر الاشتراكيين الأصوليين، وبخاصة  
من قبل مثقفين ليس لديهم تعليم اقتصادى. ثمة تفسير غريب لهذا الأمر. ماركس هو أحد أصعب  
الكتاب بالنسبة للاقتصاديين. ولكن الحقيقة هى أن للفرد العادى الذى يقرأ لا يكتشف قط أنه لا يفهمه.

تتضمن الفلسفة المهنية في هذه الفترة. ولكن ثمة كاتب كان يمثل بصورة مثالية ما نحاول تصويره الآن: إنه جورجس سوريل<sup>(٣٣)</sup>.

حول النظرية القائلة إن عمل الفلاسفة المهنيين يرتبط بالسياسة الاجتماعية لفترة ما بصورة أوثق مما يفعل هذا عمل العلماء في 'العلوم' المختلفة، سوف أقدم عرضاً مختصراً جداً لبعض التيارات: لعشرة بالضبط من التيارات الكثيرة في الفكر الفلسفي في الفترة محل الدرس، وسنعطيهما الأرقام (١)-(١٠). تُعرّف الفلسفة هنا على نحو محدد، رغم أن التعريف يشمل اهتمام الفلاسفة بقضايا نظرية المعرفة والمنطق. ولا ينبغي أن يفهم اختيارنا للتيارات بمعنى تقييمها: فنحن نهتم بالتيارات المتميزة في الفترة بغض النظر عن رأيها بحسناتها. وهذا يفسر لماذا لا نتناول مذهب توما الأكويني مرة أخرى. أما الجوانب الفلسفية البحتة من الماركسية- حيث يتابع لنجلز اهتمامات ماركس الفلسفية وأن الحزب الألماني كان لديه، إن صح التعبير، فيلسوفاً حزبياً رسمياً: ديتزن Dietzgen- فهي تتماشى مع الفلسفة الكلاسيكية الألمانية للفترة السابقة وبالتالي فهي تلاحظ سوية معها بشكل ضمنى: وملاحظتنا الأساسية هنا هي أننا نؤكد على تناول الفلسفة في فترة غير فلسفية أساساً وتعدى الغيب حيث نحقق بالفعل المقترح الداعي إلى شطب كلمة 'فلسفة' من فهارس الجامعة.

---

(٣٣) وضع جورجس سوريل Georges Sorel (١٨٤٧-١٩٢٢) عدداً كبيراً من الأعمال يجمعها عداؤه للفكر البرجوازي bourgeois intellectualism: فمع أن هذه الأعمال، منظوراً إليها من أي زاوية أخرى، تمثل تشكيلة غريبة من موضوعات ووجهات نظر يصعب جداً تفسيرها (ويشعر التوفيق فيما بينها أحياناً)، بيد أنها كلها تشدد على المضامين السلبية والإيجابية لمبدأ معاداة-الفكر anti-intellectualist principle وتظهر كلياً نطاق المشاكل الاقتصادية والسياسية والحضارية التي طرحتها هذا المبدأ في ضوء جديد. إن تعاطفه (المؤقت) مع النقاوية الثورية، الفاشية الإيطالية، والباشوية اللينينية، لا تجسد سوى جانب واحد من فكره وليس لها سوى أهمية ثانوية بالنسبة لأعماله ككل. قد تتمثل أعماله الأكثر تميزاً في (Procès de Socrate) (١٨٨٩) و (Illusions du progrès) (١٩٠٨) ولكن عمله: (Reflexions sur la violence) (١٩٠٨ ; English trans. 1914) هو المعروف بصورة أفضل إلى حد بعيد بين كل أعماله. لقد وجدت البرجوازية في تلك الأعمال، بين أمور أخرى، مشاعر الإعجاب بالقادة الصناعية وزدراء الديمقراطية البرلمانية. ومن زوايتنا، فمن المهم أن نلاحظ القربة بين بعض أفكار سوريل وبعض أفكار أحد أعظم الاقتصاديين في تلك الفترة: باريتو Pareto. أما قرابته بكتاب آخرين، فلا نهمنا هنا.

وهكذا نتوقع من الفلاسفة المهنيين (والأكاديميين) أن يهتموا بتاريخ الفلسفة بشكل كثيف. وهذا يشكل التيار (١). إن التواريخ الممتازة حول الفلسفات في جميع العهود والبلدان كثيرة جداً. ولن أسمى إلا واحداً منها وهو التاريخ الذى كتبه الرجل الذى يبدو عمله لى قمة فى 'الفلسفة التاريخية' فى تلك الفترة وكل فترة أخرى: إنه ويلهيلم فنديلبان (Wilhelm Windelband) (٢٤).

وبالمثل، سنفهم إن تضاول الحماسة للإبداع الفلسفى كان لابد من أن يسهل تواصل أو انبعاث الإبداعات الفلسفية التى تعود للماضى. وهذا نجده أيضاً. فإذا افترضنا اعتبار المذهب النفعى فلسفة أصلاً، فإن هذا المذهب يقدم مثلاً معيئاً نظراً إلى أنه جرى تدريسه طوال الفترة فى إنجلترا، وبخاصة تحت تأثير ج. س. ميل (٢). وفى بلدان أخرى، نجد كائنيتين جدد، وهغليين جدد، و'جدداً' آخرين؛ وأنه كان هناك دائماً أنصار لهربرت Schopenhauer وشوبنهاور (٣).

ثم نلاحظ كياناً فكرياً آخر يماشى ظهوره التوقعات ليس أقل. فمن يعتقد أن العلم التجريبي دمرَ بشكل فعال أسس ليس فقط المعتقد الدينى بل أيضاً أسس التأمل الغيبي يمكنه، إن كان يشعر بأسى عميق أو إذا كان فيلسوفاً يتطلع إلى استخدام، أن يدرك الفكرة - أو يأخذها من كونت - القائلة إن صورة الكون (Welblid) يمكن تشكيلها من تجميع النتائج الأكثر عمومية التى بلغتها العلوم الفردية. إن البديل عن الفلسفة يمكن أن يأخذ أشكالاً عدة وهو لا يشكل بالضرورة الفلسفة بوصفها العلم الشامل، scientia scientiarum، رغم أنه جرى أحياناً التعبير عن الفكرة بطرق شتى توحى بتشبيه الفلسفة بشركة قابضة holding company.

وبهذا المعنى، تبدو الفلسفة مختلفة جداً وفقاً لطبيعة تعليم الفيلسوف المعنى. فثمة نوع منها خرج من أيدي فلاسفة تلقوا تعليمًا فى العلوم الطبيعية - كالمذهب الوضعى positivism أو المذهب الأحدى monism وهو نوع لا يختلف جوهرياً عن

---

(٢٤) لتوفير المجال، لن تكون هناك إشارات لكتب فردية معينة فى هذا الموضع فيما عدا حالات تنطوى على سبب خاص للفت الانتباه إلى صل محدد؛ وبومع الفارئ المهتم أن يحصل على تلك المراجع دون صعوبة.

النقد 'التجريبي' empirio-criticism لدى أفيناريوس Avenarius أو ماخ Mach (٤) (٢٥) وثمة نوع آخر خرج من أيدي فلاسفة كانوا علماء نفس أو سوسيولوجيا من حيث تعليمهم وأصبح يُعرف لاحقاً بالانثربولوجيا الفلسفية (٥) الذي ليس من السهل دائماً تمييزه عن أقسام من الفلسفة الاجتماعية أو السوسيولوجيا المباشرة. (٢٦)

وقد شجع كلا النوعين على إساءة فهم نظريات العالم المختص (٢٧) وانتهاك حرمته أراضيهِ ولم يكن من غير الطبيعي أن يثيرا الاستياء (٢٨). وقد أفسد الجو الناشئ نجاح مشروعات معينة مثل حركة وحدة-العلم في العقود اللاحقة أو، فسي جميع الأحوال، تأثير الفيلسوف على هذه المشروعات. كما أنه قلل من اعتبار نوع آخر من البحث سيتم ذكره هنا، رغم أنه لا يعود إلى حقل الفلسفة بمعناها المحدد - وهو النوع الذي واصل جهود ويول Whewell وميل وجهود Wissenschaftslehre الألمانية أو المنهجية العامة للمدخل العلمي في الفترة السابقة، وكأمثلة، أختار أعمال جيفونس وسيغوارت Sigwart وفونت Wundt (٢٩). سنشير، ضمن سياق آخر

---

(٢٥) دعونا نشير إلى القرابة القوية بين وجهات نظر ماخ ووجهات نظر كل من دبليو. ك. كليفورد W. K. Clifford، ك. بيرسون K Pearson و ج. ه. بونكار J. H. Boncompagni، إن عمل بيرسون Grammar of Science (1892) وعمل بونكار (La Valeur de la science (1904) هما ما أوصى به القراء الراغبين بالحصول على دليل سهل للنقد التجريبي.

(٢٦) النقطة الأخيرة يوضحها عمل جورج سيميل George Simmel (1908: Soziologie).  
 (٢٧) والمثال السار - أو المحزن؟ - لوقوع مثل تلك الإساءات حتى في نطاق العلوم الطبيعية هو المثال التالي: كثيراً ما يستعمل الفلاسفة مصطلح: النسبية وبمعاني عدة مختلفة. وقد حدث أن إحدى النظريات الجديدة الأكثر أهمية في حقل الفيزياء في الفترة محل الدرس أخذت اسم: النظرية النسبية - وهو مصطلح لا يمت بأي صلة إلى النسبية التاريخية أو الفلسفية بأي معنى كان. ومع ذلك، يمكن تقديم أمثلة عدة على كتاب عرضوا أنفسهم للتفسيرية بتفسير نظرية انشطار كتجلى للنسبية الأخيرة. ولدين بهذه الواقعة (التي لم أصدقها في البداية) إلى البروفيسور فيليب فرانك Philipp Frank. (٢٨) وكثيراً ما كان علم الاقتصاد ضحية لتلك الأمر - وهو علم يفتقد إلى الحماية التي تؤمنها الهيبة المكتسبة من تقدم العمر كما هو الحال مع علم الفيزياء. وكمثال، أشير إلى العمل: G. Simmel, Philosophie des Geldes (1900) الذي يعالج قضايا تعود كلها تقريباً إلى حقل علم الاقتصاد. ولم يحسن حالة الأشياء أن يعلن سيميل عدم وجود أي قرصية في الكتاب كان قد قصد بها أن تفهم بمعناها لدى العالم المختص (ist einzelwissenschaftlich gemeint) - وهو أمر جرى تفسيره طبعاً بمعنى أنه لن يقبل النقد الصادر فقط عن الأفراد الذين يفهمون الموضوع أو ينبغي عليهم أن يفهموه.

(٢٩) تختلف أعمال هؤلاء الكتاب الثلاثة أحدهما عن الآخر بصورة واسعة: يمثل عمل جيفونس: (Principles of Sciences (1874 أهمية خاصة بالنسبة لنا طبعاً بحكم أن مؤلفه كان أحد الاقتصاديين الأساسيين في تلك الفترة. لم يهتم هذا الكتاب بممارسة أي من العلوم الفردية أو كلها ولكن بما يمكن تسميته نظرية التفكير العلمي. ثمة جانبان أصيلان بصورة مذهلة يبرزان هنا ويستقيان الاتجاهات اللاحقة: (١) المكانة المركزية المعطاة إلى الفكرة الفاعلة في كل التحليل (سواء أكان استنتاجياً أم -



(انظر الفصل الرابع، القسم الثاني، أدناه)، إلى منهجيات العلوم الاجتماعية، وبخاصة منهجية علم الاقتصاد، لدى كارل منجر و (ج. ن.) كينز وسمياند Simiand. ولكن ينبغي أن نشير هنا إلى مساهمات دلتى Dilthey وفندلبانسد Windelband وبريكرت Rickert وذلك لما مارسوه من تأثير (ولو في ألمانيا فقط، بقدر ما أعلم)، ولوجود نقص نموذجي فيها من شأنه توضيح ما ورد آنفاً<sup>(٤٠)</sup>. بيد أننا نعود إلى الطريق العام. وحينما نمضي عليه، فسوف نصرف نظرنا عن كل شيء ما عدا الأجزاء التالية من المشهد.

«استقرائياً» يختزل في آخر الأمر إلى تمايز عن متطابقات؛ (٢) المكانة الأساسية المعطاة لفكرة الاحتمال probability، أى الفكرة القائلة أن الحقيقة العلمية ضوائية أساساً. أما عمل كريستوف سوارث Logik (1st ed., 1873-8 Christoph von Sigwart)، الذى هو أقل أصالة، وأكثر شمولاً، من عمل جيفونس Principles، فهو تحليل للأساسيات أيضاً. ويعتبر عمل ويلهيلم فونت Wilhelm Wundt (انظر الفصل الثالث، القسم الثالث، أدناه): Logik ... (1st ed., 1880-83) الوحيد بين الأعمال الثلاثة الذى يحل، وينطلق من، الممارسة العقلية للعلوم الفربية. وعليه، فإن الصعوبة التى برزت هنا هي أنه، في الحالة القائمة للعلوم الفربية أو حتى في جانبها عام ١٨٨٠، ليس يوسع أحد أن يمتلك تلك المعرفة الخصوصية بالمنهج العقلى التى لا تتأتى إلا من التجربة الشخصية في إجراء البحوث المفصلة. وقد أدرك فونت حدوده وحاول حل المشكلة بطلب مساعدة المختصين، ولكن هذا الحل كانت له طبعاً فو القصر خاصة به بصورة واضحة، وإن كانت النتائج لم تختلف كثيراً

(٤٠) ويلهيلم فندلبانسد Wilhelm Windelband (١٨٤٨-١٩١٥): Geschichte und Naturwissenschaft (History and Physics) التاريخ وعلم الطبيعة، وهذا عنوان كبير اجتنب اهتماماً واسعاً، ١٨٩٤؛ الطبعة الثالثة ١٩٠٤؛ هنريخ ريكتر Heinrich Rickert (١٨٦٣-١٩٣٦): Kulturwissenschaft (Cultural and Natural Sciences) 1899؛ انظر كذلك: Grenzen der Naturwissenschaftlichen Begriffsbildung, 1902؛ 2nd ed., 1913؛ Wilhelm Dilthey (1833-1911): Einleitung in die Geisteswissenschaften (إن أفضل ترجمة لهذا المصطلح هي: "علوم الفكر والمجتمع باستثناء علم النفس الفريولوجي"؛ ١٨٨٣). ولا أقصد إبداء عدم الاحترام لهؤلاء الرجال البارزين الذين كانوا أساتذة بارعين في حقول واسعة. ولكن أفكارهم تكونت وفقاً لمهم وتعليم الفيلسوف والمؤرخ والفقيه اللغوي. وهكذا، فحينما تقدموا بنقشة يُسندون عليها لوضع القانون لقاء فأنهم رسموا خطاً فاصلاً غير واقعي قط بين "قوانين الطبيعة" و"قوانين التطور الحضارى" أو "صياغة القوانين" (nomothesis) و"الوصف التاريخي" (idiography) دراسة حالات معينة مثل الشخصية والوضع الاجتماعي)) ناسين أن الأقسام الكبرى من العلوم الاجتماعية يعتمد على هذا الخط الفاصل - وهي حقيقة من شأنها أن تقلل من فائدته بشكل جدى (رغم إنه يحتفظ بصحته بالنسبة إلى العلوم اللغوية-التاريخية حقاً). فقد كانوا غريبين ببساطة على المشاكل والطابع المعرفي لتلك الأقسام من العلوم الاجتماعية، وفشلوا أيضاً في إضافة التحفظات السليمة إلى حججهم. أما أن من شأن ذلك تضليل اقتصاديين عدة ممن أسفوا إليهم - مثل ماكس فيبر Max Weber الذى تأثر بريكرت بصورة قوية - فهذا كان أمراً محتملاً بقدر ما كان مؤسفاً. ولكن دعونا نشير إلى للقول المذهل لدلتى الذى يبدو كشعار لمنهجية ماكس فيبر: 'نحن نفس ظواهر الطبيعة، نحن ندرک ظواهر العقل (أو للظواهر الثقافية)'.

إن المؤرخ الذى يشدد على إكراه الفكر على الارتباط الفريد بالتغيرات الهيكلية فى النظام الاجتماعى من شأنه أن يعتقد بشكل واثق بأن نظريته إنما تثبتتها بصورة باهرة الفلسفة البراغماتية Pragmatism (٦): وهى فلسفة نشأت حينذاك ووحدت معيار- أو حتى تعريف- الحقيقة فى قيمة المعتقدات التى يلزم قبولها كمعتقدات حقيقية، وذلك بالنسبة لحياتنا الفردية والاجتماعية. ولكن عناصر هذه الفلسفة قديمة قدم الفلسفة نفسها، وأن الطريقة التى صاغها بها ولیم جیمس William James لا تتعدى الإحكام النظامى لأفكار لم تكن قط غائبة تمامًا عن أى نوع من الفعل أو الفكر البشرى وهى كانت بصدد تأكيد نفسها عاجلاً أم آجلاً عبر آلية تقصى جذور الفكر الفلسفى وحده.

وبينما لم تتصادم، على الأقل، الفلسفة البراغماتية مع التيارات الرئيسية فى السياسة الاجتماعية فى تلك الفترة، فإن عمل هنرى بيرغسون Henri Bergson: (١٩٠٧) L'Evolution creatrice قد فعل ذلك (٧). ففلسفة بيرغسون المعادية- للعقلانية والمعادية- للفكر تختلف كلية عن معاداة العقلانية فى المذهب البراغماتى، التى كانت تعنى مجرد إنكار وجود الحقيقة 'البحث' كنتاج لتفكير مجرد لا يرتبط بأغراض وقيم الحياة: أما بيرغسون، فيصعد أن الحقيقة الجديدة أو، بصورة أعم، الإبداع الجديد لا تصنعه العمليات المنطقية قط. وهذا يتضمن حقاً- وهو ما لا تتضمنه فلسفة جيمس- Welschauung (رؤيا) جديدة كلياً تختلف تماماً، بين أمور أخرى، عن وجهات نظر كانت متداولة حينذاك (ومنها وجهة النظر الماركسية) حول التطور الحضارى. أما فلسفة بينيدوتو كروس Benedetto Croce (٨)، فلم تكن جديدة بنفس الدرجة، ولكنها كانت أكثر تأثيراً رغم ذلك بفضل القوة الشخصية لمعلمها العظيم. وتمتلك هذه الفلسفة أهمية خاصة بالنسبة لنا لأن كروس نفسه اقتصادى إلى حد ما ولأنه مرتبط، أكثر من أى فيلسوف آخر، مع بعض جوانب العمل المهنى للاقتصاديين الإيطاليين. ومع أن من المستحيل، بجمل قليلة، تكوين فكرة عن عمله ككل - وعن العناصر الأكثر أصالة بالضبط فى هذا العمل، لسوء الحظ- بيد أنه يمكن اختزال المبدأ الفلسفى الأساسى المعنى إلى جملة واحدة: إن

روحاً هيغلية تتجسد في المسار الفعلي للتاريخ العام بحيث يتطابق موضوع الفلسفة مع ميتافيزيقيا العملية التاريخية<sup>(٤١)</sup>.

ليس بوسع أى استعراض للتيارات الفلسفية فى ذلك الوقت أن يشطب اسم إدموند هوسيرل Edmund Husserl وبدايات علم الظواهر Phenomenology (٩)، مع أن أى محاولة لتقديم توصيف موجز له ليس من شأنها أن تخلق غير الإرباك، كما يبدو لى. ولذلك، فأنتى أفضل اللجوء إلى مرجع<sup>(٤٢)</sup>. ولكن يمكن القول إن فلسفة هوسيرل، من بين كل فلسفات عصرنا، هى الفلسفة الأكثر استقلاليةً autonomous عن الوقائع الاجتماعية أو الوقائع الاجتماعية-النفسية: وليس بوسع أى شىء أن يفسر هذا سوى جذور الأفكار الفلسفية وإنه، بمعزل عما ندين به فلسفة هوسيرل للفلسفات السابقة التى تحاول هى أن تتجاوزها، كان يمكن كتابتها فى العهود السكولائية أيضاً. وهذا يسرى أيضاً على كيان من الفكر الفلسفى يبدو أنه يتضمن فى الجوانب الأخرى- ولو 'يبدو' أكثر مما أنه 'يتضمن بالفعل'- مدخلاً مختلفاً كلياً لتناول مشاكل ليست هى بمشاكل أى علم 'آخر'. وأقصد بذلك فلسفة كمبريدج قبل أيام وتغنشتاين، التى يمكن القول إن بيرتراند رسل Bertrand Russel وج. ي. مور G. E. Moore سادا فيها فى السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة (١٠). وكما تشير الجملة ما قبل الأخيرة، فإن هذا المفهوم يجعل الفلسفة علماً خاصاً غير تأملى، له مهمة خاصة به شأنه فى ذلك شأن أى علم آخر: وهى، فى هذه الحالة، مهمة تحليل معانى المصطلحات (كالمعدد، مثلاً) أو الفرضيات التى تُستعمل بيقظة، ولكن بصورة غير انتقادية، فى تلك العلوم الأخرى أو فى الحياة اليومية. ولكن حينما تُعالج وفقاً لهذه الروح، فحتى موضوعات مثل تحليل الفكر أو تحليل المادة تنتقل، كما يبدو الأمر لى، من نطاق الفلسفة إلى نطاق نظرية المعرفة أو المنطق. وهذا هو السبب الأساسى الذى يفسر وجود ممر ما من الفلسفة إلى المنطق الجديد New Logic، وبشكل خاص، إلى عمل بيرتراند رسل و أ. ن.

(٤١) يستاء أقصار كروس أحياناً من نسبتهم إلى مذهب هيغل ويعتبرون ذلك من قبيل سوء الفهم. ومع ذلك، فمن المتعذر إنكار الطابع الاتيافى emanatistic للمبدأ المذكور أعلاه.

(٤٢) Marvin Farber, The Foundation of Phenomenology (1943). وبطبيعة الحال، يناقش هذا للكتاب بشكل رئيسى علم الظواهر المتطور الذى يخص الفترة اللاحقة.

وايتهايد A. N. Whitehead: (1911-13) Principia Mathematica. ولكن علينا أن نتوقف هنا. فلا ينبغي قط نشر تاريخ أى نوع من التحليل، سواء فى الاقتصاد أو فى غيره، دون أن تؤخذ بالاعتبار التطورات التى يشير إليها مصطلح: المنطق الجديد. ولكن هذا هو بالضبط ما لا يستطيع هذا التاريخ أن يفعله.

أخيراً، علينا أن نطرح السؤال التالى: ماذا كان يعنى أى من تلك الفلسفات بالنسبة للاقتصاديين الأساسيين فى الفترة محل الدرس؟ وأجيب بدقة تامة: القليل جداً حقاً- وحتى أقل مما كان يعنيه فى العترتين السابقتين، وهو معنى لم يكن كبيراً، كما نعلم. ولكن نظراً إلى وجود وجهة نظر مختلفة يجرى التعبير عنها فى أحوال كثيرة، فينبغى علينا أن ندرس الموضوع بصورة أعمق. ويتوجب علينا، ونحن نفعل هذا، أن نجزأ ذلك السؤال إلى سؤالى. أولاً: ما هو تأثير الفلسفة- أو أى فلسفة محددة- على عمل الاقتصاديين التحليلى أو، بدقة أكثر، هل أنهم توصلوا إلى أى نتائج يمكن إثبات إنها تعتمد على المؤثرات الفلسفية؟ ثانياً: ماذا كانت تعنى الفلسفة، أو فلسفة محددة، بالنسبة لهم كأفراد ومواطنين؟ إن هذا التمييز، كما لاحظناه فى مناسبة سابقة، هو تمييز مهم فى جميع العهود والبلدان. ولكنه يكتسب أهمية أكثر بالنسبة لفترة أصبح فيها علم الاقتصاد متخصصاً أكثر وتكنيكياً أكثر.

فيما يتعلق بالسؤال الأول، فقد جرت الإجابة عليه فى مكان آخر بالنسبة لماركس والماركسيين. ومع ذلك، فإن ذلك الجواب لن يختلف كثيراً عن الجواب الذى أوشك على تقديمه بالنسبة لبقية الاقتصاديين: من المتعذر إثبات وجود تأثير للفلسفة على الاقتصاديين فى الفترة للمدرسة بمعنى أنهم توصلوا، أو فشلوا فى التوصل، إلى أى استنتاجات تحليلية لم يكن بوسعهم التوصل إليها، أو فشلوا فى التوصل إليها، دون توجيه من فيلسوف ما- وذلك فيما عدا تحقيقاتهم ومشاجراتهم المنهجية. ومن الطبيعى، حينما يحاول الاقتصاديون إيضاح أفكارهم بصدد طرقهم فى العمل أو حينما ينغمرون فى سجال يتعلق بها، أن يلجأ هؤلاء الاقتصاديون ليس إلى التعاليم الفلسفية حقاً بمعناها المحدد بل إلى تعاليم عن منهجيات كتبها فلاسفة- حيث يقدم لنا ماكس فيبر مثلاً قوياً. ولكن كان سيكون من المضحك التشديد على

أن الاقتصاديين سمحوا للفلاسفة بتعليمهم كيف يعملون حينما كان يدرسون الظروف السائدة في الصناعة المحلية، أو رسوم السكك الحديدية أو مشاكل الترسنات في وقتهم، أو طوائف التجار في القرن الثاني عشر، أو، بالنسبة لذلك الغرض، صحة أو عدم صحة نظرية بوهم-باورك للفائدة. لقد اعترف اديجورث بالمدى النفى بمناسبة ودون مناسبة. ومع ذلك، فإن التحليل يوضح أن هذه الاعترافات يمكن استبعادها من مواقف الاقتصاديين دون التأثير على هذه الأخيرة<sup>(٤٣)</sup>.

يبد أن الجواب يختلف بالنسبة للسؤال الثانى. فكل اقتصادى الفترة المدروسة عملياً ينحدرون من عائلات برجوازية، وأنهم كانوا المستفيدين من، أو ضحايا، نظام تعليمى محكم، يدرس الفلسفة في المرحلة الثانوية (أى في مرحلة ما قبل الجامعة) في معظم البلدان. ولم يكن بوسعهم، كشباب، تجنب تلقى بعض مبادئ الفلسفة حتى لو أنهم كانوا يكرهونها كراهية السم. ومع ذلك، فافتراضنا هو أنهم لم يكرهوها. فالفلسفة التى تلقوها فى الغالب كانت من الأنواع (١)، (٢)، (٣)، (٥)، وربما من النوع (٨) فى إيطاليا حتى نهاية الفترة محل الدرس. وهذا معناه للتشديد بقوة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على الكلاسيك الألمان، وبخاصة على كانت. ومن المهم أن نلاحظ أن مارشال، فى مقدمة عمله Principles، أشار إلى عمل هيغل Philosophy of History - وإلى كتابات سينسر (!) - على أساس أنها من بين المؤثرات الرئيسية على 'مادة' وجهات نظره<sup>(٤٤)</sup>. وكان بوسع اقتصاديين آخرين فى تلك الفترة أن يعبروا عن أنفسهم بصورة مماثلة؛ وأن دراسة الفلسفة جعلت منهم كائنات أكثر تحسراً بالتأكيد. ولن يتفق معى، دون شك، كثير من

(٤٣) ولكن لم يكن بالإمكان طبعاً استبعاد تلك الاعترافات من تأملاته حول الأخلاق.

(٤٤) لو أخذنا ذلك بشكل جدى، لأصبح جوابنا على السؤال الأول المطروح أعلاه خاطئاً. ولكن لا ينبغي التعامل معه جدياً. إذ لا يمكن العثور على تأثير لهيغل أو سينسر فى تحليل مارشال. فإذا تصور مارشال حقاً أن اهتمامه بـ das Werden مقابل das Sein (يستعمل مارشال هذه الكلمات الألمانية) يمت بصلة ما إلى مذهب هيغل، فإن التأثير الوحيد الممكن كان سيكون أنه لم يفهم هيغل قط! كما كان مارشال أكثر تحمساً إلى كانت الذى كان يعتبره مرشده والرجل الوحيد الذى كان يبجله (ج. م. كينز: Essays in Biography, p. 167). ولكن الحقيقة المؤكدة هى أن مارشال درس هيغل وكانت بصورة جدية.

القراء لو إننى دأبتُ على القول إن هذا كان كل شيء، وأن الفلسفات لا تؤثر إلا قليلاً على المواقف الأخلاقية والحضارية، وأنها لا تؤثر قط على الميول الاجتماعية والتفضيلات السياسية للمرء. ولكن نظراً إلى أننا، فى هذا الكتاب، لا نهتم إلا بطرق ونتائج التحليل، فإن الاختلاف بيننا لا يعنى الكثير.



## الفصل الثالث

### بعض التطورات فى الحقول المجاورة

١. التاريخ

٢. السوسولوجيا

(أ) السوسولوجيا التاريخية

(ب) السوسولوجيا ما قبل التاريخية-الاثنية

(ج) المدارس البيولوجية

(د) السوسولوجيا الثقافية

٣. علم النفس

(أ) علم النفس التجريبي

(ب) المذهب السلوكى

(ج) سيكولوجيا الجموع

(د) علم النفس الفرويدى

(هـ) علم النفس الاجتماعى

نحتل وقائع التطورات فى الحقول المجاورة التى تجمع فى هذا الفصل أهمية جزئية fragmentary. ونكرر مرة أخرى إن هذه التطورات هى رقع متفرقة الألوان يملئها لطباع الكاتب impressionist patches of colour ويمكن لأى كاتب آخر أن يختارها بطريقة أخرى وفقاً لأفكاره حول أى شىء كان على صلة أو كان يمكن أن يكون على صلة بتطور التحليل الاقتصادى. وفى الواقع، كان سيتوجب على الاختيار بطريقة أخرى لو أُننى قمتُ بكتابة تواريخ هذه الحقول لأجلها هى ذاتها. إن خطورة هذه الاعتباطية المحتومة- التى تعززها اعتباطية محتومة أخرى بسبب محدودياتى الشخصية- أكبر فى هذه الفترة مما كانت عليه فى الفترات السابقة ذلك لأن هذه الفترة هى التى نمت فيها ثروة العمل المتخصص إلى حد



يتعذر السيطرة عليها وأن أى محاولة للبناء والترتيب tectonics وفقاً للمنطق البحثى هى ضرب من العبث. ثمة نقطة أخرى أثرت على الاختيار ينبغى تذكرها: وهى السهولة أو الصعوبة التى يحصل بها القارئ على المعلومات الضرورية. وبالنسبة لعلم الاقتصاد، فإن السوسولوجيا هى الجار الأكثر أهمية. ومع ذلك، فإن عدم اكتمال نضوجها يجعل الإحاطة بتطورها التاريخى صعباً إلى أقصى حد. أما علم النفس و علم التاريخ الوصفى، فهما كانت أهميتهما بالنسبة لنا، فهما بحاجة لملاحظات أقل لأن تطوراتهما جرى وصفها بصورة مرضية أكثر. ومع إن الإحصاء يمثل الحقل الأقرب لنا بين كل الحقول الأخرى، فإن تطوراتها خلال الفترة المدروسة معروفة جيداً لدى دارس علم الاقتصاد إلى حد أننا سنتجاوزه كلياً فى هذا الفصل على أساس إن المعلومات للقليلة التى ينبغى تذكرها ستتم الإشارة إليها فى القسم المتعلق بالقياس الاقتصادى، أدناه<sup>(١)</sup>.

## ١- التاريخ

بالنسبة للتاريخ الوصفى historiography، فإن الحدث الكبير من زاويتنا هو الاتحاد الوثيق بين هذا العلم وبين علم الاقتصاد، الذى يمثل برنامج المدرسة التاريخية فى الاقتصاد Historical School of Economics. ولكن نظراً إلى أننا نتناول هذا الحدث بالضبط مع بعض التفاصيل فى الفصل الرابع، فلا يلزم أن نقول إلا القليل عن التاريخ الوصفى بصورة عامة. إن الهيمنة الجزئية للمؤرخ على حقل الاقتصاد لا تمثل طبعاً الحقل الوحيد الذى استولى عليه هذا الأخير: فكل العلوم الاجتماعية بما فيها فلسفة التشريع jurisprudence (وهو الحقل الذى تمت الهيمنة عليه فى الفترة السابقة) والسوسولوجيا أصبحت تحت سلطانه جزئياً. وقد أتاح هذا بدوره للمؤرخ أن يدرس الأوضاع والعمليات الاجتماعية إلى درجة لم يكن عليها

(١) [الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم الثانى. ك. ج. شومبيتر ينوى أن يكتب أكثر وعلى حو مفصل حول القياس الاقتصادى فى الفترة الأخيرة التى ترد فى الجزء الخامس ولكنه لم يستطع غير إكمال بضع صفحات تمهيدية.]

من قبل: فالتصوير غير الشخصي لوقائع التاريخ الاجتماعي (الممزوجة أحياناً بنظريات بيولوجية ونفسية لا يرقى إليها شك<sup>(٢)</sup>) قد أحرر تقدماً على حساب رومانسية المعارك والمكائد، وحتى في إطار التاريخ الوصفي الاجتماعي، فإن العمل المصنم لدرس مشاكل معينة - مثل نشوء الملكيات الإقطاعية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أصل المدن ووظيفتها، تنظيم التجارة في القرون الوسطى، نشوء الرأسمالية، وما شابه - أحرز تقدماً على حساب العمل الخاص ببلدان معينة وفترة معينة. وبطبيعة الحال، فإن مؤرخي المؤسسات التشرعية-الذين كانوا محامين في الغالب من حيث تعليمهم - كانوا يقدمون عملاً من النوع الأول دليماً، وأن كل ما نريد قوله - بقدر تعلق الأمر بهم - هو ملاحظة النطاق الواسع جداً لهذا العمل والطرق المحسنة جداً التي استعملت فيه. بيد أن الشيء المهم هو أن هذا الاتجاه أصبح اتجاهاً عاماً<sup>(٣)</sup>. والاتجاه الثاني للواضح في التاريخ الوصفي الاقتصادي الحديث - الاتجاه نحو التشديد على الجوانب الكمية - لم يكن طبعاً غائباً بصورة كلية (ولم يكن كذلك قط) ولكنه لما يزل لا يشكل فقرة معترف بها بشكل شامل في البرنامج الاقتصادي للمؤرخ. ومع ذلك، فقد اجتذبت الاهتمام

(٢) من الممكن أن يصبح هذا من خلال العمل الفذ لكارل لامبريخت (Karl Lamprecht 1856-1915) الذي كان في المقام الأول باحثاً أصيلاً في التاريخ الاقتصادي (انظر بشكل خاص عمله: *Deutsches Wirtschaftsleben im Mittelalter, 1885-6*) ولكنه تبنى مخططاً تطورياً (يقوم على المراحل على غرار مخطط كوت، مثلاً) ادعى لامبريخت أنه يمتلك صحة شاملة وقام بصياغته على أساس علم نفس اجتماعي قام هو بوضعه (انظر نصيه التذكاري: *Deutsche Geschichte, 1891-1909*). وكان علم النفس الاجتماعي هذا مزيجاً غريباً من أفكار أصلية - كانت إحداهما، مثلاً، دراسة لتشكيل واسعة من رسوم أطفال - وشيء كالهوية غير المسنولة أحياناً. ولكنه يقف ببساطة متمسكاً سلاحه رغم النقد الذي لم يكن غير طليعي (انظر: *Moderne Geschichtswissenschaft, 1905, English trans.*). (1905).

(٣) يمثل برونر Brunner، غيرك Kierke، مايتلاند Mantland، مين Maine، فينوغرادوف Vinogradoff: للشخصيات الممثلة في جبهة المؤرخين القانونيين. ولتوضيح نوع العمل الذي قصدت حينما تحدثت عن توجه علم للكتابة عن تاريخ مشاكل معينة problem-history. لن أذكر سوى كاتين؛ الأول هو هيبوليت تاين Hippolyte Taine (1828-1893) الذي أشرنا إليه من قبل. وأن عمله الذي يهتما في سلفنا الحالي هو: *Les origines de la France contemporaine (1876-1879)* - والكاتب الثاني هو جورج فون بيلو George von Below (1876-1927; English trans., 1876-94). وبخاصة عمله *Territorium und Stadt, 1st ed., 1900-1902*. وربما لم يحدث قط من قبل لهذين الكاتبين أن وضعاً أحدهما جنب الآخر.

بعض الموضوعات ذات الطابع الإحصائي<sup>(٤)</sup>. ولكن الموضوع المهم - إلى أي حد؟ - يبرز من حيث لا نتوقع<sup>(٥)</sup>. وأخيراً، فقد بات التاريخ 'العام' مؤسسياً على نحو متزايد وأخذ يميل بشكل متزايد للتشديد على التفسير الاقتصادي للعمليات التاريخية. والاقتصاديون يميلون إلى إرجاع هذا الأمر إلى التأثير الماركسي. إن هذا التأثير قد فرض نفسه عند نهاية القرن. ولكن الاتجاه المعنى كان نشطاً جداً في السابق، وأن القول أن ماركس قد أثر على المؤرخين من غير الاقتصاديين المهنين أو الاشتراكيين المعروفين، في السبعينيات والثمانينيات، معناه المبالغة كثيراً في سرعة تفاعل الباحث المتخصص مع عوامل خارجية بالنسبة لحقله. وكمثال بارز، أشير إلى كارل ديليو. نيتش Karl W. Nitzsch (١٨١٨-١٨٨٠)<sup>(٦)</sup> وهو رجل يتمتع بأهمية خاصة بالنسبة لنا لعلاقته الوثيقة ببعض الاقتصاديين التاريخيين، وبخاصة شمولر.

ملاحظة: نرجو أن يتذكر القارئ التحذير الذي ورد في المدخل التمهيدى لهذا الفصل حول الرقع ذات الألوان المتفرقة. وحتى في هذه الحالة، ليس بوسعي أن أترك الموضوع دون الإشارة إلى أهمية المصادر الجديدة تماماً للمادة بالنسبة لتقدم التاريخ الوصفى خلال الفترة. والمثال الفرد الأكثر أهمية تقدمه للكتابات المصرية على البردى papyri: فهذه الكتابات papyrology قد ثورت علم القانون الروماني. ج. شومبيتر.

(٤) انظر، مثلاً، العمل الريادي، غير الكامل دون شك، الوارد في تاريخ الأسعار الذي كتبه ثورولد روجرز Thorold Rogers ( 7 : 1259-1793 ; History of Agriculture and Prices in England, 1866-1902 vols.) و غ. أڤنيل G. d' Avenel ( 7 vols. 1894- ) Historie .. de tous les prix .. 1926) - وهما كتابان لم يزل أي منهما في الوقت الحاضر التقدير الذي يستحقه. وعلاوة على ذلك، كان أڤنيل يراقب بعناية المضامين للواسعة التي تحملها تغيرات السعر المطولة والواضحة بالنسبة للتاريخ الاجتماعي والسياسي.

(٥) أنهلتي كثيراً الروح الكمية، إذا صح التعبير، التي تسود أعمال أحد أعظم المؤرخين الاقتصاديين في تلك الفترة: ألفونس دوبش Alfons Dopsch الذي لم تكن مادته ملائمة بالتأكيد. انظر عمله: (1912-13) Wirtschaftsentwicklung der Karolingerzeit) وكذلك عمله اللاحق: Wirtschaftliche und soziale Grundlagen der Europäischen Kulturentwicklung... von (Caslar bis auf Karl den Grossen (1918-20).

(٦) انظر بشكل خاص عمله الذي نشر بعد وفاته: Geschichte des deutschen Volkes bis zum Augsburger Religionsfrieden.

سعت السوسيولوجيا خلال الفترة محل الدرس لنيل الاعتراف الأكاديمي بها إلى هذا الحد أو ذاك، ليس كعلم شامل عن الإنسان في المجتمع - كما فهمها كونت - بل كواحد من العلوم الاجتماعية، ولو كعلم لم يكن واقعاً جداً من ماهية موضوعه حقاً. إن كل العلوم الاجتماعية تتصادم مع بعضها حينما نتناول مشاكل أساسية معينة من المجتمع، ولا يستطيع أي منها أن يتنازل عن ادعاءه ببعض الكفاءة في قضايا محركات وآليات الحياة الاجتماعية - وتشهد على ذلك الضرورة التي اضطررنا للاعتراف بالسوسيولوجيا الاقتصادية. ولكن من المؤكد أن تظهر الإمكانية والحاجة لدراسة المجتمع والعمليات الاجتماعية بحد ذاتها بمجرد أن يفرض تزايد المواد وتطور الأساليب المزيد من التخصص. شكّل العلم الاجتماعي لدى أرسطو والعلماء للسكولائيين وحدة منفردة Single Unit - بل وحدة لم تكن من الأهمية بحيث تستغرق يوم - عمل كامل حتى بالنسبة لهذا العلم ككل. وكانت فلسفة القانون الطبيعي في نفس الحالة. فلم يكن من العسير على هيوم أو آ. سميث أو تورغو أو بيكاريا تناول السوسيولوجيا والاقتصاد، إضافة إلى حقول أخرى كثيرة. ولكن هذا الأمر تغير خلال القرن التاسع عشر: فسعة الموضوع ونطاقه باتا يصران بنوعية العمل حينذاك. وإن الكتاب الذين درسوا طبيعة المجتمع كما هو أو ممن طرحوا أسئلة من قبيل: ماذا يحدد البنية الاجتماعية أو يخلق الثورات أو ما شابه كفوا بصورة متزايدة عن أن يكونوا كتاباً حول قضايا النفود أو الفائدة أو الاستخدام، مثلاً. وهذا يعطى أحد أنواع السوسيولوجيا وفقاً للموضوع ولو ليس وفقاً للمنهج. وإضافة إلى ذلك، فإن علم الأخلاق، والقانون الديني، وموضوعات كثيرة، كانت قد شكّلت، كما رأينا، موضوع التحليل الوضعي - غير الغيبي - في السابق، وعليه فمن الطبيعي أن تقع فيما بعد ضمن نطاق من يدرس المجتمع بحد ذاته. أخيراً، كانت هناك مجموعات من المشاكل الاجتماعية، كالعلاقات الجنسية، ينقصها باحثون مؤهلون accredited، وهناك مجموعات أخرى من المشاكل، كالتعليم، قدّمت جوانب لم يهتم بها الباحثون المؤهلون أساساً.

وهكذا ظهرت وتوسعت سوسيولوجيا مستقلة استقلالاً غير كامل، رغم أن استقبالها لم يكن ودياً بشكل ملموس. كانت هناك طبعاً أسباب وجيهة وأسباب سيئة لهذا الاستقبال الفاتر. فالمسألة لم تقتصر على التنافس المهني بين هذه السوسيولوجيا وبين الحقول الاجتماعية الأخرى. فقد جرى تطويق الكتاب الجادين في الحقل، الذي حدث أن عُرف باسم السوسيولوجيا، من قبل أعداد كبيرة من litterateurs {أدباء} أساء وجودهم لقضية جيدة أساساً وهذا هو السبب الذي يفسر حقيقة تزايد كثيراً من صعوباتنا في التفسير: إذ فضّل كثير من أفضل السوسيولوجيين أن يسموا أنفسهم باسم آخر: محامين، جغرافيين، اثنيين، انثروبولوجيين، مؤرخين، اقتصاديين، حينما كان وضعهم يسمح بذلك وذلك للتشديد على عنصر كفاءتهم المهنية بوجه اتهامهم كهواة. وكانت حالة الفئتين الأخيرتين قوية بشكل خاص. فالتاريخ الوصفي كان يرتقى إلى مستوى جديد من الكفاءة التقنية: والمؤرخون الذين كانوا يفخرون عن حق بهذا الإنجاز لم يكن بوسعهم أن ينظروا بارتياح إلى نشاطات كتاب اعتادوا على استعمال نتائجهم بطرق كانت تخرق مستواهم العلمي الجديد. وبالمثل، كان الاقتصاد يتساق طريقاً طويلة، ومرهقة، وملينة بالحجر باتجاه مستوى جديد من الكفاءة التقنية: فقد كان لدى الاقتصاديين ما يكفي للدفاع عن علمهم ضد المتكئين في داخل صفوفهم وضد جمهور أساء فهمهم على الدوام؛ ولم يستسيغوا أن يضايقهم أشباه-الفلاسفة وأشباه-الأدباء الطارئون. أما أن بعض هؤلاء الكتاب الطارئين، ممن أدينوا في وقت ما لعدم كفاءتهم المهنية، أثبتوا في وقت آخر أنهم في وضع سليم أساساً: فهذا ليس فيه تناقض ولا يشكل بذاته برهاناً على عدم كفاءة من حكموا بالإدانة<sup>(٧)</sup>.

كما حفل السطح أيضاً بالصراع الداخلي بين المجموعات المختلفة من السوسيولوجيين الذين طالبوا بشكل ثابت بطرق ومواد خاصة بهم شأنهم في ذلك شأن علماء النفس والاقتصاد. ولكن تحت السطح، كان هناك عمل جيد وأمل واعد

(٧) قد تكون عدم الكفاءة المهنية طبعاً سبب الظاهرة المشار إليها. إذ يجسد تاريخ الديناميكا الحرارية حالة معروفة (روبرت ماير Robert Mayer). ولكن يجب أخذ كل حالة بمعطياتها.

بالنسبة للمستقبل. ويوسع القارئ أن يقتنع بسهولة بما ورد في الفقرة ما قبل الأخيرة: ثمة علم للمجتمع science of society كان في طور التكوين وهو يتضمن حقاً عدة حقول شبه-مستقلة أو مستقلة كلياً، ولكنه كان، رغم ذلك، محدداً definite أكثر مما كان يتصور حينذاك. فقد كانت هناك مراكز قيادية من نوع ما headquarters - مراكز قيادية لا تملك سلطة إصدار أوامر بالتأكيد - في قطاع تطغى عليه مشاكل المجتمع، والعلاقات الاجتماعية، والعمليات الاجتماعية بحد ذاتها<sup>(٨)</sup>. كما كانت هناك الحقول 'التطبيقية' أو 'الخاصة' التي تتوسع على نحو ثابت مثل سوسيولوجيا الدين (hierology)، سوسيولوجيا الأخلاق، سوسيولوجيا للفنون كلها - وحديثاً أيضاً: سوسيولوجيا المعرفة Wissenssoziologie - كالسياسة، المؤسسات الاقتصادية، وعدة حقول أخرى. ومعظم هذه الحقول قد خدمت نوعين من الرجال المهنيين masters: فالبحوث حول سوسيولوجيا القانون أو سوسيولوجيا للتعليم لن تخدم المحامي العملي أو المعلم العملي، مثلاً، إلا بشكل سيئ وكلاهما بحاجة لنوع آخر من العمل. ومع ذلك، فإن هذا التقسيم لا يعتمد بصورة تامة على احتياجات الحياة العملية فقط، بل إنه يمتد إلى الأغراض العلمية البحتة: فالاقتصادى العلمى، بمعزل تماماً عن أى تطبيقات عملية لعمله يحتاج إلى استقلال كامل في جزء من حقله - فليس من شأن أى اعتبارات سوسيولوجية أن تحسن من عمل البروفيسور هكس Value and Capital. ولكن بين سوسيولوجيا القانون، والتعليم، والسلوك الاقتصادى، إضافة إلى سوسيولوجيا كسل تلك الموضوعات الأخرى، وكذلك سوسيولوجيا المراكز القيادية، ثمة علاقة من الأخذ والعطاء التى

(٨) يمكن تعريف المجتمع بطريقة ما بحيث يعنى كياناً معيَّناً. ولكن من الممكن أيضاً تعريفه كمصطلح يشير إلى مجموع العلاقات بين مجموعات من الأفراد أو مجموع فئة معينة من العمليات - مثلما يمكن بالضبط تعريف الروح 'كشئ' وكذلك كمصطلح يشير إلى كل 'الظواهر النفسية'. إن مفهوم المجتمع كعلاقات جرى تفسيره بهمة متميزة على يد جورج سيميل Georg Simmel (١٨٥٨-١٩١٨) فى: (Soziologie (1908) وقبل ذلك فى عمله: (Die Probleme der Geschichtsphilosophie (1892) - وهى أعمال تؤثر إلى مضامين مهمة بالنسبة للعنوان. وهذا يجعل من السوسيولوجيا نظرية للعلاقات البشرية (Beziehungslehre) هى الكلمة المستعملة فى وقتنا الحاضر من قبل البروفيسور ليوبولد فون فابيس (Leopold von Wiese). إن وجهة النظر المعاكسة التى تفترض المجتمع بحد ذاته هى تلك التى تبنّاها 'الشموليون' (اوثنار سبان Othmar Spann وبمدرسته)، رغم أنها موجودة أيضاً فى الكتابات غير الشمولية: المجتمع، وفقاً للحالة الأولى، يعنى كياناً ميتافيزيقياً بشكل صريح، بينما هو مفهوم منهجى فى الحالة الثانية.

تؤخذ، بمعنى ما، كل هذه الفروع. إذ أن سوسيولوجيا المراكز القيادية لا تستطيع أن تبقى تأملية بشكل بحت- فهي بحاجة للمواد اللازمة للتوضيح والتدقيق على الأقل- مما يجبرها على الاعتماد على تلك الحقول 'التطبيقية' أو 'الخاصة'؛ كما أن هذه الحقول بدورها تستعمل مفاهيم وتفترض فرضيات تؤخذ من المراكز القيادية أو تساهم في هذه الأخيرة بصورة ما على الأقل. وقد تحقق كل هذا إلى حد ما ولو مع كثير من الفظاظَة ووسط كثير من المشاجرات غير الضرورية. ومع ذلك، فلا يخبرنا هذا سوى بالقليل عن الطرق والمداخل التي تقررهما المواد المستعملة إلى حد بعيد<sup>(٩)</sup>. ونتحول لتقديم اختبار موجز وانتقائي جدا لهذا الجانب.

[١] السوسيولوجيا التاريخية إذا تذكرنا كلاً من التقدم الهائل للتاريخ الوصفي ومظاهره البارزة أيضاً، قلن يثير استغرابنا إن الكثير من أفضل العمل المنجز خلال الفترة في السوسيولوجيا كان عملاً تاريخياً من حيث طبيعته. أولاً، إن كثيراً من العمل الذي قدمه المؤرخون كان سوسيولوجياً: فالمؤرخ الذي يكتب عما أسميناه، لعدم وجود مصطلح أفضل، 'تاريخ مشاكل معينة' problem history يصعب تمييزه عن أي سوسيولوجي. ثانياً، إن كثيراً من أفضل السوسيولوجيين كانوا يستفيدون من المادة التاريخية أساساً وفهموا هذه المادة على نحو أفضل من غيرهم. ثالثاً، إذ ذهب بعض السوسيولوجيين بعيداً في هذا الأمر، فأنهم عرفوا السوسيولوجيا كتحليل للعملية التاريخية<sup>(١٠)</sup>. وأمل أنني أوضحت بصورة كافية

(٩) أما أن طبيعة المادة التي يستعملها كاتب معين تمثل العنصر الرئيسي في تحديد المدخل approach والمنهج method، والمقيدة المنهجية methodological creed بما في ذلك المواقف النضالية التي يمكن أن تقتضها هذه المقيدة، فهي حقيقة ذات أهمية كبيرة لفهم تاريخ العلوم الاجتماعية، رغم أنها أصبحت أقل أهمية في الربع الأخير من القرن أو حوالي ذلك وسوف تبرز هذه الحقيقة بكل أهميتها حينما نتأمل الحقيقة الأخرى القائلة إن اختيار المادة لم يكن حراً في كل الحالات - وربما ليس حتى في معظم الحالات. فخلال تلك الفترة، كان الكاتب في الغالب - وربما كقاعدة عامة - فيلسوفاً، مؤرخاً، اثولوجياً، محامياً، في البداية ثم يحول جهازه لأغراض السوسيولوجيا بعدئذ. ولكن في الحالات التي كان فيها الأمر كذلك، كان الكاتب أسير مادته ومنهجه ولم يكن توسعه التحول لغيرها في اللحظة التي يضع فيها ملاحظته: فالمواد التي تعلم إجادتها في سنوات تكوينه هي المواد والطرق التي فهمها بالفعل. ولا ينبغي أن ننسى قط هذه الحقائق إذا أردنا أن نشخص بصورة صحيحة التناقضات بين المجموعات في السوسيولوجيا (والحقول الأخرى) وتأثيرها على تاريخها.

(١٠) حدث ذلك مع ماركس وكروس Crose مثلاً، إلا أن الأخير استعمل كلمة: 'فلسفة' بدلاً من كلمة 'سوسيولوجيا'. والعمل الذي يمثل التاريخ المكتوب وفقاً لوجهة النظر هذه هو عمل بلول بارث (Paul Barth: 1897) Philosophie der Geschichte als Soziologie - وهو كتاب ناجح جداً =

مسألة أن الشيء المهم ليس هو 'نظريات التاريخ' العامة، أي الفرضيات الشاملة حول الدوافع الأولى للعملية التاريخية، إن وجدت هكذا دوافع أصلاً، حيث يشكل ما يسمى بالتفسير المادى للتاريخ، الذى درسناه فيما سبق، أكثر هذه الفرضيات نجاحاً إلى حد بعيد. فالأهم فى المدى الطويل كانت هى المساهمات الهادفة إلى حل مشكلات أكثر تحديداً كنا قد قدمنا أمثلة عنها فى القسم السابق<sup>(١١)</sup> إن محاولات صياغة مخطط للتاريخ الاقتصادى عن طريق تحديد مراحل متعاقبة (كالاقتصاد القرية، اقتصاد المدينة، الاقتصاد الإقليمى، الاقتصاد الوطنى والاقتصاد الدولى- مخطط شمولر) لم تثر غير اهتمام قليل ولا ينبغي أن نعطلنا.

[ب) السوسولوجيا ما قبل التاريخية-الاثنية] ولكن مصطلح المنهج التاريخى فى السوسولوجيا Historical Method in Sociology ينبغي توسيعه ليجتاز استعمال مادة مرتبطة منطقياً كعلم الآثار قبل التاريخى prehistoric archaeology- الذى لم تتوافر عنه سوى بدليات قبل الفترة المدروسة- وعلم الاثنيات ethnology الذى شهد حينذاك تطوره الحاسم. ذلك لأنه مهما اختلفت طرق تجميع الوقائع فى البحوث التاريخية، وما قبل التاريخية، والاثنية، فإن الطريقة التى يستعملها الكاتب السوسولوجى فى استخلاص استنتاجاته من تلك الوقائع هى نفسها من حيث الجوهر. وهكذا نستطيع أن نتحدث عن سوسولوجيا تاريخية ما قبل التاريخية-الاثنية كانت قد أثبتت نفسها فى الفترة المدروسة بصورة واضحة.

وبقدر ما تسمح به معرفتى المحدودة، فإن المثال الأكثر إلهاً عن السوسولوجيا ما قبل التاريخية هو عمل أوسوالد مينغن (Oswald Menghin: Weltgeschichte der Steinzeit) (1931). وأنا استعمل مصطلح: علم الاثنيات ethnology بمعنى قد يعبر عنه فى الغالب مصطلح: الانثروبولوجية الحضارية

---

صدرت طبعته الرابعة عام ١٩٢٢. ورغم عنوانه الخداع، فإن هذا العمل هو تاريخ السوسولوجيا (ما يزال مغيذاً) جرت كتابته من الزاوية الموضحة انفا باستثناء أنه يبالغ فى دور النظريات العامة فى التعليل التاريخى. لنلاحظ ما قاله فون فيزر von Wieser: إن 'السوسولوجيا هى تاريخ من دون أسماء'. وهذا القول هو أحد تلك المبالغات التى من شأنها أن تغرس الحقائق المهمة فى الذهن. (١١) سوف أذكر العمل الأساسى لتوضيح نوع العمل الذى أقصده: Rene Maunier, L'Origine et le (fonction economique des villes (1910) - وهو عمل ينبغي أن يفهم كمبتل لأدب واسع.



cultural anthropology. بيد أن مصطلح: الأنثروبولوجيا anthropology يُحتفظ به للأنثروبولوجيا المادية. وآمل ألا تؤثر على عاطفتي تجاه أستاذي حينما اعتبر عملي السوسبولوجي الفنلندي إدوارد وسترمارك (Edward Westermarck) (١٨٦٢-١٩٣٩)، الذي درس في مدرسة لندن للاقتصاد خلال الفترة ١٩٠٦-١٩٣٠، كذروة الإنجازات في السوسبولوجيا الإثنية خلال الفترة (History of Human Marriage, 1889 and Origins and Development of Moral Ideas, 1906) مع أن أيًا منهما لم يصمد أمام اختبار الزمن من حيث التفاصيل. ولكن تكوين 'المدرسة' الأكثر أهمية خلال الفترة المدروسة (التي يعود إليها وسترمارك، بمعنى ما) ترتبط ببحوث وتدرّيس السير إدوارد ب. تايلور (Edward B. Taylor) (١٨٣٢-١٩١٧)؛ انظر بشكل خاص العمل Primitive Culture (الطبعة الأولى ١٨٧١، ثمة طبعات عدة صدرت فيما بعد). ومع أن هذه المدرسة لم تنفر من التفسير الجريء (فتايلر نفسه، مثلاً، ناصراً الفكرة القائلة إن المعتقدات الروحية animistic beliefs كانت تشكل الحالة الجنينية للدين)، بيد أنها احتفظت دائماً بأساس قوى في العمل الاتني-الوصفي الفعلي: إن احتفاظ المدرسة بهذا الأساس قد يميزها عن الفرع الإثني من علم النفس الاجتماعي (انظر القسم ٥٣، أدناه) الذي كانت المدرسة ستذوب فيه لولا هذا الأساس. منهجياً، تطرح المدرسة عدة نقاط مهمة مثل استعمال المنهج الإحصائي (انظر تايلر: 'On A Method of Investigating the Development of Institutions,' Journal of the Anthropological Institute, 1888-9). كما تمثل جوانب متميزة فيها الأفضلية المنهجية والبحث الاتني الوصفي الموسع بالمقارنة مع الكيان الأوروبي من العمل الذي ربما مثّل فيه ج. ج. باكون (J. J. Bachofen) (١٨١٥-١٨٨٧؛ Mutterrecht [matriarchate], 1861) الشخصية الأكثر شهرة. ولا نستطيع أن نذهب أبعد من هذا - ولو أن من غير الملائم كما يبدو عدم الإشارة إلى عمل فرازر (Frazer: Golden Bough, 1890) والأعمال الأخرى المشهورة بنفس الدرجة مثل عمل ل. ه. مورغان (L. H. Morgan: Ancient Society, 1877) - ولكننا نمثل دافعاً خاصاً للتشديد بشكل خاص على مدرسة تبعّت وتبّع تعاليم فريتز غراينير (Fritz Graebner: Methode der Ethnologie, )

(1911). ومن بين أمور أخرى، فإن عضواً بارزاً فيها: م. غ. شميدت M. G. Schmidt كتب البحث الوحيد الذى نمتلك حول الاقتصاد الإثنى (Grundriss der ethnologischen Volkswirtschaftslehre, 1920-21)؛ انظر كذلك ويلهيلم كوبرز 'Die ethnologische Wirtschaftsforschung,' Anthropos. :Wilhelm Koppers 1915-16. ولكن الأهم بالنسبة لنا هو نظرية المناطق الحضارية (Kulturkreis-theorie) التى تميز هذه المدرسة. يمكن عرض النقطة الأساسية فى هذه النظرية كما يلى. تصطدم أى دراسة للأشكال البدائية للحضارة بمشكلة 'الأصول' origins - مثل أصل الأنواع الملحوظة من الأدوات أو مواد الزخرفة وما شابه؛ أو الأنواع المشاهدة من السلوك مثل تربية الحيوانات الأليفة- وكذلك أيضاً بمشكلة العوامل المسؤولة عن التغيرات المشاهدة عبر الزمن ('التقدم'). قدّم علماء الإثنيات أو علماء الأنثروبولوجيا الحضارية تفسيرات مختلفة على نطاق واسع بشأن حالات فردية<sup>(١٢)</sup>. ولكن غالبيتهم العظمى اتفقوا على- أو اعتبروا أن من الطبيعي- أن السلوك الملحوظ أو الأنواع المشاهدة من الأشياء المادية التى تعكس السلوك ينبغى، من حيث المبدأ على الأقل، تفسيرها من خلال ظروف الجماعة أو القبيلة التى يتوجب إرجاع كل ما نعرّ عليه إليها: أى أن معظم علماء الإثنيات اعتقدوا ما يمكن تسميتها: نظرية 'الأصول المستقلة' و'التطور التلقائى'. وقد تحدى غرينور وأتباعه هذه النظرية. فعلى أساس حقيقة أن الأنماط الحضارية تبقى مستقرة خلال فترات طويلة، فأنهم أنكروا الأصول المستقلة والتطور التلقائى لأشياء معينة كالأدوات المتشابهة ولكنهم اعتبروا حدوث التشابه كمؤشر على

(١٢) حول 'نظريات' أصول الاختراع Origins of Invention: انظر، مثلاً، أوتس ت. ماسون Otis T. Mason (١٨٩٥) الذى يحمل هذا العنوان، الذى من المهم مقارنته بالعمل الحديث حول هذا الموضوع كميل يوشر Usher أو عمل غيلفيلان Gilfillan. ولكن العمل الأكثر إثارة خلال الفترة فى حقل الأصول origins يمكن العثور عليه فى كتب ومقالات إدوارد هان Edward Hahn. انظر بشكل خاص عمله Die Haustiere.. (1896) and Die Entstehung der Wirtschaftlichen Arbeit (1908). وأنا لست فى وضع يمكننى من تقييم الانتقادات الموجهة إلى عمل هان. ولكن مما شك فيه هو أن قراءة هذا العمل ينبغي أن تحول الاقتصادى فى ذلك الوقت إلى كاتب مؤسسى institutionalist، مهما كانت وجهات نظره فى تطلق وطريقة علم الاقتصاد فى الأوقات الأخرى. فمن المؤكد أن هذه الأشياء مهمة ومنورة جداً أكثر من أى شيء آخر يمكن أن يقوله الاقتصادى فقط من حيث تكوينه a mere economist.

وجود مصدر عام يُستمد منه استعمال نوع معين من الأضرار مثلاً ويستعم عن طريق الانتشار بدلاً من أن يكون قد اخترع بصورة تلقائية. ومن هنا يأتي وجود المناطق الحضارية - Kulturkreise. وسواء قبلنا أم لا هذه النظرية بمداهها الكامل - علمًا بأن منطقتها ذاته لا يسمح بهذا الأمر - فإن أهميتها الأساسية واضحة بالنسبة للسوسيولوجيا ككل. وحتى القبول المحدود بها من شأنه أن يهز جدًّا وجهات النظر التطورية في تلك الفترة وينطوي على اختلاف تام عما أسميناه سوسيولوجيا المراكز القيادية headquarters sociology.

ونختتم هذا الجزء من العرض بالإشارة إلى كتاب فريدريك راتزل Friedrich Ratzel: (1882-91 ; 4th ed., 1921-21) Anthropogeographie - وهو كتاب يمارس تأثيره على تكوين المرء، وهو يشكل، بصورة خاصة، باكورة، إن لم يكن أساس، العمل الموسع حول الجغرافية البشرية. وقد نبالغ إذا وضعنا هذا النوع من العمل ضمن أسس السوسيولوجيا التاريخية<sup>(١٣)</sup>. فهو يرتبط بالتأكيد بذلك التخصص الذي أخذ يُعرف بمصطلح: علم البيئة Ecology الذي يمثل دراسة حول العلاقات بين الأفراد والمؤسسات التي تقع ضمن حيز معين وهو تخصص يتمتع باهتمام كبير في الولايات المتحدة حاليًا. ولكن الجغرافية البشرية، كإمكانية على الأقل، تكمل السوسيولوجيا المادية والتاريخية - مثلما أدرك ابن خلدون - وكان يتعين لذلك السبب الإشارة إلى المساهمة البارزة لتلك الفترة.

[ج] المدارس البيولوجية] دأب الفكر في تلك الفترة على تطبيق البحوث البيولوجية على الظواهر الاجتماعية على نطاق واسع جدا بحيث يتعذر علينا إغفاله كليًا. قد نحب أن نفعل ذلك لأن هذا الحقل يحفل بالتحيز الأيديولوجي وبروح الهواية إلى حد يبرز أي شيء اعتدنا عليه حتى نحن الاقتصاديين أنفسنا. ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك، من بين أسباب أخرى، لأن الأفكار البيولوجية تحوم دائماً حول العمل الذي أنجزه الاقتصاديون بالفعل، رغم أنها لم تمسه إلا من بعيد. ولن

(١٣) ومع ذلك، فإن القراء المعتادين على تعاليم البروفيسور أ. ب. يوشر A. P. Usher لن يسموا بذلك.

نقم بأى محاولة لوصف العمل البايولوجى المهنى<sup>(١٤)</sup>: يكفى أن نشير إلى أنه لم يمارس أى تأثير على الفكر السوسيوولوجى والاقتصادى ما عدا العمل المنجز على خطوط المذهب الداروينى وانتقاد هذا المذهب من قبل أنصار مندل والنقاد الآخرون. إن أوغسطن وايزمان August Weismann (١٨٣٤-١٩١٤) هو الأهم بالنسبة لنا بين هؤلاء النقاد<sup>(١٥)</sup> والنقاط المعنية الأكثر أهمية بالنسبة لنا هى أهمية الجوانب الفطرية والموروثة من الخصائص المكتسبة.

وبطبيعة الحال، لا يوجد شيء من قبيل سوسيوولوجيا بيولوجية بالمعنى الذى توجد فيه سوسيوولوجيا تاريخية. إن الاعتبارات البيولوجية يمكن أن تهبى فرضيات تفسيرية مهمة إلى هذا الحد أو ذاك- كما هو شأن الاعتبارات الاقتصادية أو أى اعتبارات أخرى- ولكن السوسيوولوجيا التى تلجأها هذه الاعتبارات تبقى كما هى بفضل طرقها وموادها الخاصة. ولذلك، فإن التشديد على العوامل أو الجوانب البيولوجية هو كل ما يمكن أن يُراد بالعبارة الرخوة: المدارس البيولوجية. وسنعالج هذه المدارس تحت أربعة عناوين.

أولاً، نظراً إلى أن المجتمع هو جهاز 'عضوى' وليس جهازاً 'ميكانيكياً'، فأنتنا نلاحظ الفكرة القائلة إن المجتمع يمكن تحليله بصورة مثمرة من خلال تشبيهه بالأجهزة العضوية مثل الجسم البشرى. وأشير إلى عمل شافل<sup>(١٦)</sup> كمثال يعود لأحد الاقتصاديين. ولكن الصبائية الواضحة فى هذه الفكرة لا ينبغي أن تمنعنا من رؤية حقيقة أن التشديد على 'الطبيعة العضوية' للعملية الاقتصادية قد لا يُراد بها سوى التعبير عن مبدأ منهجى سليم بصورة جلية- كما هو الحال لدى مارشال، مثلاً. فالمنظرون- وبخاصة من النوع 'المؤمن بالتخطيط' planning type- ينغمسون فى عادة باتسة فى استخلاص نتائج 'عملية' من بضع علاقات وظيفية بين بصع

(١٤) ثمة مصادر عدة يمكن سد هذه الفجوة بها مثل: History of Biology (English trans., 1928) by Erik Nordenskiöld.

(١٥) تتوافر ترجمات إنجليزية لكل أعماله المهمة بالنسبة لنا.

(١٦) Albert E. F. Schaffle (see below, ch. 5, sec. 3), Bau und Leben des sozialen Körpers (1st ed., 1875-8). ولحسن الحظ، فإن العمل لا تشوّهه كلياً محاولة مؤلفه اكتشاف الجهاز العصبى والجهاز الهضمى فى الجسم الاجتماعى.

مجاميع اقتصادية، مع إهمال كامل لحقيقة أن مثل هذه البنى التحليلية عاجزة بحكم تكوينها عن أخذ أشياء أعمق بعين الاعتبار: العلاقات الأكثر دقة التي بتعذر وزنها وقياسها، مع أنها يمكن أن تكون بالنسبة لحياة البلد الثقافية أهم من الأشياء التي يمكن قياسها<sup>(١٧)</sup>. قد تكون الاعتبارات 'العنصرية' القرياق الأكثر وضوحاً - مع أنها غير كافية بحد ذاتها - إزاء مدخل غير متحضر كهذا.

نلاحظ، ثانياً، ثمة محاولات لتطبيق المفاهيم الداروينية: الصراع من أجل الوجود Struggle for Existence وبقاء الأصلح Survival of the Fittest على وقائع الحياة الصناعية والمهنية في المجتمع الرأسمالي. وهذا ينبغي التمييز بين شينين بشكل دقيق. فمن ناحية - وليس بوسعنا الدواع هنا عن هذه الفكرة - هناك جوانب معينة من نظام المشروع الفردي يمكن أن نفهم كصراع من أجل الوجود، وأن مفهوم بقاء الأصلح في هذا الصراع يمكن أن يُعرف بطريقة ما لا يكون فيها مجرد حشو<sup>(١٨)</sup> ولكن إذا كان الأمر كذلك، فكان ينبغي أن تُعالج هذه الجوانب وفقاً للوقائع الاقتصادية فحسب ولن يكون هناك ثمة سبب للجوء إلى علم الأحياء؛ على العكس، فكل الآراء التي قد تكون لدى علماء الأحياء حول الموضوع يمكن استبعادها كآراء أفراد عاديين لا يعون الموضوع. ومن ناحية أخرى، من الممكن أن يُستعان بالوقائع والنظريات البيولوجية بصورة حقيقية. وهذا يحدث حينما يُثار موضوع الموروث من الخصائص المادية أو الفكرية للمادة البشرية. إن صلة هذا الموضوع بتقييم تأثيرات مؤسسات وسياسات معينة هي صلة واضحة أو أنها ينبغي أن تكون كذلك.

(١٧) يوضح ذلك المثال التالي. سبق أن أشرنا إلى واقعة أن روسيا، في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، باتت سياسة نقدية انكماشية كان يمكن أن تكبح تطورها الاقتصادي. وقد ألمحت في الوقت نفسه إلى إمكانية تطوير حجة اقتصادية لصالح هذه السياسة. وليس في هذا أي تناقض. فالرأى القائل إن تلك السياسة كانت مجرد سياسة حمقاء لا يستند على شيء غير آلية النظام النقدي والانتمائي الواضحة نوعاً ما ويفشل كلياً في الأخذ بالاعتبار حقيقة أن سياسة نقدية معينة هي النتاج لكل العوامل التي تشكل النمط الاقتصادي والسياسي والأخلاقي لبلد ما وتؤثر عليها كلها بطرق واضحة وبطرق أخرى غير واضحة أيضاً. وأن التقييم لأثار سياسة ما الذي يهمل هذا الأمر هو تقييم عديم القيمة ببساطة من زاوية عملية. وهذا هو بالضبط ما يمكن أن يكون قد قصده من يدافع عن 'الأفكار العنصرية'.

(١٨) إن تعريف من ييقن باعتبارهم 'الأصلح' the fit، أي تعريف الصلاحية fitness على أساس البقاء survival من شأنه طبعاً أن يكون مجرد حشو tautological (أي خالي من المعنى).

ولم يجرِ بصورة تامة التمييز بين هذين الشئيين حينذاك وفيما بعد<sup>(١٩)</sup>. وما يهمنا هنا هو الموضوع الأول فقط وبخاصة من ناحية صلته بالمناقشة التي دارت في تلك الفترة حول الإصلاح الاجتماعي. إن الحجة القائلة أن الإجراءات المتخذة في صالح الفئات الأدنى من السكان يمكن أن تؤدي إلى تدهور النوعية المألوفة من رأس المال البشري هي طبعاً فكرة أقدم من المذهب الدارويني<sup>(٢٠)</sup> وقد وجدت هذه الحجة أنصاراً كثيرين في الفترة محل الدرس كان أكثرهم أهمية: هربرت سبنسر الذي لم يضيف مع ذلك أى شيء سوى إحكام الفكرة عبر بحثه حول الانتقاء البيولوجي. ولم يعترض النقاد على علم الأحياء المعنى - فهم لم يكونوا في وضع يسمح لهم بذلك في معظم الحالات - بقدر اعتراضهم على تطبيق مفهوم الانتقاء الطبيعي على وقائع الانتقاء الاجتماعي، على عادة مطابقة 'الصلاحية' fitness، التي تساعد على البقاء، بالخصائص 'المرغوبة اجتماعياً'، وغير ذلك مما أصبح الآن أمراً بالياً ومألوفاً. تلزم الإشارة إلى نقطتين تبعثان على الأسف حول هذه المناقشة. فقد أخفق الاقتصاديون كلياً في منح هذه المشاكل المقدار الذي تستحق من الاهتمام: فمعظم مساهماتهم هي عبارات حادة، مؤيدة أو معارضة؛ وأن الاقتصادى الوحيد بين الكبار ممن أبدى اهتماماً أكثر هو بيجو Pigou؛ وإليه أحيل القارئ الراغب بمعلومات أكثر<sup>(٢١)</sup> والأسوأ من ذلك هو أن الاقتصاديين، عند إعرابهم عن التأييد، كشفوا عن درجة هائلة من تأثير التحيز الأيديولوجي<sup>(٢٢)</sup>. وبصح هذا الأمر، إن لم نقل أكثر، على من سخرُوا من فكرة وجود خطر محتمل على نوعية رأس المال

(١٩) يمثل الرأي السليم في هذا الخصوص إحدى حسنات كاتب لم تعترف به المهنة الاقتصادية قط ويبدو منسياً الآن بشكل كلي، ربما لأنه امتك الشجاعة ليقول حقيقة لم يعتد عليها أحد: ولسيم ه. مالوك William H. Mallock (1849-1932). انظر عمليه: Social Equality 1882 and Aristocracy (and Evolution 1898).

(٢٠) للحصول على مثال، انظر الجزء الثاني، الفصل الخامس، القسم ١ ج، أعلاه.  
(٢١) حدث ذلك عام ١٩١٢. ومع ذلك، فلما أشير إلى عمله: Economics of Welfare, 3rd rev. ed., 1929, Part I, ch. 10. وترد في صفحة ١١٠ عبارة المفرحة والشهيرة: 'البيئات والناس لها أطفال'.  
(٢٢) من المهم أن نلاحظ إن الأيديولوجيا المعنية ليست طبقية بالضرورة. إنها كذلك في الغالب طبعاً. ولكن قد لا يكون المرء قادراً أبداً على رؤية عنصر الحقيقة في حجة الانتقاء لأنها ببساطة لا تتماشى مع بعض مخططاته أو مثله العزيزة عليه. ولا ترتبط هذه المخططات أو المثل بالموقع في البنية الطبقية حصراً.

البشرى مثلما يصح على مَنْ أكتوها بصورة عمياء. وهكذا ظلت مسألة: الطبيعة مقابل التنشئة والتربية Nature versus Nurture في حالة غير مرضية إلى حد بعيد حتى يومنا هذا.

ونلاحظ، ثالثاً، العمل الذي يعود للعنوان الثاني ولكننا نفصله هنا لغرض التأكيد، أى العمل فى حقل البيولوجيا الإحصائية والقياس البيولوجى الذى ندين له بمساعدته المنهجية المهمة. يكفينا اسمان كبيران: كارل بيرسون والسير فرانسيس غالتون.

من المؤكد أن كارل بيرسون Karl Pearson (١٨٥٧-١٩٣٦) لا يحتاج إلى أى تقديم أكثر مما يحتاج إلى نصب تذكارى غير ذلك الذى يمثل عمله Biometrika. ولذلك، دعونا نستعيد فقط مثليه المشهورين والحافلين بالأهمية: 'الجذور أساس للمقدرة' و'الفشل يجدد البلاد'. أما السير فرانسيس غالتون Francis Galton (١٨٢٢-١٩١١)، فهو مَنْ يمكن أن أختاره كمثال توضيحي لو طُلب منى تحديد النوع الإنجليزى على وجه التحديد لرجل العلم العظيم والنوع الإنجليزى تحديداً للإبداع العلمى. كان غالتون طبيباً من حيث تعليمه، ولكنه رغم ذلك طاف بحرية وحبوية كاملة على كل أجزاء عالم الفكر التى أثارته اهتمامه. ودون أن يرتبط بالجامعة والتدريس، فقد طرح غالتون مشاكله وشرع بمعالجتها بأصالة فطرية تبعث على الإلهام التام: إذ كان أكثر العلماء صدقاً مع أنه كان أكثرهم بعداً عن الطابع الأكاديمى، شأنه شأن نظيره دارون إلى حد بعيد. ويهتما ما يلى من بين مآثره الكثيرة: من الممكن أن يقال إنه الرجل الذى اكتشف بصورة مستقلة فكرة الارتباط كأداة تحليلية مهمة؛ والرجل الذى رسخ علم تحسين النسل eugencis (وأسس مختبر تحسين النسل Eugencis Laboratory عام ١٩٠٥)؛ والرجل الذى أدرك أهمية، ومهّد لنوع جديد من علم النفس وهو علم النفس الذى يُعنى بالاختلافات بين الأفراد psychology of individual differences؛ والرجل الذى عالّج، ولو وفقاً لمنهج غير وافٍ قط، مشاكل مسألة الطبيعة مقابل التنشئة والتربية (Hereditary Genius. 1869; Inquiries into Human Faculty and its Development, 1883; Natural Inheritance, 1889) - وكل هذه الأعمال تجعل منه،

بحسب وجهة نظري المتواضعة، واحدًا من ثلاثة كأعظم سوسيولوجيين: والاثنان الآخران هما فيكو Vico وماركس.

ونلاحظ، رابعًا، النظريات العرقية racial theories. تشكل هذه النظريات مجموعة فرعية من النظريات البيولوجية، كما نفهمها هنا<sup>(٢٣)</sup>. من الممكن تمامًا، طبعًا، أن نعتقد بأن مدى الاختلاف بين الأفراد كبير جدًا- تصور، مثلاً، الاختلافات الهائلة التي نشاهدها في المواهب الرياضية أو الموسيقية- وحتى بأن وضع فرد ما في التوزيع الإحصائي هو مسألة وراثية أساسًا وذلك دون الاعتقاد بأن الصفات المهمة سوسيولوجيًا تختلف اختلافًا عرقيًا. وعليه، فالإيمان بهذه الأخيرة يشكل المظهر الخاص للنظريات العرقية. وبعيدًا عن العلم، فإن هذا المعتقد 'العنصري' قديم قدم الإنسانية وأن نصبه التذكاري الشاهق هو العهد القديم Old Testament. ومع ذلك، فإن المحاولات الهادفة إلى إثباته وفق المناهج العلمية لم تحدث قبل وقت طويل من الفترة محل الدرس. وهذا يفسر لماذا امتنعت عن ذكر العمل الأقوى في هذا الحقل (عمل غوبينو) في الجزء الثالث، مع أنه يعود إلى هذا الأخير زمنًا. والكاتب الآخر الوحيد الذي ستم الإشارة إليه هو آمون. أما الرأي الآخر، في أعلى صورته، فيتمثل بواس<sup>(٢٤)</sup>. وما يبرر الإيجاز الشديد هو حقيقة أن الاقتصاديين، السذين

(٢٣) إن التكامل في إقليم معين، وبخاصة حينما تعزز الوحدة السياسية من تأثيراته، يكفي عمومًا لخلق عدد معين من المصالح والعادات المشتركة، ووعي هذه المصالح والمعادن أيضًا. إن هذه الوقائع لم توضع محل شك قط. كما لم توضع موضع شك أهمية، بالنسبة للسوسيولوجيا، الواقعة الأخرى القائلة بأن هذه الوقائع تميل لأن تخلق أنواعًا ثابتة نسبيًا relatively durable من الملوك- 'وطنية'، مثلاً. ونقصد بالنظريات العرقية فقط تلك النظريات التي تربط هذه الأنواع من السلوك بالخصائص الطبيعية التي هي مشتركة بين المجموعات. تنبغي ملاحظة أنه ما دامت تلك الأنواع 'النفسية' أو 'الحضارية' تمتلك درجة ما من الثبات. ولما كانت الأنواع الطبيعية غير مستقرة بصورة مطلقة، فإن هذين النوعين من التمايز يميلان إلى الذوبان أحدهما في الآخر. ومع ذلك، فمن المهم الآن بالذات التشديد على تمايزهما النظري.

(٢٤) اكتسب جوزيف آرثر كونت دي غوبينو Joseph Arther Comte de Gobineau (١٨١٦-١٨٨٢) الغلود بفصل القوة المتميزة لرواياته وخلصاته التاريخية (مثل Renaissance, 1877) التي ينبغي تقييمها عاليًا كأعمال سوسيولوجية. وبهنا هنا عمله Essai sur l'inegalite des races humaines (١٨٥٣-٥) - وهو عمل يتمتع، كما هو شأن رواياته، بقوة شخصية مؤثرة مما يفسر لماذا يشدد نصنا في المتن على عنصر 'القوة' strength حيث يجري استعمال الكلمة بمعنى يختلف عن المعنى الذي نتحدث فيه مثلاً عن قطعة قوية من النقد strong، أي مقنعة. ولكن الرؤية العظيمة تشوهها تقريبًا المناهج المعيبة- بل مناهج الهواة في اللوائح- والسخافات الواضحة، رغم أن من يدين غوبينو وفقًا لهذه الأسس لن يستطع قط أن يعجب بماركس إن شئنا أن نكون منصفين ومنطقيين. وبالنسبة للمادة=



يهتمون أو ينبغي أن يهتموا كثيرًا بمدى اختلاف 'قدرات' الأفراد وبمسألة موروثهم، لا يهتمون إلا قليلاً بالجانب العرقى على وجه التحديد من هذا الأخير. وفي الواقع، فإن فينر سومبارت Wener Sombart هو الاقتصادي البارز الوحيد الذي استفاد ذات يوم من عنصر العرق، بقدر ما أعلم<sup>(٢٤)</sup>. والملاحظة الوحيدة التي أشعر هنا بضرورة طرحها هي أننا هنا أمام حالة كان فيها من المستحيل تقريباً أن يتم تناول مشكلة حقيقية بسبب أشياء لا يمكن أن توصف إلا كأفعال صيبانية متصارعة- صيبانية كلا طرفي السجال. ذلك لأن المشكلة هي مشكلة حقيقية وليست مجرد إفراط في أوهام ساخنة. وهي ضرورية للسوسيولوجيا من نواح عدة، لا تشكل منها نظرية الطبقات الاجتماعية سوى حالة واحدة<sup>(٢٦)</sup>.

**[(د) السوسيولوجيا الثقافية]** حينما يتأمل القارئ كم توسّعنا في تعريف السوسيولوجيا التاريخية، فإنه قد يتعجب عما إذا كان يمكن أن تكون هناك أي

---

سوالطرق، فإن الفرد أ. أمون Alfred A. Ammon (١٨٤٢-١٩١٦) أفضل كثيرًا، مع أنه يبقى معرضاً لعدد من الاعتراضات (انظر عمله 1895 (Gesellschaftsordnung). كان السوعي العلمي والكفاءة العالية تدفعان البروفيسور فرانس بواس Franz Boas (انظر بشكل خاص عمله The Mind of the Primitive Man, 1911 -of علمًا بأن الأصل الألماني يستعمل الكلمة kulturarm بدلاً من الكلمة primitive) لوضع تسويات تؤثر - وبخاصة ما بين السطور - بصورة أعمق مما يدرك هو نفسه على ما يبدو: فليست كل استنتاجاته - السلبية بصورة قاطعة - تترتب على الوقائع المقدمة. وأتخوف من ختام هذا الهامش بتقديم قطعة من النصّ تفرض نفسها مع الأسف في المسائل السوسيولوجية والاقتصادية في الغالب: اقرأ خصوصاً النظرية العرقية لمعرفة جوانبها القوية، واقرأ أنصار النظرية العرقية لرؤية جوانبها الضعيفة.

(٢٥) وورد ذلك في كتابه (Die Juden und das Wirtschaftsleben (1911 ; English trans. 1951) الذي يصعب أن يوصف كنموذج للتخيل. ولكن الإشارات العرضية إلى العرق هي الغالبة في الكتابات الاقتصادية. وقد سبق لنا أن لاحظنا إحدى هذه الإشارات في عمل ج.س. مول: Principles. (٢٦) تمثل تعاليم عالم الانتباه من جامعة كمبريدج أ.س. هادون A. C. Haddon مثلاً ساطعاً حول موقف علمي من المشكلة وحول الاستعمال الفعال للمادة الإثنية عند التعامل معها. ولكن هذا كان في محاضراته؛ ولا أستطيع العثور عليه في عمله المنشور. ويلزم أن نشير إلى كاتب آخر (كالي مشهوراً ذات يوم ولكنه منسى تقريباً اليوم) تتميز معالجته للموضوع بتحررها من العنصر الخاص الذي يولد الآن كل الاضطراب trouble وتوضح كيف يمكن استغلال القدرة التفسيرية للاختلافات العرقية دون افتراض وجود علاقة فريدة بين الخصائص العرقية والثقافية، وقبل كل شيء، دون افتراض أي شيء حول 'الأفضلية' أو 'الدونية' الشاملة لعرق معين بالمقارنة مع الأعراق الأخرى. وهذا هو عمل لودفيك غومبلوويش Ludwik Gumplowicz، 1828-1909 (بروفيسور القانون العام في جامعة غراس): (Rassenkampf (1883) and Grubdriss der Soziologie (1885) - رغم أن علم الانثروبولوجيا (المادية) لديه يفقد شيئاً ما.

سوسيولوجيا غير - تاريخية. فكل سوسيولوجي أو تاريخي، مهما كان ميله إلى التأمل الفكري، لابد من أن يستعمل بعض الوقائع التي يحمل معظمها طابعاً تاريخياً وفقاً لفهمنا لهذا المصطلح. ولكني لم أقصد هذا الأمر. فنحن لا نعرف كاتباً ما كسوسيولوجي تاريخي إلا حينما ينجز بنفسه بحثاً تاريخياً أو اثنيّاً حديثاً، أو يتوصل، على الأقل، إلى نتائج بواسطة تحليل يستند على عمل كهذا يجره كتاب آخرون. فالاستعمال العابر للوقائع التاريخية لأغراض التوضيح أو حتى لتدقيق نظرية معينة لا يجعل من الكاتب المعنى سوسيولوجياً تاريخياً. وبالمثل، فإن النقطة الجوهرية نفوت على القارئ الذي يتعجب عما إذا كان يمكن أن تكون هناك أي سوسيولوجيا غير نفسية لأنه من العسير حقاً تصور أي قطعة من التحليل السوسيولوجي لا تستخدم وقائع 'نفسية' psychic من هذا النوع أو ذاك. إذ إن استعمال طرق ونتائج علم النفس المهني هي التي، في كتابنا هذا، تعرف السوسيولوجيا النفسية أو علم النفس الاجتماعي (انظر القسم ٥٣، أدناه) وليس استعمال وقائع تستمد من التجربة العامة، ويقوم السوسيولوجي نفسه بملاحظتها ومفهمتها، مهما كان الطابع النفسي لهذه الوقائع. في الفصل السابع أدناه، سندرس بشيء من التفصيل مثلاً اقتصادياً عن هذا التمييز من شأنه أن يعلمنا أن هذا ليس مسألة كلمات بل نقطة ذات أهمية منهجية كبيرة ومصدر لإساءات فهم كثيرة. وقد عززت هذه الأخيرة حقيقة أن السوسيولوجيين والاقتصاديين الذين لم يستعملوا علم النفس المهني بصورة جدية قط ولم ينجزوا أبداً أي عمل يتطلب أي من طرقه، ولكنهم مع ذلك، وصفوا منهجهم كمنهج نفسي وعرضوا بذلك بتأهم النفسية الزائفة إلى النقد المهني دون ضرورة لذلك.

ولذلك، سنسلم بأن الفترة شهدت نمو سوسيولوجيا تلقائية (أو مستقلة) autonomous sociology كانت لها مشاكلها وطرقها، حتى ولو إن منتجات هذه السوسيولوجيا كانت تزخر بمفاهيم وفرضيات نفسية مزعومة وتاريخية مزعومة. إن المجتمع، والطبقة، والفئة، البنية، الهيمنة والخضوع، والقيادة، والهضم، والتكيف، هي أمثلة على البنود على دخلت ذلك الجزء من هذه السوسيولوجيا

الثقافية الذي وصفناه أعلاه بسوسيولوجيا المراكز القيادية headquarters أو 'السوسيولوجيا البحتة' headquarters or pure sociology. كولي<sup>(٢٧)</sup>، غيدنغس Giddings، هوبهاوس Hobhouse، روز، سيمل، شبان، ستيفن<sup>(٢٨)</sup>، تارد، تونيس Tonnies، هم الكتاب الذين يمثلون مناهج مختلفة كثيرًا منها مع أننا - لو تيسر لنا المجال - كنا سنرد الكثير من هذه الاختلافات إلى أقل كثيرًا مما كان سيتصور هؤلاء الكتاب أنفسهم - ممن تنبغى قراءة أعمالهم كلهم، رغم ذلك - إنها اختلافات ممكنة أو مرغوب فيها<sup>(٢٩)</sup>. ولم تخلق جهود هؤلاء الكتاب والكتاب الآخرين حقًا أى 'سوسيولوجيا عامة' مقبولة على نطاق واسع، كما هو شأن 'الاقتصاد العام' في الفترة السابقة. فمثل هذه السوسيولوجيا العامة قد جرى التلميح إليها أكثر مما أنه قد تم خلقها. وربما لم يكن ذلك طبيعيًا إلا بالنسبة لعلم كان يصارع من أجل الوجود. ولكن لابد من تفسير حقيقة أن الفترة التالية لم تكمل هذه المهمة. من الواضح إن سبب هذا كان يعود، أو يعود، إلى أن السوسيولوجيين المهمين لم ينكبوا عليه بدرجة كافية. وهذا يرجع بدوره ليس فقط إلى حقيقة أن المشاكل

---

(٢٧) جارس ه. كولي Charles H. Cooley (١٨٦٤-١٩٢٩)؛ دعونا نذكر عملاً متميزاً لهذا الكتاب: (Social Organization 1900) وكذلك عمل جون ديوى John Dewey: Human Nature and Conduct (1922).

(٢٨) لا ينبغي ألا ننكر: غ. ف. ستيفن G. F. Stefen (١٨٦٤-١٩٢٩)، القائد الاشتراكي السويدي (١٩١٠-١٩١١).

(٢٩) لقد تمت بتكوين الأسماء المذكورة - لمنفعة على نحو غير عادل بالنسبة للآخرين - لتوضيح أنواع الأدب السوسيولوجي التي قصدت الإشارة إليها وكذلك لتزويد القارئ بإيهامات من شأنها أن تقوده أبعد تلقائياً. ومن المؤسف أن أهمل الملاحظات التي كان يمكن استعمالها لتوضيف عمل كل واحد منهم. ومع ذلك، ثمة ملاحظة يتعذر استبعادها. لو جمعنا كاتبين متناقضين مثل سيمل وشبان، فمن شأن هذا أن يبدو للنقاد كشيء لا يفهمه إلا جهل الكمال أو محبوبة فهمي على الأقل. وأنه يجد تفسيراً آخر لكون قائمتي للسوسيولوجيين غير - النفسيين تضم الكاتب (إي. أ. روز E. A. Ross) الذي كتب العمل (Social Psychology 1908) وكاتباً آخر (غابرييل تارد Gabriel Trade) كتب العمل (La Psychologie economique 1901). ولذلك، سوف تشير إلى خطين يمكن أن تمضى عليهما محاولة لتقليل الاختلافات: فمن ناحية، بوسعي أن أوضح إن هذه الاختلافات تعود، إلى حد كبير الدهشة، إلى فلسفات وعقائد منهجية أثرت على اللغة أكثر مما أثرت على المحتوى؛ ومن ناحية أخرى، يمكنني أن أبين أن الاختلافات من النوع الأخير خلقت فرضيات مكملة أكثر مما هي متناقضة. إن الكتاب الذي يرجع أكل لحوم البشر إلى طموحات روحية معينة من شأنه عموماً أن يتصور أنه قال شيئاً لا يتمشى قط مع النظرية التي تصنع أساس تفسير أكل لحوم البشر في حقيقة أن طعم اللحم البشري يشبه طعم لحم الخنزير، وأنه، في الظروف التي يجري فيها أكل لحم البشر، طعم شهي regcherه {نادر}. ولكن الأمر ليس كذلك.

الخاصة أو 'الوفانية' جدا كانت تستغرق بصورة متزايدة جهود السوسولوجيين في عهود ما بعد الحرب، ولكن ثمة عامل آخر أيضاً: وهو أن النظرية البحثية لا تزدهر حقاً إلا في الحقول الكمية؛ وحيثما تكون المشاكل غير رياضية بالضرورة، فإن نطاقها يكون محدوداً إلى حد كبير جداً وتقتل حلاً في جذب الانتباه. ونمضى الآن لتقديم بعض الأمثلة من الأعمال المقدمة خلال الفترة في حقول خاصة، تعود، رغم ذلك، إلى السوسولوجيا التلقائية (أو المستقلة) - السوسولوجيا التي لم تستعر طرق ونتائج من الخارج. ونختار دوركهيم لتمثيل سوسولوجيا hierology، وأرلخ لتمثيل سوسولوجيا القانون، ولي بون لتمثيل سوسولوجيا السياسة politics.

لا ينبغي استبعاد اسم دوركهيم من هذه الصفحات لأسباب أخرى غير كونه أحد سوسولوجي الدين الكبار. فإضافة إلى مساهمته في عدة حقول خاصة أخرى، فقد شكّل دوركهيم مدرسة في السوسولوجيا كانت تأخذ بطريقة تقوم على مبدأ لم يكن جديداً ولكنه أخذ شكلاً خاصاً على يديه. إذ إنه أدرك أن السلوك الفردي لا يمكن تفسيره قط وفقاً لوقائع تتعلق بالفرد نفسه فقط وأن من الضروري مراجعة العوامل المؤثرة في بينته الاجتماعية. وهذا يمكن أن يتحقق بطرق عدة. وطريقة دوركهيم هي بناء فكر جماعة a group mind - أو فكر قبيلة tribal mind، لأن طريقته كانت معنية بتفسير الأشياء وفقاً لمادة تخص الحضارات البدائية - يشعر ويفكر ويتصرف في حد ذاته. ولما كانت هذه الفكرة نفسها تعود لأصل رومانتيكي، فبوسعنا وصف موقف دوركهيم كنوع من للرومانتيكية الوضعية. إن التفسير الأساسي لظاهرة الدين، مثلاً، والذي يُستق من ذلك المبدأ يمكن التعبير عنه بواسطة العبارة: الدين هو تأليه الجماعة لنفسها. ولم تُبذل أي محاولة لدعم هذه النظرية بأي شيء يشبه علم النفس المهني، الاجتماعي أو غيره. وهذا يفسر لماذا لا ينبغي خلط طرق دوركهيم<sup>(٣٠)</sup> بطرق ليفي-برول.

(٣٠) انظر بشكل خاص: Emile Durkheim (1858-1917), Les Formes elementaires de la vie religieuse (1912 ; English trans., 1915) ; De la Division social (1893), and Les Regles de la methode sociologique (1895). ثمة أدب واسع حول دوركهيم. ويهتم به البروفيسور بيتيريم سوروكين Pitirim Sorokin في عمله: Contemporary Sociological Theories (1928) - وهو عمل انتهز هذه الفرصة للتوصية به.

تضمنت 'فلسفة' القانون التي قدسها تقادم الزمن عناصر سوسيولوجية أصيلة دائماً، طبعاً. وقد تواصلت هذه الفلسفة خلال الفترة - وذلك، جزئياً، بفضل الحاجة إلى مقررات عن 'تاريخ فلسفة القانون' - ولكن بمعزل عن هذا، فقد تطور بحث علمي تحديداً في الظواهر القانونية. وقد تمثل أحد الخطوط الأكثر أهمية للتقدم في دراسة الأفكار والعادات القانونية الفعلية للناس ('القانون الدارج'، *Lebendes Recht*) وفي وضع تعميمات من هذه الأفكار والعادات وليس تجريدات فلسفة التشريع *jurisprudence* التي هي أساس نظرية الممارسة القانونية. وهذه كانت فكرة أرلخ Ehrlich التي أثمرت تكوين جامعة نمساوية صغيرة في ظل أقل الظروف ملائمة واجتذبت الاهتمام العالمي، ولو المتقطع، بجهدا البحث<sup>(٣١)</sup>.

ولم يبقَ قسم من الحياة الاجتماعية في حاجة ماسة إلى البحث الذي يوجهه الاهتمام العلمي مثلما بقي علم السياسة، حيث تمحضت أحلام الفلاسفة عن أعمال إيديولوجية تهمل كلياً أكثر الوقائع وضوحاً. فقد دأب علماء السياسة والاقتصاديون معاً، عند الحديث عن السياسة العامة، على بناء صور ملونة كانت لمصلحة عامة ما تشكل المثل الأعلى الذي يطمح 'رجال السياسة' إلى متابعته، وحول دولة كانت تطوف في السماوات كأنها إليه الخير<sup>(٣٢)</sup>. أما وقائع الصراع بين الجماعات، والأجهزة السياسية المصغرة في داخل الحكومات والأحزاب نفسها *machines*، الزعماء، الضغط الذي تمارسه دعايات جماعات الضغط، الاضطراب النفسي العام *mass psychosis*، والفساد، فقد نُظر إليها كانهزافات - وتم اعتبار 'السياسة الحزبية' كشيء كان ينبغي أن لا يوجد حقاً - بدلاً من النظر إليها كأشياء أساسية. لكن تلك الفترة شهدت بداية شيء ما من قبيل صحوة الوعي العلمي وكذلك ظهور السوسيولوجيا السياسية - أي دراسة المؤسسات السياسية كما تعمل بالفعل. كعلامة،

Eugen Ehrlich (1862-1922), *Grundlegung der Soziologie des Rechts* (1913) ; see Roscoe Pound, 'Scope and Purpose of Sociological Jurisprudence,' *Harvard Law Review* (1911-1912).

(٣٢) سبق أن لاحظنا أن سمث كان متحزباً من ذلك الشيء، بينما لم يكن جيمس ميل كذلك. سمث لم يكن 'نصيراً' لتدخل الدولة *statist* طبعاً، ولكن المبادئ الأساسية لمثاله عن الديمقراطية كانت تخلق كثيراً من الاهتمام بالتحليل.

كان بوسعنا أن نختار العمل الممتاز لكاتب ممتاز من شأن كل فرد أن يقرأه وهو يشعر بالمتعة والقائدة معاً<sup>(٣٣)</sup>. وبدلاً من ذلك، فأنتى اختار كتب كاتب-كانت موفقة حينذاك بينما خنقها النقد العدائى فى الوقت الحاضر- تكمن ميزتها فى أنها توضح بقوة لا تضاهى نقطة لها أهمية أساسية لتحليل ليس فقط الحركة السياسية بل حركة أى مجموعة أيضاً. فعمل لى بون هو عمل ينتمى إلى فئة واسعة: فئة الأعمال التى تجيد أن تبرز أمام أعيننا وبالتالي 'تكشف' لأغراض التحليل، ما كان يعرف كل فرد أنه صحيح فى الحياة اليومية. فكل واحد يعرف، من تجربته، أنه حينما يتجمع الأفراد، ولا يهم إن كان هذا تجمع غوغاء مهتاجون فى شارع فى مدينة غير-إنجليزية (ذلك لأن الرعاع الإنجليز لا 'يهيجون') أو تجمع لجنة جامعية من قدامى الأساتذة، فأنا نهبط إلى مستوى من الذكاء والأخلاق والمسئولية يقل عن المستوى الذى اعتدنا عليه حينما نفكر ونتصرف من تلقاء أنفسنا. إن ميزة تقديم هذه الظاهرة بكل مضامينها كبيرة حقاً، رغم كل شيء يمكن طرحه ضد مادة وطرق لى بون<sup>(٣٤)</sup>.

أخيراً، ينبغي علينا أن نذكر ثلاثة أعمال أخرى لها أهمية كبيرة كتبها مؤلفون اقتصاديون: فيلن، فيزر وباريتو. ومع ذلك، فإن المجال المتاح لا يسمح لنا بتقييمها أو حتى مجرد وصفها. أما العمل السوسيولوجى لماكس فيبر، فسنشير إليه فى الفصل الرابع، أدناه<sup>(٣٥)</sup>.

(٣٣) Human Nature in Politics (1908 ; 3rd ed., 1914) by Graham Wallas  
(٣٤) Gustave Le Bon (1841-1931), La Psychologie des foules (1895 ; English trans., The Crowd ; A Study of the Popular Mind, 1896, 16th impression, 1926 إلى أنب واسع نجاح إلى حد بعيد فى إزالة الاعتراضات التكتيكية. ولكن الدفاع الذى تقوم به الحاجة الرشيدة لى يفد أدفا فكرة أو حقيقة ما غير مستحبة.  
(٣٥) يرد عمل ثورشتاين فيبلن Thorstein Veblen كله فى حقل السوسيولوجيا الاقتصادية ولكنى أشير تحديداً إلى عمله (Theory of Leisure Class (1899). أما عمل فريدريك فون فيزر Friedrich von Wieser (الذى يمكن أن يترجم إلى: Gesetz der Macht : Sociology of Power - سوسيولوجيا القوة، كأفضل ترجمة له) فقد ظهر فى extenso عام ١٩٢٦، ولكن الفكرة الأساسية كانت قد قدمت فى العمل (Recht und Macht (1910). وقد حقق عمل فيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto : Trattatto di sociologie generale (1916) الذى ظهرت ترجمته الإنجليزية تحت عنوان Mind (1935) and Society) نجاحاً كبيراً فى الولايات المتحدة خلال الثلاثينيات. ولم استطع قط التأكد من أن ذلك يعود إلى المخطط التحليلي للمهم لذلك العمل لم إلى غزارة اللواتع المحلية التى قدمها باريتو حول إمكانية فناء الليبرالية المتنفسه.

من العسير وصف ثروة الفترة المدروسة من التطورات في حقل علم النفس المهني- بالمقارنة مع العمل ذي الطبيعة النفسية إلى هذا الحد أو ذاك المتحقق في حقول أخرى- رغم إن معظم هذه الثروة يعود إلى جنور قديمة وأن قسماً منها فقط يحمل منطلقات جديدة. ومع ذلك، يمكننا لأغراضنا أن نرد هذه التطورات إلى خمسة بنود: (أ) علم النفس التجريبي، (ب) المذهب السلوكي، (ج) سايكولوجية الجموع، (د) علم النفس الفرويدي، (هـ) علم النفس الاجتماعي. ولم يمارس أى من هذه البنود أى تأثير حقيقي. بالمقارنة مع التأثير اللفظي- على البحث الاقتصادي. ولكن من الضروري الإشارة إليها لأن تطورها يلقى ضوءاً على السياسة الاجتماعية Zeitgeist في الفترة المدروسة وكذلك لما لها من تأثير محتمل سيتم التعرض إليه في كل حالة خاصة.

(أ) علم النفس التجريبي إن البحث عن وقائع قابلة للقياس أو على الأقل وقائع يمكن ملاحظتها بطرق أخرى غير المعاينة الداخلية introspection لم يكن جديداً طبعاً. فعلم النفس كان دائماً وقائياً بهذا المعنى observational. وأن الكثير من أنصاره أعلنوا على الدوام التزامهم بطريقة علم الطبيعة، ولكن 'التجريبية' empiricism لدى هوبز، ولوك، وهيوم، وميل، بقدر تعلق الأمر بعلم النفس، كانت نظرية فحسب programmatic ولم تشجع على الاختبار experiment والقياس للفعلي. لقد تطور هؤلاء في الفترة السابقة واستجمعوا الزخم في الفترة قيد الدرس. ويشكل إنشاء المختبر النفسي العلامة الأكثر وضوحاً على ذلك. ويمكن أن يخدم كمعلم مختبر لايبزيك الذي وضعه ونت<sup>(٣٦)</sup>. فقد مارست طرق وروح هذا المختبر

(٣٦) يمثل ويلهيلم ونت Wilhelm Wundt (١٨٣٢-١٩٢٠) أحد أبرز رجال العلم وأكثرهم تأثيراً في ذلك العهد. لم يكن أصيلاً من الدرجة الأولى، بيد أنه كان عاملاً وكتيباً، وفائدًا، ومدرسًا، على نحو لا يصدق من الهمة والفعالية، وقد ترك بصماته على خطوط التقدم الأخرى (انظر الفصل الثاني، القسم ب، أعلاه). يمتلك مختبر لايبزيك تاريخاً طويلاً وهو ثمرة ناصجة لخط طويل من الجهود السابقة. تلقى ونت تعليمًا طبيًا ومضى لدرس علم النفس من ناحية علم الفلسفة بطريقة تجعله وريثاً مباشرًا لـ ر. ه. لوتز R. H. Lotze (Medicinische Psychologie, 1852). وما يلي يمثل الكتاب النخيل يمكن أن يصلحوا كمعالم بالنسبة للراء للراغبين بمتابعة جذور ما كان في الماضي أحياناً وما يمكن أن=

تأثيراً أساسياً حتى على كتاب مثل ولیم جیمس وغ. ستانلی هال اللذين تجاوزا حالاً  
كلّاً من النطاق الضيق لعلم النفس التجريبي بهذا المعنى experimental  
psychology والرسالة الشخصية لونت. كما تطور كثيراً المتعم الإحصائي لهذا  
النوع من العمل في الولايات المتحدة فيما بعد (إدوارد ل. ثورنديك Edward L.  
Thorndike). وثمة إشارة في الهامش أدناه إلى أحد الفروع الكثيرة لهذا العمل الذي  
كان يجب أن يثير اهتمام الاقتصاديين كثيراً ولكنهم لم يفعلوا هذا<sup>(٣٧)</sup>.

وقد وجد عمل وونت المتعلق بالمختبر تكملة مثيرة له في عمله ذي المجلدات  
العشرة: (Volkerpsychologie 1900-1920). وهذا العمل هو دراسة حول اللغة  
والأسطورة والعرف يبدو أنه على علاقة بأفكار هوبز وفيكو أكثر مما بمختبر  
لايبزك. وأنه يُذكر هنا بدلاً من درسه ضمن السوسيولوجيا الاثنية التي يعود إليها  
حقاً لأن هذا النوع من البحث<sup>(٣٨)</sup>، وفقاً لوجهة نظر وونت وضمن إطار مخططة  
الفكري، يكمل بالفعل المادة التي قدمها المختبر، رغم أنه يحقق هذا من فجوة  
واسعة ومع أن الأمر ليس كذلك من أي زاوية أخرى. ولم يبدِ علم القياس النفسي  
الحقيقي psychometrics أي ميل لولوج حق للظواهر الاجتماعية إلا فيما بعد.

---

ملوح في نقطة ما من المستقبل كحليف مهم للنظرية الاقتصادية: يوهانس بيتر Johannes Peter Muller، إي. ه. ويبر E. H. Weber، غ. ت. فيچنر G. T. Fechner، إيواند هيرنغ Ewald Hering، ه. فون هيلمهولتز H. von Helmholtz - وكلهم علماء نفس فسلجيون تركّزت أعمالهم على قياس الحس Measurement of Sensation (علم الفيزياء النفسي psycho-physics). ومن المهم ملاحظة أنه لم يحدث أن قام الاقتصاديون إلى الآن باستشراف الإمكانيات التي يمكن أن يتيحها هذا اللون من البحث (حول هذا الأمر، انظر الفصل السابع أدناه).

(٣٧) تلك هي دراسة الاختلافات بين الأفراد من حيث صفاتهم وبخاصة قابلياتهم. ومن الضروري التمييز بين جنور وألوان كثيرة، أن أذكر سوى واحد منها يرتبط بتعاليم وونت Wundt ويمثله عمل ولیم ستيرن William Stern (1911: Differentielle Psychologie) وعمل أحر يسعد إلى حد ما - وذلك بقدر ما يحقق فكرة معينة خاصة به - من غانون Galton وتمثله نظرية جارلس سبيرمان Charles Spearman حول العامل المركزي (انظر عمل الأخير: Abilities of Men, 1927)، الذي يتضمن مسحا عاماً حول الحقل). وتبني على الاقتصاديين قراءة كلا العاملين. وبطبيعة الحال، فإن هذا الجانب الخاص من علم نفس الطفل وعلم أصول تدريس الطفل يمتلك أيضاً أهمية واضحة بالنسبة لنا (انظر مثلاً: E. L. Thorndike, Educational Psychology, 1913-14. vol 111).

(٣٨) وهذا يفسر أيضاً لماذا أورد هنا الكاتبين لاراروس Lazarus وشتاينثال Steinthal (الذين تلامهما عبارة Volkerpsychologie التي تترجم عادة إلى folk psychology - علم النفس الشعبي، مع أن عبارة tribal psychology - علم النفس القبائلي من شأنها أن تعبر عن المعنى على نحو أفضل) للذين يمكن اعتبارهما الكاتبين اللذين جاءا مباشرة قبل وونت في هذا الحقل.



(ب) المذهب السلوكى يمكن القول بمعنى ما إن علم النفس المقارن (علم النفس الحيوانى بشكل رئيسى) <sup>(٣٩)</sup> والمذهب السلوكى Behaviourism <sup>(٤٠)</sup> من خلال علم النفس المقارن، نبعا من علم النفس التجريبي لدى ونت، رغم أنهما يمثلان منطلقين جديدين. ونظراً لاهتمام بعض الاقتصاديين الأمريكان بالأحكام النظرية للسلوكيين أكثر من اهتمامهم بأى من التطورات الأخرى فى علم النفس <sup>(٤١)</sup>، فمن المهم بالنسبة للقارئ أن يدرك القيود الشديدة التى يخضع لها تطبيق الأسس السلوكية على العلوم الاجتماعية. من الناحية الجوهرية، يعنى المنهج السلوكى إرجاع السلوك إلى ردود أفعال يمكن ملاحظتها بصورة موضوعية - أى ردود أفعال يمكننا ملاحظتها دون اللجوء إلى المعاينة الداخلية introspection أو أى تفسير نفسى آخر 'للمقاصد' meanings - أى إلى دافع يمكن السيطرة عليه بصورة موضوعية: إذ ينظر هذا المنهج إلى جهاز التفاعل reacting organism كفراغ كامل لا يملك أى ميول خاصة به (كما هو شأن 'الذهن' لدى لوك) ويتجنب (متجاوزاً لوك) للنسج الكامل من المفاهيم والتفسيرات التى تشير إليها كلمات كالوعى، والحس، والفهم، والإرادة، والدافع، أو الغريزة. وهذا يفسر لماذا كان سلوك الحيوانات الأقل تطوراً وأبسط ردود أفعال الإنسان فى مرحلة الطفولة المبكرة تمثل معقل المنهج السلوكى. إن أى خروج من حدود هذا المعقل هو إنجاز يساعدنا على العمل دون أدوات معينة يمكن تحدى صحتها. ولكن خارج النطاق الذى يسرى فيه هذا المنهج، أى خارج النطاق الذى يمكن فيه بالفعل توليد ردود أفعال يقررنا حصراً الأداء الخاضع للسيطرة conditioning controllable، فإن المنهج لا يعود صحيحاً. إن التعميم القائل إن بيئة الإنسان فقط تقرر سلوكه الأمر الذى يتعذر إثباته تجريبياً experimentally هو استنتاج غير خاطئ بقر ما هو خالى من المعنى. ولكن هذا التعميم بالضبط هو هدف حجة بعض السلوكيين: أنه يؤشر الحد

(٣٩) See C. L. Morgan, Introduction to Comparative Psychology (1894).

(٤٠) تعود تلك الكلمة والصياغة الأكثر راديكالية للبرنامج إلى جون بروكس واتسون John Broadus Watson؛ انظر عمله: Behaviour: An Introduction to Comparative Psychology (1914)؛ (also Behaviourism) (1925).

(٤١) وقد يفسر ذلك الأمر الاستعمال الواسع لكلمة Behaviour - سلوك فى الأدب الاقتصادى الحديث.

الذى يفصل منهجاً في البحث سليم أساساً عن أيديولوجيا ليس من الصعب فهم شعبيتها. ويبرز بوضوح الدعم الذي يقدمه هذا التعميم إلى المذهب البيئي المتطرف.

(ج) سيكولوجية الجموع تتطور سيكولوجية الجموع Gestalt Psychology (ايرنفيلز Ehrenfels، كولر Kohler، كافكا Koffka، وبرثايمر Wertheimer، ريزلر Riezler) عن حقيقة أساسية فريدة: إن أى عنصر من العناصر المكوّنة لمجموعة معينة يتعذر فهمه أو تقييمه أو تفسيره فردياً؛ فصوت ما فى أغنية، أو لون فى سجادة، أو حتى قدح النبيذ الذى يقدم مع العشاء، لا يمكن قط أن يتم الشعور بها 'experienced' على انفراد وإنهاء، إذا صح التعبير، كانت ستعنى شيئاً آخر له معنى مختلف تماماً عما تعنيه بالفعل أى حينما تؤخذ كجزء من المجموعة المحددة التى تحدث فى إطارها. إن كل ما يلزمنا قوله حول هذا الاكتشاف المهم جداً، كما هو واضح- فهو كان كذلك بالضبط، رغم أن صياغاتي تبدو مبتذلة- هو ما يلي. أولاً: إن تطوره يعود إلى الفترة اللاحقة بشكل رئيسى وأن الفترة محل الدراسة لم تشهد سوى بداياته؛ ثانياً: إن من بين التطبيقات الكثيرة للممكنة لسيكولوجية الجموع، ثمة تطبيق واحد على الأقل له أهمية كبيرة. إذ يمكن استعمال سيكولوجية الجموع للتوصل إلى مفهوم معقول وغير-غيبى للجماعات النفسية-السوسولوجية psycho-sociological collectives كالمجتمع نفسه، مثلاً.

(د) علم النفس الفرويدى قبل نهاية القرن، كان التحليل النفسى عبارة عن طريقة للعلاج- تعود لتعاليم ج. م. شاركو J. M. Charcot فى باريس- حققت نجاحات كبيرة، وبخاصة فى حالات الكبح 'الهستيرى' للحركة hysterical inhibition، على يد جوزيف بروير Joseph Breuer و سيغموند فرويد Sigmund Freud. ولكن عند حوالى العام ١٩٠٠، بدأ هذا التحليل بالتحول إلى نظرية عامة حول أداء العقل البشرى- رغم أنه بقى كطريقة علاجية therapeutic method. إن الفكرة القديمة حول وجود شخصية خفية وصراعها مع الذات الواعية قد جرى

إحكامها وتفعيلها بصورة لا مثيل لها على يد فرويد<sup>(٤٢)</sup>. ولا يسعني مرة أخرى - وقد لا يلزمى - سوى الإشارة إلى الإمكانات الضخمة التي تلوح فى المستقبل لتطبيق مذهب فرويد على السوسولوجيا - وبخاصة السوسولوجيا السياسية - وعلم الاقتصاد. إن سوسولوجيا فرويدية لعلم السياسة (وبضمنها السياسات الاقتصادية) يمكنها ذات يوم ما أن تبرز فى أهميتها أى تطبيق آخر لمذهب فرويد، رغم أن ما تحقق لحد الآن هو بداية صغيرة ليس إلا (دبليو. ه. ر. ريفر W. H. R. Rivers). كما لا يسعني تناول تيارات الفكر الأخرى التى تظهر ندية مع تيار فرويد مهما اختلفت فى المنهج والهدف من النواحي الأخرى. ومع ذلك، فسأنتنى لأذكر ت. ريبوت<sup>(٤٣)</sup>.

(هـ) علم النفس الاجتماعى يُعرّف هذا الفرع عادةً بصورة موسعة لكى يشمل كل أنواع البحث التى لها صلة مهما كانت بالوقائع النفسية المتعلقة بالظواهر الاجتماعية، وبخاصة كل البحوث القائمة على مفهوم فكر مجموعة ما أو فكر وطنى أو كل الجماعات collectives من هذا النوع. قد يفيد هذا التقليد لغرض تنسيق كل المصادر المتصورة للوقائع أو المقترحات التى يتصور أنها ذات صلة. ولكننا لا نستطيع أن نقبّاه لأنه يجعل علم النفس الاجتماعى غير ذات فائدة كأداة للتصنيف pigeonhole (وهذا هو الاستعمال الوحيد لهذا المصطلح هنا): فمن زاوية أغراضنا، ليس ثمة معنى قط لأن نضم معاً كتاباً ومناهج تختلف عن بعضها بدرجة واسعة مثل: هيردر Herder والفلسفة الرومانتيكية والتاريخ، سترمارك

(٤٢) يوسع القارئ الرجوع إلى كتابات فرويد التى تتوافر عنها الآن نسخة أمريكية رخيصة. ويراونسى شعور أن جملى القليلة حول فرويد كان يمكن تفسيرها بمعنى يحمل الازدراء. ولكن لا شيء أبعد من ذلك عما قصدته. فكل الأعمال العظيمة لا تمثل سوى أفعال من الإبداع كانت قد سبقها تواريخ طويلة كانت موجودة قبل صدورها. كان لدى فرويد عند كبير من التلاميذ ممن انشطروا، مع ذلك، إلى مجموعات مختلفة يتعذر قط تسمية بعضها كمجموعات فرويدية. ولكن كان يتوقع منهم كلهم (أى الكل منهم الذى أعرفه) أن يخدموا العلوم الاجتماعية.

(٤٣) انظر بشكل خاص: Theodule Ribot (1839-1916), *Maladies de la personnalité* (1885; English trans. 1895) - وهذا كتاب آخر أرى ضرورة قراءته من قبل الاقتصاديين، والندية المشار إليها فى المتن تبرز بصورة واضحة ليس بالمقارنة مع كتابات فرويد نفسه بقدر ما هى مع كتابات بعض الكتاب ممن شرعوا كتّاباً لفرويد، وبخاصة ألفرد أدلر Alfred Adler. كما تنبغى الإشارة إلى كتاب آخر من كتب ريبوت: (Evolution of General Ideas (English Trans 1926).

Westermarck أو تايلر Tylor والانثربولوجيا الحضارية، روز Ross والسوسولوجيا 'الثقافية'، وهكذا... وعليه، يتبقى لدينا حقل ضيق جدا كان ماك دوغال أكثر شخصياته أهمية خلال الفترة للمدرسة<sup>(٤٤)</sup>. كان ماك دوغال عالما نفسيا مهنيًا وحاول تطوير علم نفس خاص من شأنه تفسير ظواهر التفاعل بين الأفراد أو المجموعات وتفسير التأثير الأساسي الذي يمارسه فكر مجموعة ما، ما أن يتشكل، على الأفراد الذين يدخلون في المجموعة المعنية. إن حقيقة أن ماك دوغال شدد على العنصر الخلاق وحاجج من خلال الغريزة والإحساس يفسر لماذا فقدت تعاليمه، بعد نجاح أولى قوى، طعمها في وقت كان يشهد انتشار المذهب السلوكي والبيئي. أما ليفي برول<sup>(٤٥)</sup>، فكان أقل من عالم نفس مهني، ولكنه كان ما يزال يهتم بالفكر أساسًا وبالمجتمع بدرجة ثانوية فقط. ولا يتطلب الأمر إضافة أسماء كثيرة لكي نضع قائمة شاملة بصورة عادلة. فقد كان يجري إنجاز بحوث نفسية (ذات طابع إحصائي أساسًا) لخدمة تخصصات عملية عدة يتعذر تناولها هنا- يعتبر علم نفس الطفل أقربها صلة بالسوسولوجيا العامة، في نظري.

(٤٤) See, especially, William McDougall, Introduction to Social Psychology (1908)  
(٤٥) من بين الأعمال الكثيرة لـ لوسن ليفي برول Lucien Levy-Bruhl (١٨٥٧-١٩٣٩)، يكفي أن نذكر: Les Fonctions mentales dans les sociétés inférieures (1910 ; English trans. 1926).



## الفصل الرابع

### السياسة الاجتماعية

#### والمنهج التاريخي<sup>(١)</sup>

[١. السياسة الاجتماعية Sozialpolitik]

[أ) تأثيرها على العمل التحليلي]

[ب) جمعية السياسة الاجتماعية Verein fur Sozialpolitik]

[ج) مشكلة "الأحكام القومية"]

(١) ملاحظة للنشر: كان هذا الفصل في حالة غير نهائية وغير مرضية. فلم تكن هناك عناوين أو عناوين فرعية؛ حيث عمد الناشر إلى وضع هذه العناوين. تأتي معرفتي بهذا الفصل مما أشار شومبيتر إليه في مقدمة الجزء الرابع ومن ملف عثرت عليه وهو يتضمن قسمين مطبوعين ومرفقين بنسختيهما المكتوبتين باليد. ويتضمن هذا الملف أيضًا عددًا كبيرًا من الملاحظات والكراسيات والمطبوعات التي من الواضح إن شومبيتر كان يبوي استعمالها في التدقيق. وقد كتب على غلاف الملف: "الجزء الرابع / ٤". وفي الأصل، كان المكتوب هو: "الجزء الرابع / ٤، ٥"، ولكن المؤلف شطب الرقم ٥ حينما قرر دمج المادة في فصل واحد بدلا من صدورهما في فصلين مستقلين. لقد تبين على ج. شومبيتر أن يقول ما يلي في الجزء الرابع، الفصل الأول، القسم الثالث: غطت الجزء: "ثم تأتي ملاحظات حول مجموعتين من الكتاب والأفكار يتم تناولهما بصورة مستقلة: المجموعة التي تركز عملها في الاهتمام للقائم حينذاك بالإصلاح الاجتماعي والتي جرت تسمية قادتها على نحو غير موفق بتاتا: "الاشتراكيون الأكاديميون" (Kathedersozialisten)؛ والمجموعة التي سميت وتسمى نفسها: المدرسة التاريخية (الفصل الرابع والخامس). إن موضوع الأحكام القومية، الذي تجادل الاقتصاديون بشأنه طويلا، يجري تناوله سويًا مع الفصل الرابع، بينما يتم تناول "معركة المناهج" الشهيرة (ومقابلها الأمريكي: السجل المؤسسي) بالارتباط مع الفصل الخامس.

إن معالجة موضوع اشتراكي الكراسي غير مكتملة. وفي الواقع، تبدو المعالجة كما لو إن قسما كاملا حول هؤلاء الكتاب في ألمانيا جرى شطبه. ومن الواضح أنه جرى شطب معالجة كتاب من هذا النوع في فرنسا. وتعود النسخة للكاربونية من هذا القسم الخاص إلى تاريخ ١٧ كانون أول ١٩٤٣. ومن المؤكد أن هذه المعالجات تشكل دراسات تمهيدية وكان سيُعاد كتابتها على نحو كامل إن القسم المتعلق بـاشتراكي الكراسي والأحكام القومية غير مرضى بصورة خاصة؛ ومع ذلك، فقد نُشرَ هنا لأن شومبيتر كان يشعر بشكل قاطع أن الأحكام القومية كانت وما تزال تشوّه عمل اقتصاديين كثيرين وأن تحليلهم لا يتأثر بالضرورة بهذه الأحكام. وتبرز قناعة شومبيتر هذه في كل كتاباته بشكل واضح.

إن معالجة المدرسة التاريخية غير مكتملة أيضًا. وبعد بعض المناقشة للمدرستين التاريخيتين القديمة والحديثة و methodenstreit "معركة المناهج"، ترد مناقشة لعلم الاقتصاد التاريخي خارج ألمانيا، وبخاصة في فرنسا وإنجلترا، ولكن ليس ثمة تحليل للولايات المتحدة أو المذهب المؤسسي الأمريكي American Institutionalism الذي وُعد به في القسم: خطة الجراء.]

٢. [المذهب التاريخي]

[أ] المدرسة التاريخية 'القديمة'

[ب] المدرسة التاريخية 'الحديثة'

[ج] معركة المناهج [Methodenstreit]

[د] المدرسة التاريخية 'الأحدث': شيبثوف، سومبارت و م. فيبر.

[هـ] التاريخ الاقتصادي وعلم الاقتصاد التاريخي في إنجلترا]

### [١. السياسة الاجتماعية Sozialpolitik]

جربَ الاقتصاديون تأثير الجو الحديدي مثلما كانوا قد جربوا تأثير الليبرالية المبكرة وكما قد يتعين عليهم أن يجربوا تأثير الاشتراكية في وقتنا الحاضر. وفي كل هذه الحالات، كان هذا يعنى بروز ليس فقط أو حتى أساساً وقائع ومشاكل جديدة بل أيضاً مواقف جديدة وعقائد (فوق علمية)<sup>(٢)</sup> وبالتالي، على الأقل لوقت ما، الثورة على القيود التي يجد الرجال الذين ينغمرون في التحليل من الضروري فرضها على أنفسهم، وذلك عند انقضاء كل حقبة وحينما تبرد الحماسات الأولى. فالكتاب 'الميركنتيلون' لم يكتشفوا أن على الاقتصاديين أن يفعلوا شيئاً غير اقتراح الإجراءات والسعى وراء تطبيقها؛ بينما لم يكن اقتصاديو العهد 'الليبرالى' فى وضع أفضل فى البداية، رغم أنهم اكتشفوا أخيراً الاختلاف بين موضوعة معينة وتوصية معينة؛ أما اقتصاديو الفترة محل الدرس، فإذا استسلموا لما بوسع القارئ أن يسميه الإغراء أو نداء الواجب، فأنهم انحرفوا بالمثل عن الطريق الوعرة التى تقود إلى الفتح العلمى.

[أ] تأثيرها على العمل التحليلي] إن الطريقة والدرجة التى سمح بها الاقتصاديون لعملهم التحليلي أن يتأثر بالروح الجديدة للسياسة الاقتصادية اختلفت كثيراً من بلد إلى آخر ومن مجموعة إلى أخرى. ففي إنجلترا، لم تتعرض

(٢) فى أعلى هذه الصفحة: ثمة ملاحظات موجزة كثيرة والعبارة التالية بخط ج. شومبيتر: "لا أرى أنه كان بوسعى أن أفعل أكثر لعملية القطعة الجميلة للتالية من إماعة الفهم".

الاستمرارية في البحث والتعليم لخطر حقيقى قط. لقد ساءت تطور الأزمنة، طبعاً، المجموعة الصغيرة من الاقتصاديين الإنجليز - وهذا ليس صعباً على تلاميذ ج.س. ميل - ولكنها لم تهجر قطع الجهاز العلمى سوية مع الأحكام القيمة القديمة. وهذا يعود، جزئياً، إلى حقيقة أن العضو الاعتيادى فى تلك المجموعة كان يفهم النظرية الاقتصادية بصورة أفضل كثيراً من الاقتصادى الاعتيادى فى أى بلد آخر وبالتالي فإنه كان فى وضع يمكنه من إدراك المدى الكامل لحرية الاختيار الذى تتركه تلك النظرية لأى عقيدة اجتماعية قد يفكر باعتناقها. وتكمن الأسباب الأخرى فى أن تلك الحالة السعيدة من الأمياء على نحو فريد تمثل ببساطة حالة من الحرية الحقيقية تضمنها البيئة الإنجليزية التى أزلت مصادر كثيرة للاحتياج. إن معارضة ما يمكن أن يتصور الناس أنه تحالف بين علم الاقتصاد وسياسة عدم التدخل كانت توجد فى إطار وخارج إطار المجموعة الصغيرة من الاشتراكيين الأصوليين. ولكن هذه المعارضة لم تكن تعنى الكثير. وبشكل خاص، فأنها لم تعن 'مدرسة فكرية' جديدة. [حول هذه النقطة، ثمة ملاحظة تشير إلى أن شومبيتر كان ينوى كتابة فقرة حول الغابيين].

فى الولايات المتحدة، لم يكن التقليد العلمى قوياً كما يبدو. ولكن 'راديكالية' العدد النمطى من الاقتصاديين لم تتجاوز النقاط التى يغطيها المذهب القديم: العداء للحماية ومؤسسات الأعمال الكبيرة 'الاحتكارية' الذى تطور لاحقاً إلى كراهية محبة لدى الاقتصادى الأمريكى الاعتيادى. كما تعرضت للانتقاد عمليات الرأسمالية التنافسية أيضاً: فقد تعاطف بعض الاقتصاديين مع الحركة 'المؤيدة للنمو السكانى'. بينما قدّم البعض الآخر دعماً متحفظاً لأفكار هنرى جورج Henry George<sup>(٢)</sup>، وأن الآراء التى تدل على عداء للنظام الرأسمالى بحد ذاته لم تكن غائبة، مع أن من ناصروها بإخلاص مثل فيلبن Veblen كانوا قليلين. ولكن الانتقاد كان ضعيفاً: إذ تكيفت الغالبية الكبيرة من الاقتصاديين مع القناعات الخداعة لرجال الأعمال الذين لم يشاركوا بعد فى هواجس وظنون نظائريهم الأوروبيين. ولم يعلن

(٢) إنم تاجر كناية الهامش المتعلق بهنرى جورج الذى كان متوقفاً حول هذه النقطة. حول المناقشة الخاصة بهذا الكاتب، انظر الفصل الخامس، القسم السابع، أدناه.]



أى اقتصادى، ممن يمكن أن يعتبره المرء اقتصادياً 'قيادياً'، تأييده لأى مخطط جذرى حول الإصلاح الاجتماعى.

[القسم غير مكتمل: من الواضح أن ج. شومبيتر كان ينوى وضع خلاصة حول تطور الإصلاح الاجتماعى فى فرنسا وألمانيا قبل الانتقال إلى الفقرة التالية].

ولا أتردد فى القول إن هذا الإنجاز هو أحد أهم الإنجازات فى سجل المهنة الاقتصادية. وأمل ألا يتعرض ما يلى إلى سوء فهم بعد أن أوضحت هذا الأمر بصورة تامة. لم يتحقق ذلك الإنجاز، الذى كان كبيراً، فى حقل التحليل العلمى كما هو واضح. ولما كان هذا الكتاب يعنى بتاريخ التحليل العلمى، فإن ذلك الإنجاز لا يهمننا. فما يهمننا هو جانب آخر منه - الذى اسلم حالاً أنه أقل أهمية - أى تأثيره على التعليم والبحث. إن تقييم هذا التأثير من شأنه إذن أن يقدم فرصة لتناول مشكلة الأحكام القيمية لدى الاقتصاديين، بقدر ضرورة هذا الأمر.

لقد تأثرت كفاءة التعليم دون شك. لقد شددتُ أنفاً على الدور الذى أدته المحاضرات الأكاديمية فى انتشار روح الإصلاح الاجتماعى. فمن المؤكد أن 'الاشتراكيين الأكاديميين' الألمان قد حققوا المثال بالنسبة للسياسيين والأفراد العاديين التقدميين - مثال البروفيسور الذى يبرش بالإصلاح ويشجب المصالح التى تعوقه. كان لوجو برنتانو Lugo Brentano يخاطب طلابه كما لو أنه كان فى اجتماعات سياسية، وقد ردوا هم بسرور قابله برنتانو بسرور مضاعف. وكان أدولف فاغتر Adolf Wagner<sup>(٤)</sup> يصرخ ويشجب ويهز يديه أمام خصوم متخيلين، على الأقل قبل أن تخرسه الشيخوخة. وكان الآخرون أقل حيوية وفعالية ولكن ليس أقل وعظيمة فى نواياهم<sup>(٥)</sup>. ولا يفترض بهذه المحاضرات أن تكون ضعيفة بالضرورة من حيث التعليم التقنى الذى تقدمه، ولكنها كانت كذلك كقاعدة عامة، ومن يرى أن هذا سعر

(٤) حول فاغتر، انظر الفصل الخامس، القسم الرابع، الفصل الثامن، القسم الثانى، أدناه.

(٥) لا أهداف إلى التشديد على أن المحاضرات أو السينمات الألمانية كانت مثيرة تامة. فالمثالان المشار إليهما هما مثالان استثنائيان. وكقاعدة، فإن البروفيسور كان يحاصر وفقاً لمخطوطة قديمة فى الغالب أو يترأس سينمات فائقة يلقى فيها المرشحون للدكتوراه خلاصات من أطروحاتهم. وهذا هو المشهد الذى شاهده الزائرون الأمريكيون وقد تكون تجربتهم هذه هى أحد أسباب العداء الشديد لطريقة المحاضرة فى التعليم الذى نلاحظ فى جامعات أمريكية كثيرة.

زهد نظير الأخلاق والغيرة، فمن الملائم أن يتأمل للحظة ما كان يمكن أن يكون عليه الطب الباطني لو أن معلميه انغمسوا في الخطابة حول مفاخر المعالجة بدلاً من تطوير القدرات التحليلية لدى تلاميذهم. وقد ترك الجامعات عدد كبير من الباحثين واشتغلوا بالمهن العملية المتاحة للاقتصاديين وهم يتمتعون بمستوى يبعث على الأسى، وأن البعض من أفضلهم تركها وهم في غاية الاستمزاز<sup>(٦)</sup>.

**[(ب) جمعية السياسة الاجتماعية Verein fur Sozialpolitik] أما بالنسبة للبحث، فينبغي أولاً تمييز الجانب الحسن منه. فقد أشرنا آنفاً إلى أن حماس الاقتصاديين الألمان للإصلاح تركّز على مشاكل أو إجراءات فردية على غرار حماس للفانيين في إنجلترا: أما إعادة البناء الأساسي للمجتمع، فهذا أمر يتحقق في أوانه وكأثر جانبي by-product أكثر مما كنتاج للجهود الهادفة إلى تحقيقه بشكل مباشر. إن هذا المدخل ينطوي على تراكم وقائع كثيرة، وتشهد السلسلات المثيرة من Schriften des Verein fur Sozialpolitik {مجلة جمعية السياسة الاجتماعية}- وهي ١٨٨ 'مجلة' تتألف معظمها من مجلدات عدة بالفعل- على التصميم القاطع على البحث وبذل الجهد، وهو أمر ندين له بالتوسع الهائل في معرفتنا الواقعية. وقد تحقّق عمل إضافي كثير من نفس النوع، من قبل أفراد ومجموعات، سواء بالارتباط مع ذلك الجهد المشترك أو بمعزل عنه<sup>(٧)</sup>. ولو قررنا، لضيق المجال**

(٦) ثمة حالات توضح فيها المزحة والنكات وضماً ما بصورة أفضل من أي شيء آخر وذلك مهما كانت المزحة والنكات مكروهة من رابطة التقاليد العلمية. وهكذا أجارف بتقديم مثالين توضيحين من هذا النوع. يمثل أولهما في تعريف لعلم الاقتصاد كان قد كسب بعض الانتشار حينذاك: 'علم الاقتصاد، ماذا يعني...؟ أوه، نعم، أنا أعلم بأنه تكون اقتصادياً حينما تقيس مساكن العمال وتقول إنها ضيقة جداً'. والمثال الثاني هو قول مأثور سمعته ذات يوم من امرأة ألمانية مثقفة ومهذبة: 'تلقيت مقررات وامتحانات في علم الاقتصاد ولكني لا أعرف شيئاً ولست مهتمة بذلك. وكما ترى، كنت أشرح بأنه كان على أن أتقيد بطريقة 'الدراسة' studing في جامعة ما، ولكنني لم أؤو العمل الجدي. ولذلك، احترت علم الاقتصاد لأن كل المطلوب فيه لنيل رصا المتحسين هو القدرة على المحادثة اللبقة حول علم الأخلاق والإصلاح والسيطرة، وشيء من هذا القبيل'. ولا أقصد طبعاً أن أقول إن هؤلاء المتحسين هم النماذج لمعظم أو حتى كثير من المعلمين. إذ ينبغي عدم المبالغة في مغزى النكتة. ولكن لا ينبغي للتقليل منه أيضاً إلى حد إنكاره التام، على الأقل بالنسبة إلى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر.

(٧) إن أهمية ذلك الجهد، كجهد ليس له نظير قامت به مجموعة وطنية من الاقتصاديين المهنيين، تجعل من المستحسن أن نقول بضع كلمات حول كيفية تنظيمه. لقد أخذ ذلك الجهد شكلاً جماعياً أساساً team-work. وكان بوسع كل عضو، وبخاصة عضو المجلس الكبير، أن يقترح مشروعاً مسا-

المتاح لنا، إن مجلة الجمعية Schriften تقف باعتبارها المثال الوحيد على هذا النوع من التحليل، فمن الضروري أن نفهم أن هذا المثال يوضح ما شكّل الجزء الأكبر من العمل الذى قدمه الاقتصاديون فى كل البلدان - فى إنجلترا، كان هذا العمل يتحقق كما فى السابق من قبل اللجان الملكية إلى حد ما<sup>(٨)</sup>.

قدّم كثير من تلك المجلات عملاً رفيع المستوى كان نموذجياً ليس فقط فى اهتمامه الدقيق بالتفاصيل ولكنه مهم تحليلياً أيضاً ويستلهم الاعتبارات العلمية والعملية معاً. إن الدراسات الشاملة للجمعية حول الأسعار (بدءاً من عام ١٩١٠) تصلح كمثال على ذلك. ومع ذلك، فإن معظم تلك الدراسات لم يكن أفضل أو أسوأ من التحقيقات التى كانت وما تزال تُجرى فى كل العهود وفى كل البلدان. ولكن البحث حول تأثير إنتاج الذهب الذى أشرف عليه آرثر شبيثوف Arther Spiethoff (Der Einfluss der Gold-erzeugung auf die Preisbildung, 1890-1913, vol. 149 of the Schriften) والذى هو جزء من تلك الدراسات، كان يتجاوز المستوى العام. ورغم ذلك، وعلى الإجمال، فإن الاقتصاديين الذين أنجزوا التقارير التى تملأ مجلدات الجمعية لم يهتموا بالتقنية التحليلية إلا قليلاً. ولم ييغوا إزعاج أنفسهم بتحليل ما جمعوا من وقائع بل مضى معظمهم مباشرة من انطباعاتهم الأولى التى تتيحها الوقائع إلى تقديم التوصيات وذلك بالضبط كما يمكن أن يفعل أى باحث غير متخصص. كما أنهم لم يستعملوا، ولم يساهموا فى، التكنيك النظرى أو الإحصائى رغم توافر فرص واضحة لهم لأن يفعلوا ذلك. وأن الجهاز التحليلى لعلم الاقتصاد لم يتطور على أيديهم، بل إنه تعرض إلى التدهور.

ملاحظة. ثم تختار الجمعية مشروعات معينة من بين ما يقترح وتدخل أقراناً أو لجانباً صغيرة بالإشراف على البحث المعنى. ثم تقسم هذه اللجان بدورها البحث بين عدد من المشاركين وتتولى تجميع النتائج التى تنشر فى المجلة بعنفذ. وعلاوة على ذلك، تنظم هذه اللجان مناقشة تلك النتائج فى اجتماعات الجمعية، ولدى مقررى الجمعية (وهما لثان عادة) وبقية المساهمين. وكان للنجاح فى تلك الاجتماعات بعض الأهمية بالنسبة لسيرة الباحث للمعنى الأكاديمية لقد جرى تقديم بعض هذه المعلومات فى الفصل الأول من هذا الجزء.]

(٨) نشير فيما يلى إلى قسم من تلك اللجان التى كانت تقاريرها تحصل أهمية خاصة من زاوية التحليل الاقتصادى: Shipping Dues (1853) ; Coal Supply (1866); Agriculture (1881) ; Housing (1885) ; Depression of Trade (1886, particularly the 3rd report) ; Gold and Silver (1887) ; وكذلك Poor Laws (١٩٠٩)، وبخاصة التقرير الشهير حول الأقلية.

وعلاوة على ذلك، فحينما تمثل المهارات المميزة لموزعى الحليب زائداً الولاء المتوهج لمثل الجمعية - مع قليل من الفلسفة والعناصر الأخرى من الحضارة الألمانية - كل ما كان مطلوباً من المرء لكى لإثبات نفسه كإقتصادي ونيل الترقية الأكاديمية بالشكل المناسب، فمن العسير أن نستغرب كيف أن العرض قد تكثف مع نوعية الطلب. ولولا ذلك لما كف الكتاب الممتازون عن الاهتمام بالحقول الأرفع من الابتكار والصرامة العلمية. والكتاب الذين يتعذر وصفهم ككتاب ممتازين لولا الاهتمام بهذه الحقول كانوا قد رفضوها فرحين ومتباهين بفعلتهم هذه. ومع أنه كان هناك دائماً بضعة كتاب حاولوا إبقاء الراية خفاقة دائماً<sup>(٩)</sup>، فإن النظرية الاقتصادية بالصورة التى جرى فهمها فى إنجلترا، كانت فى بلدان عدة معطلة لعدة عقود بشكل كامل تقريباً ليس فقط كحقل بحث ولكن أيضاً كوسيلة لتدريب الباحثين على عادات التفكير العلمية. وحينما انطلق فى العقد الأول من هذا القرن، وتحت التأثير النمساوى والأجنبى، رد الفعل ضد 'علم إقتصادي دون تفكير'، فقد تجلى المدى الكامل للدمار فى حقيقة أن الناس نادراً ما كانوا يعرفون ما تعنيه النظرية الاقتصادية: إذ تصور كثيرون أنها نوع من فلسفة الحياة الاقتصادية أو مجرد منهجية، بخلاف ذلك. وقد ألقى مراقبون أجنب كثيرون كل اللوم على المدرسة التاريخية فى وجود هذه الحالة من الأشياء. ولكن المدرسة التاريخية، رغم أنها كانت تشجع اهتماماً علمياً بحثاً آخر، بيد أنها كانت ما تزال تشجع اهتماماً علمياً معيناً؛ وينبغى عدم تحميلها مسئولية إحلال العقائد convictions محل البحث.

[ج) مشكلة 'الأحكام القيمية'] قد يمثل القلق على مصير علم الاقتصاد أحد الأسباب التى تقصر لماذا شعر عدد متزايد من الكتاب بأن من المستحسن تحويل الجمعية Verein إلى شئ ما أكثر شبهاً بجمعية علمية؛ وطرح السؤال، بعد تحقق هذا الأمر إلى حد ما، عما إذا كان من حق الاقتصاديين أن يمرروا الحكم - الأخلاقى أو غيره - على الظواهر التى كان يحللونها. وفى العقد الأول من هذا

(٩) [كان ج. شومبيتر ينوى كتابة هامش هنا حول Diehl، ديتزل Dietzel، أوبنهايمر Oppenheimer، وليكس Lexis].

القرن، كانت مشكلة Werturteil {الحكم القيمي} وراء المناقشات الساخنة التي بلغت ذروتها فيما حدث من شجار تقريبا في مؤتمر فيينا عام ١٩٠٩. وبالنسبة لكثيرين، فمن الواضح بصورة مسبقة أن الهجوم على مبدأ الممارسة التاريخية للجمعية كان لا بد من أن يأتي من اقتصاديين لا يتعاطفون مع السياسات التي تبنتها الجمعية. بيد أن الأمر لم يكن كذلك. فأعداء الجمعية كانوا طبيعيا يحتجون بشكل ثابت على افتقاد الجمعية 'للموضوعية' العلمية. ولكن في إطار الجمعية، كان م. فيبر M. Weber و سمبارت Sumbart أبرز قاندين لتلك الحملة الهادفة إلى التحرر من التقييم (Wertfreiheit). وهما من الجناح الراديكالي من الجمعية ولم يكونا نصيرين للمصالح الرأسمالية قط<sup>(١٠)</sup>.

ومع ذلك، فمن الواضح جدا مما قيل لحد الآن، إن المشكلة المعرفية المعنية ليست هي التي تفسر حدة المناقشة بل اعتبارات ذات طابع آخر. فقد لا يشعر المرء قط بأى ارتياب في المكانة المنطقية للأحكام القيمية في إطار علم ما، ومع ذلك فإنه يعتقد (أ) بأن إحلال عقيدة معينة محل المقدرة التحليلية عند اختيار ممالك علم ما هو أمر يعوق التقدم؛ و (ب) إن من يعلنون انصرافهم لمهمة توسيع وتعميق و'تكنكة' tooling رصيد الإنسانية من المعرفة ويتباهون بالأفضليات التي تمنحها المجتمعات المتحضرة لأنصار هذا النشاط الخاص، إنما يعجزون عن الوفاء بتعهدهم حينما يكرسون أنفسهم، وهم يرتدون الرداء الواقى لرجل العلم، لما هو حقاً نوع خاص من للدعاية السياسية. ومن السهل أن نرى أن من كانوا يفكرون بطريقة مختلفة، يدركون على الأرجح إن ما كان في خطر لم يكن هو نقطة من المنطق العلمي بل مكانتهم المهنية وكل ما كان عزيزاً عليهم في نشاطهم المهني.

إن المشكلة المعرفية بذاتها لم تكن صعبة جدا أو مهمة جدا ومن الممكن تناولها وحسمها بكلمات قليلة. ومن الملائم أن نفعل هذا من خلال البيئة الإنجليزية حيث برزت المشكلة ضمن السياق الطبيعي للأشياء - إذ إن الأضواء الكاشفة تتسلط على المواقف والممارسات المعتادة لعلم ما كلما تقدم هذا العلم بالعمر -

(١٠) [كتب ج شومبيتر: أتركي صفحة هنا لوضع هلمش حول سومبارت.]

وحيث تكون تلك الغفظة السياسية، التي أثرت على معالجة المشكلة فى البلدان الأخرى، أقل أهمية. سبق لنا أن رأينا كيف جرى إدراك المشكلة وكيف تمت معالجتها من قبل الاقتصاديين المتعاقبين بين سنيور وكيرنس. إن التمييز بين الحاجة حول 'ما هو كائن' وحول 'ما يجب أن يكون' كان قد تحقق من قبل حينما صاغ سيدفك Sidgwick<sup>(11)</sup> التفسير الصحيح لهذا التمييز بطريقة لم تترك إلا شيئاً قليلاً دون إنجاز، هذا إن تركت شيئاً ما أصلاً، والتي يبدو أن مارشال وأتباعه المباشرين سلموا بها- من حيث المبدأ على الأقل.

إن 'ما ينبغي أن يكون'، أى الوصفة أو النصيحة المطلوبة، يمكن لأغراضنا أن نردها إلى تعبير ما statement عن تفضيل أو 'رغبة ما' desirability. إن الاختلاف المهم بين تعبير من هذا النوع- كالقول، مثلاً، 'إن من المرغوب تحقيق عدالة اقتصادية أكبر'- وبين تعبير يخص علاقة ما- كالقول، مثلاً، 'إن المبلغ الذى يحاول الأفراد أن يذخروه من دخل قومى معين يعتمد على طريقة توزيع الدخل، بين أمور أخرى'- يتجلى فى حقيقة أن قبول التعبير الثانى يعتمد حصراً على القواعد المنطقية للمشاهدة والاستنتاج، بينما أن قبول التعبير الأول ('الأحكام القيمية') يتطلب دائماً، إضافة إلى ذلك، القبول بأحكام قيمية أخرى. ليس لهذا الاختلاف سوى أهمية ضئيلة حينما تكون الأحكام القيمية 'النهائية'، التى ننقاد إليها كلما دأبنا على السؤال لماذا نقيم فرد معين بصورة معينة بالضبط، مشتركة لكل الأفراد الاعتياديين فى بيئة حضارية معينة. وهكذا، ليس ثمة ضرر فى موقف

(11) إذ نجد ما يلى فى مقدمة كتابه Principles of political Economy, 1883, (3ed ed., 1901, pp 7-8): 'لقد حرصت بصورة عامة على تجنب العبارات الدوغماتية حول النقاط العملية. فمن البادر جداً، إن كان هناك أصلاً، أن يمكن تقرير المسائل الاقتصادية العملية، التى تقدم إلى رجال الحكم، بصورة حاسمة وفقاً لمعالجة مجردة تستند على أسس أولية معينة. فالحل الصحيح يتطلب عموماً معرفة كاملة ودقيقة بوقائع الحالة المحددة المعنية؛ وأن صعوبة التأكد من هذه الوقائع تحول فى الغالب دون الحصول على استنتاجات وضعية positive من جانب أى منهج علمى على وجه التحديد.'

وفى الوقت نفسه، ورغم ذلك، فإن وظيفة النظرية الاقتصادية بالنسبة لمثل هذه المشاكل ليست أقل أهمية أو ضرورة قط: ما دامت الاستنتاجات العملية للخبير الأكثر بعداً عن النظرية يتم التوصل إليها ضمناً أو صراحة بواسطة معالجة ما وفقاً لبعض الأسس الاقتصادية؛ فلا يمكن للاستنتاجات أن تكون صحيحة إلا بالمصادفة حينما تكون الأسس أو المعالجة غير سليمة.

الطبيب أن تكون النصيحة التي يقدمها تتبع من مقدمات علمية ذلك لأن الأحكام القيمة المعنية- فوق العلمية، إن تحدثنا بصورة صارمة- هي عامة بالنسبة لكل الأفراد الاعتياديين ضمن بيئتنا الحضارية: فكلنا نقصد الشيء نفسه تقريباً حينما نتحدث عن الصحة ونجد إن من المرغوب التمتع بالصحة. ولكننا لا نقصد الشيء نفسه حينما نتحدث عن المصلحة العامة لأننا ببساطة نمتلك رؤى حضارية مختلفة جداً، نقوم على أساسها بتعريف المصلحة العامة في كل حالة منفردة.

كان لسيدفك Sidgwick حصته الكاملة من الثقة الإنجليزية التقليدية 'بالقيم النهائية' التي حدث أن سادت في بلد المرء في وقت معين. ولذلك، وبعيداً عن حدود 'علم' الاقتصاد، سلم سيدفك بوجود 'فن' مناظر تُشكل فرضياته تعاليم ولكنها تعاليم لا تقل إلزاماً من الفرضيات من النوع المنطقي-الوقائعي. ومع ذلك، فقد أبصر المشكلة الحقيقية حينما أوضحها بمثال ممتاز من شأنه، بعد توسيعه قليلاً، أن يلخص النقطة المركزية في ذلك السجال.

ثمة عدد غير محدود من الدوافع والاعتبارات تشارك في جعل فرد ما مناصراً للحماية أو لحرية التجارة. ومن بينها أشياء ترتبط بتفضيل المرء لأنماط أو مثل وطنية معينة. وعليه، ليس بوسع أي حجة علمية أن تكرهه على اعتناق أو نبذ مذهب الحماية<sup>(١٢)</sup>. ولكن دوافعه يمكن أيضاً أن تتضمن، وهي تتضمن عادةً، فرضيات عن أسباب ونتائج قد يقع بعضها أو كلها ضمن نطاق المحلل الاقتصادي. فإذا حدث إن صاحبنا كان حائثاً لإيمانه بأن الحماية تصلح كحل لمعالجة البطالة، فإن الاقتصادي يكون على حق حينما يشير إلى أن الأمر هو كذلك في حالات معينة وليس كذلك في غيرها، وأن صاحبنا، بهذا المعنى، 'ينبغي' أن لا يكون حائثاً

(١٢) ينبغي ملاحظة أن ذلك لا يعني أن قضايا الاقتصادي حول الموضوع لا يمكن أن تكون موضوعاً للتحليل العلمي أو أنها لا تؤثر الاهتمام. فبالنسبة للنقطة الأولى، فقد نحسب أن نفس لماذا يضر فرد أو مجموعة معينة قناعة معينة حول سياسات اقتصادية معينة. إن مثل هذا التحليل هو تحليل علمي بصورة تامة. أما بالنسبة للنقطة الثانية، فقد تعكس وجهات نظر اقتصادي ما موقف الفقة الاجتماعية التي ينحدر هو منها مما يساعد على تشخيص نمط سياسي معين؛ وعلاوة على ذلك، فإن الاقتصادي المعنى، كفرد، قد يكون مهماً إلى حد يبرر ملاحظة وتسجيل تفضيلاته السياسية. ولكن أيًا من هذه الأشياء لا يمت إلى الموضوع قيد الدرس بأي صلة.

بشكل غير مطلق. لابد من أن القارئ يدرك أن الاعتبارات من هذا النوع تخفض كثيراً من الأهمية العملية للموضوع بقدر تعلق الأمر بجانبه المعرفي البحث. وبشكل خاص، إذا كان الاقتصادى مفتوناً بالحس التاريخى المميز للبيئة، فقد يمكنه أن يقدم - انطلاقاً من معرفة أن الأحكام القيمة ترتبط ببيئة معينة - نصيحة نسبية تاريخياً دون أن يتجاوز حدود كفاءته المهنية. إن من شأن هذا أن يمضى بنا إلى حد ما، ولو ليس إلى الحد الكامل، باتجاه تبرير الأحكام القيمة للاقتصاديين. كما إنه يفسر، جزئياً على الأقل، لماذا أن السجال بشأن الأحكام القيمة لم يؤدِ إلى أى نتائج مهمة. ولكن هذا لا يغير شيئاً من حقيقة أن الأنشطة شبه السياسية للاقتصاديين عرقلت تقدم علم الاقتصاد بشكل حاد - بما فيه تقدم فائدته العملية.

## [٢. المذهب التاريخى]

يتمثل أحد أهداف كتابنا هذا فى محض الخرافة القائلة بأنه كان هناك وقت أحترق فيه الاقتصاديون، كمجموعة، درس الواقع التاريخى أو الواقع القائم حينذاك أمامهم، أى وقت ما كان فيه الاقتصاد ككل علماً تأملانياً بحثاً أو يفتقد إلى ملحقه الوقائى. إذن، ما هى الصفة المميزة للمجموعة التى أسمت نفسها: المدرسة التاريخية Historical School وكيف كان بوسع أعضائها أن ينظروا لبرنامجهم كمناطق جديد؟ من الواضح إن هذه الصفة لا تكمن فى إدخال كل مَنْ اعترفوا بالتاريخ الاقتصادى كمصدر مهم للحقيقة الاقتصادية. كما إننا لا نستطيع أن نرسم دائرة نضع فيها كل مَنْ أظهروا تمكناً كبيراً من الوقائع التاريخية أو امتلكوا فهماً للتدفق التاريخى من السياسات والنسبية التاريخية للفرضيات: فهذا كان سيعنى إدخال ليست وماركس ومارشال. ولا يكفى حتى القيام بالفعل بعمل تاريخى: فلا معنى لتعريف من شأنه أن يشمل جيمس ميل.

ومع ذلك، فإن هذه الأفكار تشير بشكل مباشر إلى ما نبحث عنه. فالنقطة الأساسية والمميزة للعقيدة المنهجية للمدرسة التاريخية هى إن جهاز الاقتصاد العلمى ينبغي بشكل رئيسى أن يتكون من نتائج الكتابات التاريخية ومن التعميمات



القائمة عليها- وفي البداية، كان يُعتقد بأن ذلك الجهاز ينبغي أن يتألف من هذه الفئات والتعميمات حصراً. كان على الاقتصادي أن يتقن التكنيك التاريخي قبل أى شيء آخر، وذلك بقدر تعلق الأمر بالجزء العلمي من عمله. ويتعين عليه، بمساعدة هذا التكنيك الذى يمثل كل ما يحتاج إليه من جهاز علمي، أن يفرق بين التاريخ الاقتصادي لدرس الأنماط والعمليات الخاصة بكل تفاصيلها الحية، للمكانية والزمنية، التى يجب أن يستطیع طعمها. وعندئذ، فالنوع الوحيد من المعرفة العامة، الذى يمكن الحصول عليه فى العلوم الاجتماعية، من شأنه أن ينمو من بين هذا العمل بصورة تدريجية. وكان هذا هو أصل ما أصبح يُعرف بالمنهج التاريخي Historical Method فى علم الاقتصاد<sup>(١٣)</sup>. ويمثل الموقف والبرنامج الناشئان ما كان يقصده الاقتصاديون، الذين لديهم مذاهب أخرى، بالمذهب التاريخي Historism.

وبطبيعة الحال، ينبغي تفسير مصطلح 'تاريخ' History بصورة واسعة بحيث يشمل الواقع ما قبل التاريخي والواقع القائم ومساهمات علم الأثنيات. ومن المؤكد أن طريقتنا فى تعريف المدرسة التاريخية تميل إلى طمس الحد الفاصل بين الاقتصادي التاريخي historical economist والمؤرخ الاقتصادي economic historian. ولكن ليس فى هذا أى ضرر. ذلك لأن العقيدة المنهجية للمدرسة التاريخية يمكن أن تلخصها بالضبط للفرضية القائلة إن الاقتصادي، كباحث، يجب أن يكون مؤرخاً اقتصادياً فى الأساس. فعمل اقتصادي المدرسة التاريخية كان يُكْمَل حقاً، وقد تم استكمالها ب، عمل المؤرخين الاقتصاديين البحت، وهو عمل ذو طابع تاريخي ترسخ قبل ذلك الحين ولم يرحب دائماً بما بدا أحياناً كمنافسة غير عادلة<sup>(١٤)</sup>.

(١٣) سيوضح أن هذا المعنى للمنهج التاريخي المبين أعلاه لا يمت بآية صلة إلى معاني أخرى يحملها نفس المصطلح مثل: المجموع الكلى من الأساليب التى يستعملها المؤرخ أو طريقة تطويرية method genetic للعرض.

(١٤) لن يعجز أحد عن ملاحظة جانب التناقض المهنى فى ذلك العداء. ولكن كان هناك سبب آخر أكثر وجاهة لهذا العداء من جانب مؤرخي الاقتصاد، وكذلك المؤرخين الآخرين نظراً إلى أن الاقتصاديين التاريخيين ذهبوا أحياناً أبعد من أى شيء يمكن أن يسمى كتاريخ اقتصادي. فالاقتصاديون، وبخاصة تلاميذ شوملر، لم يهتموا كثيراً بإتقان جهاز المؤرخ، وإن عملهم فشل فى=

وعند تعريف المدرسة للتاريخية بهذا المعنى، فمن المتعذر القول أنها سادت ذات يوم في أي بلد. ولكن هذه المدرسة شكلت، خلال العقدين أو الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر، العامل الأكثر أهمية لدى الطابع العلمي البحث بالنسبة للاقتصاد الألماني. وهذا ما يفسر توجهنا الآن نحو التعرف بصورة أكمل نوعاً ما على عمل المدرسة التاريخية الألمانية قبل أن نتناول بإيجاز الحركات المناظرة في البلدان الأخرى.

(أ) المدرسة التاريخية 'القديمية' [سنعمد أولاً إلى الإشارة إلى عمل ثلاثة كتاب تمثيلاً مع التقليد الدارج: برونو هلدبراند Bruno Hildebrand، وويلهيلم روش Wilhelm Roscher، وكارل نيس Karl Knies، الذين يُذكرون سوية عادة تحت عنوان: المدرسة التاريخية الأقدم Older Historical School. وفي الواقع، مع ذلك، فإن هؤلاء الكتاب لا يشكلون مدرسة حقاً بحسب مفهومنا- على القارئ أن يتذكر أن مصطلح مدرسة School، في هذا الكتاب، يعني ظاهرة سوسيولوجية محددة وبالتالي لا يجوز استعماله كيفما نشاء للإشارة إلى أي مجموعة من الكتاب نحب اختيارها- وأن علاقتهم بالنظرية الاقتصادية لم تكن موحدة، ولا أن تختلف كثيراً عن علاقة جمهرة الاقتصاديين الآخرين في كل العهود الأخرى. كان هلدبراند كاتباً نشطاً يتمتع بمزايا عدة ويشدد، في برنامجه وعمله، على الطابع التطوري للحضارة الاقتصادية- دون أن يتخلى عن إيمانه بالقوانين الطبيعية، رغم ذلك- وعلى الأهمية الأساسية للمادة التاريخية أكثر مما فعل معظم معاصريه. أما روش، فهو للتجسيد لتعاليم الأكاديميين ذات الطبيعة الفلسفية- التاريخية أساساً، وهو جدير حقاً بالذكر هنا وذلك لأعماله في حقل تاريخ الفكر الاقتصادي، إلى جانب كونه

---

متلبية مقاييس مهنة المؤرخ أحياناً. وقد أثارت اتهامات من هذا النوع ضد شمولر نصه مهما كانت الحقيقة، بالنسبة لنا، التي يأخذها تعريفاً ننظر الاعتبار، أي حقيقة عدم وجود حد فاصل حقاً، بيد أنها تثير صعوبة كبيرة. فليس بوسعنا شمول الأدب التاريخي المتعلق بالفترة؛ ومع ذلك، يجب علينا أن نفعل ذلك حقاً. فكل تاريخ لعلم الاقتصاد بالمعنى الواسع الذي تتبناه المدرسة التاريخية سيكون ناقصاً بشكل مأساوي ما لم يذكر رجالاً مثل جورج فون بيلو George von Below، ألفونس دوبش Alphons Dopsch، السير هنري ماين Henry Maine وكثيرين غيرهم ممن أضاقوا إلى معرفتنا بالمؤسسات والممارسات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمصور الوسطى أكثر مما فعل الاقتصاديون يوم ما، ولكن ينبغي على أن أبين الحد الفاصل في بعض المواضع.

شخصية قيادية في الاقتصاد الأكاديمي. ومن موقعه هذا، في مجلداته الثقيلة ومحاضراته غير الحبوية، كان روشر يطرح بوعي المذهب الأصولي - الإنجليزي بشكل رئيسي - السائد في زمنه، مستعيناً بالمادة التاريخية لتوضيحه وتبسيطه. ومع ذلك، فهذا الأمر لا يخلق اقتصادياً تاريخياً *a historical economist* بالمعنى المتميز لهذا المصطلح. كما لا يخلقه الحديث عن 'قوانين تاريخية' أو استحسان حكمة مانغولد Mangoldt القائلة إن علم الاقتصاد هو 'فلسفة التاريخ الاقتصادي' - وبخاصة حينما نتذكر أن هذا الكاتب ينظر بطريقة تشبه بالضبط الطريقة التي ينظر بها الآخرون. أما نيس، فكان الأبرز بين الثلاثة. ولكن عمله الرئيسي يقع في حقل النقود والائتمان حيث صنع شهرته كمنظر. وتتجسد صلته الوحيدة بالمدرسة التاريخية في كتاب برنامجي شدد فيه على النسبية التاريخية ليس فقط للسياسات بل وللمذاهب أيضاً، وقد أشاد بكتابه اقتصاديون تاريخيون حقاً - وهي شهرة لا يستحقها بصورة تامة<sup>(١٥)</sup>.

[ب) المدرسة التاريخية 'الحديثة'] من العدل أن يرتبط للمنطلق الجديد، برنامج البحث المتميز، وظهور مدرسة حقيقية باسم غوستاف فون شمولر Gustaf von Schmoller (١٨٣٨-١٩١٧)<sup>(١٦)</sup>. وفي خلاصة كهذه، ينبغي علينا أن نركز على عمله وقيادته. أما رجال خط القيادة الثاني: برنتانو، وبوخر، وهيل، وناب-

(١٥) Die Politische ökonomie vom Standpunkte der geschichtlichen Methode (1853 : enlarged ed., 1883. ثمة مناقشة لنيس في الفصلين الخامس والثامن، أضاء.

(١٦) من كتاباته حول الموضوع، يكفي أن نذكر المختارات: Zur Literatur-geschichte der Staats- und Sozialwissenschaften (1888) و Grundfragen der Sozialpolitik (1888) Volkswirtschaftslehre (١٨٩٧؛ حيث يرد في هذا العمل الخطاب المهم حول: 'Changing Theories and Established Truths in the Field of the Social Sciences' من مقالاته: Volkswirtschaft und Volkswirtschaftslehre في الموسوعة الألمانية (Handwörterbuch für Staatswissenschaften) التي تعكس أكثر فكره تضجاً حول الموضوع. وانتهز هذه الفرصة للإشارة إلى أن شمولر كرس لمهمة القيادة ليس فقط كل طاقته وروحه الكفاحية وإمكاناته الهائلة في العمل ولكن أيضاً مقدرة إستراتيجية وتنظيمية كبيرة. فمن بين أشياء أخرى، أصدر مجلة دورية - كانت تعرف بـ Schmoller's Jahrbuch - ونشر عدداً من الدراسات - the Forschungen - خدمت للقضية وقدمت تسهيلات لنشر عمل المدرسة. وكان شمولر Scholarch 'أكاديمياً' نعتياً.

من نواعى العدل ذاته أن نسمى هؤلاء بهذا الاسم فنكتفى بالإشارة إليهم أدناه<sup>(١٧)</sup>.  
ويتعين علينا أن نغفل كلياً عمل الكتاب الأكل بروراً.

قاد شمولر هذه المدرسة- المدرسة التاريخية الأحدث، كما أصبحت تسمى-  
بالمثال كما قادها بالكلمة. وفي أيامه الأولى، قَتَمَ شمولر دراسة حول براعة  
البرازين والحاتكين في ستراسبورغ تكمن أهميتها في إطارها البرنامجي (الذي  
لولا لما كان فيها ما يميزها بشكل خاص) وغدت نموذجاً لعمل جمهرة من تلاميذه  
وأتباعه من غير تلاميذه. ومع ذلك، فقد ذهب اهتمامه بالتاريخ أبعد بكثير مما كان  
يوحى به هذا المثال. إذ أنتج أيضاً عملاً لا يُقدّمه عادة إلا مَنْ هو مؤرخ محترف؛  
فقد قام بدور أساسي مثلاً في العمل الكبير حول وثائق تاريخ الإدارة العامة في  
بروسيا الذي كان يتباهى به بصورة محببة. وهكذا، فمع أن تقديم العمل التاريخي  
من قبل الاقتصاديين لم يكن جديداً بذاته، بيد أنه كان يُقدّم حينذاك بحجم لا سابق له  
وبروح جديدة. وبالنسبة للنقاد الذين يعتقدون إن هذا العمل ذهب أبعد كثيراً مما  
ينبغي- وممن يتحدثون عن المذهب التاريخي بنبرة من الازدراء- فمن العدل أن  
نجيبهم، أولاً، بأن العمل البشري كله هو عمل أحادي-الجانب بالضرورة؛ وثانياً،  
أنه بالرغم مما تم إنجازه كله، فإن من المستحيل أن نعثر على حقل واحد فقط- أو  
من المستحيل على أنا، على الأقل، أن أفعل ذلك- ذهب فيه العمل المنجز خلال  
الفترة المدروسة إلى الحد الذي سيتمناه المرء.

من المؤكد أن الكثير من هذا العمل كان مبتدلاً نوعاً ما<sup>(١٨)</sup>. ولكن حصيلة  
الكلية كانت تعنى تقدماً هائلاً في دقة المعرفة حول العملية الاجتماعية: يكفي أن  
نذكر قائمة العناوين الرئيسية- السياسة الاقتصادية (وبخاصة المالية) والإدارة؛ بنية  
المجتمع الطبقي؛ أشكال الصناعة في القرون الوسطى وما بعدها، وبخاصة

(١٧) لم يُكتب الهامش الذي خُطّط له هنا، ولكن ثمة مناقشة حول برنتانو، هيل، وناب في مكان آخر.]

(١٨) الواقعة التالية سيفهرها الممجبون بمقدرة هنريك إيسن Henrik Ibsen الهائلة على وصف شخصياته  
من خلال بضع جوانب مهمة. ففي عمله: Hedda Dabter، يحب إيسن أن يخلق، بأسرع ما يمكن،  
الانطباع بأن إحدى الشخصيتين الذكوريتين: زوج هيدا، هو باحث أكاديمي ذو كفاءة متوسطة بكل  
معنى الكلمة، إن لم نقل عتيقاً. فما هو الشيء الأول الذي يقوله إيسن إلى قراءه ومستمعيه حوله؟ إنه  
يُسمّل في إن الدكتور تيسمان أكمل توراً عملاً حول صناعة الكتان في برايبنت في القرن السادس  
عشر ! لقد أنجز ذلك بالتأكيد من قبل فرد غادي لصالح فرد غادي. ولكن مع ذلك.

الطوائف الحرفية وطوائف التجار؛ نمو المدن ووظائفها وبناها؛ تطور الصناعات الفردية؛ تطور مصرف الائتمان؛ وتطور المشروع الحكومي والمشروع الخاص (وهو واحد من أجمل القطع في عمل شمولر).

لم تقدم حلقة شمولر نفسه الكثير في حقل الزراعة. ولكن كُتبا آخرين اهتموا بهذا الأخير بصورة مثابرة وكتبوا بعضاً من أفضل الاقتصاد التاريخي حيث يمثل هانسن، وميتزن، وناب البارزين منهم<sup>(١٩)</sup>.

وقبل أن نلقى نظرة على بعض محاولات التأليف synthesis، من الضروري التشديد على جوانب معينة من هذا العمل لم تتل دائماً ما تستحقه من اهتمام.

(١٩) كان عمل جورج هانسن George Hansen (١٨٠٩-١٨٩٤) - يكي أن يشير من هذا العمل إلى كتابه (1880-1884) Agrarhistorische Abhandlungen) وتدريبه (في غوتنبورج) أميلين من ناهيتيين. أولاً؛ أنه علم تلاميذه الكثيرين أن يشعروا، عند إعادة كتابة التاريخ الزراعي، من الأوضاع التي تقع عليها أبحاثهم الأمر الذي يبرز القيمة التحليلية أو التفسيرية للأوضاع القائمة في الماضي بقوة وحيوية تعود إلى؛ ثانياً؛ أنه «ستحدث مصدراً جديداً للحصول على المادة؛ الحرائط والوثائق الطبوغرافية الأخرى، عاكساً بذلك الأشكال الأقدم لممتلكات الفلاحين ومثلها ضوءاً جديداً على بنية اقتصاد مالكي العزلات manorial economy.

وقد استفاد أوغست ميتزن August Meitzen (١٨٢٢-١٩١٠) من هذه المادة كثيراً حيث كرس خبرته الإحصائية لهذه المهمة ويشكل عمله: Siedelung und Agrarwesen der Westgermanen (1895) und Ostgermanen, der Kelten, Römer, Finnen, und Slawen، في المقام الأول، محاولة لوصف ومقارنة الطرق التي استخدمها الناس في استيطان أراضيهم، وبناء قراهم، وتحطيط اقتصادهم. ولكن الأهمية أكثر بالنسبة لأغراضنا هو الاستعمالات التحليلية لنتائج هذا النصب التنكاري من البحث. إذ حاول ميتزن أن يستنتج منها التوزيعات الجغرافية المبكرة لأولئك الأفراد، تقديمتهم الزراعية، وعاداتهم، وأصولهم العرقية؛ كما جازف بوضع نظريات جريئة حول العوامل التي شكلت تنظيمهم الاجتماعي. وهي نظريات لم تبق بعيدة عن يتجدها.

ظل جورج فريدريك ناب Georg Friedrich Knapp (١٨٤٢-١٩٢٦) في هذا الحقل - الذي لا يمت بأية صلة إلى الحقليين الآخرين الذين ترك آثاره فيهما أيضاً - لمدة ١٥ سنة تقريباً كتب خلالها عمليه البارزين - «الكلاسيكيين» بمعنى النشاء من هذه الكلمة - Die Bauernbefreiung und (1897) Grundherrschaft und Rittergut حيث يصف تحول العالم الزراعي الألماني الذي حدث عند عتبة الحقبة للرأسمالية وكان في وقت واحد نتيجة في وقت واحد؛ وعاملاً قوياً في تشكيل، التطور الاجتماعي لألمانيا. إن تحليل ناب لم يخلق نمطاً نموذجياً للأدب حقاً فقط ولكن نتائج الرئيسية صبت في المجرى العام للتعاليم الاقتصادية. ومن المؤسف أن يتعذر، في خلاصة كهذه، إيصال ما يمكن تسميتها الرسالة العامة لعمل من هذا النوع. إن التوازن المذهل الذي يحققه ناب بين الرؤية الشاملة والبحث المفصل مثلاً هو شيء يمكن أن يحس به المرء وأن يتعلمه من خلال هذا الإحساس، ولكن يتعذر وصفه في بضع جمل ومن المعقول أن المرء يندر أن يشعر، طوال اهتمامه بعمل من هذا النوع، بالحاجة للتعليم النظري الذي يشكل النقص فيه عتبة جدية في حقل النقود.

أولاً: رأينا أن شمولر نفسه ومعظم تلاميذه كرسوا أنفسهم للنضال من أجل الإصلاح الاجتماعى، مؤكدين أحكامهم القيمة الشخصية بقوة شديدة<sup>(٢٠)</sup>. وقد طمسَ هذا الأمر حقيقة أن scientific credo {عقيدتهم العلمية} تنتقد بشدة الأحكام القيمة واعتياد الاقتصاديين على مطابقة أنفسهم بالأحزاب السياسية والتوصية بوضع إجراءات معينة. ويمكن أحد اعتراضات شمولر على ما أسماه 'مذهب سمث' Smithianism بالضبط فى أن أنصار سمث كانوا يميلون لإعطاء 'الوصفات' السياسية. ومن المؤكد أن هذا الموقف يعود جزئياً إلى أن شمولر لم يحب الوصفات الخاصة التى ترد من مذهب الليبرالية الاقتصادية. ولكن هذه الوصفات لم تكن كل شيء فى هذا الموقف. فرغم التزام شمولر بالأسس المختلفة للسياسة الاقتصادية، بيد أنه كان يحترم الحقيقة الاقتصادية ولديه التصميم على ترك الأخيرة تتحدث هى عن نفسها.

ثانياً: إن نفس روح النقد العلمية هذه حقاً جعلت المدرسة تنظر شزراً إلى التعميمات الواسعة التى تحمل طابع فلسفات التاريخ. كان شمولر يدرك طبعاً ضرورة النظريات كفرضيات تفسيرية وإنه كان أقل تحفظاً، عند وضع هذه الفرضيات، مما اعتاد المؤرخون المهنيون أن يكونوا عليه. ولكنه توقف بعيداً عن أى محاولة لإرجاع كل العملية التاريخية إلى تأثير عامل واحد أو عاملين. فالفرضية الوحيدة من النوع الذى طرحه كونت-بوكل-ماركس لم يتصورها شمولر كهدف نهائى له. فحتى مجرد الفكرة القائلة إن هناك نظرية بسيطة حول التطور التاريخى بدت له كفكرة خاطئة، وغير علمية حقاً.

وهذه النقطة جوهرية لفهم مخططه الفكرى وبخاصة لتمييز هذا المخطط عن كل المخططات الأخرى التى لا يجمعها به أى جامع سوى الإشارة إلى التاريخ التلى كانت، كما رأينا أعلاه، إشارة عامة جداً إلى حد يتعذر الاستفادة منها. إذ يمكن مثلاً رد الفكرة القائلة إن التاريخ هو مصدر حقائقنا إلى كونت. ولكن كونت اهتم بهذا

(٢٠) [من الواضح إن ج. شومبيتر كان ينوى تناول هذا الموضوع بصورة أعمق فى الصفحات الأولى من القسم الأول من هذا الفصل، ولكنه لم يفعل ذلك].

المصدر (أو أنه طلب منا أن نفعل هذا) لاكتشاف 'قوانين تاريخية'، باستخدام طريقة تصور كونت إنها هي نفسها الطريقة المستخدمة في العلوم الطبيعية. أما شمولر، فكانت لديه نية علمية مختلفة بشكل كامل. إذ إنه نظر إلى فكرة كونت بوصفها التجسيد ذاته لـ 'خطأ محاكاة العلوم الطبيعية' naturalist error واعتبر قوانين كونت التاريخية أشياء زائفة. وفي الواقع، ليس ثمة أى أثر لوجود تأثير لكونت على عمله. ويُفترض أن هذا الأمر أصبح واضحاً من خلاصتنا لهذا العمل والبرنامج الكامن فيه. كما يُفترض أنه أصبح من الواضح أن جذور كل من العمل المنجز والبرنامج يمكن العثور عليها في الماضي الألماني تحديداً: المستوى الرفيع من التاريخ الوصفى؛ الاحترام الكبير للحقيقة التاريخية؛ المستوى المتواضع للاقتصاد النظري؛ ضالة احترام قيم هذا الأخير؛ الأهمية الكبيرة المعطاة للدولة؛ ضالة الاهتمام بأى شيء آخر- وهذه نقاط تميز individualize مدرسة شمولر، وهي كلها نقاط ألمانية بصورة نمطية في جوانبها القوية والضعيفة.

ثالثاً: احتج شمولر على الدول ضد التحليل الذي يقوم 'بتجريد' الظواهر الاقتصادية - وقد تحدث هو وأتباعه عن 'طريقة معينة في التجريد' - وذهب إلى أننا نفقد جوهر هذه الظواهر حينما نجردها. إن وجهة النظر هذه تنتج ببساطة عن إصرار شمولر على تغذية علم الاقتصاد بالدراسات التاريخية فقط. ذلك أن مواد هذه الدراسات ونتائجها عvisية بشكل واضح على أى محاولة تجريد- وهي تفقد معناها حقاً في معظم الحالات حينما تُجرّد. ومع إن هذه النتيجة مفهومّة تماماً- ومقبولة تماماً لدى الاقتصاديين الذين ليس لديهم ميل لأى 'نظرية' - بيد أنها تعكس محدودية نطاق التحليل الاقتصادي لدى المحللين من نوع شمولر، وهي محدودة بناظرها توسع ليس له حدود واضحة تقريباً في موضوع هذا التحليل. فلا شيء مما يوجد في العالم أو الفوضى الاجتماعية يقع خارج نطاق اقتصاد شمولر حقاً. ومن الناحية النظرية، والعملية تقريباً، فإن الاقتصادى من نمط شمولر هو بمثابة سوسيولوجى يحمل توجهاً تاريخياً بالمعنى الأوسع لكلمة 'سوسيولوجى'. وعلى هذا المستوى، فإن التخصص كان يمكن أن يفرض نفسه مرة أخرى لو أريد تقديم عمل مقبول. ولكن التخصصات يمكن أن تفرضها المادة ويمكن أن تكون من نوع

تلك التخصصات نفسها التي ينبغي أن توجد بين العلماء المتخصصين في تاريخ وثقافة القرون الوسطى medievalists وبين الرومانسيين مثلاً.

وهذا هو المعنى العلمي للتسمية التي لصقها شمولر بمدرسته. فهو لم يسمها مدرسة تاريخية فقط بل تاريخية-أخلاقية. كما تحمل التسمية معنى آخر: إذ قصد بها التعبير عن الاحتجاج ضد التأييد المتخيل كلياً للركض وراء الربح الخاص، الذي وُجدَ إن 'الكلاسيك' الإنجليز مسئولون عنه. ولكن خلف هذا المعنى الظاهري، الذي كان له أثره وسط الجمهور دون شك، ثمة معنى آخر أقل إحصاءً بالبراعة salesmanship: فقد أعلنت المدرسة أنها تدرس كل جوانب ظاهرة اقتصادية ما؛ ومن هنا كل جوانب السلوك الاقتصادي وليس فقط منطقته الاقتصادية؛ وبالتالي كل الدوافع الإنسانية كما تجلت تاريخياً بحيث إن الدوافع الاقتصادية تحديداً لا تتل عناية أكثر من بقية الدوافع. وهو الأمر الذي قصد بمصطلح 'أخلاقى' أن يعبر عنه، ربما لأنه يشدد على المكونات فوق -الفردية كما يبدو.

رابعاً، إن من الوهم طبعاً أن نأمل إن تلتحم نتائج البحث التاريخي المحدد monographic historical research 'بعلم الاقتصاد العام' بمجرد أن يجرى التنسيق بينهما ودون مساعدة عمليات فكرية غير تلك التي قدمت الدراسات المحددة monographs. ولكن مع أن مثل هذا للبحث زائداً الدراسة التي تتولى تنسيق نتائجه ليس من شأنهما قط أن يخلقا موضوعات مناسكة، ولكن لا ينبغي أن نتجاهل أن بوسعهما، لدى مفكر يعمل ذهنه بصورة ملائمة، تقديم شيء ما أكثر أهمية. فقد يفرزان رسالة ذات مغزى، إيصال فهم عميق لعمليات اجتماعية أو اقتصادية تحديداً، الإحساس بالأفق التاريخي أو، إن شئت، بالتماسك العضوي للأشياء وهو أمر يصعب، أو حتى يتعذر، التعبير عنه. وقد يكون من المفيد أكثر مما هو ضار تشبيهه بالعلاج السريري الذي يجربه الطبيب - أو جزء منه.

إن من شأن هذه الاعتبارات أن تمضى بنا بعيداً نحو توضيح إمكانات التأليف synthesis التي كانت في متناول مدرسة شمولر. وتمثل كتابة تاريخ



اقتصادي شامل، طبعاً، الإمكانية الأكثر وضوحاً؛ والمثال البارز، بالنسبة لألمانينا فى القرون الوسطى، هو عمل: ( Inama-Sternegg, Deutsche Wirtschaftsgeschichte 1879-1901)<sup>(٢١)</sup>. ولكن شمولر نفسه تصور إمكانية أخرى. فحينما كثرت الصور الباهتة، حاول شمولر أن يقيم ما حاول هو وأتباعه تحقيقه أو أرادوا تحقيقه وأن يبين كيف يمكن أن تبدو للعالم دراسة نظامية معينة من المدرسة التاريخية. وتمثلت نتيجة ذلك فى عمله: (Grundriss) 'Outline' الذى يقع فى مجلدين<sup>(٢٢)</sup>. ولكن شمولر أغفل حينذاك عن عمد دروس 'المذهب التاريخي' المتطرف. فقد لائم، وفق إطار لم ينحرف أساساً عن التقليد الأقدم، المواد الغنية من التاريخ الاجتماعى، ووضع خلاصة (بل وخلاصة بارعة فى بعض الحالات) للتطور التاريخي لكل نوع أو مؤسسة وذلك وفقاً لخطوط نظريته الشخصية حولها: ففى الفصل المتعلق بالطبقات الاجتماعية، مثلاً، يرتب شمولر المادة التاريخية والاثنية وفق نظرية لهذه الظاهرة تقوم على تقسيم العمل. وبطبيعة الحال، كان يتعين عليه أن يستخدم جهازاً معيناً من المفاهيم وأن يحتاج أحياناً بالطريقة نفسها التى يستعملها المنظرون الاقتصاديون، كما تجرى تسميتهم تقليدياً. وقد نظر بصورة ضعيفة- ضعيفة حقاً إلى حد أن نظريته (بهذا المعنى) ليست حتى سيئة بنائاً- بيد أنه لم ينفر من التظير. وفى قضايا القيمة والسعر، تبنى شمولر بالفعل أو أراد تبنى، تعاليم كارل منجر. ويغرينى أن أعمد للتخلص بالقول: تأمل دراسة ج. س. ميل، وتخيّل دراسة أخرى تمنح الجوانب المؤسسية

(٢١) كان كارل ثيودور فون إنامه-ستورنغ Karl Theodor von Inama Sternegg (١٨٤٣-١٩٠٨) اقتصادياً وإحصائياً لكتسب فى الجزء التالى من سيرته شهرة عالمية بفضل عمله على رأس الإدارة الإحصائية النمساوية (المجلس الإحصائى، كما ينبغي أن يقول) ونشاطه فى نفس الوقت كمعلم أفسر بقوة على جيل من الإحصائيين والاقتصاديين. إن القيمة التوضيحية للسيرة العلمية لهذا الرجل البارز تتمثل فى حقيقة أن بحثه الشخصى كان بحثاً تاريخياً بحثاً. إذ نشر وثائق تاريخية. كما أصدر دراستين تاريخيتين بصورة بحثة عرض فيها ما يسمى بنظرية اقتصاد العزبة Manorial Theory أى النظرية القائلة إن تنظيم للعزبة كان يمثل العامل الأساسى فى تشكيل الأسواق، والمدن والحياة الصناعية فى فجر الرأسمالية. إن التاريخ المذكور فى المتن كان ثمرة لطريقته فى التأليف، وأن هذا التأليف الذى يقوم به اقتصادى ما هو المهم هنا: فهو لم يختلف من حيث المبدأ عن فكرة المؤرخ المحترف عن التأليف.

(٢٢) (Grundriss der allgemeinen Volkswirtschaftslehre 1900-1904).

من التشديد والكفاية ما منحه ميل منها إلى النظرية بالمعنى التقليدي، وقلل بالمقابل المجال والفكر الممنوحين إلى الأخيرة؛ فتحصل عندئذ على عمل شمولر: Grundriss، فيما عدا طبعا الخلفيات السياسية-الفلسفية التي لا تهملها هنا.

[ج) معركة المناهج Methodenstreit] وهكذا أغمض القائد سيفه. والأكثر أهمية، رغم ذلك، هو أن طوفان 'المذهب التاريخي' بدأ بالانحسار وأن شعورا من التسامح الودي بدأ يسود في كل مكان. ونظرا لتأكدنا على نحو مريح من استمرار كلا الطرفين، فإن بوسعنا أن نعود للحظة لتأمل الصدام الشهير بين الاقتصاديين النظريين والتاريخيين الذي عُرف بمعركة المناهج (Methodenstreit). وتتمثل الوقائع الرئيسية لهذه المعركة بما يلي. حينما بلغ مد 'المذهب التاريخي' ذروته، نشر كارل منجر، عام ١٨٨٣، كتابًا حول المنهجية<sup>(٢٣)</sup> تناول جبهة واسعة من المشاكل الأساسية حول المنهج في العلوم الاجتماعية ولكنه كان يهدف بشكل واضح إلى إثبات أفضلية التحليل النظري وإلى وضع مدرسة شمولر في مكانها- الذي كان ثانويًا<sup>(٢٤)</sup>. قام شمولر بعرض الكتاب بصورة سلبية في مجلته Jahrbuch وردّ عليه كارل منجر في كراس عنوانه Errors of Historism<sup>(٢٥)</sup> كان يزخر عن حق بالغضب الشديد مما استثار الرد طبعا. ولم يثر هذا كثيرا من المشاعر السيئة فقط بل أطلق أيضا دفقا من الأدب أخذ كلاهما عقودا من الزمن لكي يخدم. ورغم وجود بعض المساهمات الرامية إلى استيضاح الخلفيات المنطقية، بيد أن تاريخ هذا

(٢٣) Untersuchungen über die methode Sozialwissenschaften und der Politischen Ökonomie insbesondere. ونظرا لمحدودية اهتمامنا بالمنهجية بحد ذاتها، فليس بوسعنا هنا أن نصف هذا الكتاب الذي هو دون شك أحد الأعمال المهمة في مجاله، مع أنه لا يتجاوز عمل ميل Logic بقدر تعلق الأمر بالأصول المنطقية. وانتهاز للفرصة لإحالة القراء المهتمين إلى العمل الممتاز للبروفيسور فيليكس كاوممان Felix Kaufmann: Methodenlehre der sozialwissenschaften [English trans., Methodology of Social Sciences, 1944] (1936)

(٢٤) وبعد ذلك بقليل، اتخذ الموقف نفسه أساسا أتباع منجر بقيادة يوهن-هاورك (Johann-Haerik) "The Historical vs. Deductive Method in Political Economy", Annals of the American Academy of Political and Social Science, 1890)) ومنظرون ألمان لم يكونوا أتباعا لمنجر بل خصومه، وبخاصة ه. ديتزل (H. Dietzel) "Beiträge zur Methodik der Wirtschaftswissenschaften", Jahrbucher (für Nationalökonomie, 1884, and other publications

(٢٥) Die Irrthümer des Historismus in der deutschen Nationalökonomie (1884)

الأدب هو أساساً تاريخ للطاقت المهدرة التى كان يمكن استعمالها بصورة أفضل.

ولما كان من المتعذر أن يثور شك جدى حول الأهمية الأساسية للبحث التاريخى فى علم يهتم بعملية تاريخية معينة أو حول ضرورة تطوير مجموعة من الأدوات التحليلية لمعالجة المادة، فمن الممكن أن يبدو ذلك السجال خالياً من المعنى تماماً مثل كل السجلات المشابهة. وتعرّزُ هذا الانطباع الواقعة المثيرة للاستغراب: واقعة أن أيّاً من الطرفين لم يشكك حقاً بموقف خصمه بصورة صريحة- وهى واقعة تبرز بوضوح عند تدقيق ما يقبع خلف السطح العاقل بالحجج والشعارات الخلاقية. فالخلاف كان حول الأسبقية والأهمية النسبية وكان يمكن حسمه بأن يأخذ كل نوع من العمل المكان الذى تؤهله له أهميته. ومن المهم، بالنسبة للسوسيولوجيا وتاريخ العلم- تاريخ أى علم- المطالبة بتفسير صريح للأسباب التى لم تجعل كلا الطرفين، لوقت ما، قادرين على تبني وجهة للنظر هذه.

إن أول ما تتبغى ملاحظته حول السجلات بين الأطراف العلمية هو أنها تتطوى على مقدار كبير من سوء الفهم المتبادل. ولا يغيب هذا للعنصر حتى عن العلوم الأكثر تطوراً التى كان يتوقع أن تكون بمنأى عنه بفضل تعليمها المتجانس وتقاليدها فى الصياغة الدقيقة ومستواها العالى من الكفاءة العامة. ولكن حينما تكون هذه الاعتبارات، كما هو شأنها فى علم الاقتصاد، أقل ملائمة بصورة هائلة مما هى فى الرياضيات والفيزياء، فلا يكون لدى العلماء فى الغالب سوى فكرة غير كافية عما يلقى الطرف الآخر حقاً. وهكذا ينصب جزء كبير من النزاع على مواقف تمثل حصوناً معادية بالفعل فى خيال المتحاربين بينما هى، عند التدقيق، مجرد طاحونات هواء غير ضارة.

ثانياً، ومما فاقم هذا الوضع هو حقيقة أن الصدامات المنهجية تقس بين أمزجة وبين ميول فكرية. وكان الأمر كذلك فى حالتنا. فثمة أشياء هى من قبيل الأمزجة التاريخية والنظرية. أى أن هناك أنواع من الفكر تستطيب كل ألوان العمليات التاريخية وكل الأنماط الحضارية الفردية. بينما هناك أنواع أخرى تفضل موضوعة دقيقة معينة على أى شئ آخر. ونحن بحاجة للاثنتين. ولكنهما لم يتم

تصميمهما بحيث تتقبل إحداها الأخرى. ونجد ما يناظر هذا الأمر فى العلوم الطبيعية: فالعاملون فى المختبرات والمنظرون ليسوا دائماً على ود. ولكن مرة أخرى، فإن الأمور تصبح أكثر صعوبة حينما لا يكون بوسع كل طرف أن يتباهى بنجاحاته المذهلة التى تبعث على التراضى والإعجاب. وعلاوة على ذلك، فإن كل باحث محترم يحب عمله. وهذا وحده يعنى، بالنسبة للبعض منا، كراهية 'الطرق' الأخرى بصورة غير معقولة ومتهورة تماماً.

ثالثاً، لا ينبغي أن ننسى قط إن المدارس الحقيقية هى حقائق سوسيولوجية- كانتات حية. فهى تمتلك بُناها- العلاقات بين القادة والأتباع- أعلامها، شعاراتها التعبوية، أمزجتها، وكل مصالحها الإنسانية العادية. وإن التناظر بين المدارس يدخل ضمن السوسيولوجيا العامة للتناظر بين الجماعات والصراع الحزبى. فالانتصار والفتح، الهزيمة وخسارة الأرض، هى بحد ذاتها قيم بالنسبة لمثل هذه المدارس وجزء من وجودها نفسه. وهى تحاول أن تكتسب تسميات مشرقة- وفى حالتها، حاول كلا الطرفين أن يدعى أنه 'تجريبى'، 'واقعى'، 'وحدىثى'، 'ودقيق' - وأن تلصق تسميات معينة بعمل خصمها كالقول إنه 'تكهنى'، 'وعقيم'، 'وثانوى'. أن هذه التسميات قد لا تعنى غير القليل أو لا شىء بحد ذاتها، ولكنها تكتسب حياة خاصة بها وتبقى السجلات حية. وكل هذا يفسح المجال لتضارب الأشياء التافهة والمصالح والميول الشخصية- كما هو الحال فى الشئون السياسية التى تحدث داخل البلد وفيما بين الدول- بحيث تؤثر هذه الأشياء أكثر مما تؤثر أى قضية حقيقية أخرى- بل إن تأثيرها قد يصل إلى حد طمس القضايا الحقيقية بالفعل.

[د) المدرسة التاريخية 'الأحدث': شيبوتف، سومبارت و م. فيير] لقد تلاشى هذا السجال كما تتلاشى كل السجلات من هذا النوع وأخذت الحماسة للكتابات التاريخية المحددة حجمها الطبيعى. ولكن عمل مدرسة شمولر تواصل تحت قيادة رجال انحدروا من شمولر؛ إذ جربوا تأثير رسالته فى سنواتهم التكوينية؛ وظلوا مخلصين للمبادئ الأساسية التى شدد عليها شمولر قبل أى شىء

آخر، رغم أنهم كانوا يختلفون عنه وعن بعضهم بعضاً في الأهداف وطرق البحث والأداء. وهكذا بوسعنا أن نتحدث عن مدرسة تاريخية 'أكثر حداثة'. إن شبيتوف، وسومبارت و م. فيبر هم أعضائها الأكثر بروزاً إلى حد بعيد<sup>(٢٦)</sup>.

(٢٦) سوف أذكرهم هنا على سبيل الملائمة، مع أن علمهم، وبخاصة تأثيرهم، يعود إلى الفترة التالية. تقوم شهرة آرثر شبيتوف Arther Spiethoff - الذي عمل مساعداً لشمولر لفترة طويلة (ولفترة طويلة أيضاً كمدير تحرير *de facto* [فعلية] لمجلة لشمولر الفصلية: *Jahrbuch* قبل أن يبدأ بنشرها باسمه الخاص) ثم بروفيشوراً في بون - على عمله البارز في حقل بحوث الدورة التجارية. وإذا نهمل مقالاته الأكثر ذات الطابع النظري البحت حول هذا الموضوع وموضوعات أخرى مهمة وبخاصة نظرية رأس المال، فإننا نكتفي بالإشارة إلى المقالة: 'Krisen' الواردة في الطبعة الرابعة من: *Handwörterbuch der Staatswissenschaften* (vol. ٧١, 1925) التي تقدم، في شكل مضغوط، عملاً يرقى إلى بحث جيد. وترد عقيدته *credo* للعلمية المهمة جداً - التي تتضمن الاعتراف بعدد كبير جداً من 'الأنشكال' *Styles* التاريخية للحياة الاقتصادية، التي يتطلب كل واحد منها نظرية خاصة به إضافة إلى رصيد مشترك من المفاهيم والفرضيات، تشكل 'نظرية لا ترتبط بزمان معين' *Timeless theory* - في المقالة: 'Die Allgemeine Volkswirtschaftslehre als geschichtliche Theorie. die Wirtschaftsstile' in Schmollers Jahrbuch 1932. ورغم ابتعاد موقف شبيتوف عن موقف شمولر، بيد أنه يمكن أن يُفسر كتطوير لهذا الأخير باتجاه معين. أما منهجه الموصوف في المتن فيجري توضيحه في كتابه: (1934) *Boden und Wohnung ...* وهو بحث في تسعير غرفة سكنية وربع أرض حضرية - وفي سلسلتين من المنشورات تعود لتلاميذه قام هو بنشرها وأشرف على إصدارها بخاتبة قصوى: *the Bonner Stadteunter-suchungen and the Beitrage zur Erforschung der wirtschaftlichen Wechselagen* (مساهمات في دراسة الدورات التجارية).

(حينما كان ج. شومبيتر يدرس في بون (١٩٢٥-١٩٣٢)، وجد شبيتوف زميلاً يحظى بالتقدير وصديقاً مخلصاً. وبعد وفاة ج. شومبيتر، أعاد شبيتوف، سوية مع إيرك شنابدر، مختارات من المقالات والبحوث الأبرز لشومبيتر لكي ينشرها بالألمانية (وقد نشرت بالفعل). وسوف يظهر المجلد الأول من المجلدات الثلاثة عام ١٩٥٢).

كرجل وعالم، يمثل ويرثر سومبارت Werner Sumbart (١٨٦٣-١٩٤١) النقيض لشبيتوف من جميع النواحي. ويهيئ الاختلاف بين شهرة الاثنين - ليس فقط بالنسبة للجمهور - مادة للفكر حول سوسيولوجيا العلم. وعمله الوحيد الذي يلزم ذكره هنا: *Modern Capitalism [Der Moderne Kapitalkismus]* (1916-27, 2nd ed., much enlarged, 1902) كان قد صدم المؤرخين المهنيين ببريقه غير القوي في الغالب. إذ فضلوا أن يجدوا فيه أي شيء يمكن تسميته بحثاً حقيقياً - وفي الواقع، فإن مادة الكتاب ثانوية كلياً حقاً - واحتجوا ضد كثرة ما فيه من اللامبالاة. ومع ذلك، فإن السهل، بمعنى ما، كان من الإجازات القصوى للمدرسة للتاريخية، وكان مثلاً مشجعاً إلى حد كبير حتى في أخطائه.

يشكل ماكس فيبر Max Weber (١٨٦٤-١٩٢٠) إحدى الشخصيات الأكثر قوة في مشهد العلم الأكاديمي في كل العهود. إن التأثير العميق لقيادته على زملائه والباحثين - الذي يعود بشكل رئيسي إلى عبرته الشديدة على فعل الشيء الصحيح التي تصل حد الهيال أحياناً - ينبع تماماً من خارج عمله أكاديمي. ومع ذلك، فقد كان فيبر قوة حيوية بتعذر إغفالها (فهو خالق -أجواء أكثر مما هو خالق- أعمال علمية). من الممكن إجمال بعض الأعمال الأبرز لفيبر مثل: *Römische Agrargeschichte* (1891)، مكتبين بملاحظة إنه، بخلاف سومبارت، قد قدم بعض البحث التاريخي بمعناه لدى المحترفين. إن الجملة القليلة الواردة في المتن، التي يتعين على نسوة الحظ الاكتفاء بها=

لم يكن شبيثوف مؤرخاً قط، بقدر تعلق الأمر بتعليمه التقنى. ولكنه أضاف تعاليم شمولر إلى طريقته فى تناول مشكلة معينة بالصورة التالية: فى بداية كل واحد من مشروعات بحثه الكبيرة التى ذكرت آنفاً، كان يبرز جهاز بسيط من المفاهيم تم وضعه بعناية ولكن بقصد تسهيل البحث الخاص أكثر مما بقصد التقوية بحد ذاتها؛ وبمساعدة هذا الجهاز زائداً فكرة أو فرضية تحليلية مؤقتة، كان شبيثوف يهاجم بالتفصيل مجموعة منتقاة من الوقائع، التى تعتبر مهمة بمقتضى ذلك الجهاز والفكرة، ذاهباً أحياناً إلى حد تحليل اقتصاد شقة سكنية فردية أو منشأة خاصة؛ وأخيراً، يقوم شبيثوف بوصف السمات العامة للنمط للناسى دون مساعدة أى منهج محكم وأن هذه السمات العامة، المكيفة بصورة صحيحة للأسئلة التى يُراد الإجابة عليها، تمثل نتائجه 'النظرية'. وأجروا على القول إن القارئ لم يتأثر كثيراً بجدة هذه الطريقة التى قد لا تبدو له سوى كمعرفة فطرية واضحة. ولكنها جديدة فى إحكامها، وفى تمييزها الواضح جداً بين خطأها، والعناية اللائمة الممنوحة لكل

---

عند معالجة الجوانب التحليلية للبحث من عمل فذ، يمكن إثباتها إلى حد كاف من خلال الإشارة إلى الأعمال التالية. (١) The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (appeared in German as 'Die protestantische Ethik und der "Geist" des Kapitalismus' in Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik, 1904-5; republ. in: Gesammelte Aufsätze zur Religionssoziologie; English trans. by T. Parsons, 1930). وهذا هو العمل الذى طرح النظرية الشهيرة، ذات المضامين العميقة، القائلة إن الثورة الدينية، التى انبثقت منها المذهب البروتستانتي، تشكل العامل الطاعى فى قولته الفكر الرأسمالى وبالتالي للرأسمالية نفسها. وقد اجتنب هذا العمل من الاهتمام أكثر مما اجتذبه الدراسات فى سوسيولوجيا الأديان الكبرى التى تلت (فى المجلدات التالية من الـ Archiv) وقاد إلى مجال ساهم فيه سوسيولوجيون من كل البلدان. (٢) Roscher und Knies and die logischen 'probleme der historischen Nationalökonomie'. Schmollers Jahrbuch, 1903-5 - وهو العمل الأهم فى دراساته 'المنهجية' الكثيرة. (٣) General Economic History - وهو تقرير حول مقرر دراسى ألقاه فيبر فى جامعة ميونيخ قبل سنة من وفاته وقد تم وضعه وفقاً لمذكرات الطلبة؛ وترجمه إلى الإنجليزية المرجع الكبير فرانك ه. نايت Frank H. Knight (٤) Economy and Society - وهو جزء من العمل: Grundriss der Sozialökonomik (الذى يتكون من مجلدات عدة وكتبه مؤلفون كثيرون بدأ بالظهور عام ١٩١٤) الذى يادر فيه ونشره فيبر ويشكل معلماً مهماً على طريق علم الاقتصاد الألمانى، رغم أننا لا نستطيع أن نشير إليه إلا بصورة عابرة فقط. (٥) Adaptation and Selection in the Labour Force (وهو بحث يعود إلى جمعية السياسة الاجتماعية Verein für Sozialpolitik كان فيبر قد اقترحه وأشرف عليه؛ ولم تظهر إلا مقاطع منه فى مجلة الجمعية: Schriften، والذى أشير إليه لمجرد إعطاء مثال على طراجه وأصالة أفكاره وكتوضيح لنوع المشكلة التى نخطر بباله بشكل جازم. وستكون لهذا المثال فائدة أيضاً حينما نقاش المذهب المؤسسى الأمريكى.

واحدة منها- حيث يحقق شبيتوف نجاحًا قاده إلى تطوير 'نظريات واقعية'، من نوع معين، رغم عدم مطالبته بذلك. تتبغى ملاحظة إن شبيتوف بقى يعمل كباحث ضمن الحدود التقليدية لعلم الاقتصاد بصورة صارمة، مع أنه كان يتمتع باهتمامات ثقافية واسعة. إذ لم يهتم شبيتوف بدمج علم الاقتصاد بعلم شامل للـسوسيولوجيا all-embracing sociology، ومن هذه الناحية، فهو لم يتبع مثال شمولر.

ولكن سومبارت قد فعل هذا؛ وإذ يرمى سومبارت جانبًا كل المشاجرات حول حدود التخصص المهني، فإنه قد تجاوز حتى شمولر في هذا الشأن. ويمثل عمله Modern Capitalism- الذى يغطى عنوانه مساحة أوسع بالفعل- نوعًا ثالثًا من التأليف الذى قامت به المدرسة التاريخية بحسن تمييزه عن النوع المتمثل بالتاريخ الاقتصادى العام وعن النوع الذى يمثل عمل شمولر Grundriss على حد سواء. فهو عبارة عن رؤية للعملية التاريخية تمتلك نوعية فنية والنقى تدفع إلى حقل العلم عن طريق تغذيتها بالمادة التاريخية والتعبير عنها من خلال مخطط تحليلى بدائى. إنه historie raisonnee {علة التاريخ} مع التشديد على التعليل reasoning، وإنه التاريخ المنظم systematized history مع التشديد على النظام system بمعنى تتابع صور الأوضاع الاجتماعية. إن النوع الناشئ من النظرية التاريخية توضحه بأحسن شكل نظرية سومبارت- رغم إمكانية إرجاع هذه النظرية إلى ماركس، ومع أن سومبارت تراجع عنها فى الطبعة الثانية - عن التراكم المبكر لرأس المال الصناعى من ريع الأرض: فهذه النظريات هى فرضيات تفسيرية أوحى بها الوقائع. مع ذلك، فإن نظرياته ليست اقتصادية حصراً أو حتى أسامنا. ومن العسير تجزئة محاولة كمحاولته. فكل العوامل الفاعلة ضمن إطار العملية التاريخية ككل هى عوامل ذات صلة ويجب أن تكون كذلك: فالحروب واليهود يدخلون pari passu {بخطى متساوية} مع الادخار أو المكتشفات من الذهب. وكل هذا أمر حسن تماماً ما دمنا نتذكر: (أ) إن هذه الشمولية هى ميزة ذلك النوع الفريد تماماً من المحاول العلمية؛ (ب) وأن هذا النوع لا يمكن أن يحيا إلا على الغذاء الذى تزودها به الأنواع الأخرى من العمل إذا أريد له ألا يتحلل إلى هوية لا تقوى على تفسير شيء ما؛ (ج) إن نجاح سومبارت يعتمد على تشكيلة

من خواص شخصية لا تتوافر سوية عادة بالكثافة اللازمة ويتعذر امتلاكها بمجرد الرغبة في ذلك - وهذا ما يحس التشديد عليه بالنظر إلى الإعجاب العالمى الواسع بعمل سومبارت.

إن الإعلانات 'المنهجية' لسومبارت قد تابعت الموضات بصورة وثيقة تستحق الانتباه. ففي البداية، كان سومبارت يزدري كثيرًا مَنْ كانوا 'يهجون روبنسون كروزو' (انظر الفصل السادس، القسم الأول، الهامش رقم {٢}، أدناه). ولكن حينما مالت الريح، أصبح توافًا لأن يُمَيَّز كمنظّر ونال الاستحسان لاستعماله 'الطريقة الاستنتاجية' فى المآزق. ومن المهم أن نتذكر هذا التبدل فى المواقف حينما نأخذ بالاعتبار علاقة عمله بالمذهب المؤسسى الأمريكى. ومن المهم أكثر، مع ذلك، أن نلاحظ نفس هذا الغياب لمعاداة النظرية الاقتصادية (بمعناها الضيق) لدى ماكس فيبر الذى كانت وجهات نظره حول طبيعة العمليات المنطقية فى العلوم الاجتماعية أكثر أهمية بكثير<sup>(٢٧)</sup>.

ولم يقتصر م. فيبر على التصريحات المنهجية للمصاغة فى عبارات عامة. فقد درس المسألة حقًا وحلَّ أشكال الفكر المستعملة بالفعل فى حدود فهمه، أى ما يُستعمل منها من قبل الاقتصاديين التاريخيين والسوسيولوجيين بشكل رئيسى. وقد ظفر من أعماله الهائلة بمذهب محدد ووضعى positive. ينطوى هذا المذهب على مفهومين: النموذج المثالى Ideal Type والمعنى المقصود Meant Meaning. وذهب فيبر إلى أننا، فى العلوم الاجتماعية، نقوم بعمليات من نوع غريب كليًا على العلوم الطبيعية. فالتفسير فى هذه الأخيرة لا يتجاوز الوصف. بينما أنه يتضمن، فى العلوم الاجتماعية، فهم 'المضامين الحضارية'، تفسير المعانى Meanings: ومن هنا يأتى مصطلح السوسيولوجيا التفسيرية: Interpretative Sociology (Verstehende Sozialogie). فليس ثمة معنى من السؤال عما يعنيه سقوط الحجر

---

(٢٧) حينما صاغ طريقة بشأن منهجيته، حاول م. فيبر أن يستفيد من المساعدة التى تصور أن بوسعه استخلاصها من العمل الفلسفى للقائم حينذاك (دون أن ينجح فى ذلك دائمًا). وبشكل خاص، كان تأثير تعاليم ريكتر Rickert، وكذلك تأثير تعاليم ويندلاند Windeilband، ملحوظين جدا أحيانًا.



أكثر من شرح قانون سقوطه. ولكن ثمة معنى من السؤال عما تعنيه أسرة استهلاكية معينة. ولتحقيق تقدم في تحليل هذه الأخيرة -وكل للظواهر الاجتماعية- ينبغي على المراقب أن يفهم موضوع بحثه بمعنى لا يستطيع أو يحتاج فيه إلى فهم سقوط الحجر. ولهذا الغرض، يتوجب عليه أن يخلق أنواعاً types تشكل تجريدات بمعنى أنها لا تمتلك غير الجوهر وتتقصها الصفات غير-الجوهرية، رغم أنها ليست بالضرورة أنواعاً بحثة كالإنسان الاقتصادي؛ فهي نماذج منطقية. وبالنسبة لمثل هذا النوع، نحاول نحن أن نفهم ما يفعله ويشعر به، يقوله، من خلال السؤال ليس عما تعنيه أفعاله ومشاعره وأقواله بالنسبة لنا نحن المراقبين بل عما تعنيه بالنسبة للنوع قيد الدرس أو، بعبارة أخرى، نحن نحاول اكتشاف المعاني التي تحاول الأنواع أن تنسبها إلى نفسها وسلوكها. وإذا كان هذا القول يوصل شيئاً ما إلى القارئ، فمن شأنه أن يدرك أن هذه النظرية حول المنطق في العلوم الاجتماعية - مهما كانت حسناتها أو محدودياتها ومصادرها في الفلسفة للمهنية - هي نظرية محايدة تماماً بين الأنواع المختلفة من النشاط التحليلي. وبشكل خاص، فإن النظرية الاقتصادية بالمعنى التقليدي غير مستبعدة. وليس هناك غير فارق ضئيل جداً بالنسبة للبحث العملي الذي يقوم به منظر ماء، سواء حينما يخبره السيد العالم المنهجي methodologist بأنه حينما يدرس شروط تعظيم الربح إنما يدرس 'المعاني المقصودة' 'أنوع مثالي' أو أنه يسعى وراء 'قوانين' أو 'موضوعات'. وفي الواقع، فإن م. فيبر، حينما كان فكره أشد نضجاً، لم تنقصه الرغبة لأن يعلن - بقدر ما سمح له به جهله المطبق تقريباً بالأمر - بأنه لم يرَ أى أعراض أساسى على ما يفعله المنظرون الاقتصاديون فعلاً، مع أنه اختلف معهم حول ما تصوروا أنهم كانوا يفعلون، أى حول التفسير المعرفي لمنهجهم<sup>(٢٨)</sup>.

(٢٨) إن هذا الدافع هو الذى كان وراء دعوته لاثنتين من الأنصار الأقياء للنظرية الاقتصادية، بالمعنى المارشالي، لكتابة 'النظرية' والخالصة لتاريخ المذاهب والطرق لعمله: Grundriss der Sozialökonomik. ومرة أخرى، إن صلة هذا الأمر تأتي من حقيقة أن اللجوء إلى م. فيبر يتم على أساس إن فيبر، أحياناً، يؤخذ كمدافع عن علم الاقتصاد المؤسسى. [النصيران القويان 'النظرية' هما جوزيف أ. شومبيتر وفردريك فون فيزر. وخلاصة تاريخ المذاهب كالى هو Epochen der Dogmen und Methodengeschichte الذى يعتبر هذا الكتاب: تاريخ الفكر الاقتصادى بمثابة نتاج له بمعنى ما.]

وفى الواقع، إن م. فيبر لم يكن قط اقتصاديًا حقًا. ولو تهين جو لا تعكره التيارات المهنية للمعارضة، فإن الشيء الواضح هو أن يُسمى ككاتب سوسيولوجي sociologist a. فعمله وتدرسه يرتبطان كثيرًا بنشوء السوسيولوجيا الاقتصادية Economic Sociology بمعنى تحليل المؤسسات الاقتصادية الذى يتيح الاعتراف به كحقل متميز توضيح موضوعات 'منهجية' عدة.

لقد كنا، لحد الآن، ندرس ظواهر ألمانية على وجه التحديد، كانت قد انتبخت عن جذور ألمانية على وجه التحديد، وأظهرت جوانب ألمانية على وجه التحديد فى قوتها وضعفها. وبطبيعة الحال، فإن بعض العوامل التى تفسر نشوء المدرسة التاريخية الألمانية كانت عوامل كلية الوجود ubiquitous. وعلاوة على ذلك، ففى كل بلد كانت هناك عوامل أخرى استحسنّت حركات مناظرة - حيث يمثل مذهب كونت واحدًا من هذه الحركات الأكثر أهمية. وأخيرًا، فإن عمل المدرسة الألمانية كان من الأهمية بحيث يمتد تأثيره إلى مسار الأشياء فى البلدان الأخرى. ومع ذلك، فمن المهم إدراك أن هذه الحركات للمناظرة رغم تشابهها، بيد أنها مختلفة جوهريًا؛ فهى تدّين إلى المثال الألماني بأقل مما يتصوره المرء؛ وإن لينا منها، ربما باستثناء المذهب المؤسسى الأمريكى، لم يكن قويًا بما يكفى لإحداث تغيير break فى التقاليد وإعادة توجيه البحث وذلك، جزئيًا، لأن هذه التقاليد كانت أقوى وجرى الدفاع عنها باقتدار.

ففى إيطاليا، قوبل هذا التطور الألمانى بالتعاطف من قبل البعض، على غرار ما حدث مع السياسة الاجتماعية الألمانية Sozialpolitik. ولكن أيًا منهما لم يؤثر بحيث يقلب الأنماط القائمة. فعلم الاقتصاد الإيطالى كان قويًا فى الجانب 'الوقائى' دائمًا وظلّ كذلك. ولم يفكر أحد بمحاربته كما يبدو. ومع إن بعض القادة - مثل إناودى Einaudi - كتبوا بعض أو معظم عملهم فى حقّ التاريخ الاقتصادى، بيد أنه يندر أن خطر ببال أحد التحدث عن مدرسة تاريخية إيطالية ككيان علمى متميز.

ويصح الأمر نفسه على فرنسا. إذ استمر طبعًا التقاليد القوى للتاريخ الوصفى الفرنسى، وأجتنب اهتمامًا إضافيًا تمشيًا مع تطور العمود. لقد قدم بعض

الاقتصاديين عملاً تاريخياً. ومنهم أذكر ليفسور فقط<sup>(٢٩)</sup>. وفيما بعد تم تقديم بعض الأعمال وفقاً لخطوط كانت تستوحى عمل سومبارت كما هو شأن عمل هنري سى Henry See مثلاً. وقد قام للمؤرخون أو السوسيولوجيون التاريخيون اللامعون مثل هيبولت تاين Hippolyte Taine، أو الكسب دى توسكوف Alexis de Tocqueville من قبله، ممن أصبحت أعمالهما 'قراءات ضرورية' لكل فرد مثقف، برسم مساحة كبيرة بألوان اقتصادية. بيد أن هذا لم يعنِ أى منطلق جديد لعلم الاقتصاد المهني<sup>(٣٠)</sup>. ولكن عمل سيمياند وعقيدته المنهجية كانا يعنيان هذا. ومع أن سيمياند لا يدين بشيء إلى التأثير الألماني - فلو كان عمله يدين بشيء إلى مصدر من الماضى، فالمصدر هو كونت - بيد أن وجهات نظره حول النظرية التقليدية، التى أراد استبدالها بعمله theorie experimentale، وحججه ضدها (وهى عبارة عن حصون وهمية معلقة فى الهواء، وما شابه) هى وجهات نظر وحجج شمولر تقريباً. إلا أن أى مجموعة لم تتضوى بعد تحت لوائه<sup>(٣١)</sup>.

(٢٩) يمثل العمل الأكثر أهمية لـ بيير إميل ليفسور Pierre Emule Levasseur (١٨٢٨-١٩١١) فى: Histoire des ouvriers en France depuis la conquete de Jules Cesar jusqu a la Revolution (1859) و 1789 jusqu a nos jours (١٨٦٧) وقد أضافت الطبعة الثانية من العملين الأخيرين كلمات: (et de l'industrie). ولكن لم يخطر بباله أن يسحب - نسب منهجى أو لآى أسباب أخرى - من المجموعة المذكورة فى الفصل الخامس، أذناه، كما هو واضح جداً من مرجعه المدرسى.

(٣٠) قد يموت على بعض القراء اسم الاقتصادى البلجيكي إميل دى ليفى Emule de Laveleye (١٨٢٢-١٨٩٢) الذى كانت له مزايا عدة وتمتّع فى وقته بسمعة عالمية عن جدارة أبحاثه حياً. ولكن السبب الوحيد الذى يجعله عضواً أما فى المدرسة التاريخية الألمانية أو فى مدرسة تاريخية فرنسية لا وجود لها هو أنه ألف الكتاب: (De la Propriete et de ses formes primitives) وهو تحليل تاريخي - اثنى للملكية الخاصة. أما كتابه المدرسى حول الأسس: Elements d' economie politique, 1882 فهو عمل غير متميز أو بارز ويبين أنه لم يذهب بعيداً عن الحداثة المألوفة (وقد ترجمه إلى الإنجليزية مع كتابة مقدمه له: ف. دبليو. تاوسك F. W. Taussig, ١٨٨٤).

(٣١) صاغ فرنسيس سيمياند Francois Simiand (١٨٧٣-١٩٣٥) عقيدته المنهجية فى عمله La Methode positive en science economique (1912) الذى يبدو لى أقرب، مما كتب فى أوروبا حول قضية المنهج، من تمثيل وجهة النظر المؤسسية. كما أن الانتقاد، الذى يقلل من فعاليتيه سوء الفهم الواسع الذى يتضمنه، والاعتبارات المنهجية الثمينة جداً فى الغالب فى مقترحاتها الوضعية، تشغل أيضاً مكاناً واسعاً فى عمله الآخر الذى أنا بصدد ذكره Le Salaire, l'evolution sociale et la monnaie (3 vols. 1932). يبين هذا للعمل مناهج سيمياند العملية in action وهو يريد فيما يبيده من عناية فائقة بتطوير كل خطوة من تحليله أمام أعين القارئ. ومع أن النتائج قد لا تكون مشجعة كلياً، وكان يمكن التوصل إليها، بالصورة التى هى عليها، بجهد أقل، بيد أن العمل يدين بأهميته الفائقة جداً إلى هذه العناية بالضبط - وهو عمل كان ينبغى حقاً أن يكون معروفاً أكثر. أليس من الظلم أن نضيف، فى خلاصة كهذه، نقطة من شأن خلاصتنا ذاتها أن تجعل لها أهمية غير

[(ه) التاريخ الاقتصادي وعلم الاقتصاد التاريخي في إنجلترا] حينما نتحول إلى إنجلترا، نلاحظ أولاً نوعية وكمية العمل المنجز من قبل المؤرخين الاقتصاديين والذي ارتفع إلى مستويات جديدة خلال الفترة وأرسى الأسس للإنجازات التي تحققت في وقتنا الحاضر. ويصلح عمل كوتنغهام كمثال<sup>(٣٢)</sup> فقد قَدِّمَ كوتنغهام، وكان يشعر هو نفسه بأنه كان يقدم، عملاً كان حينذاك وعلى الدوام عملاً جوهرياً، 'للعلم الاقتصادي' الذي هو 'تحليلي أساساً' كمسا صناعها بنفسه (Growth of English Economic Industry, vol. 1, p. 18). وكان يجب أن يرى الاقتصاديين وهم يستعملون ذلك العمل وشدد على حق هذا الأخير بمكانة ما ضمن البرامج المدرسية للاقتصاديين. ولكن باستثناء التعبير عن اعتقاده بأن جهاز المفاهيم في الاقتصاد التحليلي لا يمكن تطبيقه بشكل جاهز على الظروف السابقة على الحقبة للرأسمالية، فإنه لم يُشر في أي مكان إلى رغبته في حلول التعميمات النابعة من البحث التاريخي محل ذلك الجهاز.

ملائمة؟ يدعم البروفيسور سيميان (op. cit. vol. 11, pp. 544 et seq.) بصورة موفقة ذم نظرية الأجور القائمة على حد الكفاف، مما يشكل حقاً مثلاً ممتازاً على براعة سيئة (مع أنه ينبغي حقاً عدم اللجوء إليه في نقد النظرية الحديثة). ولكنه يهمل حقيقة أن عيب هذه النظرية لا يثبت شيئاً ضد أي نوع من المنهج باستثناء أنه غير مضمون. كما يهمل أيضاً أن هذا الإحفاق الحاصل يحدث بالضبط لأن الاقتصاديين في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أخذوا بالمنهج الذي يدافع عنه البروفيسور سيميان: فقد تأكدوا مما كان واقعاً قائماً على نطاق واسع حينذاك - أي أن العمال لا يحصلون، كعادة، على أكثر من مجرد الكفاف - ولأنهم فرصية معينة وفقاً لهذا الواقع وجدوها مؤكدة، وظلوا على ذلك الحال، ولو كانت لديهم مقدرة أفضل على التخمين، لما كان بوسعهم، ربما، أن يتقوا بذلك الواقع بهذا الشكل الصريح.

(٣٢) كان وليام كوتنغهام William Cunningham (١٨٤٩ - ١٩١٩) كاتباً غزير الإنتاج. ولأغراضنا، يكفي أن نذكر عمله: The Growth of the English Industry and Commerce During the Early and Middle Ages (1st ed. 1882, greatly improved 5th ed. 1810-12). An Essay on Western Civilization in its Economic Aspects (1898-1900) and his Progress of Capitalism in England (1916).

ويبدو من غير المبرر إهمال عمل مميز كعمل ليون ليفي Leone Levi: History of British Commerce.. (1872, 2nd ed. 1880)، أو العمل المشهور لـ أرنولد توينبي Arnold Toynbee: Lectures on The Industrial Revolution in England (posthumously: ١٨٨٣-١٨٥٢) (published in 1884) الذي ظل للعمل القياسي حول الموضوع إلى أن حل محله كتاب مانتوكس La Revolution industrielle au XVIIIe siecle, 1905: Mantoux. ولكن من المستحيل، ضمن المجال المتاح في هذا الكتاب، إنصاف العمل التاريخي في حد ذاته، وإدراج أسماء وعناوين ليس من شأنها أن تخدم غرضنا ناقماً. وهذا هو نفس السبب الذي يفرض لماذا لن نجد القارئ أي إشارة إلى المؤرخين الاقتصاديين الأساسيين خلال السنوات الثلاثين الأخيرة.

ولم يلقَ هذا الادعاء لصالح التاريخ الاقتصادي معارضة تذكر. فهناك اقتصاديون عدة، مثل روجرز<sup>(٢٣)</sup>، كانوا مؤرخين اقتصاديين أساساً بقدر تعلق الأمر ببحوثهم. وكان الفرد مارشال مؤرخاً أفضل من معظم من هاجموا علمه الاقتصادي على أساس أنه غير تاريخي، وتأمل، وما شابه. ويكفي عمله Industry and Trade وحده لإثبات هذا، رغم أن المدى الكامل لبراعاته التاريخية لم يكن معروفاً خارج حلقة إلى حين نشر عمل كينز عن سيرته.

وفي ظل هذه الظروف، وكما هو واضح، لم يكن ثمة مجال لمدرسة تاريخية ككيان علمي يلتزم بالنضال من أجل برنامج واضح. وفي الواقع، لم يكن هناك سوى الأجزاء الأوهى من مدرسة ما. وكان ثمة 'رائد' لهذه المدرسة: جونز<sup>(٢٤)</sup>. وفيما بعد، حينما هيمنت مدرسة شمولر في ألمانيا، أظهر بعض

(٢٣) مَنح ج. ي. روجرز J. E. Thorold Rogers (١٨٢٣-١٨٩٠) درجة الأستاذية مرتين في جامعة أكسفورد. عمله الرئيسي هو: History of Agriculture and Prices in England, 1259-1793. وهو بسبع مجلدات ظهر الأول منها عام ١٨٨٤. بيد أن عمله الأكثر شعبية: Six Centuries of Work and Wages (1884) معروف أكثر رغم ذلك. كما أنه أعد طبعة جديدة للمعمل Wealth of Nations وكتب مقالة لا تميز بالمعنان الشديد: Manual of Political Economy for Schools (1868) وأشياء أخرى. وقد بذل جهداً كبيراً للدعاية لأفكار كوبدن وبرايث. ومع ذلك، فإن شهرته كعالم أكاديمي تقوم على عمله: History.

(٢٤) ريميل ريجلارد جونز Richard Jones (١٧٩٠-١٨٥٥) الذي كان، بين أمور أخرى، خليفة مالثوس في جامعة هاليبورغ، شخصية حيوية ويتمتع بقاعات قوية. وقد أخذت كراهيته للاقتصاد الريكاردى شكل احتجاجات شديدة ضد التعميم المتعجل وشكل دفاع عن البحث الوقائي للصبور the results of which were eventually to replace the provisional structures of existing 'systems' (الذي كان ينبغي أن تحل نتائجه أخيراً محل البنى المؤقتة 'للأنظمة' القائمة). وقد أعطى جونز مثلاً عما كان يجرى في ذهنه في البداية وأكمل جزءاً فقط المتعلق بالريع - من عمله. Essay (1831) on the Distribution of Wealth and the Resources of Taxation. وهكذا فإن جونز لم يبتعد كثيراً عن الدور الذي خصه به مؤرخو علم الاقتصاد، رغم أنه ليس من السهل التأكد عما كان يعنيه بإعلانه البرنامجي أو مثاله. إن بعض اعتراضاته ضد ريكاردو لم تكن ناضجة بصورة كافية؛ ولكن الأكثر أهمية هو أن الكثير منها كان من النوع الذي يمكن أن يثيره أي منظر ضد أي منظر آخر كالاعتراض، الذي تتبأ به ريكاردو سلفاً ودحضه، القائل إن قانون الأخير حول تناقص الغلة في الزراعة تبطله حقيقة التقدم التكنولوجي. وعلاوة على ذلك، فإن جونز يحتاج، عند مناقشته 'للاقتصاد السياسي البدائي' (المذكور في الجزء الثاني، الفصل السابع، القسم الثالث، أعلاه)، من زاوية المذاهب السائدة في عصره دون إظهار أي إدراك للنسبية التاريخية للمذاهب. بل إن الإعلانات والبرنامج متأوحي بأفكار المدرسة التاريخية. هذا وقد تم نشر محاضراته ومقالاته، الجديرة بالقراءة، من قبل و. ويول تحت عنوان: (Literary Remains (1859).

الاقتصاديين الإنجليز ولأنهم لمبادئ مماثلة تقريباً. والاقتصاديون الأجدر بأن نتذكرهم هم: أشلي، وانغرام، وكليف ليسلي<sup>(٣٥)</sup>.

ومع أن هؤلاء الاقتصاديين الثلاثة اجتذبوا الاهتمام وتركوا بصماتهم، بيد أن أيًا منهم لم يشكل مجموعة، دغ عنك مجموعة مكافحة.

(٣٥) وليام جيمس أشلي William James Ashley (١٨٦٠-١٩٢٧) هو للشخصية الأقوى بين الثلاثة دون شك؛ وكان بروفييسورا في جامعة برمنغهام، القائد الأكاديمي في مجموعة تشامبرلين الحمائية، والذي توافق، أكثر من أي اقتصادي إنجليزي آخر، مع النوع المهني الأملئي في ذلك الوقت. وإذا جرب تأثير المؤرخين الاقتصاديين والقانونيين (توني وماين بشكل خاص، وتأثير الألمان فيما بعد)، فقد تقدم بصدق نحو ذلك النوع في أعماله. مثل دراساته الصناعية المحددة للمتارة وعمله الفاجح جدا: (Introduction to English Economic History and Theory ... 2 vols. 1888 and 1893) - وفي إعلاناته البرنامجية أيضا وهي ميوله المتعاطفة مع السياسة الاجتماعية Sozialpolitik ونزوعه الوطني الاقتصادي economic nationalism. ولكنه تشرب من بيئة الإنجليزية إلى حد يكفي لأن يثبت بساطة نموذج: فلا يمكن لمن عاش في إنجلترا أن يسيء فهم النظرية الاقتصادية بصورة كاملة كما فعل شمولر في الجزء الأول من حياته.

يمثل جون كيلر انغرام John Kells Ingram (١٨٢٣-١٩٠٧) كتابًا من نوع مختلف تمامًا. إذ كان يمتلك خلفية ثقافية أوسع بكثير (حيث كان فيلسوفا، وشاعرا، وشغل منصب البروفيسور الملكي للأدب الأيرلندي في دبلن عام ١٨٨٦، كما كتب حول شكسبير وتينيسون) ولكن من العسير القول إنه كتب بحثا اقتصاديا قط. يشكل عمله: History of political Economy (الذي نشر أولاً عام ١٨٨٥ في Encyclopaedia Britannica؛ ثم نشر بصورة مستقلة عام ١٨٨٨؛ الطبعة الأخيرة عام ١٩١٥، مع فصل إضافي كتبه دبليو. أ. سكوت W. A. Scott) برهانا قاطعا على كل من معرفته الواسعة الفلسفية (وبخاصة فلسفة كونت) والتاريخية وبراعته غير الكافية بالاقتصاد التقني. والنقطة الثانية جعلت من الأسهل، بالنسبة له طبعاً، مما كان سيكون عليه الأمر لولاه، أن يتحدث بلسان زلق عن: علم الاقتصاد الجديد الذي يعود إليه المستقبل (فإن مثلاً خطابه في اجتماع الجمعية البريطانية لتقديم العلم في دبلن عام ١٨٧٨: 'The Present Position and Prospects of Political Economy' والذي ارتبط اسمه به حول قوة الإعلانات البرنامجية. إن العواطف السامية والنبوة الأخلاقية - التي ناهى فيها مارشال فيما بعد حالاً - الاحتجاج ضد عزل الاقتصاد عن عمل العلوم الاجتماعية الأخرى، التشديد على التطور (بمفهوم كونت) والنسبية التاريخية، الاستقراء مقابل الاستنتاج: هي النقاط الرئيسية التي خلط بها الجمهور بها.

لا يعود حلود اسم توماس ي. كليف ليسلي Thomas E. Cliffe Leslie (١٨٢٦-١٨٨٢) إلى عمله العلمي من النوع 'الوصفي' - مع أن بعضاً منه كان على مستوى رفيع مثل عمله حول أنظمة الأرض الأيرلندية والإنجليزية والأوروبية - أو مقالاته حول القضايا الجارية للسياسة policy، والتي يتمتع بعضها بالقوة والأهمية، ولكن إلى نقاهة عن المنهج التاريخي، الذي كان حكيماً وفعالاً مما ولم يكف عن التأثير. تبدو مقالاته اللتان تطرحان منهجيه أو، كما يجب هو أن يسميها، فلسفة العلوم الاجتماعية (واللتان أعيد نشرهما في العمل Essays on Political and Moral Philosophy، ١٨79؛ كما ظهرت طبعة ثانية بعد وفاة المؤلف، وهي تهمل بعض النقاط وتضيف نقاط أخرى) كإعادة صياغة لبرنامج شمولر؛ ولكن بالنظر إلى تاريخ نشر المقاليتين للمرة الأولى (عامي ١٨٧٦ و ١٨٧٩)، فهذا الأمر ينبغي أن لا يدفعنا إلى إنكار الأصالة عليهما. وإذا تأملنا وجود عبارات معينة غير دقيقة لدى بعض المنظرين كمنصور فيمكن أن نكتشف حتى بعض الميزة في العبارة البديهية القائلة بأن الاقتصاديين يجب أن يطلقوا دائماً من الوقائع ويتحققوا من استنتاجاتهم وفقاً لها.

وقد حدث ذلك حتى فى السبعينيات. وفيما بعد، حينما فرضت قيادة مارشال نفسها، فإن غالبية الاقتصاديين (وعملًا كل الموهوبين منهم) كانت تندفع أفواجًا تحت لوائه. كانت هناك بعض المعارضة، ولكن جزءا منها فقط كان يحمل طابعًا منهجيًا. ويمكننا أن نذكر هوبزن وآل وبب<sup>(٣٦)</sup>. ولا ينبغي أن يعطينا السيل الهزيل من الأدب السجالي. ولكن يجب أن نسجل عمل ج. ن. كينز الممتاز الذى حسم معظم هذه القضايا المنهجية بروح من الفكر الحصيف وبما يرضى المهنة. فقد ظلَّ هذا العمل يتمتع بمنزلة رفيعة لعقدين من الزمن عن جدارة. ومن الممكن التوصية بقراءته، رغم تقادم الزمن، وذلك لمزاياه إضافة إلى نجاحه<sup>(٣٧)</sup>. [مخطوطة هذا الفصل تتوقف

(٣٦) لم يكن عداء جون آ. هوبزن John A. Hobson (١٨٥٨-١٩٤٠) للاقتصاد المارشالي منهجيًا أساسًا. ومهما عارض هوبزن نظريات معاصريه، فإنه قد حاربها دائمًا بنظريات دون تحدى قناعاتها المنهجية. ومع ذلك، فثمة جانب منهجي لذلك العداء. فمثلاً: إن تشديد هوبزن على ما كان يعتبره هو سلوكا غير رشيد من جانب المستهلكين وعلى العوامل المؤسسية التى تحدّد هذا السلوك، أكثر مما يحدده 'الاختيار الرشيد'، يقتصرص بالفعل برنامج بحث من النوع التاريخي-السياسيولوجي. ومن المهم إدراك هذا الأمر لأنه يظهر إحدى الصلات بين هوبزن والمذهب المؤسسي الأمريكي.

كان يتعين الإشارة إلى بترك Beatrice (١٨٥٨-١٩٤٣) و سدى ويب Sidney Webb (١٨٥٩-١٩٤٧) فى هذا السياق نظراً، أولاً، إلى طبيعة عملهما الذى ساهم بشكل جوهري فى إنجازات المؤرخين الاقتصاديين الإنجليز (انظر بشكل خاص: History of Trade Union, 1849, and the Manor and the Borough, 1908)، وثانياً، بسبب حقيقة أنهما أوجعا قوة تأثيرهما الواسع على قطاع كبير من المذهب إلى وجهات نظر منهجية تقبىه تلك التى تعود إلى المدرسة التاريخية الألمانية. وهذا هو الانطباع الذى خرجت به لنا على الأقل من قراءة محاضرات حول المنهج ألفت من قبل من. ويب فى مدرسة لندن للاقتصاد.

(٣٧) جون نيفيل كينز John Neville Keynes (١٨٥٢-١٩٤٩؛ والد اللورد كينز): Scope and Method of Political Economy (1st ed., 1891). ومن المساهمات الثانوية، ولكن المخطوطة، التى كانت تذكر بنجاحه، يمكننا أن نشير إلى مساهمات ياغيوت وكيرس. تناولت ريشة ياغيوت Bagehot القوة الموضوعات المنهجية عبر مرة. ودون التشكيك بصحة المنهج الريكاردى، كان ياغيوت يميل إلى حصر تطبيق هذا المنهج بالأنشطة الحضارية للنشاط الرأسمالي capitalist business ويميل إلى النظر إلى البحث التاريخي كتكملة طبيعية له. انظر بشكل خاص مقالته: 'The Postulates of (English Political Economy)', republished in Economic Studies (1880).

لم يُذكر عمل جون إى. كيرنس John E. Cairnes: Character and Logical Method of Political Economy (محاضرات ملقاة عام ١٨٥٦ ونشرت عام ١٨٥٧) وفقاً لمزاياه سواء فى وقته أو فيما بعد لأنه، كما هو حال سنير من قبله، استعمل مصطلح 'الاقتصاد السياسي' للإشارة إلى ما يعتبره معظم الناس على الدوام كجزء صغير أما من الاقتصاد السياسي political Economy أو من الاقتصاد Economics، أى المخطط المنطقي للعلاقات الاقتصادية المعروفة-

هنا. ويبدو أن القسم المتعلق بالكتاب المؤسسين الأمريكيين لم تتم كتابته قط].

---

=على نطاق واسع باسم 'النظرية البحثية'. تبين أعمال كيرنس الخاصة ببساطة إنه كان بعيداً عن الاعتقاد بأن هذا المخطط العقلاني (الذي، كما نتذكر، لا يشكل حتى كل النظرية الاقتصادية، وفق مفهوماً) يمثل كل معرفتنا حول الشئون الاقتصادية. ولكن نتيجة لسوء الفهم، الذي يلام هو عليه جزئياً، فقد جرى تقديمه فيما بعد، من قبل أنغرام وشمولر، كمدافع مثابر عن 'المنهج الاستنتاجي' لا يجد أى جدوى فى أى بحث وقائعى. ومع ذلك، يشكل تحليله لطبيعة ذلك للمخطط مساهمة حقيقية. إذ إن الطابع الافتراضى للبحث لذلك المخطط، فرضياته غير الواقعية، عمق للعجوة التى تفصله عن الظواهر الاقتصادية القابلة للملاحظة، وصعوبة التحقق من فرضياته المكونة من خلال الأدلة الإحصائية أو الأدلة الواقعية الأخرى (بل إن كيرنس تحدث حتى عن استحالة إثبات أو إنكار 'القوانين الاقتصادية' من خلال هذه الأدلة): جرى عرضها كلها على نحو أوضح من أى وقت مضى، رغم أنه توقف بعيداً عن الاستنتاج الواضح القائل إن هذا المخطط لا يمكن قط أن يخلق أى 'قوانين' ولكنه مجرد أداة مساعدة.





## الفصل الخامس

### الاقتصاد العام في الفترة: الكتاب والمجموعات

١. جيفونس، منجر، فالراس
٢. إنجلترا [عهد مارشال]  
[أ] إيجورث، فكسند، بولي، كانان، هويزن  
[ب] مارشال ومدرسته
٣. فرنسا
٤. ألمانيا والنمسا  
[أ] المدرسة النمساوية أو مدرسة فينا  
[ب] الزعماء القدامى  
[ج] الممثلون
٥. إيطاليا  
[أ] الزعماء القدامى  
[ب] بانتانيولي  
[ج] بارينو
٦. هولندا والبلدان الاسكندنافية
٧. الولايات المتحدة  
[أ] الكتاب الذي هيئوا الأرضية  
[ب] كلارك، فيشر، وتاوسك  
[ج] بضع شخصيات قيادية أخرى
٨. الماركسيون  
[أ] الماركسية في ألمانيا  
[ب] الحركة التنقيحية وانبعث الماركسية]

خلقت الدعوة للإصلاح الاجتماعي بؤرة جديدة للاهتمامات العملية لدى الاقتصاديين؛ ولكن رغم تأثيرها على نهضة واتجاه العمل التحليلي، بيد أنها لم تؤثر على تقنيته. وقد قصدت المدرسة التاريخية أن تتوّر طرق العلم حقاً؛ ولكن هذه الثورة انتهت إلى تسوية حتى في ألمانيا. وإلى المدى الذي بلغته هذه التأثيرات، فإن علم الاقتصاد العام، من حيث نطاقه ومنهجه، ظلّ على ما كان عليه أساساً. ولكن جوهره التحليلي، الذي أصبح مصطلح القيمة والتوزيع Value and Distribution يعبر عنه بصورة مألوفة، تعرّض إلى ثورة خاصة به استقرت عند وضع كلاسيكي نمطي حوالى العام ١٩٠٠ وشكلت الحدث الكبير الثالث في حقولنا فى تلك الفترة. ووفقاً لتقليد مألوف يستحسن الانطلاق منه، فقد تركت الثورة فى ظهور نظرية القيمة القائمة على المنفعة الحدية marginal utility theory of value التى ترتبط بأسماء ثلاثة قادة: جيفونس، منجر وفالراس. ونتوقف هنا لنحبيهم<sup>(١)</sup>.

فى سيرته المتواضعة كموظف مدنى ومعلم، لم يترك وليم ستانلى جيفونس William Stanley Jevons (١٨٣٥-١٨٨٢) أى علامة قط تتناسب مع أهمية إنجازة. فقد كان معروفاً أثناء حياته بكتاباته عن النقود والمالية والقضايا العملية الأخرى ذات الأهمية العامة- وحتى بكتابات حول نظريات الدورة الاقتصادية القائمة على البقع الشمسية أو الحصاد (انظر الفصل الثامن، أدناه) - أكثر مما كان معروفاً بالعمل الذى خلّده. وعلاوة على ذلك، فإن ذكره فى إنجلترا حجبته القيادة القوية لمارشال الذى قرّم 'الثورة الجيفونسية' بصورة مطردة. وثمة أسباب كثير لهذا الأمر. إذ يندر أن كان لجيفونس تلاميذ شخصيين- وهى حقيقة تعود بدورها ليس فقط إلى ضآلة الفرصة التى أتاحت له للتدريس (حيث لم يدرّس فى أى مكان ستراتييجى البتة) بل أيضاً إلى سباطنه اللوديسة أو عدم ميله إلى التشديد والحزم assertiveness (مما كان يتوافق تماماً مع كثرة الادعاء بالجدة الثورية لأفكاره،

(١) سيتم ذكر الرواد فى الفصل السادس، القسم الثالث، أدناه.

وهي عادة من شأنها أن 'تعوض' عن ذلك النقص). ولكن من الصحيح أيضًا إن عمله في النظرية الاقتصادية يفتقر إلى اللمسات الأخيرة. إذ إن عمله لم يكن بمستوى رؤيته. فمفاهيمه اللامعة وبصائره العميقة (وبخاصة دفاعه عن الأشكال الرياضية للفكر، نظريته للقيمة، نظريته لرأس المال والفائدة) لم يجر التعبير عنها بشكل دقيق قط؛ بل تمت صياغتها as aperçus {كلمحات خاطفة وموجزة} وجرى مزجها كثيرًا بالمادة القديمة بحيث بدت كأشياء سطحية تقريبًا. ومن المؤكد أن موقف مارشال غير الكريم منه قد تكفل بالباقي من أسباب عدم بروزه. وهكذا فإن جيفونس لم ينل قط في إنجلترا ما يستحقه. وبشكل خاص، لم يتم الاعتراف قط بأصالته كما ينبغي. فمن المؤكد أنه كان أحد أكثر الاقتصاديين أصالة بشكل حقيقي منذ إيمان وقت مضى. وضمن حالات أخرى قليلة جدًا، لا يصعب الحديث عن 'الجذور' مثلما يصعب هذا في حالته (حيث يشكل جون راي John Rae حالة أخرى منها). فجيفونس لم يسمع بمسابقه forerunners إلا فيما بعد، الأمر الذي كان مبررًا تمامًا في حالته، وبخاصة بعد أن سجل بصورة كريمة فضل من اكتشفهم فيما بعد. ربما يدين جيفونس إلى ميل بأكثر مما يتصور هو نفسه؛ فإنه كان يضمّر نفورًا كبيرًا من عمل ميل Principles الذي كان يتعين عليه استعماله في التدريس؛ ولكن أقوال ميل الرخوة tergiversations، وهي أهداف مثلى للانتقاد، ربما علمت أشياء جيفونس كثيرة، رغم ذلك. وباستثناء هذا، فيبدو أنه وضع أساسيات تعليمه من أحجار كانت قد صنعها بنفسه. يرد للجزء الأكبر من عمله في حقل النظرية البحتة في كتابه Theory of Political Economy (الطبعة الأولى، ١٨٧١)؛ ومع ذلك، فإن التاريخ الذي يثبت أسبقية جيفونس بالنسبة لمفهوم 'الدرجة الأخيرة من المنفعة' final degree of utility هو عام ١٨٦٢ حينما طرح المقالة 'Notice of a General Mathematical Theory of Political Economy' في اجتماع الجمعية البريطانية لتقدم العلم في كمبريدج [القسم F]؛ كما تم تجميع معظم عمله في حقول النقود والدورات من قبل البروفيسور فوكسويل Foxewell في مجلد تحت عنوان (Investigations in Currency and Finance) (1884) - وهو عمل لا ينبغي أن يهمل درسه أي اقتصادي. وعلاوة على ذلك، فقد كان جيفونس عالم منطوق بقدر ما كان

اقتصادياً. كما أذكر عمله (Principles of Science 1874) - وهو عمل يحمل قوة وأصالة جيفونسية حقاً ولم يزل الاعتراف الذي يستحقه، كما يبدو الأمر لي. وثمة فهرست ملحق بعمله Letters and Journal نشرته السيدة دبليو. س. جيفونس W. S. Jevons عام ١٨٨٦. وقد ساهم للبروفيسور ه. س. جيفونس H. S. Jevons وزوجته بمقالة مختصرة حول حياته وعمله: Economitrica, July 1934<sup>(٢)</sup>.

بعد عمل وظيفي قصير، تم تعيين كارل منجر Carl Menger (١٨٤٠-١٩٢١) في أحد كرسي الاقتصاد السياسي في كلية القانون في جامعة فينا وظل في ذلك العمل حتى نهاية مسيرته الرسمية (١٨٧٣-١٩٠٣). لم يكن هذا الموقع مثالياً بآية حال لأنه لم يكن ثمة تقليد محلي حول الموضوع، ناهيك عن أن يجتذب هذا الموقع الاهتمام العالمي؛ ولأن تلاميذ منجر، من المحامين والموظفين المدنيين المنتظرين في المستقبل، لم يهتموا إلا قليلاً بما كان يتعين عليه قوله فإذا كنت في وضع جيد في مانتى القانون المدني والعام، فبوسعك إسقاط الامتحان في مادة الاقتصاد. ولكنه لم يرهب ذلك. فقد أكد هذا الرجل الصلب نفسه أخيراً، ووجد تلاميذ شخصيين له على مقياسه من الذكاء - كما أنه وجد، ولو ليس دون معاناة لفترة من الزمن - مدرسة أظهرت الحيوية والنماسك ومارست التأثير العالمي إلى أن تلاشت (مؤقتاً؟) في الثلاثينيات، رغم افتقارها إلى الوسائل والإمكانات التي تحدد مثل هذا الإنجاز عادة. يعود مبدأه الأساسي عن المنفعة الحدية إليه شخصياً، مع أن جيفونس يحتفظ طبعاً بأفضلية إعادة اكتشافه. وتعود إليه أيضاً، شخصياً وموضوعياً، موضوعات كثيرة أخرى اكتشفها في مجرى إحكامها. كان منجر مفكراً دقيقاً يندر أن يزل، هذا إن زل قط، وأن عبقريته لا تبرز على نحو مؤثر إلا لأنه كان يفقد إلى الأدوات الرياضية الملائمة. تكمن الجذور النهائية لتعاليمه في التقليد النظري الألماني الذي بلغ ذروته لدى هيرمان وتونز؛ بيد أن تأثير سمث

(٢) قد تكون هذه أقصد فرصة لي للإشارة إلى عمل كاتب مسمى الآن ولكنه افتزع اللثام من جيفونس ومارشال معاً: Plutology (Melbourne, 1863 ; London, 1864) الذي كتبه دبليو. ي. هيرن W. F. Hearn الذي كان يدرس في جامعة ميلبورن. لم يؤثر الكتاب في بقوة. ولكنه، في أجزاء منه، يبدو شبيهاً بكتاب جيفونس بصورة تلفت النظر. ومع ذلك، فإن تاريخ الكتاب يشكك استقلال جيفونس بالنسبة لموضوع المنفعة.

وريكاردو، وبخاصة ج. س. ميل، واضح أيضًا. فما أراد منجر تشويره هي تعاليم هؤلاء الكتاب، شأنه في ذلك شأن جيفونس. ولهذا السبب بالضبط، هؤلاء هم معلموه بمعنى ما. لقد أعيد نشر عمله Grundsätze der Volkswirtschaftslehre (الطبعة الأولى ١٨٧١؛ الطبعة الثانية ١٩٢٣ - وتمثل هذه الطبعة العمل الذي قدمه في شيخوخته ولم يضاف شيئاً جوهرياً) إضافة إلى كتاباته الأخرى، التي سنذكر قسمًا منها فيما بعد، في أربعة مجلدات من قبل مدرسة لندن للاقتصاد خلال الفترة ١٩٣٣-١٩٣٦. وتمثل المقدمة التي كتبها ف. أ. فون هايك F. A. von Hayek لهذه المجلدات (vol. ١) Collected Works أفضل مصدر للمعلومات عن هذا الرجل والمفكر. انظر أيضًا: H. S. Bloch, 'Carl Menger', Journal of Political Economy, June 1940. [في عام ١٩٥٠، نُشرت ترجمة إنجليزية للعمل Grundsätze تحت عنوان Principles of Economics مع مقدمة كتبها نايت F. H. Knight].

وكما ذكرنا من قبل، فإن علم الاقتصاد هو بمثابة حافلة كبيرة تحمل ركابًا كثيرين لهم اهتمامات وفترات متفاوتة. ومع ذلك، فإن فالراس هو أعظم الاقتصاديين في نظري، بقدر تعلق الأمر بالنظرية البحثية. إذ إن نظامه للتوازن الاقتصادي، بتوحيده نوعية الإبداع 'الثوري' مع نوعية التأليف الكلاسيكي، يشكل النظام الوحيد الذي قدمه اقتصادي ما بما من شأنه أن يضاهي إنجازات الفيزياء النظرية. إن معظم الكتابات الأخرى في الفترة المدروسة - وما بعدها - مهما كانت ثمينة في حد ذاتها، ومهما كانت أصيلة ذاتيًا، بيد أنها، بالمقارنة مع عمل فالراس، تبدو كمراكب صغيرة بجانب باخرة، تبدو كمحاولات غير كافية لفهم جانب محدد من الحقيقة التي عبرَ عنها فالراس. إذ يشكل ذلك العمل العلامة البارزة على الطريق التي تقود علم الاقتصاد نحو احتلال منزلة علم محدد rigorous أو دقيق exact وأنه ما يزال، رغم قدمه الآن، في صلب الكثير من أفضل العمل النظري في وقتنا الحاضر. ولسوء الحظ، فإن فالراس نفسه أعار أهمية كبيرة لفلسفاته المثيرة للشك حول العدل الاجتماعي، مخططة لتأميم الأرض، مخططاته للإدارة النقدية، وأشباه أخرى لا شأن لها بعمله للفد في النظرية البحثية. وقد كلفه هذا

خسارة ود الكثير من النقاد المقتدرين ويتوجب، كما أتصور، أن يمتحن صبر الكثير من قراءه. على أى حال، ينبغي فهم التقدير المذكور أعلاه على أنه يشير إلى عمله النظري فحسب.

كان ماري اسبرت فالراس (Maire Esprit Walras) (١٨٣٤-١٩١٠) رجلاً فرنسياً وذلك ليس فقط بحسب مسقط رأسه. إن نمط تفكيره وطبيعة عمله تحصل طابعاً فرنسياً متميزاً بنفس المعنى الذى تكون فيه مسرحيات راسين Racine ورياضيات بوينكار Poincare فرنسية بصورة متميزة. وكذلك هو شأن كل جذور عمله. وقد أكد فالراس بنفسه تأثير والده أوغسطين فالراس وكذلك كورنو Cournot عليه. ولكن ينبغي أن نضيف اسم ساي كسابق حقيقى له. وخلف شخصية ساي، يلوح كل التقليد الفرنسى - كانتيلون، وتورغو، وكينيه، وبواغيلبر - مهما كثر أو قل ما يستخلص منه بصورة واعية. كما عثر فالراس عن تقدير تقليدى لسمث. بينما لم يمثل بقية كبار الكتاب الإنجليز سوى القليل بالنسبة له.

تعكس سيرة فالراس العجز المؤلف للمفكر الأصيل عن السيطرة على المشاكل العملية لحياته الشخصية. كان فالراس أصيلاً إلى حد أعاقه عن تحقيق النجاح فى مدارسه. وقد فشل تعليمه كمهندس معادن، الذى يدين له بتمكنه من الرياضيات، فى أن يؤمن له مصدر رزق. فتحوّل إلى الصحافة الحرة، مطّوراً أفكاره المختلفة حول الإصلاح الاجتماعى - وهى أفكار نمطية بالنسبة لراديكالى فرنسى من الطبقة الوسطى فى عصره - ولكنه لم يترك أثراً متميزاً<sup>(٣)</sup>. ومع ذلك، أنقذت الصدفة السعيدة عبقريته من أن تضيع هباء. فقد حضر عام ١٨٦٠ مؤتمراً عالمياً عن فرض الضرائب فى لوزان حيث قتمّ مقالة نالت الاستحسان. وكان بين مستمعيه م. لويس روكونيت M. Louis Ruchonnet الذى أصبح فيما بعد رئيس قسم التربية فى Canton de Vaud وأسّس عام ١٨٧٠ كرسى الاقتصاد السياسى فى كلية القانون وعرضه على فالراس. وبعد أن عثر على مرساه، شرع فالراس

(٣) على أى حال، فقد عمل فالراس (١٨٦٦-١٨٦٨) كمحرر لمجلة Le Travail وهى مجلة تنطق بلسان الحركة التعاونية التى كان يكتب فيها بصورة عامة.

بالعمل الذى ظل منكبا عليه حتى النهاية. ولكن الفترة الخلافة من حياته توافقت تقريبا مع توليه العمل الأكاديمي خلال الفترة ١٨٧٠-١٨٩٢. تم أخيرا تضمين كل عمله المهم (وبعض المواد غير المهمة) ومعظم ما نُشر سابقا من مذكرات ومقالات (بدءا من عام ١٨٧٣) فى ثلاثة مجلدات: *Elements d'economie politique pure* (1st., ed. 1874-7 ; 5th definitive ed. 1926) ; *Etudes d'economie politique applique* (1st ed. 1898 ; 2nd ed. edited by Professor Leduc, 1936) ; *Etudes d'economie sociale* (1st ed. 1896 ; 2nd ed. edited by Leduc, 1936). يتضمن المجلد الأول (leçons 5-34) عمل فالراس العظيم. ويتضمن المجلد الثانى بعض الملاحق التى يتمتع بعضها بأهمية من الدرجة الأولى، وبخاصة تلك التى تتعلق بالنقود والانتمان. أما المجلد الثالث، فيمثل أهمية ضئيلة من زاويتنا. انظر: 'Autobiography' in: *Giornale degli Economisti*, December 1908 ; his 'Bibliography' in: *Revue du droit public et de la science politique*, May and June 1897 ; his correspondence with Jevons in *Journal des economistes*, June 1874; William Jaffe, 'Unpublished Papers and Letters of Leon Walras,' *Journal of Political Economy*, April 1935; and J. R. Hicks, 'Leon Walras,' *Econometrica*, October 1934.

وفى وقتنا الحاضر حيث يندر أن تجد منظرا لا يعترف بتأثير فالراس، فمن الغريب أن نقول إن الأخير لم يشكل أى مدرسة شخصية. ولكن لم يكن بوسع طلبية القانون، الذين استمعوا إليه، تلقى رسالته العلمية: فعمله الأكاديمي جلب له الأمان والضمآن ولكن القليل من التأثير. كما كان معاصروه من زملاء المهنة غير مكترئين أو معادين فى الغالب. فى فرنسا، لم يتم تمييزه من الناحية العملية أثناء حياته، رغم أنه وجد بعض الأتباع مثل أوبنت. وفى إيطاليا، كان بارون أول نصير له. وكان بانتاليوني بين أول من فهموا أهمية عمله. وأتصور أنه تم لفالراس، عبر بانتاليوني، العثور على تلميذه وخليفته اللامع: باريتو<sup>(٤)</sup> الذى يمثل

(٤) حول تأثير فالراس على أوبنت Aupetit، وبارون Barone، وبانتاليوني Pataleoni، وباريتو، انظر للقسمين الثالث والخامس، أدناه.



الرجل الذى تعين عليه، والحال هذه، تشكيل ما أصبح يعرف بمدرسة باريتو أكثر مما 'بمدرسة فالراس فى لوزان'. ومع ذلك، فهذه المدرسة، كمدرسة متماسكة، كانت مقصورة على إيطاليا أو تقريباً كذلك. أما فى إنجلترا، فقد استبعدت التعاليم المناظرة والأقوى لمارشال أى تأثير مباشر لفالراس إلى أن قدم البروفيسور بولى Bowley زبدة نظام فالراس باريتو فى صورة مرجع مدرسى ( Mathematical Groundwork, 1924). ولم يجد الألمان (بمن فيهم النمساويون) أى شيء فى عمل فالراس سوى أن المذاهب النمساوية ظهرت بالرداء الرياضى الباعث على النفور بشكل خاص. وكسب فالراس نصيرين من الدرجة الأولى فى الولايات المتحدة وهما فيشر ومور، ولكنه تعرض عملياً للإهمال من قبل بقية رجال المهنة. وكان لديه معجبون متفرقون فى كل مكان، طبعاً. ولكنه لم ينل استحقاقه إلا فى العشرينيات، أى بعد فترة طويلة من انتصار أفكاره وبعد عقد أو نحو ذلك من وفاته. 'إذا أراد المرء أن يحصد بسرعة، فعليه بزراعة الجزر والخضر؛ وحينما يطمح المرء بزراعة البلوط، فعليه أن يمتلك الحس ليقول لنفسه: سيدين أحفادى لى بهذا الظل' (٥). - هكذا كتب فالراس ذات يوم لصديق له (٦).

وقبل أن نتناول، فى هذه اللحظة، ماذا كانت تعنيه 'ثورة' جيفونس-منجر-فالراس وفيما إذا نجحت أم لا فى خلق محرك جديد للتحليل، فأنتنا نمضى بعرض الكتب والمجموعات بقصد تكوين فكرة مؤقتة عن طبقة الأرض التى كان عليها علم الاقتصاد العام فى تلك الفترة. وكما فعلنا فى الفصل الرابع من الجزء الثالث، فإن هذا عرض المادة سيتم بحسب البلدان.

(٥) مقتطف من مقدمة عمل البروفيسور ايثن انتونيل Etienne Antonelli. L'economie pure du capitalisme, 1939 [ترجمة المقتطف: ج. شومبيتر]

(٦) [إنذكر القارئ بأن ج. شومبيتر كان ينوي كتابة كل الخلاصات المتعلقة بالسيرة (ومعها مراجعها الكثيرة) بالحرف الطباعي الصغير لكى تعامل كهوامش عملياً.]

يمكننا، كما يلي، أن نصف الوضع الإنجليزي عام ١٨٨٥ وهو العام المبارك الذي ألقى فيه أ. مارشال أول محاضرة في جامعة كمبريدج. كان هناك الكثير من العمل الجيد والعام، وبخاصة العمل الوقائي كعمل نيومارش Newmarch؛ لم يكن ثمة نقص في الشرارات التي تحدث من حين إلى آخر كتلك التي يمكن العثور عليها في كتابات باغيهوت Bagehot أو كليفي ليسلي Cliffe Leslie؛ وكانت هناك تعاليم مقننة مستمدة من ج. س. ميل، وكيرنس، وفاوست Fawcett رفعت الراية بجدارة. ولكن هذه الأشياء العامة لم تكن تتطوى على شيء ما باستثناء رسالة جيفونس، وحتى هذه لم تكن بعد سوى صرخة في غابة مقفورة. بقدر تعلق الأمر بالنظرية. فقد عبرَ أحد المتحدثين عام ١٨٧٦ عن شعور عام جداً<sup>(٧)</sup> حينما أشار بتباهٍ إلى أن العمل الأعظم قد تم تحقيقه، رغم أن هناك الكثير أمام الاقتصاديين ليعملوه على صعيد تطوير وتطبيق المذهب القائم. وكان مارشال هو الذي غير كل هذا وأخرجهم من الوادي إلى مرتفع شاهق. ففي إنجلترا، كانت الفترة فترة مارشالية بصورة حاسمة. وكان نجاحه عظيماً يضاهي نجاح سميث إذا أخذنا بالاعتبار حقيقة أن العلم يصبح بالضرورة أبعد عن متناول الجمهور العام كلما تطورت تقنياته وحقيقة أن مارشال لم يتمتع بدعم الفرس السياسي الرابع كما هو شأن مذهب حرية التجارة عند ظهوره.

[أ] إديجورث ، فكسند، بولي، كانان وهوبزن] إن شخصية مارشال لم تحجب فقط أولئك الكتاب الإنجليز الذين تابعوا خط ما بعد-ميل من التحليل مثل سيدفك ونيكولسون، رغم أن أيًا منهما لم يخلو الحسناً<sup>(٨)</sup>؛ بل إنها حُجبت أيضاً

(٧) انظر: W. S. Jevons, 'The Future of Political Economy' Fortnightly Review, November 1876.

(٨) العمل الوحيد لهنري سيدفك Henry Sidgwick (١٨٣٨-١٩٠٠)، الذي يتبعين ذكره هنا هو (Principles of Political Economy (1883, 3rd ed., 1901)). وإذا يماني الكتاب تقليد ميل أساساً، فإنه يحسن من هذا الأخير عبر إضفاء المزيد من الدقة على مفهمته ويقدم عدة مقترحات ثمينة حتى في مجالات، مثل نظرية القيم الدولية، يقلل فيها في متابعة ذلك التقليد أو متابعتها بصورة صحيحة. وتستحق معالجته للنقود والفائدة اهتماماً خاصاً. وقد أشرنا من قبل إلى طريقته فسي تعقب معاني =

إديجورث وفكست الذين كانا بنفس منزلته الفكرية في حدود قدراتهم كمنظرين، مع إنه كان ينقصهما حقاً ما كان لدى مارشال من سعة نظر بالنسبة للواقع التاريخي والواقع القائم حينذاك ويفتقدان أيضاً ما كان له من قوة شخصية.

فرانسيس أسدروا إديجورث Francis Ysidro Edgeworth (1845-1926) هو أحد خلفاء سنيور في كرسي الاقتصاد السياسي في جامعة أكسفورد (1891-1922)، ومحرر أو محرر مشارك لمجلة *Economic Journal* خلال الفترة (1891-1926)، وهو ينحدر من عائلة إنجليزية-إيرلندية من النبلاء، وكان، في كل شيء باستثناء الرياضة، نتاج نمطٍ للتعليم الكلاسيكي في أكسفورد. ثمة كاتبان بارعان رسماً شخصية هذا الرجل والمفكر: كينز، في مجلة *Economic Journal* (أذار 1926)؛ وهذه المقالة أُعيد نشرها في عمله *Essays in Biography*, pp. 267 (et seq.)؛ وبولي، في مجلة: *Econometrica* (April 1934) - ويكفي أن أحيل القراء إلى هذين العاملين. ولكن ثمة بضع نقاط لابد من ذكرها لاستحضار الرجل أمام أعيننا. أولاً: أُشير إلى مذهبه النفعي الذي فرض نفسه منذ البداية ( *New and Old Methods of Ethics*, 1877) وبدا غريباً بالنسبة لإنسان كان ذهنه 'مهنياً' حيث فعل هذا المذهب الكثير للإبقاء - دون ضرورة قط - على حيوية الحلف غير المقدس بين علم الاقتصاد وفلسفة بنثام، وهو أمر أُشرت إليه غير مرة. ولكن دعوني أكرر بأننا في حالته، كما في حالة سنيور، نستطيع التخلي عن المذهب النفعي في أي من كتاباته الاقتصادية دون أن تتأثر هذه الكتابات علمياً بذلك. ثانياً: سيبقى اسم إديجورث في علم الإحصاء خالداً إلى الأبد: وأنا لا أقصد عمله حول الأرقام القياسية أساساً (انظر الفصل الثامن، القسم الرابع، أدناه)، بل عمله حول طرق الإحصاء وأسسها التي تركزت على قانونه المعمم عن الخطأ *Generalized Law of Error*. ثالثاً: هناك السلسلة الطويلة من مقالاته حول القضايا الاقتصادية

---

=الكلمات. قدم جوزيف شيلد فيكولسون Joseph Shield Nicholson (1850-1927)، الذي احتل كرسي الاقتصاد السياسي في انبورغ من عام 1880 إلى عام 1925، عملاً جيداً عن النقود، ولكننا في هذه الحظوة، نهتم فقط بعمله (1893، 1897، 1901) *Principles of Political Economy*. ورغم أن العمل غير أصيل التتمة وقزمه عمل مارشال، بيد أنه يبقى عملاً قيماً.

التي لم يرحب قط، سوى بضع كتاب، بالأصالة القوية لقسم منها التي تخفيها حقًا خصوصيات عرضه الغريبة (وهي أشياء لا يجدها كل فرد طريقة كما أفعل أنا). وفيما يتعلق بمساهماته الجديدة بالفعل (منحنيات السواء، منحني التعاقد contract curve، تناقص الغلة، التوازن العام، وما شابه) فإن هذه المساهمات تعنى نفس ما يعنيه، أو أكثر مما يعنيه، عمل مارشال: Principles بالنسبة للجهاز التحليلي لعلم الاقتصاد. فلماذا إذن، رابعًا: حجب مارشال هذه الشخصية الكبيرة بصورة تامة؟ إن الجواب- المهم من زلوية سوسيولوجيا العلم، وبخاصة بالنسبة للسؤال: من ينجح وكيف ولماذا؟- يبدو كما يلي: يفقد إديجورث إلى القوة التي تخلق البحوث المؤثرة وتستجمع الأنصار؛ وإنه كان ودودًا وكريمًا<sup>(٩)</sup>؛ ولم يفرض نفسه قط في أى ادعاءات خاصة به؛ كما أنه كان حساسًا جدًا من ناحية، ومزاجيًا جدًا من ناحية أخرى؛ ويرضى بمقعد خلف مارشال الذي قام إديجورث بتمجيده وتحويله إلى Achilles؛ وكان إديجورث مترددًا عند المناقشة، شارد الذهن إلى درجة مَرَضِيَّة، وأساء متحدث ومحاضر يمكن تصويره، وكان غير فعال من الناحية للشخصية- إنه غير أهل للقيادة، وهذه أصلح كلمة يمكن أن تعبر عنه. يتضمن كتابه Papers Relating to Political Economy (3 vols. 1925) سوية مع كتابه Mathematical Psychics (1881, London School Reprint, 1932) كل عمله في حقل النظرية الاقتصادية. وقد لخص البروفيسور بولي Bowley عمل إديجورث Edgeworth's Contributions to Mathematical Statistics في كراس صدر تحت رعاية الجمعية الإحصائية الملكية عام ١٩٢٨.

أتمنى أن يسمح لي المجال بإنصاف شخصية فيليب هنري فكستد Philip Henry Wicksteed (١٨٤٤-١٩٢٧)، كما نتراءى أمامي عام ١٩٠٦ خلال محادثة استمرت لمدة ساعة، كنا جالسين فيها على العشب أمام منزله في وانتج Wantage.

(٩) أنصوّر أن كل من كان يعرف إديجورث من شأنه أن يستحسن وصفه بأنه 'كريم' generous. بيد أن كرمه كان من نوع خاص. إذ انصبّ كله لصالح مارشال وميراث ريكاردو-ميل. واحسرتاه على الطبيعة البشرية! فهو لم يكن كريمًا مع النمساويين، ومع فالراس، وفكستد، ومع مور، لأسباب لم أستطع فهمها.

حيث لمست لديه: سكينة لا تضرر القسوة؛ نزوع لعمل الخير دون ضعف؛ بساطة متماشية جيداً مع نقائه refinement؛ تواضع حقيقى لم تتقصه الرفعة. وفي الواقع، يمكننى أن أسجل إن هذا اللاهوتى، الذى كان يحاصر حول دانته Dante، كان يقف خارج المهنة الاقتصادية نوعاً ما- وهذه هو أحد الأسباب التى تفسر لماذا لم يترك عمله، الذى هو عمل ممتاز من الناحية التعليمية بشكل خاص، أثراً يمكن الإحساس به أكثر. هل يُصدق أن عمله الأكثر أصالة An Essay on the Co-ordination of the Laws of Distribution (1894, London School Reprint, 1932) ذهب دون أن يحصر به أحد؛ ولم تُبع منه سوى نسختين؛ وأن البروفيسور ستغلر Stigler، حتى اليوم، هو الاقتصادى الوحيد، على حد علمى، الذى يقدر ذلك العمل حق قدره؟ يتضمن عمله ... Common Sense of Political Economy (١٩١٠)؛ وقد صدرت الطبعة الجديدة منه، سوية مع عمله Selected Papers and Reviews الذى كتب مقدمته للبروفيسور ليونيل روبنز Lionel Robbins، عام ١٩٣٣ (بمجلدين) عدة نفاط أصيلة وهو أكثر بكثير من تبسيط للمذاهب التى استقرت حينذاك. كما إن أفكاره تتقدم عصره كثيراً فى قضايا الأسس وقضايا التوضيح النقدي للمفاهيم بشكل خاص (مثلاً، بالارتباط مع نظرية الأبعاد التى قدم لها الكثير فى مقالته ' On Certain Passages in Jevons' Theory of Political Economy in the Quarterly Journal of Economics, April 1889). إن الطبيعة العامة لنظام فيكستد هى طبيعة جيفونسية- وفي الواقع، فهو المنظر الجيفونسى المهم الوحيد- ولكنه هَزَ نقاطاً كثيرة، كانت ما تزال تلتصق بعرض جيفونس وأضاف العديد من التصحيحات والتطويرات- تحت التأثير النمساوى إلى حد ما- بحيث يمكن القول إنه طور شيئاً ما كان يعود إليه شخصياً، رغم أن هذا الشيء هو تنقيح لنظام المنفعة الحديثة.

كان فيكستد مستقلاً عن مارشال أكثر مما كان خصماً له. أما بولى، البروفيسور فى مدرسة لندن للاقتصاد، فكان مستقلاً عنه بنفس الدرجة وأقل من خصم. يقع الجزء الأول من سيرته ضمن الفترة المدروسة وقد طُور، فيما بعد، ما يمكن أن نسميه أسلوبه العلمى الذى استيق تحديد نطاق الدراسة الوارد فى لائحة

(القسم الأول) جمعية القياس الاقتصادي التي تشكلت لاحقاً: تطوير النظرية الاقتصادية في علاقتها بالإحصاء والرياضيات'. إن هذا البرنامج، الذي كان بولي يصدد تحقيقه عبر سلسلة طويلة من الأعمال، كان جديداً حينذاك ومثلاً موقفاً متميزاً. ولكنه اجتذب القليل من الانتباه في ذلك الوقت لأن بولي لم يفعل شيئاً لتشجيعه عن طريق الإعلانات المنهجية حول السياسة policy. ثم كان هناك 'مستقل' آخر هو أكثر من خصم (بالنسبة لمارشال)، وكان معلماً حيوياً، وفي مدرسة لندن أيضاً، ومعروفاً حينذاك على نحو أفضل بين رجال المهنة والطلبة معاً: إنه كانان<sup>(١٠)</sup>. هناك آخرون ممن يتعين علينا أن نشير إليهم ولكن ليس بوسعنا أن نفعل ذلك. كما كانت هناك معارضة، وليس فقط وسط من تمسكوا بالأشكال الأقدم من الفكر. وكان هناك 'منشقون' طبعاً مثل هوبزن<sup>(١١)</sup>. وما كان أكثر أهمية

(١٠) يعرف قراء هذا الكتاب من قبل: أدون كانان Edwin Cannan (١٨٦١-١٩٢٥) من خلال كتابه History of the Theories of Production and Distribution ... from 1776 to 1848 إليه غير مرة في الجزء الثالث. ويشكل عمله هذا، وطبعاته من عمل آدم سميث، وكتابه History of Local Rates in England (1896) إنجازاته العلمية الرئيسية. ولكن ليس بوسع أحد أن يتابع مقالاته حول النقود والسياسة النقدية من دون أن يستمتع ويستفيد معاً. بيد أن هذا القول يعجز طبعاً عن إحصاف هذا المعلم والإنسان: معرفته القطرية، تلقائيتها المحببة، قوة قناعاته - وهذه مزايا تشكل، لدى آخرين غيري، أكثر من تعويض عن ضعف جانب التقنية التحليلية analytic refinement لديه.

(١١) كان جون أ. هوبسن John A. Hobson (١٨٥٨-١٩٤٠)، الذي حالفه الحظ في إتيان نصه كمنشق أكبر في ذروة انتشار المارشالية وفي أن يستمر لوقت أصبح فيه هذا الأمر علامة مشرقة، رجلاً مثيراً للاهتمام في جوانب عدة: حيويًا وموسوعيًا وعدوانيًا. كان هوبزن رجلاً متعلماً - بمعنى إنه كان يمتلك تعليمًا كلاسيكيًا وراييكاليًا عاطفيًا؛ وهذه توليفة تضر كثيرًا من أدب العلم-الاجتماعي في ذلك الوقت. وفي علم الاقتصاد، فقد علم هوبزن نفسه بنفسه بطريقة عنيدة wilful جعلته قادرًا على أن يرى جوانب يرفض الاقتصاديون المتعلمون رؤيتها وجعلته عاجزًا عن رؤية جوانب أخرى كان الاقتصاديون المتعلمون يفترضونها. ولم يستطع هوبزن قط أن يفهم لماذا لم يهتم المهنيون برسائله وأنه، مثل كثيرين من أمثاله، لم يفرغ بآلية حال من التفسير المريح القائل إن خصومه المارشاليين كان يحركهم الفضول العلمي بسحق الانشقاق، إن لم يكن المصلحة الطبقية: فرغم التوضيحات الكثيرة، فإن هوبزن لم يسوغب أبدًا إمكانية أن تكون الكثير من فرضياته، وبخاصة انتقاداته، خاطئة بصورة قابلة للإثبات وذلك لعدم كفاية تعليمه ولعجزه عن الفهم. وقد تم الاعتراف به في وقت متأخر، في الأوقات الكينزية، وذلك، بشكل رئيسي، لمداهية حول نقص الاستهلاك الذي ستجرى الإشارة إليه في الفصل الثامن، أدناه. يكفي أن نذكر ما يلي من القائمة الطويلة من كتبه وكراساته: Physiology of Industry (with A. F. Mummery)؛ وكذلك العمل (1889) The Evolution of Modern Capitalism (1894)؛ الذي قد يكون أفضل أعماله؛ Gold, Prices, and Wages ... (1913)؛ ولكن كل من يرغب بهم هذا الرجل، وارتباطاً بذلك، فهم كوميديا - أو تراجيديا - الأخطاء، لا ينبغي أن تفوت عليه قراءة عمل هوبزن للشار: (Confessions of an Economist Heretic) (1938).

هو وجود كتاب معادين للتتظير، مثل سيدنى ويب، ممن لم يحقروا شيئاً مثلما احتقروا التنقية التحليلية<sup>(١٢)</sup> analytic refinement. ولكن لم تكن هناك معارضة من جانب من كانت لديهم منزلة رفيعة فى التحليل. فقد سيطرَ مارشال على المشهد بأكثر مما فعل ريكاردو ذات يوم. فهذا الأستاذ العظيم، الذى كان مستبداً أيضاً - وقديماً pontifical فى أعين البعض - قد جعلَ من كل الجيل الصاعد من الاقتصاديين الإنجليز تلاميذ له وأتباعاً.

[(ب) مارشال ومدرسته] خلق مارشال مدرسة حقيقة كان أعضائها يفكرون من خلال جهاز علمى معرف جيداً وقد أكملوا ذلك برباطٍ من التماسك الشخصى القوى. إن البروفيسور بيجو، خليفته فى كمبريدج؛ والبروفيسور روبرتسون Roberston الذى خلفَ بيجو؛ واللورد كينز - إذا اكتفينا بذكر بضع من الأسماء الأكثر شهرة - خلقتهم تعاليم مارشال التى انطلقوا منها، مهما كانوا قد ابتعدوا عنها أثناء رحلتهم. وبعد عام ١٩٣٠، أنكر كينز نفسه ومعظم من يمكن أن نسميهم الجيل الثالث ولاتهم لتلك التعاليم. ولكن هذا، من الناحية التحليلية البحتة، يعنى أقل مما يبدو أنه يعنيه. ومع أن بعضاً منهم نشأ على النفور من مارشال، ليس فقط من أنماط تفكيره ولكن من طعمه الشخصى أيضاً، ولكنه ما يزال، رغم ذلك، بطبعهم جميعاً بطابعه<sup>(١٣)</sup>.

كانت تلك المدرسة - وما تزال بمعنى ما - مدرسة وطنية تدرك جيداً طابعها الإنجليزى المتميز. سبق لى أن قارنت نجاح مارشال بنجاح سمث. وفى الواقع، كان نجاح الأول عفويًا ومباشرًا أكثر من الثانى. فقد تم تلقى Principles

(١٢) فى عام ١٩٠٦ أو عام ١٩٠٧، ألقى سيدنى ويب Sidney Webb مقراً جامعياً من المحاضرات حول المنهج فى مدرسة لندن للاقتصاد حضرت واحدة منها. وإذا صح التعميم من تلك المحاضرة ونبرتها، فلا بد من أن ويب كان قد قنن، فى ذلك المقرر، ما يمكن أن يعنيه المصطلح الألماني Kathedersozialist (اثنراكيى الكراسى). فالمحاضر لم يقل شيئاً عن مارشال وتعاليمه. ومع ذلك، كانت المضامين معادية للمارشالية بقوة. والاختلاف لم يكن سياسياً بشكل رئيسى؛ فمارشال كان يتعاطف مع الغابيين كثيراً (كما كانوا فى ذلك الوقت)؛ بل إن الاختلاف كان حول المنهج العلمى أساساً.

(١٣) لا يصح ذلك على البروفيسور هيكس Hicks الذى كان فى الأساس فالراسياً أكثر بكثير مما كان مارشالياً. وهذه الحقيقة لها أهمية أكثر من قطيعة الكتف بين المثيرة للعجب.

بترحيب شامل من جانب الجميع، وأن الصحف، التي كانت باردة إلى حد ما مع العمل Wealth of Nations، تسابقت فيما بينها في تقديم عروض تمتدح Principles بصورة مطولة. ولكن ثمة تحفظ بفرض نفسه: إن عمل مارشال لم ينجح في الخارج كما نجح عمل سمث. ولا ينبغي أن نذهب بعيداً للبحث عن السبب. فرسالة مارشال كان موجهة إلى مهنة الاقتصاد رغم كل شيء ومهما أحب هو فكرة أن يكون عمله 'مقروءاً من جانب رجال الأعمال'. وأن الاقتصاديين في جميع البلدان، ممن كانوا منفتحين على النظرية الاقتصادية أصلاً، كانوا قد طوروا أو قبلوا أنظمة كانت تشبه أنظمة مارشال أساساً في أفكارها الأساسية- وذلك مهما كانت أقل تطوراً من ناحية تقنياتها. فمارشال، أولاً وأخيراً، كان الاقتصادي الإنجليزي الأعظم في تلك الفترة وكان يشعر هو نفسه بهذا. ولكن هذا لا يغير شيئاً من حقيقة أن عمل مارشال هو العمل الكلاسيكي في تلك الفترة، أي العمل الذي جسّد، بصورة أكمل مما فعل أي عمل آخر، الوضع الكلاسيكي الذي نشأ حوالى العام ١٩٠٠. وأتصور أن اللورد كينز قصّد التعبير عن تقييم مماثل حينما وضع نشر Principles في أول الأحداث التي وقعت عام ١٨٩٠- وهو العام الذي يؤرخ بداية 'العهد الحديث من علم الاقتصاد'<sup>(١٤)</sup>. ومع أننا سوف نتحرك في فلك عمل مارشال في هذا الجزء، فمن الملائم أن نستجمع هنا أفكاره الرئيسية ككل.

إن صورة الفرد مارشال (١٨٤٢-١٩٢٤)، الإنسان، الرجل الأكاديمي، المعلم، المفكر، صوّرت بالمعنى لا نظير لها من قبل اللورد كينز ( 'Alfred Marshall,' Economic Journal, September 1924, reprinted in Essays in Biography, 1933) وكذلك هو شأن صورة آلهة الرعاية في حياته: زوجته السيدة مارشال التي لا يمكن أن تفصل ذكرها عن صورته ( 'Mary Paley Marshall,' Economic Journal, June 1944, (1850-1944)). ثمة مصدران آخران يوصي

(١٤) Economic Journal, December 1940, p. 409. والمحدثان الآخران هما تأسيس الجمعية الاقتصادية الملكية (الجمعية الاقتصادية البريطانية) وإكمال قاموس بالفراف Palgrave's Dictionary of Political Economy. إكان كينز على خطأ بالنسبة لتاريخ الحدث الثاني. إذ تم إكمال قاموس بالفراف عام ١٨٩٣ ونشر عام ١٨٩٤. وكان تاريخ مقدمة القاموس، التي كتبها بالفراف، هو عيد الميلاد Christmas عام ١٨٩٣.]



The Memorials of Alfred Marshall (ed. by A. C. Pigou، بهما القارئ بقوة: 1925، والمقالة: 'The Place Of Marshall's Principles in Economic Theory' Economic ) G. F. Shove ف. شوف (Journal, December 1942). وقد تم نشر قائمة موسعة وربما كاملة بكتابات مارشال من قبل كينز في مجلة Economic Journal, December 1924؛ وقد أعيد نشرها العمل في The Memorials. ولكن معظم العمل المنشور لمارشال يرد في عمله Principles of Economics (أسس علم الاقتصاد، الطبعة الأولى 1890، الذي يوصف باعتباره المجلد الأول حتى الطبعة السادسة التي صدرت عام 1910؛ بينما ستكون كل الإحالات التالية إلى الطبعة الرابعة 1898)؛ وفي عمله Industry and Trade (1923) and Money Credit and Commerce (1919). والمجلدات الثلاثة هذه كلها أساسية: فمن يعرف العمل Principles فقط لن يعرف مارشال قط. كما يكمل هذه المجلدات المجلد الذي نُشر بعد وفاته: Official Papers (1926). وفيما عدا ذلك، يكفي أن نذكر عمله: Pure Theory of Foreign Trade and his Pure Theory of Domestic Values (Privately printed 1879, London School Reprint, 1st ed., 1930)؛ وعمله وعمل السيدة مارشال: Economics of Industry (1879) - الذي هو العلامة الأكثر أهمية على الطريق المؤدية إلى Principles؛ وأخيراً، هناك الخطاب الذي يكشف الكثير: 'The Old Generation of Economists and the New' (1896) المنشور في مجلة Quarterly Journal of Economics, January 1897.

إن الأمور المشتركة بين مارشال وسمث هي أكثر من التشابه في النجاح والموقع في تاريخ علم الاقتصاد. فإذا أهملنا الاختلافات المؤقتة، فأنا نجد شبهة قوية في الرؤى أو المفاهيم العامة للعملية، وبخاصة بالنسبة للتطور الاقتصادي. كما نجد نفس الأهمية النسبية تقريباً المعطاة لـ 'النظرية' و'الوقائع'، مع أن فن مارشال نجح في إبعاد التسرد المجرّد من صفحات Principles - بحيث تبدو معالجته، لمن لم يقرأ عمله: Industry and Trade، 'نظرية بحتة' أكثر مما هي في الواقع وأكثر مما يبدو عمل سمث. كما أن الشبه يزداد ليمتد إلى الهدف، والخطّة

(وأنا أهمل بعض الأمور غير الجوهرية كتسلسل الموضوعات) وطبيعة العمل. وكان مارشال يعي هذا الأمر. إذ يُروى أنه كان قد قال: 'كل شيء موجود لدى آ. سميث'. وتتطوى هذه الملاحظة على أكثر من مجرد الاعتراف بحقيقة أن عمل اليوم ينبع من عمل الأمس: فثمة اعتراف بالقراءة. ثم هناك الشبه الأخير: إن العاملين Wealth of Nations و Principles معًا بلغا ما بلغاه لأنهما، جزئيًا على الأقل، نتاج لعمل أمتد لعقود من الزمن ونضج كليًا، نتاج لعقلين بذلا أقصى عناية، عقليْن معدّين للعمل ولم يباليا بمرور السنوات. وهذه هي العلامة الأكثر أهمية لأن كلاً من سميث ومارشال كان متشوقاً جداً للتبشير بمعرفته والتأثير في الممارسة السياسية- ومع ذلك، فإن أياً منهما لم يسمح لنفسه بالاستعجال ودفع المخطوطات إلى الطباعة قبل أن يشعر بأنها قد اكتملت بقدر قدرته على أن يجعلها كذلك<sup>(١٥)</sup>.

أما وضع دليل للقارئ عن Principles، فهو غير ضروري في نظري. يكفي أن نقول إن الكتاب الخامس Theory of the Equilibrium of Demand and Supply) يتضمن لب العمل التحليلي. ولكن الكتاب السادس حول Distribution (يمثل تطبيقاً موسعاً للكتاب الخامس. يعرض الكتاب الأول، أولاً، 'تاريخاً اقتصادياً معيناً في محاضرة واحدة' وهو يرد على نحو موجز جداً إلى حد أن ما يتبقى يبدو كسباقات من أشياء معروفة trivialities ويعجز كلياً تقريباً عن التعبير عن سعة وعمق الجهد المبذول فعلاً في هذا الكتاب؛ وثانياً، ثمة خلاصة منفصلة على نحو لا يصدق تقريباً حول تاريخ علم الاقتصاد. كان يمكن كتابة الكتاب الثاني Some Fundamental Notions (المفاهيم) من قبل حطّاب أو نادل في القرن التاسع عشر. يتضمن الكتابان الثالث (Wants) والرابع (Agents of Production) عدة نقاط جديدة، وبصيرة عميقة أحياناً (كما في الفصل الثاني عشر والمبحثين ١١ و ١٢)، وإن كل هذا يَخْتَقِ بِكَثْرَةِ من الأشياء كان يمكن تحسينها عن طريق التشذيب.

(١٥) يشكل ذلك ميزة كاملة في نظري. ولكن المبرر لرأى آخر نجده في مقالة كينز. بيد أن حجج اللورد كينز تبدو شبيهة بـ oratio pro domo {خطاب سياسي}. ورغم أن مارشال لم يفقد حقاً بعض الحقوق التي ربما كانت له في موضوع التقود، فليس من الصحيح أن تأخير النشر حرمة من أي من تلك الحقوق بالنسبة للموضوعات المعالجة في Principles. فوضع Principles، من هذه الناحية، ما كان ليختلف لو أنه صدر عام ١٨٨٠.

إن القارئ الذى ينفذ عبر السطح المصقول جيذاً، حيث يبدو فيه كل شيء مألوفاً، ستذهله الثروة الهائلة من التفاصيل التحليلية والوقائعية، المرتبة على يد أستاذ بارع لم يخطر بباله قط أن المحاولة الهادفة إلى جعل الكتاب سهلاً جداً من شأنها أن تجعله أكثر صعوبة. فكل شيء يأخذ موضعه المخصص له ضمن بنية واسعة. وقبل أن يحتل كل شيء موضعه، تجرى صياغته تحليلياً على يد فنان فى الصياغة الدقيقة والاقتصادية للمفاهيم. ثانياً، يكتشف القارئ نوعية تقرب من حق مارشال الرنيسى بالخلود: إذ إنه يجد الأخير ليس فقط تقنياً يتمتع بمهارة عالية، ومؤرخاً متعلماً بصورة عميقة، وعالمًا وثاقاً من فرضياته التفسيرية، بل أيضاً اقتصادياً عظيماً قبل كل شيء. فبخلاف تقنى الوقت الحاضر ممن، بقدر تعلق الأمر بتكنيك النظرية، يتمتعون بمستوى أرفع من مستواه مثلاً يتمتع هو بمستوى أرفع من مستوى سمث، فإنه فهم أداء العملية الرأسمالية؛ وبشكل خاص، فهم طبيعة الأعمال business، ومشاكل الأعمال، ورجال الأعمال، بصورة أفضل من معظم الاقتصاديين العلميين الآخرين بمن فيهم من كانوا من رجال الأعمال هم أنفسهم. وقد أحسن مارشال بالضرورات العضوية الصميمة للحياة الاقتصادية على نحو أدق حتى من صياغته هو نفسه لها؛ ولذلك، فقد كان يتكلم كصاحب شأن وصلة power وليس كما يتكلم المؤلفون - أو كالمُنظِّرين الذين لم يكونوا سوى منظرين فقط. وأخشى إن هذا الإنجاز - البارز جداً لدى كاتب كان يتحرك وسط حلقات أكاديمية أساساً ويشاركها أحكامها المسبقة إلى حد بعيد - سوية مع الهدوء الشديد Olympian الذى تعكسه مواقفه من المشاكل العملية المناقشة بحرارة، تفسر جزئياً عدم الشعبية التى تحيط باسمه اليوم.

ثالثاً، إن القارئ، الذى يحصل على أكثر من ذلك ويتعلم كيف ينظر إلى الهيكل العظمى من خلف الجلد الناعم واللحم الكثير، سيشهد الجهاز الذى نسميه الآن: التحليل الجزئى Partial Analysis، أى مجموعة الأدوات التى تمت صياغتها بقصد تحليل الظواهر فى قطاعات صغيرة نسبياً من الاقتصاد - 'صناعات' فردية هى من الضالة بحيث أنها لا تترك، عبر التغيرات فى النواتج والأسعار والطلبات

على العوامل، آثارًا على المؤشرات الكلية الاجتماعية (وبخاصة على الدخل القومي الحقيقي والنقدي)، بحيث إن كل الأشياء التي تحدث خارج هذه القطاعات يمكن التعامل معها على إنها معطاة (انظر الفصل السابع، القسم السادس، أدناه). يمثل الكتاب الخامس الرائعة الكلاسيكية لهذا التحليل-الجزئى التى أثارت الكثير من الإعجاب لدى البعض والكثير من الانتقاد لدى البعض الآخر. ستناقش فيما بعد القضايا المهمة. أما الآن، فثمة مسألة تستدعى الانتباه. إن الوضوح الشديد الذى تبرز به وجهة نظر التحليل الجزئى فى عمل مارشال، والتقبل العام فى التعليم الجارى، الذى حظيت به مفاهيم التحليل-الجزئى الميسرة التى صاغها مارشال أو أعاد صقلها، تعطى بعض العذر لمن يجد مارشال أستاذًا للتحليل الجزئى ولا شيء غير ذلك. ومع ذلك، فهذا لا ينصف عمق وسعة تفكير مارشال. إذ تتلقى المفاهيم الأوسع للاعتماد المتبادل العام بين كل الكميات الاقتصادية ليس فقط اهتمامًا ينتشر هنا وهناك فى Principles: بل إن مارشال قام بصياغة هذا المفهوم الأوسع- بصورة جنينية ولكن صريحة- فى الملاحظات ١٤-٢١ من الملحق. وأن العمل Memorials يتضمن فقرة (ص ٤١٧) كان السيد شوف قد شدد عليها عن حق فى المقالة المشار إليها أعلاه، تشير إلى: 'لقد أعطيت حياتى كلها وسوف أعطيها لكى أضع ملاحظتى الحادية والعشرين بشكل واقعى بقدر ما أستطيع'. ولذلك، فمن العدل أن نضع مارشال ضمن بناء نظام التوازن-العام إضافة إلى تحليل المنفعة الحدية بحد ذاته.

ثمة ما يمكن قوله لصالح رأى آخر يقلل من إنجاز مارشال. فجهازه النظرى ستاتيكي بصورة صارمة. ولكن هذا لا يمنع مارشال من معالجة ظواهر تطويرية أو بالفعل أى من ظواهر الحياة الاقتصادية التى لا تتقبل تطبيق الطرق الستاتيكية. فكما أوضح كينز فى عمله (Treatise on Money (11, p. 406): إن مارشال كان يميل أحيانا لتمويه النظام الستاتيكي أساسًا لنظرية التوازن لديه بكثير من obiter dicta {الملاحظات العابرة} الحكيمه والنافذة عن المشاكل الديناميكية'. ولكن مارشال، لكى يفعل ذلك، كان عليه أن يترجل عن مقعد القيادة فى ماكنته

التحليلية التي لا تصل أذرعها إلى هذه المشاكل: إذ إن نطاق Principles أوسع بكثير من نطاق النظرية التي يفسرها هذا العمل، وأن هذه النظرية نفسها تضعفها الصرامة التي تخضع لها، وبخاصة عند تناول ظواهر تناقص معدل التكاليف.

رابعاً، لن يعجز القارئ غير المتحيز عن إدراك الواقعتين التوأمين اللتين ستتم مناقشتها بصورة كاملة فيما بعد، أي إن بنية مارشال النظرية، إذا استثنينا تفوقها التقني والتطورات المختلفة في التفاصيل، هي نفسها أساساً بنية جيفونس، ومنجر، وبخاصة فالراس، ولكن الغرف في هذا البيت الجديد مغرفة على نحو غير ضروري بقطع من الأثاث الريكاردى التي يجرى الاهتمام بها على نحو لا يتناسب قط مع أهميتها الفعلية. ولذلك، فمن المفهوم أن البعض من الاقتصاديين الإنجليز والغالبية من الاقتصاديين غير الإنجليز قللوا من شأن مارشال كانتقائي حاول للتوفيق أو التوفيق (تحقيق تسوية) بين الأسس التحليلية 'للمدرسة الكلاسيكية الإنجليزية (أي للمذهب الريكاردى) والأسس التحليلية 'لمدرسة المنفعة الحديثة' (أي جيفونس والاقتصاديين النمساويين بشكل رئيسي). ومن المفهوم بدرجة أقل إن مارشال نفسه والمارشاليين على حد سواء رفضوا هذا التفسير بشكل لا يخلو من الغضب. وهم على حق. فماكنة مارشال التحليلية القوية - مع إنها قد لا تبدو كافية الآن - كانت نتاج جهد خلاق وليس نتيجة لجهد تجميعي synthetic: وسيسلم بهذا القول من يقللون - مثلى أنا - من شأن المذهب الريكاردى الوارد في تلك الماكينة. ومع ذلك، فهذا يؤثر قضية جذور عمل مارشال وقضية أصلاته. وهذه المسائل ليست مجرد مسائل معايير قديمة. إذ ينبغي الإجابة عليها لتوضيح مرحلة مهمة من تاريخ علم الاقتصاد.

من السهل تحديد جذور عمل مارشال. كاقصادى، فقد تكون مارشال، أو بالأحرى كَوْن نفسه وفقاً لنقليد سمث وريكاردو وميل. وبشكل خاص، فإن إطلاعه على علم الاقتصاد ابتداء بقراءة ميل فى العام ١٨٦٧-١٨٦٨ (Memorial, p. 10) وأنه احتفظ بما يمكن أن نسميه احترام المرجعية filial respect بالنسبة لميل طوال

حياته، مع أنه لم يكن لديه أى وهم حول المكانة الفكرية لهذا الأخير. وإضافة إلى ذلك، فإن مقدمة عمله *Principles* تتضمن اعترافاً حذراً بتأثير كورنو *Cournot* وتونن *Thunen*، وهو تأثير واضح حقاً. ولم يكن لغير هؤلاء الخمسة، أو حتى لجيمونس ودويو *Dupuit* أو جنكنز<sup>(١٦)</sup>، أى تأثير فى الأمور الأساسية، ولو أن هناك اعترافاً بتأثير كثيرين فى نقاط فردية ذات أهمية ثانوية. ولكن اللوحة الناشئة ممكنة تماماً. فقد سبق أن لاحظنا الطابع المميز لبحث ج. س. ميل السدى يتأرجح بين ريكاردو وسائى ويسمح بإعادة الصياغة التصحيحية. ولكن رجلاً مثل مارشال، الذى درس الرياضيات والفيزياء ويعرف جيداً مفهوم النهايات *limits* وبالتالى الجزء الأساسى من المبدأ الحدى مثلما يعرف طعام فطوره، لم يعوزه سوى أن يدع فكره يلعب على تعابير ميل الرخوة وأن يطور لها نموذجها الدقيق (نظام المعادلات) لى يصل إلى النقطة المعينة التى ظهرت بها إلى الوجود الأجزاء النظرية البحتة من عمله *Principles*. وعندئذ، فمن الطبيعى أن تبدو له الابتكارات ذات الصلة كمجرد تطويرات مشتقة من ميل وليس كابتكارات ثورية. وعلاوة على ذلك، فإن القادة الأقوياء، المتأكدين من وجود غالبية علمية *disciplined majority*، لا يصنعون ثورات - سواء فى العلم أو فى السياسة - بل يقودون بصورة سلسة، تاركين الاحتجاج والثورة لمجموعات من الأقلية تقوم بالصراخ لى يسمعوها أصلاً. واعتقد

(١٦) هـ. س. فليمنج جنكن *H. C. Fleeming Jenkin* (١٨٢٣-١٨٨٥) كان اقتصادياً له أهمية ثانوية تعود مقالاته الرئيسية، زمنياً، إلى الفترة السابقة ولكن جرى الاحتفاظ بها لمناقشتها هنا لأنها تشكل خطى واضحة بين ج. س. ميل ومارشال من أربع نواحي هامة؛ لأنه كان أول إنجليزي يناقش دوال الطلب بنفس الوضوح تقريباً الذى ناقشها به فيرى *Verril* وكورنو *Cournot*؛ أنه ناقش مفهوم ربيع المستهلك وطبقه على مشاكل فرض الصريبة؛ أنه استخدم تعبيراً بيانياً كما فعل مارشال فيما بعد من حيث المبدأ؛ وأنه طور كثيراً من نظرية الأجور، وبخاصة من ناحية تأثير نقابات العمال على معدلات الأجر. وإضافة إلى ذلك، وكما فعل سيسموندى ولكن على نحو أدق، فقد اقترح جنكن نظاماً زمنياً للأجر: 'الأجر المضمون' من حيث الجوهر. كان جنكن مهندساً عملياً فى البداية وأصبح مهندساً أكاديمياً فيما بعد. ولم تثر الانتباه كل مساهماته فى علم الاقتصاد تقريباً. ولكن مارشال أشار إليه. انظر كولفن و إدوين *Colvin and Edwin* (ناشرين): *Papers. Literary and Scientific* (1887) مع سيرة حياة لا تقل شهرتها عن تلك التى تعود لى ر. ل. ستيفينسن *R. L. Stevenson*. على أى حال، تتوافر الآن طبعة مدمجة لندى للاقتصاد للمقالات الاقتصادية لجنكن تحت عنوان: *The Graphic Representation of the Laws of Supply and Demand, and other Essays on Political Economy*. (1868-1884 (1931).

أن هذا الرأي يتمشى تقريباً مع الرأي الذي يعتنقه المارشاليون<sup>(١٧)</sup>. وعلى أى حال، فهذا هو تبريري لأن ننسب عملاً خلاقاً إلى مارشال (ضمن النظرية البحتة، نذكر).

وهكذا نكون بهذا الاعتراف قد حسنا مسبقاً قضية أصالة مارشال. ورغم أن مارشال لم يترك أى شك قط بأنه لا يشعر بأى دين إلى جيفونس، فضلاً عن النمساويين وفالراس، بيد أن المدى الكامل لادعائه بالأصالة الذاتية لم يعرفه العالم قبل نشر العمل *memorials* ومقالة كينز حول سيرته ومقالة شوف. وهذا الادعاء مقبول هنا دون أى مناقشة. ولكن هذا لا يشير طبعاً إلى الأصالة أو الأسبقية الموضوعية. فنشر مقالة 'حدية' عام ١٨٩٠- أو عام ١٨٨٠ بقدر تعلق الأمر بذلك الموضوع- كان من شأنه تحسين وتطوير المذهب القائم (وهو ما فعله مارشال بالتأكيد) ولكن ليس بوسعه اكتشاف حقيقة جديدة. فوفقاً لما أرى أنها المعايير العادية في التاريخ الوصفى العلمي، فإن مثل هذا الفصل في إعادة اكتشاف مبدأ المنفعة الحدية يعود إلى جيفونس؛ وإن نظام التوازن العام (بما فيه نظرية المقايضة) يعود إلى فالراس، وإن مبدأ الإحلال ونظرية الإنتاجية الحدية يعودان إلى تونن، وإن منحنيات الطلب والعرض ونظرية الاحتكار الستاتيكية تعود إلى كورنو (وكذلك مفهوم مرونة الطلب السعرية *price elasticity*، ولو ليس الكلمة ذاتها)؛ وأن ريع المستهلك يعود إلى دوبو Dupuit؛ وإن الطريقة البيانية في العرض تعود إلى دوبو أيضاً، أو إلى جنكن بخلاف ذلك. ولو تم فهم هذا الأمر بصورة واضحة دائماً، لما كان ثمة داع لقول المزيد<sup>(١٨)</sup>. ولكنه لم يفهم بصورة

(١٧) إذا أخذت مقالة السيد شوف Shove بوصفها الإعلان الرسمي للمجموعة المارشالية (وهو أمر ممكن في نظري)، فلا يتبقى ثمة اختلاف بشكل رئيسي إلا على نقطة واحدة. فالسيد شوف يرى أن أساس عمل مارشال يكمن في ريكاردو أكثر مما في ميل، وهو يورد مقتطفات لدعم مقلته. ولكن هذا القول لا يحظى الكثير نظراً لاعتماده على تفسير السيد شوف لريكاردو وميل، الذي يقلل الاختلاف بينهما إلى أدنى حد. أما وفقاً لتفسيرى للعلاقة بين الاثنين، فثمة قارق أكثر بينهما الأمر الذي يتوافق مع الاعتراف، أو رفض الاعتراف، بنور ج. ب. ساي في شوه الاقتصاد المارشالي. ليس ثمة جسر سالك يربط بين ريكاردو ومارشال حقا، مع أن من الممكن بناء هذا جسر كهذا دون شك. بينما هناك جسر، موجود بالفعل، بين ميل (أو حتى سمث) ومارشال.

(١٨) إن قضية مدى لياقة الادعاء، حتى على سبيل التلميح فحسب، باكتشاف نتائج معينة بصورة مستقلة مع معرفة المدعى بأنها نشرت من قبل هي قضية يجب حلها من قبل كل واحد مع نفسه. فثمة من- احتقر القيام بهذا الأمر.

عامة - وربما لا يفهم حتى في الوقت الحاضر من قبل كل الاقتصاديين<sup>(١٩)</sup> - مما أدى إلى الإضرار بمكانة الآخرين وإلى وجود صورة، في أذهان كثيرين، حول الوضع العلمي في ذلك الوقت تفيد بأن مهمة المؤرخ هي التي ينبغي تصحيحها. وهذا أمر ضار لأن السبب في هذا النوع من الرأي يعود إلى خطأ مارشال نفسه أساساً. ستتم دراسة حالة النمساويين مقابل مارشال (وإيجورث) فيما بعد وبالتالي فليس ثمة داع لتناولها هنا. وبينما كان مارشال، في تناظر مثير، سخياً جداً في كرمه مع ريكاردو وميل، فإنه كان أقل من كريم مع كل الكتاب الذين كانت مساهماتهم مرتبطة بمساهماته بصورة وثيقة. ويمثل تونن الاستثناء الوحيد حيث ميّزه مارشال بصورة ملائمة ليس فقط بشكل عام في مقدمة الطبعة الأولى من Principles ولكن أيضاً في الفقرة (ص ٧٠٤ من الطبعة الأولى) التي نتحدث عن 'القانون العظيم للإحلال لدى فون تونن'. ولكن كورنو حصل على الاعتراف العام فحسب ولم يشر إليه في المواضيع التي كان ينبغي أن نتوقع أن يحصل فيها على إشارة محددة، وبشكل خاص في نظرية الاحتكار. ومع ذلك، فلسنا مهتمين باتهم مارشال بعدم كفاية اعترافه ب فضل الآخرين فقد برأه كينز وشوف من هذه التهمة إلى حد بعيد- ولكن بعدم كفاية اعترافه ب الأسبقية. ويمثل جيفونس الحالة الأكثر وضوحاً. ولكن حالة فالراس أسوأ. فمارشال، المتميز بين الجميع بتمكنه من الرياضيات والذي نال أقصى شهرة بفضل الأهمية المركزية لملاحظته الحادية والعشرين، لا يمكن أن يكون قد تعامى عن رؤية عظيمة وأسيقية عمل فالراس. ومع ذلك، فإن اسم فالراس الكبير لا يرد في Principles سوى في ثلاث مناسبات غير مهمة لا تمت بصلة ما إلى ذلك العمل<sup>(٢٠)</sup>. ويحصل الأمر نفسه بالضبط مع

(١٩) أدلنتي، مرة ثلو أخرى، حقيقة أن الاقتصاديين المقتدرين وحتى البارزين منهم ينسبون، بتأثير العادة العمياء، أشياء إلى مارشال كان ينبغي، بالمعنى الموضوعي، إرجاعها إلى آخرين (وهذا يشمل حتى منحني الطلب 'المارشالي'). ولنا حاجة للذهاب بعيداً عن حلقة مدرسة كمربيدج. فعلى صفحة ٢٢٢ وما بعدها من عمله Essays on Biography، يحاول كينز، بمساعدة الملاحظات التي قدمها البروفيسور إيجورث، أن يدرج بعض 'المساهمات المثيرة في المعرفة' التي ترد في Principles. هناك ست منها (باستثناء الملاحظة حول المدخل التاريخي) أخذت بصورة جلية على إنها ميكرات موضوعية. ولا يمكن قبول واحدة منها دون إشارة من شأنها توضيح عمل الآخرين، مع أنها حينما تؤخذ معاً وكعناصر من بحث عام يُقدّم لحلقة أوسع من القراء، فإنها طبعاً جديدة إلى حد كاف.

(٢٠) كما كان إيجورث أيضاً غير كريم مع فالراس والنمساويين. ولكن قلة كرمه كانت تشبه، نوعاً ما، عدم الكرم المحبب للألم أو الروجة المحبة ممن لا يستطيعون رؤية أي ميزة لدى أعداد أبائهم أو=



دوبو وجنكن، وهما الحالتان الأقل أهمية، حيث لم يحصل سوى على اعتراف فى الهامش وفى غير المواضيع المناسبة حتى هنا. ولكننى أسارع إلى التشديد على الظروف التى من شأنها أن تخفف من هذا الأمر. صاغ كينز أحد هذه الظروف: وجد مارشال فى عمل جيفونز والنمساويين عيوبًا تكنولوجية ونواقص أخرى كان من شأنها أن تضعف نجاح الجهاز الجديد ما لم يتم التحفظ على المؤلفين المعنيين بتلك النواقص. وكانت هناك ظروف أخرى من هذا النوع. فاستمرارية العمل التحليلى هى رصيد، وأن خالقى النظام النظرى الجديد، أو جيفونز والنمساويين على الأقل، كانوا قد وسّعوا الفجوة التى تفصلهم عن سابقيهم دون ضرورة ما. كما أن مارشال كان يعي جيدًا دوره كقائد وطنى. ولابد أنه شعر إن من واجبه تعزيز التقليد الوطنى.

ومع ذلك، فمن حسن الحظ أن يكون بوسعى أن اختتم بملاحظة مسيرة أكثر. فالشيء الأعظم عن العمل العظيم لمارشال لم يقل بعد. فتمت رسالة أعظم تكمن خلف هذا العمل العظيم. إذ ألمح مارشال - أكثر مما فعل أى اقتصادى آخر، ربما باستثناء باريتو - إلى ما هو أبعد مما ذكره بنفسه. فلم تكن لديه نظرية حول المنافسة الاحتكارية. ولكنه أشار إليها حينما تأمل السوق الخاص Special Market لمنشأة ما. وقد أشير أعلاه إلى أن نظريته البحتة كانت نظرية ستاتيكية بصورة صارمة، ولكنه أشار إلى الديناميكا الاقتصادية أيضًا. ولم يقدم مارشال عملاً معيناً فى القياس الاقتصادى. ولكنه كان ينظر دائماً وعينه على المتّم الإحصائى للنظرية الاقتصادية. وقد فعل ما استطاع لوضع مفاهيم من شأنها أن تكون فاعلة إحصائياً؛ وفى خطابه: 'The Old Generation of Economists and the New' كان قد وضع مخطط الأجزاء المهمة من برنامج القياس الاقتصادى الحديث. إن هذا العمل قديم طبعاً. ولكنه ينطوى على حيوية دائمة تقيه من الابتذال.

كان الوضع الفرنسي من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤ متميزاً حقاً. ففالراس كان فعالاً (إلى عام ١٨٩٢ أو نحو ذلك) وكورنو كان يُعَبِّثُ من عالم النسيان. وفي القسم الوقائعي من التحليل، كان هناك لييلاي ومدرسته، وسيمياند، ولافاصور، ومانتوكس Mantoux، ومارتن Martin، وآخرون كثير<sup>(٢١)</sup>. ونظراً لاهتمامنا بقمم الأعمال فقط، فقد نميل إلى وضع علم الاقتصاد الفرنسي على رأس كل البلدان الأخرى. ولكن، باستثناء تلك الأعمال من القسم الوقائعي، فإن قمم الأعمال فشلت كلياً تقريباً في أن تنشط الوضع، ونادراً ما كانت هناك علامة على ذلك النشاط الأوسع الذي يعوض الأرض التي تضيق بسرعة في وقتنا الحاضر<sup>(٢٢)</sup>. ومع ذلك، فإن الشهرة الضئيلة للاقتصاد الأكاديمي الفرنسي في تلك الفترة لا تعود إلى عيوبه في حقل 'النظرية البحتة' - وليس ثمة داع للاستهانة به، بقدر تعلق الأمر بالحقول التطبيقية - بل إلى شيء آخر يحصل دون اعتراف الراديكاليين المحدثين به a limine (قط)، أي إلى مذهبه الليبرالي بالمعنى الغلادستوني. إن الفروع السياسية للمجموعة القائدة من الاقتصاديين الفرنسيين، وكذلك الهيمنة التامة لعلمهم السياسي في كل خط كتبوا فيه، كانت من اللوضوح بحيث لا تملك أي خيار سوى أن تبنى المعيار السياسي فيما تبقى من هذه الخلاصة.

وعليه، سندرس، أولاً، الأنصار المغالين لمذهب عدم التدخل الذين يُعرفون بـ مجموعة باريس لسيطرتهم على Journal des economistes {مجلة

(٢١) بخصوص لييلاي Leplay، انظر الجزء الثالث، الفصل الرابع، أعلاه؛ أما بالنسبة لسيمياند Simiand ولافاصور Levasseur، فتجري مناقشتهما في الفصل الرابع من هذا الجزء.

(٢٢) ينبغي أن نشير إلى عمل أوبت ذي الطابع الفالراسي والتحضيرات التي قام بها لاورن ولقتونيلي لوضع مرجع مدرسي وفق مذهب فالراس أو ياريو. يشير عمل إلبيرت أوبت Albert Aupetit: (Essai sur la theorie de la monnaie) 1901، وهو عمل قوى من نوعية مذهلة ما يزال جديرًا بالقراءة، إلى خطوة ليست غير مهمة في نظرية النقود ولكن يجري ذكره لما يمثل من أهمية أكبر بالنسبة لإعادة الصياغة المنكرة لنظرية التوازن الفالراسية. أما هيرمان لاورن Hermann Laurent (١٨٤١-١٩٠٨)، فقد كتب خلاصة موجزة، ولكن صالحة جداً، لنظرية فالراس-باريتو: Petit (Traite d'economie politique mathematique, 1902) كما جازف البروفيسور إيتن لقتونيلي Etienne Antonelli بوضع مقرر فالراسي من المحاضرات في كلية College Libre des Sciences Sociales ونشره عام ١٩١٤ تحت عنوان: Principes d'economie pure وهي محاولة بادرة. وكانت هناك كتابات مختلفة حول 'علم الاقتصاد الرياضي' سوف يتم ذكر قسم منها فيما بعد. ولم يكن لها سوى تأثير ضئيل.

الاقتصاديين)، والقاموس الجديد، والمنظمة المهنية المركزية في باريس، College de France {كلية فرنسا}، والمؤسسات الأخرى، إضافة إلى معظم وسائل الدعاية- وإلى حد بعيد بحيث إن خصومهم السياسيين أو العلميين أخذوا يعانون من عقدة الاضطهاد. إن من الصعب جدًا، حتى بعد مضي هذا الزمن الطويل، إنصاف هذه المجموعة التي شكلت أيضًا مدرسة وفق مفهومنا. سوف أذكر فقط بضعة أسماء من شأنها إرشاد القارئ المهتم إلى أعمال المجموعة، وسأحاول وصف المجموعة ككل من خلال بعض الخطوط بدلًا من توصيف أفراد تلك المجموعة. تمثل القائمة التالية الشخصيات الأكثر تميزًا حينذاك: بول ليروي-بوليو، كورسيل-سينويل، لافاسور مرة أخرى، غوستاف دي موليناري Gustave de Molinari الذي لا يعرف التعب، يس غويوت Yves Guyot، مورييس بلوك<sup>(٢٣)</sup>، وليون ساي Leon Say. كان هؤلاء anti-etatistes {معادين للاشتراكية الحكومية}، أي أنهم انغمسوا في رسالة مفادها أن مهمة الاقتصاديين الرئيسية هي رفض المذاهب الاشتراكية ومقاومة المغالطات الشنيعة التي تتضمنها كل خطط الإصلاح الاجتماعي وخطط التدخل الحكومي من أي نوع. وقد ظلوا، بشكل خاص، أوفياء للرأية المنكسة لمذهب حرية التجارة وعدم التدخل بشكل مطلق. وهذا يفسر بسهولة عدم شعبيتهم وسط الاشتراكيين، والرابدكاليين، والمصلحين الكاثوليك، والتضامنيين، وما شابه، مع أن هذا الأمر لا ينبغي أن يهنا. ولكن ما يهمنا هو حقيقة إن تحليلهم كان 'رجعيًا' من الناحية المنهجية كما هو شأن علمهم السياسي. فلم يهتموا ببساطة بالجوانب العلمية البحتة من موضوعنا. وكان يفهمهم ج. ب. ساي وباتيسا، وفيما بعد نظرية ضعيفة للمنفعة الحدية، لإشباع شهيتهم العلمية. إن البعض ممن تعاطفوا مع علم السياسة لدى المجموعة- رغم أنهم ليسوا أعضاء في حلقتها الداخلية وبالتالي فلا يُشار إليهم إلا نادرًا الأمر الذي له دلالة - خلقوا عالمًا وقدموا عملاً مهمًا. وهذا يسرى، بخاصة، على اثنين ممن ينبغي دائمًا إدراجهم ضمن قائمة الاقتصاديين البارزين: كولسن وتيسون. ولا يخلو من الأهمية أن نلاحظ إن كليهما كانا مهندسين من حيث تعليمهما وهما، من هذه الناحية، يواصلان تقليدًا فرنسيًا استهله دويو وما

(٢٣) تجرى مناقشة ليروي-بوليو وكورسيل - سينويل في الجزء الثالث، الفصل الرابع، أعلاه.  
وسنطرح عمل مورييس بلوك Maurice Block: Le Progres de la science economie depuis Adam Smith (1890: 2nd ed., 2 vols., 1897) كقيمة مناسبة لما تعنيه المدرسة بالعمل التحليلي البحت. كما أننا لن نهمل عمل ليروي-بوليو Leroy-Beaulieu: Essai sur la repartition des richesses (1881).

يزال حيويًا أكثر من أي وقت مضى: ولو قدّر لي أن أستعمل مصطلح مدرسة School بمعنى آخر غير المعنى الذي يتبناه هذا الكتاب، لُتوجّب على التأكيد أن أشكل مدرسة من أولئك المهندسين الفرنسيين اللامعين ممن يعملون في الخدمة العامة وساهموا وما زالوا يساهمون في الاقتصاد العلمي<sup>(٢٤)</sup>.

ولكن حتى الآخرين، ممن يتعذر القول أنهم حلقوا عاليًا، كانت لهم ميزة عظيمة. ففلسفاتهم يرثى لها، ونظريتهم ضعيفة؛ ولكنهم حينما كتبوا عن القضايا العملية، فأنهم، كسابقهم ومثل مارشال، كانوا يعرفون عن ماذا كانوا يكتبون. أي أنهم عاشوا وفكروا قريبًا جدًا من ممارسة الأعمال business والممارسة السياسية التي عرفها معظمهم من التجربة وليس من الصحف. ثمة جو من الواقعية والصراحة في أعمالهم من شأنه أن يعوض جزئيًا عن نقص الإلهام العلمي لديهم<sup>(٢٥)</sup>.

من النادر أن يحب السياسيون مجموعة كانت قد تبنت مذهب حرية التجارة وانغمست، على العكس، في برنامج ليبرالي غير عملي. وهكذا، فحينما مضت

(٢٤) كليمنت كولس Clement Colson (١٨٥٣-١٩٣٩) لم يعمل في المهنة التي نأهل لها وفق تعليمه، ولكنه كان موظفًا عمومياً بالمعنى الأوسع والأكثر تشريفًا لهذه الكلمة. ليس بوسعنا أن نتناول أنشطته العديدة (التي تشمل التدريس) ومزاياه، يكفي أن نذكر عمله: (Transports et tarifs) (1890) الذي ما يزال جديرًا بالقراءة، وعمله: (Cours d'economie politique) (1901-7) -وهو عمل يتعذر التوصية بقراءته بنفس الدرجة من ناحية جميع أجزائه. ولكنه يخلق عاليًا في مواضع مهمة عدة، وبخاصة حفل في النقل.

يتمتع إميل تشيسون Emile Cheysson (١٨٣٦-١٩١٠؛ Oeuvres choisies, 1911) هو الآخر بمزايا عدة. سألني فقط إلى عمله: conference الذي صدر عام ١٨٨٧ تحت عنوان: 'Statistique geometrique' وهو يزخر بمقترحات يتمتع بعضها بأصالة قوية حول الطلب الإحصائي، والإيراد، وميكنيات التكلفة، والموقع وأسعار النقل (حيث كان لديه نوع من منحنيات السواء بالنسبة للسعر rate-indifference curve)، والأجور (حيث يطور نموذجًا من النوع الذي يُعرف بـ 'المنكبوت' cobweb في وقتنا الحاضر)، والميكنيات كدالة للأجور، والاختيار العقلاني بين مصادر المواد الخام، والمعدالة، وتوزيع المنتج، وتعظيم الربح، وأنا أدين للدكتور ستال H. Staehle الذي أوضح لي هذه التوليفة المدهشة من الأدوات والأفكار التي كنت سأعغل عنها لولاها.

(٢٥) ولذلك، يتعذر تبرير الإزدراء الصريح الذي عامل به المنظرون المقتدرون والمعاونون لليبرالية تلك المجموعة. خذ، مثلاً، يس غويوت Yves Guyot (١٨٤٣-١٩٢٨) الذي كان يشير إليه منظر لإمع بـ ce pauvre Guyot {البائس غويوت}. فهذا المنظر كان سيكون على حق لو أن باريوتو، مثلاً، كان في ذهنه كأساس للمقارنة. ولكن ينبغي على أن أضيف بأنني لو كنت رجل-أعمال أو من رجال-باريوتو، لكي أعترف، مثلاً، على أفاق التشغيل أو أسعار المعادن في الشهور الست للقادمة. أننا جميعًا نستحق اللقب: ce pauvre حينما نواجه مهمة لا تقع في الخط الذي نعمل فيه.

الحكومة لتأسيس كراسى فى الاقتصاد فى جميع كليات القانون فى جميع الجامعات الفرنسية (١٨٧٨)، فأنها نظرت إلى هذا الأمر على أساس أن البروفيسورات لا ينبغي أن يكونوا كلهم على غرار المزاج السياسى لمجموعة باريس. وقد أدى هذا إلى تغيير ما طبعاً، ولكن هذا التغيير كان، فى البداية، سياسياً أكثر مما كان علمياً- باستثناء نور العلم الاقتصادى الذى سلطه هذا التغيير على الأماكن الأقل حظاً التى كانت قد ظلت فى العتمة حتى ذلك الحين. ومع ذلك، فإن الرجال الجدد، الذين شعروا بأنفسهم كرجال جدد بأكثر من معنى، قد اتحدوا، وأسسوا المجلة 'الاشقاقية': (Revue d'economie politique 1887)، وشككوا بالقانون الطبيعى الذى يساعد على ازدهار مذهب عدم التدخل، ونظروا بمزيد من الاستحسان إلى الحماية التى كانت سائدة نوعاً ما، وسمحوا لأنفسهم بتبنى برامج متواضعة من الإصلاح الاجتماعى. أما من الناحية العلمية، فلم ينتج عن هذا سوى القليل أول الأمر. ولكن فى سياق السنوات الخمس والثلاثين بدءاً من التعيينات المذكورة، وبفضل روح العصور، فقد تحقّق تحسن جوهري وليس فقط على يد البروفيسورات الجدد أنفسهم؛ إذ انتعش جو باريس، رغم أن الجماعة الصغيرة من فرسان مذهب عدم التدخل، التى تميزت بقوة معتقدها وتحملها معاً، قد صمدت صمود جنود Leonida، ملك إسبارطة، فى معركة Thermoplae. وككتاب تمثيلين، يكفى أن نذكر ب. ل. كاوس P. L. Cauwes، وهو قانونى أكثر مما هو اقتصادى وقد تأثر بالسياسة الاجتماعية الألمانية Sozialpolitik والمذهب التاريخى الألمانى، الذى كان يتمتع بالحس والقوة مع أنه لم يتمتع بالكثير كإقتصادي علمي؛ جارلس جيد وجارلس رست اللذين برزا فى الفترة اللاحقة<sup>(٢٦)</sup>؛ وكاتبين كان عليهما من بين البشائر الأولى بعهد جديد فى علم الاقتصاد الفرنسى: لاندري وافتاليون<sup>(٢٧)</sup>.

(٢٦) ليس بومس جارلس جيد Charles Gide (١٨٤٧-١٩٣٢) أن يحتل أى مكانة كبيرة فى تاريخ التحليل ولكنه، رغم ذلك، لعب دوراً من أكثر الأدوار نفعا واستحقاقاً. فقد كان قائداً متعدد- البراعات، متحرراً من الأحكام المسبقة، متعاطفاً مع كل ما كان يتواصل، وساعد طبعاً على تسريب هذا التعاطف إلى الآخرين. وقد كتب واحداً من الكتب المقررة الأكثر نجاحاً فى الفترة المدروسة وكذلك، بالاشتراك مع جارلس رست Charles Rist، العمل الأكثر نجاحاً حتى من هذا العمل الأخير: Historie des doctrines économiques (الطبعة الأولى ١٩٠٩؛ الطبعة المسبقة ١٩٤٧؛ للترجمة الإنجليزية ١٩١٥؛ مع إضافات من الطبعين الفرنسيين السادسة والسابعة ١٩٤٨) الذى ما يزال يستعمل على نطاق واسع لحد الآن. وقد كانت هناك عدة أعمال أخرى فى هذا الحقل (بيسرن، اسبيناس، دينس، ديويوس، رامباود، غونارد).

(٢٧) (Adolphe Landry, L'Interet du capital 1904). وستتم الإشارة إلى افتاليون Aftalion وجوجلار Juglar فى الفصل الخامس، أدناه، فى الحفول التى يعود إليها عليهما.

وبقدر ما أعلم، فلم تقدم أى من المجموعات التى طرحت أنظمة إعادة البناء الاجتماعى، بمن فيها الاشتراكيون والتضامنيون، أى مساهمة جديرة بالملاحظة فى تاريخ للتحليل<sup>(٢٨)</sup>.

#### ٤ - ألمانيا والنمسا

نعلم أن السياسة الاجتماعية Sozialpolitik وعمل المدرسة التاريخية فرضا تأثيرهما على علم الاقتصاد العام فى ألمانيا أكثر مما فى أى بلد آخر. لم يدمر هذان الأمران التقليد الجارى كلياً مثلما لم يمحوا العنصر 'النظري' فى الاقتصاد العام بصورة كلية. ولكنهما اقتربا من هذا فى مواضع معينة. ومع إن الارتداد reaction بدأ حوالى العام ١٩٠٠، وأنه أخذ يمضى بقوة حوالى العام ١٩١٤، فإن الرجال الذين كانوا حينذاك فى العشرينيات من أعمارهم لم يكونوا عملياً قد تعلموا فن معالجة الأدوات التحليلية وإن بعضاً منهم فهموا 'النظرية' على أنها تتكون من فلسفات حول الاشتراكية والمذهب الفردي وما شابه، ومن المشاجرات عن 'المناهج' methods - إذ لم يكن لديهم أى مفهوم للنظرية 'كصندوق أدوات'. وبشكل عام، فإن النظرية التى تطورت محلياً بشكل حقيقى كانت غير مهمة وغير حيوية وأن الدوافع الحية الوحيدة جاءت من المدرستين النمساوية والماركسية. ومن الصعب، فى خلاصة موجزة، وصف هذا الوضع غير الممركز قط decentralized، كما كان عليه الحال فى الفترة السابقة أيضاً. وبتبسيط الوضع إلى أقصى حد، اقترح معالجة الأمر كما يلى. سندرس، أولاً، المدرسة النمساوية؛ ثم ندرس عدداً من الكتاب التمثيليين ممن لا يشكلون أى مدرسة إلا بمعنى أنهم أرسوا الأسس لشهرتهم فى الفترة السابقة، وتمتعوا - 'كزعماء قدامى' elder statemen - بتأثير كبير فى الفترة محل الدرس؛ وإذ نحتفظ بالماركسيين لمعالجة منفصلة فى نهاية الفصل، فسندضيف عدداً من الأسماء التمثيلية من شأنها أن تكمل لوحة 'حياة

(٢٨) من شأن الأعمال التالية أن تكمل الخلاصة المقدمة آنفاً: البروهيسور ج. ه. بوسك G. H. Bousquet (1927) Essai sur l'evolution de la pensee economique وغيان بيرو Gaetan Piron (1925) doctrines economiques وكذلك العمل المشهور لجيد ورس: History.

وعمل<sup>٢٩</sup> علم الاقتصاد الألماني، وهي اللوحة التي بدأت في الفصل السابق، وذلك بقدر ما يصح القول إن الرقع الملونة التي يملئها الانطباع impressionist patches of colour يمكنها أن تستكمل أى لوحة. وفي الأقسام الفرعية الثلاثة التالية، لا نهدف سوى أن نرسم لوحة معينة لا ينبغي أن تغرقها كثرة الأسماء، رغم إن هذا ينطوي على عدم إنصاف كتاب كثيرين<sup>(٢٩)</sup>.

[أ] المدرسة النمساوية أو مدرسة فينا] لم تمنع العلاقات الثقافية الوثيقة بين مملكة النمسا-هنغاريا وألمانيا من نشوء وضع علمي في حقلنا في النمسا يختلف عن الوضع في ألمانيا بصورة تامة. وهذا يعود إلى واقعتين شخصيتين: واقعة أن كارل منجر Carl Menger كان قائداً يتمتع بقوة غير مألوفة قط وواقعة أنه وجد نصيرين: بوهم-باورك Bohm-Bawerk وفيزر Wieser اللذان كانا على نفس مستواه الفكري وأكملتا نجاحه. من غير الممكن اعتبارهما جيلاً ثانياً ولكنهما يستحقان أن ننظر إليهما كمشاركين في تأسيس ما أصبح، إذا راعينا كل الظروف، مدرسة تتمتع بأهمية مذهلة وبلاستمرارية. كان هناك الكثير من الأتباع المشهورين نوعاً ما (مثل ساكس Sax وزوكر كاندل Zucherland)، وجيل ثانٍ برز طبعاً في نفس الفترة. ولكنني أرى إن من الصحيح والموصول إلى انطباع صحيح مغا أن يقتصر هذا القسم الفرعي على هذين الكاتبين<sup>(٣٠)</sup> وكاتبين آخرين وقفا بعيداً، شخصياً أكثر مما مذهبياً، ولم يحصلوا على التقدير الذي يستحقان: أوسبيتز Auspitz وليبين Lieben.

كان يوجين فون بوهم-باورك Eugen von Bohm-Bawerk (١٨٥١-١٩١٤)، بقدر تعلق الأمر بسيرته، موظفاً حكومياً أساساً. وينبغي أن نتذكر هذا الأمر عند تقييم عمله العلمي مثلما نتذكر بالضبط المهنة التي مارسها ريكاردو إذا

(٢٩) ومن هذه الناحية، فأنتى أتعرض للنقد لأننى لا أستطيع الدفاع عن تجاهل تفاصيل أشياء مألوفة جداً بالنسبة لى. ولكن من الممكن مد الفجوة لى عرضى من خلال عدة مصادر، وبخاصة Festschriften (المجلتين) التاليتين اللتين تلغيا ضوءاً على الفترة المدروسة، مع أن واحدة منهما فقط ظهرت خلالها (١) مجلة شمورل لعام ١٩٠٨: Die Entwicklung der deutschen Volkswirtschaftslehre im neunzehnten Jahrhundert؛ (٢) مجلة برنتانو لعام ١٩٢٥: Die Wirtschaftswissenschaft nach dem Knege. وبخاصة مساهمة البروفيسور أمون Amonn: (Der Stand der reinen Theorie' (vol. 11, part 3).

(٣٠) سنذكر فون فيليبفيلج von Philippovich فيما بعد. أما ل. فون مايس L. von Mises، الذى ظهر كتابه حول النفوذ فى نهاية الفترة المدروسة، فمشير إليه فى فصلنا المتعلق بالنفوذ.

شئنا إنصافه. إن العمل المطروح أمامنا للقراءة ليس هو العمل المكتمل الذى كان فى ذهن بوهم-باورك - فالعمل المنشور جرت كتابته بصورة متعجلة ولم يتسن لبوهم-باورك قط أن يصحح نتائج هذا الاستعجال. ولكى نوضح هذا الأمر، دعونا نغربل وقائع قليلة ذات صلة من حياته تعكس انكبابه على العمل بعزيمة راسخة، وتجرده الكامل، واهتماماته الثقافية الواسعة وبساطته الحقيقية- وهذه كلها كانت متحررة كلياً من الاستعلاء أو أى ميل نحو الوعظ. ولابد من أن تطوره العلمى المبكر كان قد تضارب جدياً مع دخوله مجال الخدمة المدنية وما تتطلبه من استكمال الدراسات القانونية المعتادة التى لا تترك سوى حيز ضئيل لعلم الاقتصاد كما نعلم. كان بوهم-باورك فى الثلاثين من عمره حينما تم تعيينه فى جامعة انسبروك، وتمثل السنوات الثماني التى أمضاها فى التدريس هناك كل الوقت الذى كان بوسعه تخصيصه للاقتصاد العلمى بما كانت له من قوى وفيرة. إذ كان بوهم-باورك باحثاً مثابراً ونظامياً وفعالاً، وقد لا نحتاج إلى أن نخصص الكثير من جهده للتعليم الأكاديمي. ومع ذلك، فقد اتجه كثير من هذا الجهد إلى المناظرات التى أثبت بها نفسه كأبرز مدافع عن تعاليم منجر<sup>(٣١)</sup>. وانصب الباقي من هذا الجهد فى العمل الرئيسى فى حياته: Kapital und Kapitalzins (1st vol., 1884 ; 4th ed., 1921 ; English trans., 1890 ; 2nd vol., 1889 ; 4th ed., 1921 ; English trans., 1891 المجلد الأول: Geschichte und Kritik der Kapitalzinstheorien وقد ظهر بالإنجليزية تحت عنوان: Capital and Interest؛ المجلد الثانى - Theorie des Kapitaless (English trans: Positive Theory of Capital) - وإذ توقع عودته إلى وزارة المالية لغرض التحضير للإصلاح المالى الكبير عام ١٨٩٦، فقد تعين على بوهم-باورك بتر العمل على المجلد الثانى الذى يتضمن مساهمته الإبداعية- بينما يتضمن المجلد الأول سلسلة من الانتقادات حول نظريات الفائدة- واضطر إلى طبعه على عجل فى أجزاء كلما فرغ من كتابتها. ولم يجزِ عرض الأفكار الواضحة بصورة متماسكة بشكل تام؛ كما أن الكاتب قد غيرَ وجهات نظره فى الجوانب الأساسية أثناء الكتابة؛ إذ تجلت تيارات مختلفة من فكره الخاص جنباً إلى جنب؛ وإن الفصول الحاسمة اللاحقة هى فصول مؤقتة حقاً وقد ظهرت كما أمكن

(٣١) تم نشر هذه المناظرات والمناظرات اللاحقة بوصفها: (Gesammelte Schriften (2 vols., 1924-6 من قبل البروفيسور فرانس اكس- فيس Franz X Weiss، وهو أحد تلاميذ بوهم-باورك الأكثر اقتداراً.



له أن يكتبها وليس كما أراد (انظر مقدمة الطبعة الثانية التي لم تتغير). وقد تبعت ذلك سيرة لامعة، ولكن مزدحمة، من عام ١٨٨٩ إلى عام ١٩٠٤ دخل خلالها الوزارة ثلاث مرات ولم يكن له وقت فراغ سوى ما يتيح الإجازات الهزيلة والساعات المتفرقة التي يمكنه انتزاعها من الدوام الرسمي، وبخاصة في ساعات الصباح الأولى. ولكنه حتى في هذه الحالة، حافظ على علاقة عن بعد مع التعليم الأكاديمي (حيث كان بروفيسورا فخريًا في جامعة فينا، ويقود سمنارا من حين إلى آخر). كما كان يتمكن أحيانًا من تقديم كتابات تحمل طابع المناظرة أو التوضيح. وقد قتم، بين أمور أخرى، نقده المشهور للنظام الماركسي<sup>(٣٢)</sup>. ولكنه لم يكن قادرًا على وضع عمل أصيل. وقد توافر له وقت فراغ بالفعل حينما قبل العمل كبروفيسور 'اعتيادي' (كامل) في جامعة فينا (رافضًا أكثر المناصب أبهة كهدية من الناتج). وقد أتاح له هذا التحرر من كل الواجبات التي فرضها على نفسه تقريبًا وكذلك من كل الازعاجات التافهة للحياة الحديثة ما دلت 'سلطات' ذلك الوسط كانت تبدى الاحترام للمستشار الخصوصي المهيّب. ولكن ذهنه وبنته كانا قد شاخا بأكثر من سنوات عمره. فمع أنه ظلّ يقدم سمناره المشهور حتى وفاته (عام ١٩١٤)، بيد إن قوته الخلاقة كانت قد أستهزئت. فقد انكب على عمله Kapital وأضاف ملاحق هائلة، ولكن تحقيق تقدم حقيقي لم يكن ممكنًا. فالطبعة المنقحة والموسعة من Kapital und Kapitalzins صدرت بثلاثة مجلدات ١٩٠٩-١٩١٤ [حيث تم توسيع المجلد الثاني إلى مجدين]؛ كما ظهرت عام ١٩٢١ طبعة رابعة لم تتضمن أى تغيير مع مقدمة كتبها فون فيزر.

دعونا نهمل دفاع بوهم-باورك عن مبدأ المنفعة للحدية، ونفده لماركس، وأشياء قليلة أخرى مما يمكننا أن نذكر، ونسأل: ما هي طبيعة وأهمية مساهمته الرئيسية؟ إن الجواب، الذي يحتمل أن يعطيه معظم الناس هو: نظريته للفائدة، وارتباطًا بها، فكرته عن 'فترة الإنتاج'. وهذا جواب غير كاف كليًا. إذ إن نظرية بوهم-باورك للفائدة، وارتباطًا بها، فكرته عن فترة الإنتاج، هما عنصران فقط من نموذج شامل للعملية الاقتصادية يمكن العثور على جنوره لدى ريكاردو، وهو ينظر نموذج ماركس. إن جزءًا من للنموذج يمثل، طبعًا، نظرية كاملة للتوزيع-

(٣٢) Zum Abschluss des Marxschen Systems 1896) الذي ترجم تحت عنوان: Carl Marx and the Close of His System (1898). [ثمة طبعة جديدة (مع رد هلفردنغ) نشرها وكتب مقدمتها بول سويسز، ١٩٤٩.

وليس فقط نظرية للفائدة- بلغت أوجها في 'سوق رأس المال المتطور كلياً' (انظر الجزء الثاني من العمل (Positive Theorie, Book 1v, 3rd and 4th eds. حث يتحدد، في وقت واحد، خزين السلع، وفترة الدوران turnover، والأجور والفائدة. ولو شئنا تسمية مكانته في تاريخ علم الاقتصاد، لكان من الأفضل أن نسميه ماركس البرجوازي<sup>(٣٣)</sup>).

إن ثمة جذر ريكاردى فى عمل بوهم-باورك، مع إن الأخير لم يع هذا قط<sup>(٣٤)</sup>. وينفس الدرجة، فإنه لم يع حقيقة إن رأى كان قد استبقه فى نقطة جوهرية واحدة<sup>(٣٥)</sup>. أخيراً، فإن جيفونس كان قد استبقه بصورة أكثر وضوحاً- ولم تكن علاقته بهذا الأخير تختلف عن علاقته بمارشال. إن الاستباق العرضى لهذه النقطة أو تلك تحدث كثيراً وقد وقعت واحدة منها مع سنيور وأخرى فى عمل نيكومب Principles: Newcomb. ومع ذلك، فإن بوهم-باورك، ذاتياً، يمثل النصير المتحمس لمنجر بحيث إنه ليس من داع تقريباً للبحث عن مؤثرات أخرى. إذ إنه نزع منجر ليس فقط فى قضيتى القيمة والسعر: فحتى الفرضية القائلة بأن من الممكن زيادة إنتاجية كمية معينة من رأس المال بإطالة فترة الإنتاج والفرضية القائلة أننا نقلل بصورة معتادة من الاشباع المستقبلي بالمقارنة بالاشباع الحالى- وهما الفرضيتان اللتان تشكلان حجراً الزاوية بالنسبة لنظرية بوهم-باورك فى رأس المال والفائدة تحديداً، كما سرى- كان منجر قد أشار إليهما<sup>(٣٦)</sup>.

(٣٣) ثمة سبب جيد وآخر سبب للاستغراب الذى قد يشعر به القارئ من تلك العبارة. السبب الجيد هو إن ماركس كان أكثر بكثير من لفتصادى- وبطبيعة الحال، فإن تلك العبارة تشير إلى النظرية الاقتصادية لماركس حول العملية الرأسمالية. ويمثل السبب السبى فى أننا، حينما نفكر بماركس، نضع فى أذهاننا أشياء غير جوهرية، بالنسبة إلى هذا الكتاب، مثل التحريض والغضب الشبيه بغضب الأنبياء. ولكن القارئ لن يجد فى عبارتى ما يثير استغرابه إذا تخلى عن هذه الأشياء ونظر إلى الإطار التحليلي البارد، المدم أنناه. فالبدء الحدى لبوهم-باورك لا ينطوى سوى على اختلاف تكنيكى: فلأنه يمثل أداة أكثر فعالية، فإنه يزيل من على درب بوهم-باورك المشاكل الزائفة التى اصطنعها بها ماركس فى طريقه.

(٣٤) كرر ذلك غير مرة البروفيسور نايت والدكتور ادلبيرج Edelberg (انظر الجزء الثالث، الفصل الرابع، القسم الثانى، أعلاه).

(٣٥) حينما كتب بوهم-باورك عمله الأصلى، فإنه لم يكن يعرف سوى المقتطفات الواردة فى عمل ميل التى لا تكشف لب تحليل راي Rae. إذ أنه استعمل عمل راي فى الطبعة الثالثة حول هذه النقطة، انظر من. دبليو. مكستر (S. W. Mixer Quarterly Journal of Bohm-Bawerk on Rae, Economics, May 1902) الذى، مع ذلك، يبلغ كثيراً فى حالة راي.

(٣٦) وهذا هو المديح بالملاحظة لأن منجر، الذى كان بعيداً عن القريب بتلك النظرية كتطوير لإحياءاته، كان قد أدانها منذ البداية. فقد أخبرنى ذات مرة، بطريقته المتصنعة نوعاً ما: 'سيأتى يوم=

إن هذا الأمر، أكثر من أسبقية جيفونس، هو الذى يثير قضية أصالة بوهم-باورك. فمن الممكن القول إن مَنْ يحمل فى داخله الميل لتطوير إحياءات جنينية كهذه إلى كيان عضوى مهيب يندر أن يحتاج إلى أى إحياءات أصلاً. ولكن ليس من الضروري أن نفعل هذا. فتمودج أو مخطط بوهم-باورك حول العملية الاقتصادية، الذى أشرنا إليه آنفاً، هو الذى يجعل منه أحد أعظم مهندسى العلم الاقتصادى، وإن هذا المخطط كان يقع خارج نطاق رؤية منجر أو جيفونس بصورة تامة.

وكانت بضع أفضل العقول فى حقنا، وبخاصة فيكسل وتاوسك<sup>(٢٧)</sup>، قد قيمته بهذا الشكل. ولكن للنقاد والمنتقسين كانوا أكثر منذ البداية. وهذا يعود، أولاً، إلى تحفظ بوهم-باورك الذى منعه من تحويل تلاميذه الكثيرين إلى أنصار له، كما فعل مارشال. وعليه، فلم يكن له قط أى حارس علمى يقف جاهزاً للوثوب دفاعاً عنه. ثانياً، لقد حقق هذا المناظر الشهير مكاسب كثيرة لم يتباطأ بعض الناس فى النيل منها<sup>(٢٨)</sup>. ثالثاً، لم يزل عمل بوهم-باورك الفرصة الكافية للنضوج، كما أوضحنا آنفاً؛ فهو، من حيث الجوهر (وليس من الناحية الشكلية)، عبارة عن مسودة أولى توقف تطويرها إلى شىء ما أكثر كمالاً ولم يستأنف هذا التطوير قط. وعلاوة على ذلك، فمن المشكوك فيه عما إذا تكنيك بوهم-باورك البدائى، وبخاصة افتقاده إلى التعليم الرياضى، كان يمكن أن يمكنه من بلوغ الكمال. وهكذا فإن عمل بوهم-باورك، إضافة إلى صعوبة فهمه، ينطوى على نواقص تشجع على انتقاده - ففكرة 'فترة الإنتاج' مثلاً، كما وضعها هو، هى شىء يقترب من اللهاء - وتعوق قراءه عن استيعاب جوهر فكره. وبالنتيجة، فإن الانتقاد الموجه لنقاط فردية كان ناجحاً فى الغالب، وإن هذه الاختراقات الجزئية قد أضعفت سمعة العمل ككل. فقد

---

عندك فيه الناس أن نظرية بوهم-باورك هى واحدة من أعظم الأخطاء التى ارتكبت منذ إيمان وقت مضى'. وقد ألغى تلك التلميحات فى الطبعة الثانية.

(٢٧) أخبرنى ذلك الرجل البار (تاوسك) ذات يوم (فى ربيع ١٩١٤ كما أتصور) بأنه يعتبر بوهم-باورك أعظم اقتصادى فى كل العصور باستثناء ريكاردو فقط (أو حتى بأنه يعتبر ريكاردو وبوهم-باورك، بصورة متكافئة، الاقتصاديين الأعظم؛ ولكن أيهما أعظم: فلا أتذكر).

(٢٨) دعونا نلاحظ بشكل عابر تهمة عدم عدالة الانتقادات التى وجهت إلى بوهم-باورك كثيراً من قبل مارشال، مثلاً. اعتقد أن هذه التهمة ليس لها أساس بالصورة التى أثبتت فيها. ولكن ذهن بوهم-باورك هو ذهن محامى. فهو لم يكن قادراً على أن يرى شيئاً غير المعنى الحرفى فى حجة الخصم ولا يبدو عليه أنه سأل نفسه عما إذا كان هذا المعنى الحرفى المزعج يتضمن بعض الحقيقة. وقد أضعف هذا الأمر من حاجته للنقدة فى كثير من الأحوال، مع أن نقده يبقى رغم ذلك أفضل سياق قائم من الممارسات فى التفكير النظرى من ذلك النوع. وعليه، فمن المفهوم أن يستخلص قرائه غير المتعاطيين انطباعاً غير عنه تلك التهمة.

تعرض للنقد حتى من جانب كتاب تزيهين مثل إرفنج فيشر Irving Fisher الذى لا يبدو عليه أنه كان يدرك قط مدى ما يدين به عمله Theory of Interest إلى بوهم-باورك، مع أنه كان، بين كل الكتاب، يثلف، بل يثلف كثيراً، لإنصاف أى من سابقه لو تيسر له إيجادهم. وفى الوقت الذى كتب فيه كينز عمله Treatise، كانت هناك فناعة شبه عامة مفادها أن نظرية بوهم-باورك هى غلطة طريفة- وهى غير جديرة أكثر بالمناقشة الجدية. ومع ذلك، فإن أفكار بوهم-باورك ظلت تواصل البروز وتعلم الناس، بمن فيهم النقاد والمنتقسين، كيف يمارسون عملهم. وفى الواقع، فإن أفكاره قامت بهذا الأمر منذ البداية: فمع أن بوهم-باورك حصل على القليل من الثناء واكتسب القليل من الأنصار، بيد أنه كان وما يزال ولحذاً من أعظم المعلمين فى المهنة الاقتصادية<sup>(٣٩)</sup>.

كان فريدريك فون فيزر Friedrich von Wieser (١٨٥١-١٩٢٦) رجلاً مختلفاً. فقد كان مفكراً بالفطرة. قضى فيزر فترة قصيرة فى الخدمة المدنية فى شبابه وفترة أخرى أقصر فى الوزارة منتصف الستينيات من عمره وهما الانقطاعان الوحيدان فى حياته الأكاديمية المسالمة والهادئة فى براغ وفيينا. ومع ذلك، فمن الصعب توصيف هذا المفكر. يتمثل الشيء العظيم المميز له فى رؤيته الشاملة التى توغلت تحت السطح عميقاً. ولكنه عتبر عن هذه الرؤية على نحو غير كامل لأنه لم يفتقر إلى التعليم التكنيكى الضرورى فقط، كما هو شأن بوهم-باورك، بل أيضاً إلى المقدرة الطبيعية لإبراز حجة فعالة. سبق أن أشرنا إلى سوسيولوجته التى تستحق من الاهتمام أكثر مما نالت بالفعل (Recht und Macht, 1910 ; Gesetz der Macht, 1926)؛ كما سنذكر، فى الموضع الملائم، مساهمته فى نظرية النقود. ومن بين المساهمات الثلاث الكبيرة لفيزر فى النظرية العامة، فإن العمل الأول: Über den Ursprung und die Hauptgesetze des wirtschaftlichen Werthes

(٣٩) وهذا يصح بمعزل عن اتبعات بوهم-باورك بالارتباط مع النجاح الكبير، فى الثلاثينات، الذى حققته نظرية فون هابك للدورات التجارية. لم يكن البروفيسور نايت يحارب أعداء وهميين حينما استهزل هجومه الضار على تعاليم بوهم-باورك عام ١٩٢٣ ('Capitalist Production, Time, and the Rate of Return,' Economic Essays in Honour of Gustav Cassel, ١٩٢٤) (٢٠) Capital, Time, and Interest Rate,' Economica, August ١٩٣٧. N. Kaldor. 'The Recent Controversy on the Theory of Capital,' The Review of Economic Studies, July ١٩٣٧. (Econometrica). ومن سوء الحظ، فإن النقطة الرئيسية الجوهرية فى رسالة بوهم-باورك لم تتم ملاحظتها إلا نادراً، أو أنها أهملت، فى ذلك الأدب.

(1884) يمتلك ميزة إعادة التشديد وتطوير حجة منجر حول القيمة (حيث كان هو من صاغ مصطلح 'marginality' Grenznutzen: - المبدأ الحدي). ولم يكن أى عمل آخر، وحتى ذلك العمل، الشيء الكثير حينذاك؛ أما العمل الثانى (Der Natürliche Werth, 1889, English trans. 1893) فقد طَوَّرَ النظريات النمساوية للتكلفة والتوزيع (وكان فيزر هو من صاغ مصطلح 'Zurechnung': -imputation- نظرية العزو) التى لم يكن لدى منجر سوى خلاصة عنها، وينبغى تقدير هذا العمل عالياً كإنجاز أصيل، رغم الحقيقة الأخيرة ورغم أخطائه التكنيكية الواضحة؛ أما العمل الثالث: Theorie der gesellschaftlichen Wirtschaft (in M. Weber's Grundriss der Sozialökonomik, 1, 1914 ; English trans. Social Economics, 1927)، ورغم أنه لم يصف شيئاً جديداً من حيث الجوهر، بيد أنه يمثل خلاصة مذهلة للفكر الاقتصادى على مدى العمر. إن التاريخ يعرف فيزر بشكل رئيسى- مع أن مدى معرفة التاريخ به يختلف من مؤرخ إلى آخر- بوصفه الكاتب الذى أكمل البنية النمساوية، رغم أن بعض أفكاره تشبه أفكار فالراس أكثر مما تشبه تلك الخاصة بمنجر. ويمكن العثور على أفضل تقدير له كمنظر فى كتاب البروفيسور ستغلر الذى نوصى القارئ بالرحوع إليه مرة وإلى الأبد<sup>(٤٠)</sup>. وقد نُشر عمله Gesammelte Anhandlungen، مع مقدمة حول سيرته، من قبل البروفيسور فون هايك (١٩٢٩).

إن المجال لا يسمح بغير إشارة موجزة لعمل لثنين من الكتاب البارزين: رودلف اوسبيتز Rodolf Auzpitz (١٨٣٧-١٩٠٦) وهو صناعى حارب الكارتل الذى رفع من أرباحه (التى حولها اوسبيتز بدوره إلى مستخدميه) وسياسى شارك فى وضع القانون الذى أدخل ضريبة الدخل التصاعدية؛ وكان ريجارد ليبين Richard Lieben (١٨٤٢-١٩١٩)، وهو رجل يمثل توجهه ووزنه العلمى، مصرفياً خاصاً لديه ميول فنية. فكمَ هذان الكاتبان أحد الأعمال النظرية البارزة فى ذلك العهد Unterschnung uber die Theorie des Preises (١٨٨٩)؛ وقد نُشر

(٤٠) George J. Stigler, Production and Distribution Theories [of Jevons, Wicksteed, Marshall, Edgeworth, Menger, Wieser, Bohm-Bawerk, Walras, Wicksell, and J. B. Clark]. (1941). وقد يمثل هذا العمل الممتاز، الذى وضعه منظر مقنن، أفضل عرض موجود للعمل النظرى لقادة الفترة المدروسة ويوصى به بقوة. ولكن هذه التوصية لا تعنى الاتفاق فى كل نقطة من العرض أو التقييم.

الجزء الأول بصورة منفصلة عام ١٨٨٧؛ الترجمة الفرنسية ١٩١٤). وللاكتبان، من الناحية التقنية، أفضل كثيرًا من بنى بلدهم من الكتاب وبسبب هذا ولأنهما أبرزًا أيضًا مشاكل التحليل-الجزئي إلى الصدارة، فإن عملهما يبدو 'متساويًا' أقل مما هو بالفعل. وقد حصل هذا العمل على بعض التقدير من إيديجورث وأكثر منه من جانب أرفنج فيشر بينما لم يزل شيئًا في بلده. ويمثل جهاز لوسبترز وليبن من المنحنيات الكلية والحدية للعرض والطلب (لم يستعمل المنحنيات المتوسطة) مساهمة أصيلة حينذاك كما هو شأن النظرية العامة للواردة في الملحق التي لم يتم الانتباه إليها قط.

سبق لي أن وصفت المدرسة النمساوية كأحد مصدرين أثرا بقوة على الاقتصاد العام الألماني، ولكن هذا المؤثر لم يفرض نفسه بصورة محسوسة حتى بعد العام ١٩٠٠، وكان الموقف الألماني منه غير ودي بشكل كامل حتى فيما بعد<sup>(٤١)</sup>. ثمة أسباب كثر لهذا الأمر. أولاً، كان من غير الطبعي أن يرحب الكتاب، الذين يهتمون أساسًا بالمشاكل العملية في أيامهم وبالعامل التاريخي، بانبعثات نوع من البحث كانوا يعتبرونه خاطئًا أساسًا، أو مضللًا على الأقل. ثانيًا، إن كثيرًا من الكتاب، وبخاصة شمولر - الذي اعترف بخطئه فيما بعد - ربطوا النظرية بـ 'مدرسة مانشستر' Manchesterism أى بمذهب عدم تدخل مطلق. ولذلك، فقد تصوروا أنهم كانوا يشهدون ليس فقط انبعثات نوع من التحليل لم يحبوه بل أيضًا انبعثات نوع من الفكر الاقتصادي - أو من الاقتصاد السياسي - كانوا يمتقونه بشدة. ثالثًا، كان معظم المنظرين حينذاك أما واقعين تحت للتأثير الماركسي - والماركسيون غير قادرين طبعًا على أن يجدوا في أى نظرية جديدة سوى نوع من التبرير للبرجوازي - أو، بخلاف ذلك، كانوا الأتباع الأعماء 'للكلاسيك' الإنجليزي: حيث كان معظمهم أكثر مارشالية من مارشال من حيث الإعجاب بريكارنو و ج. س. ميل، ولكنهم، بعكس مارشال، رفضوا تجاوزهما بإصرار<sup>(٤٢)</sup>. كما أن ال guerrilleros {الفدائيين}، الذين حاولوا شق بدايات جديدة لأنفسهم، لم يميلوا أكثر

(٤١) فحتى العام ١٩١٨، كان النجاح الكبير الذي حققه كتاب غ. كاسل G. Cassel: Theoretische Sozialökonomie يعود إلى فائلته ككتاب مدرسي وإلى حقيقة أنه، ظاهريًا، كان يعادي كلًا من النمساويين وفالراس.

(٤٢) فقد ذهب ديترل Dietzel (الذي ستمر به بعد قليل أدناه) أبعد من أي كاتب آخر: إذ أس بالفعل بأنه كان من الممكن الاحتفاظ بكل البنية 'الكلاسيكية'، وكان هذا عام ١٩٢١! (Von Lehrwert der Wertlehre... 1921)

لقبول مخطط تحليلي لم يكن تقديره ممكناً دون بعض التعليم النظري وذلك مهما كان المخطط بسيطاً. وفي إنجلترا، اصطدم التقدم الأولى الذي تم تحقيقه بالقلعة المارشالية التي 'عبست بصورة شنيعة' بوجه الكوخ النمساوي. وفي الولايات المتحدة، كان الاعتراف يتحقق بحرية أكثر على يد بعض الاقتصاديين. ولكن نظراً إلى أن هذا البلد قد طور مدرسة 'حديثة' خاصة به ونظراً إلى أن معظم الاقتصاديين الأمريكيين الأكثر بروزاً، وبخاصة أرفنج فيشر، تبعوا فالراس أكثر مما تبعوا الثلاثي النمساوي، فإن الوضع لم يختلف كثيراً عن الوضع في إنجلترا. وفي فرنسا، تماشى التعليم النمساوي مع تقليد وطني، وأنها، بحكم كونها مقبولة أكثر من مدرسة فالراس الرياضية، قد حققت تقدماً أكثر بحيث إن ليروي-بوليو Leroy-Beaulieu، وجيد Gide، ولاندرى Landry، وكولسون Colson (مهما كان أكثر ميلاً إلى فالراس) وآخرين كثر أبدوا الترحيب بتلك التعاليم إلى هذا الحد أو ذاك. وفي إيطاليا، كان النجاح كبيراً في أول الأمر. ولكن الاندفاع النمساوي تلاشى حالاً أو اندمج بتعاليم باريتو. بيد إن النجاحات النمساوية المبكرة والأكثر دواماً تحققت في هولندا والبلدان الاسكندنافية.

(ب) الزعماء اللقداى يتقدم العلم حينما يموت البروفيسورات العجائز: هكذا قالها بوهم-باورك ذات يوم إلى شاب قلق ومتمرد. ومع ذلك، فقبل أن يقوموا بتسجيع العلم بهذه الطريقة، فإن هؤلاء العجائز موجودون في الصورة ويتعين ذكر قسم منهم. وقد اخترت روشر، الذى استمر حتى عام ١٨٩٤، نيس، شافل، شتاين، الذين صادفناهم كلهم من قبل ومارسوا كلهم تأثيراً مهماً.

ليس من داع لقول المزيد عن روشر. كان كارل نيس Karl Knies (١٨٢١-١٨٩٨)، قبل كل شيء، معلماً عظيماً أسس في هايلديبرغ مركزاً للدراسة والبحث كان يرحب بالكتاب من شتى الأنواع وأتاح لهم أن يعملوا بصورة مشتركة. ومن بين كتاباته الكثيرة، اكتفى بذكر عمله الرئيسى Geld und Credit (١٨٣١-١٩٠٣)، الراديكالى المساح (Swabian radical - ١٨٧٩). ألبرت شافل Albert Schaffle (١٨٣١-١٩٠٣)، الراديكالى المساح نصفه كنصير للبرنامج الجديد New Dealer أو حتى كراديكالى معتدل Parlor - Pink كان وزيراً فى الوزارة النمساوية (١٨٧١)، ثم انصرف للكتابة فى بلدته الصغيرة لمدة ثلاثين سنة، ولم تتوافر له سوى فرصة ضئيلة للتدريس، بيد أنه،

ككاتب، مارس تأثيره على تكوين الآخرين. ولكن ما لم ينطو عمله Bau und Leben des sozialen Körpers (1875-8) على أكثر مما أستطيع أن أجده فيه، فمن المتعذر القول إن التحليل الاقتصادي يدين له بالكثير. سوف نذكر أعماله حول فرض الضرائب في موضعها المناسب. [لم يكتمل العمل حول فرض الضرائب في الفصل السادس- الناشر]. لورنس فون شتاين Lorenz von Stein (١٨١٥-١٨٩٠)، الباحث حول الاشتراكية الفرنسية، البروفيسور في جامعة فيينا خلال الفترة ١٨٥٥-١٨٨٨، كان قد أثبت نفسه كمرجع في الإدارة الحكومية والمالية العامة. وليس ثمة أهمية لكتابه المدرسي في الاقتصاد وأنا لم أذكره إلا لأن من غير اللائق أن نترك الصورة خالية من شخصية لامعة دون شك.

(ج) الكتاب الممثلون حينما يفكر المرء بالاقتصاديين الألمان في الفترة المدروسة، فإن أسماء القادة الأكاديميين التي تبرز في الذهن هي، طبعاً، تلك الأسماء التي وردت في الفصل السابق، وبخاصة برنتانو Brentano، بوخر Bucher، ناب Knapp، شمولر، سومبارت، فاغنر، و.م. وفيير. ولتوضيح الجوانب المختلفة من الوضع، فأنتي أختار بورتكفيج، ديل، ديتزل، لاونهارت، ليكسس، فيليبف، وشولتز-غافرنتر. ولكن يتعين أن أتوقف هناك. كما ينبغي أن نتجاوز الكثير من المعلمين الناجحين مثل يوهانس كونارد Johannes Conard، والكثير من الزائرين الأمريكيين ممن يقدمون النصيحة، أو غوستاف كون Gustav Cohn أو بول Pohle أو هيلد Held أو الكاتب الممتاز ناس Nasse أو هيركنر Herkner.

من المجموعة الأولى، لا نحتاج إلى تعليق إضافي إلا على أدولف فاغنر Adolf Wagner (١٨٥٥-١٩١٧). كنا قد تعرفنا من قبل على فاغنر من الناحية السياسية كقائد في النضال من أجل Sozialpolitik، وكمصلح محافظ بشكل خاص. وإضافة إلى ذلك، فمما يُحسب له هو عمله في حقل النقود الذي ستم الإشارة إليه في الفصل الثامن. كما يتوجب أن نشير إلى عمله في حقل المالية العامة (Finanzwissenschaft, 4 vols. 1877-1901). ومن المتوقع أن تقوم الشهرة التاريخية لفاغنر على هذه الإنجازات. وهنا ينبغي علينا أن ننظر إليه كإقتصادي تحليلي بشكل عام. لقد شعر فاغنر بنفسه كمنظرٍ بمعنى أنه كان يعارض المذهب التاريخي. ولكن رغم أنه لم يكن ودياً مع مدرسة شمولر، بيد أنه شدّد على النسبية التاريخية من خلال تمييزه المشهور، إن لم نقل الجديد تماماً، بين



المقولات التاريخية-القانونية' و'الاقتصادية' (للمؤسسات، وأشكال السلوك، والعمليات) التي قد لا يكون من الضروري توضيحها. لقد اعتاد فاغنر على القول إن رودبرتوس وشافل هما الاقتصاديان اللذان استمدّ منهما معظم معارفه، وكان يبدى دائماً اهتماماً نقدياً بريكاردو الذي يبقى 'ال' منظر إلى النهاية بالنسبة له. لم يمتنع فاغنر سوى المعاني السطحية من العمل المقدم في عصره، رغم اعترافه باقتصاديين أجانب كثر وبخاصة مارشال وتاوسك- وذلك بالمعنى الشكلي الذي يعنى القليل- وأنه حصل على اعتراف مماثل مقابل ذلك، وبخاصة من مارشال. وإذا نستنتج حقل النقود على الدوام، فمن المتعذر أن نقدر أصالته كثيراً أو حتى مقدّره في الاقتصاد التحليلي. ومع ذلك، فإن اسمه سيخلد لفترة أطول من اسم كثير من الخبراء التحليليين. ومن بين أعماله التي تضم مجلدات عدة، والتي تتأثر بصورة تكاد لا تطاق بـ *rabies systematica* {مرض كثرة التصنيفات}، لا نحتاج إلى ذكر سوى عمله *Principles (Grundlegung der politischen Oekonomie, 1st* (ed. 1876) الذي خلفه مشروعه التعاوني: *Handbook (Lehr-und Handbuch der (politischen Oekonomie*.

تتألف مجموعتنا الثانية من مادة متفاوتة. كان لاديسلاوس فون بورسرتكيفيتش Ladislaus von Bortkiewicz (١٨٦٨-١٩٣١) رياضياً وفيزيائياً وفقاً لتعليمه<sup>(٤٣)</sup> ويؤيّم عاليًا كرجل إحصاء في مدرسة ليكسس Lexis. وكمُنظر، فإن بورسرتكيفيتش معروف أساساً كواحد من أكثر نقاد ماركس<sup>(٤٤)</sup> وبوهم-باورك اقتداراً. ولكن ميله النقدي أساساً منعه من تقديم أى عمل خلاق، بقدر تعلق الأمر بالنظرية الاقتصادية. وهذا ليس كل شيء. فنقدته كان في أحسن حالاته حينما يدور حول التفاصيل- فهو متصيد كلمات *comma hunter* بمعنى ما- مغفلاً الجوانب الأوسع والمعاني الأعمق التي يتضمنها نموذج ما نظري. وقد وصف نفسه كمارشالي. ولكن هذا لم يعن

(٤٣) تجمعه هذه الصفة بويلهيلم لاونهارت Wilhelm Launhardt (١٨٣٢-١٩١٨)، البروفيسور في مدرسة هانوفر التكنولوجية، الذي ينبغي النظر إلى عمله ( *Mathematische Begründung der Volkswirtschaftslehre, 1885* ) كعمل قيم، وكعمل أصيل في بعض نقائله (وبخاصة بالنسبة للقبول والموقع)، رغم أنه يحمل طابعاً فالراسياً أساساً ويشوّهه عدد من الميؤب. وهكذا، فإن ألمانيًا لم تكن دون 'اقتصاد رياضي' كليًا. ومن الطريف أن نلاحظ- ومما يميز الظروف في حقننا- أن نوعاً من العمل قد يكون موجوداً وعلى مرأى من الجميع ومع ذلك نخفل عنه.

(٤٤) حول هذه النقطة، انظر بول سوبزي (المصدر السابق) الذي يقبل كلياً تنقيح revision بورسرتكيفيتش لنظرية الأسعار لدى ماركس.

سوى أنه أحب بعض الجوانب الأقل مدعاة للإعجاب والأقل تقدمة من عمل مارشال Principles. ومع ذلك، كان يوسع بورتكليف أن يمارس تأثيراً نافعا في برلين لو أنه لم يقف جانبا- محجوبا من قبل شمولر وفاغنر بصورة تامة. ولو أنه كان أقل ضعفا كمعلم.

وعلى العكس من ذلك، فإن كارل ديل Karl Diehl (١٨٦٤-١٩٤٣) لم يقف جانبا: إذ شغل، في فريبورغ، ما يمثل أحد كراسي الاقتصاد الأكثر بروزا في ألمانيا- وهو أمر كان قائما من قبل جزئيا، وتحقق بفضل في جزئه الآخر. كما كان ديل معلما من أعلى درجات الفعالية-ولو ليس في قاعة المحاضرات مثلما هو في قاعة السيمينار، حيث تم تكوين وتشجيع عدد كبير من الطلبة. كان لدى ديل ميل قوي للمذهب المؤسسي- وكله نحو النسبية التاريخية بشكل خاص. ولكن هذا لم يمنعه من أن يكون 'منظرا' حقيقيا، أي كاتقصادي لا يسقط النظرية حينما يكون قد صفى بعض الفلسفات والمشاجرات بشأن المفاهيم، بل كاتقصادي يستعمل النظرية كأداة لحل مشاكل. ونظريته لم تكن أصيلة أو حديثة أو منقاة جدا- وتبع جذورها من 'الكلاسيك' الإنجليز<sup>(٤٥)</sup>- بيد أنها كانت نظرية متينة، رغم ذلك، وتعنى الكثير في الوضع القائم.

أما هنريك ديتزل Heinrich Dietzel (١٨٥٧-١٩٣٥)، وهو يشغل منصبا أكاديميا قياديا آخر (في بون)، فكان رجلا من طبيعة أخرى. كان ديتزل أيضا منظرا بشكل رئيسي وأرفع من ديل في المنطق الصارم. ولكنه كان أقل فعالية كمعلم وذلك لمزاجيته والعقم الغريب المميز لرسائله العلمية معا. إذ أنه لم يفعل سوى أن 'حفر لنفسه موضعا' وبقى، فكريا، في الموضع، الموضع 'الكلاسيكي' الذي كان قد بلغه في أول سيرته. ومع أنه قتم عملا محترما نوعا ما وفقا لخطوط 'كلاسيكية' وساهم في عمل فاغنر Lehr und Handbuch Theoretische Sozialökonomie (حول المنهج بشكل رئيسي)، فمن المستبعد أن يجرى تذكره إلا لسجله مع بوهم-باورك.

(٤٥) يمثل عمله: Sozialwissenschaftliche Erläuterungen zu David Ricardos Grundgesetzen (انظر الجزء الثالث، الفصل الرابع، أعلاه) إيجازه العلمي الوحيد في هذا الحقل. ولكن عمله التذكاري: Principles (Theoretische Nationalökonomie, 4 vols. 1916-33) يمثل هو الأمر عملا معتبرا وما يزال جديرا بالفرءاء كما قد أشرنا من قبل إلى عمله حول برودون.

تبين حالاً فاغتر وديتزل أن طبيعة 'النظرية' التي يجرى تدريسها هي التي تفسر، أكثر من السياسة الاجتماعية Sozialpolitik أو المذهب التاريخي، ما يبنو لأول وهلة ككسوف للعمل التحليلي من هذا النوع، الذي قد لا يعنى للكثير فى حد ذاته ولكنه ضرورى لتصور العمل الباقى. وتُظهر حالة ويلهيلم ليكسس Wilhelm Lexis (١٨٣٧-١٩١٤) عالم الإحصاء الكبير، الشيء نفسه من زلوية مختلفة قليلاً. قدّم ليكسس عملاً رقيقاً فى حقول عدة، وبخاصة فى قضايا السياسة النقدية والتجارة الخارجية. كما كان ضمن البارزين ممن هاجموا النظام الماركسى حينما صدر المجلد الثالث (من Das Kapital). ولكن كل هذه الكتابات تعكس ضعفاً فى الجانب النظرى بصورة تثير الاستغراب بالنسبة لكاتب يتمتع بفكر حاد على نحو ملحوظ دون شك. ومع ذلك، فإن كتابه المدرسى يحل اللغز: فهو يبين بصورة قاطعة أن ليكسس لم يبدِ أى اهتمام بالعمل الذى من شأنه تحسين جهاز التحليل؛ ونظراً إلى أنه نشأ فى بيئة معادية للنظرية، فقد عجز كلياً عن إدراك الإمكانات العلمية للأفكار الجديدة التى كانت تبرز فى عهده الوسيط. ونظراً إلى أن اهتماماته الفكرية البحتة كانت، فى جميع الأحوال، فى نظرية الإحصاء، فإنه لم يهتم حتى باستعمال الرياضيات - التى لم يكن لكتسابها يتطلب منه جهداً كبيراً - لخدمة علمه الاقتصادى.

ولا ينبغى أن نغفل، لأى سبب كان، الإشارة إلى يوجين فون فيليبفج Eugen von Philippovich (١٨٥٨-١٩١٧)، رغم أننا سنضطر للإشارة إليه مرة أخرى لاستعمال كتابه المدرسى الشهير كنموذج تمثيلى لما 'يتلقاه الطالب'. كان فيليبفج أحد أعظم المعلمين فى الفترة المدروسة، ويتمتع بمنزلة فكرية، ويهتم إلى درجة الانفعال بقضايا عصره الاجتماعية والاقتصادية. وإلى جانب ذلك، كان فيليبفج مفكراً دقيقاً ومنفتحاً على كل التيارات فى الاقتصاد العلمى مما كانت فى متناوله. وقد جعلت منه هذه الخصال، وبخاصة سعة أفق ميله العلمى، وسيطاً مثالياً حينما كان التوسط مطلوباً جداً. كما إن فيليبفج قد منح شمولر ومنجر ما يستحقاه وكل ما كانا يؤيدانه؛ وكان يتعاطف من كل قلبه مع السياسة الاجتماعية Sozialpolitik من نوع البرنامج الجديد New-Deal، ومع إنه لم يكن رجلاً 'نظرية' - إذ يحمل بحثه طابعاً 'عملياً' بصورة كاملة - بيد أنه نظر إلى النظرية بطريقة مفادها إن الثقافة التحليلية لا ينبغى - فى حدود مجال تأثيره - أن تهبط إلى

مستوى الصفر. كما أنه توافق، قبل النمساويين الآخرين، مع روح الاقتصاد الألماني، ويعود الفضل إليه في تسلسل نظرية المنفعة الحدية إلى الباحثين الألمان أصلاً- علماً بأنه كان يدرس في فينا- وذلك عبر كتابه المدرسى بشكل رئيسي.

يوضح غير هارت فون شولتز-غافرنتز Gerhart von Schulze-Gaevernitz (١٨٦٤-١٩٤٣) نوعاً آخر- وعلى أكمل وجه. إذ يصعب اعتبار هذا البروفيسور من هريبورغ اقتصادياً أصلاً، بقدر تعلق الأمر بالاقتصاد التقني. ولكنه كان أكثر من ذلك: فيلسوف اجتماعي حقيقي يقترب مما ينبغي على أن اسميه لاهوتياً اجتماعياً وهو، في نفس الوقت، سياسي لا تنقصه الواقعية. وهكذا قدّم شولتز-غافرنتز أعمالاً<sup>(٤٦)</sup> ذات نطاق واسع، لها مكانتها مهما كان رأينا بمنزلتها المعرفية، إضافة إلى كونها روائع من النوع الخاص بها. إذ إنها كتبت لهدف محدد: التفسير برسالة اجتماعية. ومع إن هذا كثير، بيد أنه غير كاف ما لم يكن ثمة تقنى جيد technician يقوم بالتعليم في الغرفة المجاورة. ولكن لا يبدو عليه قط أنه قد أدرك بأننا إذا شئنا تطبيق فكرنا على الشؤون الاجتماعية والدولية، فإننا نحتاج ليس إلى رؤى ومثل ووقائع فقط بل أيضاً، ما دمنا لسنا من أتباع لابلاس، إلى أساليب محددة certain techniques؛ وأنه ألحق الضرر عن غير عمد بتلاميذه، ممن صار بعضهم من المشاهير، حينما عجز عن تزويدهم بالحد الأدنى الضروري من الاقتصاد التقني (وعن تعلمها بنفسه لهذا الغرض).

كان هناك الكثير من أشباه هوبزن حتى في إنجلترا المارشالية. ولكن في ألمانيا، في وضع كالوضع الذي كنت ولما أزل أحاول أن أصفه من خلال 'الرقع الملونة' patches of colour حيث يتعذر أن تكون الكفاءة العامة لدى كل الاقتصاديين المهنيين وبالتالي مستوى الانتقاد على مستوى عالٍ، لا بد من ازدهار أشباه هوبزن وتزايد عدد الاقتصاديين المستقلين free-lance economists. كما أن الكتاب المتعلمين أيضاً، بحسب التعلم القائم حينذاك، كانوا يغمسون في الغالب بتقديم أعمال أصيلة في غير موضعها misplaced originality وذلك لمجرد عدم

(٤٦) تذكر هذه الأعمال بمثل أنولف هيلد: Zwei Bucher zur sozialen Geschichte Englands (ed. G. F. Knapp, 1881)، وهو كتاب آخر من هذا النوع أكره إغفاله. إن كتابي شولتز-غافرنتز Zum sozialen Frieden: ما: نظري، هما: الأكثر تميزاً في نظري، (١٨٩٠) الذي يترجم عنوانه الفرعي كما يلي: 'وصف تعاليم السياسة الاجتماعية في إنجلترا في القرن التاسع عشر' و (1906) (Britischer Imperialismus und englischer Freihandel).

فهم أو إتقان الجهاز القائم للعلم. وعندئذ، فحتى الكتاب المفكرين يمكن أن يخطئوا بصورة شنيعة، وأن يسيئوا فهم المشاكل، وأن ينظروا إلى أخطائهم كمكتشفات. وبالنتيجة، فقد تكونت لدينا قائمة طويلة من كتاب تمكنوا حتى من تحقيق النجاح بالنسبة للمهنة وشغلوا مواقع معتبرة ولكن يتعذر توصيهم من وجهة نظر مهنية. سوف أذكر بعضاً من أبرز الكتاب من هذا النوع ولكنني لن أعود إلى بعضهم: افرتز، غوتل، لايفمان، اوبنهايمر وشبان. إن معالحة هؤلاء الكتاب بهذه الصورة لا بد من تبريرها.

يتعذر تحقيق هذه المهمة بصورة دقيقة. فهذا يتطلب مجلداً كاملاً. وليس بوسعي سوى طرح أسبابي دون إثباتها. لوتو افرتز Otto Effertz، وهو الوحيد في قائمتنا الذي فشل في نيل الأستاذية وكان يمثل شخصية تراجيدية نوعاً ما. قدّم افرتز العمل: (Arbeit und Boden 1890-91) الذي يختلف كثيراً في شكله النهائي عن شكله الأصلي ونُشر بالفرنسية تحت عنوان: Les Autagonismes (1906) (eonomiques). إنه عمل نمطي لكاتب مقدر لا يعرف كيف يبدأ مهمته. والسبب الذي يدفعني لاستبعاد افرتز من تقريرى التالي هو أن إزالة أخطاءه القابلة للإثبات من شأنها أن تجعل من حجته أمراً معروفاً ومبتذلاً. وللإطلاع على رأى مختلف، انظر مقدمة المجلد الفرنسي. أخشى أن الطريقة الوحيدة للتقدير البروفيسور ف. فون غوتل-اوتليلنفيلد F. von Gottl-Ottlilienfeld - أو، بعبارة أخرى، لاستيعاده من تقريرنا- الذى شغل موقعاً بارزاً وتبعه أنصار كثيرون، تتمثل فى قراءته<sup>(٤٩)</sup>. كان روبرت لايفمان Robery Liefmann (١٨٧٤-١٩٤١) اقتصادياً ممتازاً، وبخاصة حول الكارتلات. مشكلتنا هي مع نظريته (التي تُرد خلاصة لها فى، مثلاً، العمل Grundsatz der Volkswirtschaftslehre, new ed., 1922) التي تنطوى على جانب مهم. إن مبدأه الأساسى حول مساواة العوائد الحديثة بالنقود (وكل نظريته 'الذاتية' للأسعار) لا تمثل (إذا أهملنا الهفوات) سوى تعبير غير ملائم بصورة خاصة عن المحتوى الرئيسى للنظرية التمساوية. ولكنه إذ

(٤٧) ومع ذلك، يمكن إلى حد بعيد تخفيض التكلفة النفسية لاستيعاده بقراءة عرض البروفيسور فون هابرلر von Haberler للكتابات المنهجية لغوتل Gottl التي أعيد نشرها عام ١٩٢٥ تحت عنوان: Wirtschaft als leben (المعرض موجود فى مجلة Zeitschrift für Nationalökonomie May 1929, entitled 'Kritische Bemerkungen zu gottls methodologischen Schriften'). ولكن لا تتوفر أعمال مماثلة تساعد على قراءة كتابات غوتل الأخرى.

اكتشف هذه الأخيرة بصورة مستقلة، فقد أنكر بقوة أى جذور لها، وبَدَدَ طاقات غير عادية في المناظرات، وادعى أشياء ليس من شأن أحد أو بوسع أحد أن يأخذها بصورة جدية. وقد تكفل بالباقي حديثه الخالي من المعنى حول قضايا متصورة كالعوامل 'الذاتية' و'الموضوعية' (أو 'المادية' materialism و'الطبيعية' naturalism) في نظرية السعر. إن مساهمته الصافية في القضايا ذات الصلة بهدف هذا الكتاب تساوى صفرًا، باستثناء عمله حول الكارنلات. كان فرانز أوبنهايمر Franz Oppenheimer (١٨٦٤ - ١٩٤٣) رجلاً بارزًا، قائدًا صهيونيًا، سوسيولوجيًا 'وضعيًا' positivist لا يحتمل أن يفقد مكانته في تاريخ ذلك اللون من الفكر، معلمًا فعالًا شكّل العديد من العقول الناشئة وفعل الكثير لكى تبقى راية النظرية الاقتصادية خفاقة عبر مناظرة مفعمة بالحياة. إن موقفه من التملك الخاص للأرض<sup>(٤٨)</sup>، الذى يشبه موقف هنرى جورج، لا يكفى بحد ذاته لتبرير رفضى لتناول مذاهبه بالتفصيل. فهذا الرفض يعود إلى إن جهازه التحليلي (نظريته 'الموضوعية' للسعر) يتعذر إصلاحه أو، بالأحرى، لأن الطريقة الوحيدة لتخليصه من عيوبه هي دراسة النظرية. بيد أنه لم يخلو من بصيرة عميقة وقد طرح أفكارًا سليمة كثيرة. ومن بين أشياء أخرى، فقد أبصر أوبنهايمر فائدة مفهوم الستاتيكا المقارنة وهو الذى صاغ هذا التعبير (انظر الفصل السابع، القسم الثالث، أدناه)<sup>(٤٩)</sup>.

- (٤٨) كان أوبنهايمر أحد الكتاب الكثيرين الذين تحدثوا عن احتكار الأرض ومن بينهم آ. سمث وسنيور. ومع ذلك، فلم اقصد هذا الأمر في عبارتي الواردة في المتن فقد كان أوبنهايمر أيضًا أحد أولئك الكتاب الأقل عددًا ممن، مثل هنرى جورج (وبعض الكتاب الآخرين الذين ورد ذكرهم في الجزء الثالث)، يرجعون كل الظواهر التي تشخص أمامهم، كاستحاراف الماكينة الرأسمالية عن الأداء الصحيح، إلى تملك الأرض أو إلى جعل الأرض في غير متناول العمال (Boden-sperre) مما ينضم طبعًا موضوعاً إلى الملكية الخاصة هي السبب الذي يعسر كون الأرض عاملاً نادرًا أصلاً. إن إلغاء هذا الـ Bodensperre هو (أساساً) ما تحببه اشتراكيته الليبرالية التي تغفلها عقول كثيرة.
- (٤٩) من بين أعمال أوبنهايمر الكثيرة، يلزمنا أن نلاحظ ما يلي لأغراضنا: Theorie der reinen und politischen Ökonomie (vol. 111 of his comprehensive System der Soziologie; 5th rev. ed., 1924) and Wert und Kapitalprofit (2nd ed., 1922). وقد يمكن الاستفادة من التحليل النقدي المحكم للبروفيسور ألفرد أمون Alfred Amonn لبنية أوبنهايمر النظرية (Zeitschrift für Volkswirtschaft und Sozialpolitik, 1924). ثمة أدب واسع جداً حول أوبنهايمر ليس بوسعى أن أذكر منه سوى: E. Heilmann, 'Franz Oppenheimer's Economic Ideas' in Social Research, February 1944. وإذا رجع القارئ إلى هذه المقالة، فسيجد: مع أن البروفيسور هايمان يمدح أوبنهايمر كفيلسوف اجتماعي ومفكر سياسي ويجل النفاط القوية في تعاليمه - وهذا شيء صحيح في مقالة للذكري - بيد أن تقييمه الضعيف للعمل التحليلي البحث لدى أوبنهايمر لا يختلف كثيراً عن التقييم الوارد آنفاً.

أما البروفيسور لوثرمار شبان<sup>(٥٠)</sup>، الذى حقق تدريسه فى جامعة فينا (بدءاً من عام ١٩١٦) نجاحاً كبيراً والذى شكّل مدرسة حقيقية وفق مفهومنا، فقد تم التعرض إليه سابقاً فى مناسبات عدة. فلا محل هنا لدراسة فلسفته الاجتماعية أو نظريته المعرفية أو سوسيولوجيته. فما يهمنا هو نظريته فحسب. وهذه كانت خالية من أى نتائج على الإطلاق. إذ إن استعمال عبارات معينة فقط هو الذى يميز أعماله حول المالية العامة أو الدورات أو أى أعمال أخرى تعلن تطبيق تلك النظرية<sup>(٥١)</sup>.

#### ٥- إيطاليا

ليس بوسع المراقب الأكثر إحساناً أن يطرى الاقتصاد الإيطالى بأى صورة كانت فى أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر؛ وليس بوسع المراقب الأكثر حقداً أن ينكر أنه صار الاقتصاد الأفضل حوالى العام ١٩١٤. ويمثل عمل باريتو ومدرسته العنصر الأكثر بروزاً فى هذا الإنجاز المدهش حقاً. ولكن لابد من التشديد مرة أخرى على أن المدارس السائدة لا وجود لها. فمدرسة باريتو وحلفائها ومن يتعاطف معها لم تسد يوماً فى الاقتصاد الإيطالى بأكثر مما سادت مدرسة ريكاردو فى الاقتصاد الإنجليزى ومدرسة شمولر فى الاقتصاد الألماني. على العكس، فإن الشيء البارز حقاً هو أن علم الاقتصاد الإيطالى، حتى بمعزل عن باريتو، قد حقق مستوى عالياً فى مجموعة من الخطوط وفى كل الحقول التطبيقية. سوف نذكر فيما بعد قسمًا من العمل الممتاز الذى تم تقديمه بشكل خاص فى حقول النفود والصيرفة، والمالية العامة، والاشتراكية والاقتصاد الزراعى، ولكن من المتعذر إبراز هذا العمل كما ينبغي. بل إن التيارات المختلفة فى الاقتصاد العام يتعذر أن تتال ما تستحقه، وبخاصة تلك التيارات التى نشأت عن العمل التاريخى أو العمل اللواقعى الآخر الذى أخصب الاقتصاد العام فى إيطاليا بالفعل ولم يتعارض مع النظرية، كما حدث فى ألمانيا- ذلك النوع من الاقتصاد العام الذى يمكن تمثيله بعمل لوغى أينأودى Luigi Einaudi، رغم أنه لم يبرز ويتقدم إلى الموضع القيادى إلا بعد عام ١٩١٤. سوف تقسم خلاصتنا إلى ثلاثة أجزاء على التوالى: الزعماء

(٥٠) انظر، مثلاً، صله. (Fundament der Volkswirtschaftslehre (3rd. ed., 1923).

(٥١) إن مذهب، أو تأثير، غوتل. أوبنهايمر أو شبان، لم يوضح حتى العشرينيات من القرن العشرين ولكنى أحببت أن أعتد الفرصة للتخفيف عن الجزء الخامس. إذ إن المرحلة التكوينية، على الأقل، من فكر هؤلاء المؤلفين تقع ضمن الفترة محل الدرس.

القدامى، وبناتاليوني، وباريتو. ونشير في الهامش أدناه إلى أخيل لوريا<sup>(٥٢)</sup>، وهو شخصية مهمة لم تسع لها صورتنا شديدة التبسيط.

(أ) الزعماء القدامى يرتبط الانبعاث الهائل لعلم الاقتصاد الإيطالي، كما أشرنا من قبل، بتعاليم فيرارا، وميسيداغليا<sup>(٥٣)</sup> وكوسه<sup>(٥٤)</sup> في الغالب، إن وعينا السوسيولوجي يجبرنا على التشديد على وقائع من قبيل أن إيطاليا كانت واثقة من انبعاث تقليدها اللامع في هذا الحقل بمجرد أن تصبح الظروف أكثر ملائمة؛ وإن الوحدة الوطنية خلقت مثل هذه الظروف وأنتجت، أيضاً، مشاكل وطنية جديدة وفرصاً لحلها؛ وأن هناك عددًا كبيرًا من مناصب الأستاذية، رغم إن الموارد العالمية في متناول الاقتصاد الإيطالي كانت متواضعة. ومع ذلك، فإن هذه الوقائع لا تنتقص

(٥٢) يمثل عمل أخيل لوريا Achille Loria (١٨٥٧-١٩٤٣) مزيحًا غريبًا من العبقرية والتعليم للسبب في مجال التحليل. ولكن هذا التعليم السبب نفسه كان من نوع غريب ليس من النادر أن يحدث في مجال الاقتصاد على أي حال. لوريا لم يكن جاهلاً، على العكس، فإنه كان متعلماً حتى بصورة غير مألوفة. فقد كان يعرف "الكلاسيك" الإنجليز عن ظهر قلب تقريباً، ويعرف ماركس على نحو أقل قليلاً من المعرفة الكاملة. كما كان لوريا يقرأ التاريخ والفلسفة أيضاً على نحو جيد. ولكن أما أنه لم يتعمق في التحليل الاقتصادي أو، بخلاف ذلك، لم يكن يميل إليه. وعلاوة على ذلك، كان يفقد إلى النقد الذاتي بصورة كاملة بقدر تعلق الأمر بالأفكار المحببة لديه. وهكذا، فقد ذهب - مثل كثيرين غيره من الكتاب الأقدم - إلى إعطاء أهمية غير مبررة قط للقيمة التفسيرية لوجود أو غياب الأرض الفكرة مع تطوير بتعذر الدفاع عنه لنظرية القيمة الريكاردية والمفهوم الماركسي الموحد للدخل غير الأجرى - الذي ينشطر، بنقطة واحدة، إلى فائدة (ربح) ورعب - وقد وضع من هذه المفاهيم، نظام علم الاقتصاد القائم على ملكية الأرض Economics land-property system الذي يواظر في مفهومه وفي هدفه - سيؤول للماركسيون: كاريكاتير - النظام الماركسي بطريقة لا تختلف عن نظام لوبنهايمر. وكان لوريا يعتقد هو نفسه بأنه أسس مدرسة ما، ولكن كل ما أستطيع إثباته من الأدب هو أن لوريا أثار اهتمام كثير من معاصريه وشجعهم، وحصل من قسم منهم، على اعتراف يصعب فيه تمييز الكليشة عن الامتنان والامتنان عن الولاء.

(٥٣) حول فيرارا Ferrara وميسيداغليا Messedaglia، انظر الجزء الثالث، الفصل الرابع، القسم السادس.

(٥٤) لويجي كوسه Luigi Cossa (١٨٣١-١٨٩٦) للبروفيسور في بافيا، كان معلماً عظيماً في المقام الأول، أحد أولئك الذين لا يحتاجون إلى الفرص التي يتمتع بها المعلم الأمريكي الحديث ولكنه يستخلص، كلمح البصر، من طبقات واسعة من الطلبة المهمين بصورة عادية، العدد القليل منهم الجاهز لفتح ذهنه التأثير الذي يتيح الاتصال الشخصي. ثانياً، كان كوسه إنساناً متعلماً جداً. إن كتابه: Guida allo studio dell' economia politica (1876, English trans., 1880) هو دليل حقا ولكنه دليل يقود عن طريق تعريف المبتدئ بالكتاب السابقين. ويتميز عنوان ترجمته الفرنسية بأنه يغير حقا عن محتوى هذا العمل: (Histoire des doctrines économiques (1899) (علماً بأن العمل مترجم إلى لغات عدة ويقرأ على نطاق واسع). ولأن العمل يقوم على بحث أصيل، فإنه يُقِيم عالماً كتاريخ لعلم الاقتصاد. [تستند الترجمة الفرنسية والترجمة الإنجليزية الجديدة (١٨٩٣) على الطبعة الإيطالية الثالثة (المنقحة والموسعة): (Introduzione .. dell' economia politica (1892).



من فضل هؤلاء المعلمين العظام ومن تبعهم. ويلوح العنصر الشخصي كبيراً في تفسير هذا الإنجاز: فالعدد غير المعتاد من الكتاب المقتردين بصورة غير معتادة قد خلق معظم تلك الفرص. ويتمثل الفضل الخاص لكوسه وميسيداعليا في تدريس العلم وبث روح الزمالة العلمية وفي الابتعاد عن المشاجرات المزمنة حول التفضيلات السياسية politics - سياسة عدم التدخل مقابل السياسة الاجتماعية Sozialpolitik بشكل خاص- وإفساح المجال أمام الأجيال الصاعدة لاكتشاف أن هناك عملاً جدياً ينبغي إنجازَه. ومع أنهما لم ينجحا إلا جزئياً فقط- فمن كان يوسعه أن يفعل أكثر؟- ورغم استمرار السجال القديم ليس فقط بشكل غير خفي بل أيضاً في صورة مشاجرات علمية واضحة حول 'القوانين الطبيعية'، بيد إنهما لم يكتفيا بتشجيع البحث بل ساعدا على خلق جو للبحث أيضاً. من المؤكد أن هذا البحث قد انطلق من الأمثلة الأجنبية، وبخاصة أمثلة المدرسة التاريخية والمدرسة النمساوية، بقدر تعلق الأمر بالاقتصاد العام. ولكن هذا العمل أصبح حالاً عملاً 'وطنياً' nationalized، بفضل الانتقاد إضافة إلى العمل الأصيل. فقد نجح كثير من الكتاب الكبار في التجاوب مع هذا المصدر للتشجيع ولابد هي أن نذكر كثيراً من الكتاب الكبار مثل «سوبينو Supino أو ريكاسالارنو Ricca-Salerno، وهو تلميذ كوسه وأستاذ لوريا، وكونغلياني Conigliani، وغراسياني Graziani. ولكن يتعين علينا أن نمتنع عن ذلك.

## (ب) بانتاليوني<sup>(٥٥)</sup> سنتخذ من كتاب بانتاليوني *Principi di economia pura*

(٥٥) كان مافيو بانتاليوني Maffeo Pantaleoni (١٨٥٧ - ١٩٢٤) يقوم بأنشطة عدة وأن الآثار التي تركها هي آثار حقيقية حتى إذا أملنا كل البقايا غير-العلمية. بدأت شهرته في الاقتصاد الإيطالي من بعد صدور كتابه المذكور في المتن أعلاه، ولكن شهرته في المهنة الإيطالية بدأت عام ١٩٠٠ حينما أسند إليه كرسي الاقتصاد في بافيا، أو بالأحرى منذ عام ١٩٠٢ حينما خلف ميسيداعليا في جامعة روما وقيل كتابة عمله: *Principi* (الترجمة الإنجليزية ١٨٩٨؛ وقد تمت هذه الترجمة من الطبعة الثانية ١٨٩٤)، فإنه كتب عملاً مهماً آخر حول عائدات الصراف ( *Teoria della traslazione dei tributi* - وهي موضوعاته الرئيسية، ١٨٨٢). ولكن هذين العملين لا يكفيان لتقدير المدى الكامل لتأثيره وأصافته حق قدره. إذ تنشر مقترحاته في مقالات يتعذر حصرها أعز: نشر أهمها في: *La crisi* (1904-10) and *Erotemi di economia* (1925). يمثل عمله ' *Annali di economia* 1905-07' المنشور في: *Annali di economia* 1925 مساهمة جوهرية في نظرية التقلبات الدورية، رغم أنه عبارة عن تقرير يرد في تحقيق حكومي. ولابد من أضد هذا العمل والعمل المؤتملي الآخر- الذي لا يخلو من الأهمية بالنسبة للنظرية الإحصائية- عند تقويم هذا الرجل والعالم: فهو لم يكن سوى 'منظر بحث'، رغم أنه فهم 'النظرية البحثية' مثلاً فهمها بعض الناس دائماً وبعد وفاته، كتب عدد من الاقتصاديين الإيطاليين البارزين مقالات على شرفه نشرت في مجلة: *Giornale degli Economisti*, 1925 (التي أضيف فهرست إليها). انظر أيضاً: G. Pirou, 'Pantaleoni et la theorie economique,' *Revue d'economie politique*

(1889) كمعلم. إن هذا الكتاب هو عمل نمساوى أو نمساوى-فالراسى فى أساسياته، وهو يغتنى بجهاز مارشال حول التجارة الخارجية والمحلية (وفقاً لكراساته المنشورة بشكل خاص عام ١٨٧٩)، ويشكل مبادرة ذهبية بعيداً عن الأشياء القديمة وباتجاه أشياء جديدة. وفى هذا تكمن أهميته لأنه لا ينطوى على أى شيء أصيل قط، مع أنه كان مكتوباً بصورة باهرة - ولم يكن إديجورث على خطأ حينما أسماه 'جوهرة' - وما يزال جديراً بالقراءة. تنتشر الأفكار الأصلية لـبانتاليونى فى مقالاته وخطبه. وإذا اكتفينا بذكر أشياء قليلة، فهو أحد أوائل منظرين ممن حاولوا الكتابة لأول مرة عن موضوع تحديد السعر (prezzi politic)؛ وساهم فى نظرية الاتحادات الصناعية (sindacati)؛ وكان يتسلى، ليس نون نجاح، بالمفهوم الخداع: الإشباع الجماعى الأقصى (collective maxima of satisfaction)؛ ويكتب بصورة موحية عن مشكلة تقييم الأصول فى ظل غياب لأسعار؛ وقبل كل شيء، وكما لاحظ مور فيما بعد، كان هو أول منظر يلمح إلى نظرية للتقلبات تقوم على عوامل داخلية (a theory of endogenous fluctuations). ولم يذهب بانتاليونى فى أى من هذه الأشياء بعيداً. ولكنه كان ينشر إحياءات حول الأشياء ويساعد على البدء بدرسها. كما أنه قام بتعريف باريثو بعمل فالراس.

ومرة أخرى، ثمة أسماء كثيرة ينبغى ذكرها هنا. ومع ذلك، سوف اقتصر على ثلاثة فقط. أولهم هو بارون<sup>(٥٦)</sup> الذى بدأ بالنشر فى أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر. وبارون كان هو من أوضح لفالراس كيف يستغنى عن المعاملات الثابتة للإنتاج؛ وصاغ حدود صحة التحليل الجزئى لدى مارشال (formulated limits of validity)، وذهب أبعد من مارشال فى بعض النقاط، وأبعد من إديجورث فى نقاط أخرى (فى نظرية المالية العامة)؛ ورسم النظرية لاقتصاد اشتراكى - على الأساس الذى قدمه باريثو دون شك - بطريقة لم يقود انكبابنا عليها فى الوقت الحاضر إلى إدخال تطوير جوهري عليها. بيد إن ما نال الاعتراف الكافى هو عمله الأخير وكتابه المدرسى الممتاز فقط. ولكنه أبلى على نحو أفضل من الكاتب

(٥٦) كان انريكو بارون Enrico Barone (١٨٥٩-١٩٢٤) جندياً، وسياسياً، ومعلمًا يتمتع بتنظيم رياضى جيد. ظهرت معظم منشوراته فى مجلة: Giornale degli Economisti. سنشير فيما بعد إلى بعض منها. ظهر عمله Principi di economia politica عام ١٩٠٨ لأول مرة. ولم أستطع قط أن أفهم لماذا لم يتم الاعتراف لكثير بخدمات هذا الاقتصادى اللامع فى بلاده.

الآخر الذى أنا بصدد طرحه الآن: س. ب. انتونيلي<sup>(٥٧)</sup>. والاسم الثالث هو ماركو فانو<sup>(٥٨)</sup> الذى يعود عمله المبكر إلى هذه الفترة.

(ج) باريتو بعد طول انتظار، تقترب من العلاء الذى هو باريتو. وإذا صدقنا حديث أنصاره عن 'عهد باريتو'، فينبغي علينا تأريخ هذا العهد من العام ١٩٠٠ تقريباً حينما شرع باريتو بتحديد موقف وتأسيس مدرسة تعودان إليه، كما لاحظنا أنفاً. ومثل كل المدارس الحقيقية، فقد كان لهذه المدرسة مركز، وحلفاء أو متعاطفين، ودائرة من التأثير الأجنبى. يندرج كثير من الكتاب تحت كل واحد من هذه الأوصاف. وحينما تأخذ، كعينة، الاقتصاديين الإيطاليين الذين حققوا الشهرة العالمية، حينذاك وفيما بعد، نجد إن الأتباع ذوى الالتزام الصارم - ممن يشكلون المركز - كانوا أقلية صغيرة. واعتقد إن أسماء الكتاب: أموروسو Amoroso، وبريشيانى - تورونى Bresciani-Turroni، وديل فكيو Del Vecchio، وأنالودى Einaudi، وفانو Fanno، وغينى Gini، ودى بترى - تونيلي de Pietri-Tonelli، وريسى Ricci، سترد فى ذهن كل من يعرف الوضع العلمى فى الفترة ١٩١٠-١٩٤٠. ومن بين هؤلاء الكتاب، فإن أموروسو ودى بترى - تونيلي فقط يعودان إلى مركز مدرسة باريتو<sup>(٥٩)</sup>. ويقف أنالودى وتلاميذه بعيداً جداً وعلى أرضية خاصة بهم. أما الآخرون، فكانوا 'حلفاء أو متعاطفين' بمعنى أنهم سلموا بعلاء باريتو وسمحوا له بالتأثير عليهم فى نقاط فردية، مع أنهم كانوا أساساً يسبغون فى طريق خاصة بهم - بحيث أنه قد يكون من المبالغة الشديدة استخدام كلمة 'حليف' لوصفهم. ولتقييم المجال العالمى لتأثير باريتو، يتعين على القارئ أن يميز بين أربعة أشياء. أولاً، حققت سوسيولوجيا باريتو نجاحاً على المستوى العالمى وخلفت، لوقت قصير خلال الثلاثينات، الانتشار المحدد لباريتو الذى سبق أن

(٥٧) (C. B. Antonelli, Sulla teoria matematica della economia politica 1886). ويبدو لى إن هذا البحث الصغير يستيق العمل اللاحق فى بعض النقاط المهمة.

(٥٨) انظر بشكل خاص عمل ماركو فانو Marco Fanno: Contributo alla teoria dell'offerta a costi congiunti فى ملحق مجلة: Giornale degli Economisti, October 1914.

(٥٩) ترد مساهمات لوغى أموروسو Luigi Amoroso، البروفيسور فى روما، فى عدد كبير من المعالقات، ولكننا الآن، نذكر فقط عمله: (Lezioni di economia matematica 1921). وبالمثل، فإن العمل الأصيل ل ألفونسو دى بترى - تونيلي Alfonso de Pietri-Tonelli، البروفيسور فى فينسيا، ينبغى البحث عنه بين مقالاته. ومع ذلك، نشير إلى بحثه الذى تتوافر الطبعة الثالثة منه بالفرنسية: (Traite d'economie rationnelle 1927). لاحظ أن المصطلح الفرنسى: rationnelle يعنى نفس ما تعنيه كلمة: pure.

لاحظناه في الولايات المتحدة. ثانيًا، أثار قانون باريتو للتوزيع (الإحصائي) للدخول الكثير من الاهتمام والانتقاد في العالم كله، وكان معظمه معاديًا<sup>(٦٠)</sup>. ثالثًا، أصبح باريتو، كإقتصادي بحت، شخصية معروفة في إنجلترا والولايات المتحدة حينما طورَ آلان Allen وهيكس Hicks نظريته للقيمة (منهج منحنيات السواء، انظر ملحق الفصل السابع، أدناه) مع الثناء عليه كثيرًا. ومع ذلك، كان هذا في ثلاثينيات القرن العشرين فحسب. رابعًا، أما الباقي من علمه الاقتصادي، فقد بقي عمليًا غير معروف في الدول الجرمانية ما عدا بعض الانتقادات السلبية لنظريته حول الاحتكار، وبخاصة في ألمانيا. بيد إن وضع باريتو في فرنسا كان أفضل (ولكن ليس قبل عشرينيات القرن العشرين) حينما ساند بوسكو مذهبها وأشار إليها ديفسيا وبيررو<sup>(٦١)</sup>.

الماركيز فلفيدو باريتو Vilfredo Pareto (١٨٤٨-١٩٢٣)، وهو ابن أب من جنوة وأم فرنسية، تلقى تعليمًا في الهندسة (ومارسها في شبابه). وهذا يعني أكثر من أنه كان يمتلك أساسًا جيدًا في الرياضيات. إذ إن ذهنه القوي تجاوز حدود العلم التطبيقي إلى عالم المفاهيم البحتة ذات الطابع العام بصورة تامة: فلم يدرك قط بالعمق الذي أدرك به باريتو سوى قلة من الكتاب إن كل العلوم الدقيقة أو أجزاء العلوم هي شيء واحد أساسًا في نهاية المطاف. لقد انعكس اهتمامه المبكر

(٦٠) نشر باريتو قانونه الإحصائي لتوزيع الدخل وفقًا لحجمها في عمله: Cours (1896-7) وفي عمله: Recueil الذي نشرته كلية القانون في جامعة لوزان بمناسبة المعرض الوطني السويسري عام ١٨٩٦ تحت عنوان: 'La courbe de la repartition de la richesse'. ويشهد شهادة قاطعة الأدب الواسع الذي أثاره هذا العمل (والذي ما يزال يتدفق) على أهميته وتأثيره المشجع. ولكن الاهتمام السياسية لكل من نفاذ باريتو وأفكاره معًا شوهت تلك المناقشة مع الأسف. ولكن يمكن توصية القارئ باثنين من المساهمات (كمدخل) من بين القائمة الطويلة من للمساهمات الجيدة والمقتدرة: D. H. Macgregor, 'Pareto's Law,' Economic Journal, March 1936, and C. Bresciani-Turroni, 'On Some Methods of Measuring the Inequality of Incomes,' in the Egyptian The :E. C. R hodes أس. عمل ي. س. رودس Al Quanon Wal Iqtisad, 1938. أما عمل ي. س. رودس 'Pareto Distribution of Incomes,' Economica, February 1944 فهو عمل ممتاز ولكنه يثير صعوبات بالنسبة لمير الرياضيين. إن مضامين القانون - سواء أكانت حقيقية أم متصورة - بالنسبة لمستقبل بنية الدخل في المجتمع الرأسمالي كانت قد نوقشت في إنجلترا بصورة جيدة من قبل البروفيسور بيجو في عمله (Wealth and Welfare) (1912). إن مناقشة بيجو، رغم جديتها، تظهر أعراضًا من التحيز العاطفي.

(٦١) انظر بشكل خاص: G. H. Bousquet, Cours d'économie pure (1928), Essai sur l'évolution de la pensée économique (1927) and Institut de science économique François Divisia, Economique rationnelle (1928); G. Pirou, Les (1930-36). وكذلك: (theories de l'équilibre économique. L. Walas et V. Pareto (1934

بالنظرية الاقتصادية في خطابه عام ١٨٧٧ إلى Reale Accademia dei Giorgofili<sup>(٦١)</sup> حول منطق 'المدارس الاقتصادية الجديدة'. كما أنه أبدى اهتماماً مبكراً أكثر وضوحاً بالسياسة الاقتصادية. وهذا يستدعي التعليق لأن نفور الكثير من قراء باريتو من علمه السياسي قلل من تأثيره المشروع. فقد بدا باريتو لهم (وفي جميع الأحوال قبل أن تظهر سوسيولوجيته العامة عام ١٩١٦: *Tratatto di sociologia gmerale*) كليبالي أعمى متطرف بالمعنى الذي يتطلبه مذهب عدم التدخل. ولكن لبرايته، الاقتصادية والسياسية، كانت من نوع خاص وتحد من جذر خاص. فقد كان باريتو رجلاً يمتلك حمية قوية، من النوع الذي يمنع المرء من النظر بقوة من أكثر من زاوية واحدة إلى قضية سياسية ما أو إلى حضارة ما، بقدر تعلق الأمر بهذا الموضوع. وقد عزز هذا الميل، أكثر مما كان قد أضعفه، تعليم باريتو الكلاسيكي المتين الذي أتاح له أن يعرف للعالم القديم مثلاً كان يعرف إيطاليا وفرنسا- وقد بدا له باقي العالم هكذا بالضبط. وإذا راقب باريتو بغضب شديد أفعال رجال السياسة في الديمقراطيات الليبرالية الإيطالية والفرنسية، فقد انقاد ساخطاً ويائساً إلى موقف معادي للاشتراكية الحكومية، وهو موقف لم يكن نابغاً من صلبه حقاً كما كشفت الأحداث. فإذا أضفت إلى هذا الأمر، في الوقت نفسه، حقيقة أنه كان (مثل ماركس) نتاج حضارة كان يكرهها، مما جعله وصعياً *positivist* وعلمانياً *laicist* (شأن ماركس أيضاً)، فستفهم الوجه الليبرالي لكتاباتهِ الأيكر.

كان باريتو يبلغ من العمر خمسة وأربعين عاماً حينما غادر إيطاليا ثم اتجه لممارسة الأعمال بعد أن قبل كرسى الاقتصاد في لوزان الذي أصبح فارغاً حينما تقاعد فالراس. إن صحته غير الجيدة جداً وحصوله على موارد كافية عن طريق الإرث دفعناه هو ذاته إلى التقاعد في سن مبكرة نسبياً والاستقرار في سيلغني على بحيرة جنيف. وهناك، وعلى مدى عشرين سنة من الفكر والكتابة المثابرة التي كان يتعين عليه إنجازها، تيمر له وقت الفراغ اللازم لتحقيق نبوغه وكذلك طموحاته الفكرية. وقد تحول باريتو هناك إلى 'مفكر سيلغني المنعزل' الذي ينظر الناس إليه،

(٦٢) وإلى هذا الحد، يبيى تعديل ما سبق قوله حول تأثير بونتاليوني. ويعود الفضل، في هذه الإشارة، إلى خطاب البروفيسور دي بترى-توبيلي في ذكرى باريتو أمام الجمعية الإيطالية لتقدم العلوم، المنشور، في ثلاثة أجزاء: في *Rivista di Political Economica*, 1934-5 والذي نوصي به القارئ.

بقدر من الخشية، كحكيم جليل نوعاً ما. إن الحقيقة التي تستحق الانتباه هي التأثير الكبير الذي كان يمكن أن يمارسه إنسان صمم على العيش في عزلة، ولو بصورة منفصلة، في بيت رديء تملأه القفط (ومن هنا جاءت تسمية البيت: فيلا-مرة أنقرة) لم تكن زيارته ملائمة حينذاك<sup>(١٣)</sup>.

وإذا أهملنا الآن سوسولوجيته وقانون باريتو، فمن العسير تحديد العظمة المؤكدة لعمله بقدر ما يسهل بيان جذوره. يمكن أن يكون فيراراً وآخرون، من بينهم كورنو، قد قدموا إichاءات له، ولكن عمل باريتو، كما تشكل في لوزان حيث كرس ذهنه كلياً للاقتصاد التحليلي للمرة الأولى، تعود جذوره إلى نظام فالراس إلى درجة كبيرة بحيث إن الإشارة إلى مؤثرات أخرى ليس من شأنها سوى أن تضللنا. وقد يبدو هذا الأمر لغير-المنظرين أقل وضوحاً مما ينبغي لأن نظرية باريتو تعوم في سوسولوجيا وفلسفة ومنهجية ليس فقط تختلف عن تلك الخاصة بفالراس بل أنها تتعارض تماماً مع أفكار فالراس. ولكن كتنظريه بحثة، فإن نظرية باريتو هي نظرية فالراسية- في أساسياتها ومعظم تفاصيلها معاً. ولن يعترض أحد طبعاً على هذا القول بالنسبة لعمل باريتو حتى العام ١٩٠٠ الذي يتركز في كتاب Cours d'economie politique (1896-7). فهذا العمل هو مجرد بحث فالراسي لامع. أما فيما بعد، فقد هجر باريتو نظرية فالراس للقيمة وأسس نظريته الخاصة به وفقاً لجهاز منحنيات-السواء التي أبكرها إينجورث وأحكم فيشر صياغتها. كما أن باريتو تجاوز نظرية فالراس للإنتاج والرسملة وابتعد عن تعاليم هذا الأخير في قضية النفود وقضايا أخرى، مضيفاً تطويرات مختلفة خاصة به. وقد قدم باريتو النظام الجديد في عمله (Manuale di economica politica 1906)، الذي تم تطوير ملحقه الرياضي إلى حد بعيد في الطبعة الفرنسية (Manuel, 1909)<sup>(١٤)</sup>. ولكن حتى

(٦٣) ثمة صورة حذابة لهذا الرجل والمفكر رسمها البروفيسور غ. ه. بوسكو G. H. Bousquet في عمله: Vilfredo Pareto, sa vie et son oeuvre, (1928 ; English trans. same year). وانتبه هذه الفرصة للإشارة إلى عمل المؤلف نفسه Introduction a l'etude du Marme de Vilfredo Pareto (١٩٢٧).

(٦٤) بعد أن ذكرنا عمل باريتو: (Trattato di sistologia generale 1916)، فلا يلزمنا، لأغراض هذا الكتاب، سوى أن نضيف إلى عمليه: Cours و Manuel، الأعمال التالية: Les Systemes socialistes المنشورين في الطبعة الفرنسية من: 'Economie mathematique' and (1902-3) Encyclopaedia of the French Mathematical Sciences, 1911 (علماً بأن المقالة المناظرة في الطبعة الألمانية، الأندر غير مهمة). إن المقالات التي ظهرت في تسعينيات القرن التاسع عشر في مجلة: Giomale degli Economisti، مع أنها لا تحلو من الأهمية، بيد أنها، من وجهة نظر

العمل Manuel ذاته- مهملين سوسيولوجية باريثو على الدوام- ليس سوى عمل فالراس يعد أن تم وضعه من جديد، وهذا أمر يمكن إثباته بطرح النموذجين الدقيقين لكلا المؤلفين. ومع ذلك، فقد جرى وضع هذا العمل من جديد بمزيد من القوة والألمعية بحيث إنه تطور إلى شيء يستحق أن يسمى إبداعاً جديداً، رغم أن استخلاص استنتاجات مختلفة من العمل هو أمر ممكن: فثمة نقاط مهمة ما يزال نظام فالراس متقوقاً فيها. ولكن الاعتراف بنوعية إبداع باريثو لا يبرر موقفه الأقل من كريم من تعاليم فالراس التي أبعد نفسه عنها بمسافة تزيد عما هو ضروري حقاً<sup>(٦٥)</sup>.

## ٦- هولندا والبلدان الاسكندنافية

ثمة واقعان يصفان الوضع العلمي في هولندا، الذي ساد في بداية الفترة المدروسة: مستوى رفيع من الكفاءة والثقافة في حقنا يقوم على تقليد قديم حافظ عليه عن جدارة كتاب مثل ميس؛ وعدم وجود دافع محلي للثورة العلمية. فالاقتصاديون الهولنديون كانوا بعيدين تماماً عن أى 'معركة مناهج' ولكنهم كانوا يتأثرون أما بالمذهب التاريخي أو بأى من اتجاهات العصر الجديدة. فقد واصلوا المناقشات المعتادة حول الاشتراكية، السياسة الاجتماعية Socialpolitik، النقود، مذهب حرية التجارة، ولكنهم كانوا هادئين في كل شيء. وهكذا كانوا قادرين وراغبين معاً بقبول 'النظريات الجديدة' - بنسختها النمساوية أكثر مما بالنسختين الفالراسية أو المارشالية وذلك لمجرد إن تعاليم منجر كانت متوافرة، في شكل عملي، أمام الآخرين. فقد أدخل الاقتصادى الهولندى القيادى فى الفترة: بيرسون هذه التعاليم ضمن تعاليمه وأسس<sup>(٦٦)</sup>، بمساعدة قادة مثل فيرجن ودى فريس،

باريثو، أصبحت مهجورة حوالى العام ١٩٠٠؛ ولا تشكل المقالات التي ظهرت فيما بعد فى حفل النظرية البحتة سوى مستنكات من Manuel أو مقالة Encyclopaedia.

(٦٥) ومن الناحية الشخصية، فإن باريثو الأرستقراطى والفراس الراديكالى من الطبقة-الوسطى لم يحبا أحدهما الآخر.

(٦٦) كان نيكولاس جيرارد بيرسون Nicolas Gerard Pierson (١٨٣٩-١٩٠٩) موظفاً حكومياً ألسنا- مديراً للمصرف المركزى الهولندى فى عهد ميكر؛ ثم رئيساً له فيما بعد، ووزيراً للمالية، ورئيساً للوزراء، وعضو برلمان إلى النهاية. بيد أن سيرة كهذه لم تمنع مفكر قوى مثله، مع طاقة هائلة على العمل، من تحقيق العلاء كإقتصادي علمي- وفى الواقع، كان بيرسون كاتباً خبير الإنتاج نشر حوالى مائة كتاب ومقالة - ولكنها سيرة من شأنها أن تستوعب كل مصادر الطاقة التي تخلق -

مدرسة استمرت حتى عشرينيات القرن العشرين حينما استوعبت الاتجاهات الجديدة دون أى تغيير حاد<sup>(٦٧)</sup>.

ويمكننا أن نكرر كل هذا، مع تغيير طفيف، بالنسبة للبلدان الاسكندنافية التي يمكن أن تؤخذ ككيان واحد من زاوية أغراضنا. وهكذا سوف أذكر فقط بـسرك (كوبنهاغن) وديفيدسون (لوسالا) وكاسل<sup>(٦٨)</sup> (ستوكهولم)، ثم نمضي سريعاً إلى مارشال بلدان الشمال: فيكسل الذي يمثل عمله أحد أكثر العوامل أهمية في نشوء علم الاقتصاد في وقتنا الحاضر، وليس فقط في السويد.

لم يشرف حقناً مفكر أطيب وشخصية أرفع من فيكسل قط. وحينما لا يبرز عمقه وأصالته بصورة أكثر وضوحاً مما يحدث بالفعل، فهذا لا يعود إلا إلى

=إداعلت أصيلة. ويتوفر كتابه الرئيسي: Leerboek der Staatshuis-houdkunde (1884-90) باللغة الإنجليزية (Principles of Economics, 1902-12, from the 2nd ed., of the original) - وهو عمل أدنى، ضمن تطور المذاهب خلال الفترة محل الدرس، وظيفية تشبه تلك التي أداها عمل بانثاليوني.

(٦٧) انظر، مثلاً، C. A. Virrijm, Stuart's Grondslagen..[Fundaments. ], 1920 يمكن مقارنة وضع البروفيسور ل. ف. برك L. V. Birck (١٨٧١-١٩٣٣) بوضع بيرسون، بقدر (٦٨) يتعلق الأمر بالنظرية الاقتصادية. انظر عمله (1922) Theory of Marginal Value. أما البروفيسور ديفيد ديفيدسون David Davidson، فمعروف أساساً كمؤلف لتاريخ المصرف المركزي في السويد، ولمساهماته في نظرية النقود، وكناقد معتدل لفيكسل، ولكنه كان أيضاً منظرًا مشهورًا - وهذا ما استنتجناه من عمله حول تكوين رأس المال (ومع ذلك، وبسبب قراءتي الهزيلة باللغة السويدية، فلا يسعني أن أقول أنني أعرفه). انظر العمل الممتاز للسيد برنلي توماس Brinley Thomas الذي يترجم المذهب السويدي لجمهور القراء الإنجليز (Monetary Policy and Crises, A. Study of Swedish Experience, 1936). تقوم الشهرة العالمية للبروفيسور غومستاف كاسل Gustav Cassel (١٨٦٦-١٨٤٥) على مساهماته، ودوره، في المناقشة حول السياسة النقدية أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها (انظر الفصل الثامن، أنباء)، وعلى كتابه المدرسي: Theoretische Sozialökonomie (1st ed. 1918 ; English trans. The Theory of Social Economy, 1923). ولكن كاسل ابتداءً كمفكر بمقالاته: Grundriss einer elementaren Preislehre. (Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft, 1899) التي جعلت المحاولة، المهمة بحكم تاريخها، تعيد صياغة معادلات فالراس نون استعمال مفاهيم المنفعة. إن كتابه الطازج - الطازج بأكثر من معنى واحد - حول (The Nature and Necessity of Interest, 1903)، رغم انتقاداته الخالية من أى أساس وادعاءاته بالأصالة الأكثر خلواً من أى أساس، هو عمل قيم يستحق القراءة كترتيق لنظريات الفائدة التي انتشرت في ثلاثينيات القرن العشرين. إن كاسل كمفكر يعود إلى هذا السياق لأنه هو أيضاً كان أحد الكتاب الذي كانوا يدورون في فلك بنية جيفونس - منجر - فالراس. إلا أنه تبع فالراس أكثر مما تبع منجر. ويشكل كتابه المدرسي بشكل رئيسي رؤيا - أو تبسيطاً popularization - لمذهب فالراس (نقصاً المنفعة)، رغم حقيقة أن اسم فالراس لا يرد فيه. كان كاسل محاضرًا فعالاً ومؤثرًا وأن بعض الآراء، في قضايا النظرية البعثة التي تعود إلى أنصار فيكسل المحدثين، يمكن إرجاعها إلى تعاليمه.



نواصحه الجرم، الذى قاده إلى طرح الشيء الجديد- بشكل شبه متردد- كمقترحات صغيرة لتطوير قطع الجهاز القائم، وإلى كرمه الجميل الذى جعله يشير بصورة متواصلة إلى سابقه: فالراس ومنجر وبوهم باورك، رغم أنه كان يستطيع- مع مبررات أكثر بكثير مما هو الحال مع الآخرين - تقديم نظامه التحليلي كشيء من إبداعه هو أساساً.

تلقى كنوت فيكسل Knut Wicksell (١٨٥١-١٩٢٦) تعليمًا رياضيًا، شأنه شأن مارشال. كما كان أيضًا، بالنسبة لوقته، راديكاليًا عرف كيف يضع نفسه في مشاكل، بل أنه لم يتعلم قط كيف يحبس عواطفه عما آمن به كحقيقة علمية. وفي هذا الأمر، لم يبتعد فيكسل عن ج. س. ميل الذى ينبغي تصنيفه ضمن العوامل التى أثرت في تكوين عمل فيكسل والذى شاركه فيكسل الإيمان بمذهب عاطفي من المalthusية-الجديدة<sup>(١٩)</sup>. وعند استثناء هذا التحفظ، فإن حياة فيكسل يمكن وصفها بأنها حياة عالم هادئ ومنعزل. وقد حصل على كرسي الأستاذية (في لوند) في وقت متأخر فقط من حياته وشغله لسنوات قصيرة نسبيًا. ومع ذلك، فقد انتشر تأثيره- وفقًا للزخم الخاص به- وبخاصة بعد تقاعده حينما كان يشارك في المناقشات الجارية بشكل فعال أكثر من السابق. كان لدى فيكسل تلاميذ أكثر من نوعية رفيعة. ومن الناحية العملية، فإن كل الاقتصاديين السويديين والنرويجيين المعروفين في الوقت الحاضر كانوا تلاميذه إلى هذا الحد أو ذاك. ومع ذلك، فإن شهرته العالمية لم تتناسب مع عمله إلى إن أخذ هذا العمل، في أواخر عشرينيات وبداية ثلاثينيات القرن العشرين، يسطع على العالم المهني بحيث إن ما تنبأ به يمثل، إلى حد بعيد، كل ما هو أكثر أهمية في العمل الحديث حول النقود والفائدة. سنتناول فيما بعد هذا الجزء من عمله وكذلك عمله بشأن فرض الضرائب. أما في هذا الفصل والفصلين القادمين، فنهتم بعمله عن 'النظرية العامة' أساساً. ونلفت النظر إلى الفهرست الأساسي، الذى يحلل عمل فيكسل بعناية، الذى وضعه البروفيسور إميل سومارين Emil Sommarin، والذى لا يتوافر بالإنجليزية لسوء

(١٩) كان بوسع فيكسل أن يمنح وزنًا أكبر لعمله حول مشاكل السكان، ولكننا في هذا الجزء من هذا الكتاب، لا نهتم إلا عن بعد بهذه المشاكل وبالتالي لا نستطيع إصاف هذا العمل. يكفي أن نقول إن فيكسل كان ينظر دائماً إلى محدودية معدل الولادة كعامل جوهري بالنسبة لمستقبل الطبقة العاملة، ويرحب بصورة مطلقة بميل معدل الولادة للانخفاض، الذى بدأ يفرض نفسه في وقته، مثلما كان سيكون عليه موقف ميل.

إن العمل الأول لفيكسل حول النظرية الاقتصادية: *Über wert, Kapital* (und Rente (1893, London School Reprint. 1923) هو عمل كاتب ناضج له من العمر اثنتان وأربعون عام ويتضمن الهيكل العظمى للمجلد الأول من عمله *Lectures* (١٩٠١؛ الطبعة الألمانية ١٩١٣؛ الطبعة الإنجليزية، مع مقدمة ممتازة للبروفيسور روبنر وملحقين مهمين، ١٩٣٤). يتضمن المجلد الأول من *Lectures* معظم مساهمات فيكسل في ذلك الحقل، رغم ضرورة إضافة عدة مقالات أخرى ((مثل الجزء الأخير من عمله، مقالته حول نظرية الفائدة ' Zur Die Wirtschaftstheorie der Gegenwart, ed. by H. Zinstheorie' المنشورة في: (Mayer, 111. 1928)). لن نقدم أي دليل للقارئ؛ فليس ثمة باحث في علم الاقتصاد أكمل تعليمه دون أن يقرأ كل هذا المجلد، رغم أن الجزء الأول منه أساسي وقيم جدا بالنسبة لنا وذلك أساسا لغرض تبديد الأفكار الخاطئة، القديمة والجديدة، حول نظرية المنفعة و'المبدأ الحدي' *marginalism* بصورة عامة. كما أن مساهماته الأصلية الرئيسية ترد في مقدمة البروفيسور روبنر.

## ٧. الولايات المتحدة

إن الوقائع المألوفة التالية تصف بصورة كافية خلفية العمل الفردي في الولايات المتحدة من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤. لقد أثبتت المهنة الاقتصادية نفسها خلال تلك الفترة محليا ودوليا. واكتسبت هذه المهنة منزلة محددة في الجامعات والبلاد وصارت لها منظمة معينة تمتلك كل ما يلزم لقسم راسخ من المعرفة العلمية؛ كما أنها أخذت تتال الاعتراف المتزايد من جانب المهن الوطنية الأخرى. واكتسب علم الاقتصاد الأمريكي طابعا أكاديميا متزايدا. ولكن هذه التطورات تواصلت، بدءا من للصفر تقريبا عام ١٨٧٠، بمعدل سريع بحيث إن تطوير ملاك مقتر بصورة كاملة قد تخلف بصورة كاملة وراء الفرص التي تهيأت. إن كثيرا ممن دخلوا المهنة الجديدة لم يكونوا متعلمين عمليا؛ وقد مارسوا

أنشطتهم المهنية بأذهان تترخر بأفكار مسبقة لا تتم عن استعدادهم لاجتياز اختبار تحليلي - بل إن روح حركة العلم الاجتماعي القديمة قد واصلت تأكيد نفسها وفعلت الكثير لنجاح المذهب المؤسسي. كما كان هناك الكثير من التعاطف مع مبادئ حزب الشعب الأمريكي Populism التي كان كثير من الاقتصاديين يفكرون بها. ودأب آخرون، ممن لم يجنوا في البلاد ما يريدون، على الاعتماد على الأفكار والطرق الأوروبية، مع أنها لم تعد تقتصر على الأفكار الإنجليزية حصراً - بحيث أصبح الحجج إلى ألمانيا بشكل خاص، للقادرين عليه، فترة ثابتة تقريباً في مسيرتهم، أصبح شيئاً يشبه رحلة الفرسان في العصور الماضية. وحينما تقابل هؤلاء الاقتصاديون، بعد أن عثروا على ضالتهم، كان من الصعب أن يفهموا بعضهم بعضاً وأن يحددوا وجهات -نظر بعضهم بعضاً، ناهيك عن تقديرها. وهكذا فالاختلاف كان يعود إلى سوء الفهم أساساً. فقد أصطفت مستويات فكرية مختلفة بصورة تثير الاستغراب بجانب بعضها بعضاً - ليس فقط بشأن الجهاز العلمي - ذلك لأن لم يكن هناك تشابه سواء في التعليم المهني أو في التعليم العام. فلم تتوفر معايير مهنية معترف بها لفترة طويلة مهمة من الزمن، وإن التعليم الكفء لم يكن مضموناً دائماً. وكان معظمهم في أحسن أحواله حينما ينكب على درس مشكلة وقائية ذات أهمية بالنسبة للبلاد، وهو المجال الذي برعوا فيه على أحسن وجه وشهد النجاحات الأولى من المحاولة العلمية. ولكن 'النظرية' كانت غير مألوفة unpopular لدى الغالبية منذ البداية وعرضة لأن تثير المعارضة، وذلك بمعزل تماماً عن التأثير الألماني الذي يشجع على هذا وقبل فترة طويلة من غفلته هذه المعارضة والإحساس بها. وكان لكل هذا مزاياه وعيوبه الواضحة. وعلاوة على ذلك، فإنه قد عدل نفسه مع الزمن - عبر صراع طويل وشاق ومبدد للطاقات، ولكنه صراع لا يخلو من الروعة.

تتمثل الطريقة الفضلى لتذكير القارئ بعدد من الكتاب، ممن ينبغي أن يكونوا معروفين لديه باستثناء واحد أو اثنين منهم، بوضع مخطط يشبه المخطط الذي خدّمنا من قبل. (أ) سنلقي نظرة سريعة على بعض الكتاب ممن ساعدوا على تهئية الأرض للتطورات التي ابتدأت في تسعينيات القرن التاسع عشر. إن هؤلاء الكتاب لا يناظرون بالضبط من أسميناهم سابقاً: 'الزعماء القدامى'. فهم مجرد اقتصاديين جديدين ومعلمين جديدين كانوا، قبل أن تبدأ تلك التطورات وبعدها على

حد سواء، يؤيدون التفكير الدقيق وساعدوا على وضع معايير عامة. (ب) ثم تشكل مجموعة تضم كلارك وفيشر وتاوسك. (ج) وعندئذ تشكل مجموعة نهائية من بعض الكتاب الممثلين ممن نحتاجهم، بطريقة أو بأخرى، لغرض الاسترشاد العام.

ولكن يتعذر علينا أن نهمل الاقتصادي الذي كان نجاحه أكبر من نجاح كل للكتاب الآخرين الذين يدخلون في قائمتنا: هنري جورج<sup>(٧٠)</sup>. إن أفكاره التالية هي تلك ذات الصلة بتاريخ التحليل. كان هنري جورج اقتصادياً قد علّم نفسه بنفسه، ولكنه كان اقتصادياً. فقد اكتسب في مجرى حياته معظم المعرفة والقدرة على معالجة حجة اقتصادية معينة مما كان بوسعه اكتسابها من خلال التعليم الأكاديمي، كما كان قائماً حينذاك. وقد تميز هنري جورج في هذا تميزاً كان في مصلحته عن معظم الكتاب ممن قدموا وصفات عامة. وفيما عدا وصفته العامة (الضريبة الوحيدة) والصياغة المرتبطة بها، كان هنري جورج اقتصادياً أصولياً جداً ومحافظاً إلى أقصى حد بالنسبة للمناهج. وهذه المناهج هي مناهج 'الكلاسيك' الإنجليز حيث كان سمث بصورة خاصة هو المفضل لديه. وعجز هنري جورج عن فهم مارشال وبوهم-باورك. ولكنه كان مطلعاً أتم إطلاع على الاقتصاد العلمي بما في ذلك عمل ميل؛ ولم يشارك بالأشكال السائدة من سوء الفهم أو الأحكام المسبقة بشأن هذا الاقتصاد. وقد استفادت حتى وصفته للعامة - تأميم ليس الأرض بل ربع الأرض بواسطة ضريبة تصادر هذا الأخير - من كفاءته كقاضي ذلك لأنه صاغ هذا 'الحل' بطريقة تسبّب أقل ما يمكن من الضرر بالنسبة لفعالية اقتصاد المشروع الخاص. ويندر أن أنصفه الاقتصاديون المهنيون الذين ركزوا انتباههم على مقترح الضريبة الوحيدة وشجبوا تعاليمه أصلاً وفرعاً. فالمقترح نفسه، الذي هو من سلالة impot unique {الضريبة-الوحيدة} لدى كينييه، رغم

(٧٠) هنري جورج Henry George (١٨٣٩-١٨٩٧) كاتب مشهور جداً إلى حد أنه لا يحتاج إلى أي تقديم. وإضافة إلى عمله: (Progress and Poverty (1879)، فلا يلزمنا أن نذكر هنا سوى عمله الذي صدر بعد وفاته (Science of Political Economy (1897) وقد نشر ابنه أعماله الكاملة: Complete Works مع سيرته: Life خلال الفترة ١٩٠٦-١٩١١. ومن الممكن العثور على تقييم علمي لكل خلفيات وصلات مذهب هنري جورج في: E. Teilhac, Pioneers of American (Economic Thought (1936).

إفساده من خلال الارتباط بالنظرية التي يتعدى الدفاع عنها والقائلة إن ظاهرة الفقر تعود كلياً إلى إن ريع الأرض الذي يمتص كل الفوائض الأخرى<sup>(٧١)</sup>، بيد أنه مقترح ليس غير سليم اقتصادياً باستثناء أنه ينطوى على تفاؤل غير مبرر بمردود ضريبة كهذه. وفي جميع الأحوال، ينبغي عدم تصنيف هذا المقترح كهراء. ولو صحت رؤية ريكاردو للتطور الاقتصادي، فقد كان من شأن المقترح أن يشكل حكمة واضحة. بل إن الحكمة الواضحة تكمن حقاً فيما قاله هنري جورج في عمله *Progress and Poverty* (ch. 1, Book 1x) حول الآثار الاقتصادية التي تتيحها إزالة الأعباء المالية- لو أمكن تحقيق هذه الإزالة.

(أ) الاقتصاديون الذين هينوا الأرضية سوف توضح عمل وخدمات الرجال في أولى مجموعتنا من خلال الكتاب دونبار، وهادلي، ونيوكمب، وسامنر، ووكر، وويلز.

لم يكن جارلس ف. دونبار Charles F. Dunbar (١٨٣٠-١٩٠٠) نتاجاً للتعليم الأكاديمي. فقد تحلت سيرته الأمريكية ذاتها- أمريكية بمعنى لم يعد قائماً الآن سوى كذكرى- في نشاطه في حقل الأعمال business، والزراعة، والقانون، والصحافة، وإدارة الصحف إلى أن نال الأستاذية الأولى (المنتظمة) في الاقتصاد في جامعة هارفارد إضافة إلى المشاركة الواسعة في إدارة الجامعة والنشاط الواسع حداً في تحرير مجلة: *Quarterly Journal of Economics* التي أسسها عام ١٨٨٦. لا نتوقع أن يكون دونبار قد قام حقاً ببحث خلاق. ولكن كيف حدث، إذن، إن كل تاريخ لعلم الاقتصاد الأمريكي لم يكن يوسعه أن يكتمل دون الإشارة إليه، ومادام كان يوسع الطلبة أن يتلقوا منه؟ يمكن الإجابة على كلا السؤالين في وقت واحد: إن دونبار كان قد عرف موضوع علم الاقتصاد من تجربته الممتازة؛ وكان ذهنه صافياً وثاقباً؛ وربما لم تكن كتاباته 'علمية' scholarly بالمعنى المحدد ولكن كان (وما يزال) يوسع كل عالم أن يتعلم منها<sup>(٧٢)</sup> وقد أتاحت له قدرته الإدارية أن ينظم

(٧١) فقد حُلل أرباح الأعمال business profits وحولتها إلى علاوة مقابل المخاطرة، وأحور وفائدة، بالضبط كما فعل ميل؛ ولذلك فلم يعتبر أنها فوائض يمكن التصرف بها.

(٧٢) تم تجميع أفضل كتاباته في عمله: *Economic Essays* (الذي نشره و. م. ديليو. سبراغ O. M. W. Sprague، مع مقدمة كتبها ف. ديليو. تاوبسك F. W. Taussig، عام ١٩٠٤). ولكن عمله *Chapters on Banking* (الذي تم نشره بصورة شخصية عام ١٨٨٥ الطبعة الأولى ١٨٩١=

الدراسات في حقلنا بطريفة انتزعت أعظم فائدة من القرص التي كانت متوافرة حينذاك؛ ولا ينبغي أن ننسى أن أساسيات الجهاز العلمي في ذلك الوقت لم تكن معقدة إلى حد يتعذر على رجل مقتدر - وذهن يعرف غريزياً ماهية هذه الأساسيات - إتقانها في فترة قصيرة جداً. وهكذا، فمع أن دونبار لم يكن اقتصادياً عظيماً بالمعنى المناسب لهذا الكتاب، بيد إنه كان اقتصادياً عظيماً في نظر الرب.

كان آرثر ت. هادلي Arthur T. Hadley (١٨٥٦-١٩٣٠) أكثر من رجل أكاديمي بحت، مع أنه أيضاً كان مديراً أكثر مما هو أو معلم أو عالم. والعمل الذي نشير إلى هادلي بسببه، هو (Economics ... (1896 الذي ينبغي على القارئ أن يعود إليه حقاً. وعندئذ سيجد العارئ لب نظرية غير متفاداً جداً، ولكنها متينة وواقعية بشكل ملحوظ، ترد ضمن عرض قوى للإطار المؤسسي (حيث تكثر السياسات policies والتفضيلات السياسية politics) - وهو الشيء المثالي لمقدمة شاملة وضعت وفقاً لمستوى محترم تربيته موهبة الصياغة الساحرة، كما هو شأن تعاليمه بشكل عام كما يبدو. فمن يستطيع أن ينال - عند ذلك المستوى - من تعريفه للتكلفة المتزايدة والمتناقصة؟ فالتكلفة تزايد حينما يضع منتج معين سعراً يكون عنده هذا المنتج مستعداً لبيع كمية معينة أو أقل، وتتناقص التكلفة حينما يرغب المنتج، عند ذلك السعر، ببيع كمية معينة أو أكثر.

كان سيمون نيوكم Simon Newcomb (١٨٣٥-١٩٠٩) عالماً فلكياً بارزاً، يدرس ويكتب حول الاقتصاد ولكن ليس إلى حد كافٍ لاكتساب التأثير الذي يستحقه. ونشير هنا إلى نيوكم كنصير لفكرة النقود القوية sound-money ونصير مغالٍ لسياسة عدم التدخل بشكل رئيسي؛ بيد أن اسمه يورد هنا بسبب عمله (Principles of Political Economy (1885 - وهو العمل البارز في الاقتصاد العام الأمريكي في حقبة ما قبل كلارك-فيشر-تاوسك. صحيح أن نيوكم لم 'يعتل' مستوى جيفونس-منجر - فالرلس وكان تحليله 'كلاسيكياً' أساساً. بيد إن عرضه كان عرضاً موحياً بصورة بارعة وراقية، وأصيلاً في نقاط عدة. ولكس معادلة المبادلة Equation of Exchange، التي أرجعها فيشر إليه، لم تكن من بين هذه النقاط؛ فهذه لم تكن سوى صياغة لما كان قصة قديمة حينذاك.

---

= الطبعة الخامسة لأصدها مبراغ تحت عنوان: (Theory and History of Banking, 1929) ما يرال جديراً بالعراءة.

كان وليم غ. سامنر William G. Sumner (١٨٤٠-١٩١٠)، وهو رجل أكاديمي كلياً ونصير أيضاً لفكرة النقود-القوية ونصير مغال لسياسة عدم التدخل<sup>(٧٣)</sup>، رجلاً مختلفاً في الأشياء الأخرى. فقد كان سوسيولوجياً بارزاً (حيث شكّل تحليله 'لطرق تفكير' الناس folkways مساهمة مثمرة إلى أقصى حد) وبضاهي عمله التاريخي حول النقود والمالية أفضل أعمال الاقتصاد الأمريكي<sup>(٧٤)</sup>. ولكننا نذكره هنا ليس لهذا السبب فقط. فإضافة إلى كل ذلك، كان سامنر معلماً قوياً ومشجعاً يتمتع بآفاق واسعة- فقد لفت، وهو المؤرخ والسوسيولوجي، أنظار أرفنج فيشر إلى الإمكانيات التي تتيحها النظرية الرياضية!- والذي، من كرسيه في جامعة يال، ساعد على انتشار رسالة المعايير العلمية العليا scholarship.

كان فرانسيس أماسا ووكر Francis Amasa Walker (١٨٤٠-١٨٩٧)، وهو ابن أماسا، مديراً أساسياً (المعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا) شأنه في ذلك شأن دونبار وهادلي. كما كان أيضاً، لفترة من الزمن، جندياً حقيقياً وموظفاً مدنياً متميزاً (في شئون الإيراد والتعداد). ولكن جهده الذي لا يكل ولا يمل مكّنه من تحقيق شعبية واسعة كعالم. وتقوم هذه الشهرة أساساً على عمله في النقود وسياسة العملة (انظر الفصل الثامن، أدناه). ولكنه قدّم أيضاً عملاً يستحق التقدير في حقل الاقتصاد العام<sup>(٧٥)</sup>. كان ووكر من النوع الذي لا يمسر شيئاً دون أن يحسنه، وأن نشاطاته الكثيرة وضعته في الصدارة- فمن بين أمور أخرى، كان ووكر رئيساً للجمعية الاقتصادية الأمريكية، رئيساً للجمعية الإحصائية الأمريكية، رئيساً مشاركاً (أو رئيساً 'مساعداً') للمعهد الدولي للإحصاء. ولذلك، فإن ووكر، كالاقتصادي علمي، قد حصل حتى على أكثر من استحقاقه في أيامه وفي السجل التاريخي معاً.

(٧٣) رغم عدم اهتمامنا بالترفضيات السياسية politics لدى كتابنا هؤلاء، بيد أنه يمكن القول إن غلو الليبرالية نيوكم وسامنر ذهب بعيداً إلى حد افتراض حجج تؤثر سلبيًا، نظريًا وواقعيًا، على حكمهما كالاقتصاديين علميين. ويمكن أن يصح هذا على أي كاتب أوروبي معاصر. ولكن لا ينبغي أن ننسى أن موقف نيوكم وسامنر، في أجواء الولايات المتحدة في ذلك الوقت، كان يمكن أن تدعّمه وقائع كان من شأنها أن تؤثر في ماركس نفسه، يمزاجه التاريخي، ولكنها لا تقدم أي دعم إلى الليبرالية الاقتصادية لدى م. دي موليناري M. de Molinari، مثلاً.

(٧٤) يمثل: (History of American Currency 1874) عمله الرئيسي الذي تبعه عمله: History of Banking in the United States (1896).

(٧٥) انظر بشكل خاص عمله The Wages Question (1876) وكذلك كتابه المدرسي Political Economy (1883). ويرد القهرست الذي يعطي فكرة عن حجم نشاطاته في العمل Publications of the American Statistical Association June 1897.

وبشكل خاص، فقد نالت مساهماته فى النظرية الاقتصادية (نظرية الأجور القائمة على المدعى الأخير residual-claimant theory of Wages؛ التشديد على دور المنظم؛ نقد نظرية مخصص الأجور) ربما أكثر مما كانت ستأله لو كان قد قدمها كاتب آخر أقل بروزاً. ولكننى أقول هذا للدفاع عن ذكرى الآخرين - والمنزلة التاريخية للاقتصاد الأمريكى حينذاك - وليس للنيل من خدمات رجل يستحق بالتأكيد أن يخلد اسمه إلى الأبد فى تاريخ موضوعنا.

أما ديفيد أ. ويلز David A. Wells، فقد التقينا به من قبل. وهو يورد هنا ثانيةً لتذكير القارئ بأهمية العنصر الوقائعى فى مجموع البحوث الأمريكية - وكذلك فى أعمال علم الاقتصاد العام الأمريكى. إن عمله Recent Economic Changes (1889)، الذى يتعين على كل دارس حديث لعلم الاقتصاد أن يدرسه، يوضح ما أعنيه بشكل باهر. ويرد ويلز هنا كممثل لفئة واسعة. ومن شأن كارول د. رايت Carroll D. Wright (١٨٤٠-١٩٠٩) أن يكون ممثلاً آخر بنفس الجودة تقريباً. ولكن ينبغى أن تكف لى لا تتحول هذه الخلاصة إلى مجرد فهرست.

(ب) كلارك، فيشر، وتاوسك] من المتعذر أن يبرز اختلاف كبير فى الرأى بين الأنصار أو الخصوم حول المكانة الفعلية التى شغلها كلارك وتاوسك فى علم الاقتصاد الأمريكى فى العقد الأول من العقد العشرين، مع إن مثل هذا الاختلاف يمكن أن يبرز بالنسبة لفischer. وتكمن الصعوبة فى تقييم مكانتهم فى تاريخ ذلك للعلم الاقتصادى. فقد انصهر الثلاثة بقوالب مختلفة جداً. فكل ما هو مشترك فى ما بينهم هو شهرتهم وحقيقة أن ثلاثتهم كانوا اقتصاديين أكاديميين بشكل بحت. ومع ذلك، قد يكون هناك شيء آخر. إذ برزوا كلهم كإقتصاديين بالمعنى التكنيكى؛ وفيما عدا ذلك، فأنهم سلموا بالأشياء الأساسية فى زمانهم وبلادهم بشكل كامل؛ فالثلاثة كانوا كلهم animae candidae Americanae (أمريكيين متوهجين حيويين) بصورة نمطية. ومع ذلك، فلن ينكر حتى مننقصيهم إنهم كانوا، بالنسبة للعالم، 'ال' إقتصاديين الأمريكيين الكبار فى تلك الفترة وذلك مهما كان زمانهم قد ساعدهم.

جون باتس كلارك John Bates Clark (١٨٤٧-١٩٣٨)، وهو آخر من ادعى اكتشاف مبدأ التحليل الحدى بصورة مستقلة ومهندس إحدى أهم بناء النظرية، لم يصل إلى منصب واعظ كنسى حتى العام ١٨٩٥ حينما تم استدعاؤه إلى كولومبيا. وقد ظلّ هناك لحين تقاعده (١٩٢٣) حيث شهد انتشار تعاليمه التى يمكن



القول أنها استمرت من عام ١٨٩٥ إلى عام ١٩١٠. ولكن العناصر الأساسية في نظامه النظرى كانت قد تطورت قبل ذلك، وبشكل رئيسى أثناء ثمانينيات القرن التاسع عشر فى نظرى، رغم أن قسماً منها برز فى ذهنه كما يبدو فى السبعينيات قبل أن يزور أوروبا. وهذا يتجلى حزناً فى المقالات التى نشرها فى الثمانينات التى كان يمكن أن تظهر، لو سمح المجال لنا، مراحل تطور فكره بصورة ممتعة جداً. كما إنها تؤيد الادعاء الذى أشرنا إليه لأنها تكشف طريقته الفردية الخاصة به لتوزيع الإنتاجية الحديثة: فما فعله كلارك هو تحويل نظرية الريع 'الريكاردية'، التى ليس لها من وظيفة لدى ريكاردو غير إزالة الريع من مشكلة السعر بجعل هذا الريع فائضاً ما قبل حدى *intramarginal surplus*، إلى مبدأ عام يمكن تطبيقه على كل أنواع العوائد المتنافسة ('قانون الريع الثلاثة') دون أن يصبح هذا المبدأ تكراراً زائداً *tautological* أثناء هذه العملية - حيث ترد المنفعة الحديثة (أو الضرر الحدى) بصورة طبيعية تماماً وفقاً لهذه الطريقة. ورغم أسبقية تونن من ناحية، وجيفونس ومنجر وفالراس من ناحية أخرى، فهذا إنجاز مهم من الدرجة الأولى، ويتمتع بالأصالة الذاتية الأمر الذى يتبغى أن نضيفه الآن. كما إنه ليس بالإنجاز الوحيد لدى كلارك. فبمعزل عن نظريته لرأس المال (انظر الفصل السادس)، القسم ٢ ج، أنناه)، فقد خطا كلارك خطوة كبيرة نحو تقديم نظرية مرضية لوظيفة المنظم ومكسب المنظم، وحقق خطوة كبيرة أخرى، بالارتباط بهذه النظرية، نحو توضيح كل المشاكل الاقتصادية التى لابد من أن تترتب على التمييز الواضح بين الحالة الراكدة والحالة التطورية *stationary and evolutionary states*. صحيح أن كلارك طابق هذا الأمر بالتمييز بين الساتيكما والديناميكا. ولكن هذا لا يهم كثيراً. ذلك لأنه أبصر النقاط الجوهرية ذات الصلة ببناء نموذج لحالة راكدة وخلق لغرض وصف خصائص هذا النموذج، مفهوم الحدوث المتزامن *Synchronization*. وهكذا فحينما نسمى كلارك مجرد أساذ بارع *master* فى المبدأ الحدى الأمريكى، فهذا يعنى أننا عاجزون عن إدراك كل رسالته التحليلية. وأنه إذا كان قد تخلف عن بوهم-باورك ومارشال وفالراس فى نواحي معينة، فقد تجاوزهم فى نواحي أخرى<sup>(٧٦)</sup>.

(٧٦) إن الكتاب الأول لكلارك: (The Philosophy Of Wealth, 1885)، وهو كتاب مميز لهذا الرجل ونظراته للعالم - وربما لروح بيئة معينة أيضاً - لا يتصل بأغراض هذا الكتاب إلا من ناحية معينة أوشك أن أترض لها فى المتن. ومع ذلك، فقد ساهم هذا العمل فى ترسيخ شهرة كلارك إلى حد-

كان كلارك وما يزال معروفاً لدى المهنة في أمريكا وفي العالم كأستاذ للمبدأ الحدى الأمريكى بشكل رئيسى<sup>(٧٧)</sup>. ربما كان القارئ قد سمع كثيراً بمدرسة كلارك أو المدرسة الحدية بحيث أنه قد يستغرب من الصعوبة التى واجهتلى فى تبنى هذه العبارة. إن كل الاقتصاديين الأمريكيان وكثير من الاقتصاديين الأجانب المهتمين بالنظرية الاقتصادية أصلاً قد تأثروا كثيراً بكلارك طبعاً وتعلموا منه. ليس ثمة شك فى هذا. فحلقة 'الحلفاء والمتعاطفين' كانت واسعة جداً. كما كانت هناك دائرة للمعجبين الأجانب' بالتأكيد. ولكن من العسير جداً تحديد المدى الدقيق لتأثير كلارك لأن هذا التأثير - إلى الحد الذى وصلته نظريته للتوزيع - يختلط بصورة لا فكاك منها بتأثيرات المؤلفين الآخرين لأنظمة متشابهة. إذ يتعين على المرء، حتى فى الولايات المتحدة، أن ينظر بشكل دقيق إلى مؤلف معين - إلى عاداته النظرية mannerisms، مثلاً - لى يتأكد من إن نظريته للإنتاجية الحدية كان قد أخذها من كلارك أم من مارشال أم من النمساويين. والأكثر أهمية هو عدم وجود 'مركز' يمكن الإحساس به بصورة واضحة، بمعنى وجود نواة من الأنصار المخلصين، كما كان عليه الحال مع ريكاردو أو مارشال. فالبحوث الكلاركية (نسبة إلى كلارك) على وجه التحديد نادرة بقدر كثرة البحوث التى تبدى تأثرها به. ومن بين الكتابات المهمة الكثيرة، فإن البحث الأقرب إلى تطوير مذهب كلاركى هو بحث كارفر<sup>(٧٨)</sup>.

---

مفيد. أما عمله المشهور Distribution of Wealth، فظهر عام ١٨٩٩ وهو يمثل نظرية حول عملية رائدة معينة كانت كل عاصرها الجوهرية قد نشرت من قبل. ويقدّر تعلق الأمر بالجوانب الشخصية، فإن ذلك العام هو تاريخ مضلل كما هو شأن العام ١٨٩٠ بالنسبة لحالة مارشال. ويحتل عمله: (Essentials of Economic Theory 1907) نفس الأهمية تقريباً. ومن بين أعماله الأخرى، لسنا بحاجة هنا لأن نذكر سوى عمله. Control of Trusts (١٩٠١)، وقد أعيدت كتابته مرة أخرى عام ١٩١٢ بالاشتراك مع ابنه) وعمله (The Problem of Monopoly 1904). ولكن لا ينبغي علينا أن ننسى عمله الواقعى الذى يهتم بشكل رئيسى بتقسيم علم الاقتصاد وتاريخ مؤسسة كارنيجي (١٨٣٥-١٩١٩) هو ممول أمريكى وقف أموالاً طائلة للأغراض التربوية). دعونى ألقت نظر القارئ إلى العمل الساحر حول ذكريات هذا الرجل العظيم والمحبيب الذى أعده أنفاؤه ونشر بصورة شخصية عام ١٩٣٨. Memorial.

(٧٧) حول هذه النقطة من كلارك، انظر: Paul T. Homan, Contemporary Economic Thought (1928).

(٧٨) (Thomas N. Carver, Distr.bution of Wealth 1904). وانتهز هذه الفرصة للإشارة إلى منظر أمريكى كان قد طور النظرية الحدية بصورة مستقلة عن كلارك: ستوارت وود Stuart Wood الذى يمثل حالة أخرى من 'الأصلية الذاتية' المذهلة. فحوالى العام ١٨٨٩، كان وود قد اكتشف بنفسه =

ولكننى لا أعرف أى بحث آخر سوى المراجع المدرسية.

ومع ذلك، أخذ المبدأ الحدى يكتسب طابع مدرسة متميزة بشكل سريع. ولا يقتصر الأمر على هذا: فإنه أكتسب دلالة سياسية متزايدة تحمل، فى أعين البعض، طابعاً رجعياً يقف جاهزاً للدفاع عن الرأسمالية وتخريب الإصلاح الاشتراكى. إن هذا القول لا يحمل أى معنى من الناحية المنطقية. فالمبدأ الحدى بحد ذاته هو أداة تحليلية يفرض استعمالها نفسه بمجرد أن يتقدم التحليل فى العمر. وكان ماركس يستعمله كشيء طبيعى لو أنه كان ولد بعد خمسين سنة من ولادته الحقيقية. وليس بوسع هذا المبدأ أن يعرف characterize مدرسة ما فى الاقتصاد أكثر مما بوسع التفاضل أن يعرف مدرسة ما فى الرياضيات أو الفيزياء. إذ إن مجرد استعمال مصطلح المبدأ الحدى Marginalism يدل، حتى هذا اليوم، على مفاهيم خاطئة حول طبيعة المبدأ. وبشكل خاص، لا يمكن أن تكون للمبدأ الحدى أى صلة أو تأثير على السياسة أو الفلسفة الاجتماعية: وهذا مفهوم تماماً فى إنجلترا حيث لا ينظر إليه أى راديكالى أو اشتراكى نظرة عدوانية. فالتفسير السياسى أو الأخلاقى، الذى يتم إضفاءه على نتائج التحليل الحدى، هو الوحيد الذى يمكن أن يكون له مثل هذا التأثير. ولا يقف كلارك بمنأى عن اللوم، كما أشرنا من قبل. لقد كان من حقه طبعاً أن يشرح تقييماته الأخلاقية فى كتاب يدور حول Philosophy of Wealth، مع إن هذه التقييمات كانت من نوع يميل إلى إزعاج الأعصاب الراديكالية. ولكنه ذهب أبعد من هذا وشدد على إن التوزيع وفق 'قانون' الإنتاجية الحدية هو توزيع 'عادل'. وقد خلق هذا الأمر، فى أعين مهنة لا يتوافر لدى غالبيتها موقف ودى من النظرية أصلاً، ارتباطاً ما بين 'المبدأ الحدى لدى كلارك' والتبرير الرأسمالى، رغم الحقيقة التى تدحض ذلك والقائلة إن هذا 'المبدأ الحدى'، باستثناء الاختلافات فى التكنيك، يلعب لدى كلارك نفس الدور بالضبط الذى لعبه فى تفكير الاقتصاديين العلميين من المذهب الاشتراكى مثل لانجه وليرنر<sup>(٧٩)</sup>.

---

العمل نظاماً فالرأسمال كاملاً مع معاملات إنتاج (إهلاك) متغيرة. وقد كل بوسعه أن يكتب البحث المارشالى، بقدر تعلق الأمر بالأساس النظرى. انظر: G. J. Stigler, 'Stuart Wood and the Marginal Productivity Theory,' Quarterly Journal of Economics, August 1947, especially p. 644.

(٧٩) حتى لا يعود لهذا الموضوع ثابته، دعونا ننتهز هذه الفرصة للإشارة إلى عامل آخر من شأنه أن يبقى هذا الارتباط حياً. فالمصلحون ليسو بمنأى عن ارتكاب الأخطاء مثل غيرهم من الناس. ومن واجب الاقتصادى المهتمى توضيح هذه الأخطاء. وهنا، حينما يستعمل الاقتصاديون طرق 'حديثة' =

يعانى فرانك ولیم تاوسك Frank William Taussig (١٨٥٩-١٩٤٠)، الذى نُقِلَ على درسه الآن، أكثر من كلارك أو فيشر من عدم قدرتى، ضمن المجال المتاح، على رسم لوحات شاملة عن الكتاب بالصورة التى هم عليها. أصبح تاوسك مشهوراً فى وقت متأخر أكثر مما حدث مع كلارك، وكان تأثيره يتزايد، حينما قبل عام ١٩١٧ رئاسة لجنة التعريفات التى كانت قد شكّلت حديثاً، ومهام وظيفية أخرى، أثناء الحرب، كسب منها مزيداً من الشهرة والنفوذ. وباستثناء هذا الانقطاع، كان تاوسك معلماً فى هارفارد فى السن الناضج من عمره - وأحد أعظم مدرسى الاقتصاد ممن عرفتهم للمهنة منذ إيما وقت مضى بالتأكيد. وقد شكّل تدريسه فى قاعة الدرس، ونصحه عند الإشراف، وأخيراً ولكن ليس أقل أهمية، مثاله، عقولاً شابة لا تحصى ولم يفعل أحد أكثر مما فعل هو بالنسبة للتطوير الثابت للمعايير طوال حياته. ومع ذلك، فهو لا يشكل مدرسة وفقاً لمفهومنا باستثناء ما قدمه فى حقل التجارة الدولية. فعمله كان وقائعيًا أساساً إذا قسنا الأمر بحسب عدد ساعات العمل: وبشكل خاص، فإنه يعتبر المرجع الأكبر فى البلد بالنسبة للتجارة الدولية، وبخاصة التعريفات. وحتى فى هذا الحقل، فإن الوقائع تأتى أولاً - حيث تطورت منشوراته الأبرك حول الموضوع إلى عمله الكلاسيكى: *Tariff* (History of the United States (1888) - وأن النظرية تأتى فيما بعد (International Trade, 1927)، مع أنه كان أساتذاً بارعاً فى فن لحم التحليل الوقائعى والنظرى أحدهما بالآخر. وبشكل عملاء (Inventors and Money Markets (1915) و *Americans Business Leaders* (بالاشتراك مع م. م. جوسلن C. S. Joslyn، ١٩٣٢) المثاليين الرئيسيين على ذلك. يمكن العثور على جذور نظريته لدى ريكاردو وبوهم-باورك اللذين يتجلى تأثيرهما بشكل واضح على عمله النظرى الأكثر طموحاً (Wages and Capital (1896 ; London School Reprint, 1932)). وإذ

---

= عند التوضيح، فإن استياء الفرد المنتقد، للمفهوم إنسانياً، يأخذ هي الغالب شكل التذمر من إنه تعرض للهجوم من جانب البشاعة الرجعية التى تحمل اسم المبدأ الحدى. فلو أنه ارتكب خطأ منطقيًا حقاً، فكان يمكن على العموم إقناعه به دون استعمال هذه القطعة التافهة من الجهاز. ولكن نظراً لعدم فهم النظرية، فإنه لا يعي هذا الأمر وينقلب بصورة طيغمية ضد هذه الأجزاء من حجة الناقدين التى يعهمها هو أقل من غيره.

تكون تاوسك وفقاً لتقليد أقدم، فقد أبدى مقاومة غريبة للمذاهب الأحدث - باستثناء نظرية بوهم-باورك لرأس المال - مما قد يفسر لماذا كان مارشال يستشهد به إلى أبعد حد من بين كل أنصارهما. ولكن هذه المقاومة تلاشت، ولم يتبق شيء منها في النهاية ما عدا تحفظات شكلية معينة لا تختلف كلياً عن مثيلاتها لدى مارشال. وتتجلى نقطة تحول تاوسك في عمله 'Outlines of a Theory of Wages' (Proceedings of the American Economic Association, April 1910) الذي باشر فيه تاوسك التحليل الحدى بشكل صريح. من الممكن طبعاً إثارة انتقادات من زاوية تكتيكية ضد الاقتصاد العام الذي قام بتدريسه، وأن بعض هذه الانتقادات صحيح حتى ex visu of {انطلاقاً من} عام 1900. ولكن تاوسك كان أكثر من منظر ومؤرخ وسوسيولوجي اقتصادي. فهو اقتصادي عظيم قبل كل شيء. وتساعد الطبعة الأولى من عمله (1911) (Principles of Economics) على تقييم 'ما كان يتلقاه الطلبة' في ذلك الوقت<sup>(٨٠)</sup>.

كان أرفنج فيشر Irving Fisher (١٨٦٧-١٩٤٧) رجل جامعة يال من البداية وحتى النهاية - وهو ثان نجمين من الدرجة الأولى يشرفان السجل العلمي ليال، والثاني هو الفيزيائي العظيم وبلارد غبس. كان فيشر رياضياً من حيث تعليمه وقد قام بتدريس حتى الفلك لسنة واحدة. ونحن نهمل هنا كل أنشطته العلمية أو الدعائية (نشاطه في جمعية محاربة الإدمان على المشروبات الكحولية أو temperance، علم تحسين النسل، علم الصحة، وأشياء أخرى) التي لا تمت إلى التحليل الاقتصادي بأية صلة وكذلك، في هذه اللحظة، كل كتاباته عن النقود والدورات التي سيتم درسها في الفصل الثامن من هذا الجزء. كما لا نستطيع تناول مساهماته المهمة في نظرية الإحصاء (الأرقام القياسية، توزيع فترات الأبطاء<sup>(٨١)</sup> وأشياء أخرى) باستثناء التشديد على أن النظرية الإحصائية أصبحت

(٨٠) نظراً لاستحالة إنصاف هذه الشخصية العظيمة ضمن هذا الكتاب، فإننا نلقت نظر القارئ إلى مذكرة نشرت في مجلة: Quarterly Journal of Economics, May 1941 كتبها قسم من زملاء. إكسب السيرة المذكورة ج. أ. شوميتز بمساعدة آرثر ه. كول Arthur H. Cole و إدوارد س. ماسون Edward S. Mason.

(٨١) ومع ذلك، ينبغي ملاحظة أن فكرة توزيع أثر اضطراب ما في قيم متتالية متعددة للمتغير المتأثر بالاضطراب لها أهمية قصوى بالنسبة للنظرية الاقتصادية. من الواضح إن من غير الواقعي - بل مما يبحث على اليأس حقاً - أن نقول إن الاضطراب في متغير مثل  $x$  الذي يحدث في الزمن  $t$

بفضله جزءاً من النظرية الاقتصادية ولم تعد مجرد ملحق بها- وبعبارة أخرى، كان فيشر رجل قياس اقتصادي يقف في خط واحد مع بتي وكنيه. وتقتصر الملاحظات التالية على أعمال فيشر الرئيسية الثلاثة في النظرية العامة. إن كتابه الأول، الذي هو أطروحته *Mathematical Investigations in the Theory of Value and Prices* (1892 ; reprint 1926) هو تقديم بارع للعمل الأساسي لفالراس. ومع ذلك، فقد أضاف فيشر إلى هذا العمل الأساسي مساهمتين (على الأقل)<sup>(٨٢)</sup> ذات أهمية وأصالة من الدرجة الأولى: إذ أشار فيشر إلى طريقة معينة لقياس المنفعة الحدية للدخل (التي طورها فيما بعد في مقالاته المنشورة في: *Economic Essays* contributed in Honour of John Bates Clark, 1927) وطور أسس تحليل محتميات السواء في الجزء الثاني من عمله *Mathematical Investigations*، حيث عالج فيشر (كما فعل أديجورث) منفعة كل سلعة كدالة للكميات من كل السلع. ثم قدم فيشر عمله الثاني (1906) *Nature of Capital and Income* الذي أعجب باريثو كثيراً والذي، إضافة إلى أنه يضع أول نظرية اقتصادية للمحاسبة، يشكل (أو ينبغي) أساس التحليل الحديث للدخل<sup>(٨٣)</sup>. وفي عمله الثالث *The Rate of Interest* (1907) الذي كتب مجدداً وتم نشره في شكل جديد عام ١٩٣٠ بوصفه *The Theory of Interest*<sup>(٨٤)</sup>، فإن الاعتراف الجميل لفيلسوف بأسبقية راي وبوهم-باورك معاً لم تسمح بإبراز الأصالة القوية لعمله كما ينبغي. فنظرية الفائدة القائمة على

---

من شأنه أن يؤثر على قيم  $x$  فقط (أو أي متغير آخر يعتمد على  $x$ ) في الزمن  $t+n$  وليس على أي شيء آخر. ولكننا نعلم بأن التغير الحاد في سعر معين أو مجموعة من الأسعار يؤثر على القيم اللاحقة من هذا السعر والأسعار الأخرى عبر فترة قد تطول أو تقصر ودرجة من الحدة تتفاوت في حدود تلك الفترة. ومن المتعذر القول إن التفكير الاقتصادي، الذي يعجز عن أخذ هذا الأمر بنظر الاعتبار، قد تجاوز مرحلة الطعونة. ومع ذلك، كان فيشر أول من واجه هذه المشكلة وحاول تطوير طريقة من شأنها الاهتمام بذلك إحصائياً. إن هذه الطريقة (التي حسنها فرانز. أنت. ألث *L. Alt*) كانت غير كاملة إلى حد بعيد. ولكنها تشكل عملاً رائداً من شأنه أن يعطى ثماره عبر العقود. يجد القارئ كل المراجع في مقالة ألث: *Econometrica*, April 1942 'Distributed lags.'

(٨٢) ثمة مساهمات أخرى. ولكنني أحب الاختصار على هاتين المساهمتين المقبولتين بصورة عامة في الوقت الحاضر.

(٨٣) وهذا هو الشيء الرئيسي، مرة أخرى، في ذلك العمل. وتتضمن الملاحق ثروة من المقترحات من شأنها أن تشجع حتى من لا يتفق مع كل استنتاجات فيشر.

(٨٤) يشمل ذلك العمل على الكثير، ولكن غير الكاف، من عمله *Capital and Nature*، وكذلك لب دراسة فيشر *'Appreciation and Interest.'* Publications of the American Economic Association, August 1896.

‘القلق’ impatience theory of interest لا تشكل سوى عنصر منه. وكان من الممكن التعبير عن طبيعته على نحو أفضل بكثير لو جرى استخدام عنوان آخر مثل: نظرية أخرى للعملية الرأسمالية. ومما يستحق الانتباه الخاص، ضمن الأشياء الجديدة الكثيرة من التفاصيل، هو تقديم مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال marginal efficiency of capital (الذى أسماه فيشر بالمعدل الحدى للعائد من التكلفة marginal rate of return over cost) <sup>(٨٥)</sup>.

ومن شأن هذه الملاحظات، سوية مع عمل فيشر فى حفل النقود والدورات، أن تثبت القول إن بعض المؤرخين فى المستقبل سيعتبروا فيشر كأعظم اقتصادى علمى فى أمريكا حتى هذا اليوم. ولكن معاصروه لم يروا هذا. إذ لم يتم الاعتراف بفيلشر على نطاق واسع داخل المهنة وفى العالم ككل إلى أن أصبح معروفًا بوصفه فيشر ‘الدولار المعوض’ compensated dollar الأمر الذى لم يحبه معظم الناس. فحتى فيما بعد، كانت فكرة ‘النقود المستقرة’ stable money و‘تغطية الودائع بالاحتياطى بنسبة ١٠٠%’ هى التى صرفت الانتباه عن عمله العلمى حقًا. ففى هذه القضايا وقضايا أخرى، فإن فيشر، كمصلح من الدرجة الأعلى والأبقى، لم يراعِ التكاليف قط- أو حتى التكاليف المعنوية الأكثر إيلا ما التى تتمثل فى النظر إليه كإقتصادى قلق- مما أثر على سمعته كعالم. وإضافة إلى ذلك، فإن طبيعة عمله ذاتها لم تساعد على النجاح السريع. ومن الناحية العملية، لم يتم الانتباه طبعًا إلى عمله Mathematical Investigations إلا حينما لم تعد محتوياته تمتلك شيئًا غير الأهمية التاريخية. كما نظر معظم الناس إلى عمله Capital and Income كإحكام لأشياء معروفة. وقد مضى عمله Rate of Interest على حال أفضل محليًا ودوليًا، ولكن من المشكوك فيه أن يكون قد أبلغ رسالته بشكل كلى قبل إعادة صياغته المنشورة عام ١٩٣٠.

(٨٥) ثمة ملاحظتان لابد من طرحهما ضمن ذلك السياق. أولاً، سلم كينز (وكان) بتطابق مفهوم فيشر مع مفهومه حول الكفاية الحدية لرأس المال ولكن بعض أتباع كينز، وبخاصة ليرنر Lerner، رفضوا التسليم بذلك. ثانيًا، لا تتعارض إشارتى إلى الاعتراف الجميل من جانب فيشر بعمل يوهم-ياورك مع ما قلته فى القسم ٤ أعلاه. فلم يدرك فيشر بصورة كلية مدى سعة عمل يوهم-ياورك وأنه تأثر كثيرًا جدًا بالنواقص السطحية فى عرض الأخير. وهذا يتمشى تمامًا مع القول الواضح حقًا بأن فيشر لم يسلم بدرجة كافية بكل ما وجده لدى يوهم-ياورك: إن فيشر وكينز وفيسكل هم الكتاب الثلاثة الذين كنت أسلمهم لو سئلت أن أعطي أمثلة على ما أقصده ‘بالاعتراف للكافي’. وفى الواقع، يجسد هؤلاء الثلاثة أكثر مما أقصد: إذ ينبغى للدفاع عنهم ضد نتائج استعداهم لتسمية سابقين، الذى ذهب فى بعض النقاط بعيدًا جدًا إلى حد طمس الوضع الحقيقى للأشياء.

[ج) بضع شخصيات قيادية أخرى] إلى مهنة الاقتصاد لا تذكر الأفراد في خارجها بشيء ما غير جنائز بابل المعلقة. ومع ذلك، وكما رأينا من قبل إلى حد ما، وكما سنرى بدرجة أكبر في الفصل القادم، فإن تفسير هذا الانطباع ليس سهلاً فقط بعد إنعام النظر، بل إن مبرراته أقل مما يبدو عليه أيضاً. وفي هذا القسم الفرعي، سنحمل عملنا الوصفي أضع قليلاً من حلال الإشارة إلى بضع شخصيات قيادية أخرى تبرز هنا وهناك في تقسيمات الجيش المتزايد دوماً للاقتصاديين الأمريكيين الذي تدفق حينذاك، كما هو حاله اليوم، في فوضبي ظاهرة. وندعو القارئ مرة أخرى إلى أن يتذكر أننا أشرنا من قبل إلى كتاب من الحركة المؤسسية<sup>(٨٦)</sup> في الفصل السابق (فيلن veblen وكومنس Commons بشكل خاص) وأنه سيتم ملاحظة بعض الكتاب الآخرين ضمن عرضنا للعمل المنجز في الحقول التطبيقية<sup>(٨٧)</sup> خلال الفترة محل الدرس. كما نرجو القارئ أن يتذكر أيضاً إن وجهة النظر التي تلائم أغراضنا إنما تستبعد أو تدفع إلى الخلف كتاباً كانوا قد قدموا للمهنة ولتلاميذهم خدمات يتعذر تسميتها وذلك حينما لا يكون عملهم من النوع الذي نهتم به هنا والذي يتمثل بشكل رئيسي بتطوير جهازنا التحليلي أو إثبات براعتهم في استعماله. ولتوضيح هذا أشير إلى أسماء مشرفة مثل هنري س. آدم Henry S. Adams، وإيلي Ely، وهولندر Hollander، ولاولن Laughlin، وسيجر Seager، وسيلفمان Seligman<sup>(٨٨)</sup>.

(٨٦) [نذكر بأن ج. شومبيتر كان ينوي أن يكتب حول المذهب المؤسسي الأمريكي في الفصل الرابع الذي لم يكتمل].

(٨٧) من الواضح إن هذا الإجراء له عيوبه بغض النظر عن استحالة تحقيق الإنصاف الكامل للعمل المنجز في الحقول التطبيقية. ولتوضيح هذه العيوب، دعوني أختار كتاباً مثل ولسم ر. ريبلي William Z. Ripley (١٨٦٧-١٩٤٤). فهذا الكتاب، الذي كتب حول الأعراق في أوروبا وكتب وحاضراً حول السمك الحديد والعمل - وهذه الأمور تعجز عن وصف نشاطاته بصورة كاملة - لا يتميز عمله بشكل كافٍ بالتأكيد في أي أو كل هذه الحقول. ولكن تلاميذه في هارفارد أحيروني بأنهم تأثروا به أكثر من تأثرهم بأي أستاذ آخر، علماً بأن قسمه العلمي كان يصمم حينذاك تلوسك وكارفر Carver ويونغ Young وعليه، فمن الضروري بالتأكيد إبرازه وسط "الاقتصاديين العالميين" مهما كانت نواقصه في التحليل التكنيكي. وبسرى هذا الأمر على كتاب كثر من هذا النوع.

(٨٨) يوسع القارئ، الذي يحب أن يفعل ذلك، أن يتتبع بسهولة المقترح الذي تتضمنه الإشارة إلى تلك الأسماء. وينبغي أن تشير بشكل خاص إلى النعي المهم لإيلي، ذلك البروفيسور الألماني الممتاز ذو المظهر الأمريكي (والذي كتبه تايلر في: Economic Journal April 1944) والنعي الهام لسيلفمان: القائد المحبوب والباحث الذي لا يكل ولا يمل (والذي كتبه غ. ف. شيراس G. F. Sherras، أيلول ١٩٣٩). ومع ذلك، فقد سبق أن أشرنا إلى عمل هولندر حول ريكاردو، وأن قسمنا من عمل لاولن حول النقود وعمل آدم وسيلفمان حول المالية العامة سيتم ذكرها في مواضعها المناسبة. كما كنا قد أشرنا إلى كارفر أنفاً.



اعتلى البروفيسور فرانك أ. فيتز Frank A. Fetter (١٨٦٣-١٩٤٩). فى واحدة من تلك التقسيمات التى قنم هو الكثير لخلقها حقاً، وضعا قيادياً فى العقد الأول من هذا القرن. كان فيتز بشكل رئيسى، ولو ليس حصراً، منظراً، ورجل التقدم العلمى الذى لا يحب المخلفات النظرية. لقد تم تصنيفه 'كنمساوى' أحياناً، بيد إن هذا غير صحيح بصورة تامة. صحيح أن المحاولات العلمية الجادة فى ذلك الوقت كان ينبغي عليها أن تنطلق من الأسس التى وضعها جيفونز ومنجر وفالراس، وإن الكتاب غير الرياضيين كانوا يفضلون نسخة منجر على نسختى الكاتبين الآخرين. صحيح أيضاً إن فيتز لم يحب مارشال - وذلك بالضبط لأن الأخير يحاول المحافظة على الموروثات العتيقة - وهو شعور ربما كان متبادلاً. ولكن هذا كله لا يكفي لأن يجعل المرء تابعاً لمنجر. وعلى ذلك الأساس، فقد اختار فيتز مبنى كان مبناه الخاص به، سواء بصورة عامة أو فى الكثير من النقاط التفصيلية، مثل نظريته للدخل 'النفسى'. ومن المتعذر أن نقدر كثيراً التأثير المشجع لمآثره النقدية على اهتمام المهنة الأمريكية بالنظرية<sup>(٨٩)</sup>.

فريد م. تايلر Fred M. Taylor (١٨٥٥-١٩٣٢) هو اسم آخر يخطر على البال كلما شعرنا بقدرتنا إلى حد كاف على تهنة أنفسنا بالمستوى الحالى للتحليل الاقتصادى فى البلد. كان تايلر معلماً بارزاً فى النظرية الاقتصادية - نزولاً إلى دقائق التفكير النظرى - وقد شكّل كثيراً من العقول بمن فيهم بعض من الاقتصاديين الأكثر بروزاً فى وقتنا الحاضر: فثمة مدرسة فكرية لتايلر ولو ليس بمعنى أستاذ واحد ومذهب واحد. لقد تطور عمل تايلر عن جهوده فى التدريس وصّب فيها وأنه تردد كثيراً فى نشره. ولكن هذا العمل شكّل نجاحاً كبيراً حينما ظهر أخيراً: *Principles of Economics*, (1911 ; 9th ed., 1925). ورغم إمكانية الاعتراض على نقاط كثيرة من هذا العمل من الناحية التكنيكية، بيد أننى أشك فيما إذا كسان الباحثون الحديثون قد أفلحوا فى إغاث أنفسهم بالغوص فى عالم المشاكل التى

(٨٩) لا تكفى قراءة عمل فيتز: *Principles of Economics* (1904) لإثبات الأحكام الواردة آنفاً. ولكن الكتاب يضم كل أساسيات ما يمكن أن نسميه نظام فيتز. سنمر ببعض من مقالاته فيما بعد. ويوضح إحدى هذه المقالات، وهى تحصى العلاقة بين الربيع والفائدة، حقيقة من شأنها أن تعتمد على الخسب الأسمى لتأثير فيتز، أى حقيقة وجود تشابهات بين تعاليمه وتعاليم فيشر. وتمثل مقالاته: 'The Passing of the Old Ricardian Rent Concept' [عمل فيتز الأكثر مباشرة فى طلبه للمعادى للمارشالية. ولا أعرف كيف تعامل مارشال مع هذا اللوم - المبرر كلياً. ولكنى أعرف إن إيديجورث استاء من المقالة كثيراً على أساس غير مقنع قط مفاده أنه لا يجب مقالات تحصل مثل ذلك العنوان.

درسها تايلر والتي تبدو طبيعاً ضئيلة جداً الآن - كما هو حال مشاكل معظم المنظرين في ذلك الوقت. وستشير في موضع آخر إلى مساهمة تايلر المهمة جداً في نظرية الاقتصاد الاشتراكي.

وحينما اقتربت الفترة من نهايتها، وجد المنظر غير الرياضي نفسه أمام مهمة صعبة بصورة متزايدة. وهذا هو مأزق تايلر والمصدر الرئيسي لنواقصه. ويسرى هذا الأمر على هيربرت ج. دافينبورت (Herbert J. Davenport 1861-1931). وإذا شئنا تقييم الوضع والخدمات التاريخية لهذين الكاتبين وأمثالهما من الكتاب، فلا ينبغي استعمال المعايير الحديثة الصارمة لأنه كان هناك، حتى ذلك الوقت، عذر مشروع لمن لم يستوعبوا المفاهيم التي تبدو أولية الآن كالاستمرارية، والكميات الحديثة، والتحديد determinacy، والاستقرار، وما شابه ذلك. وبالنتيجة، فقد صارغ هؤلاء الكتاب مشاكل تبدو متخيلة في الوقت الحاضر، من ناحية، وعجزوا عن رؤية المشاكل التي تزعجنا، من ناحية أخرى<sup>(٩٠)</sup>. كان ه. ج. دافينبورت منظرًا ممتازًا ومعلمًا عظيمًا في أيامه تدين له المهنة بالكثير لجهوده الهائلة لتسوية المشاكل الأساسية للنظرية في وقته<sup>(٩١)</sup>. ثمة نقطة مهمة أخرى تتعلق به. فقد كان دافينبورت نصيرًا متحمسًا لفيبلن ورايديكاليا قويًا من النوع الموجود في الغرب الأوسط {من الولايات المتحدة الأمريكية} الذي أبصر الأشباح الرجعية الشريرة وهي تمشي بخيلاء في الساحة المهنية والوطنية معاً دون أن يقوم بأى

(٩٠) يوضح ذلك جيداً المعنى الذي يمكن فيه، حتى في علم الاقتصاد، للتحدث عن 'تقدم' وتقييم حالة معينة من التطور بوصفها حالة أدنى من حالتها الخاصة بنا. ولكن من المنعذر إجراء هذا مع 'الفكر الاقتصادي' بصورة عامة. فقد كان لدى اقتصاديي ذلك الزمن آراء حول السياسة الاجتماعية والاقتصادية تختلف عن تلك التي تسود الآن. ولكن هذا الاختلاف يعود إلى الظروف الاجتماعية وإلى السياسة الاجتماعية Socialpolitik، ولن يكون هناك حقاً معنى قط لشعورنا بأننا أفضل منهم لو في الحديث عن تحقيق تقدم. ولكن في قضايا التحليل، بقدر ما نحاول نحن الآن أن نفعل نفس ما حاول منظرو ذلك الزمن أن يفعلوه، من الممكن الحديث عن تقدم من تكوين أدنى إلى آخر أفضل مثلما نجد معنى في القول بن طب الأسنان أو النقل أفضل الآن مما كنا عليه عام ١٩٠٠.

(٩١) انظر بيسر. حاض عمله: (Value and Distribution 1908) - وهو كتاب من شأنه أن يضجر ويفيد قرائه معاً. يتضمن هذا الكتاب عدة نقاط أصيلة، ذاتياً على الأقل. أما كتابه: Economics and Enterprise (1913) فهو أقل أصالة مع أنه مخصص للبناء، وليس للنقد. لقد سمعت بمخطوطته حول النظام المارسانلي. (Economics of Alfred Marshall 1935) ولكنني لا أعرفها. ولا تتميز ككتبه المدرسية بشيء م. ولو توفر لي المجال، لدرست بعضاً من مقالاته.

جهد- الذى هو غير ضرورى، كما هو واضح- للتأكد من وجودها. وهكذا يجسد دافينبورت أحد الأمثلة التى تبين إن الاهتمام بالنظرية فى تلك الحقبة كان ينسجم تماماً مع الميول المؤسسية.

يصب عمل هذين الكاتبين وكتاب آخرين، دون انقطاع حاد، فى ذلك الجزء من العمل المتحقق فى وقتنا الحاضر الذى يمكن أن يتطابق مع كتاب مثل ج. م. كلارك J. M. Clark، ف. ه. نايت F. H. Knight، ج. فاينر J. Viner، أ. أ. يونغ. ويكفي هذا المؤشر<sup>(٩٢)</sup>. وينبغى أن نكتفى بنظرة على واحدة من 'المع' للرفع الملونة' فى الفترة محل الدرس: باتن ومن ثم على ذروة فريدة: مور.

لو أن الرؤيا هى كل شيء، لتوجب إذن أن نصنف سيمون باتن Simon Patten (١٨٥٢-١٩١٧)- الذى كان يدرس فى جامعة بنسلفانيا من عام ١٨٨٨ إلى عام ١٩١٧- ككاتب ليس له سوى نظائر قليلين، إن كان له أصلاً. ولو كان التكنيك هو كل شيء، لما عثرنا له على موضع. وفى الواقع، كان موضعه بين هذين الأمرين حيث كان يقف بعيداً على أرض هى أرضه الخاصة به إلى حد بعيد. والإشارة إلى باتن تتم بشكل رئيسى لدفاعه عن مذهب الحماية- الذى كان يحول لوحده بينه وبين الغالبية الكبيرة من المهنة- وكذلك لمفهومه 'لاقتصاد وفرة

(٩٢) مع أنه ليس من الضروري 'تقديم' شخصيات معروفة جيداً مثل أولئك الكتاب الثلاثة الأول، فأننى انتهز الفرصة لأقول بضع كلمات حول أ. أ. يونغ Allyn A. Young. يتعرض هذا الاقتصاد العظيم والمنظر اللامع لخطر السيلان. إن المجلد الذى يضم: Essays, Economic Problems, New and Old (1927) and An Analysis of Bank Statistics for the United States (1928), first published in the Review of Economic Statistics, 1924-7) بشكل الجزء الأكبر من عمله المنشور ولا يوصل أى فكرة عن عمق وسعة فكره بل ويعطى فكرة أقل عما كان يحسه بالسمة إلى الاقتصاد الأمريكى وتلاميذه الكثيرين. ولكن ex ungue leonem {هذا الشبل من هذا الأسد} أى إن بوسع القارئ أن يكون بعض الفكرة عن تلك الأسد من خلال مغلب واحد من مغالبه أى عمله: 'Increasing Returns and Economic Progress', Economic Journal, December 1928. كان يونغ من بين الأوائل الذين فهموا مرحلة التحول التى دخلها التحليل الاقتصادى بعد العام ١٩٠٠ ووضع تعاليمه بناء على ذلك- وهى تعاليم يمكن أن توصف، بقدر قدرتى على استجلاء الأمر، ككتقاطع بين تعاليم مارشال وتعاليم فالراس مع إدخال مقترحات خاصة به. ويعود أحد الأسباب التى تفسر لماذا لم يبق اسمه إلا لدى من كانوا يعرفوه معرفة شخصية إلى تعوده على إخفاء أفكاره بدلاً من التشديد عليها: فمثلاً، لا يتطلب الأمر أن يكون المرء مختصاً بل مجرد قارئ دقيق لكى يدرك إن تحليله الموجز والمتواضع للمصرف الوطنى للإحصاء يحفظ الجزء الأفضل من نظرية كاملة حول النقود والائتمان.

معين' لا يحتل فيه تناقص الغلة أو التوفير thrift أهمية كبيرة بعد. وينم هذا الطرح عن عمل هواة delittantism، من ناحية، ولكن عن تيارات لاحقة من الفكر كان باتن قد استبقها بنجاح، من الناحية الأخرى. بيد أن كلا الانطباعين غير صحيح بصورة تامة، ولكن المهنة في ذلك الوقت كانت تميل إلى وجهة النظر الأولى، رغم أنها لم تقش في إدراك ما يمكن تسميته الأهمية الواعدة لأفكار باتن وعن تقدير المعلم النشط والمحاو الرائع ممن يمتد الفطور معه إلى وقت الغداء.

يحتل هنري لودول مور Henry Ludwell Moore (المولود عام ١٨٦٩) وضعاً مؤكداً في تاريخ علم الاقتصاد مثلما كان عليه وضع باتن بين معاصريه. ومن السهل نسيان هذا الكاتب في أى سجل تاريخي لعلنا في المستقبل مثلما يمكن أن يحدث هذا مع السير ولیم بتی. وهذا يصبح على اقتصادي المستقبل ممن يحبون، وعلى اقتصادي المستقبل ممن لا يستحسنون، أى خط كان مور قد كتب حوله ذات يوم. ذلك لأن اسمه يرتبط بصورة وثيقة بظهور القياس الاقتصادي الحديث الذي لا بد من أن يصبح مترادفاً أكثر فأكثر مع الاقتصاد التقنى سواء أردنا هذا أم لا. إن أقل لقب من ألقاب الشهرة المستمرة لمور هو أن عمله يمثل المنبع العلمي لسيل منحنيات الطلب الإحصائي، وهو السيل الذي كان يتدفق في أوائل الثلاثينيات. إن أعظم ما حققه مور هو أنه حاول أن يخلق بشكل جري، عبر عدد من الخطط البارعة، الستاتيكا المقارنة التي تعمل من خلال الإحصاء statistically operative comparative statics (انظر الفصل السابع، أدناه). إن هذا العمل، الذي يرد في سلسلة من مقالات كان مور قد طورها إلى عمله Synthetic Economics المنشور عام ١٩٢٩، يشكل أحد تلك المعالم - الإنجازات التي من المرجح جدا تبرز بغض النظر عما إذا كنا نستفيد منها أم لا. وهكذا فمن الضروري، سواء لصالح اللوحة التي نرسمها للوضع العلمي في الحقبة المدروسة أو من زاوية سوسيولوجيا العلم، أن نتوقف للحظة لتفسير لماذا لم يكتسب رجل بهذه المنزلة شهرة أكثر. فرغم حصول مور على بعض الثناء لمنحنياته الإحصائية للطلب - وذلك أساساً عبر نصيره هنري شولتز Henry Schultz - وأنه تسبب في إثارة بعض التساؤلات حول نظريته للدورة الاقتصادية القائمة على الحصاد Crop Theory of Cycles - وهي نسخة محسنة من نظرية جيفونس - بيد أن شهرته لم تكن كما كان ينبغي لها أن تكون.

يكن السبب الأول في طبيعة عمله، طبعاً. إذ إن محاولة جعل نظام فالراس يسرى إحصائياً هو شيء يتجاوز تماماً الأفق العلمى لتلك الحقبة<sup>(٩٣)</sup>. ويعود السبب الثانى إلى أن مور كان رجلاً متواضعاً جداً، وحساساً جداً فى الوقت نفسه. إذ كان يمكن فهم برنامجه حول البحث، وربما كان يمكن لهذا البرنامج أن يجتذب الدعم المؤسسى، لو كانت وراءه دعاية نشيطة ولو أنه طرح كبرنامج لنظرية ثورية ضد نظرية قائمة-أصولية<sup>(٩٤)</sup>-(علماً بأنه كان كذلك بمعنى ما). ولكن مور لم يكن أهلاً لمثل هذه التكتيكات: فقد أنكفى على ذاته حينما لم يجد استجابة ما؛ فهو النقيض الدقيق للبائع الذى يتفنن فى تصريف بضاعته<sup>(٩٥)</sup> high-pressure salesman. ولكن ثمة سبب ثالث. كان مور قد بشر فعلاً عدداً من المقالات يُفترض أنها عرفت المهنة بفكره. ومع ذلك، فإن كتبه الأولى قد أعاققت أكثر مما اجتذبت حتى القضاة المقتدرين. ولغرض تقييم أعماله التالية حق قدرها: (1911), or Laws of Wages his Economic Cycles: Their Law and Cause (1914) or his Generating (1923) Economic Cycles، فمن الضرورى مراعاة الكثير من الاعتبارات وذلك للميزة الخاصة لهذه الرائد. وهذا يسرى أيضاً، فى بعض النفاط، على عمله Synthetic Economics الذى كان معروفاً عالمياً على أى حال. ومع ذلك، فإن الطريق التى سلكها هذا العمل لم تكن طريقاً صعبة فقط، ولكن غير مألوفاً أيضاً فى وقت كان يشهد تطور البدائل. بيد أنه يتعين على كل الكتاب التحليلين المحدثين دراسة هذا الكتاب بعناية، مع إن من الممكن تماماً أن يصدر، حينما يفعلون ذلك، معجبين بمور أكثر من أتباع له.

## ٨- الماركسيون

لاحظنا أحياناً إن كثيراً من الاقتصاديين فى تلك الفترة كانوا راديكاليين بالمعنى الذى يحمله هذا المصطلح اليوم. لقد سُميت الاشتراكية باسم بروطيس-إله

(٩٣) بيد أن عمله: (Forecasting the Yield and the Price of Cotton (1917) لم يكن كذلك. ولكن المنظرين لم يكتشفوا بعد أن هذا الكتاب كان يشكل نظرية اقتصادية.

(٩٤) أنا مدين للبروفيسور ف. س. ميلز F. C. Mills بالصورة التى أعطانى لشخصية مور وطرق تفكيره. ونشبه هذه الصورة الانطباع الذى تركه مور فى نفسى حينما التقيت به فى كولومبوس عام ١٩١٣. [حتى عام ١٩١٥، كان مور ما يزال حياً ويعيش فى عزلة تامة].

المتقنين intellectual Proteus، ومن العسير أن نحدد كم من أولئك الراديكاليين ينبغي علينا أن نسميهم اشتراكيين - كإمكانية على الأقل. ولكن راديكالييتهم أو اشتراكييتهم لا تهمنا ما دامت لا تتضمن اختلافات فسي المنهج التحليلي، أو، إذا وضعناها بصورة أخرى أكثر تنويراً، ما دامت لا تتضمن سوى أهداف وميول وتقييمات مختلفة للاقتصاد والحضارة الرأسمالية ولكن ليس 'نظرية' مختلفة للعملية الرأسمالية: وإذا كنا قد ذكرنا المذاهب الراديكالية أو الاشتراكية أصلاً، فذلك فقط لغرض تصفية الأحكام المسبقة واسعة الانتشار ضد العمل العلمي في تلك الفترة. فالقاليون، مثلاً، هم بالنسبة لنا مجرد مجموعة قامت بالبحث الاقتصادي وليس ثمة سبب لفصلها عن الآخرين ممن قاموا بنفس الشيء على أساس أنهم كانوا من أنصار التخطيط planners، أو اشتراكيين وفق بعض التعريفات. وفي هذا القسم، نهتم فقط بأولئك الاشتراكيين الذين تبنوا اقتصاداً علمياً مختلفاً واشتراكياً على وجه التحديد. ومن بين هؤلاء الاشتراكيين، كان الماركسيون أكثر أهمية من الآخرين بحيث يمكن أن نعتبرهم، لأغراضنا، الماركسيين الوحيدين. ولكننا طبعاً سنشير أيضاً إلى متقديهم الاشتراكيين الذين يستمد عملهم معناه من ارتباطه بالنظام الذي ينتقونه فحسب.

يشكل الماركسيون مجموعة أو طائفة بأكثر من معنى واحد. ولكنهم، بين أمور أخرى، كانوا يشكلون مدرسة علمية أيضاً، ذلك لأن الاعتماد على عقيدة معينة لا يدمر، رغم أنه يمكن أن يؤثر على، الطابع العلمي لعمل مجموعة معينة، مثلاً أوضحنا هذا من قبل. ولا يرد الماركسيون هنا كمدرسة علمية معينة إلا وفقاً لمفهومنا فقط - أى كمجموعة انحز أعضاؤها عملاً تحليلياً معيناً وكان لها أستاذ واحد ومذهب واحد وتربطهم علاقة عمل وثيقة، وإن لم تكن علاقة انسجام على الدوام. وينبغي إهمال كل الجوانب الأخرى من الماركسية والتي قد تكون الجوانب الجوهرية منها. وهنا، فإن العمل العلمي المنجز وفقاً لخطوط ماركسية والقائم حتى على الإلتقان الكامل للمحتويات العلمية من عمل ماركس، كان، حتى أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، يقتصر على كتاب ألمان وروس أساساً بحيث ليس من داع قطعاً، لأغراض الاسترشاد العام، للإشارة إلى كتاب آخرين<sup>(٩٥)</sup>. فالماركسية لم

(٩٥) وهذا واضح بالنسبة للإنجليز؛ فلم يعزو أحد لحد الآن إلى ه. م. هيندمان H. M. Hyndman ومجموعته أى مساهمة فى التحليل الاقتصادي. ولا يعنى هذا القول إنكار بعض التأثير على المتقنين الإنجليز، مع أن هذا التأثير كان محدوداً حينذاك. كما لا يعنى إنكار أن الماركسية =

تمارس تأثيراً قوياً على الاقتصاديين غير الاشتراكيين إلا في ألمانيا وروسيا، كما ذكرنا سابقاً: لفترة من الزمن، لم يكن لدى الاقتصاديين ذى التوجه النظرى فى هذين البلدين أى خيار تقريباً سوى ماركس (أو رودبرتوس فى ألمانيا).

إن كسب الحزب الاشتراكى للمثقفين الروس عبر تبنيه للماركسية لا يعود كلياً إلى التأثير الثقافى القوى لألمانيا؛ فهو يعود إلى حد ما أيضاً إلى حقيقة أن التأمل الماركسى كان يلائم الذهن الروسى. ولكنه يعود إلى تأثير ألمانيا أساساً، وأن العلاقة بين الماركسيين الروس والألمان بقت قوية جداً (ولو إنها غير ودية دائماً) بمعنى شخصى ما حتى وفاة لينين أو حتى هزيمة تروتسكى. ومن زوايا العمل التحليلى المنجز، يمكننا أن نشير فقط إلى بليخانوف وبوخارين من بين الكتاب الأصوليين بشكل صارم<sup>(٩٦)</sup>. ولكن لا ينبغي أن ننسى أن الماركسية كانت

---

= أصبحت عاملاً مؤثراً فى علم الاقتصاد الإنجليزى فيما بعد. ولكن هذا القول يتطلب بعض التعديل بالنسبة للبلدان اللاتينية بسبب العمل المنجز، من قبل الاشتراكيين وغيرهم، وفقاً للنظرية الماركسية للتاريخ. ومع ذلك، فإن الاعتراف بحقيقة أن الأفكار الماركسية كانت، فى فرنسا وإيطاليا وأسبانيا، معروفة بصورة أوسع وتفسر بعناية أكثر مما كانت عليه فى إنجلترا لا ينطوى على أى تعديل ذلك لأن هذا الأمر لا يعنى تحقيق أى عمل تحليلى فى الاقتصاد التكنيكى. كما ظهرت الماركسية اليبانية فيما بعد ويسرى الأمر نفسه على الولايات المتحدة، ولكن لابد من استثناء كتابات دانييل دي ليون (Daniel De Leon، انظر عمله: 1899) (Reform or Revolution ?).

(٩٦) يستحق غ. ف. بليخانوف G. V. Plekhanov (١٨٥٥ - ١٩١٨). القائد السابق للحزب الماركسى الصغير فى روسيا والشخصية القيادية فيه حتى بداية هذا القرن، مكاناً مختلفاً جداً فى تاريخ من نوع آخر غير ما بوسنا أن نخصصه له فى تاريخنا هذا. ولكنه، إضافة إلى ذلك، كان عالماً ومفكراً. ومع أنه لا يعنى الكثير كإقتصادي، بيد إنه سوسيولوجى ماركسى رفيع المستوى، ومحلل 'البنية-الفوقية' الاجتماعية-النفسية بشكل خاص. إن هذا الانطباع، على الأقل، هو ما كوّنته أنا عن عمله الكثير الذى كان فى متناولى بشكل مباشر أو غير مباشر. انظر بصورة خاصة عمله N. I. Bukharin (١٨٨٠-١٩٣٨)، وهو أحد الشجعان الذين سحقهم ستالين، فكل ما أعرفه عنه هو عمله: (Der Imperialismus und die Akkumulation des Kapital (1926) الذى يعتمد كثيراً على الأعمال الألمانية التى سيتم ذكرها (والذى يشكل جزءاً من المناقشة الألمانية بالعمل) وعمله: The Economic Theory of the Leisure Class (written 1914 : English trans. 1927) وهو عمل أقل أصالة. وقد يفوت على القراء اسم لينين الذى يقع الجزء الأفضل من كتاباته العزيرة فى الفترة محل الدرس. ولكنه كان رجل-حركة وواحد من أصحاب التكتيكات 'لأكثر دهاء والأكثر حصافة منذ أياما وقت مضى. إن من الخطأ، بالنسبة للمعجبين بلينين من الروس وغير الروس، التشديد على إنه كان، بعد تفديسه الآن، مفكراً عظيماً من كل بد. ربما ساهم لينين بشيء ما فى الفكر السياسى. رغم أننى أجد لدى ماركس كل النقاط التى وضعها فى كتاباته التى هى فى مقابولى مع استثناء واحد. فقد سلم لينين بشكل صريح بما لم يراه ماركس، أو يسم به قط، أى أن 'اعتناق' البروليتاريا بتصور تحفيقه من قبل البروليتاريا نفسها - وهذا نداء عظيم (بعد مراعاة كل المضامين) فى -

العامل المؤثر الرئيسى فى تكوين كل الاقتصاديين الروس عمليًا فى ذلك العهد. فماركس كان هو الكاتب الذى حاولوا إتقان تعاليمه حقًا. وإن التعليم الماركسى واضح حتى فى كتابات مَنْ انتقدوا الماركسية بصورة معادية. ويعتبر توغان-بارانوفسكى، الذى نشير إليه أُنْهَاء، الأكثر بروزًا بين نقاد ماركس شبه-الماركسيين هؤلاء.

(أ) الماركسية فى ألمانيا] ثمة واقعتان وراء النجاح فى ألمانيا. أولاً، النجاح الهائل للحزب الاشتراكى الألمانى؛ ثانياً، تبنى هذا الحزب للماركسية بشكل رسمى (مؤتمر إرفورت Erfurt، ١٨٩١). وتثير هاتان الواقعتان أهم المشاكل فى الموسيولوجيا السياسية يتعذر عليها تناولها. ولكن من الضرورى التشديد، من ناحية، على أن هاتين الواقعتين، من زاوية الأصولية الماركسية، هما واقعة واحدة فى الواقع لأنه ينبغى على كل حزب اشتراكى حقًا أن يكون ماركسيًا بحكم الضرورة - 'الديالكتيكية'، ربما - ومن ناحية أخرى، فإن تبنى الحزب، الذى كان يتوسع بسرعة فى مسئولياته السياسية، لعقيدة معينة تفرض عليه الإحجام عن المسؤولية السياسية فى مجتمع رأسمالى، لم يكن السبيل الممكن الوحيد عند النظر إليه من أى زاوية أخرى غير الأصولية الماركسية: على العكس، فهو السبيل الأكثر مدعاة للاستغراب لأنه يميل إلى إثارة نزاعات داخل الحزب من شأنها إضعافه وهو ما حصل بالفعل قبل انقضاء القرن. ومع ذلك، فإن الحزب مضى عمليًا كحزب ماركسى بعزم وتصميم، وقد أتاح تنظيمه الهائل الإلهام، والدعم، والتشغيل - ضمن مسيرة منظمة حقًا - للماركسيين الأصوليين فحسب، وليس للاشتراكيين الآخرين، من حيث المبدأ على الأقل، مهما كانوا مخلصين أو راديكاليين. وقد تطور على هذا الأساس قطاع واسع ومقتدر من الأنصار المفكرين ممن قدموا أدبًا أصوليًا واسعًا. وإضافة إلى الصحف الحزبية، فقد كان لدى الحزب مجلة 'ثقيلة': Die Neue Zeit - كما صدرت فيما بعد المجلة التمساوية أيضًا: Kampf - قد تشكل دراستها أفضل طريقة للتعرف على عمل هذه المجموعة. أما الاشتراكيين غير الماركسيين، فكانوا فى عداد المنبوذين وخاضوا معركة شاقة

=الموسيولوجيا المعاصرة. انظر عمله: (State and Revolution English trans, 1919). لم يصف لينين أى شيء إلى التحليل الاقتصادى مما لم يستبقه ماركس نفسه أو الماركسيين الألمان. وهذا يصرى على تروتسكى أيضًا.



نوعاً ما كان الحزب يمتلك فيها وسائل كثيرة لكسبها، وهذه هو الوجه الأول من الميدالية. وقبل أن ننظر في وجهها الآخر، سنفحص ماهية النتائج التي تركها ذلك على التحليل الاقتصادي. من الواضح من البداية أن الأدب كان يميل، في ظل تلك الظروف، إلى أن يكون تبريرياً وتفسيرياً من حيث طبيعته، وأنه لم يكن من الممكن تحقيق أشياء جديدة كبيرة وظهور اختلافات جدية باستثناء تلك التي تتخذ صورة إعادة التفسير الحذر لمقاصد الأستاذ.

حتى وفاته (عام ١٨٩٥) كان فرديريك إنجلز، بوصفه رجل الحزب الأقدم، يفرض سلطة تعرضت للتحدي حقاً أحياناً (من قبل روزا لوكسمبرغ Rosa Luxemburg، مثلاً) ولكنها لم تتجح في أي قضية قط ما عدا قضية التكتيكات. وقد انتقلت شئون القيادة العقائدية (مع شئون قليلة أخرى، كما في السياسة العملية مثلاً) إلى كارل كاوتسكي Karl Kautsky (١٨٥٤-١٩٣٨) الذي كان يعرف ماركس وكان صالحاً لدور الرئيس الأعلى لأسباب ليس أقلها أنه لم يكن صارماً بصورة مطلقة وكان يعرف كيف يعقد التسويات عند الاختلاف، في إطار الحلقة الداخلية من الكتاب داخل الحزب، حول نقاط فردية<sup>(١٧)</sup>. وقد نشر كاوتسكي العمل *theorie* (1905-10) *uber den Mehrwert* (نظريات القيمة الفائضة)، ووضع ما يمكن تسميته الرد الرسمي على انتقادات بيرنشتاين Bernstein، وقطع كثيرة أخرى من التبريرية والانتقاد المضاد، وأنه كتب باقتدار عن التفسير الاقتصادي للتاريخ، وعالج نقاطاً من النظرية التطبيقية، وبخاصة قضية السياسية للزراعية الاشتراكية، مساهماً بهذا الشكل في تطوير المذهب الماركسي هنا وهناك. ولم ينطو كل هذا على شيء أصيل جداً. إذ إن طبيعة الموقف الذي تبناه من البداية كان سيحول دون الأصالة حتى إذا كان لديه قدر منها. ولكن إذا أخذنا عمل كاوتسكي ككل، فمن الممكن

(١٧) لا تشكل صلة كاوتسكي ماركس وإنجلز وولائه المؤكد للحزب المميزات الوحيدة التي أهلته لذلك الدور. فمما لا شك فيه أن ليس بوسع أحد أن يسير على طوالات طوال حياته دون أن يبدو عليه التكلف حينما يسير. إن كلا من إخلاصه لكل حرف من المذهب، من حيث المبدأ، وإعادة التفسير التي سمح هو بإجرائها لنصه وللآخرين بالفعل، قللتا من شعبيته وسط الأتباع المتحمسين المصممين على المحافظة على أدوارهم الخاصة بهم. ومع أن كاوتسكي كان منظرًا، بيد أنه لم يكن منظرًا جيداً، ولم يكن نذاً للمفكرين الأكثر ألمعية في المجموعة. ولكن لا ينبغي أن نسمح لهذه الأشياء بطمس شخصيته الرفيعة أو قدرته أو الخدمات التي قدمها للماركسية، وللعلوم الاجتماعية عموماً عبر الماركسية.

التحدث عن عمل مهم تاريخياً<sup>(٩٨)</sup>. ويُشار عادة إلى الكتاب الذين نجحوا، وسط المناظرات الحادة، في تطوير جوانب جديدة إلى هذا الحد أو ذلك من المذهب الماركسي بالماركسيين-الجدد. ومع إن السنوات المنتجة لدى معظمهم تقع ضمن الفترة محل الدرس، فإن كثيراً من أعمالهم تعود إلى الفترة القادمة. ومع ذلك، فأننا نتبنى نفس التقليد الذي أخذنا به في قضايا أخرى، أي حمل عرضنا إلى الوقت الحاضر وذلك للتخفيف عن الجزء الخامس. وقد اخترت لأغراض التوضيح: باور، كوبو، غروسمان، هلفردنغ، لوكسمبرغ، شتيرنبرغ.

من بين أكثر من أشعر بالأسف لعدم وجودهم في تلك القائمة هو ماكس أدلر Max Adler<sup>(٩٩)</sup>. ولكن هذا الرجل اللامع عانى من ضياع طاقته الكبيرة جراء نشاطاته الحزبية وممارسته للقانون بحيث إنه لم يكن قادراً على إنصاف مواهبه قط، رغم أنه كان عضواً مهماً في حلقة فينسيا من المنظرين الماركسيين. كان أوتو باور Otto Bauer (١٨٨١-١٩٣٨)، وهو رجل يتمتع بمقدرة استثنائية بشكل تام وشخصية رفيعة ليست أقل استثنائية، في نفس المازق حتى قبل أن يعتلى منصبه القيادي. وإضافة إلى عمله حول السياسة الزراعية الذي ذكرناه من قبل، يمكننا أن نشير، على الأقل، إلى عمله: 'Akkumulation des Kapitals,' Die Neue Zeit, 1912-3 كمساهمة قوية وأصلية في التحليل؛ والكثير من كتاباته الأخرى يحمل أهمية كبيرة لدارس الفكر السياسي الماركسي. كتب رودلف هلفردنغ Rodolf Hilferding (١٨٧٧-١٩٤١)، وهو صديق حميم وحليف لباور، رداً بارزاً على انتقاد بوهم- باورك لماركس (Bohm-Bawerks Marx-Kritik, 1904; English).

(٩٨) إن الكتاب الذي قد يتضمن الكثير مما يعتبر عمل كاوتسكي على وجه التخصيص هو: Die Dgrafage (1899) حيث حاول كاوتسكي توسيع قانون ماركس للتركز ليشمل الزراعة. وقد جرى انتقاده في داخل معسكره حيث يمثل عمل أوتو باور: Sozialdemokratische Agrapolitik (1926) وجهات نظر بعيدة عن كاوتسكي. ولكن عمل كاوتسكي خلق الأدب الذي يظهر فيه عمل باور بوصفه العمل الأكثر بروزاً. والأعمال الأخرى التي ينبغي ذكرها قد تتمثل بما يلي: رد كاوتسكي - غير الخالي من النجاح - على بيرنشتاين: Bernstein und das Sozialdemokratische Progtamm (1899؛ و 2nd ed., 1929)؛ Die materialistische Geschichtsauffassung (2nd ed., 1929)؛ والعمل التصريحي: Das Erfurter Progtamm (١٨٩١؛ الترجمة الإنجليزية تحت عنوان: Class Struggle, 1910)؛ والمقالة: 20-1901 (Die Neue Zeit, 1901-20).

(٩٩) الذي ينبغي عدم خلطه بفكتور أدلر Victor Adler، القائد الذي وحد (لفترة من الزمن) القطاعات الوطنية المختلفة من الاشتراكية النمساوية و فرتز أدلر Fritz Adler، ابن فيكتور، الذي حقق شهرة من نوع آخر أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى.

(trans. with introduction by P. M. Sweezy, 1949) وأشياء أخرى ما كنا لنهملها لو كان بوسعنا تقديم عرض أكمل، ولكن يجب أن يُشار إليه أساسًا بوصفه مؤلف العمل الأكثر شهرة لدى مجموعة الماركسيين الجدد: (Das Finanzkapital (1910). فمهما كان رأينا بالنظرية النقدية القديمة إلى حد ما التي ترد في الفصل الأول من هذا العمل والنظرية النقدية في وقت الأزمات التي ترد في الفصل الرابع منه، فإن موضوعه المركزية (القائلة إن المصارف تميل لاكتساب السيطرة على الصناعة إلى حد بعيد وتنظيم هذه الأخيرة كمؤسسات احتكارية بما من شأنه أن يعطى النظام الرأسمالي استقراراً متزايداً)، هي موضوعة مهمة وأصلية (انظر الفصل الثالث من التذييل بشكل خاص) وكان لها بعض التأثير على لينين، رغم أنها تمثل تعميماً متجلاً من مرحلة من التطورات الألمانية. أما ه. كونواو H. Conow (١٨٦٢-١٩٢١)، فإن عمله الوحيد الذي له صلة بسياقنا هو سلسلة مقالاته ' Zur Rosa Luxemburg (١٨٧٠-١٩١٩)، فقد نُشرت أعمالها الكاملة Gesammelte Werke خلال الفترة ١٩٢٥-١٩٢٨، ولكن مساهمتها الأهم بالنسبة للنظرية الماركسية هي: Akkumulation des Kapitals ... (الذي يحمل عنواناً فرعياً: Contribution to the Economic Explanation of Imperialism, 1912). [أخبرني ب. م. سويزي أن هناك كتاباً ثانياً يحمل العنوان نفسه (ولكنه يحمل عنواناً فرعياً آخر) كتبته روزا لوكسمبرغ رداً على منتقديها حينما كانت في السجن أثناء الحرب وتم نشره عام ١٩٢١- الناشر]. يمثل ه. غروسمان H. Grossmann (Das Akkumulations- und Zusammenbruchsgesetz des kapitalistischen Systems, 1929) وفريتز شتينبرغ Fritz Sternberg (Der Imperialismus, 1926) جيلًا أكثر شبابًا. الأول هو عالم ماركسي بشكل رئيسي. والثاني، الذي نشر عملاً ناجحاً حديثاً (The Coming Crisis, 1947)، أقل اهتماماً بالنظرية الماركسية ولكنه يفصل أن يكتب عما يتصور هو أن ماركس كان سيكتبه لو كان حيًا اليوم. وتدرج أعمالهما ضمن الانبعاث الماركسي الذي سنشير إليه بعد قليل.

تشير معظم تلك العناوين نحو هدف كان يجمع الماركسيين الجدد، رغم ما كان بينهم من مشاجرات حادة. فإد طابقوا، وفقاً لروح ماركسية حقيقية، بين الفكر والعمل، النظرية والسياسة، فإنهم اهتموا أساساً بتلك الأجزاء من النظام الماركسي

التي لها صلة مباشرة، أو يبدو لها، بالكتكتيات الاشتراكية حول ما آمنوا أنها المرحلة الأخيرة - 'الإمبريالية' - من الرأسمالية<sup>(١٠٠)</sup>. وعليه، فإنهم لم يهتموا إلا قليلاً بالديالكتيك الهيجلي، ونظرية القيمة القائمة على العمل، وقضايا من قبيل هل يمكن أم لا تحويل قيم ماركس إلى 'أسعار إنتاج' دون تغيير المجموع الكلي للقيمة الفائضة. فكل ما شغلهم هي الإمبريالية ومشكلة انهيار الرأسمالية وبالتالي نظرية التراكم، والأزمات، وتزايد البؤس. ومن المستحيل إنصاف الجوانب المختلفة جداً من الأنظمة البارعة إلى هذا الحد أو ذلك لدى الكتاب الفرديين. وتتمثل حصيلة محاولتنا بما يلي على نحو عام جداً. لقد نصح هؤلاء الكتاب نسبياً في إحكام نظرية اقتصادية للحماية، ولميل المجتمع الرأسمالي، سواء أكان الميل حقيقياً أم مزعوماً، لتطوير اتجاه متزايد لتأجيج الحروب. لن نحاول هنا عرض هذه النظرية أو نقدها<sup>(١٠١)</sup>. ولكن ينبغي على النقد، الذين يشعرون بالميل للفسوة على هذه النظرية، أن يتذكروا ذلك اللون من المحاجة الذي تهدف هذه النظرية أن تحل محله: فهي قد تكون خاطئة، ولكنها أول محاولة للنظر إلى الظاهرة بطريقة تشبه الروح العلمية. إذ جرى بهدوء أما إهمال فكرة الميل المتزايد للنوس أو ترحيلها إلى مستقبل غير محدد حيث تكون العوامل المضادة قد لعبت دورها (قارن، مثلاً، نظرية 'الموسم المغلق' الذي يتجمد خلاله ذلك الميل - نظرية شتيرنبرغ). لقد هيأت طريقة تأثير نظرية التراكم والانهيار ساحة القتال التي كانت حرارتها على أشدها. وهنا، يشكل تخلي هلفردنغ الصريح عن نظرية انهيار الرأسمالية الحدث الأكثر إثارة: إذ شدد هلفردنغ حتى على أن المجتمع الرأسمالي، لو يُترك لحاله، من شأنه أن يعزز من وضعه بشكل متزايد ويتجبر نحو نوع من التنظيم 'الإقطاعي' أو 'الهرمي'. لقد كان هذا خيانة كبيرة بالنسبة للبعض، طبعاً. ولكن حتى أولئك أو البعض من أولئك الذين رفضوا نظرية هلفردنغ إنما خففوا وحوّلوا

(١٠٠) وهذا يسرى عليهم جميعاً ولو بدرجات مختلفة جداً. وهذه هي نقطة الارتباط بمذهب ليبين وتروتسكي، التي هاجمت الإمبريالية بصورة كلية ومن المفيد مقارنة أفكار باور وهلفردنغ، مثلاً، بالأفكار المعروضة في عمل لينين (Imperialism (English trans., 1933) حيث يبين، من نواح أخرى، أن الماركسيين الجدد كانوا معادين لليلشوية.   
 إثمة مقالتان طويلتان كتبهما ج. شومبتر (وتم نشرهما عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٧ أصلاً) هاجمت الأولى منها وجهات النظر الماركسية-الجديدة هذه، وقد ترجمت إلى الإنجليزية تحت عنوان: (Imperialism and Social Classes (1951).

(١٠١) يجد القارئ عرضاً أصولياً جداً لذلك اللون من المحاجة في عمل ب. م. سوزي، المذكور سابقاً.   
 Theory of Capitalist Development

نظرية انهيار الرأسمالية، المذهلة، لماركس - ذلك لأن الكلمات لو كان لها معنى، فإن هذا الشيء هو ما تصوره ماركس - إلى مجرد عدم قدرة المجتمع الرأسمالي على المحافظة على المعدل التقليدي للتراكم، الأمر الذي يعنى تقريباً الاستقرار عند حالة راكدة stationary state، كان ريكاردو قد تصورها، ويصعب أن يماثل الأفكار التي تثيرها كلمة: انهيار Breakdown (١٠٢).

[(ب) الحركة التثقيحية وانبعاث الماركسية] قبل أن نستمر، لنلقى نظرة على الوجه الآخر من الميدالية: الحركة التثقيحية. وكما أوضحنا، فلم يكن من المتوقع من حزب كبير جداً، وجمهور كبير جداً من المتعاطفين، أن يقبلوا إلى ما نهاية ترتباً مذهبياً كهذا الذي يشدد الماركسيون الصارمون على فرضه. إن عدم الاكتراث بالتفاصيل الفلسفية والنظرية، أكثر من قبولهما، هو الذي ضمن تمرير قرارات إرفورت. وجاءت المكافأة حينما عزم بيرنشتاين (١٠٣) - وهو رجل مهم للغاية، ولم يكن من النوع الذي لا يهمه المذهب، وأمن، علاوة على ذلك، بأن العقيدة الماركسية يمكن أن تضر الحزب - على المخاطرة بشن هجوم مباشر. إذ أدان بيرنشتاين بصورة شاملة كل مفاهيم: 'الدبالكتيك'، والمادية التاريخية، والصراع الطبقي، ونظرية العمل، والبؤس المتزايد، والتركز، والانهيار (بما في ذلك الإيديولوجيا الثورية). ونحن هنا لا نهتم بالشجار الناشئ، أو بتكتيكات أوغسطن بيبل August Bebel، رجل القيادة العليا، الذي أبدى، بوصفه رجل التكتيك المقتدر، القدر المطلوب من الغضب الشديد في البداية ثم أثر الخضوع الأساسي بعيداً عن التطرف - ولو أن المنارات الأقل شأنًا عوقبت بصور مختلفة - وأذن أخيراً لحادثة من الأشياء سمح فيها بالتثقيح في الحزب شريطة الامتناع عن النشاط العدائي الفعال. كما أننا لا نهتم بواقع أن كثيراً من رجال الحزب البارزين كانوا أو أصبحوا تثقيحيين، وواقع أن هذا الجناح اكتسب مجلته الخاصة به (Sozialistische Monatshefte) وكتابه للخاصين به. فمع إن بعض الكتاب أنجزوا عملاً يستحق الثناء، وبخاصة حول قضايا عملية فردية - كما فعل شيبيل مثلاً حول

(١٠٢) جرت مناقشة عمل هلفردنغ ولوكسمبرغ بصورة موجزة، ولكن بامره، في عمل إدوارد هايمان

(Eduard Heilmann: History of Economic Doctrines (1945)).

(١٠٣) كان إدوارد بيرنشتاين (1850-1932) اشتراكياً مجرماً، وفوق ذلك، رجلاً

عالمًا ويبحث على البهجة، ورجلاً مهماً بوصفه من الحرس القديم. ولكن سنوات الاعتزاز لم تجعل

منه راديكالياً؛ بل فابياً ولا يلزمًا من كتبه سوى الكتاب الذي صدر عام 1899. والكتاب متوافر

بالإنجليزية تحت عنوان: (Evolutionary Socialism (1909)).

سياسة التجارة الخارجية - بيد أن هذا العمل فقد معظم طابعه المتميز بشكل محتوم. فكل ما يهمنا هو النتائج الصافية التي تركتها المناظرة التنقيحية على التحليل الماركسي. ومن المأمون أن نقول أن هجوم بيرنشتاين كان له أثر تشجيعي وقدم صياغات أفضل وأكثر دقة هنا وهناك، وربما ساهم نوعاً ما في تزايد استعداد الماركسيين لبذ النبوءات التي تشير إلى النوس المتزايد والانهيار. ومع ذلك، يتعذر أن نقدر هذه النتائج كثيراً، بقدر تعلق الأمر بالوضع العلمي للماركسيين. ذلك لأن هجوم بيرنشتاين أثبت أنه أضعف أثراً على التحليل من الأثر الذي يمكن استنتاجه على الحزب وعلى الجمهور العام. كان بيرنشتاين رجلاً باهراً، ولكنه لم يكن مفكراً عميقاً، لم يكن منظرًا بشكل خاص. وقد كانت حجته ضحلة في بعض النقاط، وبخاصة بالنسبة للتفسير الاقتصادي للتاريخ وتركز القوة الاقتصادية. وفي نقاط أخرى، قدم بيرنشتاين لونا من المعرفة البديهية كان بوسع أي راديكالي برجوازي أن يقدمه. وكان كاوتسكي، بمعزل عن أي شيء آخر، أكثر من ند له عند الرد عليه. ولولا الدلالة السياسية للاهتمام الذي حصل عليه بيرنشتاين، لكان بوسع الماركسيين ألا يلقوا كثيراً بشأنه.

ونمضي الآن لملاحظة ظاهرتين تعودان لفترات لاحقة. لم يبد التحليل الماركسي، قبل عام ١٩١٤، سوى علامات قليلة على الاضمحلال. والزعم المعاكس لم يأت في الغالب، طبعاً، إلا من الكتاب الذين تهيمن الرغبات على فكرهم. ولكننا، أثناء عشرينيات القرن العشرين، نلاحظ ظاهرة أهم علمياً من الحركة التنقيحية: إذ إن عددًا متزايداً من الاقتصاديين الاشتراكيين - كان بعضهم راديكالياً جداً في الشؤون السياسية، ولم يكن كلهم تنقيحيين revisionists أو من أنصار أحزاب العمل laborist بالمعنى السياسي - كانوا يبدون الاحترام الكامل لماركس، بيد أنهم شرعوا، رغم ذلك، بإدراك إن علمه الاقتصادي البحت بات عتيقاً obsolete. لقد ظلت الماركسية عقيدتهم وأنهم بقوا ماركسيين من حيث الولاء، ولكنهم، في القضايا الاقتصادية البحتة، شرعوا يحتاجون وكأنهم غير ماركسيين. وبعبارة أخرى، لقد تعلم هؤلاء الاقتصاديون الاشتراكيون حقيقة أن النظرية الاقتصادية هي أداة للتفكير؛ وإن هذه الأداة محايدة من حيث طبيعتها وأن من الخطأ الاعتقاد إن النضال لصالح النظرية الماركسية أو ضد نظرية القيمة القائمة على المنفعة الحدية هو أمر يخدم الاشتراكية؛ وأن كل أداة ليست بمنجى من

أن تصبح عتيقة؛ وأن الدفاع الأدبي عن قضية الاشتراكية يفقد فعاليته عند التمسك بالأدوات البالية. ومن المتعذر أن نظرى كثيراً أهمية هذا الطرح بالنسبة لتطوير اقتصاد علمى بصورة حقيقية؛ فهنا هنا أخيراً ثمة اعتراف، من جانب المجموعة الأشد كرهاً لهذا الاعتراف، بوجود قطعة من الأرض يمكن أن تُشيد عليها بنى علمية بشكل موضوعى. ويمكن أن يمثل هذا الاتجاه فى العشرينيات كل من ليدرر ودوب اللذين يمكن الاستشهاد بهما أيضاً للتدليل على حقيقة أن هذا الاعتراف لا ينبغى، على الأقل، أن يؤثر على الحماسة السياسية<sup>(١٠٤)</sup>؛ فالاعتراف لم يعم بالنسبة لهما الاستهانة بالقضايا العملية، بل هو قضية منطق لدى كليهما. إن هذا الكسب لم يضع كلياً فى الاضطراب الذى حدث فى الثلاثينيات التى شهدت الانبعاث الماركسى الذى نلاحظه. فما يزال من الممكن التشديد على أن الاشتراكي المتعلم بصورة علمية لم يعد ماركسياً إلا فى قضايا السوسيولوجيا الاقتصادية. ويصلح الكاتبان لانجه O. Lange و أ. ب. ليرنر A. P. Lerner كأمثلة على ذلك<sup>(١٠٥)</sup>.

إن الظاهرة الأخرى التى تتبغى ملاحظتها هى ذلك الانبعاث الماركسى بالضبط. إن سوسيولوجيا هذا الانبعاث واضحة جداً بحيث إنه لا ينبغى أن نسمح لها أن تعطلنا. ولكن ثمة ثلاثة جوانب منها تستحق الاهتمام من زلويتنا. أولاً، رغم أنه لم يضع كلياً الكسب الذى حققه التحليل من الاتجاه المذكور تواً - كما بينت ذلك أمثلتنا التوضيحية - بيد أن هذا الكسب قد ضاع جزئياً؛ إذ انقلب اقتصاديون مرموقون إلى ماركسيين، ليس بمعنى قبول رسالة ماركس الاجتماعية والسياسية - فهذا كان سيكون شأنهم - أو بمعنى أنهم (كأوسكار لانجه) قبلوا الكثير أو كل

(١٠٤) يمكن وصف إميل ليدرر Emil Lederer (١٨٨٢-١٩٣٩)، الذى كان فى سنوات عمره الأخيرة عضواً فى كلية الحريجين فى العلم السياسى والاجتماعى فى المدرسة الجديدة للنحو الاجتماعية فى نيويورك، بأنه الاشتراكي الأكاديمي الأساسى فى ألمانيا فى العشرينيات وكان معلماً مؤثراً فى جامعات هيدلبرغ وبرلين. ويعكس كتابه المدرسى الصغير (Grundzüge der ökonomischen Theorie, 1922) الاتجاه المذكور فى المتن على نحو جيد. لم يكن مسوريس دوب Maurice Dobb مثبهاً بالماركسية قط؛ وينبغى رد هذا إلى البيئة الإنجليزية - ولكن عواطفه، الفكرية وغير الفكرية، كانت مع ماركس أكثر مما مع مارشال أو مع المابين. ومع ذلك، يتعذر وصفه كماركسى بقدر تعلق الأمر بالتطليل الاقتصادى. انظر عمله: Capitalist Enterprise and Social Progress (1925).

(١٠٥) جيل أوسكار لانجه O. Lange الاتجاه المعنى واضحاً جداً فى مقالته: 'Marxian Economics and Modern Economic Theory', Review of Economic Studies, June 1935, الذى أحيل القارئ إليه.

السوسيولوجيا الاقتصادية لماركس - فهذا أمر كان يمكن الدفاع عنه - وليس بمعنى أنهم يحترمون العظمة التاريخية لماركس - فلا يختلف معهم في هذا سوى قليلين - ولكن بمعنى أنهم يحاولون بالفعل إحياء الاقتصاد البحث لدى ماركس، موحدين جهودهم بهذا الشكل مع بقايا الماركسيين الجدد. والمثالان البارزان هما ب. م. سويزي P. M. Sweezy و ج. روبنسون J. Robinson<sup>(١٠٦)</sup>. ثانيًا، ثمة محاولات لجعل ماركس كينزيًا أو مركسة كينز. تكشف هذه المحاولات الكثير جدا عن الإيديولوجيا السائدة ولكنها تعكس أيضًا إدراك مهمة تحليلية بحثية. إن من الممكن حقًا إغناء معاني كلا هذين الكاتبين من خلال نقاط تُستخلص من أحدهما الآخر، رغم لئهما بققان في أقطاب متعارضة في قضايا ذات أهمية حاسمة تحليليًا. ولكن هذه المحاولات لم تصل قط، بقدر ما أعلم، إلى محاولة تنشيط الجهاز النظري لماركس<sup>(١٠٧)</sup>. ثالثًا، مع أن انتشار ماركس في إنجلترا والولايات المتحدة يمثل، جزئيًا، مجرد النتيجة الطبيعية للاغتراب، ولكنه شيء أكثر من ذلك أيضًا. فالطالب الإنجليزي أو الأمريكي لعلم الاقتصاد يتلقى مذهب ماركس كشيء جديد وطازج، كشيء يختلف عن المادة المتداولة ويوسع من آفاقه<sup>(١٠٨)</sup>. إن هذا التأثير يمكن أن يضيع حقًا في عواطف ليس لها من قيمة علميًا، ولكنه قد يثبت فعاليته. وفي جميع الأحوال، ينبغي إدراج تأثير ماركس ضمن عوامل الوضع العلمي في الوقت الحاضر.

(١٠٦) لقد أوصيت بقوة بعمل سويزي: (Theory of Capitalist Development 1942) كمعرض ممتاز لتعاليم ماركس الاقتصادية (وتعاليم معظم الماركسيين الجدد). إن الشيء الذي يسترعي الانتباه الآن هو أن الدكتور سويزي يعتقد أن النظرية الاقتصادية المطروحة هناك يمكن استعمالها حقًا ex visu of (إطلاقًا من) اليوم وأنها لا تضاهي فقط التكتيك المستخدم لدى لاتجه، مثلاً، بل إنها أرفع منه. بل إن ما يبرز أكثر، ويمثل لغزًا نفسيًا نوعًا ما، هو مقالة ج. روبنسون: 'Essay on Marxian Economics' (1942). حول هذا الأمر، انظر مقالة السيد شوف Mrs. Robinson on 'Marxian Economics,' in the Economic Journal, April 1944.

(١٠٧) قام بإحدى أهم هذه المحاولات س. ألكسندر S. Alexander في مقالته: 'Mr. Keynes and Mr. February 1940,' Review of Economic Studies.

(١٠٨) يعود أحد أسباب ذلك إلى أن ماركس كان وما يزال لا يُدرس في التعليم الجارى، وبخاصة في المقررات النظرية. ويعود أحد أسباب هذا السبب بدوره إلى صعوبة موائمة ماركس مع التعليم الجارى. فبسبب محاسن وعيوب ماركس معًا (مثلاً، بسبب إسهابه وتكراره اللذين يجملان -المواد التي تقرر على الطلبة assignments صعبة)، يحرق أما استيعاده لعدم كفاية المجال أو، على العكس، يقوم هو باستبعاد بقية المادة التي يشعر المعلمون بضرورة تغطيتها.





## الفصل السادس

### الاقتصاد العام: طبيعته ومحتوياته

- ١- الإطار العام  
(أ) الإطار السوسيولوجي للاقتصاد العام  
(ب) السكان
- ٢- الرؤيا، والمنشأة، ورأس المال  
(أ) الرؤيا  
(ب) المنشأة  
(ج) رأس المال
- ٣- الثروة في نظرية القيمة والتوزيع  
(أ) نظرية القيمة التبادلية  
(ب) التكلفة، الإنتاج، التوزيع  
(ج) الاعتماد المتبادل والتوازن
- ٤- موقف مارشال والتكلفة الحقيقية
- ٥- الفائدة، الربح، الأجور  
(أ) الفائدة  
(ب) الربح  
(ج) الأجور
- ٦- مساهمة الحقول التطبيقية  
(أ) التجارة الدولية [عنوان فقط؛ القسم غير مكتوب]  
(ب) المالية العامة [غير مكتمل]  
(ج) اقتصاد العمل  
(د) الزراعة [عنوان فقط؛ القسم غير مكتوب]  
(هـ) السكك الحديدية، المرافق العامة، 'الترسبات'، والكراتلات

(أ) الإطار السوسيولوجي للاقتصاد العام<sup>(٢٤٥)</sup> سبق أن رأينا أن السوسيولوجيا الاقتصادية، وبخاصة المعرفة التاريخية والاثنية المتعلقة بالمؤسسات الاجتماعية، كانت تتقدم بصورة مرضية خلال الفترة محل الدرس. ولكن الاقتصاد العام، الذي ننوى تناوله الآن، لم يتأثر إلا قليلاً بهذه التطورات. فالإطار المؤسسي لم يمس عملياً، أى أنه ترك على نفس الشكل الذي صاغه 'الكلاسيك' الإنجليز، وبخاصة ج. س. ميل. فالبلدان nations ما تزال تُفهم ككتل غير منظمة من الأفراد. كما أن الطبقات الاجتماعية لم يتم النظر إليها ككيانات حية ومكافئة ولكن كمجرد أسماء تلصق بوظائف اقتصادية (أو فئات وظيفية). كما أن الأفراد أنفسهم لم يجرِ النظر إليهم ككائنات حية ومكافئة: فقد استمروا كمجرد حيال غسيل تعلق عليها فرضيات المنطق الاقتصادي. ومع تزايد صرامة العرض، أصبحت هذه الحبال مرئية أكثر مما كانت عليه في أعمال الفترة السابقة<sup>(٢٤٦)</sup>. وقد أثار هذا سخرية النقاد. إذ وجدوا فيه سوسيولوجيا فقيرة وحتى علم نفس أقر. وكما فعل سابقوهم في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد عجز هؤلاء النقاد عن رؤية

(٢٤٥) لشير' مجدداً إلى: (P. T. Homan, Contemporary Economic Thought (1928). يعالج هذا الكتاب فكر الفترة التي ندرسها الآن أكثر من الفكر الذي كان 'فناناً' عام ١٩٢٨. والمرجع الثاني الذي ينبغي تكرار الإشارة إليه هو: (G. J. Stigler, Production and Distribution Theories 1941).

(٢٤٦) وهذا يقصر بقاء وحتى الإكتار من استعمال اثنين من المعاميم كان بشكل خاص وراء إشارة مرجع النقاد أو غضبهم. أولاً، لإظهار جواب معينة من المنطق البحث من الاختيار، فقد استعمل بعض المنظرين المفهوم القديم عن فرد منعزل أسموه روبنسون كروزو. وهنا فكلمة كان للنقاد يفهم أقل مما كان يطرحه المنظر، فإنه كان يزاد مرحاً وهو يشهد الاقتصاديين يحاولون حل المشاكل الاجتماعية من خلال 'درس وتمحيص كروزو' drilling Crusoe. ثانياً، لإظهار جوانب أخرى من المنطق البحث من السلوك الاقتصادي، استعمل بعض المنظرين (مثل باريو) مفهوم الإنسان الاقتصادي، homo oeconomicus. لم ينظر الاستعمال الفعلي الذي استخلصه المنظرين من هذا المفهوم على أى شيء حاطي. ولكن النقاد لم ينظروا إلى هذا الاستعمال الفعلي بل إلى الصورة الكاريكاتورية المضحكة ذاتها التي تصوروا أنها فكرة الاقتصاديين عن الطبيعة البشرية. وقد جعل للدفاع غير الملائم الأمور أكثر سوءاً أحياناً، رغم أن بعض الاقتصاديين القبايين وبخاصة منجر ومارشال أشاروا إلى كل ما هو ضروري لتجنب سوء الفهم. إن العبارة الموقفة للأخير التي تقول إن الاقتصادي يدرس الإنسان في المسارات العادية لحياة الأعمال ذهبت في الاتجاه الصحيح نوعاً ما. ثمة ملاحظتان ينبغي إضافتهما: حقيقة أن الكلمة الألمانية wirtschaftssubjekt لا تشكل مرادفاً للإنسان الاقتصادي، رغم أنها ترجعت بهذا الشكل في الغالب؛ ثانياً، إن من السهل تجنب استعمال المصطلح الأخير دون تغيير معنى العبارات التي يُستعمل فيها- فبدلاً من القول إن هذا أو ذاك سوف يحدث، يمكننا أن نقول بأن هذا أو ذاك من الأفعال من شأنه مضاعفة الإشباع أو الربح، مثلاً.

إن هذه المنهجية، بالنسبة لمدى محدد من المشاكل، كانت منهجية سليمة رغم ذلك. ونظراً لأهمية مشاكل التفسير بهذا الخصوص، فأنى سوف استطرد للحظة لمحاولة التوضيح مرة أخرى.

اتهم الماركسيون بشكل خاص، ولكن آخرين أيضاً، منظري المنفعة الحدية بالمذهب النفسوي Psychologism أى بالإهمال التام للمشكلة الحقيقية لعلم الاقتصاد التى تتمثل بالوقائع الموضوعية لعملية الإنتاج الاجتماعية، وبإحلال المشاكل الثانوية تماماً لردود الأفعال النفسية أو مواقف الأفراد الذاتية محل تلك الوقائع الموضوعية (انظر، مثلاً، ملاحظة كاوسكى على المدرسة النمساوية، ص ١٩، من مقدمته للمجلد الأول من Theorien über den Mehrwert, 1905-1910). إن النمساويين والمجموعات الأخرى، لسوء تشديدهم على الكميات 'النفسية'، ينبغي أن لا يلوموا غير أنفسهم لهذا الاعتراض الخاطئ الذى يمكن التخلص منه، بقدر تعلق الأمر بالمعترضين الماركسيين، من خلال الإشارة إلى أن النظريات 'الجديدة' يندر أن تكون أكثر 'نفسانية' من نظريات ماركس الذى لم يتردد قط فى اللجوء إلى نفسية الرأسمالى (كما فى موضوع التراكم، مثلاً) كلما شعر أن من الملائم أن يفعل هذا. ومع ذلك، فقد اعترض أيضاً عدد متزايد من النقاد ليس على علم النفس بحد ذاته حقاً بل على علم النفس القائم على المتعة hedonistic psychology أو على علم نفس آخر غير سليم بصورة أخرى يُعتقد أن المنظرين الاقتصاديين استخلصوا فرضياتهم منه. سنمر بهذه الاعتراضات فى موضع آخر بصورة موجزة (انظر الفصل السابع، أدناه). أما هنا، فهنم بثلاثة مصادر أخرى من النقد أو سوء الفهم، سنسبها لغرض التعريف: المذهب الفردى السياسى، المذهب الفردى السوسيولوجى، والمذهب الفردى المنهجى.

نقصد بالمذهب الفردى السياسى Political Individualism مجرد الموقف القائم على عدم التدخل فى قضايا السياسة الاقتصادية، الموقف الذى أخذ، فى ألمانيا، اسم مذهب سمث أو مدرسة مانشستر. لقد رُمى الاقتصاديين، الذين وضعوا بُناهم النظرية وفقاً لفرضيات عن سلوك الأسر أو المنشآت الفردية، بشبهة التوصية بنتائج التفاعل الحر لمصالح الأفراد الشخصية التى قاموا بوصفها. ومما أكد هذه الشبهة، من زاوية المنتقدين، واقعة أن كثيراً من أولئك المنظرين كانوا ليبراليين اقتصاديين فعلاً بذلك المعنى وواقعة إن بعضاً منهم، مثل باريتو فى المرحلة الأولى

من سيرته، سخرّوا نظريتهم لخدمة سياسة ليبرالية متطرفة. ولكن هذا لم يعن أكثر من إن أنصار عدم التدخل، شأنهم شأن غيرهم، انغمسوا بالعادة السيئة المتمثلة بإطلاق العنان لتفضيلاتهم السياسية كلما كانت تحرى مناقشة التطبيقات العملية. ومع ذلك، وكما سبق لنا أن لاحظنا، فإن الغالبية لم تعد تناصر سياسة عدم التدخل المطلقة. وأن هذه السياسة كانت تتغير مع تغير الأزمة. إذ أخذ المنظرون الإنجليز والنمساويون بالسياسة الاجتماعية Sozialpolitik والضرائب التصاعدية. وجاहरु مارشال بتعاطفه مع الأهداف النهائية للاشتراكية مع أنه عبّر عن مناصرته بصورة ليس من شأنها أن تستثير سوى الخط. أما فالراس، فأحسن ما يوصف به هو أنه شبه-اشتراكي، وأن أحسن وصف لذلك هو إنه راديكالي برجوازي. ومع ذلك، فإن الأهم هو إدراك إن الليبرالية السياسية، بقدر تعلق الأمر بتبنيها حقاً من جانب منظري الفترة، لا تمت بأية صلة لنظريات المنفعة الحدية لدى هؤلاء المنظرين. من المؤكد إن الماركسيين كانوا يعتقدون بأنه قد تم ابتكار هذه النظريات لأغراض التبرير الاجتماعي. ولكن النظريات الجديدة 'ضريبة' هي 'سياسة تحليلية بحثة لا شأن لها بالقضايا العملية. وليس فيها ما يخدم التبرير أفضل مما كان في النظريات الأقدم. وفي الواقع، أن من الأسهل التشديد على العكس (فارن، مثلاً، المضامين المساواتية 'لقانون' تناقص المنفعة الحدية)؛ وأن الاقتصاديين 'البرجوازيين' كانوا هم من طوروا، خلال تلك الفترة، النظرية العقلانية للاقتصاد الاشتراكي (انظر الفصل السابع، القسم الخامس، أدناه)؛ وإن مارشال وإدجورث وفيكسل كانوا هم من اخترعوا المذهب القائل إن المنافسة الحرة والتامة تهتم الإشباع لدى الجميع إلى مستوى كلام زائد ليس منه ضرر (٢٤٧).

نقصد بالمذهب الفردي السوسيولوجي Sociological Individualism وجهة النظر التي كانت سائدة على نطاق واسع في القرنين السابع عشر والثامن عشر القائلة إن الفرد المسيّر ذاتياً بشكل الهدف النهائي للعلوم الاجتماعية؛ أن كل الظواهر الاجتماعية تنحصر إلى قرارات وأفعال للأفراد لا تحتاج، أو يتعدى تحليلها من خلال، عوامل فوق فردية. ليس من الممكن طبعاً الدفاع عن وجهة النظر هذه طبعاً بقدر ما فيها من نظرية للعملية الاجتماعية. ومع ذلك، فلا ينتج عن هذا،

(٢٤٧) تبين حالاً فالراس وباريتو كيف أن النظرية الجديدة لنعمة كانت مستقلة عن التفضيل السياسي حقاً: فباريتو، الذي لم يكن سوى تابع لفالراس في قضايا النظرية، قد طور نظام الأخير في عدد من النقاط التقنية، بينما شمة فجوة واسعة بين الاثنين من الناحية السياسية.

بالنسبة للأغراض الخاصة لمجموعة محددة من البحوث، إن من غير المقبول قط الانطلاق من السلوك المعطى للأفراد دون تناول العوامل التى شكلت هذا السلوك. إذ يمكن تحليل سلوك ربة البيت فى السوق دون درس العوامل التى شكلته. فقد تتطلب هذا الأمر اعتبارات تقسيم العمل بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة وليس من داع للجوء إلى أى نظرية حول موضوع: الفرد والمجتمع. وفى هذه الحالة، فإننا نتحدث عن: المذهب الفردى المنهجي Methodological Individualism. كيف يسرى هذا المفهوم على المدخل الفعلى للاقتصاد العام فى تلك الفترة؟

من ناحية، صحيح أن العوامل التى تؤثر فى تشكيل البيئات، ومواقف الجماعة، تقييمات الجماعة، وما شابه، لم تؤخذ بالاعتبار بأى صورة غير تلك التى أخذ بها ج. س. ميل<sup>(٢٤٨)</sup>، وهذا يشكل أحد الأسباب التى تفسر لماذا كان ينبغي على المدرسة التاريخية، فى تميز واع، أن تشدد على الجوانب 'الأخلاقية' بالقدر الذى شددت عليه. وأن مارشال، الذى فعل فى هذا الاتجاه أكثر من أى من المنظرين القيايين، ما يزال ضمن ذلك التقليد المستقر. صحيح أيضاً أن فشل المنظرين فى تجاوز هذا الأمر كان بتجلى - كما هو شأنه اليوم أيضاً - فى معالجتهم لعدد من المشاكل التى هى 'اقتصادية بحتة' رغم ذلك. ومن ناحية أخرى، مع ذلك، يمكن أن نبين إنه، ضمن حدود المشاكل التى تهمهم أساساً، أى ضمن حدود المشاكل التى تقع فى نطاق منطق الآليات الاقتصادية، يمكن تعريف مدخل منظرى تلك الفترة بأنه مذهب فردى منهجي، وإن نتائجهم، إلى الحد الذى بلغته، لم تضعفها المحدوديات الكامنة فى هذا المدخل.

(ب) السكان نعلم بأن نظرية السكان، النظرية المalthusية بشكل رئيسي، تشكل جزءاً جوهرياً من الاقتصاد العام فى الفترة السابقة. وهذا يعنى أكثر من أن الاقتصاديين كانوا قلقين بشأن ضغط السكان، وأن هذه المدارك قد أثرت على رؤاهم للمستقبل الاجتماعى وأفكارهم بشأن السياسة الاقتصادية. أنه يعنى إن الفرضيات المتعلقة بمعدلات الزيادة السكانية، الفعلية والمتوقعة، دخلت فى تنظيمهم تماماً كما دخل قانون تناقص الغلة، وبالتالي فإن تحليلهم النظرى كان سيكون غير

(٢٤٨) يجد القارئ تحليلاً منوراً لهذا النطاق من المشاكل، مع إشارة خاصة إلى مارشال، فى مقالين للبروفيسور تالكوت بارسون Talcott Parsons فى مجلة: Quarterly Journal of Economics, November 1931 and February 1932 ('Wants and Activities in Marshall' and 'Economics and Sociology Marshall in Relation to the Thought of His Time').

كامل من دون تلك الفرضيات. وعليه، فإن سنيور كان على حق حينما أدخل مذهباً مalthusianاً ضعيفاً ضمن مسلماته الأساسية للنظرية الاقتصادية. والنقطة الجوهرية التي ينبغي إدراكها هي أن هذا الأمر قد كف عن أن يكون كذلك خلال الفترة المدروسة. فليس من منظر عام ١٨٩٠، مثلاً، كان يمكنه بالتفكير بفعل ما فعله سنيور. ولا يعود السبب أسامياً، كما هو واضح، إلى أنه لم يعد هناك سبب مباشر للقلق من ضغط السكان: بل يعود إلى إن نظام المنفعة الحدية لم يعد يعتمد على فرضية محددة بشأن معدلات الولادة أو الوفاة وأن هذا النظام كان في وضع يسمح بأن يأخذ بالاعتبار أى فرضية يفكر بها باحث ما. وهكذا مال الفرع السكاني من الاقتصاد العام للتلاشي، وأن حقلاً خاصاً بالدراسات السكانية تطور في مكانه ليس من الضروري أن يقتصر الاهتمام فيه على الاقتصاديين. وهذا يفسر لماذا لم نعد نهتم بالموضوع بصورة حيوية ما دمنا غير قادرين على استعراض هذا الحقل بدقة ولماذا نعتزم التخلص منه عبر الملاحظات الثلاثة التالية.

أولاً، رغم أن هذا الموضوع لم يعد جوهرياً بالنسبة إلى الاقتصاد العام، بيد إنه لم يهجر بصورة سريعة وذلك لطول فترة الاهتمام به. ومن المهم نوعاً ما أن نلاحظ إن معظم الاقتصاديين القياديين واصلوا قبول الموضوع المalthusianية بشكل أو بآخر، على الأقل بالنسبة لمستقبل غير منظور: فقد أظهر بوم-ياورك، ومارشال، وفالراس (إلى حد ما) وفيكسل<sup>(٢٤٩)</sup>. احترامهم لهذه الموضوعية حتى ولو أنهم لم يعودوا يبنون عليها أى جزء من بناءهم التحليلية. وبالنسبة للأمور الأخرى، فقد تواصلت في المراجع المدرسية والدراسات التاريخية مناقشة غير حاسمة حول القانون المalthusian أنقسم فيها الاقتصاديون بين مؤيد له ومعارض<sup>(٢٥٠)</sup>.

(٢٤٩) تميز فيكسل بشكل خاص في اعتبار زيادة السكان بوصفه الخطر الرئيسي الذي يهدد مستوى معيشة الطبقة العاملة المتزايد بصورة مطردة - إلى حد عرضه إلى مشاكل مع الحكومة السويدية. لنلاحظ بشكل عابر إن فيكسل كان قد أحيا مفهوم السكان الأمثل. حول هذا الأمر، انظر: L. Ronnäs, 'The Optimal Theory of Population,' (in Gregory and Dalton, Eds., London Pareto on 'Essays in Economics in Honour of Edwin Cannan, 1927 Quarterly 'Population', انظر المقالات المنورة التي كتبها ج. ج. سبنغلر J. Spengler في: 'Quarterly Journal of Economics, August and November 1944).

(٢٥٠) ربما يتعين على أن أذكر، كأفضل مما في البقية، المقالة الأحدث التي كتبها ف. أ. فيتر F. A. Fetter (Versuch einer Bevölkerungslehre (1894) وعمل ف. أوبنهايمر F. Oppenheimer (Das Bevölkerungsgesetz des T. R. Malthus (Law of Population, 1900) وعمل أ. لوربا R. Connard, Histoire des Malthus (1909) Lona). وللحصول على استعراضات عامة، انظر: =doctrines de la population (1923) and F. Virgili, Il problema della popolazione (1924).

ثانيًا، إن الهبوط في معدل الولادة، الذي ظهر أولاً لدى مجموعات الدخل - الأعلى أولاً ثم امتد إلى المجموعات الأقل دخلاً، وفي المدن أولاً وفي الريف من ثم، وفي بعض البلدان أولاً ومن ثم في كل البلدان المصنعة عملياً، قد قاد في الفترة اللاحقة إلى نوع من المذهب المalthوسي باتجاه معاكس، أي القلق الواسع على النتائج الاقتصادية المتوقعة لو تواصلت معدلات الولادة والوفاة بنفس الحال السدى كانت عليه في العشرينيات - وهو استقرار بعيد وضع المنهجية المalthوسية بالاتجاه المعاكس إذا أهملنا التفاصيل والتكنيك<sup>(٢٥١)</sup>. ولا نجد في الفترة محل الدرس سوى بداية هذا الاتجاه. وعلاوة على ذلك، فإن هبوط معدل الولادة ذاته - أو بالأحرى الدوافع المسؤولة عن سببه المباشر الواضح: منع الحمل - قد طرح مشكلة في التفسير تعرض للهجوم من لدن وجهات نظر مختلفة. ويتعين على الاكتفاء بما يبدو لي العمل الأكثر أهمية في هذا الحقل، رغم أنه يعود إلى الفترة اللاحقة: 'نظرية الازدهار' كتفسير لهبوط معدل الولادة، وهي النظرية التي وضعها مومبرت<sup>(٢٥٢)</sup>.

ثالثًا، إن التقدم الثمين حقاً الذي تحقق في هذا الحقل هو التطوير الواسع لطرق عرض وتفسير المادة الديموغرافية. فقد ساعد هذا الإنجاز كثيرًا على خلق التخصص الجديد المذكور آنفاً وإبعاد مشاكل السكان عن حقل تخصص

---

ومن الضروري أن نلاحظ استخدام المناقشة بشكل يلفت النظر (Economic Journal, December 1923) وذلك حتى لمجرد توضيح العمليات الفكرية للاقتصاديين. فعلى عتبة مرحلة شهدت وجود كميات كبيرة من المواد الغذائية والمواد الأولية التي تعجز تصريفها، شذ كينز على أن 'الطبيعة' في لحظة ما من العقد الأول من القرن العشرين، بدأت تستجيب للجهود الإنسانية على نحو أقل كرمًا من السابق - وهذا سوء فهم مثير للاهتمام لزيادة الأسعار الزراعية التي حدثت حينذاك - كما شذ كينز حتى على أن ضغط السكان شكل أحد أسباب الحرب العالمية الأولى، والثورة الروسية أيضاً. وقد هاجمه، بسبب ذلك، السير رليم ه. بييرج William H. Beveridge باسم المعرفة البيديهية، ولكن كينز، ودون أن تنتشط همته، وأصل التشديد (لفترة من الزمن) على أن الشر المalthوسي كان يظل مرة أخرى. ومع ذلك، ينبغي أن نضيف إن أحداً لم يتبع كينز في هذا الموقف سوى بضعة اقتصاديين فقط، إن تبعه أحد أصلاً. فقد شعر معظمهم بالحاجة للقلق حقاً. ولكنهم شرعوا حالاً بالقلق في الاتجاه المعاكس.

(٢٥١) انظر مثلاً: Enid Charles, The Twilight of Parenthood (1934). وللحصول على الصياغة الأكثر دقة لقلق الاقتصاديين الجديد هذا، انظر المقالة الرائعة للسير ر. ف. هارود R. F. Harrod: 'Modern Population Trends,' Manchester School, 1939 وكذلك انتقاد البروهيسور جون جيوكس John Jewkes لهذا القلق: 'The population Scare,' ibid, October 1939. (٢٥٢) ثمة رواد عدة ضمن الفترة المدروسة - ل. برنتانو L. Brentano، مثلاً - ولكن ليس بوسعنا استعراضهم. أما بالنسبة لبول مومبرت Paul Mombert، انظر مساهمته (Bevölkerungslehre) في عمل م. فيبر M. Veber: Grundriss: وكذلك عمله: Bevölkerungsentwicklung und wirtschaftsgestaltung (1932).



الاقتصاديين فقط<sup>(٢٥٣)</sup>. وهذا لا يعنى طبعاً أن هذه المشاكل لن تعود ثانية لعلم الاقتصاد العام. إذ تتضمن نظرية الركود المزمن secular stagnation أو 'النضوج' maturity فرضية عن السكان ضمن مجموعة مسلماتها الأساسية وهى توضيح، بالتالى، إمكانية أن الاتجاه الملاحظ فى هذا القسم الفرعى يمكن عكسه فى المستقبل.

## ٢- الرؤيا، المنشأة، ورأس المال

لم تمسس 'الثورة' فى النظرية الاقتصادية، التى نحن بصدد عرضها الآن، أشياء أخرى فى الاقتصاد العام، إضافة إلى الإطار السوسولوجى لهذه الأشياء. إن هذا القول ينبغى أن لا يفهم بمعنى عدم تحقيق أى تقدم فى تلك الأجزاء من الاقتصاد العام التى لم تتأثر بتلك الثورة. فقد حدث تقدم كبير - كما سنرى أثناء مسيرتنا، وبخاصة حينما نناقش نظرية النقود والدورات الخاصة بهذه الفترة. بيد أن هذا التقدم لم يرتبط بصورة جوهرية بالنظرية 'الجديدة' للقيمة والتوزيع وكان يمكن أن يتحقق دون مساعدة هذه النظرية تقريباً. سنتناول، فى هذا القسم، بعض الموضوعات التى لم يمسسها 'الثوار' - وبخاصة مارشال، الذى لم يشعر هو نفسه بأنه 'ثورى' - فى إطار التعريف الأكثر تحديداً للنظرية الاقتصادية.

(أ) الرؤيا تشكل رؤية الاقتصاديين للعملية الاقتصادية الفقرة الأولى التى ينبغى ذكرها. سبق أن تعرفنا على هذا المفهوم والدور الذى تلعبه الرؤيا Vision

(٢٥٣) لو كان بوسعنا أن ندرس أدب هذه الفترة، لتعين علينا، فى الخط الإحصائى البحث، أن نذكر أسماء مثل ليكسس Lexis، وناب Knapp، ونييس Knibbs، وبيرسون Pearson، ولكى لا أترك القارئ دون مؤشرات قط، فأنتى أذكرك أيضاً: H. Carr-Saunders: Population Problem (1922) ; R. R. Kuzynski, Measurement of Population Growth (1936) ; and L. I. Dublin (ed.), Population Problems in the U. S. and Canada (1926). ولا نريد بهذا الاختيار سوى التعبير عن الاعتقاد بأن هذه الأعمال تشكل مداخل ملائمة لدرس تاريخ الموضوع. وسيختار الآخرون أسماء أخرى فى نظرى. وأخيراً، ينبغى الانتباه إلى أحد الإنجازات التى تحققت خلال الفترة مما لم يجر ذكره قط - وهو عمل المؤرخين حول مشاكل السكان فى الماضى - وذلك بالإشارة، على الأقل، إلى الكتب التى أرى أنه صاحب العمل البارز فى هذا الحقل: Julius Belock, Die Bevölkerung der Griechisch-Römischen Welt, 1886.

في المحاولة العلمية (انظر الجزء الأول)، ولسنا بحاجة لأن نقول أكثر من ذلك. وهنا، فمن الواضح تمامًا إن قادة الفترة المدروسة مثل جيفونز، وفالراس، ومارشال، وفيكسل، وكلارك، والخ... قد تصوروا العملية الاقتصادية على نحو يشبه كثيرًا ما فعله ج. س. ميل أو حتى سمث؛ أي أنهم لم يضيفوا شيئًا إلى أفكار الفترة السابقة بخصوص ما يحدث في العملية الاقتصادية وكيف أن هذه العملية تحدث بصورة عامة؛ أو بعبارة أخرى، إن قادة الفترة محل الدرس أبصروا موضوع التحليل الاقتصادي، المجموع الكلي من الأشياء التي تتطلب التفسير، مثلما أبصرها سمث أو ميل إلى حد بعيد، وإن كل هذه الجهود كانت تهدف إلى تفسير تلك الأشياء بصورة مقبولة أكثر. فما تحقق في هذه الفترة من إبداع في المفاهيم لا يشير نحو أي حقيقة جديدة أو ميل جديد. ويمكننا توضيح هذا الأمر من خلال معالجتهم لموضوع المنافسة. فعالمهم الاقتصادي، الشبيه بعالم 'الكلاسيك'، كان فيه الكثير جدا من المشتآت المستقلة. كما أنهم دأبوا، إلى حد يثير الدهشة، على النظر إلى حالة المنافسة ليس فقط بوصفها الحالة الأساسية Standard case التي يجد المنظر أن من المفيد بنائها لأغراض معينة، بل أيضا بوصفها الحالة العادية في الواقع. وحتى المنشأة التي يديرها مالکها استمرت في النظرية الاقتصادية بشكل أفضل مما هي عليه في الحياة الفعلية. ولكن الفضل الكبير الذي يجب أن ننسبه لهم، رغم ذلك، يتمثل بأنهم أكملوا هذه الرؤية بتحليل كان أفضل كثيرًا من تحليل 'الكلاسيك'. إذ عرفوا المنافسة وحلّوا طريقة تأثيرها بنجاح أكبر كما سنرى؛ كما أنهم طوروا النظرية المتعلقة بالحالات الأخرى كالاختكار المباشر، واختكار القلة، وما شابه؛ وأن مارشال، علاوة على ذلك، ألقي نظرة على الحالة التي تدفع فيها المنشأة منحنيات التكلفة نحو الانخفاض، مشيرًا بوضوح بهذا الشكل إلى مجموعة من الظواهر اجتذبت اهتمام المنظرين في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. ولكن رؤية المحللين، في كل الأساسيات، بقيت هي رؤية ميل نفسها. فمهما زاد قلقهم من 'التريسات' والكارتلات، بيد أنهم عاملوها كاستثناءات أو، في جميع الأحوال، كانحرافات عن السير العادي للأشياء (انظر الفصل السابع، القسم الرابع، أدناه).

كما نعلم أيضًا بأن الموضوع الأكثر ارتباطًا بالرؤيا هو موضوع التطور الاقتصادي economic evolution أو 'القدم' progress، كما أسماه عمليًا كل الكتاب

غير الماركسيين فى تلك الفترة. وفى حدود هذا المفهوم، لم يحدث أيضاً أى تغيير قط. ويمكن للقارئ أن يتأكد من هذا بالرجوع إلى الدرس السادس والثلاثين من عمل فالراس<sup>(٢٥٤)</sup>: *Elements d'economie Politique pure* (1926). كانت نظرية مارشال للتقدم أغنى من تلك التى وضعها معاصروه أو سابقوه، ولكنها، إذا اقتصرنا على الأساسيات، تصل إلى نفس النتيجة: يزداد السكان؛ فيزداد التراكم؛ وتتوسع الأسواق بالتالى؛ وهذا يحفز الوفورات للداخلية والخارجية (التحسينات فى التنظيم وتكنيك الإنتاج التى تخفض من التكلفة). وإلى هذه الآثار، ينبغى أن نضيف تلك الآثار التى تنشأ عن الابتكارات غير المحفزة أو التطورية التى تحدث تلقائياً - وهى آثار يمكن أن تتصادم كلها، ولكن ليس بالضرورة بالنسبة للمستقبل المنظور، مع مفعول قانون تناقص الغلة فى إنتاج الغذاء والمواد الأولية. ولكن كل هذا لا يتجاوز ميل أو حتى سمث من حيث الجوهر. فقد جرى بشكل خاص التفكير بالتقدم كعملية مستمرة وتلقائية تقربنا لا تتضمن أى ظواهر أو مشاكل خاصة بها.

(ب) المنشأة أن من شأن فكرة التطور، فى معظم الأذهان، أن توقظ فكرة المنشأة المرتبطة بها. وهنا مرة أخرى، فإن التقدم التحليلي، مع أنه تقدم كبير، بيد أنه مضى وفقاً للخطوط القديمة بشكل رئيسي. لا شك أنه جرى تمييز المنظم عن الرأسمالي، وربحه عن الفائدة، بوضوح متزايد كلما مرّ الزمن. ولكن غالبية المساهمات لا تكاد تتجاوز إحكام فكرة ميل حول العناصر الثلاثة للأرباح أو إحكام فكرة مانغولد عن ريع القدرة *rent of ability*، وأن الاختلافات فى التفسير تنصب على التشديد أو الصياغة أساساً. وكفيينا عرض مختصر فى ظل هذه الظروف. لم يكن لدى جيفونس والنمساويين (باستثناء بوهم-باورك) ما يقولوه حول هذا الموضوع إلا القليل. أما نظرية بوهم-باورك، فهى نظرية تباين *friction* أو عدم تأكد *uncertainty*. إن شاء القارئ: فمصدر أرباح المنظم لديه هو أن الأشياء لا تحدث كما هو مخطط، وإن استمرار الأرباح الموجبة فى منشأة ما يعود إلى أن تقديرها أفضل من التقدير العادى. لاحظ أن المعرفة - البديهية الواضحة فى هذا

(٢٥٤) إن خط المحاجة الذى يهمنى هنا يحجبه إدخال أفكار الإنتاجية الحديثة، وبخاصة إدخال معاملات المتغيرة للإنتاج. ولكن البقية - رغم التمييز بين التقدم الاقتصادى والتكنولوجى - كما نوسع ج. س. ميل أن يكتبها. انظر الموضوعة الواردة على صفحة ٣٨٣ بشكل خاص.

التفسير يمكنها بسهولة أن تغطي عدم كفايته بسهولة<sup>(٢٥٥)</sup>. كانت مساهمة فالراس مهمة رغم سلبيتها. فقد أدخل فالراس في نظامه شخصية المنظم الذي لا يربح ولا يخسر شيئاً (entrepreneur ne faisant ni benefice ni perte). وما دام هذا النظام يشكل نظرية ستاتيكية أساساً - رغم بعض العناصر الديناميكية التي ستلاحظ في الفصل القادم - فإن فالراس، بهذا ذاته، أشار إلى اعتقاد مفاده إن أرباح المنظمين لا يمكن أن تظهر إلا في الظروف التي لا تلبى متطلبات التوازن الستاتيكي، وإن من شأن المنشآت، عند سيادة المنافسة التامة، أن تخسر حتى وهي في حالة توازن - وهي الفرضية التي يبدأ منها كل التفكير الواضح حول الأرباح<sup>(٢٥٦)</sup> ومع ذلك، ذهب مارشال أبعد من معظم الكتاب الآخرين في تحليله الدقيق لمكاسب الإدارة earnings of management، الذي وسع وعمق كثيراً مفهوم أجور الإدارة wages of superintendence لدى ميل بحيث إنه صنع منه شيئاً جديداً من الناحية العملية. كما أنه قدم مقترحات مساعدة أخرى. وقد تمثل أحد هذه المقترحات في تلفف مارشال لفكرة مانغولد عن ربح القدرة، رغم أنه لم يستعمل هذه الفكرة للأغراض الخاصة بتقديم تفسير للأرباح بل في التفسير الأكثر عمومية لكل العوائد فوق العادية (أو الإضافية) super-normal returns الناجمة عن الجهد الشخصي. ويرقد مقترح مارشال الآخر في مفهومه: شبه-الربح quasi-rent<sup>(٢٥٧)</sup> أما مساهمة

(٢٥٥) لنلاحظ حالاً أن بوم-باروك يربط هذه النظرية للربح (بمعنى للكسب الذي يحصل عليه المنظم، Unternehmungsgewinn) بنظرية للفائدة (kapitalzins) كانت ما تزال هي نظرية للربح بالمعنى الذي يأخذ به ريكاردو-ماركس. سنناقش هذه النقطة فيما بعد.

(٢٥٦) عند فالراس، يعني ذلك فقط، طبعاً، إن المنشآت (المنظمين) ليس من شأنها تحقيق فوائض تتجاوز الفائدة الجارية على رأسمال كهذا الذي يمكنهم أن يمتلكوه، الربح وفق سعر السوق لعوامل طبيعية كذلك التي يمكنهم أن يمتلكوها، والأجور المدفوعة إلى مديريهم بالمعدل الذي يدفع عادة لخدمات إدارية كذلك التي يستخدمونها (بما في ذلك المنراء - المالكين في داخل منشاتهم). وعلاوة على ذلك، فإن هذه الظروف ستعمل طبيعة الحالة القصوى limiting case: وإذا حدثت هذه الحالة القصوى بالفعل، فما يزال بوسع المنظم أن يأمل تحقيق أكثر من ذلك نظراً إلى أن الواقع لا يكون راكداً قط. ولذلك، فلم يكن لدى إيجورث أي مبرر للاعتراض على مفهوم entrepreneur ne faisant ni benefice ni perte على أساس إن مثل هذا المنظم لن يكون لديه دافع للاستمرار. ومع ذلك، فتمة اعتراض آخر يرفض نفسه: فقد افترض فالراس أرباحاً (فائضاً) بمقدار الصغر (بالمعنى الموضح) ولكنه لم يثبت ذلك كموضوعة مفادها إن الأرباح من شأنها أن تقترب من الصفر. ورغم ذلك، فليس من الصعب القيام بذلك، في ظل فرضياته الأخرى. وهكذا فإن هذا الاعتراض شكلي بحت، رغم أنه صحيح منطقيًا (انظر الفصل السابع، القسم الرابع، أدناه).

(٢٥٧) لا أقصد طبعاً أن شبه الربح يتطابق مع، أو يرتبط حصراً ب، ربح المنظم. ولكنه يمتاثل بصورة ملائمة مع كل مكاسب الأعمال business gains. وقد يمكن أن ننسب إلى مارشال مقترحاً ثالثاً.

كلارك، فهي الأهم: فهو أول من طرح فكرة جديدة حينما ربط أرباح المظّم، كشيء يزيد على الفائدة (والربح)، بإدخال التحسينات التكنولوجية أو التجارية أو التنظيمية في العملية الاقتصادية.

وضمن البقية، هناك كثيرون ممن طوروا عنصر المخاطرة الذي طرحه ميل (أو آ. سمث) <sup>(٢٥٨)</sup>. وقد حقق هاولي، وبخاصة البروفيسور نايت، أعظم نجاح في هذا الأمر. وندين لهذا الأخير، أولاً، بشديده على التمييز المفيد بين المخاطر المحسوبة insurable risks وعدم التأكد غير المضمون non-insurable uncertainty؛ وثانياً، بنظرية للربح تربط عدم التأكد غير المضمون، من ناحية، بالتغير الاقتصادي السريع - الذي هو المصدر الرئيسي لعدم التأكد، إذا أهملنا الاضطرابات فوق الاقتصادية - ومن ناحية أخرى، بالاختلافات في القدرة على ممارسة الأعمال business ability - التي تتصل بتفسير الأرباح والخسائر في ظروف التغير الاقتصادي السريع بصورة أكثر وضوحاً مما يمكن أن تكون عليه في الظروف الأخرى. وبهذا الشكل يكون نايت قد آلف فكرة تنفادي الاعراض الرئيسية على النوع المعتاد من نظريات المخاطرة. وقد أخذ دوب خطوة أخرى في الاتجاه نفسه <sup>(٢٥٩)</sup>. ويتعذر علينا أن نتناول الأدب الواسع حول الموضوع الذي يتضمن، بل ويشخص، جزء كبيراً من التطورات التحليلية في الفترة محل الدرس، وأنتج بعضاً من أفضل الأعمال فيما بعد، في العشرينيات، وثلاثي أخيراً بقدر نعتق الأمر بمكونه النظري <sup>(٢٦٠)</sup>. أما العمل الوقائي، الذي يلقى صعوبات في هذا

= فقد ميز اقتصاديو كمبريدج، في العشرينيات والثلاثينيات، الأرباح العادية normal profits عن تلك الأرباح القدرية windfall profits التي تنشأ عن فعل النظام النقدي. لسنا جاهزين س. لتأمل هذا المخطط. ولكننا يمكن أن نلاحظ أن obiter dicta (الملاحظات العابرة) لمارشال حول السلوك الدوري للائتمان والأسعار تتضمن بذور نظرية أرباح قدرية من هذا النوع مثلما تتضمن معالجته لمكاسب الإدارة المدة لنظرية لربح العادي.

(٢٥٨) سبق أن تم إيضاح الاعتراضات على ذلك العنصر. ويقصد في المتن الإشارة إلى F. B. Hawley, Enterprise and the Productive Process (1907) و F. H. Knight, Risk, Uncertainty and Profit (1921). ومع إن عمل الأخير لا يعود إلى الفترة المدروسة من الناحية الزمنية، بيد إن ذكره هنا، كثير، يأتي لتوضيح خط مهم من التقدم التحليلي تكمن جذوره في هذه الفترة. (٢٥٩) M. Dobb, Capitalist Enterprise and Social Progress (1925)، الذي سبق أن امتشهدنا به في سياق آخر.

(٢٦٠) ومع ذلك، سوف أذكر في هذا الهامش بعض المساهمات التي يمكن اعتبارها مساهمات تمثيلية لسبب لو لأخر. من الممكن القول إن العمل الأبعد حول الموضوع استهله ف. أ. ووكر F. A. Walker (The Wages Question, 1876 ; 'The Source of Business Profits,' Quarterly

المجال، فلم يتجاوز البدايات. إذ يبدأ العمل الناجح في العشرينيات عملياً، وبخاصة في الولايات المتحدة حيث شكلت ندرة المواد قبل ذلك التاريخ عقبة معوقة تقريباً<sup>(٢٦١)</sup>.

ومع ذلك، ثمة نقطة أخرى يتعذر إهمالها. فكل النظريات التي ذُكرت حول نشاط المنظم ومكاسب المنظم هي نظريات وظيفية. أي تبدأ كلها بأن تعزو إلى المنظمين وظيفة أساسية في العملية الإنتاجية، ودأبت كلها على تفسير مكاسب المنظم على أساس النجاح في أداء هذه الوظيفة. ومن المؤكد أن الكتاب المختلفين قد عرّفوا هذه الوظيفة بصور مختلفة. ولكن التعريف الأحدث للسيد دوب الذي يشير فيه إلى أن المنظمين ('المتعهدين' undertakers) هم الأفراد الذين يتخذون القرارات الحاسمة في الحياة الاقتصادية (المصدر السابق، ص ٥٤) يمكن أن يصلح كشعار عام لهم كلهم. وقد أخذنا بوجهة النظر هذه عند وصف العمل المنحز في هذه الفترة حول هذه النقطة بوصفها واحدة من مساهماتها الكبرى في التحليل الاقتصادي<sup>(٢٦٢)</sup>. ومع ذلك، فمن الطبيعي، في قضية تخص الشخصية المركزية في

---

C. A. تول. (Journal of Economics, April 1887- 'The Function of the Entrepreneur,' American Economic Review, March 1927: Tuttle (see also his survey, 'The Entrepreneur Function in Economic Literature,' Journal of Political Economy, August 1927). أما العمل الألماني، فقد توأصّل وفق التقليد القدي م فاسب. انظر، مثلاً، فيكتور ماتايا (Victor Maraja: Der Unternehmerrgewinn (1884) والعمل الأكبر الذي كتبه ح. بيرشتروف (J. Pierstorf: Die Lehre vom Unternehmerrgewinn (1875)). ثمة سؤال مهم إلى حد ما: لماذا كان يجب على هذا الأدب أن يكون أمريكياً أو ألمانياً. ربما لأن شخصية المنظم في ذلك الوقت كانت بارزة في الولايات المتحدة وألمانيا أكثر منها في إنجلترا وفرنسا. وربما أيضاً لأن الاقتصاديين التحليل، على الأقل، كانوا قد افترضوا وظيفة المنظم وربح المنظم إلى حد بعيد بحيث إنهم لم يجدوا ثمة سبب لتحليلها بأكثر من التحليل الذي وجدوه لدى مارشال - مثلاً اعتبر معظمهم أن مشكلة الفلاحة قد تم حلها بصورة مرضية. وانتهاز الفرصة لألفت نظر القارئ إلى مساهمة مهمة، مع أنها لا تعني بمشاكل أرباح المنشأة بالضبط، ولكنها على صلة بها مما يدفعنا إلى الإشارة إليها: F. Lavington, 'An Approach to the Theory of Business Risks,' Economic Journal, June 1925.

(٢٦١) يعود أحد أسباب ذلك إلى أن النشاط الاقتصادي الأمريكي لم يبن طرقات كافية للاستثمار ومحاسبة النقل حتى عام ١٩٠٧. وعليه، فقد تبن على الأبحاث الوظيفية حول حقائق الأرباح أن تعتمد على مؤشرات تقريبية من السهل أن تكون مضللة.

(٢٦٢) ومع ذلك، ينبغي التشديد هالاً، بالنسبة إلى تلك النظريات المتعلقة بنشاط المنظم - أو بعض منها - على أن من غير الضروري، لكي تكون هذه النظريات صحيحة، تجاوز الفرضية القائلة إن هذا النشاط يبنى وظيفة أساسية في المجتمع الرأسمالي. أما كيف، ومن قبل من، وبأي درجة من الكفاءة، يمكن أداء وظائف مماثلة في أي تنظيم آخر للمجتمع، كالتنظيم الاشتراكي مثلاً، فهذه مسألة مختلفة تماماً. فما كان يفكر فيه كتاب تلك الفترة حول هذا الأمر لا يؤثر قط على القيمة التفسيرية -

الاقتصاد الرأسمالي، وفي قضية، علاوة على ذلك، يصعب جداً على معظم الاقتصاديين الحصول على بيانات وقائية موثوقة عنها، لأن أى نظرية وظيفية لابد أن ترمى بشبهة التحيز الإيديولوجي، وبأنها، عاجلاً أم آجلاً، لابد من أن تواجه نظريات معارضة مشبوهة بنفس الدرجة يتم إثباتها بالقول إن المنظم لا يؤدي أى وظيفة 'إنتاجية' قط ولكنه يفرس النشاط الإنتاجي للآخرين ليس إلا. وتنتشر مثل هذه النظريات في الاقتصاد الشائع في وقتنا الحاضر. ولكن سؤالنا الأول هو: هل أخذ بمثل هذه النظرية أى اقتصادى ذو وزن؟

قد يفكر القارئ بماركس والماركسيين. وإذا كان الأمر كذلك، فهو على خطأ بالنسبة للنقطة المطروحة في هذه اللحظة. فطوال الفترة، كان هناك عدد كبير من الاقتصاديين ممن لم يسايروا الميل لفكرة فصل المنظم عن الرأسمالي ومكسب المنظم عن مكسب الرأسمالي. ودأب كل هؤلاء الاقتصاديين، كقضية مبدأ، على المطابقة بين المنظم وبين الرأسمالي بالمعنى الذى كان عليه الحال مع سمث وريكاردو. وهكذا، فإن الشيء الرئيسى الذى يتطلب التفسير لديهم هو العائد الذى يؤول إلى رأس المال. ومن بين هؤلاء الاقتصاديين الذين احتفظوا بهذا المدخل، فإن الماركسيين، كمجموعة، هم المجموعة الأهم. وهكذا، فإن النظرية الماركسية للاستغلال هي نظرية استغلال العمل من قبل رأس المال؛ وبالتالي، فمن الصحيح، كما كان عليه الحال لحد الآن، إدراج هذه النظرية ضمن نظريات الفائدة. فالمنظم موجود ضمن الدراما الماركسية، دون شك. ولكنه بعيد عن الأضواء، وأن مكسبه ليس محل اهتمام الماركسيين. إذ يتعذر إحجاله في النظام الماركسي إلا وفقاً لإعادة تفسير غير-ماركسية. فحتى في وصف ماركس لعملية التركيز، فإن الرأسماليين الكبار هم الذين يفترسون- 'يستغلون'- الرأسماليين الأصغر منهم. وما أن يدرك هذا الأمر ونستبعد الماركسيين بالتالي، إضافة إلى الكتاب الآخرين ممن يتبنون وجهة نظر مشابهة<sup>(٢٦٣)</sup>، تبرز أمامنا مشكلة العثور على أنصار يُعتمد بهم لما يمكن أن نسميها: نظرية النهب كتفسير لسرّج المنظم depredation theory of entrepreneurial gain. يكاد فيبلن Veblin أن يشكل مثلاً على ذلك. فمع أن من الضروري وضع تحفظات حتى في حالته، فقد يمكن اعتباره السلف العلمى للنظرية

= instrumental value لنظرياتهم عند تطبيقها على العملية الرأسمالية.

(٢٦٣) ونستبعد بشكل خاص، على الأساس نفسه، النظريات المختلفة حول القوة التساومية التى استعملت أيضاً لغرض تفسير ربح رأس المال.

الشائعة التى ألمحنا إليها آنفاً؛ ولكن الاشتراكيين العلميين المعاصرين لا يصفون أى تحفظ - كما يتضح من كتابات لانجه ودوب.

ومن النادر فى ظل هذه الظروف أن يستحق الأمر إثارة سؤال عما إذا كانت التفسيرات الوظيفية لدور المنظم والكسب الذى يحصل عليه هى تفسيرات مشوهة أيديولوجياً أو يجدر إهمالها على أساس إن مؤلفيها قد تكون لديهم نوايا تبريرية<sup>(٢٦٤)</sup>. ولكن هذا لا يحسم الأمر لسوء الحظ. أولاً، لأن النظريات الوظيفية لا تغطى كل محتويات فقرة الربح والخسارة كما تألفها حياة الأعمال. ولا يعود هذا فقط إلى أن هذه الفقرة تتضمن عوائد العوامل المملوكة ذاتياً أيضاً - فبعض هذه النظريات، وبخاصة القديمة منها، تتضمن هذه العوائد سبباً على مثال ميل - ولكن أيضاً لأن المنظم، وحتى المدير ذاته، وبخاصة المدير - المالك لمنشأة ما، يُصور بوصفه المتسلم 'للبقايا' (الموجبة أو السالبة) leftovers: ولذلك، فإن كلمة الباقي residual، كما تسرى على ربح المنظم، تحمل معنى أكثر تحديداً مما فى حالة المدعين الآخرين بحصص فى الإيراد الكلى. وعلاوة على ذلك، فإن المنظم أو المدير - المالك الذى يقف بين السلعة وسوق عوامل الإنتاج يمتلك إمكانية أكثر للاستفادة من الأوضاع المؤاتية favourable situations<sup>(٢٦٥)</sup> وهو أكثر حساسية من أى فرد آخر من قيام الآخرين بفعل الشيء نفسه. وهكذا فإن الأرباح للصافية الكلية، بمعنى فقرة الكسب فى قائمة الدخل الشخصى لدى منظم ما، هى تجميع لعناصر ذات طبيعة مختلفة تماماً، وهى لا ترتبط قط ارتباطاً وثيقاً بأى شيء بحيث نستطيع، بتبنى نظرية خاصة نوعاً ما، أن نفهم الأرباح 'البحثة' على أنها

---

(٢٦٤) إن هذا لا يستبعد، طبعاً، إمكانية وجود التحيز الإيديولوجى فى رؤية العملية الاقتصادية، التى تحمل الاقتصاديين على التشديد على الجانب الوظيفى على حساب الجوانب الأخرى حينما يقومون بتحليل تطور تاريخى معين.

(٢٦٥) ثمة حالة خاصة لذلك الأمر يقدمها ما أسماه البروفيسور روبرت أ. جوردون Robert A. Gordon: 'مكاسب الموقع' gains of position التى يتمتع بها أعضاء الجهاز التنفيذى فى جمعية ما. انظر عمله: Business Leadership in the Large Corporation (1945). p. 272. ومع ذلك، فأنا أقصد، فى المقام، فئة أوسع من المكاسب يمكن استعمال نفس المصطلح للتعبير عنها، أى المكاسب التى لا تتحقق من أداء 'الوظيفة' التنظيمية ولكن يمكن أن ينالها من يودى هذه الوظيفة. وأرى أن من العدل أن نقول إن الاقتصاديين المعنيين قد لاحظوا هذه الظاهرة بالفعل. وكان سيكون من الصعب عليهم ألا يفعلوا ذلك حقاً.



الإيرادات الكلية للأفراد الآخرين من دخولهم 'الوظيفية'. وقد يكون الفرق كبيراً ويشكل سبباً، ولو أنه ليس بالسبب الرئيسى، يفسر لماذا لا ينبغي علينا أن نتحدث عن اتجاه مكاسب المنظم نحو التساوى.

و السبب الرئيسى لهذا هو أن مكاسب المنظم *entrepreneurial gains* هى عوائد غير دائمة قط بل أنها تنشأ فى كل مرة- إذا استخدمنا لغة نظرية نايت-دوب- يثبت فيها قرار المنظم أنه قرار ناجح فى ظل ظروف عدم التأكد، وإن هذه المكاسب لا ترتبط بعلاقة محددة بحجم رأس المال المستخدم. وبعبارة أخرى، إن مكاسب المنظم، مع إنها تأتي دائماً مثلما تأتي البطالة التكنولوجية، بيد أنها، كالبطالة التكنولوجية أيضاً، تنتج عن سياق من الحوادث لا يسبب كل واحد منها، لكونه حدثاً فريداً، مكاسب أو بطالة دائمة من تلقاء ذاته. ليست هناك آلية لتساوى مثل هذه المكاسب 'الموقته' لدى هذا الفرد أو ذاك' إلاّ عند مستوى الصفر. بيد أن منظرين كثر فى تلك الحقبة افترضوا، صراحة أو ضمناً، وجود مثل هذا الميل لأنهم ببساطة لم يتخلصوا كلياً من ارتباط مكاسب المنظمين بمكاسب رأس المال، التى يمكن حقاً - لو أخذنا المخاطرة بنظر الاعتبار- أن نبين أنها تبدى مثل هذا الميل. إن هذا الموضوع صعب- وإن بمعنى يختلف عن المعنى الذى يجد فيه الطالب غير الرياضى فى أيامنا النظرية الحديثة صعبة- وتتعذر متابعتها أكثر. ولكننى أريد أن أضيف، لهذا السبب جزئياً، أنه لا ينبغي علينا أن نتحدث عن 'عرض القدرة على ممارسة الأعمال' *supply of business ability*. ولكن المؤلفين الإنجليز والآخرين فعلوا هذا الأمر لأنهم يميلون لتشبيه ما أسموه مكاسب الإدارة *earnings of management* بالأجور، وهو تشبيه له مغزى. من الممكن الدفاع عن هذه اللغة ولكنها يجب أن لا تدفعنا إلى رسم منحنيات لعرض الخدمات التنظيمية حتى رغم إيماننا بمنحنيات العرض لأى نوع آخر من العمل.

ثانياً، تتبغى ملاحظة إن مكاسب المنظمين ستحمل على الدوام عملياً بعض الصلة بالتحديد الاحتكارى للأسعار *monopolistic pricing*، وذلك مهما كانت طبيعتها من النواحي الأخرى. فمهما كانت طبيعة ما يخلق هذه المكاسب، فهو بالضرورة شئ يتعذر على المنافسين الآخرين تحقيقه. فى لحظة الحصول عليه على الأقل، ذلك لأنهم لو فعلوا هذا فلن يظهر أى فائض بالنسبة للتكاليف (بما فيها 'أجور' المنظم). قد يمثل النجاح فى إدخال سلعة جديدة أو علامة تجارية أحسن

توضيح لهذا الأمر. وإضافة إلى ذلك، فإن المنظم الناجح تتوافر لديه وسائل- كبراءات الاختراع، و'الاستراتيجية'، وما شابه- لإطالة عمر موقعه الاحتكاري أو شبه الاحتكاري ولجعل اقتراب منافسيه منه أكثر صعوبة. ومن الواضح إن هذا الأمر قد يرتبط بعناصر الفكرة التي ألقينا نظرة عليها في الفقرة السابقة بطريقة ما بحيث تتكون صورة عن الواقع قد لا تختلف، للأغراض العملية، إلا قليلاً عن الصورة التي ترسمها نظرية نهب مباشرة. وفي الواقع، فئمة ندره في الاقتصاديين الذين يعطون الوزن الصحيح لهذه المجموعة من الوقائع دون أن يبالغوا فيها في الوقت نفسه. إن التحيز الأيديولوجي وكذلك المصلحة السياسية إنما يؤكدان نفسيهما هنا أكثر مما في الموضوع الأساسي للنظرية المعنية. وكهضبة مبدأ، فإن من يناصر نظرية وظيفية معينة يتمتع بالحرية لأن يمنح أنشطة النهب الوزن الذي يريده<sup>(٢٦٦)</sup>. ولكن معظم الاقتصاديين ممن كتبوا قبل عام ١٩١٤ ربما قللوا من استعمال هذه الحرية بقدر ما أساء خلفاؤهم استعمالها. ومع ذلك، لا ينبغي أن ننسى أن الكراهية الواسعة للمنشآت الكبيرة و'الترسبات'، بقدر ما كان لها أي معنى تحليلي، تتضمن الاعتراف الواسع بنفس الدرجة بالوقائع المشار إليها.

(ج) رأس المال يتعين علينا، مرة أخرى، أن نشير إلى حصول تقدم، ونكتنه تقدم لا يرتبط كلياً تقريباً 'بالثورة' في القيمة والتوزيع<sup>(٢٦٧)</sup>. فقد أبدى الاقتصاديون طوال الفترة ميلاً لتبني 'الطريقة' البائسة التي تقوم على حل المشاكل بتعقب معنى الكلمات فقد كان هناك سجال حول مفهوم رأس المال أو، بالأحرى، كانت هناك سجلات عدة، وبخاصة السجال الذي كان فيه بوم-باورك الشخصية الرئيسية والسجال الذي كان أرفنج فيشر شخصيته الرئيسية<sup>(٢٦٨)</sup>. ولكن كل هذا لا ينبغي أن

(٢٦٦) وتلك هي ميزة تلك التصير إزاء أنصار نظريات الذهب الذين ينبغي عليهم الاعتقاد، إذا أرادوا لفطرتهم أن تكون متميزة، بأن الماسمين ليس لهم أي صلة قط بشيء الجهاز الصناعي الحديث باستثناء نهبه وتعطيله: وهذا قول من أسهل طبعاً تنفيده وفقاً للتحليل النظري والتاريخي.  
(٢٦٧) ستم مناقشة التحليل الذي سجع في الفترة بشأن تكوين رأس المال (الانخار والاستثمار) في القسم الخامس، أدناه، وفي الفصل القادم.

(٢٦٨) ترد مساهمة بوم-باورك، في هذا المجال، في المجلد الثاني من عمله: Kapital und Kapitalzins ونذ - مساهمة أرفنج فيشر في عمله: Nature of Capital and Income وعند كل الكتاب المذكورين في هذا السجال حول رأس المال، مضى سجال حول الدخل (الذي شهد انهماكاً ملحوظاً في أيامنا هذه). كانت المساهمة الألمانية بشكل خاص كبيرة جداً، بيد أنني سأذكر واحدة منها: (R. Meyer, Wesen des Einkommens (1887). أما بالنسبة للبقية، فأنتي أحيل القارئ إلى فيشر. ونظراً إلى أن الدليل لم يلعب نهاية هذه الفترة، الدور الذي لعبه في تحليل الدخل في وقتنا الحاضر، فأنتي أذكر أن المفهوم أكثر. ومع ذلك، دعوني أذكر بمفهوم فيشر Fetter للدخل =

يعمينا عن رؤية حقيقة أنه تم إنجاز عمل جدى ومفيد بالعمل حتى ولو من خلال تلك 'الطريقة' غير الجذابة. سوف نسجل النقاط الرئيسية.

أولاً، وكما نعلم، فقد عرّف فيشر رأس المال كخزين من الثروة الموجودة فى أى لحظة. يستفيد التحليل من هذا التعريف من ناحيتين: أنه يستفيد دائماً حينما ينصب التشديد المضاف على التمييز الأساسى بين الأرصدة funds والتدفقات flows؛ وفى هذه الحالة، مثلما تبين حاجة فيشر، كسب التحليل معلماً بارزاً يقع بين مفهوم الاقتصادى لرأس المال ومفهوم المحاسب لحساب رأس المال. وفى الواقع، وأصل معظم الاقتصاديون تعريف رأس المال كخزين من السلع ولكن كخزين من فئة خاصة من السلع أكثر مما كخزين من كل السلع<sup>(٢٦٩)</sup>.

ثانياً، مع إن المفاهيم 'المادية' ما تزال تمتع بشعبية أكبر، بيد إن المفاهيم غير المادية أخذت بالانتشار السريع. فقد كان هناك ميل لفهم رأس المال كرصيد أو مبلغ من الأصول تتألف من النقود أو تُقِيم بالنقود. ويتجلى هذا الميل جيداً فى مفهوم منجر الذى، فى البداية (فى عمله Grundsätze)، عرّف رأس المال 'كسلع من درجة عليا'، ولكنه، فيما بعد (فى مساهمته فى نظرية رأس المال Zur Theorie des Kapitale' التى نشرها فى Jahrbucher für Nationalökonomie, July 1888)، عرّفه كشيء منتج ... [مأخوذاً] كمبلغ من النقود تُستعمل بشكل منتج'. إن هذا التعريف يبشر باتجاهات لاحقة. ولكننا لن نمضى لنبين كيف أن وجهة النظر هذه كانت تبرز هنا وهناك ذلك لأنه لم يرد الكثير منها إلى الفترة المدروسة إلا فى أمثلة غير مؤثرة<sup>(٢٧٠)</sup>. لقد ظهر مفهوم رأس المال بوصفه القيمة المخصصة من

---

=النفسي (Psychic Income, ch. 6) وتطوير فيشر لنفس المفهوم (op cit ch. 10). (٢٦٩) كما انشغل عدد منهم أيضاً- دون ضرورة ما فى نظرى- بالتمييز بين رأس المال الاجتماعى ورأس المال الخاص.

(٢٧٠) ومع ذلك، يمكننا أن نلاحظ بشكل عابر أن المفاهيم النقدية لرأس المال تحمل دون شك فائدة ضئيلة مفادها إن هذه المفاهيم تحمل علاقة معينة بمفهوم الرأسمالية Capitalism وهو أمر لا تقدمه المفاهيم المادية بعد ذاتها، من النادر، حتى ذلك الحين، استعمال مصطلح: رأسمالية إلا من قبل حلقة الماركسيين والاقتصاديين المتأثرين بالمذهب الماركسى إلى هذا الحد أو ذاك. وكما نعلم، فإن ماركس يعرف اقتصاداً ما كإقتصاد رأسمالى حينما يجرى تملك رأس المال للماء. م. قبل غير العمال. قد يتصور المرء أن هذا التعريف كان يجب أن يشجع الاقتصاديين غير الماركسيين على إيجاد مميزات خاصة بهم بالنسبة للاقتصاد الرأسمالى. ولكن الأمر لم يكن كذلك إلا إذا اكتفينا بعنوانين من قبيل اقتصاد للمشروع-الخاص أو اقتصاد الملكية-الخاصة، التى لا تختلف عن التعريف الماركسى كثيراً.

التدفقات من العوائد المتوقعة، بتأثير أعمال بوهم-باورك وفيشر، في صورة قيمة لرأس المال أكثر مما كرسمال sans phrase {دون تحفظ}. ولكن ينبغي أن يكون من الواضح أن هذا الأمر لا يختلف إلا قليلاً عما تصوره الكتاب اللاحقون<sup>(٢٧١)</sup>.

ثالثاً، احتفظت غالبية الكتاب بالمخطط الثلاثي لعوامل الإنتاج- التي يعتبر 'رأس المال' واحداً منها- وللتناظر بين فقرات هذا المخطط الثلاثي وفقرات مخطط ثلاثي للدخول مناظر له (حيث يقف دخل المنظم بعيداً عنه). وهذا يسرى أيضاً على مارشال، رغم أنه أدخل عاملاً رابعاً بصورة شكلية: التنظيم organization.

وهنا، فقد كانت لدى المحللين الذين احتفظوا بذلك المخطط، ومخطط الدخول المناظر له، مصلحة تحليلية قوية- فمن المضحك التحدث عن مصلحة سياسية- لتعريف رأس المال بطريقة من شأنها تكييفه لكي يقف، في حقل الإنتاج والتوزيع، على قدم المساواة مع عامل العمل وعامل الأرض. كما كانت لديهم أيضاً مصلحة تحليلية أضعف حقاً، ولكنها ما تزال قوية، لمعاملة رأس المال ككمية متجانسة من شأن زيادتها أو هبوطها أن يحمل معنى واضحاً. وقد حقق بعض الكتاب هذا الأمر بطريقة غير منطقية قط وذلك بالتعبير عن رأس المال بالدولارات سوية مع التعبير عن عامل العمل بالساعات وعن عامل الأرض بالأكرات- وهي ممارسة يمكن العثور على أمثلة عنها حتى في ثلاثينيات القرن العشرين<sup>(٢٧٢)</sup>. ومع ذلك، وفي جميع الأحوال، فمن الواضح، كقضية مبدأ، إن أي تكييف كهذا لرأس المال غير مقبول أبداً نظراً إلى أن رأس المال يعني توليفة من السلع: مصانع، معدات، زيوت تشحيم، مواد أولية، وما شابه. ومن غير الممكن قط اعتبار مثل هذه التوليفة كمية بالمعنى الاعتيادي لهذا المصطلح ولكن فقط بالمعنى الذي يمكن أن يُشار فيه إلى مصفوفة معينة 'كمية معقدة'<sup>(٢٧٣)</sup> complex

(٢٧١) إن طريقة بوهم-باورك غير الموفقة كلياً في التعبير عن نفسه ربما تقسر إن منتقديه كثيراً ما فشلوا بملاحظة إن هذه الفكرة- فكرة أن قيمة رأس المال هي نتاج لعملية خصم ('رسملة' بمعنى خاص)- هي واحدة من النقاط الرئيسية في نظريته لرأس المال.

(٢٧٢) سنذكر بعد قليل محاولة ج. ب. كلارك الرفيعة للتعبير كمياً عن رأس المال؛ وهذه المحاولة لا تذكر هنا بقصد عدم تشتيت انتباه القارئ.

(٢٧٣) لفهم ذلك، لا يتعين على القارئ غير-الرياضي سوى الرجوع إلى الصفحة الأولى من الفصل الثاني والصفحة الأولى من الفصل السادس من كتاب بوخر Bocher: Introduction to Higher Algebra دون إزعاج نفسه بما ينتج هاتين الصفحتين. ولا ينبغي خلط مصطلح: معقد بمعناه في ذلك-

quantity. وهذا ليس كل شيء: إذ يسرى الأمر نفسه على عاملي الأرض والعمل حيث إن أيًا منهما ليس كمية متجانسة. بل وحتى هذا ليس بكل شيء أيضًا. فمناصر هذه 'الكميات المعقدة' أو المصفوفات لا تتميز أحدها عن الآخر بصورة واضحة بل يذوب أحدها في الآخر: فطريق السكك الحديدية يتصرف وكأنه عامل طبيعي، مع إبه من صنع الإنسان؛ وإن مهارة المحامي هي نتاج 'استثمارات' - أو يمكن النظر إليها بهذه الصورة؛ وما شابه. لقد أصبحنا نفهم هذا في وقتنا الحاضر، بعمق ليس له نظير، بفضل البروفيسور نايت الذي وصف 'الفكرة الكاملة' 'عامل الإنتاج' 'كابوس بالنسبة للتحليل الاقتصادي' 'تنبغي إزالته من المناقشة الاقتصادية بأسرع ما يمكن' (٢٧٤). ومع ذلك، فإن اتفاقنا معه يحيطه تحفظان: أولاً، عند التشديد على رأيه الصحيح تمامًا، فإن البروفيسور نايت لم يكن عادلاً بصورة جديّة مع العمل السابق وعلى نحو غير ضروري. فكما أوضحنا آنفاً، يمثل مخطط العوامل الثلاثة أحد تلك الأشياء التي يشكل إدخالها خطوة على طريق التقدم، مع أن إلزتها، في مرحلة تالية من التحليل، يمكن أن يشكل خطوة أخرى (٢٧٥). ثانياً، ليس من السهل إزالة فكرة عامل الإنتاج كلياً. ذلك لأن الشجب، الذي يمرره البروفيسور نايت بشأنها، يمكن التعبير عنه بالقول بأنه يعترف بتوليفة غير محدودة من العوامل (٢٧٦) لا يوجد اختلاف مهم اقتصادياً فيما بينها. ولكن، إذ نهمل صعوبات العرض التي تنشأ عن تبني مثل هذا الرأي، فثمة اختلافات مهمة في إطار عالم مستلزمات الإنتاج وهي اختلافات ليست أقل حقيقة وأهمية وذلك لعدم وجود خط فاصل فيما بينها. وحتى إذا حاولنا أخذ هذه الاختلافات بنظر الاعتبار بأن نحاجج وفقاً لعمل بحث (ومتجانس) بصورة مثالية، وعامل طبيعي بحث (ومتجانس) مثالياً، ونوع، من سلعة رأسمالية، بحث (ومتجانس) بشكل مثالي - كالمجارف النسي

=السياق، بمعنى في عبارة: 'العدد المعقد' complex number.

(٢٧٤) الاقتصاد من: Econometrica, January 1938, p. 81.

(٢٧٥) ينبغي على البروفيسور نايت أن يكون أول من يعترف بذلك لأن التصير الأول لمخطط العوامل الثلاثة، ج. لا. ساي، استعمله للتشديد بالضبط على كثرة العوامل وفكرة التوزيع ذاتها التي يتبناها البروفيسور نايت نفسه أي وجهة-النظر للقاتلة إن 'التوزيع' هو مجرد تسعير للخدمات الإنتاجية. ربما كان المخطط الثلاثي وسيلة بسيطة بالنسبة لهذه الأغراض ولكنه كان وسيلة فعالة بالتأكيد. أما الأمثلة الأخرى على الظلم الجدي، مما سيذكر بعد قليل، فقد في نقد نايت لمذهب سوهم-ياورك الذي تمت متابعته بصورة محكمة.

(٢٧٦) إذا تكلمنا بمنطق صارم، فمن شأن عدد هذه العوامل أن يكون غير-نهائي ذلك لأنها تشكل كمية متصلة continuum من الناحية النظرية.

تشبه الواحدة منها الأخرى - فهذه المحاولة يصعب تصنيفها من بين أكثر الأقسام بشاعة التي افترفها المنظرون ضد الواقعية يوماً ما. ينبغي على القارئ أن يلاحظ بعناية أن هذه المحااجة لا تهدف إلى العودة بنا إلى وجهة-نظر الاقتصاديين التي أشرنا إليها في بداية هذه الفقرة. فكل ما أريد قوله هو إن فصل السلع الرأسمالية المادية عن العمل والأرض هو فكرة لا تثير الاعتراض من حيث الأساس وأنها يمكن أن تخدم أغراضاً مفيدة في تحليل العلاقات البنوية داخل الاقتصاد. ولم أشأ الدفاع عن الغرض المحدد الذي كان في أذهان أولئك الاقتصاديين أولاً، أى هدف بناء كيان اسمه: رأس المال (المادى) من شأن الفائدة أن تشكل فيه سعراً لخدماته منثماً تشكل الأجور سعر خدمات العمل والريع سعر خدمات العوامل الطبيعية. فنحن لا نهتم بالفائدة الآن بالضبط<sup>(٢٧٧)</sup>. ولكن لتجنب أى سوء فهم، فأنتى أقول حالاً بأننى اعتبر أن من المتعذر تماماً الدفاع عن نظرية الفائدة تلك<sup>(٢٧٨)</sup>، وأن المخطط الثلاثى هو مخطط منحوس بقدر ما يخدم أهداف تلك النظرية.

ومع ذلك، فرغم تبنى المخطط الثلاثى من قبل غالبية من الاقتصاديين، بيد إن الاتجاه كان بعيداً عنه حتى وسط أنصار مفاهيم رأس المال (المادى). وكان مفهوم منجر حول السلع 'من الدرجة العليا' (حيث تعامل السلع الاستهلاكية كسلع من الدرجة الدنيا) يورد ضمن هذا السياق فى الغالب. ولكن الهجوم الأقوى على المخطط الثلاثى جاء من بوهم - باورك. فالأخير لم يدمر فقط، فى واحدة من مجهوداته الكثيرة الأشد لمعاناً فى مجال النقد، نظرية الفائدة المشار إليها أعلاه، بل أنه حارب أيضاً فكرة أن رأس المال (المادى) هو عامل متميز للإنتاج يمكن معاملته على مستوى واحد مع العاملين 'الأصليين': العمل والعوامل الطبيعية<sup>(٢٧٩)</sup>.

(٢٧٧) مثلاً أوضح البروفيسور فون هايك (The Pure Theory Of Capital, p. 5)، فقد تطلّ تحليل رأس المال بالتشديد الاستثنائى على مشكلة الفائدة التي كانت تميل إلى إزاحة كل للمشاكل الأخرى من رأس المال المادى. ويجد القارئ، فى ذلك الكتاب، كثيراً من الأمثلة حول هذه المشاكل الأخرى. (٢٧٨) وبطبيعة الحال، فإن كل شيء يرتبط بكل شيء فى النظام الاقتصادى. وعليه، فإن العبارة الواردة أعفا لا تعنى القول إن بنية المجموعة المسماة رأس المال المادى غير ذات صلة بالفائدة (٢٧٩) ولذلك، من المؤسف أن نجد منظرًا بمعزلة السيد كالدور يعبر عن رأى مفاقتض تملأاً لنظرية بوهم-باورك حول رأس المال يجعل تخرق بشكل واضح نص وروح تحليل بوهم-باورك (Econometrica, April 1938, p. 163). ومن المدهش أن يعزّز هذا الرأى بمؤله: 'إذا لم يكن هذا أى دليل إن رأس المال هو عامل متميز للإنتاج وإن رأس المال والفائدة يمكن إدخالهما فى إطار نظرية الإنتاج والتوزيع على قدم المساواة مع العمل والأرض' هو ما كانت تهدف إليه نظريته، فما هو هدفها؟ ما كان ينبغي على رميل البروفيسور فون هايك أن يجد للجواب على هذا السؤال صعباً. ولكن بمعزلة عن كل هذا، فأنتى أذكر السيد كالدور بمقيفة إن بوهم-باورك كان مؤلفاً -

إن من الممكن التشكيك بكل من الدافع التحليلي والحكمة من تحويل المخطط الثلاثي إلى مخطط ثنائي، ولكن هذا التحويل ساعد على الإساءة للمخطط الثلاثي بالتأكيد، بقدر ما كان له من تأثير أصلاً. ومن الضروري طبعاً تمييز هذا المخطط الثنائي عن مخطط ثنائي مختلف، يتمشى أكثر مع وجهات نظر البروفيسور نايت، وأصبح مألوفاً أكثر وأكثر عند انقضاء الفترة: إذ قرر عدد متزايد من الاقتصاديين استيعاب العوامل الطبيعية ضمن السلع الرأسمالية على أساس إن خصوصيات الأولى، إن كانت موجودة أصلاً، لا تبرز معاملتها بصورة منفصلة<sup>(٢٨٠)</sup>.

أخيراً، ينبغي علينا أن نلاحظ المحاولة الأكثر جرأة، بين كل المحاولات التي تم الإقدام عليها حتى ذلك الحين، للتعبير كمياً عن رأس المال 'المادي': محاولة ج. ب. كلارك. فقد أدخل كلارك الأرض أيضاً ضمن مفهومه للسلع الرأسمالية. ولكنه إلى جانب هذا المفهوم، وضع مفهوماً آخر وهو: رأس المال للبحث pure capital الذي قصد به خزيناً من القوة الإنتاجية المجردة. لو أن كلارك قد عرف رأس المال البحث هذا في صورة نفدية (أو في أي قيمة أخرى)، لأصبح بنائه مفهوماً في الحال. ولكنه كان يفكر فيه كشيء فزيولوجي حاول إيصال معناه من خلال التشبيه. فسلال الماء يتألف، في أي جزء من الثانية، من قطرات ماء فردية، ولكن هذه القطرات الفردية تروح وتحل محلها قطرات أخرى ويبقى السلال في حد ذاته نفس السلال كما كان. وبالمثل، يتألف رأس المال البحث، في أي لحظة، من سلع رأسمالية فردية؛ وأن هذه السلع الفردية (أو معظمها) تغنى وتحل محلها سلع أخرى؛ بيد أن رأس المال البحث في حد ذاته يبقى (أو يمكن أن يبقى في حالة ثابتة) رأس المال للبحث نفسه. وبطبيعة الحال، يمكن التعبير، بهذه الطريقة، عن أي مجموعة من العناصر التي تجدد نفسها، كالسكان مثلاً<sup>(٢٨١)</sup>.

---

=نظرية للفائدة يمكن تسميتها كظيرية علاوة (Agio) كفضل تسمية لها.  
(٢٨٠) قد يكون أو لا يكون ذلك ملائماً تبعاً للهدف منه. وهذا هو كل ما ينبغي قوله بشأنه. وبالفعل، فقد كانت هناك مناقشة مطونة حول ما إذا كان إدخال الأرض ضمن مفهوم رأس المال 'صحيحاً' أم 'خاطئاً' كما لو كنا أمام قضية حقيقية. إن الاهتمام الذي أبداه الاقتصاديون - في هذه الحالة كما في حالات كثيرة أخرى - في 'مشكلة' مقصورة كلياً هو، على أي حال، الشيء الوحيد الذي تجدر ملاحظته بشأن هذه المناقشة، ولا ينبغي علينا أن نبقي هنا لطرح حجج معينة والمجج المضادة لها.  
(٢٨١) لسمى ف. ديفيسيا F. Divisia مثل تلك المجموعات ensembles renouvelés.

مادام المرء لا يخدع نفسه بالاعتقاد بأن مفهومًا كهذا من شأنه أن يحل مشكلة ما. ومع ذلك، فقد سمح كلارك لنفسه أن يندفع بهذا الشكل وتصور عن قناعة بأنه أثبت وجود عامل دائم للإنتاج يمكنه أن يغل دخلاً صافياً.

رابعاً، إن الحدث الذي اجتذب أقصى اهتمام عالمي في هذا الحقل وأثبت منذ ذلك الحين أنه مصدر خصيب للمناقشة والعمل الوضعي معاً، هو نشر نظرية بوهم-باورك لرأس المال. ولما كان جيفونس قد استبق النقاط الرئيسية، فمن الملائم أن نبدأ بفصله المتعلق بنظرية رأس المال ( Theory of Political Economy, ch. 7). أعلن جيفونس هناك أنه يواصل التقاليد 'الكلاسيكي' (الريكاردى) الذى أعلن اتفاقه الأساسى معه<sup>(٢٨٢)</sup>. ومع ذلك، فإذا يلاحظ جيفونس-مثلاً فعلً ماركس- إن مفهوم ريكاردو لرأس المال يتضمن أشياء مختلفة كالسلع الأجرية wage goods من ناحية، والآلات والمعدات والمواد الخام من ناحية أخرى، فقد اقترح أن يقتصر مصطلح رأس المال على السلع الأجرية فقط وذلك، على ما يبدو، لنفس السبب الذى دفع ماركس إلى فصل السلع الأجرية كرأسمال متغير عن بقية رأس المال، أى عن رأسمال الثابت. وإذا يسأل جيفونس نفسه عن أفضل طريقة لتعريف الوظيفة المميزة لرأس المال المخصص للسلع الأجرية هذا wage good capital، فمن الطبيعي جداً أن يعثر على الجواب، الذى لم يكن جديداً حقاً، القائل إن رأس المال هذا يستخدم فى تمويل العمل<sup>(٢٨٣)</sup>- ولو أراد، لكان بوسعهِ أيضاً أن يقول: لاستغلال العمل- أثناء الوقت المطلوب لإنتاج الأشياء التى تم تشغيل العمال من أجلها فعلاً. ولكن عند هذه النقطة، يرد تيار من الأفكار لم يكن موجوداً فى محاجة الريكارديين صراحة<sup>(٢٨٤)</sup>. إذ يخبرنا جيفونس أن رأس المال 'يسمح لنا بالإففاق على العمل مقدماً'. وعليه، فإن امتلاك wage good

(٢٨٢) حينما نأخذ بالاعتبار أن الكتاب ككل يحمل طابع المقالة أو 'المسودة' أساساً، فأنتى أجازف بطرح الفرضية القائلة إن جيفونس، حينما شرع بالكتابة حول موضوع رأس المال، أدرك بأن الموضوع لا يمت بأى صلة إلى ذلك القسم من النظرية الذى تصور هو نفسه أنه قام بتثويره. ولذلك، فقد عزم فعلاً على تناول رأس المال وفقاً لمفهوم 'كلاسيكي'. وحينما كانت أفكاره تتطور، فلا يمكن أن يكون قد فشل فى ملاحظة أنه كان يطرح أفكاراً جديدة. ولكن نظراً لعدم اكتماله، فقد ترك المقدمة كما كتبت قبل أن يعرف كلياً ما كان يصدد قوله.

(٢٨٣) العمل فقط- إنها نزلة غريبة بالنسبة للقسم الكبير لنظرية القيمة القائمة على العمل، أن يتجاهل، فى هذه المحاجة، كل مستلزمات الإنتاج الأخرى.

(٢٨٤) ومع ذلك، ربما شجع على تلك الأفكار كتاب آخرون، مثل هيرن Hearn، الذى استشهد جيفونس بعمله: Plutology (1863) فى هذا الفصل، إضافة إلى الفصول الأخرى



capital هو شرط مسبق لإدخال 'التحسينات في عرض السلع مهما أطالت هذه التحسينات متوسط الفترة الفاصلة بين لحظة ممارسة العمل وظهور نتيجته أو هدفه النهائي' (ص ٢٤٨، الحروف المائلة لجيفونس) كبناء طريق سكة حديد، مثلاً. وعليه، فإن الوقت الذي يمكننا 'تمويله' finance - والذي هو، لدى جيفونس، نفس الوقت الذي نملك فيه السلع الأجرية لتمويل العمل المستخدم في بناء الطريق بشكل مباشر وغير مباشر - هو أحد الشروط التي تُحد من اختيارنا بين طرق الإنتاج، ومن هنا فهو محدّد للمنتج الذي يجري إنتاجه. ومع ذلك، فإن هذا الوقت، الذي يدخل الآن عملية الإنتاج ومفهوم رأس المال معاً، ينبغي أن يشمل ليس وقت الإنتاج والبناء فقط ولكن، في حالة المنتج الذي يتألف من سلع معمرة أو من تدفق معين من السلع، وقت 'عدم الاستثمار' أيضاً uninvestment. وهكذا نقاد إلى التمييز بين 'كمية رأس المال المستثمر' amount of capital invested و'كمية ما يُستثمر من رأس المال' amount of investment of capital حيث يتحدد الأخير بضرب كل جزء من رأس المال المستثمر في أي لحظة 'بطول الوقت الذي يبقى فيه ذلك الجزء مستثمرًا' (ص ٢٤٩). ثم تتبع ذلك الأشكال التوضيحية للمعروفة إضافة إلى الأمثلة التوضيحية. إن هذا القول يمثل (أو يوحي ب) مفهوم جديد للبنية الزمنية للجهاز الإنتاجي. ويحسن القارئ صنعا لو رجع بنفسه إلى جيفونس. وإضافة إلى ذلك، فأنتى أجازف بأن أطلب من القارئ شيئين: أن يهمل التفاصيل وأن يركز على الفكرة الأساسية؛ وأن يعترف بأن هذه الفكرة إلى هذا الحد هي فكرة غير واضحة وهراء كامل (٢٨٥).

سبق أن قدمنا أسباب الاعتقاد بأن نظرية بوهم-باورك حول رأس المال كانت نظرية أصيلة ذاتياً. ولكن من الملائم معاملة هذه النظرية كما لو إنها لم تكن سوى إحكام لأفكار جيفونس (٢٨٦).

أولاً، يتعين علينا إهمال الصعوبة التي تنشأ عن حقيقة إن بوهم-باورك قد عرفَ رأسماله كمنتجات بسيطة، رغم إن مفهومه عن رصيد للكفاف subsistence

(٢٨٥) قد يبدو ذلك الطلب غريباً ولكن تشجعت عليه كثيرًا بعض الحجج التي قدمت في المناقشة في الثلاثينات. وقد أطلب طلبنا آخر وهو الاعتراف بأن 'العمر الإنتاجي' duration، بالمعنى الذي هو واضح من النص الوارد في المتن، لا يمثل مجرد تفصيل تكتيكي ليس له صلة اقتصادية ما. (٢٨٦) ومع ذلك، فإن صلة القرى التي تربطها بالأفكار الريكاردية والماركسية واضحة (انظر الفصل الخامس، القسم السادس، أعلاه).

fund يلعب نفس الدور بالضبط الذي يلعبه مفهوم جيفونز: رأس المال المخصص للسلع الأجرية wage good capital<sup>(٢٨٧)</sup>. نحن نقبل مفهوم جيفونز ولكننا لا نستطيع أن نترك هذه النقطة دون التشديد على مفهوم بوهم-باورك للمنتجات الوسيطة (كالأدوات والمواد الأولية) كسلع استهلاكية في طور النضوج (مفهوم تاوسك: 'الثروة الأولية غير المكتملة' inchoate wealth). إذ ينطوي هذا المفهوم على عمق لا نجده لدى جيفونز<sup>(٢٨٨)</sup>.

وإذ نستعيد التشديد الذي وضعه جيفونز على العلاقة بين طول الفترة التي يسمح لنا مفهومه عن wage good capital 'بتمويلها' واستعمال طرق إنتاج أفضل، نجد إن نفس الفكرة ترد، مع تشديد إضافي، في مفهوم بوهم-باورك حول 'عملية الإنتاج غير المباشرة' roundabout process of production (Produktionsumwege) أي إنتاج السلع الاستهلاكية بواسطة إنتاج السلع الوسيطة. إن الإنتاجية الأكثر (Mehrergerbigkeit) التي تتيحها التكنولوجيا الأفضل ترتبط بشكل وثيق بإدخال مراحل إضافية من الإنتاج، وهذا يرتبط بدوره بإطالة الوقت الذي يبقى خلاله استثمار معين محجوزاً locked-up، بحيث يبقى نتاجنا، مع إهمال الاستثناءات غير المهمة نسبياً (التي شدد بوهم-باورك على تمييزها)، عما إذا كان بوهم-باورك في وضع يسمح بالاعتراف بحدوث تحسينات تقصر من ذلك الوقت بدلاً من إطالته<sup>(٢٨٩)</sup>. افترض بوهم-باورك حينذاك إن منتج كمية معطاة

(٢٨٧) يعاني رصيد الكفاف لدى بوهم-باورك حتى من نص العيب- الذي أزاله فيكسل فيما بعد- أي أنه رصيد محصن لتمويل العمل فقط (مفهوماً كعمل متجانس، بالضبط كما هو لدى ريكاردو) وليس لدفع خدمات العوامل الطبيعية أيضاً (وربما خدمات رأس المال أيضاً). ولكن هذا لا يعود إلا إلى الرغبة بتبسيط مشكلة كانت قد أرهقت قدرته التكنيكية كما كانت عليه.

(٢٨٨) هناك أيضاً شيء يلزم قوله حول الوجه الآخر من ميدالية بوهم-باورك. إذ تمثل منتجاته الوسيطة سلعا استهلاكية غير مكتملة inchoate consumers' goods. ولكن حينما ننظر إليها من الجانب الآخر، فهي خدمات إنتاجية مترامية (كما كانت عملاً مكتنزاً بالنسبة 'الكلاسيك'). يثير هذا الأمر حقاً قضية 'احتلال' resolution رأس المال إلى 'خدمات العاملين الأصليين' التي استخلص بوهم-باورك منها الكثير واستخلص منها نقاده أكثر. ونظراً إلى أنه لم يتم، منذ أيام غوريلا، أي منتج وسيط بواسطة العمل وخدمات العوامل الطبيعية فقط، فلا يمكن قبول هذا الاحتلال. كما إنه ليس ضرورياً، مثلما سيبين في نهاية هذا القسم.

(٢٨٩) نظراً لكثرة الانتقادات الموجهة إلى بوهم-باورك من هذه الناحية، ينبغي أن نتذكر نقطتين. أولاً، وكما سنرى بعد قليل، يصف بوهم-باورك عملياته غير المباشرة برقم لا يمثل الوقت البحت. إذ يمكن أن تزداد 'فترة الإنتاج' لديه حينما لا يزداد الوقت الذي تأخذه العملية الإنتاجية - وهذه هي حالة 'توسيع' أي إطالة بنية رأس المال - أو حتى حينما ينخفض. ثانياً، كان على بوهم-باورك أن يوضح إن حاجته تسرى فقط على 'التحسينات' التي كانت ضمن الأفق التكنولوجي-

من 'العمل' يزداد مع كل زيادة في 'كمية ما يُستثمر من رأس المال' بمفهوم جيفونس amount of investment of capital. ولكنه افترض أيضا إن هذه الزيادة تمضي بمعدل متناقص<sup>(٢٩٠)</sup>. وهذا بمذابة قانون معين لتناقص الغلة (المادية) يشبه أساسا تناقص قانون الإنتاجية الحدية من أى عامل آخر: وفي الجداول الحسابية التي استعملها بوهم-باورك لتوضيح أفكاره (انظر، مثلاً، عمله: Kapital und Kapitalzins, 1.1, p. 463 et seq. Of 3rd ed.)، فإنه 'أضاف'، إذا صح التعبير، وحدات متتالية من الزمن إلى كمية معطاة من الموارد (فعلياً: من العمل في الشهر الواحد). إن القيد الذي يتضمنه هذا أقوى مما هو ضروري ولكنه جعل التقدم أسهل بالنسبة لبوهم-باورك مما كان سيكون الحال عليه من دونه. ومع ذلك، لا ينبغي أن ننسى، عند تقييم مستوى هذه الفرضية، الدرس التالي من أحد علماء الطبيعة: من الممكن تبرير فرضية معينة ليس فقط عن طريق الإثبات، القائم على المشاهدات،

technological horizon= للمنتجين من البداية. ويبقى لسيعاد الاختراعات التي توسع من هذا الأفق كما هو شأنها على الدوام بالمعنى المألوف في نظرية الإنتاج التي يعتبر الأفق للتكنولوجيا ('حالة الفنون') معطى بالنسبة لها. ولكن غزو الاختراعات هذا- أى طرق الإنتاج، الجديدة، ليس بمعنى إنها لم تكن مطبقة من قبل بل بمعنى إنها لم تكن معروفة من قبل- هو الذي، عند التدقيق، يهيئ الحالات التي يفتقر فيها تكتيك 'أفضل' بتفصيل 'فترة الإنتاج' حتى بمعنى بوهم-باورك. إن مسلمة بوهم-باورك لا تعد غير معقولة ما دما نتحرك ضمن أفق تكنولوجي معطى وثابت. ولكي نوضح هذا، لنبدأ من حالة يكون فيها الاقتصاد في قوارن (تناقسي) كاملاً؛ ولنفرض أيضاً، بقصد تبسيط المحااجة ليس إلا، إن للموارد الإنتاجية معطاة، وثابتة، ومخصصة بصورة مثلى (وهذا حشو حقاً). إن السبب الوحيد الذي يتيح، في هذه الظروف، وجود طرق إنتاج 'أفضل' من تلك المستعملة بالفعل ولكنها ما تزال غير مستعملة رغم ذلك يتمثل، كما هو واضح، في أن الطرق الأفضل يُعَدُّ 'تمويلها' بمعنى جيفونس-بوهم باورك. ولكن نظراً، في ظل الشروط المفترضة، إلى أن رأس المال مستعمل كلياً وبصورة مثلى، فإن السبب الوحيد لتلك الاستحالة يعود، بدوره، إلى أن الطرق الأفضل من شأنها أن 'تحتجز' كثيراً من رأس المال لوقت طويل. والآن، لنُدع رأس المال المخصص للسلع الأجرية wage good capital يزداد مع بقاء كل المستثمرات الأخرى ثابتة. سيوافق كل واحد على أن ذلك سيكون لصالح الاستثمار الجديد في المنتجات التي تتضمن 'فترة' أطول. وهذا هو كل ما هو ضروري. أما أن جزءاً من الزيادة سيتم امتصاصه من قبل الأجور وبالتالي يتجه نحو تمويل الإنتاج المخصص للاستهلاك المباشر فهذا بعيد جداً عن أن يشكل اعتراضاً إلى حد أنه يشكل جزءاً جوهرياً من نظرية الأجور لدى بوهم-باورك. وللتخفيف من دنوب النقاد، ينبغي الاعتراف، أولاً، بأن بوهم-باورك لم يكتب محاكمته بصورة مرضية لأن الناشر كان ينتظر بإلحاح دفعات جديدة من المخطوطة عام ١٨٨٨؛ وثانياً، بأن بوهم-باورك، لاثمارة الانتقادات عليه، لم يحسن الدفاع في الغالب (وبخاصة في موضوع الاختراعات).

(٢٩٠) إذا رمزنا إلى المفتوح المادى ب p، وسائل الإنتاج ب a, b, c, ... ورمزنا إلى الزمن ب t، يكون لدينا:

$(p = f(a, b, c, \dots, t))$ ، أى الفكرة التي تختزل بالفعل إلى نوع ما من الزمن (انظر الفصل السابع، القسم الثامن، أدناه). كانت فرضيتنا بوهم-باورك كما يلي:

للحقائق التي تشدد عليها بل عن طريق نتائجها أيضا.

أخيرا، إن تقسيم مفهوم جيفونس 'كمية ما يُستثمر من رأس المال' - الذي يمتلك بعدا زمنيا - على مفهومه الآخر 'كمية رأس المال المستثمر' - الذي لا يمتلك بعدا زمنيا - يعطى مفهوم بوهم-باورك المشهور: 'فترة الإنتاج'. يراد بهذه الكمية أن تصف، برقم واحد، بنية الإنتاج، وإذا أمكن بنية الإنتاج الوطني الكلى، وأن تؤدي دورها بوصفها المتغير الأساسي في نظرية رأس المال. شكليا، تمثل هذه الكمية مركزا لحاذبية. تصور العدد  $n$  من الجسيمات من الكتل  $m, m, \dots, m$  التي تقف في خط مستقيم. إذا أخذنا هذا الخط كمحور ورمزنا إلى إحداثيات الجسيمات على هذا المحور ب  $x, x, \dots, x$ ، فإننا نجد إن إحداثية  $X$  لمركز جاذبية تلك الجسيمات هو

$$X = \frac{m x + m x + \dots m x}{m + m + \dots m}$$

والآن، دع كتل الجسيمات  $m$ 's تمثل، بدلا من العدد  $n$  من كتل الجسيمات، الكميات  $n$  من الموارد المادية التي تُضاف بشكل متتابع، عند النقاط  $n$  من الزمن،:  $t \dots t$  لإنتاج سلعة استهلاكية يتم بيعها واستهلاكها بعد فترة أخرى تقضيها السلعة في المخزن<sup>(٢٩١)</sup>. إن هذه البنية تفرض علينا أما ضرورة مطابقة هذه الموارد المادية بعامل وحيد متجانس - علما بأن بوهم-باورك اختار وحدات متجانسة من العمل كما هو شأن جيفونس<sup>(٢٩٢)</sup> - أو افتراض إن هذه الموارد تتألف من جرعات لا يتغير تركيبها. وكمحور، نختار الآن الزمن بدلا من البعد، وعلى النقطة صفر على هذا المحور نختار تلك النقطة من الزمن التي تباع عندها السلعة الاستهلاكية. ومن الواضح، إن كل النقاط الزمنية  $t$ 's ستكون على يسار نقطة الصفر وبالتالي سالبة، وأنها تتناقص عدديا كلما مضينا من الفعل الأول من الاستثمار في النقطة الزمنية  $t$  التي على اليمين نحو نقطة الصفر. يمثل التعبير<sup>(٢٩٣)</sup>:

(٢٩١) هذا هو انحراف بسيط عن بنية بوهم-باورك.

(٢٩٢) وبشكل محدد، فأنها ينبغي أن تكون 'حد الكفاف' ككمية متجانسة. ومع ذلك، فمن الواضح إن بوهم-باورك لم يجب أن يذهب بعيدا إلى هذا الحد.

(٢٩٣) لقد جعل التعبير موجبا وذلك بوضع علامة ناقص في بدايته نظرا إلى أن النقاط الزمنية  $t$ 's تدخل بصورة سالبة. سيرى القارئ إن من المعقول تماما اعتبار 'الاستثمار' ككمية سالبة أساسا من زلوية 'المستثمر': فالاستثمار هو شيء معين يتخلى هذا الأخير عنه. ومع ذلك، فإن  $T$  نفسها ينبغي أن تكون موجبة.

$$T = \frac{m_1 t + m_2 t + \dots m_n t}{m_1 + m_2 + \dots m_n}$$

الذى يمتلك بعدًا زمنيًا فقط (ما دام بعد الموارد يلغى بعضه بعضًا) فترة الإنتاج لدى بوهم-باورك. إن هذه العبارة غير ملائمة إلى أقصى حد-ويصعب تصور عبارة أخرى تتفوق عليها في هذا- وهى تفسر إلى حد بعيد غزارة الانتقادات العدائية. ولكن معنى العبارة نفسها واضح: فهى تمثل متوسط المسافات الزمنية لبيع كل المنتجات من كل وحدات 'العمل المستمر' (٢٩٤).

إن الحاجة إلى طرح ملاحظات على هذه النظرية حول رأس المال (إضافة إلى تلك التى قدمت بالفعل) قد قللت منها كثيرًا حقيقة إن البروفيسور نايت، وهو الأكثر بروزًا بين نقاد هذه النظرية، اعترف بأن النظرية صحيحة فى ظل كل الفروض التى وضعها بوهم-باورك (٢٩٥). أولاً، ينبغى التشديد مجددًا على أننا لا نهتم هنا بنظرية بوهم-باورك للفائدة أو بدلالات أى من عناصر نظريته عن رأس المال على تلك النظرية. وهذا يخلق الكثير من الاختلاف. وكمثال، تخيل المحاجة التى تدور حول عملية مترامنة يمضى فيها الإنتاج والاستهلاك بصورة مستمرة معًا

(٢٩٤) فى عمله. Rate of Interest، تسأل لرنج فشر لماذا ينبغى اعتبار ذلك المتوسط الموزون بوصفه الطريقة 'الصحيحة' لقياس فترة الإنتاج. ومن الواضح إن ذلك السؤال أربك بوهم-باورك كثيرًا (انظر: 2, Exkurs 3, in the 3rd and 4th ed. Of Kapitak und Kapitalzins) ولكن كالى ينبغى أن يكون من السهل الإجابة على ذلك السؤال. بل ما كان ينبغى حقًا إثارته أصلاً.

(٢٩٥) إن ذلك الطريق المختصر مخطئه طبعًا؛ كما أنه يحرم الفارئ من العوائد من الترتيب على فن التظير التى يمكنه أن يكسبها من المناقشة الأكمل. وللتعويض عن ذلك، أحييه إلى مقالة السيد كالدور: 'The Recent Controversy on the Theory of Capital,' *Econometrica*, July 1937، حيث تقدم الهوامش الثلاثة الأولى فيها ثبوت مراجع بالنسبة للثلاثينات بما فيها طبعًا مقالة النصير للفعال البروفيسور نايت. ولا أصيب إلى ثبوت المراجع هذا (ما عدا رد نايت: Reply,' *ibid.* January 1938 ورد كالدور: 'Rejoinder,' *ibid.* April 1938: Kaldor سوى الأعمال التالية: F. Burchardt, 'Die Schemata des stationären Kreislaufs bei Bohm-Bawerk und Marx' (*Weltwirtschaftliches Archiv*, October 1931 and January 1932) ; W. Eucken, *Kapitaltheoretische Untersuchungen* (1934) , J. M. Thompson, 'Mathematical Theory of Production Stages in Economics,' *Econometrica*, January 1936. أما عمل ف. أ. هايك: (1941) *Pure Theory of Capital*، فلا يقدم وجهات-النظر الأحدث فقط ولكنه أيضًا يلقى ضوءًا مهمًا (فى الجزء الأول منه) على السجال حول رأس المال. ومن بين الانتقادات الأبرك، سوف أذكر فقط انتقاد فيشر للوارد فى عمله: Rate of Interest وكذلك عمل فون بورنكيغفج von 'Der Kardinalfehler der Bohm-Bawerkschen Zinstheorie' (*Schmoller's Jahrbuch*, 1906) وما يثير الانتباه فى العمل الأخير هو روحه المعادية التى لا تقبل المهانة والتى تختلف بصورة تثير للدهشة عن الروح التى ليذاها فى أعماله النقدية المشهورة حول ماركس. ويأتى رد بوهم-باورك غير الموفق كليًا على الاثنين فى الطبعتين الثالثة والرابعة من عمله *Kapital und Kapitalzins*.

وحيث يجرى تسويق كل عناصرها بشكل تام، فإن فكرة فترات الإنتاج تكف عن أن تمتلك أى أهمية وحتى أى معنى ويمكن بأمان معاملة الإنتاج كعملية لا ترتبط بزمان معين timeless. وهنا، فقد يصح القول إن فترة الإنتاج فى عملية كهذه تكف عن أن تكون لها أى أهمية فى تفسير الفائدة<sup>(٢٩٦)</sup>. ولكن هذا لا يعنى نفس ما يعنيه القول إن المفهوم لا يمتلك جدوى أو حتى معنى فى عملية كهذه. فحتى فى شلال كلارك، الذى نفترض أنه منتظم بصورة تامة، يمكننا مثلاً أن نحاول تعريف الوقت الذى تأخذه قطرة من الماء فى المتوسط من قمة الشلال إلى قاعه مما يهيئ طريقة لوصف بعض خصائص الشلال، رغم إنها طريقة غير كاملة إلى حد بعيد. وبالمثل، فمن شأن فترة الإنتاج لدى بوهم-باورك أن تعبر، عند قبول فرضياتها، عن إحدى أكثر الخصائص دلالة بالنسبة لعملية اقتصادية معينة مهما كانت هذه العملية 'غير دورية' cycleless. وقد أوضح البروفيسور مارشاك Marschak<sup>(٢٩٧)</sup> هذا الأمر فى واحدة من المساهمات البناءة القليلة فى نظرية بوهم-باورك لرأس المال.

ثانياً، ينبغى أن نضع فى أذهاننا نواقص بوهم-باورك التقنية التى جعلت فكرته عرضة لهجوم ناجح شكلياً أكثر مما كانت ستكون عليه تلك الفكرة لو كانت قد قُدمت بجهاز تقنى أقوى. على أى حال، لقد تمت تقوية هذا الجهاز من قبل كتاب عدة، وخاصة غيفورد<sup>(٢٩٨)</sup> ومارشاك. ثالثاً، وبمعزل عن نواقصه التقنية، فلا ينبغى أن ننسى إن مفهوم فترة الإنتاج، كما صاغه بوهم-باورك، كان مجرد وسيلة للتعبير عن جانب واحد من العملية الاقتصادية وأنه أهمل كل الجوانب الأخرى، وإن هذا هو ما قصده فيكسل حينما قال إن نظرية بوهم-باورك كانت نظرية 'مجردة' جداً إلى حد أنها يصعب أن تشكل حتى مقاربة أولية للحقيقة. ولهذين السببين معاً، فإن هذه البنية كلها تبدو كنيبة، إن لم نقل غريبة.

ومن الممكن، دون صعوبة كبيرة، إزالة بعض الجوانب التى تفسر هذا الانطباع. كانت معرفة جيفونس أفضل من أن يترك العمل يُضاف إلى منتج

(٢٩٦) رغم أننى قد أثرت بنفسى هذه النقطة قبل أربعين سنة، فلا أرى الآن إنها تستقبل جيداً.

(٢٩٧) Jacob Marschak, 'A Note on the Period of Production,' Economic Journal, March 1934.

1934.. إن معالجته تجرى من خلال القيم كما يبدو. ولكن فى نسبة القيمة الكلية للمخروبات القائمة

من السلع إلى قيمة التذوق من السلع الاستهلاكية الجاهزة، فإن بُعد القيمة يلقى بعضه بعضاً.

(٢٩٨) C. H. P. Gifford, 'The Concept of the Length of the Period of Production,' Economic

Journal December 1933. أما مارشاك، فقد أشرنا إليه تواتراً.

وسيط لیتامی إلى أن يظهر منتج استهلاكی نهائی یستهلك فی الحال. فكما ذكرنا آنفاً، فإن جیفونس قد أدخل عملية 'عدم الاستثمار' بحيث إن فترته لم تكن فترة إنتاج فقط. وقد أضاف بوهم-باورك نفسه، متأثراً برأى، فكرة الاستفاد التدریجى للسلع الاستهلاكية المعمرة. كما إن فیکسل قد أوضح كيف إن خدمات العوامل الطبيعية يمكن أن تدخل فی الصورة سوية مع العمل. وقد عالج تلميذه البروفیسور أوكرمان Akerman، المتأثر برأى أيضاً، فی واحد من الأعمال الأكثر أهمية فی هذا الحقل، مشاكل رأس المال الثابت الذى یغیب عن مخطط بوهم-باورك بصورة ملفتة للنظر<sup>(٢٩٩)</sup> يمكن إزالة أحد تلك الجوانب التى تبحث على السخرية إلى أقصى حد كما بدا الأمر للنقاد- أى أن فترة الإنتاج لدى بوهم-باورك تبدأ، كما يبدو، من حالة یحقق فیها كل الإنتاج دون أدوات أو مواد قط وإن الأفراد یصطادون السمك بأیدیهم العارية- وذلك بمجرد أن ندرك إن كل النظرية الاقتصادية هی نظرية تخطيط ویتعین عليها بالضرورة أن تقبل كل نتائج الماضى- بما فی ذلك المصانع، والمعدات والخزین- كمعطیات. وعندئذ فإننا نكف عن محاولة بناء عملية اقتصادية ما ab ovo {من البداية} وأن نأخذ بالاعتبار، ونحن نطلع إلى الأمام فقط، 'كمية ما ینبغى تحقيقه من الاستثمار' amount of investment to be done بدلاً من 'كمية ما یستثمر من رأس المال' amount of investment of capital<sup>(٣٠٠)</sup>. وارتباطاً بذلك، فمن شأن هذا أيضاً أن یزیل أحد الدوافع 'للتحلال' resolution كل السلع

(٢٩٩) (٤٦ 1923-4) Gustaf Akerman, Realkapital und Kapitalzins. حول هذا الموضوع، انظر ملاحظة فیکسل التى أعید نشرها فی الملحق الثانى من عمله: Lectures، وإعادة الصياغة الجزئية التى وضعها أوكرمان نفسه: (1931) Om den industriella rationaliseringen. وتكمل هذا العمل مساهمة اريك ليندال Erik Lindahl (التي تتوافر باللغة الإنجليزية تحت عنوان: 'The Place of Capital in the Theory of Price' بوصفها الجزء الثالث من عمله: Studies in the Theory of Money and Capital, 1939) وذلك من زاوية أخرى تقترب من قالراس.

(٣٠٠) إن السؤال: لماذا لم یفعل بوهم-باورك ذلك هو سؤال مهم نوعاً ما. وتصور إن الجواب يمكن العثور علیه فی الموقف الغریب الذى كان موقفاً عامناً بین الكتاب التمسويين. إذ لم یفعلوا قط بتفسير حالة معينة من عملية معينة وفقاً للحالات السابقة من نفس العملية. فقد كانوا یشكون بوجود تفكير دائرى فی أى حاجة تفعل ذلك - أو، على الأقل، تتعامل مع المسألة الاساسية كحقيقة، رغم أنها لم تثبت بعد. فأی تفسير 'سببى' ینبغى أن یكون 'أصلیاً' genetic. ویتعین علیه أن یسقط اللثام عن الأصول 'المنطقية' للأشیاء. وهكذا، كان یجب، بالنسبة لنظرية رأس المال، أن تتطور عن ظروف لم یكن فیها رأسمال. وفى الواقع، أعتمد بوهم-باورك، لغرض الحصول على فترة قصيرة بشكل مقبول، على فرضية أعدت خصيصاً معادها أننا كلما عدنا إلى تاریخ عملية صناعية معينة، فإن كمیات الموارد التى استعملت فی الماضى ولكنها ما تزال موجودة فیها (الحديد المستخرج من المناجم فی الأزمنة الرومانية الذى ربما ما يزال موجوداً فی سكية العیب الحديثة) تتناقص بزمان معدل أسرع من الزمن الذى ینبغى أن تتصاعف فیهِ.

ترأسمالية إلى 'أرض وعمل' أو إلى عمل فقط. وبالمثل، يمكننا أن نتخلص من 'خطية' مخطط الإنتاج لدى بوهم باورك- أى من الفكرة القائلة إن كل المنتجات تظهر كنتيجة لعمليات لا يُضاف خلالها إلى نتائج المرحلة السابقة، فى كل مرحلة وسيطة، سوى العمل. كما لا يبدو من المستحيل أن نشق، من 'فترات' المنشآت 'تفردية'، الفترة الاجتماعية للإنتاج التى هى ضرورية فى نظرية بوهم باورك. ولجعل مفهوم بوهم باورك لبنية رأس المال يخدم نيته التحليلية، ينبغي أن تكون هذه البنية واقعاً مادياً؛ ويجب أن تكون الكميات المختلفة من المنتج، التى تنتجها بنى مختلفة زمنياً، قابلة مادياً للمقارنة. لتأمين المستلزم الأول، يلزمنا بالفعل مورداً متجانساً من الناحية المادية لا تختلف عناصره إلا فى البعد الزمنى؛ ولتلبية المستلزم الثانى، ينبغي أن تكون المنتجات، التى تدخل جداول بوهم باورك، متماثلة نوعاً ونوعية ولا تختلف إلا من حيث كميتها المادية. ومن المتعذر تلبية هذين المستلزمين إلا فى حالات خاصة. وإن هذا هو ما يختزل القيمة التحليلية لنظرية رأس المال لدى بوهم باورك، إلى هذا الحد، إلى مثال توضيحي غير عملي لجانب من الواقع<sup>(٣٠١)</sup>. ولكن القارئ قد يسأل هنا: إذا كنا نعترف بكل هذا، وإذا كنا ندخل كل هذه التصحيحات، فماذا يتبقى من نظرية بوهم باورك لرأس المال، وبخاصة مفهومه لفترة الإنتاج؟ حسناً، لا يتبقى شيء غير الفكرة الجوهرية. وإن هذه الفكرة تبقى تثبت فعاليتها عبر ما تثيره من نقد وكل قطعة فى العمل البناء<sup>(٣٠٢)</sup>.

(٣٠١) تتكرر مثل هذه الأوضاع فى علم الاقتصاد على نحو أكثر مما يمكن أن يتصوره المرء. يقدم صلل ماركس أمثلة عدة عنها. والمثال الثانى هو فكرة البروفيسور بيجو عن باوند من الموارد كان قد طرحها أولاً (فى الطبعة الأولى من عمله Wealth and Welfare) ثم أسقطها فيما بعد. وتقدم سلة مارشال من السلع، التى استعملها فى نظريته للتجارة الدولية، مثلاً آخر. والمشكلة قد لا يتعذر حلها. (انظر، مثلاً: W. Leontief, 'Composite Commodities and the Problem of Index Numbers,' Econometrica, January 1936). وفى جميع الأحوال، فإن هذه الأمثلة تسيئ إن الحجج التى تشير إلى العمل فى ظل الصعوبة المذكورة هى حجج لا تخلو من القيمة بالضرورة.

(٣٠٢) ثمة إعادة تفسير بناءة حديثة لبوهم باورك لم نوردناها لحد الآن وهى ترد فى عمل هيكس: Value and Capital (1939), ch. 17. إن إعادة التفسير هذه لم تتم وفقاً لروح بوهم باورك. ولكنها تثبت إن أفكار بوهم باورك أفلقت البروفيسور هيكس. وقد أقام البروفيسور دوجلاس Douglas من غير قصد نصيباً تذكاريًا لبوهم باورك فى الفصل التاسع من عمله: Theory of Wages (1934), p. 128.



## ٢- الثورة في نظرية القيمة<sup>(٣٠٣)</sup> والتوزيع

نحاول في هذا القسم أن نصوغ بشكل أولى تمامًا ما تضمنته هذه الثورة، كما تُسمى، والإضافة التي قدمتها إلى التحليل الاقتصادي. ولهذا الغرض، سنتبنى لغة نظرية المنفعة الحديثة في شكلها الأصلي والأكثر بساطة. كما سنستعمل بشكل رئيسي النسخة النمساوية منها لأن النمساويين (منجر وفيزر ويوهم-بأورك)، رغم تخلف تكنيكهم، نجحوا في إبراز جوانب أساسية معينة بصورة أوضح مما فعل جيفونس أو فالراس. أما تعاليم مارشال، فتزد، كمقارنة منورة، في كل من هذا القسم والفصل القادم حيث نتحرك على المستوى الأرفع لفالراس<sup>(٣٠٤)</sup>.

وسنعالج في الفصل السابع تاريخ نظرية المنفعة الحديثة نفسها وتاريخ خلفائها. ولكننا بحاجة لبضع جوانب منها هنا بالضبط. لقد انطلق منجر مما تصور أنها الحقائق الواضحة عن الحاجات البشرية التي صاغها بديلي: أولاً، هناك فئات مختلفة من الحاجات أو *wants* أو الأنواق *needs* أو الرغبات *desires* (Bedurfniskategorien) كالرغبة في الطعام، والسكن، والملبس، وما شابه، التي نعرف مفهوم السلع *Goods* ويمكن ترتيبها في ترتيب محدد من الأهمية (الذاتية)؛ ثانياً، في إطار كل فئة من هذه الفئات، ثمة، كحقيقة نفسية معطاة، سياق محدد من الرغبة بتحقيق زيادات إضافية من كل سلعة (Bedurfnisregungen) نحس بها كلما واصلنا استهلاك زيادات متتالية من السلعة. لقد أوضح منجر هذا في جدول رقمي، أعاد البروفيسور ستغلر تقديمه (المرجع السابق، ص ١٤٤)، ودرس بشكل دقيق عدداً كبيراً من الأسئلة التي تبرز بالارتباط مع المخطط - مثل إلى أي حد يمكن أخذ هذه الحاجات كمعطيات، رغم قابليتها للتوسع وسهولة التحكم فيها *malleability*. وإذا نهمل هذه الأسئلة، فأنتنا نتقدم حالاً لطرح المسئلة - أو 'القانون' - التي كانت أساسية للنظرية 'الجديدة' أو 'النفسية' للقيمة: كلما تناولنا

(٣٠٣) بدلاً من استعمال هذه العبارة التقليدية، يمكننا استعمال عبارة 'نسب المبادلة' *exchange ratios* أو 'الأسعار النسبية' *relative prices*. فهذه المصطلحات الثلاثة هذه تحيى الشيء نفسه بالنسبة لمعظم أغراض نظرية الفترة المدروسة.

(٣٠٤) لن تتم مناقشة سوى بضع أساسيات ولن نقيم بأي محاولة منظمة لإعادة طرح واقتصاد صياغات الكتاب الفرديين. وللحصول على تحليل أكثر كمالاً، أحيل القارئ إلى كتاب البروفيسور ستغلر (Stigler: *Production and Distribution Theories* (1941).

زيادات متتابعة من كل سلعة، فإن شدة رغبتنا في 'وحدة' إضافية منها تهبط بصورة ثابتة monotonically إلى أن تصل إلى الصفر حيث يمكن أن تصل إلى ما دون الصفر بعد ذلك. وإذا استبدلنا الأرقام المنفصلة discrete لدى منجر بمنحنى أو دالة متصلة continuous، واستبدلنا عبارة 'الرغبة بوحدة إضافية' <sup>(٣٠٥)</sup> بعبارة: 'المنفعة الحدية، يمكننا أن نعبد صياغة تلك المسلمة كما يلي: 'تتناقص المنفعة الحدية من أى شيء، بالنسبة لأى فرد، مع كل زيادة فى الكمية التى لديه منها أصلاً' (Marshall, Principles, p. 168). وإذا نرجأ بعض الاعتراضات المختلفة على هذه المسلمة، يمكننا أن نعرف وفقاً لها، مفهوم المنفعة الكلية (كمجموع أو مكامل integral) بقولنا أيضاً بأن المنفعة الكلية من أى شيء، بالنسبة لأى فرد، تتزايد إلى حد نقطة الإشباع مع كل زيادة منها ولكنها تتزايد بمعدل متناقص.

وفى أى من هذين الشكلين، نجد ما أسماه مارشال قانون الحاجات القابلة للإشباع وما أسماه التمسايويون Gesetz der Bedürfnisättigung. وعلى شرف رائده 'الأكثر أهمية، فقد جرت تسمية هذا القانون بقانون غوسن الأول Gossen <sup>(٣٠٦)</sup>. ونضيف حالاً الفرصية التى تسمى - أو يحب أن تسمى - قانون غوسن الثانى. إن هذا القانون، بخلاف القانون الأول، لا يمثل مسلمة postulate بل موضوعة theorem: فلضمان أقصى إشباع من أى سلعة قابلة لإشباع حاجات مختلفة (بما فى ذلك العمل أو النقود)، ينبغي على الفرد أو (المنشأة) تخصيص تلك السلعة للاستعمالات المختلفة بطريقة من شأنها تسوى بين المنافع الحدية فى جميع هذه الاستعمالات <sup>(٣٠٧)</sup>. تبدو كلتا العبارتان، لأول وهلة، مجرد صياغات تكنيكية

(٣٠٥) بدلاً من كلمة: وحدة، قال منجر: Teilquantitat، التى أراد بها، كما أوضح البروفيسور مستغز، زيادة صغيرة ولكن متناهية. وحينما نستعمل، لغرض الملائمة التحليلية، دوالاً متصلة وتحليلية، فإننا نقصد زيادات صغيرة إلى أبعد الحدود infinitesimal increments. إن كلمة وحدة، unit غير دقيقة قط. تعود عبارة: المنفعة الحدية Marginal Utility إلى فيزر (Grenznutzen). وقد استعمل هيفونس عبارة: الدرجة الأخيرة من المنفعة؛ أما فالراس، فإنه استعمل عبارة: rareté. والتعبير الأخير، الذى سوف نترجمه بالتأكيد بمعنى الندرة، لا يترك سوى الشئ القليل للمعترضين الذين، مثل كاسل، أرواوا التخلي عن المنفعة والاحتفاظ بالندرة Scarcity رغم ذلك. أما التعبير: 'الرغبة فى بوحدة إضافية' فيعود إلى فيشر الذى تكلم أيضاً عن 'إمكانية الشعور بالحاجة' wantability. وقد أدخل باريثو مفهوم: fopbelimite elementaire وأما كلارك، فقد أدخل مفهوم: المنفعة المحددة Specific Utility.

(٣٠٦) انظر الملحق إلى الفصل السابع: 'ملاحظة حول المنفعة'، أدناه.

(٣٠٧) لقد تكلم منجر عن الحاجات المختلفة التى يمكن أن تشبعها سلعة معينة 'حيث تُشبع إلى حد مسنوى واحد من الإلحاح'. وهذا أمر حسن إلى الحد الذى بلغه. ولكن من المهم ملاحظة التردد الذى أبداه

لأشياء مبتذلة كنيية. ولكن لا ينبغي أن ننسى أن البنى التحليلية الأكثر سموها تقوم على أشياء مبتذلة لا تثير الاهتمام بحد ذاتها فقط. فهل ثمة ما هو أكثر ابتدالاً من الفكرة القائلة إن الجسم الساكن يبقى ساكناً ما لم يحركه شيء ما ('قوة' ما) (قانون نيوتن الأول)؟ لنلق، إذن، نظرة على البنية التي قامت على مثل تلك الأشياء المبتذلة.

(أ) نظرية القيمة التبادلية كانت مشكلة المقايضة هي المشكلة الأولى التي عالجها جيفونس ومنجر وفالراس (وكذلك غوسن Gossen) وفقاً لجهاز المنفعة الحدية. أدرك هؤلاء، مثل سابقهم 'الكلاسيك'، الأهمية المركزية للقيمة التبادلية، مع أنهم، كسابقهم هؤلاء أيضاً، لم يوضحوا لقراءهم بدرجة كافية من الوضوح وربما لم يدركوا هم أنفسهم بصورة كافية، إن القيمة التبادلية هي شكل خاص من المعامل الشامل للتحويل الذي يستند على اشتقاقه كل منطق الظواهر الاقتصادية<sup>(٣٠٨)</sup>. كانت نظرياتهم المقايضة لديهم، أو إذا استعملنا مرة أخرى مصطلح واتلي whateley، نظريات catallactics لديهم، تختلف كثيراً فيما بينها من ناحية الكمال والدقة التكنيكيين: حيث يرد أفضل عمل خلال الفترة في الدروس ٥١-٥٥ من عمل فالراس Elements<sup>(٣٠٩)</sup>. ولكنهم كلهم - وغوسن أيضاً - استهدفوا نفس الهدف وهو إثبات أن مبدأ المنفعة الحدية يكفي لاشتقاق نسب المبادلة بين

=كتاب كثيرون حول هذا القانون الثاني.

(٣٠٨) وبالنتيجة، فإن النقاد ذوي التوجه التاريخي أو التوجه السوسيولوجي كانوا يفهمون حتى أقل مما كان يعنيه هؤلاء المتظنون الاقتصاديون، فإذ أخذوا المخططات البسيطة، التي أدخل الآخرون بواسطتها موضوعهم، بقيمتها الظاهرية؛ وإذا وجدوا، مثلاً، إن هذه المخططات تعالج مقايضة السلع الاستهلاكية، التي كانت موجودة بكميات معطاة، فقد استغرب هؤلاء النقاد من ماهية الصلة التي يمكن أن تكون لمثل هذا التحليل ليس فقط بالمشاكل الكبرى للحياة الاجتماعية بل أيضاً بالمشاكل الاقتصادية البحتة الهامة حقاً: الإنتاج والتوزيع.

(٣٠٩) فالراس هو الوحيد، بين الثلاثة، الذي استعمل حالة من ثلاث سلع وأكثر - متتالواً بالمبادلة غير المباشرة - وأن يشير إلى أي شيء يقترب من شروط التوازن المرصية من خلال فائض الطلب. أما عمل جيفونس حول 'نظرية المبادلة' فهو على درجة أدنى إلى حد بعيد، معالجة منجر للمشكلة مقبولة إلى الحد الذي بلغت. ولكنه لم يذهب بعيداً. وحينما حاول بوم-باروك إحكام نظريته، خذله تكنيجه المعيب حالاً، وتعرض سوق خيله المشهور إلى انتقاد سهل من قبل إدجورث: وقد وردت المساهمات الأكثر أهمية لهذا الأخير في عمله Mathematical Psychics وفي كثير من مقالاته أيضاً. وأذكر، بشكل خاص، المقالة الواردة في مجلة Giornale degli Economisti, March 1891 حيث يجد القارئ أيضاً مقالة أخرى مهمة كتبها آرثر بيلي Arthur Berry في عدد شهر حزيران من العام ١٨٩١. ويتضمن عمل مارشال Principles كل ما يحتاجه القارئ حول نظرية المقايضة (وبشكل رئيسي في الصفحات ٤١٤-٤١٦، والملحق، والملاحظات ١، ٢، و ١٢).

السلع التي مستتب نفسها في الأسواق التنافسية، وكذلك الشروط التي في ظلها ينبغي أن يحل نطاق من نسب المبادلة الممكنة محل النسب التي تتحدد بشكل فريد. وبعبارة أخرى، أثبت أولئك الكتاب ما تصور آ. سميث وريكاردو وماركس أنه أمر مستحيل، أي إمكانية تفسير القيمة التبادلية من خلال القيمة الاستعمالية<sup>(٣١٠)</sup>. ومن شأن جيفونس ومنجر وفالراس أن يستحسنوا كلهم هذه العبارة. وهذا هو ما قصده حينما ادعوا أنهم اكتشفوا 'سبب' القيمة (التبادلية). ومع ذلك، فليس من شأن هذا أن يعنى الكثير حتى إذا افترضنا صحته، وبخاصة منذ أن تم حل 'غزr القيمة' مرات عدة من قبل ذلك، كما تعلم. فالأكثر أهمية هو إن النظرية 'الجديدة' للمبادلة أكثر عمومية مما كانت عليه النظريات القديمة<sup>(٣١١)</sup>، وإنها أثبتت إنها أكثر فعالية في نتائجها- التي يعود الفضل في الكثير منها إلى إدجورث- حتى في الحالات التي تغطيها النظريات القديمة<sup>(٣١٢)</sup>. ولكن هذه أيضا ليست هي النقطة الجوهرية. فالنقطة الجوهرية هي أنه، في النظرية 'الجديدة' للمبادلة فإن تحليل المنفعة الحدية قد خلق

(٣١٠) إذا عرنا بمصطلحات ماركسية، فذلك يعنى إن 'اقتصاد المبادلة' أساسا (Tauschwertwirtschaft) هو 'اقتصاد استعمالي' أيضا (Gebrauchswertwirtschaft) الأمر الذي ينكره المذهب الأصولي الماركسي كفضية مبدأ. وبطبيعة الحال، نحن لا نرفض شيئا بالنسبة للاشتراكية من تبني أى من هذين للرأيين. ولكن كلا الطرفين، أو الماركسيين في جميع الأحوال، تصورا إن هذه القضية تعمل أهمية عملية. وقد لا يكون من الزائد أن نوضح إن هذه القضية لا تمت منطقيا بأية صلة إلى قضية الاقتصاد الشائع الحديث: الإنتاج لأجل الحاجة مقابل الإنتاج لأجل الربح. (٣١١) لنظر، مثلاً، الجزء الرابع، الفصل الرابع، القسم السادس، أعلاه. ومع ذلك، فتمه معنى من التشديد، لراء شكل واحد محدد من النقد غير العادل، على أن من غير الصحيح إن آ. سميث أو ريكاردو أو ج. س. ميل سخرؤا من هذا المدهل للظاهرة الاقتصادية بسبب بساطته. والحقيقة هي أنهم لم يعرفوا كيف يمكن الاستفادة من القيمة الاستعمالية لتفسير القيمة التبادلية. فهم لم يروا سوى إن الأولى هي شرط للثانية.

(٣١٢) يمكن إدراك ذلك على أفضل وجه بمقارنته بنظرية القيمة التبادلية التي تقوم على كمية-العمل. فهذه الأخيرة، كما سبق لنا أن رأينا، هي نظرية غير 'خاطئة'، كما تعود للشوار أن يقولوا، وبخاصة للنسلاويون منهم. ومن المفيد أكثر أن نقول إنها لا تغطي سوى حالة خاصة فقط. وحتى في الحالة التي تصح فيها، فإن الموضوع العائلة إن 'أسعار' السلع تميل للتاسب مع كميات العمل المتجسد فيها لا تفعل سوى أن تشير إلى صفة معينة من الأسعار التوازنية. فهي لا تقدم وصفا محيا للعملية التي تخلق هذه الأسعار وبالتالي لا يمكن قط تسميتها كنظرية أسعار؛ وذلك بأكثر مما نستطيع أن نسمي. كنظرية نقود، العبارة العائلة إن مستوى السعر، في ظروف معينة، يتناسب مع كمية النقود وذلك حتى حيثما تصح هذه العبارة؛ أو بأكثر مما نستطيع أن نسمي، كنظرية أجور، العبارة العائلة إن الأجور الحقيقية، في ظروف معينة، تساوى حد للكفاف الأدنى وذلك حتى حيثما تصح هذه العبارة. وإلى هذا الحد، فإن الثوار لم يثروا بنية نظرية قائمة، ولكنهم وضعوا نظرية معينة في موضع لم يكن فيه شيء ما من قبل.

أداة تحليلية تسرى سرياناً عاماً على المشاكل الاقتصادية<sup>(٣١٣)</sup>. وسيوضح هذا أكثر كلما مضينا في عملنا.

(ب) التكلفة، الإنتاج، التوزيع تشير مفاهيم المنفعة الحدية والكافية إلى حاجات المستهلكين. وهكذا فهي لا تحمل معنى مباشراً إلا بالنسبة للسلع أو الخدمات التي يتيح استعمالها إشباع حاجات المستهلكين. ولكن منجر دأب على القول إن وسائل الإنتاج- أو 'السلع من الدرجة العليا'، كما كان يسميها- تدرج ضمن مفهوم السلع الاقتصادية بفضل حقيقة إنها أيضاً تتيح إشباع حاجات المستهلكين، ولو بصورة غير مباشرة فقط، عبر المساعدة على إنتاج الأشياء التي تشبع الحاجات الاستهلاكية بشكل مباشر. لننتقف للحظة لتأمل معنى هذه الأداة التحليلية التي تبدو بسيطة وحتى مبتذلة ولكنها تشكل ضربة من النشوخ الحقيقي رغم ذلك<sup>(٣١٤)</sup>. فهي تمكننا من معاملة أشياء كالحديد أو السمنت أو المخصبات- وكذلك كل خدمات العوامل الطبيعية والعمل التي لا تستهلك بصورة مباشرة- كسلع استهلاكية غير مكتملة، وتوسع بهذا الشكل من نطاق المنفعة الحدية ليشمل كل مجال الإنتاج و'التوزيع'. لقد نسب إلى مستلزمات أو عناصر أو عوامل الإنتاج قيم استعمالية: فهي تكتسب مؤشرات أهميتها الاقتصادية وبالتالي قيمها التبادلية من نفس مبدأ المنفعة الحدية الذي يزود مؤشرات الأهمية الاقتصادية وبالتالي يفسر القيم التبادلية للسلع القابلة للاستهلاك. ولكن القيم التبادلية هذه أو الأسعار النسبية للعوامل تشكل تكاليف إنتاج بالنسبة للمنشأة المنتجة. وهذا يعنى، من ناحية، إن مبدأ المنفعة الحدية يعطى الآن ظاهرة التكلفة ومنطق تخصيص الموارد (بنية الإنتاج) بالنتيجة أيضاً وبالتالي 'جانب العرض' من المشكلة الاقتصادية، بقدر ما يتحدد كل ذلك بالاعتبارات الاقتصادية. ومن الناحية الأخرى، فنظراً إلى أن التكاليف، بالنسبة للمنشأة، هي دخول بالنسبة للأسر، فإن المبدأ الحدى نفسه، مع نفس الشرط، يعطى تلقائياً ظواهر تكوين الدخل أو 'التوزيع' التي لم تعد حقاً موضوعاً متميزاً، رغم

(٣١٣) هذا هو ما شعر به الثوار أنفسهم ولكنهم لم يبرروه بصورة صحيحة. وهذا يعود، جزئياً، إلى حقيقة إن الأداة ذات الانطباق العام- نظرية تعظيم السلوك- تظهر في نظرية المبادلة بهيئة حالة خاصة. فهي لم توضع قط وهي منقاة من كل الأشياء غير الجوهرية (بما في ذلك المنفعة الحدية نفسها) ومختزلة إلى الأساسيات المنطقية وذلك قبل أن ينشر ب. أ. ساملسون P. A. Samuelson عمله:

Foundations of Economic Analysis (1947; ch. 1, 2 and 3)

(٣١٤) كالقد تم استعمال تلك الأداة من قبل غوسن بالفعل بصورة جنينية.

إنها طبعاً يمكن أن تُدرَس بصورة منفصلة لغرض ملائمة العرض. وهكذا يتوحد كل جهاز الاقتصاد البحث على أساس مبدأ واحد- بمعنى ما لم يكن عليه هذا الجهاز من قبل أبداً.

لا يمكن مناقشة معظم المشاكل التي تنشأ عن هذه البنية إلا على مستوى تبرر فيه منزلة فالراس الرفيعة. ورغم اعتقادي بأحقية جيفونس في نسخة من الوقائع المذكورة قبل قليل وبالتالي حقّه في الأسبقية إذا صح ذلك، بيد أنني أعتقد بأن الفضل يجب أن يكون من نصيب النمساويين، وبخاصة منجر الذي يتضمن عمله Grundsätze كل الأساسيات. يشير البروفيسور ستغلر حقاً إلى 'فجوات' كثيرة في معالجة منجر ويعزوها، عن حق، إلى انشغاله بمشاكل بدء تقييم السلع القابلة للاستهلاك بشكل مباشر. وهذا يفسر بالفعل الانطباع بأن منجر كان يهمل جوانب التكلفة. ولكن وفقاً لعرض ستغلر نفسه، فإن منجر توصل إلى كسل الاستنتاجات الجوهرية. كما لا ينبغي أن ننسى أن العمل Grundsätze كان يهدف، بمعنى يختلف تماماً عن المعنى الذي يمكن تطبيقه على عمل مارشال Principles، إلى أن يكون مجرد مقدمة. وبالفعل، فقد تركت إلى فيزر صياغة النظرية النمساوية للتكلفة والتوزيع بشكل محدد. ولكن فيزر كان الأسوأ تكتيكاً بين النمساويين الثلاثة الكبار. وهكذا تكومت أمام قرائه- وبخاصة فيكسل- الاعتراضات على الطرق، التي كانت غريبة عليه بحيث إنها أضعفت عملاً كان كبيراً حقاً. وقد عرض بوهم-باورك النظرية النمساوية للقيمة وطورها ودافع عنها. ولكنه، في هذا المجال، لا يمتلك الأصالة التي لم يدعيها هو نفسه. وقد قدّم فيكسل فيما بعد أفضل صياغة للمذهب النمساوي.

إذا كان تفسير القيمة التبادلية لوسائل الإنتاج يقوم على منفعتها غير المباشرة أو قيمتها الاستعمالية لمستهلكي منتجاتها النهائية، أي، إذا كان يتوجب اشتقاق الأهمية الاقتصادية لوسائل الإنتاج من المساهمة التي تقدمها هذه الوسائل مجتمعة في تحقيق إشباع المستهلكين، فإن المشكلة التي تبرز بصورة طبيعية هي كيفية فصل مساهمة كل واحدة منها، مفترضين أن كل 'العوامل' تمثل 'مستلزمات' ضرورية للمنتج النهائي بدرجة متساوية وأن السحب الكامل لأي منها يؤدي، في معظم الحالات، إلى عدم إنتاج أي شيء. إن مجرد دأب بعض النقاد الألمان على القول إن هذه المشكلة غير قابلة للحل وإن نظرية المنفعة

الحدية، بسبب ذلك، غير قابلة للانطباق على تقسيم سلع أخرى غير السلع الاستهلاكية، الموجودة في كمية معطاء، وبالتالي غير قابلة للانطباق على الإنتاج، يكفي لأن نقول إننا هنا بصدد مشكلة حقيقية وغير مبتذلة، تشكل إزالتها الشرط المسبق لأن تصبح للفكرة الأساسية فكرة تسري تحليليًا بالفعل. وقد أزال منجر تلك المشكلة عن طريق تطبيق ما يشبه الطريقة التي استعملها لحل لغز القيمة. فقد سلم باستحالة فصل مساهمة 'العوامل' في المنتوج الذي يُنتَج بفضل تعاون هذه العوامل. ولكنه لاحظ بأنه يكفي، لإزالة الصعوبة، تحديد المساهمات الحدية لتلك العوامل (فكرة فيزر حول Grenzbeitrag)<sup>(٣١٥)</sup>. ومن الممكن بسهولة تحديد هذه المساهمات عن طريق سحب كميات ضئيلة بصورة متتالية من كل واحد من مستلزمات الإنتاج، مع إبقاء المستلزمات الأخرى على حالها في كل مرة، والتحقق من الخسارة في الإشباع التي تلحق بمستهلكي المنتوج أو المنتوجات.

سوف نناقش، في الفصل القادم، بعض النقاط التكنيكية حول هذا المدخل<sup>(٣١٦)</sup>. ولكن ينبغي أن نلاحظ حالاً أن هذا المدخل يشكل الطريقة التي أعاد بها النمساويون اكتشاف فكرة الإنتاجية الحدية. ومع ذلك، فالإنتاجية الحدية لديهم كانت إنتاجية حدية مع فارق معين. ولإيضاح هذه النقطة، لننتذكر التمييز المعتاد

(٣١٥) ومع ذلك، فقد أُنْعِمَ ذلك الحدين ونقّاهم معاً بأن نظرية تكوين الدخل القائمة على المنفعة الحدية غير قابلة أساساً 'للدفاع' عن الطريقة الرأسمالية للتوزيع. ذلك لأن من الواضح أن المراسم - الأخلاقية أو غيرها - لعمل العمل، مثلاً، لا تتأثر حتماً يكون العمال من الكثرة، نسبة إلى الكميات المتاحة من العوامل الأخرى، بحيث تكون مساهمتهم الحدية صغيرة.

(٣١٦) من الممتع ملاحظة بعض المشاكل التي صادفت النمساويين أنفسهم ونقّاهم معاً بسبب نقص خبرتهم في معالجة مثل هذه المفاهيم. فقد كانت هناك مناقشة ضمن حلقة النمساويين صام إذا كان منجر مصيباً أم لا حينما اتخذ من الخسارة في إشباع المستهلكين دليلاً على الخسارة التي تصحب سحب كمية ضئيلة من عامل ما؛ إذ رأى بعضهم أن نلاحظ، بدلاً من ذلك، الكسب الذي يترتب على زيادة ضئيلة في عامل ما. وفي الواقع، ثمة مشكلة ذات أهمية ثانوية تبرز في حالة الانقطاعات discontinuities، ولكن، بقدر تعلق الأمر بأول صياغة للمبدأ الأساسي، من حقنا أن نهتم بهذه الأشياء وبالتالي أن نرد كل المشاجرات في هذا الموضوع إلى اللثل في فهم منطق الأشياء متناهية الصغر infinitesimals - التي يمكن الاستشهاد بأمتة منها تعود حتى إلى الشريرينيات. ومرة أخرى، برز بوقت مبكر تماماً اعتراض نقاده: إذا سحبت كمية صغيرة من عامل إنتاجي معين من منشأة ما يمتضى عملها على نحو ملائم تكنيكيًا، فإنك تخلق اضطراباً لن يكن أصغر من الاضطراب الذي ينجم عن سحبات أخرى ولكن من شأنه، على العكس، التأثير على كل خطة الإنتاج بحيث يحول المتبقي من ذلك العامل إلى شيء عديم النفع تقريباً وتحويل جدول الإنتاجيات المتناقصة من الوحدات المتتالية من عامل ما إلى شيء خيالي. وقد نشأ وضع غريب ظل فيه هذا الاعتراض واعتراضات أخرى معقدة دون جواب لأن بعض منظري المنفعة الحدية لم يعرفوا كيف يجيبوا ولأن الآخرين، ممن كانوا يعرفون ذلك، وجدوا أن الأمر لا يستحق الإجابة.

بين الإنتاجية المادية الحدية والإنتاجية القيمة الحدية. تمثل الإنتاجية المادية الحدية لـ 'عامل' معين الزيادة في المنتوج الناشئة عن زيادة متناهية الصغر infinitesimal في كمية ذلك العامل. أما الإنتاجية القيمة الحدية لعامل معين في منشأة معينة<sup>(٣١٧)</sup> فهي الزيادة المادية مضروبة في الزيادة المناظرة في الإيراد الكلى لهذه المنشأة أو إيراداتها الإجمالية. يدخل كلا المفهومين في النظرية النمساوية بالفعل. ولكنهما لا يدخلان في أساس هذه النظرية ground floor، وأنهما تطوراً بمعزل عنها<sup>(٣١٨)</sup>. وفي الأصل، فإن الإنتاجية الحدية النمساوية كانت إنتاجية قيمة حقاً ولكنها إنتاجية قيمة لم تفترض مسبقاً سعر المنتوج: فهي لم تكن إنتاجية مادية حدية مضروبة بأي سعر بل إنتاجية مادية حدية مضروبة بالمنفعة الحدية لبعض المستهلكين. وعلى هذا الأساس، فقد طورَ النمساويون نظريتهم التي كانت نظرية للإنتاج والتوزيع في الوقت نفسه: وعندئذ، فإن أدوات نظرية المقايضة لديهم، التي كانت مصاغة من قبل، قد أتت لتحقيق تلك النظرية ولتبين كيف أنها تؤدي دورها في اقتصاد المشروع الخاص.

وهنا، فإن هذا المفهوم للإنتاجية الحدية القيمة marginal value productivity أو المنفعة marginal utility productivity لا يكون مفهوماً بصورة واضحة إلا في حالة اقتصاد كروزو. فمن الممكن الافتراض بشكل معقول حقاً أن كروزو يقيم مختلف وسائل إنتاجه النادرة وفقاً للاشباع التي يعرف أنها تعتمد على تملك تلك الوسائل بالتحديد. وإذا استعملنا مصطلح فيزر، فقد يمكن فعلاً افتراض أن كروزو يعزو impute هذه الاشباع إلى تلك الوسائل (التي تشكل قدرته الشخصية على العمل واحدة منها فقط)، وأنه يحقق بهذا الشكل، لأغراضه

(٣١٧) يجرى تعريف الإنتاجية المادية والإنتاجية القيمة معاً بالنسبة إلى منشآت فردية في المقام الأول. ولكن النمساويين، وبخاصة فيزر، وكذلك ج. ب. كلارك، لاهتمامهم بالعملية الاجتماعية ككل، حاولوا التقدم بشكل مباشر صوب الإنتاجيات الاجتماعية، والقيم الاجتماعية، والمنافع الاجتماعية الحدية. وقد خلق هذا الأمر مجموعة أخرى من الصعوبات تعد نمطية بالنسبة لمرحلة مبكرة من التحليل، صعوبات كان مارشال وفيكسل مجهزين بصورة أفضل لتجنبها. ومع ذلك، فإن المناقشة حول موضوع القيمة الاجتماعية لم تسفر عن الكثير، وأتينا لن نذكر عنها سوى إن هذه الرغبة بالتفكير على أساس اجتماعي تفسر المساهمات شبه-الاشتراكية بشكل متميز التي تقدمها فيزر وكلارك حيث يلعب المجتمع نفسه دور العامل الموجب.

(٣١٨) وهذا يفسر، في هذه الحالة، لماذا نجد مجموعة مختلفة من الرواد: فايزر نجد دوبيو Dupuit، وغوسن، والخب... في قضايا المنفعة الحدية، فإينا نجد هنا لونغفيلد Longfield وتونن Thunen بشكل رئيسي. وهذا هو السبب الذي يفسر فشل منجر، إن كان مطلقاً حقاً على عمل تونن، في أن يكتشف فيه ما يتصل بنظريته الخاصة به.



العملية الخاصة به، عملية عزو imputation دون أن يعي هذا. ولكن إذا شئنا التشديد على أن عملية imputation مماثلة تشكل المعنى الأعمق لآليات 'المجتمع الاكتسابي' acquisitive society (وهذا تعبير تاوनी Tawney)، فمن الضروري تفسير هذا الـ imputation كشيء يتحقق تصورياً من قبل المنشآت التي لا تشعر نفسياً بأشباع المستهلكين تلك وتريد، بدلاً من ذلك، تعظيم مكاسبها المالية في جميع الأحوال. إن إثبات هذا الأمر هو المشكلة الحقيقية. ولا يمكن إثباته، بقدر ما يمكن إثباته أصلاً، إلا بإيضاح أن المقايضة أو آليات السعر في الأسواق الحرة سوف تعمل بطريقة ما لضمان النتائج التي من شأنها أن تتحقق إذا جرى تقسيم الموارد أولاً كما يقيّمها كروزو وإذا كان يجري بعدئذ تحويل هذه القيم المحسّنة على أساس المنفعة utility values إلى قيم تبادلية أو أسعار بنفس الطريقة التي تتحول بها الـ utility values للسلع الاستهلاكية إلى قيم تبادلية في سوق بسيط للسلع الاستهلاكية<sup>(٣١٩)</sup>. إن من شأن حتى افتراض وجود هذه المشكلة، التي هي ليست مشكلة مبتذلة أو غير مهمة كما هو واضح، أن يعنى إنجازاً كبيراً. ولكن منجز وفيزر، إذا أهملنا النواقص التقنية، قد قطعاً الطريق كله تقريباً نحو حلها بالفعل، وأنهما، من خلال ذلك، حلا أيضاً المشاكل الأساسية لتخصيص الموارد (الإنتاج) ولتسعير هذه الموارد (التوزيع).

على أي حال، فإن التفسير الذي يتضمنه استعمال طريقة العزو imputation لم يكن بعيداً فقط عن أي عمليات فكرية فعلية يمكن أن تُنسب لأي عوامل مقرّرة - فهذا لا يهم كثيراً إذا أخذنا بالاعتبار عبارة 'كما لو' التي تدخل في هذا التفسير كما تدخل في تفسيرات علمية كثيرة - ولكنه غير ضروري أيضاً.

(٣١٩) شدّد بعض النقاد بصورة متباعدة على أن نظرية القيمة المساوية، لكونها نظرية لتقييم السلع الاستهلاكية، غير قابلة للتطبيق على سلوك الأفراد الذين لا ينتجون لإشباع حاجاتهم ولكن من أجل السوق. يبين هذا طبعاً العجز الكامل عن فهم معالجة منجز. ووجد آخرون، في الفرضية الميمنة أعلاه، تفكيراً دائرياً لأن المنتجين، الذين ينتجون من أجل السوق، يقيّمون منتجاتهم من أجل النقود التي يأملون الحصول عليها مما يفترض مسبقاً فكرة الأسعار المتوقعة وهي نفس الشيء المراد تفسيره. إن الخطأ الوارد في هذه المعالجة يتبني أن يكون واضحاً. وانتَهز هذه الفرصة للإشارة إلى حلقتي مغرعتين أخريتين جرى اتهام المنظرين للمساويين بهما (من قبل أعضاء في مجموعتهم ذاتها في الغالب). رغم أننا سنشير إليهما مجدداً. الحلقة المفرغة الثانية هي: نحن لا نعلم، إلا من سلوك المرء (خياراته الفعلية)، أي من الكميات العديدة من السلع يختار هو، وعليه، فإن تفسير لاختياره بتفضيله هو بمثابة تفكير دائري. أما الحلقة الثالثة، فهي: نحن نقيم النقود من أجل السلع التي سنشتريها، وعليه، فمن باب التفكير الدائري، في حالة الشراء بواسطة النقود، الاعتقاد بأن السعر يتحدد بقيم المنافع للشئيين اللذين يتم تبادلها.

فلتحديد أسعار العوامل وحصصها التوزيعية، لسنا بحاجة لمعرفة قيمها المحتسبة على أساس المنفعة *utility values* في البداية. فكل ما نحتاج معرفته هو أنواع المستهلكين، وشروط الإنتاج التكنولوجية، والتوزيع الأولى لملكية العوامل؛ وعندئذ فإن مبدأ الإيراد الصافي الأقصى، الذي يتضمن مبدأ أدنى تكلفة، سوف يتكفل بالباقي. ولكن النمساويين واصلوا التشديد على فكرتهم الأساسية، وتصوروا، لتحقيق ذلك، إن من الضروري تقسيم القيمة الاستعمالية *use value* للمنتوج بين العوامل بالضبط كما تقسم الإيرادات من بيع المنتوج بين العوامل بالفعل، بمعنى إن من شأن العملية الأولى (وهي خيال منهجي) أن تقسّر العملية الثانية (الواقع). ولذلك، فإن مشكلة العزو لديهم (*Zurechnung*) أخذت الشكل التالي: استخلاص دوال المنفعة للسلع الإنتاجية من دوال منفعة معطاة للسلع الاستهلاكية. وقد عقدت النواقص التقنية للنمساويين المهمة وأدت إلى أدب واسع - وقائعي ونقدي - كان قد استكشف، بانطلاقه من المساهمات الأصلية لمنجر وفيزر وبوهم - باورك، عدة مسالك مسدودة وأثار قضايا معينة أكثر من أنه قد أجاب عليها. ومع ذلك، فليس من الضروري بالنسبة لنا الدخول في هذا الموضوع<sup>(٢٢٠)</sup>. ولكن مهما كان رأينا في المزايا التكنيكية لنظرية العزو، فإنها تعبر عن حقيقة عميقة لا نبليها بحد ذاتها العبارة البسيطة القائلة إن الإنتاج والتوزيع هما قضيتان تخصان تقسيم الخدمات الإنتاجية. كما أنها تقدم نظرية مرضية للتكاليف.

إن مناقشة المنافع الحدية لوسائل الإنتاج بروح من نظرية العزو *imputation* تقود بسهولة إلى التسليم بأهمية عناصر التكامل والإحلال فيما بين عوامل الإنتاج<sup>(٢٢١)</sup> والاستعمالات البديلة لهذه لعوامل وذلك بالنسبة لهذه المنافع

(٢٢٠) شدّد البروفيسور ستملر على التعبير عن نفس الرأي. ومع ذلك، فهو يورد عينة صغيرة من هذا الألب (*op. cit.* p. 5n). وأخشى أن حكمه القائل إن الدراسات التاريخية حول الموضوع كانت غير كفوءة إلى حد بعيد هو رأي غير مبرر تمامًا.

(٢٢١) كانت فكرة إمكانية الإحلال معروفة لدى توبن، طبعًا. بيد أن منجر كان أول من صاغها بصورة صريحة: "كان ... من المؤكد ليس فقط أن من الممكن، في عملية الإنتاج، توليف كميات محددة من سلع الدرجة العليا بالصورة التي نلاحظها في المنتجات الكمبائية ... [ولكن] التجربة العامة تعلمنا أن كمية معطاة من أي سلعة من سلع الدرجة الدنيا يمكن أن تنتج بتوليفات مختلفة جدًا من سلع الدرجة العليا." (*Grundsätze* p. 139) [ترجمة النص إلى الإنجليزية تعود إلى ج. شومبيتر]. وهذا قد يشرّب "قانون النسب المتغيرة" *law of variable proportions* وحتى بمفهوم "منحنيات النتائج المتساوي" *equal product curves*، هذا إذا لم نقل أكثر. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الصياغة أرفع من "مبدأ الإحلال" *principles of substitution* الأحدث لدى مارشال.

الحدية. وقد توصل النمساويون، على هذه الطريق، إلى ما جرت تسميته بـ نظرية تكلفة الاستعمال البديل alternative use cost أو نظرية تكلفة الفرصة البديلة opportunity cost<sup>(٣٢٢)</sup> - حيث يمكن التعبير عن فلسفة ظاهرة التكلفة من خلال القول المأثور: إن التكلفة الحقيقية لشيء ما بالنسبة لنا هي التضحية بمنفعة تلك الأشياء الأخرى التي كان بوسعنا الحصول عليها من الموارد التي دخلت في الشيء الذي أنتجناه.

كانت نظرية التكلفة هذه تظهر في الماضي بصورة متقطعة، وبخاصة في عمل ج. س. ميل: Principles، ولكن فقط لتفسير حالات خاصة لم تتوافق مع المخططات القديمة. ولكنها، كنظرية عامة وكتفسير للمعنى الاجتماعي الأساسي للتكلفة - في المجتمع الرأسمالي والاشتراكي معاً - كانت نظرية جديدة. كما لا ينبغي الشك في أنها طرحت نظرية للتوزيع أفضل كثيراً. ولكنني ألفت النظر، بخاصة، إلى حقيقة أنها تشدد على ظاهرة ضاعت في تحليل مارشال تقريباً. تأمل تخصيص مستلزم إنتاجي معين، كالعمل من نوع معطى، في اقتصاد مكون من إنتاج سلعتين. فكلما مضينا في تخصيص أكثر وأكثر منه لإنتاج السلعة (أ) وأقل فأقل لإنتاج السلعة (ب)، فإن المنافع الحدية للسلعة (أ) سوف تهبط بينما ترتفع المنافع الحدية للسلعة (ب). ويمكننا أن نعبر عن ذلك بالقول إن العوائد - المنافع utility returns من إنتاج السلعة (أ) تتناقص وأن التكاليف في إنتاج السلعة (أ) تزايد: وهكذا نكون قد استخلصنا، من مبدأ المنفعة الحدية، 'قانوناً' جديداً 'للتناقص الغلة'، وهو مستقل عن أي قانون مادي للتناقص وسيؤكد نفسه حتى في مواجهة قانون مادي لتزايد الغلة.

(ج) الاعتماد المتبادل والتوازن حينما نراقب التجمعات الصاخبة التي تعمل وتتعقد صفقات سعيًا وراء رزقها، فلن نواجهنا صعوبة حقا في ربط نشاط هذه التجمعات برغبتها بالكسب ورغبتها بالسلع. ولكن لأن يكون من الواضح لنا قط إن

(٣٢٢) يعود المصطلح الأخير - الموفق جداً - إلى د. آي. غرين D. I. Green: 'Pain Cost and Opportunity Cost.' Quarterly Journal of Economics, January 1894 وقد حضى هذا المصطلح باستعمال واسع في الولايات المتحدة بفضل التأييد القوي له من جانب الليبراليين نوليت. ويمكن العثور على معالجة مستفيضة لهذه المجموعة الكاملة من المشاكل لدى: H. J. Davenport, 'Value and Distribution (1908) الذي فضل أن يستعمل مصطلحا معادلا وهو تكلفة الاستبدال Displacement Cost.

العملية التي تولد الدخل الحقيقي، بقدر تعلق الأمر بمنطقها الأساسي، يمكن أن توصف بصورة مرضية من خلال أى مبدأ بسيط أو أن هناك منطقاً كامناً فيها أصلاً. إن تاريخ التحليل فى هذا الحقل هو تاريخ الإدراك المتزايد، الذى كان جزئياً فى البداية وصار عاماً أكثر فيما بعد، بوجود عملية اقتصادية متماسكة منطقياً. وهو الإدراك الذى صاغه لأول مرة بصورة واعية كُتاب مثل كانتيلون، وكينييه، وسمث، وساي وريكاردو. ولكن الفترة محل الدرس فقط هى التى شهدت التطوير الشامل للمفهوم القائل بوجود عالم اقتصادى يتألف من نظام للكميات التى تعتمد بعضها على بعض، سوية مع كل مشاكل ذلك العالم التى، وإن لم تحل بشكل مرضى تماماً، بيد أنها رُتبت بصورة واضحة على الأقل، ومسح الفكرة القائلة بوجود توازن عام بين هذه الكميات ووضعها فى مركز النظرية البحثية.

وهذا ما أنجزه فالراس. وما أن ندرك أن نظام التوازن العام هو الشيء المهم حقاً، فإننا نكتشف أن مبدأ المنفعة الحدية بحد ذاته ليس مهماً إلى الحد الذى تصوره جيفونس والنمساويون وفالراس نفسه رغم كل شيء. ولكن تحليل مخطط فالراس يكشف، فى الوقت نفسه، حقيقة أن المنفعة الحدية تمثل السلم الذى استعمله فالراس للوصول إلى مستوى نظامه للتوازن العام. ومع أن مبدأ المنفعة الحدية لم يعد الشيء المهم جداً بعد بلوغ ذلك المستوى، بيد أنه كان، رغم ذلك، الشيء المهم جداً لأغراض التوجيه heuristically. إن هذه الملاحظة تلقى ضوءاً جديداً على عمل جيفونس والنمساويين. فهم أيضاً كانوا قد عثروا على ذلك السلم. إلا أن تكتيكهم المعيب منعهم من بلوغ قمة ذلك السلم. ولكنهم بلغوا مستوى عالياً حقاً، بقدر ما سمح به ذلك التكتيك. وبعبارة أخرى، ينبغى أن نجد فى نظرية جيفونس-منجر للمنفعة الحدية نظرية جنينية للتوازن العام<sup>(٣٢٢)</sup>، أو، فى جميع الأحوال، شكلاً خاصاً للمبدأ التوحيدى الذى يقع فى أساس أى نظام للتوازن العام. ومع أنهما لم يجعلاً تلك النظرية متماسكة بصورة تامة، وذلك لعدم فهمهما ما تعنيه مجموعة معينة من المعادلات الآتية بشكل رئيسى، ومع إنهما وجدا فى المنفعة الحدية جوهر ابتكارهما بدلاً من أن يبصرا فيها وسيلة منهجية مفيدة لأغراض التوجيه، بيد إنهما يعتبران، رغم ذلك، وكما هو شأن فالراس بالضبط، من بين الآباء المؤسسين للنظرية المعاصرة. وهذا يسرى على كلارك أيضاً. وكان النقاد اللاحقون فرحين

(٣٢٣) إن هذا الجانب واضح على نحو خاص فى عمل فيزر: Natural Value

جدا بتطويراتهم التكنيكية الخاصة بهم ومتلهمين لإنكار التشارك مع جيفونس وللمساويين إلى حد أنهم فشلوا تماماً في فهم هذا الأمر.

بأى معنى كانت هناك ثورة؟ وهل قدمت هذه الثورة نظرية جديدة للعملية الاقتصادية؟

إن الجواب على السؤال الأول يعتمد على ما نقصده بتلك الكلمة التى أسىء فهمها كثيراً. فإذا قصدنا بها إحداث تغيير شامل وخارق thoroughgoing and discontinuous، فينبغى التسليم بادعاء هؤلاء الرواد للنظرية الحديثة- الادعاء بتثوير الجزء 'البحث' من علم الاقتصاد. فمع أن البنية القلقة shaky structure لدى ج. س. ميل شجعت على إعادة البناء وفقاً للخطوط التى تبنّاها جيفونس ومنحرف وفالراس بالفعل، ومع أن من الممكن القول إن مارشال كان قد فعل الشيء نفسه إلى حد بعيد عن طريق الإصلاح أكثر مما عن طريق الثورة، بيد أن المناظرات فى تلك الفترة تشهد بقوة على التغير break الذى حدث. أننا نميل إلى السخرية من تباهى غوسن بأنه حقق عملاً فذاً بمستوى عمل كوبرنيكوس. ولكن هذا التباهى أقل بعداً عن المعقولة مما قد يبدو للوهلة الأولى. إذ إن استبدال النظام القائل بأن الأرض هى مركز الكون geocentric system بنظام شمسى المركز system heliocentric واستبدال النظام 'الكلاسيكى' بنظام المنفعة الحدية هما إنجازان من طبيعة واحدة: فكل منهما هو إعادة بناء تبسيطية وتوحيدية من حيث الجوهر. وإن المقاربة لا تحملنا على السخرية إلا لاختلاف المنزلة الفكرية التى يحتلها علم الفلك وعلم الاقتصاد. وبالمثل، فنحن نسخر أيضاً من اللجندى ورجل الدولة الزنجى تومنت لوفرتر (١٧٤٣-١٨٠٣) الذى وصف نفسه بأنه بونوبارت سانتو دومنغو. ولكن هذه السخرية تعود فقط إلى أن أهمية فرنسا فى العالم أكبر بكثير من منزللة سانتو دومنغو أكثر مما تعود إلى انعدام التناسب بين الرجلين بصورة واضحة، إذا نظرنا إلى كل واحد من زاوية بيئته<sup>(٣٢٤)</sup>.

ولهذا الأمر صلة بالتعود على وصف النظرية 'الحديثة' كنظرية كلاسيكية

---

(٣٢٤) فى الواقع، وبعد تحليل الميرتين اللتين تظهران تشابهات معينة مذهلة فى سداياتهما الممتازة ونهاياتهما الكئيبة، فأرى إن من المستحيل أن أقول بثقة أنه قد دخلت فى أعمال تومنت لوفرتر من الطاقة الشخصية والنبوغ أقل مما دخل فى أعمال نابليون. ولكن علم الاقتصاد بالنسبة لعلم الفلك هو كسانتو دومنغو بالنسبة لفرنسا.

جديدة وهى العادة التى تطورت فى الولايات المتحدة بشكل خاص. وقد كان يمكن أن نميل للموافقة على ذلك حينما نأخذ بنظر الاعتبار مدى ما تبناه 'الحدبون' من الإطار القديم والمواقف القديمة. كما إن الجهود التى بذلها مارشال للمحافظة على الاستمرارية - وعلى المظهر الخارجى منها أكثر - قدمت دعماً إضافياً للتقييم المفترض، والازدراى نوعاً ما، لعمل الثوار. ولكن، بقدر تعلق الأمر بالنظرية البحثية، ليس ثمة معنى من تسمية نظرية جيفونس-منجر-فالراس كنظرية كلاسيكية جديدة بأكثر من المعنى الكامن فى تسمية نظرية انشأتين كنظرية نبوتينية جديدة: فكما أصبحنا نعلم بالفعل، فإن مصطلح الانتقائية Eclectics، عند تطبيقه على مارشال وأتباعه، هو مصطلح مضلل أكثر من مصطلح كلاسيكى جديد. ومع ذلك، فلا ينبغي أن نلوم أحداً على ذلك سوى مارشال نفسه.

أما السؤال الثانى، بالصورة التى هو عليها، فينبغى الإجابة عليه سلباً. فأى نظرية ليس بوسعها كنظرية بحتة أن تكون نظرية بمعنى التحليل الكامل للظواهر التى تشير إليها. فالفرضيات الوقائعية factual assumptions مهمة بقدر أهمية الجهاز التحليلي الذى يستخلص النتائج منها<sup>(٣٢٥)</sup>. وعلاوة على ذلك، فإن الحياة الاقتصادية هى عملية تاريخية فريدة وإن مؤلفينا هؤلاء ليس لديهم مخطط لتفسير التعبير الاقتصادى غير المخطط الذى ورثوه من آ. سميث؛ وحتى إذا كان لديهم مخطط خاص بهم، فإن نظريتهم للمنفعة الحدية يمكن أن تكون محايدة تماماً بالنسبة لهذا المخطط. أخيراً، فلم تكن لديهم مخططات ديناميكية صريحة أكثر مما كان لدى سابقيهم 'الكلاسيك' وأنهم كابنوا النواقص التى نجمت عن ذلك بنفس الطريقة إلى حد بعيد. ربما كان سيتعين الإجابة بنعم لو جرت إعادة صياغة سؤالنا فى

(٣٢٥) لم يكن منظرو المنفعة الحدية - كمعظم المنظرين حتى هذا اليوم - يعون الطابع الأساسى لتحليلهم إلا بصورة غير كاملة. فظنوا أنشغالهم بما اعتبروا إنها وقائع نفسية psychic facts، فقد تصوروا أنهم كانوا يضعون التعاليم حول الواقع الاقتصادى بأكثر مما كان عليه واقع الحال بالفعل. وانتهز هذه الفرصة للتعلق، مرة أخرى، على مناظرة حالية من المعنى ولكنها، رغم ذلك، بدت مهمة لكثير من الكتاب المقترنين، أى المناظرة حول الذاتية والموضوعية فى النظرية البحثية بصورة عامة وفى نظرية السعر بشكل خاص. ومن الناحية الفعلية، فإن النظرية 'الذاتية' ينبغى عليها على الدوام أن تستشهد بالوقائع 'الموضوعية' (المعطيات) إذا أريد تقديم نتائج محددة؛ وينبغى على النظرية 'الموضوعية' ذكر لو افتراض مسلمات أو فرضيات حول العوامل 'الذاتية' للسلوك. وبعبارة أخرى، ينبغى على أى نظرية ذاتية كاملة أن تكون نظرية موضوعية أيضاً والعكس بالعكس، وإن الاختلافات من هذه الناحية لا يمكن إرجاعها إلا إلى اختلافات فى التشديد على أجزاء مختلفة من مهمة المحلل. ومع ذلك، فقد جرى قبول هذه 'القضية' كقضية حقيقية ومناقشتها من قبل كل الجهات العلمية على حد سواء بصورة رزينة.

ضوء هذه التحفظات الثلاثة: إذ يبدو أن منظري المنفعة الحدية نجحوا بالتأكيد فى وضع مخطط قيمة استعمالية للاستاتيكا الاقتصادية كان كاملاً بعد ذلك. ولكن يتعين أن نضع تحفظاً آخر لسوء الحظ. فلم تكن كل مشاكل النظرية البحتة قابلة لحل فريد فى إطار نظرية المنفعة الحدية. وقد مررنا بأمثلة على ذلك بالفعل، أى نظريات المنشأة ونظريات رأس المال: فبالنسبة لهذه المشاكل، تفشل نظرية المنفعة الحدية كلياً- وبصورة طبيعية جداً - فى الحد من نطاق الاختلاف الممكن فى الرأى. وتمثل نظرية الفائدة حالة أخرى تفشل فيها القوة التوحيدية لمبدأ المنفعة الحدية. وهذا هو السبب الذى يفسر لماذا يتعين علينا أن ندخل فى مناقشة منفصلة حول الحصاص التوزيعية رغم كل شيء، مع أننا سنستغل المناسبة لتناول قضايا أخرى أيضاً (القسم الخامس، أدناه). ولكن قبل أن نفعل ذلك، فمن المفيد مناقشة موقف مارشال من تحليل جيفونس-منجر-الراس.

#### ٤- موقف مارشال والتكلفة الحقيقية

نرجو من القارئ تنشيط ذاكرته حول ما قيل فى الفصل الماضى بشأن موضوع موقف مارشال من عمل معاصريه والكتاب الأيكر الذى يشبه عمله كثيراً من حيث الأساسيات. ونظراً إلى التفسير غير المارشالى قط لعمل للنمساويين، وعمل جيفونس إلى حد أقل، الذى قدمناه فى القسم السابق<sup>(٣٢٦)</sup>، فمن الضرورى تأمل تقييم مارشال المختلف لهذا العمل وبعض الحجج التى أسند بها هذا التقييم<sup>(٣٢٧)</sup>.

إننى أسلم بأن الانطباع الذى من المؤكد أن يخرج به قارئ عمل مارشال Principles هو ما بلى، رغم التحفظات التى أدخلها مارشال من حين إلى آخر. لقد

(٣٢٦) يبنى التشديد حالياً على نقطة ذات أهمية خاصة. فقد رأينا، فى الفصل الخامس، القسم الثانى، إن محتويات 'الملاحظة العادية والمشرى' من ملحق عمل مارشال Principles تشكل لب التحليل النظرى لدى مارشال. إذ ترسم هذه الملاحظة نظاماً للتوازن العام، وقد جرى التشديد، فى القسم السابق، على أن لب التحليل النظرى لدى النمساويين هو بمثابة نظام جينى- ومعيب جداً- للتوازن. (٣٢٧) لغرض الاختصار، سوف تعامل الانتقادات المارشالية لجيفونس كما لو إنها كانت موجهة ضد النمساويين والعكس بالعكس. ولن يجد القارئ أى صعوبة فى الاقتناع بأن هذا الأمر ممكن فى الحالات المطروحة للمناقشة.

شدّد مارشال على (١) إن تحليل 'الكلاسيك' الإنجليزي كان بحاجة إلى تفسير يقوم بتصحيحه هنا وهناك، ولكن هذا التحليل خالٍ من الخطأ من الناحية الأساسية؛ (٢) إن انتقادات جيفونز والنمساويين تعود بشكل رئيسي إلى فشلهم في فهم وتفسير ذلك التحليل بصورة صحيحة<sup>(٣٢٨)</sup>؛ (٣) إن المساهمة الإيجابية لجيفونز والنمساويين تمثلت في تفسير جانب الطلب من ظواهر السوق، مع أن ريكاردو، طبعاً، لم يهمل هذه الجوانب الواضحة إلى حد ما؛ (٤) إن جيفونز والنمساويين، بإفراطهم في التشديد على جوانب الطلب، قد أخطوا، على الأقل، بقدر ما أخطأ ريكاردو و ج. س. ميل في الاتجاه المعاكس. إن هذه المسائل ينبغي درسيها من الزوايا الثلاث التالية. أولاً، بالنسبة لانتقادات جيفونز والنمساويين لريكاردو، فإن غضب مارشال، مع أنه كان غير مبرر جزئياً<sup>(٣٢٩)</sup>، بيد أنه لم يكن غير طبيعي. ويمكننا أن نفترض حالاً إن نيكولاس كوسانوس وكوبيرنيكوس لم يثبتا أن النظرية القائلة إن الكون مركزه الأرض geocentric system هي نظرية 'خاطئة' بل أدخلوا بعض التصحيحات عليها وحسب. ثانياً، بالنسبة لعمل جيفونز والنمساويين، فإن مارشال، بطبعه وتكوينه، لم يستطع أن لا يكون قاسياً مع تقيّتهم المعيبة جداً. وهذه نقطة لم نعد نهتم بها. ومع ذلك، ثالثاً، فمن ناحية المعنى الأساسي لذلك العمل، فإن تفسير مارشال ينطوي على سوء تفسير خطير، مع إنه غير مقصود طبعاً. وهذه هي النقطة التي نحتاج فيها محاججتنا في الأقسام السابقة إلى إضافة من شأنها أن تواجه نقد مارشال.

إن انتقاد مارشال لما اعتبره كإفراط في التشديد على جوانب الطلب كان قد أوضحه من خلال تشبيه شهير. "من المؤكد أن 'مبدأ تكلفة الإنتاج' ومبدأ 'المنفعة الأخيرة' هما الجزءان المكونان للقانون الوحيد والشامل- قانون العرض والطلب<sup>(٣٣٠)</sup>؛ حيث يمكن تشبيه كل جزء منهما بأحد كفي مقص. وحينما نثبت أحد

(٣٢٨) لا شيء يوضح ذلك أفضل من عبارة إديجورث المشهورة، التي هي صدى لصوت مارشال، القائلة إن مارشال يند ضحبا 'النقد سريع الزوال' الذي غمر الأعلى الخالدة' بالغيوم لبعض الوقت.  
(٣٢٩) يفترض أن مناقشتنا في الجزء الثالث كانت قد أوضحت ذلك. ولكننا نعلم أيضاً أن غضب مارشال كان غير مبرر بالنسبة للانتقادات الموجهة إلى ميل بدرجة أقل مما بالنسبة للانتقادات الموجهة إلى ريكاردو. ومع أن مارشال لم يعترف بهذا حرفياً، بيد إنه يمكن أن يكون شاهداً على وجهة نظرنا؛ فهو لم يعتقد قط العناصر الريكاردية على وجه التحديد في البنية 'الكلاسيكية' كنظرية القيمة القائمة على كمية العمل التي كتبها بهنو بحيث أنها لم تعد كما أراد لها ريكاردو أن تكون.  
(٣٣٠) ينبغي على القارئ أن يلاحظ أن هذه العبارة غير ريكاردية قط، رغم إمكانية الاعتقاد بأنها تتوافق مع تعاليم ميل. إنها عبارة مارشالية.



الكفين ونقوم بالقص بتحريك الكف الآخر، يمكننا أن نقول، باختصار غير دقيق، إن القص حققه الكف الثاني؛ ولكن العبارة لا ينبغي وضعها بصورة اصطلاحية والدفاع عنها بشكل مفصود<sup>(٣٣١)</sup>. وحتى إذا اخترنا التحليل النمساوي إلى هذه النقطة المحددة - وهو أمر يعنى إهمال كل جوانبه الأوسع - فسندرى رغم ذلك إن إنجاز الجوهري يتمثل بالضبط في النظرية الجديدة للعرض والتكلفة التى يقدمها. وبهذا المعنى فقط، ينبغي فهم قول جيفونس: 'إن القيمة تعتمد على المنفعة كلياً' (Theory, p. 1). وهكذا فليس ثمة معنى من اتهام جيفونس أو النمساويين بالرغبة بتقليل أهمية المقولة ذاتها التى كانوا هم أول من استخلصها بشكل عقلاني والتى أسماها فيزر 'قانون التكلفة'. فهم ليسوا بحاجة لمن يخبرهم بشيء ما عن كفى مقص مارشال. فما أرادوا توضيحه هو إن كلا الكفين يتألفان من نفس المادة، أى إن الطلب والعرض يمكن تفسيرهما معا من خلال 'المنفعة' (ولا يهم إن كانت الحالة هى مبادلة السلع القائمة أو إنتاجها).

ثمة الكثير، ظاهرياً على الأقل، لشكل آخر قدمه مارشال حول نفس التهمة أساساً. فقد كان من عادة جيفونس والنمساويين التعبير عن أنفسهم من خلال سلسلات سببية تبدأ من قيمة السلع الاستهلاكية إلى قيمة الموارد كما لو إن منفعة كمية معينة من سلعة استهلاكية ما تتحدد بشكل مستقل أولاً ومن ثم تحدد سببياً هى دورها قيمة السلع الإنتاجية التى دخلت فى إنتاجها. إنها لعبة أطفال بالنسبة لتقنى ماهر يحلو له أن يبين إن هذا غير مقبول ما دامت منفعة السلعة الاستهلاكية تعتمد

(٣٣١) Principles, p. 569. إن تلك العبارة هى تكرار حرفى تقريباً لعبارة أخرى وردت فى صفحة ٤٢٨ نفيد: 'كقاعدة عامة؛ كلما قصرت الفترة المتاحة أمامنا، فإن الاهتمام بتأثير الطلب [المنفعة] على القيمة يكون أكبر؛ وكلما كبرت تلك الفترة، فإن تأثير تكلفة الإنتاج على القيمة سيكون أكثر أهمية' ص ٤٢٩. وإذا فسرنا هذه العبارة بشكل محدد، فإنها صحيحة طبعاً بقدر ما هى مبتذلة. ومع ذلك، فهى، فى أهميتها العامة، تعطى مبادرة خاطئة. ويمكن توضيح هذا بأفضل صورة من خلال التشبيه التالى. من الخطأ أن نقول إن أسعار الصرف تتحدد بالعرض والطلب فى حالة العملات الورقية وبآلية الذهب فى حالة العملات الذهبية؛ فما ينبغي قوله إن العوامل التى تكمن خلف العرض والطلب تحدد أسعار الصرف الأجنبي فى جميع الحالات، ولكن فى حالة العملات الذهبية، فإن آلية الذهب تمنع عموماً ابتعاد أسعار تكافؤ الذهب gold parities بأكثر من نقاط الذهب gold points. وبالمثل، فإن مبدأ المنفعة الحدية يسرى على جانبي الطلب والعرض من مشكلة القيمة فى كلتا الحالتين، فى حالتى المدى الطويل والمدى القصير. إن مبدأ تكلفة الإنتاج لا يشكل مبدأ مستقلاً بفعل مفعوله فى المدى الطويل. ولكن مبدأ المنفعة الحدية، بتأثيره فى معطيات الوضع، سيؤثر فى المدى الطويل (فى ظل فروض معينة) بحيث يماوى القيمة التبادلية بالتكلفة. سوف يعتبر المارشاليون لليقون هذه الملاحظة زائدة. ولكنى سمعت بالتفسير السببى المعنى كثيرًا - وكثيرًا بالنسبة لمارشال حتى من قبل كتاب مقترحون مثل بورنكيويج - بحيث لا أستطيع أنا نفسى أن لا أفكر به هكذا.

على كمينها والأخيرة تعتمد على تكلفتها. وهكذا جرت السخرية من جيفونس والنمساويين كأفراد ينبغي تعليمهم، كأولاد المدارس، بأنه 'حينما تكون هناك ثلاث كرات (أ)، (ب)، (ج)، تواجه إحداها الأخرى في تجويف ... فإن الكرات الثلاثة تحدد إحداها الأخرى بشكل متبادل بتأثير الجاذبية'، لأنهم، بدلاً من ذلك، كانوا يؤكدون على أن ' (أ) تحدد (ب) و (ب) تحدد (ج) (Principles, p. 567). ولكن كان على مارشال، من بين الجميع، أن يدرك إن هذا الانتقاد يستل النواقص التقنية لدى جيفونس والنمساويين، وبخاصة عدم المقدرة الواضحة على فهم منطق الاعتماد المتبادل، ويعجز كلياً عن إنصاف جوهر الموقف المنتقد. وإذا تابعنا تشبيه مارشال، مرة أخرى، فما فعله جيفونس والنمساويون حقاً لم يكن الهراء المنسوب إليهم في تلك الفقرة بل شيء مختلف كثيراً؛ حيث اكتشفوا بالضبط بأن وضع الكرات ينبغي تفسيره وفقاً لمبدأ واحد: الجاذبية في حالة الميكانيك، المنفعة في حالة الاقتصاد. كان يمكن، بنصف الكرم الذي أغدق على ريكاردو، اكتشاف العمل العظيم الذي يكمن خلف التكنيك الفقير وردّ النقد إلى النقطة الوحيدة التي كان يمكن طرحها عن حق، مع أن مارشال لم يفعل هذا قط: وهي إن جيفونس لم يعرف الرياضيات بدرجة كافية وإن النمساويين لم يعرفوها البتة<sup>(٣٣٢)</sup>.

النقطة الأخرى الوحيدة التي يلزم الاهتمام بها في هذا السياق هي مفهوم مارشال: التكلفة الحقيقية. فلو أن النمساويين استعملوا هذا المصطلح، لكانوا أرادوا به السلع الاستهلاكية (تمييزاً لها عن الاشباع التي تقدمها هذه السلع) التي 'نضحى' بها حينما نقرر إنتاج سلع أخرى. وقصد مارشال 'الجهود المتمثلة بكل الأنواع المختلفة من العمل التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بإنتاجها [سلعة ما]؛ سوية مع كل الامتناع abstinences أو بالأحرى كل الانتظار waitings للضروري لأدخال رأس المال المستعمل في إنتاجها' (Principles, p.481). إن هذه النقطة هنا تثار لأنها كانت تُناقش حينذاك ضمن المناظرة العامة حول طبيعة، سبب، أو 'المقياس النهائي' للقيمة أو التكلفة. يتعلق الشجار بمنجر حصراً. ذلك لأن معظم الأنصار الآخرين للنظرية 'الجديدة' للقيمة، مثل غوسن وجيفونس وأوسيتز، ليسوا وكلاارك - ولكن ليس فالرلس، رغم ذلك - لم يُظهروا أي شك

(٣٣٢) إن صرامة مارشال تفقد أكثر إلى التبرير لأنه هو نفسه كان يقع في نفس الخطأ من حين إلى آخر. فطى صفحة ٤٤١ من عمله Principles، نقراً: إذن، إن القاعدة الواضحة، في حالة راكمدة، هي إن تكلفة الإنتاج تحك 'القيمة'.

بالاعتراف بكل من مشقة العمل (disutility of labour) (وهذا مصطلح جيفونس) والامتناع فى بناهم التحليلية. ونظراً إلى أنه لم يكن فى ذهن أى من هؤلاء الكتاب رد الاعتبار إلى 'الكلاسيك' من خلال تثبيت الدور المستقل للتكاليف أو عبر أى طريقة أخرى، فهذا يكفى لأن نبين أن الاعتراف بالمشقة أو الامتناع لا يضعف موقف المنفعة الحدية أو يعنى تبني أى موقف آخرى. ولكن النمساويين كان لديهم رأى آخر. فقد جاهد بوهم-باورك كثيراً حقاً للتقليل من أهمية الاثنين، معتقداً بوصوح أن الولاء لنظرية المنفعة الحدية قد أجبره على ذلك. لتعرف على طبيعة المشاكل المعنية.

إن مفهوم الامتناع مهم جداً، طبعاً، لكل اقتصادى يسلم بنظرية الفائدة القائمة على الامتناع. ولكن مع إن التسليم بنظرية الامتناع كتفسير للفائدة يتضمن، طبعاً، إدخال الامتناع فى النظرية العامة للقيمة، بيد أن معالجة موضوع الامتناع قد ارتبطت على الدوام بنظرية الفائدة بشكل رئيسى، وسنفعل نحن المثل (القسم الخامس). أما بالنسبة لمشقة العمل، فلدينا خياران: أما أن نأخذ كمية ساعات العمل المتاحة (ضمن سكان معطى) كشيء معطى، كأنها ثابتة مؤسساً على سبيل المثال؛ أو يمكننا أن نعتبرها متغيراً ينبغى تحديده - وفى هذه الحالة، فإن نظامنا يتضمن متغيراً 'مجهولاً' آخر ومعادلة مستقلة أخرى (نقول: بالنسبة لكل عامل، ينبغى أن تساوى المشقة الحدية للعمل، عند التوازن، المنفعة الحدية لأجره). وما نختاره سيعتمد على اعتبارات الواقعية واعتبارات الملائمة التحليلية<sup>(٢٣٣)</sup>. ولكن المسألة هى أن اختيارنا لا يحدث أى اختلاف كبير بالنسبة لنمطنا التحليلى. ذلك لأن عنصر للمشقة لا يؤثر على قيمة المنتجات إلا من خلال تأثيره (المحتمل) على كمية العمل المعروضة ولا يمس مبدأ التكاليف البديلة لأغراض تخصيص الكمية المعروضة. إن الكمية الأخيرة هى التى تهتم فى المقام الأول دائماً، بينما لا تهتم المشقة إلا فى مرحلة واحدة، هذا إن كانت تهتم أصلاً. وعلاوة على ذلك، فإذا منحنا أهمية كافية لتأسيس نظريتنا للقيمة على المنفعة فقط، فإن كل ما يتعين علينا فعله

(٢٣٣) ربما يعلم القارئ إن اللورد كينز استبعد معادلة المشقة وفقاً لاعتبارات الواقعية. كما استبعدها بوهم-باورك على أساس الواقعية ولو إنها واقعية مختلفة. أى إن على العامل الفردى قبول نظام يوم-العمل وليس بوسعه تغيير كمية العمل التى يرغب بتقديمها. ولكن بينما كان بوسع بوهم-باورك زج معادلة المشقة لو أنه أراد ذلك، فإن البنية التحليلية لدى اللورد كينز جعلت استبعادها أمراً ضرورياً.

أن نستبدل مشقة العمل بوقت الفراغ<sup>(٣٣٤)</sup>. ومن هنا فإن بوهم-باورك لم يكسب كثيراً من نجاحه المحدود في محاولة التقليل من أهمية المشقة. ولكن مارشال أيضاً لم يكسب كثيراً من إدخال 'التكلفة الحقيقية': فلأنه يستبعد دائماً الخدمة الخاصة التي يقدمها مفهوم الامتناع إلى نظريته للفائدة، فمن الممكن استبعاد التكلفة دون افتقارها- فضلاً عن الصعوبات الكامنة في مفهوم يدور حول مجموع من كل المشقة والامتناع 'المتصلة بشكل مباشر أو غير مباشر' بإنتاج سلعة ما. وهكذا نعود من هذه الرحلة بنفس النتيجة التي نحصل عليها دائماً حينما ندرس طبيعة وأهمية انحرافات مارشال: وهى إنها أشياء يمكن إهمالها<sup>(٣٣٥)</sup> عند مقارنتها بما تبدو كأساسيات في تحليل جيفونس-منجر-فالراس.

## ٥- الفائدة. الربح. الأجور

تحتاج كل نظرية بحتة إلى وقائع للتوصل إلى نتائج ملموسة. إن هذه الملاحظة المعروفة ينبغي تكرارها لأن من عادة الاقتصاديين زج وقائع خاصة محددة فيما يسموه نظرية بحتة، رغم ذلك. وهكذا يتحدثون عن 'نظرية' معينة للأجور تقوم على حد الكفاف، مع إن موضوعه حد الكفاف يمكن استخلاصها من أى نظرية أجور عامة، شريطة أننا ندخل الفرضية للوقائعية الملائمة حول سلوك العمال. ولكن نظرية المنفعة الحدية تحتاج ليس فقط إلى استكمالها بعرض من الوقائع الخاصة إذا أريد لها أن تسرى على حالات ملموسة، بل تحتاج أن تستكمل بمادة إضافية لوضع فرضيات نظرية عامة. وكما أوضحنا في نهاية القسم الثالث، فإن نظرية المنفعة الحدية، من تلقاء نفسها، لا تنتج أى نظرية عامة للفائدة، مع أنها، من تلقاء نفسها، تقدم تفسيرات كافية للربح والأجور. ونظراً إلى أن الفائدة

(٣٣٤) هذا ما نوصى به في جميع الحالات. إن حل المشكلة الخاصة التي تلعب فيها المشقة دوراً ما، مثل مشكلة تفسير لماذا تؤدي الزيادة في معدلات الأجر إلى تخفيض كمية العمل المقدمة أحياناً، يصبح أسهل حينما نستعمل مفهوم وقت الفراغ (بأن نضع وقت الفراغ على أحد المحورين في رسم بياني من أشكال السواء بينما يمثل المحور الآخر الأجور، النقدية أو الحقيقية).

(٣٣٥) إضافة إلى ذلك، فمن الصعب فهم كيف توصل مارشال إلى الاعتقاد (إن كان قد فعل هذا) بأن إدخال التكلفة الحقيقية من هذا النوع من شأنه مساعدة موقف ريكاردو بأى صورة كانت.

هى التى تتسبب فى الاضطراب، فإننا نبدأ بمناقشة نظريات الفائدة فى الفترة المدروسة.

(أ) الفائدة نعلم مما سبق بأن الاقتصاديين فى هذه الفترة قد عمّقوا التمييز بين مكاسب المنظّم والفائدة. ولكن معظمهم كان ما يزال يأخذ بوجهة نظر معينة كنا قد أرجعناها إلى نيكولاس باربون Nicholas Barbon (الجزء الثانى، الفصل السادس، القسم ٧ب) أى أن الفائدة تشكل الجزء الأعظم من مكاسب الأعمال business gains - ذلك الجزء من مكاسب الأعمال الذى ينتج عن استعمال رأس المال المادى، والذى يشكل مردود رأس المال المادى بنفس المعنى الذى يشكل فيه الربح مردود الأرض والأجر مردود العمل. ومن هذه الناحية، فمن المهم جدا أن بوهم-باورك، فى تأريخه الناقد لنظريات الفائدة، كان قد عالج نظريات 'الربح' لدى ريكاردو وماركس وذلك دون أن يثير السؤال عما إذا كانت العوائد المذكورة تمثل حقاً الشيء نفسه 'كفائدة'. فهذا السؤال كان يمكن أن يجيب عليه بوهم-باورك على غرار جواب آ. سمث أو ج. س. ميل. إذ ظلت الفائدة النقدية لديه مجرد ظل للفائدة التى يتيح كسبها تجهيز سلع رأس المال المادى - التى تمثل حقاً ما يمتلكه الرأسمالى، 'ولو ربما فى صورة نقود'. وهذا هو الشيء الأكثر بروزاً لأن عمل بوهم-باورك ساهم أساساً فى تفكيك هذا المخطط.

أولاً، لم يتم التسليم بصورة كافية إن انتقادات بوهم-باورك للتفسيرات المطروحة للفائدة قد خلقت فهماً جديداً للمشكلة المعنية بذلك المعنى المذكور تـو. صحيح، إلى هذا الحد أو ذلك، إن كل نظريات الفائدة التى واصلت البقاء كان قد تم توارثها عن الفترة السابقة. بل إن كاتبنا بمنزلة باريتو لم يجد حرجاً فى الإعلان إن حقيقة إن رأس المال (المادى) يغل فائدة هو أمر لم يكن يشكل مشكلة أكثر من حقيقة إن شجرة الكرز تغل كرزاً<sup>(٢٣٦)</sup>. ولكن منزلة بعض النظريات البسيطة التى

---

(٢٣٦) ثمة رأى آخر لباريتو يستحق التعليق. فقد وجد باريتو أن البحث عن 'سبب' الفائدة غلط بحد ذاته. إن معدل الفائدة، باعتباره أحد عناصر النظام العام للتوازن، كان يتحدد طبعاً فى وقت واحد سوية مع كل هذه العناصر بحيث ليست ثمة معنى قط من البحث عن أى عنصر خاص كان قد 'سبب' الفائدة. ولكى نبين غلط وجهة النظر هذه، يكفى - كما فى حالة اعتراض مارشال الوارد فى مثاله حول الكرات الثلاث التى تواجه بعضها بعضاً فى تجويف - أن نتذكر إن تلك الفرضية (فرضية 'إن الفائدة يتحدد بكل شروط نظام التوازن العام') تفشل فى إثبات وجود معدل فائدة موجب. فلماذا يعمل النظام بطريقة ما بحيث ينتج معدلاً موجباً: هو سؤال متميز يطلب جواباً واضحاً. أنه يتطلب أساساً تفسيراً معيناً كما هو شأن الكرات الثلاث فى تجويف مارشال. ولا يمكن العثور على مثل=

استعملت لإقناع غالبية من الاقتصاديين قد تدهورت بسرعة. لقد استمر بعض الكتاب في الاعتقاد بأنه ما دام المرء ينتج من القمح بمساعدة المسحاة أكثر ما كان سينتج من دونها، فإن العائد الصافي لابد أن ينتج عن استعمال هذه المسحاة: إن تحذير بوهم-باورك الفائل إن الإنتاجية المادية لرأس المال لا تكفي لإثبات إنتاجيته القيمة قد قوض نظرية الفائدة القائمة على الإنتاجية، رغم أنها لم تدمر حالاً<sup>(٢٣٧)</sup>. وبالمثل، أوضح بوهم-باورك بنجاح إن 'نظريات الاستعمال' بذاتها كتفسير للفائدة use theories of interest (نيس، منجر، فالراس) لم تكن صالحة: فليس ثمة شك إن خدمات السلع المعمرة كالمساكن والآلات يتم تسعيرها وإن أسعارها مضروبة في كمياتها تشكل عوائد لمالكي هذه السلع؛ ولكن لما كان يتعين التأمين على هذه السلع وتخصيص مبالغ لاندثارها، فلا ينتج عن ذلك، دون الرجوع إلى عنصر آخر يخص هذه الحالة، إن هذه العوائد هي عوائد صافية. وإذا نهمل عدداً من النظريات الأخرى التي تلقت coups de grace {الضربة القاضية} على يد بوهم-باورك، يمكننا أن نقول عموماً إن النظريات الباقية الوحيدة التي تركت أثراً هي نظرية الاستغلال الماركسية، ونظرية الامتناع، وأشكال عدة من نظريات القوة-التساومية ولكن على مستوى أقل بشكل واضح. ومن النظريات الجديدة، سنلاحظ نظريات بوهم-باورك وأرفنج فيشر فقط.

كان انتقاد بوهم-باورك لنظرية ماركس موقفاً من حيث الجوهر. ولكن الأخيرة قد تواصلت ضمن حلقة الأصولية الماركسية إلى أن تم نبذها بهدوء من قبل المنظرين الاشتراكيين المعاصرين الذين لم يعودوا ماركسيين. ولما كنا قد علقنا سابقاً على هذه النظرية (الفصل الخامس، القسم الثامن)، فإننا ننتقل إلى نظرية الامتناع حالاً. لم يوفق هجوم بوهم-باورك هنا ليس فقط بمعنى أن الهجوم قد عجز عن الإقناع بل أيضاً بمعنى أنه لم يكن هجوماً مقنعاً<sup>(٢٣٨)</sup>. لم تواجه

---

هذا الأساس في مجرد حقيقة وجود اعتماد متبادل عام بين كل الكميات الاقتصادية. وعليه، فمن الممكن أن نقول شيئاً ما لصالح تمييز بوهم-باورك بين مشكلة وجود الفائدة ومشكلة العوامل التي تحدد معدلها، مهما بدا هذا التمييز مضحكاً لأول وهلة.

(٢٣٧) [كان ج. شومبيتر ينوي أن يكتب هنا هامشاً طويلاً يتضمن أسماء فيزر وكلاكرك ونليت.]  
 (٢٣٨) حاول بوهم-باورك أن يبين أن أي لجوء إلى فكرة الامتناع ينطوي على 'ازدواجية في الحساب'. كان يمكنه أن يقول حقاً إن من يذخر إنما يختار بين امتناع حالي وامتناع مستقبلي، وأنه حينما يتم خصم الأخير بصورة صحيحة بسبب الفارق في الزمن، فلن يتبقى مجال لتعويض إضافي مقابل أي امتناع. ولكن ينبغي عدم إكثار وجود التعويض إذا لم يجر خصم العوائد المستقبلية التي يحققها المبلغ المدخر. وفي الواقع، يمكن الاعتقاد بأن التشديد على 'التضحية' عند القيام بالادخار يمثل =

مارشال أى صعوبة فى صياغة تفسير للفائدة يأخذ فكرة الامتناع بنظر الاعتبار<sup>(٣٣٩)</sup> دون أن يكون عرضة للاعتراض المنطقى. وفى الواقع، فقد نجح مارشال فى أحياء نظرية الإنتاجية أيضاً من خلال ربطها بعنصر الامتناع. فحينما يتعين على رأس المال المادى أن يغل ليس فقط عوائد بل عوائد صافية أيضاً، فثمة شيء ينبغى أن يحول دون إنتاجه إلى حد النقطة التى لا تمكن عوائده عندها إلا من استعادة تكاليفه فقط. والامتناع يصلح - منطقياً - لأداء دور هذا الشيء. وبوسعنا، سوية مع سنيور، أن نسميه تكلفة معينة بحيث إن استخدام رأس المال يغل عائداً يزيد على العناصر الأخرى للتكلفة. أو يمكننا أن نقول إن الامتناع يتصرف كعامل بالنسبة لإنتاج السلع الرأسمالية لمنعه من الوصول إلى تلك النقطة - وهذه هى نسخة كارفر Carver<sup>(٣٤٠)</sup>. وقد هاجم بوهم-باورك كلتا النسختين دون نجاح، كما يبدو الأمر لى<sup>(٣٤١)</sup>. إن معظم الكتاب الذين كانت وجهات نظرهم قريبة إلى هذا الحد أو ذاك من وجهة نظر بوهم-باورك - مثل جيفونس من قبله وفيتز Fetter من بعده - لم تكن لديهم صعوبة مع نظرية الامتناع قط باستثناء فيشر.

قلت إن نظريات القوة التساومية كانت تتحرك عند مستوى أقل من التحليل للنظرى. وفى الواقع، لم يسلم بها يوماً منظر من الدرجة الأولى. وهذا يعود إلى سبب وجيه. فإما إن القوة للتساومية، التى ينبغى أن تفسر الفائض الذى يسمى

---

بالبضبط الطريقة التى أدخل بها منظرو الامتناع عنصر التفضيل الزمنى، مع إن بوهم-باورك رفض التسليم بهذا. ومن الناحية الفعلية، على أى حال، فإنه قد وجد إن هناك ازدواجية فى الحساب عند قيام منظري الامتناع باحتمال الامتناع كتكلفة إلى جانب 'العمل' المبذول فى إنتاج سلعة رأسمالية معينة. ولم استطع فهم هذه الحجة بهذا. إن هذه الأفكار لا تنقد نظرية الامتناع ولم يكن القصد منها أن تحقق ذلك. ولكنها تعفيها من تهمة ارتكاب خطأ منطقي وتشهد، مرة أخرى، على ما أسميناه القوة المنطقية لنظرية الامتناع. بيد أن نظرية ما يمكن أن تكون خاطئة لأسباب أخرى غير ارتكاب للخطأ المنطقي.

(٣٣٩) وكما تعلم، فإنه فضل، دون سبب وجيه كما اعتقد، مصطلح: 'الانتظار' Waring الذى اقترحه س. م. ماك فان S. M. Mc-vane (Quarterly Journal of Economics, July 1887).

(٣٤٠) انظر عمل كارفر: (Distribution of Wealth (1904) وكذلك مقالته الأخر حول: 'The Place of Abstinence in the Theory of Interest,' Quarterly Journal of Economics, October 1893.

(٣٤١) يعود ذلك، مرة أخرى، إلى محاولته إثبات إن النسختين خاطئتان منطقياً. ولكن هذا لا ينبغى أن يدعنا إلى الانضمام إلى نقاد بوهم-باورك الذين يتعمدون عن إبداع فى غير محله، خلاف لفظى، ميتافيزيقا، سايكولوجيا غير ملائمة، وغير ذلك. فحينما يُرد أخذ النظرية الاقتصادية على محمل الجد أصلاً، فينبغى بالتأكيد الترحيب بكل جهد لتوضيح هذه القضية. فنحن لا نحل مشاكلنا حينما نتعبد منها.

فائدة، تتمثل في امتلاك مستلزم معين للإنتاج. وفي هذه الحالة، فلا يجدى اللجوء إلى القوة التساومية لمالكي هذا المستلزم لأنه ما يزال من الضروري البحث، عن التفسير الحقيقي للعائد للصافي المتحقق، في الدور الذي يؤديه هذا المستلزم في العملية الاقتصادية. وهكذا لم يلجأ ماركس أو بوهم-باورك إلى القوة التساومية للرأسمالي، مع أن هذا العنصر كان يمكن بسهولة تمييزه في نظريتهما. وبدلاً من ذلك، حاول كلاهما أن يبيناً بإحكام كيف إن آليات الأسواق الرأسمالية كانت تنتج الفائض أو العلاوة، التي لا يفعل مصطلح: القوة التساومية ذاته شيئاً لتفسيرها. أو، بخلاف ذلك، يُعتقد بأن القوة التساومية تتألف من شيء ما يختلف عن تملك مستلزم معين. إذ يمكنها أن تكمن، مثلاً، في القدرة على فرض الضرائب لمصلحة الرأسماليين. ولكن من الضروري، في هذه الحالة، إثبات وجود مثل هذه القدرة وكفائتها لتفسير ظاهرة الفائدة - وهذه مهمة أن يتولاها أي منظرٍ يعرف عمله جيداً<sup>(٣٤٢)</sup>. سنأخذ مثلاً واحداً على نظرية من هذا النوع: نظرية التعويض التي وضعها ليكسس. تعود الفائدة بحسب هذه النظرية إلى أن رجال الأعمال هم في وضع يسمح لهم بتقاضى أسعار، لأي شيء يبيعونه، تزيد على تكاليفه. فإذا قصصنا بالتكاليف costs: النفقات expenses، فالأمر كذلك، ولكنه لا يفسر وجود فائض يزيد على النفقات زائداً تعويضات خدمات العوامل المملوكة ذاتياً مقومةً وفقاً لأسعار التوازن. فلكي نثبت وجود مثل هذا الفائض، العام إلى درجة تكفي لتفسير الفائدة، من الممكن بالتأكيد اللجوء إلى نواقص المنافسة؛ ولكن هذا كان سيعني للموضوعة القائلة بعدم وجود فائدة في حالة التوازن التام والمنافسة التامة، التي تحتاج بدورها إلى برهان كاف<sup>(٣٤٣)</sup>.

يشكل عمل بوهم-باورك العمل البارز في الفترة المدروسة والذي هيمنَ على المناقشة وأثرَ على تكوين حتى أقصى نقاده. وسبق لنا التشديد (القسم ٢ ج،

<sup>(٣٤٢)</sup> وهكذا، فإن القوة السياسية لأصحاب المصالح الزراعية في الولايات المتحدة تفسر بالتأكيد، من بين أشياء أخرى، الضريبة التي فرضت لصالحها في الأيام الأولى من إدارة روزفلت. ومن الممكن القول إن هذه الضريبة قد ساعدت على ريادة 'أرباح' أو 'ربويع' المزارعين. ولكن يتعذر، كما هو واضح، اللجوء إلى تلك الضريبة كتفسير أساسي لأي منهما. ويمرر الأمر بنفسه على تعريفات الحماية.

<sup>(٣٤٣)</sup> قد لا يكون من الضروري أن نعيد مناقشة نظريات العوائد للصافية (سواء أكان للعائد فائدة أو ربحاً) التي لا تقوم على شيء سوى استعمال مفهوم الاحتكار وتجدد المكسب الاحتكاري في كل حالة تتطوى على عامل نادر على أساس أن هذا العامل، في المجتمع الرأسمالي، غير متاح للجميع بنفس الدرجة.



أعلاه) على أن هذا العمل قد تجسّد في تقديم صورة مبسطة جداً للطريقة التي تتحدّد بها معدلات الأجر والفائدة في وقت واحد (مفترضين عرضاً محدّداً من العمل ومن وسائل الكفاف) وتحدّد هذه المعدلات بدورها التركيب العضوي لرأس المال<sup>(٣٤٤)</sup>. كما جرى التشديد من قبل أيضاً على أن هذا المخطط المركزي مستقل جزئياً عن، وغير منسق جزئياً بصورة تامة مع، تفسير بوهم-باورك السببي للفائدة-وهي حقيقة كنا قد أرجعناها إلى الحالة غير المكتملة لعمله. وبهنا الآن هذا التفسير السببي. كان بوهم-باورك يعتقد بقوة إن النقود لا تلعب أي دور في هذه القضية سوى كونها أداة تكنيكية قد تخرج عن النظام أحياناً<sup>(٣٤٥)</sup>. وتتمثل الفرضية الأساسية في إن الفائدة تنشأ عن مبادلة سلع استهلاكية حالية مقابل سلع الاستهلاكية مستقبلية وهي تمثّل علاوة (Agió) أساساً تضاف إلى السلع الأولى. وعند تعريف المشكلة بهذا الشكل، فهذه المشكلة تتمثل بأن نبيّن لماذا تتصرف السوق، التي تبادل فيها السلع الاستهلاكية الحالية مقابل (الحق ب) السلع الاستهلاكية المستقبلية، بتلك الطريقة بحيث تخلق مثل تلك العلاوة بشكل عادي أو، بعبارة أخرى، لماذا يكون الأفراد مستعدين عادةً للعهد بتسليم، مقابل السلع الحالية، كميات أكبر من السلع من نفس النوع والتنوعية في وقت ما من المستقبل<sup>(٣٤٦)</sup>. وكما قد يعرف القارئ، فإن

---

(٣٤٤) إن هذا المفهوم الماركسي ملائم هنا تماماً. كما أن كلمة: رأس المال تستعمل هنا بمعناها الماركسي. لتصور أن هذا الاستعمال من شأنه أن يساعد على إيصال فكرة بوهم-باورك بصورة أفضل وبإيجاز أكثر مما كان سيكون عليه الحال باستعمال مصطلحاته هو. وإضافة إلى ذلك، يعرف استعمال هذا المفهوم كلا من مدى التشابه بين المخططين والمدى الذي يبرز به مخطط بوهم-باورك المخطط للماركسي بمعالجته لمشكلة معينة لم يعالجها ماركس بشكل صريح. ومع ذلك، لابد من ملاحظة، أولاً، إن نظاماً للعلاقات أُعِد من نظام بوهم-باورك سيكون ضرورياً لتقدير هذه المشكلة حق قدرها؛ وثانياً، بأننا حينما ندخل التجهيزات والمعدات المعمّرة بشكل صريح، فإننا نكتشف جالاً بأن مخطط بوهم-باورك هو مخطط طويل-الأمد أساساً ذلك لأن التجهيزات والمعدات معطاة ببساطة في المدى-القصير كما هو حال العوامل الطبيعية ويمكن أن تخصص لها إنتاجية حدية ليس بمعناها لدى جيفونس-بوهم باورك ولكن بالمعنى المعتاد.

(٣٤٥) وعلى نحو أكثر دقة، كانت لدى بوهم-باورك نظرية كمية خام: فالنقود كلها (أخذين سرعة تداولها بنظر الاعتبار) تشتري السلع كلها. ثمة تشابه مذهل بين هذه الفرضية وفرضية أخرى: إن مخصص الكفاف كله يشتري عرض العمل كله. تذكر كلتا هاتين الفرضيتين بالنظريتين "الكلاسيكيتين" (النظرية الكمية ونظرية مخصص الأجر) في غير أحسن حالتيهما. بيد إن من الممكن إدخال التصحيحات الضرورية دون صعوبة كبيرة.

(٣٤٦) لنكرر: مهما كانت الاعتراضات الأخرى على هذه الطريقة بطرح مشكلة الفائدة، فلا معنى للاعتراض عليها لأنها تستخدم علم النفس. فلو رمينا جانباً حجة بوهم-باورك على هذا الأساس، فملياً أن نرمي أيضاً حجة اللورد كينز وحتى حجة ماركس (انظر، مثلاً، حجج ماركس بشأن التراكم).

بوهم-باورك طرح ثلاث أسباب. أولاً، قد يكون المرء مستعداً لأن يدفع للمقرض أكثر مما كان قد أخذ منه لأنه يتوقع أن يكون أكثر غنى في المستقبل<sup>(٣٤٧)</sup>. ثانياً، قد يكون المرء مستعداً لأن يدفع أكثر مما كان قد استلم لأن معظم الأفراد لا يحسون بالمتع المستقبلية بنفس الإحساس الحاد من الواقعية الذى يحسون به بالمتع الحالية<sup>(٣٤٨)</sup>. يتباين الأفراد والطبقات والأمم من هذه الناحية كثيراً، وأن الاختلافات فى الحدة التى يدركون بها المستقبل تمثل أحد أهم العوامل التى تحدد مصيرهم-وهى حقيقة يتعذر توضيح أهميتها بقوة أمام الاقتصاديين الحديثين. ولكن بوهم-باورك، كما فعل بنتام وجيفونس من قبله، كان يعتقد أن بعض التقدير البخس undervaluation للمستقبل بهذا المعنى هو صفة عامة للإنسان العادى. إن السلوك الفعلى، وبخاصة لدى أعم الناس، يدعم هذا التأكيد إلى حد بعيد<sup>(٣٤٩)</sup>. ثالثاً، قد يكون المرء مستعداً لدفع العلاوة نظير السلع الحالية لأن السيطرة على السلع الحالية ربما تساعد على أن يباشر عملية إنتاج منتجة مادياً أكثر تتطلب فتره إنتاج أطول بمعنى بوهم-باورك (الأفضلية التكنولوجية للسلع الاستهلاكية الحالية؛ انظر القسم

(٣٤٧) حول هذا السبب، ثمة ما هو أكثر مما يسلم به النقاد عادة: أنه يمرى ليس فقط على حالة الطالب الذى لديه عمة غنية وبصحة جيدة: ففى مجتمع يتقدم بإطراد progressive society، قد يتوقع غالبية من الأفراد شكل صحيح لتدفقات أكبر من الدخل فى المستقبل، بينما فى مجتمع متقهقر retrograde society، فإن بوهم-باورك كان مصيباً تماماً فى افتراض أن التوقعات الصحيحة لتدفقات الدخل المتناقصة لن تجعل العلاوة سالبة لأى فرد يتصرف بشكل معقول بحيث إن العلاوة الموجبة، التى قد يكون البعض ما يزال مستعداً لدفعها، سوف تتحقق حتى فى هذه الحالة.

(٣٤٨) فى الحالة الأولى - حالة التوقعات الملائمة - يخبئ المقترضون تقدير السلع المستقبلية، بالمقارنة بالسلع الحالية، لأنهم يتوقعون، فى المستقبل، هبوطاً أكثر على نفس منحنى المنفعة الحدية للدخل. وفى الحالة الثانية - حالة التقدير البهيم النظامى للمتع المستقبلية التى يتوقع أن تعطى متعة بنفس الحدة حينما تصبح متعة حالية - فإن المقترضين يمتلكون منحنى مختلفاً للمنفعة الحدية للدخل بالنسبة إلى الوقت الحاضر ولكل فترة من فترات الدخل التالية.

(٣٤٩) لا يمكن إثبات ذلك إلا بمناقشة موسعة للدليل التاريخى مما لا يسمح المجال لنا بتناوله. صحيح تماماً أن انطباضاً العام، المتمثل فى إن التقدير للبس العام للمستقبل يوجد فى المجتمع الحديث بالفعل، يمكن أن يكون جزئياً نتيجة بسيطة لوجود الفائدة وبالتالي فإن مهمة إثبات أن هناك أيضاً تقديرًا بخصاً مستقلاً، قادراً على "التسبب" فى الفائدة، ليست مهمة سهلة، وبخاصة مع وجود دليل مناقض لذلك ظاهرياً. كما إن من شأن مثل هذه المناقشة أن تتخبط فى سجال مع الاعتراضات الكثيرة التى أثبتت. ومع ذلك، تنبغى الإشارة إلى واحد من هذه الاعتراضات يتمتع بأهمية خاصة. إذ يرى بعض الكتاب إبه إذا كان هناك تقدير نفس نظامى للمستقبل systematic undervaluation، فالمجتمع كان سيكون لديه نوط لهلاك اقتصادى أو زوال عام. ولكن هذا ما يفعله المجتمع بالفعل، وتكمن إحدى المشاكل الأكثر صعقاً للتحليل الاقتصادى فى أن يبين لماذا تتوسع المعدات الرأسمالية، رغم ذلك، بدلاً من أن تنقلص. إن ما يحجب هذه المشكلة هو التعود على الاقتراض إن الماكنة الاقتصادية يحافظ عليها، أو تحافظ هى على نفسها، باعتبار أن هذا شيء طبيعى.

٢ج، أعلاه) بحيث إن الخزين القائم من السلع الاستهلاكية قد يتيح إنتاج سلع استهلاكية أكثر في المستقبل. كان ينبغي أن يتردد قليلاً الجدل الذي شهد الخطط الخمسية للروسية في منح ثقة محدودة لهذه الحجة، على الأقل. وبطبيعة الحال، فإن من الضروري التشديد على عبارة 'نباشر' أكثر مما شدد عليها بوهم-هاورك الذي ارتكب عدة أخطاء حينما عالج هذا 'السبب الثالث' (٢٥٠). إذ يمكن أن نفع في شرك حجة التزام synchronization argument ما لم نفعل ذلك: فبسبب بوهم-هاورك الثالث، بحد ذاته، ليس من شأنه أن يفسر أى فائض متواصل من التكرار المستمر لعملية معينة ذات 'طول' معطى بمجرد أن يتم إدخال الفائض ويتكيف له الاقتصاد ككل؛ إن 'التوسعات' المتعاقبة لفترة الإنتاج فقط هي التى تبقى الفائدة حية حتى ولم تكن هناك أسباب أخرى لدوامها (٢٥١).

(٢٥٠) جرى تصحيح معظم تلك الأخطاء من قبل فيكسل وأتصاره ((انظر بشكل خاص عمل فيكسل 'Zur Zinstheorie (Bohm-Bawerk dritter Grund)' التى هى تمثيل مساهمة فيكسل فى (Wirtschaftstheorie der Gegenwart, vol. 111, 1927)). ومع ذلك، فقد تركت تلك الأخطاء تلعب دوراً كبيراً غير ملائم بصورة عامة؛ فبعكس نقد ماركس أو ريكاردو أو كينز المتعاطفين، فإن نقد بوهم-هاورك لم يهتموا قط بتمييز أفكاره الجوهرية عن ردائها مئى الخياطة. وانتهز الفرصة للإشارة إلى صغويتين مررت بهما عند محاولة تقديم أفكار بوهم-هاورك بصورة ملائمة. الأولى هى الانتقاد إلى المجال، والثانية هى أننى امتك أقوى سبب يمكن للمنظر أن يمتلكه لعدم الاتفاق مع بوهم-هاورك، أى السبب المتمثل بكونى امتك نظرية مختلفة خاصة بى. ولكنى لا أحب فرض إرائى على القارئ أو انتقاد بوهم-هاورك من الزلوية الخاصة بى. ولذلك، فأننى أقبل 'بنسخته' حول المشكلة، ولا أتحدث عن 'الخطأ' إلا فى الحالات التى توجد فيها عبارة أو ترتيب تحليلى يمكن إثبات أنه خاطئ من زاوية تتبع ج. شومبيتر منظره شهيرة مع بوهم-هاورك بخصوص النظرية الديناميكية للفائدة فى: Zeitschrift für Volkswirtschaft, Socialpolitik und Verwaltung, 1913).

(٢٥١) إن فكرة مماثلة تدافع عن نظرية الامتناع ضد الاعتراض القائم على التزامن. ومع ذلك، توجد أيضاً فى كلتا الحالتين أسئلة دقيقة يلزم أخذها بعين الاعتبار ولكن يتعذر علينا أن نقولها. ولكنى سلوشرح باختصار واحداً منها كان قد أزعج بوهم-هاورك نفسه وأتصاره وبفاده. فلم يكن كلهم متأكدين من صلات 'الأسباب الثلاثة' بعضها ببعض. لأول وهلة، تمثل كلها أسباباً تراكمية بمعنى أنها كلها أسباب للتقدير البخر لرغيف الخبز المستقبلى بالمعارنة مع الرغيف الحالى. ولكن هذا ليس بكل شئ عنها. فإذا صنعنا السبب الثالث بالقول أنه يقود إلى التقدير البخر لأل السيطرة على السلع الاستهلاكية الحالية تمكن الغراء من أن يصبح أكثر غنى فى المستقبل، فإن بوسعنا استيعاب السبب الثالث ضمن السبب الأول، أخذين بنظر الاعتبار الظرف المتمثل فى إن حيازة السلع الحالية تمثل شرطاً للفنى فى المستقبل فى حالة السبب الثالث ولكن ليس فى حالة السبب الثانى. ولكن، فى كلتا الحالتين، يتعين علينا أكثر أن نأخذ بالاعتبار حقيقة إنه إذا كان السبب الثانى يفعل مقوله، فإن الغنى المستقبلى الأكبر سيكون 'مخصوصاً نفسياً'. وإلى الحد الذى يحدث فيه هذا الأمر، فإن الدافع الثانى يُضعف الدافعين الأول والثالث لدفع علاوة ما. ومرة أخرى، وبصحب طاهر الأمور، فإن كل سبب من الأسباب الثلاثة، على فرض إيماننا بها، يجب أن يكون قادراً على خلق العاثة حتى ولو كان يفعل ذلك فى ظل غياب السببين الآخرين. وقد حاول بوهم-هاورك نفسه أن يبين: (أ) إن =

إن هذا التفسير للفائدة، كما جرى طرحه، لم يقبله أى اقتصادى ذو وزن. وحتى فيكسل أضاف إليه الكثير من التحفظات والتطويرات بحيث يتعذر تصنيفه كتصير له بأى معنى محدد. ومع ذلك، فإن نظرية بوهم-باورك للفائدة لم تمارس فقط ذلك النوع من التأثير الذى تتضمنه إثارة المناقشة وتشجيع الفكر بل مارست تأثيراً مباشراً أيضاً. وهذا يعود إلى حقيقة أن هذه النظرية تسمح بتبسيط معين يمكن للمرء قبوله دون أن يلتزم بتفاصيل بنية بوهم-باورك التحليلية. إن هذه النسخة المبسطة تبدو كما يلى: إن الفائدة تنتج عن التفاعل بين التفضيل الزمنى ('النفسى') والإنتاجية المادية للاستثمار. وقد باتت نظرية بوهم-باورك، بهذا الشكل الرقيق، ليس فقط واحدة من نظريات الفائدة فى الفترة المدروسة بل أيضاً أكثر هذه النظريات قبولا بشكل واسع، مع أن كل كاتب أضاف جوانب خاصة به، لم يستحسنها، كقاعدة عامة، أى عدد مهم من الكتاب الآخرين. ويمكن الاستشهاد بأمثلة كثيرة<sup>(٢٥٢)</sup>. ولكن العمل الأقوى والأكثر لمعانا من هذا النوع تمثله نظرية أرفنج فيشر التى تفسر الفائدة على أساس القلق Impatience Theory of Interest<sup>(٢٥٣)</sup>. توضح هذه العبارة نفسها بنفسها. ولكنها تشير حصراً إلى السبب الثانى لدى بوهم-باورك. ولكن سببه الثالث لا يغيب عن فيشر: حيث يظهر هذا السبب فى صورة الفرصة الاستثمارية Investment Opportunity التى، ولو بعد نزغ جوانب بوهم-باورك تحديداً عنها، تعبّر عن نفس الحقيقة ولكن بصورة أنيقة وأكثر وجوهية<sup>(٢٥٤)</sup>. كما أبرز فيشر، على نحو أوضح من بوهم-باورك، جانباً

---

السببين الأولين لأن يخلقاً علاوة معينة بالضرورة دون السبب الثالث (انظر ملاحظته ضد فيشر: Exkurs XII, in the 3ed ed.). (ب) ولكن السبب الثالث قادر لوحده على توليد العلاوة. (٢٥٢) فمثلاً، يمكن تفسير إشارة مارشال (Principles, p. 142) إلى 'إنتاجية وأفاق' رأس المال بهذا المعنى. ولذلك، كان اللورد كينز مصيباً حينما عالج ما أسماه: النسخة المبسطة من نظرية بوهم-باورك كنسخة كانت مقبولة بشكل عام حتى فى عام ١٩٣٦ (انظر General Theory, p. 165). ومع ذلك، فإن الشئ المهم هو حقيقة أنه قبلها هو نفسه. لقد أعلن كينز حفا أنها غير كافية ولكن فقط بمعنى أنها تحتاج إلى أن تكمل بمفصل التفضيل للسهولة (نفس المصدر، ص ١٦٦). ولكن هذا، بالنسبة لكينز، ولو ليس بالنسبة لأخصاره، لم يعن إنكار تلك النسخة بل تعديلها وحسب. (٢٥٣) أحكم فيشر هذه النظرية (دون أن يحل بعد مصطلح: القلق impatience محل مصطلح 'agio' (العلاوة) أو مصطلح التفضيل الزمنى) أولاً فى عمله (Rate of Interest 1907) ومن ثم قدم نسخة أخرى فى عمله (The Theory of Interest 1930). وليس عيباً أنه كتب، فى مقدمة عمله الأخير، أن نظريته هى 'نظرية كل واحد إلى حد ما'. وما هو مبرر أكثر إهداء هذه النظرية إلى جون راي ويوجين فون أكثر إهداء هذه النظرية إلى جون راي ويوجين فون بوهم-باورك 'الذين وضعوا الأسس لما حاولت أن أبنيه'. (٢٥٤) ولذلك، فمن الصعب أن نفهم كيف استطاع فيشر أن يقول فى المقدمة نفسها: 'بقدر ما أعلم، لم'

من تحليل هذا الأخير للفائدة قد يمثل الجانب الأهم.

رأينا أن غالبية من الكتاب غير الماركسيين دأبوا، في تلك الفترة، على النظر للفائدة كدخل يقف على قدم المساواة مع الربح والأجور بوصفها مبلغ يُدفع مقابل خدمات مستلزم مادي معين للإنتاج (تجهيزات، معدات، وما شابه، أو مقابل الامتياز، بخلاف ذلك) يقف بدوره، ضمن حدود الإنتاج، على قدم المساواة مع خدمات العوامل الطبيعية والعمل. إن نظرية 'agio' أو العلاوة للفائدة تتضمن مفهوماً مختلفاً تماماً. فبوصفها خصماً زمنياً عاماً يسرى على الخدمات الإنتاجية من كل نوع، فإن الفائدة تقتصر، إذا صح التعبير، كل هذه العوائد، تقتصر عوائد خدمات السلع الرأسمالية المادية ليس أقل مما تقتصره من أي عوائد أخرى. ولذلك، فهي شيء يختلف في طبيعته عن كل ما يسمى بعوائد الإنتاجية حقاً<sup>(٢٥٥)</sup>، ليس فقط عن ربح العوامل الطبيعية وأجور العمل بل وعن العوائد من إنتاجية السلع الرأسمالية أيضاً. لم يُبرر بوهم-باورك هذا الأمر جيداً، مع إن نظريته 'للمرسملة' (الطريقة التي تتحدد بها قيم الأرض والسلع الرأسمالية)<sup>(٢٥٦)</sup> تكفي لإثبات أن ذلك

يستخدم أي كاتب آخر من الكتاب الذين كتبوا حول الفائدة من تدفقات الدخل وتغيراتها أو من معدلات العائد من التكلفة في كل سنة. فإذا لم تشكل الجداول الرقمية لبوهم-باورك طريقة خرقاء لتمثيل نقاط من تدفقات الدخل (الناتج) وتغيراتها، فلا استطع تحديد ما تمثله واقتنص هذه الفرصة للإشارة إلى نقطة ثانوية. فقد حاول بقوة كل من بعض النقاد وبعض الأنصار (بمن فيهم فيكسل وبرسون) تفسير نظرية بوهم-باورك للفائدة كنظرية إنتاجية. ولأن بوهم-باورك نفسه، بعد أن أضناه إصرارهم، احتج في النهاية ولكن بشكل ضعيف. ولكن نظريته لا تمثل نظرية إنتاجية إلا بالمعنى الذي تمثل فيه كل نظريات الفائدة، بما فيها نظريات ماركس وكينز، هذا الأمر. ذلك لأن الفائدة هي عنصر في كل سعر؛ فكل سعر يمكن تمثيله بوصفه النتيجة لطلب معين وعرض معين؛ وينض النظر عن الطريقة التي نعرف بها رأس المال، فإن الأغراض الإنتاجية ينبغي أن تبرز من بين العوامل التي تدعو إلى طلبه. ومع ذلك، فإن نظريته، بأي معنى غير مستغل، لا تشبه النظريات المسماة بنظريات إنتاجية عن حق بل هي يقيضها ذاتها، كما سيبتين بعد قليل.

(٢٥٥) أقول: "ما يسمى بعوائد الإنتاجية حقاً" وذلك لوجود غموض في مصطلح "الإنتاجية" كما هو الحال أيضاً في مصطلح "مستلزم" requisite، من شأنه أن يجيب المعنى الذي أحاول طرحه. فمعنى ما، فإن الوقت هو مستلزم إنتاج وبالتالي فهو منتج. وهكذا أيضاً تكون النقود في المجتمع الرأسمالي. ويمكن أن يسرى مصطلح: الإنتاجية الحديثة على الاثنين لبعض الأغراض ولكن أياً منهما ليس مستلزماً ومنتجاً بنفس المعنى الذي يكون فيه العمل أو الأرض أو المعرفة. وقد شدد بوهم-باورك على أن مفهومه لمخصص الكفاف كان منتجاً بالمعنى الأول ولكن ليس بالمعنى الثاني، بالضبط على غرار ما كان سيفعله ماركس. ولكن بوهم-باورك نفسه وأنصاره ونقادهم خلطوا بين هذين المعنيين.

(٢٥٦) طورت تلك النظرية من قبل فيكسل وفيتشر، ولكنها تشكل إحدى المساهمات الأكثر تميزاً لبوهم-باورك. وقبل بوهم-باورك، كان جانب التكلفة يهيمن على معالجة هذه المشكلة. وبطبيعة الحال، فإن ممارسة الأعمال كانت على نواية بعملية الخصم قبل تلك بوقت طويل وذلك كما كانت تطبق على

كان رأيه حقاً. ولكن مصطلحات فيشر حققت ذلك. وللتشديد على جدة هذا الرأي، لنلاحظ، مرة أخرى، قرابته من نظرية الاستغلال لماركس، من هذه الناحية؛ وإذا افترضنا الأيديولوجيا الملائمة - وكذلك طرق التعبير - فقد كان يمكن تقديمه كنظرية استغلال جديدة.

وقد ترتبت على ذلك نتيجة ثانوية مفادها أنه لم يعد من الممكن بعد تشخيص العوائد من السلع الرأسمالية المادية كفائدة بالصورة التي وضعها باربون وأقرها آ. سمث. فقد توافرت ظروف عدة تشير إلى استبعادها ضمن الربيع من العوامل الطبيعية (انظر القسم ب، أدناه). والنتيجة الأهم من ذلك هي أن الفائدة الآن دخلت نظريات الربيع والأجور بطريقة جديدة تماماً. وفي الواقع، فهذا هو السبب الأهم الذي دفعنا لتناول هذه الموضوعات مرة أخرى بدلاً من الاكتفاء بمجرد الرجوع لنظرية العزو أو نظرية الإنتاجية الحديثة sans phrase بدون تحفظ<sup>(٣٥٧)</sup>.

(ب) الربيع سنستعرض للتطورات في هذا الحقل في ثلاث خطى، مهملين قضايا ثانوية وطرقاً مسدودة عدة. أولاً، سندرس نظرية الربيع التي تفسر الدخول المستخلصة من ملكية العوامل الطبيعية، بغض النظر عما يُعتقد بأن هذه العوامل 'غير قابلة للقضاء' أم لا. ثانياً، كما ندرس تعميمات معينة لمفهوم الربيع توحى بها تلك النظرية. ثالثاً، سنشير إلى وجود ميل معين لتسخير مفهوم الربيع لخدمة أغراض متباينة تماماً. وتحت كل واحد من هذه للعناوين، سنلاحظ ثمة صراع بين الأفكار القديمة والجديدة كان بشكل سبباً مهماً، وإن لم يكن السبب الوحيد، لتقلبات وغموض وقضايا زائفة<sup>(٣٥٨)</sup>.

«مسكن أو ملكة. ولكن بوم-باورك هو من أدخل هذه الممارسة في النظرية الاقتصادية ومنحها تفسيرها الاقتصادي، متماً أدخل مارشال بالضبط التكاليف الأولية والتكاليف الثانوية التي كانت مألوفة لكل رجل أعمال ولكنها، رغم ذلك، شكلت أشياء جديدة في التحليل الاقتصادي.»<sup>(٣٥٧)</sup> وبعبارة أخرى، فإن 'العلاقات بين الربيع والفائدة' باتت الآن مشكلة لم تكن قائمة أمام ج. س. ميل. انظر بشكل خاص مقالة البروفيسور فيتر التي تحمل هذا العنوان في: Publications of the American Economic Association, 3rd series, vol. v, February 1904. وقد انتقد مارشال بطريقة أخرى لصياغة مفهوم: شبه-الربيع الذي يعني جزء من تلك المشكلة. وإضافة إلى ذلك، فقد لاحظ مارشال أن مفهوم الفائدة قابل للتطبيق على الاستثمار الجديد (المستقبلي؟) بحسب؛ وأن رأس المال المستثمر في التجهيزات والمعدات بالفعل يغفل شبه-ربيع وليس فائدة (-) 605 Principles, pp. 605-606.

(٣٥٨) يفكر نعلق الأمر بتعاليم مارشال، فقد جرى تحليل التقلبات والغموض بصورة واضحة من قبل فـ. =

أولاً، فيما يخص ربيع العوامل الطبيعية، فمن الواضح إن تحليل جيفونس-منجر-فالراس قد قدّم تفسيراً صالحاً تماماً لظاهرة الربيع هذا، كما قدّم كل القوانين<sup>٣٥٩</sup> أو النسب التي نحتاجها عنه حينما يتم بصورة كافية استكمال هذا التحليل بوقائع كل حالة ملموسة متصورة. إن كل ما كان يتعين عمله هو أخذ التلميح من ساي أو كانتيلون، أى إدراك أن الربيع هو مجرد قضية تسعير خدمات مستلزمات الإنتاج وتطبيق المبدأ الحدى على تكوين هذه الأسعار. وحينما نأخذ بعين الاعتبار مفهوم التفضيل الزمى لدى بوهم-باورك، فإن النتيجة تبدو كما يلي: يميل ربيع العوامل الطبيعية إلى التساوى مع القيمة المخصصة من منتجاتها الحدية. إن هذه النظرية تسمح تلقائياً بمراعاة الاختلافات فى نوعية العوامل الطبيعية من النوع الواحد. وحينما يفسر الربيع بهذا الشكل، فإنه يدخل ولا يدخل فى أسعار المنتجات على غرار الأجور بالضبط. وفى الواقع، فإن الربيع بهذا المعنى والأجور هما ظاهرتان متشابهتان. والاختلاف الاقتصادى البحت فيما بينهما هو أن العرض الكلى من أى عامل طبيعى يمكن أن يكون ثابتاً فى حالات عدة وبالتالي لا يستجيب للتغيرات فى سعره بينما يكون العرض الكلى للعمل أقل جموداً *less irresponsive* بشكل عام. ولكن هذا الاختلاف لا يؤثر على المبدأ التفسيري المعنى الذى يبقى هو نفسه فى كلتا الحالتين. وعلاوة على ذلك، فالأمر سيان بالنسبة لموضوع تخصيص العرض المتاح، من عامل طبيعى معين قابل لأن يخدم أكثر من استعمال واحد، لأى استعمال محدد: فكم من الأرض، وبأى ربيع للوحدة الواحدة منها، يُخصص لإنتاج قصب السكر حينما يمكن استعمال نفس الأرض لإنتاج القطن أيضاً، هى قضية تكلفة الفرصة البديلة ليس إلا<sup>(٣٥٩)</sup>.

ومع ذلك، فإن هذه النظرية، التى أيدها النمساويون وفالراس، لم يتم قبولها حالاً أو بشكل عام كما كنا نتوقع بحكم بساطتها وفائدتها. ثمة سببان لهذا الأمر ولبقاء نظرية الربيع 'الريكاردية' فيما بعد<sup>(٣٦٠)</sup>. فمن ناحية، أبدى اقتصاديون كثير

١. فيتر F. A. Fetter: 'The Passing of the Old Rent Concept,' Quarterly Journal of Economics, May 1901. من الممكن تعميم محاولة البروفيسور فيتر بحيث تشمل عدداً كبيراً من الاقتصاديين.

(٣٥٩) قد لا يكون من الضروري تفسير معالجة حالة العوامل الطبيعية التى لا تسمح إلا باستعمال واحد ومعالجة الحالات التى تثير صعوبات مماثلة (كحالة للكرم الذى يمكن استعماله كمرعى للأغنام أيضاً).

(٣٦٠) استقادت قليلاً نظرياً ماركس وروبرتوس للربيع من كراهية كثير من الاقتصاديين لنظرية=

مقاومة عاطفية لنظرية بدا أنها تعامل 'الدخول غير المكتسبة' التي يحصل عليها مالك-الأرض على قدم المساواة مع التعويض الذي يناله العامل عن عرق جبينه. إن هذه العواطف غير معقولة قط لأن تلك النظرية ليس فيها ما يمنع اقتصاديًا ما من أن يميز، كما يحب، بين مالك الأرض والعامل وفقًا لأسس أخلاقية أو سياسية<sup>(٣٦١)</sup>. ولكن العواطف كانت قوية رغم ذلك وفي صالح النظرية 'الريكاردية' لأن الأخيرة بدت مؤهلة أكثر لدعم حكم قيمي معادي لربع الأرض- رغم إنها ليست كذلك حقًا. ومن ناحية أخرى، وكما رأينا، فقد احتفظت المذاهب 'الكلاسيكية' بسيطرة قوية على فكر اقتصاديين كثيرين خلال الفترة المدروسة. ومن بين هذه المذاهب، فلم ينتشر مذهب على نطاق أوسع أو يستمتع بشهرة راسخة أكثر من مذهب الريع 'الريكاردى'. وعلاوة على ذلك، كان الدفاع عن هذا الأخير أسهل من الدفاع عن بقية أجزاء التحليل 'الكلاسيكى' ذلك لأنه، لصياغته الدقيقة، لم يشدد على أى شيء خاطئ حقًا. كان انتقاد منجر لهذا المذهب (Grundsätze, pp. 144-5) مبررًا ولكنه لم يعن سوى القول بأن الضرورة التي دفعت إلى بناء جهاز نظرى منفصل، لطائفة مهمة من اللطواهر، كانت تبرهن بذاتها على نواقص التحليل 'الكلاسيكى'<sup>(٣٦٢)</sup>. ولذلك، كان المدافعون فى وضع ملانم أكثر نسبيًا. وكان مارشال أكثر هؤلاء بروزًا حيث انتزع من هذه الفرصة أقصى ما يمكن لمحاربة عمل مبنى جيدًا دفاعًا عن ريكاردو<sup>(٣٦٣)</sup>.

---

الإنتاجية 'الحدية'، رغم إن نظرية ماركس استمرت ضمن حلقة الأصوليين الماركسيين طبعًا، إن انتقاد ل. فون بورتكفيوتج Von Bortkiewicz L. غير البناء لكلا النظريتين كان ضروريًا بالكاد لإقناع الاقتصاديين بنفاط الضعف فيهما: انظر مقالاته حول: 'Die Rodbertus'sche Grundrententheorie und die Marx'sche Lehre von der absoluten Grundrente.' Archiv für die Geschichte des Socialismus und der Arbeiterbewegung, 1910-11. ومع ذلك، تستحق كلتا المقالتان أن تشير إليهما كمثالين رائعين على نوع من العمل النظرى يبدو أنه خرج عن المألوف بشكل تام.

(٣٦١) وهكذا، فإن فالراس كان يناصر بقوة إصلاح نظام الأرض، رغم أنه كان يؤيد نظرية الإنتاجية كتفسير للريع.

(٣٦٢) وبعبارة أخرى، فإن النقد قد شدد ببساطة على أن نظرية ريكاردو زائدة بالنسبة لتحليل جيفونس-منجر-فالراس. والأمر كذلك (انظر الجزء الثالث، الفصل السادس، القسم السادس، أعلاه، حول الدور الذى لعبته نظرية الريع فى النظام الريكاردى). أو، إذا وضعناها بصورة أخرى أكثر بساطة: كان 'النوار' فى وضع يسمح لهم بالتخلص من كل الفصل الثانى من عمل ريكاردو باستثناء الجملة الأولى من الفقرة الثانية.

(٣٦٣) قد يتغاضى المارشاليون عن الانزعاج الضئيل الذى قد يشعر به بعض قراء مارشال من المدى الذى ذهب فيه فى هذا المجال، رغم حقيقة (مهملين كل الأخطاء الأخرى) إن خلاصة مارشال المهمة لنظريته للتوزيع يبيت بما لا يدع مجالاً للشك بأنه قد سلم بنظرية (الريع القائمة على=



على أى حال، ظلت النظرية 'الريكاردية' فى مركز المناقشة وواصلت الاستحواذ على اهتمام حتى خصومها الذين لم يأت كلهم من معسكر الإنتاجية الحديثة. إذ تعرضت نظرية الربيع القائمة على الاحتكار لأن تفقد أساسها حينما تطور تحليل نظام السعر العام إلى حد بعيد ولكنها لم تمت كلياً<sup>(٣٦٤)</sup>. كما تم تجريب مباحث أخرى ولكن لم يحقق أى منها أى نجاح كبير<sup>(٣٦٥)</sup>.

ثانياً، إن توسيعات مفهوم الربيع المناقش تَوَّاهت تطرح نفسها حالاً نظراً إلى صعوبة رسم خط يمكن الدفاع عنه بشكل منطقي بين الموضوعات التى تشكل، وتلك التى لا تشكل، عوامل طبيعية، أو، بعبارة أخرى تعبّر عن الشيء نفسه، لصعوبة الاتفاق على الخصائص المميزة للعوامل الطبيعية. وهكذا أنكر مارشال أن تشكل الضرائب من التعدين mining royalties ريعاً<sup>(٣٦٦)</sup>، منتهكاً بذلك تعريفه الأصلي للربيع (الدخل المستمد من ملكية الأرض والهبات الحرة الأخرى من الطبيعة، Principles, p. 150). كان الكتاب الآخرون أكثر قبولاً بهذه المشابهة. ولكن مارشال لم يواجه أى صعوبة فى توسيع مفهوم الربيع من الأرض الزراعية ليمتد إلى الأرض الحضرية<sup>(٣٦٧)</sup>. ومع ذلك، فالأكثر أهمية هو أحد أنجح ابتكاراته: مفهوم شبه-الربيع quasi-rent أو 'الدخل المستمد من استعمال أداة معينة فى إنتاج

---

الإنتاجية الحديثة (أو بنظرية الإنتاجية الحديثة كتفسير للربيع) marginal productivity theory of rent ولكن مارشال رفض الاعتراف بما يتضمنه هذا التسليم من انتهاك لنظرية ريكاردو العلمية، وأنه، مثلاً، هاجم جيفونز (الذى كان لطيفاً، بشكل استثنائي، مع نظرية الربيع 'الريكاردية') لاعتقاده بأن 'الربيع يدخل فى السعر' (Principles, p. 483n) كما لو إن هذه الفرضية، مثلما قصد جيفونز، كانت زائفة بشكل واضح. وبوسع القارئ أن يتأكد بسهولة من أن الأمر ليس كذلك - وهو أمر يمكن أن يشكل تمريناً جيداً حقاً. إن صياغة مارشال الصحيحة (الواردة فى المقتبسات) لا تشدد على أى شيء حاسم، ولكنها أيضاً لا تشدد على أى شيء يُبطل فرضية جيفونز التى تعرضت للهجوم. وعلاوة على ذلك، فإن فرضية جيفونز كان قد تم التنبؤ بها من قبل ج. س. ميل - ولو أن هذا كان قد حدث دون إدراك أهميتها.

(٣٦٤) يمكن الاستشهاد بعمل أوبنهايمر عن ريكاردو كمثال: F. Oppenheimer, David Ricardos (Grundrententheorie (1909; 2nd ed., 1927).

(٣٦٥) انظر، مثلاً، عمل لوريا (Achille Loria (1880: Rendita fondiaria).

(٣٦٦) علاوة على أنه فعل ذلك على أساس يتعذر الدفاع عنه مفاده إن الضرائب royalties تدخل فعلاً فى سعر المعدن المستخرج بمعنى معين غير المعنى الذى يدخل فيه ريع الأرض الزراعية.

(٣٦٧) انظر أيضاً عمل إيجورث حول موضوع الربيع (الذى أعيد نشره فى المجلد الأول من عمله: Papers) وعمل فيزر: (Theorie der städtischen Grundrente (1909). والعمل الأخير يبدو كتطبيق لنظرية ريكاردو حيث تستبدل الأرض الحديثة لدى ريكاردو بالأرض الحضرية 'النائية' urban land peripheral التى لا تغل، عند استعمالها فى البناء، ريعاً أعلى مما كانت ستغله من استعمالها الزراعى الأمثل.

كان يتم من قبل الإنسان قبل ذلك' الذى يتضمن الاعتراف بحقيقتين كانت لهما أهمية خاصة بالارتباط مع نظريات للفائدة الجديدة: حقيقة أن أى سعر يدفع مقابل السلع الرأسمالية يشبه تمامًا السعر المدفوع نظير العوامل الطبيعية؛ وحقيقة أن هذا التشابه يسرى على المدى القصير بشكل خاص وأنه يتضاءل كلما تزايد طول الوقت الذى يُراد تطبيق فرضية معينة عليه<sup>(٣٦٨)</sup>.

ثمة طائفة أخرى من التوسيعات تستخلص بشكل مباشر من جذور ريكاردية. فالمرء الذى يصر على أن يجد معنى معيناً فى تشديد ريكاردو على 'الريع التفاضلى' differential rent، يحتمل أن يكتشف، كما فعل بيلي من قبل، إن هذه الفروقات differentials لا تقتصر على الأرض. فقد أشرنا من قبل<sup>(٣٦٩)</sup> إلى تفسيرات ميل ومانغولد و ووكر لمكاسب المنظم entrepreneurial gains كـريوع تعود إلى القدرة المختلفة من فرد إلى آخر differential ability. وقد قدم مارشال للفكرة العامة لهذا المفهوم الأخير، مع إن هذا لا يكشف سوى خواء هذا المفهوم فى نظرى<sup>(٣٧٠)</sup>. وبالمثل، يمكن للمرء الذى اكتسب عادة ريكاردو بشأن استخلاص الريع من 'قانون تناقص غلة الأرض' المادية أن يكتشف بسهولة كلية وجود ubiquity هذه الظاهرة حينما تضاف عوامل إنتاج معينة إلى كمية ثابتة من أحدها<sup>(٣٧١)</sup>: فهذا بمثابة تعميم لمفهوم ريكاردو للريع من خلال تعميم المفهوم

(٣٦٨) وبطبيعة الحال، ليس ثمة خط فاصل بين شبه-الريع والريع البحث. فإذا افترضنا إن الجزء الأكبر من دخل مالك أرض معين هو شبه-ريع أيضاً، فيمكننا إذن أن نقول، فسى أى وقت معطى، إن الجزء الأعظم من دخل الرأسمالى (بالمعنى الماركسى) هو شبه-ريع. إن الريع أو شبه-الريع المنتج فى قطعة من الأرض جرى استصلاحها بواسطة عمل المالك يحمل طبيعة الأجور، جزئياً على الأقل. إن قليلاً من التأمل بين إن هذا الأمر ليس مجرد تلاعب بالمفاهيم لا جدوى منه.

(٣٦٩) [حول بيلي Bailey، انظر الجزء الثالث، الفصل الرابع، القسم ٣، أعلاه؛ وحول تفسير مكاسب المنظم entrepreneurial gains كـريوع ناجمة عن القدرة المختلفة، انظر القسم ٢، أعلاه].

(٣٧٠) Principles, vi. ch. 5. §7. ch. 8. §8. ثمة حاجة لتحسين العبارة الواردة فى المقن ضد اثنين من سوء الفهم. أولاً، ينبغي عدم فهمها بمعنى يشير إلى المحتويات الكاملة للقرنين المذكورين تَوّاً اللتين تتضمنان ملاحظات عميقة كثيرة. ثانياً، يجب أن لا تفهم بمعنى يتضمن إنكار أهمية المدى الواسع لاختلاف القدرات 'الطبيعية' لدى الأفراد - على العكس، فهم مهمة للتبسيط الاقتصادى والموسىولوجى معاً. إن كل ما أقصده إن نظرية الريع لا تعزف شيئاً إلى فهمنا لدور القدرات فوق-العادية supernormal abilities وأنها لا تكسب شيئاً حينما نسميها: ريعاً باستثناء أن القيام بهذا يمكننا من أن نبين - وكان هذا هو هدف بيلي حقاً - إن الخصوبة المختلفة لقطع مختلفة من الأرض هى عنصر زائد كلياً بالنسبة لنظرية الدخل المستمد من ملكية العوامل الطبيعية.

(٣٧١) دعونى أكرر بأن هذه الطريقة هى التى قادت ج. ب. كلارك نحو نظرية معينة للتوزيع تقوم على الإنتاجية الحدية وهذا هو ما يبدو، على الأقل، الاستنتاج الطبيعى من عمله: 'Distribution as Determined by a Law of Rent.' Quarterly Journal of Economics, April 1891 ولكنّه

الريكاردى لتناقص الغلة. فإذا كانت للتجهيزات والمعدات هي العامل الثابت- وهذه يمكن أن تؤخذ بالفعل على إنها ثابتة في المدى القصير- فسنلاحظ، بعد الوصول إلى نقطة معينة، تناقص الغلة المادية من 'الحرعات' المتعاقبة من تلك العوامل التي يمكن أن تتغير في المدى-القصير، وإن مفهوم شبه-الريع المارشالى يظهر عندئذ بوصفه النظير الدقيق لمفهوم الريع 'الريكاردى' من الأرض<sup>(٣٧٢)</sup>.

ثالثاً<sup>(٣٧٣)</sup>، إن الجانب من نظرية الريع 'الريكاردية' الذي فُتِنَ أكثر من غيره الاقتصاديين المهتمين بالسياسة policy هو الجانب الذي تعكسه كلمات: فائض Surplus أو متبقى Residual. وإذا تكلمنا بشكل محدد، فإن هذه الكلمات، كما تُطبق على ريع العوامل الطبيعية، كانت قد فقدت معناها في تحليل جيفونس-منجر-فالراس الذي لم يعد بحاجة لتفسير الريع كشيء 'متبقى' قائم بذاته leftover sui generis بل كان قادراً على تفسيره بشكل مباشر ووفقاً لنفس المبدأ الأساسي أسوة بأنواع الدخل الأخرى. بيد أن الاقتصاديين وجدوا حالاً إن بإمكانهم الاحتفاظ بجانب الفائض surplus aspect حتى في هذه الحالة. إذ يمكن تفسير الريع كمبلغ يُدفع مقابل خدمات مستلزم معين للإنتاج، ولكن هذا المبلغ لم يكن ضرورياً للحصول على الخدمة المعنية بينما كان كذلك في حالتى خدمات السلع الرأسمالية والعمل-وهي حقيقة بدت مهمة لقضايا اقتصاد الرفاه وفرض الضرائب. إن مارشال، بتحويله الاهتمام إلى هذا الجانب من الريع، جانب الفائض، يكون قد وضع سابقة

---

'لكي يوصى على هذه الطريق، كان يتعين عليه إيكار وجود شيء مشترك مع ريكاردو الذي كان من الجوهرى بالنسبة لتعاليمه أن يعتقد بأن الريع هو ظاهرة خاصة بالأرض.<sup>(٣٧٢)</sup> وبشكل أكثر دقة، أنه يبدو النظير الدقيق لما يسمى بالحالة الثانية من الريع لريكاردى، التي تشير ليس إلى إضافة رأس المال والعمل إلى قطع من الأرض أقل خصوبة أو أكثر بعداً، بل إلى إضافة 'جرعات' متعاقبة من رأس المال والعمل إلى نفس القطع من الأرض. ومع ذلك، تتبغى ملاحظة أن الأهمية الحقيقية لمفهوم شبه-الريع مستقلة تماماً عن تلك المشابهة.<sup>(٣٧٣)</sup> أنا لا أوى أن أضم هنا 'الريوع النفسية' psychological rents التي تنجم عن 'قوانين' تناقص المنفعة الحدية أو تزايد الضرر الحدى. سنقوم فيما بعد بدراسة أحد هذه الريوع وهو ريع المستهلك (انظر الفصل السابع، القسم السادس، والملحق، أدناه). وإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نتحدث عن ريع المدحور الذي يمكن اشتقاقه، لو شئنا، من حقيقة إن سلوك المدحورين يمكن أن يوصف من خلال مساواة حدية معينة بين مزايا ادخار أو استهلاك ما قيمته دولار إضافي من الموارد وأنه، لذلك، ثمة ميزة فائضة من الدولارات قبل الحدية intramarginal؛ كما يمكن للحديث عن ريع العامل (ريع المنتج لدى مارشال) الذي يمكن اشتقاقه بصورة مماثلة من الموازنة، عند الحد، بين ساعة لأخرى من وقت الفراغ أو العمل مما يتضمن إن هناك ميزة فائضة من ساعات العمل قبل الحدية. إن صحة هذه المفاهيم هي شيء وقيمتها هي شيء آخر وفي جميع الأحوال، ينبغي عدم خلط هذه 'الريوع' بتلك المرتبطة بـ 'قوانين' الغلة للمادية.

للتعبير عن الربيع بالقول إن خدمات العوامل الطبيعية كانت 'مجانية' costless بمعنى إن المجتمع لا يضطر إلى تحمل 'تكلفة حقيقية' (مناعب العمل disutilities of labour أو الادخار) للحصول على هذه الخدمات<sup>(٣٧٤)</sup>. ولكننا نكتشف شيئين اثنين حينما نحكم هذا الجانب من الربيع - جانب الفائض غير المكتسب بالعمل.

أولاً، نكتشف، مثلما اكتشفنا من زاوية أخرى سابقاً، إن الربيع المعروف 'كفائض' لا يقتصر على العوامل الطبيعية أكثر من الربيع المعروف كدخل ناجم عن الإنتاجية. فثمة فوائض مماثلة، أى ما يزيد على المدفوعات التي يمكن أن تكون ضرورية للحصول على العروض المعنية من السلع والخدمات، تنتشر في كل النظام الاقتصادي. فكثير من العمال، وليس فقط نجوم السينما، يتسلمون أكثر من المبلغ الضروري لتشجيعهم على تقديم ما يقدمونه بالفعل، وأنهم يمكن أن يقدموا، في حالات عدة، خدمة أكثر لو كان يُدفع لهم أقل لكل وحدة واحدة من الخدمة. وحتى إذا حملنا فرضية المنافسة التامة إلى أبعد ما يمكن دون أن نبعد عن الوقائع بصورة مضحكة، فهناك أوضاع مميزة كثيرة situations of advantage، بعضها قصير الأمد وبعضها لأمد أطول، يتم فيها اكتساب مثل هذه الفوائض. ولابد من أن تتكرر أكثر مثل هذه الفوائض في ظل المنافسة الاحتكارية، فضلاً عن الاحتكار المباشر<sup>(٣٧٥)</sup>. أخيراً، يمكننا أن نضم المكاسب من الأوضاع المميزة التي يخلقها 'التواطؤ' (الندرة المفتعلة) أو الأنماط المؤسسية الخاصة specific<sup>(٣٧٦)</sup>. ثمة اتجاه

---

(٣٧٤) سلاحظ القارئ أن هذا أمر مختلف عن القول إن ما يُدفع مقابل مثل هذه الخدمات لا 'يدخل في سعر المنتجات'.

(٣٧٥) مرة أخرى، سيدرك القارئ الفارق الجوهرى بين تصنيف المكاسب الاحتكارية كفوائض من هذا النوع وتفسير ربيع الأرض كمكسب احتكاري؛ إذ لا يمت أحدهما بأية صلة إلى الآخر. ولكن أى صعوبة قد يجس بها القارئ لإدراك هذا الأمر إنما تشهد ضد الحكمة من تسمية هذه الفوائض كريع. فهي تشكل حقاً مثلاً نمطياً لخلط غير ضروري لا يرد إلا لتفضيل مصطلحات اكتسبت دلالات ازديادية كالريع، مثلاً. ولولا ذلك، لأدركنا حالاً أن المصطلح 'فائض' يؤدي كل ما هو مطلوب، وأن المصطلح 'ريع' زائد في هذا السياق.

(٣٧٦) إن القصد من تشييدي على كلمة 'specific' هو إيصال فكرة أن مجرد الإشارة إلى المؤسسات العامة للمجتمع الرأسمالي، كالملكية الخاصة، إنما تغطي فشل اقتصادي ما في تفسير عائد معين أكثر بكثير مما تقدمه تلك الإشارة من تفسير. وهذا يبين لماذا كان الاقتصاديون المقترنون في كل الأزمنة ينظرون بازدياد على اللوام إلى العمل الذي يستعمل عبارة الربيع المؤسسى بصورة عيباء - وهذا أمر يزعم النقاد من نوع معين. ولكن الحالة تختلف طبيعياً حينما يمكن البرهنة كلياً على وجود، وطريقة عمل، العوامل المؤسسية الخاصة. وتقدم أمثلة على ذلك تعريفات الحماية (بما فيها الإجراءات التي تتخذها دولنا في الوقت الحاضر والتي ترقى إلى تعريفات الحماية من حيث النتيجة) وجوانب معينة من تشريع العمل الحديث، وغير ذلك.

أكد نفسه في وقتنا الحاضر لتجميع كل هذه الفوائد تحت عنوان: الربح، ورغم أن هذا العنوان يشمل الدخول الناجمة عن ملكية العوامل الطبيعية، بيد إن هذه الدخول لا تشكل سوى حالة خاصة من الربح بهذا المعنى، حيث لا تمتلك النظرية الخاصة بها إلا شيئاً مشتركاً قليلاً مع نظرية الربح التي تم عرضها في الجزء الأول من هذا القسم الفرعي.

ولكننا، ثانياً، نكتشف أن جزءاً من المكاسب الفائضة قيد المناقشة *surplus gains* تنقسم إلى فئتين يقوم بينهما اختلاف مهم من ناحية التحليل. تأملُ عاملاً طبيعياً معيَّناً، متجانساً كلياً في نوعيته، قابلاً للتجزئة بصورة تامة، ويمكن تحويله تماماً بين الاستعمالات المختلفة (الصناعات) التي يوسعها أن يخدمها، ولنفترض سيادة المنافسة التامة في كل مكان. إن كل استعمال من هذه الاستعمالات تحكمه ما أسميهاها تكلفة الفرصة البديلة *opportunity cost*. وعليه، يتعين على مستعملي العامل الإنتاجي أن يدفعوا له عن كل الخدمة التي يقدمها لهم - وهي حالة لا يتحقق فيها فائض من استعمال ذلك العامل<sup>(٣٧٧)</sup>. وإن مالكي العوامل لن يمكنهم أن يحصلوا، من أي مجموعة من مستعملي هذه العوامل، على أكثر مما يمكنهم الحصول عليه من أي مجموعة أخرى. فهم لن يحصلوا على فائض يتجاوز تكلفة الفرصة البديلة، مع أن مجموع متحصلاتهم يمكن أن يكون، بمعنى آخر، فائض بالنسبة للتكلفة الحقيقية المارشالية<sup>(٣٧٨)</sup>. ولكن الأمر ليس كذلك في الفئة الأخرى من الحالات. أمل أن لا نحتاج إلى تقديم أمثلة يحصل فيها مالكو مستلزمات الإنتاج، سواء أكانت طبيعية أم لا، على مكاسب فائضة بالنسبة لتكلفة الفرصة البديلة: إذ إن الصعوبات التكنولوجية 'لتحويل الانخارات' إلى أنواع محددة من السلع الرأسمالية تكفي لخلق، لمالكي السلع هذه، مكاسب تتجاوز تكاليف الفرصة البديلة التي هي أيضاً فوائض بالنسبة للتكاليف الحقيقية التي قد لا تكفي حتى المنافسة الحرة تماماً لإزالتها، في المدى القصير على الأقل<sup>(٣٧٩)</sup>. إن التمييز بين المكاسب الفائضة عن

(٣٧٧) لا يسرى ذلك على الكميات الحدية إذا كان 'الفائض' ما قبل الحدى *intramarginal* يذهب لتشيديد المدفوعات للعوامل الأخرى [كان ج. شومبيتر يشك بهذه الملاحظة والجملة التي تخصها].

(٣٧٨) ينبغي أن يكفي هذا الشرط لدحض أي فكرة حول استعمال تكلفة الفرصة البديلة لأغراض تبريرية.

(٣٧٩) تستوحى صياغة هذه الجملة فقرة ترد في عمل باريثو *Cours* (المجلد الثاني، الفقرة ٧٤٥ وما بعدها). إن مشاركة باريثو في هذا التقييم لجانب مهم من مفهوم الربح القديم، الذي كسب الشهرة في الأدب الإنجليز-أمريكي، يستحق أن يُذكر رغم الشكوك المحيطة بالتقدم التحليلي المتحقق هنا. لاحظ أن الوقائع التي تتصورها نظرية باريثو للربح هي وقائع غير مهمة. ولكنني لا أجد معنى نسي

التكاليف الحقيقية التي هي أيضاً مكاسب فائضة عن تكلفة الفرصة البديلة والمكاسب الفائضة عن التكاليف الحقيقية التي هي ليست مكاسب فائضة عن تكلفة الفرصة البديلة هو أمر مهم إلى حد يكفي لتوصية القارئ به وبخاصة لأن الأولى لا تلعب، والثانية تلعب، دوراً جوهرياً في تخصيص الموارد<sup>(٣٨٠)</sup>.

(ج) الأجور إن نظرية الأجور القديمة لدى لونغفيلد Longfield وتونن Thunen، التي تقوم على الإنتاجية الحدية، هي الشيء الجديد في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، على الأقل بالنسبة للمفكرين الأساسيين، والشيء المقبول في بقية الفترة وفيما بعدها. إن التعديل الذي أدخله بوهم-هاورك، أي إن معدل الأجر الحقيقي، عند التوازن التام والمنافسة التامة، ينبغي أن يساوي الناتج الحدي المخصص للعمل أكثر مما يساوي الناتج الحدي للعمل، قد كسب بعض الأصوات في الولايات المتحدة بعد عام ١٩١٠ لأن تاوسك ألقى بثقله لصالحه<sup>(٣٨١)</sup>.

---

ستطعمهما بالوقائع المغايرة تماماً التي تصفها نظرية الإنتاجية الحدية بصورة مرضية. ومع ذلك، انظر عمل أحد أنصار باريتو: (G. Sensi, La teoria della rendita (1912).

(٣٨٠) انظر بشكل خاص: Joan Robinson, The Economics of Imperfect Competition (1933), ch. 8. يمكن اعتبار السيدة روبنسون المرجع الرئيسي حول نظرية الريع 'الجديدة' التي ألقيا عليها نظرة مريضة. حول موضوع هذا القسم الفرعي، ثمة مراجع أربعة نضيفها لتمكين القارئ المهتم من سد اللجوات الكبيرة التي تتخلل خلاصتنا هذه: A. S. Johnson, 'Rent in Modern Economic Theory,' Publications of the American Economic Association, 3rd series, 111, (November 1902); B. Samsonoff, Esquisse d'une theorie generale de la rente (1912) وكذلك المساهمات حول ريع الأرض، وبخاصة مساهمة: F. X. Weiss, 'Die Grundrente in System der Nutzwertlehre,' in Wirtschaftstheorie der Gegenwart (111, ed. Hans Mayer, 1928-32); and Gerhard Otte, Das Differentialeinkommen in Lichte der neueren (Forschung (1930) - ويوضح هذا العمل الكثير من النقاط الغامضة ويثبت عرضاً خواء مفهوم الربوع التفاضلية، بأقصى فعالية، ذلك لأن الكاتب لم يقصد أن يفعل ذلك.

(٣٨١) يمثل تعديل بوهم-هاورك، كما هو حال التعديل المماثل في حالة الريع، مجرد نتيجة لنظريته حول الفائدة. وعليه، قدمى تأثر صحة هذا التعديل بحجة التزام synchronization لا يمثل قضية منفصلة: ويتم الإجابة عليها بمجرد أن يجيب على موضوع الفائدة. ولكن ثمة قضية أخرى تبرز هنا: إلى أي حد ينبغي تغيير نظرية بوهم-هاورك (ونظرية تاوسك) حول الأجور كرد اعتبار لنظرية مخصص الأجور؟ من الممكن حقاً أن نرتب حاجتنا بطريقة معينة تبرز شيئاً قوياً (كان يميل تاوسك إلى إيراد). كما يمكننا أن نصر للكثير بهذه الصورة ونسبها إلى ريكاردو وماك كولوخ وج. س. ميل بحيث نجعل منهم 'رواداً'. ومع ذلك، وعلى العموم، فلنا ميل إلى الاعتقاد بأن ذلك يطمس الخطوط الجوهرية لتطور المذهب بدلاً من إبرازها. ففي بنية بوهم-هاورك، يلعب 'رأس المال' دوراً مختلفاً جداً بالمقارنة مع دور الأجور ويتضافر مع عناصر كثيرة، لا يبصرها منظرو الأجور، بحيث إن من المربك أكثر مما من المفيد التشديد على الصلة الضعيفة التي لا شك بوجودها. وعلى أي حال، فإذا لم نرض بـ جيفولس وراي Rae كمكلف، فينبغي التشديد على الصلة بـ ستينور وماركس أكثر مما بمنظري مخصص الأجور.

لنا بحاجة لأن نتوقف طويلاً لمناقشة نظريات الأجور التي سبقت انتشار تحليل الإنتاجية الحديثة لأن معظمها لم يعن الكثير من ناحية، ولأننا درسنا بالفعل الحد الأدنى الضروري من تلك النظريات من ناحية أخرى<sup>(٣٨٢)</sup>. يكفي إذن أن نتذكر إن معظم منظري الأجور دأبوا على تصفية نظرية مخصص الأجور - حيث تصور بعضهم عن خطأ أنهم يسجلون بذلك نقطة لصالح العمل - وتصوروا، بالإجماع عملياً، إن الأجور لم تكن تدفع من دخل المستهلكين (جورج، ووكسر، سدفيك، برينتانو، وآخرون كثير). ومع أن هذه الحجة تستند، كما نعلم، على سوء فهم لنظرية مخصص الأجور، بيد أن من الضروري أن نلاحظ أنها مهدت الطريق لنظرية الإنتاجية الحديثة حتى وإن كان عن غير قصد حقاً.

(٣٨٢) لقد جرت متابعة مناظرة مخصص الأجور في الفترة المدروسة ضمن عرضنا للموضوع في الجزء الثالث (الفصل السادس، القسم السادس ٦). وبالنسبة لنظرية الأجر الماركسية، انظر الجزء الثالث، الفصل السادس، القسمين الثاني والسادس. يتوافق طبعاً استعمال عنصر قوة المساومة في تفسير الأجور مع استعماله في تفسير 'الربح'. ومع أن منظري الأجور، من غير منظري الإنتاجية الحديثة، أضلوا بعض النقاط المهمة هنا وهناك (فقد درسوا بغاية، مثلاً، العلاقة بين الأجور والساعات من ناحية، وأداء العمال من الناحية الأخرى؛ انظر المساهمة المهمة لـ L. Brentano تحت ذلك العنوان، الترجمة الإنجليزية: *Hours and Wages in Relation to Production*, 1894)، بيد أنهم مضوا لمناقشة المشاكل 'الكلاسيكية' في الغالب. ومع ذلك، ثمة عملان أمريكيان حلقا عالياً: يمثل أحدهما في عمل ف. أ. ووكر (F. A. Walker: *Wages Question* (1876) الذي عرض نظرية 'المدعى الأخير' residual-claimant theory. لم تكن الفكرة جديدة تماماً حقاً؛ إذ كان سنير قد أدركها من حيث الجوهر (Outlines, p. 185 et seq.) ولكن ووكر صاغها وشرها في كتبه المدرسية المبسطة. إن مقارنتها بريكاردو قد تمثل أفضل وسيلة لعرصها. فريكاردو، كما نعلم، عمد إلى استبعاد الربح من مشكلة السعر لكي لا تتبقى أمامه سوى 'الأرباح' زائداً الأجور ثم مضى ريكاردو لتحديد الأجور بصورة مستقلة (بمساواتها بالحد الأدنى - الضروري للكفاف) بحيث تبقت الأرباح كمتبقى (هذا ما لم نعوذ إليه نظرية امتناع، وهو أمر لم يفعله كما نعلم). وبالمثل، فقد عمد ووكر إلى تحديد حصص التوزيع الأخرى بصورة مستقلة بحيث لم تتبق سوى الأجور كمتبقى. وقد أشار الخصوم (مثل تلويسك) إلى أن هذا يتعارض مع حقائق عقد العمل الحديث. ولكن الاعتراض النظري الحاسم يكن في المنهجية التي تتضمنها مثل هذه النظرية، أي في مجرد محاولة تحديد أي من عناصر نظام معين بصورة مستقلة عن العناصر التي يعتمد بعضها على بعض.

والعمل للثاني هو عمل تاوسك: (Wages and Capital (1896, London School Reprint, 1932). إن هذا العمل يجب أن يُذكر هنا وليس مع المساهمات الأمريكية في نظرية الإنتاجية الحديثة لأن مؤلف هذا العمل لم يكن قد سلم بعد بهذه النظرية عام ١٨٩٦. وفي الواقع، قلناه لم يكن حتى قد انتبه إليها بقدر تعلق الأمر بكتابه: فليس ثمة ذكر حتى لاسم تونز. إن حق هذا العمل بالأهمية التاريخية يقوم على محاولته، الأصلية إلى حد بعيد، بتطعيم مذهب بوهم-ياروك بالنظام 'الكلاسيكي'. ولكن القارئ يوصى بهذا العمل لسبب آخر أيضاً؛ فالكتاب عمل بارع جرت كتابته بأسلوب من المحاجة للنظرية يخرج عن المؤلف بشكل كامل. إن قراءة الكتاب تجعل القارئ، إضافة إلى تعلم الكثير، قادراً على اكتساب فكرة عما كالى هذا الأسلوب يشبه في أفضل أحواله.

نلتقى إذن نظرية روتينية، على الأقل، على التقدّم الظاهر لهذا التحليل كما جرى تطبيقه على الأجور مهملين كل النقاط الثانوية. يتعين أن نشير أولاً إلى عبارة جيفونس<sup>(٢٨٣)</sup> في الفصل الخامس، الأصيل واللامع، من عمله Theory. ومع ذلك، فإن تقديم منجر بضاهى تلك العبارة تماماً، رغم أنه غير كامل أكثر. ومما يُضعف صياغة فالراس الأكبر حقيقة إن معاملات الإنتاج الثابتة لديه، كمثيلاتها لدى فيزر، تستبعد إمكانية الأخذ بنظر الاعتبار علاقات الإحلال بين العمل ومستلزمات الإنتاج الأخرى ضمن حدود كل منشأة. وقد أرسى مارشال تحليل الأجور القائم على الإنتاجية الحدية في إنجلترا، محققاً نجاحاً أكثر مما كان يطمح إليه. ولكن لا ينبغي أن ننسى مساهمات إديجورث المختلفة (انظر بشكل خاص مقالته: 'Theory of Distribution' 1904, republished in Papers Relating to Political Economy, vol. 1). ومن بين أمور أخرى، فقد استغل إديجورث catallactics الجديدة لأغراض معالجة حالات خاصة من تحديد الأجر. وتمثل فكرته الموقفة بشكل خاص في اللجوء إلى نظرية القيم الدولية لتوضيح العلاقة بين أصحاب العمل employers والعمال employees - حيث درسهم على سبيل تشبيههم بدول مختلفة تتاجر فيما بينها - أو بين مجموعات من العمال لا تتنافس فيما بينها. وقد طوّر فيكسند وفيكمل النظرية النمساوية إلى حد بعيد.

كان التطور في الولايات المتحدة مستقلاً كثيراً عن التطور في أوروبا الذي كان يحدث حينذاك. إن نظرية الإنتاجية الحديثة، في نسختها المتقدمة جداً التي راعت تماماً علاقات الإحلال بين عوامل الإنتاج، واقتربت من المفهوم الحديث: المعدل الحدي للإحلال، تبرز بصورة جاهزة من ذهن ستوارت وود Stuart Wood الذي ينبغي أن نضمن له مقالته عن الموضوع مكانته في تاريخ الاقتصاد التحليلي<sup>(٢٨٤)</sup>: 'A New View of the Theory of Wages' (Quarterly Journal of Economics, October 1888 and July 1889) and 'The Theory of Wages' (Publications of the American Economic Association, 1v, 1889). ونشر ج. ب. كلارك، في وقت واحد مع العمل الأخير (في نفس المجلد من أ. ل. Publications)

(٣٨٣) من المهم ملاحظة أن العبارة، رغم ذلك، لا تُدخل أي خصم زمني على الناتج الحدي للعمل.

(٣٨٤) لقد أنصف، ولكن ليس أكثر من إنصاف، البروفيسور ستغوار عمل وود (Stuart Wood and the 'Marginal Productivity' Theory, Quarterly Journal of Economics, August 1947) علماً بأن العبارة المختلطة في المتن تعود إليه.



نظريته للأجور القائمة على الإنتاجية الحديثة: 'The Possibility of a Scientific Law Of Wages'. وظهر فى عام ١٨٩٢ عمل ه. م. ثومبسون H. M. Theory of Wages: Thompson. وقد أدخل تاوسك تعديل بوهم-باورك فى نظرية الأجر الأمريكية وبذلك أنظّم إلى الحديين ( 'Outlines of a Theory of Wages,' (Proceedings of the American Economic Association, April 1910).

وبالنسبة للعمل المتبقى، سوف اقتصر على ثلاثة أعمال نموذجية تعود إلى وقتنا الحاضر وتقوم كلها على نظرية الإنتاجية الحديثة للخاصة بتلك الفترة: العمل الأول يعود إلى ب. ه. دوغلاس: P. H. Douglas, Theory of Wages, 1934 الذى سنشير إليه مرة أخرى باعتباره أحد أجرباً المحاولات فى القياس الاقتصادى منذ اياما وقت مضى؛ والعمل الثانى - الذى تضعف نوعاً ما من مزاياء الكبيرة معالجته غير الكافية للأدوات النظرية- هو عمل ج. دبليو. ف. رو: J. W. F. Rowe, Wages in Practice and Theory (1928)؛ والعمل الثالث، الذى يشكل العمل المارشالى الأهم فى هذا الحقل، بقدر تعلق الأمر بالنظرية، هو عمل ج. ر. هيكس: J. R. Hicks, Theory of Wages, 1932. إن هذه المحطات البارزة ستحمل القارئ إلى بداية المناظرات الكينزية.

ونظراً إلى أن معالجة قسم من القضايا الأكثر دقة من الإنتاجية الحديثة ينبغي تأجيلها إلى الفصل القادم، فما ذكرناه يشكل حقاً كل ما يلزم قوله فى هذه اللحظة (ومع ذلك، انظر القسم الفرعى حول اقتصاد العمل، أدناه). ولكن بسبب استمرار سوء الفهم حتى يومنا هذا حول طبيعة وأهمية تحليل الإنتاجية الحديثة من ناحية تطبيقه المحدد على الأجور، فإن القارئ قد يهمل أو يرحب، تبعاً للحالة نفسها، بالملاحظات التفسيرية التالية، رغم تكرار بعضها.

لنتذكر، أولاً، ما سبق قوله حول الفرق بين نظرية الإنتاجية الحديثة لدى لونغفيلد وتونن، وجيفونس ومنجر. إن مفهوم لونغفيلد وتونن هو المفهوم الذى أحياه ستوارت وود والمستعمل على نطاق واسع فى وقتنا الحاضر. فالكتاب المدرسى المتداول يقول ببساطة إن معدل الأجر النقدي لكل نوع من العمل، عند التوازن التام والمنافسة التامة، يساوى الزيادة للمادية الحديثة فى الناتج، التى تعود إلى الزيادة 'الأخيرة' فى العمل المستخدم (الناتج الحدى للعمل)، مضروبة فى السعر التوازنى للناتج. ولكن هذا المفهوم لم يكن المفهوم الأساسى لدى جيفونس ومنجر،

وكذلك لدى مارشال. فمفهومهم الأساسى هو الزيادة فى الإشباع التى يحصل عليها المستهلكون الفرديون من الزيادة فى الناتج<sup>(٣٨٥)</sup>. (إلا أن النظرية التى تستعمل هذا المفهوم هى نظرية أجور تقوم على عزو (أو تقدير) حقيقى *imputation genuine* وينبغى حقاً تمييزها عن نظريات الإنتاجية الحدية البسيطة التى لا تستعمله. ولكن الاشتتين يؤيدان إلى نفس النتيجة طبعاً، وإذا أهلكنا 'المعاني الأعمق' التى اعتقد جيفونس ومنجر أن نظرية ال *imputation* تكشف عنها، فيمكننا أن نستخلص للصيغة المعتادة لمعدل الأجر التنافسى دون استعمال ذلك المفهوم<sup>(٣٨٦)</sup>. ولا نحتاج، فى الكثير من الحالات المهمة من نظرية الأجر التطبيقية، حتى الصيغة المعتادة حيث يمكن أن نعالج تحديد معدل الأجر كمسألة عرض وطلب ببساطة. وهذا يفسر لماذا ينبغي أن نضيف الآن اسم فليمينج جنكن *Fleeming Jinkin* إلى قائمة مؤسسى نظرية الأجر الحديثة (الجزء الثالث، الفصل السادس، القسم ٦ و). فهو لم يستعمل سوى جهاز العرض والطلب البسيط - مفترضاً كل الأشياء الأخرى القابعة خلفهما - وكان قادراً، رغم ذلك، على استخلاص نتائج مهمة حول إمكانات السياسة النقابية، مثلاً. ولكن عمله الكبير ينطوى على محدودية مهمة ينبغى ذكرها حالاً، وبخاصة لأنها انتقلت إلى تحليل مارشال للأجور. إن التحليل الذى يستعمل جهاز العرض والطلب البسيط هو تحليل جزئى أساساً، أى أنه يعتبر العوامل التى تحدد جداول الطلب والعرض عوامل معطاة بصورة مستقلة. وكما سنرى، فهذا غير مقبول بالنسبة لعنصر من النظام الاقتصادى مهم جداً مثل العمل ككل. ولتوضيح هذه النقطة، لننأمل للحظة المضمون الأكثر عملية بشكل واضح لهذا الجهاز. فما دمنا

(٣٨٥) إذا رمزنا إلى الإشباع الكلى للمستهلك  $U$  بـ  $U_i$ ، وإلى الكمية التى يستهلكها من السلعة  $i$  بـ  $X_i$ ، وإلى العمل المستخدم فى إنتاجها بـ  $L$ ، فإن المفهوم المعنى تعطيه  $(U_i / X_i)$   $(L / X_i)$ . وبينما نسميها الأشياء الجزئية، فإن هذه المعادلة تمثل تعبير جيفونس الذى يتكرر فى عمل مارشال: *Principles*. ينبغى أن نعيد التشديد على أن المنافع الحدية، إضافة إلى المنتجات المادية الحديثة المعنية، هى منافع حدية فردية ومنتجات حدية لمنشآت فردية. وليس هناك أى تقييم اجتماعى من شأنه أن يكثر من مشاكلنا، رغم أن تصوير فيزر وكلاارك يوهى بذلك كما يبدو. كما أننا لسنا بحاجة لتناول شئ من قبيل ناتج حدى اجتماعى. وفى الواقع، جرى إدخال هذا المفهوم من قبل البرويسور بيكو كأداة فى اقتصاده الخاص بالرفاه وناقشه البريوفيسور إيدجورث (انظر مقالته: 'The Revised Doctrine of Marginal Social Product,' *Economic Journal*, March 1925). ولكن هذا المفهوم يمثل نظرية خاصة وضعت لغرض خاص وليس لها مكان فى النظرية التفسيرية للأجور التى نناقش الآن.

(٣٨٦) إن هذه الصيغة المعتادة (الناتج المادى الحدى مصروباً فى السعر التوازنى) لا تسرى طبعاً على أى حالة أخرى غير حالة المناقصة للبحثة أو القائمة فى جميع أسواق العوامل والمنتجات. انظر الفصل السابع، أدناه.

نتعامل مع جداول طلب وعرض معطاة لا تتغير حينما تتغير معدلات الأجر، فسيكون لدينا إذن بصورة معتادة معدل أجر توازنى وحيد بحيث إن أى زيادة فيه تخلق البطالة (أو تزيدها). ومن الناحية العملية، فإن كل اقتصادى الفترة المدروسة يمكن أن يقرروا الاستنتاج الأخير حتى بالنسب لزيادة عامة فى معدلات الأجر<sup>(٣٨٧)</sup>.

ثانياً، إذ نتذكر ما سبق قوله حول الطابع الأساسى لنظرية الإنتاجية الحديثة، دعونا نسأل أنفسنا: إلى أى حد تهيب هذه النظرية تفسيراً 'سببياً' لمعدلات الأجر. من ناحية، من الواضح أنه لتمكين هذه النظرية من تفسير أى مستوى محدد من الأجور نلاحظه فى أى وقت معين وفى أى مكان معين، فمن الضرورى تغذيتها بالوقائع الخاصة بذلك الرمان والمكان؛ وبالتالي فإن هذه الوقائع، كالكميات المتاحة من عوامل الإنتاج المكتملة وليس حدود الإنتاجية margins of productivity، يمكن تسميتها الأسباب الحقيقية أو النهائية لمعدل الأجر هذا. ومن ناحية أخرى، فمن الواضح بنفس الدرجة أن معدلات الأجر، بحكم كونها عناصر فى نظام من كميات يعتمد بعضها على بعض، تتحدد فى وقت واحد سوية مع كل العناصر الأخرى بحيث يتعذر القول حتى فى النظرية البحتة - أى بغض النظر عن وقائع أى حالة محددة - أنها تعتمد على حد ما للإنتاجية كما لو إنه معطى نهائى. ومع ذلك، فهذا هو كل ما يمكن أن يكون مارشال قد قصده حينما كتب قائلاً إن معدلات الأجر تتحدد عند الحد at the margin وليس بواسطة الحد by the margin. بيد إن هذه المحاجة تشبه محاجة مارشال عن المنفعة الحديثة - حول الكرات الثلاث المستقرة أمام بعضها بعضاً فى تجويف - وهى تسمح برد مماثل<sup>(٣٨٨)</sup>. وفى جميع الأحوال، فإن هذه المحاجة لا تقلل من قيمة نظرية الإنتاجية الحديثة كأداة لحل مشاكل الأجور<sup>(٣٨٩)</sup>.

(٣٨٧) تبدو نسخة بوهم-باورك على وجه التحديد كما يلى: إذا كانت هناك حالة توازن، وفُرضت زيادة معينة فى معدلات الأجر، فإن 'فترة' أخرى وأطول من الإنتاج تصبح الفترة الأكثر ربحاً؛ وإذا تم قتنى هذه الزيادة، فإن مخصص الكفاف الموجود لن يكفى إلا لعدد أقل من العمال؛ مما يجعل الوفية عاطلين عن العمل. لاحظ فى هذه المحاجة تتجاوز كثيراً محاجة العرض والطلب البسيطة؛ ولاحظ أيضاً إن الهدف منها هو أن تسرى على زيادة مفروضة فى الأجور فقط وليس على زيادة تنتج عن زيادة فى مخصص الكفاف.

(٣٨٨) نترك صياغة هذا الرد إلى القارئ وذلك كتمرين مفيد.

(٣٨٩) انظر، مثلاً، معالجة مشكلة الحد الأدنى للأجر فى عمل بيجو Pigou: Wealth and Welfare (1912).

ثالثاً، ينبغي على من يريد استعمال نظرية الإنتاجية الحدية للعمل كأساس تفسيري وكأداة لحل مشاكل الأجر أن يفهمها وأن تكون لديه خبرة بها، طبعاً. وحينما يفشل في تلبية هذه الشروط، فإن المشاكل تتكاثف أمامه مما يحمله، بحكم الطبيعة البشرية، إلى تحويل هذه المشاكل إلى اعتراضات عدة، وبخاصة حينما لا يحب هذه النظرية أصلاً وذلك لشكه بوجود كمائن تبريرية<sup>(٣٩٠)</sup>. ولكن ثمة عذر لهذا الأمر بالنسبة للفترة محل الدرس. فالنظرية ليس فقط لم تتطور بصورة معينة تظهر فائتها - كما تبرز مثلاً في عمل هيكس (Theory of Wages 1932) - بل جرت أيضاً صياغتها بصورة معينة في حالات عدة. فقد كان هناك بعض الاقتصاديين ممن وجدوا صعوبة حتى في التفريق بين الناتج الحدي للعمل marginal product of labour وناتج العمل الحدي product of marginal labour (العمل الأقل كفاءة). بينما ذهب آخرون إلى الاعتقاد، كما يبدو، بأن نظرية الأجور القائمة على الإنتاجية الحدية تنهار حينما تقود زيادة مدخولات الأجر أو تخفيض ساعات العمل إلى زيادة كفاءة العمل<sup>(٣٩١)</sup>.

رابعاً، وكنتيجة لذلك، فقد استمرت في هذا الحقل معالجة الكثير من مشاكل العمل بواسطة أدوات كانت قد خدمت 'الكلاسيك'. ويسرى هذا بشكل خاص على مشكلة استعمال المكينات machinery problem. إذ جرى الاهتمام بهذه المشكلة كثيراً ولكن التحليل يندر أن تخطى الحجج القديمة التي تؤيد أو تعارض 'نظرية التعويض'. ومع ذلك، تهيب هذه المناقشة لموضوع البطالة التكنولوجية technological unemployment، كما كانت هكذا، أحد الأجوبة على التهمة للكينزية القائلة إن منظري تلك الفترة لم يعرفوا عن البطالة سوى البطالة

(٣٩٠) أمل أن لا نحتاج إلى تناول هذا الأمر مرة أخرى. ومع ذلك، فربما ينبغي على أن أصيب أنه لدى غالبية الاقتصاديين الكبيرة ممن يدافعون عن الزيادة في معدلات الأجر النقدية أو يقامون تخفيضها القليل من الخوف من الاعتراف بصحة هذه النظرية. ذلك لأن حاجاتهم ستتوهم عموماً على تأكيدات من الواقع لا شأن لها بالنظرية. وإن يعمد إلا القلة، إن كان هناك أصلاً، إلى اعتناق الحجج التي تتعارض مع النظرية حقاً حينما يتم تقديم الجانب البديهي من هذه الأخيرة في كل حالة خاصة. وعلاوة على ذلك، فإن حقيقة أن جدوى نظرية الإنتاجية الحدية تمثل فرضية حول معدل للأجور من شأنها أن تسود عند التوازن التام والمساواة التامة تكفي بذاتها لتوضيح المساحة الواسعة من الأرض التي لا تغطيها هذه النظرية.

(٣٩١) لم تصبح نظرية الإحلال، رغم عرض مارشال لها، ملكاً مشاعاً حتى نهاية الفترة. وهذا هو السبب الذي يفسر لماذا تستحق مقالة جارس ج. بولوك Charles G. Bullock أن تسجل كمساهمة كبرى، رغم نواقصها المختلفة: 'The Variations of Productive Forces' (Quarterly Journal of Economics, August 1902)

‘الاحتكاكية’ frictional: ذلك لأن البطالة التكنولوجية، حتى حينما كانت مؤقتة أساساً، بقدر تعلق الأمر بآثار أى فعل فردى من الممكنة mechanization، يمكن بوضوح أن تصبح ظاهرة دائمة عبر تكررها على نحو لا نهاية له<sup>(٣٩٢)</sup>. سوف نعالج فى الفصل القادم الفرضية النظرية البحتة للتشغيل الكامل ولسنا بحاجة لأن نصيف أى شىء لما سبق قوله عن عرض العمل.

## ٦- مساهمات الحقول التطبيقية<sup>(٣٩٣)</sup>

لاحظنا غير مرة إن اقتصادى الفترة، أو معظمهم، قد عالجوا مشاكل السياسة الاقتصادية، أو معظمها، بروح جديدة. وفى هذا القسم، لن نتوقف عند هذه الواقعة مرة أخرى، بل سوف نبحث عن المساهمات فى مجال التحليل التى نتجت عن اهتمامهم بالقضايا العملية. وفى جميع الأحوال، فإن هذا الاهتمام قد طرح معرفة علمية تجلت فى زيادة سيطرتنا على الوقائع بشكل رئيسى. إن مكاسب الجهاز التحليلى هنا، رغم أنها غير معدومة، بيد إنها كانت أقل مما كان يمكن أن تكون عليه. سنستعرض بإيجاز الحقول الواعدة أكثر (باستثناء النقود والدورات التى تجرى دراستها فى الفصل الثامن).

ولكننا سوف لن نتناول التطورات فى حقل اقتصاد الأعمال (إدارة الأعمال، privatwirtschaftslehre) بما فى ذلك المحاسبة و‘علم التأمين’. لقد جرى التشديد منذ البداية على أنه ليس ثمة سبب لفصل اقتصاد الأعمال عن الاقتصاد العام أفضل من إن غالبية الاقتصاديين اعتادوا، لاعتقادهم بأن من شأنهم العناية بشئون الدول، على اعتبار إن تفاصيل الحياة الاقتصادية للأسر والمنشآت تقع خارج مجالهم

<sup>(٣٩٢)</sup> نحن أحرار طبعاً فى أن نعرف مفهوم البطالة الاحتكاكية بصورة واسعة جداً بحيث نضمه البطالة التكنولوجية وكذلك الأنواع الأخرى للملاحظة من البطالة - وبشكل رئيسى: البطالة الناجمة عن نواقص المنافسة؛ البطالة الناتجة عن أسباب نقدية؛ والبطالة التى تنشأ عن تقلبات النشاط الاقتصادى لينا كانت أسبابه - ولكن التهمة تفقد قوتها عندئذ، ذلك لأن الاحتكاك، معرّفاً بهذه الصورة، لم يمد بشكل واضح تفسيراً غير كاف للوقائع المشاهدة من البطالة. وبشكل خاص، كان لا ينبغي توجيه التهمة ضد عمل بيجو: Theory of Unemployment (1933). وبالنسبة للفترة المدروسة، انظر بشكل خاص: W. H. Beveridge, Unemployment (1909).  
<sup>(٣٩٣)</sup> [هذا القسم غير كامل ولم يكن مطبوعاً عند وفاة ج. شومبيتر].

وربما أدنى منه نوعاً ما أيضاً. وفي الواقع، إن هذه المادة أساسية لعمل الاقتصادي بمجرد أن يتجاوز الفرضيات الأكثر تفاهة عن السلوك الفردي، وأن التعاون بين اقتصاد الأعمال والاقتصاد العام يمثل ضرورة أولية لكليهما. ولكن كان هناك، خلال الفترة محل الدرس، القليل جداً من هذا التعاون بحيث إن كل ما يمكننا أن نفعل يتمثل في تسجيل نتائج استكشافات ممارسة الأعمال التي تولدها اقتصاديو الأعمال، التي فشلت في إلهام الاقتصاديين العموميين مثلما فشلت النظرية الاقتصادية تماماً في إلهام اقتصاديي الأعمال<sup>(٣٩٤)</sup>. ومع ذلك، لنلاحظ أن مارشال، بتعامله الواسع مع سلوك رجال الأعمال، قد قَتَمَ سابقة مهمة نحو دمج أجزاء كبيرة من اقتصاد الأعمال والاقتصاد العام، وإن لرفنج فيشر (في عمله Capital and Income) خطا الخطوة الأولى نحو التنسيق بين عمل الاقتصاديين والمحاسبين<sup>(٣٩٥)</sup>.

(أ) التجارة الدولية [كان مخططاً كتابة هذا القسم الفرعي، ولكنه لم يُكتب].

(ب) المالية العامة ننتكر، من الملاحظات التي قُدمت حول هذا الموضوع في الفصل الثاني، إن الفترة محل الدرس يمكن وصفها بأنها فترة مريحة مالياً بصورة واضحة- وهذا يأتي كنتيجة لتزايد الثروة والظروف السلمية نسبياً، من ناحية، ونتيجة لتزايد التأثير البرجوازي على الإنفاق العام وفرض الضرائب، من الناحية الأخرى. وعليه، كان الضغط على النشاط الاقتصادي خفيفاً- بل خفيفاً جداً إلى حد يبرر استبعاده من التحليل العام للعوامل المقررة العملية الاقتصادية. كما لاحظنا أنه كانت هناك، في نهاية الفترة، روح جديدة بدأت تفرض نفسها في الممارسة السياسية وإن هذه الروح لم تكف عن الانعكاس في كتابات الاقتصاديين. إذ إن مراجع أكاديمية أساسية، مثل مارشال، ليس فقط شرعوا باستحسان ما كان يعتبر حينذاك ضرائب مباشرة عالية- بما في ذلك الضرائب على الميراث- بل شرعوا أيضاً بتأييد ما كان يعتبر جريمة كبرى ضد روح مالبة غلامستون، أي تأييد السياسة التي تجاوزت فرض الضرائب بقصد تمويل الإيراد إلى فرض ضرائب لغرض تغيير ('تصحيح') توزيع الدخل. ويصلح أدولف فاغنر في ألمانيا

(٣٩٤) لا شيء يصف الوضع أفضل من حقيقة إن فرضيات أساسية معينة من النظرية الاقتصادية (حول زيادة أو انخفاض التكاليف المتوسطة مثلاً) 'جرى اكتشافها' من قبل اقتصاديي الأعمال أنفسهم.  
(٣٩٥) ثمة استجابة مهمة، ولو أنها حدثت فيما بعد، لابد من ذكرها حالاً وهي عمل البروفيسور ج. ب. كينغ (J. B. Canning: Economics of Accountancy (1929)).

ويبدو في إنجلترا كأمثلة على تلك السياسة. أما الحجة المضادة التي تشير إلى الآثار الضارة المحتملة التي تتركها الضرائب العالية والتضاعدية على النشاط وتكوين رأس المال - التي أخذت لدى الجمهور صورة الأوزة التي تبيض ذهباً - فكانت تطرح كثيراً ذلك لأن كل الاقتصاديين البارزين، عملياً، كانوا يؤيدون الادخار بقوة.

لقد انصبَّ جهد تحليلي أكثر على موضوعين قديمين كان من المؤكد أن يستفيدا من النظريات الجديدة. الموضوع الأول هو 'العدالة'. لقد تغيرت طبعاً المسلمات الأخلاقية مع الزمن وأن مبدأ 'القدرة على الدفع' والنظرية الاجتماعية لفرض الضرائب - بما في ذلك، بين أشياء أخرى، التمييز الضريبي: وهذا مصطلح كان يتزايد نطاق شموله - بدأت تكسب الأنصار<sup>(٣٩٦)</sup>. ولكنني لا أقصد هذه القواعد أو غيرها من قواعد العدالة بذاتها، بل الأعمال التحليلية حقاً التي شجعها الدفاع عن هذه القواعد. قد يكون وقد لا يكون من واجب الاقتصادى أن يضع قواعد؛ ولكن من واجبه بالتأكيد عقلنة قواعد معطاة عن طريق تحليل مضامينها. أما مدى ما كان يمكن عمله ضمن هذا الخط، فهذا أمر يمكننا استنتاجه من حقيقة الإرباك الذي عانى منه اقتصاديون كثيرون حول معنى أفكار معينة كالتضحية المتساوية والمتناسبة والدنيا. فقد تصور البعض (وهذا خطأ ميل أصلاً، كما اعتقد) إن التضحية المتساوية تتضمن التضحية الدنيا؛ بينما تصور آخرون أن 'قانون' تناقص المنفعة الحدية من الدخول يكفي بذاته لاستخلاص الضرائب التضاعدية من قاعدة ما للتضحية للمتساوية<sup>(٣٩٧)</sup>. وقد تمّ إيضاح هذه القضايا وقضايا أخرى من هذا النوع من قبل عدد من الاقتصاديين، أذكر من بينهم المساهمات البارزة

(٣٩٦) ينبغي أن يرمز عمل ر. أ. سليجمان: E. R. A. Seligman, *Progressive Taxation in Theory and Practice* (2nd ed., 1908) إلى أدب واسع موجود في كل الأقطار. ولكن لمكانة المؤلف وكذلك لأصالة فكرته حول جعل فرض الضرائب أمراً شيه-طوعى، فأنني أذكر أيضاً مقالة فيكسل (1919) *Finanztheoretische Unter-Gerechtigkeit der Besteuerung* التي طورها جزئياً إى. ليندال: E. Lindahl, *Gerechtigkeit der Besteuerung (Justice in Taxation)*, 1919: (العدالة في فرض الضرائب).

(٣٩٧) والأمر كذلك حينما تتناقص المنفعة لحدية من الدخل بمعدل أكبر مما تقترضه فرضية دانييل بيرنولي: Daniel Bernoulli (انظر الجزء الثاني، الفصل السادس، القسم ٣، أعلاه). أما إذا تناقصت بمعدل أقل، فإن فرضية التضحية المتساوية في 'المنفعة' تتطلب أن تدفع الدخول الأعلى نسبة أقل مما تنفعه الدخول الأقل (ولو أنها تمثل مبالغ مطلقة أعلى طبعاً).

والموضوع الثانى هو تحويل وعائدية الضرائب. ألم يكن هذا القسم الفرعى مكتملاً.]

(ج) اقتصاد العمل فى الفصل الثانى، استعرضنا الظروف السياسية فى الفترة المدروسة التى كانت نتجه لأن تقدم دافعا قويا لدراسة مشاكل العمل. وفى الفصل الرابع، سجلنا بعض الآثار التى خلقتها السياسة الاجتماعية Sozialpolitik وروح آل Sozialpolitik بدرجة أكبر، على المهنة الاقتصادية. وفى القسم ٥ ج من هذا الفصل، عرضنا للمساهمة التى قدمتها النظرية الاقتصادية لاقتصاد العمل. ويتبقى أن نلاحظ بإيجاز الجزء الوصفى أو 'العملى' أو المؤسسى من اقتصاد العمل، الذى لم يرتبط حينذاك بالاقتصاد التحليلى عموماً أفضل مما هو عليه الآن وذلك لنفور الاقتصادى المهم بالسياسة policy من 'النظرية' (٣٩٩). وبشكل عام، يمكننا أن نقول إن الفترة محل الدرس، من حيث الأساسيات، وضعت أساس اقتصاد العمل الحديث. إن الموضوع لم يكتسب منزلته كحقل تخصصى معترف به بالمعنى الأمريكى الحديث للتعليم وممارسة البحث. ولكنه سيطر على خدمات عدد يتزايد بسرعة من المختصين. كان هؤلاء المختصون يحاولون من حيث الأساس

(٣٩٨) ترد مقالات ف. و. إيديجورث حول مشاكل فرض الضرائب، التى تحتل إحداهما أهمية أساسية، فى المجلد الثانى من: (Papers Relating to Political Economy 1925). وكالمعتاد يمضى عرضه وفقاً لما أستاذان بوصفه كائنات كشمش - مثل فرضية إن فرض ضريبة على واحدة من سلعتين مكملتين يمكن أن يودى إلى تخفيض سعر كليهما؛ أو فرضية أن فرص ضريبة على كلتا السلعتين قد يمنح فائدة صافية لمنتج إحدى السلعتين - بحيث إننا نجد صعوبة فى تصور هذا العمل الشامل الذى هو حقاً ذروة الإنجاز فى هذا الحقل فى الفترة محل الدرس. ويمثل عمل بارون E. Barone: Studi di economia finanziaria, 'Giornale degli Economisti, April, May, June and August 1912 بحثاً أكثر شمولاً ويتمتع بقوة وأصاله أعظم، جرت كتابته فى ثلاث دراسات منفصلة. أما مساهمات بيجو المختلفة، فقد جمعت أخيراً فى العمل: A Study in the Public Finance (1928).

(٣٩٩) لا ينبغي تفسير ذلك بمعنى إن الأخطاء كانت كلها من جانب واحد. فقد أظهر اقتصاديو العمل حقاً نفوراً غير معقول من أى شئ يبدو كتنقية تحليلية وشكا غير معقول بالصياغات الشامضة لمنظري تحليل الأجر. وحاولوا بالفعل أن يجعلوا الأشياء أسهل بالنسبة لهم وذلك بإهمال العنصر a limine (مبقاً). ولكن المنظرين أيضاً لم يتناولوا دائماً مشاكل اقتصادى العمل بروح تعاونية صحيحة. فلم يظهروا دائماً للاستفادة من وقائع وتوصيات هؤلاء الأخيرين لإثراء تحليلهم. وقد تجرأ بعضهم على إهمال حاجة الزميل الآخر a limine شأنهم فى ذلك شأن معظم اقتصادىي العمل. ومع ذلك، وعلى العموم، كانت الدلائل على التعاون والتفاعل للنشئ عن ذلك أقل حضوراً من العكس.



تحقيق الإصلاح العملى للمؤسسات القانونية والممارسة الإدارية، وكانت لديهم أفكارهم الخاصة بهم بشأن معنى 'استخدام العقل للأغراض الإنسانية'. ولكن طريقتهم فى جمع الوقائع وتوصياتهم لم تتخلف عن إفادة الاقتصاد العام. وكمثال على ذلك، خذ تقرير الأقلية الصادر عن لجنة قانون الفقراء الإنجليزى عام ١٩٠٩. لقد علمَ هذا العمل الواعد، الذى هو رد فعل متأخر على البطالة التى سادت فى إنجلترا خلال الفترة ١٨٧٣-١٨٩٨، كثيرًا من الاقتصاديين ممن كانوا بحاجة لدرس مفاده أن البطالة أحيانًا لا تتأثر إلا قليلًا بالعوامل التى يعرفها الباحث ويسيطر عليها: وفى جميع الأحوال، يشكل ذلك التقرير، أو كان ينبغى أن يكون، مادة خام ضرورية كان بوسع الاقتصادى العام أن يمارس عليها قواه التحليلية.

وإضافة إلى ذلك، أخذت الدراسات التاريخية والبحوث عن قضايا العمل بالظهور بكميات متزايدة. وتشكل الدراستان التاريخيتان التى قدمهما بيبترك وسدنى ويب وبحث أو كتاب هركنر المدرسى أمثلة مألوفة من بين أدب يتزايد بسرعة<sup>(٤٠٠)</sup>. لقد أعاققت عدم كفاية المواد البحث الإحصائى. ومع ذلك، فقد جرت بعض المحاولات فى كل البلدان<sup>(٤٠١)</sup>. وكما يعلم كل من قرأ عمل مارشال Principles، فقد أفسحت البحوث العامة مجالاً أكثر وأكثر لاقتصاد العمل وكذلك لجوانبه المؤسسية البحتة. وتفوق كثيرًا كتاب فون فيليبفج von Philippovich المدرسى على تجربة الكتاب المدرسى السابقة فى هذا المجال. وقد يكون من المناسب أن نختم هذه الملاحظات بالإشارة مرة أخرى إلى العمل الأعظم حول

---

B. and S. Webb, The Public Organization of the Labour Market (1909) ; and The (٤٠٠) History of the Trade Unionism (rev. ed., 1920) H Herkner in Die Arbeiterfrage (1894) .. وموصى بقوة بمقارنة محتويات وطرق كتاب هركنر مع محتويات وطرق أى كتاب مدرسى أمريكى حول اقتصاد العمل.

(٤٠١) بالنسبة لإنجلترا، إضافة إلى عرض بوث Booth: Life and the Labour of the People in : Robert Giffen روبرت غيفن (London (2 vols., 1889-91 ; 17 vols., 1903 الملفة أمام الجمعية الإحصائية الملكية عامى ١٨٨٢ و ١٨٨٦ 'Progress of the Working Classes in the Last Half Century,' and 'Further Notes on the Progress of the Working A. L. بولى (١٨٩٥، بدأت الأعمال الفذة ل. ل. بولى 'Classes in the Last Half Century' Changes in Bowley حول الأجور الإنجليزية. وقد ظهرت المقالة الأولى من مقالات كثيرة: 'Average Wages in the United Kingdom between 1880 and 1891 فى: Journal of the Royal Statistical Society, 1895 وللحصول على قائمة كاملة، انظر الفهرست الملحق بمجلد بولى: (1937 Wages and Incomes in the United Kingdom since 1860). ومن بين المحاولات الكثيرة التى تحققت فى الولايات المتحدة للتغلب على صعوبات هائلة، أذكر فقط: Scott (Nearing, Wages in the United States, 1908-1910 (1911).

اقتصاد العمل منذ أيما وقت مضى، الذى كتبه كاتب كان منظرًا أساسًا وهو عمل البروفيسور بيجو: (1912) Wealth and Welfare<sup>(٤٠٢)</sup>.

(د) الزراعة [لم تتم كتابة هذا القسم الفرعى الذى كان مخططًا.]

(هـ) السكك الحديدية، المرافق العامة، 'الترستات'، الكارتلات. إن العبارات التى استهلكت بها القسم الفرعى الخاص باقتصاد العمل يمكن تكرارها بالكامل تقريبًا لتحديد ما تم إنجازه خلال الفترة المدروسة فى موضوعات الحقول المرتبطة هذه. وهنا مرة أخرى، فإن من شأن مؤرخ الفكر الاقتصادى أن يلاحظ ليس فقط وجود مشاكل جديدة بل روحًا جديدة فى التعامل مع هذه المشاكل أيضًا. ولكن مؤرخ التحليل الاقتصادى لن يجد ما يكتب عنه سوى القليل باستثناء حصاد ثغرى من العمل التاريخى و'الوصفى' ما يزال بعضه يحتفظ بأهميته حتى هذا اليوم. وفيما عدا هذا العمل، ينبغى علينا أن نقصر على بضع ملاحظات بسيطة كإطار لموجزنا هذا.

ينبغى على أى نظرية متينة للتكلفة أو السعر أن تكون قادرة على تقديم مساهمات قيمة لاقتصاد السكك الحديدية، ويتعين على اقتصاد السكك الحديدية أن يكون قادرًا على رد الخدمة من خلال تزويد للنظرية العامة بأنماط ومشاكل خاصة مهمة. وكما أوضحنا من قبل، فثمة إمكانات كبيرة تكمن فى تعاون الاقتصاديين والمهندسين؛ وإن بعض الحقول تقدم مثل هذه الإمكانيات بشكل واضح كما يفعل اقتصاد السكك الحديدية. ونجد شيئًا من هذا ولكنه ليس بكثير، مع أن من الممكن العثور على أكثر من ذلك فى المجالات للتكنولوجية. وكمثال، أشير إلى عمل ويلهيلم لونهاردت الذى تحرى ليس تأثيرات التحذارات والمنحنيات على تكاليف التشغيل فقط بل قدم أيضًا نظرية حول أسعار السكك الحديدية التى، بين أشياء أخرى، تضمنت الموضوعات القائلة- والتى تقوم عليها حجته المؤيدة للملكية الحكومية- إن الميزة الاجتماعية من السكك الحديدية تتضاعف حينما لا تكون أسعارها أعلى من التكلفة الحدية- كما ينبغي أن نقول. ويترتب على هذا أن كل

(٤٠٢) يتضمن هذا للعمل أسلما النقاط الرئيسية للعمل السابق للمؤلف 'Principles and Methods of Industrial Peace (1905). وفى عمله: Economics of Welfare، الذى جاء بعد العمل: Wealth and Welfare، ينبغى العثور على اقتصاديات العمل لدى بيجو فى الفصول: ١، ٥، ٧ و ١٣ من الجزء الثانى.

النفقات كان يتعين تمويلها من الإيراد العام للحكومة- وهي الموضوعة التي جرت مناقشتها طويلاً في وقتنا الحاضر بعد أن اكتشفها البروفيسور هوتيلنغ بصورة مستقلة<sup>(٤٠٣)</sup>. إن هذه الموضوعة أكثر أهمية بكثير من العبارات العامة حول الرغبة في التأمين أو وضع الضوابط regulation التي كانت تُتشر بغيرارة طبعاً.

ومع ذلك، فإن معظم العمل، الذي يشكل عمل لوهاردت مثلاً حوله، قد تم تحقيقه في فرنسا. يكفي أن نذكر أعمال تيشون<sup>(٤٠٤)</sup> وبيكارد وكولسون. تمثل التحليلات الوصفية والكتاب المدرسي الصغير لأكورث، أحسن تمثيل، في نظري، اقتصاد السكك الحديد الإنجليزى. ومع ذلك، فإن معالجة البروفيسور بيجو لأسعار السكك الحديد أكثر نفعاً في نتائجها ذات الصلة بالاقتصاد العام<sup>(٤٠٥)</sup>، وبخاصة بالنسبة لقضية: مبدأ تكلفة الخدمة مقابل مبدأ قيمة الخدمة (‘ماذا يقدم النقل؟). إن كمية الأعمال الأمريكية حول السكك الحديد لا تتناسب قط مع نوعيتها مع الأسف. ومن الممكن إثبات وجود زلات تحليلية جديدة حتى في أعمال مهمة تمثل أعمالاً ممتازة من نواح أخرى وأصبح معظمها منسياً تماماً في الوقت الحاضر. إن كتاب هادلى<sup>(٤٠٦)</sup> المدرسى هو واحد من استثناءات ليست كثيرة. ففي

٤٠٣) (1877). W. Launhardt, Die Betriebskosten der Eisenbahnen. تُرد الموضوع المذكورة في

المتن في ص ٢٠٣ من عمله: **Mathematische Begründung der Volkswirtschaftslehre**: (1885)، الذي يبنى، في مجال للنظرية الأساسية، أسس جيفونس وفالراس، مع أنه يتعين علينا أن نقبل بادعاء لونهارنت بأنه لاكتشف "مدخلًا جديدًا" بشكل مستقل ما دنا قد قبلنا بادعاء مماثل لكتاب آخرين، نقدم معالجته عدة نقاط أصيلة تشهد على جدارتها. ولكن استعماله الجامد تقريبًا لأشكال خاصة من الدوال - التي يستخدمها للوصول إلى نتائج ذات تعريف مربك- ينبغي درسه وتحسينه وليس شجبه *a limine* (سلفًا). كما أنني أضيف عمله: **Kommerzielle Trassierung der Verkehrswege** (1872). كان هذا المؤلف بروفييسورًا في المعهد التكنولوجي في هانوفر. ولا يرد ذكر لاسمه في *Palgrave's Dictionary* أو في *Encyclopedia of the Social Sciences*.

(٤٠٤) لـمـيـل تـشـيـسـون Emile Cheysson ويـحـمـل كـتـابـه: 'Statistique geometrique,' ١٨٨٧ عـنـوانـا مـضـلـلا لـعـمـل كـان يـطـفـح بـأفـكـار أصـيـلـة. إـذ تـمـثـل تـكـالـيـف وأـسـمـار السـكـن الحـديـد مـوـسـوعـا وـاحـدـا فـقـط مـن بـيـن مـوضـوعـات كـثـيـرة يـهـتم بـها هـذا العـمـل وـفـقـا لـلـروح الحـقـيـقـة لـعـمـل القـيـاس الـاقتـصـادـي. وتـشـير مـوـسـوعـة العـلـوم الـاجـتـمـاعـيـة إـلى أنـه لـم يـسـمـح بـشـيء حـديـد فـي المـوسـيـوـلـوجـيا وـالاقتـصـاد. لـمـا عـمـل أ. م. بـيـكـارـد A. M. Picard (فـهـو: ١٨٨٧) Traite des chemins de fer، وـعـمـل س. كـولـمـبـون S.

Transports et tarifs (1890 ; English trans. 1914) : Colson

(W. M. Acworth, *Railways of England* (1889), *Railways of Scotland* (1890) (١٠٥) - وهو عمل

ما يزال جديراً بالقراءة حتى من زلوية النظرية، البحتة، وعمله الأحر

Wealth: (Economics (1st ed., 1905). أما معاشمة البروفيسور بيجو، فكانت ضمن إطار عمله:

and Welfare (الجزء الثاني، للفصل الثامن عشر في: Economics of Welfare).

.A. T. Hadley, *Railway Transportation* (1885) (4.7)

هذا العمل، تُعالج بشكل كاف كل جوانب الموضوع، للتاريخية والمؤسسية. وعلاوة على ذلك، يمضي الكتاب وفقاً لمستوى عال من الدقة التحليلية؛ ولن يكون بوسع أحد قط أن يتفوق عليه في المثال الذي ساقه لتوضيح حقيقة أن التمييز يمكنه أن، وفي الغالب سوف، يفيد كل الجهات ذات العلاقة بما في ذلك الجهة التي يُوضع التمييز ضدها (حالة قريبتين تنتجان للمحار ولا تتمكنان من تموين سوق محلى معين به ما لم تدفع واحدة منهما تكاليف شحن أعلى من الأخرى). ومع ذلك، فإن ذلك العمل ينطوي على وضع مختلف نسبياً من التحليل يتجسد في إن هذه الحالة قد عولجت وكأنها استثناء غريب بدلاً من إدراجها ضمن بنية أكثر عمومية يشكل فيها غياب التمييز حالة خاصة (أو قصوى limiting).

وكما هو شأن السكك الحديد، فإن المرافق العامة أثبتت أنها حقل تطبيقى مهم ومصدر مهم لأنماط خاصة بالنسبة للمنظر. ومع ذلك<sup>(٤٠٧)</sup>، فما تحقق كان قليلاً بالمقارنة مع المساهمات الأبرك لدوبو Dupuit<sup>(٤٠٨)</sup>. ولا تثير المناقشات الأوروبية حول التأمين وتملك البلديات سوى اهتمام قليل من زلويتنا. كما ليس هناك نفع يجنيه الجهاز التحليلي لعلم الاقتصاد من تناول المناقشة الأمريكية لضوابط التسعير rate-regulation التي عالجت مشكلة 'العائد المعقول من القيمة العادلة للملك' الذي رأت المحكمة العليا ضرورة حصول المرافق العامة عليه. تقدم 'النظريات' المختلفة للتقييم لأغراض التأمين، وفرض الضرائب، وضوابط تحديد الأسعار، التي خلقها الفكر القانوني، أمثلة متميزة على الالتباس المنطقي. وقد قُدم العديد من الاقتصاديين عملاً مفيداً عند محاولة تصحيحها ويبدو، بعد جهود استغرقت أكثر من نصف قرن، أنهم اقنعوا رجال القانون بأن محاولة تحديد معدل 'معقول' للعائد بالنسبة لقيمة ملك معين ناجم هو نفسه عن عوائد متوقعة تنطوي على تفكير دائري. ولكن هذا بحد ذاته يكفي لوصف مستوى التحليل الاقتصادي في هذا الفرع.

(٤٠٧) يمكنني توضيح نوع الشيء الذي كان يتعين على أن أتوقع وجوده بواسطة دراسة مارشال لغزاق بوتسيبورغ. انظر: A. Smithies, 'Boundaries of the Production Function and the Utility Function,' in Explorations in Economics (1936) p. 328 يتضمن بحث مارشال عدداً كبيراً من مقترحات مماثلة لم تقدر حق قدرها قط.

(٤٠٨) انظر، بخاصة، مساهمته التي سنتم ملاحظتهما مرة أخرى في الفصل السابع، أدناه: De la Mesure de l'utilité des travaux publics (1844) and De l'influence des peages sur (l'utilité des voies de communication) (1849).



## (٢٤٥) الفصل السابع تحليل التوازن

١- الوحدة الجوهرية للنظرية الاقتصادية خلال الفترة

٢- كورنو و 'المدرسة الرياضية': القياس الاقتصادي

(أ) الخدمة التي قدمتها الرياضيات للنظرية الاقتصادية

(ب) مساهمة كورنو

٣- مفهوم التوازن

(أ) الستاتيكا، الديناميكا، الحالة الراكدة، التطور

(ب) التحديد، التوازن، والاستقرار

٤- الفرضية التنافسية ونظرية الاحتكار

(أ) الفرضية للتنافسية

(ب) نظرية الاحتكار

(ج) احتكار القلة والاحتكار الثنائي

٥- نظرية التخطيط والاقتصاد الاشتراكي

(٢٤٥) [ملاحظة الناشر حول الجزء الرابع، الفصل السابع. رغم إنه جرى التخطيط لهذا الفصل حول تحليل التوازن بعناية منذ البداية، بيد أنه لم يأخذ شكله النهائي عند وفاة ج. شوميتز. وجد الفصل بهيئة عدد كبير جدا من أجزاء صغيرة بعضها كان مطبوعا وبعضها ما يزال مكتونا باليد. وكانت هناك نسخ بديلة للموضوع الواحد في بعض الحالات. ثمة معالجة موجزة ومبكرة هذا الفصل ككل لم يتم استعمالها لأنني تصورت أنه يجب أن تحل محلها النسخة الأحدث، الأكثر إحكاما، التي استعملت في النشر هنا. لقد تمت كتابة الأقسام الأربع الأولى منذ فترة طويلة ولكن القسمين الثالث والرابع كانا في طور التنقيح. أما القسمين الأخيرين والملاحظة حول نظرية المنفعة، التي تظهر كملحق لهذا الفصل، فقد كتبت في العامين ١٩٤٨ و ١٩٤٩ لم يكن معظم القسم السابع (نظرية التوازن العام الفالراسية) مطبوعا بعد. كان القسم الثامن (دالة الإنتاج) والملاحظة حول المنفعة مطبوعين، ولكن ج. شوميتز يندر أن قرأ الأول ولم تتوافر له فرصة ما لتنقيح الثاني. وبمعنى ما، فإن الأقسام كلها لم تكن في حالة نهائية حيث ترك ج. شوميتز ملاحظات كتبها بيده تفيد بأنه كان سيُدخل تغييرات على النص ويضيف هوامش حول المراجع.

وأشعر بالامتنان الشديد إلى ريجارد م. غودون Richard M. Goodwin الذي كان أول من جمع لي أجزاء هذا الفصل. وقد عمل، كباحث وكزميل عزيز، مع زوجي حول هذه المشاكل وقد يكون أفضل من أي فرد آخر لأداء هذه المهمة.

وقد أخذت بمقترحاته في أكثر الأحيان، ولكنني أضفت مقترحا أو مقترحين بررا لأملي بعد سفره إلى أوروبا، وأزلت 'النسخ البديلة' والنسخة المبكرة للفصل ككل التي ذكرت في بداية هذا الهامش. ويجد العالم المهتم هذه اللامدة، سوية مع بقية المخطوطة، في مكتبة هوغتون في جامعة هارفارد.}

## ٦- التحليل الجزئى

- (أ) منحنى الطلب المارشالى
  - (ب) مفاهيم المرونة
  - (ج) مفاهيم نافعة للتحليل العام
- ٧- نظرية التوازن العلم العالمية
- (أ) مفهومة فالراس
  - (ب) نظرية التبادل
  - (ج) تحديد واستقرار التبادل البسيط
  - (د) نظرية الإنتاج لى فالراس
  - (هـ) إدخال تكوين رأس المال والنقود
- ٨- دالة الإنتاج

- (أ) معنى المفهوم
- (ب) تطور المفهوم
- (ج) فرضية التجانس من الدرجة الأولى
- (د) تزايد الغلة والتوازن
- (هـ) ميل الأرباح نحو الزوال

## ملحق الفصل السابع

### ملاحظة حول نظرية المنفعة

- ١- التطورات المبكرة
- ٢- بدايات التطور الحديث
- ٣- صلتها بالمذهب النفعى
- ٤- علم النفس ونظرية المنفعة
- ٥- المنفعة القابلة للقياس
- ٦- المنفعة الترتيبية
- ٧- مسلمة الانسجام
- ٨- اقتصاد الرفاه

## ١- الوحدة الجوهرية للنظرية الاقتصادية خلال الفترة

استطعنا أن ندرك، حتى بالنسبة للفترة السابقة، وجود مدى واسع من الاتفاق حول أساسيات التحليل الاقتصادي؛ وفي الواقع، استطعنا إدراك وجود نوع من نظام وسطي أو نموذجي من الاقتصاد العام، كانت الانحرافات الكبيرة عنه قليلة. وبالنسبة للفترة محل الدرس، يمكننا أن نؤكد بثقة أكثر أنه كان هناك، حوالي العام ١٩٠٠، محرك معين للتحليل النظري كانت معالمه الأساسية هي نفسها في كل مكان، مع أنه لم يكن قد تكون بعد علم اقتصاد موحد. ولابد أن عرضنا في الفصل السابق كان قد أوضح هذا. ولكن قد يكون من المفيد تناوله مرة أخرى نظرًا إلى الانطباع المختلف الذي نحصل عليه حينما ننظر إلى السطح الحافل بالمشاكل ونظرًا إلى وجود وجهة نظر مختلفة لدى مؤرخين كثير.

لا ينكر أحد أن جيفونس - منجر - فالراس كانوا يعلمون نفس المذهب من حيث الجوهر، رغم الاختلافات الكثيرة في التفاصيل. ولكن بنى جيفونس ومارشال التحليلية لا تختلف جوهرياً أكثر من اختلاف السقالات عن المسكن الجاهز والمؤث، وإن الملاحظة الحادية والعشرين من ملحق عمل مارشال Principles تشكل برهاناً حاسماً على التشابه الأساسي بين نماذجه ونماذج فالراس. إن صراحة فيكمل الأسرة تكشف قطبي دعائمه حتى للنظرة الأكثر روثينية: فالراس من ناحية، وبوهم-هاورك من الناحية الأخرى. ويجسد مخطط ج. ب. كلارك أساساً، مهما فهمناه كعمل مستقل، نفس الأسس التي جسدها كتاب مارشال السادس؛ وأن باريتو وفيشر قد طوراً فالراس. ومن الناحية العملية، فإن هؤلاء الكتاب يغطون، بقدر تعلق الأمر بالنظرية المهنية، كل ما يمكننا أن نسميه العمل الأولي في 'النظرية العامة' خلال الفترة المدروسة؛ وإن التعاليم المرتبطة بهم، كما تبين في الفصلين السابقين، قد شكلت عملياً كل العمل الثانوي أو المشتق خلال الفترة، باستثناء عمل الماركسيين.

فلماذا، إذن، تبدو بنى هؤلاء الكتاب مختلفة إلى هذا الحد؟ ولماذا، رغم ذلك، ينكر العديد منا، ممن يبصر التشابه الأساسي فيما بينهم، الوحدة



الجوهرية، لعلم لاقتصاد العام' خلال الفترة؟ إن الجواب على السؤال الأول هو كما يلي: لأن هناك الكثير من الاختلافات فى التكنيك، وفى التفاصيل، وفى وجهات النظر حول المشاكل الفردية، ولأن القادة والأتياع معاً بالغوا فى التشديد على هذه الاختلافات أيضاً. انصبّت الاختلافات الأكثر أهمية على استعمال، أو رفض استعمال، التفاضل وأنظمة المعادلات الآتية: إذ بدت نفس 'النظرية'، وهى ترتدى هذا الرداء، مختلفة تماماً عما تكون عليه من دونه- وبخاصة لغير المطلعين على التفاضل. وتشكل المناظرة حول 'التكلفة الحقيقية' (انظر الفصل السادس، القسم الرابع، أعلاه) مثلاً على الاختلافات فى التفاصيل وعلى الميل للمبالغة فى التشديد عليها فى الوقت نفسه. أما الأمثلة على الاختلافات فى وجهات النظر حول المشاكل الفردية، فتنبرز فى نظرية رأس المال والمواقف المختلفة من التحليل الجزئى (انظر القسم السادس، أدناه) الذى أحكمه مارشال وساعد باريثو على احتقاره<sup>(٢٤٦)</sup>. ولكن الاختلافات من هذا النوع- والمناظرات المضادة الناشئة عنها- هى اختلافات طبيعية جداً فى حياة كل حقل من حقول المعرفة: وإذا تركنا هذه الاختلافات تطمس التشابه فى الأساسيات، فلن يكون بوسعنا قط أن نتحدث عن العلماء الأكاديميين كمجموعة كانت موحدة فى طرقها واستنتاجاتها الأساسية؛ وقد لا نقدر على التحدث حتى عن مدرسة ماركسية.

أما بالنسبة للسؤال الثانى، فينبغى أن نتذكر إن فرضيتنا حول الوحدة الجوهرية لا تسرى على الجزء الأول من هذه الفترة ولكن على الوضع الكلاسيكى

(٢٤٦) يشكل مارشال وباريثو- والثانى يفعل الأمر ليس فقط بالنسبة 'للاقتصاديين الأديبين' بل بالنسبة لفلاس أيضاً- أمثلة جيدة على المبالغة فى التشديد على مسائل الاختلاف النسبى، التى خلقت الانطباع بوجود 'أنظمة' مختلفة جوهرياً ليس لدى الفرد العادى فحسب. ولكن كاسل Cassel هو المثال الأبرز؛ فالخطوط الأساسية لبنية التطلعية فالراسية. ولكنه، فى الطبعات اللاحقة من عمله: Theoretische Sozialökonomie (Theory of Social Economy, 1st German ed 1918 ; 4th ed. rev., 1927 ; English trans. 1923 and 1932) لم يذكر حتى اسم فالراس. وفى مقالته الأولى 'Grundriss einer elementaren Preislehre,' Zeitschrift für die gesamte ( Staatwissenschaft, 1899)، طرح كاسل نسخة مسطحة من نظام فالراس ادعى أنها تتطوى على شيء جوهري جديد على أساس إنها استبعدت نظرية القيمة القائمة على المنفعة الحديثة، مع أنها حافظت، باستخدام مصطلحات مختلفة، على كل ما هو أساسى فيها. وقد تم قبول هذا الادعاء على نطاق واسع!

Classic Situation الذى نشأ حوالى العام ١٩٠٠. وقبل ذلك، لم يكن هناك، طبعاً، اتفاق أكثر بين الاقتصاديين الأساسيين، بل اتفاق أقل مما كان عليه الحال حوالى العام ١٨٥٠. لقد تلقى معظم المنظّرون النظام الذى أسسه جيفونس-منجر-فالراس فى سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر ووجد شكله الكلاسيكى فى عمل مارشال (1890) Principles كشيء جديد وغير مألوف. وفى الواقع، فلا شيء يثبت بصورة مقنعة، رغم وجود الرواد، إن تلك النظام كان شيئاً جديداً حقاً كما تثبته المقاومة الشديدة التى قوبل بها. وبينما كانت المعركة دائرية ويتم اكتساب الانتصار الفرديين هنا وهناك، فإن اقتصاد ميل- ونحن نختار ميل كممثل مرة أخرى- كان قائماً فى الساحة، مضيفاً سبباً آخر للشقاق الذى شطّر الاقتصاديين فى نهاية الفترة السابقة. وهذا يفسر أيضاً حقيقة أن المترددين، الذين تمسكوا بالمذاهب القديمة حتى بعد انتصار المذاهب الجديدة إلى حد بعيد، كانوا أكثر عدداً واحتراماً مما كان سيكون عليه الأمر لو أن التغييرات كانت أقل ثورية. وهكذا، فإن عينة عشوائية من الاقتصاديين- أو حتى من المنظّرين- من شأنها أن تدحض الفرضية التى نقدمها هنا. ولكن كان هناك، إضافة إلى ذلك، عدد كبير من 'الغرباء' outsider، أى من الكتاب الذين ناصرُوا أنظمة نظرية خاصة بهم وأدانوا النظرية المهيمنة دون الاهتمام بدرسها وفهمها. وأخيراً، كان هناك شيء آخر. ففى ذلك الوقت، كما هو الحال دائماً، انشغلت غالبية من الاقتصاديين بدرس الوقائع والمشاكل العملية فى الأقسام المختلفة من السياسة العامة. إن هذه الغالبية، التى عززتها المجموعات التاريخية والمؤسسية، لم تجد سوى فائدة ضئيلة فى 'النظرية' ولم ترحب بنوع جديد منها. ولم يقبل هؤلاء الاقتصاديون تلك النظرية قط كأداة فى البحث بل نظروا إلى 'المبدأ الحدى' marginalism كنوع من فلسفة تأملية أو كطائفة جديدة 'sectarian' ism وجدوا أن من واجبهم تصفيتها بالضبط بواسطة ما اعتبروا أنه البحث العلمى والواقعى حقاً (انظر الفصل الرابع، أعلاه). وعليه، فقد مررُوا، من خلال نصريحتهم المنهجية والبرنامجية، كل أحكامهم القيمة الكاسحة بشأنها. ومن حيث الظاهر، فإن النتيجة كانت هرجاً ومرجاً، وبخاصة فى ألمانيا والولايات المتحدة، أى مزيجاً من أصوات متناقضة تشهد كلها على وجود مأزق معين. ولكن

ينبغي على القارئ أن يحاول أن يفهم كم أن هذا الأمر كان طبيعياً جداً، من ناحية، وأنه لم يكن يعني ما كان يبدو أنه يعني، من الناحية الأخرى<sup>(٢٤٧)</sup>. فلم يكن هناك أى مازق خلف السطح الحافل بالمشاكل.

## ٢- كورنو والمدرسة الرياضية: القياس الاقتصادي

إن هذه الفترة هي التي شهدت ما يتعدى تجنبه: حيث شرعت الطرق الرياضية في للمحاجة تلعب دوراً مهماً، بل حاسماً، في النظرية البحتة لعلمنا. إن الصياغات العددية أو الجبرية والحسابات العددية كانت قد حدثت في المراحل المبكرة من التحليل الاقتصادي، طبعاً؛ إذ كان هناك علماء الحساب السياسى، والفيزيوقراط، وكتاب منفردون كثر مثل برسكو Briscoe، كيفا Ceva، ه. لويدي H. Lloyd، كوندريك، كنا مررنا بهم في مواضعهم، أو الكاتبين الذى أنقذهما من النسيان ي. ر. أ. سيليجمان E. R. A. Seligman<sup>(٢٤٨)</sup>. ولكن استعمال الأرقام - حيث استعمل ريكاردو للتوضيحات العددية بصورة واسعة - أو استعمال الصيغ - كما نجدها لدى ماركس - بل وحتى إعادة وضع نتيجة معينة، تم التوصل إليها من محاجة غير-رياضية، في صيغة جبرية لا تشكل اقتصاداً رياضياً؛ إذ إن العنصر المتميز لا يرد إلا حينما تكون المحاجة نفسها، التى تقود إلى النتيجة، محاجة رياضية بشكل صريح<sup>(٢٤٩)</sup>. ومع ذلك، فأنا لا أعرف عن هذا الأمر سوى ثلاث

---

(٢٤٧) إن حقيقة أن النظرية الاقتصادية ليست سوى محرك تحليل لم تكن مفهومة إلا قليلاً في كل مكان، وأن المنظرين أنفسهم، حينذاك كما هم الآن، قد طمسوها عبر رحلات الهواة التى كانوا يقومون بها في عالم القضايا العملية. ولكن مارشال شدد على تلك الحقيقة في كتابه الذى دشّن به عمله في جامعة كامبريدج ('The Present Position of Economics' 1885) حيث صاغ العبارة الشهيرة القائلة إن النظرية الاقتصادية لا تمثل حقيقة مطلقة بل أداة ذات سريان عام تستخدم لاكتشاف طائفة معينة من الحقائق.

(٢٤٨) Essays in Economics (1925). pp. 82-3. كان أحدهما يعمل اسماً مستعاراً: E. R. ، الذى، في عمله: Essay on Some General Principles of Political Economy (1822)، استعمل للجبر حينما عالج موضوع عائلية الضرائب؛ والكاتب الثانى هو صامويل غال: Samuel Gale, An (Essay on the Nature and Principles of Public Credit (1784-6 Principles d'economie politique, ) N F. Canard ر. ف. كانسارد (٢٤٩) ولذلك، لا تظهر هنا أعمال ر. ف. كانسارد (١٨٠١) William Whewell 'Mathematical Exposition of Some Doctrines of' (Political Economy' Cambridge Philosophical Transactions, 1829, 1831, and 1850). ومع ذلك، فربما كان ينبغي معاملة ويول كعالة وسيطة فهو لا يستحق قط ملاحظة جيفونس التى تحط منه.

حالات تستيق فون تونن وكورنو: د. بيرنولى D. Bernoli وبيكاريا، واسنارد Isnard إذا أولينا اهتماما كافياً لمجرد وجود تلميح إلى نظام ما للتوازن<sup>(٢٥٠)</sup>. وقد يرحب القارئ غير-الرياضي أن نحاول بدقة أكثر تحديد الخدمة التي قدمتها الرياضيات للمنظرين الاقتصاديين خلال الفترة المدروسة.

(أ) الخدمة التي قدمتها الرياضيات للنظرية الاقتصادية] سنتناول بعد قليل الخدمات التي قدمتها الرياضيات في معالجة المادة الإحصائية. أما الآن، فنهتم باستعمال الرياضيات في التحليل النظري الذي هو كمي quantitative ولكن غير عددي numerical. وهنا، فإن الفرد العادي - حينما يسمع باستعمال الرياضيات في الاقتصاد، يفكر بالعمليات التكنيكية أساساً ('الحسابات' calculations) التي تتضمن استعمال رياضيات 'عالية'، أي الأشياء التي ترد في المراحل المتقدمة من الجبر والهندسة التحليلية التي يلقاها طلبة الكلية والتي لا تكون بالتالي في متناول الفرد غير-الرياضي. صحيح تماماً أن طرقات متقدمة حقاً قد فرضت نفسها بشكل متزايد على الاقتصاديين خلال (ما يزيد قليلاً على) الربع الأخير من القرن، وهي طرق يمكن أن يقول عنها الرياضيون المهنيون أنها أما 'صعبة' أو 'خاصة' جداً. ومع ذلك، فإن الأمر لم يكن كذلك حتى عام ١٩١٤، وأن الدراسات القليلة جداً التي ظهرت قبل ذلك التاريخ لم تتطلب من قرائها - وحتى من مؤلفيها - أي كفاءة في الرياضيات التكنيكية. فما كان مطلوباً، فيما عدا أوليات الجبر والهندسة التحليلية، هو معرفة التفاضل calculus: بل وحتى هذا الأخير، كان المطلوب منه هو الأفكار العامة أو المنطق وليس الأساليب الأصعب كالتكامل، مثلاً. وكان بارون Barone على حق تماماً حينما أكد عام ١٩٠٨ على أن الرياضيات، رغم إنها أصبحت ضرورية إلى حد يتعذر على النظرية أن تستغنى عنها، بيد أن كل فرد عادي كان قد تلقى تعليمه بشكل عادي بوسعه اكتساب ما هو ضروري منها بعمل إضافي لمدة ستة شهور.

(٢٥٠) حول تونن Thunen، انظر الجزء الثالث، الفصل الرابع، القسم الأول، أعلاه؛ د. بيرنولى: الجزء الثاني، الفصل السادس، القسم الثالث، أعلاه؛ بيكاريا Beccaria: الجزء الثاني، الفصل الثالث، القسم ٤؛ أعلاه؛ اسنارد: الجزء الثاني، الفصل السادس، القسم الثالث، أعلاه. إن ثبوت المراجع التي وضعها جيفونس (في ملحق عمله Theory) ولارفنج فيشر (في ملحق الترجمة الإنجليزية من عمل كورنو Recherches) غير كاملة تماماً ولكنها، من الناحية الأخرى، تتضمن الكثير جداً، فهي تدرج كل كتابة معروفة لديهما حتى لو كانت تتضمن رمزاً واحداً.

من الممكن التعبير عن منطق الـ calculus من خلال عدد صغير من المفاهيم كالتغيرات، الدوال، الحدود، الاستمرارية، المشتقات والتفاضلات derivatives and differentials، والنهايات القصوى والدنيا. إن اكتساب المعرفة بهذه المفاهيم - وبأفكار معينة كأنظمة للمعادلات والتحديد determinateness والاستقرار، وهي كلها تسمح بتفسيرات بسيطة - تغير الموقف الكلى للمرء من المشاكل التى تنتج عن المخططات النظرية للعلاقات الكمية بين الأشياء: حيث تكتسب المشاكل وضوحاً جديداً new definiteness؛ كما تبرز بوضوح النقاط التى عندها تفقد هذه المشاكل الوضوح definitenes؛ وتظهر طرق جديدة للبرهان والنقض؛ ويمكن استخلاص الحد الأقصى من الفائدة من الشيء القليل الذى نعرفه عن العلاقات بين متغيراتها؛ ويتخلص ثلثاناً منطق الأشياء متناهية الصغر infinitesimals من السجلات الكثيرة التى تعوق عجلات التقدم التحليلي لسوا مساعدة ذلك للمنطق<sup>(٢٥١)</sup>. ولو كان لدينا مجال كاف، لبينا بشكل واضح أن قسماً كبيراً من السجلات فى تلك الفترة كانت ببساطة تتألف من سجلات بين كتاب تنقصهم وسيلة قوية للتفكير وكتاب لديهم هذه الوسيلة. وقد قدمنا، رغم ذلك، بعض الأمثلة فى الفصل السابق، وسترد أمثلة أخرى فى هذا الفصل.

ونظراً إلى أن هذا النوع من الخدمة لا يتمثل إلا بشحذ حافلات أدواتنا التحليلية وبالتالي لا يتضمن بالضرورة حسابات محكمة، فإن معرفة المرء بالرياضيات لا تتجلى بالضرورة على سطح حاجة ما؛ فالنظرية الرياضية ليست مجرد ترجمة لنظرية غير-رياضية إلى لغة الرموز، بل يمكن ترجمة نتائجها إلى لغة غير-رياضية بشكل عام. وهذا هو السبب الذى يفسر لماذا لم تدرك قط غالبية الاقتصاديين غير-الرياضيين المدى الكامل لفضل الأقلية الرياضية منهم عليهم؛ فالمنظر النمطى لم يدرك قط، مثلاً، أنه لم يفهم مارشال كلياً الذى كان حريصاً على استبعاد علمه الرياضى عن سطح حاجته. وهكذا وجدت هذه الغالبية أن من السهل النظر إلى الاقتصاديين الرياضيين، الذين كانوا يتباهون بالفعل بعلمهم الرياضى، كطائفة أو 'مدرسة' خاصة لم يكن لها أى أهمية خاصة بالنسبة للمهنة بشكل عام. ولكن الاقتصاديين الرياضيين لا يشكلون مدرسة بأى معنى معقول لهذا

(٢٥١) فيقدر تعلق الأمر بالأساليب، فإن النظريات 'الجديدة' للقيمة والتوزيع ليست سوى اكتشاف الـ calculus للاقتصاد - الأمر الذى يكفى بعد دالته لتوضيح عدم معقولية أى معارضة 'للمبدأ العدى' كفضية ميدا.

المصطلح مثلما لا يشكل مدرسة ما الاقتصاديون الذين يقرعون بالإيطالية: فكل الاختلافات في الرأي التي يُتصور وجودها بين الاقتصاديين أصلاً، يمكن وجودها، وهي توجد بالفعل، بين الاقتصاديين ذوي التعليم الرياضي. وأن مساهمة هؤلاء الآخرين في البنية التحليلية السائدة خلال الفترة كانت أكبر بكثير مما يدركها الناس حتى في وقتنا الحاضر. لنز. ففي القسم السابق، ربطنا تلك البنية بتسعة كتب: جيفونس، منجر، فالراس، مارشال، فيكسل، بوهم-باورك، كلارك، باريتو، فيشر. وهذا يعني وجود ستة اقتصاديين رياضيين مقابل ثلاثة من غير الرياضيين. وحينما نضيف، كما ينبغي أن نفعل، فون تونن، كورنو، دوبو، وغوسن، فيصبح لدينا عشرة مقابل ثلاثة. وليس من شأن الوضع أن يتغير لو تصورنا أن هناك حلقة أوسع من الاقتصاديين كانت تكتب أو شرعت بالكتابة قبل العام ١٩١٤ ذلك لأن هذا الأمر يمكن أن يضيف ف. جنكن F. Jenkin، إيدجورث، أوزبتز Auspitz وليبن Lieben، بيجو، مور، بولي Bowley، كاسل Cassel، ويانتليوني Pantaleoni، وغيرهم ممن يصعب على معسكر الاقتصاديين غير-الرياضيين مجاراتهم، بقدر تعلق الأمر بالعمل المرموق: وهذا درس يمكن أن يتأمله القارئ غير-الرياضي لهذه الصفحات، وبخاصة إذا كان شاباً<sup>(٢٥٢)</sup>.

ولكن ما دامت أساسيات نظريتي المنفعة الحدية والإنتاجية الحدية قد تطورت أيضاً على أيدي كتاب كانوا غرباء تماماً على الرياضيات 'العالية'، فقد كان من الطبيعي بالنسبة لهؤلاء وبالنسبة للغالبية غير-الرياضية من الاقتصاديين المهنيين أن يعتقدوا بأن المحاجة الرياضية في الاقتصاد لم تضيف شيئاً لما كان يمكن تحقيقه من دونها، ربما باستثناء بضع تكنيكات لا جدوى منها. لقد كان من السهل جداً بالنسبة لهم تبني وجهة-النظر هذه لأنهم لم يعوا نواقص أعمالهم نفسها: على العكس؛ فقد جعلوا من هذه للنواقص مزايا في حالات كثيرة لها بعض

---

(٢٥٢) ثمة اختلاف واسع في المهارات الرياضية للكتاب الذين تم ذكرهم. فإذا اقتصرنا على الستة الأول منهم، نجد إن جيفونس كان يعرف القليل جداً من الرياضيات - أقل بكثير مما كان سيكون من الملائم له أن يعرف. وكان لدى فالراس ومارشال وفكسل تعليم رياضي منظم، حيث كان مارشال يعرف من الرياضيات أكثر مما كان يبديه منها، وكان لدى فالراس أقل مما يحتاجه منها. أما باريتو وفيشر، فكانا رياضيين بارعين. إن الاختلافات من هذا النوع ما تزال قائمة حتى في وقتنا الحاضر. ولكن الاختلافات في القليلة الطبيعية كانت وما تزال ليست أقل أهمية من الاختلافات في التعليم: فبوهم-باورك لم يتلق تعليماً رياضياً ولكنه، كريكارو، كان موهوباً.

الأهمية<sup>(٢٥٣)</sup>. وهكذا نفهم أن الكتاب الذين كانوا، حوالي العام ١٩٠٠ أو حتى بعد ذلك، في وضع قيادي أو مؤثر - وهذا يعني أنهم في لواسط عمرهم أو أكثر منه - لم يواجهوا صعوبة في إعفاء أنفسهم من تعلم ما وجدوه تكتيكياً صعباً وغير مألوف وقد لا تكون له سوى أهمية ضئيلة، رغم كل شيء. كما أن من المفهوم بدرجة ليست أقل أنهم برروا هذا الموقف ودافعوا عنه بعدد من الحجج المنهجية من قبيل إن محاولة تطبيق الرياضيات، وهي أداة الفيزياء، على العلوم الاجتماعية هو خطأ من حيث المبدأ المنطقي، وحجج أخرى من نفس النوع لا تستحق أن نتناولها لغاية هذه اللحظة<sup>(٢٥٤)</sup>. لقد اندثرت محاولات التبرير هذه، مع إن الموقف نفسه لم يندثر. ولكن الحركة كسبت خلال الفترة قوة تكفي لخلق لتلك العلامة المهمة على النجاح: ظهور حصيلة صغيرة من العمل المشتق derivative - التفسيرى والتمهيدى<sup>(٢٥٥)</sup>. ومن العلامات غير المشجعة، نلاحظ التجاهل وحتى العداء الذي أبداه رياضيون بارزون<sup>(٢٥٦)</sup> وحقيقة أنه كان هناك اقتصاديون بارعون في الرياضيات ولكن

(٢٥٣) والمثال الطريف على هذا النوع يحكمه اعتقاد ساد في الحلقة التماسوية مفاده أن النظرية التماسوية غير - الرياضية قد قُدمت تفسيرات "سببية" لظاهرة المعر في حين إن نظرية السعر "الدائية" فقط لدى فالراس لم تقصر سوى العلاقات بين الأسعار، متصورة أن هذه العلاقات باتت مفهومة حقاً. بناء خلفات سببية بين المبيعة والتكلفة والأسعار، التي كانت تعنى القشل في أعين مارشال كما رأينا سابقاً، كانت تعنى لدى التماسويين تقديم نظرية مختلفة - وأرفع - بكل بساطة.

(٢٥٤) إن المثال على "الطريقة الرياضية في الاقتصاد السياسي"، بدءاً من تلك الفترة، قُمت به إيدجورث تحت ذلك العنوان في قاموس بالعرفان Palgrave's Dictionary، وأرفق فيشير في منحق عمله مجموعة من الحجج المؤيدة والمعارضة، يعكس بعضها المواقف السائدة على نحو جيد ولكن الحجة الأقدم، وربما الأفضل في إيجازها، من بين كل الحجج المؤيدة للطريقة "الرياضية" - وهي حجج تفتقر فعلاً بالشكوى من إن استعملاتها، هو "لحة" على الاقتصاديين - ينمى العثور عليها في عمل دوبيو (1844: De la Mesure de l'utilité des travaux publics) الذي أعيد نشره، سوية مع أعمال أخرى كتبها دوبيو، في: Dupuit, De l'utilité et des la mesure Jules (الذي نشره م. دي بيرناردى M. de Bernardi عام ١٩٣٣).

(٢٥٥) إن للنص الأقدم، بقدر ما أعلم، هو عمل دبليو. لونهاردت: W. Launhardt. Mathematische Begründung der Volkswirtschaftslehre (1885) الذي علّم مذاهب جيفونس وفالراس وكذلك بعض النتائج الأصلية للكاتب، وبخاصة عن النقل (انظر الفصل الخامس، القسم الرابع، أعلاه). وقد ظهر عام ١٩٠٤ عمل ه. غونتهام: H. Cunyngname, Geometrical Political Economy، وعام ١٩١٣ عمل أ. أوسوريو: TA Osorio, Theorie mathematique de l'echange، وعام ١٩١٤ عمل دبليو. زاوادمسكى: W Zawadski. Les Mathematiques appliquees a l'economie politique، وعام ١٩١٥ عمل ج. مور: J Moret, L'Emploi des mathematique en economie politique. ثمة أعمال أخرى ولكن لا نظير لعمل بولي Bowley: Mathematical Groundwork (see ch. 5, sec. 1. الذي ظهر أوائل العام ١٩٢٤).

(٢٥٦) المثال الأبرز هو هجوم ج. بيرتراند J. Bertrand على هذا الفرع الناشئ من العلوم "الرياضية" -

موقفهم لم يكن ودياً من 'الاقتصاد الرياضي'؛ ويمثل ليكسس Lexis المثال الأبرز.

سبق أن ذكرنا بعض الأعمال في هذا الحقل التي تعود إلى الفترة السابقة من حيث الزمن. ولكننا أرجأنا دراسة العمل الأعظم بينها، عمل كورنو، إلى هذه اللحظة لأنه اكتسب أهمية واعدة خلال الفترة محل الدرس بعد أن تعرض إلى الإهمال الكامل قبل ذلك.

(ب) مساهمة كورنو] بعد سيرة ناجحة في Ecole Normale Supérieure (معهد المعلمين)، عمل أنتونيو أوغستين كورنو Antoine Augustin Cournot (١٨٠١-١٨٧٧) (٢٥٧) كمعلم أكاديمي وكمدير بصورة لا تقل نجاحاً؛ فقد تم تعيينه كبروفيسور للتحليل والميكانيكا في ليون (١٨٣٤)؛ ومديراً لأكاديمية (جامعة) غرنوبل (١٨٣٥)؛ ومشرفاً عاماً على الدراسات (١٨٣٨)؛ ومديراً لأكاديمية (جامعة) ديون (١٨٥٤). وأنا أشير إلى هذه الوقائع التي كان يمكن أن لا تكون

---

عز ذلك في مجلة: Journal des Savants, September 1883. وقد تم تلقف هذا الاسم. كما لو أنه لعة أبوية، من قبل أناس لم يفهموا الرياضيات أو النظرية الاقتصادية وأخذ بالتشي من الاهتمام أكثر مما يستحق. ومع أن بعض انتقادات بيرتراند كانت مبررة تماماً، بيد أن معظمها كان أقل جدية مما تصور هو وذلك، جزئياً، لأنه لم يكن على معرفة كافية بعلم الاقتصاد المعنى.

(٢٥٧) قيم كثير من عمل كورنو الاقتصادي، ومن بينهم إديجورت (المقالة: Cournot's Palgrave's Dictionary)؛ كما جرى التطبيق على كل من الكاتب وعمله في حقل الاقتصاد في الأوقات الأخيرة مرات عدة. انظر بشكل خاص: 'The Personality of Antoine Augustin Cournot,' Quarterly Journal of Economics, May 1905; Rene Roy, 'Cournot et l'école mathématique,' Econometrica January 1933, and 'L'œuvre économique d'Augustin Cournot,' ibid. April 1939. A. J. Nichol, 'Tragedies in the Life of Cournot,' and I. Fisher 'Cournot Forty Year Ago,' both in Econometrica, July 1938.

نشر عمل كورنو: Recherches sur les principes mathématiques de la théorie des richesses عام ١٨٣٨؛ وقد قدم أرنفج فيشر، للترجمة الإنجليزية لهذا العمل التي أنجزها ن. ت. باكون N. T. Bacon عام ١٨٩٧، بملاحظات حول سيرة كورنو، كما قدم أيضاً، للطبعة الثانية من الترجمة (١٩٢٧)، ب. 'Notes on Cournot's Mathematics' (ملاحظات على الرياضيات لدى كورنو) وهي ملاحظات مفيدة. وسوف نقصر على درس عمل كورنو هذا. (ومشيراً، إلى الترجمة الإنجليزية لهذا العمل التي عنوانها 'Researches into the Mathematical Principles of the Theory of Wealth'، من الآن فصاعداً بكلمة Researches). ولكن كورنو أعاد تناول النظرية الاقتصادية مرتين دون أن يترك انطباعاً ملحوظاً في كليهما؛ إذ نشر عمله Principes de la théorie des richesses عام ١٨٦٣ وعمله Revue sommaire des doctrines économiques عام ١٨٧٧. ولا يخلو هذان العملان من الفائدة ولكنهما يتحيزان استعمال الرياضيات. ولكن الرياضيات المستعملة في العمل Researches تحمل لمسة كاتب محترف (رغم وجود بعض الزلات، كانت إحداها زلة جدية) ولكنها رياضيات أولية جداً. فلا وجود للمحددات فيها؛ وبالنسبة للفاضل calculus، لما يستعمل منه لا يتجاوز موضوعات تايلر.



ذات صلة لولا أن قسمًا من المعجبين الأمريكيين به، ممن أخطئوا في فهم سايكولوجيا الخدمة المدنية الفرنسية، أبدوا ميلاً لتحويل كورنو إلى شهيد من نوع ما بسبب فشل عمله Recherches. ومن المؤكد تقريباً أن كورنو نظرَ إلى فشله كحادثة عرضي بسيط كربه ضمن مسيرة ناجحة من نوع آخر. وعلاوة على ذلك، فقد كان لديه كل الأسباب لتهنئة نفسه على استقبال ما اعتبره هو - بشكل مؤكد تقريباً، مرة أخرى - أعماله المهمة حقاً. ومن هذه الأعمال، أذكرُ 'Exposition de la theorie des chances et des probabilités, 1843' وهو عمل يثير الإعجاب وقد قوبل باعتراف يستحقه حينذاك وفيما بعد<sup>(٢٥٨)</sup>. وكذلك مغامراته الثلاثة في نوع من الفلسفة أو نظرية المعرفة التي تطورت عن الفيزياء النظرية والتي نالت الشهرة فيما بعد على أعتاب العام ١٩٠٠: 'Essai sur les fondements de nos connaissances (1851) ; Traite de l'enchainement des idees fondamentales dans les sciences et dans l'histoire (1861) ; and Considerations sur la marche des idees et des evenements dans les temps modernes (1872)'.

كانت أعمال كورنو في حقل الاقتصاد تُقرأ جيداً. ولكن مهما كانت طبيعة المصلحة التي حملته على تبني سمث أو ساي أو ريكاردو، فمن المؤكد إن مصلحة علمية بحتة جعلته يتبنى خطه. لم يكن في ذهنه أي موضوع عملي وكان حريصاً على التأكيد لقرائه على 'ضرورة عدم خلط النظرية بموضوع الأنظمة' [أتصور أنه يقصد: أنظمة قواعد السياسة [policy]، مع أن غريزة النظام، في المرحلة الأولى من نشوء كل العلوم، تحاول بالضرورة أن تضع للنظريات خطوطها العريضة'. وقد اقترح كورنو معالجة عدد من المشاكل التي تسمح بشكل خاص بالمعالجة بواسطة 'ذلك الفرع من التحليل الذي يبني الدوال الاعتيادية التي لا تقيد إلا لمجرد تلبية شروط معينة' (من مقدمة عمله Recherches). ولم يستهدف كتاب كورنو، ولم يحقق، بلوغ الكمال النظامي أو وضع مبدأ جديد. إن بعض المفاهيم والفرضيات التي كانت موجودة من قبل ولكن في شكل غامض ومربك فقط، جرت إعادة صياغتها بدقة وصرامة أكثر. وتكمن كل العظمة التاريخية لهذا العمل في نجاحه المذهل في تحقيق هذا البرنامج المتواضع.

(٢٥٨) هذا هو تقدير الفرد المادي طبعاً. ولكن البروفيسور المتمرس ي. جوبر E. Czuber من فيينا، وهو مرجع في موضوع الاحتمالات كتب قد قرأت الكتاب قبل أربعين سنة بناءً على نصيحته، عيّن عن إعجابه به أيضاً. وأتصور أن جوبر حتى لم يسمع بالعمل Recherches.

يتضمن العمل ثلاثة فصول تمهيدية يوحى الثانى منها (حول التغيرات النسبية و' المطلقة' فى القيمة) بشئ من تأثير ريكاردو؛ ويقدم الفصل الثالث جبر أسعار الصرف الأجنبى foreign exchanges التى تتمثل أهميتها (التسى لم يبصرها إديجورث، بينما أبصرها فالراس واستفاد منها) فى الطرف التالى: إن هذه الأسعار تقتضى جبر آلية السعر عموماً - إن هذا السبب، وليس أى مكسب كبير مما يمكن استخلاصه لصالح نظرية أسعار الصرف ذاتها، هو الذى يبرر الحكمة من عدم إهمال هذه النظرية. الفصول ٤-٩ هى الفصول المشهورة. فهى نواة التحليل الجزئى لدى مارشال، أى دالة الطلب؛ ونظرية الاحتكار، بما فى ذلك أيضاً الموضوعات المعتادة بشأن فرض الضرائب على السلع المحتكرة؛ ونظرية المنافسة النامية؛ وأخيراً، معالجة احتكار القلة وحالة خاصة من الاحتكار الثنائى، اللذين تعرضا للنقد ككيش فداء من جانب أدب واسع (انظر القسم الرابع، أدناه). أما الفصل العاشر، فيستحق من الاهتمام أكثر مما ناله لحد الآن، رغم ضعفه الناتج عن وجود زلة جدية فيه. لقد أهمل الفصلان الحادى عشر والثانى عشر من جانب غالبية النقاد الساحقة بشكل مبرر إلى حد ما. ولكن الأول، على الأقل، مهم تاريخياً لأن محتاجته ستنبؤ الفكرة ما بعد المارشالية (الكينزية) القائلة بضرورة تكملة التحليل الجزئى بتحليل الدخل: لقد لاحظ كورنو طبعاً بأنه 'للحصول على حل كامل ودقيق للمشكلة بالنسبة لبعض أجزاء النظام الاقتصادى'، فمن 'الضرورى أخذ النظام ككل بنظر الاعتبار' (نفس المصدر السابق، ص ١٢٧) - وهذا ما أراد فالراس تحقيقه بالضبط. ولكن، وكما هو شأن المجموعة الكينزية من الاقتصاديين اللاحقين لمارشال، وجد كورنو 'أن هذا الأمر كان يمكن أن يتجاوز قوى التحليل الرياضى وقوى طرقنا العملية فى الحسابات'. وهكذا تخيل كورنو، بدلاً من ذلك، إمكانية معالجة مثل هذه المشاكل من خلال مجموعة قليلة من المؤشرات الكلية aggregates يحتل فيها الدخل الاجتماعى Social Income وتغيراته مكان الشرف. لم يذهب كورنو بعيداً، ولكن يبدو إن من المبرر اعتبار هذا القول أول إعادة صياغة صريحة لممارسة قديمة يتعين علينا أن نعود لمناقشتها مرة أخرى.

لكى نقدر حق التقدير عمل كورنو فى ما أسميتها: الفصول المشهورة، وبخاصة عمله فى للفصل الرابع (Of the Law of Demand) وفى الفصل الخامس (On Monopoly)، فمن الضرورى أن نذكر أنفسنا بأن 'الاقتصاديين الأديبيين' (هم

بمعنى الاقتصاديين غير الرياضيين} فى ذلك الوقت واجهوا أشد صعوبة فى صياغة العلاقة البسيطة التى أصبحت معروفة 'بمنحنى طلب مارشال'؛ وبأن كورنو، إذا أهملنا مساهمة فيرى Verri المنسية، وضع نظرية هذه العلاقة؛ وبأن معالجته للاحتكار هى عمل مذهل عند مقارنته بالأعمال من النوع نفسه، وذلك لأن أحدًا لم يطرح شيئاً مفيداً عن التجديد الاحتكارى للأسعار إلى أن نشر مارشال نسخته البارعة من نظرية كورنو. وحيما نضيف نظرية كورنو للآلية التنافسية ونظريته للتكلفة، فسندرى أن انبعاثه، بعد وفاته، من عالم النسيان الكامل تقريباً إلى مكانه الحالى فى عالم الشهرة كان جديراً به حقاً. ولكن هذا المكان محجوز لأسناد التحليل الجزئى الذى كان، علاوة على ذلك، أول من أوضح ما يمكن أن تقدمه الرياضيات لنا. ولا أرى إن من الصحيح تاريخياً أن نعزو إليه أكثر من فكرة غامضة وغير - عملية nonoperational حول التوازن العام.

لقد كنا لحد الآن نعالج المساعدة التى شرعت الرياضيات بتقديمها، خلال الفترة محل الدرس، إلى النظرية البحتة كأفضل وصف لهذا الحقل. كان برنامج القياس الاقتصادى على وجه التحديد econometric program - النظرية الرياضية زائداً الأرقام الإحصائية - يسعى نحو تحقيق الصياغة الواعية لذاته طوال الوقت، ولكنه لم يحقق هذا الأمر بصورة تامة رغم ذلك، مع بعض استثناءات مهمة، سنلاحظها بعد قليل. لم يكن لرسالة بنى ودافينانت Davenant تأثير بعد؛ وأن معظم المنظرين، الذين قدموا عملاً إحصائياً أيضاً، لم يفكروا بربط هذين الخطيين من البحث. والشئ الأكثر أهمية هو أن نلقى نظرة على العلاقة بين الاقتصاديين ونظرية الإحصاء، من ناحية، وعلى تقدم العمل الذى كان هو القياس الاقتصادى econometrics دون أن يحمل هذا الاسم، من الناحية الأخرى.

بالنسبة للناحية الأولى، دعونا نتذكر بعض الوقائع. لقد تطور الإحصاء عن نظرية الاحتمالات. إن موضوعه جاك بيرنولى Jacques Bernoli، التى تمتلك كل الحق، فى خلاصة كهذه، لأن تكون فى الصدارة، قد حفزت العمل الذى بلغ ذروته فى مساهمات أ. دى موفير A. de Moivre وليبلاس Laplace وغاوس Gauss. إن قانون الخطأ وطريقة المربعات الصغرى لدى هذا الأخير - اللتان عمل كوتيل Quetelet على انتشارهما فى العلوم الاجتماعية بشكل واسع - صارتا موضع فخر

ولجنة على الإحصاء التطبيقي في الوقت نفسه لأكثر من نصف قرن<sup>(٢٥٩)</sup>. بيد أن كل هذا يعود إلى الفترة السابقة مثلما يشير عمل بويسون Poisson وكورنو. أما الفترة محل الدرس، فتبدأ (تقريباً) بمدخل ليكسس الجديد الذي لم يحدث في البداية سوى ثغرة صغيرة في وضعية قانون الخطأ لدى غاوس. ومع ذلك، وفيما بعد وقبل انقضاء القرن التاسع عشر، ازدهرت نظرية الإحصاء كثيراً: ويكفي، لوضع القارئ في صورة الإنجازات، أن نشير إلى أسماء فيchner، ثيل Thiele، برونس Bruns، بيرسون Pearson، إديجورث، وشارلر Charier. ومع أن ليكسس وإديجورث<sup>(٢٦٠)</sup> كانا اقتصاديين، بيد أن الاقتصاد التحليلي جنى القليل في الفترة محل الدرس من مساهماتها في المنهجية الإحصائية - أقل مما كسبته علوم الفلك والنفس والأحياء، على سبيل المقارنة.

أما بالنسبة للناحية الثانية، فيمكننا توضيح نوع مهم من العمل القياسي الاقتصادي econometric work بواسطة قانون أنجل<sup>(٢٦١)</sup> مرة أخرى، الذي لم يجتذب الاهتمام الدولي قبل الفترة محل الدرس، رغم أنه نُشر عام ١٨٥٧ أصلاً. وحتى فيما بعد، لم يدرك أنجل نفسه أو أي كاتب آخر أهمية القانون بالنسبة

---

(٢٥٩) لجنة لأن ذلك قد شجع على معتقد عرضي مفاده إن الانحرافات في المادة الإحصائية عن قانون الخطأ تعود إلى قلة المشاهدات ببساطة.

(٢٦٠) تنتهز هذه الفرصة لنلاحظ بشكل عابر مساهمات إديجورث في الموضوع: Economic Theory and Probability. ليس بوسعي أن استثير أي حماسة لطريقته في إدخال الاحتمالات في المحاجة النظرية البحتة. ومع ذلك، فإن عمله: Metreike أو the Method of Measuring Probability (1887 and Utility) لم يزل الاهتمام للكافي. انظر أيضاً مقالاته: 'Miscellaneous Applications of the Calculus of Probabilities,' Journal of Royal Statistical Society. 1897 and 1898. وتحظى أهمية كبرى محاولته استخدام أفكار الاحتمال لتحديد المبلغ الأمثل من الاحتياطي النقدي للمصرفيين، وأرقامه القياسية طبعاً التي ظهرت فيما بعد.

(٢٦١) أرنست أنجل Ernst Engel (١٨٢١-١٨٩٦)، مدير جهاز (Amt) الإحصاء في بروسيا، كان رجلاً إدارياً في الأساس وأحرز نجاحاً كبيراً في هذا العمل. ولكن ذهنه النشط طرح لنفسه، إضافة إلى ذلك، مهاماً غير مألوفة قادت إلى تقديم أعمال تحظى أهمية دائمة مثل دراساته التاريخية حول عمود العمل (المنشورة في مجلة: Arbeiterfreund, 1876) وكذلك: Die industrie der grossen Städte (1868) (1883)، الذي يشكل الجزء الأول من عمله: Der Werth des Menschen الذي لم تصدر أجزائه (الأخرى قطعاً) وأعمال أخرى. وصدرت المقالة، التي نُشر فيها "قانونه" لأول مرة، تحت عنوان: 'Die Produktion- und Consumtionsverhältnisse des Königreichs Sachsen' (Zeitschrift des statistischen Bureaus des Königlich Sachsischen Ministeriums des Innern, November 1857). وقد أعيد نشرها عام ١٨٩٥ (Lebenskosten Belgischer Arbeiterfamilien) وفي السنة نفسها في مجلة: Bulletin de l'Institut International de Statistique.

لنظرية الاقتصادية. يشير القانون (ضمن مجموعة من الأسر لا تختلف أذواقها كثيراً وتواجه كلها نفس الأسعار) إلى أن الإنفاق النسبي على الغذاء هو دالة متناقصة للدخل في المتوسط. وكنا لاحظنا سابقاً أيضاً مثلاً آخر على مثل هذه 'القوانين' الإحصائية التي كان يمكن إدخالها في النظرية الاقتصادية كقانون باريتو لتوزيع الدخل وفقاً لحجمها.

تعتبر أعمال فيشر ومور Moore، التي نوقشت آنفاً، أعمال قياس اقتصادي حقيقية بالفعل ويمكن القول إن سور أعطى الدفعة الحاسمة التي أطلقت المسيل الحديث من منحنيات الطلب الإحصائية.

توجد لهذا الغرض فهارس كثيرة من شأنها أن تساعد القارئ المهتم مثل الفهرست الذي وضعه لويس و. بيركاو Louise O. Bercaw: 'Price Analysis', Econometrica, October 1934 الذي يقدم المادة التي ظهرت خلال الفترة ١٩٢٧-١٩٣٣ وهو يشير إلى فهارس أخرى تعود إلى فترة أقدم ويمثل عمل هنري شولتز: Henry Schultz, Theory and Measurement of Demand, 1938، كما قد يعلم القارئ، العمل النموذجي حول الموضوع الذي لا يسعنا تناوله في هذا الكتاب مع الأسف. ومع ذلك، فثمة أعمال رائدة عدة، إضافة إلى عمل مور، ظهرت حوالي العام ١٩١٤ ومن بينها عمل ليفيلد The Elasticity of Demand for Wheat, Economic Journal, June 1914. ويمثل الأخير، بقدر ما أعلم، أول نصير حديث لجريجوري كينغ Gregory King.

ومهما تكن الظنون بالقيمة العملية المباشرة لمنحنيات الطلب الكثيرة التي تم بنائها، فإن من المؤكد أن محاولة مواجهة المشاكل التي تنشأ عند بناء وتفسير هذه المنحنيات هي واحدة من أفضل الطرق لتطوير قوى جهازنا التحليلي. وعليه، يحتل موضوع منحنيات الطلب الإحصائية أهمية قصوى بالنسبة للنظرية بالوسط. ومع ذلك، فإن تاريخ هذا النوع من العمل يقع كلياً تقريباً في الفترة الحالية. ويسرى الأمر نفسه على العمل في حقول أخرى غير نظرية الطلب، وبخاصة حقول دوال الإنتاج الإحصائي، والتكلفة الإحصائية، ودوال العرض الإحصائي. وللحصول على دراسة أولية، ندعو القارئ إلى الرجوع إلى: H. Schultz, Statistical Laws of Demand and Supply (1928) ; J. Dean, Statistical Determination of Costs (1936) ; W. A. Tweddle and Richard Stone, 'Study of Costs,' Econometrica,

July 1936؛ وتقارير لجنة جمعية القياس الاقتصادي التي يرأسها السيد إي. ه. فيليبس براون E. H. Phelps Brown، نفس المصدر السابق، نيسان، تموز ١٩٣٦؛ وكذلك: Reinhard Hildebrandt, Mathematisch-graphische Untersuchungen (1925) (über die Rentabilitätsverhältnisse des Fabrikbetriebs). إن قراءة هذه الكتب والمقالات تمكن القارئ من استيعاب الطرق والمشاكل والنتائج التي تبشر بالأجزاء المهمة من النظرية الاقتصادية في المستقبل.

ولكن كما رأينا، فرغم تحقيق بعض التقدم قبل العام ١٩١٤ في الخطوط التي ألمحنا إليها آنفاً، فإن البحث في التكنولوجيا الزراعية، وبخاصة في التجهيزات وتغذية التربة - التي هي جوهرية لموضوعات قديمة من النظرية الاقتصادية مثل قانون تناقص الغلة- وكذلك تغذية الماشية حققت فعلاً درجة عالية من التطور خلال الفترة محل الدرس. فتقارير لجنة فيليبس براون المذكورة توثقاً تمتلك ميزة خاصة في تنوير قرائها بالأهمية النظرية لمثل هذا العمل ولمنعهم من إساءة فهم الفكرة القائلة إن نظرية الإنتاجية الحديثة هي مجرد تأمل نظري.

ولكن نظرية الفترة المدروسة لم تسمح بإدخال مثل هذه النتائج. إذ إن غالبية المنظرين، بمن فيهم قسم من أكثرهم بروزاً، لم يعوا قط قدرة نظرية ما على تحقيق نتائج عديدة أخيراً. ولذلك، لم يخطر ببالهم البتة وضع مخططاتهم في صورة معينة من شأنها أن تجعل هذه المخططات طليعةً بالنسبة للمعالجة الإحصائية. فالفكرة ذاتها كانت ستبدو غريبة بالنسبة لهم. ومع ذلك، كانت هناك استثناءات. إذ أبصر كورنو وجيفونس معاً ثمة إمكانية تلوح في المستقبل. كما أدرك باريثو ومارشال وجود هذه الإمكانية بالفعل. فقد يمثل خطاب الأخير 'The Old Generations of Economists and the New' (1896) أول تصريح من قبل اقتصادي بارز لصالح برنامج قياس اقتصادي معين. والأكثر أهمية هو إن مارشال كان ينظر بقصد أن يجعل مفاهيمه تسري عددياً numerically operative وأن لجوءه، من حين إلى آخر، إلى الأرقام الإحصائية<sup>(٢٦٢)</sup> كانت أهميته تتجاوز الإيضاح. ولم ينصف النقاد المؤسسيون مضامين هذا العمل إلا نادراً. ومع ذلك، فإن باحثين فرديين في حقول خاصة حققوا بعض التقدم كما نعلم (انظر، مثلاً، عمل

(٢٦٢) انظر، مثلاً، جداوله الرقمية حول آثار المبالغ المختلفة، المنفقة على الحرث والمسح، على النتائج كما تذكرها محطة للتجارب في أركانساس (Principles, p. 232).

جيسون Cheysson أو عمل للكتاب حول النقل بالسكك الحديدية المذكور آنفاً، الفصل السادس، القسم السادس).

### ٣- مفهوم التوازن<sup>(٢٦٣)</sup>

(أ) الستاتيكا، الديناميكا، الحالة الراكدة، التطور نعود الآن إلى الموضوع الذي تركناه على الشكل الذي أخذه على يد ج. س. ميل. سأعتمد أولاً إلى إعادة صياغة التعريفات المتبينة في هذا الكتاب من خلال بضع ملاحظات تفسيرية. نعود أول ملاحظتين إلى راعنار فريش Ragnar Frich.

التحليل الستاتيكي static analysis هو طريقة معينة، لمعالجة الظواهر الاقتصادية، تحاول أن تضع علاقات بين عناصر النظام الاقتصادي - أسعار السلع وكمياتها - تمتلك كلها نفس المؤشر الزمني time subscript، أي أنها تشير إلى نفس النقطة الزمنية. وتساعدنا نظرية الطلب والعرض المعتادة من سلعة فردية معينة في السوق، كما ترد في أي كتاب مدرسي، على توضيح هذه الحالة: فهذه النظرية تربط ما بين الطلب والعرض والسعر التي يُعتقد أنها موجودة في أي لحظة من الملاحظة - وذلك دون أن تأخذ أي شيء آخر بنظر الاعتبار.

ولكن عناصر النظام الاقتصادي التي تتفاعل في لحظة معينة من الزمن تمثل بوضوح نتائجاً للترتيبات السابقة preceding configurations؛ وإن ذات الطريقة التي تتفاعل بها لا تقل وضوحاً في تأثرها بما يتوقع الناس أن تكون عليه الترتيبات المستقبلية. وهكذا، إذا تابعنا مثالنا، يمكننا أن نفهم الوضع في سوقنا كوضع تحدده، أو تؤثر عليه على الأقل، قرارات المنتجين السابقة التي لا يمكن فهمها وفقاً للظروف القائمة في اللحظة الزمنية التي تم اختيارها للملاحظة بل فقط وفقاً للظروف السائدة في اللحظة التي وُضعت فيها تلك القرارات. وهكذا ننقاد إلى أن نأخذ بالاعتبار القيم السابقة والقيم المستقبلية (المتوقعة) للمتغيرات، وقرارات

---

(٢٦٣) [ترك ج. شومبيتر نسخة مبكرة (مطبوعة) وثلاث 'صياغات بديلة' غير كاملة (مكتوبة باليد) حول هذا القسم. إن نسختين من النسخ اللاحقة تظهران هنا بوصفهما القسمين الفرعيين (أ) و(ب). أما النسخين الآخرين، فقد تم إيداعهما، سوية مع بقية هذه المخطوطة، في مكتبة سوتون في جامعة هاروارد.]

الإبطاء lags، والسياقات، ومعدلات التغير، والكميات التراكمية، والتوقعات، وما شابه. إن الطرق التي تهدف إلى تحقيق هذا الأمر تشكل الديناميكا الاقتصادية economic dynamics.

من الممكن توضيح العلاقة بين النظرية الستاتيكية والديناميكية من خلال نقطتين مختلفتين، وإن كانتا مرتبطتين إحداهما بالأخرى. فمن ناحية، تتضمن النظرية الستاتيكية درجة أعلى من التجريد: إن الأنماط الديناميكية هي الأخرى تتجرد من عدد كبير من الأشياء؛ بيد أن النمط الستاتيكي يُسقط جوانب إضافية من الواقع، أي تلك الجوانب التي عدّها في نهاية الفقرة السابقة، ولكنه مع ذلك أقرب إلى المنطق البحث للكميات الاقتصادية من الديناميكا. ومن ناحية أخرى، يمكن القول إن النظرية الستاتيكية هي حالة خاصة من نظرية ديناميكية أكثر عمومية: ونلاحظ هذا الأمر في حقيقة أننا نشقّ الأنماط الستاتيكية من الأنماط الديناميكية عبر العملية البسيطة التي تتمثل بمساواة 'عوامل الدينامية' dynamizing factors، التي يمكن أن تحدث في الأنماط الأخيرة، بالصفر<sup>(٢٦٤)</sup>.

وهنا، فقد يتصور المراقب المبتدئ، معذوراً، بأن الفكر البشري، مدفوعاً بتجربته، يشرع بالتحليل مما هو ملموس نسبياً، ومن ثم، ومع تكشف العلاقات الأكثر دقة، يمضي نحو المجرد نسبياً، أي الابتداء بالعلاقات الديناميكية ومن ثم المضي نحو وضع العلاقات الستاتيكية. ولكن الأمر لم يكن كذلك في أي شكل من المحاولات العلمية<sup>(٢٦٥)</sup>: فالنظرية الستاتيكية دائماً قد سبقت تاريخياً النظرية 'ديناميكية، وإن أسباب هذا تبدو بسيطة بقدر ما هي قوية: فمن الأسهل كثيراً صياغة النظرية الستاتيكية؛ ومن الأسهل إثبات فرضياتها؛ وهي تبدو أقرب إلى الأساسيات (المنطقية). والتحليل الاقتصادي لا يشكل أي استثناء عن ذلك.

(٢٦٤) في مثلاً، تتمثل البنية الممكنة الأبسط في جعل الكمية المعروضة (S) في الزمن t تعتمد، ليس على السعر السائد في اللحظة المعنية، ولكن على السعر الذي ساد في لحظة من الزمن قبل ذلك. فإذا أخذنا فترة إبطاء الإنتاج هذه production lag بوصفها وحدة للزمن، وإذا كانت الكمية المطلوبة (D) في الزمن t تعتمد على السعر (P) السائد في الزمن t، فيمكننا إذن أن نعبر عن هذه البنية بمعادلتين هما:  $D = f(P)$  and  $S = f(P)$ . ومن هاتين المعادلتين، نحصل على البنية الستاتيكية بحمل فترة الإبطاء تساوى صفراً:  $D = f(P)$  and  $S = f(P)$ .

(٢٦٥) في الميكانيكا، مثلاً، ثم تطوير العلاقات الستاتيكية أولاً والعلاقات الديناميكية من ثم، وإن لاجرائج Lagrange كان الوحيد الذي فكر بالميكانيكا كحالة خاصة من الديناميكا.



لا نقصد بحالة راكدة معينة stationary state، كما يفترض هذا المصطلح، طريقة أو موقفاً فكرياً للكاتب التحليلي بل حالة محددة يكون عليها الموضوع المطروح للتحليل، أى عملية اقتصادية تتواصل وفقاً لمعدل منتظم at even rate، أو بعبارة أدق، عملية تجدد نفسها فحسب. ومع ذلك، فهذه الحالة، حينما تؤخذ بالمعنى الذى نهتم به هنا، ليست سوى تخيل منهجى. فهى جهاز تبسيطى أساساً. ولكنها شئ أكثر من ذلك أيضاً. فحينما نحاول تصور كيف يمكن لهذه العملية أن تبدو وأى من ظواهر الواقع يمكن أن تكون موجودة فيها، فإننا ipso facto {بذلك} نكتشف ما يُقصد من هذه الظواهر. وهكذا نكتسب أداة للتحليل تساعدنا على تعيين مصادر هذه الأخيرة وهى خدمة لا ينبغي أن نحتاج إلى التشديد على أهميتها (ولكن الأمر ليس كذلك مع الأسف)<sup>(٢٦٦)</sup>. أما المصطلح تطور evolution فيمكن استعماله بمعنى أوسع وبمعنى أضيق. وبالمعنى الأوسع، فهو يشكل كل الظواهر التى تجعل عملية اقتصادية معينة عملية غير راكدة. وبمعناه الأضيق، يمثل هذا المصطلح تلك الظواهر ناقصاً تلك التى يمكن وصفها من خلال التغيرات المستمرة فى المعدلات فى إطار ثابت من المؤسسات، والأدواق، أو الآفاق التكنولوجية، والتى تدخل فى مفهوم النمو growth.

من المهم أن يلاحظ القارئ إن 'النظرية الستاتيكية' و'النظرية الديناميكية'، من ناحية، والحالتين 'الراكدة' و'التطورية'، من ناحية أخرى، مستقلتان إحداهما عن الأخرى، من حيث المبدأ المنطقي على الأقل. إذ يمكن أن نصف عملية راكدة بواسطة نموذج ديناميكي؛ وهى حالة تحصل حينما نجعل الشروط الركودية stationarity فى عملية ما فى أى فترة معطاة تعتمد على ما حدث للعملية فى فترات سابقة. كما يمكننا أن نصف عملية تطورية من خلال تتابع نماذج ستاتيكية: وهى الحالة التى تحصل حينما نعالج اضطرابات disturbances حالة معطاة عبر محاولة إيضاح العلاقات الستاتيكية المكتسبة قبل أن يصطدم اضطراب ما a given disturbance بالنظام وبعد أن يكون لديه الوقت للتعبير عن نفسه<sup>(٢٦٧)</sup>. وتُعرف هذه

(٢٦٦) نهمل هنا طائفة من المشاكل يكون فيها مفهوم حالة راكدة معينة - كمفهوم حالة 'الركود المزمع' secular stagnation بحاجة لمعنى آخر، أى حالة مجتمع اقتصادى محتملة الحثوث بالقل. وهذا هو المعنى الذى اشتهر به خط من الفكر يمكن وصفه بإيجاز من خلال السلسلة: أ. سمث - ريكاردو - ميل - كينز - مانسن (انظر الجزء الخامس، الفصل الخامس، أدناه).

(٢٦٧) وهذا ما فعلته مثلاً النظرية الكمية القديمة للنقد old quantity theory of money، بقدر ما كانت تتضمن الفرضية القائلة إن الزيادة فى كمية النقود تزدى، ceteris paribus {عند بقاء الأشياء}

الطريقة الأخيرة بالسنتاتيكا المقارنة comparative statics. وقد أستعمل هذا المصطلح لأول مرة، بقدر ما أعلم، من قبل ف. أوبنهايمر F. Oppenheimer<sup>(٢٦٨)</sup> في عمله (Wert und Kapitalprofit (1916, 2nd ed., 1922).

أخيراً، ينبغي على القارئ أن يلاحظ أيضاً أن هذه المفاهيم conceptual devices لا تمت بأية صلة إلى أى أداة قد تكون مستعملة في العلوم الطبيعية. أما الانطباج المعاكس واسع الانتشار، فيعود إلى حقيقتين. أولاً، رغم أن هذه المفاهيم لا تتضمن أى شيء سوى عادات التفكير البشرى، التى هى عادات عامة بقدر ما هى منطق عادى، بيد أنها- أو المفاهيم المماثلة- جرى تبنيها، لذلك السبب بالضبط، حينما تطلبت الوقائع المعنية ذلك. ونظراً إلى أن العلوم الطبيعية، وبخاصة الميكانيكا، كانت تتقدم كثيراً على الاقتصاد فى مجال التقنية، فقد تم تعريف هذه المفاهيم بصورة واعية من قبل علماء الطبيعة قبل أن يجرى تعريفها من قبل الاقتصاديين بحيث إن الفرد العادى المتعلم كان يعرفها قبل أن يطلع عليها فى علم الاقتصاد الأمر الذى قد يحمل على الشك بأنه قد تمت استعارتها من الميكانيكا بصورة غير شرعية. ثانياً، نظراً إلى أن هذه المفاهيم غير مألوفة فى حقل تسوده مفهومة رخوة looser conceptualization، فقد وجد بعض الاقتصاديين، وبخاصة أ. فيشر، أن من المفيد إيصال مقاصدهم إلى الذهن البسيط من خلال المقارنة بالميكانيكا. ولكن هذا هو كل شيء. إذ إننا نعلم بأن مفهوم السنتاتيكا الاقتصادية يمكن بالفعل إرجاعه إلى علم الحيوان أكثر مما إلى الميكانيكا، وأن التحليل الاقتصاد استفاد منه بشكل بدائى وضمنى منذ بداياته الأولى - وهذا هو الأمر الأهم.

وبعد تمهيد الأرضية على هذا النحو، سأحاول أن أوضح: (١) أنه كان يجرى، بالفعل أو بصورة كامنة، صياغة تلك التطورات فى الجهاز التحليلى

-الأخرى على حالها، إلى زيادة مستوى المعبر بنفس النسبة. من الواضح أن هذا يفترض أن الطواهر 'الانتقالية' transitional يمكن أن تهمل وبالتالي فهو يشير إلى 'نتيجة نهائية' ultimate outcome للعمليات التى أطلقها هذا الاضطراب فى الحالة السابقة للنظام الاقتصادى. والمثال يوضح جيداً أن هذه الطريقة لابد أن تثير الكثير من النزاع. (٢٦٨) ينبغي أن نشير صراحة إلى أن النظرية الديناميكية فى دقتها، كما عرفت، لا تمت بأية صلة إلى التحليل التاريخى: إذ إن مؤشرات الزمنية time subscripts الخاصة بها لا تشير إلى زمن محدد- فالنموذج الذى استعملناه كمثال لا يخبرنا بشيء عما إذا كان ترتيب الطلب-العرض كان قد تحقق فى عهد الرئيس ولشطن أم فى عهد الرئيس روزفلت؛ وإن نتائجنا نظرية وليست تاريخية، أو بعبارة أخرى، أنها تستعمل تواريخ نظرية وغير تاريخية.

للاقتصاد خلال الفترة محل الدرس بشكل بطيء ولكن هذا لم يتم بالسرعة الكافية - أو بالصرامة الكافية - لإحداث الأثر الكامل على ممارسة المحللين قبل عام ١٩١٤؛ (٢) وأن الحقيقة الأخيرة قد أبطلت التقدم وهي تفسر بعض النواقص الأكثر جدية في الإنجازات المتحققة.

(١) كان مفهوم الحالة الراكدة stationary state مألوفاً تماماً في الفترة السابقة كما نعلم. ولكنه كان يُستعمل للإشارة إلى حالة فعلية في الاقتصاد يتوقع ظهورها في مستقبل قريب أكثر من استعماله كتخيل منهجي methodological fiction: فهذه الصفة الأخيرة، لم يُستعمل هذا المفهوم إلى أقصى حد إلا من قبل ماركس الذي أسماه إعادة الإنتاج البسيطة. ومع ذلك، وبمعزل عن ماركس، فقد تم الشروع باستعمال المفهوم خلال الفترة محل الدرس، كتخيل تمهيدى، لغرض إبراز مجموعة من المشاكل البسيطة بشكل خاص. إذ جرى تمييزه من قبل مارشال، مثلاً،<sup>(٢٦٩)</sup> الذي تحدث عن 'التخيل المشهور' للحالة الراكدة - "مع إن الحالة الراكدة كتخيل منهجي لم تكن 'مشهورة' عام ١٨٩٠ - واستعمله غير مرة وكان، بقدر ما اعلم، أول من أوضح أننا يمكن أن نزيد من فائدته للتحليل عن طريق تعريفه بصورة مختلفة (إلى هذا الحد أو ذاك من التحديد) للأغراض المختلفة. كما قدّم مارشال أيضاً سابقة، تبعها كثيرون وبخاصة كاسل<sup>(٢٧٠)</sup>، لتوسيع الفكرة لتشمل حالة التقدم المتوازن، أي حالة مجتمع ينمو فيه السكان والثروة بنفس المعدل تقريباً، والذي 'لا تتغير فيه إلا قليلاً طرق الإنتاج وظروف التجارة؛ وحيث، تكون طبيعة الإنسان نفسه كمية ثابتة، قبل كل شيء' - وهو مفهوم اكتسب أهمية في وقتنا الحاضر لصلته بمشكلة التشغيل الكامل ليس في نماذج اقتصاد راكد فقط بل وفي اقتصاد توسعي أيضاً<sup>(٢٧١)</sup>. كان يفترض بهذا التوسيع لمفهوم الركودية stationarity أن يفصل بدقة ظواهر التطور بالمعنى الضيق للمصطلح، وأنه قد

(٢٦٩) انظر: Principles, p. 439 وما بعدها. تتمثل طبيعاً ذروة الإنجاز في هذا الخط من التحليل في هذه الفترة بعمل البروفيسور بيجو: (The Economics of the Stationary states (1935). إن أول كتاب منهجي حلل هذه الأداة هو: J. N. Keynes, Scope and Method of Political Economy (٢٧٠) تارن: Theory of Social Economy, ch. 1. وتورد إشارة مارشال في صفحة ٤٤١ من عمله Principles.

(٢٧١) ولذلك، فمن المفيد أن نشير إلى القطع المعاصرة الثلاثة التي تعكس حجم التطور منذ ذلك الحين: E. Lundberg, Studies in the Theory of Economic Expansion (1937) ; R. F. Harrod, 'An Essay on Dynamic Theory,' Economic Journal, March 1939 ; E. Domar, 'Capital Expansion, Rate of Growth, and Employment,' Econometrica, April 1946

حقَّقَ هذا الأمر. ولكن هذا كان يعنى، لدى كل الاقتصاديين البارزين فى الفترة المدروسة، إهمال هذه الظواهر أكثر من بناء نظرية شاملة منها.

لم يكفُ فالراس، الذى استعمل عبارة *phase point de vae statique*، أو مارشال، الذى استعمل عبارة الطريقة الستاتيكية *statical method*، عن تمييز النظرية الستاتيكية عن نظرية الحالة الزايدة. ولكن معظم الكتاب خلطوا بين هاتين النظريتين بدليل الشعبية المتزايدة لعبارة 'الحالة الستاتيكية' التى تمثل السمة المميزة على هذا الخلط<sup>(٢٧٢)</sup>. ورغم ذلك، ومع إن نظام الستاتيكا الاقتصادية قد جرى تصويره بوضوح أكثر من إنه تم تعريفه بصورة صارمة، بيد أنه قد ظهر خلال الفترة محل الدرس وهو يشكل إنجازها الأكبر حقًا. أما الديناميكا الاقتصادية، فلم يتم حتى تكوين تصور واضح عن طبيعتها: إذ طابقتها البعض بنظرية تاريخية للتغير أو، بخلاف ذلك، بنظرية تسمح بالإشارة إلى اتجاهات؛ فى حين عرفها غيرهم كنظرية للاعتماد العام المتبادل مقابل التحليل الجزئى للظواهر القطاعية؛ بينما طابقتها آخرون أيضًا بنظرية للاقتصاد الحديث مقابل نظرية اقتصاد القرون الوسطى المقيّد بالتقاليد *tradition-bound economy of the Middle Ages*؛ فى حين، ببساطة، وجد فيها بعض الكتاب نظرية للتغيرات الصغيرة فى الكميات الاقتصادية<sup>(٢٧٣)</sup>. ثمة كثيرون، من بينهم بوهم-باورك، لم يسمعوا بالستاتيكا والديناميكا قط: فبالنسبة لهؤلاء، لم يكن هناك سوى نوع واحد من النظرية يسمح بدرجات مختلفة من التجريد بالتأكيد ولكن ليس 'بطرق' متميزة منطقيًا. وكان هناك أولئك من انحلت المناقشة الكاملة على أيديهم إلى نزاع لفظي. ومن شأن كل هذا أن يبين أهمية التعريفات الصارمة منطقيًا حتى للأغراض العملية البحتة: فلو أن طبيعة النظرية الستاتيكية الخاصة بوقتنا الحاضر خضعت لتحليل صارم، لبرزت مشاكل الديناميكا من تلقاء نفسها. ولكن كان هناك شيء آخر غير الخلط.

---

(٢٧٢) لدى ج. ب. كلارك J. B. Clark، تشكل النظرية الستاتيكية النموذج لمجتمع راكد فحسب؛ أما النظرية للديناميكية، فتتمثل النموذج لتغير تطوري (انظر بخاصة: *Essentials of Economic Theory*, 1907). أما كاسل Cassel (المصدر السابق)، فقد استعمل عبارتي ستاتيكي وراكد كمترادفات.

(٢٧٣) اعتقد أن ذلك هو ما قصده فالراس بعبارة: *phase dynamique de trouble continuel de l'équilibre par des changements dans ses données* (Elements, p. 302). ومن المؤكد أنه يمثل ما قصده بارون Barone فى مقاله المهمة: 'Sul Trattamento di questioni dinamiche'. *Giornale degli Economisti*, November 1894.

إذ نجد أيضًا إحياءات تؤثر نحو الديناميكا الخاصة بوقتنا الحاضر. ولكنها لم تكن سوى إحياءات، وليست سوى obiter dicta (ملاحظات عابرة) أحيانًا. وليس بوسعي إلا الإشارة إلى ما هو أوضح وأهم (نسبيًا) منها الذي يعود كله إلى باننثليونى (Pantalonioni)<sup>(٢٧٤)</sup>.

(٢) وبالضبط لأن حتى المفكرين الأكثر تقدماً في ذلك الوقت لم يكن لديهم مخطط أو طريقة ديناميكية صريحة من شأنها أن تساعدهم، فقد فشلوا في إدراك المحدوديات الجديدة التي يتضمنها مخططهم أو طريقتهم الستاتيكية. ذلك لأن هذه المحدوديات لا تكشف عن نفسها إلا في ضوء الاعتبارات الديناميكية. وبالنتيجة، فقد كانوا يخرجون بشكل متواصل عن ستاتيكيّتهم دون أن يكون لهم أي حق في أن يفعلوا ذلك ودون أن يعوه. ومما فاقمّ اللوضع هو الخلط بين النظرية الستاتيكية ونظرية حالة راكدة- أو شبه راكدة.

انتهى النسخة هنا دون أن تكتمل كما هو واضح مع ثلاثة سطور من ملاحظات البلد تشير الى كيفية متابعة المحاجة.]

(ب) (التحديد، التوازن، والاستقرار أسفر عمل فالراس عن ظهور النظرية الساتائية للعالم الاقتصاى فى صورة عدد كبير من العلاقات الكمية (المعادلات) بين عناصر أو متغيرات اقتصادية (أسعار وكميات السلع أو الخدمات الاستهلاكية والإنتاجية) فُهمت على أنها تحدّد إحداها الأخرى فى وقت واحد. وما أن تم إنجاز هذا العمل الفذ- الذى هو بمثابة Magna Charta للاقتصاد الدقيق، الذى سندرسه

(٢٧٤) في هذا السياق، لديه مقالتان تمتلكان أهمية أساسية: 'Caratteri delle posizioni iniziali e sulle terminali,' *Giornale degli Economisti*, October 1901; 'influenza che esercitano and' Di alcuni fenomeni dinamica economica,' *Atti della Accademia dei Lincei*, 1909. ونشرت كلتاهما في: *Erotemi di economia*, vol. 11, 1925. إن التقدم العلوم، لأول ١٩٠٩. وأثار بانتلوني قضية العلاقة بين ترتيب مشاهد من عناصر نظام للظواهر الرئيسية تتمثل بما يلي، (١) آثار بانتلوني في قضية العلاقة بين ترتيب مشاهد من عناصر نظام معين وبين ظروف سابقة يتم الانطلاق منها بصورة مؤقتة (ليس فقط منطقياً) وبمجرد أن يؤثر المرء هذه القضية، فإنه يكون قد أثار القضية الأساسية للديناميكيا. (٢) رغم أن تعريف بانتلوني خير مرضى بصورة تامة (Erotemi, p. 79)، بيد أنه أمتلك الفكرة الحاسمة وأدرك بالنتيجة أن الستاتيكا الاقتصادية ليست سوى caso particolare (حالة خاصة) من الديناميكيا الاقتصادية (ibid p. 73). (٣) أدرك بانتلوني أن هناك اثنين من أنماط الديناميكيا: الأول يصب في وضع للتوازن والثاني لا يفعل ذلك بل يطرح تقلبات قد تستمر دون نهاية (ibid p. 77). وقد تأثر بهذه الأفكار كثيراً. ل. مور H. L. Moore الذي ربما كان أول من أدرك أهميتها بالنسبة للنظرية العامة. ومع ذلك، فقد كانت طريقته هي طريقة الستاتيكا المقارنة أساساً.

بعد قليل بشيء من التفصيل - فقد أخذ يفرض نفسه نوعٌ من البحث لم يكن معروفاً في اقتصاد ما قبل-الراس. لقد تضمن هذا العمل نظرية بحثة منذ البداية، أو تقريباً منذ البداية. بيد أن تكنيكه كان بسيطاً. ومع ذلك، فإن نظام فالراس للمعادلات الآتية قد قدّم حصيلة من المشاكل الجديدة ذات طبيعة منطقية أو رياضية على وجه التحديد، وهى مشاكل أدق وأعمق بكثير مما تصوره فالراس نفسه أو أى فرد آخر منذ أياما وقت مضى. لقد انصبت هذه المشاكل بشكل رئيسى على موضوعات: التحديد determinateness والتوازن equilibrium والاستقرار stability<sup>(٢٧٥)</sup>. إنها مشاكل صعبة جداً، وتكنيكية جداً بشكل خاص، بالنسبة لنا. ولكن ينبغي أن نطرح بضع ملاحظات أساسية حولها إذا شئنا فهم طبيعة الإنجاز فى تلك الفترة والكيفية التى يرتبط العمل الحديث به.

ولهذا الغرض، لنأمل تمييزاً معيناً، كان نمطياً جداً بالنسبة للطرق التحليلية فى تلك الفترة، كما يطرح نفسه فى كل من الجزء النقدى والجزء البناء من عمل بوهم-باورك. كان بوهم-باورك يحاول 'تفسير' أو 'فهم' ظاهرة الفائدة. لقد بدت هذه المهمة تتضمن شيئين مختلفين بالنسبة له. أولاً، كان من الضرورى بشكل واضح الكشف عن 'سبب' أو 'مصدر' أو 'طبيعة' الفائدة. ثانياً، وبعد إنجاز هذا والتأكد بشكل حاسم من النتائج بمقابلتها 'بالنظريات' الأخرى، برزت مشكلة: ما الذى يحدد معدل الفائدة. لقد غمر الاقتصاديون، وبخاصة باريتو، هذه المهمة بالألزدراء. ولكن المهمة يمكن إنجازها إلى حد ما عن طريق إعادة صياغتها كما يلى: نظراً لتعذر معاملة النظام الاقتصادى كمجموعة من أشياء غير معروفة، فينبقى علينا أولاً بالفعل تعريف ما يجب أن تنفيه عناصر النظام (بما فيها الفائدة)

(٢٧٥) يمكن للقارئ غير الرياضى، رغم ذلك، أن يكتسب فكرة عن هذا النوع من المشاكل من خلال كتاب البروفيسور هيكس: Value and Capital؛ والقارئ الرياضى من ملحق كتاب هيكس: Value and Capital ومن المقالات التى كتبها البروفيسور أ. والد A. Wald: 'Uber einige Gleichungssysteme der mathematischen Okonomie,' Zeitschrift fur Nationalokonomie, December 1936 (وهى تلخص نتائج المقالتين الأخرى ومقالات تكنيكية كثيرة)؛ وعمل البروفيسور ب. أ. ساملسون B. A. Samuelson 'The Stability of Equilibrium: Comparative Statics and Dynamics,' Econometrica, April 1941; and 'The Stability of Equilibrium: Linear and Nonlinear Systems,' ibid, January 1942. فون نيومان J. von Neumann: 'A Model of General Economic Equilibrium,' Review of Economic Studies, 1945-6 (trans. of an earlier German paper R. Frisch, 'On the Notion of Equilibrium,' Review of Economic Studies, February 1936).

قبل أن نتمكن من صياغة المشكلة الدقيقة: تحديد هذه العناصر من خلال سمات معينة للدوال (العلاقات) التي يتضمنها هذا المعنى. ثم يتبع ذلك، منطقيًا، البرهان على أن المشكلة يمكن أن تُحل حقًا (البرهان على وجود حل ما)، وأخيرًا، درس 'القوانين' التي يكشفها الحل (صفات الحل). وحينما ننجز كل ذلك، نقول إننا 'فسرنا' أو 'فهمنا' العنصر أو العناصر التي شئنا 'تفسيرها' أو 'فهمها'.

وبعبارة أعم، وأبسط في الوقت نفسه، نقول أننا حددنا مجموعة من الكميات (المتغيرات) إذا استطعنا توضيح العلاقات التي ينبغي أن تتوافق الكميات معها والتي ستحدد المدى range الممكن لقيم هذه الكميات. فإذا حددت العلاقات قيمةً وحيدة أو سلسلة من القيم فقط، فنكون أمام حل فريد - وهي الحالة المرضية بشكل خاص طبيعيًا. ولكن العلاقات يمكن أن تعطى أكثر من قيمة ممكنة واحدة أو سلسلة من القيم - وهي حالة مرضية بدرجة أقل ولكنها أفضل من لا شيء. وبشكل خاص، فإن العلاقات قد تحدد مدى معينًا فقط<sup>(٢٧٦)</sup>. وفي ضوء ما ورد في الفقرة السابقة، ندرك إن 'تحديد' مجموعة من الكميات بالمعنى الذي تستعمل به هذه العبارة لا يتضمن حقًا كل ما تتضمنه مهمة 'تفسير' ظاهرة معينة. ولكننا ندرك أيضًا أنه يمثل جزءًا ضروريًا مهمًا من هذه المهمة - أو، بعبارة أدق، خطوة ضرورية منها. وهذا يجيب على السؤال الذي يطرح على نحو ساخر في الغالب: لماذا ينبغي على المنظرين أن يلقوا إلى هذا الحد على 'مجرد تحديد'.

فحينما تأخذ العلاقات، التي تُشتق من فحصنا 'لمعنى' ظاهرة ما، شكلًا معينًا تحدّد فيه مجموعة من قيم المتغيرات التي لن تُظهر أي ميل للتغير في ظل التأثير الوحيد للوفائع التي تتضمنها تلك العلاقات ذاتها، فإننا نتحدث عن توازن: حيث نقول إن تلك العلاقات تعرّف شروط التوازن أو وضعًا توازنياً معيناً للنظام وأنه توجد exist مجموعة من قيم للمتغيرات تلبي شروط التوازن. ولكن هذا الأمر

(٢٧٦) أمثلة توضيحية: لنفترض أن هناك لفراد، ممن يحصلون على دخل مقداره دولار واحد، يتصرفون بشكل متواصل دولارًا آخر وينفقون الدولاريين حالاً (إذا عثرنا باللغة الكينزية، فهذا يعني وجود ميل حدى للاستهلاك قدره (٢)؛ فإذا تواصل ذلك، فإن القيم النقدية للنظام سوف تتضخم إلى ما لا نهاية، ولكن العملية محددة بصورة تامة perfectly determined. ينبغي على القارئ أن يتذكر هذا الأمر دائماً بسبب الخلط المتكرر بين التحديد والقوانين. ومرة أخرى، يمكن للقارئ أن يتأكد بسهولة من أن بوسع محتكر ما تحقيق نفس المبلغ الأقصى من الأرباح عند سعرين مختلفين أو أكثر لسلعته. أخيراً، أن السعر غير قابل للتحديد indeterminate بشكل عام في حالات الاحتكار الثاني. ولكنه غير قابل للتحديد ضمن حدود قابلة هي نفسها للتحديد بصورة تامة.

لا يتطلب أن يكون كذلك طبعاً - فلا حاجة لأن تكون هناك مجموعة من قسيم المتغيرات تلبي مجموعة معطاة من العلاقات، وأنه يمكن أن توجد عدة مجموعات من هذا النوع أو عدد لا نهائي منها. إن التوازنات الكثيرة لا تخلو من الفائدة بالضرورة، ولكن وجود 'توازن محدد بشكل فريد' (المجموعة قسيم) 'uniquely determined equilibrium (set of values)' يحتل أهمية قصوى طبعاً بالنسبة إلى أي علم دقيق، حتى ولو تطلب البرهان وضع فرضيات مقيدة جداً؛ وحينما لا تتوفر أى إمكانية لإثبات وجود توازن محدد بشكل فريد - أو، فى جميع الأحوال، وجود عدد صغير من التوازنات الممكنة - عند مستوى معين من التجريد مهما كان عالياً، فإن حقل الظواهر يتحول إلى فوضى ويتعذر أن يكون هذا الحقل تحت السيطرة التحليلية. ومرة أخرى، فإننا نستخلص إجابة بسيطة ومقنعة للسؤال الذى يطرحه الفرد العادى عن الفائدة التى نتوقع أن نحصل عليها من اهتمامنا 'بالتوازن المحدد' - وعن السؤال الأكثر تحديداً: لماذا لعب هذا المفهوم مثل هذا الدور فى فكر فالراس ومارشال (٢٧٧).

إن العلاقات التى ننتقل منها يمكن أن تحدد توازناً ستاتيكيًا أو ديناميكيًا وذلك وفقاً لما إذا كانت هذه العلاقات تربط ما بين عناصر تحمل نفس المؤشر الزمنى time subscript أو مؤشرات زمنية مختلفة. لقد استعمل قادة الفترة المدروسة المفهوم الأول فقط - فى يناهم الرياضية، على الأقل - ولا يبدو أنه كانت لديهم أفكار دقيقة حول المشاكل التى تتركز فى المفهوم الثانى. ولذلك، سوف نقصر على التوازن الستاتيكي إلا إذا فرض علينا وصف ونقد تحليلهم تناول جوانب ديناميكية. وينبغى للتشديد، كما فعلنا فى الجزء الأول من هذا القسم بشأن المصطلحين 'ستاتيكي' و'ديناميكي' ذاتهما، على أن مفهوم التوازن، سواء أكان ستاتيكيًا أم ديناميكيًا، لا ينطوى على أى استعارة، شرعية أو غير شرعية، من العلوم الطبيعية التى تستعمل مفاهيم مماثلة. فهذه المفاهيم هى مقولات منطقية، وهى، بهذه الصفة، مقولات عامة عمومية المنطق نفسه. وهى تستعمل فى العلوم

---

(٢٧٧) كان دوره فى فكر النمسولين، وبخاصة فى فكر فيزر، أساسياً بنفس الدرجة حقاً. وإذا كان ذلك لا يتجلى بصورة صريحة، فهذا يعود إلى بواقصهم التكنيكية حصراً. وقد تصدث المؤرخون، ممن يعلنون من هذه البواقص أيضاً، عن 'التوازنيين' equilibrists (هكذا حرفياً) كنوع من مدرسة أو طائفة. وفى الواقع، على أى حال، فإن هؤلاء الكتّاب الذين جرت تسميتهم هكذا لم يغلوا سوى أنهم أبرزوا على نحو أكثر وضوحاً ما تحسمه كل منظر فى تلك الفترة - والفترة السابقة أيضاً فعلاً.



الطبيعية والعلوم الاجتماعية على حد سواء لأن نفس العقل البشري هو الذى يضعها.

وسواء أكان ستاتيكيًا أم ديناميكيًا، فإن التوازن يمكن أن يكون مستقرًا أو محايدًا أو غير مستقر. وقبل أن نتناول هذا الموضوع، فمن الملائم أن نعلق بإيجاز - وبشكل سطحي جدًا - على معنى نظام معين من المعادلات الآتية وعلى مفهوم التحديد المتزامن لمجموعة من المتغيرات simultaneous determination. ونبدأ مرة أخرى، من أول خطوتين من الخطى الأربع التى يتكون منها المدخل التحليلي الدقيق والتى نذكر بشكل واضح فى عمل فالراس وذلك لأول مرة فى تاريخ علم الاقتصاد، أى فحص طبيعة الظواهر التى نزمع درسها واكتشاف العلاقات التى نرى أنها موجودة فيما بينها وذلك استرشادًا بمعرفتنا بطبيعتها. وحينما ننجح فى التعبير عن تلك العلاقات بمعادلات، فأئنا نصبح جاهزين لأخذ الخطوة الثالثة: أن نضع تلك العلاقات معًا فى نظام معين (فى 'نموذج' نظرى) ونسأل عما إذا كانت هناك مجموعة فريدة من قيم العناصر تظهر فى هذا النظام كمتغيرات (أو 'كمجاهيل') يمكن أن تلبى كل تلك المعادلات التى يجب أن تسرى كلها فى وقت واحد - ومن هنا تأتى تسميتها كمعادلات آتية. وإلى هنا، نأمل أن كل شيء يمضى جيدًا. ولكن من الصعب جدا الإجابة على هذا السؤال - التى هى إجابة سلبية طبعًا فى معظم الحالات. إن بوسع المعرفة الفظرية السليمة أن تشير إلى شروط معينة ينبغي توافرها إذا أريد الحصول على مجموعة فريدة من القيم - على 'حل' ما. وهكذا، فإن المعادلات ينبغي أن تكون معادلات حقيقية وليس مجرد متطابقات (كالقول إن  $x$  هى  $x$ )؛<sup>(٢٧٨)</sup> ويجب أن تكون مستقلة بمعنى أن أيا منها ينبغي أن لا يكون مضمّنًا فى معادلة أخرى أو أكثر أو فى كل المعادلات؛<sup>(٢٧٩)</sup>

---

(٢٧٨) ولكن للمتطابقات، التى تعكس حقيقة أن  $x$  و  $y$  التى تحدث فى بقية النظام هى متطابقة ( $x = y$ ) حقا، تسمح باستبعاد إما  $x$  أو  $y$  وتساعد بالتالى على التحديد مثلما تعمل معادلة ما بالضبط. إن الخلط بين العرضيات التى هى متطابقات والفرضيات التى يمكن أن تحدد قيم التوازن تمثل مصدرا للخطأ والخلاف فى الغالب. انظر: J. Marschak, 'Identity and Stability in Economics: A Survey,' *Econometrica*, January 1942.

(٢٧٩) على أى حال، ينبغي التمييز بين الاستقلال independence والحكم الذاتى autonomy. فليس مطلوبًا، فى الحاجة الميينة أعلاه، أى شيء سوى أن أى معادلة لا يجب أن تنتج عن المعادلات الأخرى رياضيا. ولا يهم هنا ما إذا كانت أم لا، لأسباب اقتصادية، معادلة واحدة أو أكثر لا يمكن أن تسرى ما لم تسر المعادلات الأخرى، رغم أهمية هذا الأمر مهم من النواحي الأخرى. إن مفهوم autonomy، الذى يعود إلى فريش، بعيد جدا عن نطاق اهتمامنا.

وينبغي أن تكون كافية من حيث العدد؛ ولا تتعارض بعضها مع بعض طبعاً<sup>(٢٨٠)</sup>. ولكن هذه الشروط كافية ويمكن التحقق منها بسهولة في طائفة بسيطة جداً من الحالات لا يعود إليها نظام فالراس. نلزمنا، محاجة متقدمة جداً وتتضمن أدوات معقدة من الرياضيات الحديثة، لمتابعة المشكلة التي لن نحصل سوى على لمحة عنها في القسم السابع. وكان فالراس ومارشال بعيدين عن حلها - لأن الأدوات الرياضية المطلوبة لم تكن موجودة في زمنهما الخلاق، وذلك كأحد أسباب ذلك - وكان يتعذر حتى تكوين مفهوم واضح عن طبيعتها وصعوبتها. ولكن فالراس قدم أكثر من 'معادلات محاسبية' كما سنرى أيضاً<sup>(٢٨١)</sup>.

[النسخة غير مكتملة أيضاً. ثمة فقرة منعزلة من النسخة المكررة (انظر الملحق) يجري إدخالها هنا وذلك لأنها تعرف بإيجاز شديد التوازن المستقر، والمحاذ، وغير المستقر. سيتم التعرض إلى هذه المفاهيم مرة أخرى في الأقسام المتأخرة من هذا الفصل].

وهكذا يمكننا أن نتصور عمليات راکدة وتطورية ويمكننا أن نحلل كليهما بواسطة أما طريقة سناتيكية أو ديناميكية. سنطرح مفهوم التوازن الآن. يمثل التوازن الساتاتيكي الحالة الأبسط، والأكثر أهمية بالنسبة لمعظم الأغراض. افترض أننا حسنا موضوع: أي عنصر من العالم الاقتصادي نريد تحديدها وما هي المعطيات والعلاقات التي نستخدم في تحديدها. وعندئذ يبرز سؤال حول فيما إذا كانت هذه العلاقات، التي يفترض أنها تسري في وقت واحد (معادلات أنية)، تكفي بالضبط لتحديد مجموعات من القيم لتلك العناصر (المتغيرات) التي تقى بالعلاقات. قد لا يكون هناك هكذا مجموعة، أو قد تكون هناك مجموعة واحدة من هذا النوع، أو أكثر من مجموعة واحدة منها، دون أن ينتج عن ذلك أن نظامنا ليس له قيمة ما valueless إذا كانت هناك مجموعات عدة. ولكن الحالة الأكثر ملائمة والتي يصلح من أجلها كل منظر طبعاً هي أن تكون هناك مجموعة فريدة. إن مجموعة أو

(٢٨٠) في هذا السياق، تنبغي ملاحظة الأهمية الكبيرة للنقطة الأخيرة (التي تعكس أيضاً أن قضايا منطقية بحثة كهذه يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على قضايا عملية تجري مناقشتها بحرارة). فإذا كان النظام أو النموذج، الذي يعبر عن السمات الجوهرية للمجتمع الرأسمالي بصورة صحيحة، يتضمن معادلات متناقضة، فمن شأن هذا أن يبرهن على التناقضات المتأصلة في النظام الرأسمالي - برهان على التناقضات الرأسمالية الحقيقية بدلاً من الوهمية.

(٢٨١) انظر عمل مارشال Principles، الملحق الرياضي، الملاحظة الحادية والعشرين: in fine.

مجموعات كهذه نسميها مجموعات توازنية ونقول إن النظام فى توازن حينما تأخذ متغيراته القيم التى تتحدد بهذا الشكل. ومن البدهى إن هذه القيم تكون مفيدة لنا أكثر حينما تكون مستقرة أكثر مما لو كانت محايدة أو غير مستقرة. القيمة التوازنية المستقرة هى قيمة توازنية، والتى لو تعرضت إلى تغير طفيف، فأنها تخلق قوى من شأنها أن تعيد إنتاج القيمة القديمة؛ القيمة التوازنية المحايدة هى قيمة توازنية لا تعرف مثل هذه القوى؛ والقيمة التوازنية غير المستقرة هى قيمة توازنية يخلق التغير فيها قوى تميل إلى تحريك النظام بعيدا أكثر وأكثر عن قيم التوازن. توضح الكرة المستقرة فى قاع تجويف ما الحالة الأولى؛ وتوضح الكرة الجائئة على طاولة بليارد الحالة الثانية؛ بينما توضح الكرة المستقرة على قمة تجويف مقلوب الحالة الثالثة. ومن الطبيعى أن الشروط التى تؤمن الاستقرار والتى يخلق غيابها عدم الاستقرار تحتل أهمية خاصة لفهم منطق النظام الاقتصادى. وقد قيل، بهذا المعنى، إن شروط الاستقرار هى التى تولد موضوعاتنا.

#### ٤. الفرضية التنافسية ونظرية الاحتكار (٢٨٢)

أشير أعلاه إلى أن اقتصادى الفترة المدروسة حافظوا على عادة سابقهم الكلاسيك فى النظر إلى 'المنافسة' بوصفها الحالة العادية عند بناء تحليلهم العام (٢٨٣)؛ وأنهم، كسابقهم هؤلاء، بالغوا فى نطاق سريان هذا التحليل. وفى الواقع، ثمة أمثلة كثيرة حول الكتاب الذين نظروا إلى المنافسة بوصفها الحالة العادية أما بمعنى أنها تغطى معظم نشاط الأعمال الفعلى (فالراس، النمساويين)؛ أو بمعنى إن الاعتراف عن المخطط التنافسى، رغم كثرته، لا يلاحظ إلا أحيانا (مارشال، فيكسل) (٢٨٤)؛ أو بمعنى إن المنافسة 'يجب' أن تكون الحالة العادية وأنها

(٢٨٢) [وجد هذا القسم فى أربعة أجزاء، ثلاثة منها مطبوعة (ومرفقة بصورة مستقلة أحدها عن الآخر) والرابع مكتوب باليد وغير مرقم. ويبدو هذه الأجزاء وهى تتلو أحدها الآخر ما عدا الأخير الذى كان موجرا جدا ومكتوبا حديثا كما يبدو. يدور الجزء المكتوب باليد حول احتكار القلعة وهو غير كامل بصورة واضحة. ثمة معالجة أكثر إيجازا لعنوانها 'الاحتكار، واحتكار القلعة، والاحتكار التثلاثى' يحتل أن تشكل دراسة تمهيدية (غير مطبوعة) وقد تم إعدادها، سوية مع المخطوطة، فى مكتبة هونون فى هارفارد.]

(٢٨٣) ولكن قارن أيضا ما قيل أعلاه حول تحفظات وتحذيرات ميل التى لم تُدر حق قدرها على الدوام. كما لا ينبغي أن ننسى أن كورنو أقام تحليله وفقا لحالة الاحتكار.

(٢٨٤) ولكن ياربو أنكر بصورة مشددة أن 'سود' المنافسة فى مجتمعنا بالفعل؛ انظر: Cours, vol. 11, p. 130

‘ينبغي’ ويمكن، أن تتعزز بسياسات ملاتمة (كلارك)؛ أو، أخيراً، بمعنى أن النظام الفعلى، مهما كان غير تنافسى فى أجزاء منه، يضى عموماً كما لو أنه نظام تنافسى (كاسل). وعلاوة على ذلك، فرغم أن ليس كلهم كانوا يمدحون المنافسة بصورة عمياء (انظر القسم الخامس، أدناه)، فكلهم تقريباً كانوا يميلون لإبداء التحيز المميز للمنظر الاقتصادى الذى لا شأن له بالتفضيل السياسى: التحيز لأنماط تسهل إدارتها. ومن البديهي القول إن قيام المنظرين بالوصف المعمم للسلوك الاقتصادى إنما تبسطه كثيراً فرضية أن أسعار كل المنتجات و‘العوامل’ لا يمكن أن تؤثر عليها بشكل محسوس الأسرة الفردية والمنشأة الفردية وبالتالي إمكانية اعتبارها كأسعار معطاة (كمعاملات) فى إطار نظرية سلوك هذه الأسرة والمنشأة<sup>(٢٨٥)</sup>. وعليه، فإن الأسعار ستحدد، عموماً، وفقاً للأثر الكلى لأفعال كل الأسر والمنشآت فى ‘أسواق’ يسهل وصف آلياتها بحكم إن الأسر والمنشآت لا تملك أى خيار سوى أن تكيف، للأسعار السائدة، كميات السلع والخدمات التى ترغب بشرائها وبيعها. يمكننا أن نسمى هذا مبدأ غياب الإستراتيجية Principle of Excluded Strategy وأن نقول، بالتالى، إن الجزء الأكبر من النظرية البحثية فى الفترة المدروسة كان نظرية بحثة للتوازن الستاتيكي قامت باستبعاد الإستراتيجية. وأخيراً، فإن النمو الشامل لمستوى الصرامة العلمية قد خلق أخيراً جوهر ما نسميها الآن المنافسة البحثية أو التامة، ولو ليس هذا المصطلح نفسه بعد<sup>(٢٨٦)</sup>.

(أ) الفرضية للتنافسية لقد جعل كورنو هذه الفكرة صريحة فى نهاية الفصل السابع وبداية الفصل الثامن من عمله Researches: فبعد أن ابتدأ كورنو بحالة الاحتكار المباشر (الذى يُناقش، أدناه)، فإنه أضاف فى البداية باتعاً آخر ثم بائعين آخرين، إلى أن توصل أخيراً، عن طريق جعل عدد البائعين يزداد إلى حد كبير جداً، إلى حالة المنافسة ‘غير المحدودة’ (illimited unlimited competition)،

(٢٨٥) من المهم أن نلاحظ أن البروفيسور هيكس كان مقتنعاً، عام ١٩٣٩، بأن التحليل النظرى للنجاح يقتصر على الحالة التنافسية مثلاً فعل ميل عام ١٨٤٨: إن التخلي عن الفرضية التنافسية يهدد بتعطيل ... الجزء الأكبر من النظرية الاقتصادية’ (Value and Capital, 1939, p. 84).  
(٢٨٦) قدم مصطلح المنافسة البحثية pure competition، الذى يستعمل فى هذا الكتاب، من قبل البروفيسور إى. ه. جامبرلين E. H. Chamberlin فى عمله: Theory of Monopolistic Competition (إن مقدمة الطبعة الأولى لهذا الكتاب تدرج بعام ١٩٣٢، ولكن جوهر المحاجة، فى كل أساليبها، ترد فى أطروحة غير منشورة قدمت عام ١٩٢٧). انظر الجزء الخامس، للفصل الثانى، أدناه.

حيث تكون الكمية التي ينتجها كل منتج صغيرة جدا بحيث لا تؤثر بشكل محسوس على السعر أو أن تسمح بوضع إستراتيجية سعرية<sup>(٢٨٧)</sup>. وقد أضاف جيفونس قانونه للسواء Law of Indifference الذي يعرف مفهوم السوق الكاملة التي لا يمكن أن يوجد فيها، في أي لحظة، أكثر من سعر واحد لكل سلعة متجانسة. تعبر هاتان الصفتان - استبعاد إستراتيجية السعر وقانون السواء - عما قصده فالراس بعبارة *libre concurrence* {المنافسة الحرة}، وذلك بقدر ما يمكنني أن أرى. وقد توصل تعريف باريتو إلى الشيء نفسه (Cours, 1, p. 20). ومع ذلك، فإن هذا لم يصف كل الصعوبات المنطقية التي تختفي خلف مفهوم سوق تنافسي معين<sup>(٢٨٨)</sup>، التي يجب ملاحظة بعضها بإيجاز الآن.

إن آلية المنافسة البحتة تؤدي دورها، كما يُعتقد، عبر رغبة كل فرد بتعظيم ميزته الصافية (إشباعه أو مكسبه النقدي) من خلال محاولة التكيف الأمثل للكميات التي يُراد شرائها وبيعها. ولكنك يمكن أن تستبعد 'الستراتيجية' كما نشاء؛ ورغم ذلك، فستبقى حقيقة إن هذا التكيف يخلق نتائج تختلف تبعاً لمدى معرفة المنظمين، وفورية قراراتهم، و'عقلانيتهم'، وكذلك وفقاً لتوقعاتهم عن مستقبل الأسعار، فضلاً عن الحقيقة الأخرى المتمثلة بأن سلوكهم يخضع لقيود أخرى تنتج عن أوضاع كانوا قد خلقوها هم لأنفسهم عبر قراراتهم السابقة. وسنرى، أدناه، أن فالراس كان يدرك هذه الصعوبات جيداً وأنه أبصر، في مواضع معينة (كما في الفقرة الأخيرة من الدرس الخامس والثلاثين من عمله Elements) الضرورة التي تلوح في المستقبل لبناء مخططات ديناميكية لأخذ تلك الصعوبات بنظر الاعتبار. ومع ذلك، فإنه وجد بنفسه بصورة لا تقل وضوحاً، حينما انكب على عمله الرائد لتطوير أساسيات النظرية الرياضية بالنسبة للعملية الاقتصادية، أنه لا يملك أي خيار سوى التبسيط الشديد (Elements, p. 479). وهكذا افترض فالراس (في

(٢٨٧) تتمثل ميزة هذا المدخل في أنه يشدد على حقيقة أن المنافسة البحتة تنتج عن شروط معينة: وهذا المدخل أفضل كثيراً من افتراض المنافسة البحتة كشيء مؤسسي معطى. وإضافة إلى ذلك، شدد كوربو (المصدر السابق، ص ٩٠) على أن الكمية التي ينتجها كل منتج يجب أن تكون 'ضئيلة ليس فقط بالنسبة للإنتاج الكلي، ( $D = F(p)$ )، ولكن أيضاً بالنسبة للمشقة ( $F'(p)$ )، بحيث إن الإنتاج الجزئي [لكل منتج فردي] يمكن طرحه من  $D$  دون التأثير على سعر السلعة بشكل محسوس'.

(٢٨٨) كان مور أول من أيدى عدم الارتياح المطلق من معالجة المؤلفين الآخرين لذلك المفهوم: H. L. Moore. 'Paradoxes of Competition,' Quarterly Journal of Economics, February 1906, and Synthetic Economics, pp. 11-17. ولكن معالجته هو نفسه للمفهوم لم تكن مرضية أكثر.

البداية) إن كميات الخدمات الإنتاجية التي تدخل فى كل وحدة من المنتج (معاملات الإنتاج) هى معطيات تكنولوجية ثابتة؛ وأنه لا يوجد شيء من قبيل التكلفة الثابتة؛ وأن كل المنشآت فى صناعة معينة تنتج نفس النوع من المنتج، وبنفس الطريقة، وبكميات متساوية؛ وإن العملية الإنتاجية لا تستغرق وقتاً؛ وأن مشاكل الموقع يمكن إهمالها. وفى ظل هذه الظروف، لم يكن من غير الطبيعي أن يستغل أو يسعى فالراس إلى امتيازات الريادة التي يتمتع بها وذلك بأن يختزل كل الأنواع الممكنة لرد الفعل إلى نوع قياسي واحد<sup>(٢٨٩)</sup>. والسؤال الذي يبرز بالنسبة لنا:كم من هذا قصد فالراس أن يدخل بالفعل فى 'منافسته الحرة'؟ لقد أعلن (من قبل البروفيسور نايت، من بين آخرين) إن فالراس، ومنظري تلك الحقبة عموماً، كانوا يريدون وضع 'علم كلى الوجود' ومنافسة يحتة يكون فيها رد الفعل عقلياً بصورة مثلى وفورياً؛ بحيث إن الانحراف عن هذا النمط يمكن أن يوضع عندئذ فى الحظائر الفسيحة لكيان معين اسمه 'الاحتكاك' friction الذي يمكن أن يساعد المنافسة البحتة بالنقاط أى مادة تعجز عن استيعابه. ومع ذلك، فقد جرى التشديد على أنه لا معنى من تحميل المنافسة البحتة بهذا الشكل المفرط، وبأن من الممكن تماماً، عند تفسير كتاب تلك الحقبة، فصل مفهومهم عن المنافسة البحتة، كما تم تعريفها فى الفقرة السابقة، عن أى فرضيات أخرى، ربما كانوا وضعوها بشكل عام أو لأغراض خاصة، بشأن مدى معرفة الأفراد وفورية وعقلانية تصرفاتهم وكل الأشياء التي ذكرت آنفاً وذلك حتى فى الحالات التي لم يقوموا هم أنفسهم بهذا الفصل<sup>(٢٩٠)</sup>.

أما مارشال، فلم يأخذ هذا الخط على أى حال. فكما فعل فالراس حينما عزم، أكثر من أى اقتصادى آخر من اقتصاديين الفترة البارزين، على التخلص من أى شيء آخر لا يعتبره هو جوهرياً لمخططة النظرى، عزم مارشال، سيراً على

(٢٨٩) ومع ذلك، فقد استفاد فالراس، هنا وهناك، من قانون الأعداد الكبيرة الذى لم يعرفه قط بشكل دقيق. وقد اتبع فالراس فى ذلك تلميذ كورنو.

(٢٩٠) إن المثال الذى يوضح أهمية تلك النقطة تقدمه العبارة القليلة، وفقاً لنظرية ما قبل-كينز، بعدم إمكان قيام 'بطالة إجبارية' فى ظروف المنافسة التامة باستثناء البطالة من النوع 'الاحتكاكي' unemployment frictional (Keynes, General Theory, p. 16). ويمكن التخلص كلياً من النقد الضمنى بمجرد أن نتذكر أن 'التشغيل الكامل' هو فرضية ليس للمنافسة البحتة ذاتها بل للتوازن القائم فى ظروف المنافسة البحتة. ولكن إذا كانت المنافسة البحتة تتضمن التكيف القسوى الأمثل، فهينئذ عموماً أن يتحقق التشغيل الكامل والتوازن التام معاً دفئاً من الناحية العملية، وأنه يمكن للمعالجة حقاً بأن هكذا نظرية لا تطابق الواقع.

التقليد الإنجليزي، على إنقاذ كل قطعة من الحياة الحقيقية إذا كان يوسعها أن لا يهملها. وبالنسبة للموضوع المعنى، فلم يحاول مارشال أن يختزل منطق المنافسة إلى أرق جزء منه. ففي الصفحات الأولى من عمله Principles، شدد مارشال على الحرية الاقتصادية أكثر مما على المنافسة وامتنع عن تعريف الأخيرة بشكل صارم. وقد أولى مارشال، في كل موضع من Principles، اهتماماً واسعاً لمشاكل المنشآت الفردية: للطريقة التي تفتح بها هذه المنشآت أسواقها الخاصة Special Markets وتتاور في إطارها، والطريقة التي تقف بها هذه الأسواق، وما يترتب على ذلك من نتائج محددة. ويجرى التأكيد على أن هذا الاهتمام ينطوي على أكثر من مجرد النفور من التجريد الشديد. إذ يتم إدراك تلك المجموعة من المشاكل التي تطورت فيما بعد إلى نظرية المنافسة الاحتكارية monopolistic competition (جامبرلن Chamberlin) أو غير التامة imperfect (روبينسون Robinson) حيث يمكن القول إن مارشال كان النصير المدافع عنها حقاً. ولكن هناك أيضاً فارقاً ضئيلاً في موقفه من هذه المشاكل وموقف الأنصار الحديثين لهذه النظرية ليس من السهل إيضاحه.

إذا كنا، من ناحية، نعتقد بأن الاحتكار البحث أو التام والمنافسة البحتة أو التامة تبرزان من بين الأنماط الكثيرة جداً بسبب توافر خواص معينة - يتمثل أهمها في أن كلتا الحالتين تسمحان بالمعالجة بواسطة مخططات بسيطة نسبياً وعقلانية تتحدد بشكل فريد (عموماً) - وأن الغالبية العظمى من الحالات التي تظهر عملياً ليست سوى توليفات mixtures وتقريعات hybrids من هاتين الحالتين، من الناحية الأخرى، فمن الطبيعي إذن أن نقبل الاحتكار البحث والمنافسة البحتة بوصفهما النمطين الحقيقيين أو الأصليين وأن نمضي لدرس كيفية ظهور تقريعاتهما hybrids. إن هذا الطرح يعكس موقف منظري المنافسة الاحتكارية أو غير التامة. ولكن بدلاً من معالجة الحالات المتفرعة hybrid cases كانحراف عن الحالتين الأصليتين أو كتزيف لهما، فمن الممكن أيضاً أن ننظر إليها كحالات أصلية، وأن ننظر إلى الاحتكار البحث والمنافسة البحتة كحالات قصوى تم فيها تنقية المحتوى الفعلي لسلوك منشآت الأعمال. إن هذا للطرح يشبه أكثر الخط الذي أخذ به مارشال. وإذا تصور القارئ أنني أسعى لوضع تمييز لا يختلف بشيء ما، فأنتنى أدعوه لأن يسأل نفسه عما إذا كان تعريف المنافسة البحتة المقدم أعلاه يطابق حقاً

ما نقصده حينما نتحدث عن النشاط التنافسي لمنشآت الأعمال Competitive Business. أليس حقيقة أن ما نقصده إنما هو مخطط لدوافع، وقرارات، وأفعال تفرضها الضرورة على منشأة ما تسعى لجعل الأشياء أفضل أو أكثر نجاحاً مما تقعله المنشأة المجاورة في جميع الأحوال؛ وبأن هذا الوضع هو الذى نعزو إليه الكفاءة التكنولوجية والتجارية للنشاط 'التنافسي'؛ وبأن هذا النمط من السلوك يغيب كلياً عن حالتى الاحتكار والبحث والمنافسة البحتة مما قد يجعلهما، كما يبدو، أكثر استحقالاً لأن تُسمى كحالات متفرعة degenerate cases أكثر من تسميتها كحالات أصلية؟<sup>(٢٩١)</sup> وما لم أكن مخطئاً، فثمة شعور واسع بهذا الأمر أخذ بالظهور فى وقتنا الحاضر - ومن هنا يأتي البحث عن مفهوم 'عملى' للمنافسة workable (ج. م. كلارك) يمكن أن يبدأ من تحليل محاجة مارشال. ومع ذلك، فهذه الأخيرة كان حظها سبباً بشكل غريب فى هذا الجزء من تعاليمه. فلم ييصر المنظرّون أو الخصوم المؤسسون للنظرية ما فيها من التلميحات التى كان يمكنهم تطويرها.

(ب) نظرية الاحتكار سبق أن فحصنا عمل ووجهات نظر اقتصاديى الفترة حول القضايا العملية للاحتكار، واحتكار القلة، والممارسة الاحتكارية ذلك لأن التطورات فى مجال المنشآت الأكبر حجماً قد فرضت عليهم أن يهتموا بهذه القضايا. ويترتب علينا الآن أن نلتفت إلى الأدوات النظرية التى استعملوها فى هذا الحقل. ثمة توارىخ نافذة ممتازة تتيح لنا الاقتصار على الخطوط الأكثر عمومية<sup>(٢٩٢)</sup>. يمثل عمل كورنو العمل الرئيسى بحيث إن عمل الفترة يمكن أن يوصف كسلسلة من المحاولات الناجحة لتطوير نظريته الستاتيكية statics للاحتكار المباشر straight monopoly وكسلسلة أخرى من محاولات أقل نجاحاً لتطوير وتصحيح نظرياته لاحتكار القلة والاحتكار الثنائى. أما مرتبة الشرف للثانية، فينقسمها مارشال وإديجورث<sup>(٢٩٣)</sup>.

(٢٩١) إن الحكمة من هذه القصة تتمثل طبعاً بأن تفكير طاهرة ما إلى مكوناتها المنطقية واستخلاص المنطق البحث من كل من هذه المكونات يمكن أن تجعلنا نفقد الظاهرة عند محاولة فهمها: فجوهر مركب كيميائى معين لن يمكن أن يتجسد فى المركب وليس فى أى من عناصره أو كلها.

(٢٩٢) انظر: (Gaston Leduc, Theorie des prix de monopole (1927)؛ والفصلين الأول والثالث من عمل إى. ه. جامبرلن: Monopolistic Competition (5th. 1946) حيث يجد القارئ أيضاً فهرساً كاملاً تقريباً؛ H. von F. Zeuthen, Problems of Monopoly and Economic Welfare (1930)؛ J. R. Hicks, 'The Theory of Stackelberg, Marktform und Gleichgewicht (1934, ch. 5)؛ J. R. Hicks, 'The Theory of Monopoly,' Econometrica, January 1935

(٢٩٣) مساهمة فالراس غير مهمة. وإلى جانب كورنو، ربما كان يتعين علينا أن نشير إلى دوبو Dupuit-



ولتقدير عمل كورنو، فمن الضروري أن نتذكر، كما سبق أن لاحظنا باستغراب، أنه لم تكن هناك عملياً أى نظرية للاحتكار قبل كورنو رغم كثرة الحديث عنها، وحتى أن نقطة انطلاق كورنو: دالة الطلب 'المارشالية' (loi du debit) لم يتم تعريفها بدقة حتى عام ١٨٣٨. لنلاحظ أولاً أن دالة الطلب  $D = F(p) + pF(p)$ ، وبالتالي أيضاً دالة الإيراد الكلى  $pF(p)$  ودالة الإيراد الحدى  $F(p) + pF(p)$  (Researches, p. 53)، هي معطاة موضوعياً بالنسبة للمحتكر الذى، من ناحية، يمكنه أن يستعمل جدول طلب معطى كما يشاء، ومن ناحية أخرى، لا يفترض فيه أن يكون قادراً على تغييره لصالحه عن طريق الدعاية أو بواسطة تعليم زبائنه استعمالات جديدة لمنتجاته. وهكذا لأول مرة نحصل، ضمناً، على تعريف للاحتكار، ولكنه تعريف يستبعد الغالبية الكبيرة من كل 'الباعة الفرديين' الذين يمكن ملاحظتهم فى الحياة الواقعية<sup>(٢٩٤)</sup>. ثم يمضى كورنو لمواجهة دوال الإيراد المعطاة بمنحنيات التكلفة الكلية والحدية<sup>(٢٩٥)</sup> لاستخلاص الموضوعات التى يعرفها كل مبتدئ فى وقتنا الحاضر ولقائلة إن المكسب (الآننى instantaneous) يتعظم حينما يضع المحتكر سعراً معيناً يساوى الإيراد الحدى عنده التكلفة الحدية (نفس المصدر السابق، ص ٥٧). إن هذه الموضوعات متناظرة طبعاً وتعود إلى عالم

ـ ووليت Ellet. ترد بعض مساهمات إدجورث فى عمله (Mathematical Psychics) (1881)، وترد البقية الباقية منها، وبخاصة ترجمة العمل المهم: 'Teoria pura del monopolio' (Giornale degli Economisti, July 1897) فى عمله: Papers Relating to Political Economy. انظر كذلك عمل أ. س. بيجو: Wealth and Welfare (1912) and Economics of Welfare (4th ed., 1932, part 1, ch. 15)، وكذلك عمل بولي (Bowley: Mathematical Groundwork (1924)، وذلك رغم تاريخه.

(٢٩٤) ومع ذلك، فقد قبل معظم الاقتصاديين ذلك التعريف المقيّد جداً حتى هذا اليوم وأصروا، رغم ذلك، على تطبيق مصطلح: الاحتكار ونظرية كورنو بشأنه على كل حالات الباعة الفرديين. وقد حلل ب. م. سويسزى P. M. Sweezy المضامين المنطقية لنظرية كورنو: 'On the Definition of Monopoly,' Quarterly Journal of Economics, February 1937. إن هذا العمل يمثل نظرية جامبرلن للاحتكار المنعزل Isolated Monopoly؛ أما الاحتكار البحث لديه، فهو ... [الهامش غير مكتمل].

(٢٩٥) لم يعتبر كورنو، مثلما فعل مع دوال الإيراد، إن منحنيات التكلفة هذه معطاة بصورة مستقلة عن سلوك المحتكر: إذ اعتبر بشكل خاص أن المحتكر الذى يسيطر على عدة تجهيزات plants يشغل فقط تلك التى يمكنه أن تدر أقصى ربحية، بينما من شأن المنشآت المتنافسة أن تشغل كل التجهيزات ما دامت هناك إمكانية لتحقيق أى ربح من تشغيلها (ص ٨٧). كما تنبئ ملاحظة أنه ناقش حالة تناقص التكلفة الحدية-، وبالتالي، ضمناً أيضاً، تقديم المعنى الصحيح لتناقص التكلفة الذى أحكمه إدجورث بعد ٦٠ سنة من ذلك. أخيراً، شدد كورنو على حقيقة أن العناصر الثابتة فى التكلفة الكلية لا تؤثر على السعر، وذهب، بشكل خاص، إلى أن التكلفة لا تؤخذ بالاعتبار إذا كانت كلها ثابتة وبالتالي فإن للتكلفة الحدية تسوى صفراً.

التحليل الجزئي (انظر القسم السادس، أدناه). كما أنها أيضاً تعتمد حصراً على معايير النهاية القصوى maximum التي يقدمها التفاضل والتكامل calculus، أى أن وجود existence وفردة uniqueness النهاية القصوى مثبتان، وإن الطريقة التي يتأثر بها السعر الأمثل للمحتكر بتغير معين فى التكلفة هى طريقة محددة determined وذلك بالنسبة للتغيرات الصغيرة فقط<sup>(٢٩٦)</sup>. ولكن بالرغم من هذه وغيرها من الانتقادات التي يتعذر تقديمها هنا<sup>(٢٩٧)</sup>، فقد كان ذلك عملاً ممتازاً ينبغي أن نبدي أقصى إعجاب به، وكذلك بمعالجة الضرائب على السلع فى ظل الاحتكار (الفصل السادس)<sup>(٢٩٨)</sup>.

فى الفصل الثالث عشر من الكتاب الخامس، أعاد مارشال طرح هذا التحليل عن طريق تكنيك خاص به لن يعتبره أحد أفضل من تكنيك كورنو. ولكنه أضاف شيئاً يعود إليه حقاً. فكورنو كان قد أدرك بالفعل أن بنية التكلفة لدى المحتكر قد تكون أكثر ملائمة من تلك الخاصة بصناعة تنافسية معينة. ولكن توضيح الأهمية الكاملة لهذه الإمكانية قد ترك إلى مارشال ليقدمه وفق لمساته الكاملة المستمدة من معرفته العملية: إذ ترقى حاجته بالفعل إلى إنكار وجود

(٢٩٦) إن المعيار التي يقدمها التفاضل والتكامل calculus لمعرفة ما إذا كانت دالة مستمرة ذات متغير واحد تظهر قيمة قصوى فريدة unique maximum هى أن المشتقة الأولى للدالة ينبغي أن تحتوى وأن مشتقتها الثانية يجب أن تكون سالبة؛ وأن هذه المعايير تجيب على السؤال بالنسبة لفترة interval قصيرة فقط ولا تقول شيئاً عما إذا كانت نفس الدالة تبدي نهاية قصوى أخرى بعد ذلك أن interval. ومع ذلك، وضع كورنو فرصياته حول شكل دوال الإيراد الكلي والتكلفة الكلية بطريقة معينة تنتج نهاية قصوى فريدة. ولكن برهانه الذي يفيد بأن زيادة صغيرة فى التكلفة الحديثة ترفع السعر الأمثل للمحتكر (ولو أكثر حيناً وأقل حيناً آخر من مقدار الزيادة وذلك وفقاً لشكل منحني الطلب) تقبّده بصورة جدية الفرضية القائلة إن الزيادة فى التكلفة والسعر ضئيلة جداً بحيث يمكن إهمال مربعاتها (وأسمها الأعلى) وحواصل ضربها. وفى §32 من الفصل الخامس، حاول كورنو تحرير نفسه من هذا القيد وذلك بشرط الزلايين، حينما لا تكونا صغيرتين، إلى عناصر صغيرة وبالاتقال من شكل التكلفة القديمة إلى الشكل الجديد بواسطة هذه الخطى الصغيرة التي يُعتقد إن برهانه يسرى على كل واحدة منها. ربما من الواضح لماذا هذا هو مدخل غير مقبول.

(٢٩٧) وبشكل خاص، فإن برهان كورنو الوارد فى الصفحات ٨٧-٨٩ من الفرضية القائلة إن السعر الأمثل للمحتكر أعلى دائماً من السعر فى ظل المنافسة البحتة حتى حينما، عند إنتاج كميات متساوية، تكون التكاليف لدى المنتجين المتنافسين دائماً أعلى مما يمكن أن تكون عليه فى ظل احتكار ما هو برهان يمكن الاعتراض عليه.

(٢٩٨) حاجج مارشال من خلال الإيراد الصافي الكلي للمحتكر أكثر مما فعل ذلك من خلال الشرط الهدي (Monopoly Revenue Schedule, Principles, p. 539). وهذا يبين لماذا أدمش منحني الإيراد الهدي، الذي أعاد التشديد عليه هامبرلن ورويمون، الاقتصاديين حوالي عام ١٩٣٠ كشيء يتمتع ببعض الجودة.

فرضية مسبقة تعتبر إن السعر الذى يضعه عادة احتكار صناعى حديث هو أعلى، وأن الكمية المنتجة أقل، مما يمكن أن يكونا عليه لو أنتجت نفس السلعة فى ظل المنافسة الحرة<sup>٢٩٩</sup>. ومرة أخرى، كان كورنو يعلم طبعاً، ولكنه فشل فى التشديد على أن السعر الاحتكارى هو سعر محدد determinate بمعنى معين يختلف عن المعنى الذى يكون فيه للسعر التفاضلى determinate: ففى ظل المنافسة البحتة، يتعين على المنشآت قبول السعر السائد؛ فى حين لا يكون المحتكرون تحت مثل هذا الإكراه وأن بوسعهم وضع أسعار تقل عن المستوى الأمثل للقائم وذلك أما لأسباب إستراتيجية تتعلق بأرباحهم الخاصة أو لأسباب أخرى تقيد جهة أخرى، وبخاصة زبائنهم. وقد أدرك مارشال ما يعنيه هذا. وهكذا انفتح أفق على مجموعة واسعة من الظواهر والمشاكل المهمة<sup>(٢٩٩)</sup>، الذى عاد ليضع حالاً مرة أخرى فى ضباب الإيديولوجيا<sup>(٣٠٠)</sup>. ولكن مارشال، مثل كورنو، فشل فى الاهتمام بدرجة كافية بجانب مهم من الإستراتيجية الاحتكارية: التمييز السعري Price Discrimination. لقد تطورت نظرية هذا الجانب فى شكل أولى على يد دوبو، وفالراس<sup>(٣٠١)</sup>. وإيدجورث. ويبين تقديم بيجو Pigou لهذا النطاق من المشاكل فى عمله Wealth and Welfare مدى فهم اقتصادي الفترة محل الدرس للتمييز السعري. كما لا ينبغي أن ننسى أن المتخصصين فى الحقول التطبيقية، وبخاصة فى النقل، ذهبوا أبعد من ذلك<sup>(٣٠٢)</sup>.

(٢٩٩) انظر: §§ 6-8 من الفصل المتعلق بالاحتكار، وبخاصة محاجة مارشال حول ما يسميه هو مكسب التسوية compromise benefit، ص ٥٤٩. لاحظ مرة أخرى: إن مارشال لم يضيف فى هذا الفصل إلا القليل، إن أضاف شيئاً أصلاً، إلى الهيكل العظمى التحليلي لدى كورنو؛ ولكنه هنا، كما فى مواضع أخرى، طوّر منه، بفضل بصيرته الواسعة والعميقة، تحليلاً اقتصادياً كان قد قسّم ذلك الهيكل والعمل التحليلي الأرفع للفترة اللاحقة على حد سواء. وقد تم تصور حتى المتمم الإحصائي لنظرية الاحتكار بشكل واضح.

(٣٠٠) ومع ذلك، فإذا كان إدراك مارشال الواسع والعميق للظواهر الاحتكارية وشبه-الاحتكارية فى عهده قد فشل فى أن يعطى ثماره، فإن عظمتها التاريخية تبرز على نحو ساطع لأنه أبصر فى تلك الظواهر أكثر من نتاج لجشع لا يقوم على أداء دور ما rapacity functionless، أو، كما وضعها اقتصادي بارز من الاقتصادي وقتنا الحاضر، نتاج لرغبة المنتجين بحياة سهلة.

(٣٠١) Elements, §§ 382-4. أمن فالراس بأن التمييز ممكن فى 'المنافسة الحرة' أيضاً. وهو بشكل مثلاً مهما - ولكن ليس فى التوازن النام للمنافسة البحتة - على ضرورة التمييز الدقيق بين الخواص التى تعرف بالمنافسة، والخواص التى تعرف بالتوازن، والخواص التى تعرف بالتفاضل. ومع ذلك، لم يرتكب فالراس أى خطأ؛ إذ وجد أن التمييز لا يخرق ظروف التوازن إلا عند وجود عناصر من الاحتكار.

(٣٠٢) لا يمكننى أن أجد أى برهان للظروف التى يمكن فى ظلها أن يحسن التمييز وضع كل الأطراف المعنية بما فيها الطرف الذى وُضع التمييز ضده. ولكن حالة للمعار لدى هادلي Hadley تقدم -

(ج) احتكار القلة والاحتكار الثنائي] ومع ذلك، ترك لنا كورنو ارثين آخرين. الأول هو نظرية معينة لاحتكار القلة oligopoly<sup>(٣٠٣)</sup> أو الاحتكار الثنائي duopoly، كما أصبحت تسمى من زاوية الحالة الخاصة التي غالباً ما تُناقش. وكما أشرنا من قبل، فقد عثر كورنو على احتكار القلة في طريقه حينما كان يضيف، انطلاقاً من الاحتكار، منشأة واحدة، منشأتين، ثلاثة... منشآت متنافسة ذات أحجام مقاربة إلى أن استقر على 'المنافسة غير المحدودة' illimited competition (unlimited)، التي اشتق لها، بصورة صحيحة، موضوعاً آخرى من تلك الموضوعات المعروفة لكل مبتدئ، أي أن السعر يساوي التكلفة الحدية عند توازن المنافسة البحتة. وكانت حاججته، في بدايتها كما في نهايتها، مقبولة إلى الحد الذي بلغته. وعليه، فليس ثمة شيء طبيعي أكثر من استخدام الطريقة نفسها للتوصل إلى الأوضاع الوسيطة. فإذا سلّم كورنو، لغرض البساطة، بوجود متنافس واحد فقط؛

مثلاً طريفاً بين هذه الإمكانيات. تصور أن هناك كمية من المحار، بمقدار سبارة شحن، يمكن بيعها في سوق محلي (أ) مقابل ١٥٠ دولار، وإن القرية (أ) ترتبط بالقرية (ب)، التي تنتج المحار، بطريق سكك حديد يكلف ٢٠ دولار لسيارة الشحن كحد أدنى. المنتجون في (ب) مستعدون فقط لتزويد نصف سيارة شحن يومياً بتكلفة ٦٢،٥٠ دولار. ولكن نظراً إلى أنه يتعين عليهم أن يدفعوا تكلفة شحن كل السيارة، فإن الصفقة ستحملهم خسارة قدرها ٧،٥٠ دولار (٦٢،٥٠ - ٢٠ + ٥٠). على أي حال، ثمة قرية أخرى قريبة، (ج)، يكون منتج المحار فيها مستعدين لبيع كمية منه مقدارها نصف سيارة شحن، مما يملأ النصف الآخر من السيارة، بتكلفة ٦٢،٥٠. يكلف النقل من القرية (ج) إلى القرية (ب) خمسة دولارات. ومن الواضح، أن الصفقة تصبح ممكنة بحيث 'تستفيد' كل الأطراف منها - المستهلكون في (أ)، المنتجون في كل من (ب) و(ج) والسكك الحديدية - إذا وافق المنتجون في (ب) و(ج) على تقاسم الدولارات الخمسة، وهو ما يمكن تحقيقه لو تقاضت السكك الحديدية أجور شحن تمييزية عن نفس الخدمة المقدمة للناس في (ب) و(ج). Arthur T. Hadley, Railroad Transportation, 1885, ch 6, pp. 116 ff.

(٣٠٣) يعود إدخال هذا المصطلح إلى السير توماس مور Thomas More (انظر الجزء الثاني، الفصل السادس، أعلاه). وقد أعاد إدخاله كارل شليسنجر Karl Schlesinger (Theorie der geld- und- ) U. Ricci (Kreditwirtschaft, 1914)؛ وجاميرلن Chamberlin (المصدر السابق). ولكن لم يجر استعمال ذلك المصطلح خلال الفترة المدروسة لاهتمام الكتاب بحالة الاحتكار الثنائي فصب duopoly. أما كورنو، فنظراً إلى أنه استعمل مصطلح 'المنافسة غير المحدودة' بمعنى مصطلح المنافسة البحتة الذي نستعمله نحن، فمن الممكن أن يُعزى له مصطلح 'المنافسة المحدودة'. وقد استعمل بيجو مصطلح 'المنافسة الاحتكارية'. ويستعمل أحياناً مصطلح 'الاحتكار غير الكامل' للإشارة إلى حالة يسيطر فيها متنافس واحد، من بين متنافسين عدة، على جزء كبير من ناتج صناعة ما بحيث يستطيع التأثير على السعر بجهده الخاص بينما يتعين على الآخرين قبول السعر الذي يضعه هو. انظر، مثلاً: Karl Forchheimer, 'Theoretisches zum unvollständigen monopole,' Schmollers Jahrbuch, 1908. إن هذه الحالة من القيادة السعرية لا تطرح مشاكل لاحتكار القلة 'الأصلي' وقد أمهلها ضمناً بالفعل معظم من كتبوا حول الموضوع خلال الفترة المدروسة.

وإد أهمل تكلفة الإنتاج<sup>(٣٠٤)</sup> لغرض البساطة أيضاً، فإنه انفاذ بسهولة للاعتقاد بأن هذا المتنافس، حينما يكون هناك محتكر فردى واحد، سيعرض فى السوق - التى يفترض أنها تامة - تلك الكمية من السلعة (المتجانسة تماماً) التى تعظم إيراده، حيث يبقى إنتاج المحتكر الفردى السابق كما هو. وعندئذ يكيف هذا المحتكر الفردى السابق إنتاجه للوضع الجديد مما يحمل للقائم الجديد على فعل المثل، وهكذا... الأمر الذى يقود إلى هبوط السعر بشكل تلقائى مع كل خطوة يجرى فيها طرح الناتج الكلى المتحقق فى المزاد العلنى. وأوضح كورنو، بشكل لا يخلو من الدقة عبر جهازه القائم على منحنيات رد الفعل<sup>(٣٠٥)</sup> Reaction Curves. إن هذا التكيف التدريجى للكميات يودى، فى ظل فرضياته، إلى حالة فريدة من التوازن المستقر، أى حالة يبيع فيها المحتكران التائىان كميات متساوية عند سعر يقل عن السعر الاحتكارى الفردى ويزيد على السعر التنافسى والذى، عند الابتعاد عنه، تجرى استعداته بواسطة سلسلة من ردود الأفعال يتدنى عددها بشكل ثابت<sup>١</sup> (op. cit. p. 81).

ونظراً إلى أن هذه النتيجة أصبحت العمود الفقرى للعمل اللاحق حول احتكار القلة ونقطة الانطلاق فى مناقشة توصلت حتى ثلاثينيات القرن العشرين -

(٣٠٤) إن مثال كورنو، وهو عياناً ينتحان ماء معدنياً من نوعية متماثلة، يطرح فرضية تم تبنيها بشكل شامل تقريباً فى المناقشة اللاحقة حول الاحتكار التائى، أى إن بنى التكلفة متماثلة بالضبط فى ظل الاحتكار التائى. ويبدو أن هذا يبرز المنطق للبحث للوضع الذى يصمم محتكرين اثنين. وبالفعل، فإنه يعرف حالة خاصة جداً ويمثل عنصرًا من أوضاع الاحتكار التائى له أهمية خاصة بالنسبة لحالة احتكار القلة الأكثر صومية ويمكننا فى الغالب من تقليص نطاق ال indetermination. ومن الممكن تبير مدخل كورنو على أساس الامتيازات التى يتمتع بها كورنو. ولكن الكتاب الذين تعاملوا مع المشكلة من بعده كان عليهم أن يدركوا أنهم لم يكسبوا، بل خسروا، شيئاً ما من الأخذ بنفس الفرضية. ويبدو إن مارشال هو الوحيد لدى أدرك هذا الأمر كلياً.

(٣٠٥) إذا وضعنا منتجات أحد المحتكرين، المحتكر الفردى السابق، على المحور X من نظام الإحداثيات المتعامدة، ووضعنا منتجات المحتكر الآخر على المحور Y، فإن منحنيات رد الفعل تبين المعادلات التى تمثل شرط الإيراد الأقصى لكلا المحتكرين (بالنسبة للمحتكر الأول، مثلاً، إذا رمزت D1 و D2 إلى الكميات التى يعرضها كلاهما وإذا رمزت  $f(D1 + D2)$  إلى السعر، فإن  $f(D1 + D2) + f(D1) = 0$ ). أى أن منحني رد الفعل يبين، للمحتكر التائى، الكمية التى سيعرضها هو حينما يعرض المحتكر الأول أى كمية معطاة (op. cit. p. 81 and figs. 2 and 3). إن كلا منحني رد الفعل مقعران من ناحية نقطة الأصل ويتقاطعان فى نقطة وحيدة وبطريقة ما بحيث إن هذه النقطة تحقق شرط الاستقرار. (للاطلاع على التفسير الكامل، انظر الملاحظة السابعة عشر من ملاحظات فيشر: 'Notes on Cournot's Mathematics'، الواردة فى المقدمة التى كتبها فيشر للترجمة الإنجليزية لكتاب كورنو (Researches).

سواء كهجوم عليها أو تسليمًا بها- فسنحاول، لاستخلاص مغزى القصة<sup>(٣٠٦)</sup>، أن نوضح لأنفسنا قبل كل شيء كيف ينبغي أن نفكر في حل (أو معالجة) كورنو Cournot's solution وماذا كان يمكن أن نتوقع، في غياب المعلومات التاريخية، أن تكون عليه التطورات الأبعد. أولاً، ينبغي أن يكون من الواضح أن حل كورنو لا يجافى العقل. فليس صحيحاً أنه تصور أن محتكره الاثنين يتصرفان وفقاً لفرضية حول سلوكهما تتناقضها الوقائع على الدوام، أي فرضية أن كلا منهما يأخذ الكمية التي يعرضها الآخر ككمية ثابتة بينما هو لا يتمالك نفسه وهو يشاهد الآخر يواصل تكيفها. فلا وجود لمثل هذه الفرضية. فكل المطلوب هو أن كلا منهما يختار هذه الطريقة الخاصة لمعرفة الكيفية التي سيرد بها الطرف الآخر، أو أنه يأخذ إنتاج الطرف الآخر كمعطى في هذه اللحظة وكدليل يسترشد به في خطواته المقبلة. ويجب أن يكون من الواضح بنفس الدرجة، رغم ذلك، أن السلوك الذي يختاره كورنو لا يمثل السلوك الممكن الوحيد أو حتى السلوك 'العادي'. فقد يتفق المحتكران على التعاون. أو، قد يضعان معاً السعر الاحتكاري دون أي اتفاق، صريح أو ضمني<sup>(٣٠٧)</sup>. أو، يمكن أن يحارب أحدهما الآخر بقصد إقصاء أو إبعاد

---

(٣٠٦) فهذا سيكون مفيداً لنا أكثر مما كل سيكون عليه تقديم تفاصيلها. وللإطلاع على هذه التفاصيل، انظر مرة أخرى إلى الفصل الخامس من عمل فون ستاكلبيرغ: Marktform und Gleichgewicht (1934)، رغم أنني لا أستطيع الاتفاق كلياً مع تاريخه للعمل الخاص بمشكلة الاحتكار للثاني أو مع نظريته حول الاحتكار الثاني. انظر عرض البروفيسور ليو تيف لكتاب فون ستاكلبيرغ 'Stackelberg on Monopolistic Competition,' Journal of Political Economy, August 1936.

(٣٠٧) كان كورنو يعي، طبعاً، إمكانية التحالف، وكان على حق حينما استبعد هذه الإمكانية لكى يعالج الاحتكار الثاني. كما كان يعي أيضاً إمكانية أن الاثنين يمكن أن يقررا بشكل مستقل تقاضى السعر الاحتكاري، ولكنه استبعد هذه الإمكانية على أساس أن أحد المحتكرين، في أى لحظة معطاة، يمكن أن تحفره على أخذ خطوة أخرى، ضمن سلسلة كورنو من ردود الأعمال، الميزة المؤقتة التي ينالها بهذا الشكل (المصدر السابق، ص ٨٢). ولكن من السهل بدرجة أقل تبرير هذا. ذلك أما لأن كلا المحتكرين رشيد بشكل تام ومتسلو ويواجهان سوفا تاماً بصورة مثالية يتحول فيها الزبائن كرد فعل على كل اختلاف في السعر وحيث لا توجد اختلافات أخرى في معروضاتهما، حتى ولو في الموقع أو ملائمة الخدمة المقدمة. وبالتالي لا يأمل أى منهما أن يكسب، أو يحشى أن يفقد، أكثر من نصف السوق حتى ولو بصورة مؤقتة، وأن من العسير جداً أن تستمد العزاء من تنبيه كورنو العام القائل أنه يتحذر افتراض أن الناس يبيعون ص ارتكاب الخطأ في الجانب الأيسر 'لأن الخطأ المعنى، في ظل فرضياته، كان سيكون واضحاً جداً. أو، إن الوضع لا يحقق بمصر أو كل تلك الشروط: إذ تصبح كل محاجة كورنو غير قابلة للتطبيق عندئذ. ينبغي على القارئ أن يلاحظ حقيقة أننا نملك هنا إمكانية حل فريد ومستقر عند السعر الاحتكاري ما دام أن ليس هناك اتفاق بين المحتكرين بالضبط. وحينما يتعاونان بالفعل، يبرز السؤال المتعلق بكيفية تقاسم المكسب=

المنافس خارج حلبة الأعمال أو بقصد حملته على التوافق مع نمط معين من السلوك. وحيثما يعلان ذلك، فقد يلجأ أحدهما أو كلاهما إلى الخداع. إن أيًا من هذه للتصرفات يمكن أن يقود أخيرًا إلى وضع مستقر. ولكن ليس ثمة ضمانة أن ذلك سيحدث، وحتى إذا حدث، فسيحدث في معظم الحالات عن طريق تدمير نمط الاحتكار الثنائي على وجه التحديد. وهكذا، وإلى الآن، فإن الشيء الوحيد الذي يمكن تأكيده حول هذا الأخير، دون إدخال فرضيات أخرى هو أنه ليس هناك حلاً عاماً كما يبدو<sup>(٢٠٨)</sup>. ومع ذلك، نرى حالاً أنه مع أن السلوك الذي يختاره أحد المحتكرين أو المحتكر ضمن أقلية يعتمد جزئياً على نوعيته هو - وإلى الحد الذي يكون فيه الأمر كذلك، فإن كل ما نستطيع أن نفعل هو أن نذكر الأنماط المحتملة من السلوك - بيد أنه يعتمد أيضاً جزئياً أيضاً على وضع النشاط الاقتصادي العام ومكانة المنشأة بالمقارنة مع مكانة منافسيها، وبخاصة بنى التكلفة لديها ولدى منافسيها. وهذا يفتح طريقاً يسمح بالخروج من المأزق ويقود إلى نتائج كثيرة، خاصة بأوضاع محددة ولا تفعل في الغالب سوى تقليص نطاق 'عدم التحديد' indeterminateness، ولكنها لا تخلص من الأهمية، رغم ذلك.

ومما سبق نعلم لماذا أهمل كورنو كل هذا: ففي مسودته الموجزة لنظرية تحديد السعر، كان كورنو يرغب بشكل واضح أن يتبع، انطلاقاً من الاحتكار البحث، خطاً غير مثبوم من التفكير unbroken line of reasoning من شأنه أن يتصاعد إلى حالة المنافسة البحتة (المنافسة غير المحددة 'illimited') دون أن يترتب عليه تغيير أي شيء سوى عدد المتنافسين. وعلى هذا الخط، لم يصادف كورنو شيئاً غير تكيف الكمية، وبالتالي فليس من غير الطبيعي أن هذا النمط قد تحول لديه إلى وضع أساسي. ولذلك، فإن النقد الذي يمكن أن يُوجه له يكمن في أنه أهمل أو تجاوز حقيقة أن هناك عوامل تقترض نفسها حينما نغادر حالة الاحتكار البحت، وهي عوامل تغيب في هذه الحالة وتختفي مرة أخرى كلما اقتربنا من

<sup>٢٠٨</sup> الاحتكاري الذي يحققه بشكل مشترك - وهو سؤال ليس له حل فريد لو أي حل قط. ولكن سؤالاً كهذا لا يبرز حينما يتصرف المحتكران بصورة مستقلة.

(٢٠٨) غالباً ما يعبر عن هذا بالقول، عموماً، أن المشكلة غير محددة indeterminate. ولكن، كما أوضح باريتو، ففي كل الحالات التي ينشأ فيها انعدام الحل عن عدم توافق أهداف المحتكرين، فمن الصحيح أكثر أن نتحدث عن وجود حلول كثيرة overdeterminateness (Manuel, p. 597).

المنافسة البحثية؛ وبعبارة أخرى، فإن الخط المثلوم من الاحتكار إلى المنافسة هو مرشد مضلل. ولذلك، فإن الخطى التحليلية المقبلة التي يلزم اتخاذها - حينما اكتشف الاقتصاديون حل كورنو وشرعوا بالاهتمام به بدءاً من ثمانينيات القرن التاسع عشر - كانت تتمثل في إدراك هذا الوضع، إدراك تلك العوامل التي تشكل استراتيجية السعر، وتطوير النظرية للعوامل الأكثر أهمية التي كان من شأنها كليهما أن تفتح حقلاً مفيذاً وهو حقل مشاكل تحديد السعر في الصناعة الحديثة بما فيها، بين أمور أخرى، مشكلة 'الأسعار المسلمة' delivered prices أو مشكلة التمييز السعري للموضعي locational price discrimination. وهذا كان من شأنه أن يربط التحليل البحث بالواقع 'المؤسسي' وأن يخلق نظرية سعرية أغنى وأنفع.

من الناحية الفعلية، ومع تأخر يزيد على نصف قرن، فقد وصلنا إلى هذا الموقف تقريباً، رغم أن هناك الكثير مما ينبغي إنجازه. يمكن أن نشير حالاً إلى عمل البروفيسور جامبرلن كعلامة بارزة على هذه الطريق<sup>(٣٠٩)</sup>. ولكن الفترة محل الدرس لم تشهد سوى تحقيق القليل مما يشير بهذا التطور. وكأمثلة على ذلك، أذكر تشديد مارشال المتكرر على حقيقة أن المحتكرين الثنائيين (محتكرى القلة) إذا كانا يتصرفان فردياً في 'ظل قانون ما لتزايد الغلة'، فإن المحتكر الذي يستطيع أن يحقق أقصى ميزة نسبية يمتلك إمكانية 'إقصاء كل منافسيه عن الساحة' مما يتضمن، مع أن مارشال لا يقول هذا<sup>(٣١٠)</sup>، الاعتراف بنوع مهم بصورة خاصة من 'القيادة السعرية'<sup>(٣١١)</sup>. كما أشير إلى المحاولة التي قام بها إديجورث لمعاملة الاحتكار الثنائي كحالة قصوى من الطلب المرتبط على سلع محتكرة<sup>(٣١٢)</sup>. وبالنسبة

---

(٣٠٩) يبدو لي أن الأهمية الرئيسية لعمل جامبرلن: Monopolistic Competition تكمن بعيداً عن مشكلة احتكار القلة للبحث. ولكنه، في الفصل الثالث، عالج هذه المشكلة أيضاً وفقاً للقول السابق: 'الاحتكار الثنائي ليس مشكلة واحدة بل مشاكل عدة'، أي أنه اعترف بضرورة القيام بتحليل نظامي لكل الأنواع الممكنة من السلوك. ولا أفهم بقائاً لماذا وصف البروفيسور فون ستاكلبيرغ von Stackelberg هذا الموقف بأنه 'انتقالي' ما دام موقفه، رغم اختلافه، يصل إلى نفس الاستنتاج أخيراً، بقدر تعلق الأمر بهذه النقطة.

(٣١٠) تعرضت الفقرة، التي تظهر في الطبعة الأولى على صفحة 485n إلى عدد من التغييرات فيما بعد. فإذا كان معنى ذلك أن مارشال لم يكن مرتاحاً تماماً من الفقرة، فلا يسعني سوى الاتفاق معه.

(٣١١) تنشأ القيادة السعرية price leadership، بدلاً من الاحتكار، حينما لا تستطيع، أو لا تحب، المنشأة الأقوى إقصاء كل منافسيها. وهذا يعني أن من غير الحكمة، مع أنه لا يثير الاعتراض من الناحية المنطقية، أن نهمل كلياً الاحتكار غير الكامل أو الجزئي في أي معالجة لاحتكار القلة.

(٣١٢) In his paper, 'La teoria pura del monopolio' Giornale degli Economisti, 1897, trans. in: (٣١٢) ..Papers Relating to Political Economy, vol. 1, pp. 211 et seq



للبقية، على أى حال، فإن معظم العمل المنجز يأتي كنفد عقيم أو كنفاد عقيم بنفس الدرجة عن حل كورنو. وكان ج. بيرتراند J. Bertrand، بقدر ما أعلم، أول من هاجم هذا الحل على نحو شكّل تحدياً لها كقضية مبدأ، ولكن المحاولة غير كاملة إلى حد بعيد<sup>(٢١٣)</sup> بحيث أشك بأنّها كانت ستترك انطباعاً قوياً لو لم يتبرأ مارشال، وإدجورث، وارفنج فيشر، وباريتو،<sup>(٢١٤)</sup> من حل كورنو، ولو لأسباب أخرى كلياً أو جزئياً. وبحلول نهاية القرن، لم يتبقّ، بين الاقتصاديين الكبار، من يدافع عنه سوى فيكسل<sup>(٢١٥)</sup>، وأن بيجو. حوالى العام ١٩١٢ فى عمله Wealth and Welfare، كان قادراً على أن يكتب بأن عدم التحديد indeterminateness، أو، بعبارة أدق، وجود مدى من indeterminateness لكمية من الموارد المخصصة للإنتاج فى أوضاع الاحتكار الثنائى، كان 'مقبولاً الآن من قبل الاقتصاديين الرياضيين'. ومع أن هذا الموقف مقبول حقاً حينما توضع المشكلة بعمومية تامة، أى دون أى معلومات مهما كانت باستثناء أن هناك عدة بائعين (أو مشتريين) يمكن لكل واحد منهم أن يؤثر على السعر والإنتاج بدرجة مهمة، فإن القارئ سيدرك أن هذا لا يشكل سوى خطوة أولى تدعو إلى مزيد من التحليل فى ضوء معلومات (فرضيات) إضافية. ولذلك، فلن يستغرب القارئ حينما يعلم، مفترضين الضعف الأساسى للانتقادات وعقمها، إن حل كورنو قد اتبع خلال عشرينيات القرن العشرين، وهو اتبعات اندمج فى الوضع المشار إليه آنفاً.

[توقف المخطوطة هنا. وما دام ج. شومبيتر أشار، فى بداية هذا القسم الفرعى (٤ ج)، إلى إن كورنو ترك إرثين كان أحدهما نظرية حول احتكار القلة، فيبدو إن الفقرات الثلاث التالية، التى ترتبط بمساهمات كورنو حول الاحتكار

(٢١٣) Journal des Servants, September 1883. يعزو بيرتراند إلى كورنو فرضية إن كل محتكر ثنائى يعرض سعراً أقل من المحتكر الثنائى الآخر مما يعنى إساءة فهم حاجة كورنو ويشير إلى نتيجة لسوء من النتيجة التى توصل كورنو إليها.

(٢١٤) Cours, 1, p. 67، وكذلك، بصورة مختلفة، فى: Manuel, pp. 595 et seq. وتكرر المعالجة الأخيرة فى مقالته الواردة فى الـ Encyclopedia وهى ترقى ببساطة إلى 'إشبات overdeterminateness للمشكلة' التى ذكرناها آنفاً. ولكن باريتو (Manuel, pp. 601 et seq) أشار بالفعل إلى كثرة الأنواع الممكنة، التى يكون بعضها محدداً determinate، والتى نميزها فى وقتنا الحاضر، وبالتالي فهو يمتلك بعض الحق فى أن يعتبر رائد النظرية الحديثة لاحتكار القلة.

(٢١٥) تظهر حاجة فيكسل الموجزة فى عمله 96-7 Lectures، وكذلك استعراضه الأكثر إكاماً نوعاً ما لعمل بولى Bowley: Mathematical Groundwork (المنشور فى: Economisk Archiv fur Socialwissenschaft und Sozialpolitik, Tidskrift, 1925: الترجمة الألمانية فى: October 1927 [مع مقدمة كتبها ج. شومبيتر]).

الثانى، تأتى فى سياق منطقى. كُتبت هذه المعالجة فى وقت أبكر وكانت مطبوعة و كُتبت حولها ملاحظات كثيرة بقلم رصاص.]

ترك كورنو إراثاً آخر. فقد عالج، فى الفصل التاسع من عمله *Researches*، حالة تختلف عن الاحتكار الثانى ولكنها تحمل تشابهاً أساسياً به. ثمة سلعتان مختلفتان، يسيطر على كل منهما محتكر معين، تطلبان بشكل مشترك من قبل منتجين متنافسين ينتجون سلعة ثالثة لا تخدم أى غرض آخر مهما كان. إن هذا الأمر يفتح أفقاً على مجموعة واسعة من الترتيبات الصناعية ما نزال بعيدين جداً عن استكشافها لحد الآن. وعلاوة على ذلك، تعلم معالجة (أو حل) كورنو دروساً مهمة حول كيفية درس مشاكل من هذا النوع وحول تبسيطات مفيدة يمكن إدخالها كوسائل لتحقيق نتائج أكثر. وتحمل هاتان الميزتان أهمية واعدة. ولكن فيما عدا ذلك، فإن معالجة كورنو عرضة لاعتراضات تشبه تلك التى أثرت ضد معالجته لمشكلة الاحتكار الثانى المباشر. فقد ترك كورنو أسعار هاتين السلعتين تتحددان بشكل مستقل عن طريق الشرط القائل إن كل محتكر يحاول أن يعظم إيراده الصافى الخاص به، مفترضاً هذه المرة أن سعر السلعة الأخرى معطى؛ أى إن كورنو افترض تصرفاً معيناً لا يشكل غير تصرف واحد فقط من تصرفات عدة ممكنة والذى، علاوة على ذلك، لا يقود دائماً إلى وضع من التوازن المستقر حتى إذا تم إدراكه. يمثل إديجورث وبولى وفيكسل أهم الكتاب الذين حملوا المناقشة أبعد. ولكن المواد الأكثر قيمة بالنسبة لتحليل مشاكل من هذا النوع ينبغى العثور عليها فى كتاب مارشال الخامس.

وبالنسبة للاحتكار الثانى، فلدينا نموذج نظرى أى نظرية المبادلة المنعزلة. فعدم تحدد *indeterminateness* النظرية الأخيرة كان قد أدركه جيداً كتاب كثر من القرن الثامن عشر مثل بيكاريا. وقد شدد كارل ماجر، ومن بعده النمساويون، على هذه النتيجة لأنها كانت جزءاً من حاجتهم لإثبات تحدد *determinateness* سعر التوازن التنافسى. إن أسهل طريقة للتحقق من هذا تكون فى دراسة حالة سوق الخيول لدى بوهم-باورك حيث يبقى سعر الحصان *indeterminate* ضمن حدود تقديرات المنفعة لدى المشتري والبائع إلى أن يقلص العدد المتزايد من المشترين والبائعين المدى إلى نقطة معينة فى آخر الأمر<sup>(٢١٦)</sup>. وما حاول النمساويون التعبير

(٢١٦) بتعذر طبعاً، فى حالة سوق يتعامل مع وحدات كبيرة كالخيول، تقليص المدى إلى نقطة معينة=

عنه كان إيجورث قد عبّر عنه بمزيد من الصحة والدقة في عمله [Mathematical Psychics عام ١٨٨١<sup>(٣١٧)</sup>] حيث جرى استعمال جهاز منحنيات السواء والتعاقد بالضبط لأغراض تحليل مدى الـ indeterminateness في الاحتكار الثنائي. وقد بسّط مارشال المشكلة بواسطة مثاله حول سوق للتفاح والجوز ( Principles, p. 416، والملحق، الملاحظة الثانية عشرة). وأضاف مارشال، هناك أيضاً، نتيجة بيري<sup>(٣١٨)</sup>، أى إذا كانت المنفعة الحدية لإحدى السلعتين المتبادلتين ثابتة - وهى حالة لها بعض القيمة كمقاربة حينما تكون السلعة المعنية هى النقود - فإن الكمية المشتراة من السلعة الأخرى ستكون محددة بشكل فريد 'بأى مسلك ربما تكون المقايضة قد استهلته'<sup>(٣١٩)</sup>.

إن هذا الارتباط بين نظرية الاحتكار الثنائي أو احتكار القلة وبين حالة المبادلة المنعزلة يعلمنا أن نرى المشكلة للرئيسية في تحديد العوامل التى تقلص مدى عدم التحديد indeterminateness. ومع ذلك، فإن نظرية المبادلة المنعزلة لا تقول سوى القليل عن هذا حقاً. وفى جميع الحالات من هذا النوع التى تظهر فى الصناعة المعاصرة، وبخاصة فى أسواق العمل المعاصرة، فإن تحديد المدى ranges التى يتوقع أن تهبط معدلات المبادلة فيما بينها - وأحياناً حتى التحديد للفريد لمعدلات المبادلة الفردية - سيعتمد على الظروف الخاصة للحالة التى يجب إدخالها وفقاً لفرضية خاصة. وسيعتمد النجاح على قدرتنا على إيجاد الفرضيات التى، مع

---

= بشكل محدد قط. ولكن للقرأى سيدرك حالاً أن هذا الأمر لا يهوى، من حيث المبدأ، على أى اختلاف جدى.

(٣١٧) انظر أيضاً مقالته فى: Giornale degli Economisti, March 1891.

(٣١٨) Giornale Degli Economisti, June 1891.

(٣١٩) ومع ذلك، فالأمر ليس كذلك بشكل عام. وعند تحليل الأسواق القائمة فى الواقع يجب أن نأخذ بالاعتبار حقيقة أن الصفقات المتحققة فى بديلة السوق سوف تؤثر على الأسعار والكميات التى جرى تبادلها فيما بعد فى السوق نفسه. وهذا يسرى على المنافسة البحثية بقدر ما يسرى على الاحتكار الثنائي أو احتكار القلة. ومع أن الأهمية العملية لهذا الأمر تقلصها، فى حالات عدة، حقيقة أن كل صفقة فردية تشكل عادة حلقة فى سلسلة من العلاقات المستقرة تعلم كل طرف الشروط التى تتصرف كل الأطراف الأخرى فى ظلها، فمن الصحيح تماماً أنه، للوصول إلى أسعار وكميات محددة بشكل فريد فى سوق تنافسى، من الضرورى وضع فرضيات محددة تبدو مصطنعة للوهلة الأولى. وهذا هو معنى 'الكوبونات' bons لدى فالراس و'إعادة التعاقد' لدى إيجورث (انظر: N. Kaldor, 'A Classificatory Note on the Determinateness of Equilibrium,' Review of Economic Studies, February 1934). وقد لا يكون من الزائد أن نلاحظ أن الاحتكار الثنائي أو احتكار القلة يُبرز ببساطة، وبتميز واضح على نحو خاص، بعض الصعوبات المنطقية التى سادت فى كل النظرية البحثية حول الأسواق.

أنها لا تسرى سرياً عاماً، تغطي عدداً كبيراً من الحالات أو تصف حالات فردية لها أهمية خاصة. ولكننا نواجه مرة أخرى، كما هو الحال في الاحتكار الثنائي واحتكار القلة، نوعين من الصعوبات الهائلة: فما يشكل السلوك عملياً هو التوقعات التي تتغير بسرعة في خضم اضطراب التنمية الرأسمالية، أكثر مما تحدده المعطيات المشاهدة حول وضع ما؛ وحتى إذا كان الأمر ليس كذلك، فلا يمكن قط فهم الموقف كلياً وفق العوامل الموضوعية للوضع المعطى دون الأخذ بالاعتبار نوع الناس الذين هم في وضع يسمح باتخاذ القرارات المهمة إستراتيجياً والذين يكون عددهم، في معظم الحالات، من القلة بحيث يجعل الاعتماد على الأنماط أمراً متعذراً.

#### ٥- نظرية التخطيط والاقتصاد الاشتراكي

نعلم من قبل أن معظم المنظرين للكبار في تلك الفترة لم يناصروا قط بصورة عمياء مذهب عدم التدخل، وهو الأمر الذي ثبت أنهم كانوا يفعلونه أحياناً. ومع ذلك، فمن المهم حتى أكثر، لأغراض هذا الفصل، للتشديد على أنهم، كلهم، لم يكونوا مذاهبين لمفهوم المنافسة البحتة بصورة مطلقة. لقد أعاد فالراس حقاً، رغم إن مخططه حول تأميم الأرض يشكل استثناء، تقديم الفرضية القديمة القائلة إن حالة من التوازن التنافسي البحت تضمن، على الإجمال، حداً أقصى من الإشباع لدى كل الأطراف المعنية. ولكنه قدّم هذا في شكل جديد وصارم أوضح فيه بشكل تام كل للفرصيات ذات الصلة، رغم أنه لم يدرك كما يبدو إلى أي حد كان هو بذلك قد اختزل الأهمية العملية لتلك الحالة. ولكن يبدو إن مارشال قد أدرك ذلك. فهو لم يوضح فقط الحقيقة المبتدلة التي تقول إن الفرضية المعنية تفترض 'إمكانية إهمال كل الفروقات في الثروة بين الأطراف المختلفة المعنية' (Principles. p. 532)، بل أنه أوضح أيضاً بأنه حتى إذا أهملنا هذه الحقيقة المبتدلة<sup>(٢٢٠)</sup>، فلا

(٢٢٠) وكما كان مارشال يعرف، فإن هذه الحقيقة المبتدلة تعني عملياً أقل مما نعيه للوهلة الأولى. ذلك لأنها لا تقيم وزناً للأثار الممكنة لعدم العدالة على الدخل الاجتماعي Social Dividend، التي يمكن أن تكون مهمة جداً إذا فكرنا في تطور الأخير عبر الزمن وكما في حالة حجة حرية التجارة، ببسقى علينا أن نميز بين الآثار على الرفاه ex visu of (انطلاقاً من) لحظة معينة من الزمن والآثار على الرفاه انطلاقاً من التطورات التاريخية التي قد توقعها الترتيبات الاجتماعية التي تزيد من 'الرفاه' عند مستوى معين من الدخل الاجتماعي. ولكن التحليل الذي يقتصر جوهره الصارم-

نستطيع التأكيد على أن أسعار وكميات التوازن التنافسي تمثل بالضرورة الأسعار والكميات التي تعظم الإشباع الكامل - مفترضين، لغرض المحاجة، إن هناك معنى لهذا المفهوم - بالمقارنة مع الأسعار والكميات التي يمكن أن تقدمها ترتيبات أخرى. وقد أوضح مارشال هذا من خلال حالات يمكن فيها زيادة 'الرفاه' عن طريق تقديم إعانات لتشغيل الموارد في صناعات معينة يصحب توسع الإنتاج فيها تحقيق وفورات أكثر مما في الصناعات الأخرى<sup>(٣٢١)</sup>. سنعود إلى هذا الموضوع وموضوعات مرتبطة في الاستطراد في الملحق بهذا الفصل. وفي الأثناء، يكفينا أن أوضح أن الإجراءات من النوع الذي تصوره مارشال تقع ضمن إطار أي تعريف معقول للتخطيط. لا شك بأن مارشال قد خدش السطح فقط. ولكن أي فرضية تشدد على أن قطعة معينة من التخطيط يمكن أن 'تحسن' من أداء المنافسة التامة تصورياً إنما هي صدع في حائط قديم وبالتالي نكتسب أهمية تاريخية كبيرة. ولم يكن بوسع أي نقد مجرد للراسمالية وفقاً لخطوط أخلاقية أو حضارية أن يحقق هذا بالضبط - وذلك مهما كان هذا النقد مهما من نواح أخرى. ولم يتأخر الآخرون، ومن بينهم إيدجورث وباريتو، في توسيع هذا الصدع<sup>(٣٢٢)</sup>.

ثمة عمل آخر كانت له أهمية أكبر بكثير. فقد وضع ثلاثة من الكتاب: فيزر وباريتو وبارون، الذين لم يتعاطفوا مع الاشتراكية قط، ما بعد النظرية البحتة

= على الستاتيكا يشجع على إهمال هذا التمييز ويبالغ في التشديد على الوضع القائم في لحظة معينة (انظر المناقشة حول اقتصاد الرفاه في ملحق هذا الفصل، أدناه).

(٣٢١) تتفق هذه الصياغة مع صياغة جوار روبنسون ( 'Mr. Fraser on Taxation and Returns,' R. F. Kahn (Review of Economic Studies, February 1934) ومع صياغة ر. ف. كان ( 'Some Notes on Ideal Output,' Economic Journal, March 1935) ). ويتعرض عرض مارشال (op. cit. pp. 533-6) لاعتراض من نواح عدة (وبخاصة من زلوية من يمتقنون استعمال مفهوم فائض المستهلك) ولكنني اعتقد بأن العبارة الواردة في المتن تعبر عما قصده مارشال بالفعل ويندر أن أنصفه النقد المعتاد. إن النقطة الرئيسية في هذا النقد لم توجه ضده في البداية بل ضد صياغة بيجو لمذهبه، وذلك في المقالة 'Pigou's Wealth and Welfare' التي كتبها أ. أ. بونغ (A. Young Quarterly Journal of Economic, August 1913). وتتصب هذه المقالة على فكرة مارشال القائلة بأن الإعانات المقدمة للصناعات التي تحقق (نسبة إلى غيرها) وفورات كبيرة عند توسعها يمكن بشكل مفيد ريادةتها من الصرانبات التي تفرض على صناعات تخضع لقانون تنافس الغلة. ومع أن هذا الاعتراض وورد في حدود النظرية الستاتيكية، إلا أن من الممكن الرد عليه وفق اعتبارات من خارج هذه النظرية.

(٣٢٢) لقد هاجم فيكسل أيضاً مذهب الإشباع الأقصى. ولكنه (Lectures 1, pp 141 et seq) آمن بأن المنافسة الحرة هي عادة شرط كاف لتعظيم الإنتاج (الحروف المائلة لي). وهذا غير صحيح أيضاً، رغم أن حجم الخطأ يعتمد على ما نقصده بعبارة 'عادة'. ولكن هذا الموقف كان، رغم ذلك، يتقدم كثيراً على موقف فالراس.

للاشتراكية بكل المقاييس تقريباً، مقدمين بذلك خدمة للمذهب الاشتراكي لم يستطيع الاشتراكيون أنفسهم تقديمها. فماركس نفسه، كما نعلم، لم يحاول أن يصف طريقة عمل الاشتراكية المركزية التي تخيلها للمستقبل. فنظريته هي تحليل للاقتصاد الرأسمالي يقوم بلا شك على فكرة أن هذا الاقتصاد سيؤدي إلى ولادة الاقتصاد الاشتراكي عبر 'الانهيار' الحتمي و'دكتاتورية البروليتاريا' الناشئة عن هذا الانهيار؛ ولكن ثمة توقف كامل بعد ذلك حيث لم تظهر أى نظرية للاقتصاد الاشتراكي تستحق هذا الاسم<sup>(٢٢٢)</sup>. كما نعلم أيضاً بأن معظم أنصار ماركس تجنبوا المشكلة بدلاً من مواجهتها، رغم إن بعضهم، وبخاصة كاوتسكي، أظهروا أنهم يدركون المشكلة بإشارتهم إلى أن النظام الاشتراكي، بعد الثورة، سيكون قادراً على استعمال معالم السعر القائم في ظل الرأسمالية كدليل مؤقت- وهي فكرة تشير إلى الاتجاه الصحيح.

وهنا، كان من عادة الكتاب النمساويين استعمال اقتصاد كروزو لغرض توضيح الخصائص الأساسية للسلوك الاقتصادي. وهكذا كان من السهل جداً بالنسبة لهم أن يدركوا أنه لم يكن هناك أى شيء رأسمالي على وجه التحديد في مفهومهم الأساسي للقيمة وما يُستق من مفاهيم كالتكلفة والعوائد المنسوبة imputed: فهذه المفاهيم هي حقاً عناصر من منطق اقتصادى عام تماماً، من نظرية للسلوك الاقتصادى يمكن جعلها تبرز في نموذج لاقتصاد اشتراكي موجه مركزياً أكثر مما تبرز بالرداء الرأسمالي الذي تقدم نفسها به للمراقب الذي تكون تجربته التاريخية والحالية مع عالم رأسمالي. فحينما نحاول، مثلاً، أن نصف كيف يخصص كروزو موارده النادرة لتعظيم إشباع حاجاته أو، بعبارة أخرى، لصياغة القواعد التي يتبعها في تحويل هذه الموارد إلى مواد تشبع حاجاته، فإننا نكتشف حالاً إن اقتصاده يمكن أن يوصف وفقاً لمعاملات تحويل 'coefficients of transformation' تؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها الأسعار في الرأسمالية التنافسية. وحينما ننأمل اقتصاداً اشتراكياً، فمن الواضح أكثر إن تعظيم الحاجات، مثلاً،

(٢٢٢) من الممكن حقاً أن نجتمع من كتابات ماركس عدداً من التلميحات تتجاوز المبررات المطروحة في عهده، كالتلميح، مثلاً، إلى ضرورة وجود نظام محكم لمسك الدفاتر في الكومونولث الاشتراكي. ولكن ماركس اقتصر أساساً على عبارات من قبيل أن العمال، طبعاً، سوف ينتجون أقصى كفاءة بحيث تنقاد إلى استنتاج مفاده أنه لن تكون هناك قط مشكلة ندرة (مشكلة 'الاقتصاد' في العوامل economizing factors).

يتطلب أن نسبة المنافع الحدية لكل زوج من السلع الاستهلاكية يجب أن تكون متشابهة لجميع الرفاق؛ وإن الإنتاج في كل الخطوط يجب تنظيمه بطريقة تتيح الاستعمال الأمثل تكنولوجياً لجميع وسائل الإنتاج؛ وإن الإنتاجية الحدية للقيمة *marginal value productivity* لجميع الوسائل النادرة يجب أن تكون هي نفسها في جميع استعمالات تلك الوسائل؛ أو، في جميع الأحوال، يجب أن تكون على الأقل بقدر ما كانت ستكون عليه في أى استعمال آخر. ولكن كل هذا يرقى إلى القول إن أى محاولة لتطوير منطق عام للسلوك الاقتصادى إنما تقدم تلقائياً نظرية للاقتصاد الاشتراكى كمنتج ثانوى. وكان فون فيزر أول من أدرك هذا بشكل صريح (Natural Value, 1st German ed., 1889).

وقد برز باريثو، فى المجلد الثانى من (Cours (1897<sup>(٣٢٤)</sup>، فيزر من ناحية الوضوح وإحكام العرض، إن لم يكن من حيث قوة البصيرة، وهو يمتلك الحق، أكثر من أى كاتب آخر؛ فى أن يعتبر خالق النظرية البحتة الحديثة للاقتصاد الاشتراكى<sup>(٣٢٥)</sup>. ومع ذلك، فإن مساهمته، من الناحية الفعلية، كانت قد استيقنتها مساهمة بارون الذى وضع كل الموضوع فى قطعة شهيرة من العمل لم يتفوق عليها أى عمل آخر لحد الآن، بقدر تعلق الأمر بالأساسيات<sup>(٣٢٦)</sup>. وقد أضاف اقتصاديون كثيرون من وقتنا الحاضر تفاصيل وبعض التطويرات الأخرى. أذكر منهم: أوسكار لانجه O. Lange، أ. ب. ليرنر A. P. Lerner. كما يمكن للقارئ أن يرجع إلى مقالة بيرغسون المذكورة فى الهامش ٦.

يتمثل عمل بارون فيما يلى باختصار. بعد أن قدّم بارون، وفقاً لخط فالراس<sup>(٣٢٧)</sup>، نظام المعادلات التى تصف التوازن الاقتصادى فى ظل المنافسة البحتة فى اقتصاد قائم على الملكية الخاصة، فإنه طرح نظاماً مماثلاً من المعادلات

(٣٢٤) انظر مثلاً ص ٩٤ من المجلد الثانى. وقد حمل باريثو حاجته أبعد كثيراً فى الفصل السادس، الفقرات ٥٢-٦١ من عمله (Manuel (1909.

(٣٢٥) لقد جرى وصف تطوير هذه النظرية من قبل أبراهام بيرغسون Abram Bergson، فى مساهمته: 'Socialist Economics' (التي وردت فى العمل الذى نشره ه. س. إليس H. S. Ellis: Survey of Contemporary Economics, 1984) بطريقة لم تترك شيئاً يمكن وصفه.

(٣٢٦) Enrico Barone, 'Il Ministro della produzione nello stato collettivista,' published in the Giornale degli Economisti, 1908 وترد ترجمتها، فى العمل الذى نشره ب. أ. فون هايك F. von Hayek, 'Production in the Collectivist State' (1935: A. von Hayek)، تحت عنوان 'The Ministry of'

(٣٢٧) ومع ذلك، فتمه فطاف أصيلة عدة ستم الإشارة إلى اشتين منها أدناه.

لاقتصاد اشتراكي من نوع خاص. ففي حين، في اقتصاد يقوم على الملكية الخاصة، تتحدد الدخول، في آن واحد سوية مع كل متغيرات النظام الأخرى، بالعملية الاقتصادية ذاتها- بحيث لا يشكل الإنتاج والتوزيع سوى جانبين مختلفين من العملية نفسها، كما قلنا هذا سابقاً- فئمة، في الكومونولث الاشتراكي، مشكلة منفصلة تتعلق بالتوزيع، طبعاً. أى ينبغي على المجتمع أن يقرر أولاً بفعل منفصل، بجملة معينة في دستوره مثلاً، كيف يجب أن تكون 'الدخول' أو الحصص النسبية للرفاق الفرديين في الناتج الاجتماعي. وعندئذ، فمن الممكن تكوين جهاز اجتماعي مركزي أو وزارة للإنتاج تدير العملية الإنتاجية، كما يمكن تأسيس وحدة محاسبية من الممكن تخصيص مقدار معين من هذه الوحدات لكل رقيق حيث يمكنه إنفاقها بحسب ذوقه على السلع الاستهلاكية، التى يقرر الكومونولث إنتاجها، أو أن 'يدخرها'، أى أن يعيدها إلى وزارة الإنتاج المعنية مقابل علاوة تكون الأخيرة مستعدة لدفعها نظير تأجيل الاستهلاك.

وهكذا نستطيع اشتقاق دوال الطلب على السلع الاستهلاكية ودوال عرض العمل والادخار، وأن القارئ لن يواجه صعوبة كبيرة في أن يرى كيف تعمل الوزارة على إنتاج الكميات الملائمة من السلع الاستهلاكية والاستثمارية مسترشدة بهذه الدوال والمعرفة للتكنولوجية الخاصة بها. إن هذا الترتيب ليس بالترتيب الممكن الوحيد طبعاً وأن من الممكن تغييره بطرق عدة. إذ يمكن، مثلاً، استبعاد الاستثمار من بين الأشياء التى يتمتع بها الرفاق بحرية الاختيار وإخضاعه لقرار من الوزارة أو من البرلمان، تماماً كما هو شأن الإنفاق على الدفاع الوطنى. وكذلك، نستطيع أما أن نعرض على الرفاق 'دخولاً' متساوية ونسلم بعدئذ بأن عليهم قبول تعليمات الوزارة حول نوع وكمية العمل الذى ينبغي عليهم أن يقدموه؛ أو يمكننا أن نبتكر نظاماً نتباين فيه الدخول بغية الحصول على العرض الحر من أنواع ومقادير العمل الذى ينبغي عليهم تقديمه في كل خط، وبذلك يتم إدخال «الأجور» وأسواق العمل. وقد وضع بارون نظرية لكومونولث اشتراكي تقترض حرية الاختيار بشكل عام بالنسبة للاستهلاك، وبالنسبة للادخار (الاستثمار)، وبالنسبة للتشغيل. ولكن بغض النظر عما إذا كنا نتفق معه أم لا في هذا، فإن التشابه الأساسى formal similarity بين نظام اشتراكي للأشياء والنظام الذى يمكن الحصول في مجتمع رأسمالى تنافسى بصورة تامة يبرز بقوة. ولا يضيع هذا



التشابه حتى في الاشتراكية الأمرة dictatorial socialism: فالديكتاتور الأمر من شأنه في الواقع أن يتصرف وفقاً لنمط يشكل اقتصاد كروزو النموذج بالنسبة له. ولكن الكومونولث الاشتراكي غير الأمري أيضاً يمكنه أن يمضي وفقاً لمبادئ أخرى غير مبدأ سيادة المستهلك. فمن المتصور تماماً، مثلاً، إن الرفاق لا ينبغي عليهم الحصول على ما يريدونه هم بالفعل بل ما يقرره لهم الخبير أو الأجهزة البيروقراطية. ومع ذلك، فلا تبرز صعوبات نظرية في أي من هذه الحالات ولكنها تبرز فقط في حالة الاشتراكية الفدرالية، حيث لا يوجد جهاز مركزي وحيث يسيطر على كل صناعة بشكل مستقل العمال المرتبطون بها: وفي هذه الحالة، فإن المشكلة تعذر تحديدها على غرار ما يحدث في ظل احتكار القلة oligopolistically indeterminate.

إن النتيجة الأساسية لبحث بارون، أو أي بحث مماثل، هي أنه يوجد، بالنسبة للاشتراكية الموجهة مركزياً، نظام معادلات تمتلك فئة من الحلول تتحدد بشكل فريد بنفس المعنى ومع التحفظات نفسها كما هو الحال مع الرأسمالية التنافسية بصورة تامة<sup>(٣٢٨)</sup>، وأن هذه الفئة تمتع بخصائص نهاية قصوى مماثلة<sup>(٣٢٩)</sup>. وبعبارة أقل تكنيكية، إن هذا يعني إن الخطة الاشتراكية، بقدر تعلق الأمر بمنطقها البحث، تحمل ثمة معنى وأنه لا يمكن رفضها على أساس أنها تعني الفوضى والضياح أو اللاعقلانية بالضرورة. وهذا ليس بالأمر القليل ومن حقنا التشديد، مرة أخرى، على أهمية حقيقة أن هذه الخدمة للمذهب الاشتراكي قدمت من جانب كتاب أثبتوا بذلك، لكونهم غير اشتراكيين هم أنفسهم، استقلال التحليل الاقتصادي عن التفضيل السياسي والحكم المسبق. ولكن هذا هو كل شيء في الوقت نفسه. فلا ينبغي أن ننسى أن النظرية البحتة للاشتراكية، تماماً كما هو شأن النظرية البحتة للاقتصاد التنافسي، تمضي وفق مستوى عالٍ من التجريد وثبتت من 'عملية' workability النظام أقل مما يتصوره الفرد العادي (أو حتى المنظّر أحياناً). وبشكل خاص، فإن الفرضية المتعلقة بخصائص النهاية القصوى

(٣٢٨) انظر القسم السابع، أدناه. وفي الواقع، من الممكن أن نوضح أن إثبات حالة التحديد الفريد unique determination (الذي يفترض الانسجام، طبعاً) في الاشتراكية المركزية أسهل نوعاً ما مما في اقتصاد الملكية الخاصة حتى ولو كان تنافسياً بشكل تام.

(٣٢٩) وبطبيعة الحال، بقدر ما يكف النظام التنافسي عن تحقيق نهاية قصوى حقيقية، فإن شأن الخطة الاشتراكية أيضاً أن تتحرف عن النمط التنافسي.

maximum properties للحل الذى يميز توازن اقتصاد اشتراكى معين هى مسألة تتعلق طبيعاً بمعطياتها المؤسسية ولا تؤكد شيئاً بصدد السؤال فيما إذا كانت هذه النهاية العظمى الشكلية تماماً أعلى أم أدنى من النهاية العظمى المناظرة فى الاقتصاد التنافسى- وبخاصة حينما نرفض أن نتناول أسئلة أخرى بشأن ما إذا كانت البنية المؤسسية الأولى أم الثانية أقل عرضة للانحراف عن مثلها ذاتها أو أنها أكثر ملائمة 'للتقدم'. فهذه الأسئلة عملياً أهم بكثير من السؤال المتعلق بالتحديد determinateness أو العقلانية بحد ذاتها بحيث إنه ليس من السهل أحياناً معرفة فيما إذا كان النقاد اللاحقون للخطأ الاشتراكية، وبخاصة فون مايسس<sup>(٣٢٠)</sup>، قد قصدوا حقاً رفض استنتاج باريتو-بارون. ذلك لأن من الممكن تماماً قبوله مع الاعتقاد، فى الوقت نفسه، بأن الخطأ الاشتراكية، بسبب الصعوبات الإدارية أو لأى قائمة طويلة أخرى من الأسباب، 'غير عملية من الناحية الفعلية'<sup>(٣٢١)</sup> بمعنى أنه يتوقع أن لا تعمل بكفاءة تضاهى كفاءة المجتمع الرأسمالى، كما يبينها مؤشر الناتج الكلى. ولكن مع إن النظرية البحثية لا تقدم سوى القليل لحل هذه المشاكل<sup>(٣٢٢)</sup>، بيد أن هذه النظرية تساعدنا على وضعها بشكل صحيح وتصحيح نطاق الاختلاف المبرر فى رأى. وهكذا نصل إلى نفس الاستنتاج كما فى حالة التخطيط غير الاشتراكى: فمذ مارشال، لم يعد من الضروري أن تبقى الإمكانية النظرية لتحسين الآلية التنافسية البحثية على يد للمياسة العامة موضع نزاع؛ ولكن ما يزال من الممكن طبيعاً- كما فهم مارشال الأمر جيداً- انتقاد أما الإجراءات المحددة أو حتى كل فكرة التخطيط وفق أسس معينة، من قبيل غياب الثقة بالأجهزة

(٣٢٠) L. von Mises, 'Die Wirtschaftsrechnung im sozialistischen Gemeinwesen,' Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik, 1920. فون هايك: 'Collectivist Economic Planning' (1935)، تحت عنوان: 'Economic Calculation in the Socialist Commonwealth'.

(٣٢١) افطر بير غسون، أعلاه. ومع أننا لا نستطيع تناول هذه المجموعة من المشاكل، فمن الضروري أن نوضح إن هناك حاجة نظرية بحثية معادية للاشتراكية (نيناها الأستاذة فون مايسس، وفون هايك von Hayek، وروبنز Robins) وهى خاطئة بشكل واضح، أى الحاجة القائلة: مع أنه توجد exist فئة محددة من الحلول للمعادلات التى تصف الحالة الستاتيكية statics لكونولت اشتراكى ما، بيد أنه، فى غياب التملك الخاص لوسائل الإنتاج، لا توجد أى آلية لتحقيق تلك الحلول. إن هذه الحلول يمكن تحقيقها عن طريق تجربة 'التجربة والخطأ' الموصوفة أدناه.

(٣٢٢) ومع ذلك، هى تقدم شيئاً ما بالفعل. أولاً، أنها تزيل اعتراضاً معيناً يمكن للنقاد بمقتضاه أن يعفى نفسه من الدخول أصلاً فى مناقشة معينة حول التفاصيل العملية للخطأ الاشتراكية. ثانياً، أنها تبرز خصائص محددة تتمتع الأخيرة بها: إذ يمكنها، مثلاً، أن تتحرر من طائفة من الخسائر، للكفاءة، فى الأوضاع التنافسية غير النامة كالصراع الاقتصادى بين مكتبرى القوة، مثلاً.

السياسية أو الإدارية المتاحة لتحقيق هذه المهمة. (ويبدو كما لو إن مارشال كان وحيذاً في فهم هذا الوضع.)

## ٦- التحليل الجزئى

إن النظام غير العملى من الكميات الهائلة التى تشكل ميزانيات الأسر الفردية والمنشآت- أى التحليل الجزئى microanalysis، إذا استعملنا تعبير فريش Frisch مرة أخرى- يشجع على التبسيط بواسطة، مثلاً، توحيد هذه الكميات ضمن بضع مجاميع اجتماعية شاملة comprehensive social aggregates- أى التحليل الكلى macroanalysis. ولكن ثمة أيضاً طريقة أخرى تحقق التبسيط، لبعض الأغراض، بنفس الدرجة من الفعالية. فحينما نهتم بتلك الظواهر الاقتصادية التى يمكن ملاحظتها فى قطاعات صغيرة من الاقتصاد، مثل 'الصناعات' الفردية صغيرة الحجم، والأسر أو المنشآت الفردية فى الحالة القصوى، يمكننا أن نفترض أن ما يحدث فى هذه القطاعات الصغيرة لا يؤثر بشكل ملموس على بقية الاقتصاد. إن هذه الطريقة لا نفترض أن هذه القطاعات لا تتغير بالضرورة، مع إن هذا هو ما نقصده حينما نستعمل شرط بقاء الأشياء الأخرى على حالها؛ بل نفترض أنه إذا جرت ممارسة بعض التأثير الخارجى على للقطاع الصغير للمعنى، فإنه يكيف نفسه دون أن يمارس بدوره سوى تأثير طفيف على باقى الاقتصاد أو أى عنصر منه (مبدأ إمكانية إهمال الآثار غير المباشرة): فالتغير فى معدلات الأجر، مثلاً، الذى يحدث فى قطاع صغير، سواء نتج عن ظروف هذا للقطاع أو فرض عليه من خارجه فحسب، يمكن أن يعامل كما لو أنه لم يؤثر على الدخل القومى أو حدود طلب السوق قط. إن هذه الفرضية تعرف طريقة التحليل الجزئى Partial Analysis. ورغم أنه قد تم استعمال هذه الطريقة منذ البداية، بيد أنها اكتسبت وضوحاً جديداً وجهازاً خاصاً بها على يد كورنو، وفون مانغولدت Mangoldt، وكذلك، فى الفترة المدروسة، مارشال الذى أصبح وبقي أساتذاً للتحليل الجزئى أساساً فى أعين اقتصاديين كثر، كما لاحظنا هذا من قبل<sup>(٢٢٣)</sup>. تخاطب هذه

(٢٢٣) إضافة إلى تطوير جهاز ملائم من المفاهيم، فقد طور مارشال أيضاً الفلسفة العامة للطريقة التى تنصب على مبدأ إمكانية إهمال الآثار غير المباشرة. انظر بخاصة عمله: Industry and Trade, 3. ولم يتردد مارشال هناك فى اللجوء إلى مرجعيات مثل نيسون<sup>٢٢٤</sup> ed., Appendix A. pp. 677.

الطريقة حسناً الفطرى الذى يخبرنا، ما دمنا نكتفى بمقاربة معينة، بأننا لا نحتاج، على الأقل، إلى أن نأخذ بالاعتبار الغالبية العظمى من الآثار والآثار المضادة التى يحدثها، كفضية مبدأ، أقل تغيير فى إنتاج الدبابيس مثلاً على الدخل القومى، وعلى الطلب على البنزين من خلال الدخل القومى. ولكن الحس الفطرى نفسه ينبغى أيضاً أن يخبرنا أن هذه الفرضية، التى هى فرضية تبسيطية قوية، تقيد بشكل صارم من نطاق سريان هذه الطريقة، وأنها تستبعد منها فعلاً العلاقات التى لا يمكن ملاحظتها فى القطاعات الصغيرة بل فى الاقتصاد ككل فقط<sup>(٣٣٤)</sup>. وعليه، فمع إن من المفهوم إن التحليل الجزئى كان وما يزال يستعمل على نطاق واسع، فمن المفهوم بنفس الدرجة أنه تعرض للشجب من البداية من قبل منظرين أكثر صرامة، وبخاصة فالراس وباريتو<sup>(٣٣٥)</sup>.

(أ) منحنى الطلب المارشالى] يشكل منحنى طلب السوق market demand curve لدى كورنو أو مارشال الأداة الأساسية للتحليل الجزئى. يمثل هذا المنحنى للكمية من سلعة معينة التى يكون المشترون على استعداد لشراؤها عند سعر معين كدالة لهذا السعر فحسب<sup>(٣٣٦)</sup>: أما كل العوامل الأخرى التى تؤثر على استعداد

وليبنز مع إضافة التقويم البحرى. ومع فائق الاحترام لكل من مارشال ومحولته الباهرة لإظهار، فى هذه الحالة، العلاقة الحميمة التى توجد بالتأكيد بين الطرق العلمية فى كل حقول تطبيقها، فأنا لا نستطيع إنكار أن الحجة المؤيدة للمبدأ المذكور لا تحمل نفس الأهمية التى تحملها فى علم الفلك. (٣٣٤) توضح مشكلة معدل الأجر كيف أن إهمال هذه القيود يمكن أن يقود إلى الخطأ والمناقشة العميقة. إن نتائج التحليل الجزئى المتعلقة بآثار التغيرات فى معدلات الأجر فى القطاعات الصغيرة لا يمكن قط تطبيقها فى حالة التغيرات فى معدلات الأجر فى القطاعات الكبيرة أو فى الاقتصاد كله: فالفرصيات التى تصح بالنسبة للقطاعات الصغيرة يمكن أن تكون غراء بالنسبة للاقتصاد ككل.

(٣٣٥) هاجم فالراس التحليل الجزئى لدى كورنو، وفون مافولت، ولوزيتز Auspitz، وليبين Lieben (١٨٨٧) ويتضمن منحنيات التكلفة والإنفاق، الصناعية للكلية، مرسومة سوية مع منحنيات مشتقاتها وذلك فى مقالة أعيد نشرها بوصفها 1.1 Appendix للطبعة الرابعة من عمله Elements. وقد أوضح فالراس هناك أنه يتعذر قبول منحنى طلب ما أو منحنى عرض ما، وهما المنحنيان اللذان يمثلان الكمية المطلوبة أو المعروضة كدالة لسعر تلك السلعة فحسب، يتعذر قبولهما كشيء دقيق لأن تغيير سعر سلعة ما يعنى بث الاضطراب فى كل وضع التوازن القائم حيث ينبغى إعادة تكيف كل عنصر منه بصورة متناظرة؛ وأنه، إذا شئنا تأييد الطريقة كمقاربة، فستواجهنا صعوبة أن الفرصيات التى يلزم وضعها لهذا العرضى هى فرضيات متناقضة وفقاً للمنطق الصارم. وقد كرر باريتو هذه الحجج مع تشديد إضافى. وقد أعيد التأكيد عليها مراراً وتكراراً

(٣٣٦) نضع عادة المتغير المستقل، وهو السعر فى هذه الحالة، على المحور X من نظام الإحداثيات المتعامدة، وبضع المتغير التابع، وهو الكمية فى حالتها، على المحور Y. وفى الواقع، يجرى الأمر على هذا النحو عادة فى الأدب الفرنسى. ولكن مارشال لاختار المحور X للكمية والمحور Y للسعر - وهكذا يجرى الأمر فى الأدب الإنجليزى-أمريكى بصورة معتادة.

المشتريين للشراء، وبخاصة دخولهم، فيهتم بها شكل منحني الطلب. وعلاوة على ذلك، فإن الأهمية الحدية لوحدة الدخل ('المنفعة الحدية للنقد')، بالنسبة لهم، لا يُفترض أن تتغير حينما تتغير هذه العوامل على طول منحني الطلب بحيث إن المشتريات التي قاموا بها عند أي سعر  $P_o$  لا تؤثر على استعدادهم لشراء كميات إضافية عند أي سعر  $P_i < P_o$ . فإذا كانت الأهمية التي يمنحها الناس لوحدة معينة من دخولهم ينبغي أن تتغير لأسباب أخرى غير كونهم ينفقون أكثر أو أقل على السلعة المعنية، فإن الطلب الفردي والسوقي يبدلان موقعيهما  $displaced$  و/ أو يتغيران في شكليهما ('يتحولان' they shift). وفي عمله (Principles (p. 171 et. seq.)، طورَ مارشال نظرية هذين المنحنيين بدقة بحيث أنه وصغَ حقاً كل أساس دراسة الطلب في المستقبل. ولكنه يندر أن شدّد بدرجة كافية على صرامة القيسود التي تتوقف عليها صحة المنحنيين حتى ولو كمقاربة. فمن الناحية الفعلية، يتعذر استعمالهما إلا بالنسبة للسلع غير المهمة نسبياً - التي لا تمتص سوى جزء صغير من الإنفاق الكلي للمشتريين - أو بالنسبة لتغيرات صغيرة جداً في أسعار السلع المهمة<sup>(٣٣٧)</sup>. إذ لا يمكن إلا في مثل هذه الحالات أن تعامل منحنيات طلب الأسر الفردية 'كترجمات'، لقانون تناقص المنفعة، إلى سعر (نفس المصدر السابق، ص ١٦٩) دون إعادة رسمها بالنسبة لكل سعر، وأن يكتسب تطوير مارشال لابتكار دويو: ريع المستهلك consumers' rent، معناه الحقيقي.

**[(ب) مفاهيم المرونة]** سنناقش مفهوم ريع المستهلك في ملحق هذا الفصل، أدناه. واستغل هذه الفرصة لتقديم مفهوم مارشال: مرونة الطلب السعرية (الذي ترد حالاته الجينية في دراسات كورنو وميل، كما سبق أن رأينا). إن السلوك، عند أي

(٣٣٧) كان مارشال نفسه يعي طبيعاً حقيقة إن 'المنفعة الحدية للنقد' marginal utility of money ليست ثابتة عموماً إزاء للخيارات في الإنفاق على أي سلعة معينة؛ ويتجلى هذا الوعى في ملاحظتيه الرياضيتين الثانية والسابعة في ملحق عمله Principles وفي نص Principles نفسه (انظر ص ٢٠٧ بشكل خاص). ولكن رغم ذلك، فإن مارشال، في الفصلين الثالث والرابع من الكتاب الثالث، يحتاج وفقاً لفرضية الثبات (وإذا كان قد ترك، في هذين الفصلين، 'المنفعة الحدية للنقد' تتغير، فذلك لتغير الدخل النقدية لدى الأفراد). بيد أن ذلك لم ينطو على خطأ كبير لأن مارشال حرص على جعل الشاى المثال الأساسى الذى يحتاج على أساسه ويوضح من خلاله - وهو سلعة ضئيلة الأهمية إلى حد كاف يقى بالعرض كمثال يكون فيه التحليل الجرنى، حتى عند قبوله بأضيق نطاق، ومقاربة مقبولة ولا يهمل بالفعل أى شيء سوى كميات من الدرجة الثانية من الضائلة. وقد تجاوز الأكتصار والنقاد هذا الأمر على حد سواء. وبالارتباط مع هذا، فقد أهملوا أيضاً أن الأهمية الضئيلة المطلوبة يمكن دائماً عملياً تمييزها بتعريفات ضيقة بدرجة كافية للسلع: فإذا كان اللحم غير ضرورى إلى حد كاف، فيمكننا التفكير في طلب أفخاذ الحمل.

نقطة من أى 'منحنى' مستمر وقابل للتفاضل، يترجمه ميل هذا المنحنى أو معامل التفاضل عند تلك النقطة: إذا رمزنا إلى الاحداثى الرأسى (السعر فى حالتنا) بـ  $Y$  وإلى الاحداثى الأفقى (الكمية فى حالتنا) بـ  $X$  وإذا كانت  $x_0$  تعرف النقطة المعنية، فإن الصيغة التى تعبّر عن ذلك المفهوم للمرونة هى . يمكن الحصول على معلومات أكمل من خلال مشتقات أعلى ولكن هذا لا يهمنا الآن. ومع ذلك، فإن صيغتنا تعاني من عيب مفاده أنها ليست عددًا بحثًا وإن قيمتها تتغير بالنسبة للوحدات التى يقاس بها السعر  $Y$  والكمية  $X$ . ثمة طريقة بسيطة لإصلاح هذا الوضع تتمثل بتقسيم الزيادات  $dy$  و  $dx$  على السعر والكمية المناظرتين لتلك الزيادات على التوالي. وهكذا نحصل على:  $dy/y \div dx/x$  أو:  $xdy / ydx$  التى تسمى حساسية السعر flexibility of price. ومع ذلك، إذا شئنا أن نعبر عن حساسية الكمية المطلوبة للتغيرات البسيطة فى السعر، فمن الأفضل أن نختار مقلوب ذلك، أى  $dx/x \div dy/y$  التى تساوى  $xdy / ydx$  أى 'المرونة' elasticity. ولكن نظرًا إلى أن هذه الصيغة سالبة أساسًا لأن الكمية المطلوبة تهبط حينما يرتفع السعر والعكس بالعكس، على الأقل ضمن الطلب المارشالى، فيمكن أن نضع علامة ناقص لى نحصل على عدد موجب: وعليه، فإن  $-ydx / xdy$  تمثل ما أسماها مارشال مرونة الطلب وتسمى الآن، بدقة أكثر، مرونة الطلب السعرية price elasticity of demand. وفيما عدا حالات نادرة، فلم تقابل مساهمة متواضعة كهذه بمثل هذا الترحيب (انظر مديح اللورد كينز فى: Essays in Biography, p. 228). ويحسن بنا مواصلة هذا العرض لتاريخ مفاهيم 'المرونة' حتى لا نعود إليها فى الجزء الخامس - علمًا بأن كلمة: مرونة غير ملائمة لأنها تثير فى ذهن المبتدئ دلالات غير مبررة قط.

أولاً، تشير مرونة الطلب المارشالية إلى نقطة ما على منحنى الطلب - أنها «مرونة نقطة» - وبالتالي فهى قابلة للانطباق، بدرجة متزايدة من عدم الدقة، على التغيرات الطفيفة infinitesimal فقط فى السعر والكمية. ومن هنا تنأتى الرغبة بالحصول على مقياس يسرى على التوسعات المحددة finite فى منحنى الطلب. وكانت هذه المشكلة، التى وضعها السيد ه. دالتون H. Dalton أولاً، موضوعاً لمناقشة طرح فيها البروفيسور أ. ب. ليرنر A. P. Lerner للمساهمة الأساسية: 'The Diagrammatical Representation of Elasticity of Demand,' Review of

Economic Studies, October 1933) (انظر كذلك المعالجة التحليلية للبروفيسور ر. غ. د. آلن R. G. D. Allen ورَد ليرنر: 'The Concept of Elasticity of Demand,' Review of Economic Studies, June 1934 and 11). ولكن لا ينبغي أن ننسى أن مرونة النقطة point elasticity تخدم بصورة مقبولة التغيرات المئوية الصغيرة في السعر بينما تكون مرونة القوس arc elasticity المصممة لخدمة التغيرات الأكبر، أكثر قابلية لخرق القيد الذي يخضع له التحليل الجزئي.

ثانيًا، إن المحاجة من خلال المرونات تتيح المزايا نفسها التي تمتلكها المحاجة على أساس منحني الطلب المارشالي في عدة حالات أخرى. وهكذا تكونت حصيلة غنية من مفاهيم المرونة- إذ نتحدث عن مرونة دوال التكلفة الكلية والمتوسطة والحدية؛ وعن مرونة الكمية المطلوبة بالنسبة للدخل؛ وعن مرونة الإحلال (هيكس، ج. روبنسون)؛ وما شابه. ويطرح مفهوم مرونة الطلب الدخلية income elasticity مشكلة جديدة: إذ لا تبرز أى مشكلة حينما نعبر عن مرونة طلب فرد معين على سلعة معينة بالنسبة لدخله؛ ولكن حينما نعبر عن مرونة الطلب الكلى على سلعة معينة بالنسبة للدخل القومى، فأنا نصطدم بحقيقة إن تغيرات معينة في هذا الأخير تكون لها آثار مختلفة على الكمية المطلوبة وذلك وفقًا للطريقة التي تتوزع بها الزيادة أو الانخفاض في الدخل القومى بين المشتريين أو المشتريين المحتملين. وقد عولجت هذه المشكلة من قبل البروفيسور مارشاك Marschak والسيد ب. دى ولف P. de Wolf (انظر، مثلاً، عمل الأخير Income Elasticity of Demand,' Economic Journal, April 1941). أخيرًا، يحسن بنا أن نلاحظ مساهمة ر. فريش R. Frisch: 'elasticity calculus' (انظر: R. G. D. Allen, Mathematical Analysis for Economists, 1938, pp. 253-3).

ثالثًا، بتقديم مفهوم مرونة الطلب الدخلية، نكون قد خرجنا بالفعل من نطاق منحني الطلب المارشالي ولكن دون أن نغادر نطاق التحليل الجزئي. إذ نفعل نحن الشيء نفسه أو، في جميع الأحوال، نمارس التحليل الجزئي حينما نلاحظ إن القطاع المدروس يمثل بالفعل عنصرًا معينًا من نظام أكثر شمولاً وذلك بأن نستعمل مفهوم 'المرونة الجزئية' partial elasticity كالمرونة الجزئية بالنسبة للسعر partial price elasticity، مثلاً. إن التسوية، ذاتها، التي نقوم بها في هذه الحالة تتمثل فقط باستبدال المعامل التفاضلى المعتاد، الذي يدخل في صيغة

المرونة، بمعامل تفاضلى جزئى partial differential coefficient لكى نشير إلى أننا لا نقوم بمجرد 'تجميد' بقية الاقتصاد بل نبقى عناصره ثابتة عند مستوى معين. ولكننا بمجرد أن نذهب إلى هذا الحد، فيمكننا بنفس الدرجة أن نعبر عن مرونة الطلب على سلعة ما بالنسبة للتغيرات فى سعر أى سلعة أخرى ('مرونة التقاطع' cross elasticity)، أو بالنسبة للتغيرات فى أسعار كل السلع، أسعار العوامل إضافة إلى المنتجات على التوالى. وقد أنجز ه. ل. مور H. L. Moore هذا بصورة نظامية (انظر عمله 1929، Synthetic Economics)، وهيكس وآلن بالنسبة لمرونة الإحلال (انظر عرض الأخير فى المصدر السابق، ص ٥٠٣ وما بعدها). وقد أصبحت مفاهيم المرونة فى تلك الحالات أدوات للتحليل العام، أى أدوات يمكن أن تستعمل لأغراض استكشاف العلاقات التى نهتم بها أساساً لأنها تؤكد نفسها أيضاً فى مجال الاقتصاد ككل.

(ج) مفاهيم نافعة للتحليل العام] ينتج عن ذلك إن التحليل الجزئى لا يفصله عن التحليل العام general analysis أى خط فاصل حاد ولكنه بالأحرى يذوب فى هذا الأخير كلما وسعنا نطاق المفاهيم التى فهمت أولاً لأغراض خاصة به. وبشكل كتاب مارشال الخامس خير توضيح لذلك. فهذا الكتاب هو أساساً المثال الكلاسيكى على التحليل الجزئى، على نظرية الصناعة الفردية individual industry التى هى صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل<sup>(٣٣٨)</sup>. وفى هذا العمل، تجرى مواجهة منحنيات الطلب الصناعية بمنحنيات العرض للصناعية التى يُفترض أن تلك للمنحنيات مستقلة عنها<sup>(٣٣٩)</sup>. إن هذه النظرية لمنحنيات العرض هى تطوير لنظرية كورنو للتكاليف وتخضع لقيود أكثر صرامة من تلك التى يضعها التحليل الجزئى على منحنيات الطلب<sup>(٣٤٠)</sup>. ولكن مارشال أضاف على مخططة الكثير من التفاصيل

(٣٣٨) يفترض هذا طبعاً وجود أسواق تامة - أسواق لا يوجد فيها سوى سعر واحد لكل المشتريين - وبالتالي وجود 'سلع' معروفة جيداً ومتجانسة بشكل كامل، يعرف الإنتاج فى كل واحدة منها 'صناعة' معينة تواجه منحني طلب سوقى محدد. إن مارشال وكل الاقتصاديين فى عهده لم يدركوا بصورة تامة الصعوبات الكامنة فى هذه المفاهيم، التى شجعت البروقيسور جامبرلن وغيره على التخلي عن فكرة 'منحنيات الطلب الصناعية' إجمالاً. ولكنهم لم يتعاملوا عن رؤية هذه الصعوبات.

(٣٣٩) يتطلب مبدأ إهمال الآثار غير المباشرة أن التغيرات فى الكمية المنتجة من قبل أى صناعة لا ينبغي أن تؤثر على الدخول المكتسبة فى نفس الصناعة بدرجة قوية بحيث تحول منحني الطلب على منتجاتها، ناهيك عن الطلب الإجمالى على كل المنتجات.

(٣٤٠) وهذا هو السبب الذى جعل بارون Barone، الذى فعل أكثر من غيره لتوضيح هذا الوضع، لم يستعمل منحنيات العرض للمنتجات بحرية بقدر ما فعل مارشال. وبدلاً من ذلك، فإنه اقتصر على -



المنمقة بحيث اكتسب المخطط أهمية لا يمتلكها أصلاً وبات العمود الفقري لدراسة لكل العمليات الصناعية غير الكلية non-aggregative - وهو دور ثم إعداد هذا المخطط ليؤديه في حقيبتنا الحالية<sup>(٣٤١)</sup>. وحينما قام مارشال بذلك، فإنه طور مفاهيم مهمة بالنسبة للتحليل العام أيضاً، أو، كما صغناها قبل قليل، مفاهيم تخدم هدف استكشاف العلاقات القائمة في مجال الاقتصاد ككل. إن مفهوم شبه الربيع هو مثال على ذلك: أى حقيقة أن 'الأدوات appliances التى يصنعها الإنسان' يمكن أن تتصرف كعوامل طبيعية بالضبط لفترات زمنية تطول أو تقصر؛ ورغم أن هذا المفهوم يظهر لدى مارشال بالارتباط مع تحليله الجزئى، بيد أنه مهم، طبعاً، بنفس القدر بالنسبة لتحليل عام كتحليل فالراس<sup>(٣٤٢)</sup>. ولكن المثال الأهم هو 'مبدأ

الحديث عن منحنيات العرض للعوامل الفردية لتجنب افتراض أن أسعار هذه الأخيرة معطاة ولا تتغير بالنسبة لبعضها بعضاً كلما تحركنا على طول منحنيات العرض للمنتجات - وهو افتراض مقبول في حالات خاصة ولكن ليس بصورة عامة. انظر: 'Sul trattamento di quistioni dinamuche,' *Giornale degli Economisti*, November 1894. وقد أدرك بيجو، من زوايته الخاصة، هذا القيد بشكل صريح أكثر مما فعل مارشال. انظر، بشكل خاص، عمله: 'Supply' المنشور في *Economic Journal* في وقت متأخر يعود إلى حزيران ١٩٢٨. (٣٤١) عند تطوير هذا المخطط، ألقي عليه مارشال، دون شك، من الثقل أكثر من قدرته على تحمله. يمكننا أن نشير هنا إلى المثال الأكثر أهمية حول هذه الممارسة. يعمل هذا المخطط على أفضل وجه حينما يتقاطع منحنى طلب سوقى متناقص بصورة ثابتة *monotonically*، على منتج صناعية صغيرة، مع منحنى عرض صناعى متزايد بصورة ثابتة فى الفترة المعنية *the operative interval*. ولكن مارشال كان يكره بشكل واضح أن يقتصر على هذه البنية التى يبدو أنها لم تأخذ بنظر الاعتبار حقيقة أن المنشأة والصناعات تعمل من الناحية العملية عند منحنيات عرض متناقص فى أغلب الوقت. ولذلك، فإنه سلم بمنحنيات العرض المتناقصة هذه وطرح، لتفسيرها، مفاهيمه المشهورة حول الوفورات الداخلية والخارجية. ولكن يجب أن يكون من الواضح أن منحنيات العرض التى تصف هذه الظواهر بالفعل تعالج عملية لا يمكن قلبها وبالتالي فهي ليست 'أداة' منحنيات العرض المعتادة التى تتحرك عليها منشأة ما صعوداً وهبوطاً. فهي تصور عمليات تاريخية فى شكل معمم وقد قاد هذا إلى الصعوبة المعروفة حول توازن صناعة ما فى ظل ظروف المنافسة البهتة: فحينما يتقاطع منحنى عرض متناقص مع منحنى طلب من 'الأسفل'، أى بطريقة ما بحيث، عند يسار نقطة التقاطع، تكون التكاليف الحدية أقل من، وعند يمين نقطة التقاطع، تكون التكاليف الحدية أكثر من، أسعار الطلب للكميات المعنية، فإن مارشال كان يقول أن نقطة التقاطع هي نقطة توازن مستقر، فى حين أن من الواضح عدم وجود سبب لدى أى منشأة يدعو للتوقف عند تلك النقطة ما لم نعتز بوجود عنصر ما احتكارى. ولكن الصعوبة لا يمرر لها قط. فى حالة كل من الوفورات الخارجية والداخلية، فإن منحنى العرض الصناعى يغير موقعه *displaced* (متحولاً نحو الأسفل) وليس ثمة أى معنى من تسمية المنحنى الذى يصف هذا التغير فى الموقع *displacement* كمعنى عرض.

(٣٤٢) إن معالجة مارشال لهذا المفهوم، كما هو شأن معالجته لمفهوم الربيع، قد أضعفتها نوعاً ما عدم التوافق *inconsistencies*. ولكن المفهوم، كما رأينا من قبل، يمثل إحدى أهم الأدوات التى استعملها مارشال للتغلب على الصعوبات الكامنة فى 'عصر الزمن'. وبالمثل، فإن نظريته للفترات الزمنية الطويلة والقصيرة تطورت عن اعتبارات تتعلق بصناعات صغيرة وحتى منشآت فردية، =

الإحلال' الذى (نفس المصدر، ص ٤٢٠) يتسلسل بهدوء تام إلى قرار المنتجين بإحلال توليفات من العوامل أقل تكلفة محل توليفات أخرى أكثر تكلفة إلى أن يتطور هذا المبدأ أخيراً إلى الموضوعية المهيبة: 'القانون العظيم للإحلال لدى تونن' الذى يسود ويسيطر على كل العملية الاقتصادية ويفتح أحد الدروب، الكثيرة الممكنة، نحو التسليم بالاعتماد المتبادل العام ما بين الكميات الاقتصادية<sup>(٢٤٣)</sup>. ومن زاوية التحليل الجزئى وضمن حدوده، فقد جرى إثبات هذا الاعتماد المتبادل العام بواسطة دراسات كثيرة تدور حول: نظرية الطلب والعرض المشترك والمركب، ونظرية قيم السلع المرتبطة عموماً، التى أثمرت قسماً من أكثر الصفحات بروزاً من الكتاب الخامس من Principles والتى طورها إدجورث أكثر فيما بعد. وفى الواقع، فإن من المعقول أن نقول إن الفكرة الشاملة، ولكن الكئيبة والشاحبة، للاعتماد للمتبادل العام القائم بين كل عناصر النظام الاقتصادى - والتى تثير بسهولة الدهشة من اعتماد كل شيء على كل شيء آخر - يمكن فهمها وتقريبها من إدراك للكثيرين من خلال أمثلة ملموسة عن العلاقات بين قيم لحم البقر ولحم الضأن، أو الشاي والسكر، أى العلاقات بين قيم السلع المنافسة والسلع المكملّة (فيشر). ويمكن القيام بذلك دون خرق القيود الملازمة لطرق التحليل الجزئى. وفى الواقع، فأننا فى حالات كهذه، ومع إهمال طفيف للمنطق الصارم أحياناً، إنما نتجاوز الآثار المباشرة ونأخذ بالاعتبار الآثار غير المباشرة أيضاً؛ ولكن مع ذلك، فأننا نفعل هذا الأمر ضمن قطاعات صغيرة فقط لا تحدث آثاراً مهمة على الاقتصاد كله، قطاعات لا تحدث، على الأقل، تأثيراً مهماً إلى حد يكفى للتأثير على تلك الكميات التى تحدد الإطار للقطاع الصغير، كالدخل القومى. وفى حالات كهذه، فإن العلاقات فى القطاع الصغير الذى يمكن أن يتولاه التحليل الجزئى، توضح أو

حولها أيضاً قابلة لأن تسرى سرياناً عاماً (انظر: Principles, p. 519)، والحالة الأكثر وضوحاً هى نظرية مارشال للتوقعات (انظر، مثلاً، ص ٤٢٢ و ٤٤٦) والمعايرة. (٢٤٣) وهذا يصبح واضحاً حينما نضيف، إلى مفهوم الإحلال التكنيكى أو إحلال العوامل factor substitution الذى يطرح فى ص ٤٢٠ من Principles، الإحلال الأكثر أهمية، إحلال المنتجات product substitution، الذى يقوم به المستهلكون. ومع أن مارشال يعترف بهذا الأخير أيضاً، بيد أنه لم يتسق "تتبعاً على النحو الذى طورّه كارل منجر Carl Menger من قبله. وبالنتيجة، فليس مبدأ الإحلال لدى مارشال لم يظهر البتة فى عمله، وفى عمل مجموعته، فى ضوءه الحقيقى، أى كفرضية خاصة ضمن نظرية المنفعة الحديثة: فمهما جرى التشديد على ذلك المساء، فإنه ظل، كما هو شأنه لدى كاسل Casse! فيما بعد، كمبدأ مكملّ أضيف إلى النظرية الأصلية للقيم والتكاليف بدلاً من أن يُستق منها.

تمثل إلى درجة محدودة العلاقات في كل العالم الاقتصادي<sup>(٣٤٤)</sup>.

ولكن هذه العلاقات تقوم بهذا إلى نقطة معينة فقط. فبما بعد هذه النقطة، تبقى طرق ونتائج التحليل الجزئي غير كافية ويمكن أن تصبح حتى مضللة. وقد أدرك مارشال هذا الأمر. ومن المفيد جدا أن نلاحظ الدقة التي راقب بها مارشال خطوته حينما كانت محاججته تطلّ عالم النظرية 'العامة' للتوزيع<sup>(٣٤٥)</sup>. ومع ذلك، فمن الواضح، من الملحق (الملاحظة الحادية والعشرين)، إن مارشال، لو أنه أراد أن يذهب أبعد، كان يمكن أن يبحث عن التكملات الضرورية للتحليل الجزئي partial analysis في طرق التحليل الجزئي العام general microanalysis من النوع الفالراسي أكثر مما كان سيبحث عنها في كيان منفصل من التحليل الجمعي aggregate analysis (التحليل الكلي macroeconomics).

وسنرى (في الجزء الخامس، الفصل الخامس) إن الحل الأخير هو الذي قنّ معظم الاقتصاديين في وقتنا الحاضر، وبخاصة أنصار المجموعة الكينزية. إذ يقسم هؤلاء النظرية الاقتصادية إلى نظرية المنشأة الفردية وإلى نظرية التحليل الكلي تعني بالعلاقات بين الاستهلاك الكلي، والاستثمار، والتشغيل، وهكذا. ولذلك، يجدر بنا، أولاً، إبراز الصلة التاريخية الموجودة من هذه الناحية بين مارشال وأتباعه المتمردين على ما يبدو في ثلاثينيات القرن العشرين؛ وثانياً، أن نبين إلى

---

(٣٤٤) من بين مساهمات إبيجورث الكثيرة في هذا الخط - المساهمات التي تعالج حالات التحليل الجزئي ولكنها توضح العلاقات العامة من خلال ذلك - سوف أذكر واحدة منها فقط: لغزه المشهور حول فرض الضرائب التي يصن بالقارئ درسها في نسخة البروفيسور ه. هوتلنج H. Hotelling منها: 'Edgeworth's Taxation Paradox and the Nature of Demand Supply Functions,' published in Journal of Political Economy, October 1932. كما أن المدي الذي يمكن به التنسيق بين التحليل الجزئي والعام بالمعنى الموضح في المتن، يبرز جيداً في عمل ماركو فانو: 'Contributo alla teoria dell' offerta a costi congiunti,' Giornale degli Economisti, October 1914. وفي عمل لاحق لنفس المؤلف: 'Contributo alla teoria economica dei beni succedanei,' Annali di Economia, 1926.

(٣٤٥) انظر، بشكل خاص، Principles, p. 587 وما بعدها. والطريقة التي توصل مارشال بها إلى 'الموضوعات العامة' general theorems في ص ٦٠٩ و٦١١. وبالنسبة لتفسيره السابقة، فمن الملاحظ أنه لم يفرض وجود دوال الإنتاج الاجتماعي (أي دوال إنتاج تسري على الاقتصاد ككل)، ولكنه، بعد إنحاز تحليله ضمن إطار الصناعة الفردية أو حتى المنشأة الفردية، اقتصر على الإشارة إلى أن «جوهر المشكلة هو نفسه في كل صناعة» (ص ٥٨٨). هذا وسنعود إلى هذه النقطة في القسم الثامن.

أى حد كان هذا الخليط من نظرية المنشأة الفردية والتحليل الكلى قد جرى التنبؤ به خلال الفترة محل الدرس أصلاً.

وبالنسبة للنقطة الأولى، فإن حقيقة إن مارشال جعل من الصناعة الصغيرة *cheval de bataille* {حصان الوثب} فى الكتاب الخامس من عمله *Principles* لا ينبغي أن نسمح لها بطمس الحقيقة التى لا تقل أهمية والقائلة بأن الكثير من تحليله للصناعات تم بالفعل من خلال اقتصاد المنشأة الفردية<sup>(٣٤٦)</sup>، وأنه حتى بمعزل عما يعنيه هذا، فإن مارشال جمعَ عملياً كل الحجرات وكل المِلاط اللازم لنظرية المنشأة الفردية بما فى ذلك حتى تشكيلة كاملة تماماً من تلك الظروف التى تحول دون تجلى التعميمات الكاسحة للنظرية البحتة فى الحياة الواقعية والتى أُشير إليها غير مرة كاعتراضات ضد تعميماته (انظر، بشكل خاص، *Principles*، للكتاب السادس، الفصل الثامن، وفكرة الربح العادى التى طُوِّرت هناك، وبخاصة ص ٦٩٦ و ٧٠٠). وهكذا، فما أن تراجعَ مفهوم الصناعة أمام النقد المعاصر، فإن أحد تلك التقسيمات كان يتوافر بصورة جاهزة بينما فرضت الرغبة بالتقسيم الآخر نفسها على تلاميذه بشكل أوضح بكثير مما كانت ستقرض نفسها على تلاميذ فالراس.

وبالنسبة للنقطة الثانية، فليس من دافع لتكرار القول إن مارشال نفسه لم يقدم أى مبادرة نحو التحليل الكلى. بيد إن التحليل الكلى نفسه وتوليفه مع تفسيرات تحليلية جزئية للسلوك الفردى هى أشياء قديمة. إذ يمثل *tableau* {جدول} كينيه وصفاً تحليلياً كلياً للتدفق الدائرى الراكد للحياة الاقتصادية، وإن كينيه قد أكمله، كما سبق أن رأينا، بنظرية تحليلية جزئية للتبادل. وقد فعل ريكاردو الشيء نفسه إلى حد بعيد فى الفترة التالية: فحوصه التوزيعية هى مجاميع *aggregates* ولكن

---

(٣٤٦) كانت الصلة بين نظرية الصناعة الصغيرة *small industry* ونظرية المنشأة الفردية *individual firm* تتمثل بمفهوم المنشأة النموذجية لدى مارشال *Representative Firm* (التي أعاد ييجو صياغتها فيما بعد فى: مفهوم المنشأة التوازنية *Equilibrium Firm*). يتضمن هذا البناء المتميز محاولة هى الأكثر أهمية لحل، أو للتغلب على، الصعوبات التى تبرز حينما نحاول وصف العمليات للصناعية من خلال مفاهيم تطورت عن حياة المنشآت للفردية. إن هذه المنشأة ليست منشأة عادية أو منشأة حدية أو منشأة قلادة ولكنها منشأة لها وضع وبنية تنعكس فيها ظروف الصناعة فى أى وقت معطى بطريقة معينة تسرى فيها فرضيات معينة بالنسبة لها دون أن تسرى بالنسبة لأى منشأة أخرى قائمة بالفعل أو بالنسبة لأى صناعة ككل. لقد ضمنت هيئة مارشال كمعلم لهذا المفهوم الفبول الميكانيكى به. ولكنه لم يفل النقد أو التطوير الذى يستحقه.

السبب الذى يفسر لماذا نتصرف هذه الحصوص كما يُعتَقَد أن نفعل هو سبب مشتق من تحليل جزئى fragmentary microanalysis. وقد فعل الشيء نفسه بوهم باورك أيضاً بدرجة كبيرة فى الفترة محل الدرس: إذ ابتدأ بنظرية للسلوك الفردى وبنظرية تبادل تقوم عليها؛ ولكنه لم يترك، فى الطابق الأعلى من مبناه، أى شيء تقريباً سوى مجاميع مثل (قيمة) المجموع الكلى من السلع الأجرية، وكذلك (قيمة) الناتج الكلى و'فترة إنتاج' جمعية aggregative period of production، علاوة على ذلك. وبالمثل، كان فيكسل يحتاج وفقاً لدالة إنتاج اجتماعية دون أن يبدى أى علامة من عدم الارتياح الشديد. وليس من دأع لأن نضيف بأن طريقة كينيه-ريكاردو- بوهم باورك- فيكسل هذه هى طريقة اللورد كينز أيضاً.

فى هذا القسم، نحلل البنية المنطقية لنظام فالراس المتعلق بالشروط أو العلاقات (المعادلات) التى تحدد قيم التوازن لجميع المتغيرات، أى أسعار كل المنتجات والعوامل وكميات هذه المنتجات والعوامل التى يمكن أن تشتريها كل الأسر والمنشآت عند التوازن التام والمنافسة البحتة. ونظرًا إلى أن تحديد هذه الكميات يفترض تحديد الدخول الفردية إضافة إلى دخول المجموعات والدخول الاجتماعية، فلنلاحظ حالاً أن هذه النظرية تتضمن أيضاً كل ما يغطيه مفهوم تحليل الدخل Income Analysis، وأن الشروط أو العلاقات التى يلزم مراعاتها، رغم أنها

(٣٤٧) [كتب هذا القسم حول نظرية التوازن العام الفالراسية فى السنة الأخيرة من حياة المؤلف (وربما فى الشهور القليلة الأخيرة منها). وقد وجدت الأقسام الفرعية (أ) و(ب) و(ج)، مطبوعة (دون أن يقرأها ج. شومبيتر بعد) بينما كان القسمان (د) و(هـ)، مكتوبين باليد. وربما كان ج. شومبيتر ينى كتابة أربع أقسام فقط؛ إذ اشتمل قسمه (ب) على ما هو (ج) الآن. الصفحات لم تكن مرقمة ولم توضع عناوين للأقسام الفرعية. ولكن الترتيب المقصود يبدو واضحاً جداً وينسجم مع الترتيب الموجود فى جدول محتويات عمل فالراس (Elements, pp 489-91). لم تتوافر أى فرصة للتحقيقات والتصحيحات القليلة المحتومة فى عمل من هذا النوع. ولكن الكتابة الأخيرة تكشف عن كل علامة من شأنها أن تنفي أن الكاتب كان يعرف ما كان يريد قوله. فقد باشر وهجر محاولات أخرى كثيرة قبل الوصول إلى محاولاته الأخيرة.

ومع ذلك، لم يكن شومبيتر قد قرر شيئاً ما بصدد الفقرات التمهيدية الصغيرة والموجزة. فثمة ثلاث مقدمات غير مكتملة على الأقل، تظهر واحدة منها فى هذا اللهاى أنناه، ويظهر الاثنان الأخريان بوصفهما أول فقرتين من النص للورد فى المتن أعلاه. كما كان هناك مقترح بثلاث عناوين مختلفة: العنوان للمستخدم بالفعل لهذا القسم والمبين فى المتن أعلاه؛ والثانى المستعمل للمقدمة التمهيدية المطروحة أنناه؛ والثالث هو 'التحليل العام' النظام الفالراسى'. قد تكون المقدمة التمهيدية التالية غير المكتملة هى المقدمة الأخيرة:

٧. التحليل الجزئى الفالراسى سوف أضع، فى هذا القسم، موجزًا حول الخصائص الرئيسية لنظام فالراس، معيذاً صياغة نقاطاً محددة منه لغرض ملأمة العرض، وتاركاً عددًا آخر لفحص أدق فى القسم الثامن وفى ملحق هذا الفصل. ستناقش هذا النظام، الذى جسده فالراس فى نظام من المعادلات، بأسلوب أدبى، وباستثناء ملاحظة قصيرة، فإننا نفترض المنافسة البحتة بصورة عامة. نحن نعالج نطاقاً مقبلاً لا يؤثر على، أو يتأثر بالعالم الخارجى. وفى هذا النطاق، توجد أسر تبيع خدمات إنتاجية (ولغرض الاختصار، نهمل الخدمات المستهلكة بشكل مباشر كالخدمات الشخصية ما عدا تلك التى يستهلكها أصحابها بصورة فراغ أو مواد للاستمتاع) وتشتري منتجات؛ كما توجد منشآت تشتري خدمات إنتاجية وتبيع منتجات. ولكن بينما تتبع الأسر خدماتها إلى المنشآت فقط، فإن المنشآت تبيع المنتجات ليس إلى الأسر فقط ولكن بعض المنشآت تنتج أيضاً منتجات معينة (مواد أولية ومعدات) بقصد بيعها إلى منشآت أخرى. ومن أجل إبراز المشاكل الجوهرية بصورة واضحة، سوف نهمل، فى البداية، المنتجات الوسيطة هذه ونحتاج كما لو أن المنشآت لا تفعل سوى تجميع العمل وخدمات العوامل الطبيعية وتحويلها إلى منتجات لغرض بيعها إلى الأسر ومن ثم تقنيهم [...]

ذات طبيعة تحليلية جزئية أساساً (أنها تشير أساساً إلى الكميات التي تشتريها وتبيعها الأسر والمنشآت الفردية)، بيد أنها تتضمن أيضاً جوانب تحليلية كلية كذلك التي تخص التشغيل الكلي في المجتمع، على سبيل المثال. ويتعذر أن نشدد أكثر على القارئ على أن من غير الصحيح مواجهة تحليل الدخل أو التحليل الكلي من النوع الكينزي، مثلاً، بالتحليل الجزئي الفالراسي كما لو أن هذا الأخير يمثل نظرية تهمل تحليل الدخل والتحليل الكلي ويلزمها أن تستكمل بهذا التحليل.

كما ينبغي الاهتمام حالياً بثلاثة نقاط أخرى. أولاً، تحدثت أنفاً عن أسعار منتجات وعوامل. ولكن نظرية التسعير pricing لدى فالراس تشير، أساساً وفي الطابق الأرضي من مبناه، إلى أسعار خدمات المنتجات والعوامل. وهذا لا يعني الشيء نفسه إلا بالنسبة لمنتجات وعوامل تخدم مرة واحدة فقط. وفيما عدا ذلك، فإن مشكلة تسعير المنتجات والعوامل نفسها هي مشكلة متميزة تحل عند طابق ثاني، كما سنرى. ومع ذلك، فإن التشديد على هذا الأمر ليس سوى حذقة زائدة ما دمنا لا نخشى أى سوء فهم. ثانياً، لقد تحدثت عن أسعار 'يمكن أن تُدفع عند التوازن التام والمنافسة البحتة'. إن هذه ليست طريقة فالراسية في الطرح: ففالراس، وإلى حد بعيد على غرار ج. ب. كلارك J. B. Clark، قد فهم أسعار التوازن هذه على أنها تمثل، عادةً، المستوى الفعلي الذي تتجنب حوله الأسعار في الحياة الواقعية<sup>(٢٤٨)</sup>، مما يتضمن حقاً معينا لا أحب أن أدعيه. ثالثاً، لقد جمع فالراس خدماته الإنتاجية في خدمات الأرض والعمل ورأس المال ذاته 'capital proper'<sup>(٢٤٩)</sup>، ولكن هذا لا يعني قبول المخطط الثلاثي القديم للعوامل: فقد اعترف

(٢٤٨) ومثلما فعل كلارك، فإن فالراس قام بالتشبيه بـ 'مستوى' بحيرة ما لإيصال فكرته - وهي فكرة آ. سميث القديمة.

(٢٤٩) وكما نعلم، فقد عرّف فالراس capitaux لرعوس الأموال} بمعنى أوسع بوصفها كل 'السلع' التي كثيراً ما تخدم أكثر من مرة واحدة؛ ومعنى أضيق بوصفها السلع المعمرة التي يستمر إنتاجها هي نفسها (capitaux proprement dits). يسمي فالراس خدمات هذه السلع revenus بغض النظر عما إذا كانت هذه الخدمات تستهلك من قبل أصحابها (كالفراغ في حالة 'رأس المال الشخصي': فهذا الفراغ ما يزال travail {عملاً} أو أنها تستعمل بصورة إنتاجية. إن هذه المفهومة conceptualization، التي اشتقها فالراس من والده انطونيو أوغسطين فالراس Antoine August Walras (١٨٠١-١٨٦٦؛ ١٨٤٩) (theorie de la richesse sociale) والتي تم تبنيها (أساساً) من قبل أرفيج فيشر، لها مزاياها المنطقية ولكن ليس لها من أهمية بالنسبة لنا إلا بقدر ما ينبغي تذكرها إذا أريد فهم معاجزة فالراس بصورة صحيحة (الدرس السابق عرض). والسبب نفسه، أكرر بأن رعوس الأموال، إضافة إلى أنها تقدم خدمات تستهلك مباشرة أو تتحول إلى سلع، يمكنها أن تجهز خدمة معينة أيضاً d'approvisionnement service 'يمكن' دورها أن تكون استهلاكية أو إنتاجية. =

فالراس بالفعل بعدد كبير من وسائل الإنتاج والخدمات. [تتوقف هذه القطعة من المخطوطة هنا.]

(أ) مفهومة فالراس إن وصف النمط الاقتصادي، الذى تعبر عنه معادلات فالراس، يرد فى عمله Elements, lecons 17-19<sup>(٢٥٠)</sup>. ويتبين أكثر أداء هذا النمط فى tableau economique للمعروض فى lecons 35 من ذلك العمل حيث، هنا أيضاً، يشير فالراس إلى آرائه بخصوص التقلبات التى تحوم حول حالة التوازن<sup>(٢٥١)</sup>. كما نتعرف على مفهوم المنظم لدى فالراس، وعلى بنية العمليات فى منشأة نمطية من خلال تحليل مفيد إلى أبعد حد لنظام محاسبي مبسط. ويتوافق هذا التحليل مع قائمة للأصول<sup>(٢٥٢)</sup> assets تحدد الكثير، إن لم نقل كل، الجهاز النظرى

---

يوصف الدرمان الثامن عشر والتاسع عشر بدقة بنية عملية الإنتاج لدى فالراس والنظام المحاسبي لمنشأته - وهى قضايا لم تجتنب الانتباه الذى تستحقه.

(٢٥٠) Elements d' economie politique pure ou theorie de la richesse sociale (1st ed. 1874-7 ; 4th ed., 1900) وتمطت طبعة عام ١٩٢٦ : the edition definitive الطبعة التى يقتطف منها فى كل مكان فى هذا الكتاب إلا إذا أشير إلى غير ذلك) ]

(٢٥١) لا تختلف هذه عن آراء أ. سمث من حيث الجوهر. إن تشبيه فالراس توازن السوق a la cote par le vent (كبحيرة تتقلبها الرياح)، الذى هو أمر مميز بالنسبة لاعتقاده بواقعية - وحتى باعتمادية - للمستوى التوازنى للقيم، قد كرره ج. ب. كلارك. ويتبنى التشديد مرة أخرى على أن هذا الاعتقاد الأعمى، الذى كان واسع الانتشار فى ذلك الوقت دون شك، يتعدى الدفاع عنه؛ ولكن هذه الحقيقة لا تجعل تحليل خصائص تلك المستويات التوازنية رائداً أو عديم الجدوى صلياً (انظر القسم الثالث عن 'أرض الأحلام التوازنية'، أعلاه). كما يتبنى التشديد أيضاً على أن فالراس (انظر، مثلاً، Elements, p. 370) لم يفعل وجود الواقع الرأسمالى قط، رغم أنه قلل من شأن الاختلاف بين نظريته وحقائق الواقع الرأسمالى. هذا ولا يمكن توجيه أى تهمة البتة صد ياريقو من هذه الناحية.

(٢٥٢) إن كل مادة تدخل نطاق الاعتبارات الاقتصادية، حتى قوة العمل (لدى ماركس) و capitaux personnels (رؤوس الأموال الشخصية) (لدى فالراس)، يمكن أن تعالج كأصل إذا أوقفنا العملية الاقتصادية للحظة وعدنا كل عنصر منها. ويقوم فالراس ببث الحركة فى هذه العملية حالاً حينما يفرض نفسه الاختلاف بين الأصول التى هى خزين (أو رصيد) funds وتلك التى هى تدفق flows، حيث يتبين لنا كيف أن الأصول تبقى بعيد إنتاج نفسها. ثمة ثلاثة عشر نوع من الأصول: رؤوس الأموال (وهى كل الأشياء التى كثيراً ما تخدم أكثر من مرة واحدة بما فى ذلك الأرض، وقوة العمل، ورؤوس الأموال المنتجة) التى تقدم 'خدمات' للاستهلاك المباشر (بما فى ذلك الفراغ)؛ رؤوس الأموال (الأرض، وقوة العمل، ورؤوس الأموال المنتجة التى تتألف من التجهيزات والمعدات) التى تقدم خدمات إنتاجية؛ وإضافة إلى هذه البنود الستة، ثمة رؤوس الأموال المنتجة (التجهيزات والمعدات) التى هى جاهزة للبيع فى أيدي منتجيها دون أن تقدم خدمات بعد (the capitaux neufs) (رؤوس الأموال الجديدة)؛ خزين السلع الاستهلاكية التى تخدم فى أيدي المستهلكين مرة واحدة فقط؛ المواد الأولية والسلع شبه-الجاهزة فى أيدي المنتجين ممن هم فى طريقهم لاستعمالها؛ خزين السلع الاستهلاكية (الموقتة transient) والمواد الخام فى أيدي المنتجين ممن يحتفظون بها للبيع؛ وأخيراً، ثمة ثلاثة أنواع من خزين النقود، أى النقود التى يحتفظ بها المستهلكون لتمويل معاملاتهم الاستهلاكية، النقود التى يحتفظ بها المنتجون لتمويل المعاملات -



لفالراس. ومن المفيد لغرضنا الحالي أن نلاحظ، أو أن نلاحظ مرة أخرى، قسماً من الصفات البارزة في قائمة الأصول هذه. وكما نعلم، فإن المنظم الفالراسي هو العامل agent (سواء أكان شخصاً طبيعياً أم مؤسسة<sup>(٣٥٣)</sup>) الذي يشتري المواد الخام من منظمين آخرين، ويستأجر الأرض من مالكيها، والقدرات الشخصية (facultes personelles) من العمال، والسلع الرأسمالية من الرأسماليين، ويبيع لمصلحته المنتجات التي تنتج عن التعاون بين خدمات هذه الأصول أو التأليف فيما بينها<sup>(٣٥٤)</sup>. ولسنا بحاجة لأن ندخل مجدداً في مناقشة هذا الموضوع ومعنى مفهوم

=الإنتاجية monnaie d'epargne. وتعمل المناقشة الكيزية ترجمة هذا البند الأخير مهمة متممة. وأتصور أن النقود المخصصة لغرض الاستثمار هي أقرب معنى للمعنى الذي قصده فالراس. (٣٥٣) رغم أن فالراس يلوم الاقتصاديين الإنجليز على خلط وظيفة المنظم بوظيفة الرأسمالي ويلوم الاقتصاديين الفرنسيين على خلط وظيفة المنظم بالعمل (حيث يشكل الجهد التنظيمي entrepreneurship نوعاً من العمل)، فإن نظريته عن entrepreneurship لا تذهب أبعد كثيراً من نظرية ج. س. ميل أو ج. ب. ساي. فكل ما فعله فالراس هو إبراز وظيفة التأليف بين عوامل الإنتاج بوضوح أكثر. وكما تبين حقيقة كونه قد ضم الشركات إلى حلقة المنظمين، فإن مفهومه يعود إلى نطاق نشاط الأعمال المعتاد ويمادل تقريباً العامل الإنتاجي الرابع لدى مارشال: التنظيم organization.

(٣٥٤) كنتيجة لتمييز فالراس الدقيق بين رموس الأموال (capitaux) أي السلع (بما فيها قوة للعمل) التي كثيراً ما تعدد أكثر من مرة واحدة، والخدمات (أو revenus) - وهو تمييز يختل في حالة السلع التي تخدم مرة واحدة فقط - فإن نظرية التسمير لدى فالراس تمضي على مستويين: فورياً (على المستوى الأول)، بتعين علينا الاهتمام بتسمير الخدمات فقط (الذي يتضمن تسمير المنتجات المؤقتة transient)، ثم بعدئذ، على مستوى آخر، بواجه مشكلة تسمير هذه السلع الرأسمالية نفسها (التي يُستبعد منها تسمير قوة العمل عملياً، طبعاً، ما لم يكن هناك استعداد). تنشأ كل الدخول بصورة موحدة عن بيع الخدمات - وهو ترتيب مفهومي conceptual arrangement لا يخلق صعوبة فسي حالة الأرض (العوامل الثابتة permanent) والعمل، ولكنه، بالطريقة التي سيتم تفسيرها، يفترض موضوع وجود دخل صافي في حالة السلع المعمرة والمنتجة التي تستند مع الزمن. وبالنسبة لهذه اللحظة، نلاحظ مجدداً أن فالراس سلم حقاً بعدد غير محدد من الخدمات الإنتاجية، رغم أنه استسلم للتقليد بتجميع هذه الخدمات في صورة خدمات من أنواع مختلفة من الأرض وقوة العمل ورموس الأموال المنتجة مما يجعله يبدو وكأنه يقلل مخطط العوامل الثلاثي القديم. وينبغي أن نلاحظ أيضاً إن فالراس، مستيقاً تطورات لاحقة، أشار حالاً (ص ١٩٧) إلى أن الأرض والعمل فقط (زائداً التجهيزات plant وبند قليلة جداً من المعدات equipment) تستأجر عينا، أما معظم وسائل الإنتاج المعمرة، فلا يستأجرها المنظمون عينا بل في صورة نقد وهي تمثل ما يدخره الرأسماليون ويقوموا بإقراضه، مع أن فالراس، في البداية، قبل قيامه بإدخال النقود في العملية الإنتاجية، سمح للسلع الرأسمالية أن تستأجر عينا. ويبدو إن هذا يتضمن ملاحظة parallelism، بين إقراض النقود وإقراض السلع الرأسمالية، أكثر صرامة مما كان فالراس مستعداً للتسليم به كما سنرى: فطبعاً، ما يتوافر لدى رأسماليه هي النقود، وليس السلع، لإقراضها للمنظمين؛ وأن العملية، عند التوازن اللام في ظل المنافسة البحتة فقط، تمضي كما لو أن الرأسماليين يملكون السلع المعمرة المنتجة. ونبغى أن نتذكر هذه النقطة الدقيقة - رياضياً، أنها تفسر كل الفرق بين مطابقة معينة وشرط توازني معين - وبخاصة حينما نريد رؤية القرابة بين النظام الفالراسي والنظام الكيزي.

المنظمين الذين، كمنظمين، لا يربحون ولا يخسرون. ومع ذلك، فإن المهم هو ملاحظة ثلاثة أشياء.

أولاً، حرص فالراس - أكثر بكثير من الكتاب الآخرين - على أن يبنى نظرياً وأن يطابق عملياً 'الأسواق' المختلفة التي تعمل آليته الاقتصادية من خلالها ويتشكل جهازه التحليلي من خلال التفاعل فيما بينها. وإذا نبسط ونجمع بقدر ما نستطيع، يتكون لدينا نوعان أساسيان من الأسواق، سوق المنتجات وسوق الخدمات الإنتاجية، وكذلك السوق الذي يحدد أسعار رءوس الأموال وبالتالي أيضاً معدل الإيراد الجديد، وسوق وسائل الدفع. قد يستغرب القارئ من تشديدي على هذه المسألة المعروفة على ما يبدو. ولكن الارتباط الصارم لكل جزء من المحاجة بسوق قابلة للتعريف، حتى عند أعلى مستوى من التجريد، يمثل صفة جوهرية من منهج فالراس الذي يبدأ، في كل واحدة من هذه الحالات الأربع، بحل نظري لمشكلة توازن معينة ومن ثم يتحقق من الطريقة التي يتجلى فيها هذا الحل النظري 'عملياً' في السوق المعنية<sup>(٣٥٥)</sup>.

ثانياً، نلاحظ، حينما نفحص قائمة الأصول لدى فالراس، وجود تشديد كبير على المخزونات stocks or inventories: فهناك مخزونات من السلع الرأسمالية الجديدة، ومخزونات من السلع الاستهلاكية تحتفظ بها الأسر والمنشآت، ومخزونات من المواد الخام يحتفظ بها منتجوها ومستعملوها معاً، وكذلك، كما رأينا، مخزونات من النقود (أرصدة نقدية سائلة) من مختلف الأنواع. ولما كان وجود هذه المخزونات يفترض مسبقاً سلوكاً ماضياً معيناً لدى الأفراد المعنيين، وما دامت عادة إنتاجها الجارية تفترض مسبقاً وجود توقعات معينة، فإن النظام - حتى إذا كان راكداً بصورة تامة - ما يزال يصف عملية تجرى عبر الزمن وبالتالي يمكن أن نسميه نظاماً 'ديناميكياً ضمناً'. وإذا كان فالراس لا يشعر بهذا، وإذا وافقناه على

---

(٣٥٥) وهكذا تحل مرتين كل واحدة من المشكلات الأربع - تسعير المنتجات، تسعير الخدمات الإنتاجية، تسعير السلع الرأسمالية و'تسعير النقود': إذ لدينا أولاً، في كل حالة، برهان ما على وجود حل توازني معين؛ وثانياً، البرهان على أن هذا الحل هو الحل الذي تميل آلية السوق، في ظل المنافسة للبحث، إلى إثباته، أو، بلغة تقنية أكثر قليلاً، لدينا في كل حالة من الحالات الأربع برهاتان متميزتان (محاولتان للبرهنة): الأول هو البرهان على وجود existence حل توازني معين والثاني هو البرهان على وجود ميل نحو ذلك الحل. ولما كان الحل الثاني يتضمن الموضوعات القليلة بأنه إذا تم العثور على الحل التوازني مرة واحدة، فلا يتم التخلي عنه إلا بتدخل قوة إضافية معينة، فإننا نسو البرهان على الميل نحو توازن ما بالبرهان على استقرار stability الحل التوازني.

تسمية هذا النظام ستاتيكيًا، فهذا يعود إلى ترتيب معين device قد تبرره رغبة فالراس بإظهار الهيكل العظمى المنطقي للحياة الاقتصادية، ولكنه ترتيب مصطنع إلى حد بعيد رغم ذلك: فقد حاول فالراس أن يبنى حالة توازنية معينة ab ovo {من البداية} بالطريقة التي كان يمكن أن تبنى فيها هذه الحالة لو أمكن أن نكيف بشكل سلس وفوري كل المنتجات والعمليات القائمة للشروط التي تبرز في الحين. إذ إن الأسر لدى فالراس لا تشتري المنتجات الاستهلاكية أو تباع الخدمات الإنتاجية حالاً. كما أن منشآته (المنظمين) لا تشتري الخدمات الإنتاجية وتعرض المنتجات فوراً. فكل هؤلاء يعلنون فقط ما يمكنهم أن يشتروه ويبيعوه (يتجهوه) تبعاً عند أسعار cries au hasard، أى أسعار تعلنها بعض المنشآت بصورة تجريبية في السوق، وهم أحرار تماماً في تغيير آرائهم حينما يتبين أن هذه الأسعار ليست هي أسعار التوازن: وهكذا تعلن أسعار أخرى وتسجل إعلانات أخرى عن الاستعداد للشراء أو البيع (والإنتاج) على bons {كوبونات} - وهي قصاصات ورق لا تحمل أى التزام - إلى أن تظهر قيم التوازن، أى أسعار لا يبقى عندها دون إشباع أى طلب مستعد لدفعها أو عرض يقبلها. والآلية الوحيدة التي يسلم بها فالراس للتفاعل مع هذه التغييرات في الأسعار التجريبية تكمن في رفع أسعار المنتجات والخدمات التي يكون الطلب عليها أكثر من العرض عند هذه الأسعار، وتخفيض أسعار المنتجات والخدمات التي يكون عرضها أقل من الطلب عند هذه الأسعار<sup>(٣٥٦)</sup>. ولن أتوقف لعرض الحجج الواضحة التي يمكن تقديمها في محاولة لتلطيف تنظير فذ كهذا.

[من الواضح عدم وجود أى مناقشة حول الشيء الثالث من 'الأشياء الثلاثة' التي من المهم ملاحظتها.]

(ب) نظرية التبادل [نظرًا إلى أن التوازن في السوقين الأساسيين، سوقى السلع الاستهلاكية والخدمات، والطريقة التي يتفاعلان بها - حيث يحددان أحدهما الآخر آنياً - تحتل أهمية حاسمة بالنسبة لقوة بنية فالراس، فسنعالج الآن هذين السوقين الأساسيين على حدة. وسنهمل، لهذا الغرض، كلاً من الادخار وإنتاج

(٣٥٦) إن طريقة إيدجورث في الوصول إلى أسعار وكميات التوازن عن طريق 'إعادة التعاقد' recontracting تصل إلى الشيء نفسه طبيعاً.

capitaux neufs {رعوس الأموال الجديدة<sup>(٣٥٧)</sup>} - وهو أسلوب يتضمن فرضية أن رعوس الأموال المنتجة تكون معمرة permanent وغير قابلة للتلف كما هو شأن 'الأرض' بالضبط. وللتشديد على الخطي في هذا الأسلوب، سندخل بالفعل numeraire - وهي السلعة القياسية التي تستعمل للتعبير عن كل علاقات التبادل - دون أن يجرى تداول لأى نقود بالفعل أو أن يتم الاحتفاظ بها<sup>(٣٥٨)</sup>. ثمة أسئلة كثيرة سنحتفظ بها إلى القسم الثامن لأنه يتعذر أن نجيب عليها هنا دون إعاقة التقدم فى محاجبتنا.

نعلم مما سبق أن فالراس قد أسس بنيته وفقاً لنظرية محكمة للتبادل تؤدي دورين متميزين: أولاً، كان على هذه النظرية أن تصف الخصائص الأساسية للمنطق الاقتصادى الذى لدى فالراس الشيء نفسه الذى تعنيه الآلية الأساسية للأسواق التنافسية بشكل عام؛ ثانياً، كان عليها أن تعطى معادلات سلوك الأسر (معادلات التعظيم). بخصوص الدور الأول، تتمخض نظرية المنطق الاقتصادى لدى فالراس عن تفسير للقيمة الاقتصادية يقوم على المنفعة الحدية، وهو تفسير ستجرى مناقشته فى إطاره التاريخى فى ملحق هذا الفصل. أما هنا، فلا نهتم بقضايا من قبيل ما إذا كان ثمة معنى من الحديث عن المنفعة الحدية بوصفها 'السبب' للقيمة بل نمضى مباشرة لمناقشة الجانب الثانى من نظرية التبادل لدى فالراس. ونحن نستطيع أن نفعل هذا لأن مفاهيم المنفعة الحدية والكلية، كما أوضح باريثو<sup>(٣٥٩)</sup>، تتوافر بإسهاب ما دمنا نريد صياغة شروط التوازن فحسب. ومع ذلك، فمن المرغوب تقديم بضع ملاحظات حول جوانب أخرى من نظرية التبادل هذه.

---

(٣٥٧) للاختصار، نفترض أيضاً أن المنشآت لا تشتري مواد خام من بعضها بعضاً؛ فكلها ببساطة تضم 'خدمات' إلى منتجات تنتج للبيع إلى الأسر. ول سوء الحظ، أننا لا نستطيع بالمثل إظهار الخدمات المستهلكة مباشرة من قبل مالكيها.

(٣٥٨) ومع ذلك، لا ينبغي تفسير هذه الخطوة التبسيطية، سواء من ناحية فالراس نفسه أو من ناحية تقديمنا نحن، على اعتبار أنها النظرية القائلة إن النقود لا تدخل فى العملية الأساسية المتعلقة بتحديد القيم بل هى مجرد أداة تكنيكية أو حجاب. فكل ما نقصد أننا سنضع هذا الموضوع على حدة مع احتفاظنا بحق إلغاء أو تعديل النتائج التى نسمى إليها الآن بالضبط إذا تبين إن تدخل النقود يتطلب منّا أن نفعل ذلك.

(٣٥٩) كان أنتونيلي Antonelli وبونينسيغنى Bonnissegni وآخرون قد أصرّوا ذلك ضمناً. وبالنسبة لمبارة باريثو، انظر، مثلاً، عمله Manuel, p. 542. والمعادلة التاسعة، الواردة فى تلك الصفحة، تسمى ليس فقط من دون المنفعة الحدية بل وأيضاً من دون أى 'دالة أسية' index function: إن الفقرات السادسة والسبعين الأولى من ملحق العمل Manuel تعكس نسخة باريثو من دروس فالراس.

وإذا استفاد فالراس كثيراً من المفاهيم التى أعلننا نواً إنها مفاهيم زائدة، فقد طورَ في البداية نظرية التبادل (التنافسى) بين سلعتين بشكل باهر. والنقطة الجديدة بالملاحظة هي أن فالراس قد أدرك بصورة كاملة الإمكانات المتمثلة بأنه يمكن أن لا يكون هناك أى حل للمشكلة أو، بخلاف ذلك، أن تتوافر توازنات عدة تُخزل، في بنيتها، إلى ثلاثة توازنات، اثنان منها توازنان مستقران والثالث توازن غير مستقر، بينما أن مثل هذا الوضع لا يحدث عموماً وأن أسعار التوازن الفريدة تظهر دائماً من الناحية العملية إذا كانت تتوافر سلع كثيرة في السوق.

[تنتهى هذه القطعة من المخطوطة هنا ولكن يبدو أن القطعة التالية تتبعها من دون انقطاع جدى في المحاجة].

(ج) تحديد واستقرار التبادل البسيط] نظراً إلى إن نظرية التبادل، إلى جانب تقديم الوصف النظرى لسلوك المستهلكين (الأسر)، تقوم أيضاً بإظهار الخصائص الأساسية للفعل الاقتصادى بشكل عام (منطق الاختيار)، فثمة معنى أن نثير هنا بالضبط الأسئلة المتعلقة بالتحديد determinateness والاستقرار Stability للتبادل البسيط في سوق تنافسى تام، حيث يؤخذ بالاعتبار كما ينبغى التبادل غير المباشر (عمليات الموازنة arbitrage) وحيث يجرى استعمال سلعة قياسية (numeraire) ولكن ليس نقوداً<sup>(٣٦٠)</sup>. ونحن نثير هذه الأسئلة هنا بنفس المعنى الذى أثارها به فالراس ما عدا نقطة ستظهر بعد قليل.

ثمة أفراد - لنقل  $n$  منهم - ممن لديهم أنواع محددة ويمتلكون أصلاً كميات اعتباطية من عدد اعتباطى من السلع المعروفة جيداً، لنقل  $m$  إجمالاً، يظهرون في السوق بقصد الاستفادة من الإمكانات التى قد تقدمها هذه السوق لتحسين إشباع حاجاتهم كما تضمنها ممتلكاتهم الأصلية<sup>(٣٦١)</sup>. وهكذا نقبل طريقة

(٣٦٠) يفترض إجراء عمليات للموازنة من خلال numeraire. ومع ذلك، لا بد من أن نكرر إن هذه العمليات يفترض أن تنظم بطريقة معينة لا تحرف أى كمية من السلعة القياسية عن استعمالها كسلعة. فإذا احتفظ الأفراد بأى كمية من السلعة القياسية، فهذا من شأنه تحويلها إلى نقود.

(٣٦١) إن الممتلكات الأصلية لكل مشارك في السوق هي معطيات تخضع إلى شروط محددة من قبيل إن الكميات المملوكة أصلاً ينبغى أن تكون كلها غير سالبة، وأن واحدة منها على الأقل يجب أن تكون أكثر من صفر، وأن التوزيع الأصلى لا ينبغى أن يخرق فرضية المنافسة البحتة. وفيما عدا ذلك، فإن فالراس، في الدرس الرابع عشر، يبرهن على أن الأسعار عند التوازن التام ليس من شأنها أن-

فالراس في الحديث عن ميل كل المشاركين لتعظيم إشباعهم<sup>(٣٦٢)</sup>. كما نقبل الفرضيات المعتادة حول الاستمرارية وقابلية التفاضل، على الأقل بالنسبة 'للمنحنيات' السوقية الناتجة. أخيراً، بالنسبة لهذه اللحظة، نفترض كما فعل فالراس، إن دوال المنفعة الحدية لدى كل مشارك، بالنسبة لكل سلعة، ليس فقط موجودة بل إنها أيضاً دوال لكمية هذه السلعة فقط، أى أنها مستقلة عن أى سلع أخرى قد تكون لديه. إن كل هذه الدوال متناقصة بصورة ثابتة  $\text{monotonically}$ . وعليه، يكون لدينا:  $(n-1)$  من معادلات السلوك التى تعبر، بالنسبة لكل المشاركين  $n$ ، عن الكميات (بما فيها الكميات صفر) التى سيتخلى عنها هؤلاء المشاركون أو يحصلون عليها عند أى نظام معطى من العلاقات التبادلية (أو الأسعار معبراً عنها بالسلعة القياسية  $\text{numeraire}$ ) بفضل الشرط القائل أنهم سيواصلون التبادل إلى أن يعجز أى تبادل إضافى عن زيادة إشباعاتهم الفردية<sup>(٣٦٣)</sup>؛  $n$  من المعادلات التى تقيد إن كل الكميات التى يحصل عليها المشاركون ويتخلون عنها، عند ضرب كل كمية بسعرها وفقاً للسلعة القياسية، ينبغي أن تساوى صفراً، إذا أعطينا علامات ناقص للكميات المتخلى عنها وعلامات زائد للكميات المكتسبة (معادلات الموازنة الفردية)؛ أخيراً  $m$  من معادلات تقيد إن المبلغ الكلى من الكمية المتخلى عنها، بالنسبة إلى لكل سلعة، ينبغي أن يساوى المبلغ الكلى من الكمية المكتسبة بالنسبة للسوق ككل (معادلات

---

ستتغير إذا جرت إعادة توزيع للسلع بين المشاركين ما دام أن مجموع الممتلكات لدى كل مشارك يبقى كما هو كما تعبر عنه السلعة القياسية  $\text{numeraire}$  (  $\text{theoreme des repartitions}$  )  $\text{equivalentes}$ ). وتلئى إشارتى إلى هذه الموضوع، التى لا يسمح المجال بمناقشتها، لى أعطى مثالا على إدراك فالراس لضرورة التحقق من كل نقطة فى مخططة بواسطة برهان أساسى. إن هذا الوعى (مهما كان التجاح الذى حققته برايمين فالراس أو نواقصها) هو الذى جعل منه معلماً لكل منظرى المستقبل.

(٣٦٢) وهذا غير ضرورى، كما ذكرنا من قبل. ولكنه كان يمثل عادة شبه شاملة ليس فقط لدى الاقتصاديين الرياضيين مثل إديجورث ومارشال ولكن أيضاً لدى النصارى، وبخاصة بوم-باورك. وأن الأسئلة المطروحة أمامنا الآن لا تتأثر بالحدارنا إلى نظرية منفعة بدائية. فنحن لا نفرص إمكانية قياس المنفعة، وأن تعظيم مؤشر ما للإشباع يمكن أن يفى بالغرض.

(٣٦٣) يحى هذا، كما نعلم، أنهم سيواصلون التبادل إلى أن تتساوى منافعهم الحدية من الكميات من كل السلع التى يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من السلعة القياسية  $\text{numeraire}$  (إذا كانت الميكائير هى ال  $\text{numeraire}$ ، والوحدة هى طبة السيكائير، فإن المنافع الحدية لكل سلعة تصبح مساوية لمبة من السيكائير).

الموازنة السوقية<sup>(٣٦٤)</sup>. وهذه هي  $(m + n + 1)$  من الشروط أو المعادلات. ولكن، وكما يلاحظ بسهولة، فإن إحدى هذه المعادلات، كالمعادلة الأخيرة من مجموعة معادلات الموازنة السوقية مثلاً، يمكن أن نبين أنها تنتج عن بقية هذه المعادلات ومن معادلات موازنة الأسرة وبالتالي ينبغي أن تُتخى جانباً باعتبارها معادلة غير مستقلة. وهكذا يتبقى لدينا  $m + n - 1$  من المعادلات المستقلة لتحديد المتغيرات أو 'المجاهيل'، أى الأسعار التوازنية للكميات  $m$  والكميات  $mn$  التى تتبادل بها الأسر. والآن يمكننا أن نقول، نظراً إلى أن سعر السلعة القياسية commodity *numeraire the* فيذاتها يساوى الوحدة الواحدة دائماً بالضرورة، أما إن هناك  $m-1$  من الأسعار يلزم تحديدها، أو، ما دامت المعادلتان الائتلتان الأوليان من المعادلات (معادلات السلوك ومعادلات موازنة الأسرة)، مأخوذتين فى ذاتهما، هما معادلتان متجانستان من الدرجة صفر فى الأسعار، إن نسب التبادل فقط وليس الأسعار المطلقة هى التى يمكننا تحديدها، رغم أن من الممكن بعدئذ أن نترجم هذه النسب إلى أسعار مطلقة بواسطة تعريف السعر المحتسب وفقاً للسلعة القياسية - *numeraire price identity*<sup>(٣٦٥)</sup>. وينبغي على القارئ أن يتأكد من أنه يفهم التعادل التام بين هاتين الطريقتين لصياغة الموضوع وكذلك المعنى الخاص الذى يصح فيه أن نقول إن الأسعار المطلقة (أو 'مستوى السعر') فى هذه البنية هى أسعار غير قابلة للتحديد *indeterminate*<sup>(٣٦٦)</sup>.

(٣٦٤) تمثل الأسعار، التى لأجلها نتحقق من المجموعة الأخيرة من المعادلات، أسعار للتوازن السوقية. وباستخدام المصطلحات التى نشر بها فالراس وأثبتها البروفيسور هيكس بصورة محددة (Value and Capital, p. 63)، يمكننا أن نغير عن هذه المجموعة الأخيرة من المعادلات بالقول إن فائض الطلب يجب أن يساوى صفراً بالنسبة لكل سلعة.

(٣٦٥) إن الدالة  $x_1 = f(x_2, x_3 \dots x_r)$  تسمى دالة متجانسة من الدرجة صفر إذا بقي المتغير التابع على حاله عند ضرب المتغيرات المستقلة بـ  $\lambda$ ، حيث  $\lambda$  هى أى ثابت اعتباطى موجب، بحيث إن  $x_1 = f(\lambda x_2, \lambda x_3, \dots, \lambda x_r)$ . وإذا جعلنا الآن  $\lambda$  تساوى  $1/x_2$ ، مثلاً، فإننا نحصل  $x_1 = f(1, x_3 / x_2, \dots, x_r / x_2)$ ، أى نحصل على علاقة تستبدل فيها المتغيرات المستقلة الأولى، التى يوجد  $r$  منها، بنسب يوجد منها  $r - 1$  فقط.

(٣٦٦) هذا يعنى ببساطة أنه، مع أن من الطبيعى كما يبدو أن نجعل 'سعر' السلعة القياسية *numeraire*  $p_n$ ، الذى يساوى الوحدة الواحدة بالتعريف، يأخذ الشكل  $p_n - 1 = 0$ ، إلا أننا يمكن أيضاً أن نجعله يساوى أى رقم اعتباطى دون تغيير أى شئ فى هذه البنية. وقد ناقش فالراس نظرية السلعة القياسية بدقة، متوصلاً، بين أمور أخرى، إلى وضع قاعدة لترجمة الأسعار المعبر عنها بسلعة معينة كـ *numeraire* إلى أسعار باستعمال ملعة قياسية أخرى *numeraire* أخرى (Elements p 150).

ونطرح الآن السؤال التالي: هل تكفى هذه الشروط لتحديد قيم هذه المتغيرات؟ هذا هو، مرة أخرى، السؤال حول 'وجود' *existence*، بالمعنى الرياضى، مجموعة من القيم تفى بالشروط. وهذا السؤال يرادف السؤال ما إذا كانت المعادلات التى تجسد الشروط قابلة لأن تحل أنيا. ولكنه لا يعنى السؤال ما إذا كان هناك فى سوقنا أى ميل للتحقق من هذه الحلول، إن كانت هذه الحلول موجودة، أو السؤال عما إذا كانت هذه الحلول أو قيم التوازن مستقرة أم لا.

ومن بين كل الاعتراضات غير العادلة أو حتى الخالية من المعنى التى أثارت ضد فالراس، فإن الاعتراض الأكثر ظلمًا هو القول بأن فالراس ربما كان يعتقد بأن السؤال المتعلق بالوجود *existence* تتم الإجابة عليه بمجرد أننا نحسب عدد 'المعادلات' و'المجاهيل' وأن نجد أنها متساوية فى عددها. فقد رأينا أن فالراس تحقق من مطلب إضافى آخر: استقلال المعادلات. ولكننا، حينما نحلل محتاجته، نكتشف أيضًا، رغم عيوب تجهيزه الرياضى دون شك، إن عبقريته أبصرت أو شعرت بكل المشاكل المهمة الأخرى أو بجلها وأنه توصل دائمًا إلى نتائج صحيحة عمليًا. وإذا كان فالراس قد فشل فى الإجابة على كل الأسئلة بصورة مرضية، فميزته الخالدة تكمن فى طرح تلك الأسئلة. وإذا كان عمله لا يشكل ثروة هذا النوع من التحليل، فهو أساسه بالتأكيد.

أبصر فالراس إمكانية إن نظامنا للمعادلات قد لا يسمح بأى حل قط. كما أنه أبصر، بل أثبت أن الحل، إن وجد، قد لا يكون فريدًا. فكل ما ادعاه هو إن الحلول توجد فى العادة، وأنه سيكون هناك عمومًا حل فريد إذا كانت السلع فى السوق كثيرة جدًا (Elements, p. 163). ولما كانت الكميات المطلوبة والمعروضة، فى مخططة، هى دوال فريدة-القيمة للأسعار *single-valued functions*، وما دامت دوال المنفعة الحدية لديه هى دوال متناقصة بصورة ثابتة *monotonically*، فيمكن أن نفترض حالاً أن الحل الفريد، حينما يكون له وجود، ليس له بالضرورة معنى من الناحية الاقتصادية بمعنى أن نظاماً فعلياً معيناً كان يمكن أن يعمل وفقاً له<sup>(٣٦٧)</sup> - رغم أن فالراس لم يشدد على هذا الحل الفريد وربما لم يعيه كلياً.

<sup>٣٦٧</sup>وينبى أن يكون من الواضح أن هذه القاعدة لا تسرى على النقود أو أنها تسرى عليها فى ظل فروض غير واقعية تماماً.

(٣٦٧) إن حدوث حالة معينة، مثل عدم قدرة بعض المشاركين فى السوق على تأمين حد أقصى من الإنشباع فوق نقطة المجاعة، يمكن أن تعالج كشكل خاص من الانهيار الاقتصادى للنظام، وإن لم-



كما يمكننا أن نسأل السؤال التالي أيضًا: ألا نستطيع أن نفعل أفضل من ذلك؟ ينقسم هذا السؤال إلى قسمين: إذ نسأل أولاً: هل نستطيع أن نصوغ بشكل أكثر صرامة الشروط التي يعتمد عليها وجود الحلول، وبخاصة وجود حل فريد، في حدود فرضيات فالراس نفسها؟ الإجابة إيجابية. إن مثل هذه الصياغة الأكثر صرامة كان قد قدمها البروفيسور والد حقاً<sup>(٣٦٨)</sup>. ودون الدخول في أسئلة دقيقة كثيرة بثورها عمل والد اللامع (ودون الموافقة على كل جملة فيه) نكتفي بملاحظة أن تحليل فالراس لا يظهر وهو ضعيف من حيث الجوهر<sup>(٣٦٩)</sup>. ولكن يتوجب علينا، ثانياً، أن نسأل ما إذا كانت موضوعة الوجود ستصمد حينما نجعل، كما ينبغي علينا أن نفعل، المنفعة الكلية والحدية دالة لكل السلع التي تدخل في ميزانية أسرة ما. هذه هي الصعوبة الحقيقية طبعاً. ولكن الإجابة إيجابية حتى في هذه الحالة وذلك في ظل قيود تبدو مقبولة. وقد قدم البروفيسور أموروسو هذه الإجابة<sup>(٣٧٠)</sup>. وللاطلاع على معالجة تتناول الموضوع كله من زاوية نظرية

يمكن الانهيار الرياضى. ومع ذلك، بالنسبة للحالة بذاتها، فمن الطبيعي تماماً أن نظاماً لا يمثل سوى منطق علاقات معينة لا يمكنه، في غياب معلومات إضافية، أن يخبرنا بشيء ما عن حجم الحصص الناتجة في هيئة سلع. وكذلك، نظراً إلى أن فالراس كان قد عالج فقط مشكلة في المنطق البحت الخاص بالتحديد المتزامن للمتغيرات وبالتالي أهمل كل أنواع فترات الإبطاء مثلاً *lags*، فليس من دواعي تكرار القول إن القيمة التفسيرية لهذا الجزء من محادثته لا تتجاوز توضيح جانب واحد من جوانب عدة ينبغي حتى على النظرية البحتة أن تعنى به.

(٣٦٨) انظر (Abraham Wald (1902-50) في مجلة: *Ergebnisse eines mathematischen Kolloquiums* (vols 6 and 7, 1935 and 1936) وتقرير والد غير التكنيكي حول بحثه في: *Über einige Gleichungssysteme der mathematischen Ökonomie.* Zeitschrift für Nationalökonomie, December 1936. [لقد ترجمت هذه المقالة في ذكرى والد: 'On Some Elements of a System of Equations of Mathematical Economics,' *Econometrica*, October 1951]

(٣٦٩) إن هجوم والد 'المبرر' على الطريقة التي حاول فيها فالراس إثبات الاستقرار هو موضوع آخر ستجرى مناقشته بعد قليل. ولا أرى من الصحيح، كما فعل والد، خلط هذا الموضوع بالسؤال حول 'وجود' الحلول بالمعنى الذي أوضحناه. كما أرى أيضاً أن السبب، الذي أورده فالراس في صفحة ١١٢ من *Elements* حول توقعه أن يكون الحل فريداً بشكل عام إذا كانت هناك سلع كثيرة جداً في السوق، يضاهي الصياغة الأكثر صرامة لوالد التي نقول بأن فريدة الحل توجد إذا كانت دوال المنفعة الحدية هكذا بحيث إن قيمة المنفعة *utility value* (المنفعة الحدية مضروبة في الكمية. وهو مفهوم يعود إلى فون فيزر وفيشر) هي دالة متزايدة للكمية. انظر أيضاً فالراس: *Elements*, p. 125.

(٣٧٠) أى أن أموروسو *Amoroso* أثبت، بطريقة لا أستطيع أن أجد فيها أى عيب (جدى)، أن كميات السلع التي يحملها فرد ما وهو يغادر السوق، في ظل أسعار معطاة، تتحدد بشكل فريد، ليس دائماً حقاً ولكن تحت فرضيات مقبولة. وهذا جزء فقط من *thema probandum* (الموضوع للطاعى)، ولكنه جزء مهم جداً في الحالة التي تكون فيها المنافع الحدية مشتقات جزئية. انظر: *'Discussione del sistema di eqazioni che definiscono l'equilibrio del consumatore.'* *Annali di Economia*, 1928.

الطلب، أدعو القارئ إلى الرجوع إلى العمل الأساسي للبروفيسور وولد<sup>(٣٧١)</sup>.

نتحول الآن إلى السؤال حول الاستقرار الذى سنضمّنه السؤال بشأن وجود  
مثل ما نحو حلول (نظرية) فريدة كذلك التى يمكن أن توجد<sup>(٣٧٢)</sup>. تكمن إحدى  
أعظم مآثر فالراس فى تمييزه بين مشكلتي 'الوجود' و'الاستقرار' وفى أنه قرن  
المحاجة الخاصة بالأولى بمحاجة محكمة حول الثانية. ومع ذلك، فقد عالج  
فالراس مشكلة الاستقرار بطريقة خاصة لأنها طرحت نفسها أمامه بالارتباط مع ما  
هى، بالمنطق الصارم، مشكلة أخرى تماماً، أى العلاقة بين الحل الرياضى  
لمعادلاته وبين العمليات فى أى سوق فعلى. فهو، أولاً وقبل كل شيء، كان مثلهما  
لكى يبين أن الأفراد فى السوق، مع أنهم لا يحلون أى معادلات كما هو واضح، بيد  
أنهم يحققون بطريقة مختلفة الشيء نفسه الذى يحققه المنظرون من خلال حل  
المعادلات؛ أو، إذا صغناها بطريقة أخرى، إن الطريقة 'التجريبية' empirical  
المستعملة فى الأسواق التنافسية البحتة والطريقة 'النظرية' أو 'العلمية' للباحث  
تميلان إلى خلق نفس الترتيب التوازنى. إذن، إن طرح هذه المشكلة بقدّم بصورة  
طبيعية موضوع الاستقرار إلى الصدارة، أى كيف أن آلية الأسواق التنافسية تسيّر  
النظام باتجاه التوازن وتبقيه هناك.

ونظراً إلى أن من الواضح منذ البدء أن الأسواق فى الحياة الواقعية لا  
تعرف التوازن قط، فلا يمكن وضع هذا السؤال إلا لأسواق لما تزل مخلوقات  
مجردة يصنعها ذهن الباحث. إن الأفراد، الذين يظهرون وبحوزتهم مخزونات  
أولية من السلع وجداول منفعة حدية محددة، تواجههم أسعار ووضعتها فرد ما  
بصورة اعتباطية crie as hasard. قرر هؤلاء الأفراد التخلّى عن كميات محددة  
من بعض السلع والحصول على كميات محددة من سلع أخرى عند هذه الأسعار.

---

Herman Wold, 'A Synthesis of Pure Demand Analysis,' three (English) papers in the (٣٧١)  
Skandinavisk Akturietidskrift, 1943-4.

(٣٧٢) يودى أن أعيد التشديد على أننا، عموماً، نرتكب غلطة حينما نطابق مشكلة 'الميل' tendency  
بمشكلة 'الاستقرار' stability: إذ إن كرة الغولف المستقرة على الحشيش لا تملك أى ميل للدحول  
فى الحفرة المقصودة ما لم يضربها لاعب ما، وقد لا يتحقق هذا حتى فى هذه الحالة. ولكن الكرة  
ستبقى فى توازن مستقر لو وضعها لاصب ما فى الحفرة. وهذا القول يلغى أن يبين الحكمة من  
التمييز بين الحالتين. وفى حالتنا، مع ذلك، فإن العوامل التى تساعد على استقرار وصنع التوازن  
تمثل فى الوقت نفسه 'قوى' يمكن أن تنصرف ميلاً ما فى متغيراتها لأن تدخل فى الترتيب التوازنى.  
وهكذا نرجأ اعتراضنا الذى هو مهم للعمليات التطورية فحسب.

بيد إن الأفراد، كما نعلم، لا يفعلون هذا حقاً بل يسجلون على 'bons' {كوبونات} ما يزمعون أن 'يشتروه' أو 'يبيعوه' عند تلك الأسعار عند استمرارها، أو أنهم يحتفظون بحق إعادة التعاقد حينما يدخلون في عقود. ومن السهل أن نرى أنه إذا تبين أن إعادة التعاقد غير ضرورية وإذا تم الوفاء بالكوبونات، فإن الشروط التي تجسدها المعادلات ينبغي أن تتحقق في الواقع حقاً. وحينما لا تتحقق، يُصار إلى إعادة تعاقد عند أسعار مختلفة، أعلى أو أدنى من الأسعار الأصلية، وذلك تبعاً لما إذا كان هناك فائض طلب موجب أو سالب في السلع المعنية إلى أن يتساوى الطلب مع العرض في كل للحالات (Elements, p. 133). وأياً كان ما يجب قوله عن واقعية هذا الأمر<sup>(٢٧٣)</sup>، فمن الواضح غريزياً، لأول وهلة، بقدر عدم التسليم بأى آلية أخرى للتفاعل غير الآلية التي يقدمها فالراس حصراً، إن التوازن سيتحقق في ظل هذه الفرضيات؛ وإنه سيكون توازناً فريداً ومستقراً على العموم؛ وأن الأسعار والكميات في هذا الترتيب ستكون هي تلك التي نحصل عليها من حلنا النظري<sup>(٢٧٤)</sup>. ومع ذلك، فقد تردد فالراس نفسه بشأن نقطة مهمة جداً كان البروفيسور والد قد أعاد التشديد عليها كثيراً (Zeitschrift, op. cit, p. 653). وهى كما يلي. تتأسس قيم التوازن في السوق التام بواسطة لعبة التجربة والخطأ (tatonnement) - حيث تتكيف الأسعار، وتتكيف الكميات مجدداً كنتيجة لذلك. ولغرض الوضوح، تصور أن الأسعار كلها، ما عدا سعر واحد، تسوى الطلبات والعروض المعنية. نتوافر لدينا قاعدة لتكييف السعر الوحيد الذى لا يسوى الطلب والعرض. ولكننا إذا كیفناه بالفعل، فأنا بذلك نقرب التوازن في كل الأقسام الأخرى من السوق التي لم تعد أسعارها أسعاراً توازنية ما دامت هذه الأسعار لا تسوى الطلب والعرض في هذه الأسواق الأخرى إلا بالارتباط مع السعر الوحيد الذى

(٢٧٣) انظر، مجدداً: Nicholas Kaldor, 'A Classificatory Note on the Determinateness of Equilibrium,' Review of Economic Studies, February 1934.

(٢٧٤) إن هذا الإطباق *prima facie* (الأولى) قد يفسر حقيقة إن المنظرين، حتى في وقتنا الحاضر، لم يقلقوا كثيراً بشأن هذه المشكلة كما جرى وضعها هكذا. إذ نستطيع أن نجعل الطلبات والعروض الفريدة من السلع  $m$  في  $m$  من المعادلات من الشكل  $O_i(p_1, \dots, p_m) = D_i(p_1, \dots, p_m)$ . ومن هذه المعادلات، نقدر معادلة واحدة بسبب حقيقة أنها تنتج عن المعادلات الأخرى. ونفقد من الأسعار  $m$  سعراً واحداً بسبب فرضية التجانس من الدرجة صفر. كما إن الاستقرار مضمون بفضل الشرط القائل إن أى سعر أعلى من السعر التوازنى يخلق فائض طلب سالب وأى سعر أقل من السعر التوازنى يخلق فائض طلب موجب - وهو شرط شدد عليه فالراس عليه كثيراً. إن كل للشكوك التي تفلق المنظرين حقاً، بقدر ما لا تكون ناتجة عن ارتباهاهم بالفرضيات التي تعرف بنية فالراس، لا ترد إلا عند إدخال النقود الحقيقية.

فشل في أن يفعل ذلك. ولذلك، يتعين علينا أن نكيف الأسعار الأخرى بدورها، وإن السبب الوحيد، الذي يقدمه فالراس لتوقع أن الترتيب الجديد أقرب إلى التوازن بشكل عام مما كان عليه الترتيب الأصلي، هو أن هذا الأمر 'محتمل' لأن آثار تكيف السعر الذي خرج عن الخط أصلاً، على فائض الطلب من السلعة المعنية، هي آثار مباشرة وقوية وكلها في نفس الاتجاه، بينما تكون معظم آثار التكيفات الجديدة الضرورية للأسعار الأخرى غير مباشرة وأضعف وليست كلها في نفس الاتجاه: فهي تلغى بعضها بعضاً إلى حد ما. وبوضعها هكذا، فإن هذه المحاولة لإثبات كل من الميل نحو توازن السوق واستقرار هذا التوازن تعوزها الصرامة بشكل واضح. وقد لوحظ هذا الأمر حديثاً بصورة متزايدة ولكن لم يتم تقديم حل مرضى كلياً للمشكلة<sup>(٣٧٥)</sup>. [هذا القسم الفرعي غير مكتمل.]

(د) نظرية الإنتاج لدى فالراس] نتحول الآن إلى الفرع الثاني من النظرية البحثية للعملية الاقتصادية لدى فالراس، أي نظرية الإنتاج التي، كما نعرف، ليست سوى الطريقة التي تخصص فيها آلية المنافسة البحثية 'خدمات' كل الأنواع والنوعيات المختلفة من العوامل الطبيعية، وقوة العمل، والوسائل المنتجة للإنتاج<sup>(٣٧٦)</sup>. تمثل نظرية التخصيص هذه بدورها الشيء نفسه كنظرية تسعير هذه الخدمات لأن آلية السعر هي التي تضع هذه الخدمات في المكان الذي تشغله بالفعل في لغز الصور المتقطعة الكبير وتبقيهم هناك. وأخيراً، فنحن لا نقول سوى هذا حينما نقول إن نظرية الإنتاج تبغنا بتلك الكميات من تلك السلع التي ستقرر منشأة

---

(٣٧٥) قد يرحب بعض القراء، ممن يهتمون كثيراً بهذه الأسئلة الدقيقة، بالمعالم التالية على ذلك الطريق. أولاً، إن ياريتو لم يطور معالجة فالراس من هذه الناحية باستثناء إدراكه الأكثر صراحة إن التقلبات قريباً من القيم يمكن أن تتجه بعيداً عنها إضافة إلى أنها يمكن أن تتجه نحوها. ثانياً، من ياريتو إلى هيكس، لم يتم إقرار سوى تقدم ضئيل من هذه الناحية، رغم تحقيق تقدم كبير في المجالات الأخرى. وكان البروفيسور هيكس هو من صاغ شروط الاستقرار التي تم تطويرها فيما بعد من قبل كتاب آخرين، وبخاصة ساملمسون Samuelson وميتزلر Metzler. وكان ساملمسون، كما اعتقد، أول من أوضح أن مشكلة الاستقرار لا يمكن قط وضعها دون مخطط ديناميكي صريح، أي دون تخصيص specification الطريقة التي يتفاعل بها النظام مع الانحرافات عن التوازن. ثالثاً، يبين عرضنا أن فالراس يقدم بالفعل مثل هذا المخطط الديناميكي: إن إبه حذّر سلسلة من الخطي يُعتقد إن النظام يشق طريقه بوساطتها باتجاه التوازن المستقر - وهذا أمر لم ينل فالراس عنه التقدير الذي يستحقه. ولا يغطي هذا المخطط أكثر من حالة خاصة، ولكن ثمة برهان أكثر صرامة يتوافر لهذه الحالة الخاصة، رغم حقيقة أن فالراس فشل أن يعطيه هو نفسه.

(٣٧٦) تذكر أن هذه الوسائل المنتجة للإنتاج، على المستوى الذي نتحرك عليه الآن، مُستأجر عينا ولي استعمالها يستمر لفترة غير محددة - وهما فرضيتان نتجه إلى استبعادهما الآن.

ما إنتاجها وتلك الكميات من الخدمات التي تنوى شراءها في ضوء الأذواق المعطاة للمستهلكين المحتملين لمنتجاتها والميول المعطاة لنفس هؤلاء المستهلكين 'كمالكين' للخدمات الإنتاجية. وهنا، فإن الكميات الكلية من هذه الخدمات، أي الكميات المتوافرة منها بصورة كاملة أثناء فترة زمنية محددة، هي كميات معطاة لأن مصادرها معطاة. ولكن ليس ضرورياً استخدامهما في الإنتاج بشكل كامل، ولا أن تتعرض هي للضياع بالضرورة إن لم تُستخدم في الإنتاج. ذلك لأن جانباً أساسياً من مخطط فالراس يتمثل بأن كل هذه الكميات يمكن أن تُستخدم من قبل مالكيها بصورة مباشرة<sup>(٣٧٧)</sup>. وهكذا فإن كمياتها الكلية وميول مالكيها لاستهلاكها - وحتى احتمال اكتساب كميات إضافية منها لغرض الاستهلاك - أو للتخلي عنها تشكل المجموعة الثانية من المعطيات، وكانت مشكلة فالراس تكمن في إيضاح كيف تتشابه هذه المعطيات مع معطيات المجموعة الأولى، أذواق المستهلكين، لخلق مجموعة منسجمة من الكميات والقيم<sup>(٣٧٨)</sup>.

نحن نفهم حالاً إن فالراس سعى من أجل الوصول إلى حل لهذه المشكلة كان يجب أن يكون متماثلاً symmetrical مع الحل الذي طورَه سابقاً في نظريته العامة للمقايضة في سوق لسلع استهلاكية متعددة. وفي الواقع، يمكن وصف نظريته للإنتاج كمحاولة، وفقاً لروح ج. ب. ساي، لتحويل حالة الإنتاج إلى الحالة

<sup>(٣٧٧)</sup> ولذلك، عند فالراس، فإن هذه الخدمات التي تستعمل في الإنتاج تمتلك أيضاً قيمة استعمالية بالنسبة 'لمالكيها'. وهذا يخلق صعوبات تتضح بشكل خاص في حالة الأدوات الخاصة specific بالإنتاج مثل الآلات. إن الافتراض، ككمائية على الأقل، إن آلة تتحول في الحال إلى مفعد مريح، وفقاً لرغبة صاحبها، هو تنطير فذ حقاً إلى حد بعيد. ولم يضعف هذا الافتراض (إلا جزئياً فيما بعد في نظرية 'رغوس الأموال الجديدة' (capitaux neufs)). ولكنه يمتلك ميزته حينما يكون المطلوب تفسيره ab ovo (من البداية) هو منطق بنية هزين السلع الرأسمالية. ويمكن أن نجعل الفرضية مقبولة أكثر بالقول إن القرار السابق لرأسمالي معين باستعمال السلعة الرأسمالية التي يمتلكها بالفعل إما يكون قد حذّ أي نوع يمتلك هو بالفعل من السلعة للرأسمالية. ومن المعقول أن نقول إن هذه المحاولة لإنقاذ الوضع تدمر تماماً الإطار الستاتيكي للنظرية. إن مثل هذا الافتراض لم يوضع من قبل مارشال أو للنمسالوين ولكن هذا لا يعود إلا إلى أنهم كانوا أقل صرامة من فيالراس. دعوني ألتهم هذه الفرصة لأؤكد، مرة أخرى، على أن فالراس، وبصرامة أكثر، أعاد حقاً صياغة نظريات الإنتاج لدى أ. سمث، وج. ب. ساي، وج. س. ميل. كما إن نظرية الإنتاج لدى الأحيسر لا ينبغي طبعا البحث عنها في كتابه الأول فحسب.

<sup>(٣٧٨)</sup> في عمله Manuel، شتَب باريثو هذه البنية محولاً إياها إلى نظريته العامة للأذواق والمقايضات التي تمضي حقاً على مستوى أرفع من التعميد وتساعد بوضوح أكثر، بشكل خاص، على إيراد المشاكل المنطقية التي تتوارى في هذه البنية. إن القيمة العملية لتعميم باريثو تتجلى في السهولة التي اعتنق بها هذا التعميم فكرة الاقتصاد الاشتراكي. ولكنها لا تساعدنا كثيراً على المستوى الذي نكتشف به أنفسنا.

الأكثر عمومية من المبادلة بين الخدمات والمنتجات، وفي التحليل الأخير، بين الخدمات ببساطة. كان فالراس يدرك تكاليف هذه المحاولة وكان مستعداً لدفعها. أولاً، رغم أن فالراس ضمنَ أليته شخصية المنظم الذي لم يكن مجرد رأسمالي، بيد أنه اختزل هذا المنظم كما رأينا إلى دور شكلي يحث كمشتري لخدمات إنتاجية<sup>(٢٧٩)</sup> وبائع لسلع استهلاكية دون أن تكون له أى مبادرة- أو دخل- خاص به<sup>(٢٨٠)</sup>. وللتشديد على هذا، سنستبدل مصطلح 'منظم' بالمصطلح غير الشخصي 'منشأة': فمن الواضح في تفكير فالراس إن الأسر، كمشتري للمنتجات وبائعة للخدمات معاً، هي التي تقرر العملية الاقتصادية. ثانياً، رغم أن فالراس يدرك طبعاً حقيقة أن الإنتاج وتكثيف الإنتاج يتضمنان فترات إبطاء delays، بيد أنه في البداية قد أهمل هذه الفترات purement et simplement (ببساطة) (Elements, p. 215)، موجلاً اعترافه الجزئي بدورها إلى القسم البعيد المتعلق بالتداول والنقود. ونحن نفعل الشيء نفسه بل ونقل، بالنسبة لهذه اللحظة، الفرضيات المستحيلة على ما يبدو: معاملات الإنتاج الثابتة<sup>(٢٨١)</sup>، وغياب أى نفقات أولية overhead، وإن كل المنشآت في كل صناعة تنتج كميات متساوية من السلعة بالضبط<sup>(٢٨٢)</sup>. ونسأل، قبل كل شيء، كما فعلنا من قبل في حالة المقايضة بسلع متعددة، ما إذا كان هناك،

(٢٧٩) سبق أن رأينا أن فالراس كان يدرك بشكل كامل أهمية مخزونات وتدفقات المواد الخام والسلع شبه- الجاهزة التي يشتريها المظنون من منظمين آخرين. ولكنه حينما تناول المشكلة الأساسية للإنتاج (الدرسان المشرون والحادي والمشرون)، فإنه طرح تلك المخزونات والتدفقات بصورة مختلة، مقتصرًا على إيضاح- وهو أمر سهل لو أهملنا كل السلاسل أو فترات الإبطاء- إن هذه المشتريات التي يقوم بها منظمون من منظمين آخرين هي حطى وسيطة في عملية إن يؤثر على فهمها إهمال هذه الخطى.

(٢٨٠) دعوني أشدد، مرة أخرى، على أنه في توازن عملية تنافسية بحثة، حيث لا يستطيع أى فرد أن يمارس أى تأثير على أسعار أى من الخدمات أو المنتجات، فإن كل منظم سيكون حقاً *entrepreneur ne faisant ni benefice ne perte* (منظماً لا يربح ولا يخسر)؛ وهذا ليس لغزاً أو حشواً زائداً (أى أنه ليس نتيجة لتعريف ما)، ولكنه، في ظل فرضيات فالراس، شرط توازني (أو، إن شئت، موضوعية مثبتة). [تناقش هذه النقطة أكثر في القسم الثامن القادم].

(٢٨١) يتضمن هذا فرضيتين مختلفتين حقاً: ١) إن هذه المعاملات، أى الكميات من كل الخدمات التي تدخل في الوحدة الواحدة من المنتجات، معطاة تكنولوجياً أو إن هناك، بالنسبة لكل منتج، طريقة واحدة ممكنة تكنولوجياً لإنتاجه؛ ٢) ولي هذه المعاملات لا تتغير وفقاً للكمية المنتجة أو أنه ليست هناك وفورات حجم economies of scale أو تناقص باجم عن الحجم diseconomies of scale. وقد تغيرت هذه البنية فيما بعد على يد فالراس نفسه. ولكن هذه القضايا سنتناولها في القسم القادم، الثامن.

(٢٨٢) لا يبدو أن فالراس قد لاحظ ما كان يُطرح للمناقشة كثيراً: أى أن هذا يجعل عدد المنشآت غير قابل للتحديد indeterminate، رغم أنه لا يمنع تحديد determinateness إنتاج كل صناعة. ونظراً إلى عدم أهمية هذا بالنسبة لمناقشتنا الحالية، فإننا نرجىء درس هذه النقطة أيضاً إلى القسم القادم

بوجود كل هذه 'التبسيطات' - التى وُجدَ أن بعضها كان مجرد تعقيدات فى النهاية - مجموعة فريدة من الحلول بالنسبة لنظام معادلات يغطى سلوك المستهلكين والمنتجين معاً أو يمثل هيكل الحياة الاقتصادية إذا صح التعبير.

ندرك غريزيًا أن الجواب سيكون إيجابيًا وذلك فى ظل نفس التحفظات التى كان يتعين علينا أن نضعها فى الحالة العامة للمبادلة بسلع متعددة وفى ظل التحفظات الأخرى التى تفرضها علينا الفرضيات الإضافية التى يفترضها فالراس لتسهيل السيطرة على مشكلة الإنتاج. بوسعنا تجميد الفرضيات. ويمكننا أن نشكك بقيمة نظرية معينة لا تسرى إلا فى ظل شروط يعتبر مجرد وضعها بمثابة تنفيذ لهذه النظرية<sup>(٢٨٢)</sup>. ولكن إذا كنا نقبل هذه التحفظات والفرضيات، فثمة خطأ صغير يمكن إيجاده فى حل فالراس. وهذا الخطأ هو: إن الأسر التى تقوم بتزويد الخدمات تمتلك، فى بنية فالراس، جداول محددة وفريدة القيمة لاستعدادها للتخلي عن هذه الخدمات. تتحدد هذه الجداول، من ناحية، بتقييم الأسر للإشباع المستخلص من الاستهلاك المباشر لهذه الخدمات<sup>(٢٨٤)</sup>؛ ومن ناحية أخرى، بمعرفتها بالإشباع الذى كان يمكن استخلاصه من الدخول، معبرًا عنها بالسلعة القياسية numeraire، التى يمكنهم كسبها عند أى مجموعة من 'أسعار' السلع الاستهلاكية والخدمات. ذلك لأن

---

(٢٨٢) ينبغى على أولئك، أمثالى، ممن لا يذهبون بعيدًا إلى هذا الحد، أن يقيموا عاليًا هذا العمل الرائد ويصبروا ميزة معينة بالضببط فى حقيقة إن فالراس وصف العمل الذى يتعين تحقيقه فى المستقبل (وما يزال يتعين تحقيقه جزئيًا).

(٢٨٤) يفقد تبسيط كاسل لنظام فالراس إلى هذا الجانب. وبالنتيجة، توجب على كاسل أن يجعل الكمية القائمة (بشكل كامن) من الخدمات تساوى الكمية التى ينبغى استخدامها فى الإنتاج عند التوازن. لقد أوضح فيكسل، وستاكليبرغ Stackelberg فيما بعد (Zwei kritische Bemerkungen zur 'Preistheorie Guatav Cassels', Zeitschrift für Nationalökonomie, June 1933)، أنه سيكون من المستحيل عمومًا تحقيق شرط التوازن هذا مع معاملات إنتاج ثابتة. وهذا ليس أمرًا خطيرًا لأن للصعوبة تلاشى حينما ندخل معاملات متغيرة، أى إمكانية الإحلال (انظر للقسم الثامن). ولكن إذا قبلنا المعاملات الثابتة ورفضنا، فى الوقت نفسه، أن نقبل نظرية فالراس القائلة إن جزءًا من الخدمات يُستهلك بصورة مباشرة من قبل 'مالكيه'، فسببُز، بشكل عام، بطالة فى بعض الخدمات التى لا تتوفر تكاملاتها الضرورية. إن هذه الخدمات الفائضة العاطلة، إذ تبحث عن العمل، سوف تخفض لاحقًا من أسعار الخدمات الموظفة من النوع نفسه، ولكن هذا التخفيض قد لا يفعل سوى القليل (أى بواسطة ترخيص المنتجات التى تستوعب نسبيًا الكثير من الخدمات التى تتوفر فائض منها) لتخفيض البطالة وبالتالي يمكنه أن يعمل على عدم الاستقرار فى النظام كله نظرًا لتضارب شروط التوازن. وهذه الحالة غير مهمة. ولكن بعض الكينيين استحضروها فى آذهانهم حينما حاججوا لصالح إثبات إمكانية توازن البطالة.

أسعار السلع الاستهلاكية تتحدد آنياً مع «أسعار» الخدمات وعلى نحو بحيث يرتبط أحدهما بالآخر: فكل عامل مثلاً يقرر عدد الساعات في اليوم الواحد أو الأسبوع الواحد التي ينوي عرضها مقابل أجر معين، معبراً عنه بالسلعة القياسية numeraire، يرتبط بأسعار محددة، معبراً عنها بالـ numeraire، لكل السلع الاستهلاكية التي سيتم إنتاجها باستخدام كل العمل المعروض عند ذلك الأجر. رياضياً، نعبر عن هذا بجعل كل ما يعرضه كل فرد من كل خدمة 'يمثلها' دالة لكل الأسعار (أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات معاً). وللسبب نفسه، فإن طلب كل فرد على كل سلعة دالة لكل الأسعار (لكل من الخدمات والسلع الاستهلاكية). إن طلب كل فرد على السلعة القياسية numeraire ينشأ ببساطة عن معادلة الموازنة لدى كل فرد، التي (ما دمنا، لحد الآن، نتحدث عن النقود الحقيقية والادخار) تماثل تماماً معادلة الموازنة في حالة المقايضة بسلع متعددة باستثناء أن العروض، في الحالة القائمة، هي عروض خدمات وأن الطلب وحده يشير إلى سلع<sup>(٣٨٥)</sup>. ومن هذه الطلبات والعروض الفردية نحصل على العروض الكلية (الصافية) من الخدمات والطلبات الكلية على المنتجات في السوق وكلها دوال لأسعار كل الخدمات والمنتجات. ولكن بقوة البنية تشلها- وذلك كما هو واضح لتأكيد الانتباه على العلاقة الاجتماعية المهمة بين العوامل النهائية التي تشكل الاستهلاك والإنتاج في وقت واحد- فرضية معاملات الإنتاج الثابتة والمقررة تكنولوجياً technologically fixed and constant coefficients التي تعطى حالاً القيود المتبقية التي نحتاجها لتحديد الأسعار. فلتحديد الأسعار، نحتاج المعادلات، التي يساوي عددها عدد الخدمات، التي نعبر عن إن كميات الخدمات في كل الصناعات يجب أن تساوي العرض الكلي من هذه الخدمات، والمعادلات، التي يساوي عددها عدد المنتجات،

---

(٣٨٥) جرى توبيخ فالراس في أحوال كثيرة من ناحية عدم إقناع رياضياته أو ثقلها. ومع ذلك، فمن المؤكد أن للحجة الواردة في لادرس العشرين، حيث يحل فالراس المشكلة 'النظرية'، ليست غير دقيقة، وبخاصة من ناحية الطريقة التي تنتج فيها عروض الخدمات عن شروط التوازن الحدية (op. cit. p. 210). ويبدو لي أن بعض النقد يتعلمون من هذه الطريقة، ومن ضمنهم نقاد رياضيون. ونتجبه الممارسة في الوقت الحاضر، القائمة على الملائمة للتعليمية، نحو جعل الطلبات الفردية على السلع دوالاً لأسعارها فقط وللدخل<sup>\*</sup>. وفي حين تمتلك هذه الطريقة مزاياها، وبخاصة الآن حيث تساعد الباحث على إدراك صلة الاقتصاد الكينزي باقتصاد فالراس، فأنها تخفي حقاً مفهوماً فالراس الأساسي وتجعل الأمور أصعب في نهاية المطاف.



التي تعبر عن أن معاملات إنتاج الخدمات المستعملة في كل صناعة، حيث يضرب كل معامل بسعر الخدمات هذه، يجب أن يساوي سعر الوحدة من منتج الصناعة أو أن متوسط التكلفة في كل الصناعات، الذي يساوي التكلفة الحدية في حالة فالراس، يجب أن يساوي السعر.

من السهل أن نبين أن عدد المتغيرات التي يلزم تحديدها يجب أن يساوي عدد المعادلات. أما بالنسبة للسؤال الرياضي بشأن ما إذا كانت هذه المعادلات يمكن حلها بالنسبة للمتغيرات - ما إذا كان الحل التوازني له 'وجود' - فيتعين علينا أن نقول نفس ما قلناه في السابق إلى حد بعيد: إن فالراس لم يقدم حلاً يرضى معايير عالم الرياضيات الحديث، رغم أن بوسعنا أن نبين<sup>(٣٨٦)</sup> أنه أبصر الأمر وأنه أما عالج أو تفادى كل الحواجز التي كانت تقف في طريقه نحو حل إيجابي. وبطبيعة الحال، كان عليه أن يكرر، وبفس المعنى كما في السابق، أن وجود مجموعة من الحلول أو حتى مجموعة من الحلول غير السالبة لا يعنى بالضرورة وجود حلول لها معنى من الناحية الاقتصادية - أي حلول ممكنة عملياً، 'مقبولة'، وهكذا. ولكن، في ظل فرضيات فالراس والتحفظات التي جرت الإشارة إليها آنفاً، فإن الحل الإيجابي متاح وأن الاعتراضات ضده تعود إلى فشل النقاد بفهم فالراس أكثر مما تعود إلى أخطائه وسهوه<sup>(٣٨٧)</sup>. كما يمكن التأكيد أيضاً، بقدر تعلق الأمر

---

(٣٨٦) لا يسمح المجال لنا بإجراء ذلك. وينبغي علينا الاقتصاد على تكرار أن فرضيته القائلة إن الخدمات تملك قيمة استعمالية 'مالكيها' تنفادي، في الواقع، الصعوبة الوحيدة الحدية التي، في الحالة قيد المناقشة الآن، تنضاف إلى الصعوبات التي مرت بنا في حالة المقايضة البسيطة بسلع متعددة، أي الصعوبة التي تتخفى خلف معاملات الإنتاج الثابتة. وبطبيعة الحال، فإن العبارة الواردة في المصنوع ينبغي فهمها على أنها تسرى دون تحفظ إلا حينما تكون المنافع الحدية دوالاً لكمية السلعة المعنية حصراً.

(٣٨٧) إن أحد هذه الاعتراضات، الذي لم يتره طبعاً الاقتصاديون الرياضيون قط، يستحق أن نذكره في هذا السياق. فبعد إجراء حنوفات ملائمة، نستطيع تمثيل أسعار وكميات كل المنتجات كدوال لأسعار الخدمات. ينبغي أن يكون من الواضح أن هذه الحقيقة الشكلية لا تجعل من الأخيرة 'أسباباً' للأولى ما دامت أسعار الخدمات نفسها تتحدد وفقاً لمحاكاة تأخذ بنظر الاعتبار أسعار المنتجات المعنية في كل خطوة. ومع ذلك، فإن بعض الاقتصاديين، وبخاصة النمساويين، استنتجوا من هذا الاعتماد المتبادل العام والمتزامن بين الأسعار كلها أن نظام فالراس يفشل في تفسير أي أسعار قط: وقد جرى أحياناً التعبير عن هذا الرأي بتسمية نظام فالراس نظاماً 'وظيفياً' وذلك لتمييزه عن النظام النمساوي 'السببي'. وأمل أن لا يكون من الضروري الدخول في هذا الموضوع في هذه الساعة من النهار.

بهذا الجزء من تحليل فالراس، إن نتيجتنا تمثل الرأي المشترك بين المنظرين أو أنها تقرب من هذا<sup>(٣٨٨)</sup>.

وبالنسبة للسؤالين المتعلقين بالاستقرار وبوجود ميل ما في العملية الاقتصادية لإثبات تلك المجموعة التوازنية من الأسعار والكميات، فإن الوضع يتأثر جدًّا بصعوبة قبول فرضيات فالراس حتى أكثر مما وجدنا في حالة المقايضة ذات السلع المتعددة<sup>(٣٨٩)</sup>. ويتعين علينا، مرة أخرى، أن نعتمد على طريقة الـ *bons* {الكوبونات}. ولكن في هذه الحالة، إذا كانت الأسعار التي تحدت تجريبيًا (*cries*) في البداية لا تثبت أن تكون (بأعجوبة) هي الأسعار التوازنية، فإن الترتيبات الجديدة *rearrangements*، التي يفترض أن تقود نحو التوازن، تتضمن ترتيبات جديدة آتية لكل القرارات التجريبية بشأن الإنتاج التي تتضمنها الـ *bons* - وهذه قضية أصعب بكثير مما كانت ستكون عليه مجرد إعادة ترتيب القرارات التجريبية بشأن الحصول على السلع القائمة أو التخلي عنها. وحتى إذا نجحت كل المنشآت وكل مالكو الخدمات الإنتاجية في هذه المهمة، فما يزال يتعين عليهم تحقيق برنامج الإنتاج هذا الذي يأخذ وقتًا ينبغى خلاله عدم تغيير أى شيء. وكان فالراس نفسه قد وضع المشكلة بالضبط كما وضعها بالنسبة للمقايضة بسلع متعددة، أى بهيئة سؤال ما إذا كانت مشكلته النظرية هي المشكلة التي تحل في أسواق الخدمات بالفعل؛ وأنه توصل، وفقًا لنفس الحاجة، إلى نفس الاستنتاج، أى أن عملية من التجربة والخطأ، تجرى في ظل كل شروط المنافسة البحتة وبمساعدة الآلية الوحيدة للتفاعل

---

(٣٨٨) للإطلاع على برهان دقيق، ندعو القارئ إلى الرجوع إلى أ. والد (Zeitschrift, op. cit.). وقد يحصل القارئ حقًا على لطباع أقل قوة نوعًا ما من هذه المقالة، ولكن يتعين عليه أن يلاحظ أن البروفيسور والد يعالج نظام كامل أكثر مما يعالج نظام فالراس. إن التعديل الذي اقترحه زيوشن Zouthen وك. شلسنجر K. Schlesinger، والذي يذكره والد في ص ٦٤٠، يمتلك أهمية خاصة به ولكنه غير ضروري لتطويع نظام فالراس.

(٣٨٩) ومع ذلك، فلذا قبلنا تلك الفرضيات، فمن الممكن، على الأقل، إثبات الاستقرار بصورة مقنعة أكثر مما يمكن في حالة المقايضة. وقد تم إيجاز هذا بالنسبة لنمط يسمح بالإحلال من قبل البروفيسور هيكس (Theorie mathématique de la valeur, 1937) ومن قبل آخرين، وبخاصة ل. م. كورت (L. M. Court) 'Invariable Classical Stability of Entrepreneurial Demand and Supply.' (Quarterly Journal of Economics, November 1941) ويعيد الاثنان تقديم شخصية المنظم. الذي استبعدناه، ويضعان بالتالي برهانهما بالشكل الذي يشير إليه عنوان المقالة الأخيرة. ومن الناحية التاريخية، يمكن أن نلاحظ أن هذه المساهمات وغيرها، مهما كانت أرفع مستوى من حيث التكنيك، بيد أنها لا تقدم سوى إبراز التلميحات الموجودة أصلاً في تحليل فالراس، مع أن بعضها موجودة بشكل ضمني فحسب.

المسموح بها - حيث تتزايد الأسعار حينما يكون هنالك فائض طلب موجب وتتأقصر حينما يكون هناك فائض طلب سالب - 'يُحتمل' أن تضمن كل خطوة في التنكيف أن تقود فعلاً باتجاه التوازن وليس بعيداً عنه. لقد وجدت من الضروري طرح هذه القضية بشكل كامل أمام القارئ. ولولا خوفاً من انصرافه عن نظرية فالراس على أساس تعارضها الصارخ مع أى عملية من الحياة الواقعية، لسألته عما إذا كان يوماً ما قد شاهد سلكاً مطاطاً لا يزداد طوله حينما يتم سحبه، أو حركات بدون احتكاك *movements frictionless*، أو أى بنى أخرى يجرى استعمالها فى الفيزياء النظرية بشكل عام؛ وما إذا كان، بناء على ذلك، يعتقد بعدم جدوى الفيزياء النظرية. وفى الهامش أدناه، أضيف ملاحظة أو اثنتين يمكن أن تخففاً من عدم ارتياح القارئ. ومع ذلك، يبقى من الصحيح إن فالراس نفسه وأتباعه معاً قد قلّلوا من شأن ما كان وما يزال يلزم فعله قبل أن نتاح إمكانية مواجهة نظرية فالراس بوقائع حياة الأعمال المألوفة<sup>(٢٩٠)</sup>.

(٢٩٠) ينبغى على القارئ، أولاً، أن يلاحظ أن عدم ارتياحه باقى بشكل رئيسى من تعوده على عملية اقتصادية لا تكف الثورات التكنولوجية عن إثارة الاضطراب فيها دون انقطاع. ففى أى عملية ليست بعيدة جداً عن الركودية *stationarity* على الأقل، ولكنها غير راكدة *stationary* بصورة صارمة، فإن الأسر والمنشآت من شأنها أن تمتلك تجربة كافية تساعدها كثيراً على تحقيق المهام التى تبسّو مستحيلة لأول وهلة؛ فالأسعار التجريبية، التى يَعمِن عليهم التفاعل معها عبر وضع برامج تجريبية للإنتاج والاستهلاك، ليست أسعاراً *cries au hasard* (عشوائية) حقاً، كما هى لدى فالراس، بل هى تخمينات موفقة نوعاً ما يلزم، كقاعدة عامة، تصحيحها بتعديلات صغيرة نسبياً. فحرص فالراس على إبراز منطق أو أساس اشتقاق دوال الطلب والمرض هو وهذه الذى يجعله يرفض الاستفادة من هذه الحقيقة. ويمكن التظلم من مارشال كيف يكسو هيكل فالراس المعظمى باللحم والجذ، مع أنه يبقى من الصحيح أن من شأن نظرية ما أكثر واقعية أن تتغير عالماً من المشاكل الجديدة يتجاوز نطاق فالراس (ومارشال أيضاً). ثانياً، إن ما جعل عناصر الحقيقة، التى تدخل مخطط فالراس، تتضخم بصورة مشوهة حقاً هى عناصر أخرى ينبغى أن نحاول التغلب عليها بصورة ملائمة. ولكن العناصر الأولى يمكن مشاهدتها أو يمكن التحقق منها حتى حينما تأخذ أشكالاً غير مألوفة مثل *tatonnement* (تجربة والتجربة والخطأ) من خلال الـ *bons* {الكوبونات}. ثالثاً، ينبغى أن لا يقال إن عبأ التنكيف فى نظام فالراس يقع كله على عاتق الأسعار فقط؛ فالكميات تنكيف للأسعار مثلاً تنكيف الأسعار للكميات، وأن الطريقة المختصرة فى الحديث هى وهذا المسئولة عن الانطباع للمشار إليه. رابعاً، ثمة واقعية فى بعض بنود نية فالراس حيث لا ينبغى أن نتوقع سوى أفضل حد منها. وهكذا، فإن قليلاً من التفكير يبين أن طلب العمال على 'خدمات' قوة عملهم (أى على الفراغ) هو عامل مهم جداً بالفعل فى تشكيل عملية الإنتاج. ومع أن من غير المعقول إنكار هذا بالنسبة للوقت الحاضر، فلم تكن هناك قط حقيقة كان فيها هذا الطلب غير فعال، وأن الحقيقة السطحية الفاتنة بأن العامل يقبل بيوم عمل ثابت يعجز عن تعبيره (ينبغى عليه أن يقبله ولا يموت، هكذا يقول أحد الاقتصاديين المعاصرين) تناقض ترتب فالراس أقل بكثير مما يبدو عليه ذلك. أخيراً، خامساً، تشجعنى خبرة التدريس أن أضيف أن فرضيات معينة مثل قانون فالراس حول التكلفة أو التشغيل الكامل عند المنافسة الكاملة تشكل حقاً حصائص نظامه عند التوازن التام. ولكن يتحذر الاعتراض =

(هـ) إدخال تكوين رأس المال والنقود] يمكن طرح بقية هذا القسم فى صورة جواب على السؤال التالى: كيف يتأثر المخطط الأساسى لسلوك المستهلكين والمنتهجين- أو يُحتمل أن يضطرب- عند إدخال تكوين رأس المال والنقود؟ ومع أنه قد تم تناول هذين الموضوعين فى الفصل السابق وستجرى دراستهما فى الفصل القادم، بيد أن من الضرورى الاهتمام بهما هنا لتمكين القارئ من تقدير بنية فالراس ككل ولإدراك المدى الذى استبق به فالراس العمل الحديث فى هذه الحقول، من بعض النواحي، وأعد الأرض، فى نواحي أخرى.

فى نظام فالراس، تمثل نظرية تكوين رأس المال الأساس لنظرية الفائدة، من ناحية، وتقوم هى نفسها على نظرية أسعار السلع الرأسمالية، من ناحية أخرى. وفى البداية، سنعالج فقط أسعار السلع الرأسمالية المنتجة. ولحد الآن، لا نملك سوى نظرية لأسعار خدمات هذه السلع، وحتى هذا كان قد جرى التوصل إليه وفقاً لفرضية يتعين علينا إسقاطها الآن، أى أن كميات السلع الرأسمالية المنتجة معطاة مرة وإلى الأبد، وأنها لا تتدثر أو تتلاشى قط عن طريق الحوادث العرضية. وهكذا نقطع الآن مبلغاً لغرض الاندثار وكذلك قسماً للتأمين<sup>(٣٩١)</sup>. وما يتبقى بعد ذلك هو 'الإيراد الصافى' net revenue الذى تغله السلع الرأسمالية. سبق أن لاحظنا أن فالراس اعتبر وجود فائض كهذا بعد اقتطاع ما يخصص للاندثار والتأمين كحقيقة يتعذر إنكارها والتى لم يرق هو بأى جهد للتحقق منها<sup>(٣٩٢)</sup>. ومع ذلك، فإذا قبلنا بهذه الحقيقة لغرض المحاجة، فيمكننا إذن أن نمضى حالاً لبناء السوق النظرية للسلع الرأسمالية، التى، وفقاً لعادة فالراس الحميدة، نحتاجها لها لأجل تحديد هذه أسعار هذه السلع<sup>(٣٩٣)</sup>. وفى هذه السوق، يطلب الرأسماليون-

---

= عليها حينما تُفهم بصورة صحيحة (حول فرضية التشغيل الكامل، انظر الملاحظة الواردة فى نهاية هذا القسم)، وهى، قبل كل شيء، موضوعات تنجم عن مسلمات تعرّف النظام وليس عن مسلمات مفروضة عليه (بحيث أنها يمكن أن تسبب ال overdeterminateness).

(٣٩١) اعتبر فالراس أن الاثنين هما ثابتان يتحددان تكنولوجياً. وهذا غير مقبول أيضاً ولكن يجب مراعاته كامتياز آخر من امتيازات فالراس كرائد.

(٣٩٢) ولم يفعل ذلك أيضاً باريثو وبارون، وآخرون ممن خلفوا فالراس مباشرة ولكن فيكسل وغيره قد سدا هذه الفجوة باستعمال مادة بوهم-باورله.

(٣٩٣) إن السوق التى نصفها الآن لا تشكل سوى بناء منظر معين كان قد هجره فالراس نفسه فيما بعد لاستبداله بسوق للخزين stock market. إن انتقاد هذا الجهاز النظرى من ناحية افتقاره إلى الواقعية لا ينم إلا عن سوء فهم.

وليس المنظمين (المنشآت) - سلعا رأسمالية جديدة تعرضها المنشآت التي تقوم بإنتاجها استجابة لذلك الطلب.

إن السلع الرأسمالية الجديدة التي إذ تُطلب وتُنتج قد لا تكفى، وقد تكفى بالضبط، أو قد تكون أكثر من كافية لتعويض الخسارة التي تصيب الخزين الرأسمالي القائم بشكل جارى نتيجة الحوادث والاندثار. ولذلك، فإن الحالة الأخيرة من هذه الحالات الثلاث تعرف الادخار الذى، معبرا عنه بالسلعة القياسية numeraire، يشكل الفائض من الدخل الصافى، أى القيمة الكلية الصافية لكل الخدمات التي تباعها الأسر، على الاستهلاك، أى القيمة الكلية للمنتجات التي تشتريها الأسر. وهكذا، وكما هو الحال بالضبط فى عمل كينز General Theory، فإن الادخار الجارى يساوى 'الاستثمار' الجارى كمجرد تكرار زائد tautologically. الادخار هنا مجرد كلمة تشخص نوعا خاصا من الطلب، أى الطلب على السلع الرأسمالية. وإلى هنا، فليس ثمة معنى لعبارة 'عرض الادخار' إلا إذا رغبت أن نشير بها إلى ذلك الجزء من خدمات الأسر التي تعرض مقابل السلع الرأسمالية<sup>(٢٩٤)</sup> بدلا من عرضها مقابل الخبز أو البيرة، وإن القول بأن الادخار الجارى يمكن أن لا يتوافق مع الاستثمار الجارى ليس له من معنى أكثر من القول إن الادخار يمكن أن لا يتوافق مع نفسه. وعليه، فإن تساوى الادخار الجارى والاستثمار الجارى هو متطابقة وليس شرطا توازنيا. أما الشرط التوازنى فهو أن المجموع الكلى للادخار فى فترة معطاة يجب أن يساوى، بالنسبة للمنشآت المنتجة للسلع الرأسمالية، تكاليف السلع الرأسمالية (التي تم إنتاجها و) بيعها فى الفترة، ما دامت هذه المنشآت، كباقي المنشآت كلها، تخضع لقانون فالراس عن التكاليف.

والآن - وهذا هنا ليس كما هو فى نظام كينز الوارد فى عمله General Theory - فإن الدافع الوحيد الذى يمكن أن يحمل الرأسماليين، فى هذه البنية، على طلب السلع الرأسمالية هو الإيراد الصافى المتوقع من هذه السلع سواء أكان هذا الإيراد الصافى يمثل بالقيمة الاستعمالية للمواد المعمرة المكتسبة بالنسبة للرأسماليين أو بالعند، فى صورة ال numeraire، الذى يمكن الحصول عليه من

(٢٩٤) نذكر أن السلع الرأسمالية هى سلع تخدم أكثر من مرة واحدة وكان سيكون من الأصح تعريفها كسلع تدوم (أو قسم منها) طوال فترة محاسبية.

تأجير هذه للمواد إلى المنشآت (أو إلى الأفراد ممن يرغبون باستهلاك خدماتها بصورة مباشرة). يترك على هذا شرط توارني آخر ينبغي أن تلبى أسعار هذه المواد: إذ يتعين على هذه الأسعار، في ظل الشروط المثلى، أن تتناسب مع عولتها الصافية وإلا فإن عمليات الموازنة arbitrage operations ستقحم لفرض هذا التناسب. ولكن هذا يمكن التعبير عنه بالقول إن سوقنا للسلع الرأسمالية هو حقاً سوق تدفقات من الإيرادات الصافية الدائمة net revenues perpetual التى تقف إزائها كل السلع الرأسمالية على قدم المساواة بعض النظر عن أشكالها المادية. وللتشديد على هذا الجانب، فقد خلق فالراس سلعة مثالية أو متصورة تمثل 'الإيراد الصافى الدائم'. تمكنا هذه الأداة - وهى بناء نظرى بحث آخر<sup>(٣٩٥)</sup> - من تزويد كل أسرة بدالة منفعة حدية ودالة طلب على 'الإيراد الصافى الدائم'<sup>(٣٩٦)</sup>، ومن استبدال كل الأسعار (المجهولة) للسلع الرأسمالية ب سعر وحيد يساعدنا عندئذ على تحديد هذه الأسعار، أى سعر وحدة من 'الإيراد الصافى الدائم' لكل وحدة من الزمن - وهذه نقلة عميقة على الرقعة التحليلية. إن هذا السعر الوحيد ينتج عن شرط التناسب المذكور آنفاً، الذى يمكن إعادة صياغته بالقول إن الطلب الكلى على السلع الرأسمالية الجديدة (الذى يساوى الانخار على نحو متطابق) ينبغي أن يتوزع بين الصناعات المنتجة لهذه السلع للرأسمالية الجديدة بطريقة ما تسوى equalize منتجاتها القيمة الصافية (من خلال السلعة القياسية numeraire) لكل وحدة من التكلفة (من خلال ال numeraire)<sup>(٣٩٧)</sup>. وهكذا فإن للسعر الوحيد المعنى هو مجرد

(٣٩٥) قيل باريثو وبارون وآخرون هذه السلعة المثالية أو المتصورة وأسموها 'الانخار' (risparmio) ببساطة. لاحظ أن هذا البناء construct يمكن تسخيريه لخدمة مخططات نظرية أخرى غير مخطط فالراس. وحتى فى مخطط فالراس، فقد اكتسبت هذه السلعة دلالة جديدة - وأكثر واقعية - حينما أدخل فالراس النقود كما سنرى بعد قليل. وبالنسبة لهذه اللحظة، فإن المفهوم لا يعنى أى شيء سوى الكمية الكلية لكل السلع الرأسمالية الجديدة، مغيراً عنها من خلال ال numeraire، ولا يخدم سوى عزل جانب واحد منها ولكنه لا يملك وجوداً مستقلاً: فإذا كان فالراس يتحدث، رغم ذلك، عن سوق numeraire رأسمالى، فهذا السوق - بخلاف سوق capital monnaie (النقود المستخدمة كرأسمال) الذى لم ندخله بعد - لا يتميز عن سوق السلع للرأسمالية نفسها.

(٣٩٦) إن دوال المنفعة الحدية تفهم كدوال متقاربة بصورة ثابتة monotonically للكمية من هذه السلعة المتصورة فقط وذلك كما هو الحال بالنسبة للسلع الأخرى. ولكن دوال الطلب على هذه السلع، أيضاً كما هو الحال مع كل السلع الأخرى، هى دوال لكل أسعار كل المنتجات والخدمات. لاحظ أن هذا يتضمن إنها دوال للدخول أيضاً؛ فالاختلاف، من هذه الناحية، بين نظريات فالراس ونظريات كينز (General Theory) لا يكمن فى أن فالراس قد أهمل تأثير الدخل بل فى أن كينز أهمل تأثير أسعار للمنتجات.

(٣٩٧) تذكر إن التكلفة الحدية والمتوسطة متساويتان بالضرورة لدى فالراس. والتصحيح الضرورى -

مقلوب معدل 'الإيراد الصافي الدائم' (taux du revenu net perpetual) الذى هو عامل تناسب، عام لقيم كل السلع الرأسمالية، ويتطابق بصورة جاهزة مع معدل الفائدة- ما دامت النقود غير موجودة.

وبعناية شديدة يتعذر تقديرها حق قدرها هنا، طور فالراس هذه النظرية لكل من حالة السلع المعمرة المنتجة التى تستهلك خدماتها بصورة مباشرة كالبيوت وحالة السلع المعمرة المنتجة التى تستعمل فى الإنتاج، واضعاً شروط المنفعة الحدية (المعظمة) للتوازن الستاتيكي<sup>(٣٩٨)</sup>، ومتوصلاً، بشأن التحديد والاستقرار، إلى نتائج تماثل تلك التى تم التوصل إليها فى حالة المبادلة بسلع متعددة وحالة الإنتاج. ولو إن المجال يسمح لنا بالتعليق، لكنت تعليقاتنا مماثلة لتلك التى قدمناها فى هاتين الحالتين. ولكننا نكتفى بالإشارة، دون إثبات، إلى أن نظام فالراس- وما زلنا بصدد تحليل يتجرد عن النقود الحقيقية - لا يضطرب بوقائع تكوين رأس المال كما صاغها هو وبالفكرة القائلة إن نظرية تكوين رأس المال تتداخل مع حالة 'التقدم' progressive state أو، بخلاف ذلك، مع حالة 'التقهقر' retrograde state، أى مع الحالات غير الراكدة non-stationary states. ولكن لننخص حصيلتنا لحد الآن.

أولاً، لدينا نظرية لأسعار (للقيم، معبراً من خلال آل numeraire) للسلع الرأسمالية لم تكن متوافرة لدينا من قبل. وهذه كانت، فى المقام الأول، نظرية لتسعير السلع الرأسمالية الجديدة. ولكن هذه النظرية تمتد بصورة جاهزة إلى حالتى السلع الرأسمالية المنتجة القائمة والسلع الرأسمالية غير-المنتجة ('الأرض'؛ بل إن فالراس يوسّعها لتشمل قوة العمل) وذلك بفضل الإجراء البسيط المتمثل بأن نطبق، على هاتين الحالتين، نفس 'معدل الإيراد الصافي الدائم' (أو معدل الفائدة)<sup>(٣٩٩)</sup>

-معروف إذا لم يكن الأمر كذلك.

(٣٩٨) أدرك فالراس طبعاً إن الاقتصاد المعنى لا يبقى راکداً عند زيادة الادخار ولكنه أدرك أيضاً إن نظرية الادخار يمكن أن تكون ستاتيكية مع ذلك إذا بقيت الميول للادخار (dispositions a l'epargne) والميول للاستهلاك (dispositions a la consommation) ثابتة خلال فترة زمنية معينة (Elements, p. 244)؛ وربما يمثل هذا الفقرة الأكثر إقناعاً بأن فالراس كان يدرك كلياً الفرق بين نظرية ستاتيكية وعملية ركودية. (انظر القسم الثالث، أعلاه).

(٣٩٩) لنلاحظ أن التعبير المعاصر الأهم لهذه المطابقة- التى تفترض الاعتقاد بأن وجود 'معدل الإيراد الصافي الدائم' هو حقيقة يتعذر إنكارها لا تحتاج إلى أى برهان أو تحقيق- هو البرويسور F. H. Knight نيت

الذى يظهر في حالة السلع الرأسمالية الجديدة<sup>(٤٠٠)</sup>. ثانياً، كنتيجة عرضية لنظرية أسعار السلع الرأسمالية، نحصل على نظرية للفائدة تدخل الآن كل معادلات الطلب والعرض. ومن هذه المعادلات إذن يمكن تلمس نظرية شاملة حول دور الفائدة في الاقتصاد<sup>(٤٠١)</sup>. إن أسعار السلع الرأسمالية نفسها لا تدخل أيًا من المعادلات النهائية في تحليل فالراس باستثناء تلك الأسعار التي تصف شروطها الخاصة بالعرض والطلب كمنتجات. ثالثاً، لما كان الادخار هو نوع من الطلب، فلا يمكن أن يثور سؤال حول مساواة 'طلبه وعرضه' بواسطة تغيير معدل الفائدة أو بأي شيء آخر. فما تجرى مساواته بواسطة شرط توازنى معين - وليس مجرد جعله مساوياً من باب الكلام الزائد tautologically - هو المبلغ، الذى قرر الأفراد ادخاره واستثماره، وتكاليف السلع الرأسمالية الجديدة. وهنا، فإذا لم تتحقق هذه المساواة، فهذا يعنى إن قيم السلع الرأسمالية الجديدة سوف تكون أكثر أو أقل من تكاليفها بالنسبة للمنشآت التى تنتجها وسيكون لديها بالتالى دافع لأن توسع أو تقلص من إنتاجها. ولكن ثمة جانب آخر لهذا الأمر. تصور أن قيم السلع الرأسمالية الجديدة قد تجاوزت تكاليفها. فإذا فرضنا، لأجل المحاجة، إن العائد الصافى المتوقع من السلعة الرأسمالية لم يتغير، فهذا يعنى أن معدل العائد الصافى الدائم كان قد انخفض، وبعبارة أخرى، إن وحدة من العائد الصافى الدائم ستتكلف، الرأسمالى الذى يشتري السلع الرأسمالية، أكثر مما كانت عليه سابقاً: إن هذا الانخفاض فى أسعار السلع الرأسمالية الجديدة، معبراً عنها بالسلعة القياسية numeraire، هو الذى يجعل الرأسمالى يفهم الانخفاض المعنى فى معدل عائده الصافى. وبعبارة أخرى، إن الدور السببى المباشر لا يأتى من الانخفاض فى معدل الفائدة بل من الزيادة فى قيم السلع الرأسمالية التى تخفّض (ككلام مكرر tautologically) معدل للفائدة<sup>(٤٠٢)</sup>.

(٤٠٠) من هذا يمكن أن نستنتج، ولو ليس بصورة حاسمة كلياً، إن فالراس كان يربط حقيقة الفائدة بمجتمع 'يحقّق التقدم' progressive society وأنه لم يكن غير مدرك لإمكانية إن العائدة يمكن أن تختفى في مجتمع متقهقر retrograde، وإن لم يكن في مجتمع راكد. وانتهاز هذه الفرصة لإحالة القارئ إلى المقالات اللامعة لبرويسور بريسيانى-توروني C. Bresciani-Turroni حول: 'The Theory of Saving' Economica, February and May 1936، التى ألفت الكثير من الضوء على نظرية الادخار وتاريخها.

(٤٠١) كان هذا ضرورياً من النبوغ. ولكن صحتها تعتمد طبعاً على مفهوم فالراس للفائدة. ومن الملائم بالنسبة لى لى لاحظ، مهماً مبدأى يطعن نفسه فى هذا الكتاب، إن الإعجاب الذى لواصل التمييز عنه بنبوغ فالراس، بل بعظمة تحليله، لا ينهض فهمه بمعنى اتقافى معه من جميع النواحي.

(٤٠٢) من الممكن تعويض خسارة الرأسمالى الفردى طبعاً جزئياً، أو كلياً، أو أكثر من كلياً، بما يحقّقه من كسب من خزين السلع الرأسمالية التى يمتلكها من قبل. إن هذه الحقيقة ليس لها من أهمية هنا،



وبطبيعة الحال، فإن معدل الفائدة يمارس بهذا الشأن أيضاً دوراً فعالاً بقدر ما يدخل في دوال الطلب والعرض لكل المنتجات والخدمات. ومع ذلك، فمن المهم ملاحظة أن معدل الفائدة، في هذا التحليل، يلعب دوراً خاملاً passive في المقام الأول ذلك لأن هذا التحليل يصفى مظهرًا مختلفًا حول أهميتها في العملية الاقتصادية ويظهر، بشكل خاص، ردود أفعال الرأسماليين في ضوء مختلف: فهي ردود على الزيادة في سعر نوع خاص من السلع التي يطلبها الرأسمالي وليست ردوداً على انخفاض سعر خدمة معينة يقدمها هو<sup>(٤٠٣)</sup>. وأخيراً، ينتج عن الحاجة السابقة، إن تحليل فالراس، بعد أن أنكر بشكل حاد التسليم بنظرية تورغو-سمث للاندثار، يتفق مع تحليل بوهم-باورك في توليد النتيجة القائلة أن أسعار السلع الاستهلاكية وأسعار السلع الرأسمالية يتحركان، في إطار فرضيات هذا التحليل، في اتجاهات متعاكسة من حيث المبدأ.

وأخيراً نقوم بإدخال النقود والمعاملات النقدية. وإذا نرجأ تأثير فالراس الأخرى في حقل النظرية والسياسة النقدية إلى الفصل القادم، فينبغي أن ننظر الآن بالضبط في الكيفية التي لائم بها فالرس النقود في مخططة للعملية الاقتصادية، كيف حدّد الأسعار المطلقة من خلال النقود ومن خلال numeraire، وما إذا كان مصيباً في الادعاء أن اقتصاده النقدي يتمتع بنفس الخصائص، من حيث التحديد والاستقرار، التي يمكن أن تنسب لاقتصاده القائم على استعمال سلعة قياسية numeraire. ويكفي لهذا الغرض أن نعالج حالة من النقود، بكمية معينة، تتألف من مادة لها قيمة استعمالية تافهة<sup>(٤٠٤)</sup>، وأن نلاحظ باختصار أن فالراس الذي، كان قد

سهما كانت أهميتها من النواحي الأخرى.

(٤٠٣) دون أن يشير إلى فالراس، كان كاسل Cassel قد بنى نفس وجهة النظر: فالاندثار، بالنسبة إليه، يتمثل بالطلب على السلع الرأسمالية أو في استعمال الخدمات الإنتاجية لإنتاج هذه السلع. ولكنه قبل في أن يفهم كيف إن فالراس، عند إدخال النقود الحقيقية، غير وجهة نظره جذرياً كما سنرى حالاً. كما يمكن الإشارة إلى نقطة أخرى، إن إهمال زيادة أو انخفاض ما في أسعار الأصول التي يراد الحصول عليها هو أقل احتمالاً مما كان سيكون الأمر عليه من انخفاض أو زيادة في سعر خدمة ما: وهذا يقدم حجة محتملة ضد وجهة نظر ترد كثيراً في الوقت الحاضر ومفادها أن التغييرات الطفيفة في معدل الفائدة لا يبدو أن لها أي تأثير ملحوظ. وكذلك، لما كانت جدوى الأصول، بالنسبة للرأسمالي، تتمثل بجنى ثمارها، فإن نظرية فالراس تترك مجالاً لإمكانية أن تسبب زيادة ما في سعر السلع الرأسمالية توسيع الطلب عليها مثلاً بالضبط... [النص غير مكتمل].

(٤٠٤) كما سنرى في الفصل القادم، فقد حلل فالراس أيضاً حالات المذهب المعدني الأصادي، والمعدن المعدني الثنائي، والمذهب المعدني الأحادي 'مفتراً' regulated بإصدار النقود الرمزية token money. ولكن تحليل فالراس الأساسي يجري من خلال حالة من نقود ورقية حكومية بكمية =

أُتمسّ تحليله النقدي على مفهوم 'الاحتياجات النقدية' للاقتصاد في الطبعة الأولى (١٨٧٤-١٨٧٧) من عمله Elements<sup>(٤٠٥)</sup>، بُنى في الطبعة الثانية من هذا الكتاب مفهوم 'مبلغ النقد الذي يرغب الأفراد في الاحتفاظ به' (encaisse desirée)<sup>(٤٠٦)</sup> الذي لم يشكل، مع ذلك، جزءاً من نظريته البحثية للتوازن العام - لم يندمج معها كلياً - قبل الطبعة الرابعة (١٩٠٠)<sup>(٤٠٧)</sup>. فلم تظهر كل بنية النظرية البحثية لدى فالراس بكل جمالها المنطقي إلا في تلك الطبعة.

تحتل نظرية 'سوق' السلع الاستهلاكية الطابق الأرضي من هذه البنية. وفي الطابق الثاني، نجد نظرية الإنتاج و'سوق' الخدمات الإنتاجية دون أن تتفصل عن، بل تتكامل مع، السوق الأولى. ونجد في الطابق الثالث سوق السلع الرأسمالية وهي متكاملة بالمثل مع السوقين السابقين. وفي الطابق الرابع، ثمة 'سوق' آخر يتكامل مع هذه الأسواق الثلاثة وهو سوق 'رأس المال الدائر'، أي سوق مخزونات من السلع stocks or inventories of goods الضرورية لاستمرار سير

---

سعيدة لاحظ أن هذا يعني فقط أن المادة التي تُصنع النقود منها ليس لها قيمة استعمالية ولكنه لا يعني أن هذه النقود نفسها ليس لها قيمة: سنوضح هذا بعد قليل. ولكن لاحظ أيضاً أن التبسيط الذي يمثل بعدم الاهتمام، عند مناقشة الأساسيات، بالمشاكل التي تثيرها قيمة المادة النقدية، كسلعة، يتحقق على حساب افتراض كمية ثابتة بصورة اعتباطية من النقود. وبهذا المعنى المعروف، فإن سؤالنا يكون قد أجيب عليه: فما دامت هذه الكمية اعتباطية، فلا يمكن تحديد الأسعار بصورة فريدة. ولكن هذا ليس هو السؤال الذي نثيره: وبدلاً منه، نسأل ما إذا كان مستوى السعر وكل الكميات الأخرى النقدية وغير النقدية في النظام تُحدد بصورة فريدة حينما يتم تثبيت كمية النقود.

(٤٠٥) Circulation a desservir - وهو مفهوم قديم كان مألوفاً لدى بتي. وقد استعار فالراس نفسه (المقدمة، ص ١١) هذا المفهوم من الفزيوقراط. أما المفهوم: encaisse desirée فقد ظهر لأول مرة في عمله: (Theorie de la monnaie 1886).

(٤٠٦) لقد تعودنا على ربط 'منهج الرصيد النقدي' cash-balance approach بمارشال الذي طوّره بصورة مستقلة خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر. حول أهمية هذا المنهج وخصايها ذات صلة، انظر المقالات العلمية للبروفيسور مارغيت Marget: 'Leon Walras and the Cash-Balance Approach to the Problem of the Value of Money,' Journal of Political Economy, October 1931, and the 'The Monetary Aspects of the Walrasian System,' ibid, April 1935.

(٤٠٧) أو، بدقة أكثر، قبل أن أقدم فالراس، في مجلة ال Societe vaudoise des Sciences Naturelles مقالته حول 1899 'Equations de la circulation'. وهذا يتأخر كثيراً عن نتائج مائكة تقريباً يُفترض أن مارشال كان قد توصل إليها (انظر عمل ج. م. كينز حول ذكرى مارشال: Essays in Biography, pp. 196-206). ولكن مارشال ليس فقط لم ينشر هذه النتائج إلا بعد عشرين سنة من ظهور مقالة فالراس، ولكنه أيضاً لم يتم بصياغة منطوق هذه النتائج بصورة دقيقة وكاملة كما فعل فالراس. ومع ذلك، ينبغي أن نضع في الأذهان أن كل ما سيرد يسري، من حيث المبدأ، على اقتصاد مارشال وفالراس معاً.

الأشياء<sup>(٤٠٨)</sup> - حيث تُعرض سلع رأسمالية جديدة للبيع في منشآت منتجها، وكذلك مخزونات استهلاكية وإنتاجية من كل الأنواع.

وهكذا، فبعد أن حدّد فالراس، في نظريته للإنتاج، الأسعار والكميات للتوازنية numeraire (من خلال السلعة القياسية) للسلع الاستهلاكية والخدمات الإنتاجية معاً - التي كلها، بمجرد أن تتحدد مرة، فإنها تبقى ثابتة حينما يجرى إنتاج السلع - فإن فالراس يجعل التسليم الفعلي من هذه الخدمات، والسلع (المعادلة لها)، يبدأ حالاً، أى قبل تنفيذ برنامج الإنتاج المقرر من حيث المبدأ. وبطبيعة الحال، إن هذا يفترض مسبقاً أن الأسر والمنشآت تمتلك، من البداية، مخزونات من السلع (inventories) يجرى إدخالها الآن من بين معطيات مشكلة التوازن العام<sup>(٤٠٩)</sup>. وكما سبق أن رأينا، فإن فالراس قد عالج هذه المخزونات من حيث الشكل كما كان قد عالج السلع الرأسمالية: فهناك المخزونات نفسها، وهناك أيضاً الخدمات التي تقدمها هذه المخزونات على نحو جابر أى فكرة service d'approvisionnement. وعليه، ينبغي تسعير المخزونات وخدماتها كل على حدة، ولكن سعر كل مخزون يواجهه سعر الخدمة التي يقدمها وفقاً لنفس العلاقة التي يواجه فيها سعر الخدمة التي

---

(٤٠٨) لتسهيل المعالجة الرياضية، فقد عمد فالراس إلى توسيع معنى معاملات الإنتاج بطريقة لها أهميتها ذلك لأن البروفيسور ليونتييف كان قد طوّر في الأونة الأخيرة أداة مشابهة في تطبيقه لمفهوم المستخدم-المنتج. باختصار وشكل ملموس، إذا كانت لدينا السلعة A التي تمتلك، بالنسبة للخدمة التي تقدمها السلع الرأسمالية K، المعامل الإنتاجي ak، فإن هذا يجب أن يتضمن ليس فقط تلك الكمية من K الضرورية لإنتاج وحدة واحدة من A ولكن أيضاً تلك الكمية من K التي تلزم، عند زيادة A بمقدار وحدة واحدة، للزيادة المصاحبة في المخزونات التي يحتفظ المنتجون بها (Walras, Elements, p. 298 ; W. W. Leontief, 'Input-Output Analysis...' American Economic Association, Papers and Proceedings, May 1949, pp. 219-20).

(٤٠٩) توجد هذه المخزونات طبعاً في أشكال محددة specific كالسبب في القيو والمنشأ البدوي في الورش. وفي الواقع، فإن هذه السلع المحددة لا تحتاج، في أي وقت معطى، حتى ولو بشكل تقريبي، أن تكون كما تتطلب شروط التحظيم في الفترة لتالية. وهنا، كما يبدو الأمر لنا الآن، لدينا المشكلة الديناميكية أساساً: كيف تكيف العملية الاقتصادية نفسها لأوضاع مورثة من الماضي وهي عتيقة للطرز دوماً حينما يتعين استخدامها في الإنتاج. ولكن فالراس تمكن من إزالة المشكلة بواسطة الفرضية الفذة التي تقول إن المخزونات، على غرار السلع الرأسمالية، تكون بالضغط كما لو أنها كانت قد أنتجت في الماضي بقصد خدمة الظروف القائمة في الوقت الحاضر. وهذا هو معنى عبارته التي تذهب إلى بناء النظام التوازني ab ovo (من البداية). ويمكننا التعبير عنها بالقول أنه خلق عالماً اقتصادياً يلائم كل عنصر فيه موضعه niche بشكل تام حتى إذا، بسبب حقيقة أن الإنتاج يأخذ وقتاً، كان هذا العنصر يتطلب أن يتم إنتاجه دون أن يعلم أحد بالضغط ما يمكن أن يكون عليه الموضع. شمة معنى ما في مثل البناء construction. ولكنه، مرة أخرى، مجرد الخطوة الأولى على طريق الألف ميل.

نقدمها كل سلعة رأسمالية السلعة الرأسمالية نفسها<sup>(٤١٠)</sup>. لاحظ أن إدخال مخزونات وخدمات المخزونات يشكل طريقة فالراس لمزامنة synchronizing لعملية الاقتصادية: فعند اشتراط دفع سعر الخدمة- أى تكلفة فائدة على رأس المال دائر المعنى- فإن الأسر تصبح قادرة الآن على تحويل خدماتها إلى سلع استهلاكية حالاً. ولكن من الواضح أن هذا ليس مجرد تفصيل بل سمة جوهرية لنظام التوازن العام الذى كان فالراس قد أشار إليه بالفعل، على سبيل الحدس، فى نظريته للإنتاج (Elememts, p. 215).

لما النقود، فيتم إدخالها سوية مع المخزونات. فهى مجرد بند خاص من قائمة المخزونات inventories وهى تقدم أيضاً خدمة معينة service d'approvisionnement تكتسب سعراً، كأي خدمة أخرى، بفضل دوال منفعتها نحدية<sup>(٤١١)</sup>. يظهر هذا السعر فى سوق خاص أسماء فالراس سوق رأس المال

(٤١٠) إن هذه المفهمة، إذ تفترض مبيعاً وجود سعر صافى لكل خدمة service d'approvisionnement، تتعرض لنفس الاعتراض الذى يمكن أن يثار ضد سلسلة للعائد الصافى الذى تنفذه سلعة رأسمالية معينة. ولكن بمجرد أن سلم بوجود هكذا خدمة service d'approvisionnement قابلة لأن تمتلك سعراً صافياً (أى سعراً أكبر من تضروب المخزون زائداً التأمين) فلا تستطيع الاعتراض على هذا التمييز بين المخزون والخدمة على أساس أن هذا يعنى الحساب المزدوج. وفى الواقع، لمسا كان فالراس يستخلص أسعار للمخزونات، بواسطة معدل الفائدة، من أسعار خدماتها- أى بطريقة تعادل عملية خصم ما- فيوجد هنا تشابه شديد مع محطط بوم-باروك، ومع أن هذين الكاتبين العظيمين لم يفهما أحدهما الآخر تماماً وعلى نحو فاجع تقريباً. ولكن التشابه يصبح واضحاً حينما نطرح القضية كما يلى: تستلم الأسر المنتجات التى تريدها على الفور (بدلاً من استلامها فى نهاية فترة الإنتاج) وهى تدفع الفائدة لكى تستلمها بهذه الصورة. انظر الجملة التالية فى المتن.

(٤١١) ينبغى عدم خلط هذا السعر بسعر النقود نفسها. فإذا رمزنا بـ  $p$  إلى سعر النقود من خلال الـ numeraire، وبـ  $\pi$  إلى سعر خدماتها service d'approvisionnement، وبـ  $i$  إلى معدل الفائدة، إذن، وفقاً للقاعدة الخاصة بقيمة السلع الرأسمالية التى لا تتدثر (كالأرض)، يكون لدينا  $\pi = p \cdot i$ . وإذا خدمت النقود كـ numeraire، فإن  $p = 1$  و  $\pi = i$ .

وبالسبب لمحتويات المنفعة الحدية لخدمات النقود والمخزونات بشكل عام، فيجب أن نلاحظ، مع ذلك، إنها ليست 'معدة' بنفس المعنى الذى تكون فيه منحنيات المنفعة الحدية للحبر أو البيورة: وإذا استعملنا مصطلح فريش Frisch، فهى ليست مسئلة autonomous كما هو شأن الأخيرة وهى لا تصح إلا إلى بنية إنتاج وعادات دفع تجعلها العملية الاقتصادية نفسها تواصل للتغير. لقد أصبح فالراس هذه الصعوبة ولكنه عزى نفسه بالقول إن الأسر والمنشآت عملياً تعرف عادة 'بشكل تقريبي جداً' حجم الرصيد الدائر الذى تحتاجه من السلع والنقود. وهذا صحيح، ولكن المنظر الذى يستقيد من هذه الحقيقة يجب أن يوضح، كما فعل فالراس، أنه يستبعد عدم التأكد وفق فرضية خاصة. وفى هذا السياق، يمكننا أن نلاحظ أن فالراس، ودون أن يقصد، نخلص بهذا الشكل من النظرية اللاهفة (ح. ر. هيكن) التى تقول أنه لن يكون هناك داع للاحتفاظ بالنقد عند غياب عدم التأكد من أى نوع، وتفيد، لذلك، أن وجود ظاهرة النقود يعتمد على عدم التأكد. وفى حدود مخططة، ليس لدى فالراس أى فرصة لتقدير أهمية عنصر عدم التأكد حق قدرها. ولكنه أوضح أن مواجهة عدم التأكد =

(marche du capital) - تمييزاً له عن سوق السلع الرأسمالية (marche des capitaux) - والذي هو 'متمم' لسوق كل الخدمات الإنتاجية (Elements, p. 245). لقد جرى الآن الدفع إلى كل مجهزى الخدمات وهم يشترون المنتجات بالنقود. ولم يعد الرأسماليون يدخرون بواسطة مبادلة الخدمات الإنتاجية مقابل السلع الرأسمالية بل يدخرون بواسطة النقود وأننا نمتلك كمية تسمى monnaie d'épargne {النقد المدخر} إضافة إلى كميتين من نقود المعاملات (monnaie de circulation) فى أيدي الأسر والمنشآت. تقتضى الأخيرة النقود وتشتري بها سلعاً رأسمالية جديدة. إن السعر التوازنى 'للسلعة' فى هذه السوق، أى سعر الخدمة التى تقدمها النقود service d'approvisionnement يتحدد بشرط مفاده أن طلب الأفراد على هذه الخدمة - كما يمثلته encaisse desirée الذى يرغبون بالاحتفاظ به - يساوى المبلغ الكلى من النقود الموجودة. وبعد تحديد هذا السعر التوازنى، يمكننا أن نختار النقود نفسها ك numeraire وأن نعيد عندئذ صياغة الشرط بالقول إن معدل الفائدة يجب أن يكون هكذا بحيث يسوَّى equalize بين encaisse desirée {مبلغ النقد الذى يرغب الأفراد بالاحتفاظ به} - والمبلغ الكلى من النقود الموجودة<sup>(٤١٢)</sup>.

لمست أساسية بالنسبة للنقود المحتفظ بها لغرض التداول بحيث إن الفرضية القائلة إن الاقتصاد الذى يستعمل النقود هو اقتصاد ديناميكى بالضرورة هى فرضية ليس لها من أساس. ولكن هذا لا يعنى إكثار أى كل المشاكل المزعجة حقاً حول النقود تنشأ فى العمليات التطورية. (٤١٢) لا ينبغي أن نستغرب أن نجد أنفسنا فجأة أمام تشابه شديد بنظرية الفائدة الكينزية ('النظرية-الذاتية' own-rate theory, General Theory, p. 223). ويبرر التشابه - وكذلك الاختلاف - جيداً بشكل خاص حينما نلاحظ، ضمن مخطط فالراس، أن هناك مجالاً للدفع الأول فقط من دوافع كينز الثلاثة للاحتفاظ بالنقود، أى دفع المعاملات، فى حين ليس ثمة مجال للدافعين الآخرين، أى 'الاحتياط' و'المضاربة' (General Theory, p. 170). وهكذا يتطابق جدول الادخار مع جدول العرض فى سوق رأس المال، ولكن الدافعين الآخرين يمكن زجهما بصورة جاهزة فى لوحة فالراس. وحينما نفعل هذا، فإن جدول المدخرات يكف عندئذ عن التطابق مع جدول عرض الأرضة القابلة للإعراض. ولكن هذا لا يجعل نظرية فالراس غير صحيحة؛ فهو يعنى فقط أنه يكملها بواسطة فرضيات إضافية. حول هذا الموضوع، انظر: O. Lange, 'The Rate of Interest and the Optimum Propensity to Consume,' Economica, February 1938, and Franco Modigliani, 'Liquidity Preference and the Theory of Interest and Money,' Econometrica, January 1944. ولا تتأثر صحة حاجة هؤلاء الكتاب بانتقادات د. باتكن Patinkin فى عمله: 'Relative Prices, Say's Law, and the Demand for Money,' Econometrica, April 1948، رغم أنها صحتها يمكن أن تتأثر بانتقادات أخرى.

ولحد الآن، فإن 'وجود' مجموعة فريدة من الحلول أو من التقسيم التوازنية لنظام فالراس لم يتأثر بإدخال النقود: فالوضع من هذه الناحية، بما فى ذلك التحفظات، يبقى كما وجدناه إلى حد بعيد فى حالة الاقتصاد القائم على استعمال سلعة قياسية *numeraire*. ومن الممكن إثبات هذا ولكنه واضح غريزيا من حقيقة إن فالراس يُدخل النقود بطريقة ترقى إلى صياغة الخدمة التى تقدمها *service d'approvisionnement* بالضبط كخدمة إضافية (ليس لها منفعة مباشرة) يراد أن تحل محل الخدمة السابقة- الأمر الذى لا يغير من منطق الوضع كما هو واضح<sup>(٤١٣)</sup> أكثر مما يغيره إدخال أى سلعة أو خدمة إضافية أخرى. ومع ذلك، وبسبب طبيعة الخدمة التى يفترض إن النقود تقدمها، فينبغى أن نضيف إن سعر خدماتها يدخل طلب وعرض المعادلات التى تحدد أسعار كل السلع والخدمات لأخرى بطريقة خاصة. ويمكن رؤية هذا بأسهل ما يمكن بملاحظة أن التغييرات فى سعر الخدمة التى تقدمها النقود- أو الفائدة، إذا اخترنا النقود كـ *numeraire* - تؤثر بصورة مباشرة على قيم السلع الرأسمالية والمخزونات *stocks* (*inventories*)، ومن خلال هذه على كل الأسعار والكميات الأخرى فى النظام بما فى ذلك تلك الخاصة بالخدمات الإنتاجية كالأجور، وكذلك الكمية المطلوبة والمعروضة من العمل. ومن المهم إبقاء هذا فى الدمن: فكل تغيير فى أى سعر يؤثر على الأسعار والعروض والطلبات الأخرى، ولكن التغيير فى سعر النقود يمتلك تأثيراً إضافياً له أهمية خاصة. وهكذا فإن الأسعار النقدية ليست مجرد ترجمات، لأسعار يعبر عنها بسلعة قياسية *numeraire* ليست هى بنقود، إلى أسعار يعبر عنها بسلعة قياسية أخرى ليست هى نقوداً: فالأسعار النقدية *money prices* (أى المعبر عنها بالنقود) لا تتناسب مع الأسعار المعبر عنها بسلعة قياسية *prices* *numeraire*؛ فهى أسعار متكيفة مع شرط جديد، أى الشرط الذى يحكم التوازن فى سوق رأس المال لدى فالراس. ومع ذلك، نستطيع أن نصوغ شرط للتوازن النقدى

(٤١٣) أنكر هذا الأمر حديثاً على أساس إن فالراس استبعد النقود من الأشياء أو الخدمات التى تمتلك دوال منفعة حدية، أى من مجموعة الأشياء التى تصلح كسلع ولكن وجهة النظر هذه لا تقوم إلا على سوء فهم لقرار فالراس بأن يأخذ، أولاً، نوعاً من النقود لا تمتلك المادة التى تصنع منها قيمة كسلعة (*Elements*, p. 303) وذلك لتأجيل درس المشاكل التى تبرز حينما تصنع النقود من مادة تمتلك قيمة استعمالية كبيرة كالذهب والفضة. إن هذا الموقف لا يمت بأية صلة إلى موقفين آخرين قريبين منه: (أ) ما إذا كان مفهوم 'خدمة النقود' هو موقف مقبول؛ (ب) ما إذا كان فالراس قد شدد بقوة لم لا على التناظر بين العمليات النقدية و'الحقيقية'.

هذا كما فعلنا آنفاً، أى أن *total encaisse desiree* {مبلغ النقد الكلى الذى يرغب الأفراد بالاحتفاظ به} يجب أن يساوى للكمية الكلية الموجودة من النقود، ولكن يجب أن نستحضر فى الذهن أن *encaisse desiree* يعتمد، بين أمور أخرى، على قيمة المعاملات الكلية معبراً عنها بسلعة قياسية *numeraire*، وأن المعاملات تعتمد أيضاً على سعر خدمة النقود وأنها لا يمكن أن تبقى ثابتة إذا تغير هذا السعر - أو معدل الفائدة. وبعبارة أخرى، لا نستطيع تلبية شرط للتوازن النقدى بأن نعامل كمعطاة ليس فقط الكمية القائمة من النقود بل *total encaisse desiree* أيضاً، وأن ندع التوازن النقدى يتحقق عن طريق تغييرات ملائمة فى معدل الفائدة فحسب. وحينما يتم إدراك هذه الحقيقة والاستفادة منها، فإننا نستطيع أن نشدد حقاً على أن حاججة فالراس تحدد مجموعة منسجمة ليس فقط من الأسعار النسبية بل أيضاً من الأسعار النقدية أيضاً *money prices*، أو من مستوى السعر إن شئت.

وقد أدرك فالراس نفسه هذا الوضع وينبغى تسجيل فضله فى خلق نظرية للنقود كاملة ومنسجمة وكافية تماماً، ضمن فرضياتها الخاصة بها، لتحديد الأسعار المطلقة من خلال النقود<sup>(٤١)</sup>. ولكنه أخفق فى النقطة الحساسة. فعلى أساس إن تأثير التغييرات فى معدل الفائدة على المجموع الكلى للمعاملات، وبالتالي على *encaisse desiree*، هو مجرد تأثير 'غير مباشر وضعيف' (Elements, p. 311)، فقد قرر فالراس إهماله كلياً ومضى منذئذ لإقامة الكثير من حاججته بشأن النظرية النقدية التطبيقية على فرضية تبسيطية مفادها غياب هذا التأثير. إن هذه الفرضية، بمعزل تماماً عما إذا كانت مبررة واقعياً أم لا، من شأنها تغيير الوضع الكلى إذا كان علينا أن نأخذها كجزء من نظرية فالراس الصارمة<sup>(٤٢)</sup>. وعندئذ، وكما لاحظ فالراس نفسه، فإن معادلة التداول النقدى ستكون حقاً 'خارجية بالنسبة لنظام المعادلات التى تحدد التوازن الاقتصادى' (ibid)، وسيكون هناك عندئذ بعض المبرر للقول إن نظام فالراس، من حيث الجوهر، هو نظام 'حقيقى' *real system* أو قائم على سلعة قياسية *numeraire*، وكامل بشكله هذا، بيد أن فالراس قد ألقى

(٤١) ليس فى هذه النظرية ما تشابه بشكل خاص، من دمية القش، التى أسماها الاقتصاديين المعاصرين: قانون ساي Say's Law. كما أنها لا تتأثر بدوال الطلب والعرض ذات التجانس من الدرجة صفر، مع أنه ليس ثمة فرق فى نظام فالراس، كما فى أى نظام آخر، إن يقوم الأفراد بالحساب بالدولارات أو بالسننات.

(٤٢) يبدو لى أن مما لا شك فيه عموماً أن الفرضية غير مبررة. ومع ذلك، فإبها قد تصدم بعض الأغراض الخاصة.

عليه 'حجاب النقود' كقطعة من الكساء قابلة للخلع (ومع ذلك، انظر الفصل القادم) (٤١٦). وعندئذ، فإن الفائدة النقدية والأسعار النقدية ستكف عن أن تتحدد آنياً مع الأسعار النسبية ولن تكون منسجمة معها على العموم (٤١٧). ومع ذلك، ففي ضوء روح عمل فالراس، إضافة إلى نصه، فمن الطبيعي أكثر أن نقول، لأغراض النظرية النقدية التطبيقية، إن فالراس قرر أن يهجر طريقته في التحليل العام وتبنى طريقة التحليل الجزئى. وهذا يعنى أنه قرر تبنى مقارنة معينة لا تسرى عليها معايير التحليل الصارم rigorous analysis (٤١٨).

ولكن الإجابة على السؤال المتعلق بالاستقرار (والسؤال المتعلق بوجود مِثْل في النظام لتحقيق القيم التوازنية لعناصره) هي الآن أصعب مما كانت من قبل. وهذا لا يعود إلى أى تغيير فى الوضع المنطقي كان قد أحدثه إدخال النقود - فهذا النظام ما يزل إلى حد بعيد كما كان فى ظل الاقتصاد القائم على numeraire - ولكن إلى حقيقة أن من الأصعب، فى اقتصاد يستخدم النقود money economy، قبول النمط العام للعملية الاقتصادية لدى فالراس. وكان فالراس يعي هذا كلياً. والبرهان على ذلك هو تشديده على عدم استقرار الائتمان النقدي (مثلاً، Elements, p. 353-4). وبمعزل عن ذلك، فمن المعقول أن نقول إن إدخال سوق لرأسمال نقدي يقدم للماكينة الاقتصادية فرصاً جديدة للانهياء، تخيب عن الاقتصاد الذى يستخدم numeraire: يمكننا أن نستبعد ظروف عدم التأكد uncertainties، كتجارب مع توجهات فالراس؛ ولكن فى حالة 'سلعة'، متقلبة كالنقود، ويمكن بسهولة إعادة توجيهها بناءً على ملاحظة ما تبرز آنياً، فلا يسعنا أن لا نفكر بتلك الظروف، رغم ذلك. وفى ظل هذه الأوضاع، فمن المؤكد أن تتدنى كثيراً القيمة العملية للنتيجة

(٤١٦) تشكل هذه الفرضية السبب الثانى (إضافة إلى عبارة فالراس غير الدقيقة على صفحة ٣٠٢، التى مفادها أن النقود ينبغي اعتبارها objet sans utilite propre {كشيء عديم النفع قط}) الذى يمكن ذكره لمصالح الكتاب الذى يفسرون فالراس بذلك المعنى. وثمة سبب ثالث. فنظام فالراس يسرى من دون نقود أطول ما يمكن، وبذلك فإنه يخلق الانطباع بأن نظرية النقود هي حفا شيء ما يجرى نصقه على واجهة مبنى ما كان مكتملاً من قبل. ومع ذلك، فإن التحليل الدقيق يبين أن هذا مجرد وسيلة لإصباح بالنسبة لطريقة فالراس فى التجرد من وقائع الإنتاج عند عرض نظريته للمبالسة. إذ ينبغي ثبوت المعلم العظيم فى 'الاعتماد المتبادل العام' من الشك من هذه الناحية.

(٤١٧) وهذا واضح. فإذا تضمن تغيير ما فى معدل الفائدة، من حيث المبدأ على الأقل، إعادة ترتيب كل المقايير الحقيقية والنقدية فى النظام، فإن المسئلة للقائلة إن encaisse desiree ينبغي أن تبقى كما هي إنما تعادل إدخال شرط آخر من شأنه على العموم أن يجعل النظام overdetermined، وهى تعنى للتناقض، بهذا المعنى.

(٤١٨) يبدو أن الدافع الرئيسى هو رغبة فالراس فى اكتساب شكل بسيط من 'النظرية الكمية'.



النهائية التي نصل إليها مع ذلك. وهذه النتيجة تبدو كما يلى: بالنسبة لاقتصاد يستخدم numeraire واقتصاد يستخدم النقود معاً، فإن نظام العملية الاقتصادية لدى فالراس هو نظام محدد ومستقر، رغم أن فالراس لم ينجح بصورة تامة في إثبات هذا بصورة صارمة؛ وبالنسبة للعملية، التي هي راكدة stationary، إذا استثنينا الاستثمار الموجب والسالب على الخطوط التقليدية، فهي عملية غير توقعية hitchless بالمعنى المحدد آنفاً، وأن التشغيل الكامل للموارد هو أحد خصائص هذه العملية حقاً؛ وأن استنتاجات أخرى غير هذه لا يمكن التوصل إليها إلا بإدخال فرضيات تختلف عن فرضيات فالراس. وفي التحليل الأخير، إذا كان نظام فالراس ربما مجرد برنامج بحث هائل، فإنه، بفضل نوعيته الفكرية، ما يزال عملياً الأساس لكل العمل الأفضل في وقتنا الحاضر<sup>(٤١٩)</sup>.

## ٨- دالة الإنتاج

إن كل ما تبقى قوله حول العمل المنجز في الفترة وفق مستويات أعلى من التحليل النظري يمكن محورته بشكل ملائم حول مجموعتين من المعطيات شكلتا الدعامتين للهيكل الكلاسيكي للعام ١٩٠٠، ميول المستهلكين المعطاة والإمكانات

(٤١٩) يمكن توضيح هذا من خلال موضوع إمكانية حدوث البطالة في العمل عند التوازن، الذي لعب دوراً واضحاً في السجال الكينزي. إن هذه البطالة، في نظام فالراس، غير ممكنة إلا حينما نستبدل شروط عرض العمل الفالراسية بفرضية مفادها أن معدلات الأجور جامدة إزاء الانخفاض 'rigid downwards' عند رقم أعلى من رقم التوازن الفالراسي. ولكن بوسعنا أن نضيف فرضية أخرى مفادها أنه إذا تم التخلص من الجمود، فإن الهبوط الذي سيحدث في الأجور، يفشل في خلق التوازن لأن هذا الهبوط يمكن أن يخفض إيرادات المنشأة أو، حتى من دون هذا، فإنه يخلق توقعات متشائمة تشجع على تقليص العمليات بصورة عامة بحيث إن معدلات الأجور الهابطة لن تلحق أبداً بالمستوى التوازني المتناقص باستمرار. ويمكننا أن نصل إلى نتيجة مماثلة، مفترضين درجة ما من جمود الأجور، بالافتراض أن الرأسماليين، إذ يصممون على الانخراط دون أي اهتمام بالعوائد، غير مستعدين لقبول العوائد الجارية من الاستثمار ويفضلون الاحتفاظ بكل ما قرروا إنفاقه في صورة طلب فوري، سائل ' (أي في صورة نقود أو ما يعادلها) (General Theory, p. 166). ومهما كان رأينا في المزيا الواقعية لمثل هذه الفرضيات، فإن النقطة التي يلزم تذكرها هي أن هذه الفرضيات، حتى عند قبولها، ليس من شأنها أن تبطل صحة نظرية فالراس ضمن إطار فرضياته. وبشكل خاص، فإنها لن تثبت أن 'شروط التشغيل الكامل' لدى فالراس - الذي هو ليس مسلمة بل موضوع - يجعل نظام فالراس overdetermined، ومتناقض داخلياً بهذا المعنى. وينبغي أن نضيف مجدداً أن الاقتصاديين الذين يحبون التحقق من وجود اتجاه في الاقتصاد الرأسمالي لخلق بطالة دائمة ليس لديهم ما يخشوه من البرهان القائل، عند مستوى عال من التجريد، إن التوازن الدائم عند المنافسة التامة من شأنه يتضمن التشغيل الكامل. كما أن هذا البرهان ذاته ليس فيه ما يخشاه من الوجود الكلي ubiquity للبطالة في عالم لم يكن يوماً قط في توازن تام ولم يكن تنافسياً بصورة تامة أبداً.

تكنولوجيا المعطاة في إطار أفق المنتجين horizon of producers. سنناقش موضوع الأول في ملحق هذا الفصل، بينما يعتبر هذا القسم أفضل مكان لتناول موضوع الثاني. وفي كلتا الحالتين، لن نعمل سوى تكملة ما سبق أن تعلمناه عند تحليل أقل دقة. في كلتا الحالتين، سوف أتابع الأقصوصة إلى أن نصل إلى الوضع قائم حاليًا. وسيتعين على، في كليهما، أن أجعل العرض موجزًا إلى حد عدم دقة (٤٢٠).

(أ) معنى المفهوم] نستهل درسنا بنذكر مفهوم دالة الإنتاج production function كما يستعمل في وقتنا الحاضر بصورة عامة. تصور إن هناك رجل أعمال A يفكر بإنتاج سلعة معروفة جيدًا X بمعدل  $\bar{x}$  في كل وحدة من الزمن، مستعملًا تجهيزات واحدة تُصمَّم لهذا الغرض. قد يحتاج هذا الإنتاج مجموعة فريدة من معدل المستخدمات في كل وحدة من الزمن مثل  $\bar{v}_1, \bar{v}_2, \dots, \bar{v}_n$  من خدمات  $V_1, V_2, \dots, V_n$  المعروفة جيدًا بنفس الدرجة - وهي مستخدمات ثابتة تكنولوجياً على غرار معاملات الإنتاج لدى فالراس وتُعرف، بالنسبة لنا نحن الاقتصاديين، 'العملية' process أو 'الطريقة' method الوحيدة المتاحة للإنتاج. ومع ذلك، وكقاعدة عامة، ثمة طرق أو عمليات للإنتاج كهذه كثيرة وحتى غير محدودة يمكن بها إنتاج  $\bar{x}$ . وتُعرف كل واحدة من هذه الطرق أو العمليات بتشكيلة متميزة من معدل المستخدمات في وحدة من الزمن - ومرة أخرى، بالنسبة لنا نحن الاقتصاديين: إذا حدث أن انتئين أو أكثر من العمليات المختلفة تكنولوجياً تستخدم نفس التشكيلة بالضبط من معدلات المستخدمات لإنتاج  $\bar{x}$ ، فهي تمثل نفس العملية بالنسبة لنا. ويختار السيد A من بين هذه الإمكانيات بقصد تقليل التكلفة الكلية لإنتاج  $\bar{x}$  إلى أدنى حد ممكن وبالتالي فهو يرفض، من البداية، كل تلك العمليات التي تستعمل من كل الخدمات (النادرة)،  $V_1, V_2, \dots, V_n$ ، أكثر مما تستعمله منها غيرها. ومن بين العمليات المتبقية، التي يمكن أن نسميها البدائل الملائمة eligible choices، فإن رجل الأعمال يقوم بالاختيار وفقًا لحالة السعر التي يتوقع أن تسود

(٤٢٠) إن عدم قدرتي على تقديم تقرير بأى من الموضوعين من شأنه، في الوقت نفسه، أن يكون مختصرًا وأوليًا ودقيقًا - وهي عدم قدرة لم أكن أعياها قبل كتابة ذلك الملحق وهذا القسم في شكلهما النهائيين - كان ينبغي التشديد عليها لأنها تبين بصورة واضحة الظروف في كلا الحقلين حيث كان التقدم الطفيف يتعطل دون انقطاع بسبب سوء الفهم المتبادل بين العاملين - مصحوبًا بتكدي غير ضروري - وعدم استعدادهم الكامل تقريبًا للسير في نفس الطريق. وقد وصل الارتباك أحيانًا إلى حد كان من الصعب التأكد مما كان يعنيه بعض الكتاب بنظرية الإنتاجية العدية، مثلاً.

فى أسواق العوامل خلال الفترة التى يخطط أن يعمل خلالها.

إن القائمة الكاملة من تلك البدائل الملائمة، التى يعرفها جيداً رجل الأعمال أو مهندس الاستشارى، تحدد الأفق التكنولوجى لـ A أو مهندس<sup>(٤٢١)</sup>. وإذا تركنا الخدمات،  $\bar{v}$ 's، تتغير بصورة مستمرة وسلسة<sup>(٤٢٢)</sup>، وإذا جعلنا المنتج  $x$  يتغير بشكل مستمر وسلس أيضاً، فيمكننا أن نعبر عن الأفق التكنولوجى لمنتج ما ببناء دالة تحويل transformation function من النوع:  $x = f(v_1, v_2, \dots, v_n)$ ، التى نسميها دالة الإنتاج والتى تربط أى تشكيلة معطاة من المستخدمات  $v_i$ 's ( $i = 1, 2, \dots, n$ ) بقيمة قصوى محددة من المنتج  $x$  يمكن أن ينتجها ذلك المنتج بالتشكيلة المعطاة. إن أى تغيير فى الأفق التكنولوجى، كالتغير الناجم مثلاً عن اكتشاف عملية جديدة أو حتى معروفة ولكنها تصبح مجدية تجارياً بعد أن لم تكن كذلك من قبل، يحطم دالة الإنتاج هذه ويستبدلها بدالة أخرى. إن كل هذا بسيط جداً، ويجب أن يكون من الواضح جداً نوع الخصائص التى نريد إضفاءها على دالة الإنتاج عند المستويات المختلفة من التجريد التى تملئها علينا متطلبات المشاكل الخاصة التى نريد درسها. وهكذا، حينما نحلق عالياً فى الهواء الطلق ونبحث عن الصفات 'الأنقى' لمنطق الإنتاج، فسوف نفترض، كما فعلنا تَوّاً، أن دوال الإنتاج مستمرة وأنها قابلة للتفاضل مرتين فى كل الاتجاهات<sup>(٤٢٣)</sup>. إن هذه الفرضيات غير واقعية فى الغالب. ولكن هذا ليس مدعاة للاعتراض ما دمنا نهتم بالمنطق البحث للإنتاج. فهى تأثير الاعتراض فقط حينما نطبق النتائج، التى نحصل عليها بواسطة، على أنماط ومشاكل ذات صلة بقضايا الاستمرارية continuity وعدم وجود المشتقات الجزئية من الدرجة الأولى والثانية: فليس ثمة أى معنى، سواء فى التشديد على وجود الاستمرارية وقابلية التفاضل أو فى إنكاره، بالنسبة لكل المشاكل وكل الأنماط. لقد شكّل إهمال هذه الحقيقة البديهية مصدراً خصباً بصورة لا تُصنق لمناقشة عقيمة تواصلت حتى يومنا هذا وأعادت تقدم التحليل بشكل مثير للاهتمام من زاوية باحث 'التقدم العلمى' و'طرق التفكير الإنسانى'. ولإيضاح هذا الجانب،

(٤٢١) يفسى تمييز هذا الأفق التكنولوجى technological horizon عن الأفق الزمنى ume horizon للمنتج (أو لأى فرد) أى المدة الزمنية التى تشملها خطتها. وكان تبرزن Tinbergen قد أدخل مفهوم الأفق الزمنى.

(٤٢٢) ليس للدالة المستمرة قفزات jumps، وليس للدالة السلسة فجوات kinks.

(٤٢٣) أى سنفترض أن كل للتعبير ذات الأشكال لها وجود ومستمرة حيث تمثل  $v_i$  و  $v_j$  الخدمات الإنتاجية ( $i, j = 1, 2, \dots, n$ ).

من الملائم أن نتناول، أولاً، عددًا من النقاط كما تطرح نفسها اليوم وذلك لتمهيد الأرضية (أو جزء منها) لأقصوصتنا للتطور التاريخي ولتزويد القارئ بمعلومات قد تساعد على تقديرها. ثمة بعض العروض الحديثة لنظرية الإنتاج والتكلفة (ذات جوانب ستاتيكية بشكل رئيسي) نقدمها في الهامش أدناه لإتاحة إمكانية الرجوع إليها<sup>(٤٢٤)</sup>.

(١) لم نعد نقف بفكرة أى سلعة أو خدمة معروفة جيدًا. وعلاوة على ذلك، فإن المنشآت كقاعدة عامة لا تنتج سلعة واحدة من نوعية واحدة فقط بل عدة سلع عدة ذات نوعيات عديدة، وأن قدرة هذه المنشآت على تغيير الإنتاج من سلعة إلى سلعة أخرى تمثل عاملاً مهماً بشكل واضح عند اختيار بنية إنتاجية معينة<sup>(٤٢٥)</sup>. وأخيراً، فإن إجراء تغيير معين في تشكيلة الخدمات الإنتاجية كثيراً ما يؤثر من تلقاء ذاته على نوعية السلعة التي تنتجها منشأة ما وحتى على نوعها. وإلى حد ما، يمكن أن نأخذ هذا بنظر الاعتبار عبر إدخال سلع عدة  $(x_1, x_2, \dots, x_n)$  في دالة الإنتاج وبواسطة كتابة الأخيرة بالشكل الضمني:  $\phi(x_1, x_2, \dots, x_m, v_1, v_2, \dots, v_n) = 0$ . وقد فعل هذا آلن Allen، وهيكس، وليونيتيف، وتنتنر Tintner، وآخرون.

(٢) إذا شئنا تأسيس نظريتنا للإنتاج على نظرية جيفونس-بوهم-تاومسك للعملية 'غير المباشرة'، فيمكننا أن ندخل الزمن في دالة الإنتاج بشكل صريح، أى بكتابة  $x = v(v_1, v_2, \dots, v_n; t)$ . إن هذه الممارسة توحى بقوة بمعالجة فيكسل لمشاكل رأس المال وقد تبناها مؤلفون حديثون كثر (مثلاً، انظر آلن، المصدر السابق، ص ٣٦٢)<sup>(٤٢٦)</sup>. ومع ذلك، فمن الواضح أن هناك صفات أخرى يمكن أن

(٤٢٤) R. G. D. Allen, *Mathematical Analysis for Economists* (1938)؛ وحول دالة الإنتاج ومحنيات الناتج الثابت، انظر بشكل خاص الصفحات ٢٨٤-٢٨٩ التي يفهمها القارئ غير الرياضي على الفور حقاً وتساعد قراءتها كثيراً على فهم هذا القسم؛ J. R. Hicks, *Value and Capital* (2nd ed. 1946)، وبخاصة الجزء الثاني؛ P. A. Samuelson, *Foundations of Economic Analysis* (1947)، وبخاصة أن الفصل الرابع، الذي نوصي به بقوة، يحتاج إلى شيء من الرياضيات ولكن إلى قليل جداً منها؛ (E. Schneider, *Theorie der Produktion* (1934)، وكذلك عمل Gerhard Tintner, 'A Contribution to the Nonstatic Theory of Production', *Studies in Mathematical Economics and Econometrics* (وهو عمل مكرس لدكرى ه. شولتز H. Schultz) ١٩٤٢.

(٤٢٥) كار لويس م. كورت Louis M. Court 'Entrepreneurial and Consumer Demand Theories' *Econometrica*, April and July-October 1941 (for Commodity Spectra)؛ قد اعتبر حالة السلع الكثيرة جداً فكرة ذات أهمية كبرى.

(٤٢٦) إن معاملة الوقت كمتغير مستقل تلائم النظام المارشالي جيداً أيضاً، ولو لأسباب أخرى. ولكن =

تكون مهمة بالنسبة للمط التكنولوجى لمنشأة ما غير معدلات المستخدمات والوقت: فمعدلات تغير هذه المعدلات، فترات الإبطاء الموجودة فى بعضها، تراكم (مكاملات) بعضها الآخر، الإنتاج المتوقع ليس فى المستقبل القريب جدا بل فى مستقبل أبعد. ودون الدخول فى هذه المشاكل، سنشير إلى التقليد المتمثل بإدخال معاملات التغير shift coefficients  $(\alpha, \beta, \dots)$  فى دالة الإنتاج التى ستبدو هكذا عندئذ:  $x = f(v_1, v_2, \dots, v_n; \alpha, \beta, \dots)$ . وهذا لا يعنى أكثر من اعتراف شكلى بحت بحقيقة أن دوال الإنتاج تتغير عبر الزمن. وقد يبرر هذا التقليد نفسه يوماً ما طبعاً، ولكن لحد الآن، يبدو لى أن من الممكن التعبير عن «هذه الحقيقة بنفس الدرجة من الملائمة بالقول، كما أشرنا أعلاه، إن الابتكار يدمر دالة ما للإنتاج ويطرح دالة أخرى جديدة»<sup>(٢٧)</sup>.

(٢) بالنسبة للاقتصادى، فإن تعريف عملية أو طريقة معينة للإنتاج يتم عن طريق المتغيرات المستقلة فى دالة الإنتاج، حتى إذا كان هذا يعنى، فى أعين المهندس، وضع عمليات أو طرق مختلفة جداً بجانب بعضها: فهذا التقليد يعنى ببساطة إن الاختلافات التكنولوجية بذاتها ليس لها من أهمية بالنسبة لنا، ولكن هذا يفرض علينا شمول كل الخدمات الإنتاجية الضرورية لأى من الطرق الملائمة لإنتاج سلعة ما، مع إن قسمًا من هذه الطرق قد يحتاج خدمات معينة لا تتطلبها طرق أخرى. وهذا يتضمن صعوبة معينة دفعت بعض المنظرين (انظر، مثلاً، شنايدر Schneider، المصدر السابق، ص ١) إلى عدم تضمين دالة الإنتاج إلا تلك العمليات أو الطرق التى تستعمل نفس الخدمات (ولو بنسب مختلفة) وإلى تعريف الأفق التكنولوجى ليس بدالة إنتاج واحدة بل بدوال عدة.

ومع ذلك، فالأكثر أهمية هو النقطة التالية. فدالة الإنتاج لدينا، كما عرفت،

---

صارشال، مع أنه عامل الوقت بهذا الشكل فى تعبيره الأدبية، بيد أنه لم يفعل ذلك فى صياغاته الرياضية ما عدا مشاكل القيمة، طبعاً- وهذا موضوع آخر.

(٢٧) إذا شكلنا، بطريقة مارشال وهيكس، فئة مستقلة من تلك الابتكارات التى 'يحفزها' توسع الإنتاج فحسب- التى ينبغى عدم خلطها بالتعبيرات البسيطة فى طرق الإنتاج التى تنتم ضمن الأفق التكنولوجى للمنشأة من البداية ولكنها لا تكون مجدية إلا بعد وصول الناتج إلى مستوى معين- فإننا نميز، فى الواقع، فئة بسيطة من الحالات من المفيد إبرازها لبعض الأغراض. ولكن بقدر ما يتعذر التنبؤ بدقة بآثار الابتكارات المحفزة، فلا معنى من إدخالها فى دالة الإنتاج أو فى متحنيات التكلفة. فإذا كان من المستحيل التنبؤ بهذه النتائج بدقة، فيتنبى عندئذ أن تكون الابتكارات المحفزة ضمن الأفق أصلاً وليس من داع 'إدخالها'.

تشير إلى منشأة واحدة - تحديدًا، إلى وحدة وحيدة من الإنتاج أو إلى 'التجهيزات' plant<sup>(٤٢٨)</sup> - وليس إلى الاقتصاد ككل. ولكن في تلك الفترة وحتى في الوقت الحاضر، كان هناك وما يزال تقليد عام وهو التفكير كما لو أن هناك شيئًا ما من قبيل دالة إنتاج اجتماعية<sup>(٤٢٩)</sup>، وليس من الصعب تفسير ذلك: فنحن نحس بشكل واضح أن نتحدث عن إنتاجية حدية 'اجتماعية' عند شرح نظرية الحصص التوزيعية. وهكذا، فإن معظم الاقتصاديين البارزين في تلك الفترة، ومن بينهم بوهم-باورك وج. ب. كلارك وفيكسند وفيكسل، افترضوا وجود دالة إنتاج كلية (اجتماعية)  $aggragative (social) production function$ ، ضمنا على الأقل، دون أن يدركوا أن الحق المنطقي باستعمال هذا المفهوم ينبغي نبذه ببرهان معين<sup>(٤٣٠)</sup>. إن كثيرًا من المؤلفين الحديثين، وبخاصة من الكينزيين، كانوا على نفس الدرجة من عدم الاكتراث بهذا الأمر.

(٤) رياضياً، إن دالة الإنتاج تدخل البنية النظرية - بقصد تكوين دوال الطلب على الخدمات الإنتاجية، انظر، مثلاً، آلن، المصدر السابق، ص ٣٦٩ وما بعدها. كقيد على سلوك المنشآت: فهذه المنشآت تسعى إلى تعظيم الأرباح الصافية مع خضوعها للإمكانات التي تبينها دالة الإنتاج. كان يمكن أن نحاول، في صيغة واحدة، حشر كل الوقائع التكنولوجية التي تبدو ملائمة لنا لأي غرض مهم. ولكن حتى حينما يمكن تحقيق هذا، فمن الملائم أكثر أن نجعل من علاقة وحيدة علاقة أساسية - سنختار طبعاً علاقة معينة تمتلك بعض الأهمية الاقتصادية الأولية؛ وسنشير إلى هذا بعد قليل - وأن نعمد، من ثم، إلى إدخال الوقائع الأخرى (الفرضيات) التي يجب أخذها بنظر الاعتبار كقيود إضافية أو، كما يمكننا أن نقول، كقيود على القيد الذي نعتبره أساسياً. إن للطريقة التالية هي الأفضل لتوضيح

(٤٢٨) لتوفير المجال، فسنبعد من دراستنا مشكلة دوال الإنتاج بالنسبة للمنشآت التي تشغل أكثر من plant. ومع ذلك، فقد جرى في الأونة الأخيرة وضع بعض الأعمال حول تلك المشكلة.

(٤٢٩) يبدو أن محاكاة مارشال وفالراس - وهي محاكاة فيها تعدد نظر - هي الوحيدة حقاً التي كانت متحررة من أي مضامين من ذلك النوع.

(٤٣٠) كان إهمال هذا أمراً طبيعياً بالنسبة للاقتصاديين الأدبيين ممن لم يكن لديهم قط أي مفهوم محدد لدالة الإنتاج. وأنه كان أقل طبيعياً بالنسبة لفيكسل وفيكسند. ولكن لا يجب أن ننسى إن من السهل، في ظل المنافسة البحتة، التأكد من الملاحظات التوازنية بين الإنتاجيات المادية الحدية التي تتحقق في المنشآت والصناعات المختلفة وأن هذا كل شيء لأغراضها؛ فمفهوم 'الراعي الحدي' لدى مارشال كان صالحاً لتمثيل الإنتاجية الحدية لنوعه من العمل في أي استخدام وبالتالي الإنتاجية الاجتماعية من هذا النوع من العمل عموماً.

هذا الأمر. تصور أن لدينا  $n$  من الخدمات<sup>(٤٣١)</sup> التي تحدد 'حيز إنتاج ما' في كيان أبعاده  $(n + 1)$ . وعلى العموم، فإن المنشآت لا تستطيع أن تتحرك بحرية على كل هذا الحيز وأن الشروط التكنولوجية لا تسمح بالاختيار إلا ضمن حدود منطقة معينة. وهكذا يمكن أن تكون هناك 'عوامل مقيدة' *limitational factors* ينبغي، بحكم الضرورة التكنولوجية، استخدامها دائماً في تناسب محدد مع كمية السلعة أو مع كمية عامل معين آخر (ر. فريش *R. Frisch*)<sup>(٤٣٢)</sup>؛ ويمكن أن تكون هناك قيود من أنواع أخرى (أ. سميثيز *A. Smithies*). سنعود إلى هذه النقطة بعد قليل. ولكن يجب أن نشير الآن إلى نوع خاص قصير الأجل من هذه القيود الإضافية، كان البروفيسور سميثيز قد أوضح أهميته بالنسبة لنظرية الإنتاجية الحديثة.

سبق أن شددتُ على حقيقة أن المعنى المنطقي للكامل لمفهوم دوال الإنتاج لا يتجلى إلا حينما نفكر بها كدوال 'للتخطيط' *planning functions* في عالم من التصاميم، حيث يمكن تغيير كل عنصر من العناصر، التي هي قابلة تكنولوجياً للتغير بصورة تامة، حينما يشاء المرء هذا وذلك دون خسارة في الوقت ودون أى تكلفة.

ولكن حينما نطبق المفهوم، كما نحب أن نفعل بالتأكيد، على المنشآت التي تمتلك مصالح قائمة خاصة بها *own going concerns* وترتبط بتجهيزات ومعدات *plant, equipment* أنفقت عليها من قبل، وربما ترتبط أيضاً بجزء من جهاز إداري قائم، فإن تلك العناصر من بنيتها القائمة التي تقاوم التغيير سنؤثر، عند الوقت الذي نسمح به للتكيف، على الاختيار التكنولوجي كقيود إضافية<sup>(٤٣٣)</sup>. أما أن نستبعد هذه المنشآت، فهذا من شأنه أن يعيدنا إلى حقل المنطق البحت ولا يغير من حقيقة أن الواقع سيكشف عن التوافق مع النموذج النظري ومع الموضوعات، وبخاصة

(٤٣١) ينبغي، طبعاً، إذا كنا ندرس الخدمات النادرة فصب، أن نأخذ بالاعتبار الحالات التي يعتمد فيها على حجم الطلب على المنشآت تقرير ما إذا كانت خدمة ما نادرة أم لا: فالماء يمكن أن يكف عن أن يكون 'حراً' في مكان معين إذا كانت المنشآت تحتاج منه أكثر من كمية معينة. وكما قد تناولنا هذه النقطة في سياق آخر.

(٤٣٢) R. Frisch, 'Einige Punkte einer Preistheorie.. 'Zeitschrift für Nationalökonomie', (٤٣٢) 1931; A. Smithies, 'The Boundaries of the Production Function and the 'September Utility Function, Exploration in Economics, Notes and Essays Contributed in Honour of F. W. Taussig (1936)

(٤٣٣) كان مارشال يعي جيداً هذه الحقيقة وأهميتها بالنسبة لتفسير سلوك نشاط الأعمال الفعلي. انظر فكرة غاز بتربورغ لديه: سميثيز، المصدر السابق، ص ٣٢٨.

موضوعات الإنتاجية الحديثة، التي تُستخلص من النموذج؛ كما أن إتاحة وقت كاف للتكيف الكامل- وهي طريقة مارشال لمعالجة هذا الوضع- لن تساعدنا أيضًا لأنه عند انقضاء الوقت الضروري تحدث اضطرابات أخرى تحول دون تحقيق التوافق مع النموذج. ومن المهم إدراك التناقضات الحتمية بين النظرية والواقع التي لا بد أن تنتج عن هذا بقرار أهمية إدراك أن هذه التناقضات لا تشكل اعتراضًا صحيحًا على النظرية؛ فليس مدعاة للاعتراض على قانون الجاذبية أن ساعتى المطروحة على طاولتى لا تتحرك باتجاه مركز الأرض، مع أن الاقتصاديين، من غير المنظّرين المهنيين، يحتاجون أحيانًا كما لو إن الأمر كذلك.

(٥) وهكذا، فإننا لن نشاهد دوال إنتاج 'بحة منطقياً' إلا فى ظل ظروف ملائمة بصورة استثنائية. وهذا هو الحال فى الزراعة بشكل خاص حيث تتيسر لنا، لبناء الدوال، ليس فقط مادة وقائعية observational بل ومادة تجريبية أيضًا experimental. ولكن حينما نحاول أن نفعل هذا وفقًا لمشاهدات تخص المصالح القائمة going concerns فقط، فإننا نصادف صعوبات تماثل تلك التى نصادف عند محاولة بناء منحنيات طلب إحصائية ولا يمكن أن نتوقع عمومًا- دون أخذ احتياطات خاصة فى جميع الأحوال- أن نحصل على دوال الإنتاج للنظرية الاقتصادية. ومع ذلك، ورغم الأخطاء فى التفسير التى يمكن أن تؤدى إليها دوال الإنتاج<sup>(٤٣٤)</sup>، فإن لدوال الإنتاج 'الواقعية' أهمية كبرى. فهى تساعد على تصفية انطباع الفرد العادى بأن دوال الإنتاج وجداول الإنتاجية الحديثة هى مجرد تخيلات منظرين. وهى تجعلنا نواجه مشاكل جديدة وتضى مساحة الطريق الممتدة أمامنا. وللحصول على أمثلة، أحيل القارئ إلى تقرير لجنة جمعية القياس الاقتصادى الذى نشره رئيسها السيد إى. ه. فيلبس براون E. H. Phelps Brown فى: *Econometrica* (April 1936).

[ب) تطور المفهوم] كما سبق أن لاحظنا فى الفصل السابق وفى الجزئين الثانى والثالث، فإن جداول الإنتاجية الحديثة، فى صورة ناتج مادى وناتج قيمى،

(٤٣٤) ينبع أحد هذه الأخطاء من الملاحظة، الصحيحة تمامًا بحد ذاتها، القائلة إن تجهيزات قائمة going plant، والمصممة لمنتوج محدد ولعملية إنتاج محددة، غالبًا ما تكون جامدة جدًا ولا تترك، للتشكيلة الإنتاجية التى تجسدها، غير مجال صلب للتكيف مع الأوضاع الجديدة، وبخاصة للتغيرات فى الأسعار النسبية للخدمات. إن أخذ هذه الأسعار النسبية بعين الاعتبار، كما بدأت عند نصب التجهيزات، يتجسد (صمما فى الغالب) هى بنية للتجهيزات ذاتها.



كانت تستعمل منذ أيام تورغو وحتى قبل ذلك. وقد ظهرت دالة الإنتاج نفسها فى الأوقات 'الكلاسيكية' تحت عنوان 'حالة الفنون' States of the Arts - حيث لوحظ أن هناك محاججات معينة لا تصح إلا عند افتراض ثبات المعرفة التكنولوجية. كان قانون تناقص الغلة أكثر هذه المحاججات أهمية، بل إن ريكاردو من قبل ذلك، بملاحظته أن 'القيم الحقيقية' للسلع 'تنظمها' 'الصعوبات الحقيقية' التى تواجهها المنشأة ذات الظروف الأسوأ، كان قد أشار باتجاه تعميم أوسع. ثم كان هناك ما دعاه مارشال 'قانون الإحلال العظيم' لدى تونن. ومع ذلك، كان يتعين على كل هذا أن يجد صلته الصحيحة بمبدأ المنفعة الحدية، ولكن المتبقى، حينما ننظر إليه من وقت متأخر - بمعزل عن المشاكل الأصعب التى تتخفى خلف أبسط حالة - يبدو كمشكلة سهلة جدا تنحصر فى تشذيب وتنسيق وتطوير أفكار قائمة كان ينبغى العثور عليها كلها، بشكل أو بآخر، فى عمل ج. س. ميل: Principles أو لدى ميل وتونن فى جميع الأحوال. وقد أنجزَ هذا من قبل النمساويين، وكذلك مارشال، فى سياق عملهم<sup>(٤٣٥)</sup>. وفى الواقع، فأنا نجد فى عمل مارشال Principles، رغم أنه لم يستفد بشكل صريح من مفهوم دالة الإنتاج، نظرية إنتاجية حدية للمنشأة وللتوزيع، مكتملة جدا ومصاغة بدقة. كما نجد أيضا مؤشرات كثيرة على أنه أبصر مشاكل أخرى أبعد<sup>(٤٣٦)</sup>. وإذا فهمنا معالجته للموضوع بصورة كلية، حتى بالشكل الذى

(٤٣٥) يتعين أن نشير إلى مساهمتين أخريين يبدو أنه لم تتم الإشارة إليهما تقريبا لسبب نمطى جدا فى الظروف القائمة فى حقلنا - طابعهما المحتصر: فى معالته 'Pure theory of Distribution' التى قرأت أمام القسم F من الجمعية الإنجليزية لتقدم العلم، ونشرت فى تقرير الجمعية، Report 1890، قدم أ. بيرى A. Berry 'معدلات الإنتاجية الحدية' التى سوت equated أسعار الخدمات الإنتاجية بالإنتاجيات المادية الحدية مضروبة فى أسعار المنتجات. وقد فعل إديجورث ذلك عام ١٨٨٩ ومن ثم عام ١٨٩٤ مرة أخرى (انظر 111, 54 and 111, p 298 Papers). ويستعمل كلاهما دوال الإنتاج بشكل صريح ويقدمان المساواة المشار إليها كعناصر من نظام توازنى شامل. ولم ينل الاثنان فضلا كبيرا لما يجب تسجيله كإنجاز كبير. وعلى أى حال، فقد أشار البروفيسور ستغلر Stigler إلى كليهما (Production and Distribution Theories, pp.132 and 322). ونظرا لصلتها القوية بمارشال، وبكل الاقتصاديين الآخرين فى ذلك الحقل، وبخاصة بالنسبة لإديجورث، فليس ثمة أمل من محاولة تقييم 'الحقوق' الفردية. ولكن مساهمتها تساعدنا على إدراك سعة الموجة التى يقف عمل مارشال فى قمته.

(٤٣٦) أوضح جيداً البروفيسور ستغلر (المصدر السابق، الفصل الثانى عشر) كيف أن مارشال، وهو يشق طريقه ببطء عبر العوائق التقليدية، خلص أخيرا إلى القول بكل جهاز الإنتاجية الحدية. ومع ذلك، فإذا كان مارشال ميمتد دائما عن التسليم بالمدى الكامل لما أنجزه فعلا من ذلك، فهذا يمس تفسيره، فى نظرى، بصورة مرضية بما يلى: (١) نفور مارشال من وضعه إلى جانب الاقتصاديين غير الإنجليز ممن أنجزوا الشيء نفسه؛ (٢) بغضه المشروع لعرو دور 'سببى' إلى المعاملات الجزئية لدالة الإنتاج؛ (٣) وعيه للصعوبات المفهومية التى أشير إلى قسم منها آنفا.

أخذته في الطبعة الأولى من Principles، فلا يسعنا أن لا نستغرب نوعاً ما من العبارات الواردة في بداية عمل فيكستد: Essay، أى، 'عند درس قوانين التوزيع، كان من المعتاد أخذ كل عامل من عوامل الإنتاج المهمة... لدرس... للطبيعة الخاصة للخدمة التي يقدمها هذا العامل و... استنباط قانون خاص ينظم حصته [العامل] في السلعة' ولتوحيد هذه القوانين على أساس 'الطبيعة العامة للخدمة المقدمة' (٤٣٧). ولكن فيكستد، بإسقاطه ترددات وتحفظات مارشال المشروعة وبقيامة بكتابة دالة الإنتاج بشكل صريح، قد طرح بشكل واضح المنطق المجرد للموضوع وحاول أيضاً إثبات الفرضيتين القائلتين إن الحصة التوزيعية لكل عامل 'في ظل الظروف المثلى، تميل للتساوى مع كميته مضروبة بدرجة الحدية من الإنتاجية؛ وإن هذه الحصص تميل لأن تساوى (لأن 'تستنفد' to exhaust) الناتج الصافي لكل منشأة، و'الدخل الوطني' national dividend المارشالي على مستوى المجاميع الاجتماعية - علماً بأن مارشال كان قد شدد على كلتا هاتين الفرضيتين ولكن دون يقوم بإثباتهما. وهنا، فإن كلتا الفرضيتين فرضية توازنية ولا ينبغي أن تسريا خارج نقطة التوازن، مفترضين وجود هذه النقطة. كان مارشال يعي هذا طبعا ولكن صياغة الأمر بشكل صريح تركت إلى فيكسل (٤٣٨). ومع ذلك، فقد أسس فيكستد برهانه على المسلمة الضرورية، ولكن غير الكافية، التي تذهب إلى أن دالة الإنتاج هي متجانسة من الدرجة الأولى - وهي حالة يمكن أن تسرى

(٤٣٧) P. H. Wicksteed, An Essay on the Co-ordination of the Laws of Distribution (1894), p. 7.

7. وإذا لم تنصف تلك العبارات مارشال إلا نادراً، فلنأخذ غير عادلة بالنسبة لفالراس وحتى بالنسبة إلى ج. ب. ساي بصورة مثيرة. وعليه، فإن العصب الذي أدياه فالراس في عمله: 'Note sur la refutation de la Theorie anglaise du fermage [rent of land] de M. Wicksteed' (المشهور في: Recueil publie par la Faculte de Droit de l'Universite de Lausanne, 1896). وقد أعيد نشره بوصفه الملحق الثالث للطبعة الثالثة من عمله Elements، ولكنه أهمل في الطبعة الرابعة التي تضمنت، رغم ذلك، الدرس الجديد رقم ٣٢٦ حول 'الإنتاجية الحدية' غير مبرر بدرجة أقل مما أعلنه البروفيسور ستغلر. وعلاوة على ذلك، فمن باب مواء الفهم الذهاب إلى أن فالراس ادعى الأسبقية الشخصية في نظرية الإنتاجية الحدية كما عرفها هو نفسه. وإلى هذا الحد، فإن الملاحظة الواردة في ص ٣٧٦ من عمله Elements هي ملاحظة حاسمة.

(٤٣٨) انظر عمله: Lectures 1, p. 129. إن عرض البروفيسور ستغلر لمساهمة فيكسل في حل نظرية الإنتاجية الحدية 'الحديثة' - أسسيتها 'حديثاً' لتمييزها عن نظرية كل من لونغفيلد longfield وتونن Thunen - هو عرض مهم جداً لأنه يبين صعوبة، حتى بالنسبة للعقول الثاقبة، فهم وتقدير أفكار جديدة نسبياً كانت قد تجلت بالفعل في ضوء ساطع. وكان يمكن لفيكسل أن يعلم كل أو تقريباً كل ما يمكن تعلمه من مارشال والنمساويين. ولكن الأمر أخذ منه عقداً آخر، بعد ما أشار هو نفسه إلى النظرية عام ١٨٩٣، للتوصل إلى وجهة نظره النهائية حول القضية (انظر ستغلر، ص ٣٧٣) بمساعدة البروفيسور د. دافيدسون جزئياً D. Davidson، كما يبين ذلك لمتناته له.

فيها 'موضوعة الاستفاد' على نحو متطابق، أى على طول الخط كله وليس فى نقطة التوازن فقط<sup>(٤٣٩)</sup>. لقد تراجع فيكسند حقاً فى ما بعد (انظر: Common Sense of Political Economy, p. 373 n) ولكن دون تحقيق التغييرات التى كان سيتطلبها هذا التراجع. وقبل أن تستمر، فمن الأفضل أن نرى ماذا حدث فى لوزان فى نفس الوقت تقريباً.

تذكر أن فالراس استعمل أصلاً ما يمكن تسميته دالة إنتاج متفجرة degenerate، أى دالة إنتاج مقيدة بمعاملات ثابتة ومقررة تكنولوجياً. وفى العام ١٨٩٤، اقترح عليه بارون فكرة تحويل هذه الثوابت التكنولوجية إلى متغيرات اقتصادية وفكرة إدخال، لتحديد هذه المتغيرات، علاقة جديدة، ال equation de fabrication {معادلة الإنتاج}، قصد بها للتعبير عن حقيقة أنه إذا انخفضت بعض المعاملات، فإن الإنتاج يمكن المحافظة عليه بزيادة تعويضية ملائمة من العوامل الأخرى: إن 'المجاهيل' الجديدة، أى المعاملات المتغيرة الجديدة، ينبغي عندئذ تحديدها بواسطة الشرط القائل إن التكاليف تقل إلى الحد الأدنى بالنسبة لأى ناتج معطى وأى أسعار معطاة للعوامل. وقد باشر بارون نفسه العمل على هذه الخطوط

(٤٣٩) إن الدالة التى تضم اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة تسمى دالة متجانسة من الدرجة الأولى أو 'خطية ومباشرة' فى كل أو قسم من هذه المتغيرات حينما يزداد المتغير التابع أو ينخفض بنفس النسبة وذلك عندما تزداد أو تنخفض تلك المتغيرات بنسبة عامة معينة - كما هو الحال مثلاً عندما يتم مضاعفتها بالثابت  $\lambda$ . لنرمز إلى الناتج بـ  $x$  كالسابق، رغم أن  $x$  هذه الآن، إذ تشير إلى الناتج الوطنى الكلى، من شأنها أن تثير مشاكل دقيقة جداً تتعلق بالرقم القياسى، ونرمز إلى كميات العوامل النادرة المستعملة فى إنتاج  $x$  بـ  $(v_1, v_2, \dots, v_n)$ . وعندئذ، يقال بأن دالة الإنتاج،  $x = f(\lambda v_1, \lambda v_2, \dots, \lambda v_n)$  هى متجانسة من الدرجة الأولى إذا كانت  $\lambda x$  تساوى  $\lambda v_1, \lambda v_2, \dots, \lambda v_n$  بالنسبة لأى نقطة  $(v_1, v_2, \dots, v_n)$  وبالنسبة لأى  $\lambda$ . وفى هذه الحالة الخاصة، فإن العلاقة

تسمى على كل الفترة interval التى توجد فيها دالة  $x$ . وهذه هى موضوعة يولر حول الدوال المتجانسة أو بالأحرى حالة خاصة من موضوعة يولر. وبمطابقة لـ  $s$  بالدرجات الحدية من الإنتاجية المادية للعوامل المختلفة نجد أن حصصها تستند الناتج الاجتماعى على كل تلك الفترة interval، ومهما كانت كمية الناتج، مع أن كل ما يمكننا التأكيد عليه فى حالات غير خطية ومتجانسة هو أنها تفعل هذا فى نقطة التوازن. وحينما نترجم هذا إلى لغة الاقتصاد، فإن التجانس من الدرجة الأولى يعنى عدم وجود وفورات حجم economies of scale أو تناقص فى الناتج بسبب الحجم diseconomies of scale أو إن الإنتاج الكبير والإنتاج الصغير على درجة واحدة من الكفاءة، أو إن هناك 'غلة ثابتة بالنسبة للحجم'. وبذاته، فهذا لا يعنى طبعاً أى شيء بشأن ما يحدث حينما يزداد أحد هذه 'العوامل' فقط بينما تبقى العوامل الأخرى على حالها، أى بشأن شكل منحلى الإنتاجية الحدية لكل واحد من 'العوامل'. لاحظ أنه ما دامت  $\lambda$  اعتباطية، فمن الممكن أن نجعلها تساوى مقلوب أى من الخدمات الإنتاجية،  $v_i^{-1}$ ، أى تساوى. وعندئذ فإن دالة الإنتاج تبدو هكذا: أى إن الإنتاجيات للمتوسطة لكل 'العوامل' هى دوال للنسب، وليس للمبالغ المطلقة، التى تستعمل بها هذه العوامل.

ونشر حلقتين من نظرية مماثلة للتوزيع: 'Studi sulla distribuione: la prima approssimazione sintetica' in *Giornale degli Economisti*, February and March 1896<sup>(٤٤٠)</sup> دون أن يستمر في ذلك - وهو أمر ستُعرف أسبابه حالاً. كان فالراس قد ألقى من قبل نظرة سريعة على إمكانية تغيير معاملات الإنتاج وذلك بالارتباط مع نظريته 'للتقدم الاقتصادي' الذي عرّفه (عند مواجهته 'بالتقدم التكنولوجي') بأنه إحلال متواصل لخدمات السلع الرأسمالية محل خدمات 'الأرض'. وعندئذ أعاد فالراس طرح مقترح بارون في عمله 'Note' الصادر عام ١٨٩٦ (المذكور آنفاً) وفي الدرس الجديد رقم ٣٢٦ من الطبعة الرابعة من عمله Elements. وقد صاغ فالراس هناك 'نظرية الإنتاجية الحدية' في فرضيات ثلاثة خُذت الثالثة منها، دون تنبيه أو تفسير، من العمل: (1926: edition definitive): (١) إن المنافسة تحقق أقل متوسط تكاليف؛ (٢) عند التوازن وإذا كان متوسط التكاليف يساوي السعر، فإن أسعار الخدمات الإنتاجية تتناسب مع المشتقات الجزئية لأي دالة إنتاج [تتضمن فقط الخدمات القابلة للإحلال (أي التعويضية)] أو مع الإنتاجيات الحدية؛ (٣) تتوزع كل كمية الناتج بين الخدمات الإنتاجية<sup>(٤٤١)</sup>. وفي العام ١٨٩٧، انتقد باريثو (Cours 11, §§ 714-19) نظرية الإنتاجية الحدية - بشكل رئيسي على أساس أنها تنهار في حالة ما يسمى الآن بالعوامل المقيدة limitational factors - ورسم نظرية غطت كل الإمكانيات المهمة والتي تطورت من حيث تقنياتها في عمله Manuel. ولكنه نظر إلى هذا ليس كتطوير - وبشكل خاص ليس كتطوير وفقاً لخطوط فالراس - بل كتخلٍ عن نظرية الإنتاجية الحدية التي أعلن

(٤٤٠) See Stigler, op. cit. pp. 357 et seq.

(٤٤١) في الفرضية الثانية، كتبت الحرب 'و' مائلاً وأدخلت الشرط للقال بأن العوامل القابلة للإحلال فقط substitutional factors هي المعنية لأن هذا كان هو قصد فالراس بشكل واضح كما تبين هذا الأمر جملة سلبية على نفس الصفحة (٣٧٥) حيث يميز فالراس بشكل صريح وجود العوامل الأخرى غير القابلة للإحلال. وأرى أن كلا العبارتين لا تفعلان سوى التشديد على المعنى الحقيقي لدى فالراس. ولكنني لا أستطيع تفسير لماذا أن فالراس، عند استبدال عبارته الأصلية غير المبالية careless (والخالية من المعنى) القائلة إن معدل مكافأة كل خدمة 'يساوي' المشتقة الجزئية لدالة الإنتاج بالمعبرة القائلة إن ذلك المعدل يتناسب مع تلك المشتقة، لم يذكر ما هو عامل للتناسب، أي سعر السلعة في ظل التوازن التام عند المنافسة البحتة. كما أنني غير قادر أيضاً على تفسير لماذا، إذ نرى أن فالراس كان قد فرض الشرط القائل إن الإيرادات الكلية تتساوى مع التكاليف الكلية، فإنه أسقط موضوع الاستنفاد exhaustion theorem التي تترتب على هذا الشرط. لاحظ أنه ما دامت المشتقات تحاول دائماً تقليل تكاليفها الكلية مهما كان مستوى نواتجها، فإن الفرضيتين الأولى والثانية تسريان أيضاً على نواتج أخرى غير الناتج للتوازني للمنافسة البحتة. وعندئذ، فإن عامل التناسب لم يعد هو سعر السلعة ولكنه ما يزال التكلفة الحدية.

أنها نظرية 'خاطئة' في عمله Resume الخاص بسيرته في باريس (١٩٠١). لقد كان من الضروري طرح هذه للتفاصيل أمام القارئ لأنها تقيد في توضيح الوضع في أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر<sup>(٤٤٢)</sup>.

إذن، فإن دالة الإنتاج قد فرضت نفسها على أعقاب عام ١٩٠٠، كنتاج لجهود كثيرة<sup>(٤٤٣)</sup>، من حيث وضعيتها الأساسية بجانب دالة المنفعة بوصفها ثانية الدالتين الوصفيتين اللتين أسميتهما دعامتى النظرية الكلاسيكية في ذلك الوقت<sup>(٤٤٤)</sup>. كما تتوافر لدينا 'قوانين الغلة' القديمة، بعد تعميمها وتشذيبها بصورة صحيحة، لتقديم الخصائص التي كان يجب أن تتمتع بها دالة الإنتاج أما عموماً أو 'عادة' والتي سنعيد صياغتها الآن. إذا شئنا تعريف الإنتاجية الحديثة لخدمة معينة بوصفها المشتقة الجزئية لدالة الإنتاج بالنسبة لكمية تلك الخدمة، فينبغي علينا أن نفترض أولاً، كما سبقت الإشارة إلى هذا، أن هذه المشتقات الجزئية لها وجود. كما نستطيع أيضاً أن نفترض أنها موجبة، أى أن زيادة صغيرة فى كمية أى من الخدمات تؤدي إلى زيادة كمية الناتج<sup>(٤٤٥)</sup>. وبإتباع تورغو، يمكننا كذلك أن نفترض

(٤٤٢) يجد القارئ تفاصيل أخرى في عمل ستغلر (وبخاصة في ص ٣٢٣ وما بعدها) وفي عمل ه. شولتز (H. Schultz: 'Marginal Productivity and the General Pricing Process,' Journal of Political Economy, October 1929). وتتضمن هذه المقالة الكثير من المعلومات المفيدة وتمثل، بشكل خاص، أبسط عرض بالإنجليزية لنظرية باريثو للإنتاج. بيد أن المقالة، لسوء الحظ، موصلة ليس فقط في النقاط الفردية بل أيضاً في الانطباع العام الذي تعطيه، ومن هذه الناحية، فإن قراءة عمل هيكس: 'Marginal Productivity and the Principle of Variation,' Economica, February 1932 والمناقشة اللاحقة بين هيكس وشولتز (ibid. August 1932) من شأنها أن تهيئ تزيافاً ما.

(٤٤٣) من الصعب جداً أن نسمي كتاباً آخرين أكثر مما فعلنا آنفاً. فاسماء بيرى Berry، ليدجسورث، مارشال، بارون Barone، فالراس وفيكستد Wicksteed ترد كلها. بشكل أو بآخر، حينما نقاّش هذه الحالة الصعبة من السوق. وتذكر أننا نقاّش الآن مولد نظرية دالة الإنتاج ذاتها وليس أفكار الإنتاجية الحديثة الأقدم أو الأحدث التي أشارت، بهذه الدرجة أو تلك من الوضوح، إلى الدالة منذ قرن من الزمان أو أكثر. فمعادلة الإنتاج equation de fabrication لدى فالراس-بارون ليست سوى شكل خاص من دالة الإنتاج، طبعاً.

(٤٤٤) انظر إلى الجملة الأولى في هذا القسم. ولا أقصد، من استعمال هذا التشبيه، أن أنكر أن هناك، من بعض الروايات وبخاصة الزاوية التماسوية، معنى من الاعتراض على النظر إلى دالتى الإنتاج والمنفعة كدالتين متكافئتين تماماً من ناحية المنزلة التحليلية، وأن هناك شيئاً ما يمكن قوله لصالح اعتبار المنفعة الدعامة للوحيدة، والوحيدة فقط، للبناء.

(٤٤٥) بطبيعة الحال، لا يكون الأمر كذلك بالضرورة بعد 'فترة معينة' operative interval: فإذا كان هناك أصلاً عدد كبير من العمال يستعملون تجهيزات معينة، فإن تشغيل عمال إضافيين من شأنه تخفيض الناتج. فتشغيل أى عامل يكون على حساب تجهيزات عامل آخر. ولا يوجد أى اختلاف حقيقى سواء أن عبرنا عن هذه الإمكانية بالقول إن الإنتاجية الحديثة، بعد نقطة محددة، تصبح-

إن معدل الزيادة هذا نفسه يزداد في البداية ( $\delta v > 0$ )، ويمر بنقطة أقصى بعد ذلك، ومن ثم، بعد بلوغ تلك النقطة، يواصل المعدل انخفاضه ( $\delta v < 0$ )؛ قانون تناقص الغلة بالمعنى الأولي). وفي هذه الحالة، ترد نتيجتان طبيعيتان: (١) ثمة نقطة معينة تنخفض أيضًا بعدها الإنتاجية المتوسطة لكل خدمة ( $x / v_i$ ) (قانون تناقص الغلة بالمعنى الثانوي)؛ (٢) إن مشتقات التقاطع cross derivatives تكون موجبة مما يعني أنه إذا قمت أنا بزيادة كمية خدمة إنتاجية معينة  $v_i$  بمقدار صغير، فهذا لن يخفض (بعد النقطة المذكورة) إنتاجيتها الحدية  $\frac{\delta f}{\delta v_i}$  بل يزيد أيضًا الإنتاجيات الحدية لكل الخدمات الإنتاجية الأخرى ( $\delta v_i > 0$ ).

ثمة ملاحظة منهجية من المفيد إدخالها هنا. فمن ضمن الخصائص التي يمكن أن تنسب إلى دالة الإنتاج، هناك خصائص تنتج عن خصائص أخرى وبالتالي يمكن إثباتها عن طريق الاستنتاج أو أن 'تصاغ كموضوعات'. وهكذا، فإن انخفاض الإنتاجية المتوسطة (بعد نقطة معينة) يمكن استنتاجها من، أو إثباتها ب، انخفاض الإنتاجية الحدية بحيث لا تبقى عندئذ حاجة ما لأي برهان وقائعي أو تجريبي منفصل. وعليه، فقد كان فيكسل (انظر مقالته في: Thunen Archiv, 1909) على حق في الاعتقاد ب، وكان ف. ووترسترادت (ibid) F. Waterstradt على خطأ في إنكار، أن 'قانون' تناقص الغلة المتوسطة ينتج عن خصائص أخرى لدالة الإنتاج نقوم نحن بافتراضها عادة. ولكن رغم أننا نتمتع بحرية الاختيار في أن نقرر أي فرضيات نحب أن نأخذها كفرضيات وأي فرضيات نحب أن نصوغ كموضوعات، فإن الأمر ليس كذلك دائمًا. وهكذا فليست هناك أي قاعدة من شأنها أن تتضمن الفرضية القائلة إن الإنتاجية المادية الحدية (بعد نقطة معينة) تنناقص بصورة ثابتة monotonically. وفي جميع الأحوال، يتعين علينا على الدوام أن نسلم ببعض الفرضيات التي يتعذر تقديم برهان منطقي لها ضمن قسم استنتاجي معين من علمنا (وكل علم). شكليًا، تدخل هذه الفرضيات كفرضيات (أو كتعريفات، بمفهوم ب. رسل B. Russell) يمكن أن نصوغها حينما نشاء من حيث المبدأ. ولكن حينما نسأل، لغرض التطبيق، عما إذا كانت هذه الفرضيات 'حقيقية' أو 'شرعية'، أي عما إذا كانت النتائج التي نحصل عليها بواسطتها يمكن أن نتوقع

سلبية أو بالقول أنه ما دام أي صاحب عمل لن يقوم، إذا كان حرًا ويتصرف وفقًا لقواعد المنطق الاقتصادي، بإضافة زيادات من أي خدمة تؤدي إلى تخفيض الناتج، فإن الناتج الحدي لا يمكن أن ينخفض إلى ما دون الصفر. ويفضل البديل الأول لبعض الأغراض المحددة.

أن تكون قابلة للتدقيق (بصورة عامة أو بالنسبة لظواهر معينة أو جوانب من ظواهر معينة)، فعندئذ ثمة اثنان من الإمكانات فقط: يمكن إثبات النتائج عن طريق الاستنتاج وفقاً لنظام ما أوسع يتجاوز علم الاقتصاد أو قسمه الاستنتاجي، أو ينبغي إثباتها عن طريق الملاحظة أو التجربة. وهذه هي حالة الفرضية التي تشدد على انخفاض (بعد نقطة معينة) الإنتاجيات الحدية للخدمات الإنتاجية كدالة لكميات هذه الخدمات. وهذا يعني أنه حينما تشدد على هذه الفرضية، فإننا نشدد على واقعة معينة مما يفرض علينا مهمة التدقيق الوقائي. وبطبيعة الحال، قد تكون الأدلة على هكذا فرضية قوية جداً إلى حد أننا قد نرفض التحدي كشيء مغيض. ولكن نظراً لعدم وجود قاعدة ملزمة لتقرير ما هو مغيض وما هو غير ذلك، فيجب أن نستعد لمواجهة التحدي من حيث المبدأ: إذ ليس من حقنا منطقياً أن نجيب بالقول إن الفرضية التي تواجه التحدي هي فرضية 'واضحة' obvious؛ وأننا نرتكب خطأ مؤكداً إذا أسميناها 'بيّنة' evident. وبالنسبة لنا، فإن هذه الحقائق مهمة لأنها كثيراً ما تنتهك، سابقاً وحاضراً، في مجال 'قوانين الغلة'؛ وسنرى بعد قليل أن المناقشة حول فرضية التجانس من الدرجة الأولى تقدم مثلاً ممتازاً حول هذا. ولنلاحظ بشكل عابر أننا نمس الآن مسألاً خفيفاً مشكلة مهمة من نظرية المعرفة العامة.

وأنتهز هذه الفرصة للإشارة إلى تحليل إيديجورث 'لقوانين الغلة' (المنشور أصلاً في: *Economic Journal*, 1911 ; republished in *Papers Relating to Political Economy*, vol. 1, pp. 151 et seq. الذي تم اعتباره بحق كأحد أهم مساهماته في النظرية الاقتصادية من قبل البروفيسور ستغلر Stigler (المصدر السابق، ص ١١٢ وما بعدها، والذي أحيى القارئ إليه). ومن المهم أن نلاحظ أنه ما يزال يتعين على إيديجورث أن يسعى لإدراك مسائل أولية تماماً من قبيل أن 'قانون' تناقص الغلة لا يسرى على الأرض فقط، مثلما أن من المهم أن نلاحظ إن إيديجورث، الذي تتمثل مآثرته الرئيسية في تعليم الفرق بين تناقص الغلة الحدية والغلة المتوسطة، كان هو نفسه قد خلط غير مرة بين الاثنين وأن ما طرحه، في المقالة المعنية، غير صحيح في كل تفاصيله. وقد تم تناول هذا الموضوع مرة أخرى من قبل كارل منجر (الرياضي، وابن الاقتصاد) في عمله: 'Bemerkungen zu den Ertragsgesetzen' (وهو عبارة عن مقالتين نشرتا في: *Zeitschrift für Nationalökonomie*, March and August 1936؛ انظر كذلك تعليق

شلسنغر، نفس المصدر السابق). ويجب أن نشعر بالامتنان لهذا الرياضي البارز لما كشفه لنا من درس حول التفكير غير المتقن والذي يصلح كمثال ساطع على الاتجاه العام نحو الدقة المتزايدة، الذي هو صفة مهمة لعلم الاقتصاد فى وقتنا الحاضر. ولكن من حيث النتيجة، فإن الأخطاء المنطقية التي كشفت - باستثناء الخلط بين تناقص الغلة الحدية والمتوسطة - يندر أن أدت إلى نتائج خاطئة جدًّا. وحتى بشأن ذلك الخلط، فرغم أن من المستغرب أن يرتكبه مفكر بمنزلة بوهم- باورك، ولكن تتبغى ملاحظة أن الخلط لم يترتب عليه أى ضرر فى حالته ذلك لأنه كان يحتاج بصورة صحيحة حول تناقص الغلة الحدية من عمليته غير المباشرة.

لن يجد القارئ أى صعوبة فى أن يفهم لماذا أن خصائص دالة الإنتاج - أى استعمال دالة إنتاج معينة تشكل العلاقة الوحيدة بين الخدمات الإنتاجية المستخدمة والتي يفترض أنها كلها خدمات 'قابلة للإحلال' substitutional - هى التى فرضت نفسها على المنظرين، وبخاصة لأغراض التدريس ووضع المراجع المدرسية. إذ إن من السهل معالجة مثل هذه الدالة واستخلاص نتائج بسيطة. وعلاوة على ذلك، فإن دالة الإنتاج لا تلتقط، من بين الكثرة الكثيرة من الوقائع التكنولوجية المعنية، سوى تلك الوقائع التى تخضع للاختيار الاقتصادى وبالتالي فهى تصلح جيدًا لإظهار المنطق الاقتصادى للإنتاج. ليس ثمة داع لتكرار القول إن دالة الإنتاج هذه لا تسرى إلا على مستوى عالٍ من التجريد، وهى تخلص تجهيزات مخططة planned plants وليس تجهيزات قائمة، وتسرى على منطقة محددة من حيز الإنتاج علاوة على ذلك. ولكن عند ذلك المستوى وبالنسبة لذلك المدى، فإنها لميزة، وليس عيبًا، أن الدالة تستبعد كل الحالات التى يُعاق فيها المنطق الاقتصادى من قبل قيود إضافية ذات طبيعة تكنولوجية بحثية. ومع ذلك، فهذه القيود الإضافية موجودة حتى فى مرحلة التخطيط لمنشأة ما؛ وإن كثيرًا منها يفرض قيودًا على الأجل البعيد وقيودًا أكثر على التكاليف قصيرة الأجل للتجهيزات القائمة؛ وكلما اقتربنا من الأنماط الفعلية لحياة الأعمال، فإننا نفقد أكثر وأكثر رؤية ذلك المنطق البحث، وبخاصة لأن القيود تمنع حتى الخدمات القابلة فورًا للتكيف - كالعمل الذى يمكن أن يُستأجر لأسبوع أو يوم أو ساعة - وأسعار هذه الخدمات من التصرف وفقًا لقواعد الإنتاجية الحدية، وذلك حتى بمعزل عن أن حقيقتى التوازن التام والمنافسة البحثية



لا يجرى إدراكهما بصورة تامة قط. والقارئ سيفهم أيضاً أن بعض الاقتصاديين سوف يعبرون عن هذا الوضع بالقول: 'إن نظرية الإنتاجية الحديثة تسرى سرياً عاماً على مستوى عالٍ من التجريد'، بينما سيفضل اقتصاديون آخرون أن يقولوا: 'إن نظرية الإنتاجية الحديثة خاطئة'. وباستثناء الحالات الكثيرة، المؤسفة، من الفشل بفهم معنى النظرية، فهذه هي كل حصيلة السجال حول جانب الإنتاج من 'المبدأ الحدي'، الذي امتد حتى يومنا هذا<sup>(٤٤٦)</sup>. وبشكل خاص، فإن كل ما يمكن أن يكون باريتو قد قصده بتخليه عن نظرية الإنتاجية الحديثة هو أننا لا نستطيع الاكتفاء بمعالجة حالة الخدمات القابلة للإحلال - حالة علاقة الإحلال الوحيدة - أكثر مما نستطيع الاكتفاء بدراسة حالة المعاملات الثابتة، بل ينبغي علينا أخذهما معاً بنظر الاعتبار، وكذلك مراعاة حالات أخرى تتغير فيها معاملات الإنتاج عند تغير الكمية المنتجة<sup>(٤٤٧)</sup>. وهذا ببساطة يضاهي القول إن المخطط التحليلي الأساسي الذي

(٤٤٦) لتجسيد هذه العبارة، يمكن تقديم أمثلة توضيحية من السجال بين البروفيسور ر. أ. لستر R. A. Lester: 'Shortcomings of Marginal analysis for Wage-Employment Problems' (American Economic Review, March 1946) والبروفيسور ف. م. جلوب F. M. Gloub: 'Machlup Marginal Analysis and Empirical Research' (ibid. September 1946) و. ج. ستغلر: Professor Lester and the Marginalists (نفس المصدر السابق، آذار ١٩٤٧، حيث يجد القارئ أيضاً رد لستر على م. جلوب ورد الأخير). وفي هذا السياق، لا بد أيضاً من تنبيه القارئ إلى ما يلي: عند تقييم وجهة نظر كاتب ما بنظرية الإنتاجية الحديثة، فمن الضروري التأكد مما يقصده هذا الكاتب بهذا المصطلح: فباريتو وستغلر، مثلاً، لا يقصدان في بعض المواضع، كما يبدو، سوى تلك التطاريات التي تتركز كل "العوامل" التي تربطها علاقة واحدة فقط، العلاقة الممتدة عن مقولات الإحلال الشامل universal substitutability Statements، والتي يمكن أن تصح بالنسبة إلى هذه الإنتاجية الحديثة، والتي قد لا تصح على نظريات إنتاجية حديثة تعترف بعلاقات أخرى أيضاً بين العوامل. والمعنى الأخير هو الذي يتبناه هذا الكتاب. فمثلاً، إن نظرية فالراس الأصلية التي استعملت معاملات إنتاج ثابتة ولم تسلّم بأي إحلال باستثناء إحلال إنتاج سلعة معينة محل إنتاج سلعة أخرى وكذلك نظرية هيزر التي فعلت المثل هما نظريتان للإنتاجية الحديثة بالنسبة لنا رغم ذلك. ومن المهم أن نتذكر ما يلي: إن الطرف المتمثل في أن نظرية ما تتضمن شروطاً حديثة boundary conditions تمنع بعض العوامل من تحقيق الكسب عند معدل الإنتاجية المادية الحديثة مضروبة أما بأسعار المفتوح أو بالإيراد الحدي لا يمنعنا من تسمية هذه النظرية نظرية إنتاجية حديثة.

(٤٤٧) لقد قاده هذا إلى تعريف معاملات الإنتاج بطريقة جديدة لا تقيد إلا إذا شئنا الاحتفاظ بهذه المعاملات رغم تخلصنا من فرضية ثباتها. لقد عبر باريتو عن الكميات المستخدمة من الخدمات الإنتاجية كدوال للكميات المنتجة. وعليه، فإن معاملات الإنتاج لديه هي المشتقات الجزئية لهذه الدوال من بالنسبة للخدمات المختلفة (Manuel, p. 607). شمة فكرة مماثلة كان قد استخدمها و. ي. جوسون (1913) 'The Pure Theory Of Utility Curves', Economic Journal, December 1913) وعصمها من بعض التواحي أ. و. زوتوف (ibid, 'Notes on the Mathematical Theory of Production,' March 1923) - وهي مساهمة لامعة يهوى إيمالها مادة لمحاضرة وعظية أخرى عن الطريقة التي يعمل بها الاقتصاديون). هذا ولم يسلم أي كاتب بفضل باريتو.

يستعمل علاقة الإحلال فقط بحاجة لعلاقة أخرى تكمله إذا شئنا الاقترب أكثر من الواقع<sup>(٤٤٨)</sup>، ولكن هذا المخطط يبقى صحيحاً ضمن حقله الدقيق.

[ج) فرضية التجانس من الدرجة الأولى] إذا قمنا، ابتداءً بفيكستد، بتزويد دالة الإنتاج بفرضية التجانس من الدرجة الأولى، أى إذا فرضنا عدم وجود وفورات حجم economies of scale أو عدم وجود عوائق يخلقها الحجم لكفاءة المشروع diseconomies of scale، فإننا نضمن الحصول على تبسيطات أخرى تفسر تمسك كتاب كثيرين بهذه الفرضية<sup>(٤٤٩)</sup>، رغم التسليم العام في وقتنا الحاضر بأننا لسنا بحاجة لهذه الفرضية لإثبات أن التوزيع وفقاً لقواعد الإنتاجية الحدية يستتد المنتج بالضبط. ومرة أخرى، يتعين على أن أتطرق إلى مناقشة<sup>(٤٥٠)</sup> طويلة، غير حاسمة، وصارمة على نحو غير ضروري، لا تكاد تستحق أكثر من التعليقات التالية:

(٤٤٨) حينما نحاول أن نفعل ذلك، نكتشف طبعاً أن المدى الذى يمكن فى إطاره إحلال 'العوامل' محل بعضها بعضاً ينقلص بسرعة كلما جعلنا العوامل متفصصة أكثر فأكثر specific فإن قابلية الإحلال تسرى بشكل تام تقريباً فى المخطط الثلاثى لخدمات الأرض والعمل ورأس المال، الذى قدسه الزمن. وحينما يتعلق الأمر بتتوب دوغلاس (\* شجر من الفصيلة الصنوبرية)، وأطباء الأسنان، وأدوات القطع، فإن قابلية الإحلال تختفى تقريباً فى الأجل القصير. وهذا يعنى ببساطة أنه ينبغي علينا أن نحدد فى كل حالة نوع العوامل الإنتاجية، والفترات، والمشاكل التى نعملها فى أذهاننا، وأنه لا داعٍ للنزاع سواء حول الإنتاجية الحدية أو حول 'الطريقة' عموماً. فهذا النزاع يبدو خلواً من القيمة تقريباً، ومع ذلك، فالحقيقة هى أن هذا الموضوع قد ظل مصدرًا للسجال حتى يومنا هذا - لسجال بلى حياً ومنفصلاً جزئياً على الأقل، ذلك لأن كلا الطرفين تصورا، عرس خطأ، إن النزاع تكمن خلفه مصلحة سياسية ما.

(٤٤٩) لكى يفتتح بهذا، فإن القارئ لا يحتاج إلا إلى ملاحظة تكرار ورود تلك الفرضية (ودون ضرورة ما أحيانا) فى معالجة البروفيسور آلان Allen لمشاكل الإنتاج (انظر عمله: Mathematical Analysis for Economists, passim). ويشكل عمل هيكس: 'Distribution and Economics Progress', Review of Economic Studies, October 1936 مثلاً آخر أكثر دلالة. هذا وتشير إحدى تلك التبسيطات الأكثر أهمية إلى معامل مرونة الإحلال.

(٤٥٠) نتحدر متابعة هذه المناقشة بالتفصيل، وليس من شأنها أن تقيد فى شيء ما. وعليه، سوف أشير هنا، إضافة إلى فيكستد وبقائه الأقدم والأكثر صرامة: إيجورث، إلى بضع مساهمات معاصرة فقط: F. H. Knight, Risk, Uncertainty and Profit (1921), N. Kaldor, 'The Equilibrium of the Firm', Economic Journal March 1934; A. P. Lerner, Economics of Control (1944), pp 143, 165-7; G. J. Stigler, Theory of Price (1946), p. 202n فرضية التجانس من الدرجة الأولى. ومن وقف بقوة على الجانب الآخر من السباق: P. A. Samuelson, Foundations, p. 84; and E. H. Chamberlin, 'Proportionality, Divisibility and Economies of Scale,' Quarterly Journal of Economics, February 1948 المصدر الأخير، شباط ١٩٤٩، للحصول على اثنين من الانتقادات ورد تشامبرلين.

أولاً، إن من يشدد على فرضية التجانس من الدرجة الأولى لدالة الإنتاج إنما يؤكد واقعاً معيناً، بشكل افتراضى على الأقل. ونظراً إلى أن هذا الواقع لا تتضمنه أى من الصفات الأخرى التى سبق أن اتفقنا، على العموم، أو عادةً، أو لأغراض محددة، أن ننسبها إلى دالة الإنتاج، فلا يمكن إثبات أو إنكار هذه الفرضية إلا من خلال أدلة وقانونية، هذا إن أمكن ذلك أصلاً<sup>(٤٥١)</sup>. إن نقد إديجورث المبكر لاستعمال فيكسند لفرضية التجانس من الدرجة الأولى يشوهه حقاً تهكمه المصطنع. ولكن هذا النقد كان يتميز، على الأقل، بإدراكه الصحيح أن الوقائع، وليس التأملات، هى المطلوبة حقاً لتنفيذ هذه الفرضية: وهذا يفسر لماذا كان إديجورث يفتش عن الأمثلة المتناقضة. بيد أن الغالبية العظمى من المشاركين فى المناقشة حاولوا، حتى هذا اليوم، 'إثبات' أو 'دحض' الفرضية من خلال الاستدلال المنطقي أو بالإشارة لوضوحها أو افتقارها للوضوح،<sup>(٤٥٢)</sup> مما يقود إلى مأزق بالضرورة.

ثانياً، لا ينبغي أن ننسى أن التشديد على (أو إنكار) الإمكانية العملية لمضاعفة كل 'العوامل' بثابت مثل  $\lambda$  هو شيء، والتشديد على (أو إنكار) أن الإنتاج من شأنه أيضاً أن يتضاعف بمقدار  $\lambda$  إذا أمكن عملياً مضاعفة كل 'العوامل' بـ  $\lambda$  هو موضوع آخر<sup>(٤٥٣)</sup>. فلا أحد ينكر أن الإمكانية العملية، فى

---

(٤٥١) إن صفة الغرض المحدد particular-purpose property هذه تكمن فى أن كل 'العوامل' قابلة للإحلال محل بعضها بعضاً. ويبدو أن بعض الكتاب يعتقدون، ولو فى الغالب ضمناً أكثر مما بشكل صريح، أن فرضية التجانس من الدرجة الأولى تنتج عن هذه الصفة. بل إن هـ. شولتز H. Schultz حاول أن يثبت ذلك ( 'Marginal Productivity and the General Pricing Process,' Journal of Political Economy, October 1929, Appendix 1). وهذه غلطة.

(٤٥٢) إن الاستشهاد بالوضوح يمكن الرد عليه طبعاً بمجرد إنكار ذلك، ولكن لا ينبغي الرد عليه بالقول، كما قال البروفيسور ساملسون (Foundations of Economic Analysis k p. 84) إن الفرضية 'لا معنى لها' نظراً إلى أن كل من يقول إنها صحيحة لوضوحها، سيدافع عنها، عند تحديه، بوصف أى وقائع متعارضة بأنها 'أشياء لا تقبل التجزئة' indivisibilities (انظر الهامش ٣٥، أدناه)، جاعلاً الفرضية، بهذا الشكل، صحيحة بالتعريف. والأمر ليس كذلك، رغم أننى لا أكر أن الاعتماد الأعمى على عدم قابلية بعض العوامل للتجزئة، 'التي لابد من وجودها طبعاً إذا كانت دالة الإنتاج لا تندى تجانس من الدرجة الأولى'. يضافى بعض المصادقية على التهمة. إذ إن ال indivisibilities، أيضاً، هى وقائع تتطلب وتسمح بالتدقيق القائم على الوقائع. وليس من الملائم أيضاً القول (انظر ساملسون، المصدر السابق، ص 84n) إن أى دالة يمكن جعلها متجانسة فى حيز متنوع أو متعدد له بُعد أرفع  $n$  فى  $n$  من العوامل (أو مجموعة متفرعة من هذه العوامل) هى التى هو ما إذا كانت الدالة المتجانسة فى  $n$  من العوامل (أو مجموعة متفرعة من هذه العوامل) هى التى يمكن على الدول تمدها بصورة كاملة.

(٤٥٣) فياريثو. مثلاً، أفكر صحة فرضيات التجانس من الدرجة الأولى وفقاً لكلا الأساسيين (5 Cours 11, 5). (714).

الغالب، معدومة أكثر مما هي قائمة. وعليه، ينبغي اقتصار المناقشة على الموضوعات theorems التي تعتبر الفرصية ضرورية وكافية معاً بالنسبة لها. وما دامت أى فرضية غير ضرورية بالنسبة لموضوعات الإنتاجية الحدية العادية، فمن الواضح حالاً إن عدم الاتفاق كان يمكن تقليله بدرجة كبيرة لو جرى استحضار هذا التمييز في الذهن. وأن عدم تحقيق هذا بشكل مثالياً صارخاً على افتقاد المناقشة الاقتصادية إلى الصرامة.

ثالثاً، إن إحدى عقبات فرضية التجانس من الدرجة الأولى، التي يسلم بها أنصار هذه الفرضية بشكل عام، هي فرضية عدم قابلية تجزئة indivisibility أو 'ضخامة' lumpiness عامل ما أو عوامل كالإدارة أو السكك الحديدية أو الطاحونات الهوائية. إذ لا يمكن تجزئة هذه العوامل إلى كميات صغيرة حتى بالنسبة لمنشأة ما تزال في طور التخطيط - حيث ما يزال من الممكن تغيير حجم المنشأة - ويتعذر هذا بدرجة أكثر بالنسبة لمنشأة ما قائمة<sup>(٤٥)</sup>، حيث لا يتيسر تغيير

(٤٥) إن إنكار وجود أو أهمية هكذا indivisibilities وعلاقتها، في الغالب، بفترات intervals واسعة جداً من تزايد اللفة المادية يمكن أن يكون أمراً غير معقول. وعليه، فإن الادعاء بأن عدم قابلية التجزئة indivisibilities تفسر بشكل مرضي الانحرافات الملحوظة عن فرضية التجانس من الدرجة الأولى يمكن بالتأكيد إثباته إلى حد ما، وأن المنظر، وبخاصة معلم النظرية الأولى التي تقتصر تجانس دالة الإنتاج (مع تحفظ سليم بصدد العلاقة المباشرة بين الإنتاج وكمية 'عامل' أو بعض 'العوامل')، الذي تزعمه لـ indivisibilities، يمكنه أن يشعر بالثقة بأنه ربما يغطي الأرضية التي يهتّم بتغطيتها. وكذلك، فإن مشكلة عدم قابلية التجزئة indivisibilities يمكن التقليل من شأنها بأن نأخذ بالاعتبار الحالات التي يمكن فيها تجزئة عوامل 'ضخمة' lumpy كالمدرء عن طريق استئجار خدمات المستشارين لساعات عمل محددة أو، مرة أخرى، للحالات التي يمكن فيها تفسير 'ضخامة' عامل ما (كوحدة المكانن المكلفة، مثلاً)، ببينة للطلب عليها وليس بالضرورة التكنولوجية. ولنا لا أنكر أى شيء من هذا. ولنا كل ما أريد توضيحه هو، من ناحية، كيف أن هذا يفسر طول المناقشة وطابعها غير للحاسم، ومن ناحية أخرى، كيف أن من السهل الانجراف، من التأكيد المعقول على هذه الوقائع، إلى اللجوء المعتاد وغير المدروس إلى فكرة عدم قابلية التجزئة indivisibility بشكل عام. إن عدم قابلية التجزئة تتداخل طبيعياً أيضاً مع الفرضيتين الأخيرتين: استمرارية، وإمكانية تفاضل، حول الإنتاج. حول هذا، انظر ساملسون، المصدر السابق، وبخاصة ص ٨٠-٨١.

أخيراً، من الضروري الإشارة إلى حالات يتم فيها طرح فرضية غياب التجانس من الدرجة الأولى (وجود وفورات حجم) كمترادف لفكرة indivisibility (والعكس بالعكس) بحكم التعريف (مستلزم وكالدور). وليس ثمة جدوى من التنازع حول التعاريف. وفي هذه الحالة، فإن البروفيسور ساملسون على حق في الاعتقاد أن indivisibility تملو من المحتوى اللقائمي empirical content (وبنها 'غير ذات معنى' meaningless بهذا المفهوم)، ولكن هذا لا يشكل سبباً لعدم تطوير نظريات تقوم على فرضية التجانس التي تحتفظ بمحتوى وقائمي مهما كان الاسم الذي نطلقه على الحالات التي لا تسرى فيها. ومن ناحية أخرى، فإن اختيار كلمة indivisibility يوحي بأن الأستاذين ستغلر Stigler وكالدور Kaldor يقصدان أكثر من تعريف معين. فقد يقصدان الاتفاق مع البروفيسور نايت Knight الذي أعلن أن غياب وفورات الحجم 'أمر واضح' evident إذا كانت كل الخدمات ضمن-

الإنتاج إلا من 'الحجم' المعطى القائم حصراً أو أساساً. ونختتم هذه النقطة بالقاء نظرة سريعة على ظروف من نوع أخرى.

نلاحظ، إذن، رابعاً، إن من الممكن تدقيق فرضية معينة ليس وفقاً للملاحظات التي تتعلق بصحتها بصورة مباشرة فقط بل أيضاً وفق ملاحظات تحقق هذا بشكل غير مباشر عبر قيام هذه الملاحظات بتدقيق النتائج التي تترتب على الفرضية: فهناك فرضيات مادية كثيرة لا تُدَقَّق إلا بهذه الطريقة. وهنا، فإذا كان هناك أى معنى من الحديث أصلاً عن دالة ناتج قومي معين، فيمكن لفرضية التجانس من الدرجة الأولى لهذه الدالة أن تقدم تفسيراً بسيطاً لواقع ملحوظ جداً وهو الثبات النسبي للحصص النسبية الرئيسية للعوامل من الدخل الوطني. فبالنسبة لعاملين،  $v_1$  و  $v_2$ ، فإن دالة إنتاج (اجتماعية) من الشكل:  $(\alpha < 1)$   $x = v_1\alpha v_2(1-\alpha)$  كان قد اقترحها فيكسل لأول مرة (Lectures, 1 p. 128) واستعملها دوغلاس وكوب على نطاق واسع<sup>(٤٥٥)</sup>.

لقد عرفنا في هذا القسم، لحد الآن، الدرجة الحدية من الإنتاجية بواسطة مشتقة جزئية، أى أن ناتجنا الحدى يمثل الزيادة فى الناتج التى نحصل عليها حينما نضيف كمية صغيرة جداً إلى الكمية المستعملة من خدمة معينة بينما تبقى كميات كل الخدمات الأخرى ثابتة بشكل صارم<sup>(٤٥٦)</sup>. وفى الواقع، كنا قد رأينا أن هذا الأمر الأخير غير ممكن دائماً من الناحية التكنولوجية، وحينما يتعذر ذلك، فإن

---

-تشكيلة معينة والمنتوج 'قابلة للتجزئة بشكل مستمر'. وهذا تأكيد على وقائع لا يمكن تحديدها كما يفترض وإله ليس خلواً من المعنى بمفهوم ساملسون: إذ يمكننا تحدى أما الوقائع أو، حتى حينما لا يتحدى أية حالة خاصة، إنكار أن الفرضية المعنية 'واضحة' كلياً universally evident. فإذا احتاجت سلعة معينة إلى  $n$  من أنواع الخدمات، وإذا كانت إحدى هذه الخدمات هي شحم التزييت- حيث كلها يمكن أن تحل محل أحدها الأخر وقابلة للتجزئة كما يجب- فليس من الواضح لى أن كمية شحم التزييت المستعملة يجب زيادتها بنفس النسبة حتى إذا توجب زيادة كل الخدمات الأخرى.

(٤٥٥) C. W. Cobb and P. H. Douglas, 'A Theory of Production' American Economic Review, Supplement, March 1928. وكانت هذه هي المقالة الأصلية التى تبعها فيما بعد عدد مؤثر من دراسات القياس الاقتصادى، دراسة البروفيسور دوغلاس حول: The Theory of Wages, (1934) ودراسات أخرى وردت فى خطابه الرئاسى: 'Are there Laws of Production,' American Economic Review, March 1948 V. Edelberg, 'An Economic Model of Production,' Econometrica, July 1936. وقد أدخل الأستاذان كوب ودوغلاس ثانياً آخر فى الصيغة المذكورة آنفاً بحيث جعلها تبدو هكذا:  $x = cv_1\alpha v_2(1-\alpha)$ ، ولكن هذا لا يغير من الأمر كثيراً.

(٤٥٦) انظر مارشال: Principles, p. 465.

فكرة الإنتاجية الحدية تتهار. ولكن يجب أن نضيف هنا أنه حتى إذا أنتجت الإضافة من كمية صغيرة جدا من خدمة معينة، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، زيادة محددة في الناتج، فهذه الطريقة قد لا تكون بالضرورة الطريقة الأكثر اقتصادية لتحقيق هذه الزيادة: فتكثيف كميات الخدمات الأخرى المستخدمة قد يكون اقتصاديًا أكثر. صحيح أن هذه التكاليف قد تكون من الدرجة الثانية من الضلالة، وبخاصة إذا كنا صارمين بشأن ضلالة الزيادة التي نفكر بإضافتها في المقام الأول. ولكن هذا الأمر لا يتطلب أن يكون كذلك. وصحيح أن هناك أغراضا أخرى التي من الصحيح والمفيد بالنسبة لها أن تبقى كل الخدمات الأخرى ثابتة وذلك من أجل عزل آثار الخدمة، التي اخترنا إضافتها، على المنتج<sup>(٤٥٧)</sup>؛ ولكن يمكن أن يكون من المضلل تمامًا أن نفعل هذا بالنسبة لأغراض أخرى، من بينها تحليل سلوك الأعمال وتحليل سلوك الحصص التوزيعية. لقد أفلقت هذه الإمكانية مارشال ودفعته إلى التشديد على المفهوم الخطر: الناتج الحدى الصافى  $Net\ Marginal\ Product^{(٤٥٨)}$ ، أى مفهوم الناتج الحدى الناشئ عن زيادة كمية عامل معين، بعد إعادة ترتيب مناظرة للعوامل الأخرى. فالإنتاجية الحدية بهذا المعنى لم يعد من الصحيح التعبير عنها بمعامل تفاضلى جزئى ما<sup>(٤٥٩)</sup>.

(٤٥٧) وعندئذ يمكننا إثبات منحنيات الإنتاجية الحدية بواسطة، مثلاً، محطات التجارب الزراعية. وهكذا يمكن إلقاء الثور في شروط لا يتغير فيها أى شيء بشكل صارم سوى عدد الباوندات من التبن التي يتغذى عليها: فهذا يعزل تأثير الزيادات المتتالية من التبن على وزنه. أو يمكن بهذه الطريقة دراسة محصول القمح الذى تنتجه قطعة معينة من الأرض كدالة لكمية التروجين التى يتضمنها السماد المستعمل. سنلاحظ أن هذه الطريقة تنتج عدداً غير محدد نظرياً  $theoretically\ infinite$  من منحنيات الإنتاجية الحدية لكل 'عامل'، منحنى لكل عدد غير محدد نظرياً من التشكيلات من الشروط الأخرى.

(٤٥٨) انظر مارشال: *Principles*, p 585-586. الناتج الحدى الصافى هو مفهوم قيمى وإن الصعوبة المعنية تبرز في حدود مشكلة التكلفة أكثر مما في الجوار المباشر لدالة الإنتاج. ومع ذلك، يمكننا طرحها هنا من خلال تعريف الدرجة الحدية من الإنتاجية بواسطة معامل عاوى معين بدلاً معامل تفاضلى جزئى. افترض وجود عاملين فقط،  $v_1$  و  $v_2$  بحيث تبدو دالة الإنتاج هكذا:  $x = f(v_1, v_2)$ . اكتب المفاضل الكلى  $the\ total\ differential$

وعندئذ، بالقسمة على  $dv_1$  مثلاً، يمكننا أن نعرف الدرجة الحدية من الإنتاجية بوصفها: وللاستعمال الذى نطرحه بعد قليل، لاحظ أنه إذا كانت  $dx = 0$ ، فيكون لدينا:

(٤٥٩) لقد لاحظ مارشال أيضاً بأننا، إذا أخذنا للترتيبات الجديدة rearrangements بنظر الاعتبار، فإن الإنتاجية الحدية تتغير وفقاً للزمن الذى تسمح به لإجراء التكثيف. حول هذا، انظر إى. شتايندر E. Schneider (المصدر السابق، ص ٢٨) ومفاهيمه حول التكثيف الكلى والحدى.

ونظراً لوضوح إمكانية قياس الإنتاج، فإن دالة الإنتاج لا تتعرض للانتقاد الذى دفع الاقتصاديين، أو معظمهم، إلى إسقاط دالة المنفعة: فبوسعك أن ترى وتعد أرغفة الخبز؛ ولكنك غير قادر على رؤية وقياس الإشباع، بنفس المعنى على الأقل. ومع ذلك، فمن الممكن، من الناحية التقنية، الاستغناء عن دالة الإنتاج بقدر إمكانية الاستغناء عن دالة المنفعة بالضبط: فالموضوع الأساسي القائل إن الإنتاجية الحدية (المنفعة) لما قيمته دولار واحد من كل 'عامل' (سلعة استهلاكية) يجب، بالنسبة للمنشأة (الأسرة)، أن تساوى (على الأقل) الإنتاجية الحدية (المنفعة) لما قيمته دولار واحد من أى 'عامل' آخر (سلعة استهلاكية)، ترد فى كلتا الحالتين، ولو بصورة مختلفة، سواء استعملنا دوال إنتاج (منفعة) أو معدلات حدية للإحلال أو التحويل فحسب. ويمكن أن نصور هذا، إذا اتفقنا على التسليم بعامين اثنين للإنتاج:  $V_1$  و  $V_2$  وتعيين كميتيهما:  $v_1$  و  $v_2$  على محورى نظام الأحداثيات المتعامدة، تاركين المحور الثالث للمنتوج؛ وعندئذ يتضخم هذا الأخير من زوايا مستوى عاملى الإنتاج factor plane على شكل رغيف، مشكلاً حيز الإنتاج<sup>(٤١٠)</sup>. إن الأقسام المناظرة لمستوى العاملين ستعطى خطوط الارتفاع contour lines التى هى مواضع المنتج الثابت. وعند تصويرها عند مستوى العاملين، فإن هذه الأقسام ستعطى الربع الموجب من هذا الأخير بمنحنيات الناتج المتساوى equal-product curves أو isoquants<sup>(٤١١)</sup>، التى يصور كل واحد منها كل التشكيلات من العاملين التى تنتج كمية معطاة من الناتج<sup>(٤١٢)</sup>، ويقوم بشكل ملائم بفصل علاقة قابلية الإحلال عن العلاقة الأخرى التى ترد حينما ننقل من أى منحنى ناتج متساوى إلى منحنى أعلى، أى عند زيادة الناتج<sup>(٤١٣)</sup>. ولم تتم صياغة كل هذا والاستفادة منه-

(٤١٠) من الأفضل، بالنسبة للقراء غير المطلعين على هذا البناء الذى أصبح كلاسيكياً الآن، الرجوع إلى: Allen, op cit no. 11-8, pp. 284-9. وللإطلاع على اشتقاق دوال الطلب (المستقر) على العوامل: pp. 370-71 and 502-3.

(٤١١) أدخل المصطلح 'isoquant' من قبل ر. فريش R. Frisch ولكنه أدخله، فى الأصل، لمفهوم آخر كان يجب الاحتفاظ بالمصطلح له.

(٤١٢) أى أن  $dx = 0$  على طول كل منحنى ناتج متساوى. يخضع المعدل الحدى للإحلال  $(dv_2 / dv_1)$  إلى القيود المعتادة (التي يمكن أو لا يمكن إضافتها إلى تجانس دالة الإنتاج). إن 'قانون تناقص الغلة' من أى خدمة قابلة للاستبدال يعزى عنه الشرط القائل إن منحنيات الناتج المتساوية تكون محدبة تجاه نقطة الأصل فى الفترة المعينة operative interval.

(٤١٣) أتردد فى تسمية العلاقة الأخرى بـ 'علاقة التكامل' لأن هذا المصطلح يحمل الآن معنى آخر (ألن، نفس المصدر السابق، ص ٥٠٩). ولكن الرسم البياني الذى يضم عاملين (ألن، ص ٣٧١) قد يمثل أفضل طريقة، عند مستوى أولي، لإيضاح كيف أن الخدمات التى تتعاون فى الإنتاج يمكنها،-

واستعماله بصورة عامة- إلا في وقتنا الحاضر بفضل جهود الأستاذين آلن وهيكنس وأتباعهما بشكل رئيسي. وترمى إشارتي إلى ذلك هنا للتشديد على الحقيقة المهمة تاريخياً التي تتمثل في أن هذا الأمر يعود إلى إيجورث وباريتو وأن كل عناصر النظرية الحديثة كانت جاهزة عند العام ١٩١٤، بشكل جنيني على الأقل، وبالمثل، فمن الواضح غريباً أن نظرية دوال الإنتاج ونظرية عائلة منحنيات الناتج المتساوي قدمتا من كل بد الكثير لتطوير نظرية التكلفة. والمساهمة العظيمة للفترة حتى عام ١٩١٤ هي نظرية تكلفة الفرصة البديلة opportunity cost- وتطبيقاتها على مشاكل تكوين الدخل- التي سبق لنا أن عالناها في الفصل السادس والتي ينقصها قليل من الإحكام الصارم في حقل ظواهر التكلفة التي نهتم بها الآن<sup>(٤٦٤)</sup>. ولكن هذه المساهمة في ذاتها لم تمس إلا من بعيد مشاكل النظرية التي نفهمها الآن كنظرية تكلفة. وبقدر تعلق الأمر بالجوانب الدقيقة، فإن نظرية التكلفة لدى باريتو تشكل الإنجاز الرئيسي<sup>(٤٦٥)</sup>. ومع ذلك، وبدلاً من الدخول في هذه التطورات، فأنتى أخلص إلى الإشارة إلى تطور آخر ينبع من مارشال مباشرة. وإذا فعل ذلك، فإننا نعاود دخول حقل التحليل الجزئي ولكن في منطقة تقع على تخوم التحليل العام.

(د) تزايد العلة والتوازن من المؤكد أن مارشال نفسه قد فعل أكثر من أى اقتصادي بارز آخر لإحكام أكثر ما يمكن من الوقائع المتعلقة بنشاط الأعمال في مخططة النظرى. ولا تتجلى سعة إطلاعه في أى مكان مثلما تتجلى على نحو

---

ضمن حدود، أن تتنافس مع بعضها بعضاً والعكس بالعكس وكيف تسد الملاحظان إحداهما الأخرى في حالة العاملين القابلين للإحلال.

(٤٦٤) ربما ليس من الزائد أن نذكر أن صياغة صارمة لنظرية التكلفة من زاوية مشكلة التعظيم في المنشأة الفردية- مع إدخال دالة الإنتاج كقياس- تمثل إحدى أفضل الطرق لحسم قضية تسعير العوامل التي لا تملك تكاليف فرصة بديلة من استخدامها، أو لا تملك تكاليف فرصة بديلة ذات وزن. ومن هذه الزاوية، فإن مبدأ تكلفة-الفرصة البديلة يتجلى كحالة خاصة من مبدأ أكثر شمولية. ولكن هذه الطريقة ليست بالطريقة الممكنة الوحيدة. إذ تهتم نظرية العزو imputation للنمساوية أيضاً بهذه الحالة (إحقول الكرم، ما لم تستعمل كحقول كرم، يتعدى استعمالها قط، أو تستعمل لتقريبه المائسبة ليس إلا)، وقد قال يوهن-بلورك، بشكل خاص، كل ما يلزم قوله حول هذا الأمر.

(٤٦٥) للحصول على عرض جيد لنظرية باريتو حول التكلفة، انظر ه. شولتز، المصدر السابق، القسم الخامس كما تنبغى الإشارة، إضافة إلى باريتو، إلى ديليو، إي. جونسون W. E. Johnson مرة أخرى. وبالنسبة للمعروض المعاصرة: Allen, passim; J. R. Hicks, Value and Capital von Stackelberg. (1939), part 11; P. A. Samuelson, Foundations, ch. 4 Grundlagen einer reinen Kostentheorie (1932) and L. M. Court, 'Invariable Classical Stability of Enterpreneurial Demand and Supply Functions,' Quarterly Journal of Economics, November 1941.



مؤثر في نظرية الإنتاج. ولكننا عمل مارشال هذا قد يعجبنا بقدر ما يستحقه وأن نشعر، رغم ذلك، بأن فهمه المدهش للجوانب التحليلية للبحث و'الواقعية' معاً قاد إلى عرض يبدو أنه تضمن كثيراً من المواضيع الرخوة هنا وهناك وترك بالتأكيد كثيراً من المشاكل لمن جاءوا بعده. وهكذا، فإن تشديد مارشال على عنصر الوقت بالارتباط مع ظواهر تناقص التكلفة الحدية والمتوسطة<sup>(٤٦٦)</sup> يشكل مساهمة كبرى<sup>(٤٦٧)</sup>. إن مفاهيمه المألوفة: التكاليف الأولية والإضافية، شبه-الربح، المنشأة النموذجية<sup>(٤٦٨)</sup>، الربح العادي، وقبل كل شيء، الوفورات الداخلية والخارجية، سوية مع اهتمامه بأنماط خاصة من المعطيات التي تضيف طابعاً فردياً على بيئة كل منشأة تقريباً<sup>(٤٦٩)</sup>، قد ذهب بعيداً باتجاه تقديم كل التلميحات الضرورية لمعالجة تناقص التكاليف بصورة كانت مرضية في كل معانيها وجوانبها. ومع ذلك، فما نحصل عليه هو تلميحات ليس إلا وأن كينز كان على حق بتشديده على أن مارشال، في هذا الحقل، كان أقل كمالاً مما في أى موضع آخر وأنه ترك معظم

(٤٦٦) على طول المناقشة التي نوثق أن نستلها هنا، فإن المفاهيم: تكلفة متناقصة وخط متزايدة، غلة متناقصة وتكلفة متزايدة، إنما تعامل كمترادفات، وهي ليست كذلك، طبعاً. وفي وقت متأخر يعود إلى عام ١٩٤٤، وجد البروفيسور إيرنر Lerner أن من الضروري التنبيه إلى ذلك (Economics of Control, p. 164). ولكنني لا أعرف أى خطأ يمكن أن يُنسب إلى هذا التقليد السيئ. ومع ذلك، ربما كان هذا التقليد قد أربك كثيراً من المبتدئين.

(٤٦٧) إن الكتاب الواقعيين الحديثين، ممن دأبوا على اكتشاف وجود، وأهمية، فترات intervals هيوط التكلفة الحدية والمتوسطة في منحنيات التكلفة في المنشآت الفردية - فترات، كما سبق أن رأينا، يمكن أن تغطي كل النطاق المشاهد من منحنيات التكلفة هذه - ويعتقدون أن هذه الاكتشافات تهز أسس التحليل 'الكلاسيكي الجديد' للتكلفة، إما يحدون حقاً اكتشاف مارشال؛ وهذا مثال صارخ يوضح حقيقة أن غالبية الاقتصاديين لا يقرعون.

(٤٦٨) إن النية التحليلية، التي خلقت التخيل المنهجي المعروف باسم: المنشأة النموذجية Representative Firm، تبرز على صفحة ٥١٤ من Principles؛ وكذلك هو شأن صلتها بمفهوم تناقص التكاليف. وفي المناقشة اللاحقة، طرح البروفيسور بيجو مفهوم المنشأة التوازنية Equilibrium Firm التي لا تختلف عن منشأة مارشال النموذجية إلا في أن المفهوم الثاني يمثل، والأول لا يمثل، الظروف النمطية modal conditions للصناعة (انظر: (Economics of Welfare, 3rd. ed. p. 788). إن هذا المفهوم حول منشأة نمطية معينة مهم لأكثر من غرض ولحد من النظرية الواقعية ولكنه لم يُستخدم كلياً قط (ومع ذلك، انظر: S. J. Chapman and T. S. Ashton on 'The Size of Business, (Mainly in the Textile Industries,' Journal of Royal Statistical Society, April 1914).

(٤٦٩) انظر ص ٥٠٦. مثلاً، من principles. ولكن الفصلين العاشر والحادي عشر من الكتاب الخامس يفيدان بالملاحظات الموحية - والتنبيهات - من هذا النوع. ون الضروري التشديد على أن مارشال جعل من الصعب عليه أن يعبر عما يقصد، ومن الصعب على قرائه أن يفهموه، وذلك بمقارنته الزائفة، أو المضللة على الأقل، التي وضعها سابقاً (pp. 397-8) بين 'قوانين' تزايد وتناقص الغلة، والتي كان قد أتكرها هو نفسه غير مرة كما هي، مثلاً، عبارته القائلة إن تزايد الغلة يندر أن يتجلى في الأمد-القصير (pp. 511-13).

الأشياء لتستكمل من بعده. وهذا يعود، كما اعتقد، إلى نفور مارشال من إكمال المخططات التحليلية البحتة وإلى ميله نحو واقعية مفرطة. فقد شدد مارشال على تضمين الوفورات الداخلية والخارجية جداول 'عرضه' (الصناعي) (رغم أنه لاحظ الاعتراض على هذا الأمر: Principles, p. 514n) - وذلك لجعل هذه الجداول أكثر واقعية، كما أرى - رغم حقيقة أنه دمرَ بذلك إمكانية عكس تلك الجداول reversibility وجعلها غير ذات نفع لأغراض النظرية الستاتيكية: فهي تمثل حقاً قطعاً من التاريخ الاقتصادي في شكل رسوم بيانية<sup>(٤٧٠)</sup>. وهكذا لطّخ مارشال التوضيحات التي تميز بين منحنيات تناقص التكلفة وانتقالات منحنيات التكلفة نحو الأسفل وبين التكاليف التي تهبط رغم بقاء دوال الإنتاج في مكانها والتكاليف التي تهبط كنتيجة لتغير دوال الإنتاج<sup>(٤٧١)</sup>. على أي حال، فمن المفهوم أن كلتا مبادرتي مارشال والمواضع الرخوة التي تركها كانت لابد من أن تستثير المناقشة في أي بيئة لها اهتمام بأسس النظرية الاقتصادية بأية حال. وأن الشيء الوحيد الذي يبعث على الاستغراب هو الوقت الطويل الذي أخذه نشر المناقشة هذه وطرح النتائج على الجمهور العلمي بشكل عام. فمثلاً، لم تظهر إلا في أيلول ١٩٣١ (Zeitschrift für Nationalökonomie) مقالة البروفيسور فاينر المشهورة: 'Cost Curves and Supply Curves'، بانطلاقها من مارشال، مهدت قسماً كبيراً من الأرضية؛ وإن مقالة البروفيسور أ. أ. يونغ A. A. Young: 'Increasing Returns and Economic Progress' ظهرت في كانون أول ١٩٢٨ (Economic Journal). سوف نركز تعليقاتنا الموجزة حول موضوعه: ترايد الغلة والتوازن، بل وسنقتصر

(٤٧٠) إن انتقادات البروفيسور ستغلر لمفاهيم الوفورات الخارجية لدى مارشال ليس لها من مبرر كامل إلا من زاوية النظرية الستاتيكية (op. cit. pp. 68 et seq): إذ إن الوفورات الداخلية والخارجية معاً هي وقائع غير قابلة للإنكار تستحق أن تنقسم إلى هاتين الفئتين (ومع ذلك، انظر: F. H. Knight, Fallacies in the interpretation of Social Cost Ethics of Competition، الذي تم نشره، لأول مرة، عام ١٩٢٤، أي في مرحلة مبكرة جداً من السجال حول تناقص التكلفة؛ والذي أعيد نشره في ١٩٣٥). إن فهم الوفورات الخارجية سوى كنتقالات نحو الأسفل في منحنيات التكلفة الحديثة والمتوسطة في المنشآت الفردية يمكن أن نتج عن النمو التاريخي في بيانات هذه المنشآت (وليس من نمو 'صناعاتها' بالضرورة) مستحضرين في ذهن أن مارشال عجز عن هذه الحقيقة 'بمنحنيات تكلفة' هابطة - تماثل في طبيعتها منحنيات طلب يمكن أن تزداد لأسباب مماثلة وهي، كهذه، مجرد منحنيات جرت ملائمتها مع نقاط رسم بياني معين - وإن قسماً من أتباعه، وبخاصة البروفيسور روبرستون Roberston، التزموا بهذه الطريقة.

(٤٧١) قد يمكن بصورة مماثلة تفسير ما يبدو لي كتشديد مبالغ فيه على 'جداول عرض' صناعية مقابل جداول تكلفة. ويتخذ علينا تناول هذا الموضوع، ولكننا لن نستعمل، لأغراض عرضنا، سوى منحنيات تكلفة فردية.

على بضع من مساهمات كثيرة قيمة كان من الإنصاف أن تتم دراستها<sup>(٤٧٢)</sup>.

بعد قعقة بتعين إهمالها، ظهرت، في مجلة Economic Journal December (1926)، مقالة البروفيسور سرافا المشهورة التي كانت مخصصة لتقديم الفرع الإنجليزي من نظرية المنافسة غير الكاملة imperfect competition<sup>(٤٧٣)</sup>. ولكن بالنسبة لموضوعنا الحالي، فإن انتقاد سرافا لم يكن 'غير بناء'، كما وجده كينز، بحسب ملاحظاته التي وردت في المقدمة التي كتبها لـ Symposium. فما أوضحه سرافا ببساطة هو أنه ليس بوسع منشأة ما، في ظل شروط المنافسة البحتة، أن تكون في توازن تام ما دامت الزيادة في ناتجها تصبحها وفورات داخلية<sup>(٤٧٤)</sup>.

(٤٧٢) بضربة عبقرية في حقل النشر، رتب كينز مجموعة من الآراء Symposium (د. ه. روبرستون D. H. Roberston، غ. ف. شوف G. F. Shove، ب. سرافا P. Sraffa) حول الموضوع (Increasing Returns and the Representative Firm, in Economic Journal, March 1930) ما تزال جديرة بالقراءة، كما هو واضح. وقد قدم كينز لها ببحث مراجع جزئي أحيل القارئ إليه. كما أحب أن أضيف بضع مقالات مهمة كتبها ر. ف. هارود R. F. Harrod، وبحاصصة مقالته: 'Laws of Decreasing Costs,' Economic Journal, June 1930، وNotes on Supply، ومقالته: 'Laws of Decreasing Costs,' Economic Journal, June 1930، وكذلك مقالة السيد روبنسون Robinson في نفس المصدر السابق، كانون أول ١٩٣٢ ومقالة البروفيسور روبنز Robins في نفس المصدر السابق، آذار ١٩٣٤.

(٤٧٣) Piero Sraffa, 'The Laws of Returns under Competitive Conditions'.. ولكن أفكاره الرئيسية، النقدية والبناءة، ظهرت بعد سنة من ذلك: 'Sulle relazioni fra costo e quantità prodotta,' Annali di Economia, 1925 التي تبين نقاط انطلاق سرافا وطبيعة عمله الأصول بصورة لامعة على نحو أفضل مما تفعل المقالة الإنجليزية. انظر كذلك مساهمته في 'Symposium'.

(٤٧٤) هذا يعني فقط، مفترضين وجود سعر سوقى تستطيع عدة أى منشأة فردية أن تباع بقدر ما تشاء، أنه سيكون دائماً في صالح المنشأة، بقدر تعلق الأمر بالمنطق البحت، أن تزيد ناتجها إذا أمكن القيام بهذا بتكاليف حدية متناقصة في الأجل القصير وبتكاليف متوسطة متناقصة في الأجل الطويل، وإن النتائج التوازنية بالتالى لا يمكن بلوغه قبل أن تكف هذه الاعتبارات عن التأثير. وعليه، فإن الفرضية الواردة في المتن أنفا تبدو بديهية. كما أن الفرضية لم يرفضها مارشال الذي ينبغي أن تستند نقاطه التوازنية على منحنيات العرض الهابطة - منحنيات العرض للصناعة - على وقلاع الوفورات الخارجية، مثلاً سرى بعد قليل. إلا إن مارشال كان مثلهما لإيضاح الظروف الكثيرة التي تمنع، في الواقع العملي (حيث لا تسود المنافسة البحتة قط عملياً)، المنشآت التي يمكننا مشاهدتها، من التصرف وفقاً لفرضيتها التي لا تتجلى في أى مكان بصورة واضحة. لقد اعتقد أتباعه، وبخاصة البروفيسور روبرستون، ممن تأثرت معرفتهم الفطرية بالوفورات الداخلية، كليات الوجود والمهمة، حتى في صناعات تعد صناعات تنافسية، إن إكار الوفورات الداخلية معناه، في هذه الحالات، إنكار حقيقة واضحة. ومن المهم أن نلاحظ سبب ذلك: فقد فعلوا ذلك لنفس السبب الذي يجعل اقتصاديين كثر ينفرون من التسليم بالفرضية القائلة بعدم وجود أرباح صافية عند التوازن التام في المنافسة البحتة (انظر الهامش ٥٦ والقسم الفرعى ه، أدناه). إذ تصح كتابتنا للفرضيتين على حالات التوازن التام فحسب، ولما كان التوازن التام لا يوجد في الحياة الحقيقية حتى بأقل من وجود المنافسة البحتة في الغالب، فإن الوفورات الداخلية، كالأرباح الصافية بالضبط، يمكن أن تكون كليات الوجود في الواقع دون أن تصعب، بهذا، صحة أو أهمية أى من =

وبتأثره بسرافا جزئياً وفي سياق تطوير تعاليم مارشال في جزء آخر، أوضح البروفيسور بيجو في عمله: 'Analysis of Supply' (Economic Journal, June 1928، الذي تم إدخاله في الطبعة الثالثة من كتابه Economics of Welfare, Appendix 111)، بأنه إذا أسسنا تناقص منحنيات العرض الصناعية على الوفورات الخارجية فقط، فإننا ما نزال نحفظ بمنحنيات عرض متزايدة بالنسبة للمنشآت الفردية وبذلك نتجنب - شكلياً على الأقل - أى تعارض بين 'تزايد الغلة' وشروط التوازن التنافسي، على فرض أننا نسلم حقاً بوجود هكذا تعارض أصلاً. وقد أضاف بيجو أنه إذا حفز نمو صناعة معينة أو بيئتها زيادة التخصص وإذا شجع هذا بدوره على زيادة حجم المنشآت، التى تشكل تلك الصناعة، وزيادة فرص جنى الوفورات الداخلية، فإننا نحصل على نوع من وفورات داخلية-خارجية (كما أسماها البروفيسور روبرستون) يمكن أن تكون لها بعض الفائدة التحليلية. والأهم كان هو مقترحه بجعل تكاليف المنشآت دوالاً لكل من نواتجها هى نفسها وناتج الصناعة أو المجموعة التى تعود المنشآت إليها - هذا على فرض أن بوسعنا أن نستخلص معنى محدداً من هذه المفاهيم. لقد فعل هارود، وشوف، وفاينر ويونغ الكثير لوضع الموضوع فى شكل واعد أكثر، ولكننى قلت كل ما يمكننى قوله، ضمن المجال متاح، لإبلاغ القارئ بهذا المثال الصارخ على التباطؤ والطابع الملتوى roundaboutness للتقدم التحليلي<sup>(٤٧٥)</sup>، ولدفعه إلى التأمل حول السؤال: لماذا جرى فى العام ١٩٣٠ وما بعده إثبات نتائج كان يمكن إثباتها بسهولة فى العام ١٨٩٠.

وبدلاً من محورة تعليقاتنا حول تناقص التكاليف، فقد كان بوسعنا أيضاً تركيزها على مذهب مارشال المعقد حول 'الربح العادى' الذى تواصل حتى وقتنا

---

=الموضوعين. ولكن إذا جرى التخلي عن شرط 'فى نقطة التوازن التام' وحتى إذا وضعنا فرضيتنا فى الشكل الخاطئ الذى يجعلها تبدو هكذا: 'المنافسة البحتة والوفورات الداخلية متعارضتان'، فإننا نكف حالاً عن الاستغراب كيف كان من الممكن لفرضية معينة أن تعتبر خاطئة بشكل واضح لدى البعض وبديهية لدى البعض الآخر.

(٤٧٥) لا ينبغي على القارئ أن يتصور - كما قد يحمله على هذا التصور تقريرى الموجز هذا - إن هذه القطعة من المراجعة housecleaning تمثل كل ما نتج عن العمل الذى تضمنته المناقشة. فهناك التمييز المفيد بين الناتج القيمي الحدى marginal value product بالنسبة للمنشأة الفردية (الناتج الخاص الصافى الحدى) والناتج الاجتماعى الصافى الحدى كان قد طوره بيجو وشوف. وبمعنى ما، فإن هذا العمل قد بلغ ذروته فى المقالة التى كتبها ر. ف. كان R. F. Kahn: 'Some Notes on Ideal Output,' Economic Journal, March 1935.

الحاضر، حيث ما يزال من الممكن تمامًا أن نجد معلمين يقسمون بند الربح إلى الأرباح العادية المارشالية والأرباح القدرية windfall profits<sup>(٤٧٦)</sup>. وما دُمنا قد عالجنّا هذا النطاق من المشاكل (انظر الفصل السادس، أعلاه)، فلا يتعين علينا سوى أن نضيف نقطتين من الأسهل تناولهما على المستوى النظري الأعلى السدى نتحرك عليه هنا: تشير النقطة الأولى إلى العلاقة بين دوال الإنتاج ودوال التكلفة بشكل عام، وتشير النقطة الثانية إلى 'ميل الأرباح نحو الزوال' بشكل خاص.

[٥] ميل الأرباح نحو الزوال] ولكن ما دام موضوع الأرباح قد ابتلى بالخلط حتى بأكثر مما ابتلت به الموضوعات الأخرى، فمن الملائم أن نعيد، أولاً، ذكر بضع فرضيات معينة تساعد على فصل النقاط التي تهمنّا الآن عن نقاط أخرى ترتبط بها عادة. فقد درسَ مارشال، كقاعدة عامة، بند الربح في الميزانيات الختامية من نشاط الأعمال - وبخاصة الميزانيات الختامية للمنشآت التي يديرها مالكوها - أكثر مما درسَ أي شيء آخر يمت بأية صلة إلى ما يمكن تسميته 'الربح البحثي'، وأنه درسَ بند الربح هذا كما هو قائم أكثر مما يمكن أن يكون عليه في التوازن (الستاتيكي) لعملية راکدة معينة. ومع أن بوسع التحليل الدقيق، في هذه الحالة كما في حالات أخرى، أن يكشف بالتأكيد أبعاد مخطط شامل يأخذ كل شيء فيه موضعه المناسب - ولكنها أبعاد مخطط غامض غموض الأوديسا بالنسبة للأذهان الأقل قوة - بيد أن القارئ العادي يجد ببساطة مزيجًا fricassee من أشياء مثل: مكاسب الإدارة من كل الأنواع الممكنة، بما في ذلك مكاسب الإدارة رفيعة المستوى أيضًا؛ المكاسب الناشئة عن المجازفة وتحمل عواقب عدم التأكد uncertainty-bearing، أي ذلك الشيء الذي يعطى ترجيحًا ملائمًا للعلاقة بين

(٤٧٦) لقد جرى تنقيح مفهوم: المعدل العادي للأرباح من قبل عدة اقتصاديين محدثين، وبخاصة السيدة روبنسون، والسيد شوف والسيد هارود. انظر شكل خاص معادلة هارود. 'A Further Note on Decreasing Costs,' Economic Journal, June 1923. أما مفهوم الأرباح القدرية، فيستعمل الآن بشكل رئيسي للأرباح الكلية aggregate profits التي تنشأ (إذا استعملنا، لهذا الغرض، مصطلحات كينز الواردة في عمله Treatise on Money) عن زيادة الاستثمار على الادخار بحيث تميل الأرباح الفردية، التي تتكون بالمصادفة، نحو الاختفاء. قد يقال إن هذا الترتيب يفقد إلى جوهر طابرة الربح ويتخلف عن المستوى الذي بلغه مارشال. وقد يُحاجج بأن تعريف هارود - المعدل العادي للربح هو معدل الأرباح المتوقعة التي لا تترك لمنشأة ما أي دافع سواء لزيادة أو تخفيض استثمارها الرأسمالي - يعيد طرح العلاقة بين الأرباح ومردود رأس المال المادي، حيث يشكل الفصل بينهما الإنجاز الرئيسي للفترة التي تسبق عام ١٩١٤. ولكن كل هذا لا يعنينا هنا حيث نهتم فقط بالسؤال المتعلق بالمفاضل في الإيرادات بالنسبة للمدفوعات (العملية أو المفترضة imputed) المنفوعة 'للعوامل' التي هي على صلة ببناء منحنيات التكلفة.

النتائج المتوقعة والفعلية؛ المكاسب من المزايا التي تعود إلى السيطرة على عوامل خاصة من شأن بعضها، حينما تكون في منشآت أخرى، أن لا تساهم كثيراً في النتائج مثلما تساهم حيث هي في المنشأة المعنية؛ المكاسب العرضية *chance gains* التي تذهب إلى المالك كمدعي أخير *residual claimant* كما يعبر عن ذلك مثل غوته القائل إن المصادفة السعيدة تخدم الأغنياء فقط؛ ومن بين أشياء أخرى، المكاسب التي تتراكم لدى منشأة ما حينما تنمو، أو بخلاف ذلك، لأنها كانت قد نمت، بالمقارنة مع منافسيها أو بشكل مطلق أو في كلتا الحالتين؛ عنصر من الاحتكار يرد، ضمناً أو صراحة، حيثما يبدو ضرورياً. ومن الواضح أن هذه البنود لا تشكل كياناً متجانساً بصورة منطقية كما هو حال الأجور، مثلاً، رغم كل التحفظات التي يمكن طرحها في حالتها أيضاً. ومع ذلك، فقد خلق مارشال، من بين هذا المزيج، نوعاً من معدل عادي للربح - شاقاً طريقه بحذر وسط مخاطر التفكير الدائري - كان قد ربطه بصورة مناسبة بالمنشأة النموذجية أكثر مما بالمنشأة الحديثة<sup>(٤٧٧)</sup>. إن معدل العادي الربح العادي هذا *normal rate of profit* يمكن تعريفه بصورة رخوة بوصفه المعدل الذي يبرر الدخول في حياة الأعمال والبقاء فيها (إن هذه التعابير تعني الشيء نفسه في النهاية) وأنه، بهذا الشكل، يكتسب ما يميزه عن راتب المدير الذي يسهل تبريره على أساس البداة أكثر مما على أساس المنطق الصارم. وقد تحول هذا المعدل، بصورة أو بأخرى، إلى مفهوم الربح العادي المبسط *simplified normal profit* لدى أتباع مارشال ومن ثم إلى مفهوم الكفاية الحديثة *marginal efficiency* في عمل كينز *General Theory*.

وهنا، فإن أحداً لم يؤكد قط أن هذا المعدل يزول أو أنه يميل نحو الزوال. كان فالراس قد قصد شيئاً آخر تماماً حينما وضع مفهومه *entrepreneur ne faisant ni benefice ni perte* {المنظم الذي لا يربح ولا يخسر}<sup>(٤٧٨)</sup>. فما قصدَه يمكن فهمه

(٤٧٠) لاحظ الحكمة من هذه التفة. وإذ يهتم منظراً بالمنشأة الحديثة، فإنه يهمل الجبهة الواسعة من 'الصناعات المنشآت الحديثة' *submarginal firms* التي يهيم وجودها على وضع صناعة ما ويثير شكوكاً على تعريف المنشأة الحديثة نفسه. وهذه حجة أخرى لصالح مفهوم المنشأة النموذجية الذي لم يُنصف حتى في الوقت الحاضر.

(٤٧٨) وعليه، فإن التنور الشديد تقريباً من مفهوم فالراس، الذي أبداه إديجورث أولاً ومن ثم خط طويل من الاقتصاديين حتى يومنا هذا، غير مبرر قط ولا يقوم على شيء غير الفضل التام بفهم فالراس. ومع ذلك، إضافة إلى هذا، بودى أن أكرر اعتراضين أثيرا ضده وهما غير صحيحين وفق الأسس المنطقية. أولاً، لقد جرى التشديد، كما فعل إديجورث بالفعل، على أن زوال الربح، في تحليل لاقتصاد رأسمالي يشكل الربح قوته المحركة، هو شيء غير معقول في حد ذاته. ولكن ليس ثمة -

بأسهل ما يمكن حينما نعدّد الأسباب التى تخلق معدل الربح المارشالى. كما نذكر أيضاً، عندئذ، أن النظرية المارشالية التى لا تشير إلى زوال الأرباح، والنظرية الفالراسية التى تذهب إلى أن الأرباح تميل إلى الزوال، ليس فقط لا تتناقضان إحداهما الأخرى بل إنهما، عند الإشارة إلى نفس المستوى من التجريد، تبدوان متماثلتين. ويمكن للقارئ أن يتأكد من هذا بملاحظة، أولاً، إن نظرية مارشال، كما قدّمها هو نفسه، موجهة نحو ظواهر التغير أو النمو التى يستتبعها التوازن الستاتيكي<sup>(٤٧٩)</sup>؛ وثانياً، إن العناصر الاحتكارية التى تدخل تحليل مارشال، ولو ضمناً أكثر مما صراحة، والتى لا تستتبعها بالضرورة فرضيات التوازن الستاتيكي، تنتهك حقاً فرضيات المنافسة البحتة، وأنه إذا صمّمنا على إظهار الصفات المنطقية للتوازن التام فى المنافسة البحتة، فإن أرباح مارشال تزول تماماً مثلما تفعل هذا أرباح فالراس.

لاحظ إن هذا لا يستتبع بالضرورة المكاسب المؤسسية مثل تلك التى يمكن أن يحصل عليها النادل بفضل علاقته الجيدة مع الشرطة<sup>(٤٨٠)</sup>. كما أنه لا يستتبع وجود فوائض صافية فى النظام. إلا أنها لا ينبغي أن ترتبط، وفق المنطق السليم، بالأرباح أكثر مما بالسيطرة على الشيء الذى يؤدى إليها. فحتى فى المنافسة الأكثر كمالاً، كثيراً ما تحصل 'العوامل' على أكثر مما هو ضرورى (أ) لكى تعرض خدماتها للاستعمال الإنتاجي؛ (ب) لعرض خدماتها فى أى مكان من

---

شيء غير معقول أو متناقض دلخياً فى الاعتقاد إن دافع الربح هو القوة المحركة للاقتصاد القائم على المشروع الخاص مع الاعتقاد، فى الوقت نفسه، إن الربح يمكن أن يزول فى التوازن للتسام للمنافسة البحتة. ثانياً، لقد جرى التشديد على أن فرضية زوال الربح ipso facto {بذاتها} يمحضها الواقع الاقتصادى. ولكن للسبب ذاته، فحتى إذا كان وجود فوائض صافية يمكن أن يشكل واقعاً راسخاً أكثر مما هو عليه، فليس ثمة معنى فى مثل هذا التبدل فى الاحتكام، من فرضية توازن من النوع المذكور، إلى وقائع يتم اختيارها من واقع تطورى لا يكون فى توازن قط، وليس هو أو يمكن أن يكون وضعاً تنافسياً بحثاً قط. لاحظ اللوحة المهمة التالية من للوضع: فهنا لدينا فرضية ندر أن تسرى على الواقع فى ظل أى ظروف متصورة؛ ولكنها، رغم ذلك، ذات أهمية قصوى لفهم هذا الواقع.

(٤٧٩) وبشكل خاص، يستتبع التوازن الستاتيكي وظيفة مواجهة أوضاع عدم التأكد uncertainties التى ترتبط أهميتها بالتغير.

(٤٨٠) إن مثل هذه الأوضاع المؤسسية المتميزة institutional positions of vantage، حينما يتم التشديد على أهميتها، ينبغي تعريفها وإثباتها، وإلا فإن الإشارة إليها لا يكون لها معنى حقاً. ولكن لما كان بوسع المنظرين التشديد عليها كما يشاءون، مع الخضوع لهذا الشرط، فلم أستطع قط أن أفهم لماذا كان يجب أن يشكل إنكار فرضية زوال الربح العلامة المحببة للمنظرين ذوى الميول الراديكالية. وعلاوة على ذلك، ومما يحزّنهم، إن هناك دائماً عنصر من الاحتكار بوسعهم الاستناد عليه.

النظام<sup>(٤٨١)</sup>. وكما أشير سابقاً، فإن باريثو أيضاً كان قد لاحظ، من زاوية مختلفة نوعاً ما، الفوائض التي يمكن أن تنشأ عن وجود عقبات تكنولوجية أو مؤسسية أمام التخصيص الأمثل للموارد (transformations incompletes) والتي تشكل حجر الزاوية لنظرية الربيع لديه. إن المعالجة غير الدقيقة لهذه الفوائض يمكن أن تقود بسهولة إلى التفكير الدائري أو إلى اللجوء 'بدون معنى' إلى ضرورة منطقية معينة، 'ينبغي' بمقتضاها أن ترتبط هذه الفوائض بعامل ما أو بآخر. ولكن وجود الفوائض، وهذا الارتباط أيضاً، هي وقائع مؤكدة ليس من الصعب إثباتها. وعليه، فلا أشعر أنني قادر على إعطاء أمثلة من الأدب يمكن أن توضح بجلاء أى من هذين الخطأين<sup>(٤٨٢)</sup>. أخيراً، من الملائم استغلال هذه الفرصة للإشارة إلى العلاقة بين تناقص التكاليف والأرباح، حتى ولو أننا قد رأينا من قبل أن ليس ثمة سبب يدعو للقلق بشأنها، بقدر تعلق الأمر بالتوازن التام في المنافسة البحتة.

ولهذا الغرض، لا نملك أن نفعل أفضل من استعارة محاجة ماركس. فماركس، كما نعلم، قد جعل من استثمار المكاسب من الاستغلال الصناعي - التي هي ليست أرباحاً بل مكاسب رأسمالية، رغم أنه يسميها أرباح - المحرك الرئيس للتطور الاقتصادي. فإذا حولنا هذه العملية إلى مخطط لمنحنيات تكلفة تتناقص بفضل الوفورات الداخلية والخارجية<sup>(٤٨٣)</sup>، وارتباطاً بذلك، بفضل زيادة حجم المنشآت الفردية، فيمكننا أن ندرك حالاً شينين اثنين: أولاً، إن هذه العملية، رغم أنها لا تعيد المنشآت الفردية أو الطبقة الرأسمالية ككل في نهاية المطاف، بيد أنها تقتزن، في كل خطوة، بمكاسب مؤقتة هي أرباح وفق مفهومنا وتؤول إلى منشآت تنمو بهذه الطريقة بصورة أسرع أو أكثر نجاحاً من المنشآت الأخرى. إن عدم التوازن يسود في كل مكان، ولكن ماركس وجد أن عدم التوازن هذا يشكل صلب

(٤٨١) لا تبرز هاتان الحالتان بصورة متميزة دائماً. وهكذا، فإن السيدة روبنسون (Economics of Imperfect Competition, 1933) تعرّف مثل هذه الفوائض بالمعنى الأول على ص ١٠٢ وبالمعنى الثاني على ص ١٠٣. ولكن تبقى ملاحظة أن تمييزها بين منحنيات للتكلفة التي تتضمن، ومنحنيات التكلفة التي لا تتضمن، هكذا فوائض (الفصل العاشر) يشكل تقدماً مهماً. إذ إنها أسمت كل هذه الفوائض ربحاً. وسبق أن لاحظنا أن هذا المفهوم للربح (الذي تنبأ به سنوبر وج. س. ميل ومارشال) يرد على نحو مفيد لبعض الأغراض.

(٤٨٢) إن صعوبة الاتفاق على مثل هذه الأمثلة تزداد كثيراً نتيجة حقيقة أن الكتاب الذين يفرضون هذا الثمن، من مارشال إلى ساملسون، قد امتنعوا بشكل ثابت عن إعطاء أمثلة. وبطبيعة الحال، يمكن أن يكون هناك الكثير منها في المراجع المدرسية الضعيفة.

(٤٨٣) هذا غير صحيح بصورة تامة طبيعاً. ولكنه يصبح بالنسبة لغرضنا الحالي.



حياة للرأسمالية<sup>(٤٨٤)</sup>، وأن الأرباح السخنة ترتبط بشكل رئيسي بعدم اتزان هذا، من ناحية، وبتناقص التكاليف بهذا المعنى، من الناحية الأخرى. ثانيًا، ينبغي لعملية ماركس، كما لم تقوته أن يلاحظ هذا، أن نقود، وفق المنطق الصارم، إلى احتكارات فردية واحتكارات أقلية من تلك المنشآت التي كسبت الميزة الأولية ذات مرة. إن معالجة مارشال لنفس المجموعة من المشاكل عمومًا، ومعالجته لتناقض التكاليف بشكل خاص، تتوصل بالفعل إلى نفس النتائج في كليتا النقطتين، إذا حسبنا حساب تقنيته الأفضل وشغفه بأن يقدر حق التقدير كل الوقائع، الاحتكارية وغير الاحتكارية، التي تمنع تلك الشجيرات الفردية من أن تنمو وتتحوّل إلى مرتفعات عالية. سبتعين علينا أن نعود ثانية إلى هذه القرابة للمذهبية المهمة تاريخيًا، مع أنها قرابة 'موضوعية' ليس إلّا. وبعد أن مهدنا الأرضية بهذا الشكل، أصبح بوسعنا أن نحسم قضيتنا بسرعة.

إن الاعتراف الصريح بظهور دالة الإنتاج، وهو تطور يمكننا لغرضنا الحالي ربطه بعمل فيكسند (Distribution) (1914)، قد أثار مشكلة التنسيق بين نظريات الإنتاج ونظريات التكلفة، وهي مشكلة لم تكن مطروحة من قبل. إن نظرية الإنتاج القديمة، كالتي نجدها لدى ج. س. ميل وحتى لدى مارشال، كانت مجرد مناقشة 'لعوامل إنتاج' وقد تمت ملائمتها بسهولة مع 'قوانين التكلفة'. ولكن إقحام دالة الإنتاج، مهما كان لها من دور فعال في إيضاح مشاكل أخرى، قد أخفى لوقت طويل مشكلة العلاقة بين التكنولوجيا وعلم الاقتصاد المتعلق بالإنتاج، أو كما يمكننا أن نقول أيضًا، بين التكنولوجيا من ناحية والتكلفة والتوزيع من الناحية الأخرى. وهذا يمكن توضيحه بأفضل ما يمكن بواسطة محاولة فيكسند نفسه أن يشتق فرضية معينة لتوزيع الدخل الوطني national dividend، أي الفرضية القائلة إن الحصص التوزيعية، المحددة بحسب مبدأ الإنتاجية الحدية، إنما تستند الدخل الوطني بالضبط just exhaust، وفقًا، كما يبدو<sup>(٤٨٥)</sup>، لنصف معينة في دالة الإنتاج وهي صفة التجانس من الدرجة

(٤٨٤) لابد من أن فكرة غامضة حول هذه الحقيقة كانت في ذهن آ. سميث حينما كتب إن المنشآت التي لديها أقل متوسط تكاليف في الصناعة هي التي تضع سعر السلعة. وهذا لا يناقض، كما تصوّر مارشال (Principles, p. 484) تأكيدات ريكاردو المعاكسة: فقد كان سميث يفكر في عملية تطورية بينما كان ريكاردو يفكر في عملية راكدة حيث يوجد، في الواقع، ميل لأن تسود التكاليف الدنيا في الحالة الأولى، وميل لأن تسود التكاليف القصوى في الحالة الثانية.

(٤٨٥) أقول 'كما يبدو' apparently للتشديد على أن هذا التفسير غير ملائم وليس فقط بسبب تراجع-

الأولى. ومن السهل أن نرى الآن أن دالة الإنتاج وحدها لا تحدد تكلفة الإنتاج أو التوزيع، وبشكل خاص، أنها لا تخبرنا بذاتها بالكثير عن وجود أو عدم وجود مكاسب صافية للمنشآت. وليس أقل سهولة أن نرى - الآن - كيف أن دالة الإنتاج تتوافق مع ظاهرتي التكلفة والتوزيع. فكل ما نحتاجه لهذا الغرض هو أن نستحضر في أذهاننا إلى مشكلة الإنتاج، في حقل المنطق الاقتصادي البحت، هي مشكلة تعظيم الفرق بين إيرادات المنشأة وتكاليفها وأن هذا التعظيم يخضع للقيود التكنولوجية التي تجسدها دالة الإنتاج<sup>(٤٨٦)</sup>. ولكن على أعتاب العام ١٩٠٠، لم يكن من السهل جدا بالنسبة للاقتصادي العادي رؤية هذا، وبخاصة إذا لم يعتمد على وضع أفكاره في شكل رياضي بسيط، الأمر الذي يوضح كل شيء في حالتنا هذه. وقد شكلت فرضية زوال الربح طبعاً، التي بذلنا جهداً عظيماً لتوضيحها، مركزاً لمثل هذا الخلط والإرباك الذي يمكن أن يتركب<sup>(٤٨٧)</sup>.

ومما سبق قوله، ينبغي أن يكون من الواضح، في الطريق نحو التوازن التام في ظل المنافسة البحتة، ومع التحفظات التي ذكرت - والتي لا تحيل الفرضية إلى تفكير دائري أو كلام مكرر - إن هناك طريقة مقبولة جداً لكي نتأكد من إن الأرباح البحتة تميل نحو الزوال. فكل ما ينبغي علينا أن نفعل هو أن نعد كل المصادر التي يمكن أن تخطر على البال<sup>(٤٨٨)</sup> لنحقق مثل هذه الفوائض بالنسبة للتكاليف المدفوعة أو المفترضة imputed وأن نبين، من ثم، السبب الذي يجعل كل هذه المصادر تنقلص وتختفي في الحالة القصوى على ذلك الطريق. إن المساواة بين الإيرادات المتوقعة والتكاليف المتوقعة (بعد خصمها بصورة ملائمة) يمكن استخلاصها بهذه الطريقة بشكل صحيح - ولو فقط مع التحفظ القائل إن فرداً ما قد يقدم ذات يوم أمثلة محددة في الاتجاه المعاكس - وهي تتعزز أكثر باعتبار مفاده إن المنشآت التي

<sup>(٤٨٦)</sup> فيمكنه اللاحق. وترد الشروط الأخرى بصورة صريحة جزئياً وبصورة ضمنية في جزئها الآخر. يمكن أن تكون هناك قيود أخرى طبعاً. وأحد هذه القيود مهم جداً من زاوية أي منشأة فردية ولم يزل الاهتمام الذي يستحق، وهو الأرصد المتاحة للمنشأة.

<sup>(٤٨٧)</sup> لا أحب، مرة أخرى، أن أشير إلى أمثلة. إذ أجد، بحكم طرق الاقتصاديين الرخوة في التعبير عن أنفسهم، من الصعب جداً أن أضع حنناً إلى جنب كتاباً يمكن لتعبيرهم أن تتقبل تفسيرات محايدة أكثر.

<sup>(٤٨٨)</sup> مما له أهمية خاصة أن نتذكر، إن التكاليف الذاتية المفترضة imputed لنشاط المدراء، عند المعالجة للصحيحة لنظرية العزو imputation، لا تتيح أي مجال للتفكير الدائري circularity أو الكلام المكرر tautology. على العكس، فإن من يدعى الموضوعية objector هو الذي يتركب هذه الأخطاء حينما يشير بصورة غامضة إلى إمكانيات غير محددة لنيل مكاسب غير محددة.

تكتسب أقل من التكاليف الكلية بالمعنى الموضح آنفاً تخرج من نطاق الأعمال في الأجل الطويل وإن الأفراد الذين يتوقعون كسب أكثر من التكاليف الكلية بالمعنى المبين أعلاه سينجذبون إلى ممارسة الأعمال في الأجل الطويل<sup>(٤٨٩)</sup>. ولكن برهاناً أكثر صرامة، وإن كان أولياً، قد جرى تقديمه وأحرز بعض النجاح في التدريس.

وبغية الاختصار، فإننا نستبعد كل العوامل غير القابلة للإحلال - بحيث تشكل دالة الإنتاج المعتادة أو 'العادية'، كما عرفت أعلاه، القيد الوحيد على سعي المنشأة للتعظيم - وكذلك المشاكل التي تبرز في حالة عدم استمرارية منحنيات التكلفة<sup>(٤٩٠)</sup>. وفي التوازن التام والمنافسة التامة، فإن التكاليف الحدية لمنشأة ما تساوي سعر المنتج الذي تقبله المنشأة كمعطى مثل قبولها بأسعار كل العوامل. إن هذا الشرط يحدد الناتج بشكل فريد في طائفة واسعة من الحالات. ولما كانت المنشأة بالمنطق الصارم، نقل إلى أدنى حد ممكن التكاليف الكلية والمتوسطة لأي ناتج، فإن التكاليف المتوسطة ينبغي أن تكون أقل ما يمكن لهذا الناتج أيضاً. ولكن في نقطته الدنيا، يتقاطع منحنى التكاليف المتوسطة، من الأسفل، مع منحنى التكاليف الحدية. ولذلك، فإن التكاليف الحدية والمتوسطة تتساويان في هذه النقطة وتساوي كليهما السعر. صحيح أنه في نظرية كمبريدج، في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين (ر. ف. كان R. F. Kahn وج. روبنسون J. Robinson)، تتضمن التكاليف المتوسطة الربح العادي. ولكن هذا للمخطط لا يصح إلا على أوضاع المنافسة غير التامة؛ ففي المنافسة غير التامة فحسب، يمكن أن يتضمن الربح العادي هذا أي شيء إضافة إلى عوائد العوامل المملوكة ذاتياً والمقيمة وفقاً لأسعار هذه العوامل في السوق. وعليه، فإن الأرباح البحتة تزول في المنافسة التامة<sup>(٤٩١)</sup>.

(٤٨٩) لا ينطوي تعبير أعداد وأحجام المنشآت على أي مشكلة قط حتى في حالة فرضية التجانس من الدرجة الأولى. وأنا أشير إلى هذا الأمر، مرة أخرى، للفت الانتباه إلى الواقعة المثيرة للاستغراب - بقدر تعلق الأمر بالنظرية العامة ومع استثناء مارشال دليلاً - التي تتمثل بالإهمال الكلي تقريباً لهذه المشاكل ذات الأهمية الواضحة أو إعلان أنها غير قابلة للحل.

(٤٩٠) لا يسمح المجال لنا بتناول هذه المشاكل التي اجتذبت بعض الاهتمام في وقتنا الحاضر. يكتفي مرجع واحد: G. J. Stigler, 'Note on Discontinuous Cost Curves,' American Economic Review, December 1940.

(٤٩١) من الصير أن يكون هناك أي تبرير لصياغة البروفيسور ساملسون لهذه النظرية في ص ٨٣ من عمله: Foundations؛ وليس هناك أي تبرير قط لعبارة على ص ٨٧ التي تفيد أن 'الإيراد الصافي' - إذا كان هذا يعني 'الأرباح البحتة' - لا يميل إلى الزوال في (التوازن التام في ظل) المنافسة البحتة.

قد يكون هذا 'كلاماً مجرداً' بصورة مفرطة. ولكنه لا ينطوى على أى خطأ من الناحية المنطقية.

## ملحق الفصل السابع ملاحظة حول نظرية المنفعة

سوف استعرض، فى هذه الملاحظة، فى أضيق نطاق ممكن، التطور الكامل لنظرية القيمة القائمة على المنفعة بحيث يشمل كلاً من تطوراتها المبكرة واللاحقة وصولاً إلى تحولاتها فى وقتنا الحاضر. لنضع فى أذهاننا دائماً: رغم أننا نعالج الآن نظرية المنفعة (ومن يتابعها من الكتاب) كنظرية لسلوك المستهلك، بيد أن أهميتها تمتد إلى ما هو أبعد من هذا الحقل لتشمل حقل الإنتاج وتكوين الدخل، كما جرى إيضاح هذا فى الفصل السابق.

### ١- التطورات المبكرة

نعلم أن هذه النظرية قد طوّرت، من جذور ارسطية، على يد العلماء السكولانيين الذين ينقص تحليلهم للقيمة والسعر من خلال 'المنفعة والندرة' أى شئ سوى الجهاز الحدى. كما نعلم أيضاً، إلى جانب تعاليم السكولانيين وربما ليس دون تأثيرهم كلياً، بأن أفراداً عاديين - للذين يبرز دافنزاى Davanzati بينهم بوصفه مثالنا اللامع - شرعوا بتدريس نظرية القيمة القائمة على المنفعة utility theory of value التى واصلت تطورها بصورة طبيعية تماماً حتى أيام آ.سمث - حيث يشكل عمل غالباى Galiani ذروة إنجازات تلك الفترة، مع أننا لا ينبغي أن نغفل اسم غينوفيسى Genovesi<sup>(٩٢)</sup>. وحتى 'لغز القيمة' - القائل إن المجوهرات 'غير النافعة' نسبياً لها قيمة أعلى من الماء 'النافع' - كان قد تم طرحه بصورة صريحة وجرى حله على يد كتاب مثل جون لو John Law. كما كانت هناك صيغة دانييل بيرنولى Daniel Bernoulli للمنفعة الحدية للدخل (الجزء

(٩٢) [تجرى منقشة هؤلاء الكتاب وأعمالهم فى الجزء الثانى].

الثاني، الفصل السادس، القسم ٣ب)، رغم أنها ظلت قائمة بذاتها في خط جانبي. ولكن هذا التطور توقف بعد ذلك: فرغم إشارة اقتصاديين كثير، وبخاصة من أوروبا، وبشكل أخص من فرنسا وإيطاليا، إلى عنصر المنفعة كشيء طبيعي - ومع أن بنثام صاغ صراحة ما عُرف فيما بعد بقانون غوسن للحاجات القابلة للإشباع - بيد أنهم فشلوا كلياً في الاستفادة أكثر من هذا العنصر. وأن البعض، ممن حاولوا أن يفعلوا هذا، إنما فعلوه بصورة غير ملائمة بحيث أساءوا له أكثر مما عملوا على توسيع استعماله. فكانديلاك، مثلاً، الذي يمكن أن يعتبر أهم أنصاره في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، قسّر منفعة الهواء والماء بالجهد المبذول في استنشاق الأول وشرب الثاني. وأن آ. سمث، وعملياً كل 'الكلاسيك' الإنجليز الذين اقتفوا أثره باستثناء سنيور<sup>(٩٣)</sup>، لم يدركوا بوضوح إمكانات منهج المنفعة بالنسبة لظاهرة القيمة الاقتصادية وابتعدوا عن مفهوم 'القيمة الاستعمالية' value in use بالنسبة للفرز القيمة الذي لم يكن من المفروض أن يبقى لغزاً بعد. دعوتى أكرر أن من الخطأ تماماً تفسير هذا الموقف، وبخاصة موقف ريكاردو، بالقول إنهم، رغم رؤية كل ما تنبغى رؤيته عن المنفعة، لم يهتموا بإحكام هذا الحاتب الواضح جداً من الأشياء؛ فمن الواضح تماماً - وهذا يمكن إثباته، بالنسبة لريكاردو، من مراسلاته - أنهم لم يتابعوا التلميح المتعلق بالمنفعة لأنهم لم يبصروا طريقهم لاستعماله بشكل فعال. ولكن معالجة سنيور هي خطوة مؤكدة إلى الأمام. وفي فرنسا وإيطاليا، لم ينقرض كلياً التقليد القديم الذي يفضل منهج المنفعة. ولكنه لم يؤت ثماره أيضاً. إذ إن ساي، الذي قام بمحاولة على هذا السبيل، أضاع فرصته حينما عالج الموضوع بطريقة غير بارعة وسطحية ولم تثمر عن شيء.

ومع ذلك، شرع عدد من 'الرواد' بالظهور، رغم أن أحداً منهم لم ينسل أي اعتراف في ذلك الوقت. أشرنا سابقاً إلى الكتاتين اللذين نالا أعظم شهرة بعد وفاتهما: هـ. هـ. غوسن H. H. Gossen وج. دوبيو J. Dupuit. وكان هناك آخرون كثير، ولكن يكفي أن نذكر ثلاثة منهم: فالراس - واند ليون فالراس؛ ولويد الذي ظهر عمله بعد ثلاث سنوات من ذلك؛ وجينغس<sup>(٩٤)</sup>. وتتماثل الأعمال الثلاثة

(٩٣) في نظري، لا ينبغي إدراج مالتوس كاستثناء آخر، رغم أن انتقاده لنظرية القيمة لدى ريكاردو يشير باتجاه نظرية معينة للمنفعة.

(٩٤) (١٨٣١) A.A. Walras, De La Nature de la richesse et de l'origine de la valeur (1831) .. أما عمله: (1849) (Theorie de la richesse sociale)، فلا يضيف أي شيء إلى نظرية القيمة، بقدر ما

فى طبيعتها ونائجها. وبشكل خاص، فإن مفهوم المنفعة الحدية (مفهوم فالراس: rarete) ومفهوم المنفعة الخاصة special utility لدى لويـد<sup>(٤٩٥)</sup> يرد بصورة واضحة لدى الكتاب ثلاثتهم، وكذلك أيضا تلك المحاججات العامة بشأن كيفية ارتباط الحاجات والمنفعة بالقيمة، والتي اشتهرت بعد نصف قرن فيما بعد.

## ٢- بدايات التطور الحديث

يخبرنا فالراس بأنه أنطلق من تعاليم والده. ولكن من المؤكد إن جيفونس ومنجر قد أعادا اكتشاف النظرية لنفسيهما. وحينما فعل هؤلاء الثلاثة هذا الأمر، فإنهم حسّنوا ووسّعوا النظرية، ولكن إنجازهم التاريخي يتمثل بالبنية النظرية التي وضعوها، وليس بهذه التحسينات. وكما سبق أن رأينا، فقد أعاد كلهم صياغة قانون غوسن أو بنتام أو بيرنولى حول الحاجات القابلة للإشباع؛ وعند قيامهم بذلك، فكلهم عالجوا المنفعة (أو إشباع الحاجات) كحقيقة نفسية psychological fact يتم التعرف عليها من خلال المعاينة الداخلية introspection، وبوصفها 'السبب' للقيمة؛ وأنهم

يمكننى أن أرى، ولكنه يتضمن عدة نقاط أخرى ذات أهمية مثل تعريف رأس المال بوصفه سلعة تصلح للاستعمال أكثر من مرة واحدة. ديليو. ف. لويـد W. F. Lloyd - 'الباحث' فى الكنيسة المسيحية (إن هذا اللقب الباهر، الذى قد يكون اللقب الوحيد الذى يطابق عمل العلماء الميكولانيين، هو لقب السيد هارود Harrod حاليًا) وبروفيسور الاقتصاد السياسى فى جامعة اكسفورد، عمله هو: 'A Lecture on the Notion of Value' الذى قدمه لجامعة اكسفورد عام ١٨٢٣ (١٨٢٤). ومن العريب أن يكون بروفيـسور اقتصاد فى اكسفورد بحاجة لإعادة اكتشاف. ومع ذلك، فقد كان الحال كذلك. ويعود الفضل فى إنقاذ اسم ليود من النسيان إلى البروفيسور سيليفمان Seligman (On) 'سبق أن أشرنا إليه غير مرة). ومع ذلك، فإن دراستنا فى المتن تبين أن سيليفمان أخطأ حينما نسب إلى ليود 'المكانة المهيبة فى كونه المفكر الأول، بالنسبة لجميع البلدان، الذى يطرح ما تُعرف الآن بالنظرية الحدية للقيمة، وتفسير اعتماد القيمة على المنفعة الحدية' (ص ٩٥).

(٤٩٤) لم يكمل ج. شومبيتر هذا الهامش. حول ريجارد جينفس Richard Jennings (Natural Elements of Political Economy, 1855): انظر المقالة الواردة فى قاموس بالفرفـلـ Palgrave Dictionary وكذلك عمل جيفونس: [Theory of Political Economy, 2ed. Ch. 3].

(٤٩٦) وكما يعرف الجميع، فإن ليون فالراس احتفظ بمصطلح rarete؛ وأن غوسن تحدث عن 'منفعة الذرة الأخيرة'؛ وأن جيفونس أدخل عبارة المنفعة الأخيرة والدرجة الأخيرة من المنفعة؛ وإن مصطلح المنفعة الحدية marginal utility (Grenznutzen) يعود إلى فون فيزر؛ وأن فيكستد اقترح المنفعة الجزئية fractional، وج. ب. كلارك: المنفعة المحددة specific بينما اقترح باريتو ophehminute elementaire.

كانوا يشعرون بتردد قليل، أو بلا شيء منه، بشأن إمكانية قياسها<sup>(٤٩٦)</sup>؛ وقد ذهب كلهم إلى جعل منفعة كل سلعة، بالنسبة لمالكها، تعتمد على كمية تلك السلعة فقط<sup>(٤٩٧)</sup>.

ولم يمض وقت طويل حتى قام العمل الإضافي، الذي حفزه جزئياً النقد العدائى، بتطوير هذه النظرية 'النفسية' أو 'الذاتية' أو 'الحديثة' للقيمة. ولإبلاغ القارئ بأساسيات قصة، نتعذر روايتها ضمن المجال المتاح، فإننا نقتصر على حد أدنى من الأسماء، ونحول إلى سياق من الخطى المنطقية ما كان بالفعل سلسلة من سجلات، كانت لأذعة أحياناً بقدر ما كانت بدون معنى.

### ٣- صلة نظرية المنفعة بالذهب النفصى

كانت المهمة الأولى التى واجهت أنصار النظرية 'الجديدة' للقيمة هى الدفاع عنها ضد كل أشكال سوء الفهم - التى كان بعضها صبيانياً تماماً - التى خلقتها هذه النظرية<sup>(٤٩٨)</sup>. وقد تمخض هذا حتى عن وضع صياغات جديدة أكمل - غذتها تطبيقات لحالات خاصة لم تكن غير ذات قيمة، رغم تعرضها للسخرية

(٤٩٧) لقد أُلغى فالراس نفسه أخيراً أو أن هنرى بونكار J. Henri Poincare، عالم الرياضيات الكبير، قد ألقاه بأن المنفعة كان يتعذر قياسها، رغم أنها كمية. ولكن هذا لم يدفع فالراس إلى أن يحذف من نص عمله Elements، العبارات والمضامين التى تشير إلى عكس ذلك. انظر مثلاً ص ١٠٣ من عمله (1926) edition definitive، حيث يعرف مفهومه rareté (المنفعة الحدية) بوصفها مشتقة بالمنفعة الكلية بالنسبة للكمية التى يمتلكها المرء، مستميراً التشبيه الذى يستعمله والده بشأن سرعة التداول: مشتقة التغير بالنسبة للوقت derivative of displacement.

ولكنهم، بخلاف غوسن، لم يسلموا بخطية دالة المنفعة الحدية. أما أن هذا لا ضرر منه وتفصيل غير مهم، فهذا يمكن إيضاحه بأن نسأل أنفسنا أسئلة من قبيل: كيف يؤثر تضخم معتدل على المنفعة الحدية للدخل النقدي بالنسبة لأولئك الأفراد الذين يبقى دخلهم ثابتاً أثناء العملية. تختلف الإجابات تبعاً لشكل الدالة. وما دام الشكل الخطى غير واقعى بالتأكيد (إلا بالنسبة للتغيرات الطفيفة جداً)، فإن الجواب المستخلص منها من المؤكد عملياً أنه خاطئ. انظر: R. Frisch, New Methods of (Measuring Marginal Utility) (1932).

(٤٩٨) كان بوم-لورك هو زعيم المجموعة المتساوية التى قدمت معظم هذا العمل. سأتشير فقط إلى سجله مع ديتزل Dietzel فى: (Jahrbuch für Nationalökonomie 1890-92) وفى كل من نص وملاحق الطبعة الثالثة من عمله العظيم حول رأس المال والفائدة (Kapital und Kapitalzins). ثمة عرض باهر ودقيق للحجج والحجج المضادة قدمه ب. ن. روزشتاين-رودان P. N. Rosenstein-Rodan فى مقالاته 'Grenznutzen' المنشورة فى الموسوعة الألمانية (Handwörterbuch der Staatswissenschaften, 4th ed., vol. 2v. 1927).

كحذقة عقيمة- مهذت السبيل لتحقيق تقدم إضافي. فالنمساويون، مثلاً، الذين واجهوا الخصوم الألمان ذوى الميول المعادية بقوة للمذهب النفعى، كانوا قد أدركوا بسرعة ضرورة تطهير عباراتهم المراوغة من مذهب اللذة hedonism. إن التحالف التاريخي بين نظرية المنفعة والفلسفة النفعية كان واضحاً. ولا نستطيع أن نلوم كتاباً، لم يكونوا منظرين، على شكهم بوجود تحالف منطقي أيضاً. وعلاوة على ذلك، فقد كان بعض أبرز أنصار نظرية المنفعة الحدية نفعيين معروفين: فغوسن كان كذلك، وهذا هو شأن جيفونس وإديجورث. إذ استعمل هؤلاء، وغيرهم أيضاً، لغة تميل لخلق الانطباع القائل بأن نظرية المنفعة الحدية تعتمد على مسلمة نفعية أو مسلمة تقوم على مذهب اللذة hedonist- فمن المؤكد إن بنثام كان يفكر هكذا- وكان يمكن مهاجمة تلك النظرية بنجاح عبر مهاجمة هؤلاء الكتاب. وجيفونس كان هو المتهم الرئيسى: فقد ذهب بعيداً إلى حد تسمية النظرية الاقتصادية 'تفاضل اللذة والألم'- وهذا ما كان فيري Verri قد فعله من قبل- دافعاً مارشال إلى توبيخه على ربط علم الاقتصاد 'بأنصار مذهب اللذة' hedonics.

كان لمعالجة مارشال لنظرية المنفعة مزايا عدة يتمثل أحدها في أنه أسف على، وهجر، التحالف مع المذهب النفعى (انظر، بشكل خاص، هامشه على ص ٧٧-٧٨ من عمله Principles، للكتاب الأول، الفصل الخامس). ولكن مارشال، في ناحية واحدة، تبع جيفونس فى الأخذ بتدريس مذهب ينبع بصورة أكثر طبيعية من كاتب نفعى، رغم أن العلاقة بينهما، مرة أخرى، هي علاقة توافق association أكثر مما هي علاقة منطقية. فمن زاوية تفاضل اللذة والألم، فإن 'المشقات' disutilities - وهذا مصطلح جيفونس- كان ينبغي تقديمها حقاً على نفسه المستوى كمنافع utilities. كان هذا ما فعله جيفونس. ولكن فالراس لم يأخذ به، وكان النمساويون، وبخاصة بوهم-باورك، يعارضون ذلك بقوة. بيد أن مارشال وبيجو أخذاً بوجهة نظر جيفونس، التى طورها مارشال إلى مذهبه للتكلفة الحقيقية (الجهود والتضحيات efforts and sacrifices) الذى كان، بصورة ما، غصن الزيتون الذى قتمه مارشال لأسلافه 'الكلاسيك'. كما قبلها أيضاً ج. ب. كلارك، وأوربىز Auspitz وليبين Lieben فى فينا. لاحظ أن وجهة-النظر هذه، مهما جرى التوصل إليها بصورة مستقلة، تتماشى مع التقليد القديم (قارن، مثلاً، ما سبق قوله آنفاً عن نظرية القيمة لدى غاليانى)؛ وأنها، خارج إطار تيار نظرية المنفعة، نالت



الدعم من آ. سميث (وكثيرين من فلاسفة القانون الطبيعي). وفي إنجلترا، نبأها كيرنس، ولكن فيكستيد رفضها، وكذلك كينز بدرجة أقوى. إن أهمية هذا الموضوع تأتي من صلته بمفهوم عرض العمل، وبمفهوم رأس المال حينما ننبنى نظرية للفائدة تقوم على الامتناع. أما من النواحي الأخرى، فليس ثمة فرق كبير أن نأخذ كمية العمل ككمية معطاة أو أن ندخل، في نظامنا، معادلة أخرى لتحديد (المنفعة الحدية للأجور الحقيقية = المشقة الحدية للعمل).

وليس من الصعب بالفعل أن نبين أن نظرية القيمة القائمة على المنفعة مستقلة كلياً عن أي مسلمة أو فلسفات لذة hedonist. ذلك لأن هذه النظرية لا تنص أو تفترض أي شيء عن طبيعة الحاجات أو الرغبات التي تنطلق منها<sup>(٤٩٩)</sup>.

#### ٤- علم النفس ونظرية المنفعة

ما أن ندرك الطابع الأساسي البحت purely formal لمفهوم المنفعة لدى المنظر، فإننا نقاد بصورة طبيعية لإثارة العلاقات بين نظرية القيمة القائمة على المنفعة وعلم النفس. ويبدو أن بعض الكتاب النمساويين الأوائل اعتقدوا بأن جذور نظريتهم تكمن في علم النفس، بل إنهم كانوا بصدد تطوير ما كان فرعا من 'علم النفس للتطبيقي' من حيث الجوهر.

وقد شجع على هذا الاعتقاد بعض علماء النفس للنمساويين، مثل فون ماينونغ von Meinong وفون إيرنفيلس von Ehrenfels، ممن اعتقدوا أن منجر قد قدم مساهمة قيمة لعلم النفس قابلة لأن تسرى بصورة أكثر عمومية. وقد تم بالفعل

---

(٤٩٩) سبق أن رأينا أيضاً أن تلك النظرية لا تفترض أي فرضية حول دور الأنانية egotism في السلوك البشري وإنها نظرية غير 'فردية' individualistic بشكل خاص. ومع ذلك، فمن المهم أن نلاحظ، أولاً، كم كان من الصعب أن يدرك هذا الأمر أفراد يتحقق كل تفكيرهم من خلال مصطلحات 'فلسفية' ويهتمون أساساً بالمضامين الفلسفية المحتملة؛ وأن هذه الصعوبة تزداد كثيراً عند وجود حالات يقترن فيها تنبئ النظرية فعلاً بفلسفات أو سياسات تقوم على مبدأ اللذة hedonist أو فردية أو، حتى عند غياب مثل هذه التفضيلات الفلسفية أو السياسية، حينما تشجع لغة كاتب معين على تفسيره ككاتب hedonist أو هردى. وفي الحالة الثانية، فإن من المستحيل تقريباً التخلص من الدلالات غير المرغوبة التي تشجع عليها الكلمات المستعملة. وهذا ما يصير المحاولات الكثيرة التي بذلت لاستبدال كلمة: منفعة، التي يبدو أنها توصل أكثر من حقيقة أن شيئاً ما مرغوب فيه بالفعل، بمصطلحات أخرى مثل desiredness (يتمنى) أو ophelimity (باريتو).

إجراء بعض التطبيقات على علم النفس الخاص بالدين، مثلاً، وهي تطبيقات من المستحيل الإشارة إليها دون ابتسامة ما، رغم أنها لم تكن تكون هراء. وهكذا تحدث فون إيرنفيلس عن تقوى حدية وعن فرد تقى حدى. ولكن اقتصاديين غير نمساويين كثر، متعاطفين مع النظرية النمساوية، اعتقدوا أيضاً (بل ويعتقدون) بالأهمية الكبيرة للجوانب النفسية من هذه النظرية. حول هذا، قارن: Maurice Roche-Agussol, *La Psychologie economique chez les Anglo-Américains* (1918) and *Etude bibliographique des sources de la psychologie economique* (1919)؛ وكذلك عمل نفس المؤلف: *Psychologische Okonomie in Frankreich*, *Zeitschrift fur Nationalokonomie*, May 1929 and January 1930.

نلاحظ، فى هذا السياق، موضوعاً جانبياً لم ينل قط الاهتمام الذى يستحقه. فإذا كان على علم النفس أن يقدم دعماً فعالاً للاقتصاد أصلاً، فلا ينبغي على الاقتصاديين طبعاً إهمال علم النفس التجريبي، وبخاصة العمل الذى ينصب على قياس الحواس. إنها حقيقة متميزة، إن لم نقل أكثر، إن إحدى أقدم التأثيرات فى هذا الحقل، التأثيرة التى قام بها إى. هـ. فيبر E. H. Weber، كانت قد قادت إلى نتيجة، طورها غ. ت. فيشنر G. T. Fechner (انظر الفصل الثالث، القسم الثالث، أعلاه) إلى 'القانون الأساسى للطبيعة النفسية' fundamental law of psycho-physics الذى يتطابق أساساً مع فرضية بيرنولى-لابلاس المتعلقة بالمنفعة الحدية للدخل: حيث ينص القانون على أنه إذا رمزنا إلى شدة الإحساس ب  $y$ ، وإلى الحافز الخارجى الذى يمكن قياسه مادياً ب  $x$ ، وجعلنا  $k$  ثابتاً فردياً، فإن  $dy = k dx/x$ .

وهذا ما لاحظته بعض الاقتصاديين بالفعل. بيد إن الكتاب النمساويين الأساسيين، كفيشر مثلاً، قد رموه جانباً، معلنين ( *Theorie der gesellschaftlichen Wirtschaft*, § 1) أن هذا القانون لا يمت بأية صلة لقانون غوسن حول الحاجات القابلة للإشباع. ولكن مهما كان ذلك العمل، فإن جهود علماء النفس لقياس الكميات النفسية لا يمكن إهمالها من قبل أى اقتصادى لا ينقصه كُنْيا الخيال العلمى. وللحصول على أمثلة عن التقدم الحديث فى قياس الحواس، انظر، بشكل خاص، عمل البروفيسور س. س. ستيفس S. S. Stevens: 'A Scale for the Measurement

of a Psychological Magnitude: Loudness, ' Psychological Review, September 1936 وكذلك عمله وعمل ج. فولكمان J. Volkmann: The Relation of Pitch to Frequency, 'American Journal of Psychology, July 1940

ولكن النمساويين والآخرين معاً أدركوا حالاً أن 'علمهم النفسى' كان غلطة: فنظرية القيمة القائمة على المنفعة من حقها أن تسمى نظرية القيمة القائمة على المنطق أكثر بكثير مما على علم النفس. ومع ذلك، فإن خصوم هذه النظرية لم يبصروا هذا الأمر فى البداية بأكثر مما فعل أنصارها. وبالنتيجة، كان على أنصار 'النظرية النفسية للقيمة' أن يواجهوا تهمتين إضافيتين: أولاً، أنهم كانوا يستكشفون جوانب نفسية من القيمة الاستعمالية value in use، لم تكن لها صلة بالوقائع الموضوعية للعملية الاقتصادية؛ ثانياً، إن علمهم النفسى كان سيئاً. لا تمتلك التهمة الأولى أى أساس غير الفضل فى فهم فحوى النظرية<sup>(٥٠٠)</sup>. والتهمة الثانية كان يمكن أن تكون صحيحة لو إن نظرية القيمة القائمة على المنفعة، مأخوذة كنظرية للتوازن الاقتصادى، تتطوى حقاً على أى علم نفس. فلو سألنا كيف يتصرف المستهلكون، كما يتصرفون بالفعل، فى كل تلك المشاكل العريضة من السلوك البشرى، التى أصبحت فرضيات نفسية محددة ذات صلة بها، فينبغى علينا فى الواقع اللجوء إلى كل ما يمكن أن يقدمه لنا علم النفس المهنى الحديث- بكل تنوعاته، من مذهب فرويد إلى المذهب السلوكى.

وكقاعدة، فرغم إن الضرورة لمثل هذا اللجوء لا تبرز فى الاقتصاد النقنى- بيد إن الأمر مختلف طبعاً فى السوسيولوجيا الاقتصادية. إذ يمكن لمعظمنا أن يجد من الصعب، أو من غير الملائم كثيراً على الأقل، أن يتجنب كلياً أى إشارة

(٥٠٠) صاغ تلك التهمة ماركسيون كثر مثل كارل كاوتسكى فى مقدمته لعمل ماركس Theorien uber den Mehrwert: تصف النظرية النفسية شعور الأفراد بعملية التقسيم التى، إذ تحددتها عوامل اجتماعية فوق- فردية hyperindividual، تنشق طريقها بصرف النظر عن هذه المشاعر، تماماً مثلما تحدث حوادث القطارات بمعزل عن شعور الركاب بها. ينبغى على القارئ أن يميز بدقة بين الخطأ فى هذا- المتمثل فى إنكار مدى نجاح النظرية النفسية فى أن تفسر بدقة تلك الوقائع الموضوعية جداً التى تمتد هذه الحاجة أنها فى غير متناول تلك النظرية- وبين المبدأ التسليم تماماً الذى يفرض بوجوب عدم خلط وقائع عملية اجتماعية معينة بالتصورات التى يرسبها الأفراد عنها فى أذهانهم. ولكن كتلياً غير ماركسيين كثر سلّموا أيضاً بأن نظرية المنفعة، وفقاً لتفحصها 'لعلم نفس' القيمة-الاستعمالية، لم تسهم بشيء فى فهمها للعمليات الاقتصادية. انظر، كمثال، إلى المقالة 'Grenznutzen' التى كتبها دبلينو. ليكسم W. Lexis فى الطبعة الثانية من: Handwörterbuch der Staatwissenschaften

إلى الدوافع، والتوقعات، والتقدير المقارنة للإشباع الحالية والمقبلة، وما شابه، وذلك مهما تطلعتنا إلى نظرية اقتصادية لا تستعمل غير الوقائع التي يمكن مشاهدتها إحصائياً. ولكن مثل هذا الاستعمال للمشاهدات النفسية لا ينبغي خلطه باستعمال الطرق أو النتائج المستعارة من علم النفس المهني. فنحن، كغيرنا من كل الباحثين الآخرين، ومهما كان حقل اهتمامهم، نستمذ وقائعنا من حيث نجدها، بغض النظر عما إذا كانت العلوم الأخرى تهتم بها أيضاً أم لا. فنحن لا نصبح باحثين هواة في علم الطبيعة dilettantes حينما نستعمل وقائع طبيعية يتضمنها القانون الكلاسيكي بشأن تناقص الغلة في الزراعة. كما أننا، أكثر من ذلك، لا نصبح باحثين هواة في علم النفس - أو أننا نستعير من علم النفس المهني - حينما نتحدث عن دوافع أو حاجات أو لشباعات. ولكن رغم إن هذه الممارسة لا تطرح أى مشاكل حول العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم النفس، بيد أنها تطرح مشاكل أخرى. فقد تحدث منظرؤو المنفعة الأوائل عن الوقائع النفسية بمنتهى الثقة. إذ أدخلوها في كشكول التجربة العامة - ذلك المصدر للمعرفة بشئون الحياة اليومية، الذي لا يشك أى إنسان عاقل بأى عنصر منه. ولكن بقدر ما نعرف على هذه الوقائع من معاناة ما يجول في نفوسنا الفردية فقط - من المعاينة الداخلية introspection - فإن أهميتها تترك لدينا بوضوح رغبة بشيء ما، حتى إذا كان معظم الوقائع، كالإشباع الناجم عن إطفاء ظمأ المرء، هي وقائع بسيطة جداً ولا تثير سوى أقل مشاكل، بحيث إن من يعترض عليها إنما يورط نفسه بسهولة في وضع صعب في أعين من لديهم وعى منهجي أقل دقة. ومع ذلك، فلن ينكر أى فرد إن استخلاص مجموعة معينة من الفرضيات من وقائع يمكن مشاهدتها خارجياً أو 'موضوعياً'، إذا أمكن هذا، أفضل من استخلاص نفس المجموعة من الفرضيات من مقدمات تم وضعها عن طريق المعاينة الداخلية introspection. وكما سنرى بعد قليل، فمن الممكن تحقيق هذا بالفعل في نظرية القيمة القائمة على المنفعة، على الأقل ما دمنا لا نطلب منها سوى تقديم الفرضيات أو 'القيود' التي نحتاجها في إطار نظرية التوازن للقيم والأسعار. وهذه هي Leitmotiv { الفكرة التي تهيم وتتكرر } في التطورات اللاحقة (٥٠١).

(٥٠١) قبل أن أمضى، يودى أن الفت الانتباه إلى نوع من علم نفس مزعوم لا يمثل سوى فهم خاطئ لعلم النفس abuse. يشكل القانون النفسي المعروف عن الميل للاستهلاك (كينز) مثالا بارزاً على ذلك. فالقانون يشدد على أن الأفراد والمجتمعات معاً، عند تحقق زيادة في الدخل، يقومون عادة بزيادة -

## ٥- المنفعة القابلة للقياس

دعوني أكرر ثانية: لقد تم في البداية اعتبار المنفعة، الكلية والحدية معاً، كحقيقة نفسية *psychic reality*، كشعور تتيحه المعاينة الداخلية *introspection* وغير مرتبط بأي مشاهدة خارجية - وبالتالي، لنكرر هذا أيضاً، لا ينبغي استخلاص هذه المنفعة من وقائع السلوك التي يمكن مشاهدتها خارجياً في السوق، والتي (الوقائع) كان يجب تفسيرها بها - وككمية قابلة للقياس بشكل مباشر<sup>(٥٠٢)</sup>. هذا هو رأي منجر وبوهم-هاورك، كما اعتقد. أما مارشال، فرغم أنه تحدث بصورة واضحة عن المنفعة ككمية قابلة للقياس، بيد أنه شذّب هذا الأمر، في حجته الدقيقة بشكل بارز في الأقسام ٢-٩، الفصل الخامس، الكتاب الأول من عمله *Principles*، بواسطة تبني الفرضية الأضعف القائلة بأنه، مع أننا لا نستطيع قياس المنفعة أو 'الدافع' أو الشعور بالسرور أو التماسع بشكل مباشر، بيد أننا نستطيع قياسها بصورة غير مباشرة من خلال آثارها التي يمكن مشاهدتها - فالسرور مثلاً يمكن قياسه بمبلغ النقود الذي يكون الفرد على استعداد للتنازل عنه للحصول على ذلك السرور وذلك بدلاً من التضحية به<sup>(٥٠٣)</sup>. وهذه خطوة إلى أمام بالتأكيد. ولكننا، من

---

= الإنفاق أو الاستهلاك ولكن بمقدار يقل عن مقدار الزيادة في الدخل. وسواء صح هذا أم لا، فإن ما يرفعه كينز إلى مصاف فرضية معينة *assumption* هو تعبير *statement* عن حقيقة واقعة مشاهدة إحصائياً. ولا نكسب شيئاً، سوى قوة زائفة، من تسمية هذا التعبير قانوناً نفسياً *a psychological law*. وأن خبرتنا مع 'قوانين الطبيعة البشرية' هذه، بدءاً من القرن السابع عشر، هي خسارة غير مشجعة بالتأكيد. ولكن لم يكن يوسع حتى جيفونس أن يعمل من دونها ( *Theory of Political Economy*, p 59 ).

(٥٠٢) يهين قياس الطول أحسن مثال على معنى قابلية القياس المباشر *direct measurability*. إذ يمكن تعريف هذه القابلية بوصفها الارتباط بين الإحساس بالمنفعة وبين عدد حقيقي، الذي هو فريد بعض النظر عن الوحدة المعنية المختارة له، يُراد تفسيره كوحدة إحساس *as a unit sensation*. لم يقل أحد إن من الممكن تحقيق هذا بنفس القدر من السهولة الذي يمكن أن يتحقق به في حالة الطول. ولكن بعض الكتاب قد اعتقدوا فعلاً بأنه لم تكن هناك صعوبة بصدد المبدأ المعنى، إن وجود صعوبة معينة - من شأنها اختزال قياسات بالمنفعة إلى 'تقديرات' تقريبية - كان قد أدركها بوهم-هاورك ( *Kapital und Kapitalzins*, 3rd ed. Appendix ).

(٥٠٣) لقد حرص مارشال على حماية ذلك من التفسير الدائري. إذ يمكن للتعريف الدقيق لقابلية القياس أن يمتد كما يلي: من الممكن أن نربط بين كل إحساس بالمنفعة وبين عدد حقيقي، الذي هو فريد بعض النظر عن اختيار وحدة معينة، يُراد تفسيره كوحدة من كمية لحافز يمكن مشاهدتها خارجياً، خالفاً رد فعل يمكن ملاحظته من الخارج. وتقدم طريقة قياس الحرارة بواسطة المحرار مثلاً =

الآن فصاعداً، سوف ندمج كلنا النظريتين لقياس المنفعة في مفهوم واحد نسميه (نظرية) المنفعة القابلة للقياس Cardinal Utility. نثير كلنا النظريتين صعوبات معينة ويمكن الاعتراض عليهما، ولكن أيهما ليست مجرد هراء.

ومع ذلك، وحتى على هذا المستوى، وبمعزل عن مجرد الدفاع والإحكام، فما ينبغي عمله كثير. ولتوضيح ذلك، سوف أذكر ثلاث مساهمات لها أهمية كبرى. أولاً، لم يمنح الآباء المؤسسون، أو حتى فالراس، اهتماماً كافياً للأساسيات<sup>(٥٠٤)</sup>. إذ كانت النظرية بحاجة لإعادة صياغة صارمة. وقد حقق هذا انتونيلي Antonelli بطريقة تستبقي الكثير من التطورات اللاحقة<sup>(٥٠٥)</sup>. ثانياً، أنهى إديجورث الفرضية القائلة إن منفعة كل سلعة هي دالة لكمية هذه السلعة فقط وجعل المنفعة، التي يستمتع بها فرد معين، دالة لكل السلع التي تدخل في ميزانيته. وقد رحّب مارشال بفتور بهذه الخطوة (إن لم نقل أكثر) ربما لأنه فكّر بالتعقيدات الرياضية التي يفرصها هذا الأمر في جعل معادلات نظرية المنفعة معادلات جزئية بدلاً من أن تكون معادلات تفاضلية عادية. وكمثال ثالث، نختار محاولة مارشال لتفسير قياس المنفعة بواسطة مفهوم: ريع المستهلك.

يعود مصطلح قاتض أو ريع المستهلك Consumers' Surplus or Rent إلى مارشال، ولكن فكرته الجوهرية - وليس كل تفاصيله - تعود إلى دوبو Dupuit. ينبغي على القارئ، عند الضرورة، تنشيط ذاكرته بالعودة إلى العمل Principles، الكتاب الثالث، للفصل السادس، بحيث يمكننا تخصيص هذا الحيز للتعليقات فقط. وفي هذا الموضع، لم يشر مارشال إلى اسم دوبو ولم يدخل سوى تعديلات طفيفة على الفكرة من خلال عبارة ترد في موضع آخر بعيد جداً (الكتاب الخامس، الفصل الثاني عشر، الهامش الختامي)، أي أن 'الطريقة البيانية كان قد تم استعمالها، بطريقة تماثل نوعاً ما الطريقة المستعملة في الفصل الحالي، من قبل دوبو العام ١٨٤٤ ومن قبل فليمنج جنكن Fleeming Jenkin بصورة مستقلة العام ١٨٧١'. إن فكرة 'قياس' المنفعة الكلية، التي يحصل عليها المرء من استهلاك كمية معطاة من سلعة معطاة، بواسطة مبلغ من النقود، يمثلها التكامل المحدد

<sup>(٥٠٤)</sup> لتوضيح هذا، وإن كان غير كاف بصورة تامة.

<sup>(٥٠٥)</sup> قد يثير هذا استغراب القراء الذين يتذكرون تعليقات النمساويين المسببة. ولكن افتقاد فيزر وبوهم-باورك حينذاك إلى الرياضيات للضرورة كان قد أعاقهما كثيراً.

<sup>(٥٠٥)</sup> (١٨٨٦) G. B. Antonelli. Sula teoria matematica della economia politica

definite integral، مأخوذاً من الصفر إلى الكمية المعطاة، لدالة طلبه الفردية (وعندئذ، فإن فائض المستهلك هو الفرق بين هذا التكامل والسعر المدفوع بالفعل مضروباً في الكمية المشتراة). تعرضت هذه الفكرة لأول وهلة لعدد من الاعتراضات، كانت قد أثّرت بالفعل، ولكن معظمها يقوم على سوء فهم لمفهوم مارشال. إن أفضل طريقة لتقدير أهمية هذه الأداة تكون بإبداء فهم صريح للقيود التي تخضع لها، على الأقل وفقاً لصياغة مارشال الأصلية لهذه الأداة. أولاً، كان المقصود بالأداة أساساً أن تكون أداة لتحليل الجزئي؛ حيث يُتاح لسعر سلعة معينة فقط أن يتغير مع إبقاء الأسعار الأخرى ثابتة. ثانياً، وحتى في هذا الإطار، يجسد مفهوم فائض المستهلك طريقة تقريبية (مع أنه يمكن أن يكون دقيقاً في حالات معينة). ذلك لأنه يفترض إن المنفعة الحدية للدخل لا تتغير حينما يواصل الفرد، بعد أن يكون قد أخذ وحدة أولى من السلعة المعنية مقابل ١٠٠ دولار مثلاً ووحدة ثانية مقابل ٩٩ دولار مثلاً ووحدة ثالثة مقابل ٩٠ دولار مثلاً، إنفاق أكثر وأكثر على وحدات إضافية كلما تعرض له أسعار متناقصة. وهذا غير مقبول إن أخذناه هكذا بشكل حرفي. ولكن إذا شكّل هذا الإنفاق جزءً طفيفاً من إنفاق الفرد الكلي - بحيث إن من غير المحتمل أن تتأثر إنفاقاته الأخرى بهذا الإنفاق - فيمكننا أن نهمل، ككمية من درجة ثانية، التغيرات في المنفعة الحدية للدخل التي تحدث بالفعل. وبطبيعة الحال، فإن هذا يُحد كثيراً من الطريقة: إذ يتعذر تطبيقها على أشياء كالغذاء عموماً أو غرفة السكن أو يمكن تطبيقها على نطاقات ضئيلة فقط من أسعار هذه الأشياء، وإن مارشال كان يعرف لماذا استخدم الشاى كمثال يُظهر به هذه الطريقة. ولكن في إطار هذه الحدود، فإن الطريقة ليست غير صحيحة أو عديمة النفع. وحتى أن مجموع ريع كل المستهلكين الذي يستمتع به فرد ما - وهو مفهوم بدا غير معقول لبعض النقاد - ومجموع ريع كل المستهلكين الذي يستمتع به كل الأفراد الذين يشترون سلعة فردية معينة يمكن جعلها مفاهيم ذات معنى بواسطة فرضيات ليست أسوأ من الفرضيات التي نضعها عادة. ومع ذلك، فقد كان استقبال مفهوم ريع المستهلك سيئاً من البداية، وأن البروفيسور بيجو، الذي طور تعاليم مارشال بإخلاص من نواح أخرى، لم يلقَ بتقله لصالح هذا المفهوم. ولكن في الفترة الأخيرة، فإن البروفيسور هيكس، متأثراً بأهمية المفهوم بالنسبة لاقتصاد الرفاه (انظر القسم الثامن، أدناه)، انتشله - أو شيء من هذا القبيل - من الإهمال والنسيان الذي يلف القضايا الميتة باعثاً فيه ما يشبه الحياة الجديدة. انظر مقالته

الفصل الثانى من عمله: Value and Capital وكذلك مقالاته: 'The Rehabilitation of Consumers' Surplus' (Review of Economic Studies, February 1941) ; 'Consumers' Surplus and Index Numbers' (ibid. Summer 1942) ; and 'The R. L. Bishop, (Four Consumer's Surpluses' (ibid. Winter 1943) . إهارن أيضاً: 'Consumer's Surplus and Cardinal Utility,' Quarterly Journal of Economies, [May 1943]

## ٦- المنفعة الترتيبية

وبطبيعة الحال، لو إن قابلية القياس كانت العقبة الوحيدة التى تحول دون قبول نظرية المنفعة الحدية، لكان بالإمكان إرضاء النقاد بإعادة صياغة معينة تحتفظ بمفهوم المنفعة أو الإشباع ولكنها تجعل منه كمية غير قابلة للقياس<sup>(٥٠٦)</sup>. ذلك لأنه ليست هناك ضرورة قاهرة للتشديد على قابلية القياس ما دمنا لا نهتم سوى بمشكلة تعظيم معينة: فثمة طرق لمعرفة ما إذا كنا أم لا على قمة مرتفع معين من دون قياس ارتفاع المكان الذى نقف عليه. وما دام الاعتراض على قابلية القياس يمثل الاعتراض الأكثر جدية بين الاعتراضات التى أثارها، من البداية، الخصوم غير-الرياضيين على الأنصار غير-الرياضيين لنظرية المنفعة الحدية، فقد اكتشف حالاً بعض هؤلاء، وبخاصة فيزر، أن بوسعهم حل المسألة<sup>(٥٠٧)</sup>، على الأقل بالنسبة للمنفعة الكلية total utility بالمقارنة مع المنفعة الإضافية incremental. فباريتو، الذى كان قد سلم فى البداية بنظرية المنفعة الحدية بشكلها

---

(٥٠٦) تُعرف الكمية أو المقدار (الكلمة  $\mu\epsilon\tau\epsilon\sigma\tau\omicron\varsigma$  الإغريقية) بأنها أى شيء قابل لأن يكون أكثر أو أقل من أى شيء آخر. ولا تتضمن هذه الصفة سوى مفاهيم التمدد transitivity واللاتماثل asymmetry و aliorelativity (والمصطلح الأخير يعنى أن ليس ثمة شيء أكبر أو أصغر منه هو نفسه). كما يشمل مفهوم الكمية أيضاً علاقة المساواة التى هى، رغم ذلك، متماثلة symmetrical و reflexive (حيث يعنى هذا المصطلح عكس ما يعنيه مصطلح ahorelative). وهذا، فإن الكمية، بهذا للمعنى العام جداً، لا تفترض قابلية القياس التى تتطلب تحقيق شرطين آمرين: (١) إمكانية تعريف وحدة معينة؛ (٢) إمكانية تعريف الإضافة بصورة عملية operationally، أى حتى يمكن تحقيقها بالفعل.

(٥٠٧) أتصور إن هذا هو ما قصد به فيزر حينما قال إن المنفعة ليس لها 'مدى' extension ولكن لها 'حدة' intensity فحسب. وإذا صح تفسيرى هذا، فإن طريقة التعبير هذه كانت غير موفقة إلى حد بعيد.



الفالراسى، عاد وتخلّى عنها حوالى العام ١٩٠٠<sup>(٥٠٨)</sup>، وأثار أساساً هذا الاعتراض الذى لم يعد جديداً حينذاك: 'أرئى منفعة أو إشباعاً يعادل، مثلاً، ثلاث أمثال منفعة أو إشباع آخر؟' ولكن أحداً لم يشك بمقدرة الناس على مقارنة الإشباع المكتسب من امتلاك مجموعات مختلفة من السلع دون حاجة لقياس هذا الإشباع، أى مقدرة الناس على ترتيب هكذا مجموعات فى إطار 'سلم تفضيل' فريد معين. وهذا هو ما نقصده بالمنفعة الترتيبية Ordinal Utility.

ليس بوسعنا أن نقدم سوى إشارة أشد إيجازاً لمسألة لم يستطع الاقتصاديون أن يتفقوا بشأنها حتى يومنا هذا. وكما ذكرنا توأ، فنحن نستطيع وضع مجموعات افتراضية من السلع بشكل ترتيبي. تصور أن هناك فرداً ما يخبرنا بأنه يفضل مجموعة من السلع B على مجموعة أخرى منها، A، وأنه يفضل المجموعة C على المجموعة B؛ وعليه، فأن يفضل C على A (صفة التعدى). ولكننا هل نستطيع أن نمضى أبعد ونفترض، عند القيام بالتحريية، إن الزيادة فى الإشباع، التى لا بد من أن يشعر هو بها حينما يضمن B لأنه كان قد ضمن A، قابلة لأن تكون أكثر أو أقل أو تساوى الزيادة فى الإشباع التى كان بوسعه الحصول عليها لو أنه يضمن C لأنه كان قد ضمن B. إن هذا الموضوع لا يخلو من الفائدة لأن البعض قد شدّد على، بينما أنكر البعض الآخر، إن إمكانية قبول هذه الفرضية تعيدنا إلى مسألة قابلية القياس (ولو أن الفرضية، بحد ذاتها، لا تكفى لتأمين قابلية القياس). لا نستطيع تناول هذا الموضوع هنا ويكتفى بالإشارة إلى المفايلات الثلاثة الأكثر أهمية بشأنه. وهذه المقالات هى: O. Lange, 'The Determinateness of the Utility Function' (Review of Economic Studies, June 1934) ; P. A. Samuelson, 'The Numerical Representation of Ordered Classifications and the Concept of Utility' (ibid. October 1938) ؛ وكذلك بشكل خاص: F. Alt, 'Über die Messbarkeit des Nutzens', (Zeitschrift für Nationalökonomie, June 1936). وسأضيف الأمر التالى بالنسبة للقراء الذى يمكن أن يهتموا بقضايا من هذا النوع:

(٥٠٨) تشكل منشورات باريتو خلال تسعينيات القرن التاسع عشر، وبخاصة عمله: Cours، نظرية منفعة حدية بدائية أساساً (أو نظرية ophelimity، كما كان يسميها). وأتصور أن التغيير فى رأى باريتو ورد أولاً فى المحاضرات التى أعطاها العام ١٩٠٠ فى معهد Ecole des Hautes Etudes فى باريس. وكان عمله الأول، مما أعرف، على هذا الخط الجديد هو: 'Sunto di alcuni capitoli di un nuovo trattato di economia pura', المنشور فى عددي آذار وحزيران من مجلة Giornale degli Economisti, 1900.

يعود الفضل إلى لانغه Lange في رؤية أهمية هذه الفرضية. ولكنه لم يدرك أنها شرط ضروري فقط، ولكن غير كاف، لإثبات إمكانية القياس. وتبين مغاللة ساملسون Samuelson هذا بصورة صحيحة. ومع ذلك، فإن حجة ألت Alt (التي لم يكن ساملسون على معرفة بها) كافية منطقياً وتختزل المشكلة بصورة مرضية إلى مشكلة تدقيق للفرضيات السبع المعنية وفقاً للوقائع empirical verification للفرضيات السبع المعنية (وهو أمر لم يحاول أحد القيام به لحد الآن حقاً).

مضى باريتو لتطوير فكرة المنفعة الترتيبية وقد قدم أخيراً ما يجب، للإنبصاف، اعتباره أصل نظرية القيمة الحديثة<sup>(٥٠٩)</sup>. لم يكن باريتو منسجماً تماماً بشأن هذه الفكرة وأنكفاً غير مرة إلى العادات الفكرية التي كان قد اكتسبها في سنوات تكوينه. ومع ذلك، فقد تحقق تقدم أبعد بفضل جهود جونسون Johnson وسلوتسكي Slutsky، مع أن العمل لم يكتمل تماماً قبل عام ١٩٣٤ على أيدي هيكس وآلن<sup>(٥١٠)</sup>. وقد تراكمت مشاكل إضافية في مجرى هذه العملية، أخذ بعضها

---

(٥٠٩) انظر ملحق عمله: Manuel في كتيبه. ولكن المقالة الأحدث في الطبعة الفرنسية من موسوعة العلوم الرياضية (Encyclopedia des sciences mathematiques pures et appliquees, 1911) تتضمن تطويرات عدة (أما مقالته الأكبر في الطبعة الألمانية، فلا أهمية لها).

(٥١٠) W. E. Johnson, 'The Pure Theory Of Utility Curves,' Economic Journal, December 1913. تتضمن هذه المقالة المهمة نتائج عدة ينبغي أن تؤمن لمؤلفها مكاناً في أي تاريخ لعلمنا. ولكن نظراً لعدم معرفة المؤلف، على ما يبدو، بعمل باريتو عند كتابتها، فإنها استتارت غصياً ليس غير طبيعي من جانب الاقتصاديين الإيطاليين لعدم اعترافها بأسبقية عمل باريتو في معظم الأساسيات. وقد نشر الاقتصادي والإحصائي الروسي، البروفيسور في جامعة خاركوف، يوجين سلوتسكي Eugen Slutsky، في مجلة: Giornale degli Economisti, July 1915، مقالة عنوانها: 'Sulla teoria del bilancio del consumatore' يمكن أن نعتبر إهمالها بشكل كامل خارج إيطاليا أمراً مشروعاً بسبب الظروف السائدة في ذلك العام. تلتزم المقالة بفكرة أن المنفعة هي كمية معينة، مع أنها كمية غير قابلة للقياس؛ وهي تفترض فرضيات معينة بشأن صفاتها؛ ثم تطور نظرية سلوك المستهلك التي لا يمكن العثور فيها إلا على خطأ طفيف ما دامت فكرة المنفعة تلك قد أصبحت مقبولة. وقد تم تصحيح ذلك الإهمال إلى حد بعيد من قبل هنري شولتز Henry Schultz (Interrelations of Demand, Price, and Income,' Journal of Political Economy, August 1935)؛ و ر. غ. د. آلن R. G. D. Allen 'Professor Slutsky's Theory of Consumers'؛ و ج. ر. هيكس J. R. Hicks 'Choice,' Review of Economic Studies, February 1936. أسمى المعادلة الأساسية لنظرية القيمة الحديثة باسم سلوتسكي وذلك في عمله Value and Capital. إن قراءة مقالة البروفيسور آلن، وهي مثال ساطع لما يعتبر في هذا الكتاب السلوك الصحيح في حالة الاكتشاف غير المتوقع لكتاب سابقين، ستعطي القراء غير القادرين على القراءة بالإيطالية بكل ما هو ضروري عن عمل سلوتسكي. كما أتي بعدم ضرورة التعليق على العمل المشهور لأن هيكس؛ و هيكس: 'Reconsideration of the Theory of Value', Economica, February and May 1934 الذي يشير إلى تقدم كبير يتجاوز سلوتسكي.

أشكالاً مختلفة عدة، ولكن الحصيلّة المعروفة يمكن عرضها بإيجاز كما يلي<sup>(٥١١)</sup>. لقد تم فهم المنفعة القابلة للقياس cardinal utility كدالة حقيقية محددة بشكل فريد<sup>(٥١٢)</sup> لكميات السلع (في كل فترة معينة من الزمن) التي هي تحت تصرف الفرد أو الأسرة. أما المنفعة الترتيبية ordinal utility، فيتعذر فهمها هكذا. ولكن ما يزال من الممكن وصف سلوكها بواسطة أي دالة حقيقية لنفس السلع حيث أنها (الدالة) تزداد كلما مضينا من أي مجموعة معطاة من السلع إلى مجموعة أخرى يفضلها الفرد، وتتخفّض كلما مضينا من أي مجموعة معطاة من السلع إلى أخرى يعتبرها الفرد أقل قبولاً، وتأخذ قيمة ثابتة (لا تتغير) كلما مضينا من أي مجموعة معطاة من السلع إلى مجموعة أخرى مقبولة لديه بنفس الدرجة - تماماً كحزم من القش بالنسبة لجمار بوريدان. تمثل مثل هذه الدالة 'سلم تفضيل' الفرد، المذكور آنفاً، ولكنها، بخلاف الدالة التي تمثل المنفعة القابلة للقياس cardinal utility، لن تفعل ذلك بطريقة محددة بشكل فريد - لأن كل ما صُممت تلك الدالة لإبلاغنا به هو ما إذا كانت هناك زيادة أو نقصان أو مساواة في المنفعة. وأن كل شيء آخر عنها، أي صفات أخرى جبرية أو عددية قد تُبدلها هذه الدالة، هي أشياء اعتباطية كلياً وليس لها أي معنى اقتصادي حقاً. وعليه، فإذا كانت  $\varphi$  هي دالة كهذه<sup>(٥١٣)</sup>، فإن أي دالة متزايدة بصورة ثابتة monotonically ل  $\varphi$ ، سمّاها دالة  $f(\varphi)$ ، من شأنها أن تُخدم بصورة ملائمة. وقد أسمى باريتو مثل هذه الدالة: الدالة القياسية Index Function (funzione-indice). وكان على هذه الدوال أن تلعب نفس الدور في نظرية القيمة التي تتمشى مع المنفعة الترتيبية كما كانت قد لعبته دالة المنفعة في نظرية القيمة التي تمتش مع المنفعة القابلة للقياس - وفي الواقع، يمكن أن نعتبرها دوال منفعة تتفادى الاعتراض على مسألة قابلية القياس.

(٥١١) ليس بوسعي سوى أن أشير إلى المعالم الأكثر أهمية على الطريق الرئيسية. فلم يعد من المجدي ذكر أعمال أخرى كثيرة. فمثلاً، إن جزءاً من التطورات، التي أحاول أن أصف في هذا النص، وإزاء فكر النمساويين المحدثين، رغم أنهم، بسبب نواقص طريقتهم غير الرياضية، لم يذهبوا بعيداً. حول هذه التطورات هي فيما، انظر: A. R. Sweezy, 'The Interpretation of Subjective Value Theory in the Writings of the Austrian Economists,' Review of Economic Studies, June 1934.

(٥١٢) ببني، مليماً، التحفظ على هذا من اتجاهين: فنحن أحرار دائماً في اختيار وحدة معينة، ونحن أحرار في اختيار نقطة الصفر بالنسبة لنا. ومن هاتين الساميتين، فإن الدالة القابلة للقياس cardinal utility أيضاً اعتباطية - ولكن ليس بأكثر من أي طريقة قياس أخرى. (٥١٣) ومع ذلك، فإننا نحتاج، لأسباب تقنية، صفات أخرى معينة مثل الاستمرارية وقابلية التفاضل.

ومع ذلك، فى الواقع، فليست الدالة القياسية ذاتها، بل نظرية أخرى، هى التى أصبحت تميّز هذه المرحلة من نظرية القيمة، أى حيز السواء indifference surfaces أو، فى حالة سلعتين، منحنيات السواء indifference curves (منحنيات الخيار المتساوى، curve di scelti uguali). ومن المهم أن نلاحظ أن هذه المنحنيات، من الناحية التاريخية، كانت قد 'أكتشفت' بصورة مستقلة، لأغراض ليس لها صلة بالمنفعة الترتيبية، من قبل إديجورث<sup>(٥١٤)</sup> الذى سلّم كلياً بمذهب المنفعة القابلة للقياس الكمي. دعونا نعود إلى هذه المذهب للحظة. فإذا اقتصرنا على حالة سلعتين، فيمكن لنا أن نضع كميات هاتين السلعتين على اثنين من إحداثيات شكل بياني ثلاثي الأبعاد وجعل الاحداثي الثالث يمثل الكميات المختلفة من المنفعة الكلية المكتسبة، التى تتأظر كل التشكيلات الممكنة من السلعتين. والنتيجة هى تكون حيز منفعة معين ينطلق من نقطة الأصل كلما زادت كمية السلعتين، والذى قد يتسطح فيما بعد، راسماً شكلاً لا يختلف عن شكل رغيف الخبز (كان باريتو قد أسماه la colline du plaisir). وهكذا فإن تتابع المستويات الأفقية horizontal planes - أى المستويات المناظرة لمستوى محوري إحداثي السلعتين - سيعطى منحنيات تشبه للرغيف والتى تكون المنفعة الكلية ثابتة على كل نقطة من نقاطها وحيث تتغير كميات السلعتين بطريقة ما بحيث إن زيادة فى إحداها تعوض بالضبط عن النقص فى الأخرى. تمثل هذه المنحنيات، التى يقوم كل معناها على فرضية إن المنفعة قابلة للقياس، ما أسماها إديجورث: منحنيات السواء indifference curves. وحينما نصوّر هذه المنحنيات على مستوى السلعة، فإننا نحصل على 'خريطة السواء' indifference map المعروفة. وقد استعملها إديجورث بصورة دقيقة فى نظريته للمقايضة، وبخاصة لكى يعين مدى شروط المقايضة الممكنة أو نسب المبادلة<sup>(٥١٥)</sup>.

ولكن ما أن نصوّر خطوط السواء على مستوى السلعة، فإن بُعد المنفعة

(٥١٤) ظهرت هذه المنحنيات فى عمله: (Mathematical Psychics (1881)، وبالتالى فهى كانت قد سبقَتْ تحليل المنفعة الترتيبية من نوع تحليل باريتو بعشرين سنة تقريباً.

(٥١٥) لقد تأثر مارشال كثيراً بهذه القطعة من العمل بحيث إنه أعاد تقديم جوهرها فى ملحق عمله: Principles. ولكن هذا هو كل ما تعين عليه أن يفعل مع منحنيات السواء. وليس من الصحيح أن نقول أنه يشر الفكرة من خلال جهاز المنحنيات الذى استعمله فى عمله: Pure Theory of Foreign Trade (1879).

يخفى من الصورة بحيث تكف معانيها عن الاعتماد على أى فرصة حول قابلية القياس. وعندئذ، فإن هذه الخطوط لا تخبرنا بأكثر من (١) إن الفرد يعتبر تشكيلات معينة من السلعتين مقبولة بنفس الدرجة؛ (٢) أنه يفضل التشكيلات التى يمثلها أى منحني سواء 'أعلى' على تشكيلات يمثلها أى منحني سواء 'أقل'. وكان ارفنج فيشر أول من أبصر مضامين هذا الأمر<sup>(٥١٦)</sup>. لم يعترض فيشر على فكرة قابلية القياس. على العكس، فقد حاول أن يجعلها أمراً ممكن التحقيق operational (انظر ملاحظة الناشر على القسمين السابع والثامن، أدناه). بيد أنه، حينما فعل ذلك، واجه صعوبات معينة فى الجزء الثانى من عمله عندما نبذ الفرضية التى يتعذر الدفاع عنها والتى تقول إن منفعة كل سلعة تعتمد على كميتها هى وحدها فقط ((السلع المستقلة 'independent goods')<sup>(٥١٧)</sup>). وعند هذه النقطة، فإن الشكوك كانت تتجه صوب ليس إمكانية قياس المنفعة فقط بل حول وجودها هى ذاتها أيضاً. ولذلك، قُدم فيشر تحليلاً متحرراً كلياً من فرضيات المنفعة التى تمشت فقط مع خرائط السواء بالمعنى الحديث. وقد شكلت منحنيات السواء نقاط الانطلاق فى التحليل بالنسبة له- كما هى بالنسبة لآلان وهيكس فيما بعد؛ ولم تكن هذه المنحنيات مشتقة من حيز المنفعة utility surface، كما كانت مع إديجورث.

ومع ذلك، فإن منحنيات السواء هى جزء من الدوال القياسية ويمكن أيضاً اشتقاقها منها. وهذا هو ما فعله باريتو. ولكن هذه المنحنيات مستقلة تماماً عن الدالة القياسية الخاصة التى يتم اختيارها، بقدر ما هى مستقلة عن الشكل الخاص لدالة المنفعة القابلة للقياس cardinal utility كما يحددها بصورة فريدة سلم التفضيلات. وهذا يوحي بفكرة العمل من دون الدوال القياسية أيضاً، وبخاصة لأنها تقود إلى نفس الصعوبات التى واجهها البروفيسور فيشر فى حالة دوال المنفعة<sup>(٥١٨)</sup>. ولكن تفعيل الفكرة بشكل كامل، وتطوير نظرية معينة لا تمثل سوى

(٥١٦) Mathematical Investigations (انظر الفصل الخامس، القسم ٧، أعلاه). ولم يتم الإدراك بصورة كافية أن هذا الكتاب قد استيق الجزء الأفضل من نظرية القيمة للحديثة وذلك بشكل صريح جزئياً وضمناً من الجزء الآخر.

(٥١٧) تتبين طبيعة هذه الصعوبات فى الهامش التالى. وأخمن- وهو تخمين لا ينطوى على مجازفة، كما أتصور- إن هذه الصعوبات هى التى دفعت مارشال إلى اعتناق مفهوم السلع المستقلة independent goods.

(٥١٨) مع أننا نستطيع دائماً أن نمضى من دوال قياسية معينة نحو منحنيات السواء، بيد أننا لا نستطيع-

منطق للاختيار، قد أخذ وقتاً طويلاً حتى عام ١٩٣٤: إن نظرية آلن وهيكس، التي نُشرت في ذلك العام، كانت، بقدر ما أعرف، أول نظرية مستقلة بصورة تامة عن وجود دالة قياسية معينة وهي متحررة كلياً عن أى بقايا حتى لنظرية المنفعة الحدية التي حل محلها المعدل الحدي للإحلال في نظامهما<sup>(٥١٩)</sup>. وبالنسبة، فإن مروّجات الإحلال والتكامل تُعرّف وفقاً لسلالم التفضيل حصراً وتتفصل عن المنفعة بالمثل. لا نستطيع أن نتناول أكثر من هذا. ويكفى أن نذكر أهم المشاكل التي لم نُحلّ لحد الآن في نطاق نظرية الاختيار هذه: فلحد الآن، يجرى تعريف منحنيات السواء بصورة مرضية بالنسبة للأسر الفردية فقط؛ والسؤال الذي يبقى هو أى معنى يجب إعطاءه لمنحنيات السواء الجماعية -كمُنحنيات السواء لبلد، ما على سبيل المثال- التي أُستعملت في قسم من العمل النظرى الأكثر أَلَمعية في وقتنا الحاضر<sup>(٥٢٠)</sup>.

[إن الأقسام الستة الأولى من: ملاحظة حول نظرية المنفعة قد اكتملت أساساً وتم طبعها. أما الفقرات القليلة التالية، فقد عثر عليها فى مخطوطة غير مكتملة، ومعها هوامش غير مكتملة مكتوبة باليد وتشير إلى الحاجة التي يجرى التفكير بها. انظر إلى ملاحظة الناشر في نهاية هذا القسم.]

## ٧- مسلمة الانسجام

يعلم القارئ إن تحليل منحنى السواء أصبح أخيراً جزءاً من التعاليم المتدولة. فالمهنة كانت قد تعودت عليها، وقد اندثرت حتى المناقشة بشأن ملائمتها

---

دائماً أن نمضى من منحنيات سواء معطاة نحو دوال قياسية. فلكي تتحقق الإمكانية الأخيرة، أى لكي 'توجد' exist دالة قياسية معينة، فمن الضروري أن تكون المعادلة التفاضلية لمنحنيات السواء قابلة للتكامل. وفي حالة متغيرين فقط (سبعين)، ثمة عنصر تكاملي على الدوام integrating factor؛ وفي حالة ثلاثة متغيرات أو أكثر، لا ينبغي أن يكون هناك هذا العنصر. إن مسألة إمكانية التكامل هذه كانت جدية جداً بالنسبة لمنهج باريتو. وقد جردت التطورات اللاحقة هذه المسألة من أهميتها.

(٥١٩) قد يكون من الملائم أن نبين أن هذا يتضمن نبذ قانون غوسن حول الحاجات القابلة للإشباع.  
(٥٢٠) انظر، مثلاً، مقالة البروفيسور ليونتييف حول: 'The Use of Indifference Curves in the Analysis of Foreign Trade,' Quarterly Journal of Economics, May 1933

لمقرر طلبية السنة الثانية. ولكن كان ينبغي أن يكون واضحاً من البداية إن الأشياء لن تتوقف عند تشكيلات السواء indifference varieties، وإن هذه التشكيلات، رغم كل شيء، ليست سوى بناء غير مكتمل midway house. فهي بناء أنيق، وآمن منهجياً أكثر من تحليل المنفعة القديم، ولكنها لم تساعدنا على الوصول إلى نتائج لم يكن بوسع الأخير بلوغها؛ وأنها لم تثبت بصورة واضحة خطأ أى من نتائج التحليل الأخير. وعلاوة على ذلك، فإذا كانت هذه التشكيلات 'تضع فرضيات أقل' مما يفعل تحليل المنفعة، فإنها تفترض، لأغراض نظرية التوازن، أكثر مما تتطلب افتراضه الضرورة والملائمة. وإذا كانت هذه التشكيلات لا تستعمل أى شيء غير قابل للمشاهدة من حيث المبدأ، فإنها تستعمل بالفعل مشاهدات 'محتملة' potential لم يصبح أى فرد، لحد الآن، قادراً على وضعها بالفعل؛ ومن زاوية عملية، فإننا لا نكون، حينما نرسم منحنيات سواء تصورية بشكل بحث، فى حال أفضل مما نكون عليه حينما نتحدث عن دوال منفعة تصورية بشكل بحث<sup>(٥٢١)</sup>. وعليه، فقد أوضح البروفيسور بونينسغنى Boninsegni فى وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٠٢، ومن ثم بارون من بعده ببضع سنين<sup>(٥٢٢)</sup>، أننا لا نحتاج أيًا من النظريتين لأغراض كتابة معادلات نظرية التوازن<sup>(٥٢٣)</sup>. فماذا، إذن، نحتاج لهذا الغرض إذا أهملنا أيًا منهما؟

(٥٢١) حول إمكانات 'The Empirical Derivation of Indifference Functions' (الاشتقاق التجريبي لدوال السواء)، انظر المقالة التي كتبها دبليو. ألن والس W. Allen Wallis وميلتون فريدمان Milton Friedman تحت هذا العنوان فى: Lange et al. Editors, Studies in Mathematical (Econometrics, 1942) (Henry Schultz memorial volume) - مع أناء، هنا ثانية، لا يجب قط أن نقول قط؛ انظر، مثلاً، المقالة المهمة للبروفيسور والد The Approximate Determination of Indifference Surfaces by Means of Engel Curves, 'Econometrica, April 1940. وبطبيعة الحال، لا ينبغي السماح لهذا بطمس الاختلاف المنطقي: فتمه فارق طبعاً أن تكون أو أن لا تكون نظرية ما 'على صلة بتجربة يمكن أن تحدث' (Relation auf mogliche Erfahrung) إذا استعملنا عبارة عمانوئيل كانت Immanuel Kant. وكذلك، فإن من الممكن طبعاً، كما فى حالة تحليل المنفعة تماماً، أن نبين إن تحليل تشكيلات السواء ليست عرضة لأى اتهام من ناحية التفكير الدائري أو الخواء.

P. Boninsegni, 'I Fondamenti dell' economia pura,' *Giornale degli Economisti*, (٥٢٢) E. Barone, 'Il Ministro della produzione,' *ibid.* September and ٢ February 1902; and October 1908 (see above, sec. 5).

(٥٢٣) لقد أدركنا طبعاً ضرورة الفرضيات المقيّدة بالنسبة لملاك المستهلك التي يمكن أن تتفق عنها صفات دوال الطلب، وهذا يميز وجهات نظرهما عن وجهات نظر غ. كاسل G. Cassel الذي دافع ببساطة عن التخلص من أى شيء خلف دوال الطلب لجعلها المعطيات النهائية. انظر عمله: 'Grundriss einer elementaren Preislehre,' *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft* (1899) الذي يستحق الذكر لأنه أول هجوم راديكالي بصورة لا تقبل المهادنة على كل بنية نظرية المنفعة-

إن قليلاً من التأمل يبين أن حتى النظرية المبكرة للقيمة القائمة على المنفعة لم تستعمل قط بالفعل أى مسلمة أخرى غير المسلمة التالية: إن كل فرد، أمام مجموعة معطاة من الأسعار و'دخل' معطى، يختار أن يشتري (أو يبيع) بطريقة محددة بصورة فريدة. وكل ما عدا ذلك هو ديكور زائد ولا تبرره، إن أمكن تبريره أصلاً، سوى الأهمية التى يمكن أن تُعطى له من زاوية أغراض أخرى. وقد أبصر بارون هذا ولكنه فشل فى صياغة هذه المسلمة بدقة وفى إثبات كفايتها معاً. ولكن الأمر أنجزه ساملسون<sup>(٥٢٤)</sup> الذى صاغ مسلمة الانسجام: إذا

$$\psi_i = h' (p_1, \dots, p_n, I) \quad (i = 2, \dots, n),$$

$$\sum_{i=1}^n \psi_i p_i - I = 0,$$

وأثبت بصورة باهرة إن هذا يعطى كل القيود التى نحتاجها لمعادلتنا

$$\sum_{i=1}^n p_i d_{\psi_i} = 0 \quad \text{and} \quad \sum_{i=1}^n dp_i d_{\psi_i} < 0 \quad (\text{not all } d_{\psi_i} = 0)^5$$

[ملاحظة الناشر: إن خطة الجزء الباقي من هذا الملحق للفصل السابع (Note on the Theory of Utility) غير واضحة بصورة تامة. ليس ثمة شك فى إن ج. شومبيتر كان يعتزم أن يجعل معالجته لاقتصاد الرفاه جزء من هذا الملحق، وهى معالجة يجرى وصفها كاستطراد أو ملاحظة حول المنفعة (انظر الفقرة الأولى من القسم الخامس من هذا الفصل: نظرية التخطيط والاقتصاد الاشتراكي) وثمة بعض الأدلة على أن هذه المعالجة كان يجب أن تشكل القسم الفرعى الثامن (من القسم الثامن). يمثل القسم المتعلق باقتصاد الرفاه، الذى يلى، معالجة تمهيدية يحتمل أنها كانت قد كتبت عام ١٩٤٦ أو ١٩٤٧. ومن الواضح أن الأقسام الستة

<sup>٥</sup> من جانب اقتصادى رياضى. وفى عمله: Theory of Social Economy، كرّر كاسل نفس الحاجة من حيث الجوهر.

In his A Note on the Pure Theory of Consumer's Behavior, Econometrica, February (٥٢٤) 1938; see also The Empirical Implications of Utility Analysis, Econometrica, October 1938. Cf. N. Georgescu-Roger, The Pure Theory of Consumer's Behavior, Quarterly Journal of Economics, August 1936



الأولى من Note on the Theory of Utility كُتِبَتْ فى نهاية عام ١٩٤٨. وقد تمت طباعة هذه المادة وقراءتها من قبل ج. شومبيتر. وقد كتب الأخير، فى وقت ما فيما بعد، خلاصة القسم السابع (The Consistency Postulate - مسلمة الاسجام) كما أنه كتب ملاحظات لقسم ثامن (The Corpse Shows Sighs of Life) {الفقيد يُبْدِى علامات على الحياة}. ومن الواضح أن اقتصاد الرفاه كان سُبْنَقَش هنا. ومع ذلك، فقد كان 'The Corpse' موجزًا جدا بحيث أننى قَدَمْتَه فى الفقرتين التاليتين كجزء من هذه الملاحظة وجعلت من 'اقتصاد الرفاه' القسم الثامن من ملحق الفصل السابع.

٨. الفقيد يُبْدِى علامات على الحياة لقد استعرضنا ما يبدو، رغم الارتدادات والانعطافات، خطأ واضحًا جدا من التطور بالنسبة لهدف يبدو إن ساملسون كان قد بلغه. ومع ذلك، فإن الصورة كانت ستبقى غير كاملة لو أحققنا فى ملاحظة عدد من الأعراض يبدو أنها تختلف عن هذا الخط وتشير باتجاه آخر. ولو كان من الممكن تفسير هذه الأعراض كبقايا من وجهات نظر قديمة، لما كانت هذه الأعراض جذيرة بالذكر. فمن الطبيعى إن مفهومًا مثل المنفعة، ذى الجنور الممتدة عميقًا فى كل تقليد القرون المبكرة وفى عادات فكر ولغة كل فرد، ما كان ليبتحى جانبًا بسهولة. ولكنه ينطوى على أكثر من هذا. صحيح أنه جرى بقوة إثبات أن مفهوم المنفعة هو مفهوم زائد بالنسبة لنظرية قيم التوازن - وهذا يمثل حقًا ليس فقط أقوى حجة ضده بل الحجة الضرورية الوحيدة. ولكن لم يتم إثبات - ولا يمكن إثبات بمقتضى طبيعة الأشياء - إن المفهوم لا يمكن أن يكون مفيدًا لأى غرض كان. فمهما كان شعورنا تجاهه، فلا نستطيع إنكار الخدمة التوجيهية heuristic التى أسداها فى الماضى - تاريخيًا، يعود اكتشافه إلى ذات النظرية التى بوسعها أن تعمل من دونه الآن - وليس ثمة معنى من القول إن حدواه تم استفادها بالنسبة لوقتنا. وفى هذا السياق، فمن الملائم أن نلاحظ أن بعض الحجج المضادة له ليس لها وزن، وإن الحجج الأخرى ذهبت بعيدًا جدا. بل إن الممكن حتى أن نقول إن المحاجة ضد إمكانية القياس تتدرج ضمن هذه الحجج الأخيرة. وبطبيعة الحال، بقدر ما يصح هذا الأمر، إذا كنا نبتكر دائمًا طرقًا للقياس، فإن مفهوم المنفعة يمكن أن لا يبقى تلك الحقيقة النفسية القديمة: فمن الممكن أن نتطلع إلى شيء ما محتمل

potential؛ بل إن هناك إمكانية معينة أن تكون قادرين على القياس من دون الحقيقة الذاتية [ملاحظات مكتوبة باليد].

‘وفي هذا السياق [ملاحظات مكتوبة باليد]، فمهما أثرت ضدها من اعتراضات [ملاحظات مكتوبة باليد].’

[ثم دون ج. شومبيتر المراجع التالية التي إن من الواضح أنه كان يعترض مناقشتها].

١. Irving Fisher, Mathematical Investigations in the Theory of Value and Prices (1925)، وهي رسالته لنيل شهادة الدكتوراه التي نشرت أولاً في: Transactions of the Connecticut Academy of Arts and Sciences, 1892.

٢. Aupetit (شيء غير محدد، كتابة تتعذر قراءتها)

٣. Irving Fisher, A Statistical Method for Measuring Marginal Utility and Testing the Justice of a Progressive Income Tax, in Economic Essays (Contributed in Honor of John Bates Clark (1927

٤. Ragnar Fischer, ' Sur un Probleme d' economie pure, Norsk Matematisk Forenings Skriften, 1926.

٥. Ragnar Frisch, New Methods of Measuring Marginal Utility (1932).

٦. Paul A. Samuelson, ' A Note on Measurement of Utility,' Review Of Economic Studies, February 1937

... غير صحيح [ملاحظات مكتوبة باليد] اقتصاد الرفاه [ملاحظات مكتوبة باليد] الانسجام [ملاحظات مكتوبة باليد] مؤشر، مظاهر [ملاحظات مكتوبة باليد]

كامن: [ملاحظات مكتوبة باليد] منحنيات أنجل

قد يعرف القارئ التمييز، المنتشر في التعاليم المتداولة، بين الاقتصاد 'الوضعي' *positive economics* واقتصاد الرفاه *welfare economics*. قد لا يبرر هذا التمييز شيئاً تقريباً غير متطلبات العرض، وأنه لا يعنى سوى إن الاقتصاد الوضعي يقوم بالتفسير واقتصاد الرفاه يقوم بالتوصية بشيء ما. ذلك لأن كل فرضيات اقتصاد الرفاه يمكن صياغتها بصورة تعبر عن واقع أو حالة معينة *indicative mood* مثلما يمكن بالضبط تحويل كل فرضيات الاقتصاد الوضعي إلى فرضيات أمرية *imperative* وذلك بإدخال مسلمات قيمية ملائمة *axiological* *postulates*. ومع ذلك، فما دام اقتصاد الرفاه المعاصر قد اكتسب، طبعاً، منزلة متميزة خاصة به، فمن الملائم أن نشير إلى تطوره بصورة منفصلة. كما نمثلك دافعاً إضافياً لكي نفعل هذا نظراً إلى أن هذا الموضوع يتصل بمسألة المقارنة بين الإشباع من فرد إلى آخر *interpersonal comparison of satisfactions*، وهى مسألة لم تمس بعد.

نحن نعلم بمدى قدم اقتصاد الرفاه، الذى اكسب هذا الأخير قدسيته: إذ إن جزءاً كبيراً من عمل كارافا *Carafa* وخلفه، إضافة إلى العلماء السكولانيين وخلفهم، كان يمثل اقتصاد رفاه. كما نعلم أيضاً أن وجهة نظر الرفاه كانت واضحة فى القرن الثامن عشر، وإن عبارة *felicita publica* {المصلحة العامة} كانت تظهر كثيراً على صفحات العناوين فى إيطاليا. وبالنسبة لينثام وللنفعيين الإنجليز عموماً، فإن وجهة النظر هذه هى جزء جوهرى من تعاليمهم، طبعاً. وعليه، فرغم الروح الوضعية للاقتصاد الريكاردى، فإن وجهة نظر اقتصاد الرفاه نجدها لدى 'الكلاسيك' الإنجليز، وبخاصة ج. س. ميل. وإلى هذا الحد، فإن اقتصادى الرفاه الحديثين لم يفعلوا غير إحياء تقليد بنثام.

وقد قدّم الانتصار المؤقت لنظرية المنفعة دافعاً جديداً بطبيعة الحال. ويمكننا أن نرى هذا لدى الرواد مثل دويو وغوسن. ولكن العمل الحالي فى اقتصاد

(٥٢٥) إلمة معالجتان لاقتصاد الرفاه (واحدة مطبوعة وأخرى مكتوبة باليد) تجمعهما عدة نقاط مشتركة. ونطرح هنا المعالجة المكتوبة باليد. وكانت كلاهما مساهمة تمهيدية، وقد تمت كتابتهما قبل الأقسام السبعة من هذا الملحق حول نظرية المنفعة.]

الرفاه يعود إلى تعاليم مارشال كما طورها بيكو، وإلى إديجورث وباريتو. طرح مارشال مساهمتين، إضافة إلى تقديم كثير من الاعتبارات العامة التي توافق كثيرًا ميله نحو الوعظ. أولاً، وكما أشير آنفاً، أعاد مارشال اكتشاف مفهوم دويو حول فائض أو ريع المستهلك، مقدّمًا، بهذا الشكل، اقتصاد الرفاه مع أداة تحليلية تم تجنبها لاستعمالها في هذا الحقل بشكل خاص، أو هكذا تم تصور هذا الأمر. ثانيًا، صاغ مارشال عدة فرضيات من النوع المميّز لاقتصاد الرفاه المعاصر. وفي الهامش، أدناه<sup>(٥٢٦)</sup>، تجرى الإشارة إلى أشهر فرضية من هذه الفرضيات. ولا تكمن أهمية هذه الفرضية في ذاتها، بل في حقيقة أنها شكلت مدخلًا جديدًا: إن مزايا حالة التوازن التنافسي التام - التي أسماها مارشال مذهب الإشباع الأقصى doctrine of maximum satisfaction - جرى التشكيك بها حقًا غير مرة في السابق من زوايا عدة؛ ولكن هذه كانت هي المرة الأولى التي طُرِح فيها هذا الأمر في نطاق النظرية البحتة لتلك الحالة، المرة الأولى، على المستوى النظري، لدرس إمكانية تحويل الأفعال الفردية إلى قنوات تساعد على الرفاه العام أكثر مما تفعل هذا قنوات سياسة عدم التدخل. أما مساهمات إديجورث الكثيرة، فقد يمثلها أحسن تمثيل ذلك للجزء من نظريته لفرض الضريبة المتعلق بالعدالة. تجرى معالجة إديجورث بروح من عمله: (New and Old Methods of Ethics (1877)، أى بروح من مبدأ اللذة hedonism أو المذهب النفعي. والنقاط الرئيسية لهذه المعالجة تتمثل فيما يجريه إديجورث من تمييز بين، وتعريف وتكميم، مفاهيم التضحية المتساوية والمقتاسبة والدنيا equal, proportionate, and minimum sacrifice، علمًا بأن المضمون المساواتي للفكرة الأخيرة المذكورة نواً يرد على نحو ملائم<sup>(٥٢٧)</sup>. لقد توجّهت جهود إديجورث بشكل رئيسي ضد الأخطاء الشائعة في التفكير كالأخطاء

(٥٢٦) شدد مارشال (Principles, p. 533 et seq) على أن المجموع الكلي للإشباع في مجتمع ما يمكن أن يتجاوز الحد الأقصى الذي يمكن الحصول عليه في ظل سياسة عدم التدخل في حالة من التوازن التام في المنافسة التامة وذلك عن طريق فرض ضرائب على إنتاج السلع الخاضع لتناقص الغلة واستخدام العvisلة لمساعدة إنتاج السلع الذي يخضع لتزايد الغلة. إن هذه الفرضية، التي يتعذر علينا مناقشتها هنا، تم توسيعها كثيرًا على يد البروفيسور بيجو، وبشكل خاص، على يد السيد ر. ف. كان R. F. Kahn، الذي يمثل المرجع الرئيسي في هذا الحقل. انظر مقالة الأخير: 'Some Notes on Ideal Output,' Economic Journal, March 1935.

(٥٢٧) تتمثل الفكرة الحاسمة، من أجل تقليل التضحية الكلية إلى أقل ما يمكن عند ريادة الضريبة بمقدار معين، في أن الضريبة يجب، بالنسبة للمبلغ المطلوب، أن تستوعب كليًا، أولاً، الفائض في الدخل الأعلى بالنسبة للدخل التي تأتيها من حيث الارتفاع، ومن ثم الفائض من هذين الدخلين على الدخل بالنسبة الأقل منهما، وهكذا.

التي يتضمنها الاعتقاد واسع الانتشار أن تناقص المنفعة الحدية للدخل يمثل كل ما يجب افتراضه لجعل مبدأ التصاعد *progressiveness* في فرض الضرائب يخضع لفرضية التضحية المتساوية<sup>(٥٢٨)</sup>.

وهذا كله مجرد مذهب بنتامي وقد أعيد إحياءه - أو بالأحرى، مذهب بنتامي مسلح بتقنية أفضل - وهو يفترض ليس فقط مفهوماً كمياً للمنفعة أو الإشباع أو الرفاه بل أيضاً الفكرة الأبعد التي تقول بإمكانية مقارنة الإشباع لدى الأفراد المختلفين، وبشكل خاص، تجميع هذه الإشباعات في: الرفاه العام للمجتمع ككل - فكرة 'إمكانية مقارنة المنفعة من فرد إلى آخر' *interpersonal comparability of utility*. إن هذه الفكرة، التي يحرص بعض الاقتصاديين على الدفاع عنها في وقتنا الحاضر<sup>(٥٢٩)</sup>، رغم أن آخرين استعملوا حججاً كانت تقترضها، تمتلك سجلاً ينحج حيناً ويخفق حيناً آخر: فقد تحداها جيفونس منذ البداية، ثم جرى تحديثها غير مرة من قبل كتاب لم يعترضوا، وكتاب اعترضوا، على صعوبة إمكانية مقارنة المنفعة. ولكنها ظلت حاضرة بقوة، ذلك لأنها، طبعاً، كانت مفيدة لأغراض اقتصاد الرفاه بشكل رئيسي، كما يبدو. فمارشال نفسه لم يعترض عليها كما هو واضح<sup>(٥٣٠)</sup>، كما بذل فيكسل ما استطاع للقول إن المناقشات في البرلمان حول قضايا فرض الضرائب لن يكون لها معنى إذا كان من المستحيل مقارنة منافع الأفراد المختلفين<sup>(٥٣١)</sup>. وهذا القول يذهب بعيداً نوعاً ما، ولكنه، من الناحية الأخرى، يذهب

(٥٢٨) يمكن العثور على هذا الخطأ، كشاهد على عادتنا الرخوة في التفكير، في كتابات اقتصاديين مشهورين جداً، مع إنه يجب أن يكون من الواضح، على فرض وجود نية باقتطاع 'مبالغ' متساوية من الإشباع من دافعي الضرائب، أن لا شيء يترتب على 'قانون' تناقص المنفعة الحدية للدخل سوى أن للدخل الأعلى يجب أن تدفع مبالغ مطلقة أكثر مما تدفعه للدخل الأصغر: أما أن للضريبة، المصممة لتحقيق تلك النية، هي ضريبة تصاعدية، تناسبية أو تنازلية، فهذا أمر يعتمد على الشكل الخاص الذي نختار تقنية لذلك القانون بشأن التناقص.

See L. Robbins, 'Interpersonal Comparison of Utility,' *Economic Journal*, December (٥٢٩) 1938.

(٥٣٠) صحيح أنه قال (Principles, Book 1, ch. 5, p. 76): 'لا يستطيع بشكل مباشر مقارنة الاستمتاع الذي يشعر به شخصان من التذخين؛ أو حتى ذلك الاستمتاع الذي يحصل عليه نفس الشخص منه في فترتين مختلفتين'. ولكن التأكيد هو على كلمة 'بشكل مباشر'؛ وأن الجملة لا تنفي سوى القول: مثلاً إن قياس رعبات فرد معين تتحقق بالضبط دائماً بصورة غير مباشرة بالمعنى الموضح آنفاً، فإن المقارنة بين الأفراد يجب أن تلجأ إلى طرق غير مباشرة. وفي الواقع، فإن حاجة مارشال تفترض غير مرة إمكانية للمقارنة من فرد إلى آخر.

(٥٣١) انظر، مثلاً، مقالته حول نظام كاسل، المنشورة كملحق أول للطبعة الإنجليزية من عمله: Lectures, vol. 1, p. 221.

بعيداً نوعاً ما أيضاً ليشير دون تحفظ إلى أن المقارنة بين الأفراد من حيث المنفعة<sup>(٥٣٢)</sup> لا معنى لها بأى مفهوم كان ولأى غرض كان.

على أى حال، فمن زاوية أولئك الاقتصاديين الذين هم خصوم ثابتون لكل من المقارنة بين المنافع الفردية وقياسها، فإن المحاولة فى أى من الأمرين ليست طبعاً أفضل من العوم فى الغيوم. ومع ذلك، فهم لم يفكروا بالتحدى عن اقتصاد الرفاه. وفى هذا الشأن، فقد كان باريتو أيضاً هو من تقدم لإنقاذ الوضع، جزئياً على الأقل. فهو، وبارون من بعده، أوضح أن الاعتراض على المقارنة بين المنافع الفردية (أو إمكانية قياسها) لا يبطل تلك الفرضيات من اقتصاد الرفاه التى تشير إلى أحداث تفيد أو تضر بعض أعضاء المجتمع دون أن تفيد أو تضر أعضاء آخرين<sup>(٥٣٣)</sup>. إن هذا المبدأ يساعدنا أيضاً، بمعنى ما أكثر تقييداً، على الحديث عن حدث معين يكون 'مفيداً اجتماعياً' حينما يتضرر بعض الأفراد (عند فقد شيء ما) ولكن من يتضررون يمكن كلياً التأمين عليهم (بحيث أنهم لا يعودوا يفضلون وضعهم القديم على الوضع الجديد) على حساب من كانوا قد استفادوا وبحيث يصبح هؤلاء الآخرون فى وضع أفضل مما كانوا عليه من قبل حتى بعد إجراء هذا التأمين<sup>(٥٣٤)</sup>.

إن العمل النموذجي الذى ينبع منه اقتصاد الرفاه الإنجلو-أمريكي الجديد: عمل البروفيسور بيجو<sup>(٥٣٥)</sup> (Economics of Welfare (1920 ; 3rd rev. 1929)، يتجاوز كثيراً الحدود التى رسمها مقترح باريتو، وبخاصة بالنسبة لتحويلات الثروة من الأفراد الأغنياء نسبياً إلى الأفراد الفقراء نسبياً، رغم أنه يراعى إلى حد ما وجهة النظر التى أشير إليها توتاً. ولكن اقتصاد الرفاه الإنجلو-أمريكي الجديد نفسه

---

(٥٣٢) ربما يتعين على، مثلما قمتُ بالتفسير بالنسبة لإمكانية القياس والتكامل، تفسير إن هذا لا يجب أن يرقى إلى أكثر من القول أنه قد يكون من الممكن صياغة فرضيات حول العلاقة بين أهمية دولار واحد بالنسبة للفرد الفقير، A، وأهمية دولار واحد بالنسبة للفرد الغنى، B، التى تعطى نتائج معقولة فصب.

(٥٣٣) وهذا يعنى، طبعاً، أن هذه الأحداث، الترتيبات الجديدة، أو الإجراءات، يمكن أن نسميها 'مفيدة' لو 'ضارة' بغض النظر عن أى مقارنة بين الأفراد وبصرف النظر عن السؤال عن حجم استفادة أو تضرر المستفيدين أو الضحايا. إن الحالة التى يكون فيها كل الأفراد مستفيدين أو متضررين تغطيها صياغتنا كما هو واضح.

(٥٣٤) سيدرك القارئ، عند التأمل، إن هذا أكثر مما يكون عليه كما يبدو للوهلة الأولى، أى تعريف مصطلح جدا لما يُراد بعمل 'المجتمع' فى حال أفضل.

(٥٣٥) (Wealth and Welfare (1912 (أصل: ١٩١٢).

بحاول احترام تلك الحدود، رغم أن انتهاك الأرض الممنوعة ما يزال يحدث بصورة متكررة. أى أن هذا الاقتصاد يحاول، كقضية مبدأ، الاقتصاد على الفرضيات التي يمكن وضعها دون اللجوء إلى مقارنة المنافع من فرد إلى آخر أو قياسها. إن قيذا ذاتيا كهذا كان يمكن أن يبدو مثيرا للاستغراب بسبب حقيقة أن نتيجة الرئيسية هي تجريد الكثير من البنود المساواتية، التي يتعلق بها عاطفيا معظم الاقتصاديين المعاصرين، من أسسها العلمية أو العلمية المزعومة. ولكن الأمر لا يتطلب حقا من اقتصادي الرفاه تقييد أنفسهم كثيرا ذلك لأنه قد تم اكتشاف خطة تساعد على الالتفاف على تلك القيود. تسمى هذه الخطة بالتقييم الاجتماعي Social Valuation وتتمثل باستبدال مفهوم الرفاه الاجتماعي، المعروف كمجموع للإشباع الفردي، بال قاعدة التي تضعها جهة ما لتحديد الأوزان النسبية التي يجب إعطاؤها لرغبات أعضاء المجتمع (التي يتعدى قياسها) <sup>(٥٣٦)</sup>. أما أن هذه الجهة ما هي إلا *volonte generale* {قوة الإرادة العامة} التي انتشرت في القرن الثامن عشر، فهذا أمر ينبغي أن يكون واضحا؛ وكذلك يتعين أن يكون جليا الخطر المتمثل في إن هذا الجهة لم تعد سوى عنوان لاهتمامات ومثل الكاتب الذي يقوم بالتحليل.

وفي ظل هذه الظروف، يبرز السؤال التالي مرة أخرى: بم يختلف اقتصاد الرفاه الحالي عن ذلك الخاص 'بالكلاسيك' الإنجليز <sup>(٥٣٧)</sup>. أولاً، يختلف اقتصاد

(٥٣٦) يمكن توضيح هذا من خلال المناقشات البرلمانية حول قضايا فرض الضرائب التي أشار فيكسل إليها. فوفقا لوجهة النظر الحديثة، لا يستطيع البرلمان أو أي فرد آخر مقارنة منافع الأفراد الذين يتعين عليهم دفع الضرائب ومنافع الأفراد الذين يحصلون على المردود أو النفع بأشكال أخرى من خلال الإنفاق الحكومي المباشر. ولكن هذا لا يهم حقا؛ فالغالبية البرلمانية نفسها تصفى ببساطة قيمة (ترتيبية) مقارنة على للتضحيات والمنافع المعنية. وبالمثل، فإن القارئ، دون شك، ميسفي القيمة، التي يفضيها، على كل من المزايا المقارنة والمطلقة لكلا الخطوتين.

(٥٣٧) نظرا إلى أنه يتعدى علينا أن نتناول طرق ونتائج اقتصاد الرفاه، فقد يرحب القارئ بالمراجع التالية. A. Burk (Bergson), 'A Reformulation of Certain Aspects of Welfare Economics,' Quarterly Journal of Economics, February 1938 ; H. Hotelling, 'The General Welfare in Relation to Problems of Taxation and of Railway and Utility Rates,' Econometrica, July 1938 ; N. Kaldor, 'Welfare Propositions in Economics and Interpersonal Comparisons of Utility,' Economic Journal, September 1939 ; J. R. Hicks, 'The Foundations of Welfare Economics,' Economic Journal, December 1939 ; T. de Scitovszky, 'A Note on Welfare Propositions in Economics,' Review of Economic Studies, November 1941 ; O. Lange, 'The Foundations of Welfare Economics,' -Econometrica, July-October 1942 G. Tintner, 'A Note on Welfare Economics,'

الرفاه الحالّي بتقنيته الأفضل. وثانيًا، أنه يختلف أيضًا بموقفه من نشاط الأعمال وسياسة عدم التدخل وذلك، جزئيًا، لأن هذه التقنية الأفضل تقدم نتائج أفضل، ولكن أكثر بكثير، لأن اهتمامات وجذور الفرد الراديكالي الحديث تختلف عن اهتمامات وجذور الفرد الراديكالي القديم. ولكن اقتصاد الرفاه الحالّي، ثالثًا، يختلف أيضًا بظرف معين ليس في صالحه. إذ إن فرضيات الرفاه الكلاسيكية - بما في ذلك فرضيات جرمي بنتام - تبدو إدراكًا واضحًا للتحفظات التي أصبحت تخضع لها الاعتبارات الخاصة بحقائق الرفاه الآنّي بمجرد أن نأخذ المستقبل بنظر الاعتبار. وليس أقل وضوحًا، إن مثل هذه الاعتبارات تغيب كليًا عن كتابات اقتصاديي الرفاه الحديثين. إذ إن موضوعهم الوحيد، عمليًا، هو إدارة الوسائل التي تقدمها بنية صناعية قائمة. وهذا الموضوع لا يثير أي اعتراض على فرضيات الرفاه بقدر ما تبقى هذه الفرضيات كتدريبات *exercises* محصورة في مجال النظرية البحتة وهي توصف هكذا بشكل صريح. ولكنه يثير أكبر اعتراض بمجرد أن يتقدم الاقتصادي المهتم بالرفاه نحو 'التوصية بوصفة ما'، مكرّرًا غلطة منهجية قديمة العهد. إن الاعتراض الرئيسي على الوصفة الأكثر شعبية بين كل وصفات الرفاه - المساواة في الدخول - لا يتمثل بأن الوصفة لا تمتلك أسسًا يمكن الدفاع عنها بشكل صارم؛ بل يتمثل هذا الاعتراض، حتى حينما يمكن الدفاع عن هذه الأسس، في أن الوصفة لا تثير الاهتمام قط عند مقارنتها بمسألة آثارها على التطور الحضاري والاقتصادي.

---

"Econometrica, January 1946". وتحمل مقالة هوتلنج Hotelling أهمية خاصة لأنها تتضمن ما قد يكون الفرضية "العملية" الأكثر شهرة، أي أن تعظيم الرفاه الأقصى (بمعنى ما محدد) يتطلب إنتاج واستهلاك السلع والخدمات بكميات معينة بحيث يمكن مساواة تكاليفها الحدية وأسعارها حتى حينما يتضمن هذا، بسبب تناقص معدل التكاليف، خسائر للصناعة المنتجة - وهي فرضية لها أهمية نظرية كبيرة. وثمة مثال ممتاز آخر حول اقتصاد الرفاه الحديث في وضع عملي *at work* وهو عمل البروفيسور ساملمسون: "Welfare Economics and International Trade," *American Economic Review*, June 1938 الذي يكمله عمله: "Gains from International Trade," *Canadian Journal of Economics and Political Science*, May 1939 وعمله *Foundations* (1947), ch 8.

[حينما كتب هذا القسم أصلاً، كانت الإحالة الأخيرة فيه إلى عمل مقالة تينتير Tintner في مجلة *Econometrica*, January 1946. لما الإحالة إلى عمل ساملمسون (1947) *Foundations*، فقد أضيفت لاحقاً بقلم رصاص.]





## الفصل الثامن

### النقود والائتمان والدورات

- ١- المشاكل العملية
  - (أ) قاعدة الذهب
  - (ب) نظام المعدنيين
  - (ج) التعاون للنقدى الدولي
  - (د) سياسة الاستقرار والإدارة النقدية .
- ٢- العمل التحليلي
  - (أ) فالراس
  - (ب) مارشال
  - (ج) فيكسل
  - (د) النمساويون
- ٣- أساسيات
  - (أ) طبيعة ووظائف النقود
  - (ب) النظرية الحكومية حول النقود لدى ناب]
- ٤- قيمة النقود: طريقة الأرقام القياسية
  - (أ) العمل المبكر]
  - (ب) دور المنظرين الاقتصاديين]
  - (ج) هابرلر، ديفزيا، كينز]
- ٥- قيمة النقود: معادلة المبادلة و'منهج الكمية'
  - (أ) تعريف المفاهيم]
  - (ب) التمييز بين معادلة المبادلة والنظرية الكمية]
  - (ج) تكافؤ القوة الشرائية وآلية المدفوعات الدولية]
- ٦- قيمة النقود: منهج الرصيد النقدي ومنهج الدخل
  - (أ) منهج الرصيد النقدي]
  - (ب) منهج الدخل]
- ٧- الائتمان المصرفي و'خلق' الودائع

٨- الأزمات والدورات: النظريات النقدية

٩- التحليل غير-النقدى للدورة

(أ) عمل جوغلاز

(ب) أرضية مشتركة و'نظريات' متصارعة

(ج) مناهج أخرى

## ١- المشاكل العملية

مرة أخرى، كان الجزء الأعظم من الأدب للضخم حول النقود والقضايا المرتبطة بها، للذى قُدمته الفترة محل الدرس، نتاجًا للمناقشات التى دارت حول المشاكل الجارية. وقد تضمن هذا الأدب، كما هو شأن الأدب حول النقود على الدوام ماضيًا وحاضرًا، كمية كبيرة من أعمال ليس لها أى قيمة قط وكمية أكبر من أعمال ليس لها من أهمية من زاوية تاريخ التحليل، مع أنها قيمة فى نطاقها إلى هذا الحد أو ذاك. ومع ذلك، فمن الضروري، إذ نستعيد ما سبق قوله فى الفصل الثانى، القسم الثانى، أن نشير ثانيةً، إلى قسم من تلك المشاكل العملية التى حفزت مناقشات هامة إلى حد ما.

(أ) قاعدة الذهب: إن الأدب الغزير حول الاتجاه الذى ساد فى السياسة النقدية خلال الفترة محل الدرس، والمتمثل بتواصل الأخذ قاعدة الذهب أو تبنيتها، يستحق تحليلًا أكثر دقة مما نستطيع تقديمه. فقد كان هناك فى كل البلدان، بين من ناقشوا وقائع actualities السياسة النقدية الوطنية بروح عملية، 'أنصار' مخلصون كثر لهذه القاعدة. وكان بين هؤلاء، على عادة كل مجموعة فى كل مناقشة عملية، متعصبون ضيقو-أفق ليس لهم أى أثر علمى، ولكن مجموعتهم كانت محترمة فى مستوياتها العليا. سوف أشير، على سبيل المثال، إلى بامبيرغر وغيفن ودى بارس، رغم أن هناك 'دزينة: دسنة من أمثال هؤلاء الثلاثة من الكتاب من شأنها أن تخدم غرضنا بصورة مماثلة<sup>(٧٠٢)</sup>.

(٧٠٢) كان لودفيك بامبيرغر Ludwig Bamberger (١٨٢٣-١٨٩٩) ليبراليًا نظريًا نمطيًا من الطراز الألماني-تورنيا عام ١٨٤٨، وحصنًا عتيقًا للاشتراكية، والحماية، وحتى للضمان الاجتماعى فيما=

وبسبب الحكم السطحي الذي اعتاد بعضنا على تمريره بشأن الفكر النقدي في تلك الفترة، فمن الضروري أن نلاحظ، أولاً، إن وجهات نظر وتوصيات 'الأنصار' المخلصين كانت تتعرض للهجوم دون انقطاع - بحيث يتعذر أن يكون هناك شيء ما أبعد عن الحقيقة من الفكرة القائلة إن اقتصادي تلك الفترة بشكل عام كانوا، كمجموعة، يولّهون البقرة الذهبية - وثانياً، إن وجهات النظر هذه لم تتلق سوى دعم مشروط من لدن قادة الاقتصاد العلمي ممن اهتموا بالحقل فعلاً. وكما سنرى، فلا يمكن تسمية جيفونز، أو فالراس، أو مارشال، أو فيكسل، أو غيرهم، أو فيشر، كأنصار نظريين أو عمليين، دون تحفظ، للنظام المعدني الأحادي القائم على الذهب. وفيما بعد، علاوة على ذلك، فإن الكساد الذي حدث في الثمانينيات والتسعينيات أثار مسألة مسئولية الذهب أما عن هبوط الأسعار أو التقلبات الدورية في الأسعار. وقد أثار ظهور قاعدة الصرف بالذهب - gold-exchange standard السؤال المتعلق بمزايا التداول الفعلي للذهب، الذي كان ريكاردو من قبل، كما نعلم، قد أجاب عليه إجابة سلبية<sup>(٧٠٣)</sup>.

بعد ذلك العام. وكعضو في الريخشتاغ، فرض بامبيرغر نفسه كمرجع له بشأن النقود وكان هدفه هو جعل ألمانيا تأخذ بقاعدة الذهب وإبقائها هناك. وكان بامبيرغر يعادى نظم المعدنين بقوة (انظر القسم الفرعي ب) وأجهر على حجة هذا النظام بالإشارة إلى ما تخفيه هذه الحجة من مصالح في الفضة. ولكن المهمة الخاصة التي سعى بامبيرغر بشكل مثابر إلى تحقيقها والظروف التاريخية الخاصة التي في إطارها طرحت تلك المهمة نفسها أمامه ينبغي أخذهما بنظر الاعتبار قبل أن ندين وجهات نظره من ناحية عدم كفايتها النظرية. وقد نشر ك. هيلفيغ K. Helfferich الأهم من خطبه ومقالاته العام ١٩٠٠ (Ausgewählte Reden und Aufsätze über Geld- und Bankwesen).

المير روبرت غيفن Robert Giffen (١٨٣٧-١٩١٠)، صحفي اقتصادي وموظف حكومي، يعود إلى فئة الاقتصاديين الجديرين بالتقدير وحتى البارزين ممن ليس بوسع هذا الكتاب إنصافهم. ويشكل عمله: Growth of Capital (١٨٨٩) (معلمين في تاريخ الإحصاء الاقتصادي. وينبغي علينا، هنا، أن نشير إلى دفاعه للبايل عن قاعدة الذهب (Case against Bimetallism, 1892: Evidence before the Royal Commission on Gold and Silver, 1886-8) وموقفه الشديد: للأنظمة النقدية الوهمية Fancy Monetary Standards (أي غير الذهبية).

كلن ف. ي. دي بار F. E. de Parieu (١٨١٥-١٨٩٣) أهم هؤلاء الكتاب الثلاثة إلى حد بعيد. كل دي بار فرداً عادياً - نصف سياسي، نصف موظف حكومي - وقد تخصص في حقول فرض الضرائب (ضريبة الدخل وما يرتبط بها من قضايا) والسياسة النقدية. وبدءاً من العام ١٨٥٧، إذ أدرك الاندفاع العثماني للأشياء، فقد دافع دي بار عن قاعدة الذهب - ولكن مع مراعاة ملائمة لمشاكل الفضة الفرنسية - والتعاون النقدي الدولي (انظر القسم الفرعي ج، أدناه). أما عمله حول النقود، فيرد في تقاريره المختلفة. وسبق أن أشرنا إلى عمله حول المالية العامة. [اعتزّم ج. شوميتز أن يفعل ذلك في القسم السادس، غير المكتمل، من الفصل السادس، ولكنه لم يفعل.]

(٧٠٣) تعود فكرة قاعدة الصرف بالذهب إلى أحد المهيبين أسامنا. ولم يكن للتحليل العلمي سوى شأن =

(ب) نظام المعدنين: كان نظام المعدنين أخصب المصادر للمناقشة العملية طوال الفترة. يتضمن الأدب الشعبي والسياسي لأنصار الفضة- إنصاف الفضة؛ عملة الأجداد؛ إن البشرية لن تُصلب على صليب ذهبي- حججاً كثيرة تواصلت على مستوى أوطاً بكثير من أى شيء يمكن العثور عليه لدى أنصار الذهب. وبشكل خاص، فقد ابتلى ذلك الأدب بأعمال ذات طبيعة شبه-مرضية لأن نظام المعدنين كان فى مقدمة مصادر الأوهام النقدية فى ذلك الوقت. ومع ذلك، فالحقيقة هي أن حجة نظام المعدنين، فى مستواها الأرفع، كانت هي أفضل ما فى المناقشة حقاً، حتى بمعزل عن الدعم الذى قدمه عدد من الكتاب البارزين لنظام المعدنين<sup>(٧٠٤)</sup> - وهي حقيقة تميل إلى طمسها تلك الأعمال شبه المرضية وكذلك انتصار مجموعة أنصار نظام الذهب.

(ج) التعاون النقدى الدولى: إن الاتحادات والاتفاقات النقدية العالمية مثل الاتحاد اللاتينى، الاتحاد الاسكندنافى، الاتحاد الألمانى (قبل تكوين الإمبراطورية) قد أُوحيَتْ بصورة طبيعية بمخططات أكثر شمولية. وبمبادرة من فرنسا، انعقد فى باريس عام ١٨٦٧ مؤتمر نقدي عالمي نجح إلى حد مدهش، بقيادة دي بار de Parieu، فى البقاء بعيداً عن وكر أنصار نظام المعدنين وقام بدرس مسألة سك الذهب على مستوى عالمي موحد وتبنى ما كان، إلى حد بعيد، أكثر المقترحات جرأة منذ أيما وقت مضى لتكوين اتحاد نقدي عالمي. ولكن ضغط الولايات المتحدة

---

«ضئيل بهذا الاكتشاف» إن كان له أصلاً. ومع ذلك، فتمه عدد من التفسيرات المهمة لقاعدة الصرف قدمها الاقتصاديون العلميون نكتفى منها بما يلي، L. von Mises, 'The Foreign-exchange Policy of the Austro-Hungarian Bank,' *Economic Journal*, June 1900 ; J. M. Keynes, *Indian Currency and Finance* (1913) ; Fritz Machlup, *Die Goldkernwahrung* (1925) ; C. A. Conant, 'The Gold-Exchange Standard,' *Economic Journal*, June 1909 وعدد من المقالات والتقارير الهامة قدمها إي. دبليو. كيمرر E. W. Kemmerer : انظر، مثلاً، تحليله لحالة مستوطنات ستراتس فى مجلة: *Political Sciences Quarterly*, xix and xxix (December 1904 and December 1906).

(٧٠٤) ومع ذلك، فمن المستحيل لاختيار أمثلة من ذلك السيل من المنشورات. وبدلاً من ذلك، سوف أذكر عملياً لهما مكانة طيبة لا يرقى إليها شك ويصلحان كمدخل إلى الأدب المتداول أيضاً: J. S. Nicholson, *Treatise on Money and Essays and Monetary Problems* (1888), and F. A. Walker, *International Bimetallism* (1896). كانت هناك جمعية لأنصار نظام المعدنين نوصى القراء الذين يرغبون بمتابعة الموضوع أكثر الإطلاع على منشوراتها. كما يمكن العثور على مادة إضافية فى التقارير والكتابات الأخرى ل. س. دانه هورتون S. Dana Horton الذى يأتى بعد ووكر، للدفاع الأمريكى البارز عن نظام المعدنين للعالمى. أما العمل التحليلي البحث، البارز، فهو عمل فالراس: (Elements, leçons 31 and 32).

في المؤتمرات اللاحقة، ١٨٧٨، ١٨٨١ و ١٨٩٢ أدى إلى حَرف المناقشة والمقترحات باتجاه نظام المعدنين، قاتلاً بذلك الفكرة الأصلية<sup>(٧٠٥)</sup>. ومع ذلك، وفي مؤتمر عام ١٨٩٢، قدّم الاقتصادي الألماني يوليوس وولف Julius Wolf فكرة جديدة مقادها إبداع احتياطي عالمي من الذهب في بلد محايد وأن يجري إصدار بُنكُنوتات عالمية على أساس هذا الاحتياطي - وهي الفكرة التي حقّقها جزئياً فيما بعد، ولو في شكل آخر مختلف كلياً، الصندوق التولي المعروف بمؤتمر بريتن وودز Bretton Woods.

(د) سياسات الاستقرار والإدارة النقدية إن الفتنة الرئيسية لحجة نظام المعدنين، على الأقل بالنسبة للأفراد الذين ليس لهم مصلحة مباشرة بإنتاج الفضة، تتمثل طبعاً بالأفاق التي أتاحتها هذا النظام بسبب الأسعار المرتفعة. ومع ذلك، ومن الناحية الرسمية، فقد فضّل أنصار نظام المعدنين للتحدث عن العمل على استقرار مستوى السعر stabilizing the price level. ولكن كانت هناك مخططات أخرى لسياسات الاستقرار stabilization، لا ترتبط بالفضة، كالمخططات الساعية لإبعاد الذهب عن التداول كلياً واستعمال نقود ورقية. ومع أن مستوى السعر، خلال ثلاث عقود من تدنى الأسعار، يمثل أساساً ما عمل الناس على استقراره (وكما هو الحال دائماً، فثمة خلط، مقصود أو غير مقصود، بين هذا وبين هدف إبقاء أسعار فردية معينة مرتفعة، وبخاصة أسعار المنتجات الزراعية)، بيد أن وجود أهداف أوسع لم يكن غائباً قط. فحتى مجرد هدف استقرار الأسعار يفترض الاهتمام باستقرار الوضع الاقتصادي للبلاد المعنى - بوصفه الدافع الرئيسي للاقتصادي البحت له. وإضافة إلى ذلك، وبخاصة بالارتباط مع المناقشات حول قاعدة الصرف بالذهب، كان هناك حديث واسع عن استقرار المعدلات النقدية للفائدة money rates<sup>(٧٠٦)</sup>.

---

(٧٠٥) حول هذه المؤتمرات، التي تتضمن تقاريرها مساهمات كثيرة لها قيمة تحليلية، انظر: H. B. (Russel, International Monetary Conferences (1898).

(٧٠٦) إن 'كوميديا الأخطاء'، الموجود في كل مناقشة بشأن السياسة الاقتصادية تقريباً، يمكن توضيحه بصورة مفيدة من خلال مثال واحد يمس ذلك النطاق من المشاكل. فحينما تبنت المساء في التسعينات، قاعدة الصرف بالذهب، ذهب السياسيون والصحافة إلى أن أحد مزايا هذا الترتيب هو ضمان أسعار فائدة أقل مما يمكن أن تكون عليه في حالة عملة ذهبية متطورة fullfledged gold currency. ومن السهل بالتأكيد فصل الحقيقة عن الزيف في هذا القول. إن مصرفاً مركزياً يريد أن يُبقى أسعار الصرف ضمن نقاط الذهب ينبغي عليه، في المدى الطويل، أن يفعل كل ما يفعله مصرف مركزي في ظل قاعدة الذهب المتطورة ويمتنع عما يجب أن لا يفعله مصرف كهذا. وعليه، فإن أسعار الفائدة، في سوق للنقود يعمل في ظل قاعدة الصرف بالذهب، لا يمكن عادة أن =

وهذا كله كان يعنى الحديث عن فكرة الإدارة النقدية من هذا النوع أو ذلك. فنظام المعدنين، مثلاً، يعنى الإدارة كلما كان من الضروري، لكى يعمل هذا النظام، تنظيم سعر الفضة - أى تثبيت هذا السعر عن طريق شراء الفضة بغية منعها من إقصاء الذهب عن التداول - ذلك لأن النظام النقدي فى هذه الحالة يكف عن العمل بصورة تلقائية. كما أن كل المخططات التى ذهبت أبعد من هذا تضمنت المزيد من الإدارة، طبعاً. وكمثال، أشير إلى مقترح استحق بعض الدعم: مقترح تكوين عملة ورقية غير قابلة للتحويل يتولاها قسم حكومى معين يقوم بشراء السندات الحكومية مقابل هذه العملة - لزيادة السيولة - كلما هبط مستوى السعر، وببيع هذا القسم السندات الحكومية - لتخفيض السيولة - مقابل هذه العملة كلما زاد مستوى السعر. يمكن اعتبار هذا المقترح أحد بشارات عمليات السوق المفتوحة لنظام الاحتياطي الفدرالى. ولكن فكرة عمليات السوق المفتوحة كانت مألوفة فى أشكال أخرى أيضاً. ذلك لأن الإدارة النقدية لم تقتصر على إدارة العملة. فقد امتدت إلى إدارة الصرف الأجنبى، وبدرجة أهم، إدارة الائتمان المصرفى<sup>(٧٠٧)</sup>. كما أن الإدارة النقدية لم تبقى فى عالم 'الخطط'. إذ مارسها بصورة متزايدة كل المصارف المركزية الكبيرة<sup>(٧٠٨)</sup>. وليس صحيحاً أن الإدارة النقدية من هذا النوع والأنواع الأخرى لم يكن لها من غرض سوى حماية رصيد بلد ما من الذهب. فقد مورست هذه الإدارة لأغراض العلاج. لقد اختلفت هذه الأغراض عن أغراضنا فى الوقت الحاضر وإن التشغيل الكامل لم يشكل الهدف المهيمن. ولكن من المفضل أن يُبالغ

---

تكون أقل مما يمكن أن تكون عليه فى سوق للنقد يعمل فى ظل قاعدة ذهب متطورة. ولكن، أولاً، إن الكمية الكلية من الذهب الضرورى للشروع بنظام قاعدة الصرف بالذهب تقل عن الكمية الكلية من الذهب الضرورى للشروع بنظام بنطوى على تداول فعلى للذهب. وعليه، فإن أسعار الفائدة النقدية فى البداية ليس من الضرورى إبقاؤها عند مستوى عالٍ لوقت طويل فى الحالة الأولى بالمقارنة مع ضرورة ذلك فى الحالة الثانية. ثانياً، مع سيطرة المصرف المركزى على كل خزائن للذهب النقدي فى بلد ما، فإن تجنب ضرورة تغيير سعر المصرف bank rate عند المرور بمراحل صعبة أسهل فى الحالة الأولى مما فى الحالة الثانية. ومع ذلك، فإن السياسيين والصحافة اليومية زعموا أن أسعار الفائدة ستكون فى ظل قاعدة الصرف بالذهب أقل مما يمكن أن تكون عليه فى ظل قاعدة ذهب متطورة. وحينما تحمس الاقتصاديون المهنيون لنحضر هذه الفرضية الخاطئة، فإنهم فشلوا عادة بالتسليم بالفرصتين الصحيحتين بحيث، وكما يحدث كثيراً فى حفائنا، إن كلا طرفى السجال كانا، من حيث النتيجة، على صواب وخطأ فى الوقت نفسه.

(٧٠٧) وهكذا، فإن قضية السيطرة على الائتمان مقابل السيطرة على النقود، التى امتدت إلى عهود حديثة جداً، كانت قد نوقشت فى عهود سابقة.

(٧٠٨) بالنسبة لإنجلترا بشكل خاص، انظر: W. T. C. King, History of the London Discount Market (1936).

فى التشديد على الأهمية التى مُنحت حينذاك لأداء لعبة قاعدة للذهب لذاتها مثلما إن من المضلل أن بجرى الحديث عن الأنظمة النقدية قبل عام ١٩١٤ 'كانظمة تلقائية' (٧٠٩). وما لم يتم فهم هذا بصورة صحيحة، فمن المستحيل تقدير تطورات المذهب فى ذلك العهد سواء بحد ذاتها أو فى علاقتها بالفكر فى وقتنا الحاضر.

وفى ما عدا ذلك، ينبغي أن نكتفى بملاحظة بعض الأعمال التى كتبها القادة العلميون فى حقل 'الإصلاح النقدى'. فقد صاغ جيفونس خلاصة ما بدا له 'نظام أمثل للعملة' (٧١٠)، يكف فيه الذهب، رغم أنه يبقى كوسيلة للمبادلة وأساس عام للقيمة، أن يكون مقياساً للمدفوعات الموجلة، 'لمبالغ الديون، مع أنها، معبراً عنها بالذهب، تتغير بصورة عكسية كلما تغيرت قيمة الذهب من خلال سلع أخرى'. وقد أحيى هذا 'خطة المقياس-المجدول' tabular-standard plan التى وضعها لو Lowe (انظر، الجزء الثالث، الفصل السابع، القسم الثالث) ويشكل أيضاً النقطة الأساسية فى مقترحات مارشال (٧١١). ومع ذلك، تتضمن المقترحات الأخيرة فكرة جديدة. فيتبنى مارشال لخطة ريكاردو: ingot plan، فإنه رأى وجوب أن تتألف هذه المسكوكات ingots من الذهب والفضة معاً وأن سبائك فضية من وزن معين يجب

(٧٠٩) بدت هذه الأغراض أكثر تلقائية مما كانت عليه لأن أداءها كان سلباً. وعلاوة على ذلك، فحينما يبدو مصرف إنجلترا وكأنه قد تفاعل (إحصائياً)، عبر سياسة الخصم، مع التدفق الداخلى أو الخارجى للذهب بشكل رئيسى، فيتبعى عدم نسيان، فى ظل الظروف التى سادت حتى عام ١٩٠٠ تقريباً، إلى التفاعل مع تدفق الذهب داخلياً وخارجياً كان يتضمن جوهرياً نفس السلوك كما لو أن المصرف سيتفاعل مع وضع نشاط-الأعمال المحلى، فى تسع من أصل عشر حالات. وحينما كف هذا عن أن يكون كذلك، فإن المصارف المركزية كانت تلجأ بصورة متزايدة إلى 'الإجراءات الذهبية' gold devices، أى أنها كانت تهجر بشكل متزايد لعبة قاعدة الذهب الأصولية.

(٧١٠) كتب هذا العمل العام ١٨٧٥ ولكنه نشر لأول مرة فى عمله المهم: *Investigations in Currency and Finance* الذى نشرته، بعد وفاة جيفونس، السيدة جيفونس والبروفيسور فوكسويل Foxwell العام ١٨٨٤. ونقلت النظر إلى مقدمة فوكسويل.

(٧١١) لتوفير المجال، سأهمل الجوانب الأخرى من مخطط جيفونس التى تصب فى اتجاه نقود دولية ونظام معاصرة يقوم على الذهب. أما مآثر مارشال، فقد أبصرت للتور، فى دور 'ساهر-عملة هاوى' (كما صاغها هو)، فى مقالة قدمها فى مؤتمر التعويض الصناعى العام ١٨٨٥ وهى تعمل عنواناً مهماً: *How far do remediable causes influence prejudicially (a) the continuity of employment, (b) the rates of wages ?* (على (أ) استمرار التشغيل، (ب) معدلات الأجور؟) (انظر مذكرات كينز حول مسيرة مارشال: *Essays in Biography*, p. 204) وفى شهادته أمام اللجنة الملكية حول كساد التجارة والصناعة (١٨٨٦)، وأمام لجنة الذهب والفضة (١٨٨٧-١٨٨٨) وأمام لجنة العملة الهندية (١٨٩٩)، التى نشرت فى *Official Papers* (1926)؛ وفى مقالته: *'Remedies for Fluctuations of General Prices'* (Contemporary Review, March 1887 F. Y. Edgeworth, 'Thoughts on Monetary Reform,' *Economic Journal*, September 1895).



‘ربطها’ قانونيًا بسبائك ذهبية من وزن معين بحيث تشكل الوحدة النقدية حقًا معينًا على كميات من الذهب والفضة بنسبة ثابتة (Symmetallism). أما مقترح ارفنج فيشر<sup>(٧١٢)</sup>: الدولار المعوّض Compensated Dollar، فقد ربطَ تبنّى قاعدة الصرف بالذهب بخطة لتغيير محتوى الوحدة النقدية من الذهب وفقًا للتغيرات في رقم قياسي رسمي للأسعار بحيث إن الدولار يجب أن يمثل كمية ثابتة من القوة الشرائية بدلًا من كمية ثابتة من الذهب. أخيرًا، دافع فالراس عن خطة ترتبط بالممارسة الجارية في فرنسا بطريقة أصيلة بقدر ما كانت خطة بسيطة. فالذهب كان يجب أن يبقى المعدن النقدي الأساسي وينبغي سكه للحساب الخاص دون حد. أما الفضة، فكان يجب أن تقدم المادة للعمليات المساعدة (billon) التي كان يتوجب عليها ليس فقط تجهيز قطع النقود الصغيرة (billon divisionnaire) بل أيضًا تجهيز نوع من النقود القانونية الحكومية لاستعمالها لغرض السيطرة على مستوى السعر (billon regateur): إذ كان يتوجب على الحكومة زيادتها حينما تهبط الأسعار وتقلص إصدارها عند ارتفاع الأسعار. إن الصدى الحديث لهذا المقترح لا يحتاج إلى تشديد. وقد أضاف فالراس مقترحًا آخر يجعل منه أحد رواد مشروع ‘الاحتياطي بنسبة ١٠٠ %’ الذي طرح في وقتنا الحاضر. إذ أدرك فالراس، ولو في حالة البنكنوتات فقط، حقيقة إن المصارف تخلق وسائل دفع أو، كما صاغها هو، إن المصارف تستطيع إقراض المنظمين دون أن تقترض نفس المبلغ من الرأسماليين (المدخرين). ولكنه لم يستحسن المقترح. فقد اقترح استعمال فائض الفضة لسك عملات فضية إضافية بمبلغ البنكنوتات المعلقة outstanding banknotes - ناقصًا كمية الرصيد من النقود القانونية التي تحتفظ بها المصارف المصدرة - ولكبح الأخيرة<sup>(٧١٣)</sup>.

ولسنا هنا بصدد مناقشة حسنات وعيوب هذه الخطط. فقد أشرنا إليها لسببين: أولاً، لأنها تبين كيف أن الاعتقاد القائل إن القادة العلميين لم يهتموا بمشاكل الإصلاح النقدي حتى يومنا هذا هو اعتقاد لا يقوم على أساس قط؛ ثانياً، لأن هذه الخطط كانت تقوم على أساس العمل التحليلي، الذي ينبغي تقدير أهميته الكبيرة بمعزل تمامًا عما إذا كنا نحب هذه الخطط ذاتها أم لا.

(٧١٢) انظر: Irving Fisher, assisted by Harry G. Brown, The Purchasing Power of Money (1st ed., 1911)

(٧١٣) Etudes d'economie politique appliquee. 1 and ٧

## ٢- العمل التحليلي

تمثل قصة العمل التحليلي البحث في هذه الفترة- الذى سنقتصر عليه حصراً تقريباً بدءاً من الآن- قصة تقدم ظافر<sup>(٧٤)</sup>. فمع أن القادة شاركوا بحماس- كما رأينا نوا- فى المناقشات حول المشاكل العملية فى وقتهم، بيد أن عملهم كان أقل تأثيراً بهذا الدافع من عمل سلفهم: فقد انطلق التحليل وفقاً لزمخه الذاتى أكثر من السابق، إذا صح التعبير، وأن الجذور العلمية البحتة للأفكار- للتغير فى المذاهب الذى لا يشكل مجرد رد فعل للوقائع المتغيرة والأمزجة السياسية المتغيرة- تبدو واضحة أكثر مما كان عليه الحال فى الفترة السابقة. وأن الطرق والنتائج القيمة هنا، أكثر مما فى الحقول الأخرى من علم الاقتصاد، قد تطورت انطلاقاً من رصد المعرفة القائم مسبقاً: ففي 'النظرية العامة'، إذا اخترنا أن نعبر هكذا، يمس أن نتحدث عن ثورة؛ أما فى النظرية النقدية، فلم يكن هناك سوى تطور قوى. إذ لم يحدث أى تغيير كبير break فى العمل الذى وضعه ج. س. ميل بشكل نظامي تماماً. ومع ذلك، فقد تم بالفعل غزو معظم الأرضية التى تقف عليها بنية التحليل النقدى اليوم.

إن للصورة العامة، التى أحاول تقديمها، تعترضها إلا فى حالات نادرة، استحالة وصعق تقرير عن العمل الوقائعى فى تلك الفترة، بحيث يكون، على الأقل، على نفس قدر أهمية 'النظريات' بالنسبة لأغراضنا. ولكن كل ما يكن عمله فى خلاصة كهذه هو أن نشير إلى أنواع من هذا العمل وأن نعطي مثالاً أو مثالين عن كل نوع. هناك، أولاً، تقارير رسمية ممتازة حقاً؛ فإضافة إلى التقارير الإنجليزية التى تأتى فى الصدارة كما هى العادة، سأسير ثانية إلى تلك المؤتمرات النقدية العالمية وإلى اللجنة النقدية الوطنية الأمريكية (١٩١١-١٩١٢). ثانياً، ثمة تواريخ

---

(٧٤) تكفيأ أربعة أمثلة: عمل البروفيسور مارغيت Marget (Theory of Prices, 1934-42) الذى يشكل أفضل دليل إلى تاريخ التحليل النقدى خلال الفترة، رغم أنه لم يكتب من الزاوية التاريخية أصاصاً؛ كما ينبغى أن نشير، ثانية، إلى عمل البروفيسور رست Rist: History of Monetary and Credit Theory (English trans., 1940)؛ كما يقدم عمل البروفيسور هاوارد إيلس Howard Ellis: Germany Monetary Theory, 1905-1933 (سوية مع المراجع المقتطف منها هناك أو المذكورة فى ثبت الإحالة) معالجة وافية بالعمل المتحقق فى عقله؛ كما أن عمل ف. ف. فاغنر V. F. Wagner: (Geschichte der Kredittheorien) (1937) يكمل عمل البروفيسور رست بصورة مفيدة.

حول العملات والصيرفة - مثل عمل دبليو. أ. شاو W. A. Shaw: History of Currency, 1252-1894 (1895) أو عمل دبليو. غ. سامنر W. G. Sumner (A History of American Currency (1874). ثالثاً، قدمت الفترة ذخيرة من المواد ما تزال تحتفظ بأهميتها - حيث يشكل عمل أدولف سوتبير Adolf Soetbeer (1814-1892): Materialien zur Erläuterung der wirtschaftlichen Edelmetall-verhältnisse (1885؛ الترجمة الإنجليزية من الطبعة الثانية، 1877، التي يتضمن الجزء السابع منها: جداول الأسعار التي يشتهر بها) المثال البارز على هذا النوع من العمل الوقائي. النوع الرابع يمثل العمل الإحصائي للسير ر. ه. انغلز بالغراف R. H. Inglis Palgrave حول المصارف المركزية، وبخاصة مصرف إنجلترا (الذي جرى تلخيص معظمه في عمله: Bank Rate and the Money Market, 1903 الذي يمثل تحفة فنية تجعل الأرقام تتكلم: من الصعب جداً صياغة استنتاجات محددة، ولكن من يقرأ هذا العمل صفحة صفحة يكشف موضوعه بفترة. خامساً، ينبغي أن نشير إلى تسلسل الطرق الإحصائية الحديثة إلى هذا الحقل - والمثال الأقدم المعروف لدى هو عمل ج. ب. نورتن J. P. Norton: Statistical Studies in the New York Money Market (1902).

فلماذا، إذن، يُشار أحياناً باستخفاف إلى عمل تلك الفترة وأن كثيرين منا يضع مسافة غير واقعية قط بينه وبين عملنا في وقتنا الحاضر؟ أحد الأجوبة يتمثل في إن نوعية الجهد المبذول لتطوير evolutionary quality تلك الطرق والنتائج الجديدة يبدو وكأنه مجرد صياغات جديدة للمادة القديمة. ولكن ثمة إجابة أخرى، إجابة تثير اهتمام من يدرس آليات 'التقدم' العلمي. إذ فشلت تلك الفترة في تطوير وأنظمة systematize فتوحاتها بشكل ما يضعها في متناول كل الاقتصاديين بشكل جاهز، سوية مع كل المضامين والتطبيقات التي صُنِعت وتجلت بصور ملائمة على طبق كبير من فضة. ولذلك، لم تتغلغل هذه الفتوحات في التيار العام للأدب، وبخاصة في المراجع المدرسية، بحيث إن النقد الذي يحط من مكانتها، رغم أنه يستثير الازدراء ذاته لدى علماء كالبروفيسور مارغيت Marget، كان في وضع يسمح بتعزيز نفسه بمقتطفات من التيار العام - بل ومن كتب معروفة، وناجحة، وممتازة (بطريقتها هي) كعمل كارل هيلفرش Karl Helfferich: Das Geld (1903)، أو كتاب ج. ل. لوالن J. L. Laughlin: Principles of Money (1903)، أو

عمل هوراس وايت (Horace White: 1904) *Popular Money and Banking*، أو كتاب ديفيد كينلي (David Kinley: 1904) *Money*، أو عمل الفريد دي فوفل (Alfred de Foville: 1907) *La Monnaie*. بل إن عمل أدولف فاغنر (Adolf Wagner: 1909) *Sozialökonomische Theorie des Geldes* الذى يخلق عالمًا ويتضمن عدة نقاط أصيلة، ليس فى حال أفضل كثيرًا. وإن عمل كارل نيس (Karl Knies: 1873-9) *Geld und Kredit* لم يصف سوى القليل إلى الموضوعات التى يشملها عنوانه، رغم أهميته من نواحٍ أخرى.

ومع ذلك، وللإنصاف، ينبغي علينا بالتأكيد أن نشير، على الأقل، إلى تلك المراجع المدرسية التى تبرز من بين بقية المراجع لهذا السبب أو ذاك: عمل جيفونس: (1875) *Money and the Mechanism of Exchange* الذى صدر فى عدة طبعات - وهو عمل جذاب تترين فيه أحيانًا عناصر مبتذلة إلى حد ما من خلال لفتات أصيلة؛ عمل ج. شيلد نيكولسون (J. Shield Nicholson: 1888) *Treatise on Money and Essays on Monetary Problems* - وهو عمل لم ينل قط التقدير الذى يستحقه؛ كتاب ف. ووكر (F. Walker: 1878) *Money* المدرسى الشهير؛ الذى قد يمثل أفضل وسيلة للتعرف على المذهب القائم فى تلك الفترة فى أفضل أحواله؛ عمل تبوليو مارتيلو (Tullio Martello: 1883) *La Moneta* الذى لا يقل من قيمته إلا قليلًا بعض الأوهام الليبرالية حول حرية السك؛ عمل أ. ميسداغليا (A. Messadaglia: 1882-3) *La Moneta...* - وهو أحد أفضل أعمال الأدب العلمى حول النقود التى سبقت أعمال فالراس-مارشال-فيكسل-فيشر. وإضافة إلى ذلك، ينبغي الإشارة إلى الأجزاء، أو الكتب، أو الفصول، التى تعنى بالنقود، من الأبحاث العامة - كأبحاث بيرسون أو ديفيزيا أو كولسون<sup>(٧١٥)</sup> ولكن يجب علينا أن نقتصر على الكتاب الثالث من عمل كاسل (Cassel: 1932) *Theoretische Sozialökonomie*؛ (English trans., 1927, new ed. 1932; 4th ed., rev. 1927). إن هذا العمل يستحق أن يتم تمييزه لأنه يطرح، بوضوح لا يترك مجالًا للشك، مثالًا حول وجهة النظر القائلة إن المنطق الأساسى للعملية الاقتصادية مستقل كليًا عن الظاهرة النقدية التى تتمثل نظريتها أساسًا فى نظرية مستوى السعر فحسب - التى وفقًا لها، تتحول الأسعار النسبية (نسب التبادل)، إلى أسعار نقدية مطلقة وفق خطوط

(٧١٥) حول بيرسون Pierson، ديفيزيا Divisia، وكولسون Colson، انظر الفصل الخامس، أعلاه.

النظرية للكمية - مما يجعلها حقاً وليس ظاهراً فقط خارج كيان النظرية الاقتصادية العامة. ومن هذه الناحية، فقد فات علينا على كاسل أن يفهم أهمية رسالة فالراس التي تتبناها هو بدقة من نواح أخرى. ولكن إذا أخذنا هذه المعالجة كمثال على وجهة نظر حول الموضوع تم نبذها كلياً، فينبغي علينا أن نضيف أن كاسل يمثل وجهة النظر هذه أحسن تمثيل وبالتالي فإن معالجته تحتفظ بأهميتها. كما أن هذه الأهمية ليست تاريخية فقط. إذ يمكننا أن نستعمل كاسل كلما شئنا أن نعرف ما يعنيه حقاً تقدمنا نحن.

إن وصفاً موجزاً لطبيعة ومصير الأعمال التحليلية الرئيسية في الفترة سيوضح هذه الحالة المتناقضة للأشياء.

(أ) فالراس أولاً، كان عمل فالراس أكبر تلك الأعمال إلى حد بعيد<sup>(٧١٦)</sup>. وبنفس المعنى الذي يصح فيه القول إن فالراس قد خلق الستاتيكا الاقتصادية، النظرية الحديثة للتوازن الاقتصادي، فمن الصحيح أن نقول إنه خلق النظرية الحديثة للنقود. وفي الواقع، لا تشكل نظريته للنقود والائتمان سوى جزء من نظريته العامة للتوازن الاقتصادي. ولذلك، فقد حقق فالراس، إلى حد بعيد، الأمنية الكبرى التي جرى التشديد عليها في السنين العشرين الأخيرة، أي ضرورة دمج تحليل النقود بنظام النظرية العامة بدلاً من تطويره بشكل مستقل ومن ثم لصقه بها. وبقدر تعلق الأمر بالستاتيكا النقدية، فإن كل الفرضيات المطورة حول النقود والعمليات النقدية ترد أما في نظامه أو يمكن اشتقاقها منه بواسطة فرضيات إضافية. وهكذا، وكما أوضح لانه<sup>(٧١٧)</sup>، فإن تحليل كينز، الوارد في عمله General Theory (وليس في عمله Treatise الصادر العام ١٩٣٠) لا يمثل سوى حالة خاصة من النظرية العامة حقاً لفالراس. ولكن فالراس، كما رأينا، لم يصل إلى تحليله الخاص به حتى العشرينيات. فالتأثير الذي أحدثه خلال الفترة محل

(٧١٦) لا نجد نظرية فالراس البحتة حول النقود وهي مطورة تطويراً كاملاً إلا في الطبعة الرابعة من عمله: (Elements d'economie politique pure (1900). لقد استغرق تقدمه البطيء نحو هذه القطعة الأكثر أهمية من التحليل النقدي الفترة ١٨٧٦-١٨٩٩ حيث تجلت نقطة لبداية والخطى الفردية في الطباعت الثلاثة الأولى وفي عدد من المذكرات حول المشاكل التطبيقية التي تحولت أخيراً إلى عمله: Etude d'economie politique appliquee (انظر الفصل السابع، القسم ٧، أعلاه).

(٧١٧) انظر: O Lange, 'The Rate of Interest and the Optimum Propensity to Consume' Economica, February 1938

الدرس تم عبر فيكسل وبانتيوني بشكل رئيسي. ولم يقرر حتى هذا الكاتبان أهمية عمله عن النقود بصورة كاملة. بل إن خلفه المباشر: باريوتو، لم يبصر تلك الأهمية قط وأنكفى أكثر مما تقدم في هذا الحقل المحدد. وقد عثر فالراس على اثنين من الأتباع الممتازين، بيد أنهما لم يكونوا معروفين قط تقريباً: أوبيت وشليسنجر<sup>(٧١٨)</sup>.

وبقدر تعلق الأمر بالفترة محل الدرس، فإن نظرية النقود لدى فالراس ليس لها وجود بالنسبة للغالبية العظمى من الاقتصاديين. ومع ذلك، أنتهز الفرصة للإشارة إلى العمل الأصيل لدليل فكيو، الذي انطلق، من أسس فالراس جزئياً، في السنوات الأخيرة من تلك الفترة<sup>(٧١٩)</sup>.

وقد يكون من الملائم أن نشير هنا إلى كيان آخر من العمل حول النقود يرتبط بعمل فالراس وهو عمل ارفنج فيشر. لقد جاء معظم هذا العمل متأخراً جداً بحيث لم يحدث تأثيره في حدود هذه الفترة. وحينما ظهر بالفعل، كان الاهتمام المهني مصباً على كتاب واحد لفيشر: (The Purchasing Power of Money (1911) الذي حجب نجاحه حقيقة أنه يقدم جانباً واحداً فقط - وهو ليس بالجانب الأهم - من النظرية النقدية لمولفه، كما تفهم هذه العبارة في وقتنا الحاضر. فمنذ نشر هذا الكتاب، جرت العادة على تصنيف فيشر كنصير لشكل جامد بشكل خاص من النظرية الكمية (انظر القسم الخامس، أدناه) وتم إهمال كل مساهماته الأخرى في التحليل النقدي للعملية الاقتصادية ككل - التحليل النقدي بالمعنى الذي يمثل فيه عمل كينز: General Theory تحليلاً نقدياً. ويعود هذا الأمر، حينذاك والآن، إلى أن فيشر لم يسم هذه المساهمات تحليلاً نقدياً أو تحليل دخل بل اختار عناوين أخرى مثل نظرية الفائدة أو الازدهار والكساد. وبالنتيجة، فإن قراءه لم يحصلوا قط على تصور كامل عن عمله حول النقود، ولم يلاحظوا خط فالراس فيه بشكل خاص<sup>(٧٢٠)</sup>.

A. Aupetit. Essai sur la theorie generale de la monete (1901) , Karl Schlesinger, (٧١٨) Theorie der geld und Kreditwirtschaft (1914). يشكل هذان الكتابان، وبخاصة الثاني، مثالين مدهشين على حقيقة أن العمل من الدرجة الأولى ليس شرطاً ضرورياً أو كافياً للنجاح. (٧١٩) شرع غوستاف ديل فكيو Gustav Del Vecchio، البروفيسور في جامعة بولوغنه، بنشر سلسلة من المقالات العام ١٩٠٩. وقد تم تجميعها في عمله (1930 Grundlinien der Geld-theorie)، وبشكل أكمل، في عمله (1932 Ricerche sopra la teoria generale della moneta).

(٧٢٠) وعملياً، فإن كل الكتب والمقالات الكثيرة للبروفيسور فيشر هي أعمال مهمة بالنسبة للعالم الذي قد-

(ب) مارشال، يمثل عمل مارشال العمل العظيم الثاني فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر<sup>(٧٢١)</sup>. وكما فعل فالراس، ولو بصراحة أقل، فقد أبصر مارشال المشكلة النقدية كجزء من التحليل العام للعملية الاقتصادية وكأحد الأبواب المؤدية لنظرية التشغيل. وعلى نحو أكثر وضوحاً من فالراس، ولو بتشديد أقل من فيكسل، فإن مارشال قد علم أهمية التمييز بين سعر الفائدة 'الحقيقى' و'النقدى'، وأهمية الاعتناء بتفاصيل الآلية التى تؤثر فيها التغيرات فى كمية النقود على النظام الاقتصادى. وكانت هناك تلميحات كثيرة توحى بتطورات مستقبلية، مع أن بعضاً منها فقط سيجرى ذكرها فى هذا الفصل. وقد أمسك مارشال بكل العناصر اللازمة لخطوة حاسمة إلى أمام، مع أنه هو نفسه لم يقدم على هذه الخطوة. وبخلاف فالراس، كان مارشال فى وضع قيادى فعال حقاً. فبدءاً من عام ١٨٨٥، كان يمكن لكل اقتصادى العالم أن يصغوا إليه لو أنه خاطبهم. ولكنه تصدق عليهم بتلميحات فقط من وجهات نظره حول المشاكل النقدية إلى أن نشر، فى شيخوخته، عمله: (Money, Credit, and Commerce (1923) حينما لم يعد أى شىء فيه يبدو جديداً. ولكن تلاميذه فى كمبريدج وأتباعه الآخرين قد أصغوا إليه بالفعل. ومن الضرورى، للإنصاف التاريخى، التشديد على أن هاوترى، ولافتغتون، وكينز، وبيجو، وروبرتسون، عند تطوير النظريات النقدية الإنجليزية

---

سبحان يوم! ما القيام بمهمة تسيقيها. ماذكر هنا فقط أهم تلك الأعمال التى سبقت الإشارة إليها فى الفصل الخامس، القسم ٧ب، أعلاه: Appreciation and Interest (Publications of the American Economic Association, August 1896) ; The Purchasing Power of Money (with H. G. Brown, 1911 ; rev. 1913) ; The Money Illusion (1928) ; Booms and Depressions Theory of Interest (1932). ولكن عمله (Rate of Interest (1907 الذى تطور كلياً إلى العمل (Theory of Interest (1930)، المذكور سابقاً، ما تزال له أهمية أكثر بالنسبة للنظرية النقدية بمعناها فى وقتنا الحاضر. سوف نتم الإشارة، فيما بعد، إلى عمل فيشر عن الأرقام القياسية.

(٧٢١) سبق التقديم الهائى لمساهماته، التى سيتم ذكرها فى المقن بعد قليل، عدد من الرسائل، وبشكل خاص فى اللجان الرسمية للبحث، التى أعيد نشرها فى عمله Official Papers ويمكن تكملتها بعدد من الفقرات ترد فى مذكراته Memorials. ولكن عمله Principles أيضاً يتضمن عناصر مهمة ذات حصيله جذابة. ويجد القارئ عرضاً بمعظم النقاط الجوهرية فى عمل كينز للتذكارى (Essays on Biography, pp. 195-206)، ولكن من الضرورى التنبيه إلى أن هذا العمل التذكارى كان قد كتب من قبل نصير متحمس (حينذاك) وفى بعض النقاط، يتوجب بالتأكيد استبعاد الادعاءات الضخمة التى طرحها هذا النصير لصالح أصالة وأسبقية أستاذه. وفى ما عدا ذلك، فإن إشارة كينز إلى أن مارشال طور كل نظريته النقدية خلال السبعينيات ينهى قبولها دون تحفظ - ولو دون غمط حقوق فالراس وفكسل. ثمة ملاحظة أخرى لابد من الإشارة إليها: إن التحليل النقدي لمارشال، كما هو شأن تحليله الاقتصادى بشكل عام، ينطلق من ج. م. ميل بوضوح وينفى اعتباره تطويراً لتعاليم هذا الأخير.

الخاصة بوقتنا الحاضر، كانوا قد طوروا تعاليم مارشال- ولو وفقًا لخطوط خاصة بهم.

ليس ضروريًا التطبيق على أعمال هي الآن في متناول كل باحث. فكل ما ينبغي توضيحه هو صلة هذه الأعمال بمارشال. قد لا يجوز تسمية البروفيسور ر. ج. هاوترى R. G. Hawtrey كتلميذ لمارشال بنفس المعنى الذى يصح فيه هذا المصطلح على آخرين. ولكن معظم الفرضيات التى تضى طابعًا خاصًا على تعاليمه-الموجهة، كما يعرف القارئ، نحو مشاكل الدورات التجارية بشكل رئيسي- يمكن ردها إلى مارشال (ورد بعضها إلى فيكسل). قد يجسد القول إن تحليل هاوترى هو تطوير أصيل، فى اتجاه محدد، لتحليل مارشال، أفضل طريقة لتمثيل علاقة هاوترى بمارشال. ومن بين كتبه الكثيرة، يكفى أن نشير إلى: Good and Bad Trade (1913), Currency and Credit (1st ed., 1919), The Art of Lافنغتون Frederick Lavington، فهي غير معروفة كما ينبغي: The English (1922) and The Trade Cycle... (1921), Capital Market). وهما عملان مارشاليان بصورة مؤكدة. وكذلك هو شأن مقالة البروفيسور بيجو: 'The Value of Money', in the Quarterly Journal of Economics, November 1917 الرئيسية فى النظرية النقدية بذاتها. كما يمكن العثور على مساهمات أخرى له فى عمله: (1927 Industrial Fluctuations). ومن بين كل أعماله المتبقية، سأذكر فقط تحليله النقدى للعملة الاقتصادية: Employment and Equilibrium, 1941. إن الهيكل العظمى النظرى لأول عمل للورد كينز: Indian Currency and Finance (1913) كان مارشاليًا أيضًا؛ وقد أشار كينز، عند كتابته عمله: Tract on Money (1923 Reform)، إلى أن عرضه [لنظرية النقدية] يتبع الخطوط العامة للبروفيسور بيجو والدكتور مارشال (p. 85n)، رغم وجود ملاحظات خاصة به حول نقاط حساسة. أما عمله الأكثر طموحًا: (A Treatise on Money 1930)، فيمكن أن يوصف كتطوير لخطوط مارشال وفيكسل (ولو بعيدًا عنهما أيضًا) رغم أن خطوط فيكسل كان قد أعيد اكتشافها ولم تؤخذ من فيكسل. ولم يتخل كينز أساسًا عن الولاء لمارشال إلا فى عمله: The General Theory of Employment, Interest and Money (1936). وهذا يجعل من المهم جدًا أن نلاحظ أن الاختلافات النظرية لم



تكن هي التي خلقت هذه القطيعة مع مارشال بعد وفاته بقدر ما هو الاختلاف في الرؤية الاجتماعية- في تشخيصات مارشال وكينز للوضع القائم في زمانهما. فبقدر تعلق الأمر بالنظرية، وليس بالفرضيات الواقعية والتوصيات العملية، كان هناك فارق مهم واحد فقط- يخص آلية الادخار والاستثمار- ولكن حتى هذا الفارق الوحيد كان يمكن رده إلى مسألة اختلاف في التأكيد، ما لم يكن من المهم بالنسبة لكينز إبعاد نفسه عما أسماهها هو 'النظرية الكلاسيكية'. أما عمل البروفيسور د. ه. روبرستون D. H. Roberston، الأصيل بصورة آخاذه: Banking Policy and the Price Level (1926)، فقد تجاوز مارشال حقاً أكثر بكثير مما تجاوزه كل الأعمال التي ذكرت في هذه الفقرة. ولو أخذنا هذا العمل لوحده، فكان سيكون من غير الملائم تصنيف روبرستون في صف المارشاليين. كما يتعذر تصنيفه هكذا على أساس نظريته حول الدورات التجارية. ولكن أعماله حول النقود (بما في ذلك مرجعه المدرسي حول المبادئ)، التي أعيد نشر الأهم منها في عمله: Essays in Monetary Theory (1940)، يمكن القول إنها تطورت عن جذور مارشالية.

ولكن هذا النجاح لتعاليم مارشال عن النقود كان سيأتى في ما بعد، في وقت متأخر جداً بحيث إن مارشال فقد جزءاً من الفضل الذي يستحقه. فحتى عام ١٩١٤، لم يمتد التأثير المارشالي، عملياً، إلى النظرية النقدية خارج كمبريدج.

(ج) فيكسل، إن عمل فيكسل هو العمل الثالث العظيم الذي ينبغي ذكره<sup>(٧٢٢)</sup>. وقد حصل فيكسل، كمنظر نقدي، بعد وفاته على شهرة عالمية أوسع من مارشال وفالراس. ويعود هذا المصير الأفضل إلى واقعة إن أتباع فيكسل المويديين لم يكفوا عن تسمية أنفسهم فيكسلين حتى حينما كانوا ينتقدونه

---

(٧٢٢) ترد مساهمات فيكسل الرئيسية في عمله: Geldzins und Güterpreise. وقد ظهرت، عام ١٩٢٦، ترجمة ر. ف. كان R. F. Kahn لهذا العمل: Interest and Prices، مع مقدمة حول تطور فكر فيكسل كتبها البروفيسور أوهان. ولكن بعض أفكار فيكسل الأساسية، وبخاصة 'العملية التراكمية' الشهيرة لديه، كانت قد قدمت إلى الجمهور الإنجليزي في المقالة: 'The Influence of the Rate of Interest on Prices.' وذلك في مجلة Economic Journal، June 1907 وفي المجلد الثاني من عمله: Lectures on Political Economy: (الأصل السويدي ١٩٠٦؛ الترجمة الإنجليزية ١٩٣٤). وتحمل أهمية كبيرة مقالاته (السويدية) حول النقطة الغامضة في نظرية النقود: Den Dunkle Punkten i Penningteorien.' Ekonomisk Tidschrift، December 1903، وذلك لتأكيد المعالجة على نقاط محددة لم تبرز بقوة في العملين المذكورين توفاً. وكما هو الحال مع مارشال، فقد انطلق فيكسل من ميل، وأن نظريته النقدية تطورت عن نقد الأخير ومن وراءه من الاقتصاديين الإنجليز، وبخاصة توك Tooke.

ويتجاوزونه، وواقعة أن رسالته أصبحت في متناول ألمانيا في وقت مبكر نسبياً وبشكل لم يكن منفراً كما هو شأن ذلك الخاص بفالراس. ولكن الأمر أخذ منه عقوداً ليصل إلى المجال الأنجلو-أمريكي.

ومرة أخرى، يندر إن يكون من الضروري أن نذكر أسماء معروفة مثل ميردال، وأوهلن، ولندال، ولوندبيرغ. غونار ميردال (Gunnar Myrdal: Monetary Equilibrium (Swedish 1931 ; German 1933 ; English 1939)؛ مقالته برتل لوهلن Bertil Ohlin عن نظرية التوسع، بالسويدية: 'Penning-politik, offentliga arbeten, subventioner och tullar som medel mot arbetsloshet' التي نُشرت، العام ١٩٣٤، في تقرير حول السياسة النقدية قُدم إلى لجنة البطالة، السويدية؛ خلاصة مساهمات أريك لندال Erik Lindahl بالإنجليزية (Studies in the Theory of Money and Capital, 1939). أما عمل أريك لوندبيرغ Erik Lundberg (1937: Studies in the Theory of Economic Expansion)، فيمثل التطور في فترة ما بعد فيكسل. إن الواقعة الجديرة بالملاحظة في تاريخ التحليل هي إن هذا التطور، إلى ما قبل عشر سنوات تقريباً، قد زامن، وفي بعض النقاط الهامة استبق، التطور الإنجليزي (الكينزي) دون أن يصبح معروفاً لدى الاقتصاديين الإنجليز. وقد تمخض طبعاً عن هذه الحالة من الأشياء بعض الاحتجاجات الخفيفة وكذلك بعض المناقشات حول الاختلافات بين، والمزايا النسبية لهذين الكيابين من الفكر. انظر مقالة أهن: 'Some Notes on the Stockholm Theory of Savings and Investment,' Economic Journal, March and June 1937 والمناقشات اللاحقة في نفس المجلة (انظر الجزء الخامس، الفصل الخامس، أدناه). ولا ينبغي أن تغفل البروفيسور د. ديفيدسون D. Davidson، الناقد المعاصر والبناء لفيكسل. ويجد القارئ كل ما يجب أن يعرفه عن مذاهب ديفيدسون النقدية في المقالة الممتازة: 'The Monetary Doctrines of Professor Davidson,' التي كتبها السيد برنلي توماس Brinley Thomas (Economic Journal, March 1935). وتتطوى مقالة الأخير: (Monetary Policy and Crises 1936) على عرض موجز، ولكن مفيد، حول النظرية النقدية السويدية منذ فيكسل.

(د) النمساويون وفي المقام الرابع، هناك مساهمات المجموعة النمساوية. أنطلق النمساويون كلهم من منجر<sup>(٧٢٣)</sup> الذي، مع ذلك، لم يخط خطأ معيناً لنفسه: فنظريته، رغم أنها عمل مقتدر إلى الحد الذي وصلت إليه، كانت مجرد مسئلة من دافنازاتي Davanzati. ولكن فيزر كان هو من حاول الانطلاق من منطلق جديد<sup>(٧٢٤)</sup>. وحينما نحاول إنصاف هذا العمل، فإننا نواجه الصعوبة التي واجهتها حينما حاولنا تحديد مكانته في تاريخ النظرية العامة. إذ إن رؤية فيزر الربحية للظاهرة النقدية لا تتجلى بصورة كافية حينما نسميه نصير 'منهج الدخل'<sup>(٧٢٥)</sup> أو نصير مستوى الاستهلاك consumption standard. فهي تتطوى على أكثر من ذلك بكثير، وبشكل خاص، تتطوى على مفهوم لنظرية نقدية للعملية الاقتصادية ككل. ولكن فيزر كان ضعيفاً جداً في تقنيته ويتمتع بقدرة ضئيلة جداً في صياغة مادته إلى حد أن شيئاً من هذه الرؤية لم يظهر كما ينبغي. وهكذا لم يتجاوز تأثيره بضعة أفراد فحسب. ومن المؤكد أن أحد هؤلاء الأفراد كان هو مؤلف العمل الأساسي للمجموعة حول النقود: فون مايسس<sup>(٧٢٦)</sup>، الذي كان أيضاً المعلم الأول في هذا الحقل - بل المؤسس حقاً لمدرسة معينة خاصة به. ولكنه لم يكن يتعاطف مع وجهات نظر فيزر إلا إلى حد ما فقط.

(٧٢٣) انظر: Collected Works (4 vols., London School Reprints, 1933-6). وتتمثل مساهمات منجر الرئيسية حول النقود في الفصل الخاص بالنقود من صله: Grundsätze, والمقالة 'Geld' المنشورة في الطبعة الثالثة من (1909 Handwörterbuch).

(٧٢٤) تطورت أفكار فيزر حول النقود، كما هو شأن أفكار فالراس، في سياق إنجاز عمله الأصلي حول النظرية العامة. وتتمثل مساهمته، في هذا الحقل، في محاضراته التي تدرّس بها صله عند تعيينه في كرسي منجر في جامعة فيينا: 'Der Geldwert und seine geschichtlichen Veränderungen', Zeitschrift für Volkswirtschaft, Sozialpolitik und Verwaltung, 1904. ثم نسخة مطبوعة: قدمت كخطاب إلى مؤتمر فيينا لجمعية السياسة الاجتماعية العام ١٩٠٩ ونشرت في مجلة الجمعية: Schriften, vol. 132. كما أن هناك نسخة أخرى تتمثل بمقالته: 'Geld' (Allgemeine Theorie) des Geldes. Handwörterbuch, 1927. عمله.

(٧٢٥) حول فيزر كصير لمهجه الدخل، انظر القسم ٦ ب، أدناه.

(٧٢٦) Ludwig von Mises, 'Theorie des Geldes und der Umlaufsmittel' (1st ed., 1912, 2nd ed., 1924) (الترجمة الإنجليزية تحت عنوان: Theory of Money and Credit, 1934).

(أ) طبيعة ووظائف النقود تواصلت خلال الفترة كلها المناقشات حول طبيعة ووظائف النقود وبالتالي حول قضية التعريف. ولكن هذه المناقشات، ما عدا الاستثناء الذي يُلاحظ في القسم الفرعي ب، لم تستثر كثيراً من الاهتمام، وأنهاء دون أى استثناء، لم تتخص عن أى نتائج مهمة. اعتقد أن غالبية من الكتاب كانت تقبل، أو يمكن أن تقبل، تعريف روشر<sup>(٧٢٧)</sup>. فقد فعل ذلك منجر وأتباعه مع تشديد خاص- دون أن يقصدوا بذلك إلزام أنفسهم بكل مضامين ذلك للتعريف. وقد قبل الآخرون، وبخاصة الأمريكان، عبارة ووكر المرتبئة- 'النقود هي كل ما تفعله النقود' بروح لا تلتزم بمضامين التعريف بنفس الدرجة. لقد ميز معظم الكتاب بين النقود أو النقود الأصلية primary money (بمعنى العملة المعدنية coin والأوراق الحكومية government fiat، وغالبا وإن ليس دائما، الأوراق المصرفية أو الأوراق التي تصدرها المصارف المركزية، على الأقل) وبين 'الائتمان' أو النقود النائبة fiduciary money (بمعنى وسائل دفع تبرز من بين معاملات الائتمان)- وهو تمييز منحه البعض أهمية كبيرة<sup>(٧٢٨)</sup> والذي، في حالات معينة سيتم ذكرها، يشير حقا إلى شيء له أهمية أكثر من مسألة مصطلحات. كنا قد رأينا أنفا أن الاقتصاديين البارزين حول النقود لم يكرسوا أنفسهم لتقديس قاعدة الذهب بصورة عمياء. وحينما ساندوا قاعدة الذهب، كما فعلوا في إيطاليا، فقد كانت هناك أسباب عملية وجيهة وكافية وراء موقفهم هذا. ولكن عمليا ينبغي تصنيفهم كلهم كمعدنين

(٧٢٧) 'تقسم التعاريف الزائفة للنقود إلى مجموعتين رئيسيتين: تلك التي تعتبر النقود شيئا أكثر من، وتلك التي تعتبرها شيئا أقل من، للسلعة الأكثر رولجا' most salable commodity (Roscher, Grundlagen, Book 12, ch. 3, § 116) [الترجمة ل ج. شوميتير]. وكذلك على وجهة نظر معاكسة، تشير إلى عمل ريجارد Richard (إيس برونو Bruno، الأكثر أهمية) هيلدبراند Hildebrand (Theorie des Geldes 1883)، حيث نتعلم أن النقود، البعيدة عن أن تكون سلعة ما، تمثل 'الفيض ذاته لسلعة معينة'. ويستشهد فيكسل بهذين الكاتبين معافى عمله Interest and Prices. وتوضح تعليقاته ضالة ما تعنيه هذه التعبيرات العامة بالنسبة للباحث الجاد. ولكن التناقضات بينهما تساعد على نبذ الاقتصاد في أعين كل أولئك الأفراد العاديين والمؤرخين ممن يأخذونها بشكل حرفي ويسلمون بأى شيء آخر يصدر عنهما.

(٧٢٨) انظر، مثلا، لاولن Laughlin، المصدر السابق، أو مايس Mises، المصدر السابق. وفي الوقت الحاضر، ثمة كتاب لا تقا منزلتهم عن البروفيسور رست Rist (المصدر السابق) يمكن الاستشهاد بهم لدعم وجهة النظر القائلة إن اهمال ذلك التمييز كان وراء أخطاء كثيرة، نظرية وعملية. ولكن الأخطاء يمكن تجنبها حتى إذا أدخلنا 'الائتمان' ضمن النقود ويمكن اقتراحها ما لم نعمل ذلك.

نظريين وفق مفهومنا لهذا المصطلح<sup>(٧٢٩)</sup>. إن النقاط التالية تبدو جدية بالذكر.

أولاً، واصلت هيمنتها عادة تطوير نظرية النقود انطلاقاً من وظائفها القديمة الأربع: كوسيلة للمبادلة، ومقياس للقيمة، ومخزن للقيمة، ومقياس للمدفوعات المؤجلة - حيث يشدد كتاب كثر على كل من إمكانية الفصل بين هذه الوظائف والأسباب العملية التي تفسر لماذا نجدها مجتمعة من الناحية الفعلية. ففالراس، مسبقاً طبعاً بكل أولئك الكتاب الذين استعملوا العمل كمقياس للقيمة مثل سمث ومالثوس، أدخل التقليد المفيد الذي يميز بين numeraire - وهي سلعة معينة تستخدم الوحدة الواحدة منها للتعبير عن الأسعار والقيم ولكن قيمتها هي نفسها لا تتأثر بهذا الدور - وبين monnaie: وهي السلعة التي تستخدم بالفعل كوسيلة مبادلة وبالتالي تتأثر قيمتها لأن دورها النقدي يستوعب جزءاً من عرضها.

ثانياً، حرص كتاب كثر على التشديد على وظيفة النقود كمخزن للقيمة. وهذا أمر مهم لأنه يثير قضية: إلى أي مدى كان اقتصاديو تلك الفترة يعون الظاهرة التي تسمى تفضيل السيولة liquidity preference في الاقتصاد الكينزي في وقتنا الحاضر. لقد تحدث مارشال عن قانون بشأن الاكتناز: وبمقتضاه، كان طلب الأفراد على المكتنزات من الذهب يزداد كلما زادت قيمة الذهب (Official Papers, p. 6). ومن حين إلى آخر، كان يبدو عليه وكأنه قد تنبه إلى حقيقة أن الأفراد، أحياناً، يكفون عن الإنفاق مع أنهم يمتلكون للفترة على ذلك<sup>(٧٣٠)</sup>. وفي هذا السياق، لاحظ مايس أن النقود يحتفظ بها أحياناً كأصل (Vermögensanlage). وبذهابه أبعد، شدد كيمرر (Kemmerer Money and Credit Instrument, p. 20) على أن 'مبالغ كبيرة من النقود يجري اكتنازها' وأن 'النسبة التي تكتنز من وسيلة التداول من وقت إلى آخر... تتغير بحسب كل المؤثرات التي تؤثر على... الثقة بنشاط- الأعمال'. وعلاوة على ذلك، فإن مارشال وآخرين، وبخاصة فيشر، أدركوا الدور الذي يلعبه الاكتناز، بمعنى عدم الرغبة بالإنفاق، في آلية الكساد. ولكن الكتاب الغريباء فقط (أي الاقتصاديين غير المهنيين)، مثل هوبزن، منحوه أهمية فائقة

(٧٢٩) ذهب باريو، الأصابع بالغيثان بصورة واضحة من مشاكل العملة في إيطاليا، بعيداً إلى حد اعتبار النقود الورقية نقوداً زائفة (moneta falsa) false money. كما اعتبرها إيطاليون آخرون، مثل ساناليوني Pantaleoni، حالة مرضية. إن مذهباً معدياً بنفس القوة، ولو أنه يُفسر بصورة مختلفة، يمكننا إيجادها لدى ماركس فقط.

(٧٣٠) حدث هذا في عمله: Economics of Industry، انظر ج. م. كينز: General Theory, p. 19n.

كمسبب للاضطراب عموماً وللبطالة بشكل خاص<sup>(٧٣١)</sup>. ولما كان هذا الجانب هو الذى يشكل نظرية تفضيل السيولة، فينبغى علينا فى نظرى أن نعوذ إلى اللورد كينز - أو أن نأخذ عليه - تقديم هذه النظرية (ومع ذلك، انظر القسم السادس، أدناه).

ثالثاً، لم تشكل نظرية النقود فى تلك الفترة تحليلاً نقدياً سواء بمعنى بيكر Becher وكنيته<sup>(٧٣٢)</sup> أو بالمعنى المعاصر؛ أى أنها لم تشكل النظرية العامة لاقتصاد نقدي معين. وكنا قد رأينا حقاً أن نظرية النقود لدى فالراس تتكامل كلياً مع نظريته العامة للقيمة والتوزيع. وسبق أن لاحظنا، كما سنلاحظ ثانية، خطوات من التقدم بذلك الاتجاه، وبخاصة التقدم المرتبط باسم فيكسل. ومع ذلك، وعلى العموم، فقد ظلت النظرية النقدية فى حجرة منفصلة و'نظرية القيمة والتوزيع' فى حجرة منفصلة أخرى. كما بقت الأسعار (بما فيها معدلات الدخل rates of incomes) كنسب تبادل أساساً تقوم النقود بتحويلها إلى أرقام مطلقة دون التأثير عليها فى أى شىء باستثناء إلbasها لبوساً نقدياً معيناً. أو، بعبارة أخرى، إن نموذج العملية الاقتصادية، فى كل أساسياته، كان نموذج مقايضة يمكن لأدائه أن يتسبب فى إحداث تضخم وانكماش، بيد أنه نموذج تام وتلقائى منطقياً. وعملياً، فإن العمل الأهم فى هذه الفترة - بقدر عدم تعلقه بالمشاكل النقدية على وجه التحديد - هو تحليل حقيقى Real Analysis حتى حيثما كان يعبر عن مفاهيمه من خلال النقود<sup>(٧٣٣)</sup>.

وقد وجد هذا الوضع تعبيره فى ابتكار مفهوم مهم كان قد ظهر واختفى سويةً مع هذا الوضع. فمن ناحية، إذا كانت وقائع القيمة والتوزيع مستقلة منطقياً عن النقود بحيث يمكن توضيحها بالإشارة إلى النقود إشارة عابرة فقط، ولكن من ناحية أخرى، إذا كان يُعترف بأن النقود يمكن أن تتصرف كعامل اضطراب

(٧٣١) A. Hobson, *Physiology of Industry*, p. 102. الذى استشهد به كينز مستحضاً؛ انظر الهامش السابق.

(٧٣٢) حول بيكر وكنيته فى هذا السياق، انظر الجزء الثانى، الفصل السادس، أعلاه.  
(٧٣٣) قد تخلق هذه العبارة بعض الصعوبات للمبتدئ، التى يمكن أن يزيلها المثال التالى. إن مفهوم مخصص الكفاف لدى بوم-باورك هو مفهوم حقيقى real يشير إلى كل أنواع السلع التى يمكن استهلاكها. ومع ذلك، فهو يتحدث عن هذا المفهوم من خلال النقود. ولكن هذا لا يعنى أن بوم-باورك يقبى مفهوماً نقدياً لرأس المال أو أنه ينسب إلى النقود أى تأثير على العملية التى يصفها. فنقوده - كنقود ريكاردو بقدر تعلق الأمر بالنظرية العامة الواردة فى عمله Principles - ليست سوى تعبير متجاسم عن خليط من كميات من السلع المادية.

disturber، فالمشكلة التي تبرز هي تحديد الكيفية التي سيبتعين على النقود أن تنصرف بها بحيث لا تتأثر العمليات الحقيقية لنموذج المقايضة. وكان فيكسل أول من أبصر المشكلة بوضوح وصاغ لها المفهوم الملائم: النقود الحيادية Neutral Money. إن هذا المفهوم بذاته لا يعكس غير الاعتقاد الراسخ بإمكانية التحليل 'الحقيقي' البحت pure real analysis. ولكنه أيضًا يوحى بإدراك حقيقة إن النقود لا ينبغي أن تكون حيادية. وعليه، فإن ابتكار هذا المفهوم ينطوى على تلميح بالظروف التي تكون فيها النقود محايدة. وقد قادت هذه النقطة أخيرًا إلى اكتشاف تعذر صياغة مثل هذه الظروف، أي عدم وجود شيء من قبيل النقود المحايدة أو النقود التي هي مجرد حجاب يغطي الظواهر التي تهم حقًا - وهي حالة طريقة يقدم فيها مفهوم معين خدمة قيمة حينما يثبت تعذر إمكانية استعماله unworkable<sup>(٧٣٤)</sup>.

رابعًا، طوال وبقدر ما تبقى نظرية النقود في حجرة منفصلة بالفعل، فإن مشكلتها المركزية - والوحيدة، عمليًا - كانت تتمثل في القيمة التبادلية للنقود أو قوتها الشرائية. لقد برز هذا الأمر في العمل التحليلي لهذه الفترة بوضوح أكثر مما في عمل الفترات السابقة. ومن هنا يأتي انتشار الكتب التي تحمل عنوان 'النقود والأسعار'، التي تواصلت في أوقات ما بعد الحرب<sup>(٧٣٥)</sup>. ونظرًا لتأثر الكتاب بالتأكيد بما حدث من تقدم في طريقة الأرقام القياسية<sup>(٧٣٦)</sup>، فلم يتأخر معظمهم،

(٧٣٤) انظر: J. G. Koopmans, 'Zum Problem des 'neutralen' Geldes' in Beitrage zur Geldtheorie (1933) إن المشكلة المعنية لا ينبغي طبعًا حلها بمشاكل أخرى مثل استقرار مستوى السعر أو استقرار التشغيل أو ما شابه. فما أن نعتقد أن نظامًا أو سياسة معينة تضمن مثل هذا الاستقرار، فإننا نعترف بالذات بأن النقود تمارس تأثيرًا معينًا وبالتالي فهي غير محايدة. وتقدم سلسلة أعمال البروفيسور بيجو المثال البارز، بعد مثال فيكسل، على تطور نظرة اقتصادي معين من الاعتقاد بنموذج المقايضة وإمكانية وجود نقود حيادية باتجاه الاعتقاد بعدم إمكانية تأكيد شيء معين بشأن العمليات الاقتصادية دون إشارة محددة إلى سلوك معين للنقود. إن نقطة التحول لدى بيجو ينبغي، في نظري، العثور عليها في عمله (Theory of Unemployment) (1933).

(٧٣٥) ثمة بضع أمثلة، إضافة إلى أمثلة أخرى ذكرت في مواضع أخرى: Antonio DE Viti di Marco, 'Moneta e prezzi' (1885) ; L. L. Price, 'Money and its Relations to Prices' (1896) ; Richmond Mayo-Smith, 'Money and Prices,' Political Science Quarterly (June 1900) ; E. W. Kemmerer, 'Money and Credit Instruments in Their Relation to General Prices' (1907). والأخير هو عمل لامع كان من سوء حظ أن حجبته عمل فيشر، الأعظم. انظر أيضًا: J. L. Laughlin, 'Money and Price' (1919) and 'A New Exposition of Money, Credit and Prices' (1931) ; Albert Aftalion, 'Monnaie, Prix et change' (1927).

(٧٣٦) لم يكن هم الوحيديين الذين فعلوا ذلك بطبيعة الحال. والمثال الأمريكي هو لاولن Laughlin. وبشكل عام، فإن الأرقام القياسية فرضت نفسها على المهنة ككل عبر عملية تسال بطيئة أجمعت التنازع أكثر مما عملت على تسويته (انظر القسم الرابع، أدناه).

وبخاصة في الولايات المتحدة، عن تعريف قيمة القوة الشرائية للنقود كمقلوب لمستوى السعر. ولكن النمساويين لم يتفقا بالأرقام القياسية، وكانت لديهم شكوك نظرية أكثر بشأن طبيعة قيمة النقود.

ومن الملائم التعليق على هذه الشكوك بإيجاز. فمنذ البداية، احتفظ النمساويون برعية، ليست غير طبيعية من زوايتهم، في تطبيق نظريتهم للمنفعة الحدية على حالة النقود - وهو أمر أعلن استحالة كل من خصوم هذه النظرية، والبعض من أشد أنصارها مثل فيكمل. وهنا، كان من السهل تطبيق نظرية المنفعة الحدية على الأهمية التي يمنحها الأفراد لدخولهم النقدية. وقد فعل هذا دانييل بيرنولي Daniel bernoulli من قبل (انظر الجزء الثاني، الفصل السادس، القسم الثالث، أعلاه). ولكن هذه الأهمية بالنسبة للوحدة واحدة من الدخل النقدي للفرد - قيمتها التبادلية الذاتية، كما أسماها منجر - لا تساعدنا قط حينما نريد تفسير القوة الشرائية أو القيمة التبادلية للنقود - القيمة التبادلية الموضوعية لدى منجر. ذلك لأن الأخيرة ينبغي أن تكون معلومة للفرد - فالفرد يجب أن يعلم ما تشتريه نقوده - قبل أن يصفى أي قيمة ذاتية على هذه النقود. وعليه، وبحسب ظاهر الأمر، فمن المستحيل، في حالة النقود، القيام بما يمكن القيام به في كل حالة أخرى، أي استخلاص قيمتها التبادلية من منحنيات أو جداول المنفعة الحدية: إذ تبدو محاولة القيام بذلك وكأنها محاجة دائرية. لا نستطيع مناقشة جهود فيزر، وجهود مايس بشكل خاص، للتغلب على هذه الصعوبة والاعتراضات التي أثارها أندرسون Anderson ضد حلها<sup>(٧٣٧)</sup>. ولكن ينبغي أن نوضح، بمعزل تمامًا عن هذه القضية، إن الطريقة النمساوية في التشديد على سلوك أو قرار الأفراد وفي تعريف القيمة التبادلية للنقود بالنسبة للملح الفردية أكثر مما بالنسبة لمستوى سعر من هذا النوع أو ذاك هي طريقة لها مزاياها، وبخاصة بالنسبة لتحليل عملية تضخمية ما: فهي تميل إلى استبدال لوحة بسيطة، ولكن غير كافية، بلوحة أخرى أقل وضوحًا ولكنها أكثر واقعية وأغنى في نتائجها.

لقد اتفق معظم الاقتصاديين - أو كان يمكن أن يتفقوا لو سئلوا - على أن تحليل المنفعة الحدية لا يسرى على حالة القيمة التبادلية للنقود. ولكن معظمهم كان

(٧٣٧) انظر: von Mises, Theorie des Geldes (2nd ed., p. 100); B. M. Anderson, The Value of Money (1917)



قد أجاب بالإيجاب على السؤال عما إذا كان جهاز العرض والطلب يسرى عليها أم لا. وكان هذا هو الموقف الطبيعي للكتاب الذين كانوا على استعداد لمعاملة النقود كأى سلعة أخرى، كالتنمساويين وإي. كانان E. Cannan. ولكن من الممنوع أن نلاحظ أن كثيرًا من أولئك الذين شهدوا، بتبنيهم صيغة خاصة للنقود كمعادلة المبادلة أو صيغة الرصيد النقدي (انظر القسمين الخامس والسادس أدناه) على عدم إمكانية معاملة النقود بهذه الصورة، كان لزامًا عليهم أيضًا اتخاذ ذلك الموقف. وفي الواقع، فإن أنصار وخصوم 'النظرية الكمية' معًا قد اتفقوا على وصف هذه النظرية كنطبق لجهاز الطلب والعرض على حالة النقود<sup>(٧٣٨)</sup>.

[(ب) النظرية الحكومية حول النقود لدى ناب] فى ألمانيا، أثار عمل ناب: State Theory of Money ما يمكن أن يوصف كزوبعة فى فنتجان<sup>(٧٣٩)</sup>. يقدم هذا الكتاب نظرية للنقود تنصب على القول الدارج 'إن النقود هى ابتكار قانونى'. ولو إن ناب قد شدد فقط على أن الدولة يمكن أن تعلن شيئًا أو رخصة أو بطاقة أو تذكارًا ما (يحمل علامة معينة) كنقود قانونية وأن تصدر إعلانًا proclamation بهذا الشأن أو حتى الإعلان الذى يفيد قبول قسيمة-دفع أو بطاقة معينة فى تسديد الضرائب لابد من أن يمضى بعيدًا باتجاه إضفاء بعض القيمة على تلك القسيمة أو البطاقة، لكان ناب قد شدد على حقيقة معينة، مع أنها حقيقة بديهية. ولو أن ناب قد شدد على أن مثل هذا الفعل من جانب الدولة سوف يحدد قيمة القسيمة أو البطاقة، لكان قد شدد على فرضية مهمة، رغم إنها فرضية زائفة. ولكنه لم يفعل هذا أو ذاك. فهو ينكر صراحة أن يكون مهمتها بقيمة النقود. إذ إن نظريته هى مجرد نظرية حول 'طبيعة' النقود بوصفها الوسيلة المقبولة قانونًا للدفع. وإذا أخذناها بهذا المعنى، فهى نظرية حقيقية وزائفة مثلما يمكن القول، مثلاً، إن مؤسسة الزواج هى ابتكار قانونى.

(٧٣٨) حقق هذه العكرة بالفعل البروفيسور بيجو فى مقالته: 'The Exchange Value of Legal-Tender'

(see Essays in Applied Economics, 1923).

(٧٣٩) هذا هو عنوان الترجمة الإنجليزية (الموجزة) التى أنجزها د. م. لوكاس H. M. Lucas و.ج. بونار

J. Bonar (١٩٢٤) لعمل غ. ف. ناب G. F. Knapp: Die Staatliche Theorie des Geldes

(1905). إن أتاول الأنب الواسع حول ناب الذى يجد القارئ عنه أكثر مما هو كاف فى عمل

البروفيسور إليس German Monetary Theory, 1905-1933: Ellis (انظر للقم الثانى، أعلاه).

كما أنه يجد هناك تقييمًا لعمل ناب أكثر كرمًا وسماحة مما أن قادر على تقديمه.

ولكن، إذا كان الأمر كذلك، فكيف نفسر النجاح المذهل لعمله، رغم أنه اقتصر على ألمانيا أساساً؟ إن محاولة الإجابة على هذا السؤال يمكن أن تقدم دراسة مهمة في علم النفس الاجتماعي للتحليل الاقتصادي. أولاً، عرض ناب كتابه بصورة فعالة إلى أقصى حد. فعقائديه القوية dogmatism ومفهمته الأصلية حول نظريته<sup>(٧٤٠)</sup> قد ألهمت الفرد العادي وأولئك الاقتصاديين ممن هم أفراد عاديون في حقل النظرية الاقتصادية. ثانياً، رحب أفراد كثير، وبخاصة رجال الحكم في ذلك الوقت، بنظرية معينة كان يبدو أنها تقدم أساساً للشعبية المتزايدة للنقود التي تديرها الدولة - وفي الواقع، فقد جرى استعمال هذه النظرية على نطاق واسع خلال الحرب العالمية الأولى لـ 'إثبات' أن زيادة إصدار العملة لا شأن له بارتفاع الأسعار. ثالثاً، مع الحهل الكامل تقريباً بالأدب ومنطق الموضوع معاً، آمن ناب بأن نظريته قد قدمت ليس فقط بديلاً معيناً للمذهب المعدني النطري - الذي يملكه بشدة - بل أيضاً البديل الوحيد الممكن وأنها النظرية الوحيدة التي كانت قادرة على تفسير إمكانية وجود شيء ما كالنقود الورقية أصلاً. وقد تم قبول هذا الادعاء غير المعقول على نطاق واسع، رغم أن ناب فشل كلياً في تطوير نظرية غير معدنية حول قيمة النقود<sup>(٧٤١)</sup>. رابعاً، شعر فيزر وهاونري، اللذان كانا يتقدمان باتجاه نظرية كهذه، ببعض التعاطف مع هذا العمل الذي حمل شيئاً شكلياً بعمليهما. إن من يهتم بالسؤال: 'ما الذي ينجح وكيف ولماذا؟' وأن من يعتقد أن الإجابة على هذا السؤال تكشف، أكثر من أي شيء آخر، الظروف السائدة في حقل من حقول المحاولة الإنسانية، إنما يحسن صنعاً حينما يتأمل هذا الموضوع.

(٧٤٠) فقد كان ناب أستاذاً بارعاً في فن صياغة مفاهيم جديدة والتعبير عنها بأسماء ملائمة. وينبغي أن نشير إلى: الكلمات اليونانية، التي استعارها لهذا الغرض، خدمته على أحسن وجه؛ فالاقتصاديون الألمان، في ذلك الوقت، لم يكونوا منظرين جديدين كقاعدة عامة، ولكن معظمهم كان يحمل تعليمنا كلاسيكياً ويعرف اللغة اليونانية.

(٧٤١) لقد حقق ذلك، إلى حد ما، أهد نفاذه الذي يستحق أن نشير إليه: Friedrich Bendixen, Wesen des (Geldes 4th, ed. 1926)؛ إضافة إلى الكثير من أعماله الأخرى.

## ٤- قيمة النقود: طريقة الأرقام القياسية

إن ما كان أهم بكثير من المناقشة النظرية حول القوة الشرائية للنقود هو مكملها الإحصائي: فالتطورات الضخمة في حقل الأرقام القياسية للأسعار خلال تلك الفترة تشكل حقاً إحدى أهم الوقائع في كل تاريخ الاقتصاد وإحدى أهم الخطى نحو نظرية اقتصادية يمكن أن تكون ليس كمية فقط بل عددية أيضاً. ثم تلت الأرقام القياسية للإنتاج بعد فجوة زمنية كبيرة خلف الأرقام القياسية للأسعار، ولكن الأسس لتطورها في فترة ما بعد الحرب كانت قد أُرسيّت. كما كانت ثمة بداية لبناء أرقام الأجر والتشغيل القياسية. ولكن نظراً لتوسع الموضوع إلى أبعاد ضخمة بالضبط، فمن المتعذر أن نحاول استعراض تطوره هنا. سأذكر فقط الجهود البارزة لأنظمة systematization ما كان يتحول إلى تخصص أو علم شبه-مستقل، ومن ثم أ طرح بضع تعليقات، قد تساعد القارئ على ربط الموضوع ببقية التحليل الاقتصادي ورؤية مضامينه الأكثر عمومية<sup>(٧٤٢)</sup>.

[أ) العمل المبكر] بعد أن جذبت الأرقام القياسية انتباه الجمعية الإنجليزية لتقديم العلم، فإن إديجورث، كسكرتير اللجنة التي شكلت لدرس الموضوع، كتب تقريره الشهيرين (١٨٨٧ و ١٨٨٩)<sup>(٧٤٣)</sup>، المتميزين ليس بفضل التوصيات المقدمة فيهما حول الطرق العملية لوضع الأرقام القياسية بقدر ما كان ذلك بسبب التغطية الشاملة للمعاني والأغراض كمستوى العمل labour standard، ومستوى الاستهلاك consumption standard، وقضية الرقم متعدد-الأغراض، وما شابه. وفي العام

(٧٤٢) يجد القارئ ما يحتاجه، كخلفية، في مقالة س. م. والش S. M. Walsh حول 'Index Numbers' في موسوعة: Encyclopaedia of Social Sciences. وحول الأرقام القياسية للإنتاج، انظر: A. F. Burns, 'The Measurement of the Physical Volume of Production,' Quarterly Journal of Economics, February 1930. أما أفضل إحالة إلى الأرقام القياسية للأجر والتشغيل، فهي إلى الأعمال البارزة ل. أ. ل. بولي A. L. Bowley، وبخاصة العمل: Statistics of Wages in the United Kingdom during the Last Hundred Years، وهي أربعة عشر مقالة نشرت في مجلة: Journal of the Royal Statistical Society, 1898-1906 (وتم تجميعها، جزئياً، بمشاركة غ. ه. وود G. H. Wood الذي يكمل عمله: 'Real Wages and the Standard of Comfort since 1850.' Measurement of Employment, July 1912، والعمل: ibid. March 1909 هذا البحث) ويشكل عمله: Papers Relating to Political Economy (vol. 11, sec. 111) لمهمل الطرق للوصول إليهما، حيث جرى إعادة نشرهما تحت عنوان: 'Money Measurement of Change in Value of'.

١٩٠١، نشر س. م. والش S. M. Walsh عمله Measurement of General Exchange Value، الذى وضع أيضا مناقشة التقنية الإحصائية على أساس نظرية اقتصادية شاملة للأرقام القياسية كان قد أحكمها فى عمله المهم The Fundamental Problem in Monetary Science (1903). ثم يتعين علينا أن نشير إلى دراسة البروفيسور دبليو. س. ميتشيل W. S. Mitchell بشأن الأرقام القياسية لأسعار الجملة: Index Numbers of Wholesale Prices in the United States and Foreign Countries (النشرة ١٧٣ من المكتب الأمريكى لإحصاءات العمل، ١٩١٥، فى طبعها المنقحة، النشرة ٢٨٤، ١٩٢١). ولكن القرن الأمريكى فى حقل الأرقام القياسية كان سيقوده العمل التكرارى للبروفيسور ارفنج فيشر: The Making of an Index Number (1922)<sup>(٧٤٤)</sup>، الذى يشكل، تقريباً، الأساس لأفضل العمل اللاحق كله. ولكن كل ما يمكن ملاحظته هنا بشأن ثراء نتائجه هو ما يلى: قام فيشر بتحليل، وتصنيف، و'تقحيح' طرق الأرقام القياسية القائمة والممكنة بواسطة 'اختبارات' tests معينة تم وضعها من قبل؛ أى أن فيشر صاع شروطاً معينة ينبغى أن تفي الأرقام القياسية بها؛ وأن معظم نظرية الأرقام القياسية تشكلت حقاً من نظرية هذه الاختبارات منذ ذلك الحين. وهذا أهم بكثير من البحث عن 'رقم قياسى مثالى' بعد ذاته، رغم أن هذه الاختبارات كانت مصممة لترشيد هذا البحث.

(ب) دور المنظرين الاقتصاديين] أن للنقطة التى تخص الأرقام القياسية، التى هى الأكثر صلة بتاريخ التحليل الاقتصادى، هى الدور المهيمن الذى لعبه المنظرون الاقتصاديون فى تطويرها. وبحسب ظاهرات الأمور، فإن الأرقام القياسية تعود إلى مملكة التقنيين الإحصائيين وبالتالي فإن نظريتها ينبغى أن تشكل جزءاً من الإحصاء كما هو بالضبط شأن نظريات العينات مثلاً. وفى الواقع، فإن قسمًا كبيراً من العمل حول الأرقام القياسية أنجزه إحصائيون أو اقتصاديون ممن لم يهتموا 'بالنظرية الاقتصادية إلا قليلاً. فمثلاً، إن الصيغة التى أظهرت، بين كل للصيغ، أشد حيوية تعود إلى كاتب لا يمكن قط أن يسمى اقتصادى دون تحفظ:

(٧٤٤) إن الصلات مع النظرية النقدية تبرز أكثر فى تلك الأجزاء من عمله Purchasing Power of Money (1911) المخصصة للأرقام القياسية. وتنبئ قراءة هذه الأجزاء سوية مع الكتاب المذكور فى المتن.

لاسبيراس Laspeyres<sup>(٧٤٥)</sup>. ولكن كل الدوافع والأفكار الحاسمة تقريباً قد وردت من المنظرين الاقتصاديين كما حدث في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر. ولإثبات هذه النقطة، يكفي أن نذكر أسماء جيفونس وإديجورث وفيشر التي ينبغي أن نضيف إليها أ. أ. يونغ<sup>(٧٤٦)</sup>. ولكن هذه لم تكن حالات منعزلة. فثمة عدد متزايد دوماً من الاقتصاديين، ممن يمكن لأي فرد أن يعتبرهم منظرين أساساً، اهتموا أما بتطوير طريقة الأرقام القياسية أو توضيح معناها وأغراضها بصورة نقدية وبناءة. فقد اقترح مارشال نظام السلاسل<sup>(٧٤٧)</sup>. وساهم ليكسس وقالراس وفيكسل وفيزر وبيجو، إذا اقتصرنا على ذكر بعض القادة فقط، في الأسس النظرية بدرجة رئيسية<sup>(٧٤٨)</sup>. وقد استمر عملهم خلال العشرينيات والثلاثينيات على نطاق متزايد. ولكن لن نستطع، مع الأسف، أن نلاحظ التطورات منذ العشرينيات بأي درجة من التفصيل. ومع ذلك، نشير، في ما يلي إلى ثلاث مساهمات تحققت خلال الفترة - وهي تعود إلى ديفيزا وهابرلر وكينز.

(٧٤٥) نشر ي. لاسبيراس الصيغة  $\sum p_1 q_0 / \sum p_0 q_0$  (ترجيح الأسعار بكميات السنة الأساس)، التي صممت له الخلود حيث ليس بوسع أي طالب اجتياز أي دراسة كاملة في الاقتصاد دون أن يسمع باسم لاسبيراس أكثر مما يوسعه أن يفعل ذلك دون أن يسمع باسم أ. سمث - وذلك في مجلة: *Jahrbucher fur Nationalökonomie und Statistik*, 1864; also 1871.

(٧٤٦) إن مقالتي جيفونس اللتين قدمتا دافعا حاسماً حقاً، ولكن لا تبرران عبارة فيشر القائلة إن جيفونس 'ربما يمكن اعتباره مؤسس الأرقام القياسية' أو عبارة كينز التي تحمل نفس المعنى، هما: 'A Serious Fall in the Value of Gold ...' (1863) and 'The Variation of Prices and the Value of the Currency since 1782' (1865)، والمقالتان كلتاهما تردان في عمله: *Investigation in Currency and Finance*. وهما تمثلان عملاً ممتازاً له أهمية واحدة ولكنهما، لا تهتمان، بصورة تأثير الاستقرار بالنسبة لكاتب منظر، بالموضوعات النظرية ذات الصلة، كما سبقت الإشارة إلى عمل إديجورث، الذي سد هذا النقص إلى حد ما، وكذلك عمل فيشر. أما عمل آلن أ. يونغ في هذا الحقل *Alle. A. Young*، فهو أقل عرضة، من بقية عمله، لخطر التسمان الكامل لأن قسماً منه يرد ضمن المساهمة المعروفة ل. ه. ل. ريتز *H. L. Rietz*: *Handbook of Mathematical Statistics* (1924).

(٧٤٧) وذلك في مقالته: *Remedies for Fluctuations of General Prices*, 'Contemporary Review', 1887.

(٧٤٨) كان ليكسس *Lexis*، طبعاً، منظرًا اقتصاديًا أساسياً. ولكن مقالته 'Über gewisse Wertgesamtheiten.. 'in *Zeitschrift fur die gesamte Staatwissenschaft* (1886) تمثل قطعة من المحاجة النظرية لها أهمية عظيمة، رغم أنها لم تنتزع سوى قليلاً من الاهتمام. وقد وردت مساهمة قالراس ضمن عمله: *Etudes d'economie politique* (ed. definitive, 1936, pp. 20 et seq.). أما مساهمة فيكسل، فوردت ضمن عمله: *Interest and Prices*, ch. 2، ومساهمة فيزر ('Über die Messung der Veränderungen des Geldwerts') في: *Schriften des Vereins* (Economics of Welfare: *für Sozialpolitik* (vol. 132, 1910) ومساهمة بيجو، في عمله: *Wealth and Welfare*, 1912).

وقبل أن نمضى، دعوني أكرر السبب الذى يجعلنى اعتقد إن من الضرورى التشديد على مساهمات المنظرين الاقتصاديين فى تطوير طريقة الرقم القياسى. إذ يبدو أن بعض الإحصائيين وبعض الاقتصاديين ذوى التوجه المعادى للنظرية يعتقدون إن هذا الجراء 'الواقعى' هو شىء جرى تطويره لمواجهة البنى المهلهلة للنظرية، شىء تم ابتكاره، بروح علمية صادقة، ليحل محل التأمل المجرد. ويبدو إن من الضرورى تصحيح وجهة النظر هذه. فموضوع الأرقام القياسية يقدم مثلاً جيداً على الطريقة التى يرتبط بها حقاً البحث النظرى والبحث الإحصائى، وبشكل خاص، كيف أن الطرق الإحصائية يمكن أن تتطور انطلاقاً من عمل المنظرين.

[(ج) هابرلر، ديفزيا، كينز] باستثناء فيزر، أخذ معظم النمساويين البارزين موقفاً انتقادياً، إن لم نقل عدائياً، من فكرة 'قياس' التغيرات فى القوة الشرائية للنقد (مقلوب مستوى السعر) بواسطة الأرقام القياسية. فقد كانوا يميلون لرفض منح الجنسية لمفهوم مستوى السعر price level، وفى جميع الأحوال، إنكار إمكانية قياسه من حيث المبدأ<sup>(٧٤٩)</sup>. وبسبب حقيقة إن كثيراً من الاقتصاديين وضعوا ويضعون ثقة عمياء بالأرقام القياسية دون تمحيص معانيها<sup>(٧٥٠)</sup>، فقد هينى هذا الموقف ترياقاً مطلوباً بالحاح. بل ليس هذا وحسب، فالنقد، الذى كان سلبياً فقط فى البداية، تحول أخيراً إلى نقد بناء فى كتاب البروفيسور فون هابرلر حول معنى الأرقام القياسية<sup>(٧٥١)</sup>.

يتمثل جوهر تحليل هابرلر فى تقديم تفسير للأرقام القياسية ينصب على الفرضية التالية. بالنسبة لفرد معين له أذواق لا تتغير، فإن السعر يكون قد هبط (ازداد) بين نقطتين من الزمن، to و t1، إذا كان الفرد، عند بقاء دخله النقدى على حاله، قادراً فى t1 على شراء تلك التشكيلة من السلع التى يفضلها على التشكيلة التى كان قادراً على شرائها فى to (يكون قادراً فى t1 على شراء التشكيلة

(٧٤٩) وجد هذا الموقف تعبيره الأقوى فى عمل البروفيسور فون مايسس Theory of Money and Credit.

(٧٥٠) يصرى هذا على أى أرقام قياسية بما فى ذلك أرقام الناتج المادى. وفى السنوات العشر الأخيرة لو نحو ذلك، ثمة ارتداد بدأ بالظهور، ومن أعراضه الأكثر أهمية أن اللورد كينز، الذى كان، فى عمله (Treatise on Money (1930)، قد منح أهمية كبيرة إلى الأرقام القياسية للأسعار، تجنب كلياً استمالها فى عمله: (General Theory (1936).

G. von Haberler, Der Sinn der Indexzahlen (٧٥١)

من السلع التي يفضلها على التشكيلة التي كان قادرًا على شرائها في to). إن هذا التفسير يربط الأرقام القياسية باقتصاد الرفاه. ولكن أهميته الرئيسية تكمن في حقيقة أنه يؤسس هذه الأرقام على نظرية الاختيار ويجعلها هكذا ترسو في مركز نظرية القيمة الحديثة ذاته<sup>(٧٥٢)</sup>.

وبينما هجر هابرلر فكرة مستوى سعر 'موضوعي' معين واستبدلها بما يمكن أن نسميه مستوى سعر ذاتي، فقد طرح ديفزيا نظرية مستوى السعر الموضوعي أو المؤشر النقدي، أو الرقم القياسي النقدي (indice monetaire) - وهذا إنجاز هام من الدرجة الأولى. وفي الهامش<sup>(٧٥٣)</sup>، أدباء، ثمة محاولة لتقديم تفسير بسيط لفكرته الجوهرية.

ومن البديهي، إن فكرة مستوى سعر - شامل معين، حتى إذا كانت مقبولة، هي أقل نفعًا لأغراض عدة من فكرة مستويات السعر القطاعية: كمستوى سعر

---

(٧٥٢) يصب مفترح باريتو في اتجاه مماثل (Cours, vol. ١, pp. 264 et seq.) وهناك عدد من المقترحات المرتبطة (ومن بينها مقترح يرد في تقريرى لإيجورث المذكورين في المتن، أعلاه) كانت أقل إقناعًا. ومع ذلك، لا نستطيع أن نبقى هنا لتوضيح ذلك.

(٧٥٣) إذا كان الإنفاق على كل السلع والخدمات،  $E$ ، يتغير بزيادة معينة (موجبة أو سالبة)،  $\Delta E$ ، فمن الممكن بوضوح، بطريقة شكلية بحتة لا تتضمن أى شيء من السببية، تقسيم  $\Delta E$  إلى ثلاثة أجزاء: جزء 'يعود' إلى التغيرات التي حدثت في الأسعار - حيث يساوى هذا الجزء الكميات المشتراة سابقًا مصروية، كل واحدة منها، بالتغيرات في الأسعار المناظرة، أو أنه، رمزيًا، يساوى  $\sum q\Delta p$ ؛ وجزء آخر 'يعود' إلى التغيرات في الكميات المشتراة ويساوى الأسعار القائمة من قبل مضروبة، كل واحد منها، بالتغيرات في الكميات المناظرة، أو أنه، رمزيًا،  $\sum p\Delta q$ ؛ والجزء الثالث 'يعود' إلى حقيقة أن الزيادات في الكميات تم شرائها أيضًا عند الأسعار التي تغيرت وبالتالي فهو يساوى تلك الزيادات في الكميات مضروبة بالزيادات في الأسعار المناظرة، أو أنه، رمزيًا، يساوى  $\sum \Delta q\Delta p$ . وهذا، إذا كانت للتغيرات في الكميات والأسعار (الـ  $\Delta q$ 's و  $\Delta p$ 's) تشكل أجزاء صغيرة من الكميات والأسعار نفسها (الـ  $q$ 's و  $p$ 's) - وهو ما يحدث حينما نكون أمام فترة قصيرة جدًا من الوقت - فإن ما ينتج عنها سيكون أكثر صالة، ضئيلًا جدًا بحيث يمكننا إهماله لأغراض عملية. ولكننا، عندئذ، نترك مع مقدارين فقط، يعبّر المقدار الأول عن ذلك 'التأثير' على الإنفاق الذي ينبغي أن نلاحظ حينما لا تتغير الأسعار وبالتالي فهو حر من 'تأثير' أى تغيرات في الأسعار؛ ويعبّر المقدار الثانى عن 'التأثير' على الإنفاق الذى يجب أن نلاحظ حينما لا تتغير الكميات وبالتالي فهو حر من 'تأثيرات' أى تغيرات في الكميات. وعندئذ، فإن الرقم الأحدث ( $\sum q\Delta p$ )، معبرًا عنه كنسبة من الإنفاق الأصلي ( $E = qp$ )، يصلح لتحديد التأثير الذى كان قد حدث في مستوى السعر أو الرقم القياسي النقدي - الذى يكتسب، بذلك، معنى واضحًا ومهما تحليليًا. وقد نشر البروفيسور ديفزيا Francoise Divisia هذه النظرية، لئى كان البروفيسور ليكس Lexis (المصدر السابق) قد تنبأ بها جزئيًا، في عدة أعداد من: *Revue d'economie politique*, 1925-6 تحت عنوان: 'L'Indice Economique rationelle et la theorie de la monnaie' وكذلك، مرة أخرى، في عمله: *Economique rationelle* (1928), ch. xlv.

السلع الاستهلاكية (مستوى الاستهلاك consumption standard) والخدمات الاستهلاكية بالمقارنة مع مستوى سعر السلع الإنتاجية (أو السلع الاستثمارية)، أو مستوى سعر المنتجات النهائية بالمقارنة مع مستوى سعر الخدمات الإنتاجية، وهكذا... إن مستوى السعر الشامل يخفى، بشكل خاص، الحركات النسبية لهذه المستويات القطاعية بعضها عن بعضًا، وإن هذه الحركات النسبية لها أهمية محورية بالنسبة لنظريات معينة للدورة التجارية، وبخاصة بالنسبة لنظرية فون هايك. كما إن لها أهمية محورية بالنسبة 'للديناميكا النقدية' المعروض في عمل كينز: Treatise، الذي يمثل الكتاب الثاني منه، المخصص كليًا لهذا الموضوع. المرجع الرئيسي لهذا النوع من التحليل. [هذا القسم غير مكتمل].

## 5- قيمة النقود: معادلة المبادلة و'منهج الكمية'

كنا قد رأينا، بقدر تعلق الأمر بالغالبية الكبيرة من الكتاب الذين كتبوا حول النقود، إن هناك بعض الحقيقة في العبارة القائلة إن التحليل النقدي في تلك الفترة كان يقبع في حجرة منفصلة، إذا صح التعبير. ومن الصحيح أيضًا - مع أننا لاحظنا استثناءات كفالراس والنمساويين، مثلاً - إن تجهيز تلك الحجرة كان مُعدًّا لغرض خاص هو تفسير قيمة النقود أو قوتها الشرائية، ولم يكن يهدف إلى أي غرض آخر. وهنا فحينما نعتزم تفسير سلوك متغير منفرد من النظام الاقتصادي، فمن الملائم بوضوح أن نحزم كل الأشياء الأخرى في بضع مجاميع كبيرة few big aggregates وأن ننظر إلى هذه المجاميع بوصفها 'الأسباب' التي تحدد المتغير المراد تفسيره. إن ما تسمى معادلة المبادلة Equation of Exchange تمثل بالتأكيد أبسط نظام ممكن لمثل هذه المجاميع التي تتضمن قيمة النقود أو مستوى السعر على الإطلاق. وإذا كان الأخير هو المتغير المراد تفسيره، فإن المجاميع الأخرى تتحول بصورة طبيعية (وإن بصورة غير منطقية) إلى دور 'أسباب' لذلك المتغير - وإن معادلة المبادلة، التي هي ذاتها ليست سوى تعبير عن علاقة شكلية لا تحمل أي دلالة سببية، تتحول أو يمكن أن تتحول إلى النظرية الكمية Quantity Theory. وهذا يفسر لماذا شهدت معادلة المبادلة والنظرية للكمية، خلال تلك الفترة، اتبعًا جديدًا ولماذا أن كثيرًا من المناقشة حول نظرية النقود أخذ شكل



محاججات لصالح أو ضد النظرية الكمية. وعليه، فمن الضروري أن نتعرف على ما كانت تعنيه حقاً النظرية الكمية لدى هؤلاء الكتّاب. ولتحقيق هذا بأكثر الطرق فائدة بالنسبة للقارئ، سنركز على العمل البارز في هذا الخط: نظرية القوة الشرائية للنقد لدى البروفيسور فيشر (٧٥٤).

ليس هناك ما هو جديد في ما أصبحت تسمى معادلة فيشر أو معادلة فيشر-نيومب بعد ذاتها. فمستوى السعر (P) تربطه هذه المعادلة ببساطة ب (١) كمية النقود في التداول (M)؛ (٢) 'فعالية' هذه الكمية من النقود أو سرعة تداولها (V)؛ و (٣) الحجم (المادى) من المعاملات. لنعبّر عن هذا بكتابة العلاقة:  $P = f(M, V, T)$ . إن معادلة فيشر تضيف على هذه العلاقة الدالية الشكل الخاص التالى:  $P = f(M, V, T) = MV / T$  or  $MV = PT$ . ومرة أخرى، فإن هذه المعادلة لا تشكل مطابقة بل شرطاً توازنياً معيناً. ذلك لأن فيشر لم يقل إن  $MV$  هي الشيء نفسه ك  $PT$  أو إن  $MV$  تساوى  $PT$  بالتعريف؛ فإذا كانت قيم معطاة لـ  $M$  و  $V$  و  $T$  تميل ل توليد قيمة محددة من  $P$ ، بيد أن هذه القيم لا تعنى ببساطة مستوى معيناً من  $P$ . ولكن التحليل النقدي المهم حقاً يبدأ من خلف بناء المعادلة. ثمة مجموعتان من الأسئلة.

(أ) تعريف المفاهيم] أولاً، ما هي المعاني الدقيقة لـ  $P$ ،  $M$ ،  $V$  و  $T$ ؟ من المؤكد إن النظرية الكمية تمتلك ميزة واحدة أيا كان ما يمكن قوله ضد منهج هذه النظرية: فالقرب الواضح لمفاهيم هذه النظرية من المادة الإحصائية يجبر المنظرين على أمر معين غالباً ما يفشلون فيه من دون هذا الإكراه، أى تحديد مفاهيمهم بشكل دقيق و عملي operational. لا نستطيع أن نناقش أو حتى أن نذكر قائمة بكل المشاكل التى تتخفى خلف السؤال التالى، فكل ما بوسعنا هو أن نشير إلى هذه المشاكل فقط: ما هي الأسعار التى ينبغى، للأغراض العامة لمعادلة

(٧٥٤) وعند القيام بذلك، فإننا نأخذ تحليل النظرية الكمية عند مستواه الأرفع. وبشكل عام، فإن التكلفة، التى نتحملها عندئذ في صورة معطيات عن صياغات أخرى كثيرة، ليست باهظة. ولكن يتوجب أن نشير إلى أن عمل كيملر Kemmerer (Money and Credit Instruments in Their Relation to General Prices, 1907) من شأنه أن يخدم هدفنا بنفس الدرجة من الجودة تقريباً، رغم أن عمل فيشر كان قد حجه. وقد أثنى فيشر بسخاء على معالجة سيمون نيومك Simon Newcomb بشأن التداول المجتمعي Societary Circulation (Principles, 1885)؛ انظر الفصل الخامس، القسم ١٧، أعلاه) الذى يشكل مساهمة مهمة حقاً. ولكننا لا نستطيع الدخول في موضوع المزايا التى ينفرد بها هذا العمل.

المبادلة، إدخالها في P وبالتالي أى معاملات ينبغي إدخالها في T<sup>(٧٥٥)</sup>. ومع أن فيشر، فى أفكاره التمهيدية، قد عرّف T بحيث تشمل 'السلع' التى تُشتَرى بالنقد، بيد أنه هو نفسه تبني مفهومًا أوسع - يشمل السندات - فى عمله الإحصائى. ولكن تتبغى الإشارة إلى بعض المشاكل بشأن تعريف M.

أبدى معظم الكتاب نفورهم من تسمية الودائع التى يتم سحبها بصك checking deposits كنقد - على الأقل حينما يتم هذا دون تحفظ. وكما كنا قد رأينا، فهؤلاء يشكون على الاختلاف بين النقود و'الائتمان' (انظر القسم السادس، أدناه) أو بين النقود 'الأصلية' primary و'النائبة' fiduciary. ولكن حين تعلّق الأمر بأداء معادلة المبادلة، فإن غالبية الكتاب - وبخاصة الأمريكان الذين أنجزوا القسم الأعظم من العمل الإحصائى - أدخلوا، كشىء طبيعى، النوع الأهم كميًا من 'وسائل الائتمان': checking deposits، ذاهبين بعيدًا فى الغالب إلى حد تسميتها 'عملة إيداع' deposit currency. وهكذا، فإن M، فى معادلتهم للمبادلة، كانت تعنى أساسًا النقد المعدنى coin، الأوراق النقدية الحكومية government fiat، البنوك، الودائع تحت الطلب. ولما كان هذا، عمليًا، يعنى إدخال كل شىء يمكن للشراء به، فيبدو أنه كان ينبغي عليهم، من ناحية، أن يأخذوا المفاضلة بنظر الاعتبار (وكذلك حقيقة أن جزءًا من الناتج الاجتماعى يُستهلك من قبل منتجيه بصورة مباشرة)، ومن ناحية أخرى، أن يستبعدوا النقود التى لا جرى تداولها (كالاحتياطات النقدية لدى المصارف والمكنترات). إن الصعوبة الأولى لم تؤخذ جدّيًا، بقدر ما أعلم؛ أما بالنسبة للصعوبة الثانية، فسوف استشهد فقط بوجهة نظر كيمرر (المصدر السابق، ص ٢٣): 'ليس ثمة فرق، من زاوية صحة النظرية الكمية، سواء أن تُعرض النقود الجديدة مقابل السلع فورًا، أو ببطء، أو أن لا تُعرض قط' لأن النقود التى لا يتم تداولها تكون سرعة تداولها صفرًا ببساطة.

(٧٥٥) يمكن تكرين فكرة عن هذه المشاكل عن طريق قراءة ملاحق عمل فيشر: Purchasing Power of Money (1911). إن فكرة للتخلى كليًا عن مفهوم مستوى عام للسعر لكل ما يُباع ويُشتَرى مقابل النقود (وهى فكرة حُملت فيما بعد، فى العشرينيات، إلى حدودها القصوى من خلال مفهوم كارل سنيذر Carl Snyder حول المستوى العام للسعر، انظر: "A New Index of the General Price Level from 1875," Journal of the American Statistical Association, June 1924) وفكرة استبدالها بعدة مستويات سعر قطاعية (السلع الاستهلاك، وبيع الاستثمار، وهكذا) لم تكن تتناقض، بقدر ما أعلم، أثناء تلك الفترة، باستثناء أنها كانت مفترضة ضمن عداء المجموعة التماسوية لمفهوم مستوى السعر. إن اتجاه الفكر لصالح فكرة عدة مستويات سعر نكلت، أخيرًا، بالانصر بشكل واضح فى عمل اللورد كينز: Treatise الصادر العام ١٩٣٠، الكتاب الثانى.

في أوروبا، وبخاصة في قارة أوروبا، كان هذا المخطط النظري مألوفاً بدرجة أقل، جزئياً، لأن معظم الأوروبيين لم يواجهوا المهمة الإحصائية. وكمثال من الدرجة الأولى على مخطط بديل: كان فيكسل (ومن قبله روبرتوس) قد قصر M على النقود المعدنية (وكذلك، في نظري، النقود الورقية الحكومية التي لا تحمل أى حق بتحويلها إلى معدن)، وفُسِّرَ البنكوتات والودائع كوسائل لزيادة سرعة تداول 'النقود' - بحيث إن الاحتياطات المصرفية، بدلاً من أن تكون سرعة تداولها صفراً، من شأنها أن تمتلك سرعة تداول عالية (مفهوم فيشر حول سرعة التداول الفعلية). وينبغي على القارئ أن يلاحظ أن أباً من هذين المخططين لا ينطوى على ميزة أو عيب متأصل فيه. فالملائمة هي معيار الاختيار بينهما. وهذا المعيار هو في صالح 'البديل الأمريكي' بقوة. ولكن ثمة نقطة أخرى لابد من التنبيه إليها. فقد أدخل فيشر checking deposits (M') مع سرعة تداول خاصة بها (V')، في معادلاته بصورة منفصلة لجعل هذه المعادلة تبدو هكذا:  $MV + M'V' = PT$ . ولكن فيشر أدخل فرضيتين إضافيتين. أولاً، افترض فيشر أن هناك علاقة مستقرة جداً بين النقود الأصلية (النقد المتداول من يد إلى أخرى) التي يحملها الناس في جيوبهم أو يضعونها في خزانتهم أو في القبو وبين المبالغ من الوسائل السائلة التي يضعوها في حساب يمكن السحب منه بصك checking account. ثانياً، افترض فيشر أن هناك، عند التوازن، ولفترات غير طويلة جداً، علاقة مستقرة جداً بين احتياطات النظام المصرفي والمجموع الكلي من الودائع التي يمكن سحبها بصك checking deposits. لنأمل ما يعنيه هذا. إن موقف فيشر، بحكم هاتين الفرضيتين، يقع نوعاً ما بين موقف من لا يدخل في M سوى الودائع تحت الطلب إلى جانب 'العملة الموجودة خارج المصارف' دون التمييز بين هاتين الفئتين (بقدر تعلق الأمر بمشاكل القوة الشرائية) وموقف أولئك الذين، مثل فيكسل، يُدخلون النقد المعدني والأوراق النقدية غير القابلة للتحويل فقط. ذلك لأن ذلك الجزء من كمية النقود، الذي أسماه فيشر 'النقود الأصلية' والذي، مستمرفاً الظروف الإنجلو-أمريكية للعام ١٩١١، طابقه فيشر بالذهب، يتطلب موقفاً لا وجود فيه لـ checking deposits. فهذه الودائع تبقى 'عملة ليداع' حقاً، ولكن الفكرة المقترحة هي أن التغيرات في كمية هذه العملة تحكمها التغيرات في كمية 'العملة الأصلية'، أو الذهب في ظل تلك الظروف. ولابد من أن يلاحظ القارئ مدى تمشى هذه الفكرة مع خطة الدولار المعوض التي تهدف إلى السيطرة على مستوى السعر

عن طريق إجراء تغييرات ملائمة في المحتوى الذهبى للوحدة النقدية.

لا بد من الإشارة إلى نقطتين إضافيتين حول V - أى إضافة إلى الملاحظة التى طُرحت أعلاه من إن سرعة التداول تعتمد على مفهوم الكمية الذى نختار أن نتبناه. أولاً، لم يتحقق تقدم كبير يتجاوز ميلا فى تحليل العوامل الكامنة خلف سرعة تداول النقود<sup>(٧٥٦)</sup>. وفى الواقع، لم يجرِ بوضوح، قبل نشر عمل بيجسو<sup>(٧٥٧)</sup>: Industrial Fluctuations، التمييز بين الأنواع المختلفة من سرعة التداول، وأن النوع الأهم منها: سرعة تداول الدخل، المؤلف الآن، أصبح مفهوماً لدى المهنة إلى حد كبير. ولكن لا ينبغي أن يقال إن اقتصاديين تلك الفترة كانوا بصورة معتادة يعتبرون سرعة التداول ثابتة. وكفى تشديد كيمرر Kemmerer<sup>(٧٥٨)</sup> على إمكانية تغير سرعة التداول كدالة لوضع نشاط الأعمال بشكل عام لدحض الاتهام الذى يتكرر باستمرار والذي خلق لدى كثيرين انطباعاً غير واقعي قط مفاده أن الفضل الرئيسى فى إدراك إمكانية للتغير هذه يعود إلى التحليل المعاصر. ثانياً، يجب أن نعبر عن احترامنا لبعض الجهود الرائدة فى القياس الإحصائى لسرعة التداول - وهى معالم على الطريق نحو الاقتصاد العددي، حتى وإن كانت موفقة جزئياً فقط، وترتبط أساساً بأسماء ديس إيسارز des Essars، وكينلى Kinley، وكيمرر، وارفنج فيشر قبل الجميع<sup>(٧٥٩)</sup>.

---

(٧٥٦) حول مصائر مفهوم سرعة تداول السلع، انظر: مارغيت Marget، المصدر السابق، مواضع متفرقة منه. وقد أدخل كيمرر هذا المفهوم فى معادلته حول المبادلة.

(٧٥٧) A. C. Pigou, Industrial Fluctuations (1st. ed., 1927), part 1, ch. 15. وقبل هذا العمل لم يكن هناك الكثير، إضافة إلى مساهمة فيكسل (Interest and Prices, ch. 6).

(٧٥٨) انظر للقسم ٣، أعلاه.

(٧٥٩) Pierre des Essars in 'La Vitesse de la circulation de la monnaie' Journal de la societe de statistique de Paris, April 1895; David Kinley, Doc. No 399 in Reports of National Monetary Commission, 'The Use of Credit Instruments in Payments in the United States,' and also two papers in Journal of Political Economy, 'Credit Instruments in Retail Trade,' March 1895, and 'Credit Instruments in Business Transactions,' March 1897; كيمرر، المصدر السابق، ارفنج فيشر، المصدر السابق، ولكن أصلاً فى: 'A Practical Method of Estimating the Velocity of Circulation of Money,' Journal of the Royal Statistical Society, September 1909. ويعد أن استخلص أرقامه لمرعة التداول، فقد تقدم فيشر (فى عمله: Purchasing Power.. وفى المقالات المقطع منها هناك، ص ٤٩٢) لطرح كل معادلة المبادلة بتعابير عددية - محققاً نصراً نابليونياً حقاً حتى ولو كان يشبه بورودينو Borodino أكثر مما يشبه أوسترليتز Austerlitz.

(ب) التمييز بين معادلة المبادلة والنظرية الكمية] تنصب المجموعة الثانية من الأسئلة على التمييز بين معادلة المبادلة والنظرية الكمية. إلى أى حد كان كتاب تلك الفترة قد تجاوزوا بالفعل صيغة العلاقة التوازنية الأساسية  $MV = PT$ ؟ إن ما يجعل الإجابة أكثر صعوبة هو حقيقة إن كتاب تلك الفترة لم يخلقوا ذلك التمييز بأنفسهم بل إنهم غالباً ما وصفوا أنفسهم كأخصار للنظرية الكمية فى حين إن كل ما قصدوه هو أنهم وجدوا بعض الميزة فى استعمال معادلة المبادلة أو ما يعادلها. على أى حال، فبقدر تعلق الأمر بالكتاب من الدرجة الأولى، يمكننا أن نأخذ وجهة النظر، التى عبر عنها بيجو قليلاً فيما بعد، كوجهة نظر نمطية (The Value of Money, 'Quarterly Journal of Economics, November 1917): 'غالباً ما يجرى الدفاع عن "النظرية الكمية" Quantity Theory أو معارضتها كما لو إنها مجموعة محددة من الفرضيات ينبغى أن تكون إما صحيحة أو خاطئة. ولكن فى الواقع، فإن الصيغ المستخدمة فى عرض تلك النظرية هى مجرد وسائل لتمكيننا من ضم الأسباب الرئيسية، التى تحدد قيمة النقود، إلى بعضها بعضاً فى صورة منظمة'. إن هذه العبارة، التى ينبغى فيها استبدال كلمتى: النظرية للكمية بكلمتى: معادلة المبادلة Equation of Exchange، تصح بالتأكيد على مارشال نفسه وعلى كل المارشاليين: فهم لم يتجاوزوا قط استعمال نسختهم من معادلة المبادلة. ويسرى الأمر نفسه على معالجة فيكسل لكيفية تأثير التغيرات التلقائية فى كمية النقود على مستويات السعر: إذ إن فيكسل قد شدد كثيراً على دور سعر الفائدة بحيث إنه لم يترك سوى مجال ضئيل للتأثيرات المباشرة للتغيرات التلقائية فى كمية النقود. وبطبيعة الحال، فمن زاوية أولئك الخصوم المتطرفين للنظرية الكمية، ممن سنذكرهم بعد قليل، الذين أنكروا أن يكون للتغيرات التلقائية فى كمية النقود أى تأثير على قيمتها، فإن فيكسل-ومارشال - كان ينبغى أن يصنفاً كمنظري كمية<sup>(٧٦١)</sup>. أما حالة فالراس فتختلف، على الأقل كما تبدو من السطح.

(٧٦٠) انظر القسم ١٣، أعلاه.

(٧٦١) أنشغل فيكسل كثيراً جداً بليصاح فكرته القائلة إن التغيرات التلقائية فى كمية النقود تؤثر على المعايير الاقتصادية، عبر سعر الفائدة على القروض المصرفية، بواسطة توسيع الائتمان المصرفى بحيث أنه اقتراب كثيراً من إنكار التأثير المباشر. ولكن فيكسل كان يرجع نفسه دائماً. لقد أوضح، مثلاً، إن الزيادة فى خزين الذهب يجب أن يكون لها تأثير مباشر على الأسعار، على الأقل إلى الحد الذى تزيد فيه هذه الزيادة فى الخزين من مدخولات وإتفاق منتجى الذهب. حول هذا، انظر: القسم ٦ ب، أدناه. ويوضح موقف فون مايسس von Mises إلى حد الكمال الصعوبات التى يتعين علينا أن نواجهها.

من العسير جدا فهم موقف فالراس. ففي عمله التحليلي البحث حول المشكلة (انظر معالجته في عمله: Elements وفي عمله: "Note sur la Theorie de la Quantite," in the Etudes d'economie politique appliquee, pp. 153 et seq. يقدم فالراس، قبل كل شيء، جانباً غاية في الأهمية: فهو لم يفترض ببساطة أن قيمة النقود تتناسب عكسياً مع كميّتها، ولكنه حاول أن يستخلصها بطريقة عقلانية من مبدأ المنفعة الحدية، ذاهباً إلى حد القول إنه يتعين على المرء أن يرفض الأخير لكي يكون من حقه أن يرفض الأولى، ثمّة جانب مهم آخر يتمثل بأن فالراس يدع كميات رموس الأموال الثابتة والمتداولة تتحدد سلفاً كدالة لمعدل فائدة معطى. ولكن إذ جرى إثباتها في ظل هذه القيود، فإن الموضوع المعنيّة، رغم صحتها طبعاً، موضوعة ضعيفة إلى أقصى حد ومعرضة كلياً للاعتراض الذي نصادفه كثيراً والقائل إن النظرية الكمية لا تصح إلا في ظل فرضيات معينة تحيلها إلى شيء مبتذل وقديم القيمة تماماً. ذلك لأن موضوعة فالراس لا تعنى حقاً، إذا بقيت الأشياء الأخرى على حالها strictissime {بشكل صارم}، سوى أن مقداراً معطى من المعاملات يمكن أن يتحقق أيضاً بمقدار أقل من الوحدات النقدية إذا تم تخفيض كل الأسعار بنفس النسبة. ومع ذلك، فإن فالراس ليس فقط أسمى هذه الموضوعة theorie de la quantite - الأمر الذي يمكننا بحد ذاته من تصنيفه ضمن خصومها ذلك لأنه إذا كانت هذه هي حقاً formule exacte {صيغتها الدقيقة} فليس فيها إذن ما هو صعب بالتأكيد - بل يبدو أنه كان ضحية للوهم المتمثل بأن هذه الموضوعة تمثل كل ما كان يحتاجه الأساس التحليلي اللازم لخطته بشأن الإصلاح النقدي، أي أن فالراس طابق هذه الموضوعة بالفرضية القائلة إن السيطرة العملية على مستوى السعر يمكن تحقيقها بالسيطرة على كمية النقود، وهي فرضية، سواء أكانت صحيحة أم خاطئة، لا تمت إلا بصلّة ضعيفة إلى الموضوعة المثبتة.

إن فرضية كيمرر القائلة إن مقدار وسيلة التداول التي يتم اكتنازها تتغير

---

سيفه الناقد الأول لمفهوم مستوى السعر. وأنه قد أفكر أن يكون هناك معنى في الاعتقاد بأن زيادة معينة في كمية النقود ستزيد دائماً مستوى السعر بنفس النسبة. فكل ما شدد عليه (المصدر السابق، الطبعة الثانية، ص ١١١) هو أن هناك "علاقة" بين التغيرات في قيمة النقود والتغيرات في النسبة بين الطلب على النقود وعرضها. وقد اعتبر فون مايسس أن هذا هو العنصر المفيد في النظرية الكمية والذي، علّارة على ذلك، يدافع عنه ضد اعتراضات كثيرة. وأرى أنه كان من الأفضل لنا أن نأخذ التلميح الذي قدمه هو نفسه وتصنيفه ضمن حصوم النظرية الكمية بالمعنى التاريخي، أي ما قصد حصوم النظرية للكمية أن يعارضوه.

على نطاق واسع في المدى القصير هي بمثابة تخلى عن النظرية الكمية بمعناها الأكثر تحديدًا ونقل الكثير منها بحيث يمكن أن تنسب إليه العبارة القائلة إن  $P$  تحدد  $M$  و  $V$  و  $T$ ، بينما لا نستطيع أن نقول بنفس القوة إن  $M$  تحدد  $P$  و  $V$  و  $T$  أو إن  $V$  تحدد  $P$  و  $M$  و  $T$  أو أن  $T$  تحدد  $P$  و  $M$  و  $V$ . وقد عبّر فيشر (Purchasing Power, p.172) عن هذا بالقول 'إن مستوى السعر هو عادة المستوى الذي يمثل العنصر السلبي بصورة مطلقة في معادلة المبادلة' (٧١٢). بل إن فيشر قد ذهب أبعد من ذلك، فقد آمن أيضًا، وإن في شأن لا يخص النظرية العامة حقًا بل كقضية ذات طبيعة إحصائية، أنه عمليًا في كل حالات التقلبات الكبيرة في مستوى السعر، فإن  $M$  فقط، وليس  $V$  أو  $T$ ، هي التي كانت تتغير إلى حد يكفي لاعتبارها المتغير المفسر  $explaining\ variable$ ، وبعبارة أخرى، إن  $M$  كانت عادة المتغير 'الفعال'  $active$  الأكثر أهمية بينما كانت  $P$  هي المتغير السلبي  $passive$  عادةً. ويبدو أن هذا يقترب من قبول تعاليم النظرية الكمية بقوة وعلى نحو لم يفعله من قبل أي اقتصادي مرموق (٧١٣). وإذا تذكرنا، إضافة إلى ذلك،

(٧١٢) يدرك القارئ أن للكلمات 'بنفس القوة'  $just\ as\ well$  الواردة في الصياغة الأولى و'عادةً'  $normally$  في الثانية أهمية جوهرية. وبتكرار للملاحظة التي قدمناها في الجزء الثالث، للفصل السابع، فلم ينكر أحد وليس بوسعنا أن ينكر أن هبوط (زيادة) مستوى السعر سوف يشجع على تخفيض (زيادة) إنتاج الذهب وتدفقه نحو الخارج (نحو الداخل) بحيث، في حالة العملة الذهبية الحرة  $free\ gold\ currency$ ، إن السعر لا يمكن أن يكون 'سلبيًا بصورة مطلقة'. وعلاوة على ذلك، فإن تأكيد فيشر يمس فقط على الحالات الواقعة في مجال التوازن، وليس على حالات الاختلال ('الفترات الانقلاعية') كما سنرى بعد قليل - وهذه حقيقة من المؤكد عمليًا أن يغفل عنها، وعن مضامينها، القارئ غير الحذر.

(٧١٣) من الممتع مقارنة عرض فيشر بعرض الاقتصادي الوحيد المرموق الذي ذهب بعيدًا إلى نفس الحد: كاسل (انظر، مثلاً،  $Theory\ of\ Social\ Economy, Third\ Book$ ). إذ يطرح كاسل في البداية نظرية كمية محددة  $strict$  ولكن فقط للحالة التصورية من وضعين منفصلين من الاقتصاد، ممثلين تمامًا في كل شيء باستثناء اختلافهما في  $M$  - وبالتالي في  $P$ . ثم يشدد كاسل، بصورة لم يفعلها أحد قط يمثل هذه الحيوية، على أن هذا لا يثبت أي شيء مهما كان بشأن الأثر الذي يمكن أن يحدثه تغير معين في  $M$ ، الذي يتم إدخاله في اقتصاد حقيقي - متبنيًا، بشأن هذه النقطة، وجهة النظر التي يحملها خصوم النظرية الكمية عادةً. ولكنه، فيما بعد، بعد أن أشار إلى عدم إمكان قول أي شيء مسبقًا حول أثر الريادات للعملة في  $M$  في الحياة الحقيقية، وإلى أننا يجب أن ننظر إلى الواقع فقط، يجد، بالنسبة للفترة ١٨٥٠-١٩١٠ (والتي النصف الأول من القرن التاسع عشر، بصفة أقل)، إن النظرية الكمية تسرى رغم كل شيء ليس كنظرية ولكن كواقعة إحصائية. وإن يضم كاسل بقوة انطلاقًا من هذا، فإنه يطرح قانونه الشهير 'قانون النسبة ٣ ٪': كان الرقم القياسي  $Sauerbeck$  هو نفسه تقريبًا بين العامين ١٨٥٠ و١٩١٠، وأن خزين العالم من الذهب كان قد زاد بمعدل ٢،٨ تقريبًا سنويًا خلال الفترة. وإن  $T$  لابد من أن تميل نحو الزيادة بذلك المعدل تقريبًا - وبالتالي، فإن مستوى السعر سيزداد أو ينخفض تبعًا لما إذا كان إنتاج الذهب سيزيد خزين العالم من الذهب بأكثر أو أقل من هذا المعدل كل سنة. هذه نظرية غير عادية حقًا. ولكنها تثير الاهتمام ليس بذاتها فقط بل -

الفرضيات الصارمة التي وضعها فيشر حول العلاقة بين الودائع الكلية التي يمكن سحبها بصك *total checking deposits* والذهب، والتي بمقتضاها تتقرر الكمية الكلية من وسيلة التداول (في ظل الظروف الأنجلو-أمريكية السائدة عام ١٩١١) بإنتاج الذهب وتصدير الذهب أو استيراده، فيبدو أننا نحصل ليس فقط على نظرية كمية لقيمة النقود بل أيضاً (بالنسبة لتلك الظروف الخاصة) على نظرية كمية ذهبية بالنسبة لقيمة النقود.

إن الأمر المهم جداً هو إدراك خطأ من صنفوا فيشر كنصير للنوع الأكثر صرامة والأكثر ميكانيكية من النظرية الكمية والذين، على هذا الأساس، وجدوا فجوة كبيرة يتعذر جسرها بين النظرية النقدية في الفترة محل الدرس، كما يمثلها فيشر، والنظرية النقدية في العشرينيات والثلاثينيات. فهم على خطأ لسببين: (١) إن النظرية النقدية في العشرينيات والثلاثينيات كانت تقع تحت تأثير النظرية الكمية أكثر بكثير مما هو معروف بصورة عامة<sup>(٧٦)</sup>؛ (٢) لا بد من أن نفهم بوضوح، ليس فقط وفقاً لكل كتابات فيشر الأخرى ولكن بشكل خاص وفقاً لعمله: *Theory of*

---

سبب منهجيتها أيضاً. وينبغي على القارئ أن يلاحظ أن عالماً في الفيزياء يمكن أن يثير اعتراضاً على هذه الأخيرة أقل بكثير مما فعله معظم الاقتصاديين. حول الوقائع، انظر، مثلاً: J. T. Phinney, 'Gold Production and the Price Level ....' *Quarterly Journal of Economics*, August 1933.

(٧٦) يتعذر مع الأسف أن يطرح كلياً هنا هذه الواقعة الأكثر أهمية. سوف أقدم مجرد مؤشرات نحو الجسر بين تحليل النظرية الكمية القديمة والأعمال الأحدث. فكل أولئك الكتاب، وبخاصة الأمريكيين، الذين كتبوا حول النقود ممن، مثلاً، بالارتباط مع عمليات السوق المفتوحة لنظام الاحتياطي الأمريكي، كانوا يحاججون بطريقة تتضمن الاعتقاد بإمكان السيطرة على ('العمل على استقرار' stabilizing) نشاط الأعمال عبر السيطرة على وسيلة التداول، كانوا من منظري النظرية الكمية الانكماش - وهي حقيقة متخفية إلى حد ما لأنهم، إذ تواجههم بنية مؤسسية مختلفة، عبروا بصورة طبيعية عن أنفسهم بطريقة تختلف عن كتاب مدرسة العملة. والأمر المهم بشكل خاص في هذا السياق هو النظرية القائلة إن المصارف كانت تزيد القروض عادة *loaned up*، أي أن المصارف توسع من قروضها عادة إلى الحد الذي تسمح به التشريعات التي تنظم ذلك. وتتمثل الأهمية النظرية لهذه الفرضية في أنها تجعل كمية 'النقود' (الودائع) تعتمد بصورة صارمة على تصرف السلطات النقدية، أي من زاوية العملية الاقتصادية، أن *M* تصبح معطاة أو متغيراً مستقلاً بصورة صارمة. للإطلاع على مثال نمطي عن هذا النوع من النظرية الكمية الجديدة، انظر: L. Currie, *Supply and Control of Money in the United States* (1934). ولكن حتى المجموعة الكينزية، التي شددت على التفوق من النظرية الكمية أكثر من أي مجموعة أخرى، لم تكن بعيدة عن تأثير هذه النظرية فاللورد كينز نفسه قد أعلن قبوله بها في البداية (انظر: *Tract on Monetary Reform*, p. 81). ولكنه، مثل بيجو، لم يقبل بالفعل سوى معادلة المبادلة. وفي عمله: *General Theory*، أعلن كينز تخليه عنها. ولكنه لم ينجح كلياً في تحرير نفسه من قيودها. فكل من يعامل *M* كمتغير مستقل، لا بد من أن يقبر عن بعض احترامه للنظرية الكمية.



Interest، إن من المتعذر تصنيف فيشر إلى جانب منظري الكمية إلا في حالة خاصة.

أولاً، ابتعد فيشر عن الموضوعات الكمية بأكمل معنى ممكن لها حينما اعترف بتأثير  $T$  على  $V$  و  $M$  معاً (Purchasing Power..., ch. 8, § 6) - وهذا يُضعف الموضوعات الكمية إلى حد بعيد، على الأقل كقرضية تتعلق بالأمد البعيد، لأنه يُدخل علاقة معينة بين المتغيرات المستقلة تتداخل مع الآثار المباشرة للتغيرات في  $T$  على  $P$ . ثانياً، ما دامت الموضوعات الكمية تسري على حالة من التوازن فقط، فليس طبعاً من باب التحفظ أو الاعتراض أن نقول أنها لا تسري على ما يسميها فيشر 'الفترة الانتقالية'. ولكن مادام النظام الاقتصادي بالفعل هو في حالة من الانتقال أو الاختلال على الدوام عملياً، فإن الظواهر التي تبدو غير متمشية مع الموضوعات الكمية والتي أمنت لخصومها الكثير من حججهم بالفعل، هي ظواهر جلية دائماً تقريباً. وحينما أظهر فيشر اهتماماً دقيقاً بهذه الظواهر وبخاصة بأحد أنواعها: أي ميل سعر الفائدة لتكييف نفسه لتزايد وتناقص الأسعار معاً بعد فترة إبطاء معينة (انظر القسم الثامن، أناه) - فإنه قد غير موقفه كلياً<sup>(٧٦٥)</sup>. وإذا شئنا المنطق الصارم، فإن فيشر طبعاً لم يفعل بذلك غير إكمال الفكرة التي توصلها الموضوعات الكمية. ولكن لأغراض عملية، وبشكل خاص، إذا وضعنا أنفسنا موضع الأنصار والخصوم السذج للموضوعات الكمية، فيمكن أن نقول، بنفس الإنصاف تقريباً، إن فيشر قد وضّعها على الرف في جزء كبير ومهم بشكل خاص من عمله. ثالثاً، لم يمل فيشر من التشديد على أن  $M$  و  $V$  و  $T$  تشكل 'الأسباب المباشرة' فقط لـ  $P$ . إذ توجد خلفها دزينة: ستة تقريباً من المؤثرات غير المباشرة على القوة الشرائية (المصدر السابق، الفصلين الخامس والسادس) والتي تؤثر على مستويات السعر عبر  $M$  و  $V$  و  $T$ . إن من شأن كل منظري الكمية في كل العهود قبول هذا، على الأقل تحت وابل النقد الحاد. ولكن ثمة نقطة معينة يبدأ بعدها التشديد على تلك المؤثرات غير المباشرة بإضعاف أهمية الأسباب المباشرة، حيث تتحلل حينذاك تلك المؤثرات إلى أسباب وسيطة وإلى، أخيراً، مجرد أسماء لما

(٧٦٥) لا بد من الإشارة، في هذا السياق، إلى إحدى مساهمات فيشر الأكثر أصالة، أي عمله حول مشكلة فترة إبطاء التوزيع. انظر مقالاته في مجلة Journal of American Statistical Association، 'The Business Cycle Largely a "Dance of the Dollar," December 1923, and 'Our Unstable Dollar and the So-Called Business Cycle,' June

ننقاد عندئذ إلى تسميتها أسبانياً 'حقيقية'. ويبدو أن فيشر كان قد وصل إلى هذه النقطة: ففي التحليل الديناميكي بشكل خاص (تحليله 'للفترات الانتقالية')، الذي هو الشيء الهام حقاً، فإن الأسباب غير المباشرة تلك تصبح مهمة أكثر من السؤال عما إذا كان يمكن أم لا حصرها ضمن M و V و T كأطر ضيقة straitjackets.

ولكن لماذا يتحتم على ذلك الكاتب العظيم الإصرار على تبني ما يظهر، عند التدقيق، كشكل ضيق وغير كاف بشكل خاص، إن لم نقل مضال فعلاً، لفكره الخاص؟ أجازف بطرح إجابة افتراضية: كان فيشر يفكر بمخطط معين - خطة الدولار المعوض - آمن بأنه يمتلك فائدة كبيرة وآنية؛ ذلك لأن البساطة أمر جوهرى لنجاح مخطط عملي معين<sup>(٧٦٦)</sup>. وهكذا فإن الجانب الأبسط من تحليل فيشر: جانب النظرية الكمية، هو الذي قدم نفسه إلى ذهن فيشر وغلب على عرضه. إذ إن النظرية الواردة في عمله: Purchasing Power of Money فهمت كمرتكز للعمل الإحصائي الذي بدوره كان يجب أن يخدم قطعة من الهندسة الاجتماعية. وهذا هو الذي نحى جانباً كل الاعتبارات الأخرى. ولكن هذه الاعتبارات كانت هناك، وبفضل وجودها، فإن نظريته الكمية، إذا تحتم على نظريته أن تكون نظرية كمية، هي شيء مختلف تماماً عن النظريات الكمية الأخرى.

وكما توضح بإسهاب المحاجة المبينة آنفاً، فليس من السهل أن ترسم خطاً فاصلاً مقنعاً بين الاقتصاديين الذين ناصروا الموضوع الكمية والاقتصاديين الذين أنكروها. ولكن كان هناك أعداء معننون لها دائماً - حيث شكلوا الأغلبية في ألمانيا<sup>(٧٦٧)</sup> وفرنسا - آمنوا بأن الموضوعية يتعذر الدفاع عنها، أو إنها عديمة القيمة تماماً بخلاف ذلك. وعند مقارنتها بعمل فيشر وبأعمال أي من أولئك القادة ممن

(٧٦٦) أما إذا كانت البساطة عاملاً أساسياً، فهذا أمر يمكن استخلاصه من واقعيتين: أولاً، كون فيشر قد استبعد كل الأشياء الأكثر أهمية ووضعها في الحجيرات التي أسماها 'الفترات الانتقالية'، وهو اسم يوحي برغبته بتركيز انتباه القارئ على فرضية التوازن البسيطة؛ ثانياً، كونه قد عَبر عن هذه الأخيرة بمعادلة واحدة بدلاً من التعبير عنها، بصورة مرضية أكثر، بنظام من المعادلات كان يمكن 'دقيقتها' بسهولة بحيث إن فرضية التوازن كان يمكن أن تأخذ بصورة طبيعية مكانها الصحيح كحالة خاصة. ولو كنا أمام كاتب آخر، لكان من السهل أن نفهم الفضل في تبني السبيل الثاني. أما في حالة عالم رياضي خبير مثل فيشر، فإن الرغبة في التبسيط وهداها تستطيع أن تقسر ذلك.

(٧٦٧) انظر: S. P. Altman, 'Zur deutscher Geldlehre des 19. Jahrhunderts' in Festgabe für Schmoller, 1908. 2.

يمكن اللجوء عليهم (أو مواخذتهم) لأنهم استعملوا الموضوع الكمية بهذا المعنى أو ذلك، فإن حجج أولئك الأعداء المعلنين لا تتجلى على نحو جيد. وهذا يعود، بقدر تعلق الأمر بمنظري النظرية الكمية البارزين أولئك، إلى حقيقة إن الخصوم كانوا يحاربون طولحين هواء حقا: فكما يحدث كثيرا في علم الاقتصاد، كان هؤلاء الخصوم يحاولون الإجهاز علي وهم قد صنعوا خيالهم؛ يحاولون دحض أمر لم يطرحه أحد قط - كالقول، مثلا، إن كمية النقود الموجودة في التداول هي المنظم الوحيد لقيمتها - أو يحاولون للدفاع عن أشياء معينة كانوا يجهلون، وهي أشياء كانت تأخذها كلها بنظر الاعتبار كل العروض الجيدة للموضوع للقيمة. وهكذا غالبا ما أثار الخصوم اعتراضات لم تشدد إلا على ما كان صحيحا وقائعا ونظريا، ولكنها لم تكن صحيحة كاعتراضات، رغم ذلك. وعلى العكس، فحينما كان يمكن لحججهم أن تشكل اعتراضات صحيحة - كالحجة القائلة، مثلا، إن كمية النقود لا تمت قط بأية صلة إلى قيمتها - فإنهم أخطئوا بشكل واضح في كثير من الأحوال. وأخيرا، فإنهم وضعوا أحيانا نقاطا صحيحة ومهمة معا ولكنها غير حاسمة، وهذا يصح على انتقاد أندرسون الذي، بمعزل عن ذلك، يبرز بين البقية بصورة لامعة<sup>(٧١٨)</sup>. إن هذه النواقص تضعف المضامين الانتقادية للبحث الوقائعي، القيم جدا بذاته، الذي تم تحقيقه بقصد 'دحض النظرية الكمية'. ومرة أخرى، فإن ظواهر معينة من قبيل: إن الأسعار كانت تزداد بأقل من  $M$  في المراحل الأبركر من تضخم ما، وبأكثر من  $M$ ، في المراحل التالية منه، كانت قد استخدمت ضد صحة تلك النظرية - وهي ضربة فشلت تماما في إصابة الهدف<sup>(٧١٩)</sup>. إن محاولة

---

(٧١٨) B. M. Anderson, Value of Money (1917). قد يخدمنا المثال التالي عن انتقاده. افترض إن أجور الخدم المحليين ازدادت (دون طرد أى خادم). وإن هؤلاء الخدم يستعملون دخلهم الإضافي بنفس الطريقة بالضبط التي كان يستعمل بها مستخدموهم نفس المبلغ من قبل. وعليه، فلم يتغير شيء باستثناء أن سعر الخدمات المستهلكة بشكل مباشر، التي يجب إدخالها في الرقم القياسي لمستوى السعر، أصبح أكثر من السابق؛ فالسعر كان قد ازداد، مع أن  $M$  و  $T$  بقيتا على حالهما. وفي عرضه لكتاب أندرسون في مجلة: *Economic Journal*, March 1918، رد إيجورث على هذا بقوله: مع أن  $M$  و  $T$  متقيان ثابتين، بيد أن  $V$  كانت قد ازدادت. ولكن من الواضح أن الزيادة في  $V$ ، التي تحدث تلقائيا في حالات معينة من تغيرات السعر، لا يمكن إثارتها ضد اعتراض أندرسون. وعليه، فهو على حق. ولكن اعتراضه، رغم أنه يبقى واردا، لا يدل بقوة ضد أى نظرية كمية لا تطمح أن تكون أكثر من مقارنة عريضة.

(٧١٩) قد يرحب بعض القراء بالعينة الصغيرة التالية من هذا الأدب: H. P. Willis, 'History and Present Application of the Quantity Theory,' *Journal and Political Economy*, September 1896 ; Alfred de Foville, 'La Theorie quantitative et les prix,' *L'Economiste Français*, April and May 1896 , D. Berardi, *La Moneta nei suoi rapporti*

فيشر القيام بالتدقيق إنما هي أفضل كثيرًا من أي شيء قدمه الخصوم، مع إن هذه المحاولة عرضة لانتقادات معينة بشأن ارتباط السلاسل الزمنية<sup>(٧٧٠)</sup>. ومع ذلك، فإن هؤلاء لم يستسلموا، وكان موقفهم مبررًا حينما رفضوا أن يفعلوا ذلك. فقد كانت لديهم فكرة ما.

إن مثالاً بسيطاً من شأنه توضيح هذا الوضع المتناقض على ما يبدو. تخيل ثمة حالة من التضخم المصاحب للحروب war inflation تمضي كما يلي. إن الاضطراب disturbance الذي يحدث للإنتاج المحلي وتجارة التصدير والاستيراد يرفع من معظم الأسعار في البداية، كما أن طلب الحكومة الحربي يُمول بوسائل

quantitativi (1912); J. L. Laughlin, A Theory of Prices, 'Publications of the American Economic Association, 3rd series (February 1905) ; W. C. Mitchell, Gold Prices and Wages under the Greenback Standard (1908) and 'Quantity Theory of the Value of Journal of Political Economy, March 1896 ; L. Lescure, 'Hausses et baisses 'Money,' generales des prix, Revue d economie politique, July 1912; B. Nogaro, 'Contributions a une theorie realiste de la monnaie,' ibid. October 1906 ; E. Dolleaux, la Monnaie et les prix (1905) ، وبالنسبة لألمانيا، سأذكر اثنين من أفضل كتاب الفترة حول النقود والسياسة النقدية، مع أنهما لا يقدمان أنفسهما بصورة ملائمة في محاجتهما ضد الموضوع الكمية - وهي المحاججات التي تطورت جزئياً لغرض خاص يهدف إلى بيان أن هبوط الأسعار خلال السنوات ١٨٧٣-١٨٩٨ لا يمت بأية صلة إلى إنتاج الذهب أو توسع المناطق التي تأخذ بقاعدة الذهب: ارون ناس Erwin Nasse (Das Sinken der Warenpreise.. Jahrbucher fur Nationalökonomie, )) (July and August 1888) وبليو. ليكس W. Lexis (عالم الإحصاء الشهير، الذي كتب مقالات كثيرة؛ انظر، مثلاً، نقده لخطه فالراس في مقاله الاستعراضية: 'Neuere Schriften über Geld' (Ibid. July 1888) ومع ذلك، انظر رست Rist (المصدر السابق، ص 253n) للحصول على مقتطفات تفيد بأن ليكس كان يقبل للنظرية الكمية من حيث المبدأ. وتثير الاستغراب عدم قدرتهم على أن يعالجوا بصورة صحيحة حجة لم تكن، رغم كل شيء، حجة معقدة جداً. وكذلك هو شلي كارل ماركس الذي فشل في أن يفهم إن تكلفة إنتاج النقود (مهما كان تعريفها) لا بد أن يؤثر على أسعار السلع من خلال تأثير تلك التكلفة على عرض النقود: فهو ينكر أي تأثير لكمية النقود على الأسعار: Das Kapital (الترجمة الإنجليزية، طبعة كير، المجلد الأول، ص. ١٣٦).

(٧٧٠) إن المحاولة الأخرى التي تؤيد استنتاج فيشر تشهد بوضوح على براعة العمل: Oskar Anderson, 'Ist Quantitatstheorie statistisch nachweisbar ?' in Zeitschrift für Nationalökonomie (March 1931). وينبغي طيناً في هذا السياق أن نلاحظ أحد الأسباب التي تقصر فشل كسل من التدقيق والدحص وفقاً للمادة الإحصائية: إذ إن قبول، أو رفض قبول، دليل إحصائي معين هو قضية ذاتية جداً إلى حد بعيد. فما دلت أي مادة تعجز دائماً عن تأكيد النظرية الكمية بنسبة ١٠٠ % من الدقة ونظراً إلى أن المادة التي تغطي، مثلاً، ١٠ سنوات على الأقل، لا يمكن قطع أن تفشل في إيصال شيء ما من العلاقة بين P و T و M، فلا بد من أن يكون هناك، في معظم الحالات، مجال لاختلاف معقول في وجهات النظر من ناحية ما يمكن أن تعنيه اكتشافات إحصائية معينة. إن من مزاي الطرق المنقاة، كطرق و. لندرسون، أنها تقدم معيار يمكن الاعتماد عليها أكثر من مجرد 'الامتطاع'.

كانت مُتَّفَق من قِبل الأفراد لولا الحرب؛ إن هذا الارتفاع في الأسعار، سوية مع زيادة معينة بمعدل متزايد في الطلب الحربى في صورة مادية، يعزز عندئذ اللجوء إلى صنع 'النقود' (أو وسائل ائتمان لا تمتلك، في هذه الحالة، صفات ووسائل الائتمان المعتادة لغرض التجارة)؛ وأخيراً، يتطور طلب المنتجين المتزايد على القروض - أى توسع ائتمان بالمعنى التجارى، ولكنه توسع تغذيه باستمرار الأسعار التى نواصل زيادتها. ومن المؤكد هنا أن يصف المؤرخون والسياسيون ورجال الأعمال عملية كهذه من خلال الحرب نفسها وعبر الاضطراب، من ناحية، وفائض الطلب الذى تستتبعه الحرب، من الناحية الأخرى. ولابد من أن يثير دهشتهم أن يعلموا، بدلاً من الحرب والاضطراب الذى تثيره والطلب الذى تزيده، إن  $V$  و  $M$  و  $T$  بالضبط هى التى 'تسبب' التضخم وإن  $M$  و  $V$  فقط هما العنصران اللذان يهتمان حقاً. وحينما يُقال لهم إن هذه هى 'الأسباب المباشرة' proximate causes، بينما إن الحرب والاضطراب الناشئ والطلب الحربى تمثل الأسباب 'غير المباشرة' - ويتعين دومًا على منظر الكمية التسليم بالدور 'المباشر' للتغيرات فى  $T$  - التى هى أسباب فاعلة operative ولكن لمرحلة واحدة فقط، فإنهم لن يفتتبعوا. بل إنهم ينزعجون، إن فعلوا شيئًا ما أصلاً، وبشكل خاص عند شكهم بأن ما يمكن أن يضيع لا ينحصر بالمحاجة للنظرية فقط. وقد كانوا على حق فى هذا طبعًا: ففي القرن التاسع عشر، إضافة إلى عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، كانت ثمة نظرية كمية جامدة rigid، النظرية التى نسبت إلى  $M$  دورًا فى مجال المعالجة الاقتصادية يتعذر تبريره قط، قد شُكَّت طريقها فجأة وسط صياغات أدق للنظرية. ففي الولايات المتحدة بشكل خاص، كانت لدى أنصار النقود القوية - وكل أولئك الاقتصاديين الذين شعروا عن حق كامل بأن مشاكل العملة ليست سوى انعكاس لأشياء أعمق - أسباب كثيرة لعدم الثقة بالمضامين العملية الممكنة للموضوعة للكمية، وهى عدم ثقة امتدت حينذاك إلى تحليل النظرية الكمية نفسها، مهما كان هذا أمرًا غير منصف. ولكن كان بوسع هؤلاء الأنصار والاقتصاديين أن يطرحوا أسبابًا علمية بحثة أيضًا. فالمتغيرات التى وصفتها كأطر ضيقة straitjackets قد تكون مفيدة لأغراض معينة محددة تمامًا كما هو شأن كل مثل هذه البنى التى تغالى فى التبسيط كالنظام الكينزى، مثلاً. أما خارج نطاق هذه الأغراض، فهى غير ملائمة وعقبة فى طريق التحليل الأكثر جوهرية. وعلاوة على ذلك، فإذا سلمنا بإمكانية التغيير الدورى فى  $V$  وشدنا على أهمية أسباب 'غير مباشرة' كسعر

الفائدة، ومعدل التغير في P (مقابل P نفسها)، وما شابه ذلك، فإنها تصبح عديمة الجدوى أيضاً. وليس من المبالغة في شيء أن نقول إن التقدم الرئيسي في النظرية النقدية في الأوقات الأكثر حداثة كان نتاجاً للميل نحو تمزيق الأطر الضيقة والتعامل الصريح والمباشر مع كل ما أبعدته الصياغات الفضلى للنظرية الكمية بوصفه مؤثرات غير مباشرة. درس: في الاقتصاد أكثر مما في غيره، نجد أن السبب الوجيه والذي ينجح أخيراً قد لا يجرى الدفاع عنه بشكل كاف بحيث إنه يبدو كسبب سيئ لعقود عدة.

(ج) تكافؤ القوة الشرائية وآلية المدفوعات الدولية] قبل أن نستمر، دعونا نطرق موضوعين آخرين. إذ نجد في جوار الموضوع الكمية، في تلك الفترة بصورة أوضح من السابق، حليفها القديم: نظرية سعر الصرف القائم على تكافؤ القوة الشرائية purchasing-power parity theory of foreign exchange، أى الفرضية القائلة إن سعر للوحدة النقدية لبلد ما، معبّراً عنها من خلال العملات الأجنبية، يميل إلى التناسب العكسي مع العلاقات بين مستويات السعر في هذه البلدان، وذلك عند عدم التدخل في ذلك السعر. لقد أُشير غير مرة إلى هذه الفرضية، من قبل مارشال وشليسنجر Schlesinger على سبيل المثال، ولكنها أدهشت معظم الناس كإكتشاف جديد حينما استعملها كاسل بصورة فعالة في المناقشات التي دارت حول مشاكل الصرف التي برزت أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى<sup>(٧٧١)</sup>. وكما سبق لي أن ذكرت، فإن الفرضية لا تبدو مثيرة جداً. فقد لاحظها مارشال وشليسنجر بصورة عابرة دون أن يشددا عليها كثيراً. وقد لا نتكلم، من كثرة الأعمال التي كان يمكن أن تقدمها فرضية 'تكافؤ القوة الشرائية'، سوى مدخل ضيق جداً من المناقشات حول مزايها تلك الفرضية كأداة للتحليل<sup>(٧٧٢)</sup>. أما

(٧٧١) بدأت أعمال كاسل حول الموضوع للعام ١٩١٦. والإحالة التي يحتمل أن تفيد القارئ أكثر هي إلى عمل كاسل: (Theory of Social Economy (ch. 12) وإلى عمل البروفيسور د. هـ. إليس H. Ellis: German Monetary Theory (part 111) الذي تجاوز كثيراً المناقشة الألمانية وسوف يثبت فائدته بالنسبة للقراء الذين يهتمون أكثر بالموضوع الذي ليس بوسعي سوى أن ألفت الانتباه إليه. (٧٧٢) لقد تفدى هذا المدخل على موارد إنجليزية بشكل رئيسي. انظر بشكل خاص، أ. س. بيجو: 'The Foreign Exchange,' Quarterly Journal of Economics, November 1922 وكذلك ج. م. كينز: Tract on Monetary Reform (الفصل الثالث، الذي تزيّنه معالجته الممتازة حول المضاربة بالعملات الأجنبية). وقد كان لهذه المناقشة الفضل في إثارة عدة موضوعات تستحق الاهتمام، ولكنها انتهت إلى النتيجة الضعيفة القائلة إن موضوعه تكافؤ القوة الشرائية، حينما صيغت بصورة صحيحة، يندر أن كانت لها أي قيمة. وهذا غير صحيح في الواقع، وقد كان يوسع اللورد كينز =

الإثارة، فنبعت من حقيقة أن كاسل قد ربطها بنظرية كمية محددة، وبمشاكل التضخم المصاحب للحرب وذلك كتطبيق لها. وكنيجة لهذا، فقد تحولت نظرية تكافؤ القوة الشرائية purchasing-power parity theory إلى ما يسمى 'نظرية التضخم' لسعر الصرف {أو نظرية سعر الصرف القائم على 'التضخم'، أو 'نظرية التضخم' كتفسير لسعر الصرف} inflation theory of foreign exchange التي تقيد: إن زيادة M ترفع من مستوى السعر؛ وأن الزيادة في مستوى السعر في بلد ما تخفض من قيمة وجذته النقدية معبراً عنها بعملات البلدان الأخرى التي لم ترتفع الأسعار فيها. وقد قدمت حجج مضادة تحت علم نظرية 'ميزان المدفوعات'، ذهب بعبداً، في الغالب وإن ليس دائماً، إلى حد أن جعلت التسلسل السببي يبدأ من سعر الصرف إلى مستوى السعر بدلاً من مستوى السعر نحو سعر الصرف. ولا نستطيع الدخول في هذا السجال الذي لم يقابل فيه الخصوم بعضهم بعضاً بحجج على نفس المستوى من الحقيقة والتجرد والذي، رغم أنه لا يخلو من نتائج جيدة، يقدم مثلاً محزناً على عمق كثير من السجلات الاقتصادية وذلك لعدم كفاية القوة التحليلية لدى المشاركين فيها.

وانتهز هذه الفرصة للإشارة إلى سجال آخر (أو مجموعة من سجلات) أثبت أنها أكثر نفعاً: السجال حول آلية المدفوعات الدولية. اختط هذا السجال دربه وقدم ثماره في العشرينيات والثلاثينيات، ولكن مصادره تعود إلى عمل القرن التاسع عشر، وإن قسماً من أهم المشاركين فيه يستمدون إلهامهم من الخلاف بين ثورنتون وريكاردو (انظر الجزء الثالث، الفصل السابع، القسم الثالث، أعلاه)<sup>(٧٧٢)</sup>. تمثل أماننا هنا حالة نمطية حقاً من التطور العلمي العادي. إذ لاحظ الكتاب للقادمي كل العناصر الجوهرية من المشكلة بشكل صريح تقريباً. ولكن رغم ذلك، فحينما

---

= الوصول إلى تعريف لسعر الصرف التوازني أفضل مما قدمه عند تحضير خطته بشأن اتحاد المقاصة ومؤتمر برينغ وودز Bretton Woods لو أنه لم يكن قد أهمل باستخفاف ما يشكل نقطة بداية قيمة جدا.

(٧٧٢) إن التطبيقات الموجزة وغير الكافية، التالية في المن أعلاه، والتي لا تستطيع أكثر من أن توشح 'الجسر' بين عملنا في الوقت الحاضر والماضي، يمكن تكملتها بمعالجة الموضوع من قبل ج. فاينر J. Viner في عمله Studies in the Theory of International Trade (الفصلين السادس والسابع). ومن الطريف انتقاد هذا المؤلف لأنه أضعف لوحته بتثديده غير الكافي على أهمية مساهمته هو نفسه في عمله (Canada's Balance of International Indebtedness 1924)، وإن اعتمد على هذا المرجع مرة أخرى، صوف أذكر، في ما سيأتي، للمساهمات بلإجاز شديد.

لخص ج. س. ميل عملهم، فإن الصورة التي تكونت عنها كانت غير كاملة ووحيدة الجانب، أى مخطط آلية المدفوعات الدولية من طرف واحد (اتاة، قروض، أو إعادة دفع قروض) حيث، وفقاً لميل، يقوم البلد الدافع بتحويل الذهب أولاً، رافعاً بذلك من مستوى السعر فى البلد المستلم ومخفضاً من مستوى السعر فيه هو ذاته، بحيث يتحقق له فائض تصدير معين يتولى عندئذ تسوية المدفوعات اللاحقة. إن عدم الكفاية الواضحة فى هذا المخطط، الذى ليس فقط يضع كل عبء التسوية على مستوى السعر بل أيضاً يهمل ظواهر معينة ترتبط بالضرورة بتسوية كهذه، كان قد شعر بها ولاحظها باستيبل Bastable (') On Some Applications of the Theory of (International Trade,' Quarterly Journal of Economics, October 1889 وآخرون، ولكن النظرية أثبتت أنها نتيجة قوية واستمر تدريسها لغاية العشرينيات، رغم الاحتجاجات (كاحتجاج فيكسل الوارد فى عمله: 'International Freights and Prices,' Quarterly Journal of Economics, February 1918). وحينما لفتت مشكلة التعويضات الألمانية انتباه كل فرد إلى هذه القضايا من الألية، فإن تقدماً سريعاً نسبياً كان قد تحقق فى بناء جهاز معين للتحليل كان جديداً بصفته هذه، رغم إن أياً من عناصره لم يكن جديداً. يشكل عمل أولهن Ohlin (Interregional and International Trade, 1933) معلماً ملائماً فى هذا الجهاز، كما هو شأنه من النواحي الأخرى. ولكن تنبغى ملاحظة تعاليم تاوسك Taussig بشكل خاص. فقد انطلق تاوسك من مخطط ميل ولم يهجره شخصياً قط، رغم التطويرات العديدة التى أضافها. ولكن بحكم ما أثاره تاوسك من نقد وبفضل عمل تلاميذه، ممن ألهمتهم قيادته، فإنه قد ساعد على ولادة التحليل الجديد بشكل فعال كما لو أنه قد خلقه هو نفسه تقريباً. فمن ناحية، تطور عن تعاليم تاوسك الكثير من العمل النظرى الأكثر أهمية، وبخاصة عمل فاينر. ومن ناحية أخرى، أطلق تاوسك سلسلة من البحوث الوقائعية<sup>(٧٧٤)</sup>.

(٧٧٤) شكل عام، يشكل البحث الوقائى حول جركات رأس المال الدولية فى تلك الفترة أحد موضوعاتها الكبرى التى تستحق تقديرنا. ويصلح مثلاً على ذلك عمل س. ك. هوبزن C. K. Hobson: The Export of Capital (1914).



## ٦. قيمة النقود: منهج الرصيد النقدي ومنهج الدخل (٧٧٥)

تم استعمال معادلة فيشر-نيوكم حول المبادلة والصيغ المشابهة لها على نطاق واسع (أو قد جرى افتراضها في الأحاديث اللفظية المواربة) ولكن ليس بصورة شاملة. ونتجه الآن لإلقاء نظرة سريعة على صيغتين أخريتين. ومن المهم في كلتا الحالتين أن ندرك أن هاتين الصيغتين تعادلان معادلة فيشر-نيوكم من حيث الجوهر بقدر أهمية أن نفهم طبيعة اختلافهما عن هذه الأخيرة، والذي شجع على تفضيلهما. أو، إذا صغنا الأمر من زاوية أخرى، إن الشيء المهم هو إدراك لماذا إن هاتين الصيغتين، رغم تماثلهما الجوهرى مع معادلة فيشر-نيوكم، قد مثلتا تقدماً جوهرياً باتجاه مختلف.

(أ) منهج الرصيد النقدي تحدث فالراس عن كمية النقود كثيراً. ولكن المفهوم المركزى فى تحليله للنقود هو *encaisse desiree*، أى كمية النقد التى يرغب الناس قريباً بالاحتفاظ بها فى أى لحظة. وبالمثل، فإن اقتصادى كمبريدج، سيرا على مبادرة مارشال والتزاماً بتقليد بنى-لوك-كانتيلون، قد بنوا صيغة معينة عكست الفكرة ذاتها. فإذا رمزنا إلى 'النقد فى التداول' لدى الجمهور بـ  $n$ ، وإلى الرقم القياسى لتكلفة المعيشة بـ  $p$ ، وإذا رمزنا بـ  $k$  إلى عدد 'وحدات الاستهلاك'، التى هى رقم قياسى أيضاً، وتمثل المقابل المادى للنقد الذى يتداوله الجمهور، وإذا رمزنا بـ  $k'$  إلى عدد وحدات الاستهلاك التى تمثل بصورة مماثلة المقابل المادى للدائع تحت الطلب التى أودعها الجمهور، وإذا رمزنا بـ  $r$  إلى ذلك القسم من  $k'$  الذى تحتفظ بها المصارف كاحتياطي نقدي مقابل  $k$ ، يكون لدينا (٧٧٦):

(٧٧٥) يتعين أن نشير، مرة أخرى، إشارة خاصة إلى معالجة البروفيسور مارغيت لهذه الموضوعات (المصدر السابق، المجلد الأول، الفصول ١٢-١٦).

(٧٧٦) انظر، مثلاً، ج. م. كينز: *Monetary Reform*، الطبعة الأمريكية، ١٩٢٤، ص ٨٢-٨٦. ثمة أشياء ثلاثة تتبغى ملاحظتها من ناحية هذه الصياغة الخاصة، (١) إن 'الجمهور' يشمل قطاع الأعمال *business*: فرغم أن قطاع الأعمال لا ينفق على السلع الاستهلاكية، بيد أن المقابل المادى *physical complement* لما يحوزه من نقد فى يده وفى المصارف إنما يقاس، رغم ذلك، فى 'وحدات استهلاك' كما هو بالضبط المقابل المادى لنقد وأرصدة المستهلكين. (٢) فى الفصل الذى يُقدم فيه كينز هذا العرض لنظرية كمبريدج، فاجه خلط—كما فعل كثيرون غيره—استعمال معادلة المبادلة مع قبول النظرية الكمية؛ وفى الواقع، فهو لم يقصد قبول الموضوعات الكمية بأى معنى—

$$n = p (k + rk')$$

وهذه هي ما تسمى بمعادلة كميريدج التي تجسد منهج الرصيد النقدي Cash Balance Approach. إن هذه المعادلة تفترض وتشدّد على تفترضه وتشدّد عليه معادلة نيوكم-فيشر بالضبط. وبشكل خاص، فهي تمثل مطابقة معينة لا أكثر ولا أقل. إن الجانب الذي يمكن أن يبدو لأول وهلة كفارق أساسي بينهما، أي غياب سرعة التداول، لا يمثل فارقاً مهماً جداً: ذلك لأن كل المشاكل التي تعالج في معادلة فيشر-نيوكم تحت عنوان: سرعة التداول تبرز بنفس الشكل إلى حد بعيد حينما نحاول أن نعمل وفقاً لمعادلة كميريدج. ولكن رغم ذلك، فإن هذه المعادلة تتطوّر على شيء يستحق الملاحظة لأنه يلقي ضوءاً على جانب مهم من: جذور الأفكار العلمية Filiation of Scientific Ideas. فحينما نعبّر عن معادلة كميريدج بكلمات، فمن الطبيعي أن نقول -كما قال كل اقتصادي كميريدج بالفعل - إن 'الجمهور يختار' أو 'يختار' الاحتفاظ بـ  $p(k + rk')$  كنقد وأرصدة، وإن هذه الطريقة في الحديث تشكل جسراً نفسياً إلى الآراء اللاحقة، وبخاصة الآراء الكينزية: ذلك لأنها تشير نحو القرارات الفردية التي تكمن خلف سلوك الجمهور في مسألة الاحتفاظ بأرصدة سائلة وتوحى بتحليل الدوافع التي تحركهم. وبشكل خاص، إذا عبّرنا عن المسألة بالقول إن هناك شيئاً ما من قبيل 'ميزان مفاضلة' بين الاحتفاظ بالنقد والاحتفاظ بأشكال أخرى للثروة، فلا نستطيع تجنب رؤية المعلم الذي يشير نحو نظرية تفضيل السيولة الكينزية. ولكننا يجب أن نضيف، مرة أخرى، إن هذا لا يرقى إلى نظرية تفضيل السيولة liquidity preference theory. فمن الواضح، وبخاصة في حالة مفهوم فالراس: encaisse desiree، إننا نحتاج فرضيات أخرى عن موقف الناس من حيازة النقد لكي ننقل من المنهج الأول إلى المنهج الآخر.

محدد. (٣) وبشكل خاص، فإن كينز قد شدد أصلاً في عمله: Monetary Reform، على إمكانية الوساعة لتغير  $k$  و  $k'$  و  $r$ ، وإنه أحتج، ولو بصورة خفيفة، ضد الفرضية غير المدروسة التي تفيد أن 'تغيراً في كمية العملة فقط لا يمكن أن يؤثر على  $k$  و  $k'$  و  $r$  - وهي عبارات تبشر بجوانب محددة من التحليل في عمله: General Theory. ويقدم عمل كينز Treatise موقفاً وسطاً تتمثل جوانبه الرئيسية بتحويل: المستوى العام للسعر إلى مستويات سعر قطاعية وإدخال الانخسار والاستثمار ضمن المتغيرات بشكل صريح. إن معادلات Treatise (الكتاب الثالث) ينبغي النظر إليها كتطويرات للمعادلة المذكورة أعلاه. فهي توضح عبارتي القالة إن تقدم النظرية النقدية في العشرينات والثلاثينات انصب أساساً في نبذ المجاميع الشاملة comprehensive aggregates التي يتضمنها تحليل معادلة المبادلة وأنه أدخل بشكل صريح المتغيرات المعبّرة عن 'المؤثرات غير المباشرة'.

(ب) منهج الدخل سبق أن لاحظنا أن توك Tooke، فى رسالته الثالثة عشر، اقترح وجوب ابتداء تفسير الأسعار النقدية من دخول المستهلكين. وقد اقترح توك هذا الأمر، كما نعلم، كبديل لتفسير السعر عن طريق كميات النقود الذى كان قد رفضه. ومنذ ذلك الحين، فإن منهج الدخل Income Approach قد سحر المحللين - رغم تبنيه من قبل كتاب آخرين أيضاً - الذين بغضوا النظرية الكمية أو حتى معادلة المبادلة<sup>(٧٧٧)</sup>. ولكن من السهل أن نرى إن المنهج الأول بحد ذاته لا يشكل سوى طريقة أخرى لكتابة المنهج الثانى. وعلاوة على ذلك، فقد لا يكون للتعديل الذى أدخله توك غير قيمة مشكوك فيها ما دامت الدخول بشكل واضح 'تحدد' الأسعار بنفس الطريقة التى 'تحدد' فيها الأسعار الدخول. ومع ذلك، فإن تفضيل فيزر Wieser<sup>(٧٧٨)</sup> وهاوترى Hawtrey لمنهج الدخل مفهوم تمامًا، رغم أنه لم يتمخض عن أى نتيجة يتعذر الحصول عليها بواسطة معادلة المبادلة. فمنهج الدخل، كما هو شأن منهج الرصيد النقدي، يشير إلى السلوك الفردي؛ وأنه، أكثر من منهج الرصيد النقدي، يقصى مجرد كمية النقود من منزلة 'سبب' مباشر لمستوى السعر 'ويستبدلها بكمية أقرب أكثر إلى الأسعار: الدخل أو حتى إنفاق المستهلكين'<sup>(٧٧٩)</sup>؛ وأخيراً، فإن منهج الدخل يريح نظرية الأسعار النقدية من أسئلة من قبيل ما هى الأشياء التى ينبغي اعتبارها نقوداً. إذ إن أثر زيادة معينة فى النقود على الأسعار لا يمكن تحديدها ما دمنا لا نعرف من يحصل على النقود الإضافية، وماذا يفعل بها، وماهى النظام الاقتصادى الذى تصطدم به النقود

(٧٧٧) يبرى هذا على أ. أفتاليون A. Afatlon (1932) *L et sa distribution mondiale* أو على ر. ليفمان R. Liefmann (1916) *Geld und Gold* الذى أشار بشكل قاطع إلى أن: 'الدخول تحدد الأسعار، وعلى تابع توك: أدولف فاغنر Adolf Wagner، ولكن ليس على أبرز نصير لمنهج الدخل: ر. غ. هاوترى R. G. Hawtrey (1928) *Currency and Credit*؛ 3rd ed.) الذى انطلق من إنفاق المستهلك، الذى 'يتناسب بشكل مشترك مع المقدار غير المنفق' الذى يعادل *encaisse desiree* - ج. شومبيتر وسرعة تداول النقود. وقد أسس هاوترى هذا 'شكلاً من النظرية الكمية' (ص ٦٠). ومع ذلك، فقد رفض كتاب ألماني كثير هذا الأمر وكان يتعين على هانس نايسر Hans Neisser (1928) *Tauschwert des Geldes* أن يعلتهم أن ليس ثمة تناقض بين منهجى الدخل والنظرية الكمية.

(٧٧٨) انظر عمله: Social Economics أو مقالته: 'Geld' المنشورة فى: Handwörterbuch (4th ed., 1927).

(٧٧٩) لابد من أن القارئ يتذكر أن هذه الميزة الحاصلة لا تعنى الكثير إذا أولينا، عند استعمال معادلة المبادلة، اهتماماً دقيقاً بالعوامل التى تحكم التغيرات فى سرعة التداول، وبخاصة تغيراتها الدورانية. ومن الناحية الأخرى، يمكن أن يقال بأننا، حينما نفعل هذا، نكون قد قبلنا بالفعل ما يريد منهج الدخل إيصاله.

الجديدة. إن صيغة الدخل بذاتها لا تأخذ كل هذه الأسئلة بنظر الاعتبار ولكنها توجه اهتمامنا إليها وتساعد التحليل النقدي بالتالي على هجر حجبرته المنفصلة. وهذا يتضح بشكل خاص عند تحليل عملية تضخمية معينة. فمع إنه ليس هناك ثمة معنى من التنازع حول ما إذا كانت الزيادة في كمية النقود أم الزيادة في حدود الرواتب هي التي 'تسبب' التضخم أكثر من المعنى الذي يمكن أن ينطوي عليه التنازع حول ما إذا كان المسدس أم نية القاتل هي التي 'تسببت' في وفاة الضحية، بيد أن هناك شيئاً ما يمكن قوله في صالح التركيز على الآليات التي بواسطتها تصبح الزيادة في كمية النقود فعالة operative - هذا فضلاً عن الميزة الإضافية التي لها أهميتها في علم الاقتصاد، أي أن صيغة إنفاق-الدخل لا تواجه بعض الأحكام المسبقة التي تواجهها معادلة المبادلة.

## ٧- الانتماء المصرفي و'خلق' الودائع

إن التطورات الهامة التي حدثت خلال تلك الفترة في أنظمة المصارف في جميع الدول التجارية وفي وظائف وسياسات المصارف المركزية جرت طبعاً ملاحظتها وتوصيفها ومناقشتها. ولا نستطيع استعراض الأدب الضخم الذي حقق هذه المهمة والذي قد تشكل الجزء الأهم منه تقارير اللجان الرسمية ومقالات أفضل المجالات المالية، مجلة Economist اللندنية بشكل خاص. كتب هذا الأدب رجال أعمال، وكتاب ماليون، واقتصاديو أعمال من مختلف الأنواع الذين كانوا يعرفون كل شيء عن وقائع وأساليب الصيرفة ومشاكلها العملية الجارية وممن لم يهتموا 'بالمبادئ' إلا قليلاً- باستثناء أنهم لم يكفوا قط عن الإشارة إلى الشعارات المجربة- وممن لا يمكن أن يقال إن أفكاراً واضحة كانت لديهم حول معنى الاتجاهات المؤسسية التي كانت قائمة أمامهم. ولذلك، فإن هذه الأعمال من زاوية التحليل العلمي، يكشف عن أنها كانت عبارة عن مادة خام أكثر من كونها منتجات جاهزة. ونظراً أساساً لإخفاق 'المحللين العلميين' للنقود والائتمان في القيام بنصبيهم، أي لتحضير هذه المادة وتكييف بناهم التحليلية وفقاً لمثلها، فيمكننا تقريباً- وإن ليس تماماً- وصف الوضع بالقول إن أدب الصيرفة والمالية كان

محصوراً في حجرة منفصلة ضمن أدب النقود والائتمان بقدر ما كان الأخير يشكل حجرة منفصلة ضمن الأدب الاقتصادي العام.

هناك عدد من الكتب حول إنجلترا بشكل خاص مثل عمل دبليو. ت. س. كنج: (1936) *W. C. T. King, History of the London Discount Market* والكتب التاريخية المختلفة حول مصرف إنجلترا (كالتاريخ الحديث الذي كتبه السير جون كلافام: 1944) *John Clapham, Bank of England* التي تهيأ جزءاً من المعلومات لا يمكن تقديمه هنا. وبالنسبة للمراجع الأخرى، انظر: ثبت المراجع الصغير المرفق بالمقالة حول 'Banking Commercial' المنشورة في موسوعة *Encyclopaedia of Social Sciences* (وبخاصة كتب المؤلفين: C. A. Conant, A. W. Kerr, A. Courtois, E. Kaufmann, A. Haurt, J. Riesser, O. Jeidels, C. Supino, C. Eisfeld, H. Willis). يتضمن ثبت المراجع هذا عملين ينبغي أن نشير إليهما بشكل خاص نظراً لتوعيتهما الرفيعة: عمل س. ف. دونبار *S. F. Dunbar*: *Theory and History of Banking* (الطبعة الخامسة 1929)، ولكن العمل يعود إلى القرن التاسع عشر من حيث الجوهر؛ ف. سومري *F. Somary Bankpolitik* (1st ed., 1915 ; 2nd ed., 1930). إن قراءة عمل ل. م. مينتس *L.W. Mints* (History of Banking Theory, 1945) تبين إلى أي حد كان الأدب الوصفي قد 'غلب' على كتب النظرية النقدية والصيرفة، رغم أن عرض الكاتب لمادته الضخمة يضعفه نوعاً ما التشديد المفرط على نواقص النظرية التجارية للصيرفة *commercial theory of banking*، المعرفة تعريفاً ضيقاً بشكل خاص ('مذهب الأوراق-الحقيقية' *(the real-bills doctrine)*).

إن الوضع الذي وصفناه آنفاً بتبسيبه بحجرة منفصلة يفسر نشوء نوع خاص من الكتب تمت كتابتها ليس للجمهور العام من القراء فقط بل للاقتصاديين أيضاً لتتویرهم بوقائع ومشاكل الصيرفة أو المالية. إن نجاح هذه الكتب يثبت، أكثر من أي شيء آخر، إلى أي حد بالفعل كان قد ذهب فصل تلك الأقسام، التي سعت هذه للكتب أن تربط بعضها ببعض. ثمة مثالان مشهوران لا بد من ذكرهما. الأول هو كتاب دبليو. باجهوت: *W. Bagehot, Lombard Street: A Description of the Money Market* (1873) - وهو عمل يقتطف منه أكثر مما من غيره، وبإعجاب أكثر من غيره، في كل الأدب خلال الفترة. ولا شك أنه قد جرت كتابة هذا العمل

بصورة تثير الإعجاب. ولكن من يهرع إليه الآن، وفي ذهنه شهرته هذه، لابد من أن يُصاب بخيبة أمل. فما عدا حاجة معينة حول إعادة تنظيم إدارة مصرف إنجلترا وحول إصلاح الممارسة الإنجليزية بشأن احتياطات الذهب، فإن الكتاب لا يتضمن أى شيء جديد بالنسبة للباحث الاقتصادي. ومع ذلك، فمن الواضح أنه كان قد علم اقتصاديين كثير أشياء لم يعلموا بها وأسعدتهم معرفتها. أما مثالنا الثاني، فهو الكتاب الذى لا يقل للمعينة، كتاب هارتلى ويثرز: *Hartley Withers, The Meaning of Money* (2nd. ed., 1909) الذى تكمن ميزته، كما سنرى بعد قليل، فى حديثه اللواضح عن 'صنع' النقود من قبل المصارف. ولكن هذا كان لا ينبغي أن يدهش أحداً. ومع ذلك، فقد تم اعتباره مذهباً جديداً ومبتدعاً نوعاً ما.

وهكذا فإن التحليل الأكاديمي للانتماء والصيرفة - بما فى ذلك مساهمة كتاب يكتبون وفقاً للخط الأكاديمي، دون أن يكونوا أكاديميين هم أنفسهم، كما فعل بعض المصرفيين - مضى سوية مع خزين الأفكار الموروثة من الفترة السابقة لينقى ويوضح ويطور دون شك ولكن دون أن يضيف جديداً. ومن حيث الأساس، كان هذا يعنى هيمنة النظرية التجارية للصيرفة *commercial theory of banking* التى جعلت من الورقة التجارية *commercial bill* أو على نحو أكثر عمومية، من تمويل تجارة السلع الجارية، حجر الزاوية للانتماء المصرفي. سوف نرجع هذا الموقف إلى توك وفولارنون Fullarton طبعاً. ولكن تأثير مدرسة العملة كان أقوى مما يبدو على السطح. فعلى أعقاب نهاية الفترة، أكدت هذه المدرسة نفسها، وبخاصة فى نطاق نظريات الدورات (انظر القسم الثامن، أدناه).

أما بشأن الصيرفة المركزية، فقد وسع الاقتصاديون حقاً من مفهومهم لوظائف المصارف المركزية، وبخاصة السيطرة وتنظيم وظيفة 'المقرض الأخير' *lender of last resort*. ولكن معظمهم تباطؤوا بصورة تثير الاستغراب فى الإدراك الكامل لمضامين الإدارة النقدية *Monetary Management* التى كانت تتطور أمام أعينهم، كما كنا قد رأينا. وبطبيعة الحال، فإن التمسك بالنظرية التجارية كان مسئولاً عن هذا إلى حد ما. وبسبب هذا، فإن وظيفة السيطرة لما تزل تعنى - ليس كلياً بل أساساً - السيطرة عن طريق 'سياسة الخصم'. بل إن المهنة الاقتصادية لم تكن واثقة حتى مما إذا كان بوسع المصارف المركزية أن تضع الضوابط لمعدلات الفائدة السوقية *market rates* أو ما إذا كان سعر المصرف *bank rate* هو مجرد

سعر 'إعلاني' (٧٨٠). لقد ناقش أنصار كلتا وجهتي النظر حينذاك آثار سعر المصرف من خلال *modi operandi* {طريقتي العمل} الكلاسيكيتين الاثنتين: ممارسة الضغط على الأسعار عن طريق تقييد الائتمان (الذي يعادل تقريباً كمية الأوراق التجارية للمقومة للخصم)، من ناحية؛ واجتذاب الأرصة الأجنبية من الخارج أو استعادة الأرصة المحلية من الخارج، من الناحية الأخرى.

أما بالنسبة للصيرفة بشكل عام، فمن الصحيح تماماً إن التمسك الصارم بالنظرية التجارية جعل الاقتصاديين يهملون أو يسيئون فهم بعض أهم التطورات المصرفية في ذلك الوقت. ومع ذلك، فإن النقد الأزدرائي الموجّه في وقتنا الحاضر ليس مبرراً بشكل تام. فالنظرية التجارية، أولاً، لم تكن غير واقعية بالنسبة لإنجلترا، وأن الهيئة الإنجليزية في قضايا الصيرفة كانت تميل إلى جعل الممارسة الإنجليزية هي الحالة الأساسية. ولكن بمعزل عن هذا تماماً، فمن الضروري التشديد على أن قبول النظرية التجارية لا يتضمن بالضرورة التفاؤل الأعمى بأداء آلية الخصم. لقد شدد الاقتصاديون على 'مرونة' النظام الذي يعنى بتمويل تجارة السلع. ولكنهم كانوا قد تطوروا، أو كانوا يتطورون، انطلاقاً من وجهة النظر القائلة إن النقود والإنتاج يمضيان بانسجام وأنه لا يحدث أى اضطراب حينما تمول المصارف 'احتياجات التجارة' فحسب *needs of trade* - وهذه هي الرسالة المثيرة للاعتراض حقاً. فمن ناحية، أدرك معظم الاقتصاديين، كما فعل ريكاردو وتوك من قبلهم، عدم وجود شيء من قبيل حاجة محددة كمياً للقروض أو الخصومات وأن الكمية الفعلية التي يطلبها المقترضون هي مسألة تعود إلى ميل المصارف إلى الإقراض وإلى الأسعار التي تتقاضاها مقابل ذلك بقدر ما تعود إلى طلب المقترضين على الائتمان. ومن ناحية أخرى، أدرك الاقتصاديون أكثر وأكثر أن ممارسة تمويل التجارة الجارية فقط - خصم الورقة التجارية السليمة *good commercial paper* - لا تضمن استقرار الأسعار أو استقرار أوضاع نشاط الأعمال بشكل عام، أو سيولة المصارف، عند الكساد (٧٨١). وكان عمل فيكسل هو

(٧٨٠) إن علم هذه المناقشة التي كان يمكن حسمها بالرجوع إلى الوقائع يجب أن تكون واضحة. ومع ذلك، فيمكن أن نفكر بها برفافة أكثر لو لاحظنا أن طريقة 'جعل سعر المصرف فعالاً' كانت تتطور ببطء خلال تلك الفترة وأن الاقتصاديين كانوا حتى أكثر بطأً في اكتشاف ما كان يجري بالفعل. ومن دون هذه الطريقة، فمن المشروع حقاً أن نسأل ما إذا كان بوسع المصارف المركزية أن تفعل شيئاً أكثر من تتبع السوق - وهذا هو المقصود بالتجارة القائلة إن أسعارها هي أسعار 'إعلانية' *declaratory*. (٧٨١) وبعبارة أخرى - إذا وضعنا المسألة من زاوية سياسة السيطرة على الائتمان - كان هناك إدراك

الذى أدخل كلتا الواقعتين فى النظرية العامة للنقود عن طريق نموذج الشهير للعملية التراكمية Cumulative Process (انظر القسم الثامن، أدناه).

أخيراً، ثمة نقطة لا بد من ملاحظتها وهى مستقلة تماماً عن كل هذا: الضيق الغريب وانفقاد الواقعية فى مفهوم طبيعة الائتمان المصرفى خلال الفترة. ولكى تبرز هذه النقطة بصورة واضحة، دعونا نذكر، ثانية، كيف كان سيفسر الاقتصادى النمطى، وهو يكتب على أعتاب العام ١٩٠٠، موضوع الائتمان، واضعين فى أذهاننا، مع ذلك، كل القيود والأخطار الكامنة فى الحديث عن وجهات النظر النمطية. إن هذا الاقتصادى يمكن أن يقول كلاماً كالكلام التالى. النقود تأتى فى البداية (المنطقية) - إذ يبدأ بهذا كل كتاب مدرسى حول النقود والائتمان والصيرفة. وللاختصار، دعونا نفكر بعملة ذهبية فقط. وهما فإن الحائزين على هذه النقود، بقدر عدم قيامهم باكتنازها أو إنفاقها على الاستهلاك، 'يستثمرونها' أو، كما يمكننا أيضاً أن نقول، إنهم 'يقرضون' مدخراتهم' أو 'يقدمون رأس المال' أما لأنفسهم أو لأفراد آخرين. وهذه هى حقيقة الائتمان الأساسية<sup>(٧٨٢)</sup>. وعليه، ومن حيث الجوهر، فإن الائتمان مستقل تماماً عن وجود أو عدم وجود المصارف وإن من الممكن فهمه دون أى إشارة إليها. وإذا قمنا، كخطوة أخرى فى التحليل، بإدخال المصارف فى الصورة، فهذا لا يغير من طبيعة الظاهرة، فالجمهور ما يزال هو المقرض الحقيقى. وإن المصارف هى مجرد وكلاء له، وسطاء يقومون بالإقراض الفعلى نيابة عن الجمهور، وأن وجودهم هو مجرد مسألة تقسيم عمل. إن هذه النظرية مقبولة إلى حد كاف فى حالات 'الإقراض' الفعلى 'نيابة عن آخرين' 'actual lending on accounts of others'<sup>(٧٨٣)</sup> وحالات ودائع المدخرات savings deposits. ولكنها طبقت أيضاً على الودائع التى تُسحب بصك checking deposits.

«متزايد بأن العناية بالغرض المطلوب تمويله (للمعاملة السلعية الجارية) ونوعية وسائل الائتمان المعنية (الورقة التجارية السليمة good) لم تكن المصارف المركزية من الاستغناء عن الاهتمام بكمية الائتمان المعلق outstanding credit: وهذا ما تتضمنه نظرية سعر المصرف theory of the bank rate، ولو ربما بدرجة غير كافية.

(٧٨٢) تعلم بأن المنظرين الأساسيين وصفوا العملية من خلال السلع التى كانت عمليات الائتمان تهدف إلى تحويلها فى آخر الأمر. ولكن ليس من الضروري، بالنسبة لغرضنا الحالى، الدخول فى مناقشة هذا الأمر مرة أخرى.

(٧٨٣) بقصد بذلك ترتيباً تعاقبياً معيناً يتمكن بواسطته المالك لأموال كبيرة لا يحتاجها فى الحال، كمنشأة صناعية كانت قد استلمت توأ حصيللة ما أصدرته من سندات، من استخدام خدمات مصرف معين لإقراض هذه الأموال العاطلة مؤقتاً فى سوق رأس المال، إلى وسطاء أسهم أو وسطاء سندات.



(الودائع تحت الطلب demand deposits، الحسابات الجارية، الإنجليزية، current deposits). وهذه الودائع، أيضاً، قد جعلت تنشأ عن إيداع الأفراد لدى المصارف الأموال التي كانوا يملكونها (عملتنا الذهبية). فالمودعون يصبحون ويبقون هم المقرضون سواء بمعنى أنهم يقرضون ('يودعون' entrust) أموالهم إلى المصارف وبمعنى أنهم المقرضون النهائيون في حالة قيام المصرف بإقراض جزء من هذه الأموال. وعليه، ورغم وجود فروقات تكنيكية معينة، فإن الائتمان الذي تقدمه مصارف الإيداع deposit banking - الجزء الأعظم من الائتمان التجاري في المجتمع الرأسمالي - يمكن فهمه على أساس نمط عملية الائتمان التي تجرى بين اثنين من الأفراد الشخصيين. فما دام المودعون يبقون هم المقرضون، فإن المصارف أيضاً تبقى كمجرد جهات وسيطة تجمع 'رأس المال السائل' من برك صغيرة كثيرة لتجعله في متناول التجارة. فالمصارف لا تضيف شيئاً إلى الكتلة القائمة من وسائل السيولة، مع أنها تجعلها تقدم خدمات أكثر. وكما صاغ البروفيسور كانان Cannan هذا الأمر، في مقالته المنشورة في مجلة Economica ('The Meaning of Bank Deposits') التي ظهرت في وقت مبكر يعود إلى كانون ثان ١٩٢١: 'حينما يتمكن خدم غرفة إيداع القبعات من إعاره ثلاثة أرباع القبعات المودعة لكيهم بالضبط... فلا ينبغي علينا بالتأكيد اتهامهم 'بخلق' عدد من القبعات يساوي الزيادة في القبعات المودعة على تلك القبعات الموجودة في الغرفة'. هكذا كانت وجهات نظر ٩٩ من بين ١٠٠ من الاقتصاديين.

ولكن إذا أراد أصحاب القبعات استعمالها، فينبغي عليهم استعادتها ممن استعاروها الذين يتوجب عليهم عندئذ أن يسيروا دون قبعات. ولكن الأمر ليس كذلك مع مودعينا وعملياتهم الذهبية. فهم لا يعيرون شيئاً بمعنى التخلي عن استعمال نقودهم. وهم يواصلون الإنفاق بواسطة دفع صكوك بدلاً من العملة. ورغم أنهم يواصلون الإنفاق كما لو أنهم كانوا قد احتفظوا بعملتهم، فإن المقرضين ينفقون بالمثل 'المبلغ نفسه في الوقت نفسه'. من الواضح أن هذا أمر خاص بالنقود وليس له مثيل في عالم السلع. إن أي حق claim على الخروف لا يزيد عدد الخرفان. ولكن الوديعة، مع إنها تشكل حقاً على النقود القانونية legal-tender money وفقاً للقانون فقط، بيد أنها تخدم ضمن حدود واسعة جداً نفس الأغراض التي من شأن هذه النقود نفسها أن تخدمها. إن المصارف، طبعاً، لا 'تخلق' نقوداً

قانونية، وأكثر من ذلك، أنها لا 'تخلق' المكاين. ومع ذلك، فهي تفعل شيئاً ما- قد يكون من الأسهل رؤية هذا في حالة إصدار البنكنوتات -أقرب، فى آثاره الاقتصادية، إلى خلق النقود القانونية. والذي قد يقود إلى خلق 'رأسمال حقيقى' يتعذر خلقه دون هذه الممارسة. ولكن هذا يغير الوضع التحليلى بصورة عميقة ويجعل من غير المستحسن جدا فهم الائتمان المصرفى وفق النموذج الذى يقوم على سحب أرصدة قائمة من استعمالاتها السابقة عن طريق فعل ادخارى، مُتصور كلياً، ومن ثم قيام أصحاب المدخرات بإقراضها. ومن الواقعى أكثر أن نقول إن المصارف 'تخلق ائتمان'، أى تخلق ودائع حينما تقوم بالإقراض، مما أن نقول إنها تقرض الودائع التى أودعت لديها. ويعود الإصرار على هذا إلى وجوب أن لا نضفى على المودعين أى علامة تشير إلى دور لا يؤدوه. إن النظرية التى يتمسك الاقتصاديون بها بشدة تجعل من المودعين مدخرين، مع أنهم لا يدخرون ولا ينفون أن يفعلوا ذلك. فهي تعزو إليهم تأثيراً معيناً على 'عرض الائتمان' ليس لهم. إن نظرية 'خلق الائتمان' credit creation تعترف ليس فقط بوقائع جلية دون أن تخفيها بمفاهيم مصطنعة؛ بل إنها أيضاً تبرز الآلية الخاصة بالادخار والاستثمار التى هى صفة مميزة للمجتمع الرأسمالى المتطور وتمثل الدور الحقيقى للمصارف فى التطور الرأسمالى. وعليه، وبتحفظ أقل مما يتعين قوله فى حالات أخرى، فإن هذه النظرية تشكل تقدماً واضحاً فى التحليل.

ومع ذلك، فقد كان من العسير جدا على الاقتصاديين إدراك إن قروض المصارف واستثمارات المصارف إنما تخلق ودائع. وفى الواقع، فأنهم رفضوا أن يفعلوا ذلك بالإجماع عملياً طوال الفترة محل الدرس. وفى العام ١٩٣٠، حينما تحولت الغالبية الكبيرة منهم وقبلت ذلك المذهب كشىء طبيعى، فقد شعر كينز حقاً بضرورة شرح المذهب والدفاع عنه بالتفصيل<sup>(٧٨٤)</sup>، ويتعذر القول إن جوانبه الأهم

(٧٨٤) Treatise on Money, ch. 2. وعلاوة على ذلك، فمما له مغزى كبير، أنه، فى وقت مبكر يعود إلى حزيران ١٩٢٧، ظهرت مقالة ف. دبليو. كريك 'The Genesis of Bank ' (F. W. Crick) 'Deposits' (Economica) التى تفسر كيف أن قروض المصارف تخلق ودائع وأن إعادة الدفع إلى المصارف تخلق هذه الودائع - بطريقة كانت يجب أن تكون حقاً 'نظرية قدسها الزمن'، ولكنها لم تكن كذلك. حذر حينذاك كما هو واضح. ومع ذلك، ثمة أثر، لمعالجة اللورد كينز لموضوع خلق الائتمان الواردة فى عمله: Treatise الصادر العام ١٩٣٠، لا بد من أن ملاحظته فى هذا السياق. ففكرة القرض المصرفى، الخالق للوديعة، ودوره فى تمويل الاستثمار دون أى ادخار سابق للمبالغ التى تقرض بهذا الشكل كانت قد اختلفت عملياً فى المخطط التحليلى لعمل كينز: General Theory حيث إن جمهور المدخرين هو الذى يسيطر على المشهد من جديد. وفى الواقع، كان المذهب-

مفهومة بصورة تامة حتى في وقتنا الحاضر. وهذا مثال غاية في الأهمية لتوضيح العوائق التي يتعين على التقدم العلمي أن يصطدم بها، وبشكل خاص، حقيقة أن الناس يمكن أن يتعودوا تمامًا على ظاهرة معينة لعهود - حتى إن ناقشوها كثيرًا دون إدراك أهميتها الحقيقية ودون دمجها في مخططهم العام حول الفكر<sup>(٧٨٥)</sup>.

ذلك لأن وقائع خلق الائتمان - على الأقل خلق الائتمان في صورة بنكنوتات - كان يجب أن تكون مألوفة لكل اقتصادي في كل وقت. وعلاوة على ذلك، وبخاصة في الولايات المتحدة، كان الناس يستعملون بحرية مصطلح: عملة الصكوك Check Currency ويتحدثون عن قيام المصارف 'بسك النقود' coining money، منتهكين بذلك حقوق الكونغرس. قدّم نيوكم Newcomb عام ١٨٨٥ وصفًا أوليًا للعملية التي تخلق بواسطتها الودائع من خلال الإقراض. وقد فعل فيشر المثل على أعتاب نهاية الفترة (١٩١١). كما شدد نيوكم أيضًا على الحقيقة الواضحة القائلة إن الودائع والبنكنوتات هما شيء واحد من حيث الجوهر. كما اعتنق هارتلي Hartley ويثرز Withers فكرة أن المصارف لم تكن عبارة عن وسطاء بل 'صناع' نقود. وعلاوة على ذلك، فقد كان لدى الكثير من اقتصاديي القرن السابع عشر والثامن عشر أفكار واضحة عن خلق الائتمان وأهميته بالنسبة للتطور الصناعي، مع أنهم بالغوا في ذلك أحيانًا. ولم تتلاش هذه الأفكار كليًا. ومع ذلك، فإن المحاولة الأولى - ولو غير الناجحة كليًا - لوضع نظرية نظامية تلائم الائتمان المصرفي بدرجة كافية، وهي المحاولة التي قام بها ماسليود Macleod<sup>(٧٨٦)</sup>، لسم

---

=الكينزي الأصولي قد ارتد إلى وجهة النظر القديمة التي بمقتضاها تعالج الوقائع المركزية لسوق النقود من خلال ميل الجمهور للادحار سوية مع تفصيله للسيولة. وليس بوسعي سوى التنبيه إلى هذه الواقعة. أما هل إن هذا هو تقدم أم تراجع، فهذا أمر ينبغي أن يحدده كل اقتصادي بنفسه. وبالنسبة، فقد تكون هناك ميزة وحتى جدة في قطعة من التحليل يمكن إثبات أنها لم تقل شيئًا لم يكن قد قيل من قبل بشكل أو بآخر - وهو أمر سبق أن لاحظناه غير مرة بالفعل. ويبدو لي أن تقرير البروفيسور مارغيت Marget حول تطور مذهب خلق الائتمان (المصدر السابق)، المجلد الأول، الفصل السابع لا يعطي أهمية كافية لهذا الاعتبار.

(٧٨٦) كان هنري دونغ ماسليود Henry Dunning Macleod (١٨٢١-١٩٠٢) اقتصاديًا له مزايا كثيرة، وقد فشل نوعًا ما في نيل الاعتراف أو حتى أن يؤخذ بجديّة كاملة وذلك بسبب عدم قدرته على صب أفكاره الكثيرة، الجيدة، في قالب مقبول مهنيًا. ولا نستطيع في هذا الكتاب تمويضه عن ذلك سوى أن نذكر الأعمال الثلاثة التي وضع فيها لسم النظرية الحديثة للموضوع قيد المناقشة، رغم أن ما نجح فيه بالفعل هو الإساءة إلى هذه النظرية لوقت طويل: Theory and Practice of Banking (1st ed., 1855-6 ; Italian trans. 1879) ; Lectures on Credit and Banking (1882) -؛ The Theory of Credit (1889-91

تجذب سوى اهتماماً قليلاً، وحتى اهتماماً أقل لصالحها. ثم جاء فيكسل الذي قاده، تحليله لآثار المعدلات التي تتفاضلها المصارف على الأسعار، بشكل طبيعي إلى إدراك جوانب معينة من عملية 'خلق الائتمان'، وبشكل خاص ظاهرة: الادخار الإجباري<sup>(٧٨٧)</sup> Forced Saving. وفي ما بعد، كانت هناك مساهمات أخرى نحو نظرية كاملة وبخاصة في الولايات المتحدة كما هو متوقع. ويمكن لدافينبورت وتايلور وفيلبس أن يخدموا كأمثلة<sup>(٧٨٨)</sup>. ولكن العمل للنظرى لم يكتمل قبل عام ١٩٢٤، وذلك في كتاب هان Hahn، بيد أن النجاح لم يكن قريباً حتى حينذاك<sup>(٧٨٩)</sup>. ومن بين القادة الإنجليز، فإن الفضل يعود أساساً إلى روبرستون وبيجو ليس فقط في جعل النظرية مقبولة لدى المهنة بل أيضاً في وضع تطورات جديدة لها<sup>(٧٩٠)</sup>.

(٧٨٧) لم تكن الفكرة ذاتها جديدة، انظر: F. A. von Hayek, 'Note on Development of the Doctrine of 'Forced Saving,' Quarterly Journal of Economics, November 1932, republ. in (1939) Profits, interest and Investment). ولكن الفكرة ظهرت هنا في سياق أكبر وبتشديد جديد. وقد تعرض المفهوم لازدراء لا يستحقه خلال العقد الأخير. بيد أن هذا المفهوم يمتلك مزايا معينة. وبشكل خاص، فهو يوضح نقطة معينة خلقت صعوبات لكثيرين. فعمليات الصيرفة، كما كان ريكاردو قد قال، لا تستطيع أن تخلق 'رأسمال' (أي وسائل إنتاج مادية). إذ إن الادخار وحده يقدر على ذلك. وهنا، فعينا يؤدي الإنفاق، الممول بالودائع التي خلقتها للمصارف، إلى زيادة الأسعار، أي في ظل شروط التشغيل الكامل (وفي ظل حالات أخرى أيضاً)، فإن تضخية معينة في الاستهلاك تفرض على الأفراد الذين لم تزد دخولهم نسبياً، مما يحقق ما كان سيحققه الادخار لولا ذلك، وثمة معنى من تسمية هذا، مجازاً، بالادخار غير الإرادي Involuntary Saving أو الإجباري Forced Saving. وعند مقارنته بما يعرف عادة بالادخار (الادخار الإرادي voluntary saving). أما أن مثل هذه التضخية لا تفرض بالضرورة في ظروف البطالة والطاقة الإنتاجية العاطلة، فهذا لا يشكل سبباً لنقد المفهوم.

(٧٨٨) تمثلت مساهمة دافينبورت Davenport بتلميحات فقط طرحها دون اكرثا في عمله: Value and Distribution (1908) ودون أن يستخلص منها الكثير: فقد شدد دافينبورت مثلاً على أن من غير المصحيح أن نقول إن المصارف 'تقرض ودائعها'. أما و. غ. ل. تايلور W. G. L. Taylor، فقد ذهب أبعد من ذلك بكثير وذلك في كتاب له لم يزل الاعتراف الذي يستحقه (كما هو شأن كتاب دافينبورت). وقد خطى خطوة واسعة س. أ. فيليبس S. A. Phillips (1920) Bank Credit، الذي لم يقلل الكثير للتوضيح القضايا النظرية المعنية فقط ولكنه أيضاً أوضح الفرق بين توسع القروض والاستثمارات، الذي هو ممكن بالنسبة لمصرف حردي يتنافس مع المصارف الأخرى والتوسع الذي يمكن تحقيقه من قبل نظام من المصارف المتنافسة مأخوذة ككل.

(٧٨٩) Albert Hahn, Volkswirtschaftliche Theorie des Bankkredits (3rd ed., 1930). ومع ذلك، فثمة سبب وراء عدم اقتناع اقتصاديين كثر بهذا الكتاب يتمثل بحقيقة أن نظرية الائتمان المصرفي، المقدمة فيه، تم ربطها بوجهات نظر معينة متعاقلة كثيراً من ناحية إمكانية تحقيق اردهار دائم مما جعل بعض الاقتصاديين يتعاملون ضد إنجازها الجوهرى.

(٧٩٠) D. H. Roberston, Banking Policy and the Price Level (1926). ويبرز هناك مفهوم الادخار الإجبارى تحت عنوان: العوز المفروض Imposed Lack، أما صل ييجو، فهو: Industrial Fluctuations (1927), Part 1, chs. 13 and 14.

أما في البلدان الأخرى، وبخاصة في فرنسا، فقد بقيت المقاومة قوية حتى يومنا هذا.

ولا يتطلب الأمر أن نذهب بعيداً للعثور على الأسباب التي جعلت بطء التقدم أمراً محتماً. أولاً، إن المذهب لم يكن مألوفاً، وكانت تشوبه مسحة من الفسوق تقريباً في أعين البعض - وهي حقيقة ليس من الصعب فهمها إذا تذكرنا إن جون لو John Law هو من بين رواد هذا المذهب<sup>(٧٩١)</sup>. ثانياً، اصطدم المذهب بعبادات تفكير راسخة لأن هذه العادات نشأت على الفهم القانوني 'للودائع': فقد بدا للتمييز بين النقود والائتمان واضحاً جداً، وفي نفس الوقت، مهماً جداً لعدد من القضايا بحيث إن النظرية التي مالت لإخفائه كان من المؤكد أن تبدو ليس فقط عديمة القيمة ولكن خاطئة في الواقع: بل ومذنبه في ارتكاب خطأ أولى يتمثل بخلط النقود القانونية ببند مسك الدفاتر التي تعكس العلاقات التعاقدية بشأن هذه النقود القانونية. ومن الصحيح تماماً أن تلك القضايا لا ينبغي إخفائها<sup>(٧٩٢)</sup>. أما أن نظرية خلق الائتمان لا تفعل هذا الأمر بالضرورة، فقد بدا هذا عزاء ضئيلاً لمن كان يخشى إساءة استعمالها.

## ٨- الأزمات والدورات: النظريات النقدية

رأينا، بشكل عام، أن التحليل النقدي خلال الفترة محل الدرس تركّز على مشاكل قيمة النقود (أو مستوى السعر) من ناحية، ولكننا، من الناحية الأخرى، رأينا إن بعض الاقتصاديين الأساسيين كانوا يهيئون أنفسهم لتحليل نقدي للعمليات الاقتصادية ككل تحتل فيه مشاكل مستوى السعر مكاناً ثانوياً. وقد أوضح مضامين هذا الاتجاه منهج الرصيد النقدي ومنهج الدخل ولكن الاتجاه أكد نفسه في أشكال أخرى أيضاً. فمما له مغزى، مثلاً، إن مارشال أراد، أصلاً، أن يحمل مجلده

(٧٩١) وهكذا، فإن فالراس قد ألبس ظاهرة خلق الائتمان بوضوح تام (رغم أنه اقتصر على البنكنوتات). ولكنه اعتبرها كتجاوز معين abuse كان ينبغي كبحه وأنه رفض لهذا السبب أن يجعلها عنصراً عابثاً من مخطوطه للعام (Etudes d'économie politique appliquée, ed. of 1936, p. 47 and pp. 339 et seq).

(٧٩٢) وإحداها هي القضية القديمة: السيطرة على 'النقود' مقابل السيطرة على 'الائتمان'. وقد جرى التلميح بأفكار مماثلة لتفسير نفور كتاب فرنسيين كبار كثر من فكرة خلق الائتمان. فمثلاً، إن مقاومة الخلط بين النقود والائتمان هو أحد الأغراض الأساسية لعمل رست History of Monetary and Credit Theories.

Money, Credit and Commerce {النقد والائتمان والتجارة} العنوان Money, Credit and Employment {النقد والائتمان والتشغيل} إن هذا العمل قد تضمن بالفعل أشياء كثيرة تدخل ضمن نطاق التحليل الحديث للدخل والتشغيل. ومما كان له مغزى أكبر بكثير هو أن فيكسل، بطريقته المقررة نوعاً ما والأخذة في الوقت نفسه، توصل أخيراً إلى أننا نحتاج لمفهوم عن الطلب النقدي على الإنتاج ككل<sup>(٧٩٣)</sup>. وهذا قد أحيى الفكرة المalthusية وبشراً، وإن بشكل غير متماسك تماماً، دالة الاستهلاك الواردة في عمل كينز General Theory.

ولكن التقدم الأهم باتجاه التحليل النقدي بمعناه المعاصر قد حدث في إطار مشاكل الفائدة والدورات الاقتصادية. وسبق أن لاحظنا علامات على ميل الاقتصاديين المتزايد للتسليم بمفهوم نقدي لرأس المال واستعمال هذا المفهوم. ولم يثمر هذا عن شيء ما، كما إن المحاولات التي بُذلت لتفسير الفائدة كظاهرة نقدية بحته لم تحقق أى نجاح<sup>(٧٩٤)</sup>. فطوال الفترة، ولدى كل الاقتصاديين عملياً، ظلَّ معدل الفائدة rate of interest كمعدل عائد rate of return - أياً كان تفسيره - من رأس المال المادى وأن المعدل النقدي للفائدة ظلَّ كمجرد شيء يُشتق من المعدل الحقيقي للفائدة<sup>(٧٩٥)</sup>. وبطبيعة الحال، كان هناك اعتراف بأن الاثنين يمكن أن

(٧٩٣) إن الإحالة، الأعظم فائدة للقارئ، ستكون إلى عمل ميردال Monetary Equilibrium: Myrdal (الطبعة السويدية ١٩٣١؛ الترجمة الإنجليزية ١٩٣٩، انظر القسم ٢ ج، أعلاه). ومرة أخرى، فإن النقطة التي يلزم فهمها هي: إن جدول الطلب يُعرَّف بالنسبة لمسلمة منفردة. ووفقاً للنظرية 'الكلاسيكية' (قانون ساي)، أن يكون ثمة معنى من الحديث عن جدول طلب على كل السلع والخدمات (أو كل السلع والخدمات الاستهلاكية) مأهولة معاً. ومع ذلك، فعينما فعل ذلك، فإنما فعل، لغرض خاص، شيئاً ما لا تغطيه نظرية الطلب العادية وبالتالي تأخذ خطورة تتجاوز هذه النظرية. إن هذا الغرض الخاص قد يكون له معنى وقد لا يكون. وقد يكون من الممكن خدمة هذا الغرض بواسطة طريقة الطلب الكلى وقد لا يكون هذا ممكناً. ولكن ينبغي التسليم به فى جميع الأحوال كشيء sui generis {قائم بذاته} يحمل مشاكله الخاصة به. وكان ينبغي فيكسل له بمثابة إنكار لقانون ساي. وهكذا فإن فيكسل هو رائد كل أولئك الاقتصاديين الذين ينكرون قانون ساي فى الوقت الحاضر.

(٧٩٤) ولم يتم الإشارة إليها إلا قليلاً أو أنها نسبت كلياً بحيث إنها لم تُذكر فى مناقشة الثلاثيات بشأن هذا الموضوع. ومع ذلك، فقد أنقذ اللورد كينز إحدى هذه المحاولات من التسيان، وهى محاولة سيلفيو غيسيل Silvio Gesell انظر: General Theory, ch. 23, V1.

(٧٩٥) ينبغي عدم خلط هذا المعنى للمعدل الحقيقي أو 'الطبيعي' real or natural rate بالمعنى المختلف كلياً الذى يستعمل به مارشال هذا المصطلح (Principles, Book vi, ch. 4, concluding note) أى بمعنى المعدل النقدي money rate (أو المعدل 'الاسمى' nominal rate) بعد تصحيحه من للتغيرات فى مستوى السعر. والمتين مرتبطان أحدهما بالآخر ولكنهما لا يتطابقان، وإن مارشال، بقدر ما يمكننى أن أرى، لا علاقة له بفكرة فيكسل التى أنا بصدد مناقشتها الآن. ويشارك أرفنج فيشر -

ينحرفا أحدهما عن الآخر: فتفسير ريكاردو للكيفية التي تزج بها النقود الجديدة نفسها في التداول يتضمن اعترافه بهذه الحقيقة، كما أن من المؤكد أن كتاب الصيرفة كانوا قد أدركوها على الدوام. ولكن أحدًا لم يهتم كثيرًا بهذه الحقيقة إلى أن جعل فيكسل منها مركز نظريته لقيمة النقود وموضوعًا لتحليل محكم أنتج مفهوم العملية التراكمية لدى فيكسل: فقد أوضح فيكسل بأن المصارف، حينما تبقى سعر الإقراض أقل من المعدل الحقيقي - الذي كان فيكسل، كما نعلم، قد فسره وفقًا لخطوط نظرية بوهم باورك - إنما تمنح علاوة لتوسيع الإنتاج، وبخاصة الاستثمار في التجهيزات المعمرة والمعدات؛ وإن الأسعار ترتفع في نهاية الأمر؛ وحينما ترفض المصارف أن ترفع من سعر قروضها حتى عندئذ، فإن الأسعار ستواصل ارتفاعها بصورة تراكمية دون حد معين، حتى إذا كانت كل بنود للتكلفة الأخرى تزداد بنفس النسبة<sup>(٧٩٦)</sup>.

يمكن توضيح الوضع التحليلي الذي خلقتة هذه المحاجة كما يلي. إن تشديد فيكسل بحد ذاته على آثار الانحرافات الممكنة بين المعدلين النقدي والحقيقي للفائدة ليست سببًا يحتم ترك الموقف اللقائل بأن الحقيقة الجوهرية للفائدة تتمثل بأن الفائدة هي عائد صافي من رأس المال المادى *net return to physical capital*، وهو موقف لم يهجره فيكسل نفسه قط. ومع ذلك، فإن هذا التشديد هو سبب وجيه وكاف لمعاملة المعدل النقدي كمتغير متميز بذاته يعتمد، جزئيًا على الأفضل، على عوامل أخرى غير تلك العوامل التي تحكم العائد الصافي من رأس المال المادى (المعدل الطبيعي أو الحقيقي). يرتبط الاثنان أحدهما بالآخر، طبعًا. وحتى يتساويان في حالة التوازن. ولكنهما لم يعودا يمثلان 'الشيء نفسه أساسًا' *fundamentally the same thing*<sup>(٧٩٧)</sup>.

---

= (Appreciation and Interest, 1896) في الفصل الذي يعود إلى مارشال فيما يمكن تسميته التمييز بين المعدل الاسمي *nominal rate* والمعدل الفعلي *actual rate*.

(٧٩٦) كان تعليق بوهم-باورك على هذه المحاجة هو: 'لا بد إن فيكسل كان يعلم حينما كتب ذلك'.  
 (٧٩٧) قد نقينا إعادة الصياغة التالية للفقرة المذكورة أعلاه في نظام بالراس، يدخل معدل واحد فقط من الفائدة وهو معدل العائد الصافي على 'رؤوس الأموال' المادية. وهذا يفترض، بشكل مبدد، إن معدل الفائدة النقدي ليس فقط يساوى هذا المعدل من العائد الصافي عند التوازن بل أنه يتطابق معه، بمعنى أن المعدل النقدي هو مجرد تعبير نقدي عن معدل العائد للصافي على 'رؤوس الأموال' المادية. وحينما نريد أن نعترف صراحة بأن المعدل النقدي يمتلك درجة ما من الاستقلالية، بدلًا من أن يتطابق مع هذا المعدل من العائد للصافي (مما يعادل القول إنه 'الشيء نفسه أساسًا' *fundamentally the same thing*)، فيتعين علينا تعميمه كمتغير آخر وافترض مساواته مع-

وما أن ندرك هذا، فإنهما يبتعدان أكثر فأكثر عن، كما نبتعد نحن أكثر فأكثر عن، للفرضية القائلة إن العائد الصافي من السلع المادية من هذا النوع أو ذاك يمثل الحقيقة الجوهرية لمعدل الفائدة على سوق القروض - وهى الفرضية التى أرجعناها إلى باربون Barbon والتي أدانها اللورد كينز فيما بعد على أساس أنها تتطوى على 'خلط' بين معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال (المادى) (٧٩٨). وعندئذ، فإن عوامل أخرى، كسياسة المصارف بالنسبة للقروض، ستبدو لنا أساسية بنفس القدر، وإن الدرب يفتح نحو النظريات النقدية للبحث للفائدة التى ظهرت فيما بعد والتي يمكن للنظرية الكينزية منها أن تجتذب من الاهتمام أكثر من غيرها. ومع ذلك، لنذكر ثلاثة أشياء. أولاً، نحن ما نزال نرسم خطأ من تطور المذاهب غاية فى الأهمية، ابتداءً بباربون واختط سبيلاً انتهى بكينز، حتى هذه اللحظة. ولكن لا يفترض أن من اعتبروا أنفسهم مسئولين عن النظريات النقدية الأحداث للفائدة كانوا قد توصلوا عن وعى إلى استنتاجاتهم عن طريق إبراز مضامين الوضع الذى خلقه تحليل فيكسل: وهذه قد تكون حالة أتباعه للسويديين - رغم أننى لا أقصد التشكيك بالأصالة الذاتية لأى كاتب - ولكن من المؤكد أن الأمر ليس كذلك مع الآخرين. ثانياً، عند استعادة خطى باربون، لا يفترض إن اقتصاديى وقتنا الحاضر قد عادوا إلى النظريات النقدية التى سادت فى أوقات ما قبل باربون: فمع أن نظرياتهم تشابه هذه للنظريات الأخيرة من نواح مهمة - وبخاصة نظريات السكولائيين - بيد أنها جديدة من نواح أخرى دون شك. ثالثاً، عند تعريف المتغير الجديد لنظامنا الاقتصادى: الفائدة النقدية، كشيء نقدي فى طبيعته وليس فى شكله

---

«المعدل الحقيقى» كشرط توازنى إضافى. وهذا ما فعله فيكسل. إن بحث فيكسل حول شروط التوازن النقدي لم تكن موفقة بصورة تامة. ومع ذلك، فإنها صنعت تاريخاً من التطويل عبر الحافز الذى قدمته للبحث حينذاك والبحث اللاحق، وبخاصة لأتباعه السويديين (انظر، مثلاً، ميردال، المصدر السابق).

(٧٩٨) إن معدل الحقيقى أو الطبيعى للفائدة real or natural rate of interest لدى فيكسل هو الإنتاجية الحدية لرأس المال (المادى) (وبدقة أكثر، الإنتاجية الحدية للعملية غير المباشرة marginal productivity of roundabout process لدى بوه-بلورك). وعليه، فهو لا يتطابق مع مفهوم الكفاية الحدية marginal efficiency لدى كينز، الذى هو نفس مفهوم معدل العائد الحدى من التكلفة marginal rate of return over cost لدى فيشر (Theory of Interest, p. 169) ويعنى الإنتاجية الحدية للاستثمار الجارى. ولكن المفهومين يقفان بعلاقة فريدة أحدهما إزاء الآخر بحيث يمكن استعمالها كمترادفين بالنسبة للغرض قيد الدرس. ومن هنا يمكن أن يقال بأن اللورد كينز قد أدان الخلط بين المعدل النقدي والمعدل الحقيقى للفائدة أو، بعبارة أفضل، قد أدان اعتياد اقتصاديى القرن التاسع عشر على الربط بينهما بقوة. وقد تبين فيما بعد أن فيكسل كان أول من قوض هذه العادة.



فقط، فإننا لا نزيح بشكل تام العوامل 'الحقيقية' من مشكلة سعر القروض كما يتصور بعض الاقتصاديين المعاصرين: فمعدل العائد الصافي من الاستثمار المادى يبقى، على الأقل، عاملاً فى الطلب على القروض وبالتالي لا يمكن أن يختفى من أى نظرية كاملة للمعدل النقدى للفائدة<sup>(٧٩٩)</sup>.

إن مكانة فيكسل فى تطور النظريات النقدية الحديثة للدورة تماثل تماماً مكانته فى تطور النظريات النقدية الحديثة للفائدة. إذ لم يعتق فيكسل نفسه نظرية نقدية بشأن الدورة بأكثر من اعتناقه نظرية نقدية بشأن الفائدة. ولكنه فتح الطريق بالنسبة للأولى مثلما فتحه بالنسبة للثانية. وفى الواقع، فإن العملية التراكمية نفسها cumulative Process لا تحتاج إلا إلى تكييف لجعلها تعطى نظرية بشأن الدورة. تخيل إن المصارف تخرج من فترة نقاهة أو خمول وهى بحالة جيدة من ناحية السيولة. إن مصلحة هذه المصارف ستدفعها نحو زيادة قروضها. ولكى تفعل هذا عموماً، فإنها لابد أن تشجع الطلب على القروض بتخفيض أسعار هذه القروض إلى أن تصل هذه الأسعار إلى أقل من المعدل الحقيقى لدى فيكسل، الذى هو معدل بوهم-باورك الحقيقى كما نعلم. وبالنسبة مستقو المنشآت بالاستثمار - وبخاصة فى المعدات المعمرة التى يؤثر عليها معدل الفائدة بقوة<sup>(٨٠٠)</sup> - إلى حد أبعد من النقطة التى كان سيتعين عليها أن تتوقف عندها مع المعدل النقدى الأعلى والذى يساوى للمعدل الحقيقى. وهكذا تطلق عملية من التضخم التراكمى، من ناحية، وتتسوه البنية الزمنية للإنتاج، من ناحية أخرى. ومع ذلك، فإن هذه العملية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية - فهناك أسباب كثيرة ممكنة لهذا الأمر يتمثل أبسطها بأن المصارف تصطدم بالحدود التى تضعها احتياطاتها على قروضها - وحينما تتوقف هذه العملية ويلحق المعدل النقدى بالمعدل الحقيقى، نكون فى وضع يتعذر الدفاع

---

(٧٩٩) هذه الحقيقة مهمة بالضبط لأنها كثيراً ما تتعرض للإنكار ولأن عرض كينز، فى عمله General Theory، كان يميل إلى حجبها، مع إنها ليست أقل أهمية، بالنسبة لنظريته النقدية للفائدة، مما هى بالنسبة لأى نظرية أخرى. فهذه الحقيقة ترد بالارتباط مع الشرط القائل إن الكمية التوازنية من الاستثمار الجارى هى الكمية التى تساوى 'الكفاية الحديثة'، بالنسبة لها، المعدل النقدى. إن العبارة القائلة إن الفائدة هى العامل الذى يحدد الاستثمار هى عبارة صحيحة بقدر صحة القول إن سعر السيارت يمثل العامل الذى يحدد الطلب عليها، وهى عبارة غير كاملة بنفس الدرجة.

(٨٠٠) من الواضح، أن سعر الفائدة، الذى هو عامل ضئيل الأهمية بالنسبة للاستثمار قصير المدى، يمثل عاملاً له أهمية كبيرة فى الاستثمار طويل المدى كالاستثمار فى الآلات المعمرة، السكك الحديدية، المرافق، الذى تزداد قيمته الرأسمالية بسرعة حينما ينخفض سعر الفائدة [كان ج. شومبيتر يمتزم التوسع فى هذه النقطة - فقد كتب بقلم رصاص: 'وهذا ما تحجبه المخاطرة -' والإ']

عنه حيث يثبت الاستثمار، الذي كان قد أقيم على أساس معدل ضئيل، بصورة مصطنعة، إنه مصدر للخسائر: فتنتهي حالات الازدهار إلى التصفية liquidation<sup>(٨٠١)</sup> مما يرادف الكساد.

إن هذه النظرية كان قد رسم خطوطها البروفيسور فون مايسس<sup>(٨٠٢)</sup> الذي، إذ عبّر عن تقديره لفيكسل، وصّفها كتطور في وجهات نظر مدرسة العملة. وقد طورها أكثر البروفيسور فون هايك إلى بنية تحليلية محكمة خاصة به<sup>(٨٠٣)</sup>، حققت، عند تقديمها إلى جمعية الاقتصاديين الأنجلو-أمريكية، نجاحاً ساحقاً لم يضاهيه قط أى عمل نظري تحديداً أى كتاب نظري صارم دون أن يعمد، للتخفيف من صرامته، إلى تقديم خطط وتوصيات بشأن السياسة Policy أو أن يدارى ما يحبه أو يكرهه قراءه بصورة أو بأخرى. وقد تبع ذلك تفاعل ناقد قوى لم يخدم، في البداية، سوى تأكيد ذلك النجاح، بيد أن المهنة انعطفت نحو قادة آخرين واهتمامات أخرى<sup>(٨٠٤)</sup>. وتشكل السايكولوجيا الاجتماعية من هذا الأمر موضوعاً شيقاً للدراسة. إن تحليل هاوترى<sup>(٨٠٥)</sup> يجعل للدورات الاقتصادية، كما يقول هو نفسه، ظاهرة نقدية بحثة بمعنى معين لا يشبه تحليل مايسس-هايك. لم يستفد هاوترى من

---

(٨٠١) يعنى مفهوم التصفية liquidation: إغلاق الشركات، التي لم تعد قادرة على تسديد ديونها، وبيع أصولها لاستخدام حصيلة ذلك في تسديد الديون.

(٨٠٢) Theorie des Geldes ... 1924, Third Part, ch. 5, secs 4, 5 وهذه الإحالة هي إلى الطبعة الثانية التي يُقدّم فيها نمط المحاجة، المبين آنفاً، كتفسير كان جوهرياً للدورات. ومع ذلك، فإن الأفكار الأساسية ترد من قبل في الطبعة الأصلية الصادرة العام ١٩١٢.

(٨٠٣) Geldtheorie und Konjunkturtheorie (1929) ; Prices and Production (1931). وقد ظهرت طبعة جديدة عام ١٩٣٩ غيّرت المحاجة من عدة نواح مهمة: Profits, Interest and Investment؛ كما ظهرت عام ١٩٤١ حلقة جديدة غطت مساحة جديدة واسعة: The Pure Theory of Capital.

(٨٠٤) إن النجاحات الأخرى للكتب النظرية في وقتنا الحاضر، كنجاح عمل ي. ه. هامبرلين E. H. Chamberlin: Monopolistic Competition وعمل هيكس: Value and Capital، كانت أكثر دوماً وبالتالي أعظم في النهاية. ولكننا نفكر إلى النوعية المثيرة لعمل هايك Hayek. أما النجاح الأعظم لعمل كينز General Theory، فلا يمكن مقارنته بغيره لأنه، مهما كانت مزاي هذا العمل كقطعة من التحليل، لا يمكن أن يكون هناك أى شك في أنه يدين بنجاحه السالوق أساساً إلى حقيقة أن محاججته استخدمت بعض قوى التفضيلات للسياسة لعدد كبير من الاقتصاديين المحدثين (انظر، الجزء الخامس، الفصل الخامس، أنناه). أما عمل هايك، فقد سبّح ضد التيار من الناحية السياسية.

(٨٠٥) R. G. Hawtrey, Good and Bad Trade (1913) وأعمال أخرى كثيرة له. إن قراءة عمله Capital and Employment (1937) تبين المدى الذي غيّر به السيد هاوترى وجهات نظره المبكرة.

عنصر الاضطراب disturbance (أو التعديل غير الملائم maladjustment) فى البنية الزمنية للمعدات والتجهيزات؛ وأن التقلبات فى الدخل النقدي، التى تنتج هى نفسها عن عوامل نقدية حصرًا، تشكل السبب الوحيد للتقلبات الدورية العامة فى التجارة والتشغيل. ولكن هاوترى يستخدم العملية التراكمية ويرجعها، مثل مايبس، إلى عدم الاستقرار الكامن فى نظام الائتمان الحديث. وهكذا، مرة أخرى، يُعتقد أن المصارف تشرع على نحو غير عادى بتقديم قروض بشروط سهلة. بيد أن الصلة الرئيسة لهذا بظروف الزواج العام لا تتمثل بزيادة الطلب على التجهيزات والمعدات الجديدة بل بزيادة الخزين الذى تحتفظ به تجارة الجملة التى تستجيب هى الأخرى للتغيرات الطفيفة فى أسعار القروض. إن التوسع يقود إلى مزيد من التوسع وبالتالي إلى زيادة الدخول النقدية وإلى خسارة للمصارف للنقد المتداول من يد إلى أخرى بحيث إن عدم قدرة هذه المصارف على الاستمرار بتوسيع القروض إلى ما لا نهاية تقود إلى زيادة أسعار قروضها الأمر الذى يقلب العملية - وهذا ما يفسر الدور الكبير الذى يلعبه سعر المصرف المركزى فى هذا التحليل. وهكذا فإن التشابهات تكفى لتمكيننا من الحديث عن نظرية نقدية واحدة لم يختلف أنصارها إلا على نقطة واحدة فقط: وهى ما إذا كانت أسعار القروض المصرفية تؤثر على 'رأس المال المعمار' durable capital بشكل مباشر أم من خلال خزين تجار الجملة. لقد انتشرت نظرية هاوترى على نطاق واسع فى العشرينيات. وفى الولايات المتحدة بشكل خاص، كانت هذه النظرية تمثل العقلة البارزة للإيمان الأعمى بالفعالية غير المحدودة لعمليات السوق المفتوحة التى سادت حينذاك والتى كان يمارسها النظام الاحتياطي الأمريكى.

كما أن الإجماع على ما هو جوهرى بين أنصار النظرية النقدية<sup>(٨٠٦)</sup> للدورات لم يؤثر عليه بصورة جدية الاقتصاديون الذين يلقون مسؤولية الظاهرة

---

(٨٠٦) حيسا نتحدث عن النظريات النقدية للدورات، فمة معنى مزدوج يرد على الذهن لكلمة: نظرية (انظر الجزء الأول). إذ إن النظرية النقدية للدورات هى فرضية تفسيرية معينة للدورات تتم من خلال النقود والإقراض. ولكن أحدًا لا ينكر أن أى تفسير للظاهرة ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار مظاهرها النقدية. وعليه، يمكننا أن نستعمل كلمة: النظرية النقدية للإشارة أيضًا إلى المجموع الكلى من الفرضيات حول الأشكال التى تتصرف بها النقود والائتمان خلال الدورات. وإذا أخذنا محاججات كثيرة كمساهمات فى نظرية نقدية للدورة بهذا المعنى، فإن هذه المحاججات، كمحاجة هاوترى، تحتفظ بأهميتها حتى بالنسبة لأولئك الذين لا يعتبرون هذه المحاججات كافية كفرضية تفسيرية.

على تقلبات الذهب. لقد كسبت هذه الفكرة تأييداً أكثر حينما أُستعملت 'لتفسير' تلك الفترات الأطول من الازدهار السائد أو من الكساد السائد، التي ترتبط حقاً (إلى هذا الحد أو ذلك) بتغيرات مهمة في معدل إنتاج الذهب كتلك التي حدثت خلال الفترة (١٨٤٩-١٨٧٢) أو (١٨٧٢-١٨٩١)، تقريباً. ولكنها أُستعملت أيضاً 'لتفسير' الدورات الاقتصادية بالضبط. وفي هذه الحالة، فما دامت زيادة الذهب تؤثر على احتياطات المصارف وبالتالي تجعل المصارف أكثر رغبة وقدرة على الإقراض، فإننا نملك هنا سبباً محدداً، بدلاً من السبب الأكثر عمومية الذي يطرحه مايسس وهاوتري، لتوقع التوسع. ولكن فيما عدا هذا، فإن المحاولة تبقى هي نفسها إلى حد بعيد: فهناك، مرة أخرى، توسع في الائتمان بسبب المعدلات النقدية المتدنية، وثمة مرة أخرى، النقطة التي تلحق الفائدة عندها بالأسعار، وانقلاب العملية. وكان أرفنج فيشر، وهو النصير الأكثر بروزاً لهذا النوع من النظرية النقدية، قد صاغها أولاً بهذه الصورة غير المشدّبة في عمله: *Purchasing Power of Money*, (1911, ch. 4).<sup>(٨٠٧)</sup> ولكن فيشر، رغم دأبه على التشديد على الجوانب النقدية من للظاهرة، قد وسّع كثيراً من أساس تحليله بحيث انتهى إلى نظرية الديون والانكماش *Debt-Deflation Theory*، وهي نظرية، بعكس ادعاءه الضيق جداً، تسرى على كل الدورات الاقتصادية المشاهدة، وليست تحليلاً نقدياً قط من حيث الجوهر. فالعبء الرئيسي يُلقى، ظاهرياً، على حقيقة أنه، في أجواء الازدهار، تتراكم الديون، وإن تصفيتها المحتمومة، مع ما يصحب هذا من انهيارات في بنية السعر، تشكل جوهر الكساد. وخلف هذه الآلية الظاهرية، تكمن العوامل الفاعلة حقاً - الإمكانات التكنولوجية والتجارية الجديدة بشكل رئيسي - التي لم يعجز فيشر عن رؤيتها ولكنه يبعدها كثيراً إلى منزلة ثانوية على ما يبدو من خلال مفهومه 'المبتدئين بتصفية شركاتهم لتسديد الديون' *debt starter* (Econometrica, October

(٨٠٧) إن النسخة الواردة في العمل: *Purchasing Power* كانت قد قُمت من قبل، بشكل مُلخص، في مجلة *Moody's Magazine* تحت عنوان: 'Gold Depreciation and Interest Rates,' February 1909. والمقالات التالية لفischer تشكل المعالم الرئيسية على الطريق نحو نظرية الديون والانكماش لديه: *Debt-Deflation Theory*: "The Business Cycle Largely a 'Dance of the Dollar,'" *Journal of American Statistical Association*, December 1923, and 'Our Unstable Booms and Depressions' (1932) الذي يلخصه جزئياً ويكمّله جريباً صله: *The Debt Deflation Theory of Great Depressions*, *Econometrica*, October 1933. الذي يُشار إليه في المتن.

1933, p. 348) إلى حد أن الأبعاد الحقيقية لعمله العظيم حقاً تتخفى تماماً عن ذهن القارئ، على غرار ما حدث بالضبط بالنسبة لتحليله النقدي العام (انظر القسم الثاني، أعلاه)، بحيث تُلزم جهودٌ مضنية لإبراز هذه الأبعاد، التي لم تؤثر قط على المهنة كما كان ينبغي بالفعل.

#### ٩- التحليل غير النقدي للدورة

من الملائم أن نستمر لإلقاء نظرة سريعة على بعض التحليلات للظواهر الدورية، غير تحليل هايك، التي هي تحليلات غير نقدية بنفس المعنى الذي عرفناه آنفاً<sup>(٨٠٨)</sup>، رغم أننا نتجاوز على حدود هذا الفصل حينما نفعل هذا. ولكننا لن نذهب أبعد مما هو ضروري لإثبات فرضية واحدة مهمة، أي أن كل الوقائع والأفكار الجوهرية حول تحليل الدورة الاقتصادية كانت ظهرت على أعتاب العام ١٩١٤: فالسنة الثلاثون الأخيرة قد جلبت حقاً سيلاً من المادة الإحصائية والتاريخية، وطرق إحصائية ونظرية جديدة كثيرة؛ ويمكن القول بأنها، بالتوضيح والإحكام، قد وسعت من نطاق الموضوع وحولته إلى فرع متميز من علم الاقتصاد، بيد أنها لم تصف مبدأً أو حقيقة لم تكن معروفة من قبل<sup>(٨٠٩)</sup>.

(٨٠٨) ينبغي تذكر هذه الكلمات المائلة لأن أي تعريف أقل تحديداً للنظريات النقدية البحتة، فسي ضوئ الحقيقة التي لاحظناها في القسم السابق، أي أن الطلب على النقود، وبخاصة على الائتمان المصرفي، يجب أن يلعب في تفسير التقلبات بعض الدور على الدوام، دوراً مهماً في الغالب، من شأنه أن يدخل فيها نظريات أكثر. ولكن حتى عندئذ، فإن الحطوط الفاصلة تخضع للتقدير الشخصي إلى حد بعيد ويتعذر وضعها بصورة دقيقة. فلن يختبر كل المؤرخون نظرية ملبس، مثلاً، كنظرية نقدية بحتة أو نظرية هايك كنظرية غير- نقدية.

(٨٠٩) إن هذه العبارة وكذلك فتلى في إنجاز المحاولة (المستحيلة) في عرض أعمال هذا الأدب المتأخر عن الدورات لا ينبغي تفسيرهما تفسيراً من شأنه أن يخط من هذا الأدب. على العكس، فإني أعتقد أن العمل المجدد في هذا الأدب قيم بقدر قيمة أي عمل آخر كتبه الاقتصاديون في أيما وقت مضى. ولابد من أن يتضح هذا، على الأقل، مما سأقوله عنه في الجزء الحامس. ومع ذلك، فمن الضروري إدراك المدى الذي يعتمد فيه هذا الأدب على الأسس التي أرسيت قبل عام ١٩١٤. نلقت الانتباه إلى عمل ر. أ. غوردن R. A. Gordan: 'Selected Bibliography of the Literature of Economic Fluctuations, 1930-36.' Review of Economic Statistics, February 1937 Bureau of Business Research، التي نشرها Business Cycles التي نشرها Bureau of Business Research، University of Illinois, College of Commerce and Business Administration, 1928 ونومى يعرض البروفيسور فون هايبرلر (von Haberler، البارغ، للمادة الحديثة (Prosperity and Depression, 1937; 3rd enlarged ed., 1941) وذلك كمقدمة للموضوع: إذ لا أملك أي عذر للإيجاز في ملاحظاتي على هذا العمل سوى اعتمادي على حقيقة أن بعض الاقتصاديين فقط، إن-

(أ) عمل جوغلار رأياً آنفاً أن الظاهرة المثيرة: 'الأزمات' crises، والظاهرة الأقل إثارة ولكن الأكثر إزعاجاً، رغم ذلك: حالات الكساد (أو 'الفوانض' 'gluts') depressions، هي التي احتذيت أولاً انتباه الاقتصاديين في الفترة السابقة. بيد أننا وجدنا أيضاً إن نظرية بعض هؤلاء قد تجاوزت حالات الكساد بالفعل. فثمة كتاب، مثل توك واللورد أوفرستون، أدركوا كلياً أن الأزمات والفوانض لم تكن سوى حوادث أو مراحل من عملية أكبر؛ بينما أبدى آخرون كثير علامات تتم عن إدراك هذه الحقيقة بشكل ما غامض. ومع ذلك، فإن الفترة محل الدرس هي التي شهدت بصورة مؤكدة إقصاء مفهوم 'الأزمات' من عقول الاقتصاديين من قبل مفهوم 'الدورة' cycle وتهيأت فيها الأرضية لتطوير التحليل الحديث للدورة الاقتصادية، رغم إن كل الكتاب في هذا الحقل، عملياً، دأبوا على استعمال العبارة القديمة - وهي حالة مهمة من 'فترة إبطاء المصطلحات' terminological lag. وهذا يبين لماذا تجرى دراسة العمل الحاسم في هذه الفترة، رغم أنه كان قد نُشر عام ١٨٦٢. يعود هذا العمل إلى كاتب كان طبيباً من حيث تعليمه، ولكنه يجب أن يُصنف كأحد أعظم الاقتصاديين في كل العصور وفقاً لموهبته وتمكنه من الطريقة العلمية: كليمنت جوغلار<sup>(٨١٠)</sup>. يستند هذا التقييم على ثلاثة وقائع. أولاً، كان جوغلار أول من استعمل بصورة نظامية مادة السلاسل

---

=كان هناك أصلاً، لم يراجعوا هذا العمل. ومع ذلك، يدرك للقارئ أن إعجابي بهذا العمل لا يعنى اتفاقى معه فى كل شيء. إن العمل للصادر قبل عام ١٨٩٥ يعطيه بصورة ملائمة كتاب كان قد صدر فى ذلك العام: E. von Bergmann, Geschichte der nationalökonomischen Krisentheorien. ومن بين قائمة طويلة من الأعمال التاريخية والناقدة، سوف أختار فقط: Alvin F. Lutz, Das Konjunkturproblem in der Nationalökonomie (1932) و(H. Hansen, Business Cycle Theory (1927) ومن ثم مرة أخرى: W. C. Mitchell, Business Cycles. (1927) (وبخاصة للفصل الأول).

(٨١٠) هجر كليمنت جوغلار Clement Juglar (١٨١٩-١٩٠٥) الطب لصالح الاقتصاد العام ١٨٤٨. ولم ينلق تعليمًا رسميًا في هذا الأخير، وكان يهتم بالنظرية المتداولة حتى بدرجة أقل مما كان يعرفه عنها. كان نبوغه من النوع الذى يدفعه للسير فى طريق رسم هو فقط مشروع ولم يسلك غيره طريقاً قط. ثمة كثرة من الناس يفعلون هذا فى موضوع مثل الاقتصاد. ولكنهم يقدمون نزوات فى الغالب. أما النبوغ نواتى حينما يقدم كاتب ما، بهذه الخاص كلياً، حقيقة يُقدر لها أن تدوم. ومن بين أعماله الكثيرة، من الضروري أن نذكر فقط: Les Crises commerciales et leur retour periodique en France, en Angleterre et aux Etats Unis (الذى 'مجده' أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية، عام ١٨٦٠، ونشر ككتاب العام ١٨٦٢، الطبعة الثانية ١٨٨٩، للترجمة الإنجليزية أنجزها دبليو. توم W. Thom من الطبعة الثالثة العام ١٩١٦). ثمة ملاحظة حول حياته وعمله كتبها البروفيسور يول بورغاراد Paul Beauregard فى Comptes rendus التابع لأكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية (١٩٠٩).

الزمنية (وبشكل رئيسي: الأسعار، وأسعار الفائدة، وأرصدة المصرف المركزي) حاملاً في ذهنه غرضاً واضحاً هو تحليل ظاهرة محددة. ولما كان هذا يمثل الطريقة الأساسية للتحليل الحديث للدورة الاقتصادية، فيمكن القول بحق إن جوغلار كان رائد هذه الطريقة. ثانياً، إذ اكتشف جوغلار الدورة ذات السنوات العشر تقريباً التي كانت الأكثر وضوحاً في مادته - فهو، إذن، مَنْ اكتشف القارة؛ أما الجزر القريبة منها، فقد اكتشفها كتاب كثر من قبل - فقد تقدم لتطوير كيان معين morphology لهذه الدورة في صورة 'مراحل' (صعود تدريجي upgrade explosion، 'انفجار'، تصفية liquidation). ورغم أن توك وأوفرستون كانا قد فعلاً المثل، فإن الكيان الحديث للدورات يبدأ مع جوغلار. وكذلك هو شأن 'الدورية' periodicity، بنفس المعنى. فهذا الكيان من عملية 'دورية' periodic هو ما قصده جوغلار حينما تنبأه باكتشاف 'قانون الأزمان' دون أى فهم مسبق لنظرية أو فرضية ما<sup>(٨١١)</sup>. ثالثاً، واصل جوغلار محاولة الشروع بالتفسير. ويتمثل للجانب الأساسى من هذا الأمر بالفكرة المثلى تقريباً حينما جعل جوغلار 'الوقائع' تتفاعل مع 'النظرية'. إن معظم تلميحات جوغلار للعوامل التى تخلق الانعطاف نحو الكساد downturn (فقدان المصارف لرسيدتها النقدي وعجزها عن المشتريات الجديدة) لا تعنى الكثير بحد ذاتها. ولكن الأمر المهم جداً هو تشخيصه لطبيعة الكساد الذى عبّر عنه بسخرية لاذعة فى جملته الشهيرة: 'السبب الوحيد للكساد هو الازدهار'. وهذا يعنى إن الكساد هو مجرد تكيف، من جانب النظام الاقتصادى، لأوضاع قد خلقها الازدهار السابق وبالتالي فإن المشكلة الأساسية لتحليل الدورة تُختزل إلى السؤال: ما الذى يحدث الازدهار - وهو سؤال فشل جوغلار فى تقديم أى إجابة مرضية له.

لقد تباطأ الاقتصاديون فى اقتفاء أثر مبادرة جوغلار فى البداية. ومع ذلك، فقد تبنى معظمهم منهجه العام فيما بعد، وحتى مَنْ كانوا يميلون أكثر منه لإلزام أنفسهم بفرضيات خاصة عن 'الأسباب' - وإلى حد بعيد بحيث إن عمل جوغلار

(٨١١) لا يبدو أن جوغلار قد تأمل مضامين حقيقة أن دورته ذات ال ٩-١٠ سنوات كان يمكن أن لا تكون الحركة التوجيهية الوحيدة فى مادته. فقد اكتشف الباحثون اللاحقون دورات أخرى طبعاً. ومن الضروري، على الأقل، أن نذكر ن. د. ن. كوندراتف N. D. Kondratieff (١٩٢٢) وجوزيف كيجن Joseph Kitchin (١٩٢٣) (حول هذين الكاتبين وسابقيهما، انظر: ميجل، المصدر السابق، ص ٢٢٧ و ٣٨٠). ولكننا لا نستطيع سوى أن نلفت النظر إلى هذا اللون من التقدم. ومن العسير أن نقلل هذه التطورات من ميزة جوغلار - وفى الواقع، فهى لا تخدم سوى تعزيز منزلته التاريخية.

يبدو اليوم قصة قديمة تُروى بصورة بدائية. وقد برز في نهاية الفترة المدروسة عمل معين تشبّع كلياً بروح عمل جوغلار، من ناحية، وبشّر بالجزء الأهم من تحليل الدورة في وقتنا الحاضر، من ناحية أخرى: إنه عمل وسلى س. ميجل Business Cycle: Wesley S. Mitchell (٨١٢).

(ب) أرضية مشتركة و'نظريات' متصارعة إذن، فقد أرست تلك الفترة طريقة معينة، أو مبدأ أساسياً من طريقة معينة على الأقل، اتفق حولها عند نهاية الفترة غالبية محلي الدورة الاقتصادية وأنها خدمت الجزء الأعظم من العمل في حقيقتنا الحالية. بيد أن الاتفاق قد تجاوز ذلك. فعند نهاية الفترة، كانت قائمة الخصائص أو الأعراض التي تصف مراحل الدورة متشابهة كثيراً - وقد وضعها اقتصاديون مختلفون أو كان يمكنهم أن يضعوها. ولم يقتصر الأمر على ذلك: ففي نهاية هذه الفترة، وافق معظم الكتاب - أو افترضوا ضمناً - على أن الحقيقة الأساسية في التقلبات الدورية تكمن في التقلب الذي يميّز إنتاج التجهيزات والمعدات plant and equipment. وهنا يبرز السؤال: كيف صار هؤلاء الكتاب إلى ذلك؟ يبدو أننا بصدد اكتشاف أرضية مشتركة واسعة لابد من أنها قد أمنت التشابه في الكثير من الجهود والكثير من الاتفاق في النتائج. ومع ذلك، فليس هذا ما يكشف عنه استعراض ذلك الأدب. على العكس، إذ يبدو أننا نشهد كثيراً من الاختلاف والجهد المتنافر - لاختلاف وتنافر ذهباً بعيداً إلى حد الإساءة إلى العلم وحتى تعريضه للسخرية. ومع ذلك، فهذا الاختلاف ظاهرى ليس إلّا. إذ إن الاتفاق على قائمة الخصائص، حتى لو كان تاماً<sup>(٨١٣)</sup>، لا يعنى الاتفاق على العلاقات بين

---

(٨١٢) Business Cycles (1913) ؛ والنسخة التي أحييت كتلتها كلياً منه: Business Cycles: The Problem and its setting (1927)؛ وعمل أ. ف. بورنس A. F. Burns وديليو. س. ميجل W. C. Mitchell (1946: Measuring Business Cycles). وأما لا قصد الإيحاء بأن البروفيسور ميجل استنبط منهجه من جوغلار بأكثر مما كنت سألوحى بأن مخترع 'بارومتر هارفارد' كانوا قد اعتمدوا عليه ذاتياً، فكل ما أريد توضيحه هو الخط الموضوعي لتطور تلك الطريقة - إذ إن جذور الأفكار العلمية Filiation of Scientific Ideas هي عملية موضوعية يمكن أن تتضمن، ولكنها لا تتطلب بالضرورة، أى شأن ذاتي. وبالمثل، فإن منجر Menger لم يسمع بنومس Gossen إلا بعد فترة طويلة من نجاحه بتطوير نسخته من تحليل المنفعة الحدية. ومع ذلك، فإن عمل منجر يندرج في سياق موضوعي معين يسبقه غوسن فيه من حيث الزمن.

(٨١٣) كان الاتفاق أساسياً ولكن ليس تاماً. ويوضح المثال التالي هذا الأمر: لن يعجز أحد عن إدراك أن الأسعار تتحرك بصورة نمطية خلال الدورة؛ ولكن سلوكها غير منتظم بصورة كاملة وثمة حالات ازدهار لم ترتفع فيها الأسعار؛ وهذا يترك مجالاً للاختلاف في الرأي حول ما إذا كانت هذه الأسعار تدخل، أم لا، ضمن قائمة معينة من الخصائص 'العادية'.



تلك الخصائص بعضها بعضاً، وأن تفسير هذه العلاقات، وليس تفسير قائمة الخصائص ذاتها، هو الذى يميز مخططاً تحليلياً أو 'نظرية' معينة للدورة الاقتصادية. وحتى الاتفاق على أن النشاط فى صناعات للتجهيزات والمعدات ('السلع الرأسمالية') هو الذى يشكل الخصيصة البارزة فى التقلبات الدورية لا يقدم الكثير لتأمين الاتفاق فى النتائج ما دام هذا الأمر يترك القضية الحاسمة بشأن للتفسير معلقة بشكل واسع. وينبغى علينا، لتجنب سوء الفهم، التشديد حالاً على أن الخصيصة البارزة فى مراحل الدورة، أيًا كانت هذه الخصيصة، لا تتطلب أن تتضمن هى ذاتها السبب الذى يفسر حصول تقلبات دورية؛ فقد يقبح هذا 'السبب' فى موضع آخر، فى مجال الاستهلاك، مثلاً. ولكن رغم كل هذا، يبقى من الصحيح والهام إن الاتفاق قد امتد إلى أبعد مما يوحي به السطح من مشاكل وأن معظم محلى ظاهرة الدورة الاقتصادية، ممن قدموا نظريات بدت مختلفة جداً، انطلقوا من أساس مشترك حقاً.

١. إن الحقيقة القائلة إن 'البعد الواسع نسبياً من الشركات فى صناعات البناء بالمقارنة مع الاستهلاك' هى واحدة من 'الصفات العامة من التقلبات الصناعية'، الأكثر وضوحاً<sup>(٨١٤)</sup>، يندر أن تقوت على الكاتب<sup>(٨١٥)</sup> الذى تعلم أن ينظر إلى الدورة ككل، مع أنها قد تغلت من انتباه المرء حينما ينظر إلى مرحلة الكساد فقط. ومع ذلك، فإن التسليم بتلك الحقيقة بصورة واعية مع الإدراك الكامل لأهميتها المحورية كان قد أخذ وقتاً. ويمكن، بصورة تقريبية جداً، أن نربط هذا الإنجاز - أو جزء حاسماً منه - بعمل توغان-بارنوفسكى<sup>(٨١٦)</sup>. بيد أن الميزة

(٨١٤) Pigou, Industrial Fluctuations (1927), Part 1, ch. 2.

(٨١٥) من المهم ملاحظة أن فالراس قد اعتبر، من قبيل المعرفة العامة، واقعة إن production des capitaux neufs {إنتاج رؤوس الأموال الجديدة} يضى فى مد عال ومد منخفض (الذين يتميزان، على التوالي، بمعدلات عالية ومنخفضة للخصم والأسعار) وأنه طابق هذه الواقعة (عام ١٨٨٤) بما سمىها بمن دورة اقتصادية طولها عشر سنوات تقريباً. وهو لم يستشهد بجو غار، بل بجيوفونس. (Etudes d'economie politique, 1936, p. 31).

(٨١٦) كان ميخائيل ليفانفويج توغان-بارنوفسكى Mikhail Ivanovich Tugan-Baranowsky (١٨٦٥-١٩١٩) أبرز اقتصادى روسى فى تلك الفترة، وربما كان ينبغى أن يُشار إليه فى سياقات أخرى أيضاً. ويحتل الجانب المنهجي من عمله أهمية خاصة: إذ إنه قدم الكثير من العمل التاريخي ذو النوعية الرفيعة؛ ولكنه كان 'منظراً' أيضاً، جُمع لو لَحْمَ ضمن كيان أرفع، هذين الحقلين بطريقتة كان قد تعلمها من ماركس ولم تكن مألوفة قط. كما أنه تعلم للتظهير من ماركس أيضاً، مع أنه جرب تأثير كل من 'الكلاسيك' الإنجليز والتمساليين بما قاد عمله، فى النهاية، إلى أن يصبح -

التاريخية لهذا العمل تتمثل فقط بتشيده على الأهمية المحورية لتلك الحقيقة. إن أهمية تفسيره الخاص لها- أي نظريته المتميزة- الذي يجرى من خلال تعاقب التراكم وتحرير ادخار سائل تكمن فقط في أنه يقدّم مثلاً على قصر المسافة بين نقطة انطلاق واحدة وبين درب مسدود وذلك حتى بالنسبة لكاتب مقنن وجاد.

٢. يعود العمل البارز في الخط قيد الدرس إلى آرثر شبيثوف Arthur Spiethoff<sup>(٨١٧)</sup>. يُدرج مخطط شبيثوف التحليلي أولاً عدداً من البدايات الممكنة من عملية توسع في التجهيزات والمعدات، وهي عملية تفسّر حينذاك، دون صعوبة، كل الظواهر الأخرى المشاهدة من حالات الزواج، مع الاهتمام كثيراً بتفسير الخصوصيات الفردية في كل حالة تاريخية. ويتجلى هذا التشديد على توسع التجهيزات والمعدات في اختيار استهلاك الحديد (الإنتاج زائداً الاستيراد ناقصاً التصدير) لدور رقم قياسي أساسي. والمشكلة الباقية، أي لماذا، أخيراً، يتحول التوسع إلى حالة عامة من الإنتاج الخاسر ('فيض الإنتاج' overproduction)، فإنها تُحل عندئذٍ من خلال عوامل عدة كالنقص في رأس المال التشغيلي working capital والتخمة المؤقتة في الطلب في اتجاهات خاصة. وهذا المخطط، الذي يترك مجالاً للبدايل في كل خطوة فيه، يصلح بصورة باهرة لأن يستوعب، في مواضعها الملائمة ودون المبالغة في أهميتها، عوامل أخرى كثيرة، كانت نظريات أخرى قد شكّلت منها محركات فريدة لحركة الدورة كالعوامل 'النفسية'، والعوامل النقدية،

=تأليفاً نقدياً 'critical synthesis'. ولكن لم يترك أي أثر عمله: theoretische Grundlagen des Marxismus (1905) أو عمله: (Soziale Theorie der Verteilung) (1913). ولم يكن هذا غير طبيعي لما كان في هذين العملين من نقص في صرامة التفكير، وهو أمر يبعث على الرثاء بقدر ما هو غريب بالنسبة لكاتب بمنزلته. وكان يحتل أهمية أكثر عمله حول الرأسمالية الصناعية في روسيا (الطبعة الروسية الأولى ١٨٩٨، الترجمة الألمانية ١٩٠٠) والعمل: Modern Socialism in (English trans. 1910; 1906) Its Historical Development. أما السبب الآخر الذي يلزم ذكره، من بين حصيلة تعرض نفسها دون شك، فهو أكثر كل أعماله أهمية لأنه كان قد ترك أثراً وممارس تأثيراً واسعاً، أي تاريخه للدورات التجارية في إنجلترا (الذي صدر بالروسية أولاً، ١٨٩٤؛ بالألمانية ١٩٠١؛ بالفرنسية ١٩١٣). ومرة أخرى، كان الفصل الأول والنظري من هذا العمل بائساً بشكل واضح. أما الباقي، فيأخذ مكانه في تاريخ علمنا.

(٨١٧) حول شبيثوف (انظر الفصل الرابع، القسم ٢، أعلاه). يعود السبب الرئيسي لتطور عمله ببطء إلى تصميمه القوي على إنجاز برنامج واسع من البحث للواقعي الدقيق- عملياً، دون أي مساعدة قسط. ومع أنه شرع بنشر نتائج جزئية العام ١٩٠٢ (في: Schomler's Jahrbuch)، بيد أن عرضاً مؤقتاً للعمل ككل- مع أنه أولي فقط حقاً- لم يُنشر قبل عام ١٩٢٥ في المجلد السادس من الطبعة الرابعة من Handwörterbuch der Staatswissenschaften، المقالة: "Krisen". وأعلمُ بأن هناك تحضيرات لنشر نسخة أكمل من العمل في إنجلترا.

والتعجيل، ونقص الادخار. وهكذا أقترَب تحليل شبيثوف كثيراً من أن يكون كتأليف عضوي من العناصر المهمة ومن الاستغلال الكامل للقدرة على التنسيق التي تتمتع بها نقطة الانطلاق تلك. كما أنه يتميز بميزة أخرى أيضاً: فمع إمكانية استثناء ماركس، كان شبيثوف أول من أدرك بشكل صريح أن الدورات ليست مجرد شيء غير جوهري يرافق التطور الرأسمالي بل إنها الشكل الأساسي للحياة الرأسمالية. كما إنه كان أحد أوائل من لاحظوا أن هناك فترات مطوّلة تتشدد خلالها مراحل الازدهار من الدورات بفضل ظروف ملائمة ('فترات ازدهار') وأن هناك فترات مطوّلة أخرى تتشدد خلالها مراحل الكساد ('فترات كساد'). بيد أن شبيثوف رفض ضم هذه النوبات المطوّلة من الازدهار أو الكساد لتكوين 'دورات طويلة' واحترز في الحكم على سببها.

ومن الممتع جداً مقارنة عمل شبيثوف بعمل روبرستون الذي يبدى جوانب هامة من التشابه، وإن بصورة مستقلة عن عمل شبيثوف<sup>(٨١٨)</sup>. ليس ثمة تشابه في

---

(٨١٨) تبدأ أعمال البروهيسور د. ه. روبرستون D. H. Roberston عام ١٩١٤ بمقالة مهمة ولكن غير معروفة تقريباً ( "Some Material for a Study of Trade Fluctuations" ) نشرت في مجلة: Journal of Royal Statistical Society وتم فيها تقديم مادة تاريخية لدعم الفكرة الواحدة - التي عجز روبرستون عن استغلالها ولكنها لم تنجب عن ذهبه قط - القائلة إن الدورات تمت ببعض الصلة إلى التأثير، على العملية الاقتصادية، الذي تمارسه الصناعات الجديدة، حيث يرتبط بعض الرواج ببناء للسكك الحديدية مثلاً ويرتبط رواج آخر بالاختراعات في مجال إنتاج الحديد، والكهرباء، وماكنة الاحتراق الداخلي، وهكذا. ثم جاء عمله: (Study of Industrial Fluctuations) الذي رسم لوحة تشبه لوحة شبيثوف إلى حد بعيد. وقد أضيف الملحق النقدي (الادخار، الادخار الإجباري، خلق الائتمان، وما شابه) في عمله الشهير: Banking Policy and the Price Level (1926 ; 3rd. ed.), الذي ألكمه بمقالات عدة أعيد نشرها في العمل: Essays in Monetary Theory (1932)، ثمة فقرة ترد في صفحة ٥ من عمله: Banking Policy.. لها أهمية كبيرة بالنسبة لـ histone intime (للتاريخ الطويل) للتحليل النقدي الحديث بحيث إن من الضروري الاستشهاد بها: كانت لي مناقشات كثيرة مع السيد ج. م. كينز حول موضوع الفصلين الخامس والسادس [الذين يتضمنان التحليل النقدي] وقد أعدت كتابتهما بصورة صارمة وفقاً لمقترحاته بحيث لا يطم أي منا كم منهما يعود إليه وكم يعود إلى '. وكان هذا، طبعاً، كينز في عمله Treatise وليس كينز العمل General Theory، ولكن عمل روبرستون اشتمل على مؤشرات نحو هذا الأخير أيضاً. ونظراً للاختلافات التي برزت بينهما فيما بعد، فمن المستحسن أن نلاحظ بغض النظر عن السبب المباشر لتلك الاختلافات، إنه كان هناك دائماً التباين الأساسي التالي: شدد كينز، من البداية، على الجوانب النقدية والمالية النقدية، بينما شدد روبرستون، من البداية، على 'العوامل الحقيقية' - مقابل العوامل النقدية والمالية معاً. وهكذا كانت هناك مساحات واسعة تخص روبرستون شخصياً لم يتغلغل فيها تحليل كينز قط. وضمن إطار هذه المساحة، نكتسب الفرضيات النقدية معنى معيناً - معنى له صلة قوية بالتطبيقات العملية - يختلف كلياً عن معنى ومضامين تفكيدها نفس الفرضيات النقدية حينما تؤخذ بذاتها.

المنهج بينهما. فقد انطلق شبيثوف، بروح من عمل جوغلار، من البحوث الدقيقة التي أتاحتها الإحصاءات؛ بينما عمل روبرستون، أولاً وأخيراً، 'كمُنظَر' دون أن يأخذ بنظر الاعتبار سوى الوقائع الأعم والأوضح كأساس، مركزاً على صياغة لدوات للتفسير. وعليه، فإن عمل شبيثوف وروبرستون إنما يكملان، أكثر مما يناقسان، أحدهما الآخر. ولكن رؤيتهما العامة لعملية الدورة وتفسيرهما لها كانا متشابهين إلى حد بعيد<sup>(٨١٩)</sup>.

٣. تكفينا بضع أمثلة لإظهار حقيقة إن معظم نظريات الدورات ليست سوى فروع من ذلك الكيان العام: 'التجهيزات والمعدات'.

أولاً، يدرك القارئ دون صعوبة إن من الممكن إدراج حتى النظريات النقدية البحتة للدورة ضمن 'نظريات الاستثمار'. فرغم أن هذه النظريات تشخص أسباب الحركة الدورية في المجال النقدي، فمن المؤكد إن الآثار على صناعات التجهيزات والمعدات تلعب دوراً فيها. فحينما يتمحور التفسير على معدل الفائدة النقدي بشكل خاص، فإن الاضطراب في بنية 'رأس المال المادي' لا بد من أن يشكل على الدوام عاملاً ما في الأوضاع الدورية، مع أن هذا الأمر لا يتطلب أن يكون هو العامل الحاسم، وبخاصة من وجهة نظر قصيرة الأجل كوجهة نظر هاوترى. أما إذا جعلناه العامل الحاسم، فإننا نحصل على نظرية هايك غير النقدية أو نصف النقدية: زيادة إنتاج التجهيزات والمعدات ('تطويل فترة الإنتاج') عبر انخفاض معين في معدل الفائدة النقدي إلى أقل من المعدل الحدى للربح.

ثانياً، إن الكتاب الذين يوافقون على تفسير الدورات الاقتصادية كدورات استثمار أساساً - بالمعنى المادي لمصطلح استثمار - يمكن أن يختلفوا، رغم ذلك، بالنسبة إلى 'البداية' starter وأن مثل هذه الاختلافات لا بد من أن تضاف عندئذ طابعاً خاصاً على نظريتهم. وهكذا، فإن ما يمكن تسميتها نظرية theory perpetuum-mobile {نظرية التحول الدائم} تكفي بحقيقة أن الكساد نفسه لا بد من أن يخلق في سياقه ظروفاً ملائمة للانبعاث أولاً ولبناء التجهيزات والمعدات من ثم.

---

(٨١٩) غير روبرستون، غير مرة، عن إدراكه لهذه الحقيقة، ملحقاً بأسف إلى عتبة اللغة. ولا يمكن أن يحدث إلا في علم الاقتصاد، في نظري، أن يترك باحث معين تلك الحقيقة هكذا. ولا أقول هذا من باب اللوم. ولكني أقولها لأن هذا المثال يوضح حالة من الأشياء عامة جداً وتفسر الكثير في تاريخ علم الاقتصاد.

وإذا أعطينا مثلاً آخر ينطوي على إدراك أحد لضرورة الحصول على سبب ما أكثر إقناعاً، فقد أشارت السيدة انغلاند إلى نشاط الرواد promoters أو، بصورة أعم، إلى اجتياح الإمكانيات التكنولوجية والتجارية الحديدة لدائرة المنظمين<sup>(٨٢٠)</sup>.

ثالثاً، أيما كان الشيء الذى يهيج الدافع للازدهار، فيمكننا أن نستنبط نظرية متميزة من خلال التشديد على الحقيقة المؤكدة القائلة إن التجهيزات والمعدات، التي يجرى بنائها استجابة لمثل هذا الدافع، تأخذ وقتاً إلى أن تظهر للوجود وتصبح فى وضع جاهز للعمل - وقتاً لا تضعف خلاله حدة ذلك الدافع. وعليه، فيما بعد، حينما يؤثر تدفق السلع الإضافية على سوق السلع الاستهلاكية، يمكن أن يحدث شيء من قبيل 'فيض الإنتاج'، أى يحدث هبوط فى الأسعار يقلب الأرباح المتوقعة إلى خسائر فعلية. وإذا أمنا بهذا التفسير إلى حد كاف، فيمكن أن نتحدث عن 'نظرية فترة إبطاء' للدورة of cycle lag theory. كما نحصل على رؤية أخرى حينما نضع التشديد الرئيسى على الزيادة فى سعر بنود التكلفة بدلاً مما على الهبوط فى أسعار السلع الاستهلاكية. يمكن توضيح الرؤية الأولى بأمانة من أعمال يونياتيان وأفتاليون، كما يمكن توضيح الرؤية الثانية بمثال عمل ليسكر، رغم أن هناك الكثير لدى ثلاثتهم مما يمكن به تخفيف الضغط عن العامل الذى يقع التشديد عليه بشكل رئيسى<sup>(٨٢١)</sup>. وبالارتباط مع ذلك، يمكن أن نستنبط من هذا أن من يقول إن الدورات الاقتصادية هى دورات فى الأسعار بشكل رئيسى يمكن أن يعنى بالضبط الشيء نفسه الذى يعنيه من يقول إنها دورات فى الاستهلاك بشكل رئيسى.

رابعاً، وكما فى الفترة السابقة، ثمة حصيلة من تلك النظريات التى أرجعت، بطريقة أو بأخرى، مسؤولية الكساد إلى عدم كفاية الدخول النقدية بمشكل عام - وبعبارة أدق، إلى فشل هذه الدخول فى التوسع pari passu (بنفس نسبة)

(٨٢٠) من بين مقالات ميني ثروب انغلاند Minnie Throop England، 'Promotion as the Cause of Crises,' Quarterly Journal of Economics, August 1915, and 'An Analysis of the Crisis Cycle,' Journal of Political Economy, October 1913.

(٨٢١) Mentor Bouniatian, Wirtschaftskrisen und Ueberkapitalisation (1908) الذى تم تسميته بوصفه Les Crises économiques (الطبعة الروسية الأصلية ١٩١٥؛ الترجمة الفرنسية ١٩٢٢)؛ A. Aftalion, Les Crises periodiques de surproduction (1931) ; J. Lescure, Des Crises generales et Crises generales et periodiques de periodiques de surproduction (1906 , 3rd, 1923). ويُعرف هؤلاء الكتاب الثلاثة، وبخاصة الاثنان الأخيران، بمناصرتهم الشديدة للمبادئ المنهجية لدى جو غلار.

إنتاج السلع الاستهلاكية، الفعلى أو الممكن<sup>(٨٢٢)</sup> - أو إلى عادات الأفراد الادخارية أو، أخيراً، إلى عدم كفاية دخول بعض الطبقات مقابل اعتياد طبقات أخرى على الادخار. وسبق لى أن علقت على الحيوية الهائلة التى تدين بها هذه النظريات إلى جاذبيتها الشعبية. وإلى هذه الجاذبية - القوية، بشكل خاص، فى الفترات المطولة من الكساد السائد - يعود بقاء هذه النظريات، وليس إلى التطور الكبير فى أسسها التحليلية. ومهما كان الأمر، فقد دأب المذهب العلمى السائد على عدم استحسان هذه النظريات، كما دأبت هى على العيش فى عالم علمى سرى - إذا استعمرنا العبارة الموافقة للورد كينز. وقد كانت الحال هكذا إلى حد أن الاقتصاديين الأساسيين لم يكفوا أنفسهم حتى عناء وضع التسويات التى كانت مطروحة بصورة واضحة. فمع أن المحاجة ضد نظريات فرط-الادخار قد تكون قوية ما دامت هذه النظريات تتعدد على إن الادخار هو 'سبب' نهائى ومستقل للاضطراب، ولكن، من ناحية، لا ينبغى أن ننكر قط أن هناك كثرة من التوقفات hitches فى آلية الادخار - الاستثمار، ومن الناحية الأخرى، إن الادخار، فى كساد كان قد بدأ لأسباب أخرى غير الادخار، يمكنه، عند أخذ كل شئ بنظر الاعتبار، أن يجعل الأشياء أسوأ مما كانت ستكون عليه لولاه، وبخاصة حينما يأخذ الادخار شكل اكتناز، مثلما يحتمل أن يحدث فى كساد ما. ولكن قادة المذهب السائد، رغم أنه كانت لديهم تلميحات حول كل هذا أحياناً<sup>(٨٢٣)</sup>، بيد أنهم فشلوا تماماً فى تناول الموضوع بصورة صحيحة - وهى حقيقة تفسر الكثير من التاريخ الحديث لعلم الاقتصاد. فمن الواضح أنهم لم يمنحوا سوى أهمية قليلة لإمكانات الاضطراب هذه. إذ لم يشددوا حتى على الدور الذى يلعبه، فى الدورة، ذلك الادخار الذى يستعمل لإعادة تسديد القروض المصرفية. وهكذا، فإن رفعة مهمة من الأرض المفتوحة تركت دون حماية لتستقر

(٨٢٢) كان هذا يسمى أحياناً 'الخلل فى نظام الأسعار'، ويمكن أيضاً التعبير عنه بالقول إن توسع الإنتاج فى المجتمع الرأسمالى يصحبه عادة ميل الأسعار نحو الهبوط فى المدى الطويل ('الانكماش' deflation). إن مما يميز كثيراً عادات التفكير، التى تصود فى علم الاقتصاد، إن هذه الحقيقة، التى حظيت باهتمام واسع، يندر أن ينظر إليها وهى فى دلائلها المضنوية. فقد استقصينا بعض الاقتصاديين - كل مارشال من بينهم، فى نظرى - بقدر ما استحسن آ. سمث 'الرخص والوفرة'. وبالنسبة للآخرين، فإنها كانت مجرد 'خلل'. إن أفضل ما يمكن تسجيله هو أن بعض الكتاب أوضحوا أن الأسعار الهابطة لم تكن تعنى الاضطراب حينما تنتج عن تحسينات تخفض من التكلفة؛ وإن كتاباً آخرين أشاروا إلى إن العلاج النقي للأسعار الهابطة من شأنه أن يخلق اضطراباً خاصاً بها (تضخم الربح).

(٨٢٣) لتلميح كهذا، فى حالة مارشال، انظر عمل كينز: General Theory, p 19n.

فيها شخصية ج. أ. هوبزن J. A. Hobson وهى مكللة بالغار فى أعين كثيرين، كما يبدو الأمر للاقتصاديين المعاصرين حينما يراجعون الماضى. وفى الواقع، فإن هوبزن لم يكن مثلاً منعزلاً. كما أنه لم يقترب كثيراً من التنبؤ بمذاهب الكينزية المعاصرة. بيد أننا سنقتصر فى دراستنا عليه<sup>(٨٢٤)</sup>.

فى معظم الحالات، ليس ثمة خط فاصل بصورة واضحة بين نظريات نقص الاستهلاك والنظريات الأخرى. إذ يمكن التعبير عن بعضها، وإن ليس عن كلها، من خلال فيض الإنتاج أو فرط الاستثمار، النقدي أو 'الحقيقي' - وعندئذ، فمن السهل أن نجد أن هذه النظريات ليست سوى فرع آخر من شجرة التجهيزات والمعدات. وهذا واضح بشكل خاص فى حالة ذلك النوع من حجة فرط الادخار الذى اعتنقه هوبزن. واليوم، يؤكد معظم الكتاب، الذين يلقون اللوم على الادخار، على إن الضرر ينشأ عن عدم قيام المدخرين بالإففاق قط سواء على الاستهلاك الجارى أو على 'السلع الاستثمارية': وعندئذ، فالمشكلة تكمن فى بيان كيف أن الأفراد، بعد قيامهم بالادخار، يرفضون الاستثمار، خالقين بذلك بطالة وبركا من النقود العاطلة<sup>(٨٢٥)</sup>. ولكن مع أن هوبزن قد لاحظ هذا الجانب من الموضوع، بيد أنه أسس، بصورة منطقية غير كاملة، تفسيره للتقلبات الدورية وما يرتبط بها من بطالة على حجة أخرى مختلفة تماماً. فالادخار، فى نظره، يخلق حالات متعاقبة من الازدهار والكساد وذلك بالضبط لأن المدخرين يستثمرون على الفور promptly ويزيدون بذلك من الطاقات الإنتاجية للماكنة الاقتصادية بأكثر من إمكانات البيع بأسعار تغطي التكلفة. يمكن أن نسمى هذا اللون من التفكير: فيض إنتاج عبر الادخار، وهو لون غير كينزى بالتأكيد. ولكن هوبزن، كما فعل توغان-بارانوفسكى من قبله، قد دأب على القول إن معظم الادخار يأتى من الأفراد الأغنياء نسبياً واستخدم هذه الحقيقة للوصول إلى الفرضية القائلة إن السبب النهائى للاضطراب الدورى وما يصحبه من بطالة هو عدم تساوى الدخول. وهكذا نفهم

(٨٢٤) انظر الفصل الخامس، القسم ١٢، أعلاه. إن على هوبزن اللذين يتصلان بموضوع هذا القسم بشكل مباشر أكثر هما: The Industrial System (1909) and Economics of Unemployment (1922).

(٨٢٥) إن هذه الطريقة فى النظر إلى الموضوع ترتبط، طبعاً، بحقيقة إن التحليل فى الوقت الحاضر هو تحليل قصير الأمد، فى الأمد-القصير، يخلق الادخار مشاكل فقط حينما يجرى اكتناز المدخرات: فلو أن المدخرات تدفع بسرعة نحو قنوات من الاستثمار، فأنها تعزز النشاط فى المقام الأول، وإن آثارها طويلة-الأمد لا تتحل فى لوحة الأمد-القصير.

لماذا أن الاقتصاديين، الذين لا يهتمون بغير النتائج المهمة سياسيًا، سيحتون هوبزن كسابق forerunner لكينز (٨٢٦).

خامسًا، لم أضع ماركس في مؤخرة قائمتنا من الأمثلة إلا لعرض الملائمة. فمن حيث الاستحقاق، كان ينبغي أن يوضع في مقدمتها لأنه، أكثر من أي اقتصادي آخر، طابق الدورات بعملية الإنتاج وتأثير التجهيزات والمعدات الإضافية.

واجه أتباع وخصوم ماركس معًا صعوبة في أن ينسبوا إليه أي نظرية واضحة حول الدورات. ويمكن السبب الواضح لذلك في أن ماركس لم يعش ليضع بصورة نظامية أفكاره حول الموضوع: فقد ظلت نظريته للدورة تشكل 'الفصل غير المكتوب' من عمله. ولكن ثمة سبب آخر أكثر جوهرية. فموضوع ماركس كان هو التطور الرأسمالي. وإن كل ما كتبه، حتى مخططة بشأن مجتمع راكد معين، كان قد كتبه لتوضيح ذلك الموضوع. والتطور الرأسمالي كان سينتهي حتمًا بانتهاء النظام. ولكن ماركس قد تبني مبكرًا الفكرة - الواردة أصلًا في Communist Manifesto - التي تقول إن الأزمات الجارية تشكل مشاهد تمهد لهذا الانهيار، أي أنها تمثل نفس النوع من ظاهرة لا تحتاج سوى إلى تشديد نفسها لإحداث الانهيار النهائي (الجزء الاقتصادي من الثورة) (٨٢٧). وعليه، فإن كل عناصر الواقع الرأسمالي كانت، بشكل مباشر أو غير مباشر، على صلة أيضًا برؤيته للظاهرة الدورية. وكان سيتعين على 'الفصل غير المكتوب' أن يلخص كل تحليله للرأسمالية. وأن كل هذا التحليل بدوره يتركز على (١) إنتاج 'رأس المال

---

(٨٢٦) وكما أوضح اللورد كينز نفسه (General Theory, ch. 23, vi)، فإن حقوق غيسل Gesell بذلك الشرف أقوى بكثير.

(٨٢٧) وهذا يبين لماذا كان من الجوهري بالنسبة لماركس أن يفترض، وأن يثبت لو استطاع، إن الأزمات تزداد في شدتها مع مضي الزمن - وهي فرضية نبذها هلفردينغ Hilferding (١٩١٠)، وأخيرًا كاوتسكي Kautsky أيضًا الذي قلّم لها أحكم دفاع العام ١٩٠٢. إن معظم كتاب الدورة الآخرين في تلك الفترة أما لم يدلو برأيهم حول الموضوع - مما يعني، كما افترض، أنهم لم يجدوا أي سبب لاحتية تصاعد حالات الكساد سواء بحدّة أكثر أو أقل - لو أنهم كانوا يميلون للأخذ بوجهة النظر المعاكسة. ومن المهم أن نستحضر في الذهن أن وجهة النظر المعاكسة هذه يمكن أن تأخذ معنيين مختلفين: (١) إن الحركة الأساسية ستخفّض في أبعادها أو (٢) إن الناس سيتعلمون معالجة الظواهر والآثار التي تبرز على السطح (المضاربة، الخداع، إفلاس المصارف، تقليص الإنفاق بسبب البطالة) بحيث إن الأبعاد المشاهدة تنمو بمعدل أقل مع أن العملية الأساسية تبقى على حالها. ومع ذلك، فإن لينا من الكتابات الأكثر تأثيرًا لم تضع مثل هذا التمييز بشكل محدد، بقدر ما أطم.



الحقيقى' و(٢) العوامل التى تغير تركيبته (الزيادة النسبية فى رأس المال الثابت بالمقارنة مع رأس المال المتغير<sup>(٨٢٨)</sup>). وهذه هى عناصر التوحيد التى يتعين أن نحيل إليها ما يمكن بسهولة، لولا ذلك، أن تبدو كتلميحات مفككة أو حتى متناقضة. فهناك طبعاً الكثير من هذه التلميحات مثل: توقؤ الرأسمالى للتراكم على نحو يتعذر تجنبه (مهما كان العائد من التراكم) مما يفترض أن يفسر انفجارات النشاط الاستثمارى - وهذه أضعف التلميحات، مع أنها تتعزز بإحباطات مختلفة من عوامل أكثر جوهرية؛ الدافع الأزلوى الذى يخلق الهوس والانهيابات (الذى وصفه اتجلز بصورة حيوية، ولكن سطحية)؛ ميل معدل الربح نحو الهبوط (سواء أكان تفسيره صحيحاً أم لا)؛ فيض الإنتاج وفوضى (عدم يقين uncertainty) القرار الرأسمالى؛ تكرر فترات إعادة الاستثمار (تجديد الجهاز الإنتاجى المادى) التى تعقبها فترات يتقلص فيها النشاط. ثمة تلميحات أخرى، ومنها إشارة واضحة نحو فكرة نقص الاستهلاك لدى الجماهير الكادحة باعتباره السبب النهائى لكل الأزمات الحقيقية' (Das Kapital, 111, p. 568) ونحو ما ينتج عن ذلك من عدم مقدرة الرأسماليين على 'تصريف' realize القيمة الفائضة التى 'توجد' exist فى السلع التى تم إنتاجها. إن وجود أدلة متعارضة يجعل من المستحيل أن نعزو إلى ماركس نظرية دورات تقوم على نقص الاستهلاك، مع أن من الممكن أن نعزو إلى نقص الاستهلاك دوراً معيناً فى توليد حالة ركود نهائية<sup>(٨٢٩)</sup>.

ولكن أين من هذه التلميحات، مأخوذة فى ذاتها، أو فى مجموعها الكلى، لا ترقى إلى نظرية للدورات. فبقدر تعلق الأمر بماركس نفسه، فإن مؤرخ التحليل، بعد أن يكون قد لاحظ المفهوم الأساسى لدى ماركس، وربما معالجته غير المرضية بشكل خاص للنقود والائتمان، لابد من أن يتركها كما هى. ومع ذلك، فهناك عدد من النظريات الماركسية للدورات. ولكن لا ينبغي إرجاع هذه النظريات إلى ماركس بل إلى مؤلفيها - الماركسيين الذين أما يختارون تلميحات كانت قد

(٨٢٨) لا يمثل رأس المال الثابت والتجهيزات والمعدات الشيء نفسه، طبعاً، ولكن الزيادة النسبية فى هذا الأخير تشكل النقطة البارزة فى تلك العملية.

(٨٢٩) تنتشر الأدلة المتعارضة فى أماكن واسعة. ولكن انظر: Das Kapital, vol. 11, p. 476، حيث يشير ماركس إلى أن حصة الطبقة العاملة من الناتج القابل للاستهلاك تزداد فى الفترة التى تسبق أزمة ما. إن أهمية هذه الفترة لا تعززها كثيراً حقيقة أن ماركس كان قد أعلن، قبل ذلك بوضع سطور، أن الفرضية القائلة إن الأزمات تنتج عن 'ندرة المستهلكين المقترنين' - هي 'كلام زائد تماماً' وكذلك حقيقة أن هذه الفرضية تنتج بشكل مطلق عن مخطئه الخاص به.

فتنتهم أكثر من غيرها أو يحاولون تطوير أفكار خاصة بهم من الأساس الماركسي لتقديم بدائل عن 'الفصل غير المكتوب' أكثر من كونهم يعيدون بقاء- الذين يعتقدون بأنهم يشرحون ماركس بالتأكيد ويستحضرون في أذهانهم العلاقة الأثرية بين الأزمات التي تحدث فعلاً والكارثة النهائية التي ستحل بال رأسمالية. ويتعذر استعراض هذه النظريات في خلاصة كهذه<sup>(٨٢٠)</sup>.

(ج) مناهج أخرى رغم أن من المستحيل استعراض كل الأفكار الأخرى التي ظهرت خلال تلك الفترة حول طبيعة وتفسير التقلبات الاقتصادية، بيد أن من الممكن والضروري مع الإشارة إلى أن معظم هذه الأفكار، إلى جانب أن مشاهدة سطحية كانت قد أوحى بها، كان من المرجح جداً أن تروق للاقتصاديين الذين كانوا قد طوروا الستاتيكا الاقتصادية بوصفها رائعة علمهم. فقد بالغ هؤلاء بأهمية إنجازهم المركزي طبعاً، كما رأينا آنفاً. إذ وجدوا فيه أكثر مما نجد نحن، أي أكثر من مخطط منطقي، مفيد، لتوضيح علاقات توازينة معينة، ولكنه، ذاته، غير قابل للتطبيق مباشرة على العمليات المحددة من الحياة الواقعية. فهم لم يدركوا حجم ومدى أهمية الظواهر التي تفلت من هذا المخطط وأحبوا الاعتقاد بأنهم يسيطرون على كل ما كان جوهرياً و'عائياً'. وهنا فمن الطبيعي، من زلوية هذا النوع من التحليل، تشخيص موضع 'أسباب' الاضطرابات المشاهدة أما خارج النظام الاقتصادي<sup>(٨٢١)</sup> أو في حقيقة إن الماكنة الاقتصادية، كأى ماكنة أخرى، لا تعمل قط

(٨٢٠) يثبت عمل ب. م. سويزي P. M. Sweezy، مرة أخرى، إنه عمل مفيد للمزيد من الدرس، رغم أنه يُضعف نوعاً ما كنتيجة لرغبة المؤلف الواضحة بتحويل ماركس إلى كينزي من ناحية هذه القضية. سأكتفي بذكر أسماء جرت الإشارة إليها من قبل: و. باور O. Bauer، بوكهارين Bukharin، غروسمان Grossmann، هيلفدينغ Hilferding، كاوتسكي Kautsky، لوكسمبرغ Luxemburg وشتيرنبرغ Sternberg. إن أفضل تحليل لوجهات نظر ماركس نفسه، بقدر ما أعلم، هو تحليل ه. سميث H. Smith: 'Marx and the Trade Cycle,' Review of Economic Studies, June 1937.

(٨٢١) إن العوامل التي تؤثر على النظام الاقتصادي من خارجه تسمى عوامل خارجية exogenous factors، وتسمى النظريات التي ترتبط بمثل هذه العوامل نظريات خارجية exogenous theories (بالمقارنة مع النظريات الداخلية endogenous). ومع ذلك، فمن الضروري أن نتذكر أن هذا المفهوم لا يحمل معنى محدداً كما يبدو عليه ذلك. فمن ناحية، يتغير محتواه تبعاً لما ندخله نحن في النظام الاقتصادي من محتويات: فكل واحد يستبعد الحوادث الطبيعية التي يتعذر السيطرة عليها، ولكنه لن يستبعد الجميع 'التفضيلات السياسية' أيضاً. ومن ناحية أخرى، فحتى إذا استبعدنا من المفهوم كل شيء لا تغطيه نظرية 'سلوك الأعمال' - مع أن هذا صعب في حالات مثل تأثير المصرف المركزي، وما شابه - فإن محتوى المفهوم يتغير، رغم ذلك، تبعاً لما إذا كنا نقصد بالعمليات الداخلية: فقط العمليات التي يحددها بصورة فريدة وضع ابتدائي معين حصراً (مفهوم-

بدقة تامة. ويشكل هذا الموقف من التقلبات المشاهدة الجذر المشترك - أو الصفة المشتركة - لمجموعة أخرى من نظريات لا تبدو أيضا، لأول وهلة، أنها ترتبط بعضها ببعض صلة ما<sup>(٨٣٢)</sup>. سنشير إلى ثلاثة أمثلة عنها.

أولاً، إن العامل الخارجي الأكثر تأثيراً بين كل العوامل التي تؤثر على الحياة الاقتصادية هو تغير الحصاد بسبب المناخ حصراً، وهو عامل قد سخره دبليو. س. جيفونس وه. س. جيفونس (ابنه) وه. ل. مور H. L. Moore لغرض تفسير التقلبات الاقتصادية<sup>(٨٣٣)</sup>.

ثانياً، يمكن استخدام حقيقة إن الماكنة الاقتصادية يمكن أن تتوقف stall لأغراض تحليل الدورة الاقتصادية بطرق مختلفة. والطريقة الأكثر مباشرة تتمثل في إرجاع المسؤولية إلى عدم التأكد بشكل عام uncertainty مما يقود إلى اتخاذ قرارات 'خاطئة'. ولكن لما كان عدم اليقين هذا، من نواح عدة، يعود إلى السمات الجوهرية لاقتصاد المشروع الخاص، فيمكن اتهام مؤسسات هذا الأخير بصورة مباشرة<sup>(٨٣٤)</sup>. ونظراً لتعذر الاعتقاد بشكل مقنع بأن الأخطاء الفردية تخلق

تتبرجن (Tinbergen) أم أيضاً عمليات كذلك التي تتأثر بعوامل لم تكن موجودة في الوضع الابتدائي كإدخال طرق إنتاج جديدة بصورة غير متوقعة.

(٨٣٢) ثمة مجموعة أخرى من النظريات، من شأنها أن تتداخل مع مجموعتنا، يمكن أن ترتبط بالثقة المفرطة التي أودعها أفضل منظرينا في الفترة محل الدرس في تحليل التوازن. يمكن تسمية هذه المجموعة نظريات الاختلال Disproportionality theories وهي تشكل النظريات التي تشخص مصدر الاضطرابات الدورية في التسويات غير الملائمة maladjustments بين المجموعات المختلفة من الأعمار والكميات. إن هذه الفكرة ترد بشكل طبيعي على ذهن من يؤمن بقانون ساي كنقطة انطلاق لتحليله للدورات (وليس بالضرورة لنظريته العامة للعملية الاقتصادية)، ومن السهل، علاوة على ذلك، إثبات هذه الفكرة من مشاهدة وقائع معينة واضحة جداً. ويمكن الاستشهاد بعدد كبير من الاقتصاديين الذين اقتنعوا بها - مع أنهم بشكل رئيسي لم يكونوا اقتصاديين مختصين بتحليل الدورات الاقتصادية. ولم أختر وجهة النظر هذه للمناقشة لأن الاختلال يبقى عبارة خاوية ما لم يرتبط بعوامل محددة من شأنها أن تفسره ولأنه، ما أن يكون له مثل هذا الارتباط، فإن تلك العوامل، وليس الاختلال ذاته، هي التي تميز نظرية كاتب ما. وكمثال على التحليل الذي يشدد على أنواع محددة من الاختلال - التي تعود إلى فترات الإبطاء بشكل رئيسي - يمكن الإشارة إلى: E. (Lederer, Konjunktur und Krise in Grundriss der Sozialökonomie, Part 1 v. xi, 1925) (٨٣٣) أعيد نشر مقالات دبليو. س. جيفونس في عمله: Investigations in Currency and Finance (1884); H. L. Moore, (1910); H. S. Jevons, The Sun's Heat and Trade Activity (1910); H. L. Moore, (1914). Economic Cycle: Their Law and Cause.

(٨٣٤) يدرك القارئ إن هذا 'التفسير' ينحل إلى عموميات مؤكدة بقدر ما هي خاوية. والمثال التقليدي على هذا هو العبارة القائلة: 'أن سبب' .. الدورات الاقتصادية ... ينهض البحث عنه في عادات

اضطرابات كبيرة، إلا إذا كانت هذه الأخطاء تحدث في اتجاه واحد، فيمكن أن نضع ثقتنا في 'موجات التناؤل والتشاؤم' - وهذه رؤية كانت شائعة جدا وفتنت فيما بعد كتابا كبارا مثل بيجو وهارود<sup>(٨٣٥)</sup>. ثمة أنواع أخرى كثيرة من هذه الموضوعية لا يخلو كلياً أي منها من مقدار بسيط من الحقيقة، بيد أنها كلها لا تقوى على النهوض بالعبء الذي ألقي عليها.

ثالثاً، بقدر ما لا نجد أساساً قوياً للاعتقاد بأن النظام الاقتصادي يولد تقلبات عامة بحكم منطقته الداخلي، فيمكننا بسهولة الاستنتاج بأن هذه التقلبات تظهر ببساطة كلما حدث خطأ في شيء له أهمية كبيرة، مهما كان سبب ذلك. وقد أسلم روشر نفسه لهذا الرأي، وإن كاتباً بمنزلة بوهم-هاورك أشار مرة إلى الرأي للقاتل<sup>(٨٣٦)</sup> بعدم وجود تفسير عام سواء للدورات أو للآزمات: فموضع هذين الموضوعين هو 'فصل أخير' من بحث اقتصادي معين حيث ينبغي إدراج كل أسبابهما المحتملة. إن هذا الرأي ينطوي على أكثر مما يبدو عليه لأول وهلة - وأميل للاعتقاد بأن مارشال كان سيوافق على هذا القول - مع أن عمل جوغلار يكفي لكشف عدم كفايته. إذ يأخذ هذا الرأي بعين الاعتبار، ولو بصورة مبالغ فيها، الحقيقة التي غالباً ما يهملها 'المنظرون' المتوهجون، وهي أن كل دورة هي دورة تاريخية فردية إلى حد ما وأن تشكيلة فريدة من الظروف يجب أن تدخل إلى حد بعيد في تحليل كل حالة معينة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الرأي يصنّد بشكل فعال كل للتفسيرات القائمة على عامل واحد التي لا تستند على شيء سوى نفور أصحاب هذه التفسيرات من العوامل الأخرى - كالتفسيرات القائمة على الاندثار أو الاستغلال. أخيراً، شجع هذا الرأي على الدرس المستفيض للآليات الفردية التي

---

سوأعراف الأفراد [المؤسسات] التي تشكل الاقتصاد النقدي ... (L. K. Frank 'A Theory of Business Cycles,' Quarterly Journal of Economics, August 1923).  
 (٨٣٥) انظر عمل بيجو: (Industrial Fluctuations (1927) وعمل هارود Harrod: Trade Cycle (1936)). ومع ذلك، فلإنصاف كلا الكاتبين، ينبغي إضافة أن مساهماتهما الخاصة في فهمنا للنظام الاقتصادي هي مساهمات مستقلة عن ولعها بتلك النظرية وإن هذا الودع لا يضعها إلا قليلاً. أما في إنجلترا، فإن البروفيسور روبرستون Roberston هو أبرز نصير لتلك الرؤية.  
 (٨٣٦) أنا واثق من ذلك ولكنني غير قادر على تقديم المرجع. وإذا أسعفتني الذاكرة، فإن بوهم-هاورك قد أورد ذلك في استعراض ما. [يعتقد البروفيسور هايرلر، الذي قرأ مخطوطة هذا الكتاب، إن ج. شومبيتر كان يشير إلى استعراض بوهم-هاورك لعمل إي. فون بيرغمان E. von Bergmann: Geschichte der nationalökonomischen Krisentheorien (1895) Zeitschrift für Volkswirtschaft, Socialpolitik und Verwaltung ١١٠, ٧١١, 1898].

تحملنا إلى مسافة بعيدة من الدرب، وإنّ ليس إلى الدرب كله. ومع ذلك، فإن الجزء الأعظم مما تحقق على هذا الخط يعود إلى فترة ما بعد الحرب: فالأساليب الضرورية للتحليل كانت تتطور ببطء<sup>(٨٣٧)</sup>. [حول تطورات ما بعد الحرب هذه، انظر، أدناه، الجزء الخامس، الفصل الرابع: الديناميكا وبحث الدورة الاقتصادية].

بيد أن هذا كله -سوية مع ما سبق قوله في القسم الثامن- يثبت موضوعتنا القائلة إن أساسيات كل من المناهج وأسس التفسير التي تخدم تحليل الدورة الاقتصادية في وقتنا الحاضر، إذا استثنينا التطويرات في التقنية، تعود إلى ما قبل عام ١٩١٤ - وهذه حالة غاية في الأهمية من الاستمرارية في التطور أو في جذور الأفكار لأن الجهد الواعي كان يفكر على نحو آخر. وكان من الممكن 'موضوعيًا' حينذاك إنجاز تجميع synthesis مرضى تمامًا كان من شأنه أن لا يترك واقعة كبرى دون تفسير وأن يشكل أساسًا ممتازًا للبحث اللاحق. فلماذا لم تتم مثل هذه المحاولة؟ يبدو أن الجواب يكمن في إن الإمكانية الموضوعية شيء وأن تحقيقها شيء آخر تمامًا: ليس بوسع تاريخ البحث، أكثر من أي تاريخ آخر، أن يهمل العنصر الشخصي. فنظرًا لوقوع الاقتصاديين في فخ السحال الذي كان بائسًا في الغالب، ولافتنان هؤلاء الاقتصاديين بأفكارهم وتأكيداتهم الخاصة، فقد نجحوا في التباطؤ إلى حد الكفاية. ولكن أحدًا منهم لم ينهض للقيام بما كان سيكون حقًا أصعب عمل فذ من أعمال القيادة<sup>(٨٣٨)</sup>.

ونظرًا لعدم وجود أساس قط للنقد الذي اعتاد كثير منا على توجيهه ضد عمل تلك الفترة، فمن الضروري أن نضيف أن الاقتصاديين لم يفشلوا في تقديم تفسيرات للبطالة، وهي تفسيرات لم تكن بالتأكيد غير وافية على نحو واضح. فلو رجعنا مرة أخرى إلى المساهمات التي تم ذكرها وأنعمنا النظر في مضامينها من ناحية البطالة، فإن القارئ يمكن أن يتأكد من هذا بسهولة. فكل أنواع البطالة: القطاعية والشاملة، التكنولوجية و'النقدية'، المؤقتة و'الدائمة'، كانت موجودة في

(٨٣٧) ومع ذلك، فقد استفاد عدة كتاب الفترة محل الدرس من مبدأ 'التعجيل' (انظر: هارلد، مصدر سابق، ص ٥، وما بعدها). وكانت هناك مساهمات أخرى بشرت بتطورات لاحقة، رغم عدم الانتباه إلى تلك المساهمات. إن 'دورة التخمّة' مثلًا hog cycle تم اكتشافها من قبل س. بينر S Benner في وقت مبكر يعود إلى العام ١٨٧٦ (Benner's Prophecies of Future Ups and Downs in Prices).

(٨٣٨) في فترة ما بعد الحرب، ربما كان ييجو (المصدر السابق) الأقرب من إنجاز ذلك للعمل للقد.

للوحدة التي كان يمكن أن يقدمها تأليف متوازن balanced synthesis - وقد كانت هناك حتى أخطائنا. وأن التهمة التي تقول إن اقتصادي تلك الفترة تخلصوا من كل أنواع البطالة على أساس أنها مجرد بطلانة احتكاكية frictional لا تصح إلا حينما نتبنى تعريفاً واسعاً جداً للاحتكاك بحيث تصبح التهمة كلاماً زائفاً<sup>(٨٣٩)</sup>.

ولكن ثمة تهمة أخرى تقف بوجه الغالبية العظمى من اقتصادي تلك الفترة، لو صح أن نسميها تهمة ما، وهي تتعلق بالوضع التحليلي الذي كان يعمل هؤلاء الاقتصاديون في إطاره: فمع بضع استثناءات يعتبر ماركس أكثرها تأثيراً، فأنهم عاملوا الدورات الاقتصادية كظاهرة مفروضة على المسير العادي للحياة الرأسمالية وكحالة مرضية على الأغلب؛ إذ لم يخطر ببالهم أن ينظروا إلى الدورات الاقتصادية كمادة يمكن استخدامها لبناء النظرية الاقتصادية للواقع الرأسمالي<sup>(٨٤٠)</sup>.

---

(٨٣٩) يمكن أن يتسنى الدفاع أكثر عن تلك التهمة عند إعادة صياغتها بحيث تعني، دون إنكار البطالة كشيء واقع، إن محلي تلك الفترة عاملوا التشغيل الكامل 'كمعيار' norm كان النظام 'يميل إليه' باستمرار. فلو قصدنا بمصطلح 'norm' صفة معينة في المخطط المنطقي للتوازن التام في ظل المنافسة القائمة، فإن التهمة تسقط لأن من الممكن إثبات أن البطالة الإجبارية لا يمكن أن توجد حقاً في إطار ذلك المخطط المنطقي. وإذا قصدنا بذلك المصطلح صفة معينة من الواقع، أي ميل النظام الرأسمالي، كما هو شأنه بالفعل، للاقترب من التشغيل الكامل، فيصح عندئذ القول إن الاقتصاديين من نوع فالراس-مارشال كانوا يعون بدرجة غير كافية الشروط التي يمكن تأكيد خضوع مثل هذا الميل لها. ومع ذلك، فإن التهمة لا تعني أكثر من هذا.

(٨٤٠) [وهذا هو طبعاً ما حاول ج. شوميتير أن يفعله في عمله للتذكاري الفخم: Business Cycle: a (theoretical, Historical and Statistical Analysis of the Capitalist Process (2 vols. 1939) كما حاول شوميتير أن يفعله قبل ذلك بكثير في عمله: Theorie der wirtschaftlichen Entwicklung (1912 ; 2nd rev. ed. 1926 ; English trans. Theory of Economic Development, 1934].



## **الجزء الخامس**

### **الخاتمة**

### **مسودة حول التطورات الحديثة**





## الفصل الأول المدخل والخطة

- ١- خطة الجزء
- ٢- تقدم الاقتصاد النظري خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة
  - (أ) محاضرة تمهيدية حول نطاق المقرر الدراسي
  - (ب) نظام مارشال- فيكسل وتطوره
  - (ج) الديناميكا الاقتصادية
  - (د) تحليل الدخل
  - (هـ) خلاصة المقرر الدراسي
- ٣- خلفية وأنماط

### ١- خطة الجزء

ها نحن نغيّر قواعد عملنا مرة أخرى. فالاستعراضات التي قُدمت في الأجزاء الثلاثة السابقة لم تكن كاملة حقاً. بيد أنها، رغم عدم اكتمالها، سعت إلى تقديم لوحات شاملة بكل معنى الكلمة. وبقدر تعلق الأمر بالاقتصاد العلمي بالمعنى المعتاد، فلم يتم إهمال أي كاتب أو عمل أو حركة مهمة- بشكل مقصود عنى الأقل- وقد فعلت ما كان بوسعى في حدود هذا الكتاب لتناول الإطار والقضايا الجديدة الأكثر أهمية. وفي هذا الجزء، سنكف عن الأخذ بهذه الخطة. وبمعنى ما، فإن دراستنا تنتهى، عند سفوح جبل مارشال- فيكسل، مع إلقاء النظرة الأخيرة على الوضع الكلاسيكى الناشئ حوالى العام ١٩٠٠. وإذا كنا نواصل البحث أصلاً، فإنما نفعل هذا لغرض مختلف، ومحدد جداً. إذ يبدو أن من المرغوب، أولاً، أن نبين كيف نشأ ذلك "فترة في وقتنا الحاضر"<sup>(١)</sup>؛ ثانياً، أن نبين بعض الدروب

(١) كان ج. شومبيتر، يدعى كبيرة، قد فعل ذلك من قبل في الجزء الرابع. إذ نتذكر ما كتبه حينما رسم خطة الجزء الأول من الكتاب: "يقدم الجزء الرابع تقريراً بمصائر الاقتصاد التحليلي أو العلمي"

التي تفرعت عنه وتجاوزته؛ وثالثاً، أن نحاول تشخيص والتنبؤ بنتائج الجهود المتزامنة. بيد أن هذا، في أفضل الأحوال، لا يتيح سوى نظرة عامة على بضع أبعاد عامة فقط، مع إهمال كل التفاصيل وكل القضايا البعيدة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه النظرة لابد من أن تكون انتقائية إلى حد بعيد.

وليس يوسعى حتى تحديد ما أنوى إهماله. ولكننى سأوضح هذا من خلال كاتبين: غوتل Gottl وشبان Spann. إن رسائل هذين الكاتبين، للمختلفة كثيراً كما هو واضح حقاً من الأدب المهم الذى قدّمه أتباعهما، كانت قد شكّلت عقول ناس كثيرين. وبهذا المعنى، فهذان الكاتبان قد يكونا أهم من أى كاتبين آخرين من التقنيين المتصلّين بالنظرية الاقتصادية. ولكنهما ليسا مهمين بالنسبة لنا. فنحن نهتم بالكتاب التقنيين<sup>(١)</sup>. فمن يكتب تاريخ التكنولوجيا الزراعية، مثلاً، لا يشبث بذلك أنه يعتقد أن ذلك التاريخ أكثر أهمية من تاريخ الدين. إلا أنه بقدر ما إذا كان هذان الكاتبان - أو أى كاتب آخر من نفس النوع - قد حاولا بالفعل القيام بعمل تحليلي، بالمعنى الذى يأخذ به هذا الكتاب، فإن فشلنا بالاهتمام بهما يحمل مضامين يمكن لهما أو لأنصارهما أن يعترضوا عليها. فهل هذا مفهوم تماماً؟

إلم يكمل ج. شومبيتر قط هذا المدخل إلى: الخاتمة Conclusion أو أن يكون قد غطى بعض الموضوعات التى عزم على تغطيتها. وبدلاً من المدخل الذى كان سيكتبه، فإن القسم القادم ينطوى على خلاصة من خمس محاضرات جرى تلخيصها في الوقت نفسه الذى عزم فيه شومبيتر على كتابة الجزء الخامس والفصلين أو الفصول الثلاثة الأخيرة من الجزء الرابع التى قد تلخص ما كان يعتبره شومبيتر الخطوط الرئيسية للتقدم في الفترة الأخيرة.

فما عزم شومبيتر على تغطيته في الخاتمة Conclusion (إضافة إلى الفصول ٢، ٣، ٤، ٥، أدناه) لا يمكن تقديره إلا وفقاً للصفحتين من الملاحظات المختصرة (التي كتب معظمها بخط يد يذهب العقل) التي تم إعادة تقديمها في

---

منذ نهاية الفترة 'الكلاسيكية' حتى الحرب العالمية الأولى، مع أن تاريخ بعض القضايا سيبدو (غرض الملائمة) حتى وقتنا الحاضر. فالجزء الخامس هو مجرد خلاصة بالتطورات الحديثة بعد أن تم تخفيف العبء عنه بدرس التنبؤات في الجزء الرابع، التي ذكرت قوياً، والخاصة بتلك التطورات، وأن هذا الجزء لا يهدف إلى أكثر من مساعدة القارئ على فهم ارتباط العمل الحديث بالعمل المنجز في الماضي.<sup>[٢]</sup>

(٢) technicians بمعنى أصحاب أساليب أو مناهج techniques أو طرق methods.

الملحق. ومن بين الأشياء التي ما تزال مفقودة كلياً في (الجزء) الخامس، أدرج شومبيتر:

Morgenstern and von Neumann, Theory of Games and Economic (١)  
Behaviour (1944).

Leontief's Linear Programming (٢)

(٣) تحليل الدخل - المحاسبة الاجتماعية

(٤)... تشنيري Chenery (نوال الإنتاج الهندسية...) فريش Frisch

(٥) (عدة سطور تضم ملاحظات مكتوبة باليد)

ويتضح من الفقرة الثانية من القسم الثالث (من هذا الفصل) إن شومبيتر كان يعتزم التعليق على 'الثروة غير المعهودة في الوقائع الإحصائية' وحول القياس الاقتصادي: 'العلاقة الجديدة بين النظرية الاقتصادية والطرق الإحصائية'.

## ٢- تقدم الاقتصاد النظري خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة<sup>(٣)</sup>

(أ) محاضرة تمهيدية حول نطاق المقرر لقد قادت الحرب العالمية الأولى إلى تغير كامل في السياسات الاقتصادية، لكل الأمم، التي تواصلت منذ ذلك الحين. ويعود هذا، أولاً، إلى حقيقة أنه كان يتعين على كل الأمم أن تواجه مشاكل جديدة نجمت عن أوضاع سياسية واقتصادية لم تواجهها هذه الأمم من قبل قط. ولكن هذا التغير في السياسات يعود، أيضاً، إلى حقيقة أن الحرب كانت قد قلبت كلياً التوزيع القائم للقوى السياسية. وهكذا نلاحظ ليس فقط مشاكل جديدة وأوضاع جديدة بل مواقف جديدة منها أيضاً.

---

(٣) [ قتم ح. شومبيتر مقررًا تعليميًا من خمس محاضرات، في كانون ثان ١٩٤٨ في مدرسة الاقتصاد في جامعة ميكسو، حول هذا الموضوع، يتطابق تقريبًا مع ما عزم ج. شومبيتر عليه في الجزء الخامس (المعروض، حزنًا، في الجزء الرابع). وما يلي هو خلاصة موجزة لتلك المحاضرات كتبت كمقدمة للترجمة الأسبانية وتقدم هنا بدلاً من: المدخل والقطعة التي لم تكتمل قط. وقد جرى نشر الخلاصة بكاملها رغم وجود تكرارات معينة؛ حيث تبين الإشارات في الأقواس المربعة [ ] الموضوعات التي نتعالج في هذا الكتاب: تاريخ. وكانت هذه المحاضرات، بطبيعة الحال، معدة لجمهور متنوع، وهي بالضرورة عامة وأولية إلى حد ما. ]

علم الاقتصاد والاقتصاد السياسى لقد واكب الاقتصاديون تغير الأزمنة، وثمة تغير مهم فى وجهات نظرهم حول القضايا العملية. إن المجموع الكلى لوجهات النظر هذه، سوية مع مخطط القيم الاجتماعية التى يشكل أساس وجهات النظر هذه، نسميه الاقتصاد السياسى Political Economy. وعليه، نقول إن اقتصاداً سياسياً جديداً كان قد برز عام ١٩١٨. ولكن مهما كانت أهمية وصف هذا الاقتصاد السياسى الجديد ودرس جذوره السوسولوجية، فهذا الأمر ليس من مهمة هذا المقرر. فوجهات النظر الجديدة حول السياسة الاقتصادية لن يستم تناولها إلا بقدر صلتها بتطور الاقتصاد العلمى.

نقصد بالاقتصاد العلمى أو التحليلى Scientific or Analytical Economics، بالمقارنة مع الاقتصاد السياسى، ذلك الخزين من الوقائع والطرق التى نجمها بقصد تفسير ظواهر الحياة الاقتصادية. ومن الممكن توضيح الفرق بين هذا الاقتصاد التحليلى والاقتصاد السياسى من خلال المقارنة بالمواد التى تُدرس فى كلية طبية ما. ففى كلية كهذه، ثمة أساتذة فى الحراة، والطب الباطنى، وما شابه، ممن يدرسون الفن العلمى لمعالجة المرضى. ولكن هناك أيضاً أساتذة فى الكيمياء، والفلسفة، والأحياء، ممن يدرسون الأسس العلمية لذلك الفن وليس ذلك الفن نفسه. ونحن نهتم بالمواد التى هى من هذا النوع الأخير.

علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية سنضيق أكثر بعد من موضوعنا. فالنقدم الأهم الذى حدث فى الاقتصاد العلمى قد يتمثل بالزيادة الهائلة فى سيطرتنا على الوقائع. فقد تجاوزت الزيادة فى أنواع المعلومات المتعلقة بالوقائع أكبر أحلام الأجيال السابقة، ولكن وقتنا الحاضر يتميز بشكل خاص بزيادة فى المعلومات الإحصائية كانت كبيرة جداً إلى حد أنها فتحت إمكانات جديدة تماماً للبحث العلمى. وإلى جانب هذه الزيادة فى المادة الإحصائية، ثمة زيادة على نفس القدر من الأهمية فى الطرق الإحصائية. ولكن سنهمل كل هذا ونركز اهتمامنا على التطورات فى ذلك الحقل الذى يحمل اسم: النظرية الاقتصادية Economic Theory.

ما يزال ثمة سوء فهم كثير جداً يسود حول طبيعة واستعمال ومحدودية النظرية الاقتصادية بحيث إن من الضرورى توضيح مفهومنا لها. فقد كان هناك زمن كانت فيه النظرية الاقتصادية تعنى بالضبط ما أسميته الاقتصاد السياسى ثوًا. إذ كانت هناك نظريات 'البرالية'، و'اشتراكية' و'ميركانتيلية'، وإن كل هذه

النظريات كانت، إلى هذا الحد أو ذاك، تعنى المذاهب السياسية أو، على الأقل، التوصيات العملية. وهذه ليست وجهة النظر الحديثة. فالاقتصادي الحديث يعتبر النظرية كمجرد أداة للبحث. إن طابع الأداة هذا الذى تحمله النظرية الاقتصادية ستوضحه أمثلة معينة تفسر أيضاً العلاقة التى توجد، رغم ذلك، بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية.

وبالضبط لأن النظرية الاقتصادية هى مجرد أداة للبحث، فإنها لا تستطيع خلق نتائج محددة دون الوقائع التى يقدمها الإحصاء أو الوصف غير-الإحصائي. وقد أدرك الاقتصاديون الأسباب هذا الأمر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. ولكن التحالف بين الإحصاء والاقتصاد النظرى لم يكتمل قبل ظهور القياس الاقتصادي الحديث modern Econometrics.

الخطوط الرئيسية للتقدم فى إطار النظرية الاقتصادية إن الطريقة الأكثر وضوحاً لتقدم العلوم هى المنطلقات الجديدة departures، أى اكتشاف وقائع جديدة، أو جوانب جديدة من الوقائع القديمة، أو علاقات جديدة بين الوقائع. ستقدم ثمة أمثلة من تاريخ الطبيعة والاقتصاد. ولكن ثمة طريقة أخرى، فحينما نستعمل المفاهيم والموضوعات التى نتوارثها من سابقينا، فإن هذه المفاهيم والموضوعات- التى نسميها الجهاز التحليلي لعلم ما- تتغير على أيدينا. وإذا نضيف هنا ونصحح هناك، فإن الجهاز يتطور ببطء إلى جهاز آخر مختلف. وإن مهمتنا الأولى هى أن نبين كيف أنه، بين عام ١٨٩٠ وعام ١٩١٤ تقريباً، قد تعزز نظام معين من النظريات الاقتصادية وكيف شكّل هذا النظام أساساً للعمل اللاحق الذى ابتدأ فى عشرينيات القرن العشرين وحوّله دون أن يقصد ذلك [الجزء الخامس، الفصل الثانى، من هذا الكتاب: تاريخ]. وسنرى عندئذ كيف تطور جهاز تحليلي جديد يعرف باسم الديناميكا الاقتصادية [الجزء الخامس، الفصل الرابع، من هذا التاريخ]. كما سندرس أيضاً منطلقاً آخر يرتبط باسم اللورد كينز بشكل رئيسي [الجزء الخامس، الفصل الخامس]. وأخيراً، سنقوم بتلخيص ما تم إنجازه وما يمكن توقعه فى المستقبل القريب.

(ب) نظام مارشال-فيكسل وتطوره إن الاقتصاد العلمى قد عثر على شكله النظامى فى القرن الثامن عشر (فى أعمال بيكاريا Beccaria، وآ. سميث، وتورغو Turgot)، وبعد 'ثورات' مختلفة، فى عمل ج. س. ميل: Principles of Political

Economy. وقد تمّ تثوير هذا النظام بدوره عن طريق إدخال مبدأ المنفعة الحدية (جيفونس Jevons، ومنجر Menger، وفالراس Walras). ولكن عملية تعزيز أخرى قد حدثت بين عام ١٨٩٠ وعام ١٩١٤ حينما ظهر نظام نظري للجهاز تجسّده أعمال مارشال وفيكسل الأساسية. سنخصص بضع دقائق لوصف الخصائص البارزة من هذا النظام ومدى قبوله من قبل المنظرين المهنيين في مختلف البلدان (الجزء الرابع من هذا الكتاب: تاريخ). ثم نمضي لمناقشة الخطوط الرئيسية للتقدم، التي انطلقت من هذا النظام.

نظرية المنشأة الفردية والمنافسة الاحتكارية لم يهمل مارشال أو فيكسل مهمة تحليل سلوك المنشآت الفردية. ولكن موضوعاتهما، إلا في حالة الاحتكار، كانت تشير في الغالب إلى مجموعة كاملة من المنشآت (صناعة) أو حتى إلى كل نظام الاقتصاد الاجتماعي. إذ يندر أن أدرك مارشال وفيكسل أن من الضروري بدقة أكثر دراسة سلوك الوحدات الفردية التي تجتمع لإنتاج الظواهر التي تربطها نحن بصناعة معينة أو الاقتصاد الاجتماعي. وعند تحليل هذا السلوك، اكتشف المنظرون حالاً أن حالة المنافسة التامة أو الحرة هي استثناء نادر أكثر مما هي قاعدة، وأن النظام الاقتصادي، وبخاصة في حالات هبوط التكلفة المتوسطة، لا يعمل كما كان يمكن أن يعمل في ظل المنافسة التامة أو البحتة. وقد ترتب على هذا كيان جديد من الموضوعات: نظرية المنافسة غير التامة (روبنسون Robinson) والمنافسة الاحتكارية (جامبرلن Chamberlin) التي سيتم وصف خصائصها الرئيسية بشكل موجز [الجزء الخامس، الفصل الثاني، من هذا الكتاب: تاريخ].

تشكيلات السواء رغم احتجاجات باريتو وغيره، فقد استخدم المنظرون من جيل مارشال وفيكسل مفهوم المنفعة الحدية بصورة عمياء. وقد نبذ هذا المفهوم بسرعة خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين لصالح طريقة 'منحنيات السواء'. سوف نناقش باختصار سبب هذا ومزايا طريقة منحنيات السواء (انظر: Hicks, Value and Capital, 2nd ed., 1946) [الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم الثامن، وملحق الفصل السابع، وكذلك الجزء الخامس، الفصل الثاني]. إن نتائج تمرير نظرية المنفعة الحدية القديمة إلى اقتصاد الرفاه لا يمكن أن نتناولها إلا بشكل روتيني [الجزء الرابع، الفصل السابع، الملحق: ملاحظة حول نظرية المنفعة].

تطويرات أخرى فى جهاز مارشال-فيكسل ومع تزايد الصرامة العلمية، وبخاصة مع تزايد استخدام الرياضيات فى النظرية الاقتصادية، تمكن المنظرون، فى السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، من تطوير العديد من مذاهب مارشال وفيكسل ومن تصحيح مذاهب أخرى. إن نظرية الإحلال هى مثال على هذه التطويرات التى خلقت مفهوم مرونة الإحلال. إن أهمية هذا المفهوم تكمن فى أنه يضع، ببضع سطور، مشاكل كثيرة كانت تتطلب صفحات وحتى مجلدات فى الماضى (كمشكلة تأثير إدخال المكنان على مصالح العمل). أما التصحيحات، فقد طبقت بشكل رئيسى على نظرية الإنتاج القديمة عبر تحليل أدق لخصائص دوال الإنتاج [الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم الثامن].

(ج) الديناميكا الاقتصادية نسمي علاقة ما علاقةً ستاتيكية حينما تربط هذه العلاقة كميات اقتصادية تشير إلى نفس اللحظة من الزمن. وهكذا، فإذا تم اعتبار الكمية من سلعة ما، التى ستطلب عند لحظة زمنية معينة ( $t$ )، تعتمد على سعر هذه السلعة فى نفس النقطة الزمنية ( $t$ )، فهذه علاقة ستاتيكية. ونسمي علاقةً ما علاقةً ديناميكية حينما تربط كميات اقتصادية تشير إلى نقاط زمنية مختلفة. وهكذا، فإذا كانت الكمية من سلعة ما، التى تعرض عند نقطة زمنية معينة ( $t$ ) تعتمد على السعر الذى ساد فى النقطة الزمنية ( $t - 1$ )، فهذه فرضية ديناميكية. إن هذه التعريفات لمصطلحات 'ستاتيكي' و'ديناميكي' ينبغي تمييزها بدقة عن مصطلحات أخرى قد جرى استعمالها وأنها ما تزال تستعمل أحياناً. وكان نظام مارشال-فيكسل ستاتيكيًا أساساً.

أهمية نظرية ديناميكية ما: إن ضرورة تطوير نظرية ديناميكية معينة تستند على ثلاثة وقائع. (١) من الواضح أن معظم الكميات المطلوبة والمعروضة، من كل من السلع النهائية وعوامل الإنتاج، إضافة إلى الأسعار والدخول، هى كميات ترتبط فى الواقع بكميات اقتصادية أخرى تعود ليس إلى نفس النقطة الزمنية بل إلى الماضى أو إلى المستقبل المتوقع. فمن الواضح، بشكل خاص أن المحتكرين لا يريدون تعظيم أرباحهم حالاً بل لفترة قادمة من الزمن. (٢) ليس من الواضح إلى هذا الحد ولكن من الصحيح، رغم ذلك، إن هذا الأمر يحدث اختلافاً كبيراً فى النتائج. فإذا أسقطنا الفرضية القائلة إن كل عنصر فى الاقتصاد يعتمد فقط على العناصر الأخرى من نفس النقطة الزمنية، فإن نتائج مختلفة تماماً وظواهر جديدة



تماماً تظهر مثل ظاهرة التقلبات الناشئة عن عوامل داخلية endogenous fluctuations. (٣)، أخيراً، إن تطوير نظرية ديناميكية هي مهمة صعبة جداً ولا يمكن إنجازها بمجرد إضافة خصائص ديناميكية إلى النظرية الستاتيكية. فهي تتطلب أساليب جديدة وتثير مشاكل جوهرية خاصة بها. وتشكل نظرية معادلات الفرق theory of difference equations مثالاً على الأساليب الجديدة المطلوبة. وبشكل التوازن الاقتصادي مثالاً على المشاكل الجوهرية الجديدة، والذي يظهر في ضوء جديد حينما يُعالج من زاوية ديناميكية.

مثال توضيحي: مشكلة شبكة العنكبوت حينما يلاحظ المزارعون العلاقة الجارية بين أسعار الخنزير والعلف مثلاً، فهم يقررون إنتاج خنازير أكثر أو أقل وذلك تبعاً لما إذا كان إنتاج للخنازير يعود أم لا بالربح عند هذه العلاقة الجارية بين أسعار الخنزير والعلف. ولكن هذا القرار لن يحدث أثره قبل مرور فترة من الزمن. وحينذاك، فإن العرض الناتج من الخنازير سيؤثر على السوق ويغير العلاقة القائمة مسبقاً بين أسعار الخنازير والعلف. وهذا ما يحفز المزارعين على اتخاذ قرار جديد، وهكذا. ستم مناقشة 'مشكلة شبكة العنكبوت' هذه cobweb problem أو 'دورة الخنزير' hog cycle من خلال مخطط بسيط، في ظل فروض تبسيطية. إن هذه المشكلة تشابه مشكلة ما يسمى 'بدورة بناء السفن' التي درسها تيرجن (Weltwirtschaftliches Archiv, 1931) [إن كل المشاكل الواردة في هذه المحاضرة حول: الديناميكا الاقتصادية تُعالج في الجزء الخامس، الفصل الرابع، من هذا الكتاب: تاريخ].

(د) تحليل للدخل ثمة مصلحة علمية قوية في تخفيض عدد المتغيرات الاقتصادية التي نتعامل معها. فلو حاولنا تدوين المعادلات التي تحدد التوازن الستاتيكي لملايين المنشآت والأسر، فإننا لن نستطع إكمال مهمتنا قط. وبشكل خاص، فإننا لن نتمكن من تطوير علم الإحصاء الذي من شأنه أن يشكل المكمّل الضروري لنظام كهذا. وهذا يطرح فكرة تخفيض عدد المتغيرات إلى بضع مجاميع اجتماعية كبيرة. وهذه الفكرة قديمة جداً. فقد حاول الاقتصاديون منذ البداية التفكير من خلال الدخل القومي، والمجموع الكلي القومي من الأجور، وما شابه. ولكن لم يؤخذ بهذه الفكرة بصورة نظامية إلا في السنوات الخمس والعشرين سنة الأخيرة. ومن الواضح، إننا لابد أن نكون في وضع أفضل لتطبيق النظرية على

الإحصاء والإحصاء على النظرية لو استطعنا، لبعض الأغراض أو كلها،  
الاقتصاد على متغيرات معينة كالدخل القومي، والاستهلاك والاستثمار القوميين،  
وكمية النقود، والتشغيل ومعدلات الفائدة. ويسمى التحليل الذي يحاول أن يفعل هذا  
التحليل الكلي Macroanalysis (ر. فريش R. Frisch). ولأن الدخل القومي هو  
المتغير المركزي الذي نهتم به بشكل خاص، فإن هذا التحليل يسمى أيضاً تحليل  
الدخل Income Analysis.

النظرية الكينزية يمثل النظام الستاتيكي المرتبط باسم اللورد كينز النظام  
الأكثر نجاحاً بين كل الأنظمة النظرية التي ألهمتها هذه الرغبة بتبسيط بنية النظرية  
الاقتصادية. ثمة أنظمة أخرى تم بنائها من قبل، مثلاً، أموروسو Amoroso،  
فريش، وكاليسكي Kalecki، وبيجو، وتبرجن Tinbergen وفرنسي Vinci. لقد  
استعمل اللورد كينز أربعة متغيرات فقط بصورة صريحة: كمية النقود (الودائع)،  
والاستهلاك، والاستثمار ومعدلات الفائدة. ويستعمل كينز متغير الدخل أيضاً ولكن  
هذا الأخير يتطابق ببساطة مع الاستهلاك زائداً الاستثمار. كما جرى استبدال  
مفهوم مستوى السعر باستعمال مفهوم 'وحدات-أجر' أو ساعات عمل وذلك  
للتعبير عن كل الكميات. وقد تم ربط التشغيل بالدخل على أساس فرضية إن  
التشغيل يتناسب بشكل صارم مع الدخل معبراً عنه بوحدات الأجر. وقد تم تحقيق  
الارتباط بين هذه المتغيرات بواسطة علاقات ثلاث: دالة تفضيل السيولة؛ دالة  
الاستهلاك (التي تتضمن مفهوم 'المضاعف' الشهير)؛ ودالة الاستثمار، وهى  
علاقات سنقوم بتفسيرها كلها بشكل مختصر.

مناقشة النظرية الكينزية قدم كينز نظريته كنظام كلى ستاتيكي. ولكن من  
الممكن تحويلها إلى نظام كلى ديناميكي دون صعوبة كبيرة. إن الأمر الخطير هو  
إن كينز قد افترض ليس فقط ثبات طرق الإنتاج بل إن كمية المعدات الصناعية لا  
تتغير أيضاً. وهذا يُحد من تحليله ويخترله إلى فترات قصيرة جداً (٣-١٠ شهور).  
وعلاوة على ذلك، فلما كان التغير التكنولوجي هو جوهر العملية الرأسمالية  
ومصدر معظم مشاكلها، فإن هذه الفرضية تستبعد الخصائص البارزة من الواقع  
الرأسمالي.

إن الشيء الجديد فى نظرية الانخار لدى كينز هو ما يلى. قبل كينز، اعتاد  
الاقتصاديون على الافتراض بأن المدخرين يستثمرون عادةً أى مبلغ يقومون

بادخاره. أما كينز، فقد افترض بأن الأفراد يدخرون دون أن تكون لديهم نية بالاستثمار، وأنهم، عندما يكونوا قد ادخروا، يمكنهم أن لا يقرروا الاستثمار بتأثراً ولكن الاحتفاظ بمذخراتهم في صورة نقود (General Theory of Employment, Money and Interest, 1936, p. 165-166). وعلى هذا فقط تقوم المعالم الخاصة لنظرية الفائدة لدى كينز. ولكن الادخار دون استثمار لا يحدث إلا في حالات الكساد العميقة، أى في سنة واحدة بين عشر سنوات في متوسط المدى البعيد. إن مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال لا يشابه المفهوم القديم - الإنتاجية الحدية لرأس المال، ولكنه يعبر عن الوقائع نفسها من حيث الجوهر.

إن نظرية الأجر لدى كينز هي نظرية مهمة لأنها، كما يبدو، تقدم تفسيراً للبطالة الدائمة بالمقارنة مع البطالة الدورية. ولكن هذه النظرية لا تفعل هذا إلا استناداً على الفرضية القائلة إن معدلات الأجر النقدية تتميز بالجمود. بيد أن أحداً لم ينكر قط أن البطالة يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية في هذه الحالة.

نجاح النظرية الكينزية رأينا أن كينز يقبل، أساساً، الجهاز المارشالى للنظرية الاقتصادية وأنه لم يكتفه إلا في عدد من النقاط. ولكن هذه النقاط كانت مهمة جداً لتفسير كساد الثلاثينيات وبالتالي فإنها اجتذبت الاهتمام عن حق. وعلاوة على ذلك، كان من السهل التمكن من نظامه البسيط ذي المتغيرات القليلة والستحكم به. ومع ذلك، فإن عوامل النجاح العلمي هذه ينبغي تمييزها عن العامل الأقوى لنجاحه السياسى. فقد بدا أن كينز يقدم حجة مفادها أن الادخار، وهوفضيلة التسيأتى عليها غالبية الاقتصاديين البرجوازيين على الدوام منذ آ. سميث، هو نقيصة حقاً تشكل السبب ليس لتكوين رأس المال بل للبطالة وتدمير رأس المال. وقد اجتذب هذا الرأى أفراداً كثر كانوا، لأسباب أخرى، قد رفضوا الولاء لقيم المجتمع الرأسمالى وبالتالي جعل من المذهب الكينزى - بصورة منطقية غير كاملة - علماً للراديكالية الاقتصادية. [إن كل النقاط البارزة في هذه المحاضرة حول: تحليل الدخل يجرى تطويرها في الجزء الخامس، الفصل الخامس: كينز والاقتصاد الكلى الحديث].

(هـ) خلاصة المقرر من المستحيل التنبؤ بموقف الأجيال القادمة من العمل المنجز في النظرية الاقتصادية من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٤٥. إن بوسعنا أن نستعرض النقاط التي يتعين على الأجيال القادمة أن تحكم عليها ولكننا لا

نستطيع الحكم على قيمتها. ومع ذلك، فثمة شيء واحد لا بد من تذكره. إن النظرية الاقتصادية الخاصة بوقتنا الحاضر وبكل الجهود القادمة لا يمكن أن تكون مثيرة بالنسبة للجمهور العريض مثلما كانت في الأزمنة الماضية حينما كانت هذه النظرية في متناول فهم أى فرد متعلم وحينما بدا أنها تثبت 'القوانين الأزلية' والقواعد العملية. فكل فرد يمكن أن يفهم أ. سميث. بيد أن فهم تفاضل المصفوفات والمعادلات الدالية لن يكون فى متناول غير المختصين. ويهتم كل فرد بمبدأ حرية التجارة أو الحماية. ولكن المختصين يهتمون بقضايا التحديد determinateness والاستقرار فقط.

التقدم فى التكنيك: إن الشيء الوحيد الذى يمكن تأكيده بثقة حول عمل الفترة، الذى قمنا بعرضه، هو إن نظرية عام ١٩٤٥ كانت أفضل من نظرية العام ١٩٠٠ من ناحية التقنية. فالنتائج يُعتمد عليها أكثر، والبراهين أدق. وهذا بذاته أيضاً يعنى نتائج أكثر ونتائج متخصصة أكثر تلائم بصورة أفضل التنوع الذى لا نهاية له فى أشكال الحياة الاقتصادية. وفى الوقت نفسه، ينبغى الاعتراف بأنه لم تكن هناك، كلياً تقريباً، أفكار جديدة من حيث الجوهر. لقد استخلصنا الكثير من الأفكار التى ورثناها من الفترة السابقة وقمنا هذه الأفكار فى ضوء جديد فى الغالب، ولكننا لم نصف إليها إلا قليلاً. وكمثال واضح: سسنناقش نظرية الدورة الاقتصادية باختصار لنبين أن كل الأفكار الجوهرية تم تطويرها قبل عام ١٩١٤ [الجزء الخامس، الفصل الرابع].

النظرية الاقتصادية فى خدمة السياسة الاقتصادية لم تعد النظرية الحديثة تُعنى بإظهار أن حرية للتجارة هى السياسة الصحيحة لكل الأزمنة وكل البلدان. ولكن هذه النظرية تبين، بأفضل بكثير مما كان بوسع سميث أو ميل أن يفعلاه، ماهية النتائج التى يتركها إجراء معين من إجراءات الحماية على مصالح كل طبقات المجتمع. ولم تعد النظرية الحديثة تُعنى بإثبات أن المنافسة التامة هى حالة مثالية. ولكنها تستطيع أن تبين النتائج التى تقود إليها انحرافات معينة عن المنافسة. ولم تعد النظرية الحديثة توصي بالادخار تحت جميع الظروف. ولكنها تقدم للسياسة الاقتصادية وصفاً كاملاً بعمليات الادخار وبالتأثيرات التى تمارسها الأنواع المختلفة من الادخار على الوضع الاقتصادى لبلاد ما. ويمكن تقديم أمثلة أخرى كثيرة لإظهار أن المنظرين المحدثين هم بصدد تطوير جهاز لم يعد بسيطاً حقاً

ولكنه، فى النهاية، يقدم للسياسة الاقتصادية نفس الخدمة التى تقدمها الفيزياء النظرية للهندسة.

التخطيط والاستراتيجية يمكن تطبيق ما قيل نوا على كل أنواع التخطيط الاقتصادى. إن النظرية الاقتصادية تطوّر ببطء الأدوات الفكرية الضرورية 'لترشيد' التخطيط وإبلاغ المخططين بما يترتب عليهم أن يفعلوه أو يتجنبوه للوصول إلى نتائج معينة معطاة. ولو عرفنا مجتمعاً اشتراكياً ما كمجتمع مخطط بصورة تامة، فيمكن لنا عندئذ أن نذهب أبعد ونقول إن النظرية الحديثة تبنى أسس اشتراكية 'علمية' حقاً [الجزء الرابع، الفصل السابع، للقسم الخامس]. إن القول إن النظرية البحثية لا أهمية لها بالنسبة للممارسة هو قول غير معقول تماماً كالقول بأن الميكانيكا البحثية ليس لها أى أهمية بالنسبة لبناء الآلات التى نحتاجها. إن الأهداف نفسها، أى نوع المجتمع أو الثقافة التى نريدها ينبغى أن نختارها بأنفسنا. وليس بوسع أى علم يمكنه أن يقدم شيئاً غير توضيح الطرق التى يمكن بها تحقيق ما نسعى إليه.

### ٣- خلفية وأنماط<sup>(٤)</sup>

تعود بدايات ما اعتقد أنها فترة جديدة فى تاريخ التحليل الاقتصادى إلى الحرب العالمية الأولى بصورة تقريبية جداً. ولكن هذه كانت مصادفة. فمن الناحية السببية، لم يكن لتلك الحرب أى صلة بالميول الجديدة التى كان يمكن ملاحظتها قبل عام ١٩١٤ حقاً. وبطبيعة الحال، كان الجمهور يتصور، كما يحدث دائماً فى كل حقبة تشهد أحداثاً مثيرة، إن الظواهر الاقتصادية التى كان يشاهدها كانت جديدة تماماً، وغير معهودة، وذات طبيعة تقلب الاقتصاد التحليلى تماماً. وكانت تجربة جديدة، بالنسبة لقسم من الناس، أن يكونوا فقراء بدلاً من أن يكونوا أغنياء ولقسم آخر أن يكونوا أغنياء بدلاً من أن يكونوا فقراء، ولقسم ثالث أن يشهدوا رجال الحكم يدافعون عن مصالحهم بدلاً من إهمالها وأن يشهد آخرون إن مصالحهم

(٤) [يبدو إن ج. شومبيتر كان ينوى أن يطرح هنا بإيجاز ما طرحه بالنسبة للفترة السابقة فى الجزء الرابع، الفصل الثانى.]

تتعرض للهجوم من قبل رجال الحكم بدلاً من أن يدافع هؤلاء عنها، كما تعودوا أن يشهدوا ذلك. ولكن أى واقعة أو عملية اقتصادية يمكن ملاحظتها أثناء تلك الحرب وأثارها لم تمتلك أى شيء جديد يمكن للاقتصادي العلمي أن يتعلمه. فالعمليات التضخمية بشكل خاص تم استيعابها بصورة جميلة ضمن أقدم المخططات القديمة. وليس من شأن هذا أن يثير الاستغراب. فالاقتصاد علم غير مرضى للغاية. وكان يمكن أن يكون غير مرضى أكثر مما هو عليه لو إن حدثاً كالحرب، مهما توسعت ودمرت، كان كافياً لقلب تعاليمه.

إن الاستقلال الجوهري، عن تأثيرات الحرب، للتطورات التي ولدت عهداً جديداً من التحليل الاقتصادي يمكن إثباته بسهولة من خلال تعداد هذه التطورات. فقد كانت هناك، أولاً، الثروة غير المعهودة في الوقائع الإحصائية؛ وثانياً، نتائج جديدة انبثقت عن استعمال الجهاز القديم؛ وكان هناك، ثالثاً، التطور في الديناميكا؛ ورابعاً، كانت هناك العلاقة الجديدة بين النظرية الاقتصادية والطرق الإحصائية (القياس الاقتصادي). إن هذه الجوانب الأربعة - التي يعتمد بعضها على بعض كما هو واضح - من العمل القائم حينذاك هي التي ستناقش في الفصول التالية. أما بقية هذا الفصل، فتخصص لمناقشة قضية تتعلق 'بالمناخ'.

إن وقتنا الحاضر هو وقت انتقال، ليس فقط بالمعنى الذى يكون فيه كل وقت انتقالياً بالضرورة، بل أيضاً بالمعنى الخاص الذى تحدده سرعة التغير الاجتماعى، ذى الطابع الجوهري، الفعلى والموشك على الحدوث، وكذلك وجود إدراك وتوقع عام لهذا التغير. سينكر البعض هذا. ومن الملائم أن نشير حالاً إلى الطريقتين اللتين تؤثر بهما تلك الحقيقة على العمل العلمى فى حقنا.

إن الأشياء الأولى التى تخطر على بال معظمنا هي الأنماط الجديدة والمشاكل الجديدة. ولكن بقدر تعلق الأمر بهذه الأشياء، فإن إدراك المدى الذى لا نجد فيه سوى صحبتنا القدامى وهم فى زى سوسيولوجى جديد هو أكثر أهمية من إدراك المدى الذى نواجه فيه حقا ظواهر علمية جديدة. فأولاً، يمكن أن نكرر بالنسبة للتاريخ الاقتصادى الحديث ما قيل نواً بالنسبة للتاريخ الاقتصادى للحرب العالمية الأولى. إذ إن الأنماط الاجتماعية، والسياسات الاقتصادية وغير الاقتصادية، والأوضاع الاقتصادية، هي أشياء جديدة تماماً، ولكن هذا بحد ذاته لا يفترض أن الأسس الاقتصادية الجديدة هي أما موحى بها من قبل هذه الأشياء أو

إنها ضرورية لفهم هذه الأخيرة. وهكذا فإن السياسات الأجنبية، الاقتصادية وغير الاقتصادية، التي تثير دهشة الفرد اللبرالي القديم الجيد كبداية جديدة، وتدهش المراقبين الأكثر حماساً كاكشافات كبرى، كانت ستبدو عادةً جداً بالنسبة لمالينيس Malynes وميسلدن Misselden، كما سبق أن رأينا. فعقد العمل لم يعد 'حرّاً'. ولكن هذا العقد ليس فقط لم يكن حرّاً قط إلاً خلال مراحل قصيرة نسبياً، ولكنه أيضاً لا يعنى مشكلة جديدة بالنسبة للمحلل - فكل ما يتعين على هذا الأخير أن يفعله هو استخراج نموذج من صندوق أدواته. كما أن الربوع السياسية - المبالغ المدفوعة، من الصناديق الاجتماعية، إلى جماعات خاصة دون أن تقابلها خدمة محددة - تمثل صفة بارزة في المجتمع الحديث؛ ولكنها لم تكن أقل أهمية في مجتمع لويس الخامس عشر: فواقعة أن المتلقين كانوا يحملون دلالات طبقية مختلفة إنما تمثل، بالنسبة لأغراض التحليل الاقتصادي البحت، أهمية أقل مما يمكن أن تبدو عليه. كما أن أنصار وخصوم السياسة الاقتصادية الجديدة New Deal قد اتفقوا على النظر إليها كسياسة جديدة. وهي كانت كذلك في أكثر من معنى. ولكن ليس بمفهومنا نحن. فعلياً، إن كل إجراء يغطيه ذلك الشعار كانت قد تمت ملاحظته وتحليله كلياً من قبل. وليس هذا كل شيء. فهناك حوادث ممكنة كان من شأنها أن تخلق أوضاعاً جديدة تاريخياً. وتشكل الاشتراكية المتطورة (غير-البلشفية) التي يتبنّاها المجتمع الصناعي الحديث مثلاً على ذلك. ولكن هذه الاشتراكية ما كانت ستطرح مشكلة جديدة بالنسبة للاقتصادي. فالنظرية المتعلقة باقتصاد اشتراكي معين تتوافر بشكل جاهز، إذ تم تطويرها كلياً من جانب، جزئياً، اقتصاديين برجوازيين بكل معنى الكلمة في وقت لم يكن فيه أمل أو خطر من أن توضع تلك الممارسة في النظرية البحتة في خدمة أغراض عملية قط. ومن هذه الناحية، كان الاقتصاديون في حال أفضل مما توحى به سمعتهم.

ومع ذلك، فثمة أنماط ومشاكل جديدة تحليلياً. ومن بين الأمثلة على ذلك، كان يمكنني أن أشير إلى: التخلي عن قاعدة الذهب 'going off gold'، تخفيض قيمة العملة devaluation، استخدام التخفيض كأداة للإدارة النقدية depreciation، السيطرة على الصرف exchange control، ومظاهر أخرى من الإدارة النقدية كأمثلة على إجراءات قدسها تقادم الزمن - إلا أنها لم 'تقدس' على الدوام وبالتالي كانت معروفة بأسماء تحط من شأنها. ولكن هذا صحيح من حيث الجوهر فقط،

وليس بصورة تامة. فنحن نبصر بالفعل جوانب أخرى منها لم نشاهدها من قبل، كما تعلمنا أن نفكر بها بطرق مختلفة. وعلاوة على ذلك، فإن النظرية تميل - عن قصد أحياناً، وعن غير قصد حتى أكثر - إلى أن تصبح متخصصة بينما يتطلع المنظرون لفترة طويلة، بموافقتهم الضمنية، إلى نفس النمط الاجتماعي والاقتصادي. وعندئذ، فإن صفاته تؤخذ ضمناً على أنها صحيحة، وتوضع فرضيات عدة لتستوعب حتى أقل هذه المظاهر دواماً. فإذا كانت المصارف المركزية بمثابة شعب خزانة من الناحية العملية؛ وإذا فقدت تقريباً المصارف الأخرى كل وظائفها باستثناء وظائف الدكاكين المتمثلة بتصريف الصكوك وشراء السندات الحكومية؛ وإذا كان المعدل السوقي للفائدة لا يعنى شيئاً ما دامت آليات سوق النقود والبورصة مشلولة تقريباً؛ وإذا كان دافع الربح لدى المشروع الصناعي يتلشى بسرعة؛ وإذا كان المستخدمون الذين يستلمون الرواتب يديرون المنشآت الأهم؛ وإذا كفّ التوفير الخاص والاستثمار الحاص عن أداء دوره، وأن توليد الدخل عبر الإنفاق الحكومي يُنظر إليه كعنصر عادي من العملية الاقتصادية التي يمتص بها فرض الضرائب الدخل الأعلى؛ وهكذا - وعندئذ، فمن الأهمية النسبية للأجزاء المختلفة من الماكينة الرأسمالية تتأثر تأثيراً كاملاً (حيث إن أجزاء كثيرة لا تعمل قط، بينما يمكن عن حق إهمال الأجزاء الأخرى قبل أن تأخذ دوراً مهماً) بحيث تكتسب كل الحقول 'التطبيقية' طبيعة مختلفة تماماً. وسيعمد المنظرون إلى إعادة توزيع تشديدهم على النماذج المختلفة بحيث يصوغوا بعضها على نحو أكمل بينما ينحون جانباً نماذج أخرى. ولكن من المهم إدراك أن هذا هو كل شيء، وإنه، من زاوية طريقة التحليل، يعنى أقل مما يميل إلى تصويره الفرد العادي.

[غير مكتمل؛ ثمة ملاحظات كثيرة مكتوبة باليد ومن ثم جملة تبدأ: 'الطريقة الأخرى التي يؤثر بها وعى التغيير الفعلي والموشك على الحدث...']





## الفصل الثانى

### التطورات التى انطلقت من جهاز مارشال- فيكسل

١- النظرية الحديثة لسلوك المستهلك والنظرية 'الجديدة' للإنتاج

٢- نظرية المنشأة الفردية والمنافسة الاحتكارية

#### ١- النظرية الحديثة لسلوك المستهلك والنظرية 'الجديدة' الإنتاج

تطورت النظرية الحديثة لسلوك المستهلك، كلياً تقريباً، خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، بقدر تعلق الأمر بالمذهب الذى يستعمل ويُدرّس من قبل ذلك القطاع من المهنة الاقتصادية الذى يهتم أساساً بالنظرية بهذا المعنى. ولكن ما كان وما يزال يتطور إنما هى طرق ونتائج ترتبط بشكل رئيسى بعمل فيشر، وباريتو، وبارون Barone، وجونسون Johnson، وكذلك سلوتسكى Slutsky إذا فكرنا بإضافة مقالة ظلت غير معروفة عملياً لعقد أو أكثر بعد نشرها. وهذا يعنى أن الأفكار الجوهرية كانت قائمة قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى ليس فقط فى صورة تلميحات جينية، إذ إنها صُيغت أيضاً بأشكال تقع فى متناول أى منظر مهنى، كما ينبغي أن نقول، من قبل كتاب يتمتعون بشهرة عالمية أساساً. ولم ينقص هذه الأفكار سوى عمق أكثر، وأن جرى توضيحها وتوسيعها وتطبيقها، وتشذيبها أحياناً. ولكن الجديد جوهرياً، الذى كان يتعين إضافته إليها، كان قليلاً. وهذا يشبه وضع صناعة السيارات: فرغم كل التحسينات وكل الأدوات الجديدة، فإن المسيرة الحديثة ما تزال تمثل، إلى حد بعيد، نفس النوع الذى كان موجوداً عام ١٩١٤<sup>(٥)</sup>.

(٥) رغم اعتقائى بضرورة التشديد على هذه الحقيقة لأنها جوهرية تماماً لفهم الوضع القائم، فلا أحب أن يُساء فهمى. فقد يحدث سوء الفهم هذا، مثلاً، فى أى انطباع يمكن أن يكونه القاص ما معناه أن تلك الحقيقة تتضمن ازدياداً أما العمل المنجز فى وقتنا الحاضر أو الموهبة التى صُيبت فيه: فقد يضاهى عالم ما فى الطبيعة، ممن يكتب العام ١٧٣٠، نيوتن فى منزلته الفكرية، ولكن كان من المستحيل 'موضوعياً' بالنسبة له أن يقدم عملاً يشبه عمل نيوتن: Principia Mathematica (1687): فقد كان يتعين عليه أن يكتب على مهام أسهل 'موضوعياً' و'ذاتياً'. وبالمثل، فليس ثمة انتقاص من فيشر أو ساملسون حينما يوضع عملهما فى صف العمل الذى من شأنه إحكام أو مواصلة عمل معين. على-

ويصح هذا بالضبط على ما يمكن أن نسميها نظرية الإنتاج الجديدة، رغم ذلك. كما إن مفهوم مرونة الإحلال يوضح جيداً ليس فقط ما تم إنجازه بل أيضاً ما كان يمكن تحقيقه في هذا الحقل في ظل الظروف المعطاة<sup>(٦)</sup>.

إن المؤرخ، الذي كانت قد أعجبت ملاحظاته حول حوادث مشابهة في الماضي، ربما يتوقع أن فالراس كان سيضيع فرصته، أى إن عمله، بعد أن بات الزمن قادراً على فهمه أخيراً، كان سيُرمى في عالم النسيان الذي ترقد فيه الأعمال التي، إذ لم تُقدّر حق قدرها في زمانها ذاته، قد جرت إدانتها حينما جاء زمنها الحقيقي وذلك على أساس نواقص جهازها التقني. بيد أن الأمر ليس كذلك، على أى حال. فالعمل حول سلوك المستهلك وحول الإنتاج، الذي يمكن موائمه مع نظام فالراس والذي قام باريوتو بموائمه جزئياً، قد قدّم نظاماً فالراسياً محدثاً، وليس منزع فالراس من احتلال موقعه الحقيقي. وقد امتدت هذه العملية من عام ١٩٢٤، حينما جعل عمل البروفيسور بولي Bowley: *Mathematical Groundwork of Economics* نظام فالراس حول التوازن في متناول العالم - عاملاً على تحديثه من نواح عدة بالفعل - إلى عام ١٩٣٩ حينما أكمل هذه المهمة عمل البروفيسور هيكس: *Value and Capital* أو جزءه الأولان<sup>(٧)</sup>. وقد نجح هذا الكتاب بشكل

---

«العكس، فكلاهما يوضحان جيداً أنواع الأمثلة التي كانت ممكنة في حقل سلوك المستهلك في الوقت الذي كتب فيه: إذ قدّم كلا المعلقين أشياء جديدة ولكنها جديدة كجدة المحرك الأوتوماتيكي وليس محرك Otto (نسبة إلى 1832-1931 Nicolaus August Otto)».

(٦) للإطلاع على استعراض عام لطبيعة واستعمالات مفاهيم المرونة الكلية والجزئية للإحلال، انظر، مرة أخرى: Allen, *Mathematical Analysis* pp. 341-5, 372, 504 and 512. فالمفهوم، للذي جرى إدخاله أولاً بشكله الأبسط من قبل هيكس (*Theory of Wages*, 1932) وجوان روبنسون (*Economics of Imperfect Competition*, 1933) قد وُضع حالاً في استعمالات جيدة من هذين الكاتبين عند صياغة الفرضيات التي تكتسب بذلك بساطة مريحة (انظر أيضاً، مثلاً: J. R. Hicks, 'Distribution and Economic Progress: A Revised Version,' *Review of Economic Studies*, October 1936). ولذلك، ولفترة من الزمن، أصبح المفهوم شعبياً عن حق، ولكن هذه الشعبية ضغفت حالاً لأن المفهوم لا يعود بسيطاً هكذا بمجرد أن تكون هناك أكثر من سلعتين أو «عاملين» ولأنه يسرى بصعوبة حينما يُطبق على المعطيات الإحصائية. وأنا أشعر بالأسف لعدم قدرتي على عرض نتائج الأدب الواسع التي قاد إليها هذا المفهوم. ومع ذلك، انظر المناقشات في: *Review of Economic Studies*, February 1934 and February 1936. والمثال الآخر على هذا النوع من الأداة هو مقياس أ. ب. ليرنر A. B. Lerner للقوة الاحتكارية (*The Concept of Monopoly and the Measurement of Monopoly Power*, *Review of Economic Studies*, June 1934).

(٧) وحتى في هذين الجزأين، قام هيكس أكثر بكثير من تحديث فالراس. وإلى الحد الذي يصل إليه التحديث، فإنه قد قام بتحديث مارشال أيضاً. وأنا لا أقصد الإحياء بأن «التحديث» modernization يصف هذين الجزأين بصورة وافية. ومن الناحية الأخرى، فإن معالجة هيكس موجزة جداً بحيث لا-

خاص إلى حد ما في كشف مشاكل معينة لدى فالراس لم يكن يعيها حتى فالراس نفسه. وبتأثيره جزئياً، وبمعزل عنه في جزء آخر، فقد تدفق فيض غنى من المساهمات سأذكر منه 'بالأسماء فقط' أعمال لانجه Lange، ومترلر Metzler، وموساك Mosak، وساملسون Samuelson - الذي لا نذكره في الأخير إلا وفقاً للترتيب الأبجدي. يتمحور كثير من هذا العمل أو معظمه حول قضايا التحديد determinateness وحول شروط الاستقرار stability وبالتالي فهو يشكل الجزء الأعظم من عمل وقتنا الحاضر في حقل النظرية الأساسية أو حتى Grundlagenforschung.

## ٢- نظرية المنشأة الفردية والمنافسة الاحتكارية

وعلى أي حال، فما يحتل نفس القدر من الأهمية، وأهمية أكثر بكثير من ناحية التطبيق المباشر على القضايا العملية وبالتالي بالنسبة للمهنة الاقتصادية ككل، هو تطور آخر ينبع من مارشال موضوعياً - نظرية المنشأة الفردية، وبالارتباط معها، نظرية المنافسة الاحتكارية أو المنافسة غير التامة<sup>(٨)</sup>. يعرف الجميع أن هذه الذراع الجديدة من الماكينة التحليلية للاقتصاد كانت قد أضيفت بأشكال مختلفة من قبل كتاب إنجليرز وأمريكان عملوا بشكل مستقل أحدهما عن الآخر - وهذا برهان مثير على الحاجة الفكرية، الأكثر حتى من الحاجة العملية،

---

يستطيع تحديث فالراس ومارشال بصورة كاملة؛ ومن الأجدر أن يقال إنه قدم مادة جوهرية لعملية التحديث.

(٨) في هذه الحالة، حتى أكثر مما في الحالات الأخرى، أتلف لتجريد تشيدي على جذر تاريخي معين من أي إحياء بالازدراء. فهذا التشديد يبدو ملخاً بسبب مجموعتين من الوقائع. أولاً لقد تم اتهام مارشال أحياناً بسبب كثرة استعماله مفهوم الصناعة الفردية (الصغيرة) الذي تشير إليه معظم أشكاله البدينية بشكل حاصر، بإهمال اقتصاد المنشأة الفردية. ولكن كما أوضحنا سابقاً، ومنعماً يمكن أن يثبت تحليل محتاجته (وتحليل مفاهيم معينة كالسوق الخاصة بمنشأة معينة أو الوفورات الخارجية)، فإن مارشال، على العكس، كان قد أهتم على نحو غير عادي تماماً بمشاكل المنشأة الفردية وقدم تلميحات كانت تتطلب التطوير حقاً، ولكنها، لهذا السبب بالضبط، تجبرنا على أن ننظر إلى السمل اللاحق، وبخاصة عمل المارشاليين، كعمل متفرع من عمله. ثانياً، إن مفاهيم مارشال ومعالجته للصناعة الفردية وتزايد الغلة تتنم على النقد؛ فنواقصها كثيرة؛ وهي تنطق بصوت مؤكد مفاده أن المهمة للنساء للناقد ستكون في محلها بالنسبة لمارشال.

لهذا النوع من النظرية، وهو مثال يوضح، بصورة لا تقل إثارة، كيف إن منطق الوضع العلمى يمكن أن يقود عقولاً مختلفة نحو خطوط متماثلة من التقدم<sup>(٩)</sup>. ففى الولايات المتحدة عام ١٩٣٣، برز فى ذهن البروفيسور إى. ه. تشامبرلين E. H. Chamberlin العمل: The Theory of Monopolistic Competition دون استئذان وهو مجهز تجهيزاً كاملاً<sup>(١٠)</sup>. وحقق هذا العمل نجاحاً مماثلاً يعود إلى قوة والمعية عرض هذا المؤلف بقدر ما يعود إلى نزوج الوضع العلمى. وقد طالب هذا العمل بإعادة بناء كل نظرية القيمة عن طريق التأليف بين، أو دمج، نظريّات الاحتكار

(٩) إن هذا، زائداً حقيقة أننا يجب هنا أن نعمل ضمن حركة واسعة يشارك فيها كثيرون رغم أن قلة منهم فقط تصنع الأعمال الحاسمة التى يسجلها التاريخ، يبرز بشكل أكثر وضوحاً إذا أخذنا بالاعتبار أيضاً الأدب المرتبط به وللخاص بأنماط احتكار انطه. ويمكننا أن نلاحظ حركة مماثلة فى دول الشمال (انظر بشكل خاص: F. Zeuthen, Mellem monopol og konkurrence, Nationaløkonomisk Tidsskrift, ١٩٣٠ and Problems of Monopoly and Economic Welfare, ١٩٣٠ وفي ألمانيا (انظر: von Stackelberg, Marktform und Gleichgewicht, ١٩٣٤ الذى لاحظ ونافس معظم المساهمات الألمانية، إضافة إلى المساهمات غير الألمانية).

(١٠) كان الفصل الثامن (حول التوزيع)، الذى وردت محتوياته أحياناً فى مقالته قدّمت إلى الجمعية الاقتصادية الأمريكية (فى اجتماع فيلادلفيا ١٩٣٢) ونشر بعدئذ in extenso (بشكل موسع) فى: in Explorations in Economics (على شرف ف. دبليو. تاوسك F. Taussig ١٩٣٦)، قد أضيف إلى الطبعة الثانية من الكتاب (١٩٣٧). والفصل السابع - وهو الفصل الثانى بشأن تكاليف البيع - كان قد خُف من رسالة الدكتوراه التى سلّمت إلى جامعة هارفارد الأول من نيسان ١٩٢٧ التراماً بالفترة المحددة لتقديمها، مع أنه كان قد اكتمل حينذاك. لا تختلف الأطروحة، من حيث الأساسيات، عن الطبعة الأولى من الكتاب، ونظراً إلى إنها كانت فى طور للتفجّع النهائى منذ عدة شهور سابقة، فهى لا تدين بأى شىء إلى مقالة سراففا (The Laws of Returns under Competitive Conditions) التى ظهرت فى: Economic Journal, December ١٩٢٦. وكان المؤلف قد قدّم الموضوع لرسالة الدكتوراه فى وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٢١ حينما كان طالباً فى جامعة ميشيغان (من مراسلات المؤلف). ورغم التأثيرات غير المسبوبة التى قد تكون وردت من التعليم المارشالى المبكر، فمن إزاء مثال مثير من الأصالة الذاتية والموضوعية - أصالة من النوع النظرى البحث الذى لا يدين بشىء إلى جمع الأدلة الواقعية المباشرة - مع أن توافر 'مبدأ مرشد' كان سيخلق بالتأكيد نظرية ما من شأنها أن تلائم الوقائع بصورة أفضل مما فهمها تشامبرلين على إنها نظرية المناصفة القائمة فى ذلك الوقت (مراسلات المؤلف). وفى هذه الحالة، يبدو أن من الملائم أن نهجر مبدأ الإيجاز الذى يحكم عرضنا، وبخاصة فى هذا الجزء. ليس فقط بسبب أهمية الكتاب - الذى باتى منذ كتاب كينز: General Theory من حيث الأهمية وبمستوى أهمية كتساب هيكس: Value and Capital ومساهمة هايك Hayek - الذى ينبغي بالتأكيد اعتباره كأحد الكتب الأكثر نجاحاً فى الاقتصاد النظرى التى قدمتها الفترة منذ عام ١٩٢٨، ولكن أيضاً لأن مؤلفه، مثل معظم الكتاب الذين ورد ذكرهم فى هذا الكتاب، ليس بعيداً عن متناول الاتصال الشخصى. وإن الاتصال للشخصى، ولو بطريقة واحدة من بين طرق عدة لدرس أشكال التفكير البشري وبخاصة للشكل الذى يظهر به العمل الأصيل ويحدث أثره، تمثل طريقة مهمة ومفيدة بشكل خاص فى توفير اختبار بالنسبة للآخرين شمة ثلاثة عناصر واضحة بشكل خاص من الإنجاز العلمى فى هذه الحالة: نزوج الوضع العلمى؛ القدرة على فهم فكرة مهمة بقوة وحساس؛ القدرة على البقاء معها وإبعاد النفس عن المؤثرات المزعجة التى تأتى من أفكار أو جوانب علمية أخرى.

والمنافسة، المنفصلة عن بعضها لحد الآن. كما أنه لم يكتف بذلك. فقد طالب أيضًا بـ *Weltanschauung* (نظرة فردية) اقتصادية تتيح، من زاويتها، ظهور كل المشاكل الاقتصادية عمليًا في ضوء جديد. ورغم ذلك، فإن المساهمات الأصلية الأهم في هذا العمل - التي تَرِد بشكل رئيسي في الفصول ٤-٧ المتعلقة بتنويع المنتج وتكاليف البيع - لم تقابل سوى باعتراض محدود جدًا من حيث الجوهر، إن كان هناك أي شيء منه حقًا. ولكن إن أدبًا شاملًا يدور حول توسيع وتطبيق هذه المساهمات قد جاء في أعقابها مباشرة.

وفي إنجلترا، فإن عمل السيدة جوان روبنسون: Joan Robinson, *Economics of Imperfect Competition* الذي ظهر عام ١٩٣٣ أيضًا، قد اصطدم بمهنة أقل استعدادًا، وصادف، لهذا السبب وأسباب أخرى، نجاحًا أقل إثارة. فكما نعلم، كان بيرو سرافا Piero Sraffa قد رفض عام ١٩٢٦ الفكرة القائلة إن اللجوء لنظرية الاحتكار كان لعلاج صعوبات التوازن التي ظهرت بالارتباط مع مفهوم تزايد الغلة. وحينما فعلَ هذا، فإنه ذهب إلى القول إن الظروف الفعلية في الصناعة تقع عمومًا بالمنطقة الوسطى بين الاحتكار والمنافسة، وإنه ما دامت النظرية التنافسية هي التي كانت تسود الحقل، فكان من الضروري إذن 'الانعطاف نحو الاحتكار'. وإذا وجدت الاحتكار يزاح هكذا عن 'حظيرته غير المريحة' (روبنسون، المصدر السابق، ص ٤)، التي كان يوجد فيها منعزلًا عن الكيان الرئيسي للتحليل الاقتصادي، فقد اقترحت السيدة روبنسون 'إعادة بناء نظرية القيمة بترك الاحتكار' 'يبتلع التحليل التنافسي' 'swallow up the competitive analysis' - حيث تشكل كل منشأة متكررًا فرديًا. أي بائع منفرد لمنتجاتها الخاصة بها، وأن المنافسة تأتي بالتدرج إلى أن نصل إلى الحالة القصوى حيث يوجد عدد كبير من أمثال هؤلاء البائعين المنفردين الذين يبيعون، في سوق تامة منتجات يمكن استبدالها بغيرها بصورة تامة، وحيث يصبح الطلب على منتج كل واحد منهم مرنا مرونة تامة، وهي الحالة التي توصف عادةً كمنافسة تامة (المصدر السابق، ص ٥) (١١). تنبغي ملاحظة أن هذا المفهوم للاحتكار ليس هو المفهوم التقليدي.

(١١) في: التمهيد والمقدمة لكتابتها، لم تعبر السيدة روبنسون عن امتنانها إلى مارشال وبيجو فقط بل أيضًا أثرت بالفضل الكبير لسرافا مما يجعل من الضروري الرجوع إلى مقالاته - كل من مساهمته الإنجليزية والإيطالية المذكورة في الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم ٨، أعلاه - في كل القضايا التي تتعلق بنواياها التحليلية الأساسية. ومما يجعل هذا أكثر صعوبة حقيقة أن سرافا (انظر الجملة -

وفي الواقع، فإن المفهوم التقليدي لا يمكن تعريفه بصورة مرضية إلا بواسطة المعيار الذي مفاده إن المفهوم يسمح بتطبيق نظرية كورنو-مارشال للاحتكار Cournot-Marshall theory of monopoly. ولكن هذه النظرية بدورها تفترض مسبقاً وجود منحنى طلب معطى بصورة مستقلة ومحصن ضد تأثيرات المنشآت الأخرى على سلوك المنشأة المعنية. وعليه، فإن النظرية التقليدية غير قادرة بحكم تكوينها على 'ابتلاع' *sallow up* أى حالات يتعذر فيها إهمال هذه التأثيرات وبالتالي فإن المفهوم التقليدي للاحتكار يصبح غير قابل للتطبيق.

(التالية في المقن) لم يستعمل كلمة: احتكار بمعناها لدى روبنسون ولكن بالمعنى العادى. بيد أن روبنسون أفرت أيضاً بفضل أو بنوع من الشراكة الروحية لعدد من الزملاء الاقتصاديين الآخرين ممن ينبغي أن نذكر ثلاثة منهم بشكل خاص. فهناك هارود Harrod الذي ينبغي تقدير مساهمته في تحليل الأنماط التنافسية غير البحتة أو غير النامة على نحو أرفع مما تشير إليه مقالاته بحد ذاتها (بما فيها: 'Doctrines of Imperfect Competition,' Quarterly Journal of Economics, May 1934 ; Imperfect Competition and the Trade Cycle,' Review of Economic Statistics, May 1936 ; and 'Price and Cost in Entrepreneurs' Policy,' Oxford Economic Papers, May 1939) وبخاصة عدد أخذ تواريخها بنظر الاعتبار. وكان هناك شوف Shove وكان Kahn اللذان قد يدين اسماهما، في وقت ما من المستقبل، بالجزء الأعظم من الاعتراف بهما إلى ثناء السيدة روبنسون عليهما بصورة سخية، وهذا الثناء في محله تماماً (كما هو شأن ثناء كينز على كان Kahn، انظر الفصل الخامس، أدناه). فكلاهما عالم من نوع معين تقدمه جامعة كامبريدج بصورة جاهزة أكثر مما تفعل مراكز الاقتصاد العلمى الأخرى أو بالأحرى مراكز العلم عموماً، وقد طرعا أفكارهما في بركة عامة، وعند طريق الاقتراحات الناقدة والبناءة، فأنهما ساعدا أفكار الكتاب الآخرين على الظهور بشكل واضح، وكان لهما تأثير مجهول الاسم - تأثيرهما كفاءة - يتجاوز كثيراً أى فضل يمكن أن يُنسب إليهما بشكل محدد بفضل أعمالهما، وانتَهَزَ هذه الفرصة للإشارة إلى نقطة شُذِذَتْ عليها السيدة روبنسون كثيراً في تمهيدها، وفي كل كتابها حقاً: "منحنى الإيراد الحدى". فهى ترجع الفضل، في هذا الشأن وفي تسميته، إلى العديد من معاصريها، وبخاصة السيد هارود والأستاذين ينيتما Yntema وفابنر Viner. ومن للطبيعى تماماً أن استعمال هذه الأداة الملائمة كان قد قرض نفسه في ذلك الوقت على كثيرين (ومن فيهم تشامبرلين)، وبخاصة على من تصارع سابقاً مع منحنيات مارشال الكلية الأقل إحكاماً. ومع ذلك، فلا ينبغي أن ننسى إن الأداة كانت قد استعملت، أولاً، من قبل كورنو Cournot وأن أياً من كتاب العشرينيات والثلاثينيات لا يستطيع ادعاء أى حق موضوعى فيها.

## الفصل الثالث علم الاقتصاد فى الأقطار الشمولية<sup>(١٢)</sup>

١- ألمانيا

٢- إيطاليا

٣- روسيا

ليس من داع لتفسير ما يبدو لبعض القراء كإهمال غير مبرر للأدب الاقتصادية 'الشمولية' totalitarian economic literatures. ومع ذلك، فأننى أحب أن أشير إلى أن مثل هذا الإهمال لا شأن له بالتحامل السياسى. فليست لدى أى نية لإهمال أى عمل تحليلى تم إنجازه أو يجرى إنجازه فى الأقطار 'الشمولية'، وأن مجرد حقيقة إن مثل هذا العمل يقدّم فى إطار الفلسفة الشمولية أو ينوى حتى خدمتها وتحقيقها لا تشكل سبباً لإهمال هذا العمل مثلما لا يشكل نفورى الشخصى القوى من المذهب النفعى utilitarianism سبباً لإهمال عمل بنتام التحليلى. ومع ذلك، فإننا نستبعد الفلسفات الشمولية المختلفة نفسها- كما هو شأن الفلسفة النفعية كفلسفة- ليس لأنها 'شمولية' بل لأنها 'فلسفات'، أى لأنها تأملات speculations خارج نطاق العلم التجريبي. وفى هذا فإننا لا نفعل سوى تطبيق مبدأ معين أخذنا به منذ البدء وجرت مناقشته فى الجزء الأول حينما طرحنا التمييز بين مسألة الاقتصاد التحليلى والاقتصاد السياسى وذلك لتجسيد هذا المبدأ أساساً. ونظرًا لتباين هذا الرأى تبعًا لمعتقدات المرء النهائية، فإننا ندعو القارئ لتثبيط ذاكرته بشأن ما قيل آنفاً.

ومع ذلك، فإن هذا المبدأ لا يفسر كلياً أن الأدب الاقتصادى المقدم فى الأقطار الشمولية لا يبرز كثيرًا فى الموجز الذى سيلي. فهذا الأمر يعود إلى سببين آخرين. أولاً، إن جزءاً من المساهمات الأهم كعمل ستاكلبيرغ Stackelberg أو جزء من عمل فيكيو Vecchio حول النقود سبق أن جرت الإشارة إليها فى الجزء

(١٢) [هذه هو الفصل الوحيد المكتوب للجزء الخامس، الذى لم يذكر نطاق موضوعه فى محاضرات المكسيك (الفصل الأول، القسم الثانى، أعلاه).]



الرابع حيث تمت متابعة تاريخ عدد من الموضوعات لغاية الوقت الحاضر؛ ثانيًا، إن المادة من هذا النوع والتي تتعلق بتاريخ التحليل الاقتصادي لم تكن وفيرة في الأقطار الشمولية. وفيما عدا ذلك، فإن الأعمال المقدمة في الأقطار الشمولية الرئيسية الثلاثة، إيطاليا وألمانيا وروسيا<sup>(١٣)</sup>، هي أعمال مختلفة جدا بحيث يتعذر إخضاعها لتعميم واحد.

## ١- ألمانيا

في ألمانيا، كانت طرق التعليم والبحث قد تحسنت بسرعة في فترة جمهورية وايمار Weimar Republic ١٨٣٢-١٩١٨. فالعمل التحليلي والعمل المتعلق بالمشاكل الجارية (من النوع الذي ترعاه جمعية السياسة الاجتماعية Verein fur Sozialpolitik) قد مضى كما كان جاريًا في السابق؛ وكما لوحظ في الجزء الرابع، الفصل الرابع، فقد قدّم هذان النوعان من العمل ميلهما المنهجى المعادى للنظرية، كما ازداد الاهتمام 'بالنظرية' والتمكن بها معًا بحيث بات الاستعمال الواسع لبحث كاسل<sup>(١٤)</sup> أمرًا هامًا كنتيجة وسبب وعرض على حد سواء؛ وعلاوة

(١٣) لم تكن اليابان وأستراليا بلدان 'شموليين' بأي مفهوم ذي معنى لهذا المصطلح. ولكن بالنسبة لليابان، فلا بد من ملاحظة أن انقطاع الاتصالات أثناء الحرب وعدم معرفتي باللغة اليابانية قد خلقت فجوة تعذر على سدها ضمن الوقت المتاح لي. وكل ما تمكنني علاقتي السابقة للحرب من قوله هو إن أهمية هذه الفجوة ليست ضئيلة بالتأكيد وأنها يمكن أن تكون كبيرة. [يعد سنتين من وفاة ج. شومبيتر، نشر طلبته اليابانيون السابقون ترجمة، أو حضروا لترجمة، كسل كنسب ج. شومبيتر ومقالاته الطويلة. وهذا يتضمن أعماله المبكرة باللغة الألمانية وهذا للكتاب: تاريخ. أما عليه: Das Wesen und der Hauptinhalt ... (1908) and Theorie der Wirtschaftlichen Entwicklung (1912)، فقد جرت ترجمتهما عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٧.

(١٤) سبق غير مرة أن جرت الإشارة إلى غوستاف كاسل Gustav Cassel. ومع ذلك، فمن الملائم أن نستعيد، في هذا المكان، مراحل مسار هذا القائد العالمي الأكثر تأثيرًا لعلم الاقتصاد في عشرينيات القرن العشرين - لأن كاسل كان كذلك مهما قال عنه نقاده (بمن فيهم أنا شخصيًا). نتذكر، أولاً، أول ثلاث قطع من العمل كان كاسل قد أثبت نفسه بها (موجزه حول نظرية معينة للأسعار، المنشور في مجلة Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft, 1899؛ والمقالة، التي لم تذكر لحد الآن بعد، حول أسباب التخيرات في المستوى العام للأسعار: 'Orsakerna, till förändringar i den allmänna prisnivan,' Ekonomisk Tidskrift, 1905؛ وجزئيًا، بفضل ما كان لكاسل من ميرة 'كحايد'، فإنه حصد سمعة عالمية أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى - وذلك أساسًا كخبير متأثر في النقود والعلاقات الدولية ومشارك في-

على ذلك، فقد كانت هناك الرسائل الأصلية لمعلمين مثل فون غوتل von Gottl و لايفمان Leifmann، واوبهايمر Oppenheimer، وشبان Spann، التي لا ينكر حتى أنفسى منتقديها فضلها في تشجيع أفكار كثيرة؛ كما كانت هناك أعمال ديبل Diehl، ويوكن Eucken، وآخرين، وقبل الجميع، أعمال شبيثوف Spiethoff وسومبارت Sombart التي هي أقرب إلى الفهم الإنجلو-أمريكي (وإلى فهمي الشخصي). ورغم أن مجموعة فينا، بقيادة البروفيسور ل. فون مايسس L. von Mises، حافظت على كيان حيوى إلى أن، بالنسبة لذلك الوقت في جميع الأحوال، تلاشت في ثلاثينيات القرن العشرين، بيد أن هذه المجموعة قد دخلت في علاقات أوثق من السابق مع بقية الاقتصاديين الألمان وأصبحت بهذا الشكل في وضع تستطيع فيه أن تفرض مذهبها الخاصة بها.

ثمة اتجاهان نحو الأمركة Americanization يتعذر إهمالها في هذا الموجز. الأول هو التقدم المتأثر نحو التخصص. فمع إن المقررات الشاملة حول الاقتصاد العام، والسياسة الاقتصادية (والاجتماعية)، والمالية العامة، قد حافظت على مواقعها المهيمنة، بيد أن المجموعات المتخصصة بدأت باكتساب وجود محدد أكثر فأكثر؛ وصار من الممكن بعد عام ١٩١٨، وبمعنى أهم من السابق، التحدث عن اقتصاديين زراعيين، اقتصاديين عمل أو اقتصاديين صناعيين. وقد توسعت مرة أخرى معاهد البحث كالمعهد الوطنى للبحوث الاقتصادية أو مكتب الاقتصاد الزراعى وذلك في إطار وخارج إطار الأقسام الحكومية المعنية بالمشاكل الاقتصادية. ويكفى أن نذكر معهد Institute für Weltwirtschaft في جامعة كييل، الذى أسسه أحد أكفأ مَنْ نظموا البحث منذ إيما وقت مضى: البروفيسور ببرنارد هارمس Bernard Harms، ومعهد Institute für Konjunkturforschung الذى أسسه منظم كفء بصورة مماثلة: البروفيسور ارنست فاغمان Ernst Wagemann، فى

---

«المؤتمرات الدولية حول هذه الموضوعات (وكمثال، لا أتخير سوى إلى عمله: Money and Foreign Exchange after 1914, 1922، وأن أسوأ ما يمكن أن يفعله الخبراء النقديون فى وقتنا الحاضر هو عدم درس هذا الكتاب). أخيراً، فقد حقق كاسل نجاحاً كبيراً، على الأقل خارج نطاق الاشتراكية الأصولية، عبر عمله: Theoretische Sozialökonomie الذى نشره بالألمانية (١٩١٨) مستفيداً من المصادفة أو، بخلاف ذلك، من بصيرة نفاذة. لقد كتبت بنفسى استعراضاً للطبعة الرابعة (١٩٢٧) من هذا العمل، لم يكن فى صالحه، كما هو شأن استعراض فيكسل الملحق بالطبعة الإنجليزىة من المجلد الأول من عمله الأخير: Lectures. ولا أظن أننا فيكسل أو أنا، كنا قد قلنا شيئاً ينبغي سحبه. ولكننا أملمنا شيئاً ما، أى أن الكتاب كان يمثل بالاضبط ما كان يحتاجه الاقتصاديون الألمان.

برلين<sup>(١٥)</sup> - حيث أضاف كلا المصدران مجالات اقتصادية جديدة إلى المجالات القائمة. ثمة نقطة واحدة فقط في هذه اللوحة ينبغي، من زاوية هذا الكتاب، تسجيلها بالنسبة لما حدث من تقدم كبير وعن تقدم موعود أكثر. فحينما استقرت جمهورية الوايمار، فإن حكومات الولايات الأعضاء - لم تكن هناك جامعات فيدرالية أو خاصة بل جامعات للولايات الأعضاء فقط state universities - قد استجابت بصورة متزايدة لطلب الأحزاب السياسية، وبخاصة الحزب الاشتراكي للديمقراطية وحزب الوسط، بأن التعيين في كراسي الاقتصاد المهنية يجب أن يأخذ بالاعتبار الميول السياسية للمرشحين. والحجة، التي نوقشت بصراحة كاملة، هي كما يلي: إن الاقتصاد، بعكس علم الطبيعة وعلى غرار الفلسفة، هو Weltanschauungswissenschaft، أى 'علم' يُعنى بالبحث والتعليم، تدخل فيه بالضرورة المعتقدات والولاءات النهائية للباحث أو المعلم. لقد تجسدت هذه المعتقدات والولاءات النهائية في الحزب الاشتراكي وحزب الوسط (الكاثوليكي) وفي تجمع لبعض الأحزاب الأخرى التي عُرفت، وفقاً لنقيضها، بأنها أحزاب غير اشتراكية أو أحزاب كاثوليكية؛ ومن هنا، فإن مناصب الأستاذية يجب أن توزعها بالتساوى قدر الإمكان بين أعضاء هذه المجموعات السياسية الثلاث، مع أن أحدًا بالتأكيد لم يقل إن هذا الأمر ينبغي أن يتحقق بغض النظر عن مؤهلات المرشحين. وليس من دافع لمناقشة هذا الأمر مرة أخرى. إن الاتجاهات التي تعكسها نظرية Weltanschauungswissenschaft يمكن الشعور بها، بصراحة أقل، في ظل جميع الظروف وفي كل الأقطار. بيد أنها لم تهيمن كلياً في أي مكان - إلا في روسيا الحديثة. أما في جمهورية الوايمار، فقد عملت مقاومة الكليات ومقاومة الأعضاء المتنفذين في الجهاز البيروقراطي على إبقاء هذه النظرية ضمن حدود ضيقة نسبياً.

(١٥) لقد انطلق المعهد الأخير من منحنيات بارومتر هارفارد بصورة صريحة، مع أن عمله، الإحصائي أساساً، قد توسع حالياً ليتجاوز ما يفترضه هذه المنحنيات - شأنه في ذلك شأن عمل جمعية هارفارد الاقتصادية إلى حد بعيد. وربما شكّل هذا المعهد التأثير الأهم الوحيد في نشر معرفة طرق الإحصاء الحديثة (كما فهمت حينذاك). وهكذا، فإن عمله يحتل أهمية تاريخية. وهو يرد بشكل رئيسي في ملاحق مجلة المعهد، the Vierteljahrshefte zur Konjunkturforschung؛ انظر، مثلاً، للملاحق رقم (٤) حول (The Analysis of Economic Curves (H. Hennig)، والملاحق رقم (١٦) و(١١) حول (Seasonal Variations (O. Donner)، والملاحق رقم (٩) حول (Trend (P. Lorenz) والملاحق رقم (١٢) حول (Russian Contributions (A. L. Wainstein, S. A. Perwuschin, M. W. Ignatieff). وكان هناك تعاون وثيق مع مكتب الإحصاء القبرالي الذي نشر سلسلة من الدراسات التاريخية، إضافة إلى منشوراته الجارية.

وفى ظل هذه الظروف، فإن ظهور الاشتراكية القومية National Socialism لم يشكل تغييراً كبيراً بشكل تام ولم يمسبب كل الدمار الذى يمكن أن يتصوره المراقب الأجنبى. فالنظام الاشتراكى القومى لم يتحمل ليس فقط انتقاد سياساته بل أيضاً ظهور أى نقص فى التعاطف مع فلسفة الحزب. إذ إنه شجع أعضاء الحرب واحترق اليهود. ومع إن هذا النظام لم يشدد على مذاهب الفكر المقبولة لديه، فإنه رحب بها. وفى الحالات الفردية، فإن الحزب أو المجموعات داخل الحزب أو حتى ذوى النفوذ authorities ذهبوا أبعد كثيراً مما يفترضه كل هذا. وإضافة إلى ذلك، يجب الأخذ بالاعتبار الآثار المزعجة للظروف العامة على البحث والدراسة، والتى سادت حينذاك. ورغم ذلك، فقد تواصل معظم العمل المهنى ولو بدرجة أقل مما هو الحال فى حقل العلوم الطبيعية. وبشكل خاص، فلم يكن من شأن أحد أن يتعرض لمشاكل كنتيجة لتطوير أدوات نظرية أو إحصائية جديدة. فعمل كعمل كينز: General Theory، كان يمكن أن يظهر دون أن يضايقه أحد- وقد حدث هذا بالفعل<sup>(١٦)</sup>. ولا ينبغي أن ننسى أن العقيدة الاشتراكية القومية لم تكن عقيدة اقتصادية بشكل رئيسى أو أساسى وبالتالي فهي تنمشى ليس فقط مع كل أنواع الاقتصاد التنفى بل أيضاً مع الدفاع عن سياسات تتباين تبايناً واسعاً.

## ٢- إيطاليا

ونجد فى إيطاليا وضعاً مماثلاً، إلا أنه أكثر وضوحاً. فالنظام الفاشى كان يستاء من انتقاد سياساته بقدر الاستياء فى ألمانيا أو حتى أكثر تظسراً إلى أن سياساته المختلفة كانت أكثر ارتباطاً بالقائد شخصياً<sup>(١٧)</sup>. كما شدد هذا النظام أما على تعاطف موقف الاقتصاديين، أو على حيادهم على الأقل- وقد يمكن التعبير

(١٦) انظر: Carl Fohl, Geldschöpfung und Wirtschaftskreislauf (1937). ويخبرنا هذا الكاتب فى المقدمة أن مخطوطته قد اكتملت فى كانون أول ١٩٣٥. والأمر المهم هو التشابه الكبير، ولو غير الكامل، بين حاجته ومحاكمته كينز (انظر الفصل الخامس، أناه).

(١٧) فقد ترك هنر السياسات المختلفة، وبخاصة الاقتصادية منها، لنوابه الذين بقوا فى مواقع القيادة لمراسل طويلة نسبياً وسمح لهم ببليل الشهرة وبتطوير سياسات خاصة بهم. بينما لم يسمح موسوليني بذلك. وعليه، فإن السياسات الاقتصادية للفاشية، وحتى فى التفاصيل، كانت تميل إلى أن تصبح، فى أعين الجمهور، سياسات شخصية خاصة به.

عن الوضع بأفضل صورة بالقول إن ما شددت عليه الحكومة هو ضرورة أن لا يكون هناك عداء فعال للمبادئ الفاشية. لقد اضطررنا للانعزال بعض الكتاب القياديين - مثل ريسي Ricci وبريسيانى-تورنى Bresciani-Turroni - ولكن لم يتم التعرض بمعظمهم بصورة خطيرة. أما العمل العلمى البحث، فلم يتم التعرض له قط<sup>(١٨)</sup>. وفى ظل هذه الظروف، فقد واصل الاقتصاد العلمى تحركه عند المستوى العالى الذى رأيناه فى الجزء الرابع، فى إطار مدرسة باريتو وخارجها على حد سواء، ولغاية الحرب. ولم يكن هناك أى تغيير باستثناء آثار الحرب، كما لم تكن ثمة آثار بعد سقوط النظام.

### ٣- روسيا

ولكن حالة علم الاقتصاد الروسى<sup>(١٩)</sup> فى المرحلة الستالينية تختلف عن حالتى ألمانيا وإيطاليا ليس فقط من حيث الدرجة بل من حيث النوع أيضاً. وهذا الأمر لم يكن كذلك بصورة تامة فى العقد السابق لتلك الفترة - أى بين عامى ١٩١٧ و ١٩٢٧ تقريباً. فخصوم النظام السوفيتى، وحتى المحايدون، قد جرت

(١٨) من المهم التشديد على أنه حتى فى البحوث التى كانت تتعاطف بشكل على مع *cita corporativa* (المذبذبة التعاونية)، فإن الأجزاء التحليلية من هذه البحوث لم تختلف عن المذهب الاقتصادى المقبول بصورة عامة وكل يمكن أن يكتبها أعداء للفاشية أيضاً. وكمثال، أشير إلى عمل البروفيسور لوى أموروسو (Luigi Amoroso: 1938) *Principii di economica corporativa*. يعنى الجزء من الأولان من هذا العمل بنظريات النقود والتوازن على التوالى وهما يخلوان من أى مضامين سياسية، فاشية أو غيرها. إلا أن الجزء الثالث يطور ما يمكن تسميته الفلسفة الاقتصادية للفاشية - التى من شأن كثير منها، كما صاغه أموروسو، أن ينزل استجسان الاقتصادى الأمريكى النمطى modal. وكمثال آخر، أشير إلى مقرر معين، من محاضرات حول السياسة الاقتصادية أو الاقتصاد السياسى، لم يلائم البرج العاجى لما يسميه نحن هنا 'العمل العلمى البحث'، ولكنه، مع ذلك، لا يندرج على قيود كثيرة. أنه عمل البروفيسور جيوفانى ديماريا (Giovanni Demaria: 1937) *La politica economica dei grandi sistemi coercitivi*.

(١٩) أكرر: أنى لا أعرف الروسية وأن الملاحظات التالية تستند على ما يلى: (أ) أعمال روسية كذلك التى تتوافر بلغات أعرفها كالإنجليزية والألمانية؛ (ب) محادثة مع زملاء يعرفون الروسية، ولكن لا ينبغي اعتبارهم مسؤولين عن الانطباع الذى أخذت من تلك المحادثة؛ (ج) أدب ثانوى ذو قيمة متفوتة ويحمل سمته، وإن ليس كله، ميلاً معادياً للبلشفية. وأشير فقط إلى العمل الذى وجدته أكثر فائدة، وأكثر دقة من غيره وذلك بقدر قدرتى على الحكم: A. Zauberman, 'Economic Thought in the Soviet Union,' *Review of Economic Studies* (vol. xv1 (1), 1948-49 and vol. xv1 (2) and (3), 1949-50). من الواضح أن ج. شومبيتر لم يقرأ سوى المقالة الأولى من مقالات زاوبرمان الثلاث.

معاملتهم دون رحمة أكثر مما حدث لخصوم نظام الاشتراكية القومية أو النظام الفاشي. فالبحث العلمي نفسه، وليس فقط مناقشة السياسات، قد تم التحكم به regimented بصورة لم تكن مألوفة في ألمانيا أو إيطاليا، وذلك ليس فقط بسبب طبيعة وطرق الإدارة البلشفية بل أيضاً لسببين آخرين عززا أحدهما الآخر، رغم تناقضهما. فمن ناحية، كانت العقيدة السوفيتية، أيديولوجياً على الأقل، عقيدة اقتصادية من حيث الجوهر وأن أي انحراف عن الكتب المقدسة، حتى وإن كان نظرياً بحثاً، كان يكتسب أهمية يصعب علينا فهمها؛ ومن ناحية أخرى، فإن الحكومة السوفيتية، طبعاً، استغلت إلى أقصى حد العواطف الساذجة للناس الثوريين الذين تصوروا بالضرورة، بعد بلوغ الألفية السعيدة، أنه لم تعد هناك 'قوانين اقتصادية' وبالتالي فليست ثمة حاجة لأي تحليل اقتصادي قط. وفي هذا الوضع، فقد مالت المناقشة حصراً نحو الرغبات الآنية للرجال الذين كانوا، أو يتصور أنهم كانوا، في القيادة أو قريباً منها، وأن حججاً من قبيل أن وجهة نظر معينة كانت 'رجعية' أو 'يسارية' - وفي الواقع، مجرد استباه - شرعت بإزاحة وجهات النظر العلمية. ورغم ذلك، فإن التغيير break لم يكن كاملاً. فما سهل اعتناق الأصولية السوفيتية هو حقيقة أن الماركسية، التي هي العقيدة المفروضة الآن، كانت لها سطوة قوية على الاقتصاديين الروس حتى قبل عام ١٩١٧ وحقيقة أن المبادئ الماركسية تتيح فسحة واسعة للتحليل العلمي ضمن حدودها. ولكن ما دام الأنصار الماركسيون حقاً، كبوخارين، يلعبون بعض الدور، فيمكننا أن نشير، نوعياً أكثر مما كمياً، إلى أن العمل التحليلي حقاً كان في انحطاط، ولكن ليس ثمة سبب للشك بوجود عمل علمي حقيقي - كما يشهد على ذلك مجرد وجود معهد ماركس-انجلز. وعلى أي حال، فقد كانت هناك معاهد أخرى: معهد للبحث في الاقتصاد الزراعي ومعهد آخر للأعمال وبحوث الدورة، على سبيل المثال، تمتعت حينذاك ببعض الحرية ليس في جميع البيانات فقط ولكن في تفسيرها أيضاً. وقد قاد عمل كوندراتيف Kondratieff، الذي أشرنا إليه من قبل، إلى تشجيع كبير<sup>(٢٠)</sup>

(٢٠) نشرت نظرية ن. د. كوندراتيف N. D. Kondratieff للدورة الطويلة في كتب ومجلات كثيرة يتوافر بعضها بالروسية فقط. ثمة ترجمة مختصرة، عن مقالة ألمانية، لأجزائها البروفيسور و. ف. ستوبلر =

وشكّل، بقدر ما أعلم، ذروة العمل الذى قدّمه عدد كبير من الاقتصاديين المقتدرين (برفوشين Perwuschin، وأبورين Oparin، وسوكولنيكوف Sokolnikoff، وآخرون)؛ وإن هذا العمل، رغم المضامين المنحوسة لحقيقة اختفاء بعض المؤلفين منذ ذلك الحين، يمكن أن يؤخذ كبرهان على أن علم الاقتصاد الجدى كان قد تواصل إلى أن فرضت نفسها القيود الشديدة للنظام السئاليينى. وعندئذ، فإن التغيير break قد حدث رغم كل شيء، وأن التعليم، إضافة إلى عمل معهد الاقتصاد فى الاتحاد السوفيتى، تحولاً أكثر فأكثر إلى معالجة وصفية للمشاكل العملية التى تواجهها الحكومة السوفيتية وإلى اتهامات متبادلة بين العبيد وبصورة متواصلة وذلك خشية على حياتهم<sup>(٢١)</sup>. نقصر على تناول نقطتين تَعدّان بأشياء أفضل فى المستقبل. أولاً، لقد ورثت روسيا السوفيتية، من عهود ما قبل الاتحاد السوفيتى، تقليداً ممتازاً من العمل فى الطرق الإحصائية وخلفيتها الرياضية - المتصلة بالاحتمالات بشكل رئيسى. فقد تواصل هذا العمل، المعرض للهجوم السياسى أكثر من علم الاقتصاد، ودأب على تقديم مساهمات متميزة عالمياً. ثانياً، من الواضح أن من المستحيل 'تخطيط' الاستثمار دون تطوير جهاز معين، مهما كان بدائياً، للمقارنة بين الطرق البديلة لتنفيذ هذا الاستثمار، وذلك حتى إذا جرى تحديد الهدف من هذا الاستثمار بأمر دكتاتورى، ولمقارنة أهداف الاستثمار البديل إذا كانت هناك بعض الحرية فى الاختيار. ولكن معايير التأمين ومفاهيم القيمة، والإنتاجية الحديثة، والفائدة، تدخل

---

W. F. Stolper=، والتي اعتقد كوندراتف نفسه أنها تعطى زبدة نظريته ويمكن إيجادها فى: Review of Economic Studies, November 1935، واستعراض، قدّمه السيد جورج غارفى George Garvy، للسجال الذى حدث بشأنها ('Kondratieff's Theory of Long Cycles') فى نفس المجلة، تشرين ثان ١٩٤٣. يبين هذا السجال جيداً، من ناحية، الوضعية الشديدة التى أدبرت بها للسجلات فى تلك البيئة، ومن ناحية أخرى، فإنه يبين حقيقة أن وجهات النظر العلمية لم تكن غالبة وحقيقة إن العمل العلمى كان ما يزال ممكناً. وكان كوندراتف قد نفى إلى سيبيريا العام ١٩٣٠.

(٢١) تتضمن سجلات أكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفيتى (قسم الاقتصاد والقانون) ملاحظات حول هذه الحالة من الأشياء (دون استخدام المصطلحات الواردة أعلاه) تتراوح بين إدانة، وإدانة مصادة، لماركسية مجنبة. ولكن يبدو أن من المشكوك فيه ما إذا كان العمل التحليلى من النوع المطروح للمناقشة الآن، مع محاولته الصيغانية لإعادة اكتشاف عناصر من المنطق الاقتصادى دون الوقوع فى الهرطقة، يمكن تفضيله بالفعل على التوقف الكلى لهذا العمل. ويبدو أن أهمية هذه المحاولات قد بولغ بها من قبل البروفيسور س. لاندوير S. Landauer: 'American' : From Marx to Menger. Economic Review, June 1944. انظر كذلك: (John Somerville, Soviet Philosophy (1946).

بحكم الضرورة المنطقية في أي محاولة لتحقيق ذلك، بيد أن مهمة الاقتصاديين السوفيت كانت وما تزال تتمثل ليس بتحسين هذه المفاهيم بل إقصائها بطريقة من شأنها إخفاء تشابهها الجوهرى مع المفاهيم 'الرأسمالية' المناظرة<sup>(٢٢)</sup>. إن التقدم على هذا الخط صعب وبطء خشية التهديد الدائم بالشجب الذى يتخفى خلف التعليقات السلوية التى يبدو إن المنشورات من هذا النوع قد حصلت عليها لحد الآن. ومع ذلك، فإن هذه الأعمال تتطوى على بعض الأمل بالنسبة للمستقبل، وبخاصة حينما نتوقع بأمان أن تصبح الاتهامات من هذا النوع اتهامات عتيقة: فمن المؤكد أن الاقتصاديين البلاشفة يكتشفون، في آخر الأمر، ما أدركه باريتو وبارون قبل نصف قرن، أى ثمة منطق لقتصادى لا ينطوى على أى شىء 'رأسمالى' تحديدًا. وليس هذا كل شىء. فمحاسبة الدخل القومى وطرق وضع الميزانية تتطور بسرعة في الأقطار غير البلاشفية - التى يصعب أكثر تسميتها أقطاراً 'رأسمالية' - وأن الاقتصاد التقليدى يتعين عليه أن يكيف نفسه لها [عزم ج. شومبيتر على كتابة قسم حول محاسبة الدخل القومى في هذا الجزء الختامى، ولكنه لم يفعل ذلك]. وما تزال هذه الأساليب وطرق التحليل المناظرة ضرورية في الدولة السوفيتية كما هو واضح. وهكذا فثمة أسلوبان، كانا قد نتجا عن احتياحات مماثلة، شرعا بتأكيد نفسيهما بصورة مستقلة في روسيا وكل مكان، وبخاصة في الولايات المتحدة،

(٢٢) إن المثال المرضي تقريباً كان قد قدمه هولاند هانتز The Planning of Investments in the Soviet Union. Review of Economics and Statistics, February 1949. لقد ترجم البروفيسور هانتز، هناك، فصلاً من كتاب مدرسى وضعه البروفيسور خاتشاروف Khachaturov حول (Economic Principles of Railroad Transportation) (1946) وحل معاملاً الفعالية النسبية للاستثمار Coefficient of Relative Effectiveness of Investment فى ظل الجانب المذكور فى المتن. بطريقة منورة إلى أبعد حد. ويجد القارئ أمثلة أخرى، ولو أنها مطبوعة بصورة أقل كمالاً، هي [المقالة الأولى من] المقالات [الثلاث] التى كتبها زاوبرمان Zauberman الذى أبرز عمل س. غ. ستروملين S. G. Strumlin. كما يشير أيضاً (xvi(1), p 3n vol إلى محاولة مبكرة قامت بها السيدة ب. كيملنيسكايا B. Khmelnitskaya لتأمين مجال للنظرية الاقتصادية وذلك بتعريفها (على نحو معقول ثماناً) بوصفها العلم الذى يعنى بمعايير norms الإدارية العقلانية لمجتمع اشتراكى ('منظم'). ومن الممتع أن نلاحظ أنها، عند قياسها بذلك، تبين لأغراضها معاهيم فون غوتل Gottl الألمانية حول الـ idiography (وصف الوقائع الفردية، أما الكلمة المذكورة هناك: ideographic فلا بد أنها غلطة مطبعية misprint) والـ nomothesis (التبشير المعمم للقوانين الذى حوّلته هي إلى normography، مستبدلة بذكاء مفهوم 'القواعد' nomos لدى غوتل بكلمة 'معيان' norm).



وهما يميلان إلى التقارب والالتقاء في نقطة معينة- مثلما تفعل هذا الأمر أساليب أخرى كثيرة. ورغم ذلك، فلا نستطيع أن نذكر شيئاً أكثر من هذا بالنسبة لتاريخ التحليل الاقتصادي، ولن يستغرب من هذا سوى من لم يفهم، حتى عند هذه اللحظة، هدف هذا الكتاب<sup>(٢٣)</sup>.

---

(٢٣) يعود، طبعاً، أحد أسباب عقم علم الاقتصاد الروسي في الفترة المدروسة إلى حقيقة أن بعض الحكام، وبخاصة لينين وتروتسكي Trotsky، وحتى ستالين، كانوا يكتبون كثيراً ومصورة أمرية في قضايا تعود عادة إلى حقل علم الاقتصاد المهني. وهكذا فقد يعترض، حتى القارئ الذي يدرك هدف هذا الكتاب ويعرف كيف يميز التحليل الاقتصادي عن الاقتصاد السياسي، على عدم إشارتي إلى أعمال هؤلاء الرجال الثلاثة أو لينين على الأكل. وقد سبق لنا أن قدمنا الجواب: فمساهماتهم في التحليل الاقتصادي هي مساهمات صنيعة، مهما عظمت أهميتهم التاريخية من نواح أخرى.

## الفصل الرابع الديناميكا وبحوث الدورة الاقتصادية

- ١- دينمة النظرية الكلية: الديناميكا الكلية
- ٢- المئتم الإحصائي: القياس الاقتصادي
- ٣- التفاعل بين الديناميكا الكلية وبحوث الدورة الاقتصادية

لنستعد مرة أخرى إن الديناميكا، في كل مكان من هذا الكتاب، تعنى حصراً التحليل الذي يربط كميات تعود إلى نقاط مختلفة من الزمان النظري - بالمعنى الذي تم تفسيره سابقاً غير مرة - وليس نظرية العمليات التطورية التي تسير مساراتها في الزمان التاريخي: الديناميكا تكون coextensive عملياً (أي تمتد على مكان أو زمان واحد) مع تحليل السلاسل sequence analysis وأنها تتضمن ونه يتضمن تحليل الفترة period analysis كحالة خاصة، بيد أن الديناميكا ليست coextensive مع نظرية النمو أو التنمية أو 'التقدم' الاقتصادي<sup>(٢٤)</sup>. وعند تعريفها هكذا، فإن الديناميكا تشكل مدخلاً جديداً على نحو حقيقي. سبق أن رأينا بالفعل، في محطات مختلفة من دربنا وبخاصة في حالة سيسموندى، إن الاعتبار الديناميكية، بمفهومنا، كانت قد تطلعت على التحليل الاقتصادي مرات كثيرة، ضمناً بشكل رئيسي ولكن بصورة صريحة أيضاً. ولكن الجوهر الدقيق لعلم الاقتصاد كان سباتيكياً رغم ذلك، وتم الاعتقاد بأنه يشكل كياناً مذهبياً قائماً بذاته body of self-contained doctrine، كياناً اشتمل، علاوة على ذلك، على كل البصائر الجوهرية أو جليها. وهذا واضح في حالة فالراس. ولكنه يصح على مارشال أيضاً<sup>(٢٥)</sup>. فمن المؤكد أن الأخير أضاف كثيراً من الاعتبار فوق السباتيكية

(٢٤) نكرر هذا هنا لأن هناك الكثير من المؤلفين المحدثين يطابقون الديناميكا بنظرية النمو. فريش Frisch و هيكز Hicks هما المرجعان الرئيسان اللذان يساندان مصطلحنا. بينما يمثل هارود Harrod - كل خاص، عمله: Towards a Dynamic Economics, 1948) وستلر Stigler سالفين بارزين على تمييز مصطلحات أخرى. ويقف آخرون في موضع وسيط مثل جارس ف. روس Charles F. Ross (Dynamic Economics, 1934). كما أكرر أن تشديدي على هذا التمييز لا يعود إلى أي رغبة في التنازع على كلمات بل لمجرد رغبتي بتفادي الخلط.

(٢٥) ولكن ليس على وجه الدقة، بطور الجزء الرابع، الفصل السادس، القسم الخامس، أعلاه.

considerations extra-static المتعلقة بالنمو بشكل رئيسي ولكنها تخص السلاسل أيضاً بحيث يمكن القول حقاً أن مارشال رسم مهمة النظرية الديناميكية المستقبلية (انظر عمله، Principles, p. 19n) مثلما رسم بالضبط مهمة القياس الاقتصادي المستقبلي؛ ولكن رغم أن مارشال قدّم لهذه الأشياء ما يلزمها من المادة، ووجهات النظر. والرغبة، بيد أنه لم يعبر نهر الروبيكون Rubicon. وفيما عدا ذلك، فإن مارشال كان قد لاحظ تلميحات بانتليوني Pantaloni وباريتو الموحية، ولكنه لم يتقدم باتجاه الهدف الذي أشارا إليه.

إن عبارة 'عبور نهر الروميكون' أقصدُ بها ما يلي: مهما كانت أهمية الغزوات الموسمية إلى مفهوم تحليل السلاسل، بيد أن هذه الغزوات قد تركت الكيان الرئيسي للنظرية الاقتصادية على الضفة الستاتيكية من النهر: فما ينبغي عمله ليس هو إكمال النظرية الستاتيكية بالحصيلة التي غنمتها تلك الغزوات بل استبدالها بنظام من الديناميكا الاقتصادية العامة الذي يمكن أن تدخل الستاتيكا فيه كحالة خاصة. إن إدراك حقيقة أن من المتعذر حتى تطوير نظرية ستاتيكية تطويراً كلياً من دون مخطط ديناميكي صريح (ساملسون)<sup>(٢٦)</sup>، وهي حقيقة كنا لاحظناها من قبل، هو خطوة أولى بهذا الاتجاه، وكان من الممكن أن تشير إلى بضع خطوات أخرى لو تيسر لنا المجال<sup>(٢٧)</sup>. ومع ذلك، فلم يتطور بعد أي هجوم على كل جبهة نظرية فالراس وإن تشبيه هذه الجبهة بـ building plot ما يزال قائماً بشكل ضار؛ إذ إن عدداً متزايداً من الكتاب يبصرون الهدف الجديد؛ ولكن هذا هو كل ما قد تحقق عملياً بالنسبة للوقت الحاضر ما دامت جهود هـ. ل. مور H. L. Moore لم تتجاوز الستاتيكا المقارنة أساساً، بيد أن الجهود التي تنصب على دينمة النظرية الكلية dynamize aggregative theory قد حققت نجاحاً وضعتاً أكبر.

(٢٦) انظر عمله: Foundations, part 11 وبخاصة الفصل الثاني. وانتهاز هذه الفرصة للتأكيد على أن البروسور ساملسون Samuelson، هناك وفي الملحق B، وكذلك في عمله: 'Dynamic Process Analysis' ومساهمته في: Survey of Contemporary Economics (الذي نشره هـ. س. إلز H. S. Ellis)، كان قد أبرز مهمة تعليمية ممتازة إلى أبعد حد؛ فليس ثمة مدخل أفضل إلى معنى وطريق الديناميكا الحديثة.

(٢٧) ومع ذلك، فإن ضيق المجال المتاح لا يشكل السبب الوحيد لامتناعي عن ذلك؛ إذ لا أحب إرباك الخطوط الرئيسية بالتفاصيل، من ناحية، وتحويل هذا الموجز إلى ثبت مراجع bibliography، من ناحية أخرى. وإن تصفح مجلدات مجلة Econometrica يمثل تقريباً كل ما يحتاجه القارئ للوصول إلى تفاصيل هذا الأمر.

## ١- دينمة النظرية الكلية: الديناميكا الكلية

وهذا مفهوم. فمن الواضح، من ناحية، أن النظرية الكلية aggregate theory، التي تختزل أعدادًا كثيرة جدًا من المتغيرات إلى نصف "زينة: دسنة" وحتى أقل، يمكنها أن تبرز بصورة أفضل من النظام الفالراسي في ظل التعقيدات التي لا يخلو منها حتى أبسط مخطط ديناميكي. وكمثال توضيحي، تأمل أداة دينمة بسيطة جدًا مثل إدخال فترات الإبطاء lags. فوفقًا للطرق المتاحة، وإلى أن يتم اختراع طرق قوية أكثر مما متوفر الآن، فلا يوجد ما يمكن قوله سوى القليل جدًا حينما نعطي مؤشرات زمنية مختلفة different time indices إلى كل الكميات التي تدخل نظام فالراس، باستثناء أن هذا يجعل إدارة ذلك النظام أمرًا متعذرًا. ولكن الأمر لا يكون كذلك حينما تقتصر المتغيرات التي ينبغي الاهتمام بها على: 'الاستهلاك'، و'الاستثمار'، والدخل القومي الذي يساوي الاستهلاك الجارى زائدًا الاستثمار الجارى بالتعريف. تصور أننا نفترض، اعتباطًا، إن الاستهلاك (C t) في فترة معينة (t) يساوي نسبة ثابتة (α) من الدخل في الفترة (t-1) أى  $\alpha Y_{t-1}$ ؛ وإن الاستثمار (I t) في الفترة t يساوي نسبة ثابتة (β) من الفرق بين الاستهلاك الجارى والاستهلاك في الفترة السابقة،  $\beta (C_t - C_{t-1})$  أو  $\beta (\alpha Y_{t-1} - \alpha Y_{t-2})$ . وإذا تذكرنا بأن  $Y_t \equiv C_t + I_t$ ، فإننا، على أساس رياضيات المدرسة الثانوية، نحصل على ما يلي كما هو واضح<sup>(٢٨)</sup>:

$$Y_t = \alpha (1 + \beta) Y_{t-1} - \alpha\beta Y_{t-2}$$

وهذه معادلة فرقية متجانسة من الدرجة الثانية مع معاملات ثابتة من السهل حلها وفق طريقة أولية تتوافر لدينا بصورة جاهزة وتعطى نتائج مهمة مؤكدة

(٢٨) هذه هي (ريدة) معادلة هامسن-ساملمون؛ انظر: P. A. Samuelson, 'Interaction between the Multiplier Analysis and the Principle of Accelerator,' Review of Economic Statistics, May 1939، التي أعيد نشرها في 'Readings in Business Cycle Theory' (التي احتارتها لجنة من الجمعية الاقتصادية الأمريكية، برئاسة ج. فون هايبرلر G. von Haberler، ١٩٤٤).

اقتصاديًا. إن الإغراء الذي يدفعنا للاستفادة من مثل هذا التبسيط الهائل لا يمكن مقاومته تقريبًا ويرد على كل الاعتراضات التي يمكن أن تثور على أسس نظرية<sup>(٢٩)</sup>. وهكذا، فليس من الغريب أن تشهد بداية الثلاثينيات ثراء في مثل هذه المخطوطات الكلية- الديناميكا الكلية لدى ر. فريش<sup>(٣٠)</sup>. إن هذه المخطوطات ليست كلها دقيقة من الناحية الرياضية- ومن شأن عرض أكمل أن يشير طبعًا إلى مخطوطات أخرى مهمة وضعتها اقتصاديون غير رياضيين كالبروفيسور فون هايك von Hayek. ومن الضروري أن نلاحظ بعناية أن هذا التوجه صوب الديناميكا الكلية كان، بحد ذاته، مستقلًا تمامًا عن أي رغبة بإقامة تحالف أوثق بين النظرية الاقتصادية والأرقام الإحصائية: فالديناميكا الكلية كان يمكن أن يؤكد حقوقها حتى لو لم تتغير قط مواقف المنظرين من الإحصاء، بالمقارنة مع الفترة السابقة، وأن كثيرًا من الكتاب، ممن لم يُظهروا أي علامة على تغيير كهذا في موقفهم، كانوا متلهفين كغيرهم بالضبط للاستفادة من مزايا التبسيط الكلي كأمر طبيعي.

## ٢- المنهج الإحصائي: القياس الاقتصادي

ولكن، من الناحية الأخرى، فإن التوجه القوي بنفس الدرجة نحو علم اقتصاد عددي numerical economics، يعمل إحصائيًا statistically operational، هو أيضًا عامل مهيم في وضعنا العلمي. وإن هذا العامل، مهما كان مستقلًا عن الرغبة بتبسيط نمط النظرية الاقتصادية بحد ذاته، يفضل أيضًا النماذج الديناميكية الكلية. فمع بضع استثناءات، فإن المتغيرات الكلية- وبخاصة حينما يتعزز عددها

(٢٩) من الملائم تأجيل درس هذه الاعتراضات ودرس تعديل مهم يبغي إضافته إليها. ولكن لنلاحظ حالاً أن مثالنا يوضح حقيقة أن الاقتصاديين عرضة للإغواء الآخر المتمثل بمحاولة تحسين الوضع عن طريق إدخال تبسيطات إضافية: ففي مثال، لا يقتصر تبسيط الأشياء على تخفيض عدد المتغيرات بل على فرضية ثبات المعاملات أيضًا ولو لم تكن المعاملات كذلك، لما كان من السهل معالجة المعادلة.

(٣٠) نذكر هنا مثالاً واحدًا فقط، أي مخطط البروفيسور ر. فريش R. Frisch نفسه المفصّل في مقالته القوية: 'Propagation Problems and Impulse Problem in Dynamic Economics,' (Economic Essays in Honour of Gustav Cassel) (1933). ويمكن أن يجد القارئ أمثلة أخرى في العرض الذي كتبه كتبرجس للمقالة، وهو يرد في الهامش التالي.

بإضافة مستويات الأسعار ومعدلات الفائدة - يسهل مطابقتها مع سلاسلنا الزمنية الأكثر أهمية. وكمثال بارز أشير إلى عمل تنبرجن<sup>(٣١)</sup>، الذي يُبدى كلا الاتجاهين بقوة، ويشكل عنصرًا مهمًا جدًا في البحوث الاقتصادية في وقتنا الحاضر بحيث إنه لا يغيب عنها مهما كانت هذه البحوث موجزة. إن مخططات تنبرجن الكلية العديدة، التي يستعمل معظمها في البداية عددًا من المتغيرات أكثر مما تستعمله مخططات المؤلفين الآخرين، تقع بالدرجة الأولى في صلب الاعتبارات النظرية البحتة التي هي اعتبارات بسيطة تمامًا - بحيث قد يكون من المفيد أكثر أن نتحدث عن اعتبارات بديهية *common-sense considerations*: فهي تتضمن، في نظام من المعادلات الخطية مع معاملات ثابتة (دائمًا تقريبًا)، تعريفات للمجاميع المهمة بشكل واضح *obviously important aggregates* (المعادلات التعريفية)؛ العلاقات التي توجد بين تلك المجاميع كما توحى البديهة بها (معادلات الموازنة)؛ والعلاقات التي يُعتقد أنها تصف سلوك مجموعات الأسر والمنشآت (معادلات السلوك أو 'القرار')<sup>(٣٢)</sup>. وهذا يتضمن المبدأ الأساسي القائل إن تشييد البنية النظرية يجب أن يسبق *precede* العمل الإحصائي؛ فالعلاقات نفسها لا تُستوحى من المشاهدات الإحصائية؛ فهي فرضيات، وليست نتائج<sup>(٣٣)</sup>. إذ إن الأرقام الإحصائية 'تفسر' القيم العددية لبعض المتغيرات بواسطة قيم عددية معطاة لمتغيرات أخرى من خلال طريقة الارتباط المتعدد - وهي عملية تزيل أيضًا تلك المتغيرات 'المفسرة' التي تشير معاملات انحدارها الجزئية إلى عدم أهمية تأثيرها. وعندئذ، فإن النظام، وفقًا للإحلال المتعاقب، يختزل إلى معادلات 'نهائية' تُصوّر الآلية الاقتصادية، كما

(٣١) من القائمة الطويلة من أعمال البروفيسور تنبرجن *Timbergin*، والعمل الذي قد يكون الأكثر ملاءمة، بالنسبة للقراء الأمريكيين والإنجليز، لوضع مدخل لطرقه النظرية والإحصائية، هو: *Statistical Testing of Business Cycles: I, A Method and its Applications to Investment Activity*; (and II, *Business Cycles in U.S. 1919-32*) (League of Nations, 1939). وكذلك مقالته: 'Suggestions on Quantitative Business Cycle Theory,' *Econometrica*, July 1935، التي هي أكثر قائمة كعرض ما يمكن تسميته، الآن، العمل الأكبر في الديناميكا. ولا يبعث كلا العنوانين على التيهة كما ينبغي. إذ يتوجب على القارئ، الآن بالذات، أن يهمل الإشارة الخاصة إلى دراسة الدورة الاقتصادية - لسبب سيوضح بعد قليل - ويقول العنول الأول كمقالة حول السيناميكا العامة والثاني كعرض له.

(٣٢) للوقوف على أمثلة، انظر العمل المذكور في الهامش السابق. ولا بد من أن نتذكر أن أعمال تنبرجن من هذا النوع بدأت عام ١٩٣٤ (يقدر ما أعلم).

(٣٣) وهذا هو الفرق الأساسي بين طرق تنبرجن وتلك للخاصة بـ دبليو. س. ميجل *W. C. Mitchell*، الذي يشير إلى طرقه أنها.

يُعتدّ<sup>(٣٤)</sup>. إن كل خطوة من هذه الطريقة، بحد ذاتها، عرضة لانتقادات جديدة ولا يمكن أن يقال بشأن هذه الانتقادات سوى أنها لا ينبغي أن تعمينا عن رؤية عظيمة هذا الجهد الرائد. ولما كان معظم هذه الانتقادات يحمل طابعاً إحصائياً، فإن عمل فريش - الذي أخذته تتبرجن بنظر الاعتبار إلى حد ما - ومجموعته ينبغي أن يُذكر عند هذه النقطة مرة أخرى، وبخاصة عمل هافلمو الذي، أثناء إقامته القصيرة في الولايات المتحدة ودون أن يقوم بالتدريس، قد مارس تأثيراً يمكن أن يضاهي عمل فترة كاملة لبروفيسور ما<sup>(٣٥)</sup>. ومع ذلك، وفي جميع الأحوال، فإن الاقتصادى الذى يقبل الديناميكا الكلية كما هي، سواء مع مئمتها الإحصائى أو من دونه، يمكنه أن يتحدث عن فتح حقاً - وليس فقط عن تطوير هجوم ما أو عن تحقيق وضوح أكثر بالنسبة لهدف معين، والذي هو كل ما يمكننا تسجيله بالنسبة لدينامة نظام فالراس أو باريتو.

### ٣- التفاعل بين الديناميكا الكلية وبعوث الدورة الاقتصادية

وكما شجع التوجه صوب القياس الاقتصادى تحديداً - المنزل للتفكير من خلال الأرقام الإحصائية - الديناميكا الكلية، فإن الاهتمام الواسع بمشاكل الدورة الاقتصادية قد شجع المكونات النظرية والعديد معاً للعمل للديناميكي الكلى. وهذا الاهتمام هو صفة بارزة في وقتنا الحاضر، كما سبق أن رأينا. ومن التحليل السابق للعوامل التى خلقت الديناميكا الكلية، وبخاصة الديناميكا الكلية الإحصائية، يمكن أن نستنتج أن هذا التطور كان يمكن أن يحدث حتى ولو لم يكن هناك شيء ما من قبيل النوع الخاص من التقلبات التى نعرف عادة كدورات اقتصادية. ومما قيل سابقاً في هذا الجزء والجزء الرابع، يمكن أن نستبطن من أن الاهتمام بظواهر

(٣٤) أشعر أن من واجبى الاعتذار للبروفيسور تتبرجن على هذا العرض. ولكننى أمل أنه والقارى سيفضلان حتى هذه الجمل، قليلة القيمة، على مجرد الإشارة إلى أعماله، التى لا يمكن الوثوق بأى كل قارئ سيتابعها.

(٣٥) ترد معظم تعاليمه فى مقالات له نُشرت فى مجلة *Econometrica*. ولكن انظر: Trygve Haavelmo, 'The Probability Approach in Econometrics,' Supplement to *Econometrica*, July 1944 (Cowle's Papers, New Series 4)

الدورات الاقتصادية كان يمكن أن يزداد، بالمقارنة مع الفترات التي سبقت عام ١٩١٤، حتى لو لم تظهر الديناميكا الكلية الحديثة. ولكن من الواضح أن كلا التطورين اتجه لتعزيز أحدهما الآخر وأن طرق ومواد ونتائج بحوث الدورة الاقتصادية تغمر علم الاقتصاد العام أكثر وأكثر، من ناحية، وأن طرق ومواد ونتائج الديناميكا الكلية الحديثة قد تطورت أساساً لخدمة دراسة الدورة الاقتصادية<sup>(٣٦)</sup> بحيث إن الإشارة إلى الدورات الاقتصادية أخذت تتطفل حتى على عناوين أعمال ديناميكية كلية كثيرة ذات مدى أوسع بكثير، من ناحية أخرى. ومن السهل الآن أن نصوغ بدقة أكثر طبيعة ونتائج هذه التفاعل<sup>(٣٧)</sup>.

كنا قد رأينا، في الجزء الرابع، الفصل الثامن، إن الأفكار الأساسية المتعلقة بظواهر الدورات الاقتصادية كانت قد قدمت قبل عام ١٩١٤<sup>(٣٨)</sup>. فما أضيف في وقتنا الحاضر، إضافة إلى التطوير النقدي لهذه الأفكار، تمثل بالدرجة الأولى بالثروة الجديدة من البيانات والطرق الإحصائية لمعالجة هذه البيانات. وحتى برنامج القياس الاقتصادي، إذا استثنينا الرياضيات 'العالية'، كان قد تحقق على يد باحثين بارزين مثل جوغلار Juglar وميجل Mitchel وشيبيثوف<sup>(٣٩)</sup>. ولكن إمكانات أكبر لا تضاهي طرحت نفسها منذ عام ١٩١٩. وقد اكتفى بعض الكتاب باستعمال أى أرقام كان يمكن أن تصلها أذرع جهازهم التحليلي. والمثال البارز هو البروفيسور بيجو. (إذ إن عمله: *Industrial Fluctuations* (1st ed. 1927)، رغم أنه يبقى عملاً 'نظرياً'، إلا أنه يختلف عن نوع العمل الذي كان يمكن أن يقدمه

(٣٦) تنويع للفارئ طريقة بسيطة لإدراك هذا وتمثل بتصفح عمل البروفيسور سوميرز: 'Classified Bibliography of Articles on Business Cycle Theory' الملحق بالمجلد Readings in

Business-Cycle Theory الذي تمت الإشارة إليه من قبل، أو إلى بعض ثبوت المراجع الأخرى، المذكورة هناك (ص ٤٤٤)، وبخاصة ثبت المراجع الذي وضعه البروفيسور ر. أ. غوردن.

(٣٧) وهذا يقصر لماد، عند حديثي عن الديناميكا الكلية بعد ذاتها ودون أن أقصد الحديث عن بحوث الدورة الاقتصادية تحديداً، توجب على رغم ذلك، في هامش سابق، الاستشهاد بالتين من أعمال تيرجن تحمل عناوينها هذه الدلالة. ويعود سبب إصراري على هذه النقطة، مع ما يمكن أن يبدو كحقيقة لا مبرر لها، إلى أنها جوهرية ببساطة بالنسبة للتشخيص الدقيق للوضع العلمي الحديث.

(٣٨) وهذا يسرى على نظرية البروفيسور فون هايك أيضاً، إذا أمكن ربطها بنظرية البروفيسور فون مايسس. وإذا تعذر ذلك، فإني أعتذر.

(٣٩) صحيح أن العرض الأولي لشيبيثوف Spiethoff لتحليله للدورة الاقتصادية ككل لم يظهر قبل عام ١٩٢٣ وأنا ما نزال ننتظر عمله الشامل، إضافة إلى ترجمته الإنجليزية، ولكن سبب هذا كان ومسا يزال يعود إلى محاولة شيبيثوف البطولية لمعالجة مواد هائلة بجهده هو وحده. أما بالنسبة لميجل، فالإشارة الواردة في المتن تعود إلى كتابه الصادر عام ١٩١٣.



اقتصادي ما قبل عام ١٩١٤ وذلك بسبب المادة الجديدة. وقد أبدى كتاب آخرون ميلاً للانغماس في المادة الإحصائية بصورة مباشرة وهجر الجهاز القائم والفرضيات التفسيرية القائمة. ويمكن أن نوضح هذا الميل بعملين لا يجمعهما غير القليل من نواح أخرى، أي عمل لجنة هارفارد (دبليو. م. بيرسونز) وعمل ميكل.

إن لجنة البحث الاقتصادي في جامعة هارفارد، التي ترأسها ج. بولوك Charles J. Bullock، وأدارها بشكل رئيسي وارن م. بيرسونز Warren M. Persons ودبليو. ل. كروم W. L. Crum، قامت ببحوث تاريخية-إحصائية واسعة وطورت سلاسل زمنية مهمة، ولكنها تدين بشهرتها العالمية - إذ إن طرفها كانت تُناقش، وتُستنبط، وتُطور، في كل مكان وبخاصة من قبل إي. ويجمان E. Wagemann من معهد برلين - إلى 'البارومتر ذي المنحنيات للثلاث' three-curve barometer الذي يجد القارئ وصفاً دقيقاً لنسخة منقحة منه في عدد إبريل ١٩٢٧ من مجلة 'The Construction and Review of Economic Statistics' ويتعذر هنا تحليل طريقة عمل هذا البارومتر. إذ يتعين علينا الاقتصاد على بيان المبدأ الأساسي وعلى إضافة ثلاث ملاحظات نرجو بالإحاح أن يضعها القارئ في ذهنه. يربط هذا المبدأ السلاسل الزمنية التي تشير البداة common-sense إلى أنها مهمة بشكل خاص وذلك بعد أن يكون هذا المبدأ قد 'أُستبعد' منها للتغيرات الموسمية و'الاتجاه الدائم' secular trend بحيث تأتي الدورات كباقي residual (للتفاصيل، انظر: W. M. Persons, 'Correlation of Time Series,' Rietz's Handbook of Mathematical Statistics, 1924, ch. 10).

والملاحظات التي أحب إضافتها هي ما يلي: (١) إن الطرق الإحصائية التي استعملتها لجنة هارفارد تتعرض إلى اعتراضات جدية في ضوء التطورات اللاحقة، وحتى القائمة حينذاك، في الإحصاء 'العالي'. ولكن هذا لا ينبغي أن يحملنا على إهمال الدافع الذي قدمه ذلك العمل الرائد إلى كل من تشكيل الأرقام الإحصائية وتطوير الطريقة الإحصائية؛ أو إهمال حقيقة أن تلك الطرق تتطوى على معرفة فطرية كان يمكن أن تمضي مسافة معينة باتجاه تبرير نتائجها، كمقاربات، لو نهض أحد بهذه المهمة.

(٢) إذا كان النقد قد أخطئوا حينما فشلوا بإعطاء الوزن المناسب للأهمية التاريخية لذلك العمل، فأنهم أخطئوا أكثر في ذلك الجزء من نقدهم الذى كان موجهاً ضد مقدرة ذلك البارومتر على التنبؤ. والحقيقة هي أن منحنيات البارومتر قد أشارت إلى الانهيار القادم عام ١٩٢٩ بوضوح كافٍ - ولكن المشكلة كانت تكمن في أن مفسرئ المنحنيات أما لم يؤمنوا بطرقهم الخاصة بهم أو أنهم، بخلاف ذلك، لم يريدوا تحمل ما اعتبروها هم مسئولية التنبؤ بالكساد، الخطيرة.

(٣) لقد شتد بناء بارومتر هارفارد على مصلحة قرائهم وأمنوا بأنهم هم أنفسهم لم يكونوا يستعملون ذلك الكيان الكئيب والباعث على الشكوك: النظرية الاقتصادية. كان البروفيسور بيرسونز يميل تماماً للرد على الاعتراضات النظرية بالإشارة إلى المثات من معاملات الارتباط التى ظهرت فى ظل توجيهه. وفى الواقع، رغم ذلك، فإن هؤلاء البناة قد استعملوا بالفعل نظرية كانت خطيرة جداً لأنها تستقر فى الوعى الباطنى للمرء: فقد استعملوا ما يمكن تسميتها النظرية المارشالية للتطور. أى (إذا أممنا التصحيح المهم المتعلق بالتغيرات الموسمية، وهو أحد مساهمتهم الأكثر ديمومة، علماً بأن هذا التصحيح ثانوى بالنسبة لموضوعنا الحالى) أنهم افترضوا أن بنية الاقتصاد تتطور بصورة منتظمة أو سلسلة *in a steady or smooth fashion* يمكن تمثيلها (باستثناء التغيرات الحادة التى تحدث من حين إلى آخر، 'المنعطفات' breaks) باتجاهات خطية وافترضوا بأن الدورات هي انحرافات تزيد أو تقل عن هكذا اتجاهات upward and downward deviations وتشكل ظاهرة منفصلة وقابلة للفصل. وهذا خطأ سنشير إليه بعد قليل مرة أخرى. ولكن رغم خطأ وجهة النظر هذه، فهي تشكل نظرية معينة أو العمود الفقرى لنظرية ما. إن السجال المنهجي المحدود بشأن 'بحوث الدورات الاقتصادية دون نظرية ما'، الذى كان يبرز من حين إلى آخر، كانت طبيعته تشابه السجال الذى برز حول عمل ميغل والمكتب الوطنى للبحوث الاقتصادية وبالتالي فسنتناوله سوية مع هذا الأخير.

سوق أن شددنا على أهمية عمل ويسلى كليلر ميغل والمكتب الوطنى للبحوث الاقتصادية الذى قاده وأهمه ميغل. وكما قال البروفيسور إى. ويجمان E. Wagemann ذات مرة. بأن أعمال معهده: Institut für Konjunkturforschung كانت مجرد المجلد الثانى من عمله: (Allgemeine Geldlehre 1923)، فقد كان يمكن

لميجل أن يقول بأن (معظم) أعمال المكتب الوطني شكلت مجلداً ثانياً ضخماً بالنسبة للمجلد الأول الذي كان قد صدر عام ١٩١٣. وكان مجلده الصادر عام ١٩٢٧ Business Cycle: The Problem and its Setting. كعمل وجمان: Konjunkturlehre الصادر عام ١٩٢٨، بمثابة عرض منظم للمشاكل ووجهات النظر والمواد - وذلك للعمل الذي أنيط به إيصاله، على الأقل، إن لم يكن إكماله، إلى مستوى عمله الفخم (وعمل أ. ف. بورنس (A. F. Burns): Measuring Business Cycles (1946). ولا نستطيع الدخول في مناقشة الأمر المعروف بطريقة المكتب الوطني لوصف الدورات وصفا إحصائياً. فكل ما نقدر عليه هو أن نبين أن هذا الجهد لإثبات ولعرض مقدار ضخ من مادة إحصائية (أولية) إنما يوصل أساساً الخطة التي تحققت جزئياً في الكتاب الصادر عام ١٩١٣ ولا يدبش بشيء ما إلى النظرية الديناميكية الكلية، رغم أنه أخيراً يطرح مشاكل معينة ويوفر اختبارات مهمة لها checks: فعمل ميجل ومجموعته يهدف أساساً إلى بيان ما يتعين علينا تفسيره، وأنه ويوحى، إضافة إلى ذلك، بوجهات نظر للقيام بذلك التفسير.

وانتهز هذه الفرصة للتعقيب بإيجاز على السجل المحدود حول المنهجية المشار إليه. ربما كان يمكن لميجل أن يفعل شيئاً ما للحيلولة دون هذا السجل لـو أنه ميّز بوضوح أكثر بين النظرية كفرضية تفسيرية والنظرية كجهاز تحليلي. وكان بوسع معظمنا أن يتفق معه لو أنه شعر بأن صياغة الفرضية التفسيرية ينبغي أن تهتم باكتساب سيطرة أكمل على الوقائع وأن الفرضية التفسيرية، القيمة والجديدة، كما قدمت، لحد الآن، كان ينقصها البرهان الدقيق وقد تعجز عن الصمود أمام الوقائع التي كان ميجل بصدد جمعها. وحتى في هذه الحالة، فإن ميجل لم يبد أي عداوة قوى لكثير من 'نظريات' الدورات الاقتصادية التي عدّها بتجرد تام في كتابه الصادر عام ١٩٢٧. ولكنه، علاوة على ذلك، لم يهتم إلا قليلاً بالتقنية التكنيكية 'النظرية'، إذا فهمنا هذا المصطلح كأداة، مثلما لم يبد سوى اهتمام قليل بالتقنية الحديثة للطريقة الإحصائية. وقد تكلفت صلاته القديمة بالاتجاهات التي يمثلها فيبلن Veblenite tendencies بتأمين ما تبقى لكي يظهر ميجل في أعين المهنة ككاتب معادٍ للنظرية بأكثر مما كان عليه بالفعل - وأكثر من ذلك في أعين أولئك الأنصار للديناميكا الكلية الذين يميلون للنظر إلى النظرية الاقتصادية والنموذج الرياضي كمتراذفات. ولكن من الناحية الفعلية، نية وواقعاً، كان ميجل

يرسئ الأسس 'النظرية' معينة: نظرية لدورة اقتصادية ما إضافة إلى نظرية عامة للعملية الاقتصادية، ولكن من نوع آخر. وبالمثل، فإن لجنة هارفارد، حينما أعلنت أنها تعمل من دون نظرية، لم تقصد حقاً أى شئ سوى أنهم لم يريدوا، عند قيامهم بعملهم الوقائعى، أن توجههم الفرضية التفسيرية المفهومة فهما مصبقا على نحو ما.

ولكن بحث الدورة الاقتصادية هو دراسة للأوضاع المتعاقبة التى يكون عليها نشاط الأعمال sequences of business situations التى تشكل أيضاً موضوع الديناميكا الكلية أو جزءا منها. وأن التعاون بين الاثنين كان قائماً هكذا بصورة واضحة. ومن المفترض أن كل دارسى الدورات الاقتصادية، ممن لم تعوقهم النواقص الرياضية، قد أدركوا هذا منذ البداية. وأن المنطق الأساسى لفترات الإبطاء، ومعدلات التغير، والتراكمات cumulations، والمنطق الأساسى للتذبذبات التى يمكن لهذه الموضوعات تقديمه، كان من المرجح جداً أن تفيد فى تفسير السلوك المشاهد لمادة السلاسل الزمنية. ويفترض بالديناميكا الكلية أن لا تكون أقل نفعاً فى أى محاولة لوضع المادة النظرية للقائمة فى قالب واعد أكثر لحسم، مثلاً، قضايا التحديد determinateness وصياغة شروط الوهن damping أو الانفجار explosiveness، وما شابه ذلك. إن مشاكل الآليات، التى تتطور بواسطتها الحوافز من خلال النظام الاقتصادى، يمكن إيضاحها بواسطة طرق الديناميكا الكلية مما يمكنها، بين أمور أخرى، من المساهمة بقوة فى فهمنا لنقاط التحول فى الدورة cyclical turning points<sup>(٤٠)</sup>. والمثال اللامع الذى يمكن استخدامه لإثبات جدوى هذه الطرق هو نظرية عوامل للتذبذب theory of oscillators، أى نظرية العوامل التى تخلق التقلبات فى النظام، رغم أن هذه العوامل نفسها منتظمة كلياً - خالية من التقلبات<sup>(٤١)</sup>. لن يكون من السهل على الباحثين 'الأدبيين'<sup>(٤٢)</sup> للدورات الاقتصادية رؤية هذه الإمكانية، فهم يميلون للقول بأنه ليس بوسع عامل معين أن يساهم فى

(٤٠) والمثال الجيد على هذا النوع هو المناقشة بين البروفيسور ر. فريش والبروفيسور ج. م. كلارك J. M. Clark بشأن العلاقة بين نقاط تحول كل من الاستهلاك وإنتاج السلع الرأسمالية فى الدورة ('The Interrelation between Capital Production and Consumer-Taking,' 'Reply,' 'Rejoinder,' and 'A Further Word,' Journal of Political Economy, 1931 2)

(٤١) ثمة مثال ميكانيكى يوضح هذه الظاهرة. لندع ساعة الكترونية تأخذ مكانها على طاولة متقلبة نوعاً ما. إن التيار الالكترونى، الذى يبقى المعاعة تعمل، منتظم تماماً. ومع ذلك، فيمكن لهذا التيسار أن يحدث حركة متقلبة بالنسبة للطاولة.

(٤٢) أى غير الرياضيين.

التقلبات الدورية ما لم تكن السلاسل الزمنية الخاصة به متقلبة oscillatory هي نفسها. وهكذا، فمن المتوقع أن يظهر هؤلاء الباحثين بعض علامات الامتتان للديناميكا الكلية لدورها في توسيع أفقهم بهذا الشكل، مثلما يتعين عليهم أيضا إبداء هذا الامتتان لها، من نواح أخرى، لدورها في تعميق وتصحيح حججهم. وحينما لا يفعلوا هذا على الدوام، فالسبب يعود أساسا إلى نواقصهم الرياضية دون شك. ولكن ثمة سبب آخر ينبغي أن نشير إليه.

لقد ذكرنا آنفا أن الديناميكا الكلية تساعدنا على فهم آليات التطوير mechanisms of propagation. ومما قد يساعد القارئ لو أنه ينظر إلى النظام الاقتصادي كمكبر صوت يستجيب لتأثير الحوادث المزعجة disturbing أو 'المثيرة' irritating بطريقة تتحدد جزئيا بواسطة بيئتها المادية. تصور، مثلا، كمانا 'يستجيب' بطريقة ما حينما 'يزعج' عندما يعزف عليه العازف. إن فهم 'قوانين' هذه الاستجابة يساهم في تقديم 'تفسير' كامل للظاهرة التي نسميها عرف على الكمان violin concert. ولكن من الواضح أن هذه المساهمة، حتى إذا عززتها مساهمة عالم الفلسفة العصبية، لا تفسر كل هذا العزف. وإذا نحينا جانبنا التقسيم الجمالي وما شابه، فهناك مدى معين من المساحة العلمية البحتة يعجز علم الصوت وعلم الفلسفة تكوينيا عن تغطيتها. وبالمثل، فإن الديناميكا الكلية تعالى من محدوديات واضحة، رغم أنها أساسية تماما لتفسير معين لظواهر الدورة (٤٣): ففئانجها الدورية هي كنماذج مكبرات للصوت بالنسبة للعزف على الكمان. ولكن أنصار الديناميكا الكلية لن يروا هذا. فهم يبنون نماذج ديناميكية كلية يراد بها تفسير كل ما يراد تفسيره من ظواهر الدورة بالنسبة للاقتصاديين. إن مجرد

(٤٣) يبدو هذا التشبيه واهنا كحل التشبيهات طبعا. وكذلك هو شأن المقترح التالي الذي هو ليس بتشبيه. إن مسارات الدورات تخشى ضمن التطور التاريخي للاقتصاد الرأسمالي. وحتى لو أمكننا كل الموسيولوجيا الاقتصادية التي، لذلك، يجب أن تدخل بالضرورة في تفسيرها، فلا يسعنا إلا نلاحظ أن نظريتها أو، لتحديد هذه الكلمة، تحليلها، يجب أن يرتبط إلى حد بعيد بنظرية أو تحليل التطور أكثر مما بالديناميكا، التي هي نظرية أو تحليل للأوضاع المتعاقبة sequences التي لا تحصل أي نقاط زمنية تاريخية historical dates. ومما لا شك فيه أن هناك آليات معينة لعبت دورا كبيرا العام ١٨٥٧ مثلما فعلت ذلك العام ١٩٢٩. وينبغي أن نؤخذ هذه الأليات بنظر الاعتبار في أي دورة مشاهدة وفقا لمعطيات ديناميكية كلية يمكن أن تنطبق تطبيقا عاما إلى هذا الحد أو ذاك، مثلما ينبغي بالضبط، عند مستوى أقل من التكتيك، أخذ نظرية العرض والطلب العادية بنظر الاعتبار. ولكنها مجرد أدوات ولا تكفي في حد ذاتها، حتى لو عززت بكل السلاسل الزمنية التي يمكن تصورها، لإعادة بناء الظاهرة ككل وكذلك، طبعا، وبدرجة أقل، آثارها بعيدة المدى.

محاولة ذلك يتضمن كثيرًا من الأخطاء<sup>(٤٤)</sup>. فثمة بنى مهلهلة تقوم على فرضيات اعتباطية، 'يجرى تطبيقها' وتقديمها حالاً كدليل للسياسة الاقتصادية، وهي ممارسة تكمل طبعاً قائمة الأسباب لإثارة المعسكر المقابل. ويتكون لدى المرء، أحياناً، الانطباع بأنه لا توجد سوى مجموعتين من الاقتصاديين: مَنْ لا يفهمون ما تعنيه المعادلة الفرقية difference equation وَمَنْ لا يفهمون أى شىء آخر. وهكذا فحينما أجازف بالقول إن هذا الحاجز غير الضرورى قط- ولكنه غير جديد فى علمنا- للتفاعل المثمر سينهار بمقتضى منطق الأشياء إنما أعبر عن أمل أكثر مما هو نبوءة تتحقق عن قريب.

وما يزال يتعين على أن أشير إلى فرع واحد من الديناميكا لا يشكل أيضاً اقتصاداً جزئياً microeconomics حقاً لأنه لا يمتد إلى العوامل الفردية المقررة، ولكنه ليس اقتصاداً كلياً أيضاً لأن نماذجه لا تشمل كل الاقتصاد: أنه قريب من التحليل الجزئى لدى مارشال partial analysis لأنه يُعنى (تقريباً) بصناعات فردية. وتُعطى دورة العلف-الخنازير corn-hog cycle أشهر مثال: فإذا قرر كل المزارعون، بسبب وجود علاقة ملائمة بين سعر الخنازير hog (لحم الخنزير pork) وتكلفة تعذيبها (سعر العلف من الحبوب)، فى وقت واحد تقريباً زيادة الإنتاج من الخنازير، وإذا خرج كل هؤلاء فى نفس الوقت تقريباً حينما يزداد عرض الخنازير، كما هو مجرى الأمور فى هذه الحالة، فهذا يمكن أن يسبب هبوطاً حاداً فى سعر الخنازير (وكذلك زيادة فى سعر العلف) مما يمكن أن يحمل غالبية منهم على تقليص إنتاجهم الأمر الذى من شأنه أن يعيد خلق ظروف ملائمة يمكنها بدورها أن تقود إلى توسع آخر فى إنتاج الخنازير. قد تكون الدورة الناتجة دورة واهنة damped، انفجارية explosive، راكدة stationary، وأن من الممكن

(٤٤) يمكن ثلاثة من الأخطاء أن تصلح كأمثلة توضيحية. تبيّن هذه الأخطاء، فى الوقت نفسه، لماذا لا نخبرنا الاعتراضات المعنية بشىء ما ضد النماذج نفسها ولكن فقط ضد الادعاء المشار إليه. (١) تتضمن نماذج الديناميكا الكلية، المقدمة مع ذلك الادعاء، فرضية إن 'أسباب' الدورات الاقتصادية ينشأ عنها فى التفاعل بين المجاميع الاجتماعية نفسها social aggregates بينما يمكن إثبات أن الدورات تنشأ عن اضطرابات قطاعية. (٢) ومع الشرط نفسه، تعمل النماذج الديناميكية الكلية المضمون القائل إن التغيرات الهيكلية التى تحول الاقتصاد لا تمت تاريخياً بأية صلة إلى الدورات الاقتصادية، بينما يمكن إثبات أن الدورات هى الشكل الذى تأخذه التغيرات الهيكلية. (٣) يهدف بناء النماذج الديناميكية الكلية، دائماً تقريباً، إلى تفسير كل مراحل الدورات (ونقاط التحويل) بواسطة معادلة 'نهائية' واحدة. وهذا ليس مستحيلاً حقاً. ولكن من الخطأ افتراض أنه يجب أن يكون ممكناً وتقييم التحليل بهذا المستلزم.

وضع نموذج عام بسيط لوصف هذه الآلية التي يمكن مشاهدتها بالفعل ليس فقط في سوق الخنازير بل في طائفة كبيرة من الحالات أيضا<sup>(٤٥)</sup>. والمثال الثاني، الذى يظهر الظاهرة بالنسبة للسلع المعمرة، هو مثال البروفيسور تنبرجن حول بناء السفن<sup>(٤٦)</sup>. من ناحية، من المعقول أن نقول إنه لن يتم الوثوق كثيرا بالنتائج التى تقدمها مثل هذه المخططات (ظاهرا أكثر مما حقيقة) ولابد من إيداء عناية قصوى عند تطبيقها، إذا أمكن أصلاً تطبيقها على أى حالات عملية. وهكذا فإن قراءة مقالة البروفيسور تنبرجن سيلاحظون بقلق القائمة الطويلة من الفرضيات مما يتناقض مع حقيقة أنه قد طلب منهم قبول هذه الفرضيات. ولكن حتى إذا قبلوها كلها، فإنهم سيجدون أن من الصعب حمل أنفسهم على أن يهملوا إهمالاً كاملاً كل المؤثرات، على بناء السفن، التى تمارسها الصناعات الأخرى وظروف نشاط-الأعمال العام (المصدر السابق، ص ١٥٤) علامات على الدورة الاقتصادية أكثر مما على الآلية التى يفرضها المخطط. ولكن، من ناحية أخرى، فإن مخططات من هذا النوع هى خطى أولى نحو نظرية ديناميكية أكثر كمالاً مما يوجب إدراجها كأعمال رائدة ذات أهمية فائقة: إن القارئ نفسه الذى تدهشه نواقص هذه المخططات - كما كان سيفعل عند قراءة راية سفينة كولومبس - لابد من أن يندهش أيضاً من حقيقة أن عنصرًا من الآلية التى تصفها المخططات يرد بالتأكيد في كل حالة عملية (تقريبًا)، وعلاوة

(٤٥) نجيل القارئ إلى: M. Ezekiel, 'The Cobweb Theorem,' Quarterly Journal of Economics, February 1938 (وقد أعيد نشرها في المجلد: Readings in Business Cycle Theory) حيث يجد القارئ كل ما هو ضروري بما في ذلك تقريبًا كل الأدب المتصل بها.

(٤٦) J. Tinbergen, 'Ein Schiffbauzyklus ? Weltwirtschaftliches Archif, July 1931. والنموذج ممنوع جدا. لنذغ السفن المتاحة حاليًا من ناقلات الشحن تتمتع على محور الزمن، لتسميها (t) (f) ونفترض، كمقاربة أولى، أنها تتغير فقط كنتيجة لإنتاج سفن جديدة مما يمكننا أن نرمز إليه ب (t). افترض أيضًا أن تكلفة الشحن ستكون عالية (متدنية) حينما تكون السفن قليلة (كثيرة) بالمقارنة مع اتجاهها مما يشجع (يشبط) الطلبات على السفن الجديدة التى سيثبت (يشجع) تنفيذها من الطلبات الإضافية، وهكذا. وعليه، فإن زيادة إنتاج السفن في أى لحظة سوف يعتمد على قدرتها أو وفرتها النسبية في وقت ما من الماضى (قل من السنين):  $f(t) = -\alpha f(t-\phi)$

حيث  $\alpha$  هى عبارة عن ثابت يمثل حدة رد الفعل. وهذه معادلة فركية وتفاضلية مركبة، وهى أول معادلة من هذا النوع تدخل للنظرية الاقتصادية. ويصف حل هذه المعادلة التطور في عدد السفن عبر الزمن، إذا كان التطور محطى في فترة ابتدائية (نظرية)، وإلى الأبد بعد هذه الفترة). ووفقًا لطريقة أساسية يستعملها علماء الفيزياء كثيرًا، فإننا نحصل على الحل بواسطة الإحلال (التجريبى):  $f(t) = e^{\alpha t} + \beta$ . وسيالاحظ القراء الرياضيون أن هذا الحل سيكون دوريًا إذا جعلنا  $\alpha$  عددًا متخيلًا (إن علاقة يولر Euler's relation هى  $e^{i\alpha t} = \cos \alpha t + i \sin \alpha t$ ) انظر: J. A. S., Business

[ Cycles, p. 533

على ذلك، فإن هذا العنصر يرد في معظم المهام المعرفة جيداً التي ندعو المخططات إلى المزيد من العمل بشأنها على نفس الخط. إن عملاً كهذا لا يمكن أن يكون أكثر من عمل استكشافي (تمهيدى). ولكنه يستكشف الأرضية التي منكشف عليها بنية جديدة ذات يوم.





## الفصل الخامس كينز والاقتصاد الكلى الحديث<sup>(٤٧)</sup>

- ١- تعقيبات حول الجوانب الأوسع من عمل كينز
- ٢- الجهاز التحليلي في عمل كينز 'General Theory'
- ٣- تأثير الرسالة الكينزية

فى تاريخ التحليل الاقتصادى، فإن الزاوية التى ينبغى أن ننظر منها إلى أكبر نجاح أدبى فى وقتنا الحاضر، عمل كينز: General Theory of Employment, Interest and Money (1936)، هى زاوية الاقتصاد الكلى الحديث، وأنه من هذه الزاوية فقط يمكننا أن نحاول إنصافه. أما من أى زاوية أخرى، فهذا بمثابة إجحاف. فكما هو معظم الاقتصاديين العظام الذين وصلت رسائلهم إلى الجمهور العام، وبخاصة مثل آ. سميث، كان اللورد كينز يعنى شيئاً آخر، إضافة إلى كونه باحثاً فى حقل التحليل الاقتصادى. فقد كان كينز قائداً قوياً وغير هيب لل رأى العام، ومستشاراً حكيمًا لبلده - إنجلترا، والذي كان قد ظهر فى الحرب العالمية الأولى، محافظاً فيما بعد، مع مزيد من العمق، على علم الفراسة الاجتماعى physiognomy الذى اكتسبه حينذاك - وممثلاً ناجحاً لمصالحه، كما كان كينز رجلاً يمكن أن يحتل مكانة فى التاريخ، حتى وإن لم يكتب سطرًا واحدًا من العمل العلمى تحديدًا: وكان هو من كتب فيما بعد: (Economic Consequences of the Peace (1919) مكللاً بالشهرة العالمية فى حين صمت رجال كانوا يمثلون بصيرته ولكنهم أقل شجاعة ورجال يمثلون شجاعته ولكن أقل بصيرة<sup>(٤٨)</sup>.

(٤٧) [كان هذا هو آخر شيء كتبه ج. شوميتير إلى كتابه. تاريخ. وقد تركه للطبع حينما غادر كمبريدج لمعة رأس السنة كانون أول ١٩٤٩. ولم يُطبع بعد وفاته وعليه، فلم تتوافر له فرصة مما لتصححه وتعديله]

(٤٨) لقد دونت فى آخره، ثنى، الثالث والرابع، من حين إلى آخر، أن أضاع خلاصة عن الشخصيات كشخصيات. وهذا غير ممكن فى هذا العرض الموجز. ولذلك، اكتفى بإضافة القول بأن ثنى على كسر. علاوة، يعجز عن تغطية لوحة معينة عن الرجل وحتى ثراء اهتماماته. وحكى عنه نغمة تحت تر بحر بحثًا من جميع جوانبها. لقد وصفت الكلمات الواردة أنفسا كثناء-

وبمعنى ما، كان عمل كينز: General Theory عملاً مماثلاً من أعمال القيادة. فقد علمَ هذا العملُ إنجلترا، عبر تطيل عام على ما يبدو، وجهة نظره الشخصية بشأن وضعها الاقتصادى والاجتماعى وكذلك وجهة نظره الشخصية حول 'ما ينبغي عمله مع هذا الوضع'. وعلاوة على ذلك، فنظراً لاصطدام رسالة الكتاب بالمناخ الأخلاقى الذى خلقه الكساد وبالمدرادىكالى المتزايد، فقد حققت هذه الرسالة، التى انطلقت من الموقع المتميز لكمبريدج والتى أثارها أنصار مقتدرون ومخلصون كثر، نجاحاً مماثلاً فى كل مكان، وبخاصة فى الولايات المتحدة. وقد يبعث هذا على الاستغراب إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن موقف كينز كان محافظاً نوعاً ما من نواحٍ كثيرة، وبخاصة فى قضايا حرية النشاط الاقتصادى. ولكن لا ينبغي أن ننسى أن كينز قدّم خدمة حاسمة للمذهب المساواتى equalitarianism فى نقطة ذات أهمية فائقة. فقد تعلم الاقتصاديون الميالون لهذا المذهب، منذ عهد بعيد، إهمال كل جوانب أو وظائف عدم المساواة فى التدخل إلى الجانب التالى: إذ ظلوا يشكون بأثار السياسات المساواتية على الادخار كما فعل ج. س. ميل. وقد حررهم كينز من هذه الشكوك. فقد بدا أن تحليله بعيد الاعتبار الفكرى لوجهات النظر المعادية للادخار؛ وقد أفصح كينز عن هذا فى الفصل الرابع والعشرين من عمله General Theory. وهكذا، فمع أن رسالته العلمية قد سحرت كثيرين من أفضل العقول فى مهنة الاقتصاد، بيد أنها سحرت أيضاً الكتاب والناطقين على تخوم الاقتصاد المهنى ممن لم يدركوا شيئاً من العمل General Theory سوى أنه: الاقتصاد الجديد للإنفاق New Economics of Spending، والذين أعاد كينز، بالنسبة لهم، الأيام الخوالى للسيدة مارسية (انظر الجزء الثالث، الفصل الرابع) حينما كانت كل طالبة، بتعلمها استعمال بضع مفاهيم بسيطة، تكتسب المقدرة للحكم على كل القضايا الداخلية والخارجية للجهاز المعقد جداً فى المجتمع الرأسمالى. كان كينز ندًا لريكاردو بالمعنى الأرفع لهذه العبارة. ولكنه كان أيضاً ندًا لريكاردو فى أن عمله يشكل مثلاً مدهشاً على ما أسمىناه سابقاً، نقيصة ريكاردو، أى تحميل عمل أساسى رقيق شحنة ثقيلة من الاستنتاجات العملية الأمر الذى لم ينصف هذا العمل رغم أنه، ببساطته، بدا ليس فقط عملاً جذاباً بل مقتعاً

tribute= ولكن خلف هذا الشاء ثمة ثناء أرحب يبقى غير مكتوب هنا. [انظر العمل: John Maynard Keynes (1883-1946) الذى كتبه ج. شومبيتر لمجلة: American Economic Review, September 1946، وقد أعيد نشره ضمن عمله: (Ten Great Economists (1951].

أيضاً. وقد قطع هذا شوطاً بعيداً، ولو ليس الشوط كله، نحو الإجابة على الأسئلة التي نهمنا دائماً، أى: ماذا فى رسالة المرء ما يجعل الناس يصغون إليه ولماذا وكيف. ورغم ذلك، فإن مهمتنا الوحيدة هى أن ندخل فى عرضنا مساهمة كينز فى جهازنا التحليلي. ولكن أهمية عمله تفرض علينا، قبل ذلك، ضرورة تقديم بعض تعقيبات على الجوانب الأوسع من ذلك الجهاز.

### ١- تعقيبات على الجوانب الأوسع من عمل كينز

أولاً، يقدم عمل كينز مثلاً ممتازاً على موضوعتنا الفائلة إن رؤية الوقائع والمعاني تسبق، من حيث المبدأ، العمل التحليلي الذي، إذ يشرع بتحقيق الرؤية، فإنه يمضي معها منذ ذلك الحين يذا بيد ضمن علاقة لا تنتهى من الأخذ والعطاء. ولا يمكن لشيء ما أن يكون أوضح من أنه، فى بداية الجراء المهم من عمل كينز، قد برزت رؤيته للرأسمالية الأخذة فى الكبر فى إنجلترا وتشخيصه الغريزى لها (الذى واصله دون أى اهتمام بالتشخيصات الممكنة الأخرى): فالالاقتصاد المصاب بتصلب شرايين تتناقص فرصه لتجديد شبابه بينما تتواصل عادات الادخار التى تشكلت فى عهود الفرص الوفيرة. لقد تشكلت رؤية كينز هذه فى الصفحات الأولى من عمله: (1919) *the Economic Consequences of the Peace* وأنه ألمح إليها بوضوح متزايد فى أعماله اللاحقة. وقد تجلت مبادرة كينز العلمية البحثية الأكثر طموحاً، بشكل خاص، فى عمله: (1923) *Tract on Monetary Reform* و *Treatise on Money* (1930). ورغم أن العمل *Treatise* لا ينطوى على فشل بالمعنى المعتاد لهذه الكلمة، بيد أنه قابل بنقد محترم ولكن مدمر، وفشل، قبل أى شيء آخر، فى التعبير عن رؤية كينز بدرجة كافية. وعليه، ويتصميم يثير الإعجاب، قرر كينز أن ينحى جانباً الأجزاء المعرّقة من الجهاز وأنصرف إلى مهمة وضع نظام تحليلي من شأنه أن يعبر عن فكرته الأساسية وليس عن أى شيء آخر. ويبدو أن هذه النتيجة، التى قدّمها للعالم عام ١٩٣٦، كانت قد أرضته تماماً وإلى حد الشعور بأنه قد انتقل علم الاقتصاد من بين ١٥٠ سنة من الخطأ وأرساء على أرض الحقيقة المؤكدة- وهذا ادعاء يتعذر اختباره هنا، ولكن تم قبوله بصورة جاهزة من قبل البعض، مثلما أنه أساء إلى عمل كينز فى أعين كتاب آخرين.

ثانيًا، يجب أن نسجل اعتراف كينز بفضل السيدة جوان روبنسون، والسيد ر. غ. هاوترى R. G. Hawtrey، والسيد ر. ف. هارود R. F. Harrod (وهو فضل يمكن إثباته في كل حالة بصورة مستقلة عن الحالات الأخرى) ولكن كينز اعترف بشكل خاص بفضل السيد ر. ف. كان R. F. Kahn الذي لم يقف دوره بعيدًا جدًا عن المشاركة في تأليف تلك الإنجاز التاريخي. وانتبه هذه الفرصة لأنقذ من النسيان مساهمة أخرى لكان Kahn، إضافة إلى مساهمته في عمل كينز: General Theory وفي نظرية المنافسة غير التامة. فرغم إن مارشال قَتَمَ مادة وفيرة لنظرية العمليات قصيرة الأجل، بيد أنه كان يشدد دائمًا على خصائص الوضع العادي طويل الأمد long-run normal، ربما دون أن يوضح بدرجة كافية أن ما قَصَدَه بالفعل كان هو المنطق البحث للعملية الاقتصادية وليس أي حالة أخرى للأشياء يمكن أن تظهر فعلاً في أي لحظة من المستقبل. كان من الضروري إدراك أن ما يظهر حقاً وما يمكن أن يُشاهد هو النتيجة لتتابع حوادث قصيرة الأجل وردود أفعال قصيرة الأمد عليها وأنه يحمل شبهاً ضئيلاً بحالة التوازن التام التي يمكن أن يظهر إذا أخذت وقتاً لكي يعبر كل شيء عن نفسه دون أي اضطرابات أخرى تحدث أثناء ذلك. إن وجهة النظر هذه، الهامة جداً كما هو واضح لتحسين التحليل الاقتصادي، قد أخذ كان Kahn بها من قبل بشكل منسجم، بشكل منسجم وواع أكثر مما فعل أي اقتصادي آخر في نظري، رغم أنني غير قادر على تأشير أي عمل محدد له من شأنه أن يدعم هذا التأكيد. (حول العلاقة الممكنة بين هذه المساهمة العلمية وفلسفة الأمد القصير في وقتنا الحاضر، انظر الجزء الرابع، الفصل السابع).

ثالثًا، ينبغي، بحسب الحالة، أن يُنسب إلى كينز الفضل، أو أن يؤخذ على، منشأ المذهب الركودي الحديث modern stagnationism. إن المذهب الركودي، بحد ذاته، قديم قدم الفكر الاقتصادي من الناحية العملية. فحينما يستمر التوسع الاقتصادي economic malaise لفترة مطولة، يقم الاقتصاديون نظريات تزعم أن الكساد قد جاء ليبقى، مسافرين في ذلك الأمرجة السائدة في زمانهم كما يفعل بقية الناس. وقد شاهدنا أمثلة على ذلك من قبل. ولكن بقدر تعلق الأمر بوقتنا الحاضر وبالأدب العلمي، فيمكن رد هذا الموقف، كما سبق أن رأينا، إلى عمل كينز: Economic Consequences of the Peace. وفي الولايات المتحدة، وبصورة

طبيعية، لم يتم 'النقاط' هذا الموقف حتى أزمة ١٩٢٩-١٩٣٢، ولكنه قد تم التقاطه بقوة شديدة بعد وقوع الأزمة وبروز آثارها. ثمة مجموعة كان يمكن أن تسمى مدرسة ووجدت التجاوب لدى كل فئات الرأي العام تقريباً- بما في ذلك جماعة رجال الأعمال المزهقة- كانت قد برزت كمجموعة لها أهمية علمية في ظل القيادة اللامعة للبروفيسور ألفن هانسن Alvin H. Hansen الذي أسهب ووسّع مذهب الاقتصاد الناضج أو الراكد mature or stagnating economy وفقاً لخطوط تختلف نوعاً ما عن خطوط كينز. يتعذر علينا أن نحاول هنا تحليل هذا المذهب بصورة معمقة ونقتصر على ملاحظة أن هذا المذهب قد برز على نحو أفضل مما كان متوقعاً، رغم الأدلة المناقضة ظاهرياً، وذلك لثلاثة أسباب (١) لأن الفرص الاقتصادية الجديدة التي كانت تظهر يمكن أن تُعزى، عن حق جريئاً، إلى نتائج الحرب العالمية الثانية وبالتالي يمكن أن تفسر كفاصل غير مهم بالنسبة لقضايا الاتجاه الأساسي؛ (٢) لأن كل فترة ازدهار، مهما طالّت، تبتدى إرتدادات setbacks بحيث يمكن على الدول تفسير هذه الإرتدادات كتجلى لذلك الاتجاه؛ (٣) لأن بعض الكتاب، ممن هم غير 'ركوديين' سواء بمعنى كينز أو هانسن، يصلون إلى نتيجة مماثلة لأسباب خاصة بهم<sup>(٩)</sup>. ويبدو الأمر، أحياناً، كما لو أنه يتوجب علينا أن

(٩) وهكذا، فمن الممكن عدم الاقتناع بصحح كينز أو هانسن، ومع ذلك التنبؤ بأن التطور الرأسمالي يميل نحو الثلاثي- أى أن يستقر عند حالة يمكن أيضاً أن توصف جيداً 'ركود' - ذلك لأن الدولة الحديثة يمكن أن تحطم أو تشل القوى الدافعة لذلك التطور. وتمثل الضرائب الحديثة مثلاً واحداً فقط على العوامل الكثيرة التي تعمل بهذا الاتجاه، علماً بأن من الممكن إبتاحتها كلها بتحليل الحالة القائمة في إنجلترا. إن كواجح من هذا النوع - التي، علاوة على ذلك، يمكن أيضاً أن تبين أنها نتائج حتمية للتاريخ الرأسمالي- تفعل فعلها إضافة إلى العوامل التي يشدد عليها كينز وهانسن؛ ومن الواضح أنه تصب إلى الشيء نفسه، في اقتصاد قائم على الربح، سواء عند ثلاثي الفرص الموضوعية للنشاط الربح أو عند فرض ضرائب على الأرباح بعد أن يتم تحقيقها. لنلاحظ، في هذا السياق، أن هنك، في بعض النقاط، قرابة قوية بين حجة كينز وهانسن ومحاجة ريكاردو-ج. س. ميل بشأن جنون حالة راكدة معينة stationary state وهذا واضح بشكل خاص في حالة كينز للذي تحدث غير مرة في كتاباته الأولى عن تجاوب الطبيعة المتناقض مع جهود 'الإنسان' - عشية فطرة كان يتعارف فيها تصريف المواد الغذائية والمواد الأولية وعن ضغط السكان. وهذا العصر ليس فقط بعيد عن محاجة هانسن بل أنه تحول، على يديه، إلى نقضه بالفعل ولكن فكرة ميل فرص لاستمرار ثلاثي في المستقبل، عند معارقتها بالميل للادخار لدى الأفراد، رغم أنها عولجت بطريقة تختلف عن ضيقة ريكاردو، بيد أنها موجودة لدى كلا لكسين [هانسن وكينز]. ويمكن اختلاف رئيسي في اتجاهاتنا بصعوبات معينة، في عملية استقرار الاقتصاد عند حالة راكدة، وهي صعوبة نه-ج-د ريكاردو. [كلان ج. شومبيتر، في عمله: Capitalism, Socialism and Democracy, 1942]، قد صرح وجهة النظر القائلة 'إن التطور الرأسمالي يميل نحو الثلاثي لأن دولة معينة يحكم - تحصد - تشل قواها الدافعة'.

نتحدث ليس عن كتاب ركوديين وكتاب معادين للمذهب للركودى بل عن خطين مختلفين من حجة ركودية واحدة - على الأقل عند إهمال كل أولئك الكتاب للمعادين للمذهب الركودى الذين لفتصروا على انتقاد الحجج الركودية المختلفة.

أخيراً، رابعاً، لنلاحظ الحقيقة المهمة - مهمة فى أنها تبين المدى الذى كان فيه عمل كينز: General Theory يمثل استجابة معينة لأفكار مقبولة على نطاق واسع - المتمثلة بظهور أعمال أخرى فى الثلاثينات حاول كل واحد منها بطريقته التعبير عن أفكار تماثل أفكار كينز فى نقاط مهمة. فهناك، مثلاً، كاتب كينزى متحمس تحدث عن 'محطات سويدية نحو كينز'. وإذا أهملنا الحكم القيمى الذى تتضمنه هذه العبارة، فيمكن حقاً الموافقة على أن الاقتصاديين السويديين الكبار، وبخاصة لندال Lindahl وميردال Myrdal وأهلى Ohlin، قاموا بتطوير تلميحات معينة لفكسل كان قد بناها بمواد مماثلة ووفقاً لخطة مماثلة. ورغم ذلك، سأكتفى بعملين من شأنهما توضيح ما أقصده.

لقد ظهر عمل إريك لوندبيرغ Erik Lundberg: Studies in the Theory of Economic Expansion (1937) بعد سنة من صدور العمل General Theory، وأنه قد أخذ العمل الأخير بنظر الاعتبار بدرجة كاملة ويتضمن عمله اعترافاً صريحاً 'بتأثيره المشجع'. ولكن عملاً بهذه السعة والعمق يتعذر 'تكوينه'، فى سنة واحدة، بتأثير خارجى ما لم يكن مؤلفه كان قد توصل بنفسه إلى استنتاجات مماثلة نوعاً ما. وإضافة إلى ذلك، فإن تأثير فيكسل أوضح بكثير من تأثير كينز، وأن عمل لوندبيرغ، من حيث طريقته ونتائجه، يختلف عن عمل كينز بدرجة تكفى لتأكيد استقلاله الأساسى عن هذا الأخير. وفى الواقع، وباستثناء كفاءة العرض، يمكننا أن نتحدث عن أفضلية عمل لوندبيرغ، وبخاصة (ولكن ليس حصراً) لأن لوندبيرغ قد عالج من البداية مشكلة السلاسل sequence التى كان ينبغي على أتباع كينز عملها لصالحه. والكتاب مهم بالنسبة لنا بشكل خاص لأنه يُظهر الجذور الديناميكية الجزئية والكلية للمذهب الكينزى القائم على نحو أفضل بكثير مما يُظهره كينز نفسه. أما بالنسبة للكتاب ما بعد الكينزيين فى وقتنا الحاضر post-Keynesians، فلا بد من أن يكون الكتاب مهماً بشكل خاص بسبب التجربة المنورة التى يمكن أن يقدمها لروية الفرضيات 'الكينزية' فى ضوء مختلف وفى سياقات مختلفة.

أما كتاب كارل فول: (1937) *Geldschöpfung und Wirtschaftskreislauf*، فلا يدين بشيء ما إلى *General Theory* ذلك لأن مخطوطة الكتاب، كما يقول المؤلف في المقدمة، كانت قد اكتملت في كانون أول ١٩٣٥ بحيث إنه لم يكن قادراً على أكثر من إضافة إحالات هنا وهناك إلى العمل *General Theory*. وما يثير الدهشة هو وجود عدد معين من وجوه الشبه بين فرضياته وفرضيات كينز، رغم أن المدى الكامل لنقاط الاتفاق الفعلية لن تتضح من الوهلة الأولى بالنسبة للقراء الإنجليز والأمريكان. وهذا يعود إلى حقيقتين: لأن الدكتور فول استعمل جهازاً مختلفاً من المفاهيم وتوصل إلى استنتاجاته بطرق تميل إلى إخفاء نقاط الاتفاق تلك؛ وإذ كتب كتاب الدكتور فول في بيئة مختلفة، فإنه منح مجالاً واسعاً لمشاكل لم تعد هامة بالنسبة للمهنة الأمريكية. ولهذا بالضبط، فإن دراسة الكتاب يمكن أن تكون مفيدة جداً للاقتصاديين الأمريكيين. ونظراً بالذات إلى أن منهج الكتاب هو منهج غير كينزي على ما يبدو، فإنه يكشف عن علاقات مذهبية (موضوعية) ويلقي ما يعد ضوءاً جديداً على مشاكل كينزية عدة، وبخاصة مشكلة البطالة التوازنية *equilibrium underemployment*. وقد مارس هذا الكتاب بعض التأثير في ألمانيا، وتأثيراً كبيراً في الدانمارك كما أخبرني زميل اقتصادي دانماركي.

## ٢- الجهاز التحليلي في عمل كينز 'General Theory'

أولاً، إن الجهاز التحليلي المستخدم في العمل *General Theory* جهاز ستاتيكي أساساً. سنحاول بعد قليل تفسير للتناقض الظاهري المتمثل بأن مكانة هذا العمل في تاريخ التحليل إنما ترتبط، رغم ذلك، بالدافع الذي قدمه للديناميكا الكلية. كما لا أقصد إنكار أن أجزاء كبيرة من الكتاب - يمكن للبعض أن يقولوا: أهم أجزاءه - تخصص للعوامل الديناميكية. بيد أن هذه العوامل قد أضيفت إلى جهاز عظمي<sup>(٥٠)</sup> كان ستاتيكيًا بشكل حاد بحيث يمكن، كمسألة مبدأ، إهمال كل السلاسل

(٥٠) لقد جرت صياغة هذا الجهاز العظمي بدقة مرات عدة. نكتفي بذكر: O. Lange, 'The Rate of Interest and the Optimum Propensity to Consume,' *Economica*, February 1938, and L. (R. Klein, *The Keynesian revolution* (1947).



والفترات<sup>(٥١)</sup>. ثانياً، إن هذه النظرية الستاتيكية ليست ستاتيكا الأوضاع العادية طويلة الأمد long-run normals بل نظرية التوازن قصير الأمد. ثالثاً، إن النقطة الأهم في هذا السياق هي إن أثر الاستثمار الجديد على الإنفاق، من بين كل جوانب العملية الاستثمارية، هو الأثر الوحيد الذى يدخل النموذج (وليس الكتاب): فكما شدد كينز نفسه عن حق، إن رأس المال المادى (المعدات) يُفترض أن يبقى ثابتاً طوال الوقت نوعاً وكماً. وهذا يحد من النظرية ويخزلها إلى تحليل للعوامل التى تحدد الدرجة الأعلى أو الأقل من استعمال جهاز صناعى قائم. إن من يبحث عن جوهر الرأسمالية فى الظواهر التى تلازم إعادة خلق هذا الجهاز بصورة دائمة والثورة الدائمة التى تتواصل فى إطاره يجب أن نعذرهم لهذا السبب حينما يعتقدون إن نظرية كينز تتجرد عن جوهر العملية الرأسمالية<sup>(٥٢)</sup>. رابعاً، رغم أن التحليل الكينزى هو تحليل كلى aggregative analysis، بيد أنه - لغرض البساطة دون شك - يفترض مسبقاً المنافسة 'الحرّة' فى كل أسواق السلعة والعوامل، وإن لم تكن المنافسة 'البحثة' بالفعل. خامساً، يُعتقد أن كل فرد يستجيب لنوع خاص من القيم 'الحقيقية'، أى لأسعار معبر عنها بوحدات -أحر أو أسعار تُقسّم على أجر نقدي متوسط لكل وحدة من العمل تحسّده المساومات بين أصحاب العمل والمستخدمين- وهو إجراء تبسيطي بانس تقريباً لا يتيح إمكانية المقارنة بين نقطتين زمنيتين مختلفتين ما لم تكن معدلات الأجر هى نفسها فى كلا الحالتين. ولكن ثمة استثناء هام لهذه الفرضية القائلة بأن الناس يفكرون من خلال التقسيم الحقيقية بهذا المعنى: فالعمال لا يفعلون ذلك إلا حينما يدخرون ويستثمرون، ولكن ليس فى مساوماتهم حول العمل؛ فحينما يتفاوضون بشأن عقود الأجر، فهم يأخذون بالاعتبار معدلات الأجر النقدي فقط<sup>(٥٣)</sup>.

(٥١) المثال البارز على هذا هو مضاعف كان كينز [كان ج. شوميتز قد عزم على مناقشة هذا فى الجزء التالى من هذا الفصل الذى لم يكتمل].

(٥٢) إن هذا لا يمنعنا من إيجاد عدة نقاط من الاتصال بين التحليل الكينزى والماركسى. ورغم ذلك، فهما تقضيان أساساً.

(٥٣) يؤثر هذا ثلاثة أسئلة: (١) السؤال حول واقعية هذه الفرضية بحد ذاتها؛ (٢) السؤال حول مبرر هذا الاستثناء من القاعدة التى تم تبنيها بالنسبة لكل المعاملات الأخرى؛ (٣) السؤال حول آثار هذه الفرضية على نظرية الأجر لدى كينز. ليس بوسعنا أن نجيب على أى من هذه الأسئلة ضمن المجال المتاح؛ فلا نستطيع سوى أن نوضح أن كينز، بفضل هذه الفرضية، استطاع رفض النظرية المعتادة بشأن دالة عرض العمل التى تستند على فرضية مناقضية. وإد بالغ كينز كثيراً من أهمية هذه النقطة، فقد أسماها 'نقطة خروجنا عن النظام الكلاسيكى' (المصدر السابق، ص ١٧). ولكن من الصحيح، وفقاً لخطة حاججته، أن هذه الفرضية هى التى تمكنه من الدفاع عما هى فرضية-

ضمن إطار هذه النقاط الخمس، يطرح التحليل الكينزي- تحليل الدخل القومي الجارى- خمس متغيرات داخلية، أى المتغيرات التى يحددها النظام: الدخل القومى نفسه، التشغيل، الاستهلاك، الاستثمار ومعدل الفائدة؛ ومتغير خارجى واحد، كمية النقود<sup>(٥٤)</sup>، الذى يقدّمه إلى النظام سلوك 'السلطات'. يمكن تركّز التشغيل ليتّحى جانباً على أساس الفرضية، التى قد تكون ممكنة فى الأمد القصير جداً، القائلة إن التشغيل يحدده الدخل القومى حصراً. إن القيمة الجارية لهذا الأخير تساوى بالتعريف الاستهلاك الجارى زائداً الاستثمار الجارى على نحو متطابق، علماً بأن الكميات الثلاث يتم التعبير عنها بوحدة-أجر<sup>(٥٥)</sup>. ومع كل 'المعطيات' givens المفترضة، يمكن القول إن القيمة الجارية للدخل القومى 'تتحدد' بثلاثة دوال أو جداول كان كينز قد مجدها بتسميتها باسم 'القوانين النفسانية'<sup>(٥٦)</sup>: دالة الاستهلاك، ودالة الاستثمار، ودالة تفضيل السيولة، وهى الأدوات العظيمة الثلاثة للتبسيط التى تتولى تحقيق رؤية كينز بالنسبة للعملية الاقتصادية، وبخاصة هدفه فى إثبات وجود توازن البطالة underemployment equilibria، وكذلك، إذا صغنا

أساسية بالنسبة لنظامه، أى أن عقد الأجر لا يقرر الأجور الحقيقية من حيث المبدأ. لقد تراجع أتباعه، بشكل تدريجى وغير مباشر، عن هذا الوضع الذى يتعدى الدفاع عنه والذى هو، بالنسبة لمُحاججته، أقل جوهرية مما تصور هو نفسه. ومع ذلك، لاحظ العنصر الذى يمكن الدفاع عنه فى هذا الوضع: إن أى زيادة أو انخفاض فى معدلات الأجر، إذا كانت تريد أو تخفض من الدخل الأجرى فى قطاع مهم من الاقتصاد بدرجة كافية (أو حتى فى موضع محلى)، يكون لها بعض التأثير على الأسعار، وإن هذا التأثير يمكن، جريباً أو كلياً، أن يعادل التغير فى معدلات الأجر النقدي وهذه سلسلة من أشياء مترابطة تستحق أن يُشدّد عليها بالفعل.

(٥٤) إن أحد النواقص الكثيرة لعرضنا، الذى لا يستهدف سوى استحضار قسم من الأساسيات فى ذهننا قراء يُعتقد أنهم على دراية بالعمل General Theory، يتمثل بأنه ينبغى علينا مواصلة تقليد كثير من الكينزيين فى افتراض أن كمية وسائل الدفع تتحدد خارجياً، أى اعتبارها تتحدد بحركة مسن قبل للحكومات والمصارف المركزية. وهذا الافتراض، رغم كل الاحتجاجات، يضعنا بصورة خطيرة قريباً من نظرية كمية خام، التى يشكل جانباً أساسياً منها، كما رأينا، أن كمية النقود تكون معطاة خارجياً. ومن شأن هذا الافتراض أن يكون غير واقعى بما لا يطاق، حتى بالنسبة لإجتراء الحقيقة. ما لم نعرف، كما أوضح آرثر سميثيثز Arthur Smithies، كمية النقود لتعنى النقود القانونية زائداً الحد الأقصى من الودائع التى يسمح القانون و'السلطات' للمصارف بخلقها.

(٥٥) ما دامت الاندخارات تعرف بوصفها الفرق بين الدخل والاستهلاك، فإن هذه المتطابقة تعطى المتطابقة المألوفة بين الاندخارات الجارية و(معدل) الاستثمار الجارى. ولكن لى تصبح المتطابقة الأخيرة، فلا ينبغى مطابقة الاستثمار الجارى بدوره، كما فعل كينز، مع معدل إنتاج المعدات الرأسمالية الجديدة. حول هذا، انظر: P. A. Samuelson, 'The Rate of Interest under Ideal Conditions' Quarterly Journal of Economics (February 1939) pp. 292-5.

(٥٦) إن هذه الدوال أو الجداول لا تملك، طبعاً، الحق بهذا الاسم، حتى ولو بالمعنى الذى يجوز فيه، عند الضغظ، إطلاق اسم قانون غوسن للحاجات القابلة للإشباع.

الأمر بتشديد مبالغ فيه، إثبات قناعته بأن الادخار (أو، بعبارة أخرى، معدل الفائدة) يلعب دور سلبياً role of villain في اللوحة التي تفكر الشعوب<sup>(٥٧)</sup>.

وبنفس المعنى الذي الذي ينحدر فيه منحني الطلب المارشالي من كورنو Cournot (ومن فيري أيضاً Verri، موضوعياً)، فإن دالة الاستهلاك الكينزية تنحدر من مالثوس وفيكسل<sup>(٥٨)</sup>، ولكن كينز قام بتدقيقها أكثر. وكما يعرف كل فرد، فإن هذه الدالة تمثل الاستهلاك القومي الكلي الجاري (الإفاق الكلي على 'الاستهلاك' في صورة وحدات-أجر) كدالة للدخل القومي الجاري (في صورة وحدات-أجر) وهي تعبر عن الفرضية الاعتيادية التي تشير إلى أن أي زيادة في الأخير تقتصر دائماً بزيادة في الأول ولكن بمقدار أقل<sup>(٥٩)</sup>. أما تعطية دالة الاستثمار ببضع

(٥٧) إن من يعتقدون بأن الوقائع الاقتصادية وتطوّل كينز لا تؤيد هذه القناعة وإن عنصر الحقيقة فيها يُعزّل إلى القدر الذي لاحظته ح. س. ميل، ديبلو روش W Roscher ومارشال (انظر، قبول كينز، وحتى هوبرن Hobson، بهذا الأمر على مضض، المصدر السابق، ص 19)، سيحدثون بصورة طبيعية عن تفسير غير تطلي. وقد يجنوا هذا التفسير، أولاً، في وضع إنجلترا الذي كان يمكن فيه حل صعوبات كثيرة بمصادرة 'الدخل الريع' renters التي كانت، لأسباب سياسية، لا تدل بأية صورة أخرى من الناحية العملية، ثانياً، في نوع من البشر مثل كينز - الذي أشر، وهو المتفكّر المتجرد الذي مقت بشدة الفصائل البرجوازية ولكنه كان متحزراً جداً إلى حد كراهية وسائل العنف، على نحو ليس غير طبيعي إطلاقاً 'طلقة الرحمة' على مصالح المقرضين creditor interest.

(٥٨) ورغم ذلك، فيقوم بين حالتى مارشال وكينز الاختلاف التالي. فهما كانا يمكن أن يكونا متساكنين بالضبط لو كان يوسع للمؤرخ أن يقول إن مارشال كان قد وجد منحناه لدى ج. س. ميل وهو في حالة أقل دقة فأصاف هو إليه هذه الدقة والحدة "ngor and edge" ولكن 'المفترض' بالنسبة لمارشال أنه وجد لدى كورنو كل الدقة والحدة التي يتمتعها كل واحد، وأن كينز، الذي كان مفتوناً بمالثوس (بينما من الصعب أن يكون قد تعرف على فيكسل حينذاك) كان يتعين عليه أن يقوم بكل ما ينبغي على نصير لميل أن يقوم به في حالة منحني الطلب المارشالي. ومع ذلك، فإن القاربة (الموضوعية) بين كينز ومالثوس تبرز بوصفها حاصل في بداية العمل (General Theory p. 25) حيث يصوغ كينز مفاهيم: دالة العرض الكلي ودالة الطلب الكلي وكذلك دالة الطلب الفعال. فهما كانت الأهمية التي توليها لتحديرات كينز، فإننا نقاد إلى اعتبار هذه الدوال، القابلة لأن تتقاطع مرة واحدة (أو مرات عدة) ولكنها ليست متطلبات البقاء، كتعميمات للمفاهيم الأصلية للعرض والطلب على السلع الفردية. وإن كينز، المدرك لهذا الفخ المستور، لم يعمد إلى الاستفادة كثيراً من هذه الفكرة فيما بعد. ولكنها الفكرة المalthusian لها. وإذا صحت، فهي تكفي لوحدتها لإثبات إمكانية توازن معين لا بشكل فيه التشغيل الكامل صفة ما، ولكرر أن الحجج، التي يطرحها كينز ضد ما تصور أنها النظرية الكلاسيكية (بمفهومه)، غير مهمة قط ضد أي صياغة صحيحة لنظرية توازن التشغيل الكامل وأن تهمة القائلة إن النظرية الكلاسيكية لا تعرف أي بطلالة سوى البطالة الاحتكاكية frictional unemployment لا تصح إلا إذا تم تعريف مصطلح: احتكاكية بمعنى واسع جداً بحيث يجرّد للهمة من كل أهميتها.

(٥٩) إن هذا 'القانون للنقصان' الميل للاستهلاك ينبغي أن يشير إلى الأفراد طبعاً. ولكن الفرضية المعنية تشير إلى مجاميع اجتماعية social aggregates، وقد أسميتها فرضية اعتيادية وذلك فقط للتشديد.

كلمات، فهذا أمر أقل سهولة وذلك لصلة هذه الدالة بالعوامل الديناميكية الهامة جدا التى ترد فى الفصلين الحادى عشر والثانى عشر من عمل كينز، والتى لا تدخل فى الصياغة الصريحة لهذه الدالة. تربط دالة الاستثمار مععدل الاستثمار الكلى بالكفاية الحديثة 'رأس المال (المادى) بشكل عام التى يخلقها ذلك المعدل من الاستثمار' (المصدر السابق، ص ١٣٦)، علماً بأنه يجرى تعريف الكفاية الحديثة لرأس المال  $\text{marginal efficiency of capital}$  كعلاقة بين المردود المتوقع من وحدة إضافية (مختارة بشكل صحيح) من أية سلعة رأسمالية وبين تكلفة إنتاج هذه الوحدة<sup>(٦٠)</sup>. وهذه الكفاية، كما أوضح كينز نفسه، هى نفس مفهوم فيشر: 'معدل العائد الحدى على التكلفة'  $\text{marginal rate of return over cost}$ <sup>(٦١)</sup>. ولكن الاختلاف التالى يقوم بينهما: فعند فيشر، يشكل معدل العائد الحدى على التكلفة - الذى يتضمن عملية خصم لسلسلة العوائد المتوقعة - الحقيقة الأساسية بالنسبة لظاهرة الفائدة، فى حين ابتعد كينز، عند هذه النقطة، عما أسميته تقليد باربون Barbon ووضع، من حيث نواياه على الأقل، نظرية نقدية للفائدة مفادها إن الفائدة لا تُشتق

على حقيقة أنها لا تصوغ سوى إمكانية واحدة من إمكانات عدة. ويمكننا التعبير عن دالة الاستهلاك بكتابتها هكذا:  $C = f(Y)$ ، وعندئذ فإن الفرضية تظهر بمعنى أن الميل الحدى للاستهلاك،  $dc / dy$ ، يكون أقل من الوحدة على الدوام. ولكن لنلاحظ حالاً، كبديل لدالة الاستهلاك هذه، إن بوسعنا أيضاً أن نكتب دالة الانفاق هكذا أيضاً،  $S = \Phi(Y)$ . وقد صار من المعتاد بالنسبة لكينزيين كثير إدخال متغير آخر فى كلتا الدالتين، أى معدل الفائدة،  $i$ ، علماً بأن أهمية هذا التنازل نقلها إلى لىنى حد الافتراض بأن تأثير  $i$  ضئيل جداً.

(٦٠) من المعتاد كتابة دالة الاستثمار هكذا:  $I = F(Y, i)$  مما يعكس للكفاية الحديثة لرأس المال بواسطة شكل الدالة  $F$ . وعندئذ، فإن الميل الحدى للاستثمار، عند معدل فائدة معطى، يكون  $\delta F / \delta y$ . ولكن يمكن أيضاً أن بهمل  $i$  من أجل التشديد على الحالات التى يكون فيها الاستثمار 'تلقائياً'  $\text{autonomous}$ ، أى أما أن يفرض على النظام بواسطة عامل خارجى معين كالحكومة أو، بخلاف ذلك، يدخل دون مراعاة للظروف القائمة أو، على العكس، يمكننا أن نعالج الاستثمار على أنه 'محفز' كلياً  $\text{induced}$  بمشتريات المستهلكين وأن نكتب دالة الاستثمار عندئذ كما يلي:  $I = \Phi(C, i)$ ، كما فعل لانجه Lange (انظر الهامش رقم ٤، أعلاه). إن هذه التعابير وتعابير أخرى تطرح نفسها لغرض تأكيد هذه الإمكانية أو تلك، ولكن أياً منها، إذا أخذ على حدة، لا ينصف بصورة كاملة فكر كينز الذى امتنع بشكل حكيم عن تقديم أى منها بنفسه.

(٦١)  $\text{Theory of Interest}$  (1930). ومع ذلك، يمكننى أن أبهر حقيقة إن كينز، الذى لم تكن له معرفة من الدرجة الأولى بالأدب الاقتصادى، وبخاصة الأدب القائم حينذاك وغير الإنجليزى، توصل إلى مفهومه بصورة مستقلة تماماً وأنه أورد اعترافه لبعضه حينما كان انتباهه مشدوداً إلى صيغة فيشر. وأنه بالغ فى امتنانه حينما لفت النظر الفكرة. وهذا هو رأي البروفيسور نيرنر على الأقل. ومن ناحية أخرى، يمكن القول إن كلا المفهومين يمثلان حقاً تحسيناً لمفهوم الإنتاجية الحديثة لرأس المال، كما طوره مارشال، وهيكسل بشكل خاص - وهذا يعيدنا إلى يوم بورك مرة أخرى - ولكن ليس أكثر من هذا. إذ إن 'أقل'  $\text{prospectiveness}$  مفهوم الإنتاجية الحديثة لرأس المال وصلته بتكاليف استبداله لا يمكن أن يكرها إلا قلة من المؤلفين الذين استعملوها، هذا إن أنكرها أحد.

من، أو تعتبر عن، أى شيء يمت بصلة إلى العائد الصافى من السلع الرأسمالية، مهما كان شكل هذا الشيء<sup>(٦١)</sup>.

وهذا يحملنا إلى الثالثة من دوال أو جداول كينز الأساسية: دالة تفضيل السيولة. ففي الفصل الثالث عشر من عمله General Theory، يبدو كينز وكأنه يقبل النظرية التى تجعل معدل الفائدة 'يعتمد على تفاعل جدول الكفاية الحدية لرأس المال مع الميل النفسانى للادخار' (التفضيل الزمنى). ذلك لأن كينز قد أشار، كاعتراض وحيد له، إلى أن من المستحيل استنباط معدل الفائدة ببساطة من هذين العاملين فقط لأن معدل الفائدة يعتمد أيضاً على الشكل الذى يريد المدخر أن يحفظ به ما يشاء ادخاره. فبعد أن يكون المدخر قد قرر مقدار ما يريد 'الاحتفاظ به بشكل ما لتأمين المقدرة على الاستهلاك المستقبلى' (ص ١٦٦، لاحظ للطابع الكلاسيكى لهذه العبارة)، فما يزال يتعين عليه أن يقرر ما إذا كان، وإلى أى حد، سيتخلى عن المقدرة الآتية لفترة محددة أو غير محددة، أى يتخلى عن تفضيله

(٦٢) نظراً إلى أن هذا قد يشكل، من زلوية التحليل النظرى فقط، المساهمة الأصلية الأكثر أهمية فى العمل General Theory، فتكفي بعض تعقيبات. أولاً، إن النظرية النقدية للفائدة لدى كينز كانت نظرية أصلية ذاتياً كنظرية نقدية للفائدة، ولكنها ليست كذلك من الناحية الموضوعية. فإن التفسيرات التى قدمت لظاهرة الفائدة، بدءاً من السكولانيين، مروراً بظلفانهم البروتستانت، إلى الكتاب الحديثين ما قبل الكينزيين، تربط الفائدة بالقدرة ويمكن لكل مؤلفيها أن يوافقوا على الإطلاق الذى أعلنه كينز بين مردود رأس المال غير النقدى والفائدة. وتتمثل الأهمية الموضوعية لعمل كينز، إلى المدى الذى وصله هذا العمل، بالنجاح الذى حققته تعاليمه: فقد حول كينز بالفعل عدداً كبيراً من زملائه الاقتصاديين الذين، لعشرين سنة أو تقريباً قبل ذلك، يندرون لاهتماموا بشكل جدى بأى نظرية نقدية للفائدة. ثانياً، يتعين علينا مجدداً أن نستعيد حقيقة أن فيكسل، دون أن يتبنى نظرية نقدية معينة، كان قد خطا خطوة مهمة جداً نحو هكذا نظرية إلى حد أنه ألهم ألقاعه السويديين للأخذ بها. إن هذا الخط الفيكسلى للتقدم يتوافر للقراء الإنجليز بأفضل ما يمكن من خلال عمل البروفيسور اريك لندال Erik Lindahl: (1939: Studies in the Theory of Money and Credit) وكذلك فى مقالتي البروفيسور برتلى أولهن Bertil Ohlin: 'Some Notes on the Stockholm Theory of Savings and Investment', Economic Journal, March and June 1937. وقد قادت هاتان المقالتان إلى مناقشة بين كينز، وأوهلى، وروبرستون Roberston، وهاوتري Hawtrey، تبعها عدد من المقالات لاقتصاديين آخرين. ولكن يجب أن نكتفى، ثالثاً، بإضافة إلى الشكل الخاص الذى أعطاه كينز لنظريته النقدية كان أصيلاً ذاتياً وموضوعياً ممّا. ربما يختلف هذا الشكل كثيراً أو قليلاً عن الشكل السويدى أو عن الشكل الذى يتبناه البروفيسور هيكس (Value and Capital, ch. 12) الذى قد يكون الأقرب إلى الهيمنة على المحل فى ذلك الجزء من الأدب الأنجلو-أمريكى الذى يقبل النظرية النقدية للفائدة أصلاً، ولكن الشكل الكينزى يختلف كثيراً عن الأشكال الأخرى - بحيث إن رغبة المرء بمعرفة ما إذا كانت هناك أى قرابة أصلاً بينها وبين الشكل الكينزى هى مسألة مزاج ليس إلا.

للسيولة<sup>(٦٣)</sup>. ظاهريًا، لا يبدو هذا سوى مجرد تعديل. ومع ذلك، وفيما بعد، وحتى في عمله General Theory، فإن كينز نفسه وبعض أتباعه الأصوليين، وبخاصة البروفيسور ليرنر<sup>(٦٤)</sup>، ذهبوا أبعد بكثير من ذلك باتجاه الفرضية القائلة إن الفائدة هي مجرد مبلغ يُدفع للتغلب على نفور المرء من التخلي عن الأصل الأكثر سيولة (own-rate theory of interest) وفرضية أن كمية النقود، مأخوذة بالمقارنة مع كمية النقود المستعملة في المعاملات، هي العامل الوحيد الذي يؤثر بشكل مباشر على تحديد الفائدة<sup>(٦٥)</sup>. إن الادخار الجارى current saving والاستثمار الجارى current investment ليس بوسعهما تحديد أى شيء لكونهما متساويين بالتعريف. بيد أن الادخار المخطط (ex ante) والاستثمار المخطط (ex ante) يحددان الدخل (الناتج الصافى الكلى) ولكن ليس الفائدة. ثم يتبع ذلك عدد من الألفاظ المحيرة التى يتيح الوضع العجيب للكساد العميق<sup>(٦٦)</sup> بعض التدقيق لها.

(٦٣) من المعتاد، عند الصياغة الدقيقة، تقديم تفضيل السيولة هذا فى معادلة من الشكل:  $\bar{M} = L(Y, i)$  الذى يقارن المقدار المتاح من النقود (انظر الهامش رقم ٨، أعلاه) - لقد وضعت خطأ فوق  $M$  للإشارة إلى أنها معطاة - مع 'طلب' على النقود يحدده جزئيًا حجم المعاملات، التى يمثلها  $Y$ ، وتحدده، فى جزئه الآخر، توقعات الناس حول السلوك المستقبلى لأسعار الفائدة المختلفة (دافع 'المضاربة')، التى يمثلها  $i$ .

(٦٤) حول معالجة البروفيسور ليرنر Lerner، انظر: Franco Modigliani, 'Liquidity Preference and the Theory of Interest and Money,' *Econometrica*, January 1944, p. 79. وانتهز هذه الفرصة للتوصية بهذه المقالة كتعقيب عام حول هذا المدى الكامل من القضايا.

(٦٥) بين أمور أخرى، لاحظ أن الفائدة ينبغي حقًا أن تساوى أيضًا بين مزايا حيازة النقود والأصول الأخرى. وهذا مثال آخر على طريقة كينز للريكاردية فى التفكير. فحقيفة أن معدل الفائدة يجب أن يكون هكذا بحيث يعوض المخبرين عن 'امتناعهم' الحدى - ولو أن معدل الفائدة لم يفعل ذلك، لما استطاع أن يكون كما هو عليه بالفعل - لا تكفى بوضوح لإثبات نظرية الفائدة القائمة على الامتناع. لاحظ أيضًا، مثل كل الأشياء الأخرى، أن كلتا الفرضيتين - نظرية الفائدة القائمة على السيولة التى تتنمى بها النقود own-rate theory ونظرية الامتناع - يمكن جعله صحيحًا أساسًا بواسطة افتراض عدد كاف من 'العوامل المعطاة' givens، مع ميزة إضافية تنتج بسهولة قصوى قلب الطاولة بوجه من يفترض على أساس أنه لا يفهم فرضيات المعالجة. انظر، فى هذا السياق، W. Fellner and H. M. Somers, 'Alternative Monetary Approaches to Interest Theory,' *Review of Economic Statistics*, February 1941.

(٦٦) نكتفى بمثال واحد: تعطى لنظرية النفية، إذا أخذناها حرفيًا، الاستنتاج الذى يفيد إن ريادة معينة فى التحفيز inducement أو الميل للاستثمار، أو فى الميل للاستهلاك، لا تزيد سوى التشغيل، ولكنها لا تميل لزيادة معدل الفائدة. والعكس واضح فى أى وضع عادى وقد تم تقديمه كموضوع من قبل البروفيسور ساملمون ليس كاعتراض على المذهب الكينزى بل كجزء منه (انظر: Foundations, p. 279، وقسارن J. R. Hicks, 'Mr. Keynes and the "Classics"', *A Suggested Interpretation*, *Econometrica*, April 1937, pp. 152-3).

من الممكن، بواسطة تلك الدوال أو الجداول الثلاثة، كتابة نظام من ثلاثة شروط توازنية (معادلات) ومتطابقة واحدة من شأنها، في ظل فرضيات ملائمة، ومع اعتبار كمية النقود كمعطاة تُفرض من الخارج، أن تحدد بصورة فريدة الفائدة والاستثمار، والادخار أو الاستهلاك، ويمكن توسيعها لتشمل أيضًا متغيرات أخرى مثل معدلات الأجر لدى كينز<sup>(٦٧)</sup>. ولكن ما أثار الإعجاب لم يكن هو هذه الترجمة الدقيقة والمجزأة لرسالة كينز، بل مجموعها اللامع كله. وبشكل خاص، فقد بدت هذه الرسالة، بصلتها بالادخار والفائدة والبطالة، كما لو أنها تكشف وجهة نظر جديدة للعملية الرأسمالية ليس فقط، كما رأينا من قبل، بالنسبة للجمهور العام و'الكتاب الانشاققيين' writers on the fringes بل أيضًا بالنسبة لأفضل العقول في التحليل الاقتصادي المهني - وهي وجهة نظر كانت جذابة بالنسبة للبعض بقدر ما كانت تبعث على النفور لدى البعض الآخر<sup>(٦٨)</sup>. وقد خلق هذا، في الحال تقريبًا،

(٦٧) المتطابقة هي  $Y \equiv C + I$  أو  $S \equiv I$ . وفي الحالة الأولى، يمكننا استعمال المعادلتين  $C = f(Y, i)$  و  $I = F(Y, i)$ . للمزيد، انظر مودغلياني Modigliani، المصدر السابق، ص ٤٦. ولكن النظام، وبخاصة أي نظام موسع، ليس مسألة بسيطة كما قد يبدو الأمر للمراقب العادي. وهذا هو السبب الذي يفرض لماذا، رغم أنني لا أستطيع الدخول في المشاكل المعنية، حاولت الترام جانب الحذر من خلال الكلمات 'في ظل فرضيات ملائمة'. ليس من الصعب أن نصوغ نظامًا يبدى عدم الاتساج inconsistencies ويفشل في تعريف توازن معين أو حتى توازنات عدة. ومن المهم أن نلاحظ هذا لأن مثل هذه الأنظمة غير للتوازنية تلعب دورًا ما في المناقشة الكينزية: فبالنسبة للكينزيين، يمكن لهذه الأنظمة أن تكون وسيلة لإظهار أن الاقتصاد، من دون الإنفاق الحكومي ('السياسة المالية')، قد لا يفكر على بلوغ حالة توازنية معينة، وبخاصة توازن التشغيل الكامل.

ونلاحظ نقطة مهمة أخرى في هذا السياق. فحينما نتحدث ليس عن استهلاك جار واستثمار جار بل عن استهلاك معطوط واستثمار مخطط، يكون لدينا عندئذ شرط معين لاستقرار النظام مفاده إن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار - الميل الحدي للإنفاق - أقل من الوحدة. فإذا كان مجموع هذا الميل يساوى أو يزيد على الوحدة، فإن النظام سيكون محددًا determined حتى في هذه الحالة ولكنه سوف 'ينفجر' بدلًا من أن يتقارب نحو التوازن عند انتقاله when displaced. وهنا، فثمة كتاب عدة يميلون للمحاجة كما لو أن شرط الاستقرار هذا يمكن استعماله 'لإثبات' أن الميل للإنفاق أقل من الوحدة بالفعل ذلك لأن النظام الاقتصادي، في الواقع الرأسمالي، لا ينفجر كما يقولون. إن هذه المحاجة غير مقبولة قط لأسباب منطقية، أذكر منها سببًا واحدًا فقط: فقد يكون نظام نظري قصير الأمد انفجاريًا بينما لا يكون كذلك النظام المناظر طويل الأمد، وإن نظامًا نظريًا طويل الأمد قد يكون انفجاريًا في حين أن الواقع المناظر لا يكون كذلك.

(٦٨) يتعذر وصف أقسام المهمة بطريقة واحدة بالنسبة لجميع الاقطار: فالأقسام لم يكن سوى توجع على سطح الماء في بعض الاقطار. ولكنه ذهب بعيدًا إلى العمق في إنجلترا والولايات المتحدة، حيث =

مناخاً كان ملائماً بصورة مثالية لإحداث صراع حافل بالحماس - وهو يشبه فى ذلك، من حيث المبدأ، الجو الذى خلقه ريكاردو عام ١٨١٧، ولكنه كان أكثر من ذلك بسبب الزيادة الضخمة فى عدد الاقتصاديين المهنيين. وكل ما يمكننا فعله فى هذا الموجز هو أن نورد المهام الثلاث التى بوشر بها والتى تفسر مغا سبيل الأدب الكينزى إلى هذا الحد أو ذلك الذى يميز العقد الذى تلا عام ١٩٣٦.

لقد نبعت المهمة الأولى، طبعاً، من الحاجة التى شعر بها كل اقتصادى تقريباً لمعرفة وتحديد كيف يكون موقفه من رسالة معينة لم يكن بوسع أحد تجاهلها. لقد مضى معظم العمل المهنى على النحو المعتاد ولم يتأثر بتلك الرسالة إلا قليلاً. ولكن بالنسبة لكل المنظرين، الاقتصاديين العاميين، والباحثين فى حقول النقود والصيرفة والدورات الاقتصادية، فإن تلك الحاجة لم يكن بالإمكان تلبيتها إلاً بالتحليل الجهد والنقد والتطوير. وإذا يتعذر علينا أن نغطى بصورة مرضية كل الأدب من هذا النوع<sup>(٦٩)</sup>، فإننا نكتفى بالإشارة إلى حقيقتين: الحقيقة الأولى هى أن الرسالة قد ولدت رد فعل كان، بحد ذاته وبشكل تلقائى، إنجازاً يشكل الاعتراف الصريح به أعظم إطراء لذكرى اللورد كينز وأعظم إنصاف له. ولم يكن الإنجاز التحليلى لكينز هو الذى فعل ذلك؛ كما أنه لا يعود إلى ما أثاره هذا الإنجاز التحليلى من جاذبية بالنسبة للقضايا العملية. فكما هو الحال بالنسبة لريكاردو، فإن امتزاج العمل الفكرى - حقاً أو ظناً - مع قضايا العصر الساخنة هو الذى خلق فى حقننا ما كان يتعذر على العمل تحقيقه من تلقاء نفسه. فعيوب عمل كينز الفكرى ذاتها والاعتراضات ذاتها التى يمكن إثارتها ضد إجاباته العملية ساهمت فى خلق

سبب زاهرة معينة فرضت نفسها بصورة ملائمة تستحق للملاحظة. فقد سحر المذهب الكينزى المنظرين الشباب أساساً بينما كانت غالبية المنظرين الكبار فى السن معادين له بهذه الدرجة أو تلك من القوة. إن جانباً من هذا الواقع واضح جداً بحيث ليس من داع للوقوف عنده، إضافة إلى أنه قد جرى التشديد عليه فى أغلب الأحوال: فس الصحيح، طبعاً، أن جزءاً من المقاومة التى يلقاها كل مذهب جديد هى ببساطة مقاومة تصلب شرايين. ولكن ثمة جانب آخر. فالعالم المعجوز أو هتسى الناضج قد لا يكون ضحية فقط، بل قد يستفيد من عادات التفكير التى بناها عمله السابق. ولا قصد هنا الفهم الأعماق للأشياء الذى لا يكتسب إلا بعمل عقود من السنين: فيعزل عن هذا، وعن الاختلاف فى الموقف من السياسة policy الناس عن ذلك، فثمة شيء ما من قبيل الخبرة فى التحليل. وهذا العنصر، فى حقل كلمة الاقتصاد الذى غالباً ما يكون التعليم فيه معيباً والذى لا تكون فيه معرفة العلماء الشباب كافية فى الغالب بكل بساطة، أهم بكثير مما هو فى علم الطبيعة حيث يكون التعليم فعالاً على الدوام، رغم أنه قد لا يبعث على البهجة.

(٦٩) يجد القارئ مثلاً على ذلك الأدب فى العمل: The New Economics، الذى نشره وكتب مقدمته س. إى. هاريس S. E. Harris، ١٩٤٧، رغم أن العمل مكتوب 'بصالح' كينز بقوة.



النجاح المذهل وفى توسيع السجل بحيث يمتد إلى كل الحقل الذى يشمل التوصيات وقضايا المنهج المنطقية البحتة. والحقيقة الثانية هى الطابع المتراكم للنجاح من هذا النوع والذى يمكن توضيحه بأفضل ما يمكن من خلال التعليم. فكل عمل ناجح، هام علميًا، يتعين إدراجه فى المقررات المدرسية ضمن الموضوع المناسب له. ولكن المعلم، ما أن يكتشف أن تلاميذه يهتمون بموضوع ما بمعزل عن تدريسه هو أو أن يتأكد من أنهم صاروا ملهمين به قبل سماعهم محاضراته هو، فإنه سوف يكتشف أيضًا المزايا التدريسية التى تترافق من الإشارة إلى هكذا معرفة سابقة والبناء عليها؛ كما أنه سيتعامل مع مثل هذا العمل، بغض النظر عن وجهات نظره، على نحو أوسع مما كان سيفعل لو أن العمل يستند على مزاياه الخاصة به فقط. وهكذا، وكما هو الحال فى الصيرفة والتأمين، فإن النمو يحفز المزيد من النمو بمجرد تزايد الاحتياطات وأن النجاح يدفع لمزيد من النجاح.

والمهمة الثانية التى طرحها العمل General Theory هو التطوير، سواء النقدى أو البناء، وفى الحقل النظرى أو الواقعى، لعدد كبير من النقاط الفردية. (٧٠) وتشمل هذه النقاط المفهوم الكينزى لتوازن البطالة، قضية نظرية الفائدة 'القائمة على السيولة التى تتمتع بها النفود' own-rate theory of interest مقابل تلك التى تقوم على 'الرصيد المعد للإقراض' loan-fund theory of interest، قضية مبدأ النظرية الجمعية theory principle of aggregative (نظرية الاقتصاد الكلى)، قضية العلاقة بين الأجور النقدية والحقيقية، وقضايا أخرى كثيرة خلقت كلها 'آدابًا خاصة' تحمل طابعها الخاص بها. ولكن يكفيننا مثال واحد وهو العمل الذى كان وما يزال يُقدّم حول دالة الاستهلاك. فلا يستطيع أى منظر، إن كان جديرًا بهذا اللقب، أن يفبل كعبارة دقيقة exact statement الفرضية التى تربط الإنفاق على

(٧٠) بقدر تعلق الأمر بالآثار على محتوى نظرية معينة، ينبغي أن نلاحظ أن الانتقاد أو الإحكام أو حتى التبرير تعنى الشيء نفسه إلى حد بعيد. فبمعزل عن نية الباحث، فإن عمله يتغير بالتدريج إلى أن تصبح المعانى الأصلية باطلة فى آخر الأمر. ولكن هذا الأمر ليس كذلك بالنسبة لشهرة عمل مسا أو المنزلة التى سيحتلها أحيانًا فى تاريخ علم ما. فموقف الباحث أو أحكامه القيمة أهم بكثير هنا حتى بالنسبة لوجهة نظر المنظرين المستقبليين بل إنها، طبعًا، أهم بالنسبة لوجهة النظر المستقبلية للمهنة وجمهور القراء فمن السهل، مثلاً، تأليف قائمة من المحاججات (كلها صحيحة)، من كتابات هيكس، ولانجه Lange، ومودغلياني Modigliani، وساملسون Samuelson، مثلاً، التى إن وقعت فى أيدي كتاب أقل ودًا من هؤلاء، لشكلت انتقادًا متمرًا. ولكنهم لم يوروا الإيداء. أما فى حالة كينز، فقد اجتمع الاستحقاق والاحظ لإضعاف شفرات النقد لدى البعض ممن كانوا أكثر قدرة على الإيداء - قارن موقف مارشال من ريكاردو.

الاستهلاك (معبراً عنه من خلال وحدات-أجر) بالدخل فحسب (معبراً من خلال وحدات-أجر). وما لا يمكن قبوله حتى أكثر هو الصفة الكينزية المميزة لهذه الدالة ( $dc / dy$ )، انظر الهامش ١٣، أعلاه) كصفة صحيحة بصورة عامة. وعليه، فنحن نمتلك هنا مقارنة معينة. ولكن ما مدى دقة هذه المقاربة، وبشكل خاص، كم من الضروري بالضبط أن نضيف مقداراً معيناً  $a$  بالنسبة لتحويلات الدالة عبر الزمن؟ وما مدى خطورة الخطأ الذي نرتكبه حينما نقضي بأن الدالة خطية؟ أو، ألا ينبغي أن نتساهل ونسلم بوجود متغيرات مستقلة أخرى غير الدخل- مثل مقدار الأصول أو، على الأقل، الأصول السائلة التي قد يمتلكها الأفراد من قبل؟ إن كل هذه الأسئلة هي أسئلة نظرية تتبغى الإجابة عليها في المقام الأول على أساس استقلال<sup>(٧١)</sup> الدالة وعلى أساس انسجامها مع العلاقات الأخرى التي نقصد القبول بها على نفس المستوى من المحاجة. ولكن من الواضح أن هذه الأسئلة لها جانب وقائعي في غاية الأهمية. وليس من الغريب، بل مما يستحق التهئة، إن "لزينة: دسة" أو نحو ذلك، من علماء القياس الاقتصادي قد كرسوا ويكرسون اهتمامهم لها.

أما المهمة الثالثة، فتتبع من ضرورة 'دينمة' النظام الكينزي أما وفقاً للخطوط التي أوحى بها كينز نفسه أو وفقاً لخطوط أخرى. وقد أصبحت هذه الضرورة واضحة بمجرد أن بدأ الناس 'بتشغيل' النظام الكينزي بصورة جدية. ذلك لأنه، كما سبق أن رأينا، حتى مجرد قضية استقرار نظام ستاتيكي معين إنما

(٧١) يعود مفهوم استقلال autonomy دالة أو معادلة ما إلى البروفيسور فريش Frisch. ففي نظام العلاقات (الرياضية أو غير الرياضية) التي يُعتقد أنها تسري أنبياً ضمن إطار معطى من البيانات، يمكن أن تسري بضع علاقات بشكل فردي وذلك فقط إذا كانت تسري للعلاقات الأخرى وربما أيضاً إذا لم يتغير إطار البيانات المعطى، ولكن هناك علاقات أخرى تحتفظ بصحتها الفردية حتى إذا لم تسر بعض العلاقات الأخرى (وضمن إطار آخر من البيانات). إن هذه العلاقات الأخيرة نسميها 'مسئلة' (أو تلقائية) autonomous، رغم أننا نستعمل هذا المصطلح بمعاني أخرى (كما في 'autonomous investment' - الاستثمار المستقل أو التلقائي). وهذه الصفة ليست مطلقة: إذ يمكن أن تتأثر علاقة معينة إلى هذا الحد أو ذلك بفشل ما في العلاقات الأخرى. وعليه، فمن الأفضل أن نتحدث عن درجة أكثر أو أقل من autonomy. وبشكل مقالة فريش (التي لم تنشر، بقدر ما أعلم) ولحده من أهم المساهمات في المنطق البحث للنظرية الحديثة في وقتنا الحاضر، [في رده على سؤال للنشر، أشار البروفيسور فريش إلى أن فكرة استقلال autonomy دالة أو معادلة ما يتم توضيحها كثيراً في العديد من محاضراته المنشورة في الترويج ولها، في شكل مطبوع، ترد بإيجاز فقط في المقالة: 'Repercussion Studies at Oslo' American Economic Review, June 1948.

تقود إلى العوامل الديناميكية. ولكن إضافة إلى ذلك، فقد شرع كينزيون كثير بتضمين نماذجهم 'عوامل الدينامية' المعتادة dynamizers، وبخاصة فترات الإبطاء. وكأمثلة على ذلك، أشير إلى نموذج البروفيسور سمبثيز<sup>(٧٢)</sup> ومن ثم، مرة أخرى، إلى معادلة هانسن-ساملسون التي مرت بنا من قبل. وهكذا فإن تحليل التوازن، الكينزي، قد أدخل مكانه تدريجياً إلى 'تحليل العملية' الكينزي وإن تحليل العملية الكينزي هذا يميل حالياً للاندماج بالديناميكا الكلية الأقدم والأوسع التي ألقينا نظرة عليها. وهنا، وبعد طول انتظار، نكون قد أدركنا النقطة التي يمكن من عندها تعريف وتحديد موضع الأهمية التاريخية للمساهمة التحليلية للبحث كينزي في علم الاقتصاد. ولأهمية هذا الأمر ولعدم سهولة تحقيقه بسبب عرضنا الموجز، فإننا نلفت نظر القارئ إلى الموجز التالي.

إن نظام كينز هو نظام ستاتيكي أساساً، بقدر تعلق الأمر بجوهره الدقيق. وقد كانت هذه النظرية الستاتيكية كافية للأغراض الأهم لدى كينز، وبخاصة لمذهبه المتعلق بتوازن البطالة *underemployment equilibrium*. ومع ذلك، فقد غمرت الديناميكا الكلية عمل كينز وذلك، جزئياً، لأنه كان من المحتم على كينز أن يضيف العوامل الديناميكية إلى ذلك الجوهر، ولأن عمله، جزئياً، اصطدم بوضع في حقل النظرية البحثية كان يهيمن فيه الاهتمام الجديد بالديناميكا الكلية (بصورة مستقلة عن كينز). ولكن بسبب المكانة التي احتلها عمل كينز في فكر المهنة، فإنه لم ينغمس بالديناميكا الكلية فحسب، بل إنه ساعد بدوره على صياغة وتشجيع هذا الأخير -

(٧٢) Arthur Smithies. 'Process Analysis and Equilibrium Analysis.' *Econometrica*, January 1942. سبق أن أوضحنا أن معظم الكينزيين (أو الكتاب الذين استعملوا الجهاز الكينزي أو جهازاً مماثلاً) قد أدخلوا الادخارات والاستثمارات المخططة *planned (or ex ante) savings and investments*، وذلك لكي يكونوا قادرين على جعل التساوي بين الادخارات والاستثمارات شرطاً توازياً بدلاً من التطبيق في حالة الادخارات والاستثمارات المتحققة بالفعل. وهذا يتوافق مع موقف كينز لأن من المؤكد أنه شدد على الفجوة بين قرارات الادخار والاستثمار بقوة كافية. كما أن هذا بعد ذاته لا يعني الخروج من حدود الستاتيكا الكينزية. ولكنه يعني ذلك بمجرد أن نربط الادخارات والاستثمارات بشكل صريح بكمية معينة سابقة، كدخل الأملس مثلاً. وهكذا نقاد بسهولة، وإن ليس بحكم الضرورة المنطقية، بعيداً ليس فقط عن الستاتيكا الكينزية بل أيضاً عن البنية الكينزية ككل. فخذ مفهوم الادخارات العاطلة، مثلاً *idle savings*. يتصور الأفراد العاديون أحياناً أن الحاجة الكينزية تتضمن أنه يجب أن تكون هناك، في مكان ما من الاقتصاد، ادخارات عاطلة بمعنى أنها غير مستثمرة. ولكن هذه الفكرة لا معنى لها في إطار الحاجة الكينزية. ومع ذلك، فهي تكتسب المعنى حالاً حينما تدخل فترات الإبطاء. كما أنه ليس من الصعب أن نبين إلى أين يقودنا إدخال هذه الفترات، إن كانت تقودنا بعيداً عن كينز: فهي تجعلنا باتجاه روبرستون Roberston ولونديبرغ Lundberg

الذى كان يلائمه نموذج كينز بشكل خاص لبساطته. وهكذا فقد أصاب هيكس بوضوح حينما قال 'إن العمل General Theory of Employment... ليس بداية أو نهاية الاقتصاد الديناميكي' (٧٣). ولكن من الصحيح أيضًا، دون قصد من كينز وربما بالصدفة من إرادته (٧٤)، إن عمله قدّم دافعًا هامًا للاقتصاد الديناميكي - فكل العمل تقريبًا في الديناميك الكلى يبدأ الآن من شكل 'مديمّن' معين لنموذجه. وهذا هو الجدير بالتشديد في تاريخ التحليل (٧٥). أما توصيات كينز المتعلقة بالسياسة policy - التى كانت مرتبطة بزمانها - ومذاهب كينز المحددة بصورة متميزة - التى بدأت بفقد معقلها بالفعل - فيمكن أن تكون أكثر أهمية بالنسبة لتاريخ الفكر الاقتصادى.

[تتوقف المخطوطة عند هذه النقطة؛ ثمة ملاحظات موجزة كان قسم منها مكتوبًا باليد: 'يجب إضافة نقاط أخرى... الاقتصاد الكلى بحاجة لجهاز جديد من المفاهيم... موضوعات عامة جديدة... المضاعف... المعجل...']

(٧٣) Mr. Keynes and the 'Classics' 'Econometrica, April 1937, p. 159.

(٧٤) 'لنسى كل ما يتعلق بالفترات' هكذا قال كينز ذات يوم لأحد التلاميذ.

(٧٥) يمثل عمل ليسود أ. ميتسملر: 'The Nature and Stability of Inventory Cycles.' Review of Economic Statistics, August 1941 مثالاً ممتعاً على نموذج ديناميكي كلى حول دورات المخزون، يستفيد من دالة الاستهلاك لدى كينز ويوضح بالتالى ما كنت أحاول إيضاحه.



## قائمة الكتب المختطف منها كثيراً

إن القائمة التالية هي قائمة غير كاملة قط بالنسبة للكتب المختطف منها فسي هذا الكتاب [تاريخ التحليل الاقتصادي]، بل إنها لا تمثل حتى الكتب التي أختطف منها مرات عديدة. فهي تقتصر على الكتب التي أختطف منها بصورة متكررة أو الكتب التي تكون طبعاتها المستعملة طبعة هامة وحيث لا يتم إعطاء معلومات محددة عنها في كل مرة يجري الاستشهاد بالكتاب.

Allen, R. G. D. *Mathematical Analysis for Economists*, London, 1938.

Aquinas, Saint Thomas, *Summa Theologica* [Latin. 6 vols.], Turin (Italy), Libreria Marietti, 1932.

Bohm-Bawerk, Eugen V., *Capital and Interest: A Critical History of Economic Theory* [1st German ed. 1884; English trans. 1890], Reprint, New York, 1932.

Bohm-Bawerk, Eugen V., *The Positive of Capital* [1st German ed. 1889; English trans. 1891] Reprint New York, 1923.

Bowley, A. L. *The Mathematical Groundwork of Economics: An Introductory Treatise*, Oxford, 1924.

Gairnes, J. E., *Some Leading Principles of Political Economy Newly Expounded*, London 1874.

Cannan, Edwin, *A History of the Theories of Production and Distribution in the English Political Economy from 1776 to 1848* [1893], 3rd ed. 1917; 4th printing, London, 1924.

[Cantillon, Richard], *Essai sur la nature du commerce en general* [1755], Reprinted for Harvard University, Boston, 1892.

Chamberlin, Edward Hastings, *The Theory of Monopolistic Competition: A Re-orientation of the Theory of Value* [1933], 5th ed., Cambridge, Mass., 1946.

Cournot, Augustin, *Researches into the Mathematical Principles of the Theory of Wealth* [1st French ed., 1838; English trans. by Nathaniel T. Bacon, 1897] New York, 1927.

Custodi, Pietro, *Scrittori classici italiani di economia politica* (50 vols.), Milan, 1803-16.

- Fisher, Irving, *Mathematical Investigations in the Theory of Value and Prices* [1892] New Haven, 1926.
- Hayek, Friedrich, A., *The Pure Theory of Capital*, London, 1941.
- Heckscher, Eli F. *Mercantilism* [1st Swedish ed. 1931], London, 1955.
- Hicks., J. R. *Value and Capital: An Inquiry into Some Fundamental Principles of Economic Theory*, Oxford, 1939.
- Jevons, W. Stanley, *Investigations in Currency and Finance* [Papers written 1862-82], ed. with introd. By H. S. Foxewell, London, 1884.
- Jevons, W. Stanley, *The Theory of Political Economy* [1871] 2nd ed., rev. and enlarged, London, 1879.
- Keynes, John Maynard, *Essays on Biography*, London, 1933.
- Keynes, John Maynard, *The General Theory of Employment, Interest and Money*, London 1936.
- Keynes, John Maynard. *A Tract on Monetary Reform*, 1923 . *Monetary Reform* ( American ed. Of above ) New York, 1924.
- Keynes. John Maynard, *A Treatise on Money* (Vol. 1 , *The Theory of Money* ; Vol. 11, *The Applied Theory of Money*) London, 1930.
- Malthus, T. R. *Principles of Political Economy, Considered with a View to Their Practical Application*, London, 1820.
- Margel, Arthur W., *The Theory of Prices*, New York, 1938-42.
- Marshall, Alfred, *Principles of Economics* [1890] 4th ed., London. 1898.
- Marx, Karl. *A Critique of Political Economy*.  
 Vol. 1 , *The Process of Capitalist Production* [1867], original English trans. by Moore and.  
 Aveling, rev. and amplified according to 4th German ed. by Ernest Untermann, Chicago,  
 Charles H. Kerr & Co., 1906  
 Vol. 11 *The Process of Circulation* [1885]  
 Vol. 111 *The Process of Production as a Whole* [1894].  
 Vols. 11 And 111, trans. by Untermann, Chicago, Charles H. Kerr & Co., 1909.

- Mill, James, Elements of Political Economy, 1st ed., London, 1821.
- Mill, John Stuart, Autobiography, London, 1873.
- Mill., John Stuart, Principles of Political Economy with some of Their Applications to Social Philosophy [1848] 7th. Ed. 1871 ; with introd. By sir W. J. Ashley, London, 1909.
- Pareto, Vilfredo, Cours d' economie politique. Lausanne , 1896-7.
- Pareto, Vilfredo, Manuel d' economie politique [Italianed. 1906], Paris. 1909.
- Ricardo, David, The Principles of Political Economy and Taxation [1817] 3ed. ed. 1821, Everyman' s Library ed., London and New York, 1912, reprinted 1917.
- Rist, Charles, History of Monetary and Credit Theory from John Law to the Present Day [1st French ed. 1938], New York, 1940.
- Robinson, Joan, The Economics of Imperfect Competition, London, 1933.
- Roscher, William, Principles of Political Economy [1st German ed. 1854], New York, 1878.
- Samuelson, Paul Anthony, Foundations of Economic Analysis, Cambridge, 1947.
- Say, Jean Baptiste, A Treatise on Political Economy ; or The Production, Distribution k and. Consumption of Wealth [1st French ed. 1803] trans. from 4th French ed. by C. R. Prinsep, Boston, 1821.
- Seligman, Edwin R. A. Essays in Economics, New York, 1925.
- Sempere y Guarinos, Juan, ed., Biblioteca espanda economico-politica ( 4 vols. ), Madrid. 1801-21.
- Senior, Nassau William, An Outline of the Science of Political Economy [1836], Library of Economics Reprint, London, 1938.
- Smith, Adam, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations [1776], ed. by Edwin Cannan from text of the 5th ed., Modern Library, New York.
- إن الإشارة في كل هذا الكتاب هي إلى طبعة Modern Library باستثناء الجزء الثاني ، الفصل الثالث ، القسم ٤ ج ، فى حين إن الإحالات المقترنة بالصفحات هي إلى طبعة Everyman' s Library, London and New York, [1910, reprinted 1917



- Stigler, George J., *Production and Distribution Theories*, New York, 1941.
- Sweezy, Paul M., *The Theory of Capitalist Development: Principles of Marxian Political Economy*, New York, 1942.
- Tagliacozzo, Giorgio, *Economisti naloletani dei sec. XVII e XVIII*, Bologna, 1937.
- Thornton, Henry, *An Enquiry into the Nature and Effects of the Paper Credit of Great Britain* [1802], *Library of Economics Reprint*, London, 1939.
- Took and Newmarch, *A History of Prices and of the State of Circulation from 1792 to 1856* [6 vols., 1838-57] reproduced from original with an introd. By T. E. Gregory, New York, 1928.
- [Turgot, Robert Jacques], 'Reflexions sur la formation et la distribution des richesses,' *Ephemerides du citoyen*, 1769, vols. 11 and 12 ; 1770, vol. 1.
- [وقد أعيد نشر هذا العمل في Oeuvres {مؤلفات تورغو} التي نشرها دوبيون دي نومور عام ١٨٠٨ ، المجلد الخامس ، باريس.]
- Viner, Jacob, *Studies in the Theories of International Trade*, New York, 1937.
- Walras, Leon, *Elements d' economie politique pure ( Theorie de la richesse sociale )* [1874-7] 5th ed. , Paris and Lausanne, 1926.
- Walras, Leon, *Etudes d' economie politique appliquee (Theories de la production de la richesse sociale )* [1898] Paris and Lausanne, 1936.
- Walras, Leon, *Etudes d' economie sociale ( Theorie de la repartition de la richesse socioale)* [1896] Paris and Lausanne, 1936.
- Wicksell, Knut, *Lectures on Political Economy* [1st Swedish ed. 1901-1906], English trans., ed. with introd. By Lionel Robbins, London, 1934.

قدّم الاقتصادى وعالم الاجتماع النمساوى جوزيف شومبيتر ١٨٨٣-١٩٥٠ عدداً من المساهمات المهمة بالنسبة لفكر القرن العشرين. فإنه نقدَ ماركس وكينز، وطوّر أفكاراً متقدمة لتأمل الدورات الاقتصادية والمؤسسات السياسية والعمليات الاجتماعية في العالم الحديث. ويُعد عمله "نظرية التنمية الاقتصادية والدورات الاقتصادية" أحد أهم دراساته الاقتصادية. أما عمله "الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية"، فهو بحث متعمق حول طبيعة ومستقبل الرأسمالية وعلاقتها بالاشتراكية والديمقراطية [وهو عمل مُعَرَّب]. ولكن كتابه "تاريخ التحليل الاقتصادى" يبقى عملاً لا يضاهى في حقل التحليل الاقتصادى وتاريخه.

نال د. حسن عبد الله بدر شهادة للدكتوراه في الاقتصاد من معهد الاقتصاد في موسكو عام ١٩٨٤، وشهادتى الماجستير والبيكالوريوس فى الاقتصاد من جامعة بغداد عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٢. وقد عملَ د. حسن بدر مدرساً للاقتصاد فى جامعة الموصل وجامعة عدن وجامعة طرابلس، وقام بترجمة ومراجعة عدد من المقالات الاقتصادية من الإنجليزية إلى العربية، كما إن له أعمالاً ومقالات تدور حول أثر الاستثمار على النمو الاقتصادى فى العراق.

د. عصام الخفاجي كاتب وأستاذ جامعي مختص بالعلوم الاجتماعية، درسَ لسنوات عدة قضايا العولمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي في العالم الثالث، ونظريات الدولة، فضلاً عن قضايا الشرق الأوسط في جامعة أمستردام ونيويورك. وإلى جانب التدريس، عمل الخفاجي في مجالات عدة، ومنها العمل كمستشار للبنك الدولي في واشنطن. صدرت له ثلاثة مؤلفات بالعربية، وعشرات الأبحاث والمقالات بالعربية والإنجليزية والفرنسية. وقد تُرجم عدد من أعماله المكتوبة بالعربية إلى لغات أجنبية كالإنجليزية والفارسية، كما أنه قام بترجمة كتب عن الإنجليزية والفرنسية إلى العربية. في مايو ٢٠٠٤ صدرَ له بالإنجليزية كتاب بعنوان "مسارات الحداثة في أوروبا والشرق الأوسط: ولادات عميرة"، لندن، دار I. B Tauris.



يقصد بتعبير "تاريخ التحليل الاقتصادي" تاريخ الجهود الفكرية التي بذلها الإنسان لفهم الظواهر الاقتصادية أو - وهو ما يعني الشيء نفسه - تاريخ الجوانب التحليلية أو العلمية من الفكر الاقتصادي. ويصف الجزء الثاني من هذا الكتاب تاريخ تلك الجهود، وذلك من البدايات المبكرة التي يمكن إدراكها، وحتى آخر عقدين أو ثلاثة من القرن الثامن عشر، ويغطي الجزء الثالث الفترة التي يمكن نعتها بفترة "الكلاسيك" الإنجليز، وحتى بداية سبعينيات القرن التاسع عشر تقريباً. ويقدم الجزء الرابع كشفاً بمصير الاقتصاد التحليلي أو العلمي منذ نهاية الفترة الكلاسيكية وحتى الحرب العالمية الأولى. تشكل هذه الأجزاء الثلاثة الكتلة الأساسية للكتاب والبحث الوارد فيه، أما الجزء الخامس فهو مجرد مسودة للتطورات المعاصرة، ويهدف إلى مساعدة القارئ على إدراك صلة الجهود المعاصرة بالجهود الماضية.